

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (١١)

الأزمة الجزائريّة

الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية

سليمان الرياشي
صالح فيلالي
منعم العمار
الطاهر بن خرف الله
سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل
محمد بوعشة
عبد الحميد مهري
ثنيو نور الدين

علي بوعناقة
دبلة عبد العالي
العياشي عنصر
المنصف ونّاس
علي الكنز
عبد الناصر جابي
محمد حافظ دياب
علي غربي

اسماعيل قيرة
صالحي صالح
زواوي موسى
ناصر يوسف
عمّار بلحسن
جمال العبيدي
صلاح الدين شروخ
رياض الصيداوي

الأزمـــة الجـزائـريـة

الخلفيات السـياسـية والاجتماعية
والاقتصـاديـة والثقـافيـة

GIFTS 2006

The Swedish Institute

Alexandria



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (١١)

الأزمة الجزائرية

الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية

سليمان الرياشي
صالح فيلالي
منعم العمّار
الطاهر بن خرف الله
سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل
محمد بوعشة
عبد الحميد مهري
ثنيو نور الدين

علي بوعناقة
دبلة عبد العالي
العياشي عنصر
المنصف ونّاس
علي الكنز
عبد الناصر جابي
محمد حافظ دياب
علي غربي

اسماعيل قيرة
صالحي صالح
زواوي موسى
ناصر يوسف
عمّار بلحسن
جمال العبيدي
صلاح الدين شروخ
رياض الصيداوي

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية
/ سليمان الرياشي... [وآخ.].
٥٦٠ ص. - (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١١)
يشتمل على فهرس.
١. الجزائر - الظروف السياسية. ٢. الجزائر - الوضع الاجتماعي.
٣. الجزائر - الوضع الاقتصادي ٤. الثقافة - الجزائر. أ. الرياشي، سليمان.
ب. السلسلة.
320.965

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦
الطبعة الثانية: مزيدة ومنقحة
بيروت، آب/أغسطس ١٩٩٩

المحتويات

القسم الثالث
الأوضاع الثقافية

قائمـــة الجـــداول

مقدمة

سليمان الرياشي(*)

لفترة تجاوزت العقود الثلاثة، كانت الجزائر «مالئة الدنيا وشاغلة الناس»، من خلال ثورتها الوطنية التحررية، ومن خلال تجربتها الاستقلالية ومحاولة بناء اقتصاد وطني يعطي الاستقلال مضمونه التحرري، وكذلك من خلال إعادة بناء هويتها الوطنية السياسية والثقافية وتحديد موقعها مكوناً أصيلاً من مكونات الوطن العربي، وكذلك من خلال دورها النشط والمبادر في قضايا الأمة العربية، ودورها الافريقي والدولي عبر مجموعة بلدان عدم الانحياز، وفي الأمم المتحدة والمحافل الدولية كافة. وترسخت لدى الرأي العام العربي ولدى جزء معتبر من نخبه المثقفة وكذلك على صعيد «العالم الثالث» وعلى المستوى الدولي صورة قطر عربي تحرر من الاستعمار ونال استقلاله بصورة غير مشروطة عملياً وباشر تجربة تنموية واعدة بالآمال المبررة. فالبلد يختزن ثروات متنوعة زراعية ومعدنية وبنية تحتية على درجة من التأهيل وثروة بشرية بدأ بتأهيلها بصورة لافتة في تسارعها، واختطّ سياسة ناشطة ومبادرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وفرض صدقيته في التعامل، فتعززت هيبته، وقوبلت مبادراته السياسية والدبلوماسية والاقتصادية على الصعد العربية والعالمثالثية والدولية باحترام وإيجابية يتجاوزان وزن الجزائر إذا ما اعتمدت المعايير المادية المحضة من نمط حجم السكان ومعدلات الإنتاج والإنتاجية والتطور العلمي والتقاني والثقافي منسوبةً إلى مثيلتها في البلدان المتطورة. منذ ما يزيد على العشر سنوات (منذ أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨)، وخصوصاً منذ ثماني سنوات (الانتخابات النيابية عام ١٩٩١)، عادت الجزائر لتملأ الدنيا وتشغل الناس، ولكن هذه المرة كبلد مأزوم، فشلت تجربته السياسية التعددية وظهر عجزه في ممارسة التداول السلمي للسلطة، وانخرط في مسلسل العنف الدموي. وانكشف داخلياً وخارجياً فشل تجربته التنموية، وضعف حصانته السياسية، ولاحت في الأفق مظاهر الارتباك في الهوية الوطنية

(*) كاتب عربي من لبنان.

والثقافية والتعبير عنهما، كما ارتبكت سياسته الخارجية واختلت وحدانية التعبير عنها، وانتقصت البلدان الأجنبية والمؤسسات الدولية سيادةَ البلاد الوطنية، فلم تعد تتورع عن التدخل الفج في الشؤون الداخلية لبلد رفع مسألة السيادة وصيانتها إلى مستوى المحرمات[١].

مثلت الثورة الوطنية التحررية الجزائرية واحدة من ملاحم النضال التحرري والوطني والاجتماعي في هذا القرن، وكانت صفحة بالغة الإشراق في سجل الكفاح التحرري العربي على امتداد هذا القرن، من فلسطين إلى سوريا والجزيرة العربية ومصر وبلدان المغرب العربي، وكانت الحد الفاصل في انكفاء الاستعمار الفرنسي المباشر عن افريقيا واضطراره إلى توسل أساليب جديدة في السيطرة على مقدرات المستعمرات القديمة ومصائرها، ولعبت دوراً تعبوياً بارزاً بالنسبة إلى مناضلي الحركة الوطنية في اليمن وفلسطين، ورفعت من معنويات الجماهير العربية وقواها الوطنية في المشرق والمغرب، وأعطت دروساً ثمينة في الجذرية السياسية الوطنية في مواجهة المستعمر، فرفضت حلول التقسيم والمشاركة في السيادة، وأعطت دروساً في الدبلوماسية الثورية الوطنية عندما أصرَّت جبهة التحرير الوطني على وحدانية تمثيلها الشعب الجزائري ورفض «سلام الشجعان»[٢] الذي طرحه المستعمر الفرنسي ورفض الصيغ الملتبسة للاستفتاء حول استقلال البلاد.

ومثلت التجربة الاستقلالية الجزائرية تجربة واعدة على صعيد البناء الاقتصادي الاجتماعي والمؤسساتي السياسي، وتركت أصداء طيبة واسعة على الصعيد العربي وسائر البلدان النامية. فتجربة التسيير الذاتي في الزراعة والصناعة أبرزت روح المبادرة الخلاقة لدى الجماهير العاملة والطلائع السياسية الجزائرية والاستجابة للتحدي الذي خلّفه الرحيل الجماعي والسريع للمعمرين الأوروبيين. ولفتت الأنظار عمليات الاستثمار الواسع في التصنيع وخصوصاً الثقيل منه، وفي مجالات التعليم والصحة واستكمال البنية الأساسية. وكان مجال تقدير خاص، على الصعيد العربي، إطلاقُ عملية التعريب من ضمن سعي الجزائر المستقلة لإعادة تثبيت شخصيتها الوطنية العربية ـ الإسلامية وتنميتها، وتمّ التقاط المغزى العميق لحركة التعريب في مواصلة الصراع الثقافي الحضاري ضد الفرنسة والتغريب ومن أجل إعادة بناء الهوية الحضارية للشعب الجزائري. ولعبت الجزائر دوراً مبادراً وحيوياً على الصعيد السياسي العربي، واتسمت سياستها بالمبدئية والتواصل خلافاً لممارسات معظم الأنظمة العربية، وقد تجلى ذلك بشكل خاص في موقفها من القضية المركزية العربية، قضية فلسطين. واتخذت من الصراعات العربية ـ العربية موقفاً مبدئياً كذلك ومتسماً بالنزاهة، وقد برز ذلك على وجه الخصوص في التعاطي مع الأزمة

(١) راجع المواقف الأمريكية والفرنسية وبعض المواقف الأوروبية، وكذلك مواقف البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي من خلال عملية جدولة الديون.

(٢) شعار كان الجنرال ديغول قد طرحه لحل مشكلة الجزائر.

الداخلية اللبنانية وامتداداتها العربية والدولية. وبشكل عام، إذا استثنينا مشكلة الصحراء الغربية الذي يحمل الموقف الجزائري فيها الأخذ والرد، فقد لعبت السياسة الجزائرية على الصعيد العربي دوراً كان مطلوباً ومرحباً به غالباً على صعيد تمتين تماسك الوضع العربي، والمساهمة الفاعلة في صياغة القواسم السياسية المشتركة بين الأقطار العربية في إطار الجامعة أو مؤسسة مؤتمر القمة العربية.

وعلى صعيد البلدان النامية، كان للجزائر دور متميز في إطار حركة عدم الانحياز، يوم كانت للحركة هوية متميزة عبرت عن نفسها في محاولة اختطاط سياسة استقلالية على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية، كما لعبت الجزائر دوراً مهماً في إطارها الافريقي المباشر، وكانت لفترة ما، نموذجاً ينظر إليه بعض البلدان الافريقية كصاحب تجربة جديرة بالاقتداء. وعلى الصعيد الدولي، كانت للجزائر كلمة مسموعة واكتسبت مبادراتها واقتراحاتها من أجل الحوار بين «الشمال والجنوب» ودعواتها إلى إعادة النظر في التقسيم الدولي القائم للعمل، صدقية واحتراماً.

بالنسبة إلى المتتبعين، العرب والأجانب، كما بالنسبة إلى القوى السياسية والاجتماعية الجزائرية، والشعب عموماً، لم تكن الأزمة الجزائرية، بتجلياتها الراهنة، لتشبه عاصفة رعدية مفاجئة في سماء غير ملبدة بالغيوم، فالتسيير الذاتي كان قد سقط نتيجة لعوامل كثيرة تتمثل في أن هذه التجربة من الديمقراطية على مستوى المشروعات والوحدات الإنتاجية لم يكن لها أن تستمر كجزر معزولة إذا لم تمتد فتشمل كل المجتمع، كما أن الأبعاد التي اتخذها قطاع الدولة الاقتصادي في السنوات التي تلت الاستقلال جعلت من قطاع التسيير الذاتي قطاعاً ثانوياً تنظر إليه البيروقراطية الجديدة كعقبة، فلم يتم توظيف التطور الذي حصل على الصعيد التعليمي والتأهيل المهني من أجل أن تأخذ هذه التجربة مداها وتخرج من أسوار الحدود التي فرضتها المرحلة المباشرة التي تلت رحيل المعمرين الأوروبيين.

كانت قد بدأت تبرز، كذلك، حدود التصنيع الثقيل والتوظيفات الضخمة المخصصة له، وحدود الاعتماد على التقانة المتطورة وبناء الوحدات الصناعية الضخمة في بيئة لم تكن مهيأة لها، مما استدعى محاولات تفكيكها لاحقاً إلى وحدات قابلة للإدارة العقلانية والسيطرة. وبينما «استمر الاقتصاد ينمو بمعدل حقيقي بمتوسط ٧,٣ في المائة في السبعينات، بدأ هذا المعدل ينخفض في الثمانينات، فوصل إلى ٥,٢ في المائة في عام ١٩٨٥ و٢,٩ في المائة عام ١٩٨٦، أي أقل - ولأول مرة - من معدل زيادة السكان البالغ ٣,٢ في المائة. أما البطالة، التي كانت قد انخفضت من ٣٧ في المائة من السكان العاملين في عام ١٩٦٧ إلى ٢٢ في المائة في عام ١٩٧٧ و١٧ في المائة في عام ١٩٨٢، فقد انعكس مسارها وارتفعت إلى ١٩,٢ في المائة في عام ١٩٨٧....»(٣)، وحصل تبدّل في تركيب القوى العاملة لصالح غير العاملين في

(٣) فوزي منصور، **خروج العرب من التاريخ**، ترجمه عن الإنكليزية ظريف عبد الله وكمال السيد (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩١)، ص ١٥٩.

الصناعة، «ففي حين زاد إجمالي العمالة بنسبة ١٠٤ في المائة فيما بين ١٩٧٧ و١٩٨٤، وزاد من يعملون لقاء أجر أو مرتب بنسبة ٦٠ في المائة، زاد عدد المشتغلين بالأعمال الإدارية بنسبة ١١٢ في المائة، في حين زادت العمالة الصناعية بنسبة ٣٢ في المائة فقط...»[٤].

ومن جراء تعثر تجربة التنمية الزراعية والريفية، وبسبب النهضة التي شهدتها الصناعة الجزائرية حتى منتصف عقد السبعينيات، شهدت المدن الرئيسة، وبشكل خاص الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة، هجرة واسعة من الريف لم ترافقها حركة بناء ترتقي إلى مستوى متطلباتها، فتشكلت الأحياء الفقيرة في ضواحي المدن. ففي عام ١٩٧٨ كانت نسبة إنجاز السكن المبرمج لا تتجاوز ٢١,٢ بالمئة في الجزائر العاصمة، و٢٨,٣ بالمئة في وهران، و٣٨,٤ بالمئة في قسنطينة، و٣٦,٦ بالمئة في عنابة[٥]. كما تبيّن الإحصاءات تراجعاً في قطاع الإسكان المبرمج، إذ إن «نسبة حصول السكان سنة ١٩٦٦ كان ١٤٧ وحدة سكنية لكل ألف ساكن، وفي عام ١٩٧٧ كان ١٣٠ وحدة سكنية لكل ألف ساكن. أي أن الوضعية السكنية كانت تسير نحو الأسوأ»[٦]. وقد ولّدت الأزمة السكانية المتفاقمة مشكلات نفسية واجتماعية نشأت من تكدس العائلات في غرف منفردة على الأغلب وتفتقر إلى الشروط الصحية، الأمر الذي شكل عنصراً إضافياً هيّأ إلى انفجار الوضع العام.

وشكا نظام التعليم من عملية تضخم نتيجة عدم المواءمة بين طبيعة التعليم المتاح وحاجات البلاد التنموية في الزراعة والصناعة والإدارة والخدمات الإنتاجية، وغلب عليه الطابع الأكاديمي، فباتت الجامعات الجزائرية تُخرّج عاطلين عن العمل بقدر ما تُخرّج رافدين للاقتصاد الوطني فعليين، هذا فضلاً عن أن مستوى التعليم لم يكن يؤمن للبلاد كفايتها من التخصصات الرفيعة وحاجات القطاعات المتقدمة في الاقتصاد، خصوصاً في الصناعة.

أما التعريب فقد شكا من مشكلات عديدة لعل أبرزها ضعف وتيرة تعميمه أفقياً ليشمل مواد التدريس كافة والإدارات كافة، وتباطؤ امتداده عمودياً إلى الفروع الجامعية كافة، فبقيت حقول العلوم (رياضيات، فيزياء... الخ.) وفروع الإدارة الحديثة بمنأى عن التعريب، بدعاوى عدم كفاية اللغة العربية وطواعيتها لاستيعاب العلوم البحتة والتنظيم الإداري الحديث للعملية الإنتاجية والمجتمعية، فنشأ قطاعان تعليميان متمايزان مدفوعان بمصالح متباينة، وتشكلت حولهما مصالح متباينة كذلك.

كما أن الدولة لم تقدم حلاً مرضياً لموضوع اللغة الأمازيغية وموقعها في البنية التعليمية والثقافية للبلاد في مرحلة إعادة بلورة هويتها الوطنية وبنائها. لقد جرى تسييس

---

(٤) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٥) علي بوعناقة، **الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية ـ الاجتماعية على الشباب: دراسة ميدانية مقارنة** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٧)، الجدول الإحصائي ص ١٦.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٦.

مبالَغ فيه أساء إلى هذه القضية، كما جرى تسييس لقضية التعريب، مبالَغ فيه أيضاً، على يد المعادين لاستعادة الجزائر هويتها العربية ـ الإسلامية، وقد لعبت الضغوط والتدخلات الخارجية دوراً من دون شك. ولكن التعريب بما يحمله من مغزى حضاري وسياسي استراتيجي يحسم مسألة الهوية الوطنية للجزائر (ليس بالمعنى الكمّي، حيث إن ما أنجز يبقى مهماً على أية حال)، كان ضحية تجاذبات المصالح الضيقة، وتمَّ افتراض ثنائيات وهمية من نمط المثقف المعرَّب الرجعي أو المحافظ والمثقف المفرنَس التقدمي؛ ثنائيات أغرقت القضية الجوهرية تحت ركام السجالات المؤذية.

ولأن الأزمة الجزائرية الراهنة، على رغم ما يُكتب عنها يومياً باللغات كافة، تبقى عصية على الفهم السليم من دون التوقف عند مقدماتها في السياسة، أي طبيعة تشكل السلطة وكيفيته وتطور مرجعيات القرار؛ وفي الاقتصاد، أي نمط البناء الاقتصادي الذي تمّ انتهاجه وبروز حدوده وتناقضاته التي أدّت إلى إخفاقه؛ وفي الاجتماع، حيث برزت التناقضات في ثنايا التنمية الزراعية والريفية، وفي إطار عملية التصنيع وبناء مختلف مؤسسات الدولة؛ وفي الثقافة، بمعناها الواسع، أي مجمل عملية التعليم والتكوين والإنتاج الفكري، كان هذا الكتاب الذي يقدمه مركز دراسات الوحدة العربية في سلسلة «كتب المستقبل العربي».

يضم الكتاب بين دفتيه محاور عن الخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأزمة الراهنة في الجزائر، وتنطوي هذه المحاور على مقالات بعضها سبق نشره في مجلة **المستقبل العربي** التي تصدر عن المركز، وبعضها الآخر كانت قد تمّت الموافقة عليه في حينه من قبل اللجنة الاستشارية للمجلة ولكنه لم يجد طريقه إلى النشر بسبب زحمة المواد والأولويات التي كانت تفرض نفسها على المجلة. واجتناباً للتكرار، والتزاماً بحجم للكتاب مناسب، كان علينا أن نُجري اختياراً بين المقالات المنشورة والأخرى غير المنشورة بما يميز الأخيرة عند تشابه المواد وتساوي الميزات، واضعين نصب أعيننا توسيع إطار الفائدة للقارئ العربي وإتاحة الفرصة أمام أصدقاء مجلة **المستقبل العربي** كي يرى إنتاجهم طريقه إلى النشر. كما اضطررنا إلى اختصار بعض المقالات مع الحرص على الإبقاء على جوهر المادة. ونودّ أن نلفت النظر إلى أن المحاور التي يتضمنها الكتاب، وإن كانت تنطوي على ميزة الوضوح، إلا أن دقتها تبقى نسبية، وبعض التداخل بين المحاور لن يخفى على القارئ.

وبالنظر إلى التطورات المتسارعة في الجزائر، وما تحمله معها من متغيرات وتغييرات عديدة، فقد حرص مركز دراسات الوحدة العربية على أن تتضمن هذه «الطبعة الثانية» من الكتاب أربع دراسات جديدة نشرت في مجلة **المستقبل العربي**، بعد صدور «الطبعة الأولى» من الكتاب. والثلاث الأول تركز على استعراض بعض الجوانب السياسية للأزمة المستعرة في الجزائر. ولذلك فقد تم إدراجها ضمن القسم الأول من الكتاب الذي يعالج «الأوضاع السياسية»، وهي الدراسات الثلاث الأخيرة في هذا القسم. أما الدراسة الرابعة بعنوان: «الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر»، تهدف إلى استشراف آفاق

التطورات القادمة في الجزائر من منظور عملية التحول الديمقراطي الجارية فيها، وبخاصة في ضوء الانتخابات الرئاسية التي شهدتها مؤخراً. ولذلك فقد اعتبرت بمثابة خاتمة للكتاب.

ويبقى أن نشير إلى أن المقالات الواردة في هذا الكتاب، كذلك المقدمة، لا تعبر بالضرورة عن رأي مركز دراسات الوحدة العربية، فما يرد فيها من آراء متنوعة يعكس زوايا مختلفة للرؤية، لكن ما يجمعها هو الحرص الأكيد على أن تتعافى الجزائر مما هي فيه، فتتصالح مع نفسها لمصلحة أبنائها جميعاً، وتستعيد دورها المميز في خدمة المصالح المشتركة للأمة العربية.

القسم الأول

الأوضاع السياسية

الفصل الأول

ايديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية

صالح فيلالي(*)

مقدمة

يوفر هذا البحث خلفية تاريخية لدراسة المسألة الايديولوجية في الجزائر بعد الاستقلال وفهمها. فهو يبحث في مختلف ايديولوجيات الحركة الوطنية التي ظهرت خلال العهد الاستعماري، وفي الوقت ذاته يناقش الطريقة التي تمّ بواسطتها احتواء تلك الايديولوجيات من طرف جبهة التحرير الوطني غداة قيام الثورة.

فالقسم **الأول** منه يتناول مسألة الاحتلال الفرنسي للجزائر وإحكام السيطرة عليها. وفي الوقت نفسه يحلل السياسة التي سلكها الاستعمار نحو السكان الأهالي موضحاً كيف أن تلك السياسة أدّت إلى خلق شروط تحطيمها.

أما القسم **الثاني** فيعالج مسألة ظهور الاتجاهات الايديولوجية المختلفة وتطورها خلال فترة الاستعمار مبيناً في الوقت ذاته مطالبها ومبادئها الأساسية.

القسم **الثالث** والأخير من هذا البحث يستعرض ايديولوجية جبهة التحرير الوطني خلال الثورة (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢) ويصف التناقضات الايديولوجية التي كانت موجودة في داخلها، وكيف أن تلك التناقضات أدت إلى الصراع على السلطة داخل قيادة الجبهة أثناء الثورة وبعدها.

أولاً: الاحتلال الفرنسي للجزائر وسياسة الاستعمار

إن احتلال فرنسا الجزائر في سنة ١٨٣٠ كان في واقع الأمر نتيجة لتوسع الاستعمار الأوروبي الذي كان يهدف إلى السيطرة على الأسواق العالمية وتسهيل عملية الاستيراد والتصدير، وفي الوقت نفسه استغلال المستعمرات الجديدة. والمهمة الأساسية

(*) أستاذ مساعد في معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر.

لهذا التوسع كانت تحطيم البنى الثقافية والاجتماعية للسكان الأصليين وتحويل اقتصادهم من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد موجّه إلى التصدير. وأثناء تلك العملية التدميرية، كان الأهالي عرضة لأعمال وحشية.

في هذا السياق كتب المفكر الألماني فريدريك أنغلز سنة ١٨٥٧ عن جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر ما يلي: «من الوهلة الأولى لاحتلال الجزائر من طرف الفرنسيين وحتى الوقت الحالي فإن هذا البلد الشقي كان طوال هذه الفترة مسرحاً لأحداث دموية ونهب وعنف... إن هذه الحرب الشرسة التي قامت بها فرنسا هي ضد كل القيم الإنسانية والحضارية والمسيحية. إن ما يمكن قوله عن الجزائر هو أنها مدرسة حربية للجنرالات والجنود الفرنسيين. فكل الضباط الذين تحصلوا على ميداليات في الحرب الإجرامية أجروا تدريباتهم العسكرية والتربوية بالجزائر»[١].

في الحقيقة إن مثل هذه الشهادة لم تصدر عن أنغلز إلا بعد أن تأكد فعلاً من الجرائم التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في حق الجزائريين، لأن أنغلز كان له في البداية موقف آخر من الاستعمار هو «التعجيل بتطوير الشعوب المتخلفة»، حيث كتب في سنة ١٨٤٨ عندما كان مراسلاً لجريدة **النجم الشمالي** *(Northern Star)* في باريس عن استسلام الأمير عبد القادر وإحكام السيطرة الفرنسية على الجزائر ما يلي: «إن احتلال الجزائر هو حادثة مهمة وسعيدة لتقدم الحضارة... ربما نتأسف لكون حرية بدو الصحراء قد قضي عليها، لكن يجب ألا ننسى أن هؤلاء البدويين أنفسهم كانوا أمة لصوص... إن برجوازياً عصرياً بحضارة وصناعة ونظام وتنور أفضل بكثير من سيد إقطاعي أو من غازٍ سارق ينتمي إلى مجتمع متوحش».

لكن ماذا قدمت البرجوازية الفرنسية المتحضرة إلى الشعب الجزائري؟ نلاحظ أنه مع مرور الخمسين سنة الأولى على احتلال الجزائر، فإن الشعب الجزائري لم يفقد حريته فحسب، بل فقد أيضاً أرضه وممتلكاته. ومع نهاية القرن التاسع عشر تحول الجزائريون من الازدهار النسبي إلى الفقر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. فكانت النتيجة استئصال البنى الاقتصادية والثقافية للمجتمع الجزائري[٢].

لقد أدرك الفرنسيون منذ البداية أن الإسلام يشكل خطراً كبيراً على استمرار وجودهم في الجزائر. لذا حاربوه بكل قسوة. ومما فعلوه في هذا المجال هو تحويل المساجد إلى كنائس وثكنات لعساكرهم وتحطيم بعضها الآخر. كل ذلك من أجل إضعاف العقيدة الإسلامية لدى الشعب الجزائري، وبالتالي تسهيل مهمة التحكم فيه أولاً، ثم إدماجه في المجتمع الفرنسي ثانياً.

في هذا الإطار يقول أحد المبشرين الفرنسيين ما يلي: «إذا لم ننجح في خلق رجال

---

(١) Karl Marx and Friedrich Engels, *On Colonialism*, 5th ed. (Moscow: Progress Publishers, 1974), pp. 158 - 159.

(٢) Bryan S. Turnner, *Weber and Islam: A Critical Study*, International Library of Sociology (Boston: Routledge and Kegan Paul, 1974), p. 75.

فرنسيين من هذا الشعب فسيجبروننا على الخروج من الجزائر. إن الطريقة الوحيدة لجعلهم فرنسيين هي إدخالهم في المسيحية»[٣].

باختصار شديد، من الممكن القول إن السياسة الاستعمارية في الجزائر مرت بمرحلتين اثنتين: في المرحلة **الأولى** عمل الاستعمار الفرنسي على تحطيم النظام الاقتصادي والاجتماعي للأهالي، وفي المرحلة **الثانية** حاول إدماج الجزائر بفرنسا. وكرد فعل على هذه السياسة، فإن الايديولوجيا الوطنية تحولت هي الأخرى من إصلاحية إلى ثورية، حيث تحوّل الصراع إلى تناقض أساسي بين المستعمَر والمستعمِر أخذ في ما بعد شكل نضال مسلح أدى في نهاية المطاف إلى استقلال الجزائر، وذلك بعد حرب ضروس تعتبر من أكبر الحروب الدموية في العصر الحديث.

ثانياً: الحركة الوطنية الجزائرية

إذا كان النظام الاستعماري في أي بلد يعمل على تنمية الوعي الوطني، فإن كل أشكال المقاومة في الجزائر كانت نتيجة لاضطهاد الاستعمار الفرنسي للشعب الجزائري واستغلاله. إلا أن الكفاح المنظم لم يشرع فيه إلا بعد نضج الشروط الاقتصادية والسياسية.

لقد أدّى توسع الاستعمار وانتشار مؤسساته إلى خلق وسائل تحطيمه، لكنه في الوقت نفسه أدّى إلى اضطهاد السكان وتفقيرهم. وعلى المستوى الاقتصادي، أصبحت الرأسمالية الوطنية في تناقض مع الرأسمالية الاستعمارية. أما على المستوى السياسي، فإن سياسة التمييز العنصري قد تمّ رفضها حتى من طرف الطبقة أو النخبة الوطنية التي عادة ما كانت تشجع النظام الاستعماري. وعلى المستوى الايديولوجي، فإن التقاليد العربية ـ الإسلامية وفرت قاعدة أساسية للمعارضة، وبالتالي أصبحت ايديولوجية الاستعمار في محل تساؤل[٤].

باختصار شديد، من الممكن القول بأن السياسة الاستعمارية في الجزائر قد خلقت شروط نشأة الحركة الوطنية وتطورها وحولت مطالبها من إصلاحات اقتصادية واجتماعية إلى المطالبة بالاستقلال السياسي الكامل. لكن الوطنيين الجزائريين لم يكونوا يشكلون مجموعة متجانسة، فقد كانت لهم أفكار مختلفة حول مستقبل الجزائر، وذلك انطلاقاً من

(٣) Arslan Humbaraci, *Algeria: A Revolution that Failed: A Political History since 1954* (London: Pall Mall Press, 1966), p. 27.

(٤) A. Bennamane, *The Algerian Development Strategy and Employment Policy,* Monography IX ([Swansea]: Center for Development Studies, University College of Swansea, 1980), pp. 14 - 15.

مصالحهم المختلفة وتصوراتهم الايديولوجية المتناقضة(٥).

بحسب المؤرخ الفرنسي أندريه نوشي (André Noushi)، لقد مرّ تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية بمرحلتين أساسيتين؛ ففي المرحلة الأولى كان الجزائريون يطمحون إلى تحقيق المساواة مع السكان من أصل أوروبي، بينما في المرحلة الثانية ـ الممتدة من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٥٠ ـ فإن فكرة الجزائر المستقلة نمت وانتشرت بشكل واسع(٦).

في الحقيقة، لا يشرح تقسيم نوشي بدقة تطور الحركة الوطنية الجزائرية. ومن أجل توضيح ذلك أكثر، من الممكن أن نقسم تاريخ تطور الحركة الوطنية إلى أربع مراحل متميزة، هي كما يلي:

١ ـ تميزت الفترة الممتدة ما بين عامي ١٨٣٠ و١٨٧٠ بالمقاومة الوطنية التقليدية للحكم الاستعماري الفرنسي(٧) والمتمثلة في ثورات القبائل وشيوخ الزوايا.

٢ ـ مع حلول عام ١٨٧٠ تمكن الاستعمار الفرنسي من القضاء على المقاومة التقليدية المسلحة، ونتج من ذلك ركود شبه كلي للمقاومة الوطنية، وبالتالي حرمان الأهالي من حقهم في ممارسة أي نشاط سياسي.

٣ ـ شهدت الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩١٠ و١٩٥٤ ظهور حركة وطنية عصرية اتخذت من المدن قاعدة لنشاطها، وتحولت تدريجياً من التعاون مع الاستعمار إلى حركة راديكالية معارضة إياه. وبحلول الثلاثينيات برزت إلى الوجود أربعة اتجاهات داخل الحركة الوطنية منفصلة ومتميزة بعضها عن بعض وهي على التوالي: الاندماجية، الإصلاحية، الشيوعية، والراديكالية.

٤ ـ تمثل الفترة الممتدة من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٦٢ المرحلة الأخيرة من تاريخ تطور الحركة الوطنية الجزائرية. وقد تميزت هذه المرحلة بنشاط جماهيري ثوري أدّى في النهاية إلى حصول الجزائر على استقلالها في تموز/يوليو ١٩٦٢(٨).

وفي ما يلي سوف نناقش بشيء من التفصيل أهم ايديولوجيات الحركة الوطنية خلال النصف الأول من هذا القرن.

---

(٥) Marnia Lazreg, *The Emergence of Classes in Algeria: A Study of Colonialism and Socio - Political Change*, Westview Special Studies in Social, Political, and Economic Development (Boulder, Colo.: Westview Press, ©1976), p. 18.

(٦) André Noushi, *La Naissance du nationalisme algérien, 1914-1954* (Paris: Minuit, 1969), p. 1.

(٧) Raphael Danziger, *Abd-al-Qadir and the Algerians: Resistance to the French and Internal Consolidation* (New York: Holmes and Meier Publishers, 1977), p. 212.

(٨) John Pierre Entelis, *Comparative Politics of North Africa: Algeria, Morocco and Tunisia*, Contemporary Issues in the Middle East (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1980), pp. 40-44.

١ ـ ايديولوجية الحركة الاندماجية

كانت الحركة الاندماجية تهدف إلى إدخال إصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية كمرحلة أولى في عملية إدماج المجتمع الجزائري بالمجتمع الفرنسي مع الاحتفاظ بالتشريعات الإسلامية التي تنظم حياة الجزائريين، لكن مطالبها قوبلت بالرفض من طرف المعمرين الفرنسيين الذين كانوا ضد أي إصلاح من شأنه أن يسمح للأهالي بالمشاركة في الحياة الاجتماعية للبلاد، الأمر الذي جعل هذه الحركة تخفق في إنجاز مشروعها الاندماجي. وقد أعطى هذا الفشل فرصة لظهور حركة راديكالية ترفض تماماً فكرة الاندماج معتبرة إياها خيانة وطنية.

يعود ظهور الحركة الاندماجية إلى السنوات الأولى من هذا القرن. فبعد إخفاق آخر عصيان مسلح قام به بوعمامة عام ١٨٨١، فإن عدم الرضى عن سياسة الاستعمار الفرنسي كان قد عُبر عنها بطرق سلمية، وذلك من خلال القنوات المتاحة. أول تعبير عن المصالح السياسية للأهالي جاء من طرف ما كان يسمى بـ «الشبان الجزائريين»، وذلك حوالى عام ١٩١١[(٩)]، إذ طالبت هذه الجماعة من الشبان بإحداث إصلاحات اجتماعية في إطار النظام الاستعماري وتحت سيادة الحكومة الفرنسية، بحيث تسمح تلك الإصلاحات بالحصول على كامل حقوق العضوية في المجتمع الفرنسي، كما هو الحال بالنسبة إلى المواطنين الفرنسيين المقيمين في الجزائر. ومما جاء في مطالبهم: إلغاء المحاكم والضرائب الخاصة بالجزائريين، المشاركة في تسيير المؤسسات والمجالس المحلية، وكذا حق التمثيل في البرلمان الفرنسي[(١٠)].

بعد الحرب العالمية الأولى، استجابت السلطات الفرنسية لبعض المطالب، لكنها كانت غير كافية لإرضاء الشبان الجزائريين. فقانون عام ١٩١٩ مثلاً يضمن إمكانية الحصول على الجنسية الفرنسية لكن شريطة أن يتخلى طالبها عن التزاماته الدينية التي كان يخضع لها تحت طائلة القانون الإسلامي[(١١)].

كامتداد للحركة الاندماجية، تمّ تشكيل تنظيم جديد سنة ١٩٢٧ أطلق عليه اسم فدرالية الأهالي الجزائريين (Fédération des élus indigènes d'Algérie). وبحسب محمد تقية، لم تكن هذه الحركة حزباً بقدر ما كانت تجمعاً لنخبة الأهالي الذين كان لهم توجه اندماجي. إذ كان برنامجها يتمثل في المطالب بحقوق أكثر والاندماج التدريجي في الأمة الفرنسية. ومن أبرز قادة هذه الحركة نذكر د. بن جلول، وفرحات عباس

---

(٩) Z. T. Salah, «The Europeanized Algerians and the Emancipation of Algeria,» *Middle Eastern Studies*, vol. 22, no. 2 (April 1986), p. 206.

(١٠) Lazreg, *The Emergence of Classes in Algeria: A Study of Colonialism and Socio-Political Change*, p. 58.

(١١) Salah, Ibid., p. 207.

ود. سعدان[١٢]. وعن هذه الحركة يقول ويليام ب. كواندت (William B. Quandt) ما يلي: «إن السياسيين الجزائريين الليبراليين الذين أسسوا أول مجموعة وطنية معتدلة دخلوا مهنة السياسة بصفة منظمة في الثلاثينيات من هذا القرن... إن الوسائل التي تبنوها من أجل الوصول إلى أهدافهم هي الإقناع والعرائض المطلبية، بالإضافة إلى أنهم كانوا ملتزمين إلى حد بعيد بالعصرنة (modernisation) آخذين على عاتقهم مسؤولية توجيه الجماهير المتخلفة نحو طريق أفضل في الحياة»[١٣].

كان الاندماجيون يعتقدون أن تحسين الوضع الاقتصادي للأهالي مرتبط بحصولهم على الحقوق السياسية التي من دونها لا يمكنهم تطوير أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. ومن الحجج التي قدمها الاندماجيون في الدفاع عن أفكارهم حصول اليهود الجزائريين على الجنسية الفرنسية التي سمحت لهم بتحسين أوضاعهم الاجتماعية وممارسة حقهم في النشاط السياسي[١٤].

ومجمل القول، إن الاندماجيين كانوا يمثلون طبقة برجوازية متوسطة، وليس عامة الشعب كله. لهذا السبب كان ينقصهم تأييد القاعدة الشعبية ومناصرتها. إن إيمانهم بضرورة الانصهار في المجتمع الفرنسي بدأ يضعف تدريجياً، ومع مرور الوقت فقدت سياسة الاندماج كل مبرراتها، الأمر الذي جعل دعاتها يتراجعون عنها بعد الحرب العالمية الثانية واستبدالها بفكرة «المجتمع الفرنسي الجزائري» (Franco - Algerian Community)، كما جاء ذلك في بيان للشعب الجزائري سنة ١٩٤٣ الذي طالب بإنهاء الحكم الاستعماري وحق الجزائريين في تسيير شؤونهم بأنفسهم. كما طالب بضرورة إدخال إصلاحات عاجلة، منها جعل اللغة العربية لغة رسمية[١٥]. وعلى الرغم مما قدموه من مطالب شعبية، فإن الاندماجيين لم يجدوا أرضية صلبة لتحقيق أهدافهم، ليس بين المعمرين فحسب، بل حتى بين عامة الشعب الجزائري. وبغض النظر عن مطالبهم الشعبية، فإن الشريحة الاجتماعية المناصرة لسياسة الاندماج كانت تتكون أصلاً من طبقة برجوازية متوسطة مشكلة من أطباء ومحامين وضباط متقاعدين ومعلمين، الأمر الذي جعلهم يهتمون أكثر بمصالحهم الخاصة، ويبدو ذلك واضحاً من خلال تركيزهم على المطالبة بالمشاركة في الحياة السياسية التي تسمح لهم بالمرور إلى المراكز العليا في أجهزة الدولة. وعندما أخفقوا في تحقيق مطالبهم ضمن النظام الاستعماري فقد وجدوا أنفسهم مجبرين على تعديل سياستهم، وذلك بجعل مطالبهم أكثر راديكالية.

---

(١٢) Mohammed Teguia, *L'Algérie en guerre* (Alger: Office des publications universitaires, 1988), p. 44.

(١٣) William B. Quandt, *Revolution and Political Leadership: Algeria, 1954-1968*, M.I.T. Studies in Comparative Politics (Cambridge, Mass.: M.I.T. Press, 1969), p. 25.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(١٥) Entelis, *Comparative Politics of North Africa: Algeria, Morocco and Tunisia*, p. 42.

بعد أقل من سنتين من ظهور جبهة التحرير الوطني ببرنامجها الثوري اضطر الاندماجيون إلى وضع حد لنشاطهم السياسي والتحق بعضهم بالثورة مقدمين لها خدمات جليلة، وذلك بما كانوا يملكونه من خبرة خاصة في المجال السياسي.

٢ ـ ايديولوجية حركة جمعية العلماء

إن الجدل الرئيسي الذي كان يدور بين الجزائريين خلال الثلاثينيات من هذا القرن كان يتمحور حول نقطتين أساسيتين تتعلقان بمسألة الاستراتيجيا التي يجب اتباعها في نضالهم ضد الاستعمار الفرنسي. فقد رأى بعضهم أن تغيير عقليات الناس قد يؤدي بالضرورة إلى تغيير محيطهم الاجتماعي، في حين رأى بعضهم الآخر أن تغيير المحيط الاجتماعي هو الذي يؤدي إلى تغيير عقليات الناس. وكان على حركة جمعية العلماء أن تتخذ موقفاً واضحاً من هاتين الأطروحتين المتناقضتين ايديولوجياً. وقد استقر رأيها على الأخذ بالطرح الأول. وانطلاقاً من ذلك كان اهتمامها منصباً على الإصلاح الديني والثقافي معتبرة إياه الطريقة المثلى لتجنيد الرأي العام الجزائري ضد الايديولوجيا الاستعمارية. وفي هذا المجال، طالب العلماء بحرية تدريس اللغة العربية، وفصل الدين عن الدولة، إيماناً منهم بأن تحقيق هذين المطلبين سوف يضمن الوجود المتميز للأمة الجزائرية، وبالتالي تسهيل مهمة فصلها عن فرنسا[١٦].

إن عمل جمعية العلماء على الجبهة الثقافية جعل نضالها ضد ايديولوجية الاستعمار يكتسي طابعاً سلمياً. في هذا السياق لاحظ برونو إيتيان (Bruno Etienne) أن الإسلام كان يشكل العنصر الأساسي الموحد للشعب الجزائري، إذ إن الدين كان بمثابة الوعاء الذي تصب فيه قيم المقاومة. لقد سجل هذا النوع من المقاومة تحول المجتمع الجزائري من شكله القبلي إلى وضعية من الممكن تسميتها بالطبقة ـ الأمة (class - nation)[١٧].

لقد تمّ تأسيس جمعية العلماء في سنة ١٩٣١، ومنذ ذلك الوقت أصبح اسمها مرتبطاً باسم الشيخ عبد الحميد بن باديس طوال فترة الثلاثينيات. وتحت تأثير قادة الحركة الإصلاحية في المشرق العربي، أمثال رشيد رضا، ومحمد عبده، اهتم بن باديس بوضع الإسلام في الجزائر. في هذا السياق لاحظ زين الدين الطيب بأن الإسلام لم يكن شارة مميزة للمجتمع الجزائري فحسب، بل كان ولا يزال المقوم والضابط الأساسي لاهتمامات المسلم الجزائري في حياته الدينية والدنيوية. ويضيف قائلاً، إن طبيعة المجتمع الجزائري المسلم جعلته يرفض الأفكار المستوردة من فرنسا، وفي المقابل يتقبل الأفكار الواردة من المشرق.

---

(١٦) Salah, «The Europeanized Algerians and the Emancipation of Algeria,» p. 15.

(١٧) Bruno Etienne, *Algérie: Cultures et révolution*, l'histoire immédiate (Paris: Seuil, °1977), pp. 120-127.

لقد تمّ إدخال الحركة السلفية إلى الجزائر عن طريق محمد عبده الذي زار الجزائر سنة ١٩٣٠. ومن الملفت للنظر أن زيارة واحدة لرجل واحد أدت إلى تأسيس حركة ايديولوجية، في حين فشلت فرنسا في تمرير أفكارها الاندماجية طيلة استعمارها الجزائر(١٨). لكن يجب التذكير بأن أصل فكرة تشكيل حركة جمعية العلماء تعود في حقيقة الأمر إلى سنة ١٩٢٤، وذلك عندما حاول بن باديس إقناع بعض أصدقائه بأهمية إنشاء جمعية على أساس الأخوة الفكرية قد تسمح بتوحيد جهود العلماء وتعزيزها في مجال تدريس اللغة العربية. ومن أجل نشر أفكاره وجمع شمل العلماء الجزائريين الذين يؤمنون بالاتجاه الإصلاحي، أنشأ بن باديس مجلة **المنتقد** وبعدها مجلة **الشهاب** حيث بدأ ينشر أفكاره الإصلاحية(١٩).

يقول المؤرخ الفرنسي شارل روبيرت أجيرون (C.R. Ageron)، إن تركيز العلماء على الهوية العربية ـ الإسلامية كان محاولة منهم لمواجهة الايديولوجيات الأجنبية، وبالتالي إنهاء حالة الاغتراب السياسي والثقافي لمجتمعهم(٢٠).

وعلى الرغم من تأثير وطنيتها وانتشارها عبر كامل القطر الجزائري، فإن جمعية العلماء لم تنل الصفة الرسمية كحزب سياسي، فالعلماء عادة ما كانوا يؤكدون بأن مبادئهم ليس لها محتوى سياسي، مع العلم أنهم يدركون تماماً أن الفصل بين ما هو ديني وما هو دنيوي يتناقض مع وجهة النظر الإسلامية للعلاقة بين الدين والدولة(٢١).

بالإضافة إلى مسألتي اللغة العربية والهوية الوطنية، كان العلماء يهدفون إلى تجديد الإسلام، وذلك من خلال تنمية الفكر المعرفي ومحاربة الخرافات والفكر غير النقدي، ووضعوا لذلك برنامجاً تربوياً وطالبوا بإلغاء الفدراليات الدينية متهمين إياها بتحريف الدين الإسلامي الحنيف(٢٢).

وبحسب قانونها الأساسي، فإن جمعية العلماء كانت تطمح إلى نشر الدين الإسلامي الصحيح ومحاربة الخمر والآفات الاجتماعية، بالإضافة إلى محاربة الأمية والبطالة والتبذير وكل ما حرمه الشرع(٢٣). إلا أن نشاطات جمعية العلماء كانت في الكثير من الأحيان

---

(١٨) Salah, Ibid., p. 105.

(١٩) Ali Merad, *Le Réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940: Essai d'histoire religieuse et sociale,* maison des sciences de l'homme, recherches méditerranéennes (La Haye: Mouton, 1967), p. 119.

(٢٠) Charles Robert Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine* (Paris: Presses universitaires de France, 1979), tome 2, p. 583.

(٢١) Richard Munthe Brace, *Morocco, Algeria, Tunisia* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1964), p. 101.

(٢٢) Lazreg, *The Emergence of Classes in Algeria: A Study of Colonialism and Socio-Political Change,* p. 61.

(٢٣) M. Uolamas, *Statuts, de l'association des Oulamas d'Algérie* ([s.l.: s.n., s.d.]), p. 2.

تحمل مضامين سياسية، وفي هذا المجال يقول علي مراد ما يلي: «في الحقيقة إن العلماء ركزوا نشاطهم على الإصلاح الديني، لكنهم في نفس الوقت أعطوه دلالة ثقافية وسياسية، والتي ساهموا من خلالها في تطوير الوعي الوطني الجزائري»[٢٤].

إن أهم عمل سياسي قامت به جمعية العلماء هو ترويجها لفكرة الأمة الجزائرية والدفاع عن أصالتها، كما هو مبين في الشعار الذي رفعه بن باديس: «الإسلام ديني والعربية لغتي والجزائر وطني».

عندما قال فرحات عباس مقولته المشهورة عام ١٩٣٦ حول عدم قدرته على اكتشاف الأمة الجزائرية جاء الرد الحاسم من بن باديس يؤكد فيه وجود الأمة الجزائرية واستحالة جعلها جزءاً من فرنسا[٢٥]. لقد رفض بن باديس بوضوح فكرة اندماج المجتمع الجزائري في الثقافة الفرنسية الغربية. إلا أن ما يجب ملاحظته هو أن حركة جمعية العلماء كمنظمة دينية وثقافية قبلت صراحة بالحكم الفرنسي، لكن ذلك كان لأسباب سياسية وأمنية فقط. فنشاطاتها الدينية والثقافية والسياسية تبين ضمنياً بأنها كانت موجهة ضد السيطرة الاستعمارية. ويذهب بعض تلامذة بن باديس إلى القول بأن هذا الأخير كان في آخر أيامه يفكر بجدية في إمكانية القيام بعصيان مسلح ضد الحكم الاستعماري.

وتجدر الإشارة إلى أن الدين كايديولوجيا وكأداة للمقاومة قد تمّ استعماله من طرف أحزاب أخرى. وفي هذا السياق تقول فاني كولونا (Fanny Colonna): «من المعروف في الجزائر أن كل الأحزاب والحركات استعملت الإسلام فعلياً في مرحلة ما من مراحل تطورها»[٢٦]. وذلك لما له من قدرة على تجنيد الجماهير.

وبحسب علي مراد، إن المتتبع لتطور حركة جمعية العلماء يلاحظ بوضوح حدوث انحراف تدريجي في مجالات نشاطها، والذي لم يكن موجوداً في برنامجها الأول. فتحت ضغط الظروف تحول العلماء إلى ممارسة النشاطات السياسية البحتة، إلا أنهم كانوا أكثر نجاحاً في برنامجهم التربوي[٢٧].

مع نهاية الحرب العالمية الثانية دخلت حركة جمعية العلماء في تحالف مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (U.D.M.A.)، وهو حزب وطني معتدل أسّسه فرحات عباس بعد فشل سياسته الاندماجية. وبعد مضي أقل من سنتين على اندلاع الثورة

---

(٢٤) Merad, *Le Réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940: Essai d'histoire religieuse et sociale*, p. 333.

(٢٥) Quandt, *Revolution and Political Leadership: Algeria, 1954-1968*, p. 37.

(٢٦) Fanny Colonna, «Cultural Resistance and Religious Legitimacy in Colonial Algeria,» *Economy and Society*, vol. 3 (1974), p. 234.

(٢٧) Merad, *Le Réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940: Essai d'histoire religieuse et sociale*, p. 433.

التحريرية في سنة ١٩٥٤ التحق بعض أعضاء الجمعية بجبهة التحرير الوطني، وكان على رأسهم توفيق المدني، فأعطوا بذلك سنداً آخر للثورة التحريرية(٢٨).

٣ ـ ايديولوجية الحزب الشيوعي الجزائري

عندما رفض الحزب الشيوعي الفرنسي تأييد حركة نجم شمال افريقيا في دعوتها إلى الاستقلال اضطرت حركة النجم إلى قطع كل الروابط مع الحزب الشيوعي الفرنسي، الأمر الذي جعل هذا الأخير يقوم بإنشاء فرع له في الجزائر سنة ١٩٣٦، وذلك قصد إضعاف نشاط حركة نجم شمال افريقيا ذات المطالب الراديكالية. لكن هذا الحزب بقي تحت هيمنة الحزب الشيوعي الفرنسي، كما أن أغلب أعضائه كانوا من أصل أوروبي.

يقول رشيد تلمساني، إن الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان يفترض فيه أن يكون حركة النخبة الوطنية الطلائعية قد تحول تدريجياً إلى حزب اندماجي. علاوة على ذلك، إنه كان لا يثق بالإسلام، إذ اعتبره كايديولوجيا رجعية تعبر عن مصالح الطبقة الإقطاعية، الشيء الذي جعله معزولاً ايديولوجياً عن الطبقات الشعبية(٢٩).

إن نشاطات الحزب الشيوعي الجزائري كانت أساساً محصورة في المطالبة بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها أن تخفف من أتعاب المسلمين الجزائريين، أما مسألة الوطنية فقد اعتبرت من خصوصيات أوروبا الصناعية والتي ليست لها علاقة ببلد غير صناعي كالجزائر. وعلى هذا الأساس تمّ رفض تعليمات الشيوعية العالمية في أواخر العشرينيات التي دعت إلى تبني عمل أي حركة تهدف إلى إزالة الاستعمار(٣٠).

في هذا السياق يقول صلاح الدين الطيب، إن الحزب الشيوعي الجزائري لم يوفق لا في حث الجزائريين على الثورة ضد الفرنسيين ولا في تقديم مساهمة إيجابية في التحول السياسي والايديولوجي في الجزائر، لأن سياسته كانت مرتبطة جدلياً بمصالح أعضائه داخلياً وهيمنة الحزب الشيوعي الفرنسي خارجياً، وقد أدى ذلك إلى جعله في مواجهة مع الوطنيين الجزائريين، لأنه لم يعترف عملياً بتطلعاتهم الشرعية والوطنية، بل ذهب إلى أبعد من ذلك عندما اتهمهم بالعمالة للفاشيين. ونتيجة لسياسته هذه، فَقَدَ الحزب الشيوعي الجزائري بعض قادته من الأهالي الذين تحولوا تدريجياً نحو معسكر الوطنيين.

لقد أثبتت دروس الحزب الشيوعي الجزائري أنه في عهد الكفاح ضد الاستعمار

---

(٢٨) Henry F. Jackson, *The FLN in Algeria: Party Development in a Revolutionary Society,* Contributions in Afro-American and African Studies; no. 30 (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1977), pp. 28-29.

(٢٩) Rachid Tlemcani, *State and Revolution in Algeria* (London: Zed Books, 1986), p. 55.

(٣٠) Jackson, Ibid., p. 9.

تصبح الوطنية أكثر ضرورة من الشيوعية[٣١]. وما دامت الشعبوية هي نوع من الوطنية، من الممكن القول بأن الشعبوية الثورية كانت الايديولوجيا التي ألهمت الجماهير الجزائرية في كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي. وفي هذا المجال يقول ماكسيم رودنسون (Maxime Rodinson)، إن الشعبوية هي ايديولوجية مجتمع وحدته الرغبة العامة والصراع مع مجتمعات أخرى متهمة بالسيطرة عليه.

انطلاقاً من هذا التعريف من الممكن القول إن المجتمع الجزائري وحّدته الرغبة العامة في الاستقلال والخوف من العدو المشترك الذي كان ممثلاً في الأقدام السود (أي المعمرين الفرنسيين في الجزائر)، ولذا يرفض رودنسون أن تكون الماركسية معارضة للشعبوية، إذ يعتقد بأن الماركسية المحلية هي ايديولوجية المجتمع المنقسم على أساس العداءات الطبقية. وهذا ما قد يفسره فشل الشيوعية الجزائرية كايديولوجيا لإزاحة الاستعمار[٣٢].

أخفق الشيوعيون الجزائريون، كضحية لايديولوجيتهم، في فهم طبيعة التداخل بين الوطنية والإسلام من جهة وإمكانية القيام بثورة في مجتمع فلاحي من جهة ثانية. لقد اعتقدوا بأن المجتمع الجزائري مقسم إلى طبقتين: البروليتاريا والبرجوازية، متجاهلين بذلك التقسيم الحقيقي الذي كان موجوداً في تلك المرحلة. بعبارة أخرى، إن الصراع لم يكن بين الطبقتين السالفتي الذكر وإنما كان بين المستعمِر والمستعمَر.

بعد أحداث أيار/مايو ١٩٤٥ حاول الحزب الشيوعي الجزائري أن يتدارك بعض أخطائه، وذلك بضرورة إدخال بعض التعديلات على سياسته، ومنها المطالبة بإقامة جبهة وطنية ضد السيطرة الفرنسية، إذ جاء في بيانه الصادر عن المؤتمر الخامس المنعقد في ٢٩ أيار/مايو ١٩٤٩ ما يلي: «على الرغم من الاضطهاد الفرنسي، فإننا سنجعل من الجزائر بلداً حراً وسعيداً». ودعا المؤتمرون إلى النضال من أجل تحقيق الأهداف التالية:

أ ـ إطلاق سراح المساجين السياسيين.

ب ـ خروج القوات العسكرية الفرنسية من الجزائر.

ج ـ الاعتراف الرسمي باللغة العربية.

د ـ تأسيس لجان كفاح عبر كامل التراب الوطني قصد التخلص من الاستعمار في أقرب وقت ممكن[٣٣].

---

(٣١) Salah, «The Europeanized Algerians and the Emancipation of Algeria,» pp. 105-106.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٣٣) A. Ben-el-Agounne, *National and Political Struggle* (Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1986), tome 3, p. 55. (in Arabic).

بعد قيام الثورة في سنة ١٩٥٤ تردد الشيوعيون في الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني، فكانوا يفضلون المشاركة في الثورة تحت راية حزبهم، إلا أن جبهة التحرير اشترطت على الراغبين في الانضمام إليها التخلي عن انتماءاتهم الحزبية والدخول إلى الجبهة بصفة فردية، ولهذا السبب تأخر الشيوعيون في الالتحاق بالثورة حتى آذار/مارس ١٩٥٦. إلا أن هذا الانضمام لم يتم في الحقيقة إلا بعد اعتراف الاتحاد السوفياتي رسمياً بجبهة التحرير الوطني، الأمر الذي يبين بوضوح أن الحزب الشيوعي الجزائري لم يكن حراً في اتخاذ قراراته الحاسمة، بل كان تابعاً للمحور الشيوعي باريس ـ موسكو.

ونتيجة لمواقفهم المتعارضة مع الوطنيين، فإن الشيوعين الجزائريين لم يوفقوا في كسب ثقة الشريحة الكبيرة من المجتمع الجزائري، سواء كان ذلك قبل الثورة أو بعد الاستقلال، إلا أن خبرتهم في النضال السياسي ساعدتهم على التسلل إلى أجهزة الدولة وسيطرتهم على أهم مراكز اتخاذ القرار في الإدارة والصناعة والاقتصاد بصفة عامة، على الرغم من أنهم لم يفلحوا في تطبيق ايديولوجيتهم التي لم تتجاوز في الكثير من الأحيان حدود الشعارات.

٤ ـ ايديولوجية الحركة الراديكالية

يقول محمد حربي إن نمو النزعة الوطنية يعود بالدرجة الأولى إلى اضطهاد الاستعمار، لكن الذي عجل بيقظة الوعي القومي لدى الجزائريين هو ثورة تشرين الأول/أكتوبر الروسية وميلاد الحزب الشيوعي الفرنسي. فهذان الحدثان ساهما إلى حد كبير في خلق قوة سياسية نشيطة في المهجر[(٣٤)].

بحلول سنة ١٩٢٦ أسّس العمال الجزائريون في المهجر حركة سياسية أطلقت على نفسها اسم «نجم شمال افريقيا». في البداية، كان في داخل هذه الحركة تياران سياسيان: **الأول** أكّد على المسألة الوطنية وتحقيق استقلال الجزائر عن طريق كفاح الطبقة العاملة، وكان يطمح إلى إقامة نظام اشتراكي في جزائر ما بعد الاستعمار، كما طالب بالتحالف مع حركة العمال الفرنسيين والحزب الشيوعي الفرنسي، فضلاً عن التحالف الاستراتيجي مع الشيوعية العالمية والمضطهدين من طرف الاستعمار في المجتمعات الأخرى، وذلك قصد خلق جبهة عالمية ضد الامبريالية والاستعمار. وكان من مطالب هذا التيار أيضاً نقد برجوازية الأهالي والقيم التقليدية في المجتمعات المستعمرة بصفة عامة، وفي المجتمع الجزائري بصفة خاصة، وذلك من أجل تحديث تلك المجتمعات وعصرنتها وإعدادها لتسلم السلطة وتسيير شؤونها بنفسها. وكان على رأس هذا التيار حاج علي عبد القادر،

---

(٣٤) Mohammed Harbi, *Le FLN, mirage et réalité: Des origines à la prise du pouvoir, 1945-1962* (Paris: Jeune Afrique, 1980), translated into Arabic by Kamil K. Degar (Beyrouth: Dar el-Hikma, 1983), p. 25.

وهو أول قائد لحركة نجم شمال افريقيا.

أما التيار الثاني فكان يمثله أحمد بن أحمد مصالي، المعروف شعبياً باسم مصالي الحاج، وقد استطاع هذا الرجل أن يتزعم الحركة بعد مضي أقل من سنة على تأسيسها. كان مصالي يؤمن بالأمة الجزائرية وبقيمها التي تميزها من الأمة الفرنسية، وأن هذه الأخيرة تستغلها وتعمل على إذلال أهلها. وانطلاقاً من هذا التصور، فإن وجهة نظره حول الاستعمار لم تكن مبنية على أساس الصراع الطبقي وإنما كانت مبنية على أساس المسألة الوطنية[٣٥]. منذ البداية كانت حركة نجم شمال افريقيا أكثر راديكالية في المبادئ والممارسة من كل الحركات السياسية الأخرى. وقد لاقت هذه الحركة ترحيباً خاصاً من طرف العمال والفلاحين لأنهم كانوا أول ضحايا الاستعمار الفرنسي[٣٦].

من الممكن استخلاص المبادئ الأساسية لايديولوجية الراديكاليين من برنامج حركتهم الذي قدمه مصالي إلى المؤتمر المضاد للإمبريالية الذي عقد في بلجيكا في ٢٥ شباط/ فبراير سنة ١٩٢٧، ومما جاء فيه ما يلي:

أ ـ الاستقلال التام للجزائر.

ب ـ الانسحاب الشامل للقوة المحتلة.

ج ـ تأسيس حكومة وطنية ثورية وتكوين جيش وطني، وانتخاب جمعية تأسيسية، وإجراء انتخابات عامة على جميع المستويات، وحق الجزائريين في الترشح لكل المجالس، واحترام اللغة العربية كلغة رسمية.

د ـ حق الدولة الجزائرية في مراقبة وتسيير كل البنوك، والمناجم، وخطوط السكك الحديد، وكل المؤسسات العامة التي أممت من طرف المحتل.

هـ ـ تأميم كل الممتلكات الكبيرة التي تمّ الاستيلاء عليها من طرف المعمرين، والمؤسسات المالية، وأملاك الإقطاعيين الذين تعاونوا مع الاستعمار، وإعادة الأراضي إلى الفلاحين، واحترام الملكيات الصغيرة والمتوسطة.

و ـ إجبارية التعليم باللغة العربية، ومجانيته في كل المستويات.

ز ـ اعتراف الدولة الجزائرية بحق إنشاء الاتحادات النقابية وإصدار التشريعات الاجتماعية.

ح ـ تشجيع الفلاحين مالياً عن طريق القروض من دون فوائد[٣٧].

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٣٦) Abdelkader Yefsah, *Le Processus de légitimation du pouvoir militaire et la construction de l'état en Algérie* (Paris: Anthropos, °1982), p. 22.

(٣٧) Harbi, Ibid., pp. 26-27.

ويحسب محمد حربي من الممكن وصف ايديولوجية مصالي بالشعبوية والعفوية والعربية - الإسلامية وتعزيز لقداسة الشعب. فباعتبارها ايديولوجيا شعبوية، ترى بأن الصراع ضد الاستعمار يجب ألا يكون على أساس طبقي، فالأمة الجزائرية تحتاج إلى كل مجهودات شعبها المتأصلة في ثقافته ودينه وشخصيته العربية الإسلامية. بعبارة أخرى، يجب إعطاء الأولوية إلى الكفاح من أجل سيادة الأمة بدلاً من التركيز على مسألة الصراع الطبقي، لأنه من المستحيل حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية تحت الحكم الاستعماري. أما كونها ايديولوجيا عفوية، فلأنها لم تحدد بدقة استراتيجيا واضحة للعمل، بل كيفت نفسها مع التطور العفوي للقوى الاجتماعية. وهذا يعكس منهجية مصالي الذي كان في الأساس رجل عمل. أما وصف ايديولوجيته بالعربية - الإسلامية، فلأنه ركّز على الثقافة العربية - الإسلامية كبديل للهوية الوطنية، معتبراً الإسلام كأساس للشخصية الوطنية وكعامل حاسم في توحيد الشعب الجزائري وتكامله. وبهذا المعنى استعمل الراديكاليون الدين والهوية العربية - الإسلامية للشعب الجزائري كوسيلة لإثبات شرعية الفروق الثقافية والسياسية بين الأمتين الفرنسية والجزائرية، وبالتالي البرهنة على شرعية فرضية الاستقلال التي وحدت أغلبية الشعب الجزائري تحت قيادتهم. أما في ما يتعلق بتقديس مصالي للشعب، فلأنه يرى فيه الفاعل المطلق في التاريخ كونه الوحيد القادر على تغيير الواقع[٣٨].

ويلاحظ أن رغبة حركة «نجم شمال افريقيا» في الحصول على الاستقلال لم تجد استحساناً لدى الحزب الشيوعي الفرنسي، بحجة أن الأمة الجزائرية لا زالت في طور النمو. فبحسب أطروحة موريس ثوريز (Maurice Thorez)، فالجزائر ليست أمة بعد، إنها لا زالت في مرحلة التكوين، وإن القوميات التي تتشكل منها تفوق العشرين قومية[٣٩]. وقد أثار هذا الموقف حفيظة مصالي الذي قطع كل روابطه مع الحزب الشيوعي الفرنسي. ونظراً إلى موقفه الراديكالي، فقد تمّ حل حركته من طرف السلطات الفرنسية ومنعها من ممارسة أي نشاط سياسي. لكن ذلك لم يقلل من عزيمة مصالي على مواصلة كفاحه السياسي ضد الهيمنة الفرنسية على الجزائر، فكوّن في سنة ١٩٣٧ حزباً جديداً أطلق عليه اسم «حزب الشعب الجزائري» (P.P.A.)، لكن النشاط العلني لهذا الحزب لم يدم أكثر من سنتين، إذ لجأت السلطات الاستعمارية مرة أخرى إلى توقيف نشاط مصالي، وذلك بحل حزبه الجديد سنة ١٩٣٩.

بعد الحرب العالمية الثانية أعاد مصالي الكَرّة وأسّس «الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية» (M.T.L.D.) كغطاء سياسي لنشاط حزب الشعب المحظور. وكانت الغاية من ذلك المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة ١٩٤٧. وفي الوقت نفسه أنشأ

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٧ - ٢٨.

(٣٩) Tlemcani, *State and Revolution in Algeria*, p. 53.

الراديكاليون ما يعرف بـ «المنظمة الخاصة» (L'O.S.) وهي عبارة عن الجناح العسكري السري لـ PPA - MTLD، وكانت مهمتها تتمثل في التحضير للكفاح المسلح.

على الرغم من شعبية مصالي الحاج وقوة نفوذه داخل الحركة الراديكالية، إلا أنه يجب الاعتراف بأنه خلال مراحل تطورها المختلفة كانت هناك صراعات حادة داخل قيادتها أدت إلى انقسام الحركة في سنة ١٩٥٣ وظهور جبهة التحرير الوطني (FLN) كتنظيم منفصل عن المصالية سنة ١٩٥٤.

إن الصراع الأساسي داخل قيادة نجم شمال افريقيا كان حول المنهج الذي سيتبع في رسم معالم المبادئ الايديولوجية لمستقبل الجزائر المستقلة انطلاقاً من هويتها الثقافية. وقد تركز الجدل حول المسائل التالية: هل الجزائر بلد عربي إسلامي؟ وهل هي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، أو أن للجزائر مميزاتها الثقافية والتاريخية الخاصة بها؟

فإذا كان مصالي قد استمد أفكاره الاجتماعية من الفكر العربي الإسلامي، فإن الكاتب العام لحركته ـ عمار عماش ـ قد استعارها من النظام التقليدي لعادات البربر وتقاليدهم. وقد أدّى الخلاف الايديولوجي بين الرجلين إلى انسحاب عماش من الحركة في سنة ١٩٣٦. وقد استمر الصراع داخل الحركة حول مسألة الهوية الوطنية وبلغ ذروته سنة ١٩٤٩ في ما يعرف بالأزمة البربرية. ففي سنة ١٩٤٥ طالب بناي واعلي (عضو في لجنة تنظيم حزب الشعب) بتوحيد المنطقة التي يتحدث سكانها اللهجة البربرية، لكن قيادة الحركة رفضت مطلبه. وفي تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٨ وبتشجيع من بناي واعلي وعمار ولد حمو حاول علي يحيى تأسيس حركة شعبية بربرية في المهجر، حيث كان الاتجاه البربري داخل فدرالية حزب الشعب قوياً جداً. وكرد فعل لهذا العمل قامت قيادة الـ PPA - MTLD بحل فدراليتها في فرنسا، وذلك في شهر شباط/فبراير سنة ١٩٤٩.

وإذا كانت أزمة آذار/مارس ١٩٤٩ قد أثرت في المهاجرين الجزائريين في فرنسا، فإن تأثيرها في الجزائر كان محصوراً في قيادة الحزب والوسط الطلابي. واستناداً إلى محمد حربي من الممكن تلخيص عواقب الأزمة البربرية لسنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ في النقاط التالية:

أ ـ فقدت فدرالية حزب الشعب في فرنسا حرية عملها، إذ إنها أصبحت تحت الرقابة المباشرة لقيادة الحركة في الجزائر. ويلاحظ أنه لم تسجل أية انقسامات عرقية داخل الحزب، على الرغم من أن البربر كانوا يمثلون أغلبية أعضاء فدرالية حزب الشعب في فرنسا، لكن إلغاء الصفة الديمقراطية للفدرالية حال دون التعبير الحر للمهاجرين عن أفكارهم والتأثير في توجيه الحزب.

ب ـ تمّ عزل بعض القادة من اللجنة المركزية للحزب في الجزائر بما فيهم آيت أحمد الذي عوض ببن بله في قيادة المنظمة الخاصة.

ج ـ تمّ إدماج حزب الشعب بالحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية مع

احتفاظ المنظمة الخاصة بطابعها السري.

د ـ أدّى تمزيق الحركة البربرية ببعض أعضائها إلى الانضمام إلى الحزب الشيوعي الجزائري والحزب الشيوعي الفرنسي.

هـ ـ أدى تطهير الحركة البربرية إلى عزل الكوادر المهمة في الحركة، وبالتالي تسهيل مهمة صعود كوادر رديئة إلى قيادة الحزب، إذ لم يبق من الجماعة البربرية في الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية إلا آيت أحمد(٤٠).

من الممكن القول إن المسألة البربرية طرحت ولا زالت تطرح بطريقة خاطئة، فيجب ألا تعالج من منظور عرقي أو على أساس الصراع بين العرب والبربر، إذ إن التعامل معها على هذا الأساس فيه شيء من التضليل والمغالطة، وذلك لمجموعة من الأسباب نذكر منها ما يلي:

أ ـ إن الصراع على السلطة بين العرب والبربر تمّ حسمه في حدود القرن الثاني عشر، وذلك عندما قبل البربر بالدين الإسلامي ورفضوا الهيمنة السياسية العربية التي كانت تفرض عليهم من المشرق العربي.

ب ـ إن التحدث بالعربية أو البربرية لا يمكن اعتباره مقياساً للتمييز بين من هو عربي ومن هو بربري.

ج ـ من المعروف جداً أن الشخصية الأساسية للجزائر تختلف عن شخصية عرب المشرق، وبناء على ذلك فإن ما كان وما زال يسمى بالأزمة البربرية إنما هو في جوهره صراع جهوي على السلطة السياسية مقنّع بمظهر الصراع الثقافي بين العرب والبربر، في حين أن المسألة البربرية لا تهم جهة معينة بقدر ما تهم جميع جهات الوطن، ولذا لا يحق لأية جهة كانت أن تستعملها كغطاء للوصول إلى مراكز الحكم.

ثالثاً: ايديولوجية جبهة التحرير الوطني خلال الثورة (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢)

بعد مناقشتنا الاتجاهات الايديولوجية داخل الحركة الوطنية خلال النصف الأول من هذا القرن، وكيف أن محاولاتها لتحرير البلاد من خلال اتباع الطرق القانونية وبوسائل سلمية قد باءت بالفشل نتيجة معارضة المستوطنين الفرنسيين، نتحول الآن إلى الحديث عن أصول جبهة التحرير الوطني وايديولوجيتها خلال حرب التحرير الوطنية التي دامت أكثر من سبع سنوات ونصف.

من الممكن القول بأن جبهة التحرير الوطني هي امتداد للحركة الراديكالية، إلا أنها

---

(٤٠) Harbi, Ibid., pp. 66-67.

كانت عبارة عن منظمة ثورية جديدة تهدف إلى القطيعة مع الوضع السياسي الذي كان سائداً حينذاك والتحول مباشرة إلى الثورة.

وبحسب الكاتب الأمريكي وليم هـ. لويس (William H. Lewis)، فإن عصيان ١٩٥٤ سجل قطيعة مع جيل القيادة الوطنية السابقة، وفي جوهره العميق كان ثورة ضد الأهلية والليبرالية والقيادة البرجوازية المعتدلة، وأخيراً ضد المصاليين والزعامة المصالية(٤١).

استناداً إلى محمد حربي فإن الـ ٣٣ رجلاً الذين بادروا إلى القيام بالثورة سنة ١٩٥٤ كانوا ينتمون إلى الإطارات العليا في الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية. وفي ما يتعلق بأصلهم الاجتماعي، من الممكن القول إنهم كانوا ينتمون إلى البرجوازية الصغيرة، لكنهم أحدثوا قطيعة مع محيطهم الأصلي ووطدوا علاقات جديدة مع عامة الشعب في المناطق الريفية والحضرية. وهذا ما جعلهم يختلفون سياسياً وايديولوجياً عن البرجوازية الصغيرة. إن إيمانهم العميق كان تحرير الجزائر بواسطة الكفاح المسلح. وفي ما يتعلق بايديولوجيتهم، فقد وصفت بأنها وطنية وشعبوية. ويلاحظ أن المجموعة الثورية التي شكلت جبهة التحرير الوطني كانت ضد سياسة مصالي التي كانت تحاول حل الخلافات السياسية داخل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية قبل الشروع في أي عمل مسلح. وفي الوقت نفسه كانت ضد المركزيين من الحركة نفسها الذين كانوا يعتقدون أن وقت العمل المسلح لم يحن بعد. لكن المجموعة الثورية أكدت على ضرورة الشروع في العمل المسلح(٤٢). وبحسب أحمد محساس، فإن جبهة التحرير الوطني لم تكن اتحاداً للأحزاب السياسية السابقة، بل كانت عبارة عن حزب وطني، نادى كل الجزائريين من مختلف الاتجاهات السياسية والشرائح الاجتماعية للمشاركة في الثورة التحريرية(٤٣). وقد صاحب الإعلان عن الكفاح المسلح توزيع منشور على الشعب الجزائري لُخصت فيه الأهداف السياسية لجبهة التحرير الوطني، وأوضح المنشور أن الهدف الأساسي للجبهة هو الاستقلال الوطني الذي سيسمح بـ:

أ ـ استرجاع سيادة الدولة الجزائرية الاجتماعية والديمقراطية ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

ب ـ احترام كل الحقوق الأساسية للإنسان من دون تمييز ديني أو عرقي(٤٤).

---

(٤١) William Hubert Lewis, «The Decline of Algeria's FLN,» *Middle East Journal*, vol. 20, no. 2 (Spring 1966), p. 331.

(٤٢) Harbi, Ibid., p. 104.

(٤٣) Ahmed Mahsas, *Le Mouvement révolutionnaire en Algérie de 1ère guerre mondiale à 1954: Essai sur la formation du mouvement national* (Paris: L'Harmattan, °1979), p. 231.

(٤٤) FLN, *The Basic Text, 1954-1962,* document no. 24 (1976), p.8.

ومن أجل ربح تأييد الجماهير الشعبية، فإن جبهة التحرير الوطني ركزت في ندائها إلى الكفاح المسلح على أهم جوانب السياسة الثقافية الجزائرية. في هذا الإطار يقول أحمد بن بله، إنهم كانوا ينظمون أنشطة ثقافية قبل الثورة مثلما كانت تفعله جمعية العلماء، ولاحظ بأن مبادئ جبهة التحرير كانت في أساسها مرتبطة بالثقافة العربية ـ الإسلامية. فالذين كانوا يشربون الكحول مثلاً غير مسموح لهم بالالتحاق بالجبهة، والذين لا يصلّون غير مسموح لهم بتحمّل مسؤوليات عليا في الحركة، وبالتالي فإن قادة ثورة تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ كانوا مسلمين مصلين(٤٥).

ونظراً إلى أهمية الإسلام في الثقافة السياسية الجزائرية، فقد ضُمّن في برنامج الجبهة كوسيلة لربح التأييد الشعبي الواسع. بعبارة أخرى، فالإسلام، باعتباره يمثل ايديولوجية الشريحة العريضة من المجتمع، استغلته الجبهة بطريقتين: تجنيد الجماهير ضد الاستعمار الفرنسي من جهة، وعزل الأحزاب أو الحركات الوطنية التي رفضت الالتحاق بالثورة عن الجماهير من جهة أخرى.

أصبحت جبهة التحرير الوطني حركة اجتماعية متناقضة بدمجها للنخبة الوطنية داخل أجهزتها، الأمر الذي جعلها تنظيماً غير طبيعي يتصف بالخلافات والصراع على السلطة داخل قيادتها. ويلاحظ أن العمل السياسي والعسكري للجبهة فاجأ القادة القدماء للحركة الوطنية، الأمر الذي جعلهم خلال السنة الأولى من اندلاع الثورة يقفون موقفاً حيادياً، باستثناء رد الفعل السريع لأنصار مصالي الذين رفضوا الاعتراف بشرعية جبهة التحرير الوطني وقاموا في الحين بتأسيس تنظيمهم الذي أطلقوا عليه اسم «الحركة الوطنية الجزائرية»، ودخلوا بذلك في سلسلة من حرب المقاهي مع جبهة التحرير الوطني. كان ميدان المعركة الرئيسي بين التنظيمين على الأراضي الفرنسية بين العمال الجزائريين المهاجرين. وفي الجزائر، فإن المواجهة الكبيرة بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية كانت في بلاد القبائل. إن نتيجة المعارك بين التنظيمين كانت مدهشة للغاية، ففي فرنسا وحدها كان هناك ١٢٠٠٠ هجوم، و٤٠٠٠ قتيل و٩٠٠٠ جريح(٤٦).

عندما اتسعت رقعة الحرب داخل الجزائر، وجد أغلب الوطنيين الجزائريين من التشكيلات السياسية السابقة أنفسهم مرغمين على الالتحاق بجبهة التحرير الوطني. إن أحد العوامل التي أقنعت المترددين في تأييد جبهة التحرير الوطني كان الهجوم الشامل على المعمرين الفرنسيين في شمال قسنطينة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٥٥، وقد أعطى هذا الهجوم السكان الأهالي تشجيعاً معنوياً وخلق جواً متوتراً في أوساط السكان من أصل فرنسي. ونتيجة لذلك استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تكسب تأييد الجماهير والنخبة على حد سواء.

---

(٤٥) A. Ben Bella, *Itinéraire* (Beyrouth: Editions El-Wahda, 1985), p. 174.

(٤٦) Harbi, *Le FLN, mirage et réalité: Des origines à la prise du pouvoir, 1945-1962*, p. 139.

إن التحول في الولاء أنتج في ما بعد أزمة لقيادة جبهة التحرير الوطني. ففي الوقت الذي كان فيه جيش التحرير الوطني مستمراً في التجنيد والتنظيم، شهدت جبهة التحرير كجناح سياسي للحركة تغييراً جذرياً، حيث إنها لم تعد تكوّن تنظيماً متماسكاً وقوياً يمكنه أن يراقب وينسق العلاقة بين العمل السياسي والعمل العسكري. إن أحد العوامل التي ساهمت في خلق هذه الوضعية هو سجن بعض الآباء المؤسّسين لجبهة التحرير الوطني أو موتهم. وبحسب عبد الباقي هرماسي، من ضمن القادة الـ ٢٩ الأكثر فعالية في القيام بالثورة كان هناك ١٣ منهم قتلوا وخمسة اختطفوا أو سجنوا. ففي غياب القادة التاريخيين تمكن الجيل الجديد من الوصول إلى هرم السلطة بطريقة سهلة وبسرعة، الأمر الذي أدّى إلى إضعاف بناء سلطة جبهة التحرير الوطني[٤٧]. وفي الوقت نفسه، بدأ التوتر ينمو بين قادة الداخل وقادة الخارج. ومن أجل تجنب انقسام خطير بين المجموعتين، والذي كان بإمكانه أن يؤثر سلباً في تقدم الثورة، فقد تقرر عقد مؤتمر داخل الجزائر لمناقشة الكثير من المشاكل الناجمة عن تطور الثورة في حد ذاتها.

١ ـ مؤتمر الصُمّام

من أجل إعادة تنظيم قيادة الثورة وتقييم تجربتها خلال الـ ٢٠ شهراً السابقة، تمّ عقد مؤتمر في وادي الصُمّام يوم ٢٠ آب/أغسطس ١٩٥٦، وقد اقتصر الحضور في هذا المؤتمر على قادة من داخل الجزائر فقط. وجاء في تصريح الوفود عقب انتهاء أشغال المؤتمر ما يلي: «إن تحرير الجزائر سيكون عمل كل الجزائريين... وأن المهمة الاستراتيجية تتطلب تركيز كل شيء على جبهة الكفاح المسلح. إن الثورة هي كفاح طبيعي يهدف إلى تحطيم النظام الاستعماري، وهي ليست حرب دينية، بل إنها مسيرة نحو الاتجاه التاريخي للإنسانية وليس الرجوع إلى النظام الإقطاعي. باختصار، فالثورة هي كفاح من أجل إقامة الدولة الجزائرية ذات المحتوى الاجتماعي والديمقراطي»[٤٨].

إن مقارنة الفقرة الأخيرة من هذا التصريح ببيان تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ يجعلنا نلاحظ أن الفقرة الخاصة بدور الإسلام في الدولة الجزائرية المتوقعة قد حذفت، علاوة على ذلك، فإن طبيعة لادينية الثورة الجزائرية قد تمّ تأكيدها. وقد تبنّى المؤتمر ثلاثة مبادئ أساسية، وهي كما يلي:

أ ـ أولوية الداخل على الخارج.

ب ـ أولوية السياسي على العسكري.

(٤٧) Elbaki Hermassi, *Leadership and National Development in North Africa: A Comparative Study* (Berkeley, Calif.: University of California Press, ©1972), pp. 136-137.

(٤٨) FLN, *The Basic Text, 1954-1962*, pp. 12-13.

ج ـ اتخاذ القرار جماعياً[٤٩].

ويحسب محمد حربي، فإن برنامج الصُمّام كان يحمل بصمات محرره عمار أوزغان الكاتب العام للحزب الشيوعي الجزائري سابقاً. ولهذا السبب فإن مفاهيم الوطنية والشعبوية والاتجاه الاجتماعي المحافظ عبّر عنها بمصطلحات ماركسية. وهكذا فإن السياسيين بقيادة عبان رمضان أصبحوا لأول مرة يمارسون السلطة منذ قيام الثورة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤. لكن بعد منتصف سنة ١٩٥٧ كان هناك تغيير في ميزان القوة بين القادة السياسيين والقادة العسكريين[٥٠].

٢ ـ العلاقة بين السياسي والعسكري خلال الثورة

بعد موت العربي بن مهيدي في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٥٧ لم يبق من مؤسسي لجنة التنسيق والتنفيذ سوى كريم بلقاسم الذي كان يرى أن استمرار الثورة مشروط باستمرار قادتها الأوائل في القيادة. ومن أجل تقوية مكانته في لجنة التنسيق والتنفيذ عمل كريم بلقاسم على إزاحة منافسه عبان رمضان، وذلك بتحالفه مع القادة العسكريين أمثال أبو عمران، وبو الصوف، وبن طوبال، ومحمد الشريف الذين كانوا يسيطرون على جميع الولايات ما عدا الولاية الرابعة. وهكذا مع موت عبان رمضان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧ فإن مبدأ أولوية العمل السياسي على العمل العسكري لم يعد معمولاً به. ومنذ ذلك الحين أصبحت المبادرة للعسكريين[٥١]. وبعبارة أخرى، من الممكن القول إن موت عبان رمضان كان بداية لانقلاب الجناح العسكري ضد الجناح السياسي في الحركة. وقد استمر الصراع على السلطة بين السياسيين والعسكريين حتى ما بعد الاستقلال، وكان لذلك انعكاس سلبي على الاستقرار السياسي للبلاد.

في محاولتهم لتبرير شرعية تدخلهم في الشؤون السياسية، رفض العسكريون الفصل بين ما هو سياسي وما هو عسكري معتبرين أنفسهم كمناضلين في جبهة التحرير الوطني، وليس عسكريين محترفين.

٣ ـ تشكيل الحكومة الموقتة

في شهر نيسان/ابريل سنة ١٩٥٨ عقد قادة لجنة التنسيق والتنفيذ اجتماعاً في مدينة طنجة المغربية حيث قرروا تشكيل حكومة موقتة في المنفى، لتحل محل لجنة التنسيق والتنفيذ، وتمثل الجزائر في أية مفاوضات مع فرنسا. وفعلاً، تم الاعلان عن الحكومة الموقتة في ١٩ أيلول/ديسمبر ١٩٥٨، فكانت بمثابة الاعلان عن فصل الجزائر عن

---

(٤٩) Quandt, *Revolution and Political Leadership: Algeria, 1954-1968*, pp. 100-101.

(٥٠) Harbi, *Le FLN, mirage et réalité: Des origines à la prise du pouvoir, 1945-1962*, p. 152.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٦٩ ـ ١٧٠.

فرنسا. وفي الوقت نفسه كانت آخر مؤسسة سياسية تنشئها جبهة التحرير الوطني خلال حرب التحرير. لكن الرجال الذين تشكلت منهم الحكومة الموقتة لم يكونوا منسجمين ايديولوجياً، فكان منهم الراديكالي والليبرالي والإصلاحي، بالإضافة إلى تدخل الجيش في الشؤون السياسية للحكومة الموقتة(٥٢).

ولذا من الممكن القول إن ايديولوجية جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية يجب أن تفهم على أنها كانت تشكل وحدة متناقضة نجحت في تجنيد الجماهير ضد الاستعمار، لكنها فشلت في بلورة مبادئ ايديولوجية متماسكة. بعبارة أخرى، إذا كانت جبهة التحرير الوطني قد نجحت في حل التناقض الرئيسي بين المستعمِر والمستعمَر، وهو الحصول على الاستقلال، فإنها أخفقت في تجاوز التناقض الايديولوجي الذي كان موجوداً داخل قيادتها، الأمر الذي جعل هذا التناقض يستمر إلى فترة ما بعد الاستقلال.

خلاصة

عالج هذا البحث الاتجاهات الايديولوجية التي ظهرت في العهد الكولونيالي والتي وجدت في ما بعد داخل جبهة التحرير الوطني، وأوضح كيف أن الاستعمار المباشر للجزائر نتج منه استئصال ثقافة السكان الأهالي واقتصادهم. لكن هذه السياسة أدّت في ما بعد إلى خلق شروط تحطيمها، وذلك عن طريق مساهمتها في خلق شروط ظهور الحركات الوطنية وتطورها وتحويل مطالبها من إصلاحات اجتماعية واقتصادية إلى المطالبة بالاستقلال السياسي التام. لكن الحركات الوطنية لم تكن تشكل مجموعة متجانسة من الأفراد. لقد كانت لهم توجهات وأفكار مختلفة حول مستقبل الجزائر. فالاندماجيون كانوا يهدفون إلى تحقيق إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية كخطوة أولى في عملية إدماج المجتمع الجزائري بالمجتمع الفرنسي، مع الاحتفاظ بأحكام الشريعة الإسلامية، في حين كانت الحركة الراديكالية تهدف إلى تحقيق الاستقلال التام وتحطيم النظام الاستعماري، وبالتالي إقامة نظام ديمقراطي يمكن الشعب أن يمارس فيه السلطة عن طريق الانتخابات الحرة.

أما جمعية العلماء فكانت مهتمة أكثر بمسألة الإصلاحات الدينية والثقافية. وأهم نشاط سياسي قامت به الجمعية كان يتمثل في ترويجها فكرة إحياء الأمة الجزائرية وماضيها الحافل بالأمجاد، وبالتالي تكون قد ساهمت في تنمية الوعي الوطني وتطويره.

وفي ما يتعلق بالحزب الشيوعي الجزائري، فقد كان عمله محصوراً في المطالبة بإحداث إصلاحات اقتصادية واجتماعية لصالح الجزائريين المسلمين. أما المسألة الوطنية فكان يرى أنها واقع لا يعني إلا البلدان المصنعة، وبالتالي ليست لها علاقة بمجتمع غير مصنع كالجزائر. إن مثل هذا الموقف جعل الحزب الشيوعي الجزائري ينفصل ايديولوجياً

(٥٢) Jackson, *The FLN in Algeria: Party Development in a Revolutionary Society*, p. 49.

عن الطبقات العامة من الشعب، ويبدو ذلك واضحاً في عدم قدرته على تجنيد الجماهير الشعبية.

أما عن ايديولوجية جبهة التحرير الوطني خلال الثورة، فقد كانت منذ البداية مفتوحة لجميع أعضاء الحركات السياسية الذين تخلوا عن انتماءاتهم الحزبية. فبعد ست سنوات من الحرب المسلحة أصبحت قيادة جبهة التحرير الوطني مشكّلة من جماعات متنافسة ومتصارعة أحياناً. وبالإضافة إلى الصراعات السياسية والجهوية داخل قيادة الجبهة، كان هناك أيضاً صراع على السلطة بين قيادة جيش التحرير الوطني والقادة السياسيين في الحكومة الموقتة.

لذا من الممكن القول إن ايديولوجية جبهة التحرير الوطني خلال الثورة كانت عبارة عن وحدة متناقضة، نجحت في تجنيد الجماهير ضد الايديولوجيا الاستعمارية، لكنها لم تتمكن من خلق بديل ايديولوجي متماسك. وهذا ما جعل ايديولوجيتها تخفق في تجاوز تناقضاتها الداخلية المتمثلة في وجود اتجاهات ايديولوجية متعددة داخل بنائها. وأخيراً من الممكن القول إنه مع نهاية الثورة التحريرية استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تحقق هدفها الأساسي المتمثل في الحصول على الاستقلال، لكنها أخفقت في حل تناقضاتها الداخلية. وقد تسبب هذا الإخفاق في استمرار المشاكل الايديولوجية إلى فترة ما بعد الاستقلال، الأمر الذي حال دون استقرار الجزائر سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

الفصل الثاني
الجزائر والتعددية المكلفة

منعم العمّار(*)

لم تكن تجربة التحوّل إلى التعددية في الجزائر، تجربة عادية في مسلسل التحوّل الذي شهده الكثير من بلدان العالم الثالث، بل كانت، وفقاً لما جاءت به من نتائج وما أسفرت عنه من مضاعفات نالت من هيبة النظام السياسي وتشكيلته، نموذجاً لقياس صيغة الانتقال إلى التعددية وآلياتها وما توجبه من استحضارات مبكرة قبل البت بحقيقتها العملية.

ولعل من أولى النتائج التي جاءت بها التجربة الجزائرية والتي استرعت الانتباه لدى الباحثين، وحتى الساسة، فتكمن في تعاظم الكلفة التي دفعتها الجزائر حكومةً وشعباً من جراء عملية الانتقال.

سيتصدى الباحث لهذه النتيجة ويستجلي فروضها ومستدعياتها ويرصد ثقلها المتناثر في كل جزئية من جزئيات الفعل السياسي الجزائري، الداخلي والخارجي/الرسمي والشعبي، عبر دراسة شاملة تتضمن العناصر التالية.

أولاً: أفكار أولية.

ثانياً: في إشكالية الفهم.

ثالثاً: المتغيرات المؤثرة في عملية الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر.

رابعاً: خارطة القوى السياسية الفاعلة.

خامساً: نتائج التحوّل إلى التعددية.

سادساً: في مستقبل التحوّل إلى التعددية.

(*) رئيس وحدة الدراسات الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق.

على الرغم مما حظيت به تجربة التعددية من اهتمام يصل في بعض الأحيان إلى حد الكفاية من قبل الباحثين والمفكرين، وربما حتى من الساسة أصحاب الشأن، إلا أنها بقيت بحاجة إلى المزيد من الدراسة والعناية، تبعاً لعوامل عديدة، منها خصوبة التجربة وديناميكية فواعلها، وما تأتي به كل يوم من إحداثيات متواترة، فضلاً عن ارتباطها بالعديد من المتغيرات المتجددة، الداخلية والخارجية. ولعل أول ما يلفت النظر إليه ذلك البُعد الدراماتيكي الذي اكتسبته تجربة الجزائر في التحوّل إلى التعددية نتيجة لتبلور وعي الشعب ورأي النخبات المثقفة بخصوص تثبيت حقيقة مهمة مؤداها أن غياب الديمقراطية ومؤسساتها الدّالة، والتي تستمد منها الشرعية المطلوبة، وضيق المجال المسموح به لتأطير ذلك الوعي أو فعاليات تلك النخبات، ولا سيما الحديثة منها، السياسية والاقتصادية والثقافية، يستلزم العمل الدؤوب من أجل توفير المزيد من المحفزات والآليات الحاكمة لعودتها وفقاً لأسلوب سلمي راشد بعيد عن المغامرة والارتباك. غير أن الذي حصل جاء مناقضاً تماماً لما هو مدرك. ولعل ذلك من أكثر الدواعي إثارة للعناية بالتجربة الجزائرية.

من جانب آخر، أثارت التجربة لفواعلها ومتتبعيها جملة من الأسئلة والإشكاليات المهمة لا تخرج عن كونها فواصل كشف لقّت عموماً حقيقة التوجّه العربي نحو التعددية[1]؛ هل الجزائر جاهزة للتعددية؟ هل هناك خطر من أن تنجح ايديولوجيا معينة ذات دعم خارجي أو ولاء للخارج أو ذات توجه يتخطى الأعراف والمبادئ السياسية والأطر المتعارف عليها؟ هل تسمح الدولة المركزية في الجزائر بالتعددية أو تمنع حفاظاً على مكتسباتها؟ كيف يمكن ضمان الوصول إليها (عبر تكوينات المجتمع المدني) والحفاظ عليها بحيث لا يتسنى في ما بعد الانقضاض عليها؟

وبقدر ما مثلت تلك الإشكاليات والأسئلة تحديات خطيرة تقف في وجه عملية الانتقال إلى التعددية، لأن الأخيرة لا يمكنها أن تتم من دون مقدمات، فهي عملياً نتاج تراكم من التضحيات والنضال والمخاض طالما أن مقومات المجتمع المدني الذي لا يغفل دورها الأساسي في التوجّه نحو الديمقراطية متوفرة لدى معظم الأقطار العربية. لقد مثلت الإجابة عنها أو معالجتها الأمل للوصول بالتجربة التعددية إلى مراحل نضج واكتمال تحييداً لكل ما يعكر مسيرتها، وبما ييسر عملية التحوّل السياسي ويؤثر فيها.

أولاً: أفكار أولية

منذ استقلالها عام ١٩٦٢، حرصت الجزائر على الأخذ بنظام الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني)، الذي عاشت من خلاله في هدوء نسبي بالاستناد إلى الشرعية التاريخية

---

(١) للمزيد عن ذلك الأمر عربياً، انظر: رغيد كاظم الصلح، «الانتقال إلى التعددية السياسية (ورشة عمل مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية) أكسفورد، (بريطانيا)، ٧ آب/أغسطس ١٩٩٣،» المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٧٨ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٣).

التي جاء بها نضالها المسلح ضد المستعمر الفرنسي[٢]. ولم يكن ذلك الحرص، في الحقيقة، بعيداً عن التبرير المعقول. فالتجربة الجزائرية والتي سبقت الثورة المسلحة أبرزت وبجلاء مدى التلاعب الذي يمكن أن يقوم به الاستعمار في ظل نظام التعدد الحزبي لتشتيت القوى الوطنية. كما أن الثورة الجزائرية التي دامت أكثر من سبع سنوات نجحت في إزالة الفوارق الطبقية داخل وعاء الجبهة (والتي ستكون بالاتساق مع عوامل أخرى سبباً في العودة إلى التعددية كما سنرى لاحقاً) التي أصبحت ترمز إلى وحدة الشعب الجزائري المجاهد. وعلى الرغم من كل محاولات التوثيق الدستورية والحزبية الداعية إلى تكريس حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) كحزب طليعي يقود البلاد في مرحلة بناء الثورة الاشتراكية، إلا أن دورها ظل محدوداً، في الواقع، بما يقرّره الرئيس منذ مرحلة البناء الأولى وحتى بداية التحول إلى التعددية، فضلاً عن عدم قدرتها عملياً على التحوّل إلى حزب طليعي طيلة الفترة المذكورة. كما لم تعمد الجبهة إلى خلق فرص معقولة لتحقيق مشاركة سياسية حقيقية، بل جهدت نفسها لتحقيق تعبئة شاملة فشلت فيها أيضاً، على الرغم من أن الساحة السياسية كانت مغلقة تماماً. ومرد ذلك يكمن بما نال فعلها من ركود وترهل وفساد، بحيث انقطعت عنها الجماهير، الأمر الذي أدّى بالنتيجة إلى الانتقاص من شرعيتها. كما أن إصرارها على أن تصبح التنظيم الذي ترتكز عليه الدولة جعل آثار ذلك الانتقاص تسري وبالعدوى إلى أمانة الدولة التي بات النظر إليها مقترناً بالشك في نجاعة دورها المفترض بشأن تدعيم فرص الحوار بين جميع الأطراف، حيث لم تلتزم الحياد، بل أصبحت طرفاً في النزاع الذي دبّت فروضه في المجتمع الجزائري، وصارت تتدخل بشتى الأشكال لفرض رؤاها لتسوية الحال سياسياً عبر مؤسساتها، ولا سيما العسكرية، متجاوزة حتى الجبهة ذاتها، مقوّضة أية فرصة للانطلاق نحو التعددية.

والمتتبع تاريخ الجزائر السياسي لا يجهد نفسه في رد تأريخانية ذلك الدور إلى عهد بن بله، ثم بومدين الذي شهد بدوره تداخلاً ظاهراً إلى درجة كبيرة لصالح تثبيت دور الدولة على حساب بروز الجبهة كحزب طليعي، ليغزو الشك وجودها هذه المرة كحلقة وصل بين الشعب والحكومة. لقد أكّد بومدين هذه الحقيقة، بقوله: «هل كان الحزب موجوداً؟ بكل أسف لم يكن له وجود إلا على الورق، وفي اللافتات المعلّقة على المباني ولا شيء آخر»، مغلباً دور الدولة التي هي «لكل المواطنين بلا استثناء، المناضلين وغير المناضلين»[٣]. وإزاء ذلك ظنّ الجميع بأن النظام السياسي، وتدعيماً للشرعية، سينشئ مؤسسات دستورية تنمي فعل المشاركة السياسية تعويضاً من ذلك الاستلاب المتعمد لدور الجبهة. ولكن الذي حصل

(٢) نبية الأصفهاني، «مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق،» **السياسة الدولية**، السنة ١٧، العدد ٦٤ (نيسان/ابريل ١٩٨١)، ص ٢٦.

(٣) لطفي الخولي، **عن الثورة، في الثورة، وبالثورة. . .: حوار مع بومدين** (بيروت: دار القضايا، ١٩٦٥)، ص ٨٥ و١٤٥.

عكس ذلك الظن تماماً. ففي الوقت الذي حرص فيه النظام السياسي على أن تبقى له اليد العليا المسيطرة على شؤون الجبهة، حرص كذلك على الإبقاء عليها كإطار يستمد منه الشرعية من دون أن تكون لها سلطة فعلية في إدارة الحياة السياسية في الجزائر إلا قيامها بمهمة التعبئة لدعم النظام الذي لم يسمح عبرها بوجود معارضة نظامية قادرة على منافسته ومساءلته. وهنا بدأ التوجّه نحو التعددية، أو ربما حتى التفكير فيها، يعد من أكثر المحظورات منعاً. وقد توضّح عمق خطل هذه النظرة ملياً بعد رحيل بومدين، حيث بروز ملامح انفصام عرى التلاحم بين الشعب والحكومة، أو بين قيادات الجبهة ذاتها التي لم تنفع معها كل الجهود التي بذلها بن جديد عبر عشر سنوات (١٩٧٩ ـ ١٩٨٩) لضبط ممارسة السلطة والحد من غرائزها، أو القيام بإصلاحات جوهرية لصالح الجماعية، توطئة لتحقيق درجة عالية من المقبولية للنظام من قبل المواطنين الذين عانوا من القصور والركود الذي أصاب دور الجبهة طيلة السنوات الماضية، أو في تحقيق فرصة كبيرة لاستيعاب الأعداد الكبيرة التي نمت خارج نطاق الجبهة، من الشباب الجزائري (بفعل التزايد المضطرد للسكان)، ولا سيما بعد أن أفصحت عن أمارات تمردها على الجبهة والنظام معاً[٤]. وتطويقاً لملامح ذلك التمرد واتساعه، جاءت إصلاحات بن جديد (١٩٨٨) وكأنها مصل مخدر سرعان ما انتفى مفعولها بعد حين.

وأهم ما في تلك الإصلاحات، الخطوة المهمة التي لم يجرؤ النظام السياسي على إعلانها من قبل، وتمثلت بالسماح للأحزاب الجزائرية بالمشاركة في العملية السياسية وإلغاء نظام الحزب الواحد، بعد أن تيقّن بن جديد أن التعددية هي المهمة الأكثر قدرة للإبقاء على النظام وتوسيع قاعدة التلاحم معه. وهكذا نجد أن التحوّل إلى التعددية لم يكن:

١ ـ ليقترن بتاريخ محدد، بل يمكننا ملاحظة بوادره منذ عام ١٩٦٤ مروراً بعهد بومدين، ثم بن جديد.

٢ ـ خياراً طارئاً قاصراً، بل هو خيار مجتمعي يلم بكل التناقضات التي يحتويها المجتمع الجزائري تبعاً لترابطها وفخامة تأثيرها.

وبهذا يعني أن الجمود الذي أصاب فعل الجبهة وتراجع دورها كحزب طليعي وما ولّده من تناقضات حتّم الإقرار بالتعددية لتتواءم وبجدية مع التنوع الذي تميزت بها التركيبة الاجتماعية للشعب الجزائري.

ومع إقرارنا بهذه الحقيقة المتوالدة الأثر، إلا أن الاضطرابات والمصادمات الدامية التي شهدتها الجزائر ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ مثلت دافعاً إلى الانتباه لذلك العد التنازلي والأفول، وربما التشويه والتهتك الذي أصاب حقائق الهوية والشرعية.

(٤) للمزيد عن واقع الحال مقارنة بالتظاهرات التي حدثت عام ١٩٧٠ و١٩٨٦، انظر: **مجلة المنار** (باريس)، العدد ٤٧ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨)، ص ١٧ وما بعدها.

وليتحول الهدوء النسبي الذي طبع نظام الحزب الواحد إلى غليان سياسي مستمر، يستقر بين فترة وأخرى ليدخل النظام السياسي منعطفاً خطيراً في إطار المواجهة بينه وبين مختلف القوى السياسية، والذي حتّم على الرئاسة (التي ظلت المعنيّة في كل ملمّة) اتخاذ الخطوات اللازمة لإنقاذ البلاد من الهوة المنتظرة(٥). فقد أعلن بن جديد مجموعة من الإصلاحات الدستورية دفعة واحدة، بما فيها تعديل الدستور، وفصل الحزب عن الدولة، ووعد بإصلاحات جذرية شاملة تسرّع من تحقيق الديمقراطية والمشاركة السياسية والإصلاح الاقتصادي. وقد كانت الخطوة الأهم في مسلسل الإصلاح مصادقة المجلس الشعبي الوطني في ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٨٩ على قانون تنظيم الحياة الحزبية في الجزائر بعد مناقشات مستفيضة وحارة أحياناً، بعد إدخال ثلاثين تعديلاً على مسودة المشروع الأصلي، وبناء على ذلك أقرّ النظام قرار التعددية الحزبية الذي أفرز فيضاً من المواجهات والصدامات عجّز النظام عن استيعاب معطياتها في ظل أعتى أزمة زلزلت كيانه. ذلك لأن إقرار مسألة التحول إلى التعددية وإجراء تعديلات دستورية لتطبيقها تبقى مسألة لا تخلو من صعوبة في التطبيق إذا ما أخذنا بعين الإعتبار أن الدولة الجزائرية منذ إعادة بنائها ارتكزت على الواحدية، حيث افتقار الفاعلين فيها إلى الخلفية المشتركة للعبة السياسية، نتيجة لعدم تجذر الفكر الديمقراطي في المجتمع الجزائري، سواء من منطلق الرغبة في السيطرة أو من منطلق رفض القيم العربية اللذين عانتهما الجزائر فترة طويلة، أو نتيجة لاختلاف رؤاهم في الكيفية التي ينبغي من خلالها فهم العملية الديمقراطية بشكل عقلاني، الأمر الذي أسهم في تفجير إشكاليات عديدة مسّت هيكل النظام وعظّمت من كلفة الانتقال إلى التعددية على مختلف الصعد، خصوصاً أن الأحداث المتوالية برهنت على أن المطالب الشعبية ما زالت قائمة تنتظر المزيد من الدفع لتسهيل عملية التحول إلى التعددية، مثلما أثبتت لخصوم النظام أن حجم التغيرات التي قام بها النظام ذاته لا يمكن أن تكون كافية، فضلاً عن حجته بصعوبة البت الحاسم بمسألة مصدر السلطة وكيفية ممارستها السيادة الوطنية التي لم تعد مقنعة. فالإصلاحات المتخذة لم تكن لتهدف إلا لتأصيل دور جبهة التحرير الوطني وإعادته إلى الصيغة الأولى المتبناة إبان الكفاح المسلح (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢). وهذا يعني أن عملية التحول بمجملها اقترنت بمعاملات متبادلة من التوجس وفقدان الثقة. ومن هنا نستطيع أن نفسر سر تصلب المعارضة، ولا سيما الإسلامية منها، والتي لم تعد لتقف في حدود مطالبها لإجازة عملها كأحزاب سياسية، وإنما المطالبة بالعديد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية التي تعمل لتحقيقها كجزء من برامجها المعارضة لسياسة الحكومة، لا بل وصل بها الأمر إلى المطالبة بنظام سياسي بديل.

---

(٥) John Pierre Entelis and Phillip G. Naylor, *State and Society in Algeria* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1992).

ثانياً: في اشكالية الفهم

وإذا كان هذا التقديم قد أعطى تبريراً أكاديمياً لمحل الدراسة، فإن الموضوع ما زال محور نقاش ورأي(٦)، فقد تعدّدت الآراء بشأن رصد التحول إلى التعددية في الجزائر. فالرصد الأول أفصح عن رؤيته في أن التحول الذي حصل كان متوقعاً تبعاً للديالكتيك المتبع الذي غالباً ما يبدأ بتطور ما يصيب أحد الأنظمة المجتمعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ثم ينتقل إلى بقية النظم عبر جدلية مستمرة تكون محمّلة بمدخلات جديدة على النظام السياسي أن يستجيب لها عبر أفعال تكون عاملاً معززاً لحدوث المزيد من التطورات.

وهكذا وتبعاً لرؤى محددة تستمر تداعيات الأحداث كضغوط داعية لتشكيل فروض تحول متواتر تبعاً لدرجة التفاعلات الحاصلة بين النظام السياسي والنظم الفرعية الأخرى وشدتها. فالجزائر تاريخياً وتحت حكم حزب جبهة التحرير الوطني شهدت اضطرابات عنيفة أعوام ١٩٧٠ و١٩٨٠ و١٩٨٦. إلا أن الجديد في الاضطرابات الحالية ومنذ عام ١٩٨٨ يكمن في أنها الأكثر عنفاً منذ الاستقلال ولم تقتصر على العاصمة، مثلما لم تقتصر على فئة واحدة، الأمر الذي يفسر لنا إسراع بن جديد إلى إعلان إصلاحاته لمعالجة الاختلالات الحاصلة في العلاقة بين النظام السياسي والنظم الفرعية الأخرى.

وبالرؤى ذاتها أكد دعاة هذا الاتجاه أن الأزمة وحالة الاختناق الحاصلة (ربما موقتة) لا يكفيان لإقناع أصحاب القرار بضرورة الانتقال إلى التعددية السياسية. فهناك الكثير من الحكومات والأنظمة واجهت أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية وأخذت تزداد صلابة في التأكيد على مبادئ الحكم المطلق والمزيد من المركزية والتشدد. لذا فإن تفسير أسباب الانفتاح والإنتقال والتحول إلى التعددية ينبغي أن يتم وفقاً لعملية تاريخية جدلية لها شروطها التي سيأتي بها الزمن وديناميكية الظروف المتواترة. هنا فهم التوجه نحو التعددية في الجزائر كنتيجة لذلك النمو الحاصل في الوعي الوطني ومؤثراته، والذي ساعد على خلق قوى سياسية داخل الجزائر وخارجها كان لها دورها الكبير في بناء الهوية الوطنية الجزائرية، مثلما كان نتيجة لذلك الصراع الذي دبَّ في أوصال جبهة التحرير الوطني، حيث الشاذلي ومعاونوه في جبهة التحرير وصغار الضباط في الجيش في وجه رموز الأرثوذكسية الذين يسيطرون على عدد لا بأس به من مراكز النفوذ في الجبهة وفي المؤسسات الاقتصادية الكبرى، وكذلك بين كبار ضباط الجيش، وذلك دفاعاً عن مكاسبهم الخاصة من جهة، وتخوفاً من فقدانهم السيطرة على مجريات الأمور في الجزائر

(٦) عن ذلك النقاش والجدل وأسبابه ونتائجه، انظر: عز الدين شكري، «الجزائر: عملية التحول لتعدد الأحزاب،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٥، العدد ٩٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩)، ص١٥٣ وما بعدها، و John Ruedy, *Modern Algeria: The Origins and Development of a Nation* (Bloomington: Indiana University Press, °1992).

من جهة أخرى، لينفتح الباب على مصراعيه لضرورة إجراء التغيير السياسي المنتظر، ولا سيما أن حجج الأطراف المتصارعة لها ما يبررها تاريخاً وواقعاً.

كما فهم دعاة هذا الاتجاه التوجه الجزائري نحو التعددية كحلقة متصلة من الدورة الحزبية التي شكلت مجمل التاريخ السياسي للجزائر حيث لا حزب، تعددية، ثم حزب واحد مبني على مركزية التخطيط والتنفيذ والإشراف وسيطرة الدولة على الاقتصاد والمؤسسات السياسية، إلى حدوث تطورات جذرية في المجتمع الجزائري أصابت قيمه وعلاقاته، واتساقاً مع حلقات تلك الدورة لم يعد صدور قانون تنظيم الحياة الحزبية نهاية لعملية التحول أو إتماماً لها. فمن الممكن، وحال الجزائر المضطربة، أن تعود الدورة الحزبية بحلقاتها من جديد لنشهد نكوصاً عن التعددية لكلفتها والعودة إلى تجربة الحزب الواحد تحت حجة مفادها أن إقرار التعددية أو ما ستؤول إليه سيهدد الوحدة الوطنية ويعرض الجزائر لمزايدات مذهبية وانقسامات عربية وإقليمية. بينما أقام الرهط الثاني رؤاه بالتناقض مع الرهط الأول على الرغم من توسله بالتاريخ أيضاً. فهو يرى أن عملية التحول نحو التعددية كانت رداً موقوتاً ومحسوماً للحال المضطرب، فهي مفاجأة واضطرار بالمقاييس المستخدمة من قبل النظام لضبط عمليات المبادلة في الأدوار. فالتناقض المزمن بين الحزب والدولة لم يكن ليميل يوماً ما إلى إنهاء دور الحزب الواحد لصالح التعددية بقدر ما يميل إلى توسيع القاعدة الشعبية لصالح الرئيس على حساب القاعدة الشعبية للحزب (الجبهة). وقد توضح ذلك جلياً في إعلان الشاذلي إصلاحاته (وكذلك استقالته بعد إدراكه أن إصلاحاته لم يعد لها نصيب في التطبيق) في عام ١٩٨٩.

وإزاء ضخامة الاضطراب والتحدي، حاول الرئيس أن يركن صراعه (كاضطرار) مع الجبهة (وإن كان بعضهم يرى أن الرئيس تقصّد من وراء إصلاحاته حزب الجبهة) ليحوي وليهدد النظام ككل وينزل بتعامله مباشرة مع الشعب بعد أن قوض مسعى الجبهة كحلقة وصل بين الشعب والحكومة. وتبعاً لطبيعة الرد وسرعته جاءت عملية التحول نحو التعددية بعيدة عن الاكتمال التام. فما زالت الصراعات التي تدور حول التغيير في البلاد تطفو من حين إلى آخر مرسخة حالة عدم الاستقرار السياسي العنيف الذي لفّ النظام السياسي أيضاً، على الرغم من محاولاته المتكررة لخلق التوازن بين القوى الحقيقية. لذا تراه يدفع تارة بالجبهة ضد المعارضة، وتارة أخرى بالمعارضة ضد الجبهة (كما هو حال مسعاه في المؤتمر الأول للحوار الوطني).

ويحلق دعاة هذا الاتجاه برؤاهم عالياً ليمعنوا برد فروض التحول إلى التعددية إلى تلك الاستجابة القسرية لما جاءت به الظروف الداخلية والإقليمية والدولية. فالنظام كان معنياً باحتواء ذلك التناقض الحاصل والمؤطر بتنظيمات سياسية فاعلة بين العرب (حيث جبهة الإنقاذ في المقدمة) والبربر (حيث جبهة القوى الاشتراكية)، مثلما بدا معنياً باحتواء تأثير القوى الإقليمية، ولا سيما إيران التي استغلت تصاعد نفوذ الاتجاه الإسلامي لتبدأ بث مطامحها في الجزائر. كما لم يكن لدى النظام السياسي أية فرصة لمقاومة ذلك التأثير

الدولي الذي جاءت فروضه لتعطيل إمكانياته في إنتاج قيم إيجابية جديدة أو إعادة إنتاج قيمه القديمة التي نالها التفكك والتحلل، إلا بمطاوعته أو التكيّف القسري معه. وهنا جاءت التعددية كخيار وحيد ينبغي أن يجرب.

ثالثاً: المتغيرات المؤثرة في عملية الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر

أصبح من غير الممكن في عالمنا المعاصر اليوم عزل أية حركة سياسية عن متغيراتها الداخلية والخارجية. وهذه الحقيقة العلمية تنسحب على عوامل التحول إلى التعددية في الجزائر، حيث العديد من المتغيرات الدافعة إلى إقرارها على صعد مختلفة، داخلياً وإقليمياً ودولياً.

وقبل الولوج في تحليل المتغيرات الداخلية والخارجية، فإنه من المهم فهم طبيعة النظام السياسي الحاكم منذ عام ١٩٦٢، حيث الاستقلال، إلى عام ١٩٨٨، حيث أحداث تشرين الأول/أكتوبر، والتي عجلت عملية التحول وأعطتها زخماً غير مسبوق(٧).

ويعتبر النظام السلطوي أقرب أنماط النظام السياسي لحالة الجزائر منذ حصولها على الاستقلال.

وقد اعتمد هذا النظام على ركيزتين أساسيتين هما:

أ ـ شخصية السلطة(٨)

عرف العديد من الأنظمة السياسية في العالم الثالث هذه الظاهرة التي تميزت بتمتع الرئيس بجاذبية خاصة «كارزمية»، حيث تسمح الظروف بانفراد شخص واحد بميزات خاصة تجعله في مركز الصدارة في النظام السياسي. والجزائر عرفت هذا النوع من السلطة في بعض الفترات، خصوصاً في عهد بن بله الذي جمع بين يديه مناصب عديدة، رئيس الدولة ورئيس الحكومة والأمين العام للحزب الحاكم «جبهة التحرير الوطني» فضلاً عن وزارة الداخلية والمالية والإعلام. واستمر هذا الدور في عهد الرئيسين بومدين وبن جديد. وهنا تكون العلاقة بين الرئيس والشعب من أقوى وسائل الاتصال والتوجه الجماهيري من ناحية، وأهم أدوات التعبئة من ناحية أخرى.

---

(٧) عن النظام السلطوي، انظر: حسان العاني، المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية (بغداد: مطبعة التعليم العالي، ١٩٨٨). وللمقارنة بالنظام الشمولي، انظر: مجلة الأفق العربي (عمّان) (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦)، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٨) للمزيد عن شخصنة السلطة، انظر: صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده (بغداد: جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ١٩٨٦)، ص ٣١٤ ـ ٣١٥.

ب ـ الحزب الواحد

هو المتمثل في جبهة التحرير الوطني التي اعتبرها **الميثاق الوطني**(٩) المؤسسة الرسمية الأولى، فهي تتصدر بقية المؤسسات، لا بل هي الدولة بعينها، فهي التعبير المادي للدولة، والأخيرة ليست إلا التعبير المعنوي للقطر، إلا أن دور الجبهة ظل محدوداً بما يقرره الرئيس منذ مرحلة البناء الأولى وحتى بداية التحول إلى التعددية. وهو ما اتسق تماماً مع أهداف الثورة الجزائرية ونمط التنمية المعتمد، والذي خصّص ٤٠ بالمئة من الدخل النفطي في مشاريع صناعية ضخمة أضرت بالاقتصاد الجزائري على المدى البعيد بسبب تأثرها بانخفاض سعر النفط وبتفاقم المشاكل الاقتصادية، لتعجز بالأخير الخطط الاقتصادية عن تحقيق معدل نمو اقتصادي يزيد على معدل النمو السكاني(١٠).

ولم تكن الأحداث التي مرّت بها الجزائر عام ١٩٨٨ إلا محصلة وتعبيراً عن أزمات عانى تبعاتها النظام السياسي، وهي الأزمات التي تبلورت منذ فترة ليست قصيرة في شكل عدد من الضغوط المتوالية أوجبت على النظام السياسي مواجهتها عبر عمليات التكيّف المتعددة، واستيعابها من خلال تعديل بناه ومؤسساته أو زيادة تأثيره في حصر المتغيرات المجتمعية والتي تعجّ بها بيئة النظام ذاته.

ولكن الأحداث بضخامتها وتواليها أثبتت عجز النظام عن القيام بمثل هذه العمليات، الأمر الذي أفسح المجال واسعاً لسفور هذه الأزمات بتجلياتها المؤثرة. ويمكننا رصد عدد من هذه الأزمات(١١):

أ ـ أزمة التوزيع

وقد تمثلت بوادرها في ضعف قدرة النظام السياسي الجزائري على التوفيق بين الاعتبارات الاقتصادية الفنية في التوزيع وبين الاعتبارات الاجتماعية التي تفترض العدالة، وإذا كان بعضهم يرد بعض فروض تلك الأزمة وأسبابها إلى ما واجهه النظام من أعباء اقتصادية بسبب انخفاض عائدات النفط، فإن بعضهم الآخر يردها إلى سوء الإدارة

---

(٩) عن ميثاق جبهة التحرير الوطني الجزائرية ومطابقته مع قرارات مؤتمرها الأول، انظر: الجزائر، جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني، ١٩٧٦** (الجزائر: الجبهة، ١٩٧٦).

(١٠) Ruedy, *Modern Algeria: The Origins and Development of a Nation.*

(١١) عن الأزمات التي يمر بها المجتمع الجزائري، انظر: **مجلة المنار**، العدد ٤٧ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨)، ص ١٨ وما بعدها؛ هدى ميتكيس، «توازنات القوى في الجزائر (إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي)،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧٢ (حزيران/يونيو ١٩٩٣)، ص ٢٧ ـ ٢٨؛ محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٠٣ ـ ١٠٨، وأحمد مصطفى العملة، «أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٧، العدد ١٠٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١)، ص ١١٥ وما بعدها.

والتخطيط وغياب القيادة الميدانية للقطاعات الإنتاجية التي أهدرت بموجبها جهود التنمية طوال الفترة المنصرمة.

ب ـ أزمة المشاركة

وقد تمثلت بعجز المؤسسات السياسية عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع الجزائري والراغبة في المشاركة في العملية السياسية، كما تمثلت بعدم رغبة النخبات الحاكمة في إشراك هذه القوى. فالبيئة السياسية في الجزائر اتسمت منذ الاستقلال (وكما سنرى لاحقاً) بسيطرة مؤسسة الرئاسة على مقدرات الحياة السياسية في البلاد من خلال سيطرتها على الحزب والجيش وقيامها بالدور التشريعي إلى جانب المجلس الشعبي الوطني، مثلما سيطرت على وسائل الإعلام التي سخرت لنشر ايديولوجية الحزب الواحد. ومن هنا فلم يعد النظام السياسي الجزائري، طول تلك الفترة، بقادر على استيعاب القوى السياسية التي ظهرت على الساحة عقب الأحداث التي شهدها عام ١٩٨٨ لغياب التراث والتقاليد السياسية المعينة في هذا المجال، الأمر الذي خلق نوعاً من التصادم بين ما اعتاد عليه النظام والأوضاع الجديدة.

ج ـ أزمة الهوية

تبدو أزمة الهوية من أخطر الأزمات التي واجهها المجتمع الجزائري نظراً إلى انقسامه بين اتجاهات متعددة، حيث أخذ بعضهم يتمسك بالاتجاه العروبي، وآخر يرى في الإسلام بديلاً ومحققاً لذلك التوازن المقصود في الشخصية القومية. وقد كانت فرص نجاح رؤى الرأي الأخير أكبر بناء على ما قدمه الإسلام من إطار وهوية للشخصية الجزائرية، في حين ارتبط بعضهم الآخر بالهوية الافريقية البربرية. وقد استفاد التيار الإسلامي من هذا التشتت والانقسام، فضلاً عمّا يمثله من قاعدة مشتركة بين العرب والبربر ليؤطر فعله ويصعّد من نشاطه الذي كان سبباً في انهيار شرعية النخبات والمؤسسات الحاكمة لتكتسب أزمة الهوية بُعداً آخر تبعاً لارتباطها بأزمة الشرعية.

د ـ أزمة الشرعية

ظلت الجزائر كدولة تستمد شرعيتها من الشرعية التاريخية المتحققة لجبهة التحرير التي ارتكزت بدورها على المقاومة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي. وظلت هذه الشرعية من القوة بحيث كوّنت لها أسبقيات مطلقة ضد أية قوة سياسية طامحة، مثلما سببت تداخلاً، عملاً ورؤى، بين الدولة والجبهة لما يقرب من الاندماج. وبقدر ما أفاد ذلك الجزائر، حيث تأطير شرعية الدولة، بقدر ما سبب لها من أزمة ظهرت بوادرها حال تراجع نفوذ الجبهة والدولة بعد الانفصام الذي ألحق بفعلها وما ناله من تناقض داخلي أجهز على فعاليته، لتتراكم بوادر تلك الأزمة، حتى فقد النظام شرعيته تجاه الجماهير، الأمر الذي جعل الطريق سالكاً أمام بروز الجيش كقوة صاعدة.

١ ـ المتغيرات الداخلية

على الرغم من إدراك الجميع أن الخروج بنتائج جازمة وقطعية بشأن تجربة التعددية في الجزائر أمر غير وارد، أو غير ممكن، وفقاً لآليات العلاج القائمة، وعلى الرغم من تعدد الرؤى المفسرة حقيقة التحول كظاهرة مجتمعية، إلا أن دراسة التجربة تبدو قاصرة من دون تجذير لمسببات الدفع الداخلية نحوها. فالسياق التاريخي يؤكد وجود تنوع في الطبيعة الجزائرية تداخلت ضمنه نتائج الغزو الاستعماري لتضفي عليه حالة من التعدد، وكأنها حالة طبيعية في تركيبة المجتمع الجزائري الذي ظلّ يناضل حتى الآن من أجل إثبات هويته وتأكيد وحدته الوطنية.

وعلى الرغم من تتويج إكمال عناصر الدولة الجزائرية بالاستقلال، إلا أن المخاض الذي مرّت به الدولة الجزائرية بعد الاستقلال حمل إلينا اضطراباً في الرؤى لحقيقة العمل المطلوب. فاتجاه يرى ضرورة ترجيح استمرار الثورة على بناء الدولة، وآخر يذهب إلى ضرورة نفخ روح جديدة في دور الدولة. ولكن كلا الاتجاهين أكدا ضرورة تجنيد الشعب وتوعيته لتلافي ذلك القصور الذي جاء به الواقع الجزائري، حيث الافتقار إلى التراث السياسي لبناء الدولة ولتدمج مهمة نجاح الثورة عبر إزالة آثار السيطرة الاستعمارية ببناء المؤسسات الوطنية المرتبطة بالدولة ذاتها[١٢]. إلا أن تلك المهمة لم تلاقِ أية درجة من النجاح في تحويل المؤسسات الثورية إلى مؤسسات دستورية[١٣]. وإزاء ذلك سرعان ما وجدت الثورة نفسها أمام نقيض يخرج من جوفها. وقد خرج هذا النقيض من:

أ ـ صفوف النخبات القديمة المزاحمة للسلطة أو من فروعها وامتداداتها والتي لم تنل نصيباً منها. وسبب ذلك برأينا يكمن في التحلل الذي أصاب التماسك الذي تميزت به النخبات القيادية في الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) والذي بدأ معه النظام السياسي يدفع ثمن أخطائه في مراحل سابقة. فالمنافسون لحزب جبهة التحرير كانوا يوماً أعضاء فيه. ونتيجة للصراعات داخل الحزب أصبح عدد الحزبيين خارجه أكثر منهم في داخله، إضافة إلى تعرض الحزب إلى آثار الشيخوخة وعدم تجديد دمائه بالعناصر الشابة خلال المرحلة الماضية[١٤]، ذلك لضعف تأثيره في الجماهير والتقاطع الحاصل بين أفكار قياداته وقواعده، بل وبين تطلعات الجماهير الشابة في المجتمع الجزائري التي راحت تبحث عن الخلاص من الأزمات خارج جهاز حزب جبهة التحرير.

ب ـ صفوف النخبات الجديدة التي أفرزتها عمليات التطور المتلاحقة؛ تلك

---

(١٢) Entelis and Naylor, *State and Society in Algeria.*

(١٣) عن عموم التجربة عربياً، انظر: محمد عابد الجابري، «إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي،» المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣)، ص ٤ وما بعدها.

(١٤) شفيق السامرائي، «الأحزاب السياسية في العالم العربي،» المنار، العدد ٦٧ (١٩٩٠)، ص ٨٩.

النخبات، ولا سيما الدينية منها التي ترفع شعار الإسلام هو الحل، تطالب بالانتقال بالنضال الوطني من مجرد العمل السياسي السلمي المدني إلى حيث المواجهة والصدام والكفاح المسلح، وربما العنيف، لاعتقادها بأنه الأسلوب الوحيد لتدعيم مكانتها وشرعيتها، والتي تتمكن من خلالها مزاحمة النخبات الحاكمة التي لم تجد بداً لمواجهة مطالب تلك النخبات إلا الإمعان في القمع الذي لم تعد الشعارات الوطنية تبرره.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة والمواقف المؤثرة التي أبدتها تلك النخبات، إلا أن المطالب الشعبية لا تزال قائمة، وتنتظر المزيد من الدفع لتسهيل عملية التحول إلى التعددية. وسبب ذلك لا يعود إلى ما يمارسه النظام الحاكم من تعنت، بل لأن تلك النخبات نفسها ظلت حبيسة النظرة الدستورية التي أسسها النظام ذاته، فضلاً عن تصورها طرقاً وآليات لممارسة السلطة ديمقراطياً، الأمر الذي فسح المجال للنظام الحاكم بفرض إصلاحاته التي لم تكن لتهدف إلا لتأصيل دور جبهة التحرير الوطني وإعادتها إلى الصيغة الأولى المتبناة، إبان الكفاح المسلح (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢).

وإذا كان المتغير التاريخي قد حمل لنا بعض فروض التفسير للعوامل الدافعة، فإن فشل الدولة في مشروعها التحديثي قد حمل لنا حزمة أخرى من العوامل المفسرة[١٥]، فقد أدى ذلك الفشل إلى سلسلة من التطورات الاجتماعية التي كانت لها نتائج عكسية تماماً أثرت بصورة بالغة في التوازنات التقليدية التي تسود المجتمع الجزائري، وقد أشرت **أولاً**، إلى بروز طبقتين متناقضتين: إحداهما غنية للغاية تتحكم في إدارة البلاد من خلال مواقعها في الحزب والجيش والمؤسسات، وأخرى فقيرة، حيث فئة العاطلين عن العمل والنازحين من الريف والمناطق المحرومة على أطراف المدن. كما أشرت، **ثانياً**، إلى تزايد مشاعر الإحباط وخيبة الأمل وانعدام الثقة لدى الجماهير في قدرة النظام على تجاوز أية أزمة أو تلبية طموحاتها لتعبر تلك الجماهير عن يأسها بصورة صارخة خلال سلسلة من المظاهرات طوال عقد الثمانينيات كان آخرها عام ١٩٨٨. وقد كان لذلك التزايد في المشاعر دور كبير في تهيئة الجماهير لتقبل الدعوة الأصولية الإسلامية كجزء من تلهفها إلى المشروع البديل للعدالة والطهارة والمساواة الاجتماعية[١٦]. وقد تدخلت عوامل كثيرة في تثبيت مصداقية ذلك التوجه، فضلاً عن العامل الاقتصادي، فيها:

أ ـ حاجة المجتمع الجزائري الذي يتمتع بحيوية هائلة إلى تأطير فعله السياسي داخل حركة سياسية يمكنها تلبية طموحاته والتعبير بصدق عن واقعه، ولا سيما بعد الجمود الذي أصاب مؤسسات النظام. فعلى الرغم من التطورات التي طرأت على المجتمع

---

(١٥) عن آثار ذلك الفشل في العموم، انظر: آلان تورين، «الحداثة والخصوصية الثقافية،» ترجمة منى أبو سنه، **مجلة المنار** (باريس)، العدد ٥٩ (١٩٨٩)، ص ١٢٥ وما بعدها.

(١٦) وحيد عبد المجيد، «عملية الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر،» **مجلة المنار** (باريس)، العدد ٥٣ (١٩٨٩)، ص ٢٩ وما بعدها.

الجزائري عبر أكثر من ٢٥ عاماً من الاستقلال، إلا أن النظام السياسي ظل بلا تطور يذكر. فجبهة التحرير الوطني استمرت تحتكر التمثيل السياسي وتسيطر على النقابات والاتحادات المهنية، وعلى عملية انتخابات المجلس الشعبي، وكذلك على المحليات، بل المؤسسات الاقتصادية، وظلت النخبة الحاكمة بلا تغير يعكس تغيّر الوزن النسبي لشرائح المجتمع. كما بقيت الوسائل التي اعتمدها النظام في مواجهة هذه الأحداث كما هي. لذا لم تخطىء تلك المجموعة من الأساتذة الجزائريين عندما وصفت الحال في بيان لصورته بأنه يمثل بالأساس أزمة في المؤسسات السياسية قبل أي شيء، لكنها ناجمة كذلك عن أسباب اقتصادية وعن وضع عام[١٧]، الأمر الذي جعل الجميع يقتنع، بما في ذلك النظام السياسي بأن «تطبيق الديمقراطية هو الرد الصحيح لمواجهة مشاكل الجزائر». كما أن جمود حزب جبهة التحرير وعدم تحوله إلى حزب طليعي ولّد تعددية أو سمح بوجودها في التركيبة الاجتماعية للشعب الجزائري.

ب ـ لعب تشتت المجتمع الجزائري بين هويات عدة دوراً كبيراً في انتشار الحركات الإسلامية على اعتبار أن الإسلام، كعقيدة سماوية راسخة في الوجدان الجزائري، يمكنه حسم مثل هذا التشتت. بيد أن مثل هذا التشتت تعمق بصيغة الانقسام بين هويتين أو اتجاهين، اتجاه عروبي يدعو إلى الهوية الإسلامية، واتجاه متفرنس بربري يدعو إلى أفريكانية الجزائر، والذي يمثل الآن قوة لا بأس بها (٣٥ بالمئة من إجمالي السكان) ويحمل توجساً كبيراً من جراء تصاعد قوة الاتجاه العروبي الإسلامي تبعاً لما يلحق به من أضرار مادية ومعنوية ضخمة.

بالمقابل، عجز النظام السياسي وقنواته عن استقبال التطورات الاجتماعية وامتصاصها والتعبير عنها. وهكذا تولّدت مع التناقض آنفاً أزمة سباق بين النظام وبين قدرته على احتواء التطورات والتغيرات الاجتماعية، الأمر الذي أدى في النهاية إلى نمو حركات الرفض السياسي والاجتماعي، سواء كانت سلفية دينية أو اتخذت من الخصوصية الثقافية للبربر ملجأ من هذا النظام الذي بدأ الجميع يشعر بالاغتراب عنه.

ج ـ تحفز الطبقة الوسطى التي لم تجد أية فرصة حقيقية في الصعود السياسي والإداري في ظل نظام التعبئة السياسية الذي قاده حزب جبهة التحرير الجزائري مستنداً إلى معايير الولاء السياسي والأمني لا على معايير الكفاءة أو الموهبة.

د ـ غياب القيادات ذات الوزن التاريخي الكارزمي.

هـ ـ غلبة السمات الشبابية على طبيعة التكوين «الجيلي» الجزائري من حيث مستويات السن وشرائحه، إذ تبلغ نسبة الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ عاماً ٧٠ بالمئة من السكان، والذين تقل أعمارهم عن ١٤ عاماً ٤٤ بالمئة من السكان، وهي فئات لم تعش مرحلة

(١٧) انظر جريدة: الشعب (الجزائر)، ١٩٨٨/١٢/٢٧.

حرب التحرير الوطني. وهذه التركيبة العمرية هي التي تعاملت في الجزائر مع البيروقراطية وقمع أجهزة الأمن السياسي واستشراء الفساد الإداري وهول أزمة الهوية.

يضاف إلى ذلك، وكمتغير داخلي، أن الجزائر وقبل التحول إلى التعددية الحزبية في حزيران/يونيو ١٩٨٩ لم تكن تمتلك أية تقاليد أو ميراثاً يفصح عن مشاركة سياسية حقيقية. فالمفهوم السائد هو التعبئة وليس المشاركة، كما أن الساحة السياسية كانت مغلقة تماماً أمام الجبهة التي تسيطر عليها العناصر العسكرية المتعددة والتكنوقراط. وعلى الرغم من التطور الذي شهدته الجزائر في تكوين الجمعيات خلال السبعينيات، إلا أن النظام السياسي بقي مفتقداً ذلك النضج المؤسسي الذي يجعل من الديمقراطية قيمة عليا تحكم حياة المجتمع. ولم يبدأ النظام الجديد بالتحول إلا متأخراً، حيث سعى إلى إعلان قانون رقم ٥ لعام ١٩٨٧ الذي أفسح في المجال لإنشاء الجمعيات، والذي عدّل بمرسوم ٦٦ في شباط/فبراير ١٩٨٨ ونصّ على دراسة طلب الجمعية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع مع السماح للسلطة في إبداء التحفظات على برامجها إذا كانت تتعارض مع القوانين المعمول بها.

على صعيد آخر، وعلى الرغم من الإجراءات المتأخرة، لم يكن هناك تطور ملموس على صعيد الخطاب الرسمي الذي ألقاه بن جديد، والذي ردّ فيه أحداث تشرين الأول/أكتوبر إلى نشاطات أوساط محدودة يسهل حصرها، تحن إلى الماضي وهمها ربط التطور الاقتصادي والثقافي والسياسي للبلاد بالتيارات الأجنبية المختلفة؛ شباب غير مسؤول هو أداة ساذجة في أيدي عناصر تحريضية معادية لعملية الإصلاح. كما حدد بن جديد مفهومه للحوار بألا يكون حاوياً آراء تكون خارج المبادئ الأساسية الواردة في الميثاق الوطني الذي صادق عليه الجزائريون بأغلبية ساحقة.

وعلى الرغم من أهمية العوامل السابقة، كمتغيرات دافعة، في تشخيص أزمة النظام في الجزائر، إلا أنه لا يمكننا إغفال المعضلة الاقتصادية التي تزامنت في تعقيداتها مع تنامي عدد من المظاهر الاجتماعية السلبية في الجزائر[١٨]. ولا نبالغ في القول إن العامل الاقتصادي مثّل البيئة الأساسية لنمو الأزمة. فالجزائر التي عاشت حتى عام ١٩٨٩ في إطار نظام الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني الجزائري)، وما ارتبط به من استراتيجيات وإجراءات سياسية حالت دون نشوء أية قوة سياسية جديدة طالما بقي الريع النفطي قادراً على تسيير العملية الاقتصادية وسد الثغرات في الإدارة والاقتصاد. ولكن

---

(١٨) عن الاختلال الاقتصادي وأثره الاجتماعي وجذره التاريخي، انظر: Claus Leggewie, «Le Socialisme en Algérie: Difficultés et perspective d'un socialisme périphérique,» *Léviathan* (2 septembre 1981), pp. 211-241, and

ثناء فؤاد عبد الله، «أبعاد التغيير السياسي والاقتصادي في الجزائر،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٥، العدد ٩٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٩)، ص ٨٧.

الوضع تغير مع تطور الأزمة، وإن كانت ملامح التغير سابقة عليها. وهنا اختلف الجميع في رد مسببات ذلك التغير وتأثيراته في تعظيم الأزمة. فبعضهم يصر على ردّها إلى قدم الاختلالات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد الجزائري. فعلى الرغم من كل عمليات التصنيع التي تمت بقي أغلب المشاريع الاقتصادية مفتقراً إلى الأسس الصحيحة في التكوين، الأمر الذي أدّى إلى انخفاض كفاءة تلك القطاعات وإلحاق خسائر كبيرة بها ضاعف منها سوء الإدارة في العديد من وحدات القطاع العام شبه المسيطر عليه من قبل الدولة والتي اتبعت منذ استقلالها منهج رأسمالية الدولة ضمن توجهها الاشتراكي، حيث السيطرة على القطاع الصناعي وتحديثه وعلى التجارة الخارجية. لكن مع انخفاض ما تمتلكه من عملات أجنبية بشكل حاد بسبب انخفاض سعر النفط في الأسواق العالمية، واجهت الدولة صعاباً عديدة عجزت الجزائر عن لم آثارها المجتمعية اللّهم إلا فنياً، حيث عمدت إلى تخفيض عملتها الوطنية إلى النصف (٤٠,١٧ بالمئة) ووقف استيراد السلع الكمالية لتوفير المزيد من العملة الأجنبية التي هي في أشد الحاجة إليها، كجزء من القيود في إطار التجارة الخارجية التي أعلنتها الحكومة الجزائرية في أكثر من مناسبة لاحتواء خطر الانهيار الاقتصادي. كما اتجهت إلى الاقتراض ولا سيما من صندوق النقد الدولي الذي ترافق مع فرض شروط مقلقة ومجحفة، حيث هناك ضرورة لإجراء إصلاحات عميقة لتحرير اقتصادها، لا بل اتجهت إلى بيع امتيازات استخراج النفط من بعض حقوله في الشمال لصالح بعض الشركات الأجنبية.

كما سعت لدى الصندوق لإعادة جدولة ديونها وللحصول على المزيد من القروض[١٩].

بينما ردّ بعضهم الأمر ومسببات ذلك إلى عوامل مختلفة منها:

أ ـ عدم استطاعة التنمية التخلص النسبي من التبعية التي توضحت في اعتبارين: الأول التبعية المالية نتيجة اللجوء إلى المديونية، والثاني نتيجة الاعتماد على الدول المتقدمة تقانياً في قطاعات الصناعات الثقيلة التي تجعل الرأسمالية العالمية مسيطرة على توريد قطع الغيار والخبرات للصيانة، وما إلى ذلك، بحيث تصبح الصناعات الكبرى موضعاً للالتقاء مع الرأسمالية العالمية أكثر منها محوراً للبناء الاشتراكي.

ب ـ استراتيجية التصنيع الثقيل وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكبر حجم القطاع العام التي أدت إلى دعم رأسمالية الدولة، وبروز واسع لفئات التكنوقراط والإداريين لتكوّن طبقة برجوازية جديدة تمثل مع النخبة السياسية قمة الهرم الاجتماعي، في حين تبقى قاعدته الطبقة العريضة من الشباب العاطل عن العمل من العمال اليوميين الذين يتكدسون على هوامش المدن في انتظار فرصة لتحسين أوضاعهم، مكونين بذلك تربة خصبة لعدم الاستقرار السياسي عند وجود الفرصة المناسبة.

---

(١٩) حول هذا الأمر انظر التقرير المنشور في: **الحياة** (لندن)، ٣/٩/١٩٩٣.

ج ـ تزايد معدلات النمو السكاني لدرجة عجزت الدولة معها عن تغطية احتياجات تلك الأعداد المتزايدة. فقد بلغت معدلات ذلك النمو نحو ٣,٢ بالمئة مترافقة مع هجرة سكان الريف والمناطق الداخلية إلى المدن الساحلية حيث تتركز فرص العمل. وقد أدّى ذلك إلى تدني قدرة القطاع الزراعي، وقصور برامج تطوير الخدمات بصورة حادة إلى درجة أن أحياء بكاملها في الجزائر العاصمة تشكو من انقطاع المياه لأسابيع طويلة، وصاحب ذلك تدهور في مستوى المعيشة وانتشار البطالة[٢٠]، ولا سيما بين المجموعات الشبابية التي وصلت نسبتها إلى ٢٥ بالمئة، وتتضح خطورة هذا الواقع إذا ما تبيّن لنا اقتراب نسبة من هم دون الثلاثين من العمر في الجزائر من نحو ٧٥ بالمئة. وهذا يعني تطابق أزمة البطالة مع هذه العناصر الشبابية التي تمثل أكثر القوى حيوية في المجتمع الجزائري.

د ـ انخفاض سعر النفط (الذي شكل ٩٧ بالمئة من دخل الجزائر في التجارة الخارجية والمعين الأكبر لمصادر دخل الجزائر)، الأمر الذي سبّب عجزاً لدى الدولة في استيراد السلع الأساسية من الخارج (والتي ازدادت في مجال السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية عام ١٩٩٢ إلى ٨ مليارات دولار)، ولا سيما بعد أن انخفض الدخل القومي من ٥٢ مليار دولار عام ١٩٨٧ إلى ٣٠ مليار دولار عام ١٩٩٢، كما انخفض متوسط الدخل الفردي من ٢٥٠٠ دولار إلى ١٥٠٠ دولار، الأمر الذي يعني معه أن الأزمة قد انتقلت إلى المواطن العادي مباشرة وبدأ يحسّ بتدني مستويات المعيشة مقارنة بجيرانه.

هـ ـ تزايد حجم الديون الخارجية التي بلغت نحو ٢٦,٨ مليار دولار، ٧١,٦٠ بالمئة منها مستحقة للبنوك التجارية.

و ـ استشراء ملامح الفساد الإداري في الجهاز الحكومي. ففي هذا الإطار، برزت أعمال فساد قادها التكنوقراط بصيغة عمولات ونهب للمال العام، والتي بلغت بحسب مصادر موثوق بها نحو ٢٦ مليار دولار.

ز ـ ثقل إجراءات التقشف ورفع الأسعار ودعوة النقابات إلى تأييدها. فقبل يوم واحد من انفجار تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ دعا بن جديد إلى تأييد إجراءاته والقبول بها.

٢ ـ المتغيرات الخارجية

من جانب آخر، لعبت المتغيرات الخارجية دوراً فعالاً، لا بل مؤثراً في صياغة فعل التحول الجزائري. فقد تزامنت الأحداث الابتدائية لعملية التحول مع ما شهده النظام السياسي الدولي المعاصر من تطورات سريعة لاحت بفعالياتها في جميع الميادين السياسية

(٢٠) عن البطالة، انظر: الحياة، ١٦/٩/١٩٩٣.

والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي ترك آثاراً عميقة في مجمل التفاعلات السياسية الدولية المعاصرة، والتي شكلت بدورها ضغوطاً كبيرة على صنّاع القرار في دول العالم الثالث ولا سيما الراديكالية منها. وكان من الطبيعي أن تتأثر الجزائر، تبعاً لعوامل عديدة، بالظروف الإقليمية والدولية المحيطة بها. وبتتبع بسيط لتوالي الأحداث التي شهدتها منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ تبين لنا تأثرها الواضح برياح التغيير الدولية والتي جاءت بنسقين متناقضين[٢١]: أعباء الهوية الأصلية والتعبير عنها سياسياً والانجذاب نحو القيم المنفعية والاقتصادية الغربية.

وهكذا وبناء على ما يتميز به العالم المعاصر من تداخل متشابك وتغير سريع، لم تعد الجزائر بمنأى عن المتغيرات الخارجية كنتيجة حتمية لتأثرها بالمعطيات التي ستأتي بها الحركة الدولية الدائمة. ومن هنا لا يخطئ من يقول إن النموذج الجزائري في التحول إلى التعددية يعكس بوضوح جدلية العالمية والخصوصية التي يثيرها مفهوم الديمقراطية، حيث ترتبط عالمية هذا المفهوم[٢٢]، كما هو معروف، بممارسات الديمقراطيات الليبرالية وما تفرضه من تعددية حزبية كأحد أبعادها.

وفي هذا السياق يمكننا الإشارة إلى نوعين من المتغيرات:

أ ـ المتغيرات الإقليمية

هي تلك المتغيرات التي جاء بها النظام الإقليمي العربي والنظام الفرعي للمغرب العربي، وربما بعض الدول الإسلامية. وقد كان لهذين النظامين تأثيراتهما الخاصة في الجزائر بحكم دورها وارتباطاتها المتعددة والمتميزة. فقد شهد النظام العربي، ومنذ فترة ليست بالقصيرة تقلّص دور الدول الراديكالية فيه لصالح الدول المحافظة التي بدأ نفوذها يتصاعد ويؤثر في مجمل تفاعلات النظام[٢٣]. كما كان للموقع الذي تحتله الجزائر في منطقة المغرب العربي سبباً في زيادة تأثرها بالتطورات التي شهدتها تلك المنطقة، والتي جاءت ضخامتها بحاجة ملحة لتوفير وفاق جزائري ـ مغاربي في جميع المجالات، وذلك لا يتم من دون إصلاحات داخلية تتماثل لدى الجميع. ومن هنا يرى بعضهم أن اتحاد المغرب العربي لم يكن ليتم لولا التماثل الذي شهدته أقطاره بخصوص الفعل الداخلي والذي أقرّ التوجّه نحو التعددية.

من جانب آخر، تأثرت الجزائر، وتبعاً لارتباطاتها المتميزة، بالعديد من تجارب الدول الإسلامية، ولا سيما تلك التي سبقتها في تبني الانفتاح باتجاه فسح المجال للقوى

---

(٢١) ناصيف يوسف حتي، «التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢)، ص ٤٤.

(٢٢) ميتكيس، «توازنات القوى في الجزائر (إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي)،» ص ٢٥.

(٢٣) عامر السعيدي، «ماذا يدور في الجزائر الآن؟،» **قضايا دولية**، العدد ٢٢٣ (١٩٩٤)، ص ١٠.

الإسلامية[٢٤]. فبالنسبة إلى إيران حاولت التأثير في التجربة الجزائرية من خلال مد جسور العلاقة مع التيارات والتنظيمات الإسلامية، وخصوصاً مع جبهة الإنقاذ الإسلامية. وقد تنبهت الحكومة الجزائرية إلى هذا التحرك، وإن جاء متأخراً، فوجهت تحذيراً إلى الحكومة الإيرانية، ثم اضطرت في ما بعد إلى تجميد العلاقات الدبلوماسية، ثم قطعها بشكل تام بعد أن تبين تورط إيران في تجاوزاتها من خلال الانتخابات التي أجريت في الجزائر عام ١٩٩١ والتي رغبت من ورائها في خلق نموذج مشابه لنموذجها المعروف في الجزائر.

من جانب آخر، تشير الأنباء إلى تدخل باكستاني لمد يد العون للإتجاهات الإسلامية. وكذلك إلى تصاعد نشاطات الجماعات الأفغانية المسلحة المموّلة من قبل جهات عربية، الأمر الذي دعا الحكومة الجزائرية إلى توجيه التحذير الشديد إلى تلك الدول.

ب ـ المتغيرات الدولية

لا غرابة في أن تفرض التغيرات الدولية تأثيراتها في الجزائر، حيث مرغوبية التحول إلى التعددية الحزبية، التي أثرت بدورها في موقف الدول الفاعلة في النظام الدولي من الجزائر ونتائج عملية تحولها إلى التعددية، بما جاءت بها من حقائق اعتبرتها تلك الدول عناصر خطرة لمصالحها يتوجب تقويضها.

ويتصل ذلك التأثير، في العموم، مع مسعى الغرب الذي دأب منذ فترة ليست بقصيرة إلى إضعاف النظام العربي وأقطاره وتعجيزه عن تطويق أية أزمة يمر بها، خصوصاً تلك التي تتعلق بفكرتي العروبة والإسلام، حيث يفرض على العرب ألا يؤمنوا أو يتصرفوا كأمة أو ككتلة أو كجماعة، كما عليهم أن ينجذبوا صوب القيم الغربية التي تعني لهم مقدماً تحطيم نظامهم القومي.

ومع تطور ظاهرة الإحياء الإسلامي[٢٥] في الأقطار العربية، اتخذ الغرب، وبصورة مباشرة، موقفه المعروف والمناقض لتلك الظاهرة. فانبرت مؤسسات وأقلام همّها تشويه الإسلام كعقيدة وكفكر وكنظام وكدين، واعتبروا ذلك خطراً يهدد مصالحهم، وربما ثقافتهم. وقد بانت آثار ذلك المسعى بتحد في المجتمع العربي المهيأ أساساً لتقبل أية فكرة للاستبدال السياسي. وهنا كرست أمريكا جهدها المساند للحكومة الجزائرية التي شرعت بعدم الاعتراف بنتائج فوز جبهة الإنقاذ[٢٦].

---

(٢٤) Robin Wright, «Islam, Democracy and the West,» *Foreign Affairs,* vol. 71, no. 3 (Summer 1992), pp. 131-145.

(٢٥) عن ظاهرة الإحياء الإسلامي، انظر: **السياسة الدولية**، السنة ١٦، العدد ٦١ (تموز/يوليو ١٩٨٠) وفيها تقرير عن ندوة حركة الإحياء الإسلامي ومظاهرها المعاصرة، ص ١٦٣.

(٢٦) وقد أضافت الولايات المتحدة الأمريكية ثقلاً كبيراً للحكومة الجزائرية، فطالبتها، ومع إصرارها بعدم الاعتراف بفوز الإنقاذ، باتخاذ الإجراءات لتوسيع حوارها السياسي مع الإنقاذ وغيرها من الجماعات الإسلامية. للمزيد انظر تصريح وزير الخارجية الأمريكي، روبرت بلليترو بتاريخ ٤/٨/ ١٩٩٤.

أما بخصوص فرنسا، فقد حاولت جهد الإمكان إبقاء الجزائر في وضع غير مستقر كي تبقى بحاجة إلى المساعدة الفرنسية وتجبرها على إدامة علاقتها معها، الأمر الذي يتيح لفرنسا نوعاً من السيطرة والتحكم في الشؤون الداخلية للجزائر ولا سيما أن فرنسا لم ولن تنسى هزيمتها التاريخية في الجزائر التي كانت تعتبرها جزءاً من التراب الفرنسي. لذلك حاولت فرنسا استغلال ظاهرة التعددية في الجزائر لتقوم باحتضان التيارات البربرية تحت واجهة إحياء الثقافة البربرية أو تجسيد الشخصية البربرية أو غير ذلك من المسميات التي تهدف في المحصلة إلى زعزعة الوحدة الوطنية للشعب الجزائري تمهيداً لجعل تدخلها أمراً مقبولاً من بعض الفئات الجزائرية. ولم يقتصر الاهتمام الفرنسي على المتغير التاريخي، بل ارتبط أساساً بوضعها الداخلي، حيث بوادر الإقحام القومي المتطرف، كذلك همّها في ضبط اتجاهات الرأي لدى الجاليات العربية والإسلامية القاطنة فيها[٢٧].

رابعاً: خارطة القوى السياسية الفاعلة

ليس من السهولة بمكان حصر تداعيات الأزمة السياسية في الجزائر من دون أن نتطرق بشيء من التفصيل إلى تشكيل الخارطة السياسية وما تحويه من قوى فاعلة، لا لغرض معرفة آليات فعلها وخواص فكرها، بل لنسلط الضوء على حقيقة الأزمة عبر قراءتنا لأهم مطالب تلك القوى وأفكارها وتشابك المصالح بينها.

ومن هذا المنطلق، سنحاول تقسيم تلك القوى إلى قسمين تبعاً لحقيقة اتجاهاتها السياسية العملية، حيث:

أ ـ القوى الفاعلة الرسمية التي تشكل جزءاً من النظام القائم.

ب ـ القوى السياسية المعارضة، وعبر اتجاهين فكريين: أحدهما الإسلامي، والثاني العلماني، مع التركيز بعض الشيء على التنظيمات والتجمعات الأخرى التي احتوتها الساحة الجزائرية.

ج ـ القوى الفاعلة (الرسمية).

١ ـ الرئاسة

لعل من أولى المؤسسات السياسية التي كان لها دور مؤثر في عملية التحول التي شهدتها الجزائر، هي مؤسسة الرئاسة التي ظلت لوقت طويل تحتل مركز الموجه والمسيطر

---

(٢٧) وقد أظهرت فرنسا حرصاً شديداً بالشق الأخير من واجبها ولا سيما بعدما وجدت نفسها معنية بضرورة التوصل إلى حل للمأزق الجزائري الذي انتقل بمضاعفات إليها سواء في الجزائر حيث مصرع الفرنسيين أو في فرنسا ذاتها. للمزيد انظر تقريراً صحفياً بهذا الخصوص على الصفحة الأخيرة من جريدة: الرأي، ٥/٨/ ١٩٩٤.

على مختلف نشاطات النظام، لا تبعاً للصلاحيات المرصدة لرئيس الجمهورية وفقاً لما جاء بها دستور ١٩٧٦، المطابقة نصاً لما جاءت به المادة ١٦ من دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة فحسب، بل لتمتع أغلب الرؤساء الذين تعاقبوا على الجزائر بالروح الثورية (كونهم من رموز الثورة) والتي استغلت بحذق لدعم الدولة والحكومة[٢٨]. كما أن ضعف دور الحزب ودور الجيش المباشر في تسيير دفة الحياة في الجزائر جعل من مؤسسة الرئاسة المدعومة دستورياً أقوى مؤسسة سياسية في البلاد، ويتوقف على قوتها مستقبل الكثير من الاتجاهات والتطبيقات والآراء في الجزائر كونها تمثل كنه العلاقة المباشرة بين الشعب والرئيس الذي طرح نفسه كضامن للتلاحم والوحدة الوطنية. وظلت هذه العلاقة بفروضها ماثلة وقوية طالما ظلت سلطة الرئيس منيعة ومحصّنة ضد أي اختراق. وحال غياب تلك السلطة تفجرت التناقضات والاضطرابات متمثلة بزيادة الضغوط الناجمة عن مطالب الشعب على الحكومة الممثلة لجبهة التحرير.

ومهما قيل بشأن مسؤولية بن جديد في تفجر تلك التناقضات وقصور نشاطه إزائها، إلا أن مؤسسة الرئاسة ظلت وحتى استقالة بن جديد تحتفظ بعنصر المبادرة، يدفعها في ذلك حرصها على الاحتفاظ بسموها إزاء الخطوب المتوالية. واستجابة للضغوط الكثيرة ورغبة من الرئاسة في السيطرة عليها، أعلن بن جديد، وبعد يوم واحد من الاضطرابات، مستغلاً بما يتمتع به من شرعية قانونية، اعتزامه على القيام بإصلاحات جذرية وشاملة وتحقيق الديمقراطية والمشاركة السياسية والإصلاح الاقتصادي، والتي جاءت مترادفة مع عزمه على تقوية وجوده بوجه خصومه من رموز التشدد، الذين يتمتعون بقواعد مساندة مستقلة في مؤسسات الدولة، وكذلك ضباط الجيش. كما لم يكتف بن جديد بذلك الإعلان، بل أعلن في اليوم التالي في بيان أصدرته الرئاسة عن تثبيت حقيقة مهمة تؤكد ضرورة الفصل بين الحزب والدولة منهياً بذلك احتكار حزب (جبهة التحرير) للسلطة والمؤسسات[٢٩]. كما أكد البيان الذي تضمن ١٢ بنداً، ضرورة الابتعاد عن المفاهيم المكتسبة والحقوق الممنوحة سابقاً وعن مفهوم الحزب المسيطر. أما في ما يتعلق بالتعددية الحزبية، فقد أكد البيان بالنص: «أن السعي لتأصيل جبهة التحرير الوطني لا يرفض أن يؤدي تطور العمل السياسي في القاعدة إلى تعددية سياسية... ومن ثم لا يمكن بأي حال من الأحوال إقامة التعددية من البداية مع أوساط تطمح في السلطة وفي الحصول على امتيازات ديمقراطية مظهرية تغذيها مزايدة ديماغوجية واعتبارات فئوية». وقد استطاع بن جديد عبر ذلك أن يستوعب ولو قليلاً التناقضات والاضطرابات، على الرغم من درجة العنف الذي أتت به، مثلما استطاع رصد اتجاهاتها بالشكل المرغوب متفادياً أي قصور محتمل يمكن أن ينتاب فعل

---

(٢٨) للمزيد عن مؤسسة الرئاسة ودورها في الأزمة، انظر: نبيل عبد الفتاح، «الأزمة السياسية في الجزائر: المكونات والصراعات والمسارات،» السياسة الدولية، السنة ٢٨، العدد ١٠٨ (نيسان/ابريل ١٩٩٢)، ص ١٨٨ وما بعدها.

(٢٩) *Times* (2 October 1988).

النظام إزاء ثقل الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن السياسية.

أما في ما يتعلق بالإصلاحات، فقد أعلن عن(٣٠):

أ ـ تعديلات دستورية تساهم في توفير مناخ أفضل للتقدم نحو التعددية السياسية، وعكست هذه التعديلات:

ـ تركيز السلطة التنفيذية في يد رئيس وزراء يعينه رئيس الجمهورية.

ـ تركيز السلطة التشريعية في يد المجلس وجعل الحكومة مسؤولة أمامه وربط التمثيل في المجلس بالهيئة الناخبة وليس بجبهة التحرير الوطني.

ـ لم تعطِ التعديلات أي دور لجبهة التحرير الوطني في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية أو التشريعية.

ـ استحداث بنود إيجابية عدة في مجال الحريات الأساسية والديمقراطية باعتبارها جوهر الاستقلال الوطني وأداة للتنمية الاقتصادية.

ـ إنشاء مجلس دستوري يتولى العمل على احترام الدستور وتأمين الالتزام بالقواعد القانونية لعمليات الاستفتاء والانتخابات الدستورية.

ـ إبعاد الجيش عن الحياة السياسية، حيث يصبح مكلفاً فقط بالدفاع عن وحدة أراضي البلاد وسلامتها. كما تمّ إلغاء النص الذي كان يعطيه دوراً في بناء المجتمع الاشتراكي.

ـ حق الرئيس (الذي تنازل عن منصب الأمين العام لحزب جبهة التحرير نتيجة لفصل الحزب عن الدولة) في اللجوء إلى الشعب مباشرة في استفتاء عام حول الأمور المهمة. وفعلاً طرحت تلك التعديلات للاستفتاءين، الأول في تشرين الثاني/نوفمبر والذي جاءت نتائجه داعمة توجه بن جديد للقيام بالإصلاحات السياسية في تركيبة النظام السياسي الجزائري، والآخر في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ الذي ثبت مصداقية الرئاسة في حتمية إجراء التعديلات الدستورية.

ب ـ الإعلان عن قانون للأحزاب يؤطر العمل السياسي ويتناول عبر أبوابه الخمسة تحديد الإجراءات التي تحكم إنشاء الأحزاب السياسية الجديدة وأهدافها وممارساتها وترتيباتها المالية، وكذلك العقوبات والإجراءات الممكن توجيهها إلى الحزب حال مخالفته القانون حفاظاً على الاستقلال الوطني والوحدة الوطنية وهوية الجزائر العربية والإسلامية، والوقوف بحزم أمام الممارسات الطائفية المخالفة للسلوك الجزائري والخلق الإسلامي. كما

---

(٣٠) للمزيد عن فحوى الاصلاحات، انظر: **مجلة كل العرب** (باريس) (١٠ تموز/يوليو ١٩٨٩)، وجريدة **الوطن** (الكويت)، ٤/٧/١٩٨٩.

يوجب على كل حزب استخدام اللغة العربية في ممارساته الرسمية. كما منع القانون ـ لأول مرة ـ أعضاء الجيش من الانخراط في العمل الحزبي.

ج ـ تعديل قانون الإعلام الذي أتاح للأحزاب ممارسة حقها في الدعاية والتعبير شرط ألا يكون ذلك ماساً للدولة أو تجريحاً للإسلام أو إفشاء لأية أسرار عسكرية.

د ـ تعديل قانون الانتخاب الذي حدد إمكانية المواطن بالاقتراع لنفسه أو نيابة عن زوجته.

وقد كانت المحصلة الأخيرة لهذه الإصلاحات والتعديلات هي زيادة دور الرئاسة ودفع جبهة التحرير إلى القيام بدور حزبي فقط، وليس دوراً إشرافياً أو رقابياً، وهو الأمر الأقرب إلى طبيعة النظام التعددي. كما أفرزت هذه التعديلات حقيقة الرئيس ورغبته في حشد المعارضة خلفه وبما يقوي مركزه إزاء معارضيه.

وعلى الرغم مما جاءت به تلك الأفعال من قوة لديمومة بقاء بن جديد، إلا أن ضخامة التحديات وتداخلها أجبرته على الاستقالة وتولي المجلس الأعلى للأمن سلطاته الدستورية كاملة وفقاً للمادة ١٦٢ من دستور عام ١٩٨٩. وحال تولي المجلس السلطة شرع العمل بالتأكيد على حقيقتين تبدوان وكأنهما متناقضتان!؛

أ ـ حاجة النظام السياسي الجزائري إلى الإصلاحات الضرورية للسير بالمؤسسات والنظام الدستوري.

ب ـ استحالة مواصلة المسار الانتخابي حتى تتوفر الشروط الضرورية للسير العادي بالمؤسسات.

وللتوفيق بين هاتين الحقيقتين، وإسباغاً للشرعية من جديد على نظام تداعت فيه أقوى مؤسساته، عاد المجلس ليعين بوضياف رئيساً للجزائر معتمداً على مكانته التاريخية والعسكرية. إلا أن بوضياف سرعان ما انقلب على المجلس الذي يمثل خيار القيادة العسكرية طامعاً باستقلالية عنها، وقطع السبيل على من يتهمونه بالتواطؤ مع الجيش، ولإثبات ذلك سعى بوضياف لتأكيد رغبته في تأسيس ما أسماه بـ «المجتمع المدني» لا يكون للسلطة العسكرية (التي حجّمها) أو التيار الإسلامي (الذي حلّ بجبهته «الإنقاذ») فيه أي تأثير في خيارات النظام وحركته[٣١]. وفي سبيل ذلك سعى بوضياف لإعادة تشكيل جبهة التحرير، بحيث تكون قادرة على ملء الفراغ السياسي، وتصعيد حملات الاعتقال ضد تيارات جبهة الإنقاذ، ومساندة تشكيل حركة التضامن الإسلامي (إلا أن ضعفها خذله)، والإعلان عن سعيه لإقامة تجمع وطني مفتوح يضم كل الأحزاب والمنظمات المهنية والنقابية، وأخيراً إعلانه حملة شعواء ضد الفساد السياسي. بيد أن عملية

---

(٣١) ميتكيس، «توازنات القوى في الجزائر (إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي)».

الصراع على السلطة لم تمهله حتى انتهت باغتياله ووأد برنامجه لتدفع مؤسسة الرئاسة أولى أكبر الكلف في عملية استنزاف القوى.

وبعد الشغور الدستوري الذي خلفه اغتيال بوضياف عاد المجلس الأعلى ليعين علي كافي رئيساً للجزائر. إلا أن الأمر لم يشكل تغيراً في نمط النهج السياسي القائم، وبقيت ملامح الحال مستمرة معتمدة على حقيقة الإعلان عن الإصلاحات والتعديلات من دون تفعيل، وكان من جراء ذلك أن استشرت فروض الفوضى والتشتت في البلاد ووصلت التجربة الديمقراطية إلى طريق مسدود، لم تنفع معها محاولات كافي بالاحتماء بالشرعية الثورية، أو تأكيد الاستمرار على خط بوضياف وحملته الشعواء ضد الفساد السياسي، أو تنوع أساليبه في مواجهة مختلف القوى السياسية. وبقيت الجزائر تشهد أعمال عنف واسعة النطاق شكلت مآزق كبيرة أثارت البلبلة حتى في التفكير لصياغة بديل للخروج من الأزمة. وهذا ما كشفت عنه ندوة الحوار الوطني التي دعا إليها كافي وبحرص شديد.

وبعد انتهاء المدة الانتقالية المحددة وتبعاً لتأثير الجيش، جدّد المجلس الأعلى للأمن ثقته برئيس الجمهورية، ولكن هذه المرة لليمين زروال الذي أعلن عن استعداده لإيجاد سبيل غير العمل العسكري الصارم للأزمة والعنف في البلاد مقدماً الدلائل على نواياه الحسنة بهذا الخصوص. وفي الوقت نفسه أكد «أن مقاومة العنف مسألة لا رجعة فيها»[٣٢].

وعلى الرغم مما تؤكده الدلائل بأن زروال رجل حوار وحزم ومؤهل لبدء الحوار مع جميع الأطراف المتصارعة، ولا سيما مع جبهة الإنقاذ التي رحبت بمساعي السلطة بهذا الخصوص، إلا أن أفعال زروال الأخيرة باعتماده على الجيش وعناصره كمستشارين له (وعلى الرغم من حقه الموصوف في هذا الجانب لتأمين جانب الرئاسة كي لا يتكرر معه ما حصل لبوضياف) ظلت مدعاة للشك. فلا غرابة أن تحسم القيادة والحل، وبمرور الوقت، للجيش **لتتراجع رسمياً مؤسسة الرئاسة التي طالما ظلت تناصب الجيش، المتطلع دوماً إليها، العداء**. وتلك برأينا ثاني الكلف التي ستجنيها عملية التحول إلى التعددية في الجزائر.

٢ ـ الحكومة

منذ إعلان بن جديد عن الإصلاحات والتعديلات الدستورية، التي جاءت على أساس فصل الحزب عن الدولة وتركيز السلطة التنفيذية بيد رئيس الوزراء، بدأت ملامح فعل الحكومة بالاتساع حتى استطاعت بالتواطؤ مع الجيش إجبار الرئاسة على الاستقالة (الانقلاب الأبيض) مقدمة نفسها كقوة جديدة في توازنات القوى. وقد تبلور هم

---

(٣٢) في الحقيقة مددت الفترة الانتقالية للمجلس حتى تسلم زروال السلطة والتي كان محدد لها كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. انظر: السعيدي، «ماذا يدور في الجزائر الآن؟».

الحكومة منذ ذلك الوقت في ضرورة أداء دور متميز ومستقل عن جبهة التحرير وصراعاتها، ومؤثر حيال جبهة الإنقاذ وتعطيل مسيرتها نحو السلطة من خلال إقصائها عن مواقعها المكتسبة، ولوقف الإتجاه الذي جاء به بن جديد في مسايرتها في إطار قواعد اللعبة الديمقراطية. وقد أدركت الحكومة أن فعلها ذاك يتطلب القوة والحزم عبر(٣٣):

أ ـ ترك ذلك الارتباك الذي طبع تعاملها مع الجبهة (الإنقاذ) لصالح الإيمان بالصدام معها ومواجهتها، حيث توجه ضربة أمنية شديدة لنزع شرعية وجودها ما لم تغير من مواقعها.

ب ـ الاستنجاد بالجيش الضامن الفعلي الذي يمكنه أن يحول الحكومة من مجرد هيئة استشارية مشكّلة لأداء وظائف إدارية إلى قوة فاعلة، الأمر الذي يفسر لنا ثقل الاهتمام الذي أبدته الحكومة بهذا الخصوص لتشكيل ائتلاف بينها وبين الجيش (كما توضح ذلك مع ائتلاف الغزالي مع الجيش).

ولكن الحكومة (التي أغلب عناصرها من التكنوقراط) لم تكتف بذلك، بل عملت تحت غطاء المشروع السياسي القائم بينها وبين الجيش على تقوية اهتزاز صورة الجيش لدى الشعب الجزائري من جراء إشتراكه في مواجهات دامية ضد الجماهير الجزائرية ولتهويل تجاوزه على الدستور الذي حدد دوره بحفظ النظام وحمايته لا الولوج في اللعبة السياسية. إلا أن فشل الحكومة في مواجهة الإنقاذ وعجزها المزدوج في التحكم بمجريات الأحداث ومواجهة الأزمات الاقتصادية، صعّد من قوة الجيش حيالها لا في تحريك خيوط اللعبة السياسية، بل لأنه يمثل (وإزاء الفشل المتصور عن الحكومة) البديل الموفق للحد من التدهور المتزايد. وقد استغل الجيش اغتيال بوضياف ليزيد من مأزق الحكومة ويقلّل من فرص بروزها كطرف في توازنات القوى.

ولكن الأمر سرعان ما تبدّل، في إطار لعبة الأدوار، حتى عادت الحكومة إلى دورها بعد أن أعلن علي كافي عن إصراره في استلهام مبادئ الثورة الجزائرية في حل المشكلات الجزائرية. وتلك المهمة تقع أساساً على عاتق الحكومة. وقد تلقفت حكومة بلعيد عبد السلام تلك الفرصة لتعلن عن خططها في توسيع نطاق سلطاتها لتشمل عدداً من المجالس المحلية والإقليمية والشركات التجارية والجمعيات الخيرية والثقافية والحركات العمالية التي يعتمد عليها الإسلاميون، وفي إنشاء محاكم استثنائية وإيقاع العقوبات الجزائية. وأصدرت بهذا الخصوص قانوناً مستقلاً لمكافحة الإرهاب، كما أعلنت عن قيامها بإجراءات حاسمة لمعالجة الوضع الاقتصادي المتردي. وقد سعت الحكومة لتقوية دورها أيضاً بفتح باب الحوار مع جهات خارجية، كالمجموعة الأوروبية وصندوق النقد الدولي لتسهيل مهمتها الآنفة الذكر(٣٤).

---

(٣٣) ميتكيس، المصدر نفسه.

(٣٤) انظر في هذا الصدد جريدة: الدستور (الأردن)، ٢/١١/١٩٩٢.

إلا أن ضخامة التحدي الذي واجه الحكومة على صعيد علاقتها بالإنقاذ، التي صعّدت من أفعالها العنيفة على الصعد الاقتصادية والاجتماعية، أجبر الحكومة مجدداً على إفراغ الساحة للجيش الذي سيطر على مجريات الأمور ولتكون هي الواجهة التي تنتظر الإسناد للقيام بمهامها ولا سيما الخارجية منها بعد أن تصاعدت المطالب بابتعاد الجيش عن إدارة الصراع الدائر في الجزائر. وهنا تكمن ثالثة الكلف التي تدفعها الجزائر في إطار تحولها إلى التعددية، حيث مشروطية الفعل المميز للحكومة في إدارة الأزمة بالمساعدات الخارجية السياسية والاقتصادية.

وعلى العموم يمكننا حصر المهمة المنتظرة للحكومة بنجاحها بالاستجابة للمتغيرات المتلاحقة على الساحة الجزائرية، ومواجهتها للإنقاذ، ومعالجتها الظروف الاقتصادية ودورها في حلقة الحوار التي أعلنتها الرئاسة للقوى السياسية الفاعلة. هل تستطيع الحكومة تحمّل كل تبعات تلك المهام؟ تلك حقيقة يغزوها الشك في أكثر من جانب.

٣ ـ الجيش

اكتسب الجيش في الجزائر هيبته وقوته كمؤسسة من تاريخه الطويل الذي يمتد منذ الاستقلال، ومن طبيعته كجيش غير محترف[٣٥]. وظلّ، على الرغم من كل محاولات الاستيعاب التي انتهجها النظام السياسي في إطار مسعاه في التعبئة السياسية، يمثل مركز قوة للنظام ولشبكات المصالح السياسية والاقتصادية. والأمر الذي زاد من أثر تلك القوة، ارتباطها بشبكة واسعة من العلاقات مع الصفوة الاستراتيجية للنظام (الرئيس وأركان الحكم) حتى نجح في صياغة التوازنات بينهما، لا بل نجح في الفترة الأخيرة من حكم بن جديد أن يمسك بالمبادرة كاملة، وأصبح فعل النظام معتمداً على ما يقوم به الجيش الذي استفاد كثيراً من ذلك التداخل بينه وبين مؤسسة الرئاسة التي ما إن أعلنت عن الإصلاحات عقب أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ حتى أكدت جهاراً أن تلك الإصلاحات المشار إليها لن تكون على حساب المؤسسة العسكرية التي استخدمت بعد ثلاثة أيام لإعادة النظام وهيبته.

ورغبة من النظام السياسي في تقنين الأدوار لمؤسساته، فقد أشّر صراحة على أن يكون دستور ١٩٨٩ متضمناً إشارة إلى حظر العمل على الجيش في المجال السياسي وفرض عليه الارتباط بالنظام الذي حدد مهامه بالحفاظ على الوحدة الوطنية والمكاسب الديمقراطية التي تحققت، إلا أن تراكم الأحداث والاضطرابات (بصيغة الصدام العنيف) والتنازع الحاصل بين مختلف القوى السياسية الذي زاد من هشاشة التوازن بينهما أغرى الجيش بالتدخل منتفضاً في داخله. وما إن رأت الحكومة هذه المرة قوة الجيش وتخلخل العلاقة بينه وبين الرئاسة سارعت إلى كسبه إلى جانبها للانتفاض على مؤسسة الرئاسة التي

---

(٣٥) الخولي، عن الثورة، في الثورة، وبالثورة...: حوار مع بومدين، ص ٩٧.

بدأت تعاني نقاط ضعف كثيرة، علاوة على احتكار بن جديد الملكات السياسية الأساسية التي تتيح له الانفراد بالسلطة وإعادة رسم توازنات القوى. وهذا ما حصل بالفعل، حيث ساند الجيش حكومة غزالي إلى درجة كبيرة في مواجهتها تنامي قوة التيار الإسلامي، ولا سيما فعل جبهة الإنقاذ متجاوزاً كل محاولات التدجين المفروضة عليه. ونجح مرة أخرى في فرض رأيه في المشاركة في التحكم بالخيارات السياسية بعد أن صفّى معارضيه في جبهة التحرير الوطني أيضاً(٣٦). إلا أن ذلك التآلف سرعان ما انفكت عراه (كما بيّنا سابقاً)، الأمر الذي أعاد فروض ذلك التساؤل الذي يتعلق بمدى استعداد المؤسسة العسكرية للحفاظ على المكاسب الديمقراطية أو خضوعها للعبة الديمقراطية(٣٧).

وإزاء شغور منصب الرئاسة عاد العسكريون ليفرضوا رأيهم عبر المجلس الأعلى للأمن وليختاروا بوضياف الذي عمد إلى تقليص دور الجيش، إلا أنه فشل بعد إحساس المؤسسة العسكرية بخطره، ولتصر على إشغال موقعها الحالي كمكانة راسخة في خريطة القوى السياسية تضمن لها الهيمنة على مجريات الأمور بطرق مختلفة، وظلت المؤسسة العسكرية على الرغم مما تعانيه من تصدع داخلي هي المسيطرة والممسكة بزمام الأمور، سواء في عهد علي كافي أو اليمين زروال الذي أعطاها وتبعاً لخلفياته العسكرية، دوراً متعاظماً لا فقط كمؤسسة مستقلة، بل كمؤسسة شريكة للرئاسة في التصرف عبر تقريب قياداتها إليه، الأمر الذي يثبت بأن عصمة الحل بيدها. وتلك ظاهرة تشير إلى ضخامة كلفة ما سيؤول إليه الوضع المتفجر لا بتحديات داخلية، بل بتحديات ذاتية صرفة، حيث موقف جميع القوى السياسية المعارض لسلطة الجيش.

٤ ـ جبهة التحرير الوطني الجزائري

على الرغم مما شهدته الساحة الجزائرية من صراعات وتصفيات سياسية عديدة، ظلت، ولوقت قريب، جبهة التحرير الأداة التي قادت الجزائر إلى الاستقلال وصاحبة الشرعية التاريخية بإستنادها إلى ما قامت به من دور في الحركة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي، ظلت تلعب دوراً سياسياً تعبوياً في الداخل، حيث تأكيد الهوية الوطنية للشعب الجزائري تبعاً لتوجهاتها الراديكالية، والمساهمة في تدعيم البناء الإشتراكي، وتسويغ الدور الدولي الذي تضطلع به الجزائر في إطار تبنيها نظام الحزب الواحد وما يرتبط به من استراتيجيات وإجراءات سياسية تحول دون نشوء أية قوة سياسية جديدة.

---

(٣٦) أحمد مهابة، «مأزق الجزائر بين العنف والحوار،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٠، العدد ١١٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤).

(٣٧) رمضان قرني محمد، «الجزائر على أبواب الانتخابات البرلمانية،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٨، العدد ١٠٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٢).

وقد رصدت الجبهة لنفسها منذ الاستقلال مهام عديدة كونها القوة السياسية الوحيدة التي انضوت تحتها جميع فئات الشعب الجزائري،[٣٨]، منها إحياء الدولة الجزائرية التي ستكون دولة ذات سيادة وديمقراطية واشتراكية ومتمسكة بالمبادئ الإسلامية. إلا أن حوادث التاريخ من الاستقلال حتى عام ١٩٨٨ جاءت بأعراض أزمات مزمنة نالت من الجبهة وشككت في مصداقيتها، وفتحت الباب على مصراعيه رغبة في التغيير وإعادة تشكيل التوازنات السياسية واستحداث مواقع جيدة لقوى ناشئة على الخريطة السياسية. وقد تضافرت هذه الأزمات (الشرعية، الهوية، العسر الاقتصادي) لتقود إلى انزواء حكم الحزب الواحد، وإن لم تنه استمرار رغبته في الهيمنة على توازن القوى حتى بعد إقرار التعددية.

ولعلنا لا نجافي الحقيقة في رد بعض فروض ذلك الانزواء إلى فشل الجبهة في استيعاب أحداث ١٩٨٨ العنيفة التي هزت كيانها، وعجزها عن إعادة هيكلها وكوادرها من جراء تلك الهزة لتبدو عليها أمارات الركود والترهل، ولا سيما بعد تصفية العناصر ذات التوجه الغربي. كما استشرى الفساد الوظيفي والإداري بين عناصرها القيادية لتنقطع عنها الجماهير ولتتعرض لانتقادات شتى منها ومن مؤسسات النظام ذاته. ولا تخطئ البصيرة في رصد أولى تلك الانتقادات الموجهة إليها، حيث كانت من الرئيس بن جديد أمينها العام قبل ٤/ ١٠/ ١٩٨٨ الذي تجاوز ذكرها كجهاز مؤسساتي دستوري في خطابه في ١٠/ ١٠/ ١٩٨٨ متهماً إياها بالضعف واللافعالية، الأمر الذي سوّغ للصحافة الجزائرية بدء حملة مضادة عليها[٣٩].

وكجزء من مهمته في إعادة الهيبة إلى الجبهة، أشّر البيان السياسي للمؤتمر السادس للحزب مخاطر توجه كهذا، وقلّب الصورة، حتى إنه أعلن عن الخطر الذي يشكله تجاوز الجبهة بهذا الشكل وتعدد الأحزاب على الوحدة القومية والخيارات الأساسية للبلاد، والتي لم يكن همّها (الأحزاب) إلا السلطة والامتيازات التي تحققها الديمقراطية المظهرية التي تغذيها المزايدات السياسية، والتي ستتحول تدريجياً إلى مجموعات ضغط سياسي توفر الظروف للأزمة الشاملة. وعلى الرغم من تأكيد البيان على وحدانية الجبهة إلا أنه لم يغفل عن اتهام عناصرها بالانزلاق التدريجي نحو الطابع الإداري على حساب العمل السياسي، كما لم يخفِ الصراعات التي بدت تنخر في جسدها. وأوضح في نهايته على أن البديل الأسلم (الذي لم يكن منه بد) ينبغي أن يتم في إطار الجبهة التي تحوي أحزاباً عديدة، شرط الإيمان بمبادئها الأساسية مع هامش للحوار الديمقراطي وحرية احتكاك الآراء.

---

(٣٨) خيري عزيز، **التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام؛ ٢٣ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨).

(٣٩) عن بعض نصوص مقالات الصحف الجزائرية، انظر جريدة الحزب الداخلية: **الثورة العربية** (بغداد)، العدد ٣ (١٩٩٠)، ص ٩٤ وما بعدها.

ولـم تنفع محاولات الترقيع في جسد الجبهة حتى انزوت تدريجياً مفرغة الساحة لقوى جديدة صعّدت من عملها الذي اتسم بالعنف، مثلما تعسفت بمطالبها، الأمر الذي جعل النظام مضطراً إلى بعث الروح في الجبهة من جديد التي جاءت هذه المرة بموقف متشدد من القضايا والإشكاليات التي تمور بها الساحة الجزائرية في إطار عملية الانتقال إلى التعددية، ولتحقيق موازنة في عمليات تبادل الأدوار. إلا أن صعود المؤسسة العسكرية وتزايد دورها، فضلاً عن إصرار مؤسسة الرئاسة في عهد علي كافي على تجاوز الجبهة، قد أرغمتها مرة أخرى على التراجع لحين فسح المجال أمام جميع القوى السياسية للحوار. وأعلنت الجبهة شروطها لبدء الحوار الذي وجدت فيه قياداتها فرصة مناسبة لتوجيه اللوم إلى النظام السياسي (السلطة) والتي وصفها عبد الحميد المهري: «إن السلطة التي تعيش حراسة مشدّدة خوفاً من الشعب لا تمثل الأمل المنتظر». كما وجه اتهاماً مماثلاً إلى الجيش بأنه «فعل ما لم يفعله الجيش الإسرائيلي بالشعب الفلسطيني». كما انتقد دعوة الحوار لأن غايته ما زالت غير واضحة، كما أن الحلول المطروحة فيه لـم تكن متكاملة ولا منسجمة. وطالب بالعودة إلى دستور ١٩٨٩، وحذر من إجراء تعديلات عليه. كما اتفق المهري مع الطرح الذي قدمه حسين آيت أحمد بشأن الفترة الانتقالية، وشكك في نجاعتها كأسلوب مهدئ. كما حذر عبد الحميد المهري وبعد تسلـم اليمين زروال السلطة من نية الحكومة بإعادة هيكلة حزب جبهة التحرير الوطني بالاعتماد على العناصر القديمة فيها لتشكيل بديل منها بقوله: «إن الجبهة أعلنت القطيعة مع ممارسات الحزب الواحد، ولن تقوم بإقراض مناضليها للسلطة القائمة، كما ينبغي على الحكومة أن لا تنظر إلى جبهة الإنقاذ كوضع استثنائي، بل ينبغي أن تتعامل معها كقوة سياسية»[٤٠].

٥ ـ القوى السياسية المعارضة

لقد أشارت تداعيات الأزمة السياسية التي مرت بها الجزائر إلى ضخامة قوى المعارضة وقوة تنظيمها في صفوف الشعب وإصرارها على نيل مطالبها. كما أثارت الانتباه إلى الوسائل العنيفة التي استخدمتها تلك القوى. ويمكننا رصد اتجاهات تلك القوى عبر:

١ ـ الاتجاه الإسلامي

من الممكن تلمس جذور تنظيماته في فترة الاستعمار الفرنسي، حيث ظهر الشيخ بن باديس، ومن ثم تلميذه البشير الإبراهيمي اللذان نذرا نفسيهما لترصين الموقف الوطني (الشعبي) باتجاه مقاومة الآثار الحضارية للاستعمار الفرنسي وتعبئة الرأي العام من أجل حماية الدين واللغة العربية من الممارسات المنافية لهما وللانتماء الوطني. واستمرت الجماعات الإسلامية في نشاطاتها المعارضة بعد الاستقلال، وهذه المرة ضد المفاهيم الاشتراكية وتفسير القيادات السياسية (المبتسر) للدين الإسلامي تحت حجة مفادها أن المذهب الفلسفي للقرآن، والذي كان الأداة المعارضة الأساسية لفعل التفرنس، من الممكن

---

(٤٠) مهابة، «مأزق الجزائر بين العنف والحوار».

أن يكون الوعاء السياسي والثقافي، لا بل الحل النموذجي الذي تجد فيه الشخصية القومية توازنها وروحها.

لكن على الرغم من إصرار قيادة الثورة، ومنذ البداية، على ضرورة تعبئة العامل الديني لخدمة سياسة التجديد، استثماراً لذلك التواؤم بين الإسلام والفكرة القومية، وعلى الرغم من حرصها على استرضاء الجماهير الشعبية والمطالبة باحترام المبادئ والأسس والتعاليم الدينية التي يمارسها الشعب والتشبث فيها، استمرت الجماعات الإسلامية في موقفها المتزمت (كما هو الحال مع مجموعة القيم ١٩٦٦ والتي حظر نشاطها عام ١٩٧٠، والحركة الإسلامية التي تزعمها الضابط مصطفى أبو علي والذي لقي حتفه عام ١٩٨٧ بعد قيامه بسلسلة من الهجمات على المنشآت الحكومية)(٤١)، الأمر الذي جعل الحكومة تتزمت هي الأخرى بموقفها من المؤسسات الدينية التقليدية وإصرارها على تجريدها من النفوذ السياسي واستعمال قوتها الفكرية والسياسية المستمدة من الإسلام في خدمة السياسة الجديدة للدولة. وتقنيناً لذلك أنشئت الأخيرة مجلساً للإسلام يترأسه عضو من الحكومة مهمته الرقابة الخاصة على نشاط تلك الجماعات وتحجيمه، في ما وقف زعماء الحركة الوطنية والجماعات الأخرى موقف الاحتراز من القوة الدينية وبنوا موقفهم على أساس التفريق بين الإسلام كدين والإسلام كمؤسسة. وهكذا ظل النشاط الإسلامي مسيطراً عليه حتى عام ١٩٨٨، حيث النكوص الذي أصاب الايديولوجيا التعبوية الاشتراكية وتهيكل أركان جبهة التحرير الوطني واستعار الصراعات الداخلية فيها، والتي أثرت في مكانتها في النفوس وما رافق ذلك من أمارات تدهور وتقوقع. ثم عاود المشروع الإسلامي السلفي تحركه من جديد معتمداً على جذره التاريخي في الهوية الجزائرية وقوته في استثمار الحل المضطرب والأجواء المحيطة التي هيأته (لدى الداخل) كبديل منتظر للنظام المتداعي. علاوة على التزايد الهائل لأتباعه ولا سيما الموجودين منهم في مؤسسات المجتمع المدني وقطاعاته. ومن هنا غدت الجماعات الإسلامية التي اتسم فعلها بالعنف المفرط من أكثر الحركات المعارضة نشاطاً وتأثيراً في الساحة الجزائرية. وقد تميزت هذه الجماعات بخصائص مشتركة(٤٢) من الممكن إجمالها في التالي:

أ ـ سعيها العام والمشترك بضرورة إعادة الاعتبار لدور الدين الإسلامي في إدارة المجتمع والدعوة إلى إحياء العقيدة، وحث الناس على الالتزام بأداء الشعائر والسلوكيات والأخلاق الإسلامية.

---

(٤١) **مجلة المنار** (باريس)، العدد ٤٧ (١٩٨٨).

(٤٢) للمزيد عن تلك الخصائص وعوامل إشاعتها بين الحركات الإسلامية، انظر: فهمي هويدي، «الإسلام والديمقراطية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٦ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢)، ص ٤ ـ ٣٧؛ رسلان شرف الدين، «الدين والأحزاب الدينية العربية،» **الوحدة**، السنة ٢٨، العدد ٩٦ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٢)، ص ٥٩ ـ ٧٠، وزكي أحمد، «الديمقراطية في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٤ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢)، ص ١١٢ ـ ١٢٢.

ب ـ دعوتها الهادفة إلى إقامة دولة إسلامية تعمل على تطبيق مبادئ الدين وأحكامه. ويشكل هذا الهدف غاية أغلب الجماعات الإسلامية وأكثرها حضوراً وفعلاً في الصراعات الجارية.

ج ـ القبول بمنطق التعايش في إطار التعددية والشورى، وإن رفضت الديمقراطية بمفهومها الغربي الذي يؤكد سيادة الشعب، في حين أن الحاكمية لله في الفكر الإسلامي.

ومع ذلك تظل كل جماعة تحمل خصوصية فعلها ورؤاها للحال الذي ينبغي أن يكون[٤٣]، ومن بين تلك الجماعات:

أ ـ جبهة الإنقاذ الإسلامية[٤٤]:

هي عماد التنظيمات الإسلامية، نشأت كحزب سياسي في آذار/مارس ١٩٨٩. وتبدي هذه الجبهة أقصى درجات التشدد في التعبير عن جوهر دعاوى الاتجاه الإسلامي، كما إن لها قوة فعل منظمة. فهي مسيطرة على غالبية المساجد في المدن والقرى (٨ آلاف مسجد من أصل ١٠ آلاف مسجد في عموم الجزائر)، وتضم تحت لوائها ما يقارب ٣,٥ مليون عضو. وتعتمد الجبهة القيادة الجماعية في تصريف الأمور، كذلك مبدأ الشورى. ولها مجلس يتألف من ١٤ عضواً يتزعمه عباس مدني. وقد استبدل بعد فوز الجبهة بالانتخابات عام ١٩٩٠ بمجلس شورى هو بمثابة الإدارة العليا أو المكتب السياسي ويتكون من ٦٠ شخصاً. وقد استفادت القيادة الجماعية من خبرتها في العمل السياسي السري قبل الإعلان عن التعددية في أحكام التنظيم والتعبئة الجماهيرية، وحسن توظيف الأحداث واستغلال المعطيات الجارية، حتى أصبحت الجبهة تمثل أكثر القوى اتساعاً وتنظيماً. وتمثل جريدة **المنقذ** لسان حالها، وهي أكثر الصحف توزيعاً، وتبشر بالحل الإسلامي من خلال قيام دولة إسلامية، كما إنها تبث طروحات الجبهة لحل المشكلات التي يعانيها المجتمع الجزائري.

وتعكس الجبهة منطلقات فكرية لتيارات متنوعة وعديدة[٤٥] تجمع بينها بحسب وزن كل تيار وتأثيره وفاعليته داخل الجبهة. فهناك التيار المتشدد الذي يتزعمه علي بلحاج، وهو الاتجاه الغالب، ولا سيما في قطاع الشباب. وقد كان لهذا التيار الصوت العالي منذ ظهور جبهة الإنقاذ، إذ استطاع تحريك الشارع الجزائري حاجباً بقية التيارات. إلا أن هذا

---

(٤٣) وقد وصل الأمر بهذه الجماعات إلى الحرب المستعرة داخلياً، ولا سيما بعد أن عاظمت الدولة من إجراءاتها القمعية لها. انظر جريدة: **الرأي**، ٥/٨/١٩٩٤.

(٤٤) للمزيد عن جبهة الإنقاذ، نشأة وبرنامجاً، انظر: عبد الله، «أبعاد التغيير السياسي والاقتصادي في الجزائر،» ص ١٨٨؛ ميتكيس، «توازنات القوى في الجزائر (إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي)،» مهابة، «مأزق الجزائر بين العنف والحوار،» وجريدة **اللواء**، ٢٩/١/١٩٩٢.

(٤٥) عن التيارات التي يتضمنها الإطار الحركي للجبهة، انظر: عبد المجيد، «عملية الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر،» ص ٣٨.

الوضع تغير بعد اعتقال قيادات الجبهة عام ١٩٩١ حيث أخذ هذا التيار بالانحسار لصالح التيار الإسلامي الذي عرف عنه الاعتدال والتدرّج بزعامة عباس مدني. وهناك تيار ثالث يعرف بتيار الجزأرة الذي عُني بحصر نشاطه على النطاق الجزائري، وينتمي أغلب أعضائه إلى شريحة النخبة المثقفة بقيادة محمد سعيد وعبد القادر حشاني. ويرى هذا التيار ضرورة بناء دولة إسلامية تتماشى مع البيئة الجزائرية التي تختلف عن غيرها من الدول الإسلامية في المشرق أو المغرب.

وتنصب قوة جبهة الإنقاذ الإسلامية من كون رسالتها الدينية أداة للتعبير عن المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعانيها الجماهير، على الرغم من أن الجبهة لا تؤمن بالديمقراطية بمفهومها الغربي، إلا أنها ظلت تؤمن بالتعددية شرط أن تكون بلغة إسلامية. ومن هنا جاء رفضها معظم التعديلات الدستورية التي قام بها النظام، وقد دعت إلى الامتناع عن التصويت عليها ووصفتها بأنها مليئة بالتناقضات. ولم تكتف الجبهة بذلك، بل قدمت برنامجاً يدعو إلى إحلال الإسلام محل الايديولوجيات المستوردة والعمل من أجل وحدة الصف والمحافظة على مرتكزات الأمة وتخليص الإنسان من نزعته الأنانية حتى لو كلفها ذلك الصدام بعنف مع الدولة. كما أعلنت بأنها تريد أن تدخل في صراعات مع الآخرين، وخصوصاً رابطة الدعوة الإسلامية لتهذيب الطرح الإسلامي والقضاء على ما يعتريه على يد بعضهم من شوائب. وفي سبيل تفعيل رؤاها آنفاً، سعت إلى صياغة إطار حركي (على الرغم من الضربات التي نالتها من قبل قيادات النظام وأجهزته) يعوض من افتقادها التراث السياسي نتيجة لحداثة نشأتها، كما يعوّض الخوف الذي يشعر به قادة الجبهة، حيث الفشل في تطبيق المشروع الإسلامي نتيجة لخلطهم بين مدى نجاحها وفشلها وطبيعة المشروع الإسلامي نفسه. وقد تضمن ذلك الإطار خطوات تدريجية تمحورت أغلبها في مواجهة السلطة. منها[٤٦]:

أ ـ ممارسة عدد من الضغوط على الحكومة لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، ولا سيما بعد الاضطرابات التي تدخّل الجيش لفضّها في حزيران/يونيو ١٩٩٠.

ب ـ تبني خيار المرونة والمناورة. فعلى الرغم من رفضها الآلية الانتخابية كبناء للدولة الإسلامية في البداية، إلا أنها ارتضت لعبة التعددية.

ج ـ التزام الهدوء وضبط النفس والتمسك بمشروعيتها، ولا سيما بعد استقالة بن جديد، الأمر الذي وفّر لها فرصة لضبط أداء حركتها في مواجهة محاولات النظام الاستفزازية منذ تحالف الجيش مع حكومة غزالي حتى تمكنت من القوى السياسية (المضادة) كافة لإلغاء نتائج الدورة الأولى.

إلا أن الجبهة ما لبثت بعد صدور قرار حلها بحكم المادة ٣٣ من قانون الجمعيات

(٤٦) ميتكيس، المصدر نفسه، ص ٣٩.

السياسية الصادر سنة ١٩٨٩، والتي خوّلت وزير الداخلية حق استصدار حكم بإيقاف نشاط هذه الجمعيات في حالة تمثيلها أي خطر على النظام العام، أن غيّرت تكتيكها السياسي عبر:

أ ـ بلورة أساليب جديدة للتعامل مع السلطات بعد أن فقد تنظيمها المشروعية وتحولها إلى العمل السري من خلال معارضة غير قانونية تمارس خارج القواعد المباحة. وقد غلب على تلك الأساليب طابع العنف والمواجهة.

ب ـ السعي لتنظيم حركتها من الخارج في محاولة لإقامة حكومة منفى، ولا سيما بعد مغادرة عدد من قيادات الجبهة الجزائر إلى السودان وبعض الدول الأوروبية بعد أن استطاعت السلطات الجزائرية تفكيك هرمية قياداتها من الداخل واعتقال عدد كبير منهم.

ج ـ لم تسع جبهة الإنقاذ إلى اتخاذ موقف معاد من الجيش، بل أشادت قيادات الجبهة بالمؤسسة العسكرية واستعدادها (كان إعلان ذلك سرياً) التوصل إلى صيغة من التعامل بينهما.

وعلى الرغم من التحجيم المتعمد لنشاطات الجبهة وتراجع مكانتها القانونية، إلا أنها بقيت تحمل معها شروط وجودها، حيث الأهمية الخاصة للإسلام الذي يمثل جلّ مكونات الثقافة التقليدية الجزائرية، والتوجه الطبيعي للشعب الجزائري نحو الإسلام، والإخفاقات التي تعرضت لها «التجربة الاشتراكية» والتي سمحت لها أن تعلن أن لا طريق أمام الجزائر سوى تطبيق الشريعة الإسلامية، وتزايد مشاعر الحرمان الاقتصادي، وتصاعد معدلات البطالة والغلاء، ونقص السلع الأساسية، وانتشار أشكال الانحراف، وبروز طبقة طفيلية مستفيدة. كما لعبت عوامل عديدة دورها في ترصيف قوة فعل جبهة الإنقاذ، منها: بيئة الغضب الاجتماعي والسياسي، وتزايد أعداد الشباب التي فقدت ثقتها بالنظام (الأمر الذي سهّل للجبهة تجنيدها وتعبئتها سياسياً)، والخطاب الديني الذي تسانده الدولة عبر وسائل الإعلام والتعليم، وبما يسهل عليها تطويعه لصالح خطاب خاص بها، وأخيراً الأقدمية والأغلبية التي تتمتع بها.

كما لم تكتف الجبهة بما يقدمه الواقع من مسوغات الوجود، بل سعت إلى المحافظة المنظمة لوجودها، على الرغم من حظرها، عبر المحافظة على موقعها في إطار توازن القوى القائم نتيجة لحسن توظيف الرموز الإسلامية للدعاية السياسية، ويأتي على رأسها المسجد والجمع والأعياد والمناسبات، كما أنها أحسنت استغلال المشاعر داخل الشارع الجزائري، فضلاً عن إعطاء فعلها بُعداً واهتماماً خارجيين، الأمر الذي حدا بعلي كافي الذي طمح في احتواء قوة الإنقاذ إلى طرح مفهوم المصالحة الوطنية، ليس بين الحكومة وجبهة الإنقاذ، بل بين القوى الوطنية كافة. وفعلاً شكّل المجلس الأعلى للدولة ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ لجنة للحوار[٤٧] الوطني من ثمانية أشخاص، من بينهم

(٤٧) للمزيد عن هذه اللجنة، انظر: الحياة (لندن)، ٣٠/٩/١٩٩٣.

ثلاثة من العسكريين لتقوم بالاتصال بالأحزاب والمنظمات السياسية. كما وضع المجلس مشروعاً يشكل أرضية للحوار، وكذلك خطة تهدئة للأوضاع، الهدف منها خلق ظروف مؤاتية لاسترضاء الجماعات الإسلامية المسلحة، ومنها جبهة الإنقاذ التي تمّ تجاهلها، الأمر الذي اضطر معه رابح كبير المتحدث باسم جبهة الإنقاذ إعلان رفض الجبهة بدء الحوار مع الحكومة الجزائرية لمجرد إفراجها عن بضع مئات من أعضاء الجبهة. كما أعلنت غالبية الأصوات التي تنتمي إلى الجبهة في الداخل رفضها الحوار مع السلطات الجزائرية أو الدخول في هدنة معها، كما توعدت تلك الأصوات السياسية الذين يؤيدون الحوار مع السلطات الجزائرية أو الدخول في هدنة معها بالموت، بل توعدت تلك الأصوات بالموت للساسة الذين يؤيدون الحوار مع السلطات الجزائرية للخروج من دوامة العنف الدامية التي يعيشها الشعب الجزائري، إذ لا خيار تقبله غير إقامة الدولة الإسلامية. وهذا يعني استمرار المواجهة العنيفة مع السلطة وبوتائر عالية. وبعد حين تراجعت الجبهة عن رفضها القاطع لبدء الحوار، وأعلنت عبر مذكرة وجهها علي بلحاج إلى لجنة الحوار الوطني علّق فيها اشتراك الجبهة في الحوار على شروط معينة ومسبّقة لبدء الحوار، ومنها[٤٨]:

(١) الإفراج عن السجناء السياسيين من أعضاء الجبهة بمن فيهم عباس مدني.

(٢) إلغاء القوانين التي صدرت في ظل حالة الطوارئ.

(٣) محاكمة من ارتكبوا أعمال قمع ضد الجماعات المعارضة.

(٤) أن تعقد السلطات الجزائرية محادثات منفصلة ومباشرة مع جبهة الإنقاذ، لأن الأخيرة لا تؤمن بصيغة جماعية للحوار يراد منها خلق وهم بوجود حياة سياسية، وذلك لإرضاء الدول الأجنبية التي تلح من أجل تطبيق الإصلاحات.

وبعد تعيين اليمين زروال رئيساً للجزائر، بدأت جهود مكثفة تتجه إلى إقامة صلات مع جبهة الإنقاذ المحظورة لإيجاد مخرج من الأزمة السياسية التي تعانيها البلاد ضمن إطار ندوة الوفاق الوطني التي اعترف المتحدث باسمها «أن الاتصالات قد جرت بالفعل، وأن الجبهة على ما يبدو أعلنت مقدماً، وعبر بيان قيادتها في الخارج، عن حسن نواياها ورفضها العنف، مما جسّد تطوراً إيجابياً إزاء مسيرة الحوار لحل مختلف الصراعات القائمة مع السلطة».

ب ـ حركة المجتمع الإسلامي (حماس)[٤٩]:

ترجع جذور هذه الحركة إلى كونها امتداداً لحركة الإخوان المسلمين في الجزائر التي بدأت العمل سراً عام ١٩٦٣، وأصبحت تمتلك فاعلية كبيرة أدى بها إلى الصدام مع النظام الذي حظر نشاطها، واعتقل قائدها محفوظ نحناح في عام ١٩٧٦ لمدة ١٥ عاماً

---

(٤٨) مهابة، «مأزق الجزائر بين العنف والحوار».

(٤٩) محمد، «الجزائر على أبواب الانتخابات البرلمانية».

لمعارضتها دستور البلاد. وبدأت الحركة بالعمل تحت اسم «جمعية الإرشاد والإصلاح» إلى أن تمّ الإعلان عن وجودها كحزب سياسي في أيار/مايو ١٩٩١ بعد مؤتمرها التأسيسي المنعقد في ٢٩/٥/١٩٩١. وقد لاقى إعلانها كحزب اهتماماً كبيراً نظراً إلى ما تقدمه من بديل مواز من جبهة الإنقاذ، فضلاً عن تغلغلها وانتشارها الكبير في الاتحاد الإسلامي للنقابات (إحسان). وبناء على ذلك، غدت حماس ثاني أكبر قوة إسلامية، وإن كانت حتى الآن لا تزال حركة نخبوية قاصرة عن اجتذاب قاعدة جماهيرية عريضة بسبب وحدة المنطلقات الفكرية والنسق التربوي الموحد لكوادر الحركة. وقد اتبعت الحركة في منهجها رؤى زعيمها نحناح الذي أكد:

(١) العمل الإصلاحي الإسلامي. فالعقل السياسي لدى حماس يتم على أساس من المرحلية وعدم التعجل أو القفز حيث ضرورة العمل على تجسير العلاقات مع فئات المجتمع كافة والسلطة كجزء من السعي نحو إقامة أسس الدولة الإسلامية وإرسائها.

(٢) سلوك طريق الحوار باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق الوحدة بين الإسلاميين والعلمانيين وتجنب الصدام مع السلطة، إلى جانب التنسيق مع القوى والفعاليات الإسلامية كافة كجزء من اعتقادها بضرورة التجمع لا تفتيت الصف الإسلامي. فقد جاء ضمن توصيات مؤتمرها التأسيسي «ضرورة دعم المسيرة الديمقراطية لإقرار الأمن والاستقرار والحفاظ على مكسب التعددية الحزبية في نطاق الثوابت والتنافس الأخلاقي من أجل مصلحة الأمة والوطن».

وفي الوقت الذي هلّلت الحكومة لوجودها كطرف وسيط بينها وبين جبهة الإنقاذ، ولا سيما قبل تدخّل الجيش، وهو الدور الذي تقبّله نحناح برحابة صدر وشوق، كاد المجتمع الجزائري أن يتمزق إرباً إرباً، ثم كان من الممكن في حال استمرار انفجار الوضع الجزائري أن تتدخل قوة خارجية، اعتبرتها جبهة الإنقاذ حركة عميلة ينبغي أن تصفى. وفي هذا السبيل شنت جبهة الإنقاذ حرب شعواء ضد حماس. ورفعت شعارات معادية لها: «لا نهضة لا حماس، الجبهة هي الأساس»، «لا إله إلا الله الموت لنحناح»، كما حاولت تطويق نفوذ حماس في إحسان فأنشئت النقابة الإسلامية كبديل من إحسان. والحقيقة أن موقف جبهة الإنقاذ يحوي بعض الصحة، حيث إن حماس بموقفها الوسط فسح المجال أمام النظام السياسي لاستخدامها كأداة في معركته ضد الإنقاذ. فقد قام بن جديد بتوظيف نمط من الخطابات الإسلامية الاعتدالية نسبياً مستمداً من المصادر الإخوانية لمواجهة الأصولية الراديكالية للتأكيد على هوية وهيبة النظام والمجتمع في الإطار الإسلامي لجزء من برنامجه التطويقي المخالف لنهج بومدين الاشتراكي التعبوي. وجنّ جنون قادة جبهة الإنقاذ عندما أيدت حماس تدخّل الجيش. فنحناح أكد: «من هنا قلت وما زلت أقول إن تدخّل الجيش كان حكيماً لولا بعض التجاوزات من بعض أفراده تجاه الذين لا علاقة لهم بالإنقاذ، ونحن نؤمن اليوم بالقانون والدستور الجزائري ولا بدّ أن يحترمهما الجميع»(٥٠).

---

(٥٠) العملة، «أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي».

لكن موقف حماس الوسط لم يمنعها من مهاجمة النظام، فبعد ظهور قانون الإنتخابات في ١٩٩١/٣/٢٦، ولم تكن قد أتمّت وجودها الرسمي، هاجمت القانون ووصفته بالمجحف «لأنه صيغ من جانب النظام ولخدمته، ومع ذلك نحن مستعدون لخوض المعركة». وفعلاً طرحت حماس قوتها في الانتخابات، ورشحت في ٣٦٦ دائرة من أصل ٥٢٩ دائرة، وقامت بإصدار برنامج انتخابي من ٣٢ ورقة يحدد مواقفها ويطرح البديل الإسلامي للتعاطي مع المشكلات، ويحدد موقفها من السياسة الخارجية وقضايا الوطن العربي والقوى السياسية في الساحة الجزائرية، مثل رابطة الدعوة الإسلامية وحزب النهضة الإسلامية التي دأبت حماس على توثيق الصلات معهما. كما أكدت ضرورة فتح الحوار مع السلطة، لذا تراها من أولى القوى التي شاركت في ندوة الحوار الوطني عام ١٩٩٣ بالاتساق مع موقفها حيال دعوة بوضياف إلى إقامة تجمع وطني مفتوح.

ج ـ رابطة الدعوة الإسلامية(٥١):

وقد تشكلت هذه الرابطة تحت قيادة أحمد سحنون، (التي أصبحت في عام ١٩٩٢ تحمل اسم حركة التضامن الإسلامي الجزائري نتيجة لائتلافها مع حزب الجزائر المسلمة والمعاصرة بقيادة يوسف بن حنة). وتدعو الرابطة، في العموم، إلى تدعيم الإسلام وتكريسه نظاماً في الجزائر مستغلة الفراغ الناجم من جراء فقدان جبهة الإنقاذ مشروعيتها وشغل الفراغ الروحي الناجم عن حلّ جبهة الإنقاذ بعد حين. كما تركز نشاط الرابطة في مجال توجيه عدد من البرامج المتنوعة حيث الحفاظ على وحدة الأمة ومقوماتها، وصياغة مشروع حضاري إسلامي متكامل إلى جانب المحافظة على ترشيد العمل السياسي وحمايته من الانحراف، فضلاً عن توجيه البرامج التربوية والثقافية والإعلامية والاقتصادية وفق مقاصد الشريعة الإسلامية.

ويتمثل الإطار الذي تسير عليه الرابطة بأنه اعتدال حركي، حيث اتخذت موقف التأييد للتعديلات الدستورية الأخيرة، معتبرة إياها خطوة مهمة تنطوي على إيجابية في الكثير من المجالات. وأصدر قادة الرابطة بياناً اقترحوا فيه إضافة بنود أخرى تؤكد دور الإسلام مع النص بصورة واضحة على أن الإسلام هو المصدر الوحيد للتشريع.

د ـ حركة النهضة(٥٢):

تنتمي بقيادة عبد الله جاب الله إلى التيار الإسلامي المعتدل الذي لا يتطلع إلى الحكم، بل ظلت الحركة التي هي امتداد لجناح عدنان سعد الدين المنشق عن الإخوان المسلمين في سوريا، مصرة على أن تكون في المعارضة وتعمل مع بقية الأحزاب في إطار تعددية سياسية إسلامية. وبهذا الصدد، دعت حركة النهضة إلى الحوار بين الأحزاب ذاتها

---

(٥١) محمد، المصدر نفسه.

(٥٢) ميتكيس، «توازنات القوى في الجزائر (إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي)».

وبينها وبين السلطة، إلا أنها سرعان ما غيّرت خطابها مع تطور الأحداث، فهاجمت جبهة الإنقاذ والنظام معاً بسبب رفضهما الحوار ووضع حد للأزمة التي تلف بمساوئها وكوارثها المجتمع الجزائري.

هـ ـ حزب الأمة:

يتزعمه يوسف بن خده. ويدعو هذا الحزب في برنامجه إلى تطبيق الشريعة الإسلامية من دون إكراه وتدريجياً محاولاً المزج بين العصرية والقيمية الإسلامية. وقد دان هذا الحزب النظام ورأى أنه وراء تصعيد الموقف الذي كان من الممكن خلاله أن تقود جبهة الإنقاذ عملها سلمياً لولا تدخّل الجيش الذي تسبّب في سفك الدماء من أجل حماية النظام تحت ذريعة حماية الديمقراطية. وحاجج هذا الحزب الحكومة بخصوص حق الإضراب واعتبره مشروعاً كجزء من حالة التعبير المشروعة عن الرأي شرط أن يكون سلمياً. وعلى الرغم من مواقفه الوسطى، إلا أن هذا الحزب بقي من دون تأثير في الساحة.

٢ ـ الاتجاه العلماني

إذا كان الرصد التاريخي قد حقق لنا بغيتنا في فهم أصل الاتجاه الإسلامي وجذوره وما ولّده من أحزاب، فإن رصد الأحداث الميداني ومنذ الاستقلال سيعيننا حتماً على تجذير أصول التوالد للأحزاب العلمانية التي ازداد عددها بإفراط تبعاً لهشاشة البنية السياسية وعدم ارتكازها على قاعدة اجتماعية راسخة، علاوة على ما أظهرته الأحزاب الدينية من فشل في تخطي صعاب المواجهة. ويبدو أن الحاجة إلى أحزاب كهذه قديمة نسبياً قدم الحاجة إلى تأطير مؤسسي للمؤسسات الثورية المتزامن أصلاً مع الحاجة إلى التخلص من الهياكل السياسية الرجعية المضادة للإسلام، وذلك بخلق قوى موازنة حقيقية، فضلاً عن الحاجة الملحة إلى تلبية المطامح القومية للبربر، إلا أن فروض هذه الحاجة المتعددة الإتكاءات حجمت من قبل جبهة التحرير الوطني تحت حجة الأخذ بنظام الحزب الواحد لتنطلق مجدداً بالتساوق مع انطلاق الأحزاب الدينية. وإذا كانت الأحزاب الدينية، ولا سيما جبهة الإنقاذ، قد حظيت بهامش حركي متسع، فإن الأحزاب العلمانية ارتضت بحيز متواضع على خريطة المعارضة السياسية، ولكنها مثلت خصماً عنيداً للنظام الحاكم. وقد ظهر ذلك جلياً في موقفها من التعديلات الدستورية، ومن قانون الانتخاب، ومن نمط المشاركة الذي جاء به النظام، وأخيراً من نتائج الانتخابات في دورتها الأولى، ومن الحوار، ومن الفترة الانتقالية.

ومن بين أهم تلك الأحزاب:

أ ـ جبهة القوى الاشتراكية (بقيادة حسين آيت أحمد):

دأبت هذه الجبهة (التي تعتبر اليوم من أكثر القوى السياسية الفاعلة في البلاد) منذ

ولادتها عام ١٩٦٢ على تعبئة القوى العلمانية والاشتراكية تحت عباءتها، على الرغم من ركيزتها البربرية التي تخوفت كثيراً من احتمال وصول جبهة الإنقاذ إلى السلطة بما يعنيه من إجحاف لحقوقها الثقافية. فقد استطاعت الجبهة استقطاب القوى من حولها مستغلة المعارضة المتعاظمة لجبهة الإنقاذ، وموظفة لذلك الخوف البربري، كما استغلت الخطاب العلماني في الدفاع عن حقوق الإنسان والذي ترادف مع الاهتمام الغربي به، ولا سيما فرنسا (حتى غدت الجبهة تعرف بحزب فرنسا) لصالح بروزها كقوة مهابة، فضلاً عن هيبة قيادتها.

وعلى الرغم من حصول الجبهة على ٢٦ مقعداً في البرلمان في انتخابات عام ١٩٩١ بعد جبهة الإنقاذ متقدمة على جبهة التحرير، إلا أنها رفضت الاعتراف بالفوز الذي حققته جبهة الإنقاذ، كما رفضت فكرة تسلمها الحكم لاعتقادها بأن الحل الإسلامي ليس هو الحل المطلوب (نحن لسنا مع أي حكم إسلامي، فالجزائر دولة متقدمة ليست كالسودان أو إيران)[٥٣]، كما أن الأصوليين أساؤوا كثيراً استغلال الفرصة، حيث تسنى في الوقت نفسه للمطرودين والمنبوذين من قبل الحكومة إيجاد ملجأ في الجوامع، وقد أساؤوا استغلال الدين لصالحهم. وقد أدانت الجبهة الانقلاب العسكري الذي أطاح ببن جديد، كما انتقدت عدم دستورية بعض الهيئات التي سعت إلى الحلول محل بن جديد أو المجلس الشعبي. وقد وقفت الجبهة موقفاً مضاداً من الجيش ووصفته بأنه عنصر مهم من عناصر فساد الحياة السياسية في الجزائر، كما اعترضت على اعتلاء بوضياف الحكم لأنه جاء عن طريق انقلاب أبيض. ولكنها من جانب آخر، رفضت أية فكرة لإلغاء نتائج الانتخابات مؤكدة على ضرورة التمسك باستكمال المسلسل الديمقراطي.

ولم تكتف الجبهة بانتقاداتها أعلاه، بل صوّبت حزمة أخرى إلى النظام الحاكم الذي مارس شتى أنواع القمع ضد القوى الديمقراطية في البلاد، ووضع نفسه أمام الرأي العام العالمي كبديل وحيد للأصوليين، متناسياً أن هذا النظام تنقصه كل عناصر التجديد وعناصر تسلم الحكم. إن أقطابه لا يريدون سوى السلطة، ويستخدمون استراتيجيا تشير إلى أن الأصوليين هم السبب في تعريض الأمن الاجتماعي للخطر. ولهذا السبب قاطعت الجبهة الانتخابات المحلية وقوانينها لأنها مفصلة على قياس جبهة التحرير، كما رفضت السياسة التسامحية التي نادى بها بن جديد.

وعلى الرغم مما لقيته هذه الجبهة من اهتمام من قبل الأوساط الغربية، إلا أن عوامل كثيرة حالت دون بروزها كقوة سياسية مؤثرة، منها الإثنية (ففي الوقت الذي تدافع الجبهة عن ثلث سكان الجزائر (البربر ٣٥ بالمئة)[٥٤]، إلا أن إيغالها بذلك جعلها

---

(٥٣) جريدة الدستور (الأردن) في ملحقها السياسي، ١٩٩٤/٢/٢٢.

(٥٤) عن حقيقة البربر ومطالبهم ومواقفهم، انظر: نازلي أحمد، «البربر في المغرب العربي،» مجلة الأفق العربي (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦)، ص٧٦، ومها عبد اللطيف، «البربر والمسألة الثقافية في الجزائر،» (الجزائر، كلية العلوم السياسية، مركز دراسات العالم الثالث، ١٩٨٩)، ص ٣٦٥ وما بعدها.

تدافع عن مصالح قبلية وعرقية في ظل غياب مشروع وطني كان من الممكن أن يجتذب إليه المزيد من المتعاطفين)، والخطاب السياسي القومي حول الهوية الجزائرية والذي حرّف لصالح البربر، وتخوّف الجزائريين من مشاريع حسين آيت أحمد التي اشتملت على رهانات استراتيجية، منها رهانه على فرنسا التي لم تمانع في إنشاء دولة بربرية إلى جانب دولة عربية إسلامية في الجزائر، وأخيراً فشلها في الموازنة مع جبهة الإنقاذ.

أما بصدد موقفها من الحوار، فقد حدّد حسين آيت أحمد منذ البداية شروطاً علّق عليها اشتراك حزبه في الحوار، هي، العودة إلى المسار الديمقراطي، وتوقف إراقة الدماء والقمع، ورفع حالة الطوارئ، وتنديد لجنة الحوار علناً بالتعذيب، والتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الأطراف المتصارعة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وأخيراً إلغاء المحاكم الخاصة.

وقد وصف حسين آيت أحمد ندوة الحوار الوطني بأنها صورية ومهزلة وتمّ استغلالها منذ البداية، حيث كان كل شيء معد سلفاً من خلال الأشخاص أنفسهم الذين يريدون الإبقاء على أنفسهم في السلطة، ودعا، كبديل من الندوة، إلى إجراء مصالحة جادة وخطوات نحو الديمقراطية من أجل تمكين الأحزاب العلمانية والإسلامية المعتدلة من الدخول إلى حوار سياسي لا إلى تهيئة الأجواء للانتقال بالبلاد من فترة تحوّل استبدادية إلى فترة تحوّل أكثر استبدادية من التي سبقتها.

وفي تصريح متأخر لصحيفة **الوطن الجزائرية** دعا حسين آيت أحمد إلى إنشاء تجمع ديمقراطي من أجل الخروج من الأزمة السياسية في الجزائر، حيث أكّد «أن أفضل طريقة للخروج من الأزمة اليوم وأفضل ضمانة سياسية دستورية لانتقال تدريجي ديمقراطي هي تشكيل هذا التجمع».

ب ـ حزب الحركة من أجل الديمقراطية:

بزعامة بن بله، ويهدف هذا الحزب إلى العودة إلى الرئاسة ضمن إطار مسعاه لتوحيد الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة الجزائرية في إطار موحد. يقوم هذا الحزب على أساس نبذ العنف واستخدام السلاح (هنا وجه هذا الحزب العديد من الانتقادات بهذا الخصوص إلى جبهة الإنقاذ وأسلوبها في التعامل مع الحكومة) ومحاربة الفساد الحكومي، وتعديل قانون الانتخاب بحيث يكون الاقتراع أحادياً وعلى دورتين، وحصر التوكيلات بـ ٢ فقط مع إشارة إليهما في بطاقة الناخب لأغراض الرقابة. وطالب بأن تلتزم العناصر المشرفة على الانتخابات بالحياد التام.

ج ـ حزب الطليعة الاشتراكية:

جاء على أنقاض الحزب الشيوعي الجزائري ويتزعمه الهاشمي شريف. كما يلعب عبد الحميد بن الزين دوراً كبيراً في قيادته نظراً إلى ما يتمتع به من سمعة طيبة في صفوف المثقفين. وعن موقفه من المسار الديمقراطي في الجزائر أكد زعيمه الهاشمي

شريف: «إننا نستطيع أن نصف ذلك بالديمقراطي واللاديمقراطي في الوقت نفسه، ديمقراطي لأنه مسار يضمن الحريات الأساسية وحرية التعبير، وغير ديمقراطي لأنه يفسح المجال أمام قوى غير ديمقراطية للوصول إلى الحكم». وقد انتقد الهاشمي شريف التيار الإسلامي بقوله: «لا يمكن اعتبار اغتصاب السلطة وتنصيب حكم الخلافة عملاً دستورياً». كما أبدى هذا التيار أيضاً تأييده التغيرات التي حصلت عام ١٩٩٢ ومساندته البلاغ الذي أصدرته وزارة الخارجية الجزائرية بخصوص القيادة الجديدة للبلاد التي تشكل بها مجلس الدولة الانتقالي.

كما دعا هذا الحزب إلى إقامة الدولة العصرية الديمقراطية عبر القضاء على القوى التوتاليتارية، وضرورة تعزيز الوحدة الوطنية. وعلى الرغم مما يحظى به هذا الحزب من تأييد من الطلبة والمثقفين إلا أن دوره بقي ضعيفاً.

د ـ حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية:

بزعامة د. سعيد سعدي، وله لجنة تنفيذية تتكون من ١٠ أعضاء، كما أن له مجلس إدارة يتكون من ١٠٥ أعضاء. ومن الممكن تحديد موقعه في خارطة الأحزاب السياسية الجزائرية بأنه حزب يقف على يسار الأصوليين، منتقداً جبهة الإنقاذ، ويدعو إلى التظاهر والإضراب لمواجهتها، ويشكك بنتائج الانتخابات الأولى التي اكتسحتها جبهة الإنقاذ ولم يفز فيها بأي مقعد، وعلى يمين حزب الطليعة الاشتراكية، حيث دعا إلى حشد القوى لإيقاف اللعبة الديمقراطية وإن كان لا بدّ منها. فذلك لا يتم إلا بعدم السماح لجبهة الإنقاذ بالإشتراك فيها أو بتدخل الجيش، وبشكل علني، للقيام بانقلاب عسكري لمنع الجبهة من الوصول إلى الحكم. من جانب آخر، أيّد زعيمه التعديلات الدستورية التي جاءت بها الحكومة ودعا الشعب إلى الموافقة عليها.

ويؤخذ على هذا الحزب تذبذب موقفه من الديمقراطية على الرغم من ادعائه بالالتزام بها، كما يؤخذ عليه أيضاً إنكاره الهوية العربية للشعب الجزائري.

وضمن هذا التيار نستطيع أن نرصد العديد من الأحزاب الصغيرة التي تحظى بثقل يذكر على خريطة الأحزاب السياسية في الجزائر، والتي تحمل أسماء تشير إلى الاشتراكية والديمقراطية، مثل حركة الشبيبة الديمقراطية، وحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي، والحزب الديمقراطي الاجتماعي، والحركة الجزائرية من أجل العدالة والتنمية، وحركة التجديد الجزائرية، وغيرها[٥٥].

٣ ـ التنظيمات الأخرى

يعقب القوى الإسلامية والقوى العلمانية (اليسارية) مجموعة أخرى من التنظيمات والتي ظل دورها محدوداً في عملية صنع السياسة، على الرغم من الوضوح الذي تتميز

---

(٥٥) ميتكيس، «توازنات القوى في الجزائر (إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي)».

به، حيث تتبنى خطاً سياسياً يعبر عن مطامحها وبرامجها الديمقراطية. ولعل من أهمها وأكثرها فاعلية من حيث النطاق الحركي جمعيتا حقوق الإنسان: **الأولى** التي أسسها المحامي علي يحيى عبد النور، وهو وزير سابق في عهد بن بله، وتعتبر هذه الجمعية منظمة سياسية معارضة للنظام، على الرغم مما يثار حولها من أنها تركز على الدفاع عن حقوق أصحاب النزعة البربرية. أما الجمعية **الثانية** فهي الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، والتي تضم عناصر مثقفة، مثل رشيد بو جدرة أمينها العام وأحمد راشدي ومولود الإبراهيمي. وسعت هذه الجمعية للدفاع عن المعتقلين، كما عارضت التجاوزات التي ارتكبت خلال أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨. وقد توّجت هذه الرابطة نشاطها عام ١٩٨٩ بدعوتها منظمات حقوق الإنسان في تونس والمغرب وموريتانيا للاشتراك في مؤتمر مشترك في الجزائر في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٩. وقد نتج من هذا المؤتمر تشكيل اتحاد في ما بينها تطالب في أولى بياناته الإفراج عن المعتقلين السياسيين[٥٦].

كما شهدت الساحة الجزائرية أيضاً تشكيل العديد من النقابات العمالية واتحادات الطلبة، منها اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر التي أسسها الاتحاد العام الجزائري للشغل، والتي انضمت إليها تنظيمات متعددة تمثل أصحاب العمل والمديرين من الشركات الحكومية والخاصة، وبعض العناصر من جماعات حقوق الإنسان.

أما في ما يتعلق بمطالب الجماعات السياسية الناشطة من البربر فقد تمحورت على مستويين: **الأول** حيث المطالب ذات الطابع اللغوي والثقافي والاعتراف الرسمي بحق الأقلية في الاحتفاظ بلغتها وثقافتها الخاصتين، **والثاني** حيث المطالب ذات الطبيعة السياسية وضرورة تبني مفهوم الديمقراطية الثقافية والسياسية ووضعهما موضع التطبيق العملي في سياسة الدولة وممارستها اليومية.

وعلى العموم، فقد برزت على السطح، وفي أعقاب الأحداث التي تفجرت نهاية الثمانينيات، العديد من التنظيمات البربرية. فقد أعلن في باريس عن قيام منظمة جبهة تحرير البربر التي ترى ضرورة إنشاء دولة مستقلة لها في شمال افريقيا، وأعلنت أنها ستتبنى صيغة الكفاح انطلاقاً من الجزائر أولاً لإنشاء هذه الدولة. كما توجد هناك تنظيمات بربرية، مثل اللجنة الطلابية الجزائرية في فرنسا، والرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان التي اقتصرت حتى الآن عضويتها على البربر، على الرغم من أن نظامها الأساسي يشير إلى فتح باب عضويتها لأي مواطن جزائري.

---

(٥٦) «خريطة الأحزاب السياسية في الجزائر،» المجلة، العدد ٥٠١٣ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩).

خامساً: نتائج التحول إلى التعددية

لم تعد الأزمة الجزائرية مجرد أزمة تحوّل عابرة حتمها تبدّل المزاج الجماهيري، بل كانت في الأساس أزمة تحوّل شاملة لفت جميع الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية تجاه حال جديد (غاب فيه نظام ضبط شمولي بديل) فتح معه الباب واسعاً أمام تداعيات خطيرة نالت من كنه المسار الخاص الذي اتبعته الجزائر منذ الاستقلال، الأمر الذي كوّن منذ بداية الأزمة رأياً مفاده أنها ستطول وتفرز معها تداعيات ومضاعفات خطيرة تغذيها المطالب الشعبية الراغبة في التحول (ليس أقل من تبديل النظام وآلياته)، وزاد من سخونتها ذلك البون الشاسع بين أفكار التحول التي عقدتها الجماهير حول فعلها وبين النتائج الفعلية المتحققة.

وكما شكلت عوامل الاضطراب والهياج الشعبي عوامل دفع باتجاه الأزمة، شكلت نتائج الانتخابات الأولى، ورفض النظام التسليم بها، عوامل مضافة إلى استعار ذلك الاضطراب والهياج، ليدخل الجميع في عملية استنزاف قوى متصاعدة خطيرة للغاية بانت كلفة منذ الوهلة الأولى. فالنظام بدأ يفقد رويداً رويداً شرعيته وإلزامية فعله، وعجز عن ضبط إيقاع التطور الداخلي للأزمة وآثارها الخارجية، كما عجزت القوى السياسية الصاعدة عن العثور على أسلوب آخر، وهو العنف، للتعبير عن مطالبها، لا بل فقد بعضهم شرعيته كجزء من الحرب التي شنها النظام عليه (ولا سيما جبهة الإنقاذ)، ولترتبط الأزمة من جديد بتضحيات مستمرة أثقلت كاهل الجميع وجعلتهم يتعسفون في مطالبهم وأفعالهم على حد سواء.

ولعل من أولى النتائج الدالة على خطورة الأزمة تتمثل في:

أ ـ تزايد حجم التدخل الخارجي فيها.

ب ـ تزايد كلفة العثور، علاوة على صعوبته، على بديل توفيقي بين الأطراف التي دخلت مرحلة تصفية بعضها لبعضها الآخر.

ج ـ تزايد فرص الارتداد عن مسار التحول.

ويمكننا حصر تلك النتائج على الصعد الآتية:

١ ـ داخلياً

على الرغم مما أسفرت عنه عملية التحول من إقرار بالإصلاحات السياسية، عبر الإقرار بقانون التنظيمات السياسية الذي أصبح حجر الأساس للنظام المطلوب للتعددية والشرط الأساسي للانتقال إليه، وبالصلاحيات الواسعة للبرلمان الذي ستجعل منه قوة أكثر فاعلية، وتصاعد دور الجيش في الحياة السياسية، وأخيراً تطويق سلطة الجبهة (التحرير الوطني) على أجهزة الدولة السياسية والاقتصادية من خلال اتباع سياسات من شأنها تقليص حدة البطالة والتضخم وارتفاع الأسعار، ومعالجة الخلل الحاصل في موازين

المدفوعات، واتباع أساليب من شأنها تحقيق عدالة في التوزيع بين الجماهير من شأنها تقليل الفوارق الطبقية، والتي فتحت الباب واسعاً أمام البدء والسير في تعددية سياسية غير مسبوقة، إلا أن الحال ما زال متخماً بسلبيات كثيرة، حيث ما زالت العملية الديمقراطية تمر في مرحلة طفولة وفوضى، وظلت النخبات التقليدية والعصرية عاجزة عن الولوج في المجتمع المدني، كما أثبتت الأحداث ضعف قدرتها على تحويل الجانب المعرفي إلى ممارسة داخل المجتمع المدني المتخم بالمؤسسات حيث المسجد، والأوقاف، والنقابات، والجمعيات والأحزاب. عاضد ذلك عجز الدولة عن القيام بدورها المقرر كما حصل بعد عملية التحديث[٥٧]، الأمر الذي أعطى مبرراً لاستمرار السلفية الإسلامية في تأثيرها على الرغم من محاولات الدولة سلب المشروعية عن مؤسساتها، كما أثار، من جانب آخر، فروض الإشكالية التي تطرح الآن بقوة على الساحة الجزائرية، وهي هل أن الدولة ستكون علمانية أم دينية؟

كما أن حداثة التجربة الديمقراطية في الجزائر وحداثة التعددية فيها قد خلقت حالة من عدم الاستقرار لا بد من أن تتبلور من خلال الانتخابات البلدية والقروية، والانتخابات التشريعية التي تلعب فيها الجماهير دوراً أساسياً في تحقيق المشاركة في السلطة وإبراز القوى الحقيقية في المجتمع، سواء كانت هذه القوى حزب جبهة التحرير الذي اعتراه الضعف بسبب عدم تمكنه من تحديث أساليبه، أو العثور على وسائل ناجحة لتقوية قنوات التأثير في الجماهير الشابة، الأمر الذي أسفر عن انقطاع تام بين القيادة والقواعد، بل بين تطلعات الجماهير الشابة التي راحت تبحث عن الخلاص من الأزمات خارجها. وهكذا كان ضعف الجبهة أحد العوامل الكبرى التي ستصيب الاستقلال والوحدة الوطنية بمخاطر كبيرة، ولا سيما بعد التدني الملحوظ الذي أصاب شرعيتها، فضلاً عن احتدام الصراع داخلها، والذي أثّر سلبياً حتى في علاقاتها بالنظام الذي سعى لنفض الشراكة معها بأساليب ملتوية (كما حصل إبان عهد بوضياف) وأصبح همّها الوحيد ينصب حول الكيفية التي ستواجه بها الاضطرابات الداخلية، ولا سيما بعد سيطرة عناصر التكنوقراط على مجريات الأمور فيها بدلاً من فعلها القيادي لمؤسسات الدولة. وقد ظهرت ملامح ذلك الحال جلية بعد حادثة تازولت الشهيرة التي أثبتت ضعف أجهزة الحماية الحكومية، وربما تواطؤها.

وقد عيّن بن جديد هذا الحال في خطاب استقالته بقوله[٥٨]: «إن الديمقراطية التي نقلت إلى أرض الواقع جعلت من الجزائر تعيش ممارسة ديمقراطية تعددية تتسم بتجاوزات كثيرة وسط محيط تديره قيادات متصارعة. وهكذا فإن الإجراءات المتخذة والمناهج والمطالب باستعمالها لتسوية مشاكلنا قد

(٥٧) عن دور الدولة في قيادة التحديث، انظر: العملة، «أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي».

(٥٨) انظر خطاب استقالة بن جديد في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢.

أصبحت اليوم حداً لا يمكن تجاوزه من دون المساس الخطير والوشيك بالانسجام الوطني والحفاظ على النظام العام والوحدة الوطنية»، الأمر الذي استدعى لاحقاً تعيين مجلس أعلى للدولة يقوم بمهام محددة لتوحيد الصف الوطني والعبور بالجزائر من الموقف الدقيق الذي تمر به، والحيلولة أيضاً دون استلام جبهة الإنقاذ الإسلامية السلطة. إلا أن قيام ذلك المجلس لم يغير من الأمر شيئاً. فالبلاد دخلت في حالة من الفوضى والتشتت، والتجربة الديمقراطية وصلت إلى طريق مسدود، الأمر الذي أفسح المجال لبروز دعوات تحث على إعادة النظر في القوانين التي تنظم التعددية الحزبية وفقاً لشروط جديدة ترتكز على التطبيق الصارم لقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي (وهذا ما حصل عندما اعتمد بوضياف على بعض مواده لتبرير حلّه جبهة الإنقاذ). وهذا سيؤدي بالضرورة إلى وقف بعض الأحزاب والجمعيات ذات الطابع الديني والطائفي والجهوي والعرقي والثقافي واللغوي والإلحادي. وفي هذه الحالة، فإن من الطبيعي أن يصل الأمر إلى حل الهيئات التي أفرزتها التعددية الحزبية، وفي مقدمتها المجالس البلدية، كما سيكون من الطبيعي أن يعاد النظر بقانون الإعلام وضوابط حرية التعبير.

بيد أن تزمت بوضياف بموقفه الدستوري الصلب معتمداً على رؤيته الشاملة للحل التي تنطوي على ركيزتين أساسيتين هما:

أ ـ إن الإسلام دين الجميع ولا يمكن أن تحتكره أية جماعة لنفسها.

ب ـ إن جبهة التحرير الوطني قد ماتت عام ١٩٦٢.

فتصاعدت حالة العنف بشكل كبير حتى نالت من بوضياف نفسه.

وقد كان من الطبيعي أن تنعكس تلك الأوضاع على مختلف القوى الفاعلة في الساحة، حيث وضعت:

أ ـ خيار التعددية على المحك من قبل الفرد الجزائري نفسه. فالمسألة تكمن في صلب العلاقة بين الفرد والنظام السياسي، ولم تعد ترتبط بخيار التعددية فحسب. وهذا الأمر أثر في العلاقة بين الفرد والنظام السياسي الذي رأى في الأخير غير قادر على تحقيق متطلباته وخياراته الأساسية، وخصوصاً بالنسبة إلى الشباب الذي يعاني التهميش بسبب خياراته الثقافية والحضارية[٥٩]. من ناحية أخرى، أثرت التعددية في الفرد الجزائري باعتبارها السبيل الأفضل للتعبير عن استيائه من خلال حزب سياسي يعارض توجهات النظام السياسي والطعن في شرعيته. وهنا مثلت الأحزاب الدينية المتنفس المطلوب، والتي يمكن من خلالها للفرد أن يعبّر عن آرائه والطعن في شرعية النظام.

---

(٥٩) عن أصل ذلك المدخل وعلاقته بالدولة كوحدة لأمّة ولجهود الجماعة، انظر: محمد عبد الباقي الهرماسي، «المدخل الثقافي والاجتماعي إلى دراسة الدولة،» ورقة قدّمت إلى: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي** (ندوة)، تحرير غسان سلامة [وآخرون]، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ج ١، ص ٧٣ ـ ٨٨.

ب ـ خيار التعددية على المحك من قبل القوى السياسية الفاعلة. ففي الوقت الذي استطاع فيه النظام السياسي في الجزائر بعد الاستقلال خلق عملية موازنة بين عمل النظام السياسي والعقيدة الدينية بالشكل الذي لم نلاحظ فيه حركة احتجاج ذات طابع ديني، جاءت التعددية لتنفي ذلك التوازن، لا لأنها سبب في الإخلال به، بل بقدر ما رافقها من تفاقم للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وصلت إلى حد الأزمة بين المجتمع بمؤسساته وبين النظام السياسي ومؤسساته أيضاً. كما يمكننا رد سبب ذلك الإخلال إلى تباين ثقل الفاعلين على الساحة. فبعضهم جذبهم بريق التعددية، بينما استولى على بعضهم الآخر هاجس السيطرة على السلطة، في حين لم تر فئات أخرى بديلاً من المشروع الحضاري الإسلامي، الأمر الذي لم يجعل للنظام، وحال التباين هذه، من خيار إلا العودة إلى المركزية الشديدة، وربما موقتاً إلى حين العثور على بديل جماعي محتمل.

ج ـ خيار التعددية وجهاً لوجه مع الجيش المتحفز لدور مناسب بعد أن ارتضى لسنين معدودة بالدور المقيد. ولكن مع الأعاصير التي هزّت الرئاسة والغزل اليومي للمعارضة معه لكسبه لصالحها في مواجهة الأولى، تلقف الجيش المبادرة ليضع نفسه في مواجهة الجميع[٦٠].

٢ ـ خارجياً

لم يكن الصعيد الخارجي أقل استنزافاً للقوى «المجتمعية» التي تمتلكها الجزائر. فقرار التحول (الذي اعتبره بعضهم تاريخاً لبدء العد التنازلي للشرعية) قد أفصح عن آثار خطيرة لفّت أسس التعامل الخارجي الجزائري، كما أثقله بمهام وتبعات من الصعوبة بمكان تجاوزها عبر أية عملية إصلاحية ترصد الحل الشامل للأزمة. فالتداخل بين الظروف الداخلية والخارجية أصبح سمة من سمات الأزمة.

أ ـ إقليمياً

لم تعد الجزائر مشغولة بما تقدمه الأزمة من مضاعفات وآثار داخلية، بل بدأت أمارات الاهتمام الإقليمي تشغلها وتجعلها أكثر حرصاً وسرعة للتوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف، تبعاً لانعكاساتها المتوالدة على بقية الأقطار المحيطة التي ترى باستمرار الأزمة رياحاً (فاسدة) تعكر صفو بنائها الداخلي المتداعي وربما المهيأ لـ «النمذجة» على غرار ما يحصل الآن في الجزائر التي بدأت تتعرض لضغوط إقليمية كبيرة لحصر آثار أزمتها داخل حدود التراب الجزائري.

وعلى العموم، فقد مثلت الأزمة الجزائرية عاملاً مركزياً من عوامل تحريك عدم الاستقرار الهيكلي وآلياته في منطقة المغرب العربي بحكم موقع الجزائر الجيوبوليتيكي منها،

---

(٦٠) العملة، «أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي،» وميتكيس، «توازنات القوى في الجزائر (إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي)».

فضلاً عن وزنها السياسي كمحور للاستقرار في المنطقة. ففي تونس، وبعد ما جاءت به تراكمات سنوات الأزمة، حيث الأضداد وسيطرة حالة اليأس والخوف والحيرة والفوضى والتناقض الحاصل في التحولات الاجتماعية الداخلية التي تناقلت فروضها بسرعة، وبين النظام السياسي الذي لم يبذل جهداً كبيراً في استيعاب تلك التحولات وتلبية طموحات الشعب ومشاغله وتحويلها إلى إصلاحات هيكلية وقرارات سياسية مناسبة، حتى جاء الانفراج بعد تحول عام ١٩٨٧. وعلى الرغم مما تتطلبه عملية التحول كمخاض من تراكم تضحيات ونضال للأفراد والجماعات، إلا أن التجربة الحية أثبتت أنه «لا» ديمقراطية إلا حيث توجد قوى متوازنة. وهذا ما دأبت على تأسيسه حركة النهضة الإسلامية برئاسة راشد الغنوشي الذي جهد نفسه باتجاه توازن مع الآخرين، والذي أثار الحكومة التونسية ضده، فحجمت فعله الذي تمّ اعتباره تحدياً سياسياً كبيراً لا تغفل مسبباته من تأثير الأوضاع التي جاء بها الحال في الجزائر، وربما تخوفها من بروز حركة النهضة كما هو حال جبهة الإنقاذ. وعلى الرغم من بعض الصحة في هذا التبرير، إلا أن ذلك لا يعطي الحكومة التونسية مبرراً ولا يزودها بدافع لتفعيل القمع والحظر على الحوار مع المعارضة حتى لا تجد الأخيرة من ملجأ لها سوى أن تتجه إلى التطرف العنيف، الأمر الذي يجعل الحوار معها صعباً للغاية[٦١].

وقد أدركت حركة النهضة ذلك وتقدمت بالعديد من الحجج المطمئنة للنظام: «إن التكوين الفكري المتنوع للقائمين على الظاهرة الإسلامية في تونس هيأهم للتفاعل الإيجابي مع المطالب الديمقراطية المتصاعدة»، إلا أن الحكومة صمّتْ آذانها وفي ذهنها تجربة الإنقاذ متجاوزة فعل الحركة والفاعل في انضاج الظروف لإنهاء حكم بورقيبة.

ولا يخرج الحال في المغرب عن تلك التطورات. فعلى الرغم من عمق التجربة الديمقراطية في المغرب نسبياً مقارنة بالجزائر وتونس، إلا أن الحكومة المغربية ظلت ثابتة في رأيها بخصوص جماعة «العدل والإحسان» و«الشبيبة الإسلامية» اللتين تميزتا بمطالبهما الشاملة بإصلاح الدستور، نتيجة لإقتناعها بأن السبيل الوحيد لتحييد أي تأثير للحال في الجزائر في الوضع المغربي يكمن في صلابة موقفها من تلك الجمعيات.

وإزاء حال كهذا، توافقت مطالب النظم السياسية في الأقطار الثلاثة: الجزائر وتونس والمغرب، لتتوصل إلى رؤية مشتركة بينها قائمة على أساس:

أ ـ ضرورة تجريد الحركات الدينية من النفوذ السياسي حتى لو أمّن ذلك استعمال القوة الفكرية والسياسية، وربما المادية التي تتمثل في جعل الإسلام في خدمة السياسة.

ب ـ التوصل إلى اتفاق جماعي يبيح للجميع التصدي لخطر الأصولية، ويحيد بصورة

---

(٦١) الصلح، «الانتقال إلى التعددية السياسية (ورشة عمل مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية) أكسفورد، (بريطانيا)، ٧ آب/أغسطس ١٩٩٣،» والعملة، المصدر نفسه.

ملموسة فرص بروزها جدياً على المسرح السياسي.

كما اكتسبت حالة الأزمة مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ أهمية خاصة، حيث دورها المؤثر في التفاعلات السياسية في منطقة المشرق العربي بالنظر إلى الارتباطات الايديولوجية والسياسية والتنظيمية لها مع حركة الإخوان المسلمين في مصر والسودان.

من جانب آخر، أفسحت مظاهر الأزمة الجزائرية المجال واسعاً أمام قوى إسلامية للتدخل، كما هو حال إيران، التي دأبت على دعم الاتجاه الإسلامي في الجزائر، الأمر الذي قاد إلى قطع العلاقات بين البلدين على الرغم من أن العديد من القادة المؤسسين للجبهة الإسلامية أكدوا أن اختلاف منهج جبهة الإنقاذ الإسلامية عن منهج الثورة الإسلامية وإيران يجعل من غير الممكن أن تتحوّل الجزائر إلى إيران ثانية(٦٢).

ويبدو أن دور إيران في الجزائر، فضلاً عن السودان ومصر وعموم المغرب، يقتصر على التمويل بقصد صعود التيار الإسلامي إلى الحكم في تلك البلدان.

كما أشارت بعض المصادر إلى الدور الباكستاني الذي تعاظمت حظوظه بسبب الانتماءات المذهبية(٦٣).

ب ـ دولياً

لم تقتصر آثار الأزمة السياسية التي تمر بها الجزائر على الكلف الباهظة التي نالتها على الصعيد الداخلي، بل تسربت إلى علاقة الجزائر الخارجية لتنال من هيبتها وفاعلية دورها، ولتعمق حقيقة انكشافها الأمني أمام التحديات الخارجية، لا بل أثارت لديها قضايا وإشكاليات كانت لزمن قريب من الأمور الثانوية في علاقة العرب والإسلام عموماً بالغرب الذي بدأ يتحسب لا للأفعال الصادرة من الأقطار العربية فقط، بل لتلك التي تمارسها الجاليات العربية المتوطنة في بلدانه. وقد تبلورت تلك التحديات في:

(١) تصاعد وتائر الصدام الإسلامي ـ الغربي:

لم يقتصر تأثير الفعل الداخلي الجزائري على مفردات تداوله المحلية والإقليمية، بل سينطلق في تأثيره ليشمل دواعي الصراع الأزلي الذي دبَّ بين العالم الإسلامي والغرب الذي ينتظر الفرصة لفتح جبهة إضافية ضد الإسلام والمسلمين. فالغرب اعتبر تطورات الأحداث في الجزائر وما رافقها من بوادر تقرير صعود للإسلام الراديكالي أو الأصولي (العدو المحتمل استراتيجياً وثقافياً والعدو الأكبر والمنافس للديمقراطية الغربية) خطراً كبيراً عليه يتوجب معه التحسب منه والعمل بكل قوة على وأده. فقد أكد بلاتنر «أن الإسلام الأصولي حتى الآن يعد أكبر منافس للديمقراطية أو هو البديل الأكثر حيوية لها في أي مكان من العالم»،

---

(٦٢) انظر: **الرأي (الأردن)**، ١٣/ ١/ ١٩٩٤.

(٦٣) انظر: **الرأي**، ٢٧/ ١٢/ ١٩٩٣.

كما يعتبر أرنست غيلنر الصراع الحالي بين العالم الإسلامي والغرب بأنه صراع ضد العصرية والتحديث بكل ما تعنيه كلمة صراع من معان[٦٤]. كما طلب ريتشارد نيكسون من صنّاع القرار في أمريكا أن يأخذوا حذرهم من خطر الإسلام، وأن تتفرغ أمريكا له بعد أن فرغت من العدو الشيوعي[٦٥]، كما حذّرت لجنة العمل الأمريكية ـ الإسرائيلية (ايباك) مما أسمته بالخطر الإسلامي والتهديد للحضارة الغربية. كما أعلن حاييم هرتزوغ خلال زيارته بولندا في أيار/مايو ١٩٩٢ في معرض تعليقه على حجم الفعل الإسلامي الممتد قائلاً بأنه ينبغي أن يتأكد الجميع بأن الأصولية الإسلامية تهدد الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط[٦٦].

(٢) تزايد بوادر الفعل التدخلي الأوروبي:

ترافقت بداية الأزمة مع تزايد بوادر الاهتمام الأوروبي بها كجزء من الاهتمام تبعاً لمستدعيات النظرة الجيوبوليتيكية بالاستقرار السياسي في جنوب المتوسط[٦٧]، وعلى أساس أن هذه المنطقة ما زالت تمثل هامشاً حيوياً لسياسات الدول الأوروبية ومصالحها ونفوذها. ومع تطور الأحداث العنيفة في منطقة ثقافية فرانكفونية بدأت فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وبريطانيا تنظر إلى تلك التحولات، ولا سيما بعد تصاعد تأثير التيار الإسلامي ووصوله إلى السلطة، حسبما قررته نتائج الانتخابات، ونتيجة لإدراكها ما يحمله ذلك التيار من نظرة معادية لها ولتطلعاتها ومصالحها؛ نظرة اهتمام وريبة وحسبته أمراً من صميم أمنها القومي الذي ينبغي أن يصان. ولم يقتصر فعلها على الانتباه والحذر والدعوة إلى التحسب، بل سعت وبتتبع شغف إلى التدخل لضبط تصاعد الأحداث ولتحييد أية مضاعفات من الممكن أن يجرفها صعود ذلك التيار حيث يكون أثره:

أ ـ المباشر في وضع الجاليات الجزائرية ـ المغاربية عموماً ـ في فرنسا.

ب ـ السيئ في مستقبل المصالح الاقتصادية المالية الغربية في الجزائر، وانعكاس ذلك في أوضاعها على استقرار المنطقة ككل.

وفي سبيل تحييد الخطر المتوقع سعت الدول الأوروبية إلى:

أ ـ التنسيق في ما بينها إزاء الأحداث التي تمر بها الجزائر ولا سيما في مجال تبادل المعلومات، واعتبار ذلك من المهام الأمنية البالغة الأهمية، والتي تضفي ضرورة منع وصول الإسلاميين إلى سدة الحكم.

---

(٦٤) ثناء فؤاد عبد الله، «إشكاليات التفاعل والحوار الحضاري بين العرب والحضارة الغربية في إطار متغيرات العالم الجديد،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٣)، ص ٥٩.

(٦٥) ريتشارد نيكسون، **الفرصة السانحة**، ترجمة أحمد صدقي مراد (مصر: دار الهلال، ١٩٩٢).

(٦٦) انظر جريدة: **الدستور** (الأردن)، ١٣/٥/١٩٩٢.

(٦٧) منعم العمار، «في المتوسطية،» ورقة قدّمت إلى: ندوة مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، آذار/مارس ١٩٩٤، ص ١٦.

ب - التشاور مع بعض أصدقائهم في المنطقة العربية وإسرائيل حول السبل الكفيلة بكبح جماح التيار الإسلامي وتعزيز الأنظمة العلمانية وعدم السماح للاتجاهات الدينية للمشاركة في المسار الديمقراطي.

ج - دعم الجزائر سياسياً واقتصادياً. فقد عملت فرنسا على دفع المزيد من المساعدات الاقتصادية إلى الجزائر على شكل هبات أو قروض. كذلك قدمت إيطاليا العديد من التسهيلات الائتمانية، القصيرة أو متوسطة الأجل بالطريقة نفسها التي قدمت فيها أمريكا قروضاً طويلة الأجل، كما دفعت صندوق النقد الدولي إلى تقديم المساعدات والمنح إلى الجزائر، كان آخرها منحة بمليار دولار لمساعدتها على إصلاح أوضاعها الاقتصادية وتعزيز جهودها في تبني اقتصاد السوق. وفي الاتجاه ذاته سعت أمريكا إلى سحب اتهامات كانت قد وجهتها إلى الجزائر نتيجة لموقفها من أزمة الخليج(٦٨).

د - التأكيد الأوروبي على مساندة الحكومة وأفعالها، ولا سيما بعد تزايد عمليات العنف ضد الرعايا الأجانب في الجزائر، بل تجاوزت تلك العمليات لتنال الأجانب المقيمين فيها والذين قتل منهم حتى الآن نحو ٣٣ ضحية وهرب منها عدد كبير. وفي الوقت الذي يشير فيه هذا الفعل إلى فقدان سيطرة الحكومة على مجريات الأمن في الجزائر، فإن ذلك سيكون مدعاة لتطويقها وعزلتها، ولا سيما بعد أن أعلنت أكثر من دولة عن تخفيض عدد رعاياها في الجزائر. كما سيزيد أيضاً من ضغط المطالب الغربية على الحكومة في إقرار حل ترتضيه تلك الدول. وفعلاً أبرقت الحكومة الفرنسية حال تسلم اليمين زروال السلطة برسالة إلى الحكومة الجزائرية، والرئيس زروال على وجه الخصوص، تحثه على وجه السرعة على البدء بحوار حقيقي وواسع النطاق لتحقيق مصالحة وطنية في البلاد. وذكرت متحدثة رسمية باسم وزارة الخارجية الفرنسية قائلة: «نأمل أن يبدأ الرئيس الجديد، وعلى وجه السرعة حواراً حقيقياً وواسع النطاق لإعادة الجزائر إلى طريق الديمقراطية والمصالحة الوطنية، وان فرنسا تود أن تؤدي المحادثات مع صندوق النقد الدولي إلى اتفاق قريباً»(٦٩).

هـ - تزايد الدور المؤثر الذي يؤديه صندوق النقد الدولي. وبقدر ما كانت الأزمة بأحداثياتها المتواترة قد فرضت على الجزائر استثمار المساعدات الاقتصادية لحاجتها إلى الإصلاح الاقتصادي، فإنها أذعنت للشروط التي وضعها الصندوق، سواء بعد تقديمه المساعدات الجديدة أو مساعدتها في تخفيف أعباء ديونها، الأمر الذي جعلها، وعبر ما قدمته من إصلاحات، تتنكر للإنجازات التي حققتها في تنشيط القطاع العام أو بناء الاشتراكية.

---

(٦٨) تبدو هذه النظرة مختلفة بعض الشيء عما هو متصور ومطبوع لدى أمريكا خلال السنوات اللاحقة للثورة والاستقلال. للمزيد عن سياسة أمريكا تجاه الجزائر، انظر: Claude Roosens, «L'Algérie entre les deux grands: Une ambiguité? (1962-1978),» *Studia diplomatica*, vol. 34, no. 5 (1981), p. 591.

(٦٩) وقد تزايدت حمى ذلك المطلب بعد المجزرة الأخيرة ضد الفرنسيين، انظر: **الرأي**، ٥/٨/١٩٩٤.

سادساً: في مستقبل التحول إلى التعددية

ترتبط قراءة مستقبل التحول إلى التعددية في الجزائر، على الرغم من صعوبتها كعملية، بالموقع المأمول للديمقراطية وممارستها من قبل جميع القوى السياسية العاملة على الساحة. فالوضع السياسي الذي تعيشه الجزائر الآن يبقى وضعاً انتقالياً، فإما أن يؤول الأمر إلى الاعتراف بصيغة التعددية السياسية الحقيقية، وإما أن تكون هناك عودة إلى حكم شبيه بحكم بومدين، وهذه مسألة لم تعد تتلاءم والمتغيرات التي تعيشها الجزائر أو مع التطورات الدولية، أو يصار إلى صيغة توفيقية لتأطير العمل السياسي ضمن أحزاب سياسية تؤمن بالعملية الديمقراطية في ظل أجواء دستورية. وبقدر ما تفرضه تلك الخيارات من محددات لأية قراءة مقبلة، فإنها تحمل معها معوقات ربما تحد من تفضيل أحدهما على الآخر.

وقد اختلف الجميع في رد تلك الإشكالية إلى مسبباتها. فهناك من يرى بتلك الإشكالية حقيقة شاخصة ومجسدة لما يمر به المجتمع الجزائري الآن من أزمة كلية تعيق باحداثياتها المتواترة الانتقال الطبيعي للديمقراطية بشكل يتناسب والتحولات العميقة التي تجري فيه أو من حوله. ولعل من أولى ملامح تلك الأزمة ذلك الاحتدام الذي يصل في أحيان كثيرة إلى التناقض والمعبّر عنه بصيغة الاختلاف الحاد في الرؤى والآليات، حيث التوق العارم في الحركة الاجتماعية والسياسية الى الديمقراطية والتعددية كنظام حياة وآليات للعمل المؤسسي اليومي، وبين طبيعة التكوين الفكري والخبراتي للفاعلين السياسيين الذين انقسموا بين تأكيد أو رفض للشعارات الليبرالية التعددية والاحتكام إلى صندوق الاقتراع أو القفز عليها. بينما يشير الملمح الثاني للأزمة إلى تلك الإشكالية بين النظام الدولي والإسلام السياسي كنهج للدولة، وبما تفرضه من فروض مواجهة بين المجتمع المحلي والغرب الذي يهمه رعاية حالة الأمر الواقع، واحتواء كل محاولة لتعديلها تجاه إقرار صيغة مخالفة لمطالبه، ولا سيما بعد تيقنه من صعود التيار الإسلامي إلى صف المواجهة. كما بقيت الأزمة التي يمر بها المجتمع الجزائري تحمل في ثناياها ملامح توتر واضطراب ناتجة أساساً من ذلك الترسخ الذي أصاب البنى السياسية والاجتماعية، فئوية أكانت أم عسكرية، والمتطلعة إلى مكانة أفضل، فضلاً عن اهتمامها بتأمين مصالحها المرتبطة والراسخة مع مصالح السلطة أو على هوامشها، وعن الانتشار المتزايد لآليات وتقنيات القمع الحديثة التي توفر للجهات المستخدمة لها قوة إضافية تمنعها من التفكير ببديل آخر، أو ربما تجعلها أكثر قدرة على تقديم تنازلات أو تضحيات لإصلاح الحال العام.

بينما أحال رهط آخر مسببات تلك الإشكالية إلى غياب الرؤية الشاملة للعلاج، ولا سيما من قبل النظام السياسي، أو ربما تهاونه في تفعيل الآليات الناجعة للوصول إلى تلك الرؤية. وقد رصد دعاة هذا الرهط العديد من الواجبات التي ينبغي على النظام السياسي القيام بها، ولسان حالهم يقول إن الوقت حان «لا» لإعادة طرح السؤال

الابتدائي: من المسؤول؟ وإنما للإجابة عن سؤال جديد مفاده: ما المطلوب؟ طالما أن فروض الأزمة ما زالت تعتمل في ما بينها، لا بل تسود بعواقبها أكثر فأكثر. ولم ينتظر هؤلاء الإجابة عن سؤالهم، بل سارعوا إلى البوح بها وحددوا لها عناصر معينة، منها:

أ ـ ضرورة أن يبدأ النظام بالشروع لتعديل حاسم ومقبول في حصص السلطة، وبما يوفر، ولو قدراً قليلاً نسبياً، من فرص المشاركة السياسية الحقيقية.

ب ـ ضرورة أن يقوم النظام بالترويج لإرساء استراتيجية عمل جماعية للتغيير الديمقراطي تسهم في صوغها القوى الحقيقية في الساحة الجزائرية، باعتبار ذلك السبيل الأنجح لإرساء تعابير بناء الثقة بين النظام ومؤسساته والقوى السياسية الفاعلة، ولإعادة بناء ما دمرته مراحل القمع التي زادت من تراكم السلبيات المؤثرة في حقيقة التعامل بين النظام والقوى السياسية الأخرى. ولا ينسى هذا الرهط إشادته بقرار النظام بفتح باب الحوار الداخلي، وقد اعتبره خطوة مهمة ستأتي حتماً بنتائج كبيرة لصالح نزع صاعق الإثارة من الأزمة التي يمر بها المجتمع الجزائري.

ج ـ ضرورة الالتزام باحترام الأسلوب الديمقراطي الحضاري في التغيير وتداول السلطة ونبذ العنف أياً كان مصدره ومبرره، لا عن طريق ديمقراطية التقسيط والجرعات المحسوبة أو ديمقراطية تعيين المجالس الذي تسلكه السلطة لاحتواء مطالب التغيير الديمقراطي الحقيقي، بل عن طريق التسليم بالنتائج التي ستأتي بها صناديق الاقتراع.

ويؤخذ على هذا الرهط إنكاره التأثيرات التي ستأتي بها القوى الإقليمية والدولية واهتمامه المركّز على الداخل الجزائري، على عكس دعاة الرهط الأول الذين أعطوا اهتماماً بالغاً لفهم ميكانيكية التبادل بين التأثير الداخلي والخارجي لصالح زيادة الاهتمام للثاني.

وعلى الرغم من الجهد الفكري المبذول أعلاه، إلا أن الصعوبة ما زالت تكتنف قراءة المستقبل لأسباب عدة، منها:

أ ـ على الرغم من تشدق الكثير من القوى السياسية بضرورة الديمقراطية والتعددية كأحد أبعاد الديمقراطية الليبرالية، كونها أصبحت مطلباً جماهيرياً أصلاً، بقيت عناصر كثيرة أخرى غير متحمسة لممارستها ضمن أطر موحدة أو بديلة. فجبهة التحرير نفسها ما زالت غير متحمسة للممارسة الديمقراطية في إطار الحزب الواحد، أو في إطار البدائل الأخرى التي طرحتها، والتي لم تبتعد كثيراً عن الصيغة الواحدية. كما أن بعض الأحزاب العلمانية ردد مقولات مناقضة للفكر الديمقراطي تمثلت برفضها نتائج الانتخابات التي فازت بها جبهة الإنقاذ الإسلامية بأغلبية الأصوات من خلال قواعد اللعبة الديمقراطية. أما الواقع الأكثر خطورة، فقد تجسد في حثّ بعض هذه الأحزاب الجيش على ضرورة التدخل العسكري، وهو ما يمثل بديلاً غير ديمقراطي، لا بل إنه البديل الأسوأ الذي يهز أركان الفكر الديمقراطي الذي ينادون به.

ب ـ عدم وجود قاسم مشترك للإجماع حول أسلوب الديمقراطية. ففي ما يتعلق

بجبهة الإنقاذ عارضت صراحة وعلى لسان قياداتها بلحاج ومدني الإطار الديمقراطي الغربي الذي رأت فيه تعارضاً شديداً مع الإطار الديني الذي تروّج له، والذي يقوم على أساس وجود تعددية ومعارضة وفقاً لمستدعيات نظام الشورى: «نحن لسنا طلاب حكم أبدي والتغيير ضروري».

ج ـ اختلاف القوى السياسية العاملة في الساحة الجزائرية بخصوص ما ستجنيه من اتباع الديمقراطية الغربية في الجزائر، الأمر الذي زاد من المشكوكية في نجاعته كأسلوب مطلوب، وربما منقذ.

وإزاء هذه الصعاب يبرز لنا السؤال الحقيقي الذي ينعقد من جراء هول الأزمة وتشابك عناصرها، حول الكيفية التي يتم من خلالها خروج الجزائر من أزمتها الحضارية في إطار البدائل النابعة من التأكيد على خصوصية الهوية الجزائرية، من دون تلمس سبل النجاة في الانسلاخ من الواقع الجزائري والركون إلى المفردات التي يأتي بها المفهوم الغربي [المجرد] للديمقراطية. وقد زادت أهمية سؤال كهذا وحاجته بعد اتساقه مع التشويه الذي لحق برصد مقدمات الأزمة وأسبابها، كما اتسق مع مسعى الدول الغربية لتشجيع ممارسات القمع الحكومية ضد جبهة الإنقاذ لتخوفها منها، حيث سارعت إلى تقديم المساعدات الاقتصادية إلى الجزائر في إطار تصور خاطئ ومغلوط قائم على رد مسببات الأزمة الجزائرية إلى العسر الاقتصادي وضرورة استحداث نمط جديد للتنمية، في حين تنص أغلب مفردات الأزمة على الحاجة إلى تدعيم الهوية الجزائرية بشكلها الإسلامي والعربي.

وللإجابة عن السؤال الحقيقي آنفاً رصدت الكتابات والبحوث التي تناولت الأزمة في الجزائر، وربما البرامج الحزبية، العديد من المشاهد المفعّلة والمؤطرة لكيفية الخروج منها عبر العديد من السيناريوهات (المشاهد):

أ ـ المشهد الأول: الذي يركز على ضرورة استمرار سيطرة النظام الحاكم على مقاليد الأمور إلى حين توفر البديل الجماعي الملائم طالما أن الأحداث أثبتت، وبما لا يقبل الشك الحاجة الملحة إلى الدولة وقدرتها على ضبط المتغيرات الحاصلة بغية جعل عملية التحول تمر بأسلوب سلمي، فضلاً عن كونها الوحيدة القادرة على تحمّل زمام المبادرة بعد أن فشل الجميع بترصين ردهم والتكيّف في مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية. ويبدو أن فرص هذا الخيار ما زالت قوية في ضوء تدهور الأوضاع السياسية داخل الجزائر. فقد أعلن الرئيس اليمين زروال عن نية الحكومة بتبني هذا الخيار، وربما فرضه على الجميع عبر اعتمادها النظام الثلاثي لمواجهة الأزمة الجزائرية. فقد صرح بأن **مكافحة الإرهاب** ستكون من مهمة رجال الأمن والجيش (الذي تداخل في المسؤولية مع مؤسسة الرئاسة) من جهة، ومهمة **الاقتصاد** تتكفل بها حكومة رضا مالك (من بعدها حكومة مقداد سيفي) من جهة ثانية. ومهمة **الحوار الوطني** يديرها رئيس الدولة ومستشاره من جهة ثالثة. وعلى الرغم من مقبولية هذا الخيار كما يتبدى للمتتبع لأول وهلة، إلا أن ما تعانيه الدولة

الجزائرية من فقدان لشرعيتها المستمدة من الثورة الجزائرية، فضلاً عن ما سيأتي به الوقت من زيادة تأثير لمؤسسة الجيش، علاوة على عدم الثقة بمسعى الحكومة المقترن بالتعسف، ولا سيما بعد حل جبهة الإنقاذ، جعل الجميع ينفض يديه من الدعوة إلى مثل هذا الخيار، على الرغم من استمرار مفعوله.

ب ـ **المشهد الثاني**: الذي تركز على ضرورة إيجاد صيغة توفيقية بين الحكومة والمعارضة. فقد أثبتت الأحداث، وبما لا يقبل اللبس، عدم استعداد الحكومة التي عملت كل جهدها من أجل تهدئة الأوضاع عبر السيطرة على جبهة الإنقاذ وتحييد بعض القوى العلمانية وتطويع مفردات الأزمة لصالح كسب التأييد العربي والغربي المتزايد لها، للتنازل من عليائها لصالح المعارضة التي هي بدورها وتبعاً لضخامة جهدها (٧١ جمعية شعبية، و٤٨ حزباً، و٢٠ منظمة اجتماعية مهنية وثقافية) أكدت عدم استعدادها للتفاعل والحوار مع الحكومة من دون شروط مسبقة (كما مرّ بنا). لذا وإزاء هذا التعنت المتبادل وجب ابتكار أسلوب توفيقي بينهما قائم على الحوار المبني على درجة من التفاهم وتقسيم المسؤوليات، حيث التزام النظام بتبني سياسة أكثر ديمقراطية حيال المعارضة التي ينبغي عليها أن تنبذ العنف وتقدم التسهيلات الممكنة إلى النظام من أجل سيادة تفاهم أكبر لمطالبها، لا التعنت والتعسف، إلا أن فرص نجاح خيار كهذا بدت قليلة، لا بل معدومة، بسبب احتفاظ المعارضة، ولا سيما جبهة الإنقاذ بمواقفها السابقة، وخوف بقية الأحزاب من الاستيعاب في إطار المصالحة الوطنية التي تنظر إليها كأحد أشكال الحزب الواحد، فضلاً عن تزمت الحكومة بمواقفها والتي ما زالت مصرة «على استلهام مبادئ الثورة لحل المشاكل الجزائرية»، وتخوفها من أن أي عمل تقدم عليه في اتجاه المعارضة سيكون له من دون شك، أثر كبير في المستوى الإقليمي والدولي الذي يرجّح عدم إرساء نظام إسلامي في الجزائر، الأمر الذي جعلها تنظر إلى أية محاولة من قبل المعارضة للخروج بالأزمة بنتائجها الكلية لا بدواعيها الواقعية.

ج ـ **المشهد الثالث**: الذي يركز في حالة فشل دواعي الخيارين السابقين على احتمال اندلاع حرب أهلية. وقد اعتمد مروّجو هذا المشهد على جملة من الأمور، وإن لم تنضج بعد، منها أن الحكومة ستسقط عاجلاً أم آجلاً لعدم وجود قواعد متينة، لها، ولا سيما بعد افتقادها المتواتر الشرعية التاريخية التي قامت عليها منذ الاستقلال. كما روجوا تزايد نفوذ جبهة الإنقاذ، على الرغم من جهود النظام لتفتيتها واكتساب فعلها المزيد من العنف المدعوم من قبل طبقة الشباب العاطل والعمال الذين يعيشون على هوامش المدن في انتظار تحسن الأوضاع وهرباً من الريف، حيث لا أمل مطلق لهم في تحسين حالهم، فضلاً عن فشل الحكومة في إيجاد كيان إسلامي بديل منها لملء الفراغ الروحي الناجم عن عدم الوجود القانوني لجبهة الإنقاذ على خريطة القوى السياسية في الجزائر، الأمر الذي يقوي من توجهها العنيف المعتمد على كل ما اكتنزه تاريخ الجزائر منذ استقلالها عن فرنسا.

من جانب آخر، رصد دعاة هذا المشهد حقيقة مؤداها أن تراكم السلبيات التي

جاءت بها المبادلات بين النظام والأحزاب المعارضة ستجعل الأخيرة مضطرة إلى فقد صبرها وإلى فتح جبهة مواجهة، على الأغلب عنيفة، ضد النظام، ولا سيما عندما تدرك جيداً تزايد درجات القمع والتفنن بآلياته المتبعة. كما عوّل دعاة هذا البديل في تعداد تحذيراتهم على ضرورة التحسب للصراع الداخلي في الجيش الذي إذا ما استمر فإنه سيؤدي لا محالة إلى حرب أهلية تسند أطرافه المتصارعة جهات مختلفة لها مطامحها بالسيطرة على السلطة استغلالاً لظروف سائبة. وهنا يصعب الكلام على المطالبة ببديل جماعي طالما أن الصراع سيشمل حتى صفوف المعارضة. وعلى الرغم من ورود فرص هذا البديل، إلا أن الجميع مدركون مسؤولياتهم حيال الأزمة، التي من غير الممكن معها دفع الأمور باتجاه اشتعال الحرب الأهلية التي لن يعرف أحد نهايتها إلا بعد الطوفان.

الفصل الثالث

الحريات العمومية وحقوق الانسان في الجزائر من خلال دستوري ١٩٧٦ و ١٩٨٩ دراسة مقارنة

الطاهر بن خرف الله(*)

يندرج ضمن هذا الإطار الالتزامات التي تقبلتها الجزائر من خلال انضمامها إلى المواثيق والعهود الدولية والإقليمية، ثم يليها مستوى الضمانات الدستورية، وأخيراً القوانين الرئيسية لممارسة الحقوق والحريات الأساسية. وعلى الرغم من أن هذه الضمانات ليست، بالضرورة، موضعاً للممارسة العملية، غير أنها تظل أحد مؤثرات التعبير عن مستوى التقبل الرسمي لحقوق الإنسان، ونوعية الضمانات التي تتوافر لحماية هذه الحقوق، كما توضح ـ في الجانب السلبي ـ نوعية القيود التي ترسف فيها حقوق الإنسان[١].

هكذا، نجد الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن تشغل مكانة مهمة في الدساتير الجزائرية الثلاثة[٢] مع اختلافات جوهرية بين الأول والثاني، واختلافات جذرية بين الاثنين معاً والثالث.

كما خصصت هذه الدساتير فصولاً بأكملها للموضوع.

جاء الفصل الرابع من دستور ١٩٨٩، المتعلق بالحريات العامة وحقوق الإنسان،

(*) أستاذ مكلف بالدروس في معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر.

(١) محسن عوض، «مستقبل حقوق الإنسان في الوطن العربي،» المستقبل العربي، السنة ١٤، العدد ١٥١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩١)، ص٥٠.

(٢) صدر الدستور الجزائري الأول في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣، والثاني في ١٩٧٦ والأخير في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٨٩.

مباشرة بعد الفصول المتعلقة بالجزائر (الفصل ١)، الشعب (الفصل ٢)، الدولة (الفصل ٣). وكان الفصل الأول من دستور ١٩٧٦ بعنوان «الجمهورية» والفصل الثاني «الاشتراكية»، والفصل الثالث «الدولة».

كما أن ترتيب موضوع «الحقوق والحريات» من حيث المواد جاء ابتداء من المادة (٢٨) عوضاً من المادة (٣٩) في دستور ١٩٧٦، وإلى المادة (٥٦) (أي مجموع ٢٩ مادة)، عوضاً من (٧٣) (أي ٣٥ مادة)، وذلك من الممكن أن يكون راجعاً إلى غياب المواد المتعلقة بالجانب الاجتماعي المرتبط بالفصل الخاص بالاشتراكية الذي غاب في دستور ١٩٨٩.

ثم هناك الاختلاف في التسمية، حيث جاء في دستور ١٩٨٩ «الحقوق والحريات» بينما في دستور ١٩٧٦ جاء «الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن».

إذاً:

- أسقطت كلمة المواطن في الدستور ١٩٨٩؛
- أسقط تعبير «الأساسية»؛ وهو تلميح إلى كل الحريات؛
- أسقط تعبير «الإنسان».

وسنقوم بتحليل هذا الفصل انطلاقاً من وحي المشرّع (المبحث ١)، والتعبير الدستوري للحقوق وحريات المواطن (المبحث ٢).

المبحث الأول: من وحي المشرّع

لا يخلو أي دستور في العالم من أحكام تتعلق بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان، على الرغم من صعوبات التطبيق واختلاف تفسيرها في ما بين الدول.

وقد كانت بعض الأحداث في العالم مصدراً لإلهام المشرعين، ومنهم الجزائريون. وفعلاً، وبعد «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» الذي تبنته الهيئة التأسيسية الفرنسية في ٢٦ آب/أغسطس ١٧٨٩، من دون الرجوع إلى الوراء حتى إعلان الاستقلال الأمريكي في ٤ أيار/مايو ١٧٧٦، وبعد الدساتير التي أعدت غداة الثورة السوفياتية، فإن حقوق الإنسان قد نالت الاعتراف العالمي من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» ليوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، ومن ثم، فإن العديد من النصوص العالمية والمحلية قد جاء لتدعيم هذا الرصيد، وتحسين التعبير عن الحقوق الأساسية والحريات العامة.

والبحث عن المصادر التي اعتمد عليها المشرع الجزائري في هذا السياق التاريخي الطويل يعتبر مضيعة للوقت وخروجاً عن الموضوع الذي هو تحليل النصوص التي حررها.

١ ـ يبدو إعطاء تعريف لحقوق وحريات المواطنين زائداً عن اللزوم ما دام المعنى المشترك قد سيطر على هذه المادة، إلا أن كل التعاريف تستند إلى أداتي التعبير وحماية الحقوق والحريات.

وحتى لا نضيع في ماهية الحقوق والحريات الأساسية، فإننا نعتمد على تعريف الأستاذ كوليار (Colliard) الذي يعرّف الحريات العامة كـ «حالات (أوضاع) قانونية مشروعة ونظامية حيث يسمح للفرد أن يتصرف كيفما شاء ومن دون قيود في إطار حدود مضبوطة من طرف القانون الوضعي ومحددة، تحت رقابة قاضٍ، من قبل سلطة بوليسية مكلفة بحفظ النظام العام». كما يضيف المؤلف مؤكداً أن «هذا القانون يكون محمياً بواسطة عمل قضائي، وذلك بوضع رقابة للشرعية»(٣).

ومن دون الغوص في مختلف التعاريف الممكنة لكل من الحريات والحقوق، يجدر بنا أن نعطي لمحة عن الأهمية التي أعطيت لها وعبر التاريخ من قبل التيارين الليبرالي، والاشتراكي، بحيث يعتبر الأول أكثر قِدماً والثاني أكثر تجديداً.

٢ ـ لقد ظهر التياران الاثنان من حركة الإنسان نحو حريته.

لقد سجلت الحقوق والحريات المتولدة عن الحركة الليبرالية ميلاد واعتراف حقوق الفرد ضد القمع الاستعماري (كاعلان استقلال الولايات الأمريكية) أو الإقطاعية (كالاعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن). كانت هذه الحقوق شكلية لا تهتم كثيراً بالمضمون، ولكن على الرغم من ذلك، فقد أرست دعائم الحقوق والحريات، واعتبرت قاعدة نظرية لإرساء وتطوير عصر الرأسمالية والرأسماليين المبني على اللامساواة.

أما الفكر الماركسي فقد سمح عبر تنديده باللامساواة بإثراء الحقوق والحريات، خصوصاً بتدعيم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي صححت من مسار اللامساواة الرأسمالية. لكن لا يمكننا الآن أن نبعد الواحد عن الآخر، بحيث لا يمكننا تصور الواحد من دون الآخر.

وفي السياق نفسه، وعبر إثارة قضية النظام الاستعماري وفوضى ما بعد الاستعمار ـ الحديث، فإن الحريات وحقوق الإنسان قد أثريت من التفكير الذي أعطى ميلاد التعبير النظري لحقوق الشعوب الملخص في «إعلان الحقوق الأساسية للشعوب» ليوم ٤ تموز/يوليو ١٩٧٦(٤).

٣ ـ نجد هذه العلاقة التاريخية الثلاثية في دستور ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ أكثر وضوحاً من الدستور السابق(٤). ودستور ٢٣ شباط/فبراير مغاير تماماً لما سبقه.

---

(٣) Claude-Albert Colliard, *Libertés publiques*, précis Dalloz, 5ème éd. ([Paris]: Dalloz, 1975), p. 25.

(٤) الميثاق الوطني الثاني والمحوّر جاء في سنة ١٩٨٦، وكان محاولة لتقليص الجانب الاجتماعي المكثف الذي عرفه ميثاق ١٩٧٦ للتمهيد للدخول إلى عهد الانفتاح الذي عرفته الجزائر في ما بعد.

والفرق الآخر في ما بين القوانين الأساسية التي وضعتها الجزائر بعد الاستقلال، هو أن هذه العلاقات التي عبر عنها النص الدستوري الثاني لم تكن نتاج اللجان المختصة وحدها. فهي تعبر مباشرة عن نتائج النقاش والحوار الذي دار حول الوثيقة التي اعتبرت في ما بعد مصدراً من مصادر التشريع ألا وهي الميثاق الوطني(٥). كما أن وثيقة النص الثالث كانت نتيجة تحول جذري في النظام الجزائري بعد أحداث ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨.

فهناك إذاً، رصيد مرجعي للحريات وحقوق الإنسان والشعوب، عبّر عنها الميثاق الوطني بصفة دقيقة، كونه المرجع الأساسي لكل تشريع في ما يخص النص الثاني، حيث يؤكد في مادته السادسة **«الميثاق الوطني مرجع أساسي أيضاً لأي تأويل لأحكام الدستور»** خلافاً للنص الثالث الذي جاء ليعلن عن تعددية حزبية من دون أخذ تلك المواثيق بعين الاعتبار.

فكل هذه العناصر والوثائق إذاً تشكل جوهر وأساس التعبير الدستوري لحقوق المواطن وحرياته.

المبحث الثاني: التعبير الدستوري للحقوق وحريات المواطن

١ ـ جاء الميثاق الثاني والمحور في سنة ١٩٨٠ عبر الأحكام الدستورية، وبالخصوص الفصل الرابع من الباب الأول المعنون «الحقوق والحريات»، دستور ١٩٨٩، أو «في الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن» بالنسبة إلى دستور ١٩٧٦. إنه تعبير يشمل الخلفية التاريخية البعيدة، وهناك أحكام بارزة تظهر في النص محددة وفقاً لمحاور واضحة. فبعد التعبير عن مبدأ «المساواة» الأساسي، هناك تقسيم بين حريات الإنسان، بين تلك المتعلقة بشخصيته وتفكيره، وبين المرتبطة بالنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمواطن.

أ ـ مبدأ المساواة

تندرج ضمن هذا المبدأ الأساسي مصادر عدة، سواء تلك التي تشير إليها المادة (٣٠) من دستور ١٩٨٩ «تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات»، أو المادة (٣٩) الفقرة (٢) من دستور ١٩٧٦ «كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات» أو المساواة أمام القانون: «كل المواطنين سواسية أمام القانون»، والمادة (٢٨) من دستور ١٩٨٩ و «القانون واحد بالنسبة إلى الجميع أن يحب أو يكره أو يعاقب»، أو المادة (٤٠) من دستور ١٩٧٦؛ إنها صيغة جميلة لأنها تشتمل في حكم واحد على المساواة في الواجبات بالنسبة إلى الفرد تجاه الجسم الاجتماعي، أو كل ما يعطي هذا المبدأ جسماً ودواماً. كذلك التذكير بالمساواة، في الشغل العام أو شبه العام كما توضحه المادة (٤٨) من دستور ١٩٨٩ إذ جاء «يتساوى جميع المواطنين في تقليد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط

أخرى غير الشروط التي يحددها القانون». والمادة (٤٤) من دستور ١٩٧٦ كانت قد أشارت إلى أن «وظائف الدولة والمؤسسات التابعة لها متاحة لكل المواطنين وهي في متناولهم بالتساوي وبدون أي شرط ما عدا الشروط المتعلقة بالاستحقاق والأهلية». وإذا كان تحريم التفرقة والتمييز من حيث المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي، قد أكدت عليه المادة (٢٨) من دستور ١٩٨٩ وجاء صراحة، خصوصاً في ما يتعلق بالرأي، الذي جاء أول مرة نظراً إلى اعتراف الدستور نفسه بالتعددية السياسية وحرية التعبير والرأي، خلافاً لدستور ١٩٧٦ الذي نص فقط على تحريم التفرقة الجنسية العرقية والطبقية، وإذا كان المشرعُ لم يصرح بذلك، كما فعل في دستور ١٩٨٩، فإن السبب هو عدم تعارضه مع مبادئ الميثاق الوطني التي تنكر وجود صراع طبقي أو طبقات في المجتمع الجزائري. وتنص المادة (٣٩)، الفقرة (٣): «يلغى كل تمييز قائم على أحكام مسبقة تتعلق بالجنس أو العرق أو الحرفة»، ومن الممكن أن يكون التأكيد على الحرفة في دستور ١٩٧٦ هو هروب عن الخطاب السياسي، لحقيقة اجتماعية. والحقيقة أن الحرفة، باعتبارها صيغة بسيطة، إلا أنها من الممكن أن تخفي وراءها الانتماء إلى طبقة أو شريحة اجتماعية. وفي ما يتعلق بعبارة «التمييز» دائماً، فحتى دستور ١٩٨٩ لم يستعملها مباشرة، ولكنه استعمل مصطلح شرط أو ظرف اجتماعي، وهو أقرب إلى الوضع الطبقي من عبارة «حرفة» المذكورة في دستور ١٩٧٦ والتي تعني أكثر مهنة حرة لكنها بسيطة، وهذا ليس لكون الطبقية غير موجودة أو غير معترف بها، وصراع الطبقات غير موجود أو غير معترف به، لكن الحساسية المرتبطة بعبارة «الطبقية» الماركسية تتنافى في هذه المرة وصعود التيار الإسلامي في الجزائر. ومن بين مبادئ المساواة هناك أيضاً المساواة أمام الضريبة المسجلة في المادة (٦١) من دستور ١٩٨٩: «كل المواطنين متساوون في أداء الضريبة ويجب على كل واحد أن يشارك في تمويل التكاليف العمومية حسب قدرته الضريبية». الشيء نفسه تنص عليه المادة (٧٨) من دستور ١٩٧٦، لكن الغريب في الأمر أن هذه المساواة جاءت في الفصل الخاص بـ «واجبات المواطن»(٧)، أي المساواة في الواجبات وليس في الحقوق.

والمساواة أمام التعليم والتثقيف حيث تؤكد المادة (٦٦)، الفقرة (٥) من دستور ١٩٧٦: «تسهر الدولة على أن تكون أبواب التعليم والتكوين المهني والثقافة مفتوحة بالتساوي أمام الجميع»، وتنص المادة (٥١)، الفقرة (٥) من دستور ١٩٨٩ على المضمون نفسه، أي «تسهر الدولة على التساوي في الالتحاق بالتعليم والتكوين المهني»، أو أن الدولة أصبحت تسهر عن المساواة في الالتحاق بالتعليم على السهر على أن تكون أبواب التعليم مفتوحة بالتساوي، حتى لا تطالب هذه الأخيرة بضمان التعليم.

ومهما يكن، فإن المساواة القانونية في الالتحاق بالتعليم لم تصاحبه مساواة مادية واجتماعية، وهناك نسب عالية دائماً من الأطفال الذين لم يسعفهم الحظ للدخول إلى المدرسة أو الاستفادة من التكوين المهني، وتنص الفقرة (٢) من المادة (٥٠) دائماً من دستور ١٩٨٩ على مجانية التعليم، لكن بحسب الشروط التي يحددها القانون، وتنص الفقرة (٣) على إجباريته.

أما بخصوص الفقرة الأولى للمادة (٦٦) من دستور ١٩٧٦، فقد جاءت كما يلي: «لكل مواطن الحق في التعليم» بينما استعملت الفقرة نفسها في المادة (٥٠) من دستور ١٩٨٩ بصفة مغايرة: «الحق في التعليم مضمون»، بحيث قدم الدستور الأخير ضمانات أكثر. ولا يختلف الدستوران في ما يخص إجبارية التعليم بالنسبة إلى المرحلة الأساسية، وكذا تنظيم الدولة للمنظومة التعليمية، وهو ما ينفي أي إمكانية لحرية التعليم التي تعني اختيار الفرد لمضمون التعليم وطريقته.

تبقى المساواة الفعلية في الالتحاق بالتعليم محور الجدل لأن هناك ظروفاً سياسية واجتماعية ومادية تخل بهذه المساواة، فمن الناحية السياسية الفكرية هناك صعوبة الاندماج بالنسبة إلى النخبات في التعليم العام (مدرسة ديكارت مثلاً).

والجانب الاجتماعي الذي يحرم أغلب الأولاد من الالتحاق بالمدرسة هو بُعدها عن المنزل. وهناك إمكانيات أخرى، توفر الجو في المنزل، بالإضافة إلى ضعف هياكل الاستقبال حتى وصل عدد التلاميذ إلى أكثر من ٦٠ تلميذاً في القسم. فهل من الممكن أن نتكلم على المساواة في ظل هذه العراقيل؟

وهناك بالتأكيد، **المساواة أمام العدالة**:

تنص المادة (١٦٥) من دستور ١٩٧٦، على أن «الكل سواسية أمام القضاء، وهو في متناول الجميع، وتصدر أحكام القضاء وفقاً للقانون وسعياً إلى تحقيق العدل والقسط».

واكتفى دستور ١٩٨٩ بمبدأ المساواة القانونية، وهي بالطبع تضم من جملة ما تضم المساواة أمام القضاء.

كما أنه من الممكن إضافة المساواة في الحق أمام الجنسية، التي تنظمها المادة (٤٣)، الفقرة (١) من دستور ١٩٧٦ «الجنسية الجزائرية معرفة بالقانون». وتنص المادة (٢٩)، الفقرة (١) من دستور ١٩٨٩ بالصيغة نفسها: «الجنسية الجزائرية معرفة بالقانون»، والفقرة الثانية تبين أن شروط اكتساب الجنسية الجزائرية وكيفية الحصول عليها أو الاحتفاظ بها أو فقدانها أو إسقاطها، محددة بالقانون. بينما تدرج المادة (٤٢) التي تؤكد بالمناسبة على المساواة القانونية للمرأة، ملاحظة غير واضحة، بالنسبة إلى دستور ١٩٧٦، حيث كانت الصيغة أكثر عمومية وشمولية (أي «كل الحقوق») في التمييز. والواقع أن كل حقوق المرأة مضمونة من قبل الدستور نفسه، فهل أن التي لم تدرج في الدستور تعتبر غير مضمونة؟ غير أن دستور ١٩٧٦ نص على الأقل على هذه المساواة صراحة، بينما ألغيت المادة كلية من نص دستور ١٩٨٩ ليس كونه لا يسوّي بين الرجل والمرأة، لكن الإطار الذي جاءت فيه المادة (٤٢) السابقة لم يعد صالحاً، بحيث نصت على أنه «يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية». فقد كان من الضروري في ما يخص المجتمع الجزائري أن يثبت المساواة الاجتماعية ككيان لتطبيق ما تضمّنته النصوص، ما دام التوجه العام للنظام كان ينبني على هذا.

كما من الممكن إدراج، في إطار الضمانات الدستورية أحكام المادة (٣٩)، الفقرة (١٠) من دستور ١٩٧٦ التي تقول: «تضمن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن»، والمادة (٣١) من دستور ١٩٨٩ التي تقول: «الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة». إلا أن دستور ١٩٨٩ يجعل من هذه الحريات والحقوق تراثاً مشتركاً بين جميع الجزائريين والجزائريات، وهي إشارة إلى المرأة. بينما المادة (٤١) التي تنص على أنه «تكفل الدولة المساواة لكل المواطنين، وذلك بإزالة العقبات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي تحد في الواقع من المساواة بين المواطنين، وتعوق ازدهار الإنسان وتحول دون المشاركة الفعلية لكل المواطنين في التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي». جاءت في دستور ١٩٨٩ المادة (٣٠) بصيغة أخرى، فمن جهة لم يعد للدولة دور التكفل بالمساواة، فضمان هذه المساواة انتقل إلى المؤسسات، وهي بالطبع لها معنى واسع، ثم إنها ليست بالضرورة تابعة للدولة، فمن الممكن أن تتبع الأشخاص.

ثم هناك إلغاء للشطر الأول من المادة (٤١) وهو إزالة العقبات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فقد جاءت في المادة (٣٠) من دستور ١٩٨٩ هكذا «العقبات» من دون تحديد.

ثم إن المادة (٤١) من دستور ١٩٧٦ تتكلم عن التنظيم السياسي (أي النظام السياسي) والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بينما المادة (٣٠) من دستور ١٩٨٩ تتكلم عن المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، العامة.

وفي وضع اجتماعي حيث بقي تطور العادات والتقاليد المتعلقة بنظام المرأة بطيئاً[٥]، فإن كل محاولة تهدف إلى تحقيق مساواتها تعتبر جيدة، خصوصاً في مجال القانون، ولو أن الأحكام الدستورية والتشريعية المكررة توحي بنظام قضائي حام تجاهها. فالقانون إذاً يمكن، أن يلعب دوراً محركاً لتطوير العادات.

ب ـ الحريات والحقوق الفردية

من الممكن أن ندرج في هذا المحور ضمن هذا العنوان، الحريات والحقوق المرتبطة خصوصاً بشخصية الإنسان. وهي تتعلق خصوصاً بـ: الأمن، واحترام الشخصية، وحرية التنقل، . . . الخ.

(١) الأمن:

ويرتكز هذا الحق على مبدأ المساواة والذي ينتج منه حق لا رجعية القانون تأكيد هذين المبدأين اللذين عبر عنهما الحكم نفسه.

---

(٥) لقد كانت المشاكل والصعوبات المتعددة التي دارت منذ الاستقلال حول قانون الأسرة دليلاً على ذلك.

ـ **افتراض البراءة**: موضوع البراءة عالجته نصوص الدستورين معاً، فالمادة (٤٦) من دستور ١٩٧٦ تنص مثلاً على أن «كل فرد يعتبر بريئاً، في نظر القانون، حتى يثبت القضاء إدانته طبقاً للضمانات التي يفرضها القانون»، والمادة (٤٢) من دستور ١٩٨٩ جاءت كما يلي: «كل شخص يعتبر بريئاً حتى تثبت جهة قضائية نظامية إدانته، مع كل الضمانات التي يتطلبها القانون». وتضيف المادة (٤٣) من الدستور نفسه، أنه «لا إدانة إلا بمقتضى قانون صادر قبيل ارتكاب الفعل المجرم». وحتى يحس المواطن بالأمن فقد نصت المادة (٤٤) من الدستور الأخير على أنه «لا يتابع أحد ولا يوقف أو يحتجز إلا في الحالات المحددة بالقانون وطبقاً للأشكال التي تنص عليها». وبالتالي فإن التوقيف الذي من الممكن أن يكون خرقاً لحكم هذه المواد، نظمه المشرع جملة وتفصيلاً في المادة (٥٢) بالنسبة إلى دستور ١٩٧٦، والتي تنص على أن «في مادة التحريات الجزائية لا يمكن أن تتجاوز مدة التوقيف للنظر إلا بصفة استثنائية ووفقاً للشروط المحددة بالقانون. عند انتهاء مدة التوقيف للنظر يلزم إجراء فحص طبي على الشخص الموقوف إن طلب ذلك، على أن يعلم بإمكانية هذا الإجراء»، بينما تنص المادة (٤٥) من دستور ١٩٨٩ على أن «يخضع التوقيف للنظر في مجال التحريات الجزائية للرقابة القضائية، ولا يمكن أن يتجاوز مدة ثمان وأربعين (٤٨) ساعة». ولا تغيير في الفقرتين الأخيرتين الخاصتين بالمادة (٥٢) من دستور ١٩٧٦ والمادة (٤٥) من دستور ١٩٨٩ المتعلقتين بتمديد التوقيف، والفحص الطبي.

ـ **الخطأ القضائي**: يشكل الخطأ القانوني الذي يلزم مسؤولية الدولة ويفترض التصحيح، أحد عناصر نظام الضمانات الدستورية الذي أقامته الدساتير الجزائرية، كما بيّناه سابقاً، والمادة (٤٧) من دستور ١٩٧٦، تنص صراحة على أنه «يترتب عن الخطأ القضائي تعويض من الدولة. يحدد القانون ظروف التعويض وكيفياته». والمادة (٤٦) من دستور ١٩٨٩ لم تضف شيئاً في هذا المجال، وجاءت صيغة مادتي الدستورين واحدة.

(٢) احترام الشخصية:

يعبر عنه في المستوى الدستوري بحصانة الفرد المضمون من قبل الدولة، وعلى هذا تنص المادة (٤٨) من دستور ١٩٧٦: «تضمن الدولة حصانة الفرد»، وتنص المادة (٣٣) من دستور ١٩٨٩ على أنه «تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان ويحظر أي عنف بدني أو معنوي»، كما نص الدستوران في هذا الإطار أيضاً على عدم انتهاك حرمة المواطن ولا شرفه حيث تنص المادة (٤٩) من دستور ١٩٧٦: «لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة ولا شرفه، والقانون يصونهما»، وتنص المادة (٣٧) من دستور ١٩٨٩ وفي الأمر نفسه على أنه «لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة، وحرمة شرفه، ويحميهما القانون». ولم ينس القانون كذلك ما يشمل الاتصالات الهاتفية الخاصة، حيث جاء في الفقرتين الثانيتين لكل من المادتين السابقتين وبالصيغ نفسها كما يلي: «سرية المراسلات والمواصلات الخاصة بكل أشكالها مضمونة»، وهو ما ينتج منه عدم دستورية «مقاعد الاستماع» (tables d'écoutes) التي من الممكن وضعها في مراكز الهاتف الخاصة، عدا الحالات الاستثنائية المادة (١٢٠)، الفقرة (٠٣) من دستور ١٩٧٦، والمادتان (٨٦) و(٨٧) من دستور ١٩٨٩ المتعلقتين بحالة الطوارئ

والحالة الاستثنائية أو حالة الحرب، والمادة (١٢٣) من دستور ١٩٧٦ والمادة (٩٠) من دستور ١٩٨٩. كما ضمن الدستور حرمة السكن حيث نصت المادة (٥٠) من دستور ١٩٧٦ على أنه «تضمن الدولة حرمة السكن...» بينما المادة (٣٨) من دستور ١٩٨٩: «تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة السكن»، وتضيف المادتان ما يلي: المادة (٥٠): «لا تفتيش إلا بمقتضى القانون وفي حدوده. لا تفتيش إلا بأمر مكتوب صادر عن السلطة القضائية المختصة»، والمادة (٣٨) «فلا تفتيش إلا بمقتضى القانون وفي إطار احترامه. ولا تفتيش إلا بأمر مكتوب صادر عن السلطة القضائية المختصة».

(٣) حرية التنقل:

كان من الضروري إيجاد مكان لهذا الجانب من الحريات طالما أنها عرفت مضايقات عديدة وصارمة، خلال الفترة التي تفصل الدستورين السابقين اللذين عرفتهما الجزائر منذ استقلالها، ألا وهما دستوري ١٩٦٣ و١٩٧٦ عن دستور ١٩٨٩، بحيث، وعلى سبيل المثال، لم يتضمن دستور ١٩٦٣ هذه الحرية من ضمن الحقوق الأساسية المشار إليها في المواد (١٢ إلى ٢٢). لكن لم يعرف هذا الحق مضايقة كما عرفها عند وضع «رخصة الخروج من التراب الوطني» سنة ١٩٦٧ إثر الاعتداء الإسرائيلي على مصر وسوريا والأردن وبحجته. ولكن أيضاً هناك محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها الطاهر زبيري ضد بومدين، إلا أن هذه المضايقات تقلصت شيئاً فشيئاً. ولهذه الحرية مظهران أو وجهان يفترض كل واحد منهما شرطاً:

١ ـ لا يمكن أن يمارس هذا الحق إلا المواطنون المتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية كما تنص على ذلك المادة (٥٧)، الفقرة (١) من دستور ١٩٧٦، «لكل مواطن يتمتع بكل حقوقه المدنية والسياسية حق التنقل بكل حرية في أية ناحية من التراب الوطني»، «حق الخروج من التراب الوطني مضمون في نطاق القانون»، كما تضيف المادة. والمادة (٤١) من دستور ١٩٨٩ تنص على أنه «يحق لكل مواطن يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية أن يختار بحرية موطن إقامته، وأن ينتقل عبر التراب الوطني. حق الدخول إلى التراب الوطني والخروج منه مضمون له». لكن هذا الشرط يتعارض مع تطبيق كلا وجهي هذه الحرية على الرغم من التحرير السيئ للمادة (٥٧) من دستور ١٩٧٦. فالمشرعُ حين أدمج هذا الشرط في الفقرة الأولى من المادتين المذكورتين فقط، فإنه افترض أنها لا تطبق على الفقرة الثانية من المادتين نفسهما (أي ما يتعلق بالدخول والخروج من التراب الوطني).

٢ ـ لقد اعترفت المادتان (٥٧) الفقرة (١) من دستور ١٩٧٦، وكذا (٤١) الفقرة (١) من دستور ١٩٨٩، للمواطن، شريطة أن يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية، بحق التنقل بحرية على كامل التراب الوطني.

والفقرة الموالية، اعترفت وضمنت له، في إطار القانون، حق الخروج من التراب الوطني، تحت الشروط نفسها بطبيعة الحال التي هي التمتع بالحقوق المدنية والسياسية،

والعكس يعتبر شاذاً أو منحرفاً. والحقيقة، أنه إذا كان هذا الشرط قد فرض على التنقلات داخل التراب الوطني، فقد كان أولى أن يفرض على كل تنقل خارج التراب الوطني. وكل توضيح لهذه مربوط بالنصوص المتعلقة بنظام الجوازات، ذلك لأن خارج هذا الشرط المسبق، كشرط مبدئي، تأتي الشروط التشريعية والتنظيمية والتطبيقية لهذا الحق (أي نظام الجوازات) الذي يبقى محدوداً بالنسبة إلى بعض الفئات الخصوصية (كالعاهرات، والمهن المتنقلة). إلا أن هذه الحرية تبقى نسبية، ليس في الجزائر فحسب، ولكن حتى بالنسبة إلى البلدان الأخرى، عربية أكانت أم غير عربية[٦].

يبقى أن نشير فقط، بالنسبة إلى فئة الأجانب، إلى حماية حقوقهم، سواء في شخصهم أو أموالهم بشرط تسوية أوضاعهم تجاه القوانين الوطنية (المادة ٦٨ من دستور ١٩٧٦)، والضمانات الشرعية الدستورية التي تكمن في إمكانية تسليمهم (المادة ٦٩ من دستور ١٩٧٦).

وتطبق الحالة نفسها بالنسبة إلى نظام حماية اللاجئ السياسي الذي لا يحق رده ولا تسليمه، كما تنص المادة (٧٠) من دستور ١٩٧٦: «لا يمكن بحال من الأحوال تسليم أو رد لاجئ سياسي يتمتع قانوناً بحق اللجوء».

ويبقى أن نشير إلى أن دستور ١٩٨٩، وفي إطار الحريات العمومية، لم يشر إلى هذا. ثم إن هذا الدستور دائماً جاء بشيء جديد عن سابقه، هو حرية اختيار المواطن لمنطقة إقامته، الأمر الذي كان غير موجود سابقاً، والذي يمكن أن يفسر بحرص الدولة على الحد من توسيع النزوح الريفي وهجرة الريف، وتصرفها كذلك باعتبارها مسؤولة عن تنظيم الشعب.

ج ـ الحريات والحقوق الثقافية

يعتبر هذا الفصل من الفصول الواسعة والمهمة في الوقت نفسه، وهو نقطة اختلاف ونقطة الحدود في ما بين المنظورين الليبرالي والاشتراكي اللذين تصادما حول قضية الحريات.

---

(٦) فعلى سبيل المثال لا الحصر، «كشفت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان (يوم ١١/٢/١٩٩٢) بالرياض عن قائمة أولية تحمل أسماء ٢٩ شخصاً محرومين من جوازات السفر بسبب مواقفهم وآرائهم ونشاطاتهم السياسية أو النقابية أو بسبب عقوبات قد تعرضوا لها في قضايا سياسية... والقائمة تتضمن أسماء عدة محامين منهم الدكتور عبد الرحمن جراءة الذي دافع عن المساجين السياسيين والذي احتجز جواز سفره منذ عام ١٩٧٧ والسيد عبد السلام شاوش الذي دافع كذلك عن عدة مساجين سياسيين بالإضافة إلى عدة أساتذة جامعيين ومهندسين وطلبة». انظر جريدة: الخبر (الجزائر)، ١٢/٢/١٩٩٢.

هذا مع العلم أن منع إصدار جوازات سفر أو حجزها أو منع المواطنين من مغادرة البلد، تعتبر إجراءات تعسفية وخرقاً واضحاً لحرية الأشخاص في التنقل المضمونة حتى في دستور المغرب نفسه في مادته (٩)، والمضمونة أيضاً في الميثاق الدولي (١٢) المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية التي وقعها المغرب نفسه أيضاً.

فالمفهوم الليبرالي يؤكد بصفة خاصة على الحريات الفردية المسماة الفكرية، والمرتبطة بشخصية الإنسان. هذه الحريات، إن لم يرفضها الفكر الماركسي كلها، فهو يعتبرها شكلية، وهذا ما لم يمكن المواطنين من تلبية رغباتهم الاقتصادية والاجتماعية. كما إن المفهوم الماركسي، المتبع في هذا المجال، وبصفة عامة من طرف بلدان العالم الثالث، والذي يشير إلى بعض هذه الحريات (عدا تلك التي تتناقض مع المبادئ الأساسية لهذه الأنظمة)، يؤكد (أي هذا المفهوم) كثيراً على بعض الحقوق الثقافية التي تعتبر حقوقاً أساسية. والتكفل بهذا المفهوم من قبل بلدان العالم الثالث يهم أيضاً البلدان التي بنيت فلسفتها السياسية على الماركسية (كالصين وكوريا الشمالية وفييتنام مثلاً) أو التي كان مرجع ايديولوجيتها السياسية هي الاشتراكية اللاماركسية (كالجزائر)، أو التي تبنت التوجه الاجتماعي ـ السياسي والاقتصادي الحر، القريب لـ «نموذج» أوروبا الغربية (كأغلبية بلدان أمريكا اللاتينية، وفي افريقيا من الممكن ذكر ساحل العاج).

كما إنه، لم يُعترف في دستور ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، ولا في دستور ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ بحرية التعليم. وإذا كان الأول يرى في حرية التعليم تناقضاً لـ «مبدأ لا رجعة فيه للتعليم والتوجيه الايديولوجي للشباب ويهدف إلى نشر التعليم العام بصفة واسعة» والذي يعتبر من «الركائز الأساسية للتحول الثقافي»[٧]، فإن الثاني أخّر العملية إلى حين نضوج التوجه الاقتصادي والسياسي الجديد نحو الليبرالية.

ـ حرية الصحافة:

تقع حرية الصحافة على عاتق الحزب (الميثاق)، بينما خُصّص حيز واسع لحق التعليم والثقافة (كما رأينا) للناس كافة، حيث إن لكل مواطن الحق في التعليم. والتعليم مجاني وهو إجباري بالنسبة إلى مدة المدرسة الأساسية في إطار الشروط المحددة بالقانون:

ـ تضمن الدولة التطبيق المتساوي لحق التعليم.

ـ تنظم الدولة التعليم، . . . الخ.

ـ تسهر الدولة على أن تكون أبواب التعليم والتكوين المهني والثقافة بالتساوي أمام الجميع.

كما أن الحريات الأخرى المتعلقة بالتفكير تحتل مكانة مهمة في نص الدستورين، كما كان هو شأن حرية الرأي التي تنص عليها المادة (٥٣) من دستور ١٩٧٦ كما يلي: «لا مساس بحرية المعتقد ولا بحرية الرأي»، لكن بنوع من التحفظ في ما يخص سر المهنة. بينما تنص المادة (٣٥) من دستور ١٩٨٩ على أن «لا مساس بحرمة حرية المعتقد وحرمة حرية الرأي»، وصيغة الحرمة هنا تؤكد حرص الدستور على هذه الحريات أكثر من أي وقت مضى.

---

(٧) الجزائر، جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني، ١٩٧٦** (الجزائر: الجبهة، ١٩٧٦).

وفي ما يخص حرية المعتقد، فإن التحفظ نفسه وقع عليها في كلا الدستورين اللذين لم ينسيا الإعلان عن أن الإسلام هو دين الدولة[8] إلى حين ألحظ. والحرية الدينية لا تغطي كلية حرية المعتقد، حيث إن مفهومها واسع، وإنه يشكل عنصراً مهماً، أوليس قانون المسجد مسّاً بحرية المعتقد؟

أيضاً، إذا كان، وللأسباب نفسها، التوجيه الثقافي المذكور سابقاً، في ما يخص الفترة السابقة لدستور ١٩٨٩، قد وضع تحت تصرف الدولة النظام القانوني للبث الإذاعي، والتلفزي، وما إلى ذلك من مسارح، فإن دستور ١٩٨٩ لم يستطع أن ينهي هذه الهيمنة على الوسائل الإعلامية، خصوصاً السمعية ـ البصرية، لأنه يرى فيها قطاعاً استراتيجياً في بلد لا يزال ثلث سكانه أميين.

كما أن حرية الإبداع تحت هذه المظاهر الثقافية والفنية والعلمية قد اعترف بها ومضمونة. إن نص القانون الأساسي يدفع إلى الشك في قضية حماية الدستور لحقوق المؤلف. صحيح أنها لم تشرّف خلال مرحلة طويلة. لكن أيعقل أن يكثر الدستور في الأحكام غير المجدية؟ إن المادة (٥٤) من دستور ١٩٧٦ تنص: «حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي للمواطن مضمونة في إطار القانون. وحقوق التأليف محمية بالقانون». والشيء نفسه تنص عليه المادة (٣٦) من دستور ١٩٨٩: «حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة للمواطن، وحقوق المؤلف يحميها القانون». إلا أن صيغة المؤلف جاءت واضحة من صيغة التأليف. ثم إن ضمان حرية الابتكار جاءت في الفقرة الثانية من المادة نفسها الأخيرة إذ تنص: «لا يجوز حجز أي مطبوع (أي كتاب أو جريدة أو منشور) أو تسجيل (كاسيت) أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ والإعلام إلا بمقتضى أمر قضائي». والحق، أن قانون الإعلام لسنة ١٩٩٠ وضع حدود هذه الحرية، وحتى مجالات تدخل القانون. «فيمكن أن نعتبر الوحيدين في العالم المتمتعين بكل حقوق حرية التعبير والإبداع من دون أن نملك المجالات والوسائل الضرورية للتعبير عن هذه الحقوق» على حد تعبير المخرج زياني شريف عياد[9].

أما بخصوص حرية التعبير وحرية الاجتماع المنصوص عليها في المادة (٥٥)، الفقرة (١) والمعترف بها والمضمونة (كباقي الحقوق، غير أن المشرع رأى ضرورة تذكيره في المادة) فقد وضعت لها حدود، سواء في دستور ١٩٧٦: «حرية التعبير والاجتماع مضمونة، ولا يمكن التذرع بها لضرب أسس الثورة الاشتراكية» المادة (٥٥). أو في دستور ١٩٨٩: «حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات، والاجتماع مضمونة للمواطن» إلا أن الحدود الموضوعة إنما وضعت للمادة (٤٠) التي تنص على «حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به»، وهو الشيء الجديد في الدستور. تنص هذه الحدود على أنه «لا يمكن التذرع بهذا الحق [ونعتقد أنه يقصد حرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي] لضرب الحريات الأساسية، والوحدة الوطنية،

---

(٨) تنص المادة (٢) من دستوري ١٩٧٦ و١٩٨٩ على أن «الإسلام دين الدولة».

(٩) مسرحي جزائري معروف. انظر: الخبر(الجزائر)، ١١/٢/١٩٩٢، ص ٩.

والسلامة الترابية، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب». بينما تبقى حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات (ويقصد هنا بصفة عامة أية جمعية خيرية علمية ثقافية . . .الخ.)، والاجتماع (الذي هو مظهر من مظاهر هذه الجمعيات ووسيلتها في العمل).

هذه الحدود هي أيضاً حالة وضع كل الحقوق والحريات الدستورية، تقريباً، التي وُضعت لها شروط: «تمارس هذه الحرية مع مراعاة أحكام المادة (٧٣) من دستور ١٩٧٦». وتنص هذه المادة، أي (٧٣) على أنه «يحدد القانون شروط إسقاط الحقوق والحريات الأساسية لكل من يستعملها قصد المساس بالدستور أو بالمصالح الرئيسية للمجموعة الواحدة، أو بوحدة الشعب، والتراب الوطني، أو بالأمن الداخلي والخارجي للدولة، أو بالثورة الاشتراكية».

هكذا، وتحت طائلة هذه المادة، تمّ توقيف مولود معمري بتاريخ ١٠ آذار/مارس ١٩٨٠، عند مدخل المدينة وأرغم على العودة إلى العاصمة، حين استدعي من طرف جامعة تيزي وزو لإلقاء محاضرة حول الشعر القبائلي القديم. ومن هنا ظهر إلى الوجود ما يسمى بـ «الربيع البربري». وأخيراً فإن حرية الجمعيات التي اعترف بها، هي أيضاً مذكورة في المادة (٥٦) من دستور ١٩٧٦، والتي تنص على أن «حرية إنشاء الجمعيات معترف بها، وتمارس في إطار القانون».

لكن كل هذه الحريات كانت تندرج ضمن إطار محدد لوحدة الحزب ولدوره القيادي والتوجيهي للحياة العامة. وليس غريباً أن يكون هذا العامل مؤثراً في مفهوم ومجال وكيفيات التعبير عن هذه الحقوق والحريات. ولم تتحرر هذه الحقوق والحريات من هيمنة توجيهات الحزب إلا بعد صدور دستور ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩.

وتعتبر حرية الصحافة ـ كأحد أشكال التعبير ـ صورة من صور حرية الرأي، وهذه بدورها واحدة من الحريات العامة التي يقوم عليها النظام (كما رأينا)، وبالتالي فإن حرية الصحافة لا تنفصل عن الديمقراطية، بل هي من الحريات الجوهرية التي يقوم عليها النظام الديمقراطي. واعتبرت في رأي بعضهم أساس جميع الحريات الأخرى[١٠].

وفي الجزائر يختلف مفهوم حرية الصحافة، وكثيراً ما تنشأ هوة كبيرة بين ما يصدر في النصوص الرسمية وما يطبق على أرضية الواقع. فعلى سبيل المثال، ورد في المادة (٥٥) من الدستور الجزائري ما يلي: «حرية التعبير والاجتماع مضمونة، ولا يمكن التذرع بها لضرب أسس الثورة الاشتراكية. تمارس هذه الحرية مع مراعاة أحكام المادة (٧٣) من الدستور»[١١].

وفي المادة (٧٣) ورد ما يلي: «يحدد القانون شروط إسقاط الحقوق والحريات الأساسية لكل من يستعملها قصدَ المساس بالدستور، أو بالمصالح الرئيسية للمجموعة الوطنية، أو بوحدة الشعب والتراب الوطني، أو بالأمن الداخلي والخارجي للدولة، أو بالثورة الاشتراكية».

---

(١٠) محمود علم الدين، «حرية الصحافة في السودان فترة الديموقراطية بين التشريع والممارسة: دراسة تحليلية،» مجلة بحوث الاتصال (جامعة القاهرة)، العدد ٣ (تموز/يوليو ١٩٩٠)، ص ٨٦.

(١١) دستور ١٩٧٦.

وإذا انتقلنا إلى مفهوم حرية الصحافة في البلاد الديمقراطية الليبرالية التي تعترف صراحة بهذا المبدأ، نرى أن هذه الحرية تسبب مشكلات ليس من السهل حلها، وهي التوفيق بين الحريات الفردية وبين ضرورات الحياة الجماعية، والواجب المفروض على كل فرد بألا يسيء استغلال الحرية ليؤذي غيره. ومهما يكن نظام الصحافة حراً، فإنه لا يمكن أن يصبو إلى حرية مطلقة. إن حرية الصحافة لا يمكن أن تطبق من دون قيد أو شرط، وبمعنى آخر، ففي ديمقراطية منظمة تنظيماً صحيحاً، يجب أن تفهم الحرية وتمارس مع مراعاة المسؤولية التي هي نتيجتها والعامل المطلق لها. ولا تتضمن دساتير البلاد الديمقراطية الليبرالية جرائم الرأي، فمن حق الفرد فيها أن يقول ويكتب كل شيء، ولكن شرط ألا يقذف في حق أحد أو يسبه وألا يضر غيره ومصالحهم. وهكذا جاء في الدستور الفرنسي لعام ١٧٩١: «حرية التعبير عن الآراء والأفكار هي أحد الحقوق الأساسية للإنسان، لذلك فإن كل مواطن يستطيع أن يتحدث بحرية وأن يكتب وينشر في فرنسا».

ـ إن حرية التعبير لا تذهب هي الأخرى إلى حد تعريض أمن الدولة الداخلي أو الخارجي للخطر، ولا تذهب كذلك إلى حد التحريض على اقتراف الجرائم، حتى ولو كان هذا قد جاء عن إيمان فلسفي أو ديني أو سياسي. فعندما تدرك الصحافة مسؤوليتها، وعندما تفهم أنه لا توجد حقوق من دون واجبات، تصبح جديرة بالحرية التي كفلت لها تحت شروط معينة.

ـ فالمجتمعات الديمقراطية تنهض على أساس مفهوم سيادة الشعب الذي يحدد إرادته العامة رأي عام مطلع. إن حق الرأي العام في أن يعلم، أنه هو الذي يمثل جوهر حرية وسائل الإعلام، وأن الحرمان من هذه الحرية لينقص من سائر الحريات جميعاً.

ومع ذلك فإن الكثير من القائمين على السلطة يعمدون إلى إخفاء ما لا يودّون ذيوعه أو ما يحتمل أن يثير الرأي العام ضدهم. ومن هنا يأتي إنكار حق الوصول إلى المعلومات، والرقابة الصريحة أو المقنعة ومحاولات التضليل المتعمدة من قبل المتحدثين الرسميين.

والصحفيون في بلدان كثيرة ليسوا أحراراً في قول الحقيقة، على الرغم من المبادئ التي تكرسها القوانين والدساتير.

وفي مستوى آخر، هناك الحقوق السياسية للمشاركة في الحياة العمومية المعترف بها للمواطن. كما هو الشأن بالنسبة إلى حق الانتخاب والانتخاب عليه المنصوص عليهما في المادة (٥٨): «يعد كل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية، ناخباً وقابلاً للانتخاب عليه». كذلك الاقتراع العام المباشر والسري الذي يعبر من خلاله الجسم الاجتماعي عن طريق اختيار ممثليه المنتخبين وسلطته العليا في البلاد، هو ترجمة لمبدأ المساواة، فإن حقوق المواطن السياسية هي في الوقت نفسه تعبير عن السيادة الوطنية وطرق تطبيقها بواسطة الشعب المادة (٥).

ولهذه الحقوق التي تؤسس مشاركة المواطن في الحياة السياسية للأمة توابعها: الحق في التسيير الاقتصادي والاجتماعي في المؤسسات التي تدمجه في الحياة الاقتصادية للجسم الاجتماعي.

د ـ الحريات والحقوق ذات المضمون الاقتصادي والاجتماعي

هذا الجزء هو الذي يشكل أهمية ارتباط الدول الاشتراكية (الماركسية أولاً)، واليوم أيضاً يشكل الجزء الأساسي للحقوق التي وصلت درجة معقولة من الوعي والجدية.

(١) الحقوق المرتبطة بالعمل:

لقد ضمنت المادة (٥٩)، الفقرة (١) من الدستور حق العمل «حق العمل مضمون طبقاً للمادة (٢٤) من الدستور»، والمادة (٢٤)، الفقرة (٢) تشير إلى أن العمل «... شرط أساسي لتنمية البلاد وهو المصدر الذي يضمن به المواطن وسائل عيشه»، وهو في الوقت نفسه، وبالنتيجة شرط للاستفادة من «الحق في أخذ حصة من الدخل القومي»[١٢].

إن المبدأ المسجل في القانون، والمثل الذي يجب تحقيقه «من كل حسب مقدرته ولكل حسب عمله»، والذي عبرت عنه المادة (٢٤)، الفقرة (١) من دستور ١٩٧٦ آنفة الذكر، يعتبر طموحاً أكثر من اللازم، لصعوبة تحقيقه حالاً وفي أقرب الآجال. ويبدو أن المادة (٦٤) من الدستور نفسه جاءت لتصحح النتائج التي من الممكن أن تنجر عن اللامساواة الاجتماعية، لأنه، يوجد فعلاً بطالون في الجزائر من الممكن أن يطالبوا به (أي العمل) بصفة جدية وملحّة؟

كما أن التعبير عن مثل هذا الحق في العمل من دون وسائل سوسيواقتصادية لضمانه، على الأقل في مرحلة تنمية البلاد، ومن دون الحماية من غير المستفيدين منه حالياً، يشبه النظرة الليبرالية إلى حقوق الإنسان. والمادة (٦٤) تفرض، لحسن الحظ، لكن من دون تطبيق فعلي أنه «تكفل الدولة، في نطاق القانون، ظروف معيشة المواطنين الذين لم يبلغوا بعد سنّ العمل والذين لا يستطيعون القيام به والذين عجزوا عنه نهائياً».

فلا يتعلق الأمر هنا إلا بالراشدين الموجودين في حالة بطالة، أما المراهقين، فمن المفروض أن خلية العائلة هي التي تتكفل بهم.

ويشير دستور ١٩٨٩، المادة (٥٢)، الفقرة (١)، إلى أن «لكل المواطنين الحق في العمل»، كما يضيف في الفقرة (٢): «يضمن القانون في أثناء العمل الحق في الحماية، الأمن، والنظافة».

(٢) الحق النقابي:

إن الحق النقابي معترف به أيضاً في المادة (٦٠) من دستور ١٩٧٦، لكن لا يتضمن

---

(١٢) المادة (٥٩)، الفقرة (٣) من دستور ١٩٧٦.

الحرية النقابية نظراً إلى مبدأ الوحدة النقابية التي يمارسها الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) هو من ضمن صلاحياته.

كما يعترف دستور ١٩٨٩ في المادة (٥٣) بالحق النقابي حيث ينص: «الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين»، وحتى لو لم يكن ينص على الحرية النقابية، إلا أن المادة (٤٠) المتعلقة بالجمعيات من الممكن أن تخدم هذا الغرض.

(٣) الحق في الإضراب:

أما في ما يخص الحق في الإضراب، فإذا كان معترفاً به في القطاع الخاص (المادة (٦١)، الفقرة (٢) من دستور ١٩٧٦)، فإنه يسمح فقط بحق المشاركة في تسيير المؤسسات بالنسبة إلى عمال القطاع الاشتراكي (المادة (٦١)، الفقرة (١) من دستور ١٩٧٦). هكذا تأكد وفي الأحكام نفسها حقّان كل خاص بقطاع معين. وفي منطق النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي الذي عبّر عنه الخطاب السياسي، فإن هذا التمييز يعطي أفضلية وأولوية للقطاع الاشتراكي على القطاع الخاص. فحق الإضراب بهذا المفهوم يعتبر كتصحيح لغياب التمتع بحق المشاركة في التسيير الاشتراكي للمؤسسات، وهو غير مطبق بالصيغة نفسها في القطاع الخاص. هل هو تصحيح مؤقت؟ من الممكن أن يكون لا، لأن الميثاق الوطني يعترف أن القطاع الخاص «لا يتناقض مع المرحلة التاريخية الحالية، حيث يشغل القطاع الاشتراكي مكانة مهمة» شريطة أن تكون نشاطاته «محدودة بحيث لا يستطيع أن يصبح قوة اقتصادية ويكون له نفوذ على مراكز القرار في الدولة».

ويعترف دستور ١٩٨٩ بهذا الحق، المادة (٥٤)، لكنه ترك المجال للقانون لتحديد بعض المجالات التي من الممكن أن تكون حساسة، ولم يضع تمييزاً بين القطاع العام والقطاع الخاص كما فعل دستور ١٩٧٦، وهذا أمر واضح: «الحق في الإضراب معترف به، ويمارس في إطار القانون، من الممكن أن يمنع القانون ممارسة هذا الحق، أو يجعل حدوداً لممارسته في ميادين الدفاع الوطني والأمن، أو في جميع الخدمات أو الأعمال العمومية ذات المنفعة الحيوية للمجتمع».

وهكذا، فإن دستور ١٩٨٩، قد اعتبر منعطفاً جديداً للحياة الدستورية في الجزائر، خصوصاً في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان.

الفصل الرابع

١ ـ التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية: رؤية من خلال الحدث الجزائري (ورقة عمل)(*)

سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل(**)

أولاً: الحدث الجزائري (دراسة مقارنة)، المقاربات والمفارقات حول نماذج أخرى

ليس من هدف هذا البحث أن يتتبع تطور الأحداث في الجزائر، في ما قبل فوز جبهة الإنقاذ في الانتخابات العامة في مرحلتها الأولى أو بعدها، وليس من الهدف في هذه الورقة على الأقل تتبع جزئيات الحدث، ولكن الهدف من ذلك هو التوصل إلى مجموعة من السمات والخصائص العامة التي تميزت بها الحالة الجزائرية، ولا سيما، ما يتعلق بالبحث في العلاقة بين الديمقراطية والتيارات الإسلامية.

١ ـ أهم سمات الحدث الجزائري وأهميتها والإمكانات التفسيرية التي يحملها

الحدث الجزائري، على رغم أنه قد يتعلق بأحد البلدان العربية، وهو في كل الأحوال حدث جزئي في مكانه وزمانه، إلا أنه في الوقت نفسه حدث مفصلي يتيح لنا الكشف عن الصورة الكلية التي نتعامل بها مع مفهوم الديمقراطية، والمواقف فيه على تنوعها ومن جانب معظم القوى السياسية تتحد مآلاً في التوجه حيال الفكرة الديمقراطية وتؤكد على أزمات في التصور والتصوير، يترتب عليها أزمات في التعامل مع النظم، وكذا في الحركة والممارسة. والحدث في سياقه العام تزامن، أو هكذا ما يبدو، مع تزايد الدعوة إلى التعددية والديمقراطية، وكذلك مع الدعوة إلى نظام عالمي «جديد»، وهو

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٧٠ (نيسان/ابريل ١٩٩٣)، ص ٧٦ ـ ١٠٠، وهو في الأصل ورقة قدمت إلى: ندوة المستقبل العربي «التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية» التي عقدت في مكتب مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة بتاريخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٢.

(**) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

فضلاً عن ذلك حدث متكامل يحاكي النسق الانتخابي الديمقراطي في صورته المتميزة، اتخذ شكل انتخابات حرة، وهو بذلك يتميز بفرادته عن التجارب الانتخابية الأخرى، أو على الأقل معظمها، وهو حدث ممتد لا تعرف نهايته، كما أنه حدث يتعدى التأثير إقليمياً وعربياً، وهو كذلك حدث يتميز بالكثافة الزمنية، فعلى رغم مدته الزمنية المحدودة إلا أنه حمل مجموعة من التطورات المهمة التي أشارت إلى العمق التاريخي للحدث الجزائري، الذي يؤكد تواصل حلقات الزمن، وأهمية التاريخ لفهم الحاضر وربما المستقبل. والتاريخ في هذا الحدث يحمل عناصر خصوصية الحدث وأزمة الهوية في عنفوانها ويستدعي عناصر المقاومة والتحدي للاستعمار الفرنسي، التي تتسم بالمحتوى والعمق الإسلامي، وجيش الجزائر الذي لا يعتبر مجرد قوة عسكرية فحسب، بل هو كذلك، ولكن يحمل شرعية تاريخية من حيث ارتباطه بخوض حرب التحرير. وهو في التحليل الأخير حدث كاشف عن حقيقة العلاقة بين التيارات المختلفة، بما فيها التيارات الإسلامية، وموقفها من الظاهرة الديمقراطية، ويوضح مكان الديمقراطية في سلّم أولويات هذه القوى المختلفة. في هذا السياق تكمن أهمية هذا الحدث الجزائري. كما يحمل إمكانات تفسيرية تمكننا من الانتقال من مجرد هذا الحدث الجزئي إلى أفق هذه القضية الكلية الأرحب «التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية»، وربما يسهم على نحو منهجي منظّم في إعادة صياغة الفرضية التي يشير إليها هذا العنوان بدراسة واقع الفكرة الديمقراطية في الوطن العربي ومكامن أزمة الديمقراطية فيه، بل ويتيح إمكانات بحثية لدراسة هذه العلاقة وجوهرها.

٢ ـ الحدث الجزائري وقضية الديمقراطية: ديمقراطية الشرط الفاسخ والعمل الناسخ

الديمقراطية في جوهرها رابطة عقدية تقوم وتتأسس على قواعد ابتدائية تسمى قواعد اللعبة السياسية ـ إن صحّ أنها لعبة ـ تحكم مسارها وتضع لها الشروط، كما تحيطها بالضوابط والإجراءات والضمانات لتصير هذه جميعاً جزءاً لا يتجزأ من هذه الرابطة العقدية. وانحلال العقد يعني إزالة الرابطة العقدية التي تجمع بين طرفيه أو أطرافه إن تعددت بعد قيامها. والأصل أن العقد لا ينحلّ بل هو لا ينقضي، فمن شأنه أن يولد الالتزامات، والالتزامات هي التي تنقضي، إما بالوفاء كما هو الأمر العادي المألوف، وإما بغير الوفاء من أسباب الانقضاء الأخرى، والالتزام بالديمقراطية كعلاقة عقدية دائم التجدد ولا ينقضي بالوفاء المؤقت، فإن مطلوباته لا تنقطع سواء بالاستمرار عليها أو حمايتها وعدم الخروج على قواعدها، فالعقد وكذا الالتزامات المتولدة منه لا تنقضي، بل هي تبقى قائمة لتنهض دعامة وسنداً للحقوق التي نشأت نتيجة تنفيذ هذه الالتزامات المتولدة منه. أما الاستثناءات التي ترد على القاعدة الأصلية، أن العقود لا تنحلّ، فهي أسباب الانحلال العامة التي تنصرف إلى ثلاثة أساسية هي الفسخ والانفساخ والتفاسخ، أو التقابل أو الإقالة.

والفسخ يتمثّل جزاء فيقرر لكل من العاقدين إذا أخلّ العاقد الآخر بالالتزامات التي يفرضها العقد عليه، وهو حل الرابطة العقدية بناء على طلب أحد طرفَي العقد إذا أخلّ الطرف الآخر بالتزاماته. وهكذا فالفسخ يتمثّل جزاء عن إخلال أحد العاقدين بالتزاماته، وبمقتضاه يستطيع العاقد الآخر حل الرابطة العقدية حتى يتحرر نهائياً من الالتزامات التي يفرضها العقد عليه، وذلك دون حرمانه من حقه الأصيل في التمسك بالعقد والإصرار على أعماله والمطالبة بتنفيذ الحقوق الناجمة له منه، إذا رآه أفضل له.

وقواعد اللعبة الديمقراطية تتضمن ما يمكن تسميته الشرط الفاسخ، ذلك أن العقد يتضمن شرطاً بمقتضاه يتفق طرفاه على انفساخه، إذا أخلّ أحد بما يفرضه عليه من التزامات، أي جرى العمل على أن يتفق العاقدان على جعل العقد معلّقاً، على شرط فاسخ هو إخلال أي منهما بالتزاماته (سواء أكان هذا الشرط الفاسخ صريحاً أم ضمنياً)[1].

وأهم الالتزامات المتعلقة بالعملية الانتخابية ما قام على أصول مرعيّة من الناحية القانونية والناحية الواقعية هو اعتبار النتائج للعملية الانتخابية، بما يؤكد عناصر الالتزام الخاصة بالأطراف المختلفة في الرابطة التعاقدية، وما يؤدي ذلك إلى السير في طريق التنفيذ للالتزامات المتولدة منها بوقائع متراتبة. ويسوغ في هذا المقام تأسيس الفسخ على فكرة السبب، فإنه في العقود التبادلية والديمقراطية يرجع أحدهما سبب التزام كل متعاقد إلى قيام المتعاقد الآخر بتنفيذ التزاماته، حيث إنه إذا أخلّ أحدهما بما يفرضه العقد عليه من التزامات أصبح سبب التزام المتعاقد الآخر غير متحقق، الأمر الذي يخوله طلب فسخ العقد. فسبب التزام كل متعاقد في العقود التبادلية ليس هو التزام المتعاقد الآخر ذاته، بل تنفيذ هذا الالتزام، فالعقد التبادلي يفرض الالتزامات على عاقديه على سبيل التقابل، بحيث إنه إذا تقاعس أحدهما عن الوفاء بالتزاماته ساغ للعاقد الآخر أن يطلب إزالة العقد كله، وتحلل بالتالي من التزاماته هو.

ماذا يعني ذلك بالنسبة إلى الحدث الجزائري الذي يشير بدرجة أو بأخرى إلى «حدث ملهاة» لا تتحمله طبيعة الرابطة التعاقدية الديمقراطية، وحقيقة أطرافها التي تتنوع، أصبح فيها ارتباط الداخل بالخارج غير منكور، وفسخ العقد فيه يعني استبعاد حقائق التعايش والتسامح إلى أحوال ينحل فيها العقد بما يفتح الباب واسعاً إلى واقع تنازع وعنف يصل في أحد أشكاله إلى حرب أهلية؟

كثافة الحدث الجزائري وتطوراته بدءاً من اعلان «جبهة الإنقاذ» كحزب سياسي ودخولها الانتخابات الخاصة بالبلديات، ثم الانتخابات للمجلس الوطني التشريعي، وبروز

---

(١) يمكن متابعة فكرة النقد وارتباطها بالشرط الفاسخ في كثير من كتب القانون، انظر على سبيل المثال: عبد الفتاح عبد الباقي، **نظرية العقد والإرادة المنفردة: دراسة معمّقة ومقارنة بالفكر الإسلامي** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٨٤)، ص ٦١١ وما بعدها.

النتائج الأولية في صالح الجبهة التي تتكون من مجموعة من القيادات الإسلامية المتنوعة[٢]. غاية الأمر في هذا السياق أن ممارسات كل الأطراف، إن لم يكن معظمها، قامت على أساس الإخلال بالعقد طبيعة أو الالتزامات المترتبة عليه أو المسؤولية المرتبطة به.

ـ فالقوى السياسية المتنوعة، غير التيارات الإسلامية، حاولت ضمن تصريحات متعددة ومتراكمة كانت تشير ـ وعلى رغم اعترافها بالنتائج ـ إلى اتهام الطرف الفائز بأنه ضد الديمقراطية. وصارت تجمع شهادات الإدانة في محاولة منها للتشكيك في تلك النتائج وما يتولد منها من التزامات[٣].

ـ والسلطة السياسية التي تبنّت الممارسة الديمقراطية ممثلة في إجراء انتخابات حرة نزيهة، إذا بها تتيح الفرصة باستقالة رأسها (الشاذلي بن جديد) لإحداث فراغ دستوري، سواء حدث ذلك إكراهاً أو رضى، أو بكليهما، وبرزت سلطة جديدة استخدمت لغة مكرورة في تدبيج شرعيتها من خلال انقلاب قوة قام به العسكر، لإبراز نمط السلطة السائد على طول الوطن العربي، والعودة مرة أخرى إلى النمط المتكرر في تداول السلطة في المنطقة العربية، الذي يحدث في شكل توارث السلطة لا تداولها، أو سيطرة العسكر كأمراء جدد للتغلب والاستيلاء تعتمد على معادلة القوة في احتكار السلطة والاستيلاء عليها[٤].

---

(٢) انظر في تطورات الحدث الجزائري منذ اعلان جبهة الانقاذ وحتى حلها في: عروس الزبير، «الدين والسياسة في الجزائر: انتفاضة اكتوبر ٨٨ نموذجاً،» **قضايا فكرية**، الكتاب الثاني (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩)، ص ١٨٧ ـ ١٩٩؛ خليفة أدهم، «خريطة حركات الإسلام السياسي في الجزائر،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٨، العدد ١٠٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٢)، ص ٢١٨ ـ ٢٢٢؛ محمد علي المداح، «الجزائر بين الإسلام السياسي والتغيير الديمقراطي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٧، العدد ١٠٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٩١)، ص ١٩٩ ـ ٢٠٣؛

Robert Mortimer, «Islam and Multiparty Politics in Algeria,» *Middle East Journal*, vol. 45, no. 4 (Autumn 1991), pp. 575-593, and Tony Emerson, «Islamic Shock,» *Newsweek* (20 January 1992), pp. 36-37.

(٣) وفي موقف القوى السياسية المختلفة من نتائج الانتخابات البرلمانية بل وقبلها بعد نتائج البلديات من الممكن رصد كثير من المواقف التي تبدو في جوهرها استنفاراً للجيش للتدخل، وتصريحات في التحليل الأخير تعبّر عن موقف مناقض للجوهر الديمقراطي مهما استندت إليه من تسويفات هي في غاية أمرها تسويفات واهية، كتب أحد الكتّاب أن نجاح جبهة الانقاذ في الجزائر يمثل «مقدمات لكسوف كلي متوقع...» انظر: أسامة خالد، **الجزائر إلى أين؟ مقدمات ونتائج انقلاب يناير ١٩٩٢** (القاهرة: مركز القادة للكتاب والنشر، ١٩٩٢)، ص ٨. قارن في هذا السياق: محمد مورو، **بعد ٥٠٠ عام من سقوط الأندلس: الجزائر تعود لمحمد ﷺ** (القاهرة: المختار الإسلامي، ١٩٩٢)، ص ١٨٧ وما بعدها، وابراهيم البيومي غانم، «الحركة الإسلامية في الجزائر بين صناديق الانتخاب ومدافع الدبابات» (بحث تحت الطبع، ١٩٩٢)، وقارن أيضاً: نيفين عبد المنعم مسعد، «الجبهة الإسلامية للإنقاذ وانتخابات المجلس الشعبي الوطني بالجزائر» (بحث غير منشور، ١٩٩٢).

(٤) انظر في مواقف السلطة السياسية سواء تمثلت في السلطة التي أجرت الانتخابات البلدية والبرلمانية، وكذا السلطة التي اعتلت كرسي الحكم بعد انقلاب عسكري أفرز ما أسمي «مجلس الدولة»، انظر: رمضان الشامي، «الجزائر،» **الإنسان** (باريس)، السنة ٢، العدد ٧ (آذار/مارس ١٩٩٢)، ص ٢٦، =

ـ وخارج إطار أطراف العقد برز الجانب الخارجي، الذي مثّل «شهود العقد» وإبرامه، هؤلاء الذين كان يجب عليهم حثّ أهل العقد على التزامه وممارسة علاقة الديمقراطية العقدية، التي آن لها أن تستقر في تلك البلدان العربية، برزت تشهد زوراً وتوزع الأوصاف، وتحاول التشكيك في النتائج، وتحذّر من عواقبها ليس على الجزائر فحسب، بل والعالم الإسلامي ككل. هذ الطرف الخارجي الذي مثّل الشهود تمثل في وسط إقليمي، وكذلك أقطاب دولية (فرنسا والولايات المتحدة خصوصاً) أدعت التبشير بالديمقراطية والتزامها بها(٥).

ـ كل ذلك بالإضافة إلى جبهة الإنقاذ التي جمعت بين تيارات إسلامية متعددة تعدّدت عناصر خطابها وتوحّدت ضمن برنامج جبهة الإنقاذ الذي تضمّن مجموعة عامة من المبادئ من دون تفصيل، وعند التفصيل تنوّعت لغة خطابها إلى حد بانت في ظاهرها كلغة متناقضة سمحت لقوى سياسية رأت فيها خصمها السياسي، فضخّمت من تصريحاتها ومن لغة خطابها ما يعد نقيصة أو سلبية ضمن تصورها، أو ممارستها، بينما غضّت الطرف عن لغة أخرى. وفي هذا السياق تحوّل بعض عناصر خطابها، خصوصاً حول الديمقراطية ومن جانب جناح فيها أبرز المضمون السياسي للديمقراطية واصفاً إياها بـ «الكفر»، إلا أن هذه المقولة تحوّلت إلى شعار في الخطاب المضاد للهجوم على تلك التيارات، ولا شك في أن تفاوت اللغة وتعددها سمح باختيار ما يرد في لغة خطابها، بما يؤكد عناصر الهجوم على الجبهة وحركتها السياسية(٦).

= وانظر المقابلة التي أجريت مع بوضياف في: **الوسط**، ٢٣/٣/١٩٩٢، إذ أطلق مقولة أقرب إلى الطرفة فقال «إن جبهة الإنقاذ أرادت الاستيلاء على السلطة فضربناها»، وتجاهل أن الوصول إلى السلطة من طريق الانتخابات هو من صميم قواعد الديمقراطية. انظر أيضاً: هاشم عليوان، «الجزائر: السلطة تسعى إلى الصدام،» **البلاد**، السنة ٢، العدد ٦٦ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٢)، ص ٢٩.

(٥) وفي سياق المتابعة للطرف الخارجي تصريحات وإعلام، وموقفه من العملية الانتخابية ونتائجها، اتخذ الخطاب لغة تحذيرية، عبّرت في غاية أمرها عن مواقف مصلحية بصرف النظر عن الانتصار للجوهر الديمقراطي والقيم التي يمثلها، انظر: جمال الدين حسين، **الجزائر فوق بركان: انقلاب ضد الإسلاميين وسطو على إرادة الشعب** (القاهرة: المؤلف، ١٩٩٢)، ص ١٠٧ ـ ١٠٨. انظر أيضاً تلك المقالة الضافية: متولي موسى، «حوار هادئ مع أدعياء الديمقراطية،» **الرائد** (الدار الإسلامية للإعلام) (شباط/فبراير ١٩٩٢)، ص ٨ ـ ٩؛ الشامي، «الجزائر،» ص ٢٧، ومحمد حسين، «انقلاب الديمقراطيين العرب،» **البلاد**، السنة ٢، العدد ٦٦ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٢)، ص ٥.

(٦) وبصدد جبهة الإنقاذ وموقفها من القوى السياسية المختلفة والسلطة السياسية يمكن متابعة ذلك في: خالد الأيوبي، «بالحرية والنظام تصان الجزائر،» **الموقف**، العدد ٨٥ (آذار/مارس ١٩٩٢)، ص ٢٢ ـ ٢٣، وهو مقال يشير إلى تجميع الجبهة تيارات مختلفة كان لها تصوراتها المختلفة في شكل النظام والدولة، وهو ما أفرز تعدداً في الخطاب وتفاوتاً، وشكّل تلك المادة التي أدت إلى تعدّد التفسيرات، فضلاً عن التخوفات من قبل قوى سياسية أخرى.

ـ كل ذلك، وفي سياق الرؤية المسبقة واللغة التحذيرية وسيادتها حول العلاقة السلبية لهذه التيارات بالظاهرة الديمقراطية دبجت مناخاً مؤاتياً لـ «سرقة العقد» أو «إعدامه» إن صحت تلك التعبيرات لوصف الحدث وتتابعاته، في شكل سرقة إكراهية اتخذت نمط استعراض القوة، مانعة صاحب الحق أو الطرف الفائز وفق الرابطة التعاقدية من أن ينال ثمرة التزامه بقواعد اللعبة الديمقراطية وبالعملية الانتخابية. هذه السرقة اتخذت مقولات تسوغ لذلك بألفاظ لا تقع بأي حال ضمن قواعد اللعبة الديمقراطية، إلا أنها أنشأت إنشاء، وتعبّر عن حالة عنصرية في التوجه نحو هذه الممارسة الديمقراطية، ما بين عدم صلاحية هذه الشعوب لهذه الممارسة، أو أن هذه الجماهير لا تزال غير واعية، وأن اختيارها ليس الصواب. وبرزت في هذا السياق مجموعة من المقولات خطرة لإحداث ما يمكن تسميته تفجير العملية الديمقراطية من مثل «الانقلاب الدستوري» أو حماية الديمقراطية من الشمولية وغيرها من المقولات التي تعبّر عن المعاني نفسها، وإن اختلفت في تركيبها ومضمونها[(٧)].

ـ وانقلب معظم أطراف العقد والشهود عليه مبررين لسارقه أفعاله بألفاظ غايتها التلاعب بالقواعد وإهدار الضوابط وإسقاط الضمانات، وما آل ذلك من العودة مرة أخرى إلى نقطة الصفر، وربما ما قبله في العملية الديمقراطية. وتواطأت الأطراف كلها لخنق الرابطة العقدية لتشير إلى حقيقة الخلل في التعامل مع الديمقراطية. ومرة أخرى، وفي إطار صناعة الصورة لم تُرَ الأزمة إلا أن التيارات الإسلامية هي المسؤولة عن أزمة الديمقراطية أو تأزيمها.

وبرز الخلل في إهدار العقد باسم الديمقراطية لتعبّر عن نفاق شديد للتعامل مع عالم المفاهيم بازدواج وتعدد لا يفهم فيه معنى محدد للديمقراطية، مرة بالحديث عن ديمقراطية ملهاة أو هزلية ترتبط بشرط فاسخ يجعل من الديمقراطية وهماً، وتأييد عمل فاسخ لها (انقلاب العسكر) باسم حماية الديمقراطية. ومؤشرات هذا الخلل كثيرة، بعضها ينصرف إلى خلل القوى السياسية المختلفة في التعامل مع المفهوم الديمقراطي، التي تعتبرها وقفاً عليها، فهي التي تملك حق التفسير والتأويل، وهي القادرة على

---

(٧) وضمن ما أسميناه مقولات التفجير الديمقراطي التي مثّلت دوراً في تفجير عقد الديمقراطية ذاته، انظر على سبيل المثال: عبد العالي رزاقي، «مسيرة الديمقراطية في الجزائر: الجيش هو الأمين على وحدة الجزائر،» **الجيل** (آذار/مارس ١٩٩٢)، ص ٤٩ ـ ٥٣، إذ ذكر أن «الجيش الأمين على الوحدة. وأن الانقلاب... خطوة تصحيحية لبناء الديمقراطية الحقيقية، ديمقراطية نموذجية في مواجهة ديمقراطية الفوضى ـ العودة إلى الشرعية التاريخية ـ الانقلاب الأبيض... الخ.»، انظر أيضاً: بومدين بوزيد، «وهم أسلمة الدولة،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٤٩ (تموز/يوليو ١٩٩١)، ص ١٤٠ ـ ١٤٥، وخالد، **الجزائر إلى أين؟ مقدمات ونتائج انقلاب يناير ١٩٩٢**، ص ٨ ـ ٩، ١٦، ٥٧، ومواضع أخرى. ويمكن ملاحظة بعض هذه المقولات في: أمين المهدي، **الجزائر بين العسكريين والأصوليين: دراسة في أزمة الهوية والديمقراطية**، ورقة للحوار (القاهرة: الدار العربية، ١٩٩٢)، ص ٣٧ ـ ٤٦.

توزيع الهبات الديمقراطية، وكذا الأوصاف، وهي القابضة على منح صكوك الغفران، الديمقراطية لفئة هنا أو هناك تستبعد ما تراه وتدخل من تراه، ديمقراطية انتقائية إن كانت محصلتها في صالحها فهي ديمقراطية، وإن كانت لغيرها أو عليها فهي ليست كذلك، تنتحل الأوصاف والأعذار ولا تتصور هذه العلاقة التعاقدية وممارسة قواعدها إلا ملهاة وليست مسؤولية والتزاماً. وخلل يعود إلى تصور السلطة السياسية في علاقتها بالديمقراطية؛ ففي ظل تدبيج السلطة «التنين» وتكريس عناصر الأسطورة فيها تبقى الديمقراطية ليست إلا زيفاً، أو ضمن قواعد تشكيل الرضا الكاذب تزييفاً أو إكراهاً، الديمقراطية في عرفها كل ما يحفظ للسلطة استقرارها وأمانها واستمرارها؛ والشهود كانوا مكمن خلل في هذه العلاقة، وقد تحولوا عن صفتهم، فهم ليسوا شهود عدل، بل وضمن عناصر الصورة والمسبقات خصوم وظلمة. برز ذلك في وسط إقليمي وقوى إقليمية تمثلت في النظم السياسية العربية وقوى سياسية في هذه الدول أصيبت بالذعر من الديمقراطية ومحصلاتها إلا أنها أصرّت، في لغة خطاب تتجه إلى الداخل، أن تجربة الحدث الجزائري لن تؤثر في داخلها أو أمنها، فما إن عادت الأمور إلى نصابها وفق ما ترى، باركت جهاراً أو صمتاً سرقة العقد الديمقراطي بعمل انقلابي ناسخ لها، فإذا ما طولبت بالحديث حول الحالة الجزائرية قالت إنها لا تتدخل في الشأن الجزائري بينما انتهكته قبل ذلك بالتلميح وبالتصريح، والقوى الدولية التي تمثّلها حضارة الغرب لا تفتأ أن تعزف معزوفاتها حول ضرورة الديمقراطية وتزكية التعددية وتوزيع صكوك حقوق الإنسان، وبرز الحدث الجزائري الكاشف ليعلن عن الطابع الدعائي لتلك المقولات، التي لا تحدد المصالح، بل تحددها وتتحكم بها المصالح ويصير فيها الصوت عالياً حينما تحقق مصالحها وتنجزها. الحدث الجزائري أبرز كذلك حقيقة التعامل مع الظاهرة الإسلامية حتى حينما تقبل بقواعد اللعبة الديمقراطية، العقد وفق هذا التصور ليس إلا «العقد الملهاة» يتسم بكثير من اللهو في عقد هزله جدّ، وهو عقد الديمقراطية تتقرر به مصائر أمم ومستقبل شعوب. بنود العقد تؤكد لأحد الأطراف أن عليه إن أراد ألا يعمل سراً ولا يقترف عنفاً، أن يمارس حقائق التعامل السلمي القائم على التعددية والتسامح وتداول السلطة، فإن مارس ذلك ولم يحصل على نتائج تؤهله للتمثيل فهي قوى غير فاعلة، قوتها متوهمة، حتى وإن تيقنت الأطراف كافة أن العملية الانتخابية كممارسة ضمن حركة النظم السياسية العربية ليست إلا صناعة يحكمها تارة تفصيل القوانين بما يحجب قوى معينة عن الفوز، فإن لم تفلح في هذا الأسلوب فإن إجراء الانتخابات قهراً وتزويراً عمليات هي في متناول يد السلطة، أما إذا خرجت السلطة عن رشدها وأجرت انتخابات نزيهة في ما يشبه الغفوة أو الحلم وجاءت النتائج مؤاتية لهذه القوى التي تسمى القيادات الإسلامية، فإن هذه القوى ضد الديمقراطية رجعية، وإن فوزها «ردة» لا ممارسة حقيقية تتعامل مع مقولات خطرة لن تثمر إلا «مقولات التربّص» وصناعة سلطات الاستبداد، والسلطة التنين التي لا تلبث إلا أن تعود، ولكنها تعود هذه المرة بمطالب ممن سمُّوا أنفسهم الديمقراطيين واحتكروا هذه

الصفقة، سواء أكان هؤلاء من داخل أم من خارج. العملية الانتخابية تجري، فإن آلت نتائجها إليهم أو سمحت للقوى الإسلامية بهامش محدود فإنها مقبولة، أما إذا آلت إلى فوز قوى سياسية ومجتمعية ممن سُمُّوا التيارات الإسلامية، فإن لغة الخطاب تنصرف إلى أن هذا الطرف كان عليه من البداية ألا يدخل اللعبة أو يسمح له بذلك، وإن دخلها فعليه ألا يطالب بالالتزامات المتولدة منها. أليست تلك سوى ديمقراطية الشرط الفاسخ، التي استدعت عملاً ناسخاً، خروجاً على العقد وإلغاء للعملية الديمقراطية برمتها؟ فهل سنظل نعيش أوهام الديمقراطية التي لا يبقى منها، وفي ظل هذه الممارسات سوى السراب الديمقراطي، إذ يتحوّل هذا الشرط الفاسخ، إلى الإتيان على أصل العقد بالبطلان، وفي أحسن الأحوال فهو عقد قابل للإبطال. أليست تلك هي النسخة المعدلة في واقعنا العربي التي تشير إلى نسخة مشوّهة وممسوخة من الديمقراطية، فاقدة الضوابط وغائبة الإجراءات، فاقدة الضمانات؟ أليست تلك سوى ديمقراطية الاستخفاف؟ ديمقراطية القسمة الضيزى؟

ضمن هذه الرؤى يمكن تفسير الحدث الجزائري والخروج بسمات عامة حول العلاقة بالفكرة الديمقراطية من القوى المختلفة كافة (التيارات الإسلامية ـ القوى السياسية الأخرى ـ السلطة السياسية ـ العسكر، النُظُم السياسية العربية والوسط الإقليمي الغربي، والنظام الدولي)، إنها في مجموعها تعبّر عن خلل في العلاقة بالفكرة الديمقراطية، ليست بعض التيارات الإسلامية إلا أحد جوانبها ومناخاً عاماً مضاداً للفكرة الديمقراطية مؤاتٍ للاستبداد وقابلياته، وهو في كل الأحوال يتطلب رؤية أكثر فحصاً وتدقيقاً من تحميل طرف بعينه عبء أزمة الديمقراطية أو تأزيم عملياتها.

٣ ـ نماذج أخرى (الأشباه والنظائر والفروق) من منظور الحدث الجزائري

تساؤل نراه مهماً في اكتمال الصورة، يدور حول ما يتركه هذا الحدث الجزائري بسماته المتعددة على حالات مختلفة ترتبط بقضية علاقة التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، وذلك من خلال مقارنات بين الحدث وحالات متنوعة في (السودان ومصر والأردن وتونس وغيرها). إن هذه التفاوتات التي تهدف إلى إبراز المقارنات والمفارقات في الحالات، هي عملية غاية في الأهمية، توضح عناصر التعميم وحقائق التخصيص.

الحدث الجزائري يختلف عن كل تلك الحالات في مصر والسودان والأردن وتونس في درجة اكتماله، وهو أكثرها تعلّقاً بالعملية الديمقراطية وممارستها في كل انتخابات تتميز بالنزاهة والحياد، وهي في نتائجها الأولى أشارت إلى إمكانية أن تتمكن جبهة الإنقاذ من طريق الانتخابات من الوصول إلى سدة الحكم سلمياً، ووفق قواعد تداول السلطة، بينما في مصر فإن هذه التيارات لا تعمل إلا في ظل علاقات تحالف سياسية، نظراً إلى عدم استقلالها بقناة شرعية مستقلة، وقد مارس «الإخوان» على سبيل المثال تجربة المعارضة

البرلمانية[8]، والأمر كذلك في الأردن[9]، أما تونس فهي تتشابه مع مصر في حجب تلك القوى واستقلالها بقناة شرعية يمكنها من خلالها الانخراط في العملية السياسية[10]، بينما يشكّل السودان نموذجاً متميزاً في هذا المقام، يمثل محاولة الجبهة الإسلامية اختراق السلطة في عهد الرئيس نميري بها، ومرة بعد إخفاق التجربة الديمقراطية وبروز العسكر في انقلاب ١٩٨٩[11]، الذي أعلن عن تبعية لما يسمّى المشروع الإسلامي، وهذا بدوره يقرر علاقات شديدة الخصوصية لهذه القيادات بالفكرة الديمقراطية. هذه المفارقات والمقاربات جديرة بالتأمل عند صياغة هذه العلاقة وعند التعميم بصددها. ونظن أهمية ذلك عند صياغة رؤية تفصيلية وتشريحية لعلاقة هذه التيارات الإسلامية بقضية الديمقراطية التي لا تقف عند صدر الخطاب أو الطرح النظري، بل لا بد من أن نتطرق إلى واقع الممارسة الفعلية في ظل خصوصيات تطرح جوهر هذه العلاقة طرحاً متميزاً.

---

(٨) انظر في أهم سمات الحركة الإسلامية في مصر وعلى وجه الخصوص التجربة البرلمانية للإخوان المسلمين في مصر: صالح الورداني: **الحركة الإسلامية في مصر: رؤية واقعية لمرحلة السبعينيات** (القاهرة: البداية للنشر والإعلام، ١٩٨٦)، و**الحركة الإسلامية في مصر: واقع الثمانينيات** (القاهرة: مركز الحضارة العربية، ١٩٩٠)؛ جيلز كيبل، **النبي والفرعون**، ترجمة أحمد خضر (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٨)، ومحسن راضي، معدّ، **الاخوان المسلمون تحت قبّة البرلمان** (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٠). قارن: هالة مصطفى، «موقف القوى الإسلامية من التجربة الديمقراطية في مصر،» ورقة قدّمت إلى: ندوة التطور الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٩/٢٩ ـ ١٩٩٠/١٠/١.

(٩) انظر أيضاً في تجربة انتخابات الأردن وخبرة القيادات الإسلامية فيها: أحمد أبو الحسن زرد، «الانتخابات البرلمانية الأردنية والتعددية الحزبية،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٦، العدد ٩٩ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠)، ص ١٨٩ ـ ١٩٣؛ هالة مصطفى، «الأردن والتجربة الديمقراطية،» **الأهرام**، ١٩٩٠/١/١٢، ونيفين عبد المنعم مسعد، «جدلية الاستبعاد والمشاركة: مقارنة بين جبهة الانقاذ الإسلامية في الجزائر وجماعة الاخوان المسلمين في الأردن،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٤٥ (آذار/ مارس ١٩٩١).

(١٠) كما يمكن متابعة واقع الحركات الإسلامية في تونس وأهم سمات حركتها حيال النظام السياسي وممارستها في سياق العملية السياسية عموماً، في: محمدين نصر، «حركة النهضة والحكم التونسي من التطبيع إلى القطيعة: قرارات سياسية،» **مركز دراسات الإسلام والعالم**، السنة ١، العددان ٢ ـ ٣ (ربيع ـ صيف ١٩٩١)، ص ١٥٣ ـ ١٧٥. وهي دراسة قيمة تستحق التأمل والمتابعة، انظر إشارات إلى حركة النهضة في: عبد اللطيف الهرماسي، «الحركات الإسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٦ (شباط/ فبراير ١٩٩٢)، ص ١٥ ـ ٣١.

(١١) وفي سياق التجربة السودانية وخصوصيتها، انظر: حسن الترابي، **الحركة الإسلامية في السودان: التطور ـ الكسب ـ المنهج** (الخرطوم: معهد البحوث والدراسات الاجتماعية؛ دار هايل، ١٩٨٩)، وجمال البنا، **رسالة إلى الدعوات الإسلامية** (القاهرة: دار الفكر الإسلامي، ١٩٩١)، ص ١٣٩ وما بعدها. وانظر في تقويم هذه التجربة على عهد نميري في: جمال البنّا، **الحكم بالقرآن وقضية تطبيق الشريعة** (القاهرة: دار الفكر الإسلامي، ١٩٨٦)، ص ١٦٤ وما بعدها. انظر أيضاً في إشارة إلى خصوصية التجارب في أوطانها، وخصوصية الحركة الإسلامية في السودان: سيد دسوقي، **مقدمات جديدة في مشاريع البعث الحضاري** (القاهرة: مطابع روز اليوسف، ١٩٩٢)، ص ١٣٨ وما بعدها.

وواقع الأمر، أننا نشير فقط في هذه الحالة إلى الأهمية البحثية لذلك من دون تفصيل، وحسبنا أن نشير إلى ضرورة ذلك ونحن بصدد وصف هذه العلاقة في تشابكاتها وتفاعلاتها، وهو ما يجعل الوقوف عند مرجعية النظرية أمراً غير كاف، ولكنه يجد حجية إذا ما أضيف إليه مرجعية الواقع وخصوصيته بالنسبة إلى تلك التيارات المختلفة وطبيعة مجتمعاتها وتكويناتها.

ثانيا: المنهج والحدث والقضية والمقترح

جوهر هذا الجزء يتعلق بدراسة العلاقة والتفاعل بين عناصر ثلاثة نظنها غاية في الأهمية: **التناول المنهجي** بما يشير إلى الهدف من هذا البحث من محاولة إعادة صياغة الفرضية، **وعلاقة ذلك بالحدث وهو الحدث الجزائري** الذي يملك عناصر عبرة واعتبار يجب الخروج بها منه، أهمها جميعاً ضرورة المكاشفة ولكن خارج صناعة الصورة، بما يضمن فهماً أدق وأعمق وأقدر على التفسير والتقويم لواقع الفكرة الديمقراطية، **وأخيراً علاقة هذا أو ذاك بجوهر القضية** التي تفرض بدورها عناصر أطروحات مختلفة ومتميزة عند طرح هذه القضية.

١ ـ المنهج ومحاولة إعادة صياغة الفرضية

بين صياغة الفرضية المتحيزة وصياغة الفرضية المتميزة: العلاقة بين الديمقراطية والتيارات الإسلامية تشير إلى فرضية متحيزة تقوم على أساس اجتزاء الصورة ومحاولة من بعض عناصرها على مختلف تكويناتها، فحينما يتحوّل جزء من الصورة إلى كل يطغى على العناصر الأخرى، يصبح الأمر ضمن صناعة الصورة، فتتحلل أحداثنا على غرار الغرب، وتتحيّز موضوعاتنا على غراره، بما يكون صناعة الرؤية. وعلى الرغم من أننا نعيش أحداثنا فإننا لا نحللها وفق أبجدياتنا، بل نحلّلها وفق أبجديات تتحكم بأولويات النسق المعرفي الغربي بما يؤسس صناعة التحليل. وعلى الرغم من أننا نعيش الحدث ونكابد متابعاته وتطوراته، إلا أننا نفشل المرة تلو المرة في تحليله أو تفسيره، وربما تقويمه. وغالب أمرنا أن ننتظر تحليلات الغرب ونرددها تقليداً ونقلاً، وهي تحليلات لا تتعامل مع المفاهيم إلا كخيال ظلّ أو أوهام مسرح، وكل ذلك يسهم ـ وبلا تزيُّد ـ في صياغة فرضيات بحثية متحيّزة، وصياغة فرضية متحيّزة تعتبر إحدى النتائج الجوهرية لبحث يحاول تجميع عناصر فرضية كلية، التي تشكّل مرشداً ونقطة بدء للتحليل الملتزم المستقيم، التي تشير لا إلى مجرد العلاقة بين تيارات إسلامية وقضية الديمقراطية، بل ترتكز إلى ضرورة البحث في واقع الديمقراطية فكراً ونُظُماً وممارسة في الواقع العربي، وهذا بدوره يفرض مساراً تحليلياً غير الذي يرتكز على فرضية مجتزأة تكمن في داخلها عناصر التوجه إلى مسار بحثي مختلف، هو غالباً ما يتميز في مناهج التناول ومداخل التفسير وقواعد التعميم الديمقراطية، هي في الواقع العربي المعاصر، التي تشير إلى عناصر الصورة الكلية للقوى السياسية كافة، وتشير إلى أزمات متعددة ومتشابكة ومتساندة تسهم فيها معظم هذه

القوى، إن لم يكن كلها بنصيب كبير. والحدث الجزائري بدوره يزكي هذا المنهج الذي يرى أن إعادة صياغة الفرضية أمر حيوي، يعنى بكلية الظواهر وتشابكها والدخول إلى أعماقها لا الوقوف عند أعراضها. الحدث الجزائري لو استطعنا من خلاله صياغة تعريف الديمقراطية تعريفاً إجرائياً سيقودنا إلى تعريف أقرب إلى المسخ المشوّه، لا يمتّ إلى الجوهر الديمقراطي بصلة. إنها مسائل متعلقة بالمنهج وضرورات ضبط العلاقة بين الواقع والتغيير، وضبط نسب التأثير بينهما ودوائره.

٢ ـ الحدث الجزائري: العبرة والمكاشفة خارج صناعة الصورة

العبرة في الحدث هي جوهر الاستفادة منه، إلا أن حقائق الاعتبار لا يمكننا أن نتلمسها من دون ضرورات المكاشفة والمصارحة. إن بعض وسطنا الأكاديمي والبحثي ما زال يتعامل مع كثير من ظواهرنا وقضايانا البحثية بقدر شديد من النفاق، نتطوع فيه بتشويه الصورة. والمكاشفة ضرورة في تفهُّم أزماتنا والوسط الذي يشكِّل عناصر بقائها واستمرارها. فماذا عن ديمقراطية الشرط الفاسخ التي تحولها إلى نموذج هزلي يفقد العقد كل معانيه ويقصي عنه كل التزاماته؟ وماذا عن نتائج العملية الانتخابية التي تتأكد من خلالها ضرورة تطبيق قواعد اللعبة الديمقراطية، فإذا بها تنتقل إلى ديمقراطية القسمة الضيزى وديمقراطية في حماية العسكر في ظل انقلاب، سُمِّي دستورياً، وفي ظل مقولات تفجر الديمقراطية. كل هذا يشير إلى تساؤل أساسي: هل نحن ديمقراطيون، هل أزماتنا تتعلق بالسلطة أم أن معظم القوى السياسية هي شرط بقائها؟ هل الديمقراطية أو الشورى يمكن تجزئتها، وإذا كانت الديمقراطية قيمة والشورى ضرورة، فأين نحن من كليهما؟

هل الغرب تهمه حقيقة ديمقراطيتنا أو حقوق إنساننا أم تهمه مصالحه، وبقاء شروط تحقيقها المتمثلة في التبعية؟! علينا دائماً أن نفطن إلى ازدواجية في الخطاب تشكّل قرائن لا بأس بها، تجعل من مصلحة الغرب ألا تكون الديمقراطية هدفاً من أهداف النظام الدولي بأقطابه، ذلك أن للمرء أن يتساءل. ما بالهم يفرّقون بين عسكر الجزائر وعسكر السودان، والعسكر ملّة واحدة؟ ما بالهم يتحدثون عن عسكر الجزائر كحماة للديمقراطية، وعسكر السودان كمنتهكين لها؟ ما لهم لا يتحدثون عن حياد الجيش كأحد شروط العملية الديمقراطية؟ ما لهم يتحدثون عن مجلس مُعين في العربية السعودية كخطوة رائدة في طريق الديمقراطية، وعن مجلس مُعين في السودان كردة ومحاولة إضفاء شرعية على نظام عسكري مستبد؟

تساؤلات كثيرة تشير إلى حقائق الاعتبار في الجزائر، التي تعني أن الخروج من أية أزمة ومنها أزمة الديمقراطية والشورى، إرادة وعدّة، والخروج من الاستبداد كذلك. إلا أن هذا الحدث يقول إننا لم نرد بعد. والعدة مفقودة أو تكاد، وهو يؤكد أن القابلية للاستبداد هي أهم محاضن الفرعونية، وأن أزماتنا في معظمها قابليات، وهي تعني ضمن ما تعني أن علينا ألاّ نجعل السراب الديمقراطي نهاية التاريخ بالنسبة إلينا، بل علينا أن

نعيش الديمقراطية ـ أو الشورى ـ بأصولها وشروطها وحقائقها وجوهرها. الحدث الجزائري يشير إلى الوسط المعتاد وإلى الديمقراطية والشورى، والذي يشير بأكبر قدر إلى أن قابليات الاستبداد كمناقض للديمقراطية ما زالت راسخة في جنبات هذا الواقع. وهو يشير كذلك إلى أننا ما زلنا نفتقد مقدمات الواجب، فإذا ما اعتبرت الديمقراطية أو الشورى واجباً، فإن مقدمتيهما ما زالتا مفتقدتين. إن عناصر المنهج وكذلك الحدث الجزائري تشير إلى ضرورة إعادة صياغة فرضية متميزة، فحواها لماذا دائماً نصل في المنتهى إلى حافة السراب الديمقراطي؟

٣ ـ القضية: أطروحات مختلفة ومتميزة حول العلاقة بين الديمقراطية والتيارات الإسلامية

قضية العلاقة بين الديمقراطية والتيارات الإسلامية في ظل الفرضية المتميزة، والحدث الجزائري، والعبرة، ما زالت تستأهل كثيراً من عناصر المتابعة، التي تشير إلى قضية الديمقراطية ذاتها داخل تنظيمات التيارات الإسلامية، وعلاقتها بعضها ببعض، في ضوء قواعد وآداب الاختلاف، وعلاقتها بالقوى السياسية الأخرى التي تشير إلى ضرورات الحوار، وتشير إلى ضرورة البحث في موضع الحركات والتيارات الإسلامية من المجتمع المدني[١٢] وتفاعل مختلف قواه للدفاع عن قيم الجوهر الديمقراطي وحقائق الشورى، وهي تفرض كذلك عناصر النقد الذاتي التي يجب أن تمارسه مختلف القوى السياسية، بما فيها التيارات الإسلامية، على أن تتعرف إلى أن ممارسة ذلك لا تضرّ بدعوى الجماعة والطاعة، وإنما تفيد في إبراء الكيان وتلك التنظيمات من معايبها[١٣].

---

(١٢) لا شك أن موضع الحركات والتيارات الإسلامية في المجتمع المدني وتكويناتها ومؤسساته أمر يتطلب متابعة بحثية، في هذا السياق، انظر إشارات تعين في دراسة تفصيلية لهذا الموضوع في: سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، «المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة (مراجعة منهجية)،» ورقة قدّمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٢)، ص ٢٧٩ ـ ٣١١.

(١٣) لا شك أن لغة النقد الذاتي داخل القوى السياسية والتيارات الإسلامية على وجه الخصوص تشكل ضرورة من الضرورات، وذلك خروجاً عن لغة الاتهامات، وكذلك افتراض العصمة في التكوينات الاجتماعية والسياسية الإسلامية، وهي أمور لا شك يمكن أن تثري تجارب الحوار بين القوى السياسية المختلفة، وتشدد على فاعلية أكبر في حركتها وحشد الجهود الفاعلة في مواجهة خصومها، سواء في الداخل أو في الخارج. انظر على سبيل المثال: عبد الله النفيسي، محرّر ومقدّم، **الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية، أوراق النقد الذاتي** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩)؛ خالص جلبي، **في النقد الذاتي: ضرورة النقد الذاتي للحركة الإسلامية** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤)؛ يوسف القرضاوي، **الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف**، كتاب الأمة (قطر: رئاسة المحاكم الشرعية، ١٤٠٢هـ)، وانظر ملفاً خاصاً حول: «الحركة الإسلامية المعاصرة بعد خمسين عاماً من التجربة: دراسات ونقد،» **الحرس الوطني**، السنة ١٣، العدد ١١٤ (شباط/فبراير ١٩٩٢).

وأزمة الخليج الثانية والحدث الجزائري كلاهما يفرض ضرورات المراجعة، لأنهما أوضحا، وبشكل لا يماري، حقيقة علاقة مختلف القوى السياسية بالفكرة الديمقراطية، وأشارت إلى جوهر الخلل في هذه العلاقة بما فيها التيارات الإسلامية، وأفرزت ازدواجية مقيتة في عناصر خطابنا السياسي في اتهامات متبادلة بالاستبداد وفقدان الديمقراطية.

وعلاقة التيارات الإسلامية بقضية الديمقراطية تفرض ضرورات تحديد العلاقة بين الديمقراطية والشورى وحقوق الإنسان وموضعها من كل منهما، إذ تمثّل ذلك الحد الأدنى للكفاف الديمقراطي، كما تفرض ضرورة الحديث عن الشورى حديث الإجراءات كعملية في غاية الأهمية، وأصبحت تتطلب عناصر اجتهاد جديد وممتد ومتواصل يعنى ضمن ما يعنى به بدراسة معمّقة للوسائل الديمقراطية، ودراسة التجارب والخبرات الإسلامية ودراسة متفحصة، وفقه الواقع السياسي الداخلي والدولي وحدود كل منهما على التفكير في التجارب المتنوعة، وتحويل الشورى من مجرد شعار أو قيمة إلى وسائل وإجراءات[١٤].

٤ ـ مقترح حول دراسة التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية في ضوء القواعد والضوابط المنهجية

واقع الأمر أن دراسة هذا الموضوع من الممكن أن تتم على أكثر من مستوى، وتتفاعل في بناء الصورة، صدقاً وعدلاً، خروجاً عن صناعة الصورة أو تشكيلها وفق مسبقات لا نظنها تنتمي إلى دائرة الفهم أو حقائق الضبط الواجب تبنيها عند تحليل أي ظواهر ترتبط بواقعنا السياسي العربي والإسلامي المأزوم.

ويمكننا أن نشير إلى أهم تلك المستويات على نحو تتكامل فيه عناصر الصورة كل بمقدار ومن دون إفراط أو تفريط:

١ ـ مستوى النظام الدولي والظاهرة الديمقراطية وحقيقة التوجّه حيال الظاهرة الإسلامية، حقائق مثل الهوية والاستقلال الحضاري، والتعامل المزدوج مع القيم المختلفة.

٢ ـ مستوى واقع الدول المسلمة في ظل التشرذم الذي أصابها، وذلك في ضوء سيادة مفهوم «الدولة ـ القومية»، الذي يعدّ واقع تعامله مع الفكرة الديمقراطية، والممارسة

---

(١٤) انظر في هذا السياق محاولة فكرية ونظرية تهتم بفقه الواقع وجانب التطبيق حول قيمة الشورى وتحويلها إلى نظم واجراءات: توفيق الشاوي، **فقه الشورى والاستشارة** (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر، ١٩٩٢).

وتحوي كتابات أخرى بعض الرؤى في تنظيم الشورى وتحديد اجراءاتها، ودراسة العملية السياسية والظواهر المرتبطة بها إلا أنها لم تعالج عناصر الموضوع كافة كشأن الدراسة السابقة الشاملة، انظر على سبيل المثال: سعيد حوى، **دروس من العمل الإسلامي**، ط ٢ (حلب: دار السلام للنشر والتوزيع، ١٩٨٣).

من خلالها، نوعاً مهماً ضمن هذا الواقع، علاقة التيارات الإسلامية بالديمقراطية. لا يمكننا تبيّن حركة هذا المستوى وخطوطه وسماته العامة وتمايزاته إلا من خلال قواعد مقارنة ممتدة ومتنوعة بين هذه النماذج.

٣ ـ مستوى واقع النظم العربية، التي تعدّ ضمن هذه الدول المسلمة، إلا أنها تتميز في رؤيتها دورها الإسلامي، أو في رؤية أطراف أخرى لهذا الدور. تعدد الأدوار وتكاملها ربما يوضّح لنا ضرورة رؤية هذه العلاقة بين الظاهرة الإسلامية والظاهرة الديمقراطية ضمن هذا الوسط الذي يحيط بها. إن التعامل مع الفكرة الديمقراطية أو الممارسة من خلالها لا يقتصر بحال على التيارات الإسلامية، ورؤية موقفها العام وسماته ومواقفها المتنوعة وتميّزاتها، وتبيُّن حدود «العام» و «الخاص»، المطلق والمقيّد فيه، بما يفيد في بناء الصورة لا صناعتها تزييفاً وتشويهاً أو انتقاءً. كما أن هناك من النظم التي تعلن تبنّيها لتوجهات إسلامية ومذهبية إسلامية من له مواقف متفاوتة تجاه قضية الديمقراطية أو الشورى (السعودية ـ السودان. . . الخ.).

٤ ـ مستوى القوى السياسية المختلفة، بما فيها رؤية التيارات الإسلامية للفكرة الديمقراطية وواقعها، وهو أمر يثير حقائق تتعلق بالتفكير في قضية «الهوية» و «المرجعية» نظنها ليست بعيدة بأي حال عن جوهر الحقيقة الديمقراطية. العلاقة المتبادلة بين هذه القوى السياسية، لا تتخذ مساراً صاعداً فحسب أو تقتصر على مسار هابط، ولكنها علاقة متبادلة ومتفاعلة تؤثر فيها عناصر صناعة الصورة المسبقة، كما يؤثر ذلك في أشكال وأساليب التعامل المستقبلية. مستوى العلاقة بين القوى السياسية المختلفة أمر من الأهمية بمكان في هذا السياق.

٥ ـ مستوى القوى الاجتماعية والثقافية والإثنية في ما اصطلح على تسميته «التعددية» لتعبِّر عن ظاهرة شاملة، تشتمل على كل الخصوصيات التي تحملها تلك المجتمعات العربية والإسلامية بصورة خاصة، وهو أمر أثار بعض قضايا «كلاسيكية» ارتبطت إثارتها بحقيقة توجه التيارات الإسلامية حيال أفكار بعينها. ونظن أن هذه المعالجة بالقطعة أحد مداخل تشويه الظواهر. ولدراسة هذا المستوى، على سبيل المثال، سنجد هنا «التيارات الفكرية المختلفة والمخالفة»، التيارات ذات الديانات المتعددة في ما اصطلح على تسميته «قضية الأقليات»، والقضية التي تتعلق بالنوع في ما اصطلح على تسميتها «قضية المرأة». وغير ذلك من قضايا تبدو لنا ضمن صناعة الصورة أكثر من كونها تدرَّس بمنهج علمي قويم، وهي أقرب إلى جمع الاتهامات أكثر من كونها حقائق يُراد التوصل إليها، تسهم في بناء الصورة على حقيقتها.

٦ ـ مستوى التكوينات والتنظيمات الداخلية لهذه القوى السياسية والاجتماعية والثقافية بما يشير إلى القواعد التي تحكم عملها الداخلي وإجراءاتها التنظيمية، وذلك ضمن قواعد تسييرها الذاتي، على أن تظل دراسة هذه القوى بشكل مقارن أقرب ما يكون

إلى الرؤية العدل والصدق في هذا المقام. طرق تكوين تنظيماتها وتسيير أمورها اليومية والموسمية وانتخاب قياداتها وأساليب صناعة واتخاذ قراراتها... كل تلك عمليات يستدل منها على الموقف من الجوهر الديمقراطي، وكذلك التوجه حيال الممارسات الشورورية.

٧ ـ مستوى تشريح التيارات الإسلامية في سياق الرؤية العامة للظاهرة الإسلامية. كما أشرنا إن الظاهرة الإسلامية، وتسميتها بذلك لا يعني بأي حال التوجه إليها باعتبارها كتلة مصمتة لا تنوع بين عناصرها وتياراتها وقواها الفاعلة.

ـ توجه الرفض والانعزال عن حركة العملية السياسية، وهو أقرب إلى عدم الاعتراف بشرعية السلطة (السلطة الكافرة) أو تكفير المجتمع (الجاهلية)، وهو يُعنى بالبراءة ويجعل ذلك أحد، بل وأهم مداخله للتعامل مع السلطة ـ وربما مع المجتمع، خصوصاً السياسي (رفض السلطة ـ عدم شرعية النظم السياسية ـ عدم الانخراط في الأنشطة السياسية، مثل المشاركة السياسية السلمية في الانتخابات بكل مستوياتها، دائرة وحلقة العنف المفرغة بين السلطة وتلك الجماعات التي قد تنازعها احتكار القوى واستخدامها...).

ـ توجّه الحركات السياسية والاجتماعية، التي لها رؤيتها في التعامل مع السلطة لا تصل إلى حد الرفض المطلق الذي يوقعها في سياق المواجهة العنيفة مع النظام السياسي أو القبول المطلق الذي ترفضه حقيقة مرجعيتها الإسلامية، ومن ثم فإنها تمارس العمل السياسي، والنقد والمعارضة السياسية والانخراط في أساليب المشاركة السياسية والعملية الحزبية والتحالفات السياسية.

ـ التوجهات الإسلامية التي لا تتخذ شكلاً تنظيمياً، وربما يتخذ ذلك أشكالاً تنظيمية مستقبلاً، أو أشكالاً أولية تتخذ شكل العمل الطوعي والثقافي والفكري مثل المفكرين والمثقفين ذوي الاتجاهات الإسلامية. ولا شك في أن هؤلاء يمثلون حركة اجتهادية واسعة، ويبدون آراءهم حيال القضايا المعاصرة سواء كان ذلك في الندوات أو في البحوث والمؤلفات. وهذا التيار الذي يمثّل «الفكر المعملي» أو الرؤى النظرية لا يعني أنها منبتة الصلة بالواقع السياسي، إلا أنها تعبِّر عن محاولة بيان موقف المرجعية الإسلامية من مفاهيم مثل الديمقراطية ـ الحزبية ـ النيابة ـ المعارضة السياسية ـ المرأة ـ الأقليات... الخ.

ـ الكتلة الغالبة، التي تمثّل السواد الأعظم، والتي تتعاطف وأصول هويتها المتمثّلة في الإسلام، وهي تعبِّر عن «كتلة» متنازعة، إذ تشكّل جسد المواطنة في الدولة القومية، وتحرص السلطة السياسية على ترويضها لمصلحتها، بينما تحرص القوى السياسية الأخرى على استقطابها كواحد من أهداف حركتها السياسية، وكإحدى القواعد التي استقرت في التعامل مع التجارب الانتخابية في مستوياتها كافة. ومن غير الممكن تبيُّن رؤية هذه الكتلة إلا في شكل مقابلات ميدانية ممتدة، متنوعة العيّنات، ومحاولة البحث في دقة تمثيلها المجتمع الكلي ما استطاع الباحث إلى ذلك سبيلاً.

- العلاقة بين هذه القوى السياسية المختلفة ومدى شوورويتها وتمسُّكها بالجوهر الديمقراطي.

٨ ـ العلاقات المتبادلة بين القوى السياسية الرسمية (السلطة) والقوى السياسية والاجتماعية التي تشكِّل القوى الفاعلة للمجتمع المدني، بما فيها التيارات الإسلامية بتكويناتها المختلفة، وأثر ذلك في قضية الديمقراطية «فكراً ونُظُماً وحركة»:

- السلطة التنفيذية وحقيقة التعامل مع القوى السياسية الأخرى ضمن منظورَي الشرعية والديمقراطية.

- العسكر وقواعد اللعبة السياسية والعملية الديمقراطية.

- قوى المجتمع المدني ودخولها الانتخابات (الحزبية ـ البرلمانية ـ المحليات ـ النقابات ـ الأندية ـ الهيئات الثقافية. . . الخ.).

٩ ـ التناول الجزئي للظاهرة الديمقراطية وتشريحها والإمساك بجوهرها، وهو ما يعني ضرورة تبيُّن الموقف المتكامل لهذه التيارات من المفاهيم المختلفة التي تدخل ضمن المنظومة التي يشير إليها الجوهر الديمقراطي (الهوية ـ تنصيب السلطة وتداولها ـ صنع القرار ـ الشرعية ـ التعددية ـ حقوق الإنسان ـ الأغلبية ـ الرقابة ـ الحزبية ـ الآليات الديمقراطية. . . الخ.).

١٠ ـ تفاعل هذه المستويات، ضمن قواعد منهجية تحكم دراسة هذه التفاعلات بينها جميعاً، يعبِّر عن ضرورة أن تتم الدراسة وفق القواعد المنهجية الصارمة التي تبني الصورة لا تصنعها، وتبيِّنها لا تطمسها، وتشتمل على عناصرها لا تجزّئها، وتنفذ إلى العمق لا تقف عند سطحها ومظاهرها.

الديمقراطية

الرقابة

حقوق الانسان

التعددية

الشرعية

التسامح السياسي

صنع السياسات والقرارات

تنصيب وانتقال وتداول السلطة

الهوية

نهج التخصيص الأشباه والفروق

مصر

تونس

الأردن

السودان

السعودية

نماذج أخرى

الحدث الجزائري

نهج العموم والكلية والشمول

القيادات السياسية الاسلامية المتنوعة

الوسط السياسي

القوى السياسية الأخرى

السلطة السياسية

دور العسكر

الوسط الاقليمي والقوى

الإطار العالمي

التفاعل بين هذه القوى

التيارات الإسلامية

داخلها (تنظيميا)

العلاقات بينها

العلاقات مع القوى السياسية الأخرى

تصورها للعلاقة السياسية

التفاعل بين هذه الرؤى

العلاقة بين الظني والواقع

النماذج الحركية

إعادة صياغة الفرضية

التحيز في معالجة الظاهرة الإسلامية

وحدة التحليل والمعلومات

الرصد والرموز

التقويم

التحليل والتفسير

الطرح المنهجي - النظري - النظمي - الحركي

٢ ــ المناقشات: ندوة المستقبل العربي «التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية»(*)

عُقدت هذه الندوة في مقر مكتب مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة، يوم ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٢، وشارك فيها، بحسب الترتيب الألفبائي كل من:

ابراهيم البيومي غانم
باحث ـ المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

فريد عبد الكريم
محام، وأحد قيادات الحزب الناصري، مصر.

مجدي حماد
جامعة الدول العربية.

نيفين مسعد
مدرّسة ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

أعد تقرير الندوة:
محمد صفي الدين خربوش
مدير مكتب مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة، سابقاً.

عصام العريان
طبيب ـ أحد قيادات الإخوان المسلمين، مصر.

فهمي هويدي
كاتب متخصّص في الشؤون الإسلامية.

محمد عمارة
كاتب متخصّص في الشؤون الإسلامية.

أعد ورقة العمل:
سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل

أدار الحوار: **أحمد صدقي الدجاني**
رئيس المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم، منظمة التحرير الفلسطينية.

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٧٠ (نيسان/ابريل ١٩٩٣)، ص ١٠١ ـ ١١٥.

افتتح أحمد صدقي الدجاني الندوة بالترحيب بالمشاركين باسم مركز دراسات الوحدة العربية، وبدعوتهم إلى مناقشة الموضوع باعتبار ورقة العمل ورقة خلفية، مع إعطاء موضوع الجزائر خصوصية داخل موضوع الندوة.

ثم قام الدجاني بتقديم سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل محيّياً الجهد الذي بذله في إعداد ورقته، وداعياً إياه إلى عرض أهم الموضوعات التي تضمّنتها ورقة العمل. وبعد عرض اسماعيل ورقته، التي تركّزت على أهمية صياغة الفرضيات، وقضية التحيّز والإشكالات والصعوبات المنهجية، ناقش المشاركون الموضوع، ودارت مناقشاتهم حول القضايا الآتية:

أولاً: تحديد المقصود بالتيارات الإسلامية.

ثانياً: نقد الديمقراطية.

ثالثاً: علاقة الإسلاميين بالديمقراطية.

رابعاً: الحدث الجزائري.

خامساً: المستقبل والعلاقة بين التيارين القومي والإسلامي.

أولاً: تحديد المقصود بالتيارات الإسلامية

أشار محمد عمارة إلى مفهوم الظاهرة الإسلامية وإلى تعدد المفاهيم التي تساق للتعبير عن هذه الظاهرة، مثل «الصحوة» و «اليقظة» و «المدّ». ورأى أن اختزال هذه الظاهرة في حركات أو تيارات أو جماعات أمر يضر بالرؤية الدقيقة لهذه الظاهرة، ولا سيما أن أكبر تيار داخل الظاهرة الإسلامية هو التيار غير المسيّس، الذي لا علاقة له بالحركات أو بالجماعات الإسلامية.

وقدّم عمارة أربعة قطاعات تضمها الظاهرة الإسلامية: يضم القطاع **الأول** الجمهور الذي انعطف في كل البلاد الإسلامية خلال السنوات الأخيرة نحو الالتزام الإسلامي، والذي يقدّم خدمات طوعية، وهذا القطاع هو أكبر قطاعات الظاهرة الإسلامية. ويضم القطاع **الثاني** قطاع المشتغلين بالفكر غير المنتظمين في جماعات. أما القطاع **الثالث** فيضمّ الحركات الإسلامية الكبرى (الإخوان المسلمون ـ الجماعات الإسلامية... الخ). **وأخيراً**، القطاع الذي يتمّ التركيز عليه ـ للأسف ـ وهو القطاع الشبابي الغاضب الرافض، الذي يطلق عليه عمارة «أنياب وأظافر الظاهرة الإسلامية» التي نشأت خلال المحن والكوارث.

ومن ثم، فالظاهرة الإسلامية ـ من وجهة نظر عمارة ـ هي حركة أمة وليست جماعات وتنظيمات وأحزاباً، بل إن الأخيرة مجرد طلائع لهذه الظاهرة في القطاع السياسي. وتساعد هذه النظرة ـ في رأيه ـ على تفسير أو تفهُّم كثير من الشوائب الموجودة

في هذه الظاهرة، فإذا كانت الحركات النخبوية أو الطبقية لا تسلم من الشوائب، فمن باب أولى أن تضم هذه الظاهرة التي تعبِّر عن حركة أمّة عدداً من الشوائب، ولا سيما أنها تتجاوز الحركات والتيارت.

وقدّم **فريد عبد الكريم** وجهة نظر مخالفة، إذ إنه رأى أن تحديد البحث يقتضي الحديث عن الحركات السياسية الإسلامية، وليس عن الصحوة الإسلامية، باعتبارها حركة أمة تريد أن تعود إلى جذورها وعمدة حضارتها وهو الإسلام، لأن هذه الصحوة الإسلامية تضم خمسة وتسعين بالمئة من الشعوب العربية. ولا بد إذاً ـ في رأيه ـ من أن ينصبّ البحث على الحركة الإسلامية التي تتخذ من الإسلام المرجعية الوحيدة، ويجب وضع تعريف شبه جامع حول هذا الموضوع، ولا ينبغي الحديث عن الإسلام أو عن الصحوة الإسلامية، بل عن جماعات سياسية منظمة، تستهدف السلطة، مرجعيتها الوحيدة الإسلام، وهدفها الأساسي هو تطبيق الشريعة الإسلامية.

وأشار **ابراهيم البيومي غانم** إلى أهمية المفاهيم والمصطلحات، لأن كثرة المفاهيم والمصطلحات التي تعبِّر عن الظاهرة الإسلامية تجعل بعضهم ينظر إليها باعتبارها تحمل نوعاً من التضارب والتضاد. ورأى أن كل مصطلح يصف صفة ما، أو يصدر حكماً ما على جزء من الظاهرة الإسلامية.

ورأى غانم أن هناك ما يُسمَّى «الاتجاه الإسلامي»، الذي يتخذ مرجعيته الوحيدة من الإسلام، فالأصل الذي يتفق عليه الإسلاميون هو هذه المرجعية، أما الاختلاف فينشأ حول الأساليب والوسائل فقط. وتوجد داخل هذا «الاتجاه الإسلامي» تيارات، منها «التيار الثوري» الذي يمكن أن يضم «تنظيم الجهاد» وبعض «فصائل الجماعات الإسلامية»، و «التيار الإصلاحي» الذي لا يقف الموقف الجذري لسابقه، ويتخذ منهج التدرج والانتقال السلمي، ويضم «الإخوان المسلمون» و «السلفيون»، و «جماعة التبليغ». وهؤلاء يمارسون السياسة بمعناها الواسع وليس الضيِّق؛ وهناك تيار ثالث هو «التيار الفكري التنويري»، ويعتبر بمثابة «العقل المركزي» للظاهرة الإسلامية، الذي يقود معاركها الفكرية على مستوى رفيع من حيث النقد والتأصيل، ويوجد أخيراً «التيار الرسمي أو الحكومي أو شبه الرسمي» الذي يضم الأزهر أو الأوقاف وبعض الجماعات مثل «الجمعية الشرعية» و «الطرق الصوفية».

ويوصف هذا النشاط بكل تجلياته المختلفة بأنه «صحوة» أو «بعث إسلامي»، وبينما يسميها عالم الاجتماع حركات إسلامية، يراها خبير السلطة حركات متطرفة، ويطلق عليها الغرب «أصولية»، بينما يعتبرها بعض الباحثين «سلفية». ومن شأن الدراسة المدقّقة أن تكشف كثيراً من أوجه التمايز بين هذه الجماعات المختلفة.

وأشار **فهمي هويدي** إلى أن كلمة التيارات أو الحركات يصعب تمييزها. وتساءل: هل يمكن أن نضع معالم عامة تحكم أو تضبط علاقة مجمل الحركات الإسلامية بالديمقراطية؟ وهل تعبِّر خريطة الحركات الإسلامية المعاصرة عن الواقع فعلاً، أم أنها لا

تظهر الكثير من الحركات الإسلامية المحجوبة عن الساحة، وبالتالي هي خارج الخريطة بسبب وجود حائل سياسي أو قانوني يحول دون ظهورها؟

وفضّل **أحمد صدقي الدجاني** استخدام مصطلح «التيار» الذي يعني وجود اتجاه واحد، فيه «المعتدل» و «المتطرف»، وهذا التيار يُعرِّف - من وجهة نظره - بأنه التيار الذي يغلِّب البُعد العقيدي في ممارساته ولا ينكر الأبعاد الأخرى، أي أنه يعطي البُعد العقيدي أولوية خاصة، تماماً كما يعطي التيار القومي البُعد القومي أولوية معينة، من دون أن يغفل حق البُعد العقيدي.

ثانياً: نقد الديمقراطية

أشار **محمد عمارة** إلى ضرورة عدم الحرج من نقد الديمقراطية، فلا يتصور أن ندعو إلى الاجتهاد في الدين ونغلق باب الاجتهاد في الديمقراطية. ودعا إلى ضرورة التحلي بالجرأة في الاقتحام العقلي والطرح العقلي للمناطق التي أصابها «التكلس» واكتسبت «قدسية معينة» بحكم التخلف الحضاري لأمتنا، كما دعا أيضاً إلى نقد أي نسق من الأنساق الفكرية، بما فيها الديمقراطية.

وركّز عمارة على ضرورة التفرقة بين الاقتناعات الفكرية التي قد تكون لها بعض التحفظات على نسق فكري ما وبين ترتيب الأولويات. والمثال على ذلك في هذا المجال يتعلق بالعلاقة بين الشورى والديمقراطية، التي لا تعتبر - من وجهة نظره - علاقة عداء. فالرؤية الإسلامية للشورى ليست مناقضة للديمقراطية، وليست مطابقة لها؛ ولكن، هناك تميز في الرؤية النظرية، مما يستدعي الحاجة إلى «فضّ الاشتباك». وأولويات الواقع العربي الإسلامي لا تشهد «اشتباكاً» بين الشورى والديمقراطية. والحديث غير المجرد عن الواقع العربي الإسلامي هو حديث عن واقع مشكلته الأساسية والمحورية هي قضية الاستقلال والتبعية لهذه الأمة، أو بالمفهوم الإسلامي قضية «الولاء والبراء». فمن هم الذين نواليهم ونتحالف معهم؟ هم الذين يقفون مع استقلال هذه الأمة. ومن هم الذين نبرأ منهم؟ هم الذين يكرّسون التبعية، لأن الكفر البواح في مجتمعاتنا هو التبعية.

ورأى عمارة أن الديمقراطية قادرة على تجميع إطار سياسي واجتماعي أوسع من إطار الشورى، لأن الشورى موقف الإسلاميين، بينما توجد تيارات أصيلة تقف مع استقلال هذه الأمة، وتتبنى الديمقراطية، إلا أنها تضع بعض علامات الاستفهام حول موضوع الشورى.

وحدّد عمارة نقاط الخلاف - على المستوى النظري - بين الشورى والديمقراطية. فرأى أن الشورى تعطي السلطة للأمة، والديمقراطية أيضاً تعطي السلطة للأمة، وهذه مساحة اتفاق. وبينما تعطي الديمقراطية السيادة لـ «القانون الطبيعي»، فإن الشورى تعطي السيادة لـ «الشريعة». فإذا استبدلنا الشريعة بالقانون الطبيعي، فإننا «نفض الاشتباك» بين

الشورى والديمقراطية، لأن هذه هي نقطة التميّز، وليس التناقض والعداء بين الشورى والديمقراطية.

وتساءل عمارة: هل نحن بصدد تطبيق الشريعة؟ وأجاب أن هذه قضية غير واردة في معظم مجتمعاتنا الإسلامية، ورأى ضرورة فضّ هذا الاشتباك، لأنه إذا كان شعار الديمقراطية يجمع إسلاميين وغير إسلاميين، وإذا كان التحدي الأساسي هو تحدي الاستقلال والتبعية. فإنه ينبغي ـ في رأي عمارة ـ أن نعي الفارق بين اقتناعاتنا النظرية، وأن نحدِّد حجم وإطار هذا الخلاف بين الشورى والديمقراطية، وأن نحدِّد أيضاً هذا القدر المشترك الأعظم بينهما.

وأشار عمارة إلى أنه مع افتراض أن الديمقراطية ـ وهي الصياغة الغربية المأخوذة عن الغرب ـ هي الأولى بالاتباع، فإن الغرب لا يريد لنا أن نكون «ديمقراطيين» حتى على النمط الغربي. لقد حارب الغرب قوميتنا على الرغم من القول إن القومية وارد غربي، لأنه لا يريد تطبيق الصيغ الغربية إذا كانت هذه الصيغ تحقّق استقلالنا عنه.

لقد ضرب الغرب ديمقراطية الثورة العرابية عندما سعت هذه الثورة بالديمقراطية إلى إغلاق الثغرة أمام تدخّله، وضرب التحديث على النمط الغربي الذي سعى محمد علي من خلاله إلى الصمود أمام الغرب، وضرب الغرب مشروع عبد الناصر القومي الذي سعى من خلاله إلى الوقوف أمام الغرب. والخلاصة أن الغرب يضرب ويجهض أية محاولة لا تؤدي إلى تحقيق مصالحه، حتى لو كانت تطبّق صيغه ونماذجه.

وأشار **فريد عبد الكريم** إلى أن الديمقراطية، وهي الحرية السياسية والاجتماعية، تحتاج إلى «حماية»، فإذا كان لدى السلطة التي تنفّذ القانون من الوسائل المادية ما يكفل لها حماية وجودها وحماية القانون الذي تطبّقه إزاء من يخرج على القانون، فإنه لا توجد سلطة تحمي الخروج على الحرية السياسية أو الدستور أو عقد البيعة. فالسلطات الثلاث التي تحمي الديمقراطية ليست متوافرة في عالمنا العربي **وأولها**: تأليب الرأي العام ضد الحاكم الذي يفسخ العقد أو ينسخه أو يلغي سبب وجوده. قدرة هذا الرأي وجماعات النخبة على تأليبه ووسائل تحقيق ذلك ليست متوافرة في الوطن العربي، لأن السلطة منتبهة إلى هذا السلاح. والأمر **الثاني** اللازم لحماية الديمقراطية في الوطن العربي هو الاحتكام إلى الشعب في الدورات المتتالية احتكاماً نزيهاً وأميناً... وحماية هذا الاحتكام مفقودة أيضاً. الأمر **الثالث** هو الثورة على الحاكم الذي يخرج على العقد، لكن شروط الثورة ليست متوافرة لدى القلة الرائدة في وطننا العربي.

وخلص عبد الكريم إلى أن الديمقراطية في أقطارنا العربية ليس لها من يحميها، ومن هنا تحوّلت إلى مزاج للحاكم، إذا حقّقت له ما يريد صفّق لها، وإذا لم تحقق النتائج التي حدَّدها سلفاً أجهضها، وبالتالي، فالديمقراطية في كل الأنظمة في الوطن العربي فاقدة الحماية.

وذكر عبد الكريم أن الوضع في الغرب مختلف، فثمة قدرة على تأليب الرأي العام، والقدرة على الثورة متوافرة، وتوجد صحافة حرة، واحزاب وجماعات، والحاكم يخشى الرأي العام. فحيث ثبتت الديمقراطية كانت لها وسائل حمايتها، وعندما نقلناها إلى بلادنا جرّدناها من كل وسائل حمايتها، فأصبحت بلا حماية، والحق من دون حماية يتساوى مع العدم، فإذا كانت الديمقراطية حقاً للشعوب، وكانت خالية من وسائل حمايتها فهي والعدم سواء لأنها ستظل متوقفة على سلطة الحاكم وخاضعة له.

وركّز عبد الكريم على الآفتين الخطيرتين في الوطن العربي، وهما تزوير إرادة الشعب والتعذيب، ولا سيما وقد أصبحت هاتان الآفتان مرضاً عضالاً، لا يثير لدى من يزوِّر إرادة الشعب أو يعذِّب مواطناً أي نوع من مراجعة الضمير.

وأشار مجدي حمّاد إلى أن الديمقراطية قضية وضعية، وأنه إذا كنا ندعو إلى الاجتهاد في الشق الديني - في الحدود التي يُسمح فيها بالاجتهاد - فمن باب أولى أن يُسمح بالاجتهاد في كل ما هو وضعي. ولا ينبغي أن تُفرض علينا الديمقراطية بشكلها القائم في الغرب، ولا سيما أن الأحداث تأتي حتى في قلب قلعة الديمقراطية (الولايات المتحدة الأمريكية) لكي تؤكد حقيقة انتهاك حقوق الإنسان في المجتمع الأمريكي نفسه. وفي هذا نداء للمجتمعات العربية بأنه إذا لم تُعالج أسباب الاختلال الاجتماعية الجذرية والحقيقية، فإن الانفجار سيأتي حتماً، إذ ها هي قلعة الديمقراطية تنفجر من الداخل بهذا الشكل المأساوي. والذي حاولته ثورة تموز/يوليو بلا ادعاء، هو أن الديمقراطية لا يمكنها أن تتحقق من دون ديمقراطية اجتماعية.

وأكّد حمّاد إيمانه بأن الغرب يعارض التقدم العربي إجمالاً، ويعارض كلاًّ من الديمقراطية والتنمية والوحدة، والنماذج في هذا السياق كثيرة.

فعلى صعيد الديمقراطية، كانت حراب الإنكليز هي التي قاومت مشروع الدستور الذي أعدّه شريف باشا إبّان الثورة العرابية، وأسقط الإنكليز تجربة رشيد عالي الكيلاني في العراق، وأتوا بمصطفى النحاس في مصر.

وعلى صعيد التنمية والتصنيع، أجهض الغرب كل محاولات التقدم على الرغم من اقتدائها بتجربته، وأسهم في تشويه أية محاولة للتقدم، وفي زيادة الاختلال بينه وبين العرب.

وعلى صعيد الوحدة، عارض الغرب بشكل علني الوحدة العربية بشكلها «السلفي» المتمثّل في الثورة العربية الكبرى في العام ١٩١٦، وعارض الوحدة بشكلها «الليبرالي» الذي تمثّل في المحاولات السورية - العراقية خلال الثلاثينيات والأربعينيات، كما عارض الوحدة بشكلها «التقدمي» الذي تمثّل في الوحدة المصرية - السورية. ويشمل مفهوم الغرب هنا كلاًّ من الشرق والغرب، إذ عارض كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية الوحدة المصرية - السورية، وقد أبلغ وزير الخارجية السوفياتي السفير

المصري لدى موسكو آنذاك تأييد الاتحاد السوفياتي الانقلاب الانفصالي في سوريا ضد الوحدة وطالبه بإبلاغ ذلك الموقف إلى الرئيس عبد الناصر.

وخلص حمّاد إلى أن الغرب يعارض التقدم العربي إجمالاً، سواء في مجال الديمقراطية أو التنمية أو الوحدة. كما أن الغرب ينظر إلينا بمعايير مزدوجة، وعلينا أن نسلّم بذلك. فقد رفض الغرب قيام النظم العسكرية في أوروبا ـ في البرتغال وفي اليونان ـ بينما قبل استمرار النظم المحافظة في الوطن العربي، باعتبارها محاولة لإنقاذ ما يمكن انقاذه، في حين هاجم الغرب النظم العسكرية الوطنية في الوطن العربي واتهمها بـ «الدكتاتورية».

وأكّد حمّاد أن الغرب قد فرض على الوطن العربي أمرين، هما تجسيد المشروع القطري العربي، وتجسيد المشروع الصهيوني الاستعماري الإسرائيلي. وبينما كان هدفا الاستقلال والوحدة وجهين لعملة واحدة ليس بالإمكان فصلهما حتى بداية القرن العشرين، بدأ الفصل بين هدفي الاستقلال والوحدة مع نشأة الكيانات القطرية؛ وبعد العام ١٩٤٨، أصبح الاستقلال من دون الوحدة ومن دون فلسطين أيضاً. وبدأت حركات الرفض العنيفة لهذه التسوية التي فرضها الغرب على وطننا العربي، وخصوصاً بين العامين ١٩٢٠ و١٩٣٠، وشهدت هذه الفترة نشأة حزب البعث، وحركة الإخوان المسلمين، والحزب السوري القومي الاجتماعي، وحزب الكتائب، وغيرها.

وفي هذا الإطار، وفي هذه الفترة الخصبة من التاريخ العربي، شهدت مصر انتفاضة أدت إلى إبرام معاهدة ١٩٣٦، وشهدت سوريا انتفاضة مماثلة في العام ١٩٣٥، وأنشأت حكومة وطنية، وشهد العراق انقلاباً عسكرياً ـ هو الأول من نوعه ـ وكان انقلاباً ذا صبغة قومية متصلبة، وضُربت الانتفاضة الفلسطينية في العام ١٩٣٦ الذي يُعتبر عام النكبة الفعلي التي استكملت في العام ١٩٤٧.

ورأى حمّاد أن هذه الانتفاضات كانت تعبِّر عن خلل التسوية التي فرضها الغرب على المنطقة. وبعد العام ١٩٤٨، ونتيجة التطورات المستجدة، جاء انقلاب حسني الزعيم في سوريا ورفع شعار «الديمقراطية السليمة» وانتهك أي معنى للديمقراطية، وجاء عبد الناصر بالديمقراطية الحقيقية؛ وبعد ذلك، تكرّرت كلمة الديمقراطية في كل النظم العسكرية. ولأن العسكر قد أتوا من خارج السياق المدني، فقد حملوا معهم فكرة في غاية الخطورة، وهي أنهم «يحتكرون الحق والحقيقة والوطنية»، ونشأت فكرة «الوصاية على الجماهير»، التي تجد أساسها في الفكر الاستعماري، وبدأت هذه النظم تطرح أفكاراً بدءاً من الديمقراطية السليمة إلى الحقيقية، وانتهاء بـ «ديمقراطية الأنياب».

وأشار **عصام العريان** إلى ضرورة عدم الوقوع في إسار فكرة نشأت في إطار الوسط الإسلامي وتجد الآن صدى واسعاً، وهي فكرة «العداء للغرب»، وهذه الفكرة لها ضوابطها في النسق الإسلامي نفسه، ويجب ألا تؤخذ بمعنى العداء والرفض لكل شيء يرد من الغرب حتى لا نقع في أسر أن الغرب كله شر. وقد رأى أنه ينبغي الاتفاق على

فكرة أولية فحواها أن استيراد القيم والاجراءات يختلف كل منهما عن الآخر، فقد يوجد إجراء تنظيمي ما يصلح لكل البلدان ولكل المناسبات، أما القيمة التي تحكم هذا الإجراء والنهج الفلسفي الذي نشأ منه هذا الإجراء، فقد يختلف من بلد إلى آخر.

وأكّد العريان وجود مبادئ أصولية في الفكرة الديمقراطية مثل الحماية الديمقراطية، وحق الثورة، وحق التغيير، وهذه المبادئ يؤصلها الإسلام ويضع لها إجراءاتها. فالإسلام جاء بالشورى التي تختلف عن الديمقراطية، إلا أن الديمقراطية تجعل الاتفاق على الدستور بمثابة المرجعية التي تحدِّد قواعد اللعبة الديمقراطية، وهذا الأمر يثير رفضاً وتحفظاً لدى بعضهم الذين يسعون إلى الوصول إلى صيغة تناسب واقعنا وتتسق مع تراثنا. وقد افتقدت الأمة الإسلامية قواعد الشورى منذ أمد بعيد، ومن غير الممكن تغيير هذا الواقع في شكل طفرة، بل إن الأمر يحتاج إلى وقت اجتهاد، ولم تعدم الأمة وجود فقهاء يقفون في وجه السلطة. وحيث إن الديمقراطية إفراز للواقع القائم، فإن واقع أمتنا يحتاج إلى معالجة وإلى عملية بناء جديدة للأمة، بحيث تقبل بالشورى أو بالديمقراطية وتعيش بواقع غير استسلامي.

وأكّد العريان ضرورة التوصل إلى فكرة مؤداها «تعريب الديمقراطية» أو «أسلمة الديمقراطية»، بمعنى أن نجتهد من خلال الممارسة العملية في بناء نسق خاص في الشورى والممارسة السياسية. وعلى النخبات السياسية المثقفة والأحزاب السياسية والحركات السياسية الإسلامية توضيح الصورة وعدم الوقوع في عداء الغرب وتمحيص تجربته في الحكم والسياسة والإدارة. ورأى العريان أن النظم الديمقراطية الغربية هي أفضل النظم لعبور مرحلة انتقالية نحو النسق العربي لنظام الحكم والإدارة الذي يحقّق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والثقافية.

وأشار إبراهيم غانم إلى أن الشورى الإسلامية لم تقف عند حدود الشعارات، بل إنها طوّرت آليات في سياقها التاريخي الذي مرّت به مجتمعاتنا، فكانت هناك شورى مرسلة، وشورى في الفقه، وجدل الفقهاء والإجماع والاجتهاد كانت بمثابة أنواع من الشورى. كما أكد أهمية الإقرار بالحق في الاعتراض على الديمقراطية. ورأى أن السبب في نظرتنا إلى الشورى من منظور الديمقراطية؛ وليس العكس، هو وضعنا الحضاري المنخفض والضعيف، بينما الشورى أعمق وأكثر فائدة لمستقبل البشرية وللغرب نفسه.

ورأى غانم أن فكرة الدولة القومية في مجتمعاتنا العربية والإسلامية نُقلت عن المفهوم الغربي، واتسمت بصفات خمس، هي: الواحدية، والإطلاق، وعدم القابلية للتجزئة، وعدم القابلية للتنازل عنها، وتمتعها بحق الاستخدام الإكراهي والشرعي إزاء المنظمات الأخرى. والدولة ما هي إلا حيلة قانونية لجعل قلة تمارس الظلم والإكراه على بقية المجتمع، والحل الوحيد هو سيادة الشريعة الإسلامية لأنها تُخضع الدولة، ولا تخضَع لها.

كما أشار غانم إلى أن الديمقراطية قد تؤدي إلى الإطاحة بحقوق الأقليات الدينية،

وإلى عدم الحفاظ على التعددية الاجتماعية، بينما الإسلام هو الوحيد القادر على الحفاظ على هذه التعددية، لأنه الدين الوحيد الذي يعترف بالمخالفين له في الدين، ويعطي لهم حقوقهم، وينظّم لهم نظاماً اجتماعياً مثالياً.

وأشار **أحمد صدقي الدجاني** إلى الحكم السائد في الندوات والفكر والأوساط الإسلامية، الذي مفاده أن تاريخنا السابق غلب عليه الاستبداد، وأكد عدم صحة هذه المقولات، وأن هؤلاء الذين يقعون في أسرها إنما يركزون على مستوى معين من حياتنا هو مستوى الحكام، وحين يركزون على هذا المستوى يركزون على أمثلة معينة صارخة ويهملون المسار ككل. واعتبر أن الدراسة المتأنية لتاريخ ثلاثة عشر قرناً من الحضارة العربية الإسلامية تؤكد أن مفهوم الشورى كان واضحاً وأن ممارساته كانت غنية على صُعدٍ عدة.

وأكد الدجاني أن بعضهم يجنح إلى ضرورة إغناء تجربتنا الديمقراطية بنظرتنا الشوروية، وأشار إلى اقتناعه بهذا الرأي، لأن هذه النظرة الشوروية ـ لو أحسن تطبيقها ـ ستنفذ إلى جوهر المفهوم الديمقراطي الغربي بشكل أفضل. وأشار إلى أن دراسة موضوع الديمقراطية في الغرب وتطورها أتى بنتائج مذهلة، فلقد ظل التمثيل في بريطانيا حتى أوائل القرن العشرين محصوراً في شريحة ضيقة من الملاّك، ولم يكن للمرأة حق التصويت. وحتى الآن، ثمة شرائح اجتماعية معينة لا تتجاوز نسبة تصويتها في الانتخابات خمسة وعشرين بالمئة، وتنخفض النسبة لدى السود بدرجة أكبر. ومن حقنا دراسة هذه التجربة بعمق وإغناء دراسة تجربة «الديوان» في حضارتنا لأنها جسّدت في كثير من الأزمان نموذج الشورى.

وأشارت **نيفين مسعد** إلى اختلافها مع ما ذكرته الورقة حول صعوبة التوصل إلى تعريف محدَّد للديمقراطية، إذ رأت أن الحديث عن تنوّع الديمقراطية بتنوع الثقافات هو من قبيل الحديث عن إجراءات التطبيق الديمقراطي وليس عن جوهر مفهوم الديمقراطية، إذ من الممكن الحديث عن تنوع وسائل إعمال الديمقراطية معبّراً عنها في أسلوب الانتخاب، في شكل التعددية السياسية، في العلاقة بين السلطات، ولكن جوهر المفهوم من حيث كونه مجموعة من المبادئ تتصل بالحريات العامة وحقوق الإنسان أمر ينبغي الاتفاق عليه.

ثالثاً: علاقة الإسلاميين بالديمقراطية

أشار **فهمي هويدي** إلى أن القضية هي موقف الديمقراطية من الحركات الإسلامية، وليس موقف الحركات الإسلامية من الديمقراطية، ولا سيما أن الخطاب الديمقراطي العربي بدأ في الآونة الأخيرة يحتوي على مفاهيم غريبة؛ ففي تونس سمعنا عن «ديمقراطية الاستثناءات»، أي أن نستثني من الخريطة الديمقراطية القوى «المهدِّدة للديمقراطية»، وسمعنا عن «ديمقراطية الخطوة خطوة»؛ وذلك لأنه لما لاح أن الديمقراطية يمكن أن تأتي

بهذه القوى، تكاتفت جهود «الديمقراطيين» لإغلاق هذا الباب، والحيلولة دون وصول هذه القوى. ومن ثم، هناك تعسف من جانب القوى المنسوبة إلى الديمقراطية إزاء الحركة الإسلامية.

وركّز هويدي على تجربة الإخوان المسلمين في مصر، فذكر أنها لم تشتبك مع الديمقراطية ولم تسلّم تسليماً كاملاً بكل عناصرها، إذ كانت قضية التحرير أسبق في العقلية السياسية من قضية الديمقراطية، وكانت مقاومة الاحتلال هي القضية رقم واحد، ولم تكن قضية الديمقراطية تحتل الأولوية المطلقة كما هو الحال الآن. وعلى كل فلا ينبغي الآن ـ في رأي هويدي ـ أن نحاكم فكر الثلاثينيات والأربعينيات.

وأشار هويدي إلى أن حسن البنّا كان شريكاً في التجربة البرلمانية عندما أيّدها وتقدم للترشيح في العامين ١٩٤٢ و١٩٤٤؛ لكن حكم حركة الإخوان على التجربة الحزبية كان حكماً أخلاقياً. وقد تغيّر هذا الموقف الآن، فقد نشر يوسف القرضاوي منذ أسابيع فتوى حول قبول تعدد الأحزاب في التجربة الديمقراطية؛ وهذا ما حدث أيضاً في الهند حيث كانت جماعة المودودي تتوجس من التجربة الحزبية، ثم زالت الحساسية بعد فترة، وانخرطت الجماعة في الآلة الديمقراطية بشكل واسع.

وعبّر هويدي عن خشيته من مناقشة علاقة التيارات الإسلامية بالديمقراطية، وكأن ذلك يتم في فراغ. والمسألة لا تنتهي عند قبول الإسلاميين بالديمقراطية، بل إنها أكثر تعقيداً، إنها علاقة تيار بقِيَم. والملاحظ في الفترة الأخيرة ظهور اقتناع متزايد بضرورة المشاركة الديمقراطية. وفي الوقت الذي دخل فيه الإسلاميون التجربة الديمقراطية، فكرت الديمقراطية في استبعادهم. وقد حدث هذا في تونس مع حركة النهضة التي كانت من أوائل الحركات التي قبلت منذ أوائل السبعينيات كل قوانين اللعبة الديمقراطية، وظلت مع ذلك مستبعدة منذ اللحظة الأولى، وما زال الإسلاميون محجوبين عن المشاركة الديمقراطية في تونس، وتمَّ تقنين هذا الحجب. ومن ثم، فالمسألة ليست علاقة التيارات الإسلامية بالديمقراطية، ولكنها علاقة منسوبين إلى الديمقراطية بالتيارات الإسلامية.

وأشار **عصام العريان** إلى أن من يرفض الديمقراطية في الوطن العربي باسم الإسلام هم عبارة عن مجموعات قليلة أبرزها «السلفيون» بحكم أنهم لم يمارسوا العمل السياسي إلا مؤخراً، كما أنهم حَرْفيون في منهجهم الفكري، لأنهم انكفأوا على القديم، ولم يجدّدوا أو يطوّروا أفكارهم.

وركّز العريان على أن اهتمام الحركة الإسلامية النسبي بقضية الديمقراطية يتم في إطار أوسع، فحركة الإخوان ليست حزباً سياسياً ولا تدّعي ذلك. وإن كان بعضهم ينظر إليها كحزب سياسي لأنهم يحكمون عليها في مرحلة الانتخابات ولا يحتكون بها في نشاطها التحتي الواسع العريض. وإذا كان هدف هذه الحركة أو أحد أهدافها هو الوصول إلى السلطة، إذ عندما سئل الإمام حسن البنّا: هل تسعون إلى السلطة؟ أجاب إن السلطة هي التي سوف تسعى إلينا، فهدف هذه الحركة هو تنمية شاملة للإنسان وتوجيه حياته

وفق تعاليم وقيم ثقافية مستمدة من الإسلام برؤية منفتحة على الآخرين داخل بلادنا، بل حتى على الغرب والعالم كله.

وتساءل **أحمد صدقي الدجاني**: ما هي العوامل التي تحدّد موقف التيارات الإسلامية من قضية الديمقراطية؟ وأجاب عن هذا التساؤل بأنها تنحصر في عوامل ثلاثة: **أولها** العامل العقيدي الفكري الذي يشدّد على الشورى وهو ينظر إلى الديمقراطية نظرة إيجابية؛ **وثانيها** هو عامل الواقع القائم في الدولة ومدى الاعتراف بالتيار الإسلامي، حيث يؤثر هذا الواقع في نظرة التيارات الإسلامية إلى قضية الديمقراطية، **وثالثها** عامل التصدي للتبعية والسعي من أجل الاستقلال، خصوصاً أن هناك آخر يحاول التسلّط علينا.

وأشار **فريد عبد الكريم** إلى ضرورة التفرقة بين الإسلام والحركات السياسية الإسلامية في بعض الجوانب، إذ لا أحد يستطيع أن ينتقص من الإسلام، لكن فهم الحركات الإسلامية للإسلام، تأثراً ببعض الفقهاء هنا أو هناك في بعض العصور، مسألة تثير شبهات كثيرة. ويوجه غير الإسلاميين شبهات عدة تثير التباساً في موقف الإسلاميين المضاد للديمقراطية.

١ ـ شبهات فكرية

أ ـ الشورى: يختلف رأي الإسلام في الشورى عن رأي الفقهاء الذين ذهب كثير منهم إلى أن الشورى غير ملزمة، وكثير من المسلمين لا يعتدّون بإلزامية الشورى، أي المشاركة في صنع القرار.

ب ـ التفرقة بين الشورى والمسؤولية: ذهب بعض الفقهاء إلى أن الحاكم ليس مسؤولاً إلا أمام الله وحده، ونسمع كل يوم من الفقهاء الرسميين أن الحاكم لا يُسأل إلا أمام الله وحده، مع أن الفقه الصحيح يقرّ بأن مسؤولية الحاكم ثنائية، إحداها أمام الله والأخرى أمام الرعية.

ج ـ يعطي بعضهم آراء الفقه قداسة تثير شبهة حول الشورى، وحول موقف الحاكم من الرعية وموقف الرعية من الحاكم.

وعلى الرغم من أن الإسلام ليس ضد مبدأ الشورى الملزمة، ومسؤولية الحاكم عن عقد البيعة انعقاداً وصحة ونفاذاً، فإن هذه أفكار يتبنّاها بعض الحركات الإسلامية.

د ـ إقحام الدين في بعض المسائل التي تركها الله للعقل البشري، حيث جاء الدين في دوائر وأهمل دائرة لحياتنا، وإقحام الدين في شيء متغير مع الزمان ومع المكان ومع الوسط عملية بالغة الخطورة. ولا يصحّ إقحام أنفسنا في المسائل التي تركها القرآن، لأن ذلك هو سرّ خلود القرآن الكريم والسنّة المشرفة على الزمان والمكان.

٢ ـ شبهات تنظيمية

أ ـ التنظيم الحديدي للإخوان المسلمين الذي لا يقوم على ديمقراطية صحيحة في بناء الهيكل وفي تصعيد «الكوادر» وانتخابها، وفي اختيار المرشد العام، تثير شبهة في أن هؤلاء لا يؤمنون بالديمقراطية، وليس بالامكان يتم اختيار المرشد العام من ثلاثة بالاتفاق وأكبر الأعضاء سناً.

ب ـ قسم ويمين الطاعة الذي يجعل العضو لا يفلت من الأوامر الهابطة من أعلى إلى أسفل، ولا يجعل رغباته تصعد من أسفل إلى أعلى، فهم في شؤونهم الداخلية ليسوا شورويين أو ديمقراطيين. فالشورى هي جوهر الديمقراطية، إلا أن الغرب قد جعل لها مؤسسات وآليات ووسائل حماية، ونحن وقفنا عند المبدأ فقط نلوكه ولا ننفذه ولا نحوّله إلى واقع حي. وكل من يخالف الأوامر من المستويات الأعلى ينتظر ما يكره من العزل والفصل والاضطهاد والإشاعات وضرب المصالح، وكل من يبدي وجهة نظر مخالفة يثير فتنة «والفتنة أشد من القتل»، ولا بد من أن تواجَه بالتصفيات الجسدية. ومن ثم، فعدم وجود ديمقراطية داخل البناء التنظيمي لهذه الحركات مسألة تثير شبهة ما، وما يتم في الداخل هو الذي تنطبع صورته في الخارج.

٣ ـ شبهات حركية على مستوى الممارسة

أ ـ علاقة الإخوان المسلمين بالتيارات الأخرى علاقة قائمة على العداء، حتى لو كانوا متفقين على بعض القضايا، أو قائمة على الانغلاق والتقوقع من دون مبرر موضوعي.

ب ـ بعض الحركات يدّعي أنه وحده المعبِّر عن الإسلام فيتهم غيره بالكفر بسهولة شديدة، وهذا يثير الكثير من الالتباس.

وأشار **مجدي حمّاد** إلى أن ما تطالب به الديمقراطية الوضعية يُعتبر بالنسبة إلينا كمسلمين مطلباً إسلامياً وليس مجرد فكرة نقبلها أو نرفضها. وركّز على نقطتين: **الأولى**، رد الحق إلى الأمة وهي القيمة العليا «وأمرهم شورى بينهم» وتأكيد حق المشاركة والمحاسبة. **الثانية**، الحركة السياسية: حيث تضمّن الحديث الشريف «من رأى منكم منكراً فليغيّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان». أساليب الحركة السياسية الثلاثة، هي: أسلوب العنف السياسي بكل مشتملاته التظاهرة والإضراب والثورة (بيده)؛ وكل ما يتصل بالدعاية والدعوة والحرب النفسية (بلسانه)، والمقاومة السلبية التي مارسها غاندي (بقلبه)، وتنظِّم هذه الحركة السياسية التي أُمرنا بها في مواجهة الحاكم علاقة الأمة بمن يتولى أمرها.

وعبّر حمّاد عن اعتقاده بأن التيارات الإسلامية مطالبة بشيء سبقها إليه التيار القومي وهو «نقد الذات» لمسار الحركة الإسلامية، ومطالبة أيضاً بتوضيح بعض الأمور،

منها «الخطاب المزدوج» الذي يسعى إلى الشرعية، لكنه عند الوصول إلى السلطة يرفع خطاباً آخر، وفكرة «تداول السلطة»، وهل تستمر بعد الوصول إلى السلطة أم لا؟ وكذلك فكرة «رفض الآخر» الدائرة بين التيارات الإسلامية، وبينها وبين التيارات الأخرى.

وعبّرت **نيفين مسعد** عن اختلافها مع ما أشارت إليه الورقة عن التحيّز في تناول العلاقة بين الإسلاميين والديمقراطية، أو ما أطلقت عليه الورقة «صناعة الصورة»، إذ رأت أن تلك الصناعة لا تعود دائماً إلى المغالطة أو التحيّز في القراءة، لكنها تعود أحياناً إلى طبيعة تلك الصورة وما تفصح عنه من دلالات. فعندما تذكر الورقة أن هناك ميلاً لتغليب ما هو سياسي على ما هو ديني في نشاط الجماعات الإسلامية، لا أجد ذلك عيباً، لأنه على رغم كثرة التنويعات الاجتماعية الفكرية والدينية للظاهرة الإسلامية، فإن بروز الجماعة الدينية يقترن بدخولها إلى المعترك السياسي لأنه يضعها اعتباراً من تلك اللحظة في مواجهة السلطة. ويوضّح ذلك مثال أو نموذج حركة النهضة التونسية، فقليل بيننا كان يلمّ بنشاطها الدّعوي الصرف في إطار جمعية المحافظة على القرآن الكريم، لكن الرأي العام تنبّه لها عندما تقدّمت بطلب الحصول على تأشيرة العمل الحزبي في العام ١٩٨١. ومن ثم، فإن الصورة نفسها هي التي تُحمَّل بعناصر التضليل.

وأشارت مسعد إلى موافقتها على الاتهام الموجّه إلى بعض التيارات الإسلامية بعدم الديمقراطية، وأيّدت ما أشار إليه فريد عبد الكريم من شبهات تثار حول هذه التيارات. وذكرت أن بعضاً من هذه التيارات يشيع جواً من الغموض حول موقع الديمقراطية من منظومته الفكرية. وقد يكون هذا الغموض مقصوداً من حيث تتكلم الجماعة بلسانين لتحتفظ بجسور التفاهم مع قطاعات عريضة مختلفة المشارب من المواطنين. وقد لا يكون هذا الغموض مقصوداً لأن الجماعة لا تمتلك بالفعل تصوراً واضحاً لماهية الديمقراطية وضوابطها وحدودها. ويتعلق كلا الاحتمالين بتزييف الصورة وصناعتها، بحسب تعبير الورقة.

ومن ناحية أخرى، أشار **ابراهيم غانم** إلى ضرورة تمحيص الشبهات التي تكشف عنها الممارسة الديمقراطية والبحث لها عن علاج إن وجدت، أو صرف الجهود التي تضيع في الجدل حولها إن لم تكن موجودة. وذكر أنه إذا قدّمت التيارات الإسلامية خطاباً يعلن قبولها الديمقراطية فإنها تُطعن بسلاح التاريخ، الأمر الذي يوجب إعادة النظر في تاريخ الحركة الإسلامية.

وذكر غانم أن الديمقراطية قد نشأت في مصر في ظل دولة «ليبرالية» قبلت جوهر الديمقراطية، ولم تقبل الكثير من الممارسات الخاصة بها. وقد قبل الإخوان جوهر الديمقراطية ورفضوا أشياء، الأمر الذي جعل بعضهم يعتقد أنهم يرفضون الديمقراطية جملة وتفصيلاً. ورفض الإخوان من هذه الممارسات «الأحزاب» لأن الحزبية التي سادت في العهد «الليبرالي» كانت فاسدة ومتهالكة، وكانت صفحة الإخوان ـ وما زالت ـ نظيفة

من اضطهاد الأقليات غير المسلمة، وتأتي الممارسات غير المقبولة الآن من بعض الجماعات الصغيرة نسبياً. وقد قبل الإخوان ـ على لسان حسن البنّا ـ أصحاب التوجهات الأخرى والنظام الديمقراطي والحكومة الديمقراطية، كما أعلن الإخوان منذ أواخر الثلاثينيات قبولهم النظام النيابي الدستوري باعتباره أقرب نُظُم الحكم إلى الإسلام. وطالب بإعادة النظر بأمانة ومن دون تحيّز ومن دون مواقف مسبقة أو تعميمات على مواقف تاريخية سابقة.

وأشار **فهمي هويدي** إلى أن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه التيار الإسلامي تتمثل في أن الديمقراطية يُعبث بها ولا تطبّق تطبيقاً كاملاً، إذ لا توجد ديمقراطية، والمسألة متوقفة على مدى أمانة وصدقية هذا المجتمع في مسيرته الديمقراطية. وإذا كانت هناك ديمقراطية حقيقية، فلا بد من أن نقبل نظرياً بوجود التيار الإسلامي. ولا يمكننا تصور وجود علاقة بين التيارات الإسلامية والتجربة الديمقراطية، في حين أن هذه التجربة تبدأ بنفيه واستبعاده، فالمهم هنا الجدية في الالتزام بالقيم الديمقراطية.

وأثنى هويدي على الجهد الفكري الذي يُبذَل الآن لتأصيل العلاقة الإيجابية المنشودة بين التفكير الإسلامي والممارسة الديمقراطية. كما أشار إلى الوقوع في خطأ عمّن نتحدث في الحركات الإسلامية، ولأن الساحة متسعة ومتعددة النماذج فإنها تتيح لكل من يريد أن يدعم وجهة نظره أن يجد نموذجاً يؤيدها.

وذكر هويدي أن تاريخ الحركة الإسلامية مليء بعداء ورفض الآخر لها، وليس رفضها الآخر، وكذلك «الخطاب المزدوج»، حيث يقع بعضهم في إسار الخطاب الإعلامي للظاهرة الإسلامية الذي لا يقدِّم الحقيقة كلها، ويوضّح أن الحركة الإسلامية بدأت من عباس مدني وعلي بلحاج والثورة الإيرانية، ويهمل التاريخ الطويل، الحافل، للحركة الإسلامية.

وأشار هويدي إلى أن بعض الآفات التي قيلت بالنسبة إلى الحركة الإسلامية هي في الحقيقة آفات العمل العام، ولهذا فإن الحركات الإسلامية ليست في غرف مغلقة، بل إنها جزء من خريطة اجتماعية، وهذه الآفات تُسقَط على الظاهرة الإسلامية، على الرغم من أنها آفات عامة لا تخصها وحدها.

رابعاً: الحدث الجزائري

أشار **مجدي حمّاد** إلى أن أغرب ما حدث في الجزائر هو حديث طرفي الصراع ـ الإسلاميين والعسكريين ـ عن خطأ الديمقراطية. فقد رأى العسكريون أن الديمقراطية لا تصلح للجزائر بدليل هذه النسبة الكثيفة التي صوّتت لصالح الأصوليين. أما الإسلاميون فلسان حالهم يقول: إن الديمقراطية لا تصلح بدليل الاستيلاء العسكري على السلطة وإلغاء الانتخابات، لأن النتائج لم تكن في مصلحة «النخبة الغربية الحديثة».

واعتبر حمّاد أن منطق الطرفين خاطئ، لأنه يستند إلى مقدمات خاطئة تعتبر أن الديمقراطية هي الانتخابات، وأن إجراء العسكريين للانتخابات يعني أنهم قد أصبحوا ديمقراطيين، وإن إقبال الإسلاميين على الانتخابات يجعلهم ديمقراطيين. وإذا كانت الانتخابات جزءاً لا يتجزأ من العملية الديمقراطية، فإنها ليست هي حصراً الديمقراطية. فالديمقراطية شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي يقوم على مبادئ المساواة والشرعية. ومن ثم، لا تنطبق الديمقراطية على الإسلاميين الذين اعتبروا أن الانتخابات تمثّل «انتصاراً للإسلام على الديمقراطية» ـ كما قيل في النص ـ ولا تنطبق على العسكريين الذين اعتبروا أن الانتخابات هي الديمقراطية، ثم عادوا فغيّروا آراءهم.

وأكّد حمّاد أن منطق استبعاد الإسلاميين تحكمه فكرة احتكار الحق والحقيقة والوطنية لدى النخبات الحاكمة في الأقطار العربية، الأمر الذي جعل مسألة الاقتراب من السلطة هي الفيصل في تعامل هذه النخبات مع القوى الأخرى. فالاقتراب من السلطة ممنوع على أي تيار، وخصوصاً التيار الإسلامي الذي يتسم بأنه تيار شعبي يطرح قيماً وطنية.

ورأى فهمي هويدي أن الاشتباك مع الديمقراطية في الجزائر كان لأنها تجربة علمانية غربية، لهم معها حسابات قديمة، وعانوا في ظلها أكثر من مئة وثلاثين عاماً من الاحتلال. وعبَّر عن أسفه للتشويه الشديد للحركة الإسلامية في الجزائر، خصوصاً عندما يلقي أحدهم خطاباً يقول فيه «نحن ضد الدستور»، فيتم التركيز على مقولته على الرغم من أن الخطيب مفصول من جبهة الإنقاذ، وعندما تقول الجبهة كلاماً مغايراً يتم تجاهله لأنه لا يلقى صدى عند من يهوى إجهاض التجربة وضرب الحركة الإسلامية. وأكّد ضرورة فهم ما حدث في الجزائر بعيداً عن الخطاب الإعلامي الذي مثّل دوراً في تشويه الحركة الإسلامية. وأشار إلى أن عمر جبهة الإنقاذ ثلاث سنوات فقط من العام ١٩٨٩، وقد نجحت في الانتخابات البلدية في العام ١٩٩٠، وتقدمت إلى الانتخابات النيابية في العام ١٩٩١، وأرادت أن تحكم في العام ١٩٩٢. وتساءل، هل يمكن أن نبني على هذه التجربة المتواضعة المليئة بالملابسات المعقدة ونترك تجربة الإخوان التي تجاوز عمرها ستين عاماً.

وأشار ابراهيم غانم إلى ترسّخ السلطان العسكري في الأنظمة العربية، وفي الجزائر بالذات، حيث يتم إرساء الكيان العسكري اجتماعياً وثقافياً وعبر مشاريع كثيرة جعلت العسكر لا يغيبون في أية لحظة. كما انتقد اندفاع الجزائر إلى تطبيق ونقل النموذج الديمقراطي في صورته الصافية النقية التي سمحت بتعدد أحزاب من دون قيد ولا شرط حتى قارب عدد الأحزاب ستين حزباً، وبإجراء انتخابات حرة ونزيهة. واعتبر أن هذا كان خطأً كبيراً ممن اتخذ هذا القرار، لأن الانقلاب المفاجئ من نظام حزب واحد إلى ديمقراطية شاملة في أنقى صورها أدى إلى تحويل هذه الديمقراطية إلى «ديمقراطية ملغاة».

وعبّرت نيفين مسعد عن تأييدها فكرة التدرج في التطبيق الديمقراطي، على الرغم

من أن بعضهم رفضها لكنها تُتخذ أحياناً أداة لتزييف إرادة الشعوب وحرمانها من الديمقراطية الكاملة في الدول النامية. وأشارت إلى وجود مجموعة من الشروط الثقافية والاجتماعية ـ الاقتصادية اللازمة لإعمال الديمقراطية. وتساءلت: كيف يتأتى لشعب عاش في ظل نظام الحزب الواحد ستة وعشرين عاماً، وتمرّس على العنف كأسلوب في إدارة صراعه مع المحتل وتسوية خلافاته الشخصية، ويعاني أزمة اقتصادية طاحنة، أن تُترك له مطلق الحرية السياسية بين عشية وضحاها؟ وأشارت إلى أن قانون الأحزاب السياسية في الجزائر لم يشترط سوى مرور شهرين اثنين بين التقدم بطلب تشكيل حزب والحصول على ترخيص بالعمل الحزبي. وكانت النتيجة أن أصبح في الجزائر خلال ثلاثة أعوام أو أقل ما يربو على خمسين حزباً. كما رأت أن جميع القوى السياسية في الجزائر لم تلتقط من التعددية إلا ذلك الجانب الذي يسمح لها ببلوغ سدّة الحكم، وإن لم يحدث فإنها تنفي الآخر وتنكر وجوده. وفي أعقاب كل انتخابات، كانت الحكومة تتهم وزير داخليتها بالتواطؤ مع الإسلاميين، وكان الإسلاميون يشكّكون في نزاهة الانتخابات، وكان العلمانيون يدعون إلى مراجعة العملية الديمقراطية إن هي أتت بالإسلاميين إلى السلطة. ولقد بلغ من اختلاط الأوراق في الجزائر أنه بينما التزمت السلطة في لحظة معينة الحياد قِبَل الإسلاميين، كانت قوى أخرى تحرّضها على مهاجمتهم. وقد غابت من الجزائر مسألة مهمة، هي قبول الآخر والاعتراف به، وهي مسألة مهمة جداً لإمكان تطبيق الديمقراطية.

وتساءلت نيفين مسعد عن سبب اختيار الجزائر نموذجاً لاختبار العلاقة بين الإسلاميين والديمقراطية؟ ورفضت الرأي القائل إن الجزائر نموذج تعاقد فيه الإسلاميون مع السلطة على إعمال الديمقراطية، ثم عادت السلطة لتخلّ بالتزامها، الأمر الذي ترتّب عليه فسخ العقد من طرف واحد. ورأت أن الإسلاميين لم يتعاقدوا مع السلطة فعلاً على الديمقراطية؛ ومن ثم، فإن التعاقد الذي تحدّثت عنه الورقة وُلد لاغياً أو منسوخاً من اللحظة الأولى، لأن كلا الطرفين ـ جبهة الإنقاذ والنظام الحاكم ـ كان يضمر الانقلاب على التعاقد إن هو أتى بأيهما منفرداً إلى سدة الحكم، أي أن العقد السياسي لا ينطبق على نموذج الجزائر، لكنه قد يصحّ في بعض النماذج العربية الأخرى كنموذج الأردن، من خلال تطور العلاقة بين القصر والإخوان المسلمين، حيث ثمة اتفاق على حدود المشاركة وعلى أدواتها.

خامساً: المستقبل والعلاقة بين التيارين القومي والإسلامي

أشار **أحمد صدقي الدجاني** إلى أنه يجب على التيارات الإسلامية أن تتفق مع التيارات الأخرى على قضايا الديمقراطية التفصيلية، **وأولاها** الدستور الذي يتوافق الجميع عليه، وإذا كانت التيارات الإسلامية تتحدث عن الإسلام كدستور موجِّه، فماذا عن التفاصيل على هذا الصعيد؟ وكيف يشارك الجميع في الرضا بدستور من هذا القبيل؟ **وثانيتها** عملية الانتخاب ذاتها بآلياتها، بنزاهتها، بقوائمها وفق دراسة ميدانية حقيقية للمجتمع وليس

بنقل نماذج جاهزة. وثالثها حقوق الإنسان أو «كرامة بني آدم» وفق التعبير القرآني، وحق الإنسان في الإعلام والتعليم وتأليب الرأي العام، وغيره. وتساءل: هل الإمكانية قائمة في أن يلتقي التيار الإسلامي مع التيار القومي، ومع بقية التيارات على هذه الأمور، بحيث تأتي الممارسة منها جميعاً لتصل إلى شيء محدد.

وركّز **محمد عمارة** على أهمية الاستقلال الحضاري، باعتبار أن للأمة مشروعاً حضارياً، ولها منطلقات عقيدية مستقلة، وليست متناقضة؛ أي أنها تتمتع بالتميز والخصوصية الحضارية. وأشار إلى أن القضية ليست موقفنا من الغرب، لكنها قضية موقف الغرب منا، حيث إن الرؤية الإسلامية تكرّس قيمة التعدد والاختلاف في الألسن والألوان، بينما الغرب ينفي الآخر، فهو ينفي الديانات غير المسيحية، بل ينفي المذاهب المخالفة داخل المسيحية. ونحن نريد أن نكون عضواً في «منتدى الحضارات» ولسنا بديلاً من الآخرين، بينما يريد الآخرون أن يكونوا هم الحضارة الوحيدة في العالم.

وأشار عمارة إلى أن الولايات المتحدة الآن بعد تفردها واغتصابها الشرعية الدولية تتقدم العالم، وأدى سقوط المشروع الماركسي إلى استخدام أصحاب هذا المشروع في العداء للتيارات الفاعلة، وأصبح من كانوا يدافعون عن الطبقة العاملة بقداسة يتحدثون الآن عن عدم صلاحية الديمقراطية لأن الشعوب لم تنضج بعد، وتحتضن النظم هؤلاء الآن بسبب فاعليتهم في مواجهة التيارات الفاعلة. ولم يبقَ من تيارات الأصالة إلا التيار الإسلامي والتيار القومي، ولا بد لهذه التيارات التي يُعتبر بناء مشروع مستقل حجر الزاوية لديها، من أن يركّز على العلاقات في ما بينها، وأن يحدث حوار بين هذين التيارين لأنهما يمثّلان الأصالة في هذه الأمة.

وأشار **فريد عبد الكريم** إلى أن هدفه من مناقشة علاقة الإخوان المسلمين بالتيارات الأخرى هو أن تقف القوى العربية الأصيلة في خندق واحد لكي تواجه ما يلمّ بهذه الأمة من مهانة وهيمنة استعمارية وسلب لإرادتها.

وذكر **ابراهيم غانم** أنه لا يوجد صدام بين الإخوان المسلمين وحركة القومية العربية، بل إن العلاقات بين الشيخ حسن البنّا وأبرز القيادات القومية العربية كانت قوية جداً، وأيّد البنّا قيام جامعة الدول العربية باعتبارها مقدمة لتحقيق الوحدة. أكثر من ذلك، إن بعض فقرات ميثاق جامعة الدول العربية مستقاة من رسالة أرسلها البنّا إلى وزراء الخارجية العرب الذين اجتمعوا في الإسكندرية في العام ١٩٤٤.

وفي تعقيبه الختامي، شكر **سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل** الحضور على مداخلاتهم وأشار إلى أن الشورى هي أعلى مراحل الديمقراطية، ولكن هذا لا يتأتى إلا في حالة واحدة هي صياغة الشورى بطريقة حسنة. وركّز على أن المشكلة ليست في الديمقراطية، ولكن في «ما قبل الديمقراطية»؛ أي في مستلزمات الوسط الديمقراطي أو حدود الكفاف الإنساني الديمقراطي.

وأشار إلى قضية العلاقات داخل التنظيمات الإسلامية وغير الإسلامية، وأكد أهميتها القصوى، لأن على الذين ينادون بالشورى أو بالديمقراطية وينتقدون النظام السياسي بسبب عدم ديمقراطيته أن يكونوا ديمقراطيين أو شورويين، فهم أولى بالالتزام بما يقولون. وأشار إلى ضرورة الحوار بين الجميع، ولا سيما أن هناك داخل التيار الإسلامي من يمدّ يده إلى كل القوى الفاعلة داخل المجتمع. وأكد أن الشورى ملزمة ابتداء وانتهاء، حتى لو وُجدت في الفقه آراء عكس ذلك، لأن الزمن غير الزمن الذي لم تكن فيه الشورى ملزمة، حيث كان هناك من هو ملتزم ذاتياً من خلال الوازع الديني عقده، واعتبر أن النقد الذاتي للحركة الإسلامية مسألة مهمة جداً، وساوى بين كل من «التكفير الديني» من جانب بعض التيارات الإسلامية للقوى الأخرى من ناحية، و«التكفير السياسي» من جانب بعض القوى الأخرى للتيارات الإسلامية من الناحية الأخرى، وأكد ضرورة الحوار بين القوى الفاعلة والأصيلة لأن كل خلاف بينها يصبّ في مصلحة الخصم سواء في الداخل (السلطة المستبدة) أو في الخارج (الهيمنة الدولية).

وفي النهاية، قدّم **أحمد صدقي الدجاني** الشكر والتقدير، باسم مركز دراسات الوحدة العربية، إلى كل من سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل على إعداد ورقة العمل، والمشاركين على مداخلاتهم التي أثرت الحوار وعمّقت المناقشة.

الفصل الخامس
السياسة الخارجية الجزائرية: من الرواج الى التفكك

محمد بوعشة(*)

مقدمة

قد يكون الحديث عن السياسة الخارجية الجزائرية اليوم لا يستدعي الانتباه لاقتصارها على أهداف ظرفية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالوضع الداخلي المتأزم الذي تعيشه الجزائر منذ سنوات؛ لهذا السبب تقلص كثيراً نشاطها الخارجي، ولم تعد بالتالي ـ كما كان الحال في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين ـ تجلب الانتباه وتستميل الأنظار والعقول وتعمل على تثوير الشعوب والأمم المضطهدة(١).

لكن من ناحية ثانية، أضحت الجزائر ذات اهتمام دولي(٢) ـ اقتصادي وسياسي ـ

(*) مدرّس السياسات الخارجية المقارنة، جامعة الجزائر.

(١) بل يمكن القول إن ذلك النشاط المكثف سبق الرئيس بومدين سواء في عهد الرئيس بن بلّه أو أثناء الثورة المسلحة؛ ولكن فضل الرئيس بومدين يكمن في تنظيمه للنشاط الخارجي ومتابعته شخصياً للقضايا الاستراتيجية ذات العلاقة بـ «المصلحة الوطنية»...

(٢) ومن علامات ذلك اهتمام الصحف الكبرى العالمية ذات التوزيع الكبير بما يجري في الجزائر كجريدتي *Le Monde* و *Le Figaro* الفرنسيتين، و *The Independent* و *The Guardian* البريطانيتين، و*Washington Post* الأمريكية، والعديد من الصحف الهامة في العالم العربي والعالم الثالث... انظر مثلاً في: *The Independent*, 8/3/1995, and *The Guardian*, 8/3/1995، بعض التفاصيل الدقيقة بشأن جانب من جوانب الأزمة/النزاع في هذا البلد. كما أن تصريحات رؤساء الدول الكبرى تندرج في هذا السياق، وذلك على الرغم من الحذر الذي تتميز به؛ فقد أعلن الرئيس الأمريكي مثلاً، بيل كلينتون (Bill Clinton) بأن: «اغتيال جزائريين وأجانب خلال السنوات الثلاث الأخيرة قد وضع الجزائر في مركز الاهتمام العالمي» (جريدة *La Tribune*, 1/4/1995)؛ بل إن تحركات السياسة الخارجية الجزائرية الرسمية خاصة حيال الدول الرأسمالية الكبرى (فرنسا، بريطانيا، المانيا، إيطاليا، إسبانيا، أمريكا) وتركيزها على موضوع الأزمة/النزاع، هو بحد ذاته دليل آخر على هذا الاهتمام الدولي.

نتيجة الأزمة/النزاع الدائرين فيها[٣]، واللذين أدّيا إلى تفرقع «وحدة» السياسة الخارجية[٤]، فظهر نتيجة لذلك، العديد من الاتجاهات الخارجية، يعمل كل واحد على نصرة أفكاره وتجنيد الرأي العام الدولي (الرسمي وغير الرسمي) حوله: ففضلاً عن السياسة الخارجية الرسمية، تحاول أحزاب المعارضة إرساء سياسات خارجية خاصة، ولا سيما الجبهات الثلاث: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جبهة القوى الاشتراكية، وجبهة التحرير الوطني[٥].

أضف إلى ذلك، دور وسائل الإعلام واهتمامها بالأبعاد الداخلية والدولية للأزمة/النزاع، ومن ثم نقلها خارج حدود الوطن، خصوصاً المؤسسة الوطنية للتلفزيون التي وقفت دائماً بالصورة والكلمة ـ باعتبارها مؤسسة حكومية ـ إلى جانب السياسة الرسمية بتغطيتها والدفاع عنها؛ وهذا طبعاً لم يرض العديد من القوى المعارضة وغير المعارضة؛ من هنا، فإن ما تقوم به في إطار الأزمة/النزاع كان محل انتقاد لها، ولما تعرضه مثل

---

(٣) نعتقد أن هاتين الكلمتين تعبران بصدق عن الوضع في الجزائر: فمن ناحية هناك أزمة عامة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ـ أخلاقية... غير عنفية، ومن ناحية أخرى وفي الوقت ذاته نجد أيضاً نزاعاً عنفياً ـ مسلحاً ولكنه محدود (في المكان، كما أنه لم يشمل بعد كل فئات المجتمع)؛ ومع تغلب أحدهما على الآخر من حين إلى حين، إلاّ أن المسألة لم تتطور بعد لتصبح «كلية» نزاعاً بالمفهوم الشامل أو تتراجع لتقتصر مثلاً على إجراء مفاوضات سياسية بين الإرادات المتصارعة؛ إنها إذن خليط مركب من هذين المصطلحين؛ هذا ما يبرر استعمالنا في هذا النص للكلمتين معاً في الوقت نفسه للدلالة على الوضع المتميز الذي يعيشه هذا البلد منذ مدة.

(٤) تركز بعض الشخصيات الجزائرية على «الإسلاموية» كعامل أساسي لتفسير الأزمة/النزاع في الجزائر: فمثلاً علي كافي ـ ثاني رئيس للمجلس الأعلى للدولة ـ كان قد صرّح أثناء زيارته لمصر بأن «نهوض الظاهرة الإسلامية» في الجزائر يعود إلى المسلسل التلفزيوني المصري «جمال الدين الأفغاني» الذي بثّ في الجزائر منذ سنوات؟! (انظر في التعقيب على هذا الرأي: *La Nation*, 7/3/1995)، ويبدو أن التلفزة تشاطره هذا الرأي بسبب إقدامها على تقديم، من حين إلى آخر، أحاديث دينية لعلماء من المشرق العربي، اعتبرت أنها أحادية الاتجاه في تحليلها أو عند تلميحها للوضع في الجزائر؛ يتم هذا في حين أن جناحاً من السلطة وبعض «المثقفين» لم يرتاحا إلى الشيخ محمد الغزالي بسبب اعتقادهما أنه أثر في الرئيس بن جديد ومن ثم تطورت الأوضاع إلى ما هي عليه اليوم (!)؛ وقد فهم الشيخ أبعاد ذلك، فعاد إلى مصر. والحقيقة أن الحركة الإسلامية في الجزائر ليست وليدة الأزمة/النزاع الراهن ولا وليدة المسلسل المذكور، ولا وليدة مجيء الشيخ الغزالي (الذي لم ترتح له كذلك بعض التيارات الإسلامية) إلى الجزائر وعلاقاته بالرئيس بن جديد... بل تعود إلى أيام الاحتلال الاستعماري، وكان أول من عبّر عنها بشكل منظم هي «جمعية العلماء المسلمين» التي قادها الشيخ عبد الحميد بن باديس، فالشيخ البشير الإبراهيمي...؛ وقد ظلت هذه الحركة تقوم بنشاط سياسي بعد الاستقلال، فتؤثر وتتأثر بالنظام القائم بهذا الشكل أو ذاك.

(٥) تيارات معارضة عديدة كانت موجودة في السابق، ولكنها كانت ضعيفة وغير قادرة على منافسة السياسة الخارجية الرسمية في تناول الوضع الداخلي الجزائري مع متحدثيها في الخارج، لعل أهمها جبهة القوى الاشتراكية لصاحبها حسين آيت أحمد وتيارات إسلامية وحزب الثورة الاشتراكية للراحل الرئيس بوضياف، الذي باشر إلى حل حزبه بعد وفاة الرئيس بومدين، وهذا عند ملاحظته «الشعبية الواسعة» التي كان يحضى بها هذا الأخير... وقد برزت هذه التيارات بقوة منذ حرب الكويت.

موقف بعض الشخصيات الدينية الأجنبية التي تناولت الوضع في الجزائر، كما هو حال الشيخ السوري رمضان البوطي(٦).

وهناك أيضاً اهتمام بعض المنظمات النقابية وغير السياسية بالأبعاد ذاتها، الأمر الذي جعلها تظهر أحياناً بهذا المظهر شبه المستقل أثناء تعاملها مع «السياسات» الخارجية للدولة وللمعارضة، متحالفة أحياناً مع طرف ضد آخر، ورافضة في أحيان أخرى هذا وذاك. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك موقف الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)(٧).

كان للصورة التي نقلها التلفزيون، وللتطاحن بين إرادات جزائرية في الداخل والخارج. . . أن حرّكا قوى دولية عديدة باتجاه اتخاذ موقف سياسي من الأزمة/ النزاع ونصح رعاياها بعدم السفر إلى الجزائر (العديد من الدول الغربية. . .) أو منع تنظيم تظاهرات أو مقابلات رياضية في هذا البلد بحجة انعدام الأمن، كما هو الشأن بالنسبة إلى قرار الفدرالية الدولية لكرة الطائرة(٨). . . وفي هذا فإن وراء كل موقف أهداف ومصالح قد لا تكون لها أية صلة بالمصالح العليا للشعب الجزائري.

لقد أشار وزير خارجية الجزائر الحالي، محمد صالح الدمبري، إلى التعدد في التوجه الخارجي في حديثه ـ لدى زياراته إيطاليا والفاتيكان نهاية شهر شباط/ فبراير (٢٦ ـ ٢٧/ ٢/ ١٩٩٠) ـ عن وجود «سياسة خارجية موازية» للسياسة الرسمية تحاول المعارضة إرساءها(٩)، مشيراً بذلك إلى لقاء سانت ـ إيجيديو (Saint Egidio)(١٠) الثاني بين أحزاب المعارضة وخلافاتها مع النظام وسياسته الخارجية، الأمر الذي أدى بالمعارضة إلى القول إنه «نوع من الاعتراف بوجود أكثر من سياسة خارجية في الجزائر. . .».

---

(٦) انظر على سبيل المثال ملاحظات محيي الدين عميمور (المستشار الإعلامي للرئيسين بومدين وبن جديد) بخصوص تحليل الشيخ البوطي للوضع في الجزائر في جريدة: *La Nation*, 17-21/3/1995.

(٧) حول بعض تفسيرات هذا القرار، انظر جريدة: *L'Opinion*, 29/4/1995.

(٨) غير أن الملاحظين يرون أن المنظمة النقابية فقدت حيادها باهتمامها المفرط بالسياسة، مما أدى بها إلى سلوك نهج مغاير منذ رحيل رضا مالك، وهو تجنب المواجهة مع السلطة وإهمالها لنشاطها الأصلي وهو الدفاع عن مصالح العمال.

(٩) انظر الصحف اليومية الجزائرية ليوم ٢٨/ ١/ ١٩٩٥.

(١٠) وهي جمعية مسيحية إيطالية غير سياسية مستقلة، لها علاقات تعاون مع دولة الفاتيكان، نظمت لقاءين للمعارضة الجزائرية، متمثلة في أهم الأحزاب في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ وكانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، معتمدة في ذلك على تجاربها في نزاعات أخرى مثل نزاعات موزمبيق، أريتريا، ليبيريا، السودان. . . وقد عارض النظام الجزائري هذين اللقائين واعتبرهما تدخلاً في الشؤون الداخلية للبلاد، ثم أرسل وزير الخارجية إلى روما للتعبير عن هذا الموقف؛ ولهذا اعتبرت هذه الزيارة رد فعل مباشر على لقاء سانت ـ إيجيديو الثاني. . . مما يعني تعقد الأزمة/ النزاع في الجزائر. . . أما رئيس هذه الجمعية، أندريس ريكاردي (Andrés Riccardi)، فقال بشأن وثيقة «الوفاق الوطني» إنها أرضية هامة تفتح مجالات حقيقية أمام أطراف النزاع لإيجاد حل حقيقي. حول تفاصيل أخرى بشأن تصريح ريكاردي يمس لقائي روما والأزمة/ النزاع في الجزائر، انظر جريدة: *El-Ouma*, 22/2/1995.

لقد أدّت هذه العوامل وغيرها بالسياسة الخارجية إلى التفكك.

وللبت في دور هذه العوامل وتوضيح بعض علامات التفكك، نعتقد أن هناك محددات منهجية تفرض ضرورة المرور بالفترة التي عرفت فيها الجزائر إقبالاً وتجاوباً، وكذلك مواجهة دولية أو تحفظاً على سياستها الخارجية، ولا سيما في أوساط العالم الثالث وفي بعض الدول الكبرى، وفي الوقت ذاته إيضاح عوامل التفكك التي رافقت بهذا الشكل أو ذاك صنع السياسة الخارجية وأداءها، إلى أن تمكنت منها...

لا بد من الإشارة في نهاية هذه المقدمة إلى أن هذا البحث ليس سيرة تاريخية للسياسة الخارجية الجزائرية، وإنما هو محاولة لإيضاح صورة التراجع والتفكك اللذين تعانيهما هذه السياسة منذ سنوات، من دون أن أراعي في ذلك التسلسل التاريخي. وقد ركزت في هذا على بعض العوامل الداخلية (كالعلاقات بين الأشخاص ـ الموظفين والدبلوماسيين ـ وتلك القائمة بين القطاعات المسؤولة عن صنع السياسة الخارجية وأدائها...، أي باختصار على المرتكزات الداخلية لهذه السياسة) التي أعتقد أنها أساسية لإدراك ما يحصل للتحرك الخارجي للجزائر، بل كذلك لجوانب أخرى من السياسة الداخلية.

وقد اعتمدت في هذا التحليل على تجربتي الخاصة في متابعة السياسة الخارجية الجزائرية لمدة سنوات، وكذلك على المعلومات المهمة التي زودتني بها ـ مشكورة ـ جهات عديدة ملمّة بخبايا السياسة الخارجية الجزائرية وأبعادها.

وفي كلّ هذا، فإن هدفي من هذا البحث المتواضع لا يتعدى تقديم بعض المختارات من العوامل التي فعلت فعلها في تفكك السياسة الخارجية، لعلها تفتح الطريق أمام محاولات أخرى لفهم المعضلة الجزائرية الراهنة ومثيلاتها في الوطن العربي.

أولاً: الرواج

من لا يتذكر الأدوار التي قامت بها الجزائر على الساحة الدولية منذ الفاتح من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٥٤، خصوصاً تلك المتعلقة بالدفاع عن قضايا عربية وافريقية عديدة، وأولها قضايا فلسطين ولبنان وتصفية الاستعمار في القارة السمراء، والتمييز العنصري في جنوب افريقيا، وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، والقضاء على الفقر في العالم...؟

من لا يتذكر الأفكار التي كانت تطرحها الجزائر داخل منظمات العالم الثالث، وفي إطار منظمة الأمم المتحدة، بغية تغيير بعض المفاهيم، خصوصاً السياسية والاقتصادية والثقافية ـ التي كانت (ولا زالت) تسيطر على العلاقات الدولية ـ بما يتماشى ومصالح المجموعة الدولية التي تنتمي إليها، وهي مجموعة عدم الانحياز؟

وعلى الرغم من فشلها، إلا أنها حاولت.

والأهم من ذلك كله، أن عمالقة القرن العشرين استمعوا لها ووضعوها في الحسبان بسبب نشاطها الدولي المكثف وبسبب الأفكار التي تطرحها، وهذا بعد أن فشلوا في السيطرة عليها، ومن ثم في توظيفها في استراتيجياتهم الدولية.

لقد استمعوا لها ووضعوها في الحسبان على الرغم من كونها ـ مقارنة بالدول الكبرى ـ «دولة صغيرة»، محدودة الإمكانيات والقوة المادية والعسكرية، ولكنها تمكنت سياسياً ودبلوماسياً من أن تذهب بعيداً وتنشط في العديد من المناطق والقارات، فتركت آثاراً متفاوتة لا تزال محل تذكّر وتذكير من قبل بعض الوحدات الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، والعديد من القوى السياسية وغير السياسية عبر العالم.

ومما يلفت الانتباه هنا موقف ممثل ساحل العاج (وهي دولة لم ترتح عموماً للسياسة الخارجية الجزائرية منذ ثورتها التحريرية) في الأمم المتحدة في دورة الجمعية العامة الأخيرة (تشرين الأول/أكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤) عندما أشار، وهو بصدد حديثه عن الأزمة/النزاع في الجزائر، إلى ذلك الدور القيادي الذي أداه هذا البلد عند زيارته الجزائر في آذار/مارس الماضي.

في هذا السياق، حدثني كذلك أحد الدبلوماسيين من مجلس التعاون الخليجي عن تلك السمعة الطيّبة التي كانت تتمتع بها الجزائر، مضيفاً أنه كان يعتقد أن هذا البلد يعد بمثابة «تلك القلعة الحصينة والمتطورة التي ستؤدي به لا محالة إلى مكانة معتبرة في المجتمع الدولي، فيساهم بذلك في دفع العالم العربي نحو غد أفضل...»(١١).

لقد أدت الجزائر ذلك الدور الذي كان في كثير من الأحيان على حساب فئات اجتماعية عديدة؛ هذه الفئات التي قلّما عارضته ما دام الجزائري يحس بهذا الاعتزاز وذلك الفخر الذي كان يلاقيهما أثناء زياراته إلى «الخارج»؛ وقد تلمّس كاتب هذه السطور ذلك فعلاً لدى زياراته العديد من البلدان الأوروبية والافريقية.

بمعنى آخر لقد أعطت الجزائر أكثر ممّا أخذت... مادياً بالطبع؛ لكن أدبياً وسمعة، فقد أخذت الكثير.

إن هذا الرواج الدولي تمّ، كما قلنا، على حساب الداخل، تضرر بمقتضاه العديد من القطاعات الاقتصادية، ولا سيما الصناعية والفلاحية منها، فانعكس ذلك على الحياة الاجتماعية وتزعزع مستوى المعيشة للعديد من الفئات الفقيرة والمتواضعة في الدخل

---

(١١) لاحظ أن هذا الدبلوماسي العربي، الذي التقينا به في مطلع السنة الجارية، يتكلم عن الجزائر بين الأمس واليوم: بالأمس كان هذا البلد بالنسبة إليه يتمتع بصورة لها قيمتها في الخارج، أما اليوم فإن هذا الدبلوماسي يلتمس واقعاً مغايراً يعاكس تماماً صورة البارحة؛ وكأنه في هذا يتأسف للواقع الذي يعيشه بنفسه هذه المرة في الجزائر كممثل لبلاده، باعتباره واقعاً زعزع من ذهنه تلك «السمعة الطيبة» التي نقلتها إليه ذات يوم السياسة الخارجية الجزائرية.

والمركز الاجتماعي؛ الأمر الذي سهّل استغلال هذه المعطيات من قبل المعارضة في الداخل والخارج، بإبراز أن النظام في الجزائر يريد تحطيم اقتصاد البلاد بنهج «سياسة مغامرة في الخارج»؛ غير أن نداءاتها لم يتحسس لها أغلبية الناس الذين كانوا يعتبرون، بهذا الشكل أو ذاك، أنهم يساهمون في صنع السياسة العامة بما فيها السياسة الخارجية، وأن هذه الأخيرة ليست غايتها ـ كما تقول المعارضة ـ تحطيم البلاد أو البحث عن الشهرة لشخص الرئيس بومدين وبعض معاونيه، وإنما التعريف بالذات أكثر وإبراز معالمها ما بين الأمم، فضلاً عن تحمّل مسؤولياتها الدولية، خصوصاً تجاه البلدان التي لا زالت تحت السيطرة الاستعمارية.

لقد كان هناك نشاط مكثف وفاعل في التوجه الخارجي الجزائري إلى حد أن الكثير أصبح يصف هذا التحرك بنوع من الامبريالية(١٢). فقد لمست شخصياً هذا الموقف من الدبلوماسية الجزائرية في أكثر من دولة افريقية أثناء زياراتنا لها، حيث لم يتردد بعض الصحفيين والمثقفين، وكذلك بعض السياسيين ـ الدبلوماسيين هناك، بنعت الجزائر بدولة امبريالية ذات نمط خاص، أو أنها دولة امبريالية فرعية تريد أن تكون حلقة ربط بين الدول المتقدمة في الشمال والدول المتخلفة في الجنوب، فتجني هي بعض المزايا الاقتصادية والتقدير والاحترام وتخسر دول العالم الثالث الكثير (؟!). في هذا السياق اعتبر الملك الحسن الثاني والرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة (١٩٥٦ ـ ١٩٨٧) أن الجزائر في تحركاتها في المنطقة «تريد أن تلعب دور بروسيا في المغرب العربي»(١٣).

والواقع أن هذا الرأي من الممكن فهمه في السياسة الإسرائيلية المضادة للسياسة الجزائرية في القارة الافريقية، وفي مواقف دول غربية ـ كانت لا ترتاح «لخطاب الجزائر المنحاز للعالم الثالث ولمواقفها التقدمية» المناوئة لمصالح هذه الدول(١٤) ـ وكذلك في بعض السياسات الافريقية والعربية، ولا سيما غداة اندلاع نزاع الصحراء الغربية وتوقيع اتفاقيات كامب ـ دايفيد.

إن الفضل في هذا الرواج يرجع في الأساس إلى رصيد ثورة التحرير، والدور الخاص للرئيس الراحل هواري بومدين، والثروات الطبيعية التي تتعدد في هذا البلد وموقعه الجغرافي المهم، وإرساء نوع من العدالة الاجتماعية، وإن ظلت الفئات الحاكمة وحاشيتها المستفيد الأول من النظام القائم آنذاك.

---

(١٢) انظر مثلاً بهذا الخصوص Marc Raffinot et Pierre Jacquemot, *Le Capitalisme d'état algérien*, documents et recherches d'économie et socialisme; 9 (Paris: Maspéro, 1977), en particulier pp. 252-254.

(١٣) من محاضرة للكاتب الفرنسي وممثل جريدة *Le Monde* في الجزائر في عهد الرئيس بومدين، بول بالتا (Paul Balta)، التي ألقاها في الجزائر العاصمة في ربيع عام ١٩٨٨.

(١٤) Raffinot et Jacquemot, Ibid., p. 253.

هذه من دون شك صفحة مشرقة يعتز بها أكثر من عربي، كما يعتز بتجارب عربية أخرى لا تقل أهمية.

١ ـ عوامل الرواج: التماسك والاندماج

لكن هذا لا ينبغي أن يكون عائقاً أمامنا في التمعن لما حصل ويحصل لهذه التجارب؛ بل إن البت في هذه المسألة قد يساعد في فهم أفضل لذاتنا وحاضرنا، استعداداً لبناء مستقبل أحسن ما بين المجتمعات والأمم.

هذا مفاده أن ما أراه اليوم هو وجه معاكس تماماً لما حصل البارحة، بحيث نلاحظ تفككاً واضحاً في السياسة الخارجية الجزائرية.

وعلى الرغم من أن العديد من العوامل، التي قادت إلى هذا التفكك، كانت قائمة أيام الرئيس بومدين، إلا أن هذا الأخير استطاع التحكم فيها حفاظاً على استمرار الرواج الجزائري في الخارج بفعل استمراره أداء سياسة تماسك أو اندماج اجتماعي نسبي في الداخل، وتنميته القيم التقليدية وبعثه أخرى جديدة وجدت فئات اجتماعية عديدة نفسها فيها باعتبارها تعبيراً بهذا الشكل أو ذاك عن ذاكرة المجتمع وطموحاته (أو على الأقل هكذا كانت تظهر)، وهي مسائل لا بد من تحقيقها قبل الشروع في رسم وأداء سياسة خارجية طموحة ومستقلة نسبياً، تستطيع أن تصمد في وجه الضغوطات الخارجية.

وقد أشار وزير الصناعة والطاقة في عهد الرئيس بومدين، بلعيد عبد السلام (١٩٦٥ ـ ١٩٧٨)، إلى بعض تلك العوامل[١٥]، لدى حديثه عن الخلافات الحادة بين الوزارات والمؤسسات المهمة التي يتوقف عليها رسم السياسة الخارجية وأداؤها، منها الخلاف بين وزارة الصناعة والطاقة ووزارة الخارجية ـ التي كان يقودها عبد العزيز

---

(١٥) نعتقد من جهتنا أن من أهم هذه العوامل، التي عادة ما تغفل، مسألة انقلاب ١٩ حزيران/يونيو عام ١٩٦٥ الذي فتح «الباب» أمام العديد من الشخصيات القيادية ـ باعتباره عاملاً «يقتدى» به ـ للتحايل أو لإدانة صراحة «الإطار الدستوري والقانوني الشرعي» في البلاد (رغم أنه وُضع من طرفهم)، والاحتكام فقط إلى قانون نفوذهم وسيطرتهم على المجتمع؛ قد يكون للرئيس الراحل هواري بومدين نيّة حسنة وراء الانقلاب، غير أنه لا يمكن القول كذلك بالنسبة إلى العديد من أصحاب القرار الأقوياء الذين شاركوه في «عملية ١٩ حزيران/يونيو»، وبالتالي أصبحوا ـ بشكل أو آخر ـ شركاء معه في الحكم؛ ولو اتبع ـ كما أشار إلى ذلك الكاتب المصري، لطفي الخولي، في مقابلة له مع الرئيس بومدين ـ طريقة تغيير الحكم بالطرق الشرعية، لاستطاع التخلص من كثير من الطفيليين والمعارضين لسياسته العامة، ولما كان «سجيناً» لمجموعة ١٩ حزيران/يونيو، وبالتالي تأمين البلاد نسبياً مما حصل ويحصل لها؛ ثم إن الرئيس بومدين لم يكن يتصور أنه سيرحل بهذه السرعة، ولكنه رحل وترك تناقضات عميقة استغلها «رفقاؤه» للتخلص من سياسته ذاتها (رغم أنهم شاركوه في صنعها بهذه الطريقة أو تلك)، ثم الزج بالبلاد نحو طرق رفضتها الجماهير أكثر من مرة وعبرت عن رفضها هذا بكل الوسائل.

بوتفليقة (١٩٦٣ ـ ١٩٧٨)، فضلاً عن الخلافات الشخصية والايديولوجية والمصلحية بين المسؤولين عن صنع القرار الخارجي الجزائري، كالخلاف الواقع ما بين الشخصيتين السالفتي الذكر(١٦).

لقد رافقت هذه العوامل تطور السياسة الخارجية، لكنها تعقدت في الآونة الأخيرة إلى حد أن رئيس الدولة الحالي تعرض لها في إحدى جلسات مجلس الوزراء، حيث حث بموجبها وزيري التربية والتعليم العالي على ضرورة التنسيق، الأمر الذي يعني أن هناك خلافات جدية بين العديد من القطاعات، بما فيها الخارجية، وهو بالتالي تأكيد لما قلته(١٧). كما أن بعض التناقضات الدستورية والقانونية التي وقعت فيها حكومة السيد سيفي أربكت من دون شك عمل السياسة الخارجية؛ ولعل أبرز هذه التناقضات هما قضيتي الأمازيغية والطب المجاني: ففي المسألة الأولى تذكر الحكومة أنه لا يمكننا الاعتراف بالأمازيغية كلغة وطنية ينبغي أن تدرّس، لأن هذا يتطلب البت أولاً في بعض المسائل القانونية والدستورية (السارية المفعول) التي تتعارض وهذه القضية كونها لا تعترف إلا باللغة العربية كلغة وطنية وحيدة ورسمية، غير أن الطب المجاني الذي تحكمه القوانين ذاتها [دستورية (انظر مثلاً المادة (٦٧) من دستور ١٩٧٦)، استفتاءات شعبية (المواثيق) وقوانين تمّ سنّها من قبل المجلس الوطني الشعبي (البرلمان)...]، تخلت عنه الحكومة بسهولة بإصدار مرسوم من وزارة الصحة والسكان، وبهذا أصبحت المراسيم في الجزائر ـ على حد قول أحد الدبلوماسيين الأفارقة ـ تلغي القوانين(١٨)؟! ولكنه أضاف: «إن الجزائر في ذلك ليست البلد الوحيد، بل سبقها العديد من دول العالم الثالث بما فيها بلدي».

لهذا فإن الدراسة الجادة للسياسة الخارجية الجزائرية ينبغي أن تأخذ في الحسبان جلّ المتغيرات التي تؤثر في رسمها وأدائها، حيث إن الاكتفاء بعامل واحد ـ حتى وإن كان محدداً ـ لا يمكّن من الإلمام وفهم فحوى تلك السياسة وأبعادها؛ أضف إلى ذلك أن

---

(١٦) حلل بلعيد عبد السلام هذه المسائل في كتاب لـ: Ali El-Kenz et Mahfoud Bennoune, *Le Hasard et l'histoire*, entretiens avec Belaïd Abdesselam, (Alger: Ed. ENAG, 1990), tomes 1 et 2, notamment les pp. 283-322.

ورغم الاتهامات التي وردت في هذا الكتاب، يلاحظ أنه لم يُباشر (لا عبد العزيز بوتفليقة ولا بعض المسؤولين السابقين) في الرد عليها، بحيث لا زالت هذه الشخصيات تلتزم الصمت (باستثناء بلقاسم نابي، خليفة عبد السلام في وزارة الطاقة)، مما دفع بالكثير من المهتمين إلى إعتبار ما أورده هذا الأخير فيه الكثير من الصحة.

(١٧) تناولت وسائل الإعلام تدخّل رئيس الدولة هذا، فأشارت إلى تناقضات بين أعضاء الحكومة التي ترجع في معظمها إلى قضايا شخصية وإلى المفاهيم والتنشئة الاجتماعية والثقافية لهؤلاء الأعضاء... فتنعكس على تحركاتهم أثناء مواجهة المسائل المطروحة بين قطاعاتهم... وكانت وسائل الإعلام في السابق لا تحاط عموماً علماً بمثل هذه التناقضات إلاّ بطرق مدروسة خوفاً من كونها ستزيد من حدة المشاكل، لذلك تساءل العديد عن الغاية من توصيل هذه المعلومات إلى وسائل الإعلام!

(١٨) رغم المبررات التي قدّمها وزير الصحة بهذا الشأن، فإنها لم تكن في الحقيقة مقنعة.

العوامل الأساسية التي تتحكم اليوم في صنعها وأدائها قد تتحول غداً إلى عوامل ثانوية، والعكس بالعكس. ومع أخذنا بجميع المتغيرات، ينبغي أيضاً تصنيفها إلى جوهرية وثانوية، فضلاً عن تحديد موقع كل متغيّر في العمليات السياسية العديدة التي تتم في إطار رسم السياسة الخارجية الجزائرية وأدائها.

وبما أنه حصل هناك نوع من التفكك داخل المجتمع الجزائري، فقد تقهقرت السياسة الخارجية لهذا البلد، بل إن المفاوض السياسي أو الدبلوماسي الجزائري (وكذلك الحال بالنسبة إلى الدول الأخرى التي توجد في الوضعية نفسها) ـ مهما كانت تجربته وبراعته ـ لا يمكنه أن يدافع عن مصالح بلاده اليوم «من فوق»، لأنه يدرك (وكذلك مفاوضه) أن الذي يقف وراءه هو مجتمع غير متماسك، وبالتالي قد تحدث تفسيرات عديدة لما قد يبرمه من اتفاقات مع غيره، بل قد تحصل معارضة صريحة لها، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى ترك المبادرة لـ «الخصم» والاكتفاء بالقليل، وفي أحيان أخرى قد يكتفي بالاستماع لتوجيهات مفاوضيه لا غير.

اليوم إذاً الجزائر غائبة عن الساحة الدولية؛ وهنا قد يقول قائل إن هذه ليست ميزة خاصة بهذا البلد، بحيث إنه، منذ تلاشي المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفياتي، يلاحظ أن العديد من دول العالم الثالث تشارك الجزائر في ذلك.

لا جدال في هذا.

ومع ذلك فإن المسألة بالنسبة إلى الجزائر تقاس بالإمكانيات البشرية والمادية التي تملكها؛ فهناك دول أقل قوة منها، ولكنها تقوم بدور مهم في المجتمع الدولي، بما في ذلك محاولاتها الرامية إلى المساهمة، بهذا الشكل أو ذاك، في إقامة ما اصطلح على تسميته بـ «النظام الدولي الجديد».

هناك إذاً تفسيرات أخرى كذلك لمسألة «اختفاء» سياسة الجزائر الخارجية، سيحاول هذا البحث الكشف عن بعضها.

ثانياً: في عملية صنع القرار السياسي الخارجي

إن عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية تبدو مسألة فصلت فيها الدساتير والمواثيق الوطنية: فالبرلمان والرئاسة ووزارات السيادة (الدفاع، الخارجية، الاقتصاد، الداخلية، العدالة. . .) هي المؤسسات الرسمية الملقى على عاتقها رسم السياسة الخارجية وأدائها؛ وقد تشاركها قوى أخرى، كأجهزة المخابرات وقوى خفية أخرى وشخصيات سياسية وتاريخية ذات الثقل الواسع في المجتمع.

وتظهر الرئاسة بشكل خاص وكأنها تتحكم كلية في عملية القرار السياسي، حيث يلاحظ منح الدساتير الثلاثة لأعوام ١٩٦٤، ١٩٧٦ و١٩٨٩ سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في تحديد وتوجيه السياستين الداخلية والخارجية؛ فهو «يمثل الدولة داخل البلاد

وخارجها؛ ويجسد وحدة القيادة السياسية للحزب[١٩] والدولة؛ ويتولى القيادة العليا لجميع القوات المسلحة للجمهورية[٢٠]؛ ويتولى مسؤولية الدفاع الوطني؛ ويقرر السياسة العامة للأمة في المجالين الداخلي والخارجي، ويقوم بقيادتها وتنفيذها؛ ويحدد صلاحيات أعضاء الحكومة طبقاً لأحكام الدستور؛ ويترأس مجلس الوزراء والاجتماعات المشتركة لأجهزة الحزب والدولة؛ ويعين الموظفين المدنيين والعسكريين؛ ويعين سفراء الجزائر والمبعوثين فوق العادة للخارج وينهي مهامهم، ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، وأوراق إنهاء مهامهم؛ ويبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها...»[٢١].

وقد تعمقت وتوسعت هذه الأفكار في دستور ١٩٨٩/٢/٢٣، حيث تركزت كلية أهم السلطات في يد رئيس الجمهورية.

لكن أثناء التطبيق، فإن الأمور قد تأخذ منحى آخر، فقد يتم استغلال هذه السلطات إلى حد التناقض مع نص الدستور ذاته، سواء من قبل رئيس الجمهورية أثناء أداء مهامه، أو عند «ترك» أو «تفويض» مساعديه للقيام ببعض المهمات.

إن هذا قد نجده كذلك في نشاط العديد من الدول، بما فيها الدول الراقية.

ففي ما يخص قرار تعيين الوزراء في الجزائر مثلاً[٢٢]، فإن الأمر يعود وفقاً للدساتير إلى رئيس الجمهورية، ولكن في الواقع قد تشاركه قوى أخرى، أو قد يتولى ذلك بعض الأشخاص باسم الرئيس - عبر استغلال ثقة هذا الأخير فيهم. وفي كل الحالات، وخصوصاً في الحالة الأخيرة، قد تدخل العلاقات الشخصية والقرابة العائلية والصداقات (بالمعنى السلبي) وحسابات أخرى ليس لها صلة برسالة الدولة (هي في الحقيقة رسالة نبيلة)، وبالتوازنات السياسية والاجتماعية داخل المجتمع[٢٣]...

ومنذ أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ضعف دور الرئاسة في هذا المجال، حيث أصبح هناك نوع من التحدي من قبل الوزير الأول (وقوى أخرى ظاهرة وخفيّة لرئيس الجمهورية وللمؤسسة الرئاسية عموماً) في ما يتعلق ببعض القرارات أو السياسات المهمة، ويبدو أن الرئيس الجديد، الجنرال اليمين زروال، فهم هذه المسألة، لذلك بدأ

---

(١٩) أصبح رئيس الجمهورية، العقيد الشاذلي بن جديد (ثم رئيس الدولة بعد أحداث كانون الثاني/يناير ١٩٩٢) منذ دستور شباط/فبراير ١٩٨٩ يعمل رسمياً خارج الأحزاب، وإن ظل حتى يوم عزله يمثل من الناحية الشكلية حزب جبهة التحرير الوطني - الذي رشحه ثلاث مرات على التوالي لـ «خوض» الانتخابات الرئاسية كمترشح «وحيد».

(٢٠) ولكن هذا لم يمنع إزاحة الرئيس بن جديد من الحكم في ١٩٩٢/١/١١!

(٢١) انظر المادة (١١١) من دستور ١٩٧٦، ص ٤٦ - ٤٧.

(٢٢) حول تعيين الوزراء في الجزائر وفي تونس وفرنسا، انظر: Khalfa Mameri, *Le Premier ministère en Algérie* (Alger: Entreprise nationale du livre, 1984), pp. 38-39.

(٢٣) لا بدّ من الإشارة هنا إلى أن الرئيس بومدين كان يحافظ على هذه المسألة، ويمكن الرجوع إلى الحكومات التي كان يقودها شخصياً لِلَمس ذلك.

يزيح السياسيين - المنافسين من طريقه[٢٤]، حتى يعيد من جديد إلى الرئاسة هيبتها وتحكمها في القرارات، خصوصاً منها ذات الصلة بالمعضلات التي يعانيها المجتمع منذ مدة[٢٥]، حتى لا يكون هناك تناقض بين رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية. لهذا باشر إلى تعيين «تكنوقراطي» وزيراً أول، وهو مقداد سيفي، خلفاً لـ «السياسي» رضا مالك[٢٦]، حتى تبقى الأمور السياسية للرئاسة؛ غير أن رئيس الجمهورية الجديد لا بد من أن يتعاون مع المؤسسة العسكرية (مركز السلطة السياسية) - على الرغم من احتفاظه بمنصب وزير الدفاع - ويستشير بعض القوى الخفية والعائلات أو السلالات المهيمنة والمعارضة في اتخاذ القرارات وفي معالجة المشاكل المطروحة في المجتمع.

أما بشأن اتخاذ القرار بشكل عام وعبر مراحل تطور المجتمع الجزائري، فإنه من الناحية العملية تبدو إشكالية صنعه مقتصرة، في غالب الأحيان، على بعض الأشخاص، وما يزيد المشكلة تعقيداً أن هؤلاء الأشخاص قد يصنعون القرار من دون دراسة مسبقة تقوم بها أجهزة أو معاهد جامعية مختصة[٢٧]، مكتفين في ذلك بالمعلومات المقدمة من قبل الأجهزة الرسمية التي قد تكون أحياناً غير دقيقة.

---

(٢٤) هو أول رئيس يخلف المجلس الأعلى للدولة الذي ظهر على إثر أحداث ١٩٩٢/١/١١؛ وقد تمّ تعيين الرئيس المذكور من قبل المجلس الأعلى للأمن (وهي هيئة تكلم عنها دستورا ١٩٧٦ و ١٩٨٩)، ويلاحظ أن هذه الهيئة قامت بالمهمة نفسها ثلاث مرات على التوالي منذ «رحيل» الرئيس بن جديد.

(٢٥) استعداداً لأداء هذه المهمة، تولى رئيس الدولة الجديد إعادة تنظيم المؤسسة الرئاسية ومحاولة القضاء على الفوضى التي هيمنت عليها خاصة منذ رحيل الرئيس محمد بوضياف، وتعيين مستشارين - اشتغل بعضهم طويلاً في الحقل الدبلوماسي والمؤسسة العسكرية.

(٢٦) يلاحظ أن كل رؤساء الوزارة الأولى منذ ١٩٧٩ (السادة بن أحمد عبد الغني، عبد الحميد براهيمي، قاصدي مرباح، مولود حمروش، سيد أحمد غزالي، بلعيد عبد السلام، رضا مالك)، اهتموا كلهم وبالأساس بالقضايا السياسية، ناسين بذلك أنه يمكن تحقيق طموحاتهم السياسية بالنجاحات التي يمكن الحصول عليها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية - وهذا على الرغم من أن ثلاثة منهم (عبد الحميد براهيمي، سيد أحمد غزالي، بلعيد عبد السلام) يعدون من التكنوقراطيين والبقية (وهم نتاج المؤسسة العسكرية) يعرفون جيداً الملفات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية للمجتمع!

(٢٧) في بعض لقاءاتنا مع بعض المسؤولين عن السياسة الخارجية الجزائرية كنا نلحّ دائماً على ضرورة التعاون مع الجامعة والمعاهد المختصة حتى تكون الرؤية شاملة للقضايا الدولية، ومن بين هؤلاء سليمان هوفمان الذي كان يشغل منصب مسؤول لجنة العلاقات الخارجية بالحزب. وكان رد هذا الأخير: «أن الدولة حاولت فعلاً التعاون مع الجامعة، لكن التجربة فشلت، بحيث إن الأشخاص الذين تعاونّا معهم اهتموا أساساً بمصالحهم الخاصة وتناسوا المهمة التي تسببت في تعاونهم معنا، أضف إلى ذلك أن البعض منهم لا يحملون أي تكوين، أي أنهم غير أكفاء». (انظر بعض جوانب هذا اللقاء في مجلة: **المجاهد** (تموز/ يوليو ١٩٨٢). الواقع أن التعاون حصل فعلاً ولكنه كان محدوداً، إضافة إلى أنه تمّ بواسطة علاقات شخصية وليس عبر الملفات العلمية والمهنية والكفاءة؛ وأخيراً فإنه تعاون تمّ مع أشخاص وليس مع الجامعة كمؤسسة، غير أن هنا لا يوجد تعارض بين دور الجامعة والمعاهد المختصة كمؤسسات وبين ما يمكن أن يقدمه أساتذة مختصون في مجال حقل من الحقول العديدة للعلاقات الخارجية للجزائر.

الملاحظة الأخرى وكقاعدة عامة، تتسع عملية صنع القرار في وقت السلم إلى إشراك قوى عدة، بل مدّها إلى فئات اجتماعية واسعة كمحاولة لمعرفة رأيها بشأن أمور جوهرية، كما حصل مع الميثاق الوطني لسنة ١٩٧٦؛ أما في وقت الحرب (حرب ١٩٦٣ مع المغرب، حرب الصحراء الغربية، المناوشات العسكرية مع ليبيا (١٩٨٤ ـ ١٩٨٧)، حروب الشرق الأوسط) أو أثناء الأزمات، فإن هذه العملية تصبح من نتاج بعض القوى أو بعض الأشخاص فقط. زد إلى ذلك أن بعض الأحداث تتطلب أحياناً بتاً سريعاً، الأمر الذي يقتضي اقتصار عملية صنع القرار على بضعة أشخاص، هذا لأن تسارع تلك الأحداث واحتمال مسها بالأمن القومي مثلاً لا يسمحان (بسبب عامل الزمن) باستشارة مختلف القوى وتنظيم مناقشات داخل البرلمان، وهذه مسائل تشترك فيها عموماً غالبية الدول كذلك.

عندما يصنع القرار يحال على المجلس الشعبي الوطني أو البرلمان للموافقة، والملاحظ هنا أن البرلمان لم يتمكن ـ منذ تأسيسه غداة المصادقة على دستور ١٩٧٦ إلى يوم حله قبيل[٢٨] أحداث ١١/١/١٩٩٢ ـ من مناقشة المشاريع المقترحة عليه بموضوعية واستقلالية، وظل يتأثر بتوجيهات الحزب[٢٩]، الذي كان يلعب دور الغطاء للصفوة الحاكمة[٣٠]. فلم يحدث في تاريخ هذه المؤسسة أن عارضت مشروع قرار معين، باستثناء المشروع الذي تقدم به قاصدي مرباح كبرنامج لحكومته[٣١]؛ ولكن هذا يدخل، في الحقيقة، في إطار حسابات سياسية تسببت فيها جبهة التحرير الوطني للضغط على الوزير الأول بعد تمرده عليها. وبعد ترقيع المشروع ـ الذي حافظ على روح النص ـ أوصى

---

(٢٨) لا ندري بالضبط متى تمّ حل البرلمان، فلم يعلن عنه إلا أثناء كلمة الرئيس بن جديد المتلفزة مساء يوم ١١/١/١٩٩٢، التي أعلن فيها كذلك عن «استقالته» كرئيس للجمهورية؛ ولكن المؤكد أنها حصلت ما بين الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية ـ التي فاز فيها الـ «فيس» يوم ٢٦/١٢/١٩٩١ ويوم الإعلان عن الاستقالة؛ أما الجريدة الرسمية (٨/٦/١٩٩٢) فتشير إلى ٤/١/١٩٩٢ باعتباره تاريخ حل البرلمان (؟). ولم يصدّق أحد يومها أن الرئيس بن جديد استقال بمحض إرادته، بحيث اعتبر المعارضون والمؤيدون لبن جديد، وكذلك عامة الناس، إضافة إلى العديد من التحاليل الوطنية والأجنبية، أن الجيش هو الذي عزل الرئيس بن جديد وحلّ البرلمان، ثم فرض عليه أن يعلن عنهما في كلمة متلفزة موجهة إلى الشعب.

(٢٩) إضافة إلى دور بعض القوى الخفية وثقل العلاقات الخاصة للنواب، خاصة الأقطاب منهم.

(٣٠) وهو ما أعلن عنه صراحة عبد الحميد مهري، الأمين العام الحالي لحزب جبهة التحرير الوطني.

(٣١) يذكر بلعيد عبد السلام، وزير الصناعة والطاقة، أن أحد النواب «الواصلين» حاول قبيل وفاة الرئيس بومدين بشهور جر بقية زملائه للتصدي لمشروع قرار خاص باحتكار الدولة للتجارة الخارجية بغرض حماية الوسطاء والمرتشين، وهذا عبر مواجهة إصلاح القانون الجنائي؛ وقد وافق النواب على مبدأ الاحتكار، ولكن كادوا أن يقفوا ضد إصلاح القانون الجنائي، لأن الموافقة على الشرط الأول دون الثاني يعني تواصل مهمة الوسطاء وتقنين قضية الرشوة وفقاً للقانون الجنائي القديم (code pénal). انظر:

= El-Kenz et Bennoune, *Le Hasard et l'histoire*, tome 2, pp. 290-295.

الحزب البرلمانيين (وهم كلهم من مناضليه أو تابعين له) بالموافقة على مشروع أول حكومة شكلت بعد أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨.

الواقع أن البرلمان ومعه الحزب ظلا يقومان بدور الدعاية والتغطية الايديولوجية والدستورية والقانونية للقرارات المتخذة ضمن الأوساط المهنية والشعبية، وكذلك على المستوى الدولي[٣٢]، ولـم يساهما في صنع القرار أو التصدي له، باستثناء الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨، حيث ساهم بعض قادة الحزب ـ الذين كانوا يشكلون جزءاً من الصفوة الحاكمة ـ في عملية صنع القرار السياسي.

أما بعد أحداث ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، فقد تعقدت الأمور بسبب تعليق نشاط المؤسسات الدستورية (على الرغم من الدور الشكلي الذي كانت تقوم به) وانتشار الأزمة السوسيو ـ سياسية؛ وكان من نتائج ذلك انحسار أكثر لعملية صنع القرار عند بضعة أشخاص قد لا يفوق عددهم أصابع اليد.

فعلى امتداد أكثر من ثلاث سنوات لم تخرج العملية المذكورة من هذا الإطار، وعلى الرغم من هذا حدثت خلافات عديدة طرحت نفسها بشدة ضمن هذه الحلقة الضيقة بخصوص مواضيع عدة وعلى مستوى أطر عدة. ويكفي الإشارة إلى الخلافات الحادة بين آخر رئيس للمجلس الأعلى للدولة علي كافي، والوزير الأول بلعيد عبد السلام، بخصوص إدارة الأزمة/النزاع[٣٣]، انتهت برحيل هذا الأخير. وكذلك الخلاف الذي تناقلته الصحافة بين الرئيس الجديد، اليمين زروال، والوزير الأول رضا مالك. وعلى الرغم من تكذيب هذا الأخير هذه المعلومات، إلا أن مؤشرات عديدة تبين أن الخط السياسي للوزير الأول (المعارض على ما يبدو للحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ والجماعات المسلحة) يتناقض تماماً مع خط الرئاسة (الذي لا ينفي مبدأ التحاور مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ)[٣٤]. وهذا ما يفسر استقالة (؟) أو إقالة (؟) رضا مالك من مهامه

= واليوم، وفي ظروف مغايرة تماماً، فإن إشكالية التجارة الخارجية تطرح من جديد، ويبدو أنه ليس أمام الدولة خيارات لحماية هذا النشاط الهام، فشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واضحة بهذا الشأن وهي «ضرورة» تحرير التجارة الخارجية، ويبدو كذلك أن حكومة سيفي تحرص على تنفيذ هذه الشروط.

(٣٢) ويتجلى ذلك بوضوح أثناء معالجة بعض القضايا الهامة مثل المصادقة على الميثاق الوطني ودستور ١٩٧٦ وانتخاب رئيس الجمهورية وقضيتي فلسطين والصحراء الغربية... حيث يحاول الحزب تعبئة الفئات الاجتماعية المختلفة وتجنيدها لمساندة قرارات السلطة السياسية في الداخل وتلك المتعلقة بخارج الحدود الجزائرية، وهي ـ بشكل عام ـ قرارات لم يشارك في اتخاذها بصفة مباشرة.

(٣٣) قال حينها أنه ليس مجبراً على تقديم التقارير لعلي كافي أو الأخذ بتوجيهاته، بل إن ذلك يتم مع الجيش الذي عيّنه في هذا المنصب.

(٣٤) وهو ما لوحظ في الشهور الأولى من حكم الرئيس زروال، وإن كان بنظرة أحادية التوجّه، وهذه قد ترجع بالأساس إلى إرث ثقيل وضغوطات داخلية وخارجية قوية عند تسلمه السلطة.

(نيسان/ابريل ١٩٩٤) بعد يومين فقط من توقيع حكومته اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي يقضي بعزم الجزائر على إعادة جدولة مديونيتها التي تتراوح بين ٢٦ و٣٠ مليار دولار[٣٥].

لا يفوتنا القول بهذا الصدد إن صاحب القرار بحاجة إلى استقرار نسبي داخل المجتمع كي يقوم بمهامه على أكمل وجه، وأيضاً إلى أهم المعلومات، أكانت متناقضة أم متكاملة، مع التأكد من مصداقيتها، وإلى «خبير السلطة» الذي يكمن دوره في تقديم مجموعة خيارات من القرارات وإنارة الحكام بتفاصيل دقيقة أخرى تشمل ـ على حد سواء ـ السلبيات والإيجابيات، سواء تماشت أو تناقضت هذه أو تلك مع ميول الرئيس والسياسيين ومصالحهم[٣٦]؛ وإلى تعاون كل القوى معه، حتى يتخذ أفضل الخيارات المقدمة له.

ويبدو أن صانع القرار الجزائري في المجالين الداخلي والخارجي يفتقر منذ مدة إلى العديد من هذه العوامل.

كما أن المفاوض الجزائري قد يشعر ـ كما أشرنا أعلاه ـ بالضعف لدى التقائه بممثلي الدول المتعاملة مع بلاده بسبب التناقضات الحاصلة في المجتمع، وبالتالي يصعب عليه انتزاع بعض المصالح أو تحقيق بعض الفوائد. فمن دون شك، أن يشعر وهو يفاوض بتمزق نتيجة تمزق المجتمع إلى ولاءات متعددة ومتنافرة، كما أنه يحس من دون شك أن مفوضه يدرك ما يحصل لبلاده، الأمر الذي يعني إمكانية الضغط عليه ـ انطلاقاً من ذلك ـ لفرض بعض الشروط عليه، خصوصاً إذا كانت الجزائر بحاجة إلى خدمات بلاده.

وقد كان الرئيس بومدين يدرك ذلك، لهذا اهتم أولاً بإرساء قواعد استقرار المجتمع، وعندها راح ينشط في الخارج لأغراض شتى من بينها دعم هذا الاستقرار ذاته. وفي ذلك فإنه وفّر لصانع القرار الخارجي ولمنفّذه «المجال المطلوب» للقيام بعمله، ومن ثم أداء دوره في الحفاظ على المصلحة العامة للمجتمع والدفاع عنها.

ثالثاً: أداء السياسة الخارجية

أما إذا انتقلنا إلى كيفية أداء السياسة الدولية للجزائر وتجسيد القرار السياسي الخارجي، فالظاهر أن المسألة لا تنحصر فقط في الرئاسة وبعض الأجهزة الخاصة ووزارات الدفاع والخارجية والاقتصاد والمحروقات والمناجم، وإنما تتسع لتشمل كذلك

---

(٣٥) حسب مصادر عديدة، تقارب هذه المديونية اليوم الـ ٤٠ مليار دولار أمريكي (؟).

(٣٦) لا ندري إذا كان هناك حالياً خبير للسلطة أم لا، بينما كانت هناك ـ في عهد الرئيس بومدين ـ قنوات عدة، عامة وأخرى ملحقة مباشرة برئيس الدولة، تقوم بهذه المهمة.

مصالح العلاقات الدولية في بعض الوزارات الأخرى (التجارة، المواصلات، التعليم العالي، الثقافة والاتصال. . .) والمؤسسات (سوناطراك، الحديد والصلب. . .)، الخ.

غير أن هذا الأمر ظل يتم برسم من الرئاسة: فعملية أداء السياسة الخارجية تنطلق من أعلى هرم في السلطة (رئاسة الجمهورية)، حيث يوجد ممثلو القوى المتحكمة في القرار الخارجي، ثم يتم توزيعها على مراكز عدة بهدف الرغبة في تنفيذها، وبالتالي محاولة تحقيق الأهداف المتوخاة منها. وفي كل الأحوال، فإن الرئاسة تظل تتحكم في كل مراحل أداء السياسة الخارجية، حيث إن المصالح المشاركة في هذه العملية تبقى مرتبطة بتقاريرها وتقييمها الوضع في رئاسة الجمهورية، حتى أصبح بعضهم يصف تنقلات وزير الخارجية بكونها لا تعدو سوى إحدى قنوات الاتصال للرئاسة بالعالم الخارجي.

وإذا كان في هذا جوانب من الصحة، خصوصاً في النصف الثاني من الثمانينيات، إلا أن شخصية، وحنكة، وذكاء، وتجربة، وثقافة، ودراية وزير الخارجية (وغيره من الأشخاص الملقى على عاتقهم كذلك تنفيذ السياسة الخارجية) في البلد أو المنطقة المرسل إليها، يتوقف عليها إلى حد ما نجاح الدبلوماسية الجزائرية أو عدم نجاحها في هذه المهمة أو تلك.

قد تنفرد رئاسة الجمهورية وحدها أحياناً بأداء بعض المهمات الخارجية السرية أو ذات الطابع الخاص، بل إن الأمر قد يوكل إلى شخصية محددة دون سواها؛ وهي مسألة تعتبر عادية عرفتها كل الأنظمة المتعاقبة على الجزائر منذ الاستقلال، بل أثناء حرب التحرير. وهي أيضاً، وبصفة عامة، قاعدة باقية تميز عمل جلّ الأنظمة السياسية في العالم، كونها تدخل في إطار الدبلوماسية السرية. وقد تكون الحكمة في ذلك أن ظروفاً طارئة تطرح نفسها على النظام السياسي، الأمر الذي يستدعي البت فيها بسرعة. ونظراً إلى خطورتها، فإنه لا يتم نشر تفاصيلها إلا في إطار ضيق للغاية، وهو ما قد يتطلب تعيين شخصية ما ـ قد تكون غير معروفة في الأوساط العامة ـ للقيام بمهمة أو مهمات في الخارج كمحاولة لمحاصرة تلك الظروف الطارئة وتطويعها للصالح الخاص.

في كل الأحوال، يبقى صنع القرار السياسي الخارجي وأداؤه في الجزائر عملية مركزية تتحكم فيها، إلى حد كبير، رئاسة الجمهورية بالتعاون مع بعض الدوائر الخاصة. وقد كانت هذه المسألة واضحة في عهد الرئيس بومدين، وإلى حد ما في المرحلة الثانية (١٩٨٤ ـ ١٩٨٨) من حكم الرئيس بن جديد؛ أما في المراحل الأخرى، بما فيها مرحلة الرئيس الأول للجمهورية الجزائرية المستقلة أحمد بن بله، فإن مراكز قوى عديدة كانت تتنازع من أجل احتكار القرار الخارجي، أو المساهمة في صنعه، والتحكم في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية أو التأثير فيها.

رابعاً: التفكك

شهدت مرحلة ما بعد أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، وخصوصاً بعد «توقيف» المسار الانتخابي في ١١/١/١٩٩٢، التشتت في عملية صنع السياسة الخارجية وأدائها، فتلاشت بذلك قدرات الرئاسة في مواصلة «احتكار» هذه العملية وحدها؛ وهكذا أصبح وكأن هناك لامركزية في اتخاذ القرارات الخارجية وتنفيذها.

١ ـ دور «الإصلاحات» في التفكك

بمفهوم ثان، تبدو الإصلاحات التي أعلن عنها النظام السياسي بعد ٥/ ١٠/ ١٩٨٨ شاملة، حتى قيل إن الرئاسة في حد ذاتها لم تفلت منها، الأمر الذي أدى إلى «لامركزية» في تسطير السياسة الخارجية وأدائها.

الواقع أن الرئاسة لم تكن تعتقد أن نفوذها في هذا المجال سوف يهتز أو يتزعزع، بيد أن العكس تماماً حصل، حيث إن تعيين السيد قاصدي مرباح، وهو شخصية سياسية فرضت نفسها داخل الصفوة القيادية وخارجها بسبب تمتعه بدراية واسعة لخبايا المجتمع الجزائري والسنوات العديدة التي قضاها على رأس المخابرات، كان بمثابة إشارة إلى عهد جديد بخصوص عملية صنع القرار السياسي بشكل عام، حتى أن الأمر أدى إلى منافسة حادة بين رئيس الجمهورية ومساعديه من جهة، والوزير الأول من جهة ثانية: منافسة كانت تشير إلى حملة انتخابية مسبقة للبقاء أو «الاستيلاء» على الرئاسة. زد على ذلك أن الوزير الأول حاول اتخاذ قرارات حكومته بعيداً عن تأثيرات أو توجيهات الرئاسة؛ الأمر الذي دفع بالرئيس بن جديد إلى عزل مرباح في أقل من سنة من توليه رئاسة الوزارة الأولى (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ـ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩)، وتعويضه بمولود حمروش الذي كان يشغل منصب الأمين العام للرئاسة وأحد المقربين لرئيس الجمهورية.

ومنذ تلك الفترة فقدت الرئاسة، ليس فقط هيبتها في ما يتعلق بصنع السياسة الخارجية وأدائها، بل في أمور عديدة أخرى.

وكان لما اصطلح على تسميته بـ «الإصلاحات الاقتصادية»، خصوصاً تلك التي منحت «الاستقلالية» للمؤسسات[٣٧]، أثر سلبي في صنع القرار الاقتصادي الخارجي وتنفيذه؛ فالعديد من المؤسسات سارع إلى التفتيش على طرق لإيجاد علاقات خاصة مع

---

(٣٧) انطلقت هذه «الاستقلالية» عام ١٩٨٠ تحت اسم «إعادة هيكلة المؤسسات» بحجة «تحريرها من الضغوط الهيكلية التي عرفت بها في الماضي ومن البيروقراطية والتدخلات الخارجية التي نمت حولها وشوهت تسييرها»؛ ولم يتم الإعلان عن التطبيق الفعلي لهذه الإجراءات إلاّ عام ١٩٨٨؛ ويفسر هذا بالخوف من انعكاسات شعبية، لهذا أعطى النظام لنفسه الوقت الكافي لتدوين هذه الإجراءات في ميثاق ١٩٨٦ والمصادقة عليها من قبل البرلمان وإصدار جملة من القوانين في هذا الصدد. . . أي لتحضير المجتمع وتجنب ما يمكن تجنبه من تذمر شعبي محتمل، ومع ذلك فقد انفجرت في السنة نفسها (١٩٨٨) مظاهرات شعبية كانت تعبّر ـ رغم ما يقال عنها ـ عن رفض غالبية الفئات الاجتماعية للسياسة المنتهجة.

الخارج، وإبرام ـ بناء على ذلك ـ اتفاقيات مع بعض المؤسسات الصناعية والاقتصادية الوطنية والأجنبية من دون المرور بالمؤسسات المركزية، على عكس ما كان سارياً قبل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨.

قد تكون هذه المؤسسات المركزية على علم، ولكن ليس لديها «الحق» في الاعتراض مثلاً على اتجاهاتها الخارجية أو طبيعة الاتفاقات التي تبرمها مع الشركات الوطنية والأجنبية. المهم بالنسبة إلى المؤسسات أنها مستقلة أو شبه مستقلة في ميزانيتها، وفي تحركاتها العامة، بما فيها الخارجية. وعليه فإنها تتحمل المسؤولية وحدها بعيداً عن أجهزة الدولة المركزية، بما فيها مسؤولية مواجهة عمالها وإطاراتها في حالة الإفلاس، بل في حالة نشوب نزاع مع متعامليها من الأجانب، متجاوزين أحياناً النصوص الرسمية ذاتها المنظمة هذا الموضوع(٣٨).

لقد كان ولا يزال لهذه العملية آثار خطيرة على «وحدة» اليد العاملة، وعلى المجتمع الذي لم يرتح إليها إطلاقاً ككل، خصوصاً الطريقة والسرعة التي تمت بهما، فكان تسريح العمال بالمئات، وكان الإفلاس، فجاءت الأزمة/النزاع. ويبدو أن الفريق الجديد في السلطة يشعر بهذه الخطورة، لذلك يحاول منذ سنة استعادة سيطرة الدولة على المؤسسات العمومية وتقليص نفوذها واستقلالها وتوجيهها إلى العمل وفقاً لسياسة الحكومة. ولكن هذه الإجراءات تبدو صعبة لتحقيق الأغراض المرجوة منها، بسبب الفوضى المتفشية هناك، وبسبب موقف المؤسسات المالية الدولية.

إن هذه التطورات أثرت سلباً في السياسة الخارجية، بسبب تلاشي مركزية التوجيه والمراقبة، بغض النظر عن مصداقيتها وجديتها، بل إن هذا التوجه الجديد قد يخلق مشاكل أمام السياسة الخارجية الرسمية أو يحرج الدبلوماسيين أثناء أداء مهامهم. ولعل محاولات الوزير الأول السابق ـ بلعيد عبد السلام ـ بشأن «التقليص من استقلالية المؤسسات لهو إحساس بهذه المشاكل، فضلاً عن تخوفه المتعلق برغبة البعض في إسقاط القطاع العام والتلاعب بأمواله...»(٣٩).

وقد حذا حذو المؤسسات الاقتصادية العديد من القطاعات الأخرى، بما فيها بعض الوزارات، حيث حاولت التكفل بنفسها بعلاقاتها الخارجية، وهكذا ظهرت أو تعززت المصالح المكلفة في العلاقات مع الخارج.

يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى، وقبل أي تحليل لهذه المعطيات، أن هذه التطورات قد تخلق تشويشاً في رسم السياسة الخارجية وأدائها؛ فكل طرف له فلسفته ومصالحه في صنع سياسة خاصة به وتنفيذها في المجال الخارجي. وهنا قد يحدث تنافس أو تناقض

---

(٣٨) هكذا فُهمت استقلالية المؤسسات من قبل بعض مسؤولي المؤسسات بولاية عنابة ـ التي يطلق عليها اسم العاصمة الصناعية للجزائر (الشرق الجزائري)، حيث كان لدينا حديث معهم في شتاء ١٩٨٤ وفي حزيران/يونيو ١٩٩٠.

(٣٩) هذا ما صرح به لنا أحد المقربين لبلعيد عبد السلام في باريس في شباط/فبراير ١٩٩٣.

لدى تحرك مختلف الأطراف في النطاق الدولي، الأمر الذي يعني المس بالمصالح العليا للجزائريين كشعب وكبلد بسبب الانعكاسات السلبية لذلك التنافس والتناقض.

طبعاً هذا يبرز وكأن الجزائر كبلد، له مصالح استراتيجية وغايات يسعى لتحقيقها على الصعيد الدولي، لم يعد مشكل جميع القطاعات ومحور تحركها الوحيد والاستراتيجي في العالم، بل إن كل قطاع وكل مؤسسة تبدو وكأنها لا تشتغل سوى لنفسها؛ وهذا طبعاً لا يعود بالضرورة على الجزائر بالفائدة.

إن هذا التوجه إلى القطاعات الاقتصادية من الممكن أن يفسر بفهمها الخاطئ قوانين السوق واقتصادها؛ فأكبر دولة رأسمالية في العالم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، تعمل في تحركاتها الخارجية على حماية مصالح شركاتها التي تتعامل مع الخارج عندما تتعرض إلى عوائق تمنعها مثلاً من الوصول إلى الأسواق الأجنبية، كما يحدث مع اليابان والصين، هذا على الرغم من أن الحكومة الفدرالية غير ملزمة بالتدخل لصالح شركاتها؛ فكيف الحال بالنسبة إلى دولة ـ كالجزائر ـ التي تخطو خطواتها الأولى في اقتصاد السوق؟

٢ ـ احتكار التمثيل في الخارج

كذلك قد يكون إعلان بعض القطاعات والمؤسسات عن إدارة شؤونها الدولية بنفسها نتيجة تخوفها من هيمنة بعض الإدارات، كوزارة الخارجية التي تحاول بشتى الوسائل التحكم في جل النشاطات الخارجية للجزائر، خصوصاً تلك التابعة للقطاعات العمومية. فعلى ما يبدو ان وزارة الخارجية تريد أن تمثل وحدها الجزائر في الخارج، حتى ان بعض المطلعين قال منكتاً: «إن الخارجية سوف تستولي عن قريب كذلك على المناصب التابعة لوزارة الدفاع كالملحقين المكلفين بالقضايا العسكرية والأمنية...!».

إن تمثيل الشعب والدفاع عن مصالحه في الخارج ينبغي أن يوكل إلى أجدر الجزائريين وأكثرهم علماً وأخلاقاً وذكاءً، وفطنة وإلماماً بعالم السياسة الدولية، وقدرة على فك ألغازها، بغية الحفاظ على سمعة الشعب ونقل تجاربه بين الأمم وتحقيق الغايات العليا المسطرة في علاقات الجزائر الخارجية الثنائية والمتعددة الأطراف...

لكن المتتبع السياسة الخارجية الجزائرية يلاحظ أن المنطق الذي سارت عليه يختلف

---

(٤٠) على هذا الأساس مثلاً، تم توظيف أحد المتقاعدين ـ بصفة متعاون ـ بإحدى القنصليات الجزائرية في فرنسا ـ بعد وساطة أحد الموظفين السامين بالسفارة ـ ليتكلف بالشؤون القانونية؛ فكيف تنتظر هذه القنصلية مجيء هذا الشخص من الجزائر حتى تعلن عن حاجتها لموظف يهتم بالقضايا القانونية، في حين أن هنالك مختصين من بين الشباب الجزائري المقيم بعين المكان في القانون، عاطلين عن العمل وواعين أكثر بمشاكل أبناء وطنهم بالدولة المضيفة بحكم معايشتهم اليومية لتلك المشاكل وللواقع الفرنسي عموماً...؟ وهو اللوم الذي وُجّه إلى وزير الخارجية الحالي ـ رغم معاناته سابقاً من المعاملات نفسها ـ بسبب قراره بإلحاق بالخارجية بهذه الصفة أو تلك، بعض الناس الذين برزوا بالسلبيات وسوء التسيير في قطاعات أخرى.

تماماً عن هذه القاعدة. فالعلاقات (بالمفهوم السلبي)[٤٠]، ومبدأ قرابة الدم، والتكتل المهني لموظفي وزارة الخارجية (ولا سيما في ما يخص محاولة احتكار التمثيل في الخارج)، هي بشكل عام المعايير التي يُشتغل بها في أداء وظيفة الجزائر الخارجية.

بل إن الأمر يصبح أكثر تعقيداً عندما نعلم أن هذه المعايير مطبقة على أعضاء السلك الدبلوماسي ذاته. وكمثال على ذلك، فإن الفرز يتم بعناية عند الترقيات: «إذا لم تكن تنشط في إطار مجموعة معينة، فلا تنتظر الكثير، بل قد تهان أحياناً»، هذا ما صرّح به لنا أحد الدبلوماسيين القدامى الذي أعطى أكثر من ٢٥ سنة من حياته في خدمة الجزائر في الخارج. وكونه لم يكن ينتمي إلى أية مجموعة، مثل حال العديد من الموظفين الآخرين، فتم عزله من منصبه وهو لم ينه بعد المدة القانونية ومن دون أي سبب رسمي؛ والغريب أن الشخص الذي حلّ محله والموجود في السفارة نفسها لم يكن على دراية بالملفات[٤١]؛ وكان الأفضل ترك الدبلوماسي «المخلوع» في مكانه، خصوصاً أن هذا الأخير حُوّل إلى قنصلية جزائرية من دون أي منصب. إن هذا التصرف لهو ازدراء لدبلوماسي حائز على أعلى مرتبة في السلك الدبلوماسي وعلى أبواب التقاعد[٤٢]!

٣ ـ التناقضات ضمن السلك الدبلوماسي

إن مسألة «التقاعد المعتبر»، هي بدورها، مسألة حقيقية تعانيها السياسة الخارجية الجزائرية، وجزء مهم من السلك الدبلوماسي الذي يرى ـ بحسب أحد أفراده[٤٣] ـ أنه «يضحي» و «يكدح»، في حين أن هناك آخرون لا يعملون ولكنهم مستفيدون مادياً بسبب العلاقات التي تربطهم بأهل القرار الخارجي، أو بسبب الرغبة في إبعادهم عن الوطن (لأسباب معينة)، أو عرفاناً لهم لما قدموه من خدمات للسلطة أو لبعض عناصرها. . .، فعيِّنوا سفراء وقناصلة. . . على الرغم من كونهم لا يفقهون في هذه المناصب إلا القليل جداً وأحياناً لا شيء. . .

---

(٤١) الحقيقة إن هذه قاعدة يمكن القول عنها إنها أصبحت تقليداً في تصرفات المسؤولين: فالوزير الذي يحل بالخارجية تراه يبدأ عمله بمحو ما بناه سلفه، ويستوقفني هنا ما قام به طالب الإبراهيمي لأول مرة في تاريخ الوزارة، وهو تأسيسه لـ **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، بهدف نقله للعالم الخارجي رأي ومواقف وفلسفة الجزائر في العلاقات الدولية ـ عبر ما يكتب فيها من تحاليل بقلم وزير الخارجية ذاته ـ الذي كان مواضباً بمساهماته الفكرية والسياسية، وكذلك بعض الجامعيين والدبلوماسيين المعروفين عالمياً، مثل الخبير القانوني والرئيس الحالي لمحكمة العدل الدولية، محمد بجاوي. ولكن المجلة أُهملت، ثم غابت عن قرائها، «الشيء واحد ـ كما ذكر أحد الدبلوماسيين القدماء ـ وهو أنها أُنشئت من قبل وزير سابق للخارجية»!!

(٤٢) لعدة اعتبارات ـ من بينها أننا لم نستشره بسبب جملة من المعطيات التي منعتنا من الاتصال به ـ فإننا لن نذكر اسمه احتراماً لحياته الخاصة.

(٤٣) كل موظفي الخارجية الذين اتصلنا بهم فضلوا عدم الكشف عن هويتهم خوفاً على مستقبلهم، ولكنهم قدموا لنا بعض ما عندهم من معلومات أملاً في تحسين القطاع وخدمة للسياسة الخارجية.

وعادة ما يمتد هذا التناقض خارج المركزية، أي داخل السفارات في الخارج إلى حدّ شله أحياناً نشاطها بسبب الاختلافات بين المقربين من السفير (الوزير المستشار وبعض الملحقين مثلاً). وقد عانيتُ شخصياً هذه التناقضات (كما عانى غيري الكثير) عندما كنت على رأس الدار الجزائرية في باريس (١٩٩٢ ـ ١٩٩٣): فبحكم المشاكل التي كانت مطروحة في هذه المؤسسة، كنت على اتصال دائم بالسفارة أملاً في معالجتها، ولكن هذه الأخيرة تجاهلتها واعتبرت نفسها لا تمثل الجزائر في فرنسا، بل وزارة الخارجية لا غير؟! ولعل أبرز دليل على هذا أن المسؤولين في السفارة والقنصلية العامة لا يعرفون مكان أو حالة الحي الجامعي المخصص للباحثين والطلبة الجزائريين: فمنذ تولي الجزائر مسؤولية تسيير هذا الحي عام ١٩٨٢، لم يزره أي سفير ـ باستثناء السيد عبد الحميد مهري الذي شغل هذا المنصب في الأعوام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨، بل إن ذلك كان يمثل بالنسبة إليهم مشكلة شخصية قد تهدد مستقبلهم المهني، لذلك كان العديد منهم يتولى إرسال تقارير متتالية إلى وزارة الخارجية، ووزارة التعليم العالي، وأجهزة أخرى ليس لها أية صلة بالواقع، بل من الممكن القول عنها إنها تعبير عن عجز في أداء المهام في الخارج تجاه المواطنين هناك وقضايا أخرى، وعن طمس للحقائق وإرضاء لطموحات شخصية تتناقض ومصالح الجزائر في الحفاظ على سمعتها بين أبنائها الموجودين في الخارج، خصوصاً منهم الشباب والجامعيين.

والمسألة الأخيرة التي نعرضها في هذا المجال تدور حول شعور معظم المتكوّنين باللغة العربية بالإهانة، والسبب يعود إلى أن تقاريرهم الموفدة إلى المركزية نادراً ما تقرأ، وترمى في «أماكن المهملات» على الرغم من المعلومات القيّمة التي قد تتضمنها. ولعل تفسير ذلك يعود إلى الصراع اللغوي الذي لا يزال مطروحاً في المجتمع الجزائري، وكذلك لأن الإطارات المهيمنة على الخارجية ذات الثقافة الفرنسية لا زالت تعتقد أن الكوادر المعرّبة أقل كفاءة من تلك المكونة بالفرنسية؛ وهذا طبعاً غير صحيح، فالإطارات الكفئة وغير الكفئة موجودة في الفئتين[٤٤]. إذاً للمسألة أعماق تمتد إلى مصالح كل فئة وأفكارها وعلاقاتها. إن هذا يعتبر عاملاً مهماً لفهم تهميش اللغة العربية والتقارير التي تكتب بها، على الرغم من أن النصوص الرسمية تؤكد أولوية اللغة العربية ـ كلغة وطنية ـ على اللغات الأجنبية. وفي هذا السياق قال أحدهم معلقاً: «لولا وجود مصر والسعودية

---

(٤٤) فقد عرفتُ شخصياً إطارات سامية بالخارجية من الفئتين ناقصة الاطلاع بأمور بديهية، أذكر منها تدخل أحد الأشخاص المتكوّن باللغة الفرنسية ـ الذي يشغل اليوم منصب سفير ـ بشأن القضية الفلسطينية كتعقيب على محاضرة أستاذ أمريكي ألقيت في مركز الدراسات الإستراتيجية الشاملة العام ١٩٨٨، فقال إن «البلدان العربية اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، منذ تاريخ ظهورها، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني...»، ولم يستثن أحداً! ومن الفئة المتكوّنة باللغة العربية، قال لي أحدهم ذات مرة بعد عودته من إفريقيا كمبعوث خاص: «...لقد وقفت منظمة الوحدة الافريقية إلى جانب كفاح الشعب الصحراوي، تماماً كما حصل أثناء دعمها لثورة التحرير الجزائرية»! إن هذا لا يتطلب طبعاً أي تعليق.

والعراق وقضية فلسطين والجامعة العربية لما كانت هناك دائرة عربية بوزارة الخارجية».

وفي هذا التنافر داخل المركزية يستمر التفكك في أداء السياسة الخارجية.

بيد أن هذا التنافر يتلاشى عندما يصبح قطاع الخارجية «مهدداً» برغبة إطارات تنتمي إلى قطاعات أخرى في الالتحاق بالسلك الدبلوماسي؛ عندها يحدث التلاقي بين «المعرّب» و «المفرنس»، بين أصحاب المصالح الدنيا والمصالح العليا، بين «الأدمغة» والمهمشين... بغية ـ كما يقال عنه ـ «حماية القطاع من الغزو الخارجي»؛ بمعنى آخر، يريد موظفو الخارجية، على اختلاف مسؤولياتهم وثقافاتهم ولغاتهم...، احتكار تمثيل الجزائر في الخارج؛ وهم في هذا مستعدون للتعبير بكل الأشكال عن رفضهم «الدخلاء»، نذكر منها الإضرابات التي عاشتها وزارة الخارجية أكثر من مرة(٤٥)، الأمر الذي أدى ببعضهم إلى التعليق على هذا الموقف بالقول: «إن وزارة الخارجية تشكل «لوبي»(٤٦) داخل الجزائر باحتكارها للمناصب في الخارج(٤٧)، وبالتالي فهي تواصل التصرف بالعملة الصعبة بكيفية لا تتماشى عموماً وضمان المصالح القومية للشعب الجزائري(٤٨)، لأن الخدمات المقدمة ضعيفة، وأحياناً منعدمة(٤٩)، بالرغم من أن

---

(٤٥) وقد أفلحت أحياناً، وكمثال على ذلك تنحية أحد الوزراء السابقين في حكومة بلعيد عبد السلام من قائمة «المترشحين» لمنصب سفير؛ ولكن هذا يفسر أساساً بـ «العلاقات الضعيفة» التي تربط هذا الوزير بأصحاب القرار الخارجي؛ بينما ظل ضغط «اللوبي» من دون معنى في تعيينات أخرى عديدة، من بينهم أناس غير أكفاء ولا يفقهون شيئاً في الحقل الدبلوماسي.

(٤٦) لقد عانى من هذا «اللوبي» العديد من الإطارات الكفئة داخل الوزارة وخارجها، من بينهم الوزير الحالي للخارجية ذاته ـ أولاً عندما كان يشغل منصب أمين عام وزارة الخارجية بعد أيام من رحيل وزير الخارجية آنذاك محمد الصديق بن يحيى، وثانياً أثناء القيام بمهامه كسفير في كندا، ثم عندما أبعد عن الوزارة؛ ولم يعد لها إلا بعد ٦ سنوات مع علي كافي أوّلاً كسفير في اليونان، ثم كوزير.

(٤٧) إن التمثيل في الخارج بالنسبة إلى العديد من الدول ليس حكراً على أحد، فالأكفاء والمتخصصون وأهل الاطلاع الواسع في الشؤون الدولية، والأكثر إدراكاً لمصالح أوطانهم...، لهم عادة الأولوية في تمثيل بلادهم والدفاع عنها حيثما كانت هذه المصالح.

(٤٨) أشارت بعض الشخصيات التاريخية إلى ذلك، منهم الرئيس بن بلّه (١٩٦٢ ـ ١٩٦٥) عندما تكلم وكتب في أكثر من مناسبة عن تبديد المدخولات بالعملة الصعبة والثروة بشكل عام. كما تحدث عن بعض المركزيين (نسبة إلى اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٤) الذين أصبحوا وزراء في الحكومة الموقتة أو تحوّلوا إلى «دبلوماسيين» أثناء الثورة، فبذروا وعاشوا في البذخ، بينما كان الشعب والمجاهدون في حالة يرثى لها، مما يعني أنهم كانوا بعيدين كل البُعد عن روح الثورة. وقد تقلد العديد من هؤلاء مناصب عليا بعد الاستقلال، ومن ثم عملوا على «إشاعة» نموذجهم حيثما كانوا، وخاصة داخل السلك الدبلوماسي.

(٤٩) أشار عبد الحميد براهيمي إلى تبديد ٢٦ مليار منذ الاستقلال، وهناك من يقدم أرقاماً أخرى مخيفة تفوق هذا المبلغ بكثير؛ والمشكلة الأكثر أهمية في هذا هو أن كل من يحاول حقيقة التصدي لتبذير وتبديد وتهريب وإتلاف هذه الأموال ومداخيل الجزائر من العملة الصعبة، يصبح عادة محل مضايقات واتهامات لإجباره على التخلي عن مواقفه هذه والتزام الصمت؛ ومن بين الأمثلة في ذلك يمكن ذكر المصاريف الضخمة التي تقدم لتغطية نفقات «تعليم العربية في فرنسا» والحي الجامعي الجزائري في باريس؛ =

للجزائر كفاءات عالية، لو استغلت لعادت بالخير على الوطن؛ ولنرَ فقط العمل المكثف والهادف الذي تقوم به المعارضة في الخارج وفي أوساط الجاليات الجزائرية هناك من أجل الدفاع عن مواقف معينة؛ بينما نلاحظ غياب شبه تام للسفارات الجزائرية في الخارج، حيث اكتفت عادة بتسجيل ما تقوم به هذه المعارضة لا غير...»(٥٠).

٤ ـ إهمال التخصص

ترتبك وتتعقد العلاقات بين موظفي السلك الدبلوماسي وغيرهم من الإطارات عندما يحاول هؤلاء ـ كما أشرنا أعلاه ـ الالتحاق بوزارة الخارجية، بحثاً عن المال والشهرة ومصالح خاصة أخرى(٥١)، ولكن هناك أيضاً من يريد العمل في الحقل الدبلوماسي لأنه يشعر بإمكانية تقديم خدمات أفضل لبلاده هناك.

= فـ «لا زال التلاعب يتم بأموال ضخمة من قبل أناس أغلبهم ليس لهم أية علاقة بهذه المهمة، أضف إلى ذلك الفشل الذريع لهذا النشاط التربوي في أوساط المهاجرين الجزائريين هناك» (حوالى ٧٠٠,٠٠٠)، وهو ما اعترف به صراحة بعض المعلمين وإطارات سامية أثناء الاتصالات التي كانت تجمعنا وإياهم في سنوات ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣. والشيء نفسه يمكن أن يقال كذلك عن الحي الجامعي، حيث لم تفعل الجهات الوصية أي شيء لوضع حد للفوضى والتبذير هناك: فرغم بعض المقالات التي نشرت في الصحف والملف الذي وضعته شخصياً بحوزة الوزير السابق والحالي للتعليم العالي، لم تتخذ الإجراءات المناسبة، وبدلاً من هذا تواصلت السياسات القديمة وبالثوب نفسه. حول هذه الجوانب وقضايا أخرى عشتها شخصياً وعلاقتها بالدبلوماسية الجزائرية وقطاعات أخرى، وكذلك العلاقات مع إدارات فرنسية مختلفة، يعد الكاتب حالياً كتاباً بشأن هذه التجربة ومعانيها.

(٥٠) هذا التعليق أدلى به أحد الموظفين في الدولة الجزائرية عام ١٩٩٣؛ وقد لاحظنا من جهتنا هذه المسائل فعلاً طيلة وجودنا في فرنسا؛ كما أن أحد أساتذة الجامعة الجزائرية لاحظ «تقوقع» السفارات الجزائرية على نفسها معتمداً على ما لاحظه في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وأخيراً فإن بعض الصحف الجزائرية، وخاصة جريدة **الوطن** *(El Watan)*، أشارت في مناسبات عدة إلى القضايا نفسها والدور السلبي الذي تقوم به السفارات في الخارج؛ ويكفي الإشارة هنا إلى ما ذكرته هذه الجريدة بشأن أحد المواطنين الجزائريين في مصر، حيث بعد القبض عليه من قبل الشرطة المصرية لأسباب معينة ومن دون جواز سفر، تمّ إعلام السفارة الجزائرية هناك، فذكرت أنه غير معروف لديها وبالتالي أن المسألة لا تهمها، عندها طلب هذا المواطن اللجوء إلى إسرائيل، فتكفلت به هذه الأخيرة إلى حد موافقته على تغيير اسمه: فأصبح إيلي كوهين (Élie Cohen)، بدلاً من رشيد... وهناك قضايا عديدة أخرى يعاني منها المواطنون الجزائريون في الخارج، وخاصة في فرنسا، التي أدت (ولا زالت) تجاه المواطنين الجزائريين سياسات مهينة كتلك الحاصلة اليوم في مطاراتها وموانئها أمام مرأى وعلم السفارة الجزائرية هناك، وهذا منذ عملية اختطاف الطائرة الفرنسية «إيربوس» (airbus ـ ٣٠٠) في كانون الثاني/يناير الماضي.

(٥١) هذا يتناقض والمادة (٦٧) من دستور ١٩٧٦ التي تنص على أنه «... لا يمكن بحال من الأحوال، أن تصبح ممارسة الوظائف العمومية مصدراً للثراء، ولا وسيلة لخدمة المصالح الخاصة»، ولكن الواقع يبين العكس تماماً عند الكثير من المسؤولين وأعوان الدولة التي ظلت وظائف الدولة لديهم امتيازاً وليست تكليفاً!

وتزداد تلك العلاقات ضعفاً وتأزماً عندما تصبح المسألة مطروحة بين المؤسسات: وزارة الخارجية من ناحية، وقطاعات أخرى من ناحية ثانية. فالمبررات المقدمة من قبل هذه الأخيرة عديدة، وقد تكون في محلها؛ فبعض القطاعات الاقتصادية والتجارية والقانونية يعتقد أنه أكثر تأهيلاً وكفاءة ودراية من غيره عند التخاطب مع العالم الخارجي في ما يمس مجال اختصاصه: أي الشؤون المالية والتجارية والاقتصادية والقانونية؛ وهكذا الحال بالنسبة إلى قطاعات التعليم العالي والثقافة والاتصال، وهلم جرا.

في هذا السياق هناك نزاع ـ لم ينفجر بعد ولكنه حقيقي ـ بين وزارة الخارجية ووزارات التعليم العالي والتجارة والاتصال. . . : فالملحقون الثقافيون والتجاريون والإعلانيون في السفارات الجزائرية في الخارج هم مجرد موظفين في الخارجية الجزائرية. لهذا السبب قد لا يتحكمون إلا في القليل من أمور التعليم العالي والثقافة والتجارة. . . ؛

وعليه قد تمر مدة حتى يصبح هؤلاء عمليين، في حين كان من الممكن ربح كل هذا الوقت لو تكلّف بهذه المهمات إطارات مختصة من القطاعات المذكورة[٥٢].

أضف إلى ذلك، أن هناك إحساساً يعبّر عنه بعض هذه القطاعات وغيرها بكونها مداسة في حقوقها، وبالتالي في كرامتها، بسبب التصرف في شؤونها أو شؤون بعض المؤسسات التابعة لها من قبل قطاعات أخرى وعدم استشارتها البتة في أمور شتى تعتقد أنها أكثر تأهيلاً بشأنها.

كما أن وزارة التعليم تنوي إنهاء حالة «التبعية» للخارجية[٥٣]، باستعادة كامل ملف المنح والتكوين في الخارج بالإشراف ومتابعة الطلبة والأساتذة والتكفل بمشاكلهم بنفسها في عين المكان وفي مختلف الدول[٥٤]، والتفكير في إرساء شبكة من العلاقات مع الجامعات والمعاهد المختصة لتسهيل عملية التسجيل البيداغوجي والإداري للمترشحين إلى

---

(٥٢) يلاحظ أن العديد من دول العالم تأخذ بهذه القاعدة؛ بل إنها قاعدة ملزمة في بعض الدول بما فيها الدول «الصغيرة»؛ ولعل المثال البارز في ذلك الكويت، كدولة صغيرة، حيث إن كل الملحقين في السفارات (الثقافي، والتجاري، والإعلامي. . .) هم من المختصين والتابعين ـ حسب هذا الاختصاص ـ إلى وزارات أخرى غير وزارة الخارجية.

(٥٣) على الأقل هذا ما كان مطروحاً في عام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣.

(٥٤) أضحت وزارة الخارجية تهيمن على توزيع المنح في الخارج ومراقبتها وذلك على إثر المشاكل التي حدثت في بداية الثمانينيات، من بينها تلك المتعلقة بتحويل منح الطلبة إلى بعض البنوك لمدة معينة لقاء فائدة مالية محددة؛ وطبعاً تضرر الطلبة كثيراً من هذه العملية، حيث ترتب عنها أبعاد سياسية حاولت المعارضة في الحين استغلالها؛ مما استدعى إعادة تنظيم هذه المسألة عبر تمرير جميع المنح الوطنية وتلك المقدمة في إطار التعاون مع الخارج إلى وزارة الخارجية. ولكن التعقيدات البيروقراطية تواصلت، إضافة إلى ظهور نوع من التمييز بين المستفيدين من أبناء السلك الدبلوماسي (أصبحت الخارجية تمنح لنفسها سنوياً ما لا يقل عن ٥٠ منحة، على الرغم من أن موظفيها لهم إمكانية تمثيل الجزائر في الخارج وبالتالي التكفل بتكوين أبنائهم) والآتين من القطاعات الأخرى، وما إلى ذلك.

التكوين في الخارج، بسبب عدم اهتمام العديد من السفارات بهذه المسألة.

وإذا كانت الأوضاع لا زالت على حالها، إلا أن تفكير بعض القطاعات في استعادة نفوذها في الخارج بتولّيها تعيين إطاراتها في السفارات الجزائرية كممثلين لها لم يتغير؛ ولكن المسألة ليست سهلة، لهذا قد تأخذ أبعاداً جديدة في المستقبل.

أردف إلى هذا أن إطارات عدة من هذه القطاعات لا تشعر بالراحة نحو وزارة الخارجية. فقد شاهدتُ أحد الإطارات السامية في مطلع سنة ١٩٩٤ غاضباً على سلوك الخارجية في التعامل مع السفارة الفرنسية: فهذه الأخيرة تطلب من كل شخص يريد تأشيرة سفر إلى فرنسا التنقل شخصياً إلى عين المكان لقضاء حاجته، في حين أن المسؤولين الفرنسيين عندما يريدون السفر إلى الجزائر، فإن مصالح عديدة ولا سيما التابعة لـ «كي دورسي» تتكلّف بذلك(٥٥)، وكان بإمكان الخارجية الجزائرية أن تقوم بالعملية (المعاملة بالمثل) نفسها، أو بأية عملية أخرى تحافظ فيها على كرامة الإطار الجزائري وتسهل له قضاء شؤونه في هذا الشأن. لهذه الأسباب قررت هذه الشخصية عدم السفر إلى فرنسا والتنقل ـ بدلاً من ذلك ـ إلى افريقيا.

إن هذه ليست حالة يتيمة، بل هناك حالات يشتكي منها العديد من الكوادر.

ولا شك في أن مثل هذه القضايا تزيد الأمر تعقيداً، ولا سيما في العلاقات التي تربط الخارجية بالقطاعات الأخرى، فضلاً عن إحساس كوادر تلك القطاعات بنوع من الإهانة، وبضعف بلادهم، وبالتالي بضعفهم الشخصي.

إدراكاً لهذه القضايا وغيرها، تدخل الرئيس محمد بوضياف بقوة في شؤون وزارة الخارجية لتنظيمها والحد من نفوذها وسيطرتها على معطيات جوهرية تمس الدولة الجزائرية في أبعاد عدة. ويبدو أنه كان يعتبر أن التحكم في السياسة الخارجية وتنظيمها وأدائها يمر عبر التحكم في مصادر التمويل للنشاطات الخارجية واختيار الرجال الأكفاء والقادرين على أداء هذه المهمّات. وقد اهتم الرئيس بوضياف بمسألة تقليص أجور الدبلوماسيين أثناء وجودهم في الخارج بنسبة ٣٠ بالمئة، اعتباراً منه أنها أجور خيالية في حين أن البلاد بحاجة ماسة إلى العملة الصعبة. وبهذا الشأن لا يزال يتردد أن هؤلاء الدبلوماسيين يتقاضون أجوراً للاغتناء، أي أنها تفوق كثيراً مستلزماتهم المعيشية حيثما يوجدون(٥٦).

---

(٥٥) أو «Le Quai d'Orsay»، حيث مقر وزارة الخارجية الفرنسية.

(٥٦) على سبيل المثال يتقاضى سفراء الجزائر في الخارج ـ حسب المناطق ـ ما بين ٣٥٠٠٠ و٥٠٠٠٠ فرنك فرنسي: فسفير هذا البلد في فرنسا يأخذ شهرياً مبلغاً يقارب الدخل الشهري للوزير الأول الفرنسي المحدد بأكثر من ٥٦٠٠٠ فرنك فرنسي؛ وحسب بعض المعلومات التي قدمت لنا، فإن آخر دبلوماسي ـ من حيث الدرجة ـ لا يأخذ أقل من ٢٠٠٠٠ فرنك فرنسي؛ أضف إلى ذلك أن هناك بعض الأشخاص ظلوا ينتقلون من دولة إلى أخرى، فلم يعودوا إلى البلاد (أو عادوا لفترة قصيرة فقط) منذ التحاقهم بأول منصب لهم في الخارج، وكان بالإمكان ـ كما قيل لنا ـ إعطاء فرصة للجميع لتمثيل الجزائر في الخارج كل حسب اختصاصه وكفاءته.

لهذا تفهّم معظم الفئات الاجتماعية قرار الرئيس بوضياف، إلا أصحاب الخارجية (وحلفاؤهم) الذين تمردوا عليه؛ «ولولا احتفاظ الرئيس بوضياف نفسه بالملف ومتابعته شخصياً له لما اختصمت هذه النسبة من أجور الدبلوماسيين. . .»[٥٧]. كما أحكم الرقابة على عملية «العملة الأجنبية» بالنسبة إلى الدبلوماسيين العاملين أو السابقين. لقد حقق الرئيس بوضياف أعمالاً معتبرة في ظرف قصير جداً لم يتجاوز الستة أشهر، ولقد كانت له مشاريع أخرى أكثر أهمية خاصة بـ «تنقية الخارجية من المعوقين والطفيليين، وقضايا أخرى لا تقل أهمية»، لكن لم يكتب له تحقيقها بسبب اغتياله.

إن هذه المسائل أدّت ـ بفعل تأثيراتها السلبية ـ إلى التنافر بين مؤسسات عديدة، وأولها ذلك التنافر بين قطاع الخارجية وقطاعات أخرى ذات الاهتمام الخارجي؛ وإلى تنافر بين إطارات هذه المؤسسات؛ وإلى نظرة احتقار من قبل العديد من المثقفين إلى الخارجية، بل من قبل فئات اجتماعية عديدة على الرغم من أن العمل في الخارج يعد مهمة نبيلة وشاقة في الوقت نفسه تستهدف محاولة استمالة اللاعبين الدوليين و «تطويع» إرادتهم بما يخدم مصالح الشعب الجزائري وطموحاته الإقليمية والدولية.

إذاً لا شك في أن إيجاد صيغة عمل مبنية على الكفاءة والاحترام داخل قطاع السلك الدبلوماسي وفي علاقاته بالقطاعات الأخرى، وكذلك علاقات منظمة بحسب الاختصاص بشكل يسمح لكل ممثل للجزائر في الخارج أن يؤدي دوره كما ينبغي في المنطقة التي يمكنه أن «يبدع» فيها أكثر[٥٨]. . . هي من بين العوامل التي تخلق الفعالية والتفاني في أداء هذه الوظيفة بإخلاص، وبالتالي تساهم في أداء أفضل للسياسة الخارجية وتحقيق التماسك المطلوب لمواجهة القضايا الدولية.

٥ ـ تدخل الحركة الحزبية ـ الجمعوية في السياسة الخارجية

ومما يزيد عمقاً في هذا التفكك، معارضة بعض الجمعيات والمنظمات المهنية وتلك المهتمة بحقوق الإنسان، السياسة المتبعة من قبل النظام السياسي أو بعض جوانبها (وهو الأمر ذاته بالنسبة إلى موقفها من سياسات المعارضة، وخصوصاً الأقطاب منهم)، وما تبع ذلك من انقسامات داخل المجتمع وتعدد الولاءات، وفقدان السياسة الخارجية ـ بناء على ذلك ـ سندها الأول والرئيسي: تلاحم معظم الشرائح الاجتماعية حولها والاستقرار الداخلي والتوازن الاجتماعي؛ أي أنه لا يمكن أي سياسة خارجية أن تكون ناجحة

---

(٥٧) من حديث لكاتب هذه السطور مع أحد الموظفين بالقنصلية العامة الجزائرية في باريس، وقت تنفيذ القرار (نيسان/إبريل ١٩٩٢).

(٥٨) العديد من موظفي الخارجية وغيرهم يريدون العمل في الدول المتقدمة (أوروبا الغربية وأمريكا وكندا واليابان. . .)؛ أما دول أفريقيا والوطن العربي والعديد من دول العالم الثالث، فإنهم يحاولون «الهروب» منها، وكأن المسألة تتعلق بنزهة لمدة ثلاث، أربع سنوات أو أكثر؛ وهذا على الرغم من أن الدول المجاورة والدول الافريقية مثلاً تمثل العمق الاستراتيجي والمستقبلي للجزائر.

وفعّالة إذا فقد المجتمع ـ الذي تستمد منه قوتها وإرادتها واستمرارها وحريتها ـ توازنه واستقراره.

فإذا توقفنا عند الأحزاب، نجد أن بعضها، وخصوصاً الجبهات الثلاث (جبهة التحرير الوطني، وجبهة القوى الإشتراكية، والجبهة الإسلامية للإنقاذ) حاولت وضع سياسات خارجية مناقضة لسياسة الحكومة، الأمر الذي قد يعني أن لجزائر اليوم سياسات خارجية عدة متباينة ومتناقضة، أحرجت العديد من متعامليها التقليديين، بسبب نقل الصراعات والفرقة في الداخل إلى مناطق عدة من العالم، خصوصاً فرنسا والمانيا وبريطانيا وأمريكا واسبانيا والمغرب العربي والسودان ومصر وإيران وبعض البلدان الافريقية.

وهذه المسألة تعرض لها، كما جاء أعلاه، وزير الخارجية الحالي، محمد صالح الدمبري، أثناء زيارته دولة الفاتيكان عندما قال ـ مشيراً إلى لقاءي سانت ـ إيجيديو (Saint Egidio) بين أهم الأحزاب المعارضة ـ أن هذه الأخيرة تريد إقامة «سياسة خارجية موازية»، منتقداً بذلك توجّه المعارضة هذا واعتباره منحى يحرّض على التدخل الأجنبي في شؤون الجزائر الداخلية. ولكنه عاد في ما بعد إلى «التلويح» بإيجابيات الوفاق الوطني، الذي توّج لقاء روما الثاني، لدى تصريحه للصحافة الإسبانية بأن اتفاق روما «يحتوي على أفكار إيجابية بإمكانها تسهيل الحوار الوطني، والدفاع عن الديمقراطية، واستعادة العملية الانتخابية، وتحديد المشاركة في المؤسسات التي ستقود المرحلة الانتقالية»[٥٩]؛ وهذا من دون شك يتناقض مع ما ظل يعلنه الناطق الرسمي باسم الحكومة وكاتب الدولة للشؤون المغاربية والتعاون، أحمد عطاف، وكذلك وزير الداخلية، عبد الرحمن مزيان شريف، اللذان صرحا أكثر من مرة أن الجزائر ترفض، جملة وتفصيلاً، وثيقة الوفاق الوطني المقدمة من قبل المعارضة المجتمعة في روما[٦٠]، بل إن رفض الرئاسة استقبال وفد عن هذه المعارضة يعبر عن خط الرفض هذا الذي يلتزم به جناح من أجنحة السلطة، ويعبر كذلك عن عدم وجود خطة جامعة ترشد أعضاء الحكومة وغيرهم أثناء التعرض لمثل هذه المسائل. وبالمقابل، تظهر المعارضة، خصوصاً الجبهات الثلاث، وكأنها تتحرك ضمن استراتيجية معينة.

(٥٩) رغم «الإيضاحات التي أوردتها وكالة الأنباء الجزائرية بشأن هذا التصريح، إلاّ أن روح أفكار دمبري بقيت هي هي... حيث يلاحظ تأسفه فقط بشأن لجوء الأحزاب الوطنية إلى الخارج لمناقشة الأزمة: نعتقد أن الذين يريدون مناقشة مسألة تحسين الوضع الداخلي لبلادنا يجب أن يقوموا به في الجزائر؛ فنحن لا يمكن أن نفهم بأن لديهم ضرورة للاجتماع في الخارج،» انظر جريدة: *Horizons*, 23/2/1995؛ ومع هذا قد يعبر هذا التصريح عن تحولات في موقف السلطة تجاه المعارضة ووثيقة «الوفاق الوطني».

(٦٠) والغريب أن هذا الرفض يأتي متزامناً مع تصريح وزيرا الداخلية والخارجية من أن محتوى «الوفاق الوطني» نابع من «أرضية الحوار الوطني» (شباط/فبراير ١٩٩٤) التي قادت الجنرال اليمين زروال إلى رئاسة الدولة. وما دامت المسألة بهذه البساطة، فإن العديد من المراقبين لا يفهمون استمرار المواجهة بين الطرفين (السلطة والمعارضة)!!

كما أن بعض العلاقات الخاصة مع الخارج لبعض الشخصيات التاريخية الجزائرية تربك أحياناً السياسة الخارجية الرسمية، تماماً كما هو الحال في تحركات بعض الأحزاب الخارجية والحركات الجمعوية، بينما نجد الموضوع في العديد من الدول الأجنبية معكوساً تماماً: فالصراع في الداخل قد يكون على أشدّه، ولكن بمجرد الانتقال إلى العالم الخارجي، تصبح قنوات غالبية القوى عموماً صابة في بوتقة واحدة، وهي حماية المصالح العليا لشعوبها.

خامساً: غياب استراتيجيا

منذ فترة أصبح يحكم الدبلوماسية الجزائرية حالات ظرفية، أدت إلى انفعالية في التحرك، وعدم انسجام في المواقف بين أعضاء السلك الدبلوماسي والمسؤولين عن صنع السياسة الخارجية وأدائها. في هذا السياق تساءلت بعض الصحف عن فحوى زيارة وزير الخارجية إلى إيطاليا المشار إليها أعلاه، وقد أجابت بسؤال آخر: ألم تأت رداً على اجتماع سانت ـ إيجيديو الثاني؟ وكذلك الأمر عند زيارة الوزير نفسه بلجيكا وفرنسا (٤ ـ ٥/ ٣/ ١٩٩٥)، حيث اعتبرت أنها تأتي كذلك كرد فعل على اجتماع الأمين العام لحلف الناتو، ويلي كلايس (Willy Claes)، بخمس دول من جنوب المتوسط (تونس، المغرب، موريتانيا، مصر وإسرائيل ـ ٢٤/ ٢/ ١٩٩٥) من دون الجزائر[٦١]؛ وكذلك الحال بالنسبة إلى الزيارات التي حصلت لاحقاً (بريطانيا والمانيا مثلاً).

ومن دون الوقوف عند كون تحركات وزير الخارجية تتم كرد فعل مباشر على نشاط المعارضة ومواقف الدول الأجنبية من الوضع في الجزائر، وبالتالي عند كونها تحركاً انفعالياً أم لا، فإن مثل هذه الزيارات بالشكل الذي أخذته هي في حد ذاتها مساهمة غير مباشرة في تدويل ما اصطلح على تسميته في الغرب بـ «المسألة الجزائرية»، الأمر الذي يعني أن هناك نوعاً من التناقض بين الخطاب السياسي والممارسة، وبالتالي نوعاً من الارتجالية واللاعقلانية في رسم السياسة الخارجية وأدائها. وهذا كله يعني أن هنالك اضطراباً وخللاً نلمسهما بسهولة، ولو من خلال هذا الرد السريع وغير المدروس للأجهزة المكلفة بالعلاقات الخارجية على العديد من المواقف الداخلية والدولية.

أما السفراء في الخارج وبعد صمت طويل فقد أصبح بعضهم فجأة يناقش ـ بناء على توصيات محددة[٦٢] ـ بعض القضايا المرتبطة بالأزمة/ النزاع في الجزائر مع شخصيات

---

(٦١) الحجة التي قُدمت هي أن مشاركة الجزائر قد تفسر بأنها تدخُل في «النزاع الداخلي» الدائر في هذا البلد؛ انظر: *La Tribune*, 26/2/1995.

(٦٢) توسعت هذه التوصيات لتشمل استقبال بعض رجال وسائل الإعلام بأوروبا الغربية في الجزائر، خاصة من الدول الأنكلو ـ سكسونية، على حساب الحكومة (!)، وكذلك فتح قناة تلفزيونية «جديدة» لبث «الأخبار» باللغتين الفرنسية والإنكليزية عبر الأقمار الصناعية بهدف «تحسين صورة الجزائر في الخارج»، وهذا محاولة منها لمواجهة «انتقادات الملاحظين الدوليين...»! انظر: *La Tribune*, 11/3/1995.

سياسية ومنظمات ومثقفين ووسائل إعلام. . . في البلدان التي يقيمون فيها. وبغض النظر عن التناقض أو عدم التناقض في ما بينهم في الرسالة المراد تبليغها(٦٣)، فإن هذا «النشاط المفاجئ» هو كذلك، بشكل أو بآخر، يمثل أحد العوامل التي تصب في عملية تدويل الأزمة/النزاع في هذا البلد، خصوصاً أن مضامين تلك الرسالة تدور حول هدفين أساسيين لا غير: مواجهة المعارضة في الخارج كهدف أولي، والحصول على مساعدات مالية كهدف مكمل للأول(٦٤)، وهذا يعني انعدام خطة مضبوطة (ولا نقول استراتيجيا) لأداء السياسة الخارجية؛ وهذه مسألة لم تغب من دون شك عن المراقبين الدوليين والعديد من الدول.

وحتى تكون هناك خطة أو استراتيجيا، لا بد من أن تكون هناك أهداف مضبوطة تساهم في تحديدها مختلف فئات المجتمع أو على الأقل قواها الفاعلة، فتتجه كل هذه الطاقات أو معظمها إلى العمل على بلوغ تلك الأهداف الخارجية. لكن الجزائر تظهر منذ فترة أنها لم تعد تعمل بهذه القاعدة، الأمر الذي قد يفسر بعض جوانب التراجع والتفكك في السياسة الخارجية. ويبدو أنه ليس هناك مخرج في الأفق إلا بالعودة إلى هذا القاسم المشترك، وهذا بدوره مرتبط بحل الأزمة/النزاع.

والواقع أن الافتقار إلى خطة مضبوطة لصنع السياسة الخارجية وأدائها ليست مسألة حديثة ظهرت بظهور الأزمة/النزاع، ولكنها تعود إلى سنوات خلت، ثم تلاشت نهائياً مع تعقد الوضع في الجزائر.

لهذا فإن التحركات الراهنة للسياسة الخارجية لا يمكننا اعتبارها تنفيذاً لخطة معينة، وإنما هي تأتي كرد فعل على سياسات المعارضة ونشاطها في الخارج، خصوصاً في الدول المتقدمة الغربية. والعكس كذلك صحيح: فالمعارضة هي كذلك تصنع سياستها وتؤديها بناء على مواقف الحكومة منها. وهنا فإن نموذج دافيد استون (David Easton)، الخاص بتحليل العملية السياسية، من الممكن تطبيقه على العلاقة بين الحكومة ـ باعتبارها نظاماً معيناً، والمعارضة ـ باعتبارها أحد العوامل الأساسية التي تشكل محيط ذلك النظام، والعكس بالعكس: فمواقف المعارضة هي أهم المدخلات بالنسبة إلى الحكومة، ومواقف هذه الأخيرة ـ التي تأتي رداً على مواقف المعارضة ـ تعتبر مخرجات، ولكنها تمثل في آن واحد أحد المدخلات بالنسبة إلى المعارضة كنظام ما. وفي هذه العلاقة التفاعلية يحدث رد الفعل (أو المفعول الرجعي)، فتتكرر العملية من جديد، وهكذا. . . إلى أن يتم إيجاد مخرج

(٦٣) وقد ظهر على بعضهم حينها علامات النرفزة والتوتر، مثل ما حدث للسفير الجزائري في روما، بن زغو غداة لقاء سانت ـ إيجيديو الأول (١١/١١/١٩٩٤).

(٦٤) لمزيد من المعلومات حول النشاط الجزائري خارج الحدود، انظر، محمد بوعشة، «الإعلام الجزائري في الخارج،» **المجلة الجزائرية للاتصال**، العدد ١٠ (خريف ١٩٩٤ ـ شتاء ١٩٩٥)، ص ٣١ ـ ٤٦.

توفيقي، ولكنه لا ينهي المشكل نهائياً، بل يخفف من حدته فقط. لذلك فالعملية السياسية في الجزائر بهذا المنطق تبقى متواصلة.

أما بشأن الرؤية المستقبلية للسياسة الخارجية، فإن الجزائر لم تعط أهمية للدراسات المستقبلية. وفي كل الأحوال فإن هذه الدراسات، إن وجدت، فإنها لم تتجاوز المستقبل المنظور (الأمد القصير)، فضلاً عن عدم الاعتماد عليها في غالب الأحيان على الرغم مما قد تحويه من اقتراحات معقولة.

إن المشاكل السوسيو ـ سياسية والصراع بين الطبقات والأجيال التي تعانيها الجزائر، تعد أموراً طبيعية في مسار مجتمعات وأمم أخرى، خصوصاً منها تلك المسلحة بعلوم إدراك المستقبل.

هذا مفاده أن الجزائر بحاجة إلى مناهج لرصد المستقبل والتحكم في الزمن من خلال الاعتماد على العلم وإطلاق القدرات العلمية للجامعيين والباحثين وإنشاء مراكز بحث متخصصة[٦٥]، غايتها التخطيط السياسي والاستراتيجي، ومن ثم إمكانية التحكم في النزاعات والكوارث السياسية والاجتماعية، وهي لا تزال في المهد. ولو كان هناك مثل هذه المراكز لأمكن تفادي ما حدث ويحدث للجزائر، على الأقل بالنسبة إلى قضايا معينة.

إن دراسات رصد المستقبل تعانيها السياسة الخارجية الجزائرية لأنها تتحرك من دون معرفة التقديرات الدقيقة بشأن التحولات داخل المجتمع، ولا سيما في الوقت الحالي، وكذلك عادة من دون علم أو إدراك معنى التحولات التي تطرأ في المجتمع الدولي. فهذه أيضاً بحاجة إلى مراكز علمية متخصصة يقع على عاتقها تقدير مواقف القوى «الصديقة» وغير الصديقة، الكبيرة والصغيرة، الغنية والفقيرة، خصوصاً تلك التي تقع في دائرة الأمن القومي الجزائري.

إن التباهي، والظهور الشكلي بمظاهر العصرنة العديدة، والتفسير الغالب للأزمات بأوهام داخلية وخارجية، وهي حقائق مرة، لا تزال تميّز سلوكات العديد من الساسة وأتباعهم، والعديد من الجامعيين وغيرهم في الجزائر؛ وهي قضايا بعيدة كل البُعد عن عمليات استطلاع المستقبل. فاستكشاف المستقبل ليست عملية بسيطة أو وسيلة سياسية تستعمل لأغراض التباهي أو الحفاظ على الامتيازات... إنما هي ـ عند المجتمعات التي

---

(٦٥) تجدر الملاحظة إلى أن بعض المراكز التي أنشئت مؤخراً ولدت ميتة بفعل سيطرة العنصر الطفيلي وغير الكفء عليها كالمعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، الذي قدم دراسة قبيل الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩١ تبيّن سقوط الجبهة الإسلامية للإنقاذ (فيس) في تلك الانتخابات، وقد حدث العكس، مما دفع إحدى الصحف الفرنسية إلى تسمية هذا المركز بـ «السيد ١١ بالمئة» (النسبة التي قدرها المركز لـ «فيس»).

تحترم العلم ـ سلاح حكيم وعقلاني يستعمل بدقة في رؤية المستقبل لبناء غد أفضل.

إن الموقع الجيو ـ استراتيجي للجزائر وإمكانياتها المادية والبشرية وطبيعة شعبها تملي عليها تحضير نفسها للقرن القادم، والتطلع نحو القوة أو البحث عنها، وهو يمثل كذلك حسابات عند غالبية وحدات المجتمع الدولي، غير أن غاية هذا التطلع لا تتحقق إلا انطلاقاً من بعض العوامل الموضوعية، كالاعتماد على مناهج قادرة على رصد المستقبل والتحكم فيه...

خلاصة

يتضح مما تقدم أن هناك تنافساً وتناقضاً بين أجهزة الدولة في ما بينها[٦٦]، وهناك صراع ما بين هذه الأخيرة (الدولة) والمعارضة (بتياراتها الأساسية)، وداخل الفئة القيادية[٦٧] التي احتكرت السلطة منذ الاستقلال[٦٨]، وأيضاً داخل المعارضة (ما بين

(٦٦) ومن الأمثلة الهامة الأخرى التناقض بين القرار السياسي و «الإدارة»، التي تتحرك باتجاه عرقلة أو تحطيم أي توجه سياسي لا يخدم مصالح البيروقراطية كجهاز؛ بل إنها تتسبب، في العديد من الأحيان، في قرارات سياسية مناوئة لمصالح الأغلبية. وقد تطورت الإدارة في عهد الرئيس بومدين وأصبحت لديها اليد الطويلة في تحريك الأوضاع السياسية عموماً، بما فيها الشؤون الخارجية. ولا زالت حتى الآن تقوم بهذا الدور السلبي في عرقلة أية إصلاحات جدية.

(٦٧) بسبب جملة من الأسباب، أولها نزاعات حول الزعامة والخوف من فقدان مزايا السلطة من كسب ومال ونفوذ وشهرة ومجد وتمتع بالحياة؛ وهذه مواضيع تتوفر للذين «يسيطرون على السلطة في المجتمعات الإنسانية وحتى في المجتمعات الحيوانية»؛ من هنا نفهم الصراع السياسي بين هؤلاء وأولئك: سواء الذين يريدون مواصلة احتكار السلطة أو الذين «يناضلون بهدف الاستحواذ على السلطة أو اقتسامها أو التأثير فيها...»؛ في الصراع السياسي ومزايا السلطة، انظر: Maurice Duverger, *Introduction à la politique,* collection idées; no. 44 (Paris: Gallimard, [1964]), pp. 27 et suivantes.

(٦٨) ويبدو أن هذه المسألة تعقدت، ولعل إحدى علامات ذلك تكمن في «تعاطف» البعض مع المعارضة ورفض بعض الشخصيات السياسية ـ من بينها طالب الإبراهيمي، وزير الخارجية السابق (١٩٨٢ ـ ١٩٨٨) ـ دعوة السلطة الحالية «للتحاور» معها بشأن بعض القضايا المطروحة ومنها تنظيم الانتخابات الرئاسية، وهذا اعتباراً منها ـ كما أوردت ذلك بعض الصحف اليومية ـ أن السلطة تحاول استعمال هذه الاتصالات كتأييد لها في ما يتعلق بهذه الانتخابات وسياستها العامة... يحصل هذا بعد أن كانت مسألة «عبادة الشخصية» هي الميزة في تحرك النومنكلاتورا (Nomenclatura) في الداخل والخارج: فقد كان كل شيء يتم ـ رغم الخلافات الحاصلة داخل النظام ـ باسم الرئيس. وقد عبر عن هذا أحد «الشعراء» الجزائريين عندما قال مادحاً الرئيس الشاذلي بن جديد: «لولا الشاذلي لما كان نوفمبر» (المقصود ثورة نوفمبر ١٩٥٤)؟! ومؤخراً فقط حذا أحد الوزراء مع الرئيس زروال حذو هذا الشاعر عندما قال له أمام زملائه في اجتماع مجلس الوزراء «إن الجزائر لم تعرف رئيساً مثلك» (انظر: *La Nation:* 3-10/3/1995). والغريب في الأمر أنه لا الرئيس الشاذلي ولا أتباعه وضعوا حداً لهذه الإهانات للمجتمع وللمادح والممدوح على حد سواء!!

الجبهات الثلاث من ناحية، ومن ناحية أخرى بين هذه الأخيرة وبقية الأحزاب (التي لا تشكل في الحقيقة قوى معارضة بالمفهوم المتعارف عليه). إذا أضفنا إلى هذا ـ بناء على ما تقدم ـ ضعف هيمنة الدولة مركزياً على أوجه الحياة السياسية والاجتماعية المختلفة، وتعدد الانتماءات والولاءات الثقافية والسياسية داخل المجتمع، وتدهور الاقتصاد وانهيار الإنتاج والإنتاجية في القطاعات الفلاحية والصناعية[٦٩]، وانتشار البطالة[٧٠]، والفقر بسرعة مذهلة، واعتماد الجزائر شبه التام على الخارج في إطعام شعبها وتلبية حاجياته الضرورية الأخرى[٧١]، فالسياسة الخارجية لم تعد ترتكز على مقومات القوة اللازمة لصنعها وأدائها[٧٢] للتأثير في غيرها من الدول بما يضمن مصالحها[٧٣].

---

(٦٩) بلغ معدل النمو في سنة ١٩٩٤، رقماً مخيفاً وهو ٠,٢ بالمئة (بالرغم من أنه أحسن من معدل السنة الماضية)، كما ظلت الصادرات (٨ مليارات دولار في السنة نفسها) عاجزة عن تغطية الواردات (أكثر من ٩ مليارات دولار)، بينما لدى الجارة الشرقية للجزائر، تونس، وهي أقل إمكانيات بكثير منها، بلغ هذا المعدل ٩ بالمئة العام ١٩٩٣ و٨ بالمئة السنة الماضية.

(٧٠) حوالى ٥ ملايين عاطل، الغالبية العظمى منهم من الشباب دون ٢٥ سنة؛ أي حوالى ٥٠ بالمئة من مجموع القادرين على العمل، ويمثلون كذلك حوالى ٤٠ بالمئة من مجموع الناخبين الذين يفوق عددهم ١٣ مليون نسمة؛ مما قد يفسر التعدد في الولاءات الايديولوجية والسياسية ومن ثم جانب من الأزمة/النزاع.

(٧١) تضاعف عدد سكان الجزائر ثلاث مرات تقريباً خلال ٣٠ سنة (حوالى ٣٠ مليون نسمة حالياً)، والملاحظ أن هذه الزيادة تتم بهذه السرعة في ظل غياب أية خطة لتغطية احتياجاتها الضرورية بصفة منتظمة وفي ظل تقهقر شبه تام للإنتاج الوطني؛ وهنا قد تنطبق المعادلة الشهيرة للاقتصادي الإسكتلندي أدام سميث (Adam Smith) (١٧٢٣ ـ ١٧٩٠)، المتمثلة في أنه بينما «يزداد إنتاج وسائل المعيشة بمتوالية حسابية، فإن عدد السكان يزداد بمتوالية هندسية»؛ بمعنى أن الجزائر إذا استمرت في سياستها الاقتصادية والسكانية، فإنها لن تكون «أبداً» قادرة على تلبية حاجياتها المادية بنفسها. وعليه قد يكون هذا الضغط السكاني من الأسباب التي يمكن أن نفهم بها كذلك طبيعة «النزاع السياسي» في هذا البلد.

(٧٢) ومع هذا يبقى قطاع الخارجية من بين القطاعات النادرة في البلاد التي لم تعلن عن نيتها في إدخال إصلاحات وإنهاء الجمود السياسي والإداري للهياكل المسؤولة عن أداء السياسة الخارجية، أي «تحديث» الوسائل والقنوات واستغلال الإمكانيات التي تملكها البلاد عقلانياً، وهذا لمواكبة التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية، التي أدت في غالبية أنحاء العالم إلى إعادة النظر كلياً أو جزئياً في الفلسفات السابقة ومن ثم في المؤسسات السياسية والإدارية وحتى في التركيبة البشرية ولا سيما العديد من الشخصيات القيادية، الذين تربوا على نهج معين في معالجة القضايا الدولية، وهو نهج مغاير تماماً لما هو مطروح حالياً في المجتمع الدولي. وقد تبادلت الرأي مع بعض الزملاء والمهتمين بالسياسة الخارجية بخصوص هذه المسألة، فكان تعليق أحدهم: «لماذا الإصلاحات وقد أضحت مودة (مشتقة من الكلمة الفرنسية mode) عندنا، ثم ألا ترى أنها لا تريد أن تنتهي في القطاعات التي انطلقت بها، إنها لا تعدو سوى كونها تعبيراً عن سياسة ديماغوجية عانت منها الجزائر طويلاً ولا تزال، لعل ما يحدث في قطاع التعليم العالي لا يحتاج إلى أي تعليق بهذا الشأن...».

(٧٣) أضف إلى ذلك العامل الدولي المتمثل بالأساس في التحولات التي عرفها المعسكر الاشتراكي سابقاً والاتحاد السوفياتي ذاته ـ قائد هذا المعسكر ـ من تفكك وتراجع من ناحية، وهيمنة العالم الرأسمالي ـ بقيادة أمريكا ـ على العلاقات الدولية من جديد من ناحية أخرى؛ فأدّى كل هذا إلى انعكاسات خطيرة على =

وهي كلها أمور ساهمت مع غيرها في تفكك السياسة الخارجية العامة للجزائر.

إن هذه العملية متواصلة على الرغم من بعض المحاولات لتنسيق الأعمال في الخارج؛ في هذا السياق أرسلت وزارة الخارجية إلى القطاعات المهمة «مذكرة» في صائفة ١٩٩٤ تحثهم فيها على تنسيق الجهود أثناء التحرك خارج الحدود(٧٤)، بهدف مواجهة المعارضة والحصول على مساعدات مالية والدعاية للسياسة الرسمية(٧٥).

ويندرج في هذا الإطار الرسمي كذلك تأسيس «الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي» التي تستهدف، بحسب قانون تأسيسها، مساعدة وزارة الخارجية في أداء مهامها الدولية(٧٦). فهي إذاً ليست جهازاً تنسيقياً للنشاط الخارجي، بل هي جهاز «جديد» يضاف إلى العديد من الأجهزة الأخرى في الوزارات وفي المؤسسات التي تقوم بالمهمة نفسها (وإن كان كلٌ ضمن مجال حدود اختصاصه) بطرق مبعثرة، وبالتالي استمرار تعميق التفكك الجاري للسياسة الخارجية؛ أضف إلى ذلك أن هذه الأجهزة (سواء أكانت ذات طابع عام ووطني أم غير ذلك) «تشتغل» كلها في التعامل مع الخارج. إذاً لا ندري ما هي الفائدة الحقيقية من هذا الجهاز الجديد(٧٧)، خصوصاً إذا علمنا أن هناك كتابة الدولة

= التوازنات العامة، تضرر منها العديد من دول العالم الثالث من بينها الجزائر، التي لم تستطع التأقلم مع هذه التطورات، فتمزقت بذلك التوازنات داخل مجتمعها وفي إطار علاقاتها مع العالم الخارجي، مما أدى بها إلى فقدان عوامل القوة وترك المبادرة لدول أخرى تناقش فيها أوضاع المنطقة المغربية والمتوسطية بما فيها الأزمة/النزاع في هذا البلد، كما حصل في بروكسل (شباط/فبراير الماضي). بل إن التخلخل الذي حصل داخل هذه التوازنات مسّت العالم المتقدم ذاته، وأن حساباته في العالم الاشتراكي سابقاً كانت خاطئة، خاصة من ناحية الاستقرار والأمن والتحكم في الأوضاع هناك... ونحن في هذه الدراسة تعمدنا تجاهل دور العامل الخارجي في تفكك السياسة الخارجية الجزائرية، اعتقاداً منا أنه يستحق ورقة خاصة.

(٧٤) لكن هذه بقيت مجرد مذكرة لا تلزم أحداً؛ وكان بالإمكان ـ عند منح المؤسسات «استقلالها» ـ التفكير في وضع، منذ البداية، جهاز قائم بذاته لمواجهة هذه التطورات ولتنسيق الأعمال الوطنية في الخارج، وذلك لأن الرئاسة غير مجهزة بالوسائل والإمكانيات اللازمة لأداء عملية التنسيق بين أجهزة الدولة في الخارج بمفردها، وكذلك وزارة الخارجية، بسبب جملة من الأسباب التي ذكرتُ بعضها أعلاه؛ ولكن تبقى دائماً هناك مخاوف من أن يتحول الجهاز الجديد ـ في حالة تأسيسه ـ إلى ما آلت إليه الخارجية، أي احتكار النشاط الجزائري خارج الحدود ومن ثم تحوله إلى جهاز بيروقراطي، رغم أن دوره ينبغي ألاّ يتعدى السهر على التنسيق.

(٧٥) إن هذه المذكرة هي ـ في حد ذاتها ـ تأكيد آخر لما قلته بشأن دور التناقضات بين مختلف قطاعات الدولة في تفكك السياسة الخارجية.

(٧٦) صدر قرار التأسيس منذ حوالى سنتين، وعيّن مديراً على رأسها منذ حوالى سنة، ومع هذا فإنها لم تباشر عملها بعد بالكيفية المطلوبة. بشأن أهدافها، التي تعتبر من قبل مراقبين جزائريين غير واضحة، انظر: **الجريدة الرسمية**، العدد ٤ (آب/أغسطس ١٩٩٣).

(٧٧) يوجد في المغرب وتونس وكالة مماثلة، ويبدو ـ حسب المعلومات المتوفرة لدي ـ أنها تلعب دوراً فعالاً ومستقلاً عن وزارة الخارجية (مع وجود تنسيق بينهما)، وقد مكّنها ذلك من تحقيق بعض الأهداف خاصة في إطار علاقاتها مع البلدان الأوروبية؛ ومن بين الأمثلة على ذلك أنها «حوّلت» مخابر =

للشؤون المغاربية والتعاون(٧٨).

وعلى رغم هذه المحاولات، يبدو أن هذا الواقع (التفكك) بدأ «يتقنّن» في ذهنيات العديد من المؤسسات والمسؤولين في الدولة (وفي أوساط المعارضة كذلك)، وهذا تمشياً مع تنازع التيارين الأساسيين اللذين يميزان منذ فترة أداء السياسة الخارجية الجزائرية: فمن ناحية هناك التيار الذي يركز على مركزية دور الرئاسة في توجيه دبلوماسية هذا البلد، إلى حد الاحتكار، على الرغم من أنها غير قادرة حالياً على تحمل هذه المسؤولية؛ ومن ناحية أخرى، نجد التيار الذي يحظى باهتمام وتأييد دوليين، خصوصاً من قبل بعض المؤسسات المالية، ويرفض استحواذ الرئاسة ووزارة الخارجية على السياسة الخارجية تحت أي مبرر كان. وبدلاً من ذلك فإنه يعمل على تعميق «تذرية» (atomisation) أو تجزئة ـ خاصة من حيث الأداء ـ السياسة الخارجية بحسب مصالح كل مؤسسة ومن دون الاهتمام بالتنسيق بين القطاعات ذات الاهتمام الخارجي (أي في ظل غياب أهداف استراتيجية توحّد بين هذه المصالح!).

ويبدو أيضاً أن الجزائر لن تتغلب على هذه المشكلة إلا بعد عودة الاستقرار والتوازن والتماسك إلى المجتمع في ظل اعتماد ـ هذه المرة ـ قاعدة الاختلاف السياسي والفكري، أي بعد «تخلص» المرتكزات الداخلية للسياسة الخارجية من الضعف و«التسييس» اللذين تعانيهما منذ فترة واستعادة قوتها من جديد. وهذا مرتبط بدوره بجملة من المسائل السياسية التي يتطلب الأمر البت فيها وفقاً لمطالب أغلبية المواطنين السياسية واتجاهاتهم وقناعاتهم.

هكذا يتضح التفكك التدريجي للسياسة الخارجية، وهي في الحقيقة حالة قديمة ـ جديدة: فإذا كان انطلاق هذه العملية يعود إلى سنوات سبقت الأزمة/النزاع، إلا أنها انتشرت وتعمقت في ظلهما، كما يتأكد في الوقت ذاته أن السياسة الخارجية الجزائرية ظلت رهينة السياسة الداخلية منذ أحداث ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، بينما كانت في السابق تتلاقى معها أحياناً، وتتناقض معها أحياناً أخرى، بل إنها كانت تظهر، في فترات عديدة، بمظهر ينفي تماماً قاعدة أن «السياسة الخارجية مرآة للسياسة الداخلية»!

= علمية بكاملها من هذه البلدان نحو تونس والمغرب مجاناً أو بسعر متواضع، إضافة إلى ضمان التأطير والإشراف الأوروبي على العديد من الاختصاصات، كما تستقبل البلدان نفسها على حسابها، العديد من الباحثين والجامعيين من تونس والمغرب للمناقشة والعمل سوياً للبت في قضايا علمية وصناعية وتقانية.

(٧٨) يلاحظ أن هذه التسمية تتغير حسب الأحوال والظروف، فأحياناً تحمل اسم «كتابة الدولة للشؤون المغاربية» وأحياناً أخرى يضاف إليها كلمة «التعاون»، كما هو الأمر حالياً «كتابة الدولة للشؤون المغاربية والتعاون»؛ وقد ظلت هذه الكتابة تابعة لوزارة الخارجية وتعمل بأمر منها.

الفصل السادس

الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق(*)

عبد الحميد مهري(**)

أود أن أشكر بكل تواضع هذا الصديق العزيز الدكتور عصام نعمان لهذا التقديم اللطيف والذي هو في الواقع إظهار لأهمية الجزائر ولمكانتها في الوطن العربي أكثر مما هو موجه لشخصي لأنني لا أعدو أن أكون إلا مناضلاً من مناضلي القضية الجزائرية والقضايا العربية بشكل عام.

إن الحديث عن الأزمة الجزائرية اليوم يعرّض من يتصدى إليه لوابل من الأسئلة.

وأود أن أقول في بدء حديثي إنني، مع الأسف، لا أستطيع أن أجيب عن كل الأسئلة التي من الممكن أن تطرح لأنني بدوري أطرح العديد من الأسئلة بالنسبة لما يقع في الجزائر، لكن هناك بعض المعالم في هذه القضية توجد لدى الجميع على ما أعتقد، ودوري هو أن أحاول ترتيب الصورة حتى تظهر بشكل أوضح.

فالأزمة في الجزائر وليدة مطلب للتغيير نابع من المجتمع ومن التطورات التي عرفها المجتمع الجزائري، ومن رفض هذا التغيير والوقوف في وجهه من قبل الذين لم يدركوا ضرورة التغيير أو الذين اعتقدوا أن لا مصلحة لهم في هذا التغيير.

إن جبهة التحرير الوطني قائدة الكفاح ومحققة الاستقلال الوطني، دفعت إلى أن تكون الحزب الواحد بعد الاستقلال تحت تأثيرات ثلاثة: التأثير **الأول** هو المد القومي

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٦ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)، ص ٤ - ٩، وهو في الأصل محاضرة ألقيت في دار الندوة بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٣، بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية، والآراء الواردة في هذه المحاضرة تمثل وجهة نظر الكاتب الشخصية.

(**) الأمين العام السابق لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، والأمين العام للمؤتمر القومي العربي حالياً.

العربي الناصري الذي كان في الغالب يؤمن بأن الحزب الواحد والتنظيم الواحد هما الطريق إلى التنمية ومقاومة الإمبريالية. والتأثير **الثاني** هو تأثير يساري ماركسي كان يصب في الخانة نفسها مع اختلاف نقطة الانطلاق، وكان يدعو إلى حزب واحد مصفّى طبعاً من العناصر المعادية التي تشكل البرجوازية الصغيرة. والتأثير **الثالث** إسلامي. فالحركة الإسلامية، بصفة عامة، كانت ترى أن التعددية هي نقيض التوجه الإسلامي الذي لا يأخذ بالحسبان إلا حزباً واحداً، هو حزب الله.

فتحتَ هذه التأثيرات كلها تقمصت جبهة التحرير الوطني، التي كانت تتشكل من اتجاهات سياسية متعددة، بلباس الحزب الواحد، وواكبت النظام الذي كان في الواقع يتخذها غطاء أكثر مما يتخذها سنداً. وتمكنت الجزائر في سنوات الاستقلال، رغم كل المحدودية وكل السلبيات التي أفرزها نظام الحزب الواحد، من تحقيق الكثير في ميادين التنمية، وبخاصة في ميدان التعليم والتكوين، واستطاعت أن تضطلع بدورها التقدمي في المحيط الحضاري وفي المنطقة كلها. ثم وصل هذا النظام، نظام الحزب الواحد، إلى حدود لم يعد معها قادراً على مواصلة مسيرته.

كانت سنة ١٩٨٨، وأحداث تشرين الأول/اكتوبر على وجه التحديد، إيذاناً بنهاية هذه المرحلة. وأظهر مطلب التغيير، وإن كان غير ملموس وغير مسيّس وغير منظم، الرغبة في تعددية حزبية، وفي الانتقال إلى نظام ديمقراطي والخروج من نظام اقتصادي ممركز ومخطط استُغل في كثير من الأحيان في احتكارات إصلاحية. وهذا المطلب كان يمكن أن يحقق هذه الرغبة لو توفرت شروط ثلاثة: **أولها** قبول جبهة التحرير الوطني بهذا التغيير وتبنيها له بصدق وقبولها بنتائجه. **والثاني** هو قبول الجيش بهذا التغيير وتبنيه له وقبوله الخروج من الدور الذي أنيط به في نظام الحزب الواحد الذي كان في كثير من الأحيان سبباً في زعزعة مكانته كمؤسسة منوط بها المحافظة على وحدة الشعب وحماية الدستور. والشرط **الثالث** كان ضرورة وعي المعارضة، سواء كانت علمانية أو إسلامية، بصعوبة التغيير وضروراته المرحلية التي تتطلب التحلي بقدر كبير من الحكمة والتبصر في مواكبة هذا كله.

وهذه الشروط الثلاثة لم تتحقق، فجبهة التحرير الوطني حاولت أن تتبنى التغيير الديمقراطي وتقوم بإصلاحات اقتصادية لا تكون على حساب الطبقات الشعبية، واستمرت في هذا الصراع خمس سنوات، ولكنها انتهت إلى الفشل لأن السلطة استطاعت أن تعيدها إلى بيت الطاعة. والجيش رفض التغيير ولم يتلاءم معه، وكان الأداة الأساسية التي وقفت في وجه هذا التغيير. وأحزاب المعارضة الناشئة أو التي كانت كامنة ثم ظهرت على السطح قامت كلها بدور سلبي لأنها تبنت خطاباً ديماغوجياً، ولكن دور الحركة الإسلامية كان أبرزها لأنه كان أكثرها تجذراً لدى الشعب.

وعندما بدأت التجربة العملية ميدانياً في انتخابات البلدية عام ١٩٩٠، ثم الانتخابات التشريعية عام ١٩٩١، ظهرت القوى التي تعارض هذا التغيير، وكان إيقاف

هذه المسيرة وهذه التجربة الديمقراطية في أوائل عام ١٩٩٢ على النحو الذي يعرفه الجميع طبعاً، مستغلاً في ذلك أخطاء فادحة وقعت بالأخص من جانب الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وكانت الضربة قاسية، وآثارها ما زالت إلى الآن لم تبرز كلها على السطح، ذلك لأن إيقاف التجربة الديمقراطية وإيقاف المسار الانتخابي لم يكونا شيئاً بسيطاً لأن الساحة الإسلامية، التي كانت في طليعة القوى المعارضة، كانت تضم فريقين متعارضين: **الأول** هو أقلية، وكانت ترى أن الجهاد وحده هو الكفيل بإحداث التغيير وبإقامة الدولة الإسلامية. لكن كان هناك فريق آخر عظيم جداً وبالأخص في مؤتمر باتنة، كان يرى أن التغيير يجب أن يتم بقبول المسار الديمقراطي، أي بقبول الانتخابات كوسيلة للتغيير.

وعندما أجهضت التجربة كان ذلك عبارة عن تزكية الجناح المتطرف الذي كان يقول بأن الديمقراطية هي لعبة في أيدي الأنظمة وأن الأنظمة تلغي كل مسار ديمقراطي إذا لم يكن لصالحها.

ومن هنا بدأت بوادر العنف تظهر، ومن هنا استطاعت الأقلية المتبنية للعنف أن تحتل الساحة بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وسجن قيادتها.

صحيح أن المناخ الجزائري كان مهيأً للعنف، والمجتمع الجزائري له تقاليد في مواجهة السلطة المركزية التي كانت تتمثل في الاستعمار الفرنسي، وصحيح أن المجتمع الجزائري مارس العنف المنظم في معركة التحرير الوطني، وكان من المفروض أن يكون الحذر بالغاً في ترك العنف ينطلق من جديد من هذا الهشيم القابل للالتهاب. والعنف لم يكن مركزياً، لم يكن هناك قرار من قيادة مركزية بالانتقال إلى الكفاح المسلح، لكنه نشأ بقيادات عديدة في مختلف الجهات، وضم اتجاهات عديدة كان فيها أعضاء من الجبهة الإسلامية للإنقاذ وأعضاء من تشكيلات أخرى، بحيث إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم تنظم شتات مناضليها في جيش الإنقاذ الإسلامي إلا بعد سنتين، ولهذا سَهُل تفتيت ساحة الكفاح المسلح، وسهل اختراق هذه الساحة من أطراف معروفة وأطراف غير معروفة.

وتطور هذا العنف أمام سلطة كانت لا ترى سبيلاً للخروج منه إلا بالاستئصال، وكان خطاب الاستئصال الذي حملت لواءه أقلية لها مقاربات ستالينية لقضية الإسلام السياسي، أقول ستالينية ولا أقول ماركسية لأن بعض الماركسيين كانوا يرون رأياً آخر ويؤمنون بأن الحل يجب أن يكون سياسياً وأن يكون سلمياً.

بدأت مجابهة العنف بالعنف وبالعنف المطلق وبنيّة الاستئصال. لكن هذا العنف الذي قامت به السلطة لم يقف، مع الأسف، عند حدود القانون ولا عند حدود الدستور، وعرف تجاوزات عديدة زادت العنف استفحالاً وجعلت آثاره السياسية والاجتماعية والنفسية بالغة الخطورة ومست كل شرائح الشعب. في مواجهة هذه الوضعية (وأنا أعود في كثير من الأحيان إلى ذكر مواقف جبهة التحرير الوطني من بعض القضايا التي اعتبرها مواقف أساسية) كان الموقف المبدئي هو نبذ العنف وعدم قبول أي

تبرير له، ولكن كان رأينا أن التنديد بالعنف لا يكفي وأن المطلوب من المسؤولين هو إيقاف مسلسل العنف. فإذا كنا نندد بالعنف من حيث المبدأ، فإنه يجب أن تطرح البدائل للخروج من مسلسل العنف، وكانت السلطة ترى أن على الأحزاب السياسية، بصفة عامة، والمجتمع واجب التنديد فقط ثم الانصراف وترك السلطة تنفذ خطتها للخروج من العنف باستعمال وسائل أمنية وغير أمنية. وكنا نخاف من استمرار العنف لأن التجربة تدل على أن العنف يبتدئ بأطراف معروفة ومحددة الهوية، وتدخله في الغالب أطراف غير معروفة وغير محددة الهوية، وهو ما نعيشه اليوم مع الأسف الشديد. وكنا نعتقد أن العنف إذا استمر يتطور في شكل محصلة للعنف الابتدائي وللطرق المستعملة لمجابهته، وبخاصة أن السلطة، على لسان واحد من رؤساء الحكومات التي تعاقبت على الجزائر في هذه الفترة، رفعت شعار «يجب نقل الخوف للطرف الآخر».

هذه الاستراتيجيا: محاولة نقل الخوف للطرف الآخر، أيضاً تبناها الطرف الآخر. ومما زاد الطين بلّة أن اتساع رقعة العنف ومحدودية الوسائل البشرية والمادية بالنظر لاتساع رقعة البلاد ألجأت المسؤولين إلى محاولة تجنيد المدنيين وتكوين الميليشيات في مواجهة العنف. ورغم تحذيرنا من هذه التجربة، فقد طبقت السلطة بصعوبات كبيرة هذه الخطة وأصبح المدنيون، طوعاً أو كرهاً، المجال الذي تقع فيه كل فظائع العنف.

ومن الوسائل التي كانت أيضاً تستعمل لمواجهة الأزمة، بعد الاستئصال، هي الإقصاء. فالسلطة التي قامت بعد إلغاء المسار الديمقراطي كانت تعمل بالموازاة مع محاولة الاستئصال، وكتتمة له، على إقصاء كل قوة سياسية تطرح بديلاً لسياسة الحل الأمني. وبالطبع كان هذا الإقصاء يستهدف القوى الوطنية وجبهة التحرير الوطني بخطها المعادي للحل الأمني، ويستهدف كل طرح يبحث عن حل سياسي مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتطور هذا الإقصاء المادي إلى إقصاء فكري مقنن، بحيث أصبح الدستور المعدل وقانون الأحزاب يرمي إلى تكريس هذا الإقصاء بمنع الأحزاب من تبني أي توجه عربي أو إسلامي. وطُلب من الأحزاب شطب كل ما يرد في أدبياتها أو في برامجها من ذكر للإسلام أو العربية، حتى ان الحركة من أجل الديمقراطية، التي هي حزب الأخ أحمد بن بلّة، صدر حكم قضائي بحلها لأنها رفضت أن تحذف من قانونها الأساسي فقرة تنص على تعلقها بالقيم العربية والإسلامية. وما زال هذا الطرح مستمراً في بلد امتحن امتحاناً قاسياً من طرف الاستعمار في عروبته وإسلامه.

الوسيلة الثالثة هي السيطرة الكاملة على الإعلام ومحاولة توظيفه في مواجهة الإسلاميين، فبالإضافة إلى التشويه والتقليل من أهمية الأزمة (وهذا طبيعي في مواجهة هذا النوع من النزاعات) أنيطت بالإعلام مهمة التبشير بأن الجزائر بخير وأن الأزمة التي تجتازها أزمة بسيطة وأن كل شيء فيها عادي، والشعار الذي رفع هو «الجزائر واقفة على رجليها»، لكن ممارسة هذا النوع من الإعلام الذي لا يعكس واقع الشعب الذي يعيش مآسي يومية، زادت في اتساع الهوة بين الشعب والحكام ونزع كل ثقة بالإعلام

الجزائري. وهناك حالات مفجعة حقاً لهذا الإعلام، فبينما تقع المذابح ويسقط المئات من الضحايا، يفتح المواطن الجزائري التلفزيون ليشاهد حفلة راقصة مثلاً. فتصوروا الإحباطات النفسية والسياسية التي يقررها مثل هذا الإعلام.

أما الإعلام الموجه إلى الخارج فهو مغلق تماماً، والمراسلون الجزائريون (مراسلو المؤسسة الإعلامية في الخارج) لا يستطيعون على الإطلاق أن يقولوا إلا ما تسمح به السلطة.

إن الاستئصال والإقصاء وتوجيه الإعلام وسائل استعملت كلها في محاولة الخروج من الأزمة. لكن أيضاً الحوار الذي نادت به أحزاب المعارضة استعمل، مع الأسف، استعمالاً سلبياً. كانت السلطة تدعو إلى الحوار وتدعو كل الأحزاب باستثناء الطرف الأساسي الذي هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ثم تدعو عدداً كبيراً من الجمعيات المدنية تُغرق الأحزاب في طرح عددي وإحصائي لوجهات النظر، ثم تقدم مشروعاً جاهزاً هو مشروع السلطة، ثم يصدر بلاغ بأن المشروع قبل بأغلبية الحاضرين. وهكذا نظمت سلسلة الحوارات التي تقصي الطرف الأساسي، وتقصي الحديث عن القضية الأساسية، وهي الخروج من العنف، فأنتجت هذه الحوارات مؤسسات مؤقتة ثم محاولة لإقامة مؤسسات منتخبة بطريقة معينة. لكن الإقصاء كان هو الهدف من حل المؤسسات المنتخبة (استقال رئيس الجمهورية، وحل المجلس النيابي والمجالس الولائية والمجالس البلدية)، وظل هدف إعادة إقصاء التيار الإسلامي والأحزاب المعارضة التي تطرح ضرورة الحل مع الجبهة الإسلامية هو الهدف الأساسي عند تشكيل هذه المؤسسات من جديد. وقد مرت الانتخابات الرئاسية بظروف معقولة لأنه وقع نوع من الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ حتى تساهم في إنجاح هذه الانتخابات بانتخاب رئيس على أساس اعتقاد كثير من الجزائريين بأن الرئيس المنتخب سيسعى إلى الحوار والمصالحة. وقبل أيام جرت انتخابات البلدية، وكان فيها الكثير من الزيف إن لم أقل إنها كلها مزيفة.

إن التعامل مع الانتخابات بهذا الشكل يدل على استخفاف بتعلق الشعب الجزائري بحقه في التعبير عن رغباته السياسية. والشعب الجزائري عرف الانتخابات منذ أيام الفرنسيين، وعرفها كسلاح ضد المستعمر، وعرف طرق تزييفها وخباياها، ولا يمكن أن يقبل الانتخابات الصورية. وتزييف الانتخابات في الجزائر يذكّر، مع الأسف، بالاستعمار الذي كانت الانتخابات في ظله صراعاً بين الفرنسيين والوطنيين.

ورغم الوسائل التي استعملت من قبل السلطة (من استئصال وإقصاء واستعمال الحوار بطريق سلبي)، فقد كانت هناك فرص حقيقية للخروج من الأزمة، عندما عقدت أهم أحزاب المعارضة مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ اجتماعاً في روما طرحت فيه أرضية معقولة للحوار وحل الأزمة، وكانت ـ وأنا أزن كلماتي ـ قادرة على إعادة السلم وعلى الوصول إلى حل حقيقي للأزمة مع تحقيق الضمانات لكل الأطراف. هذه الفرصة ضاعت لأن السلطة تعتقد أن هناك حلاً واحداً للأزمة، وهو الاستئصال.

وفي سنة ١٩٩٤ تقدمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في واحد من الحوارات بطلب المشاركة فيه على أسس مقبولة وعلى أساس أنها عندما تدعى تعلن الهدنة، ولكن الطلب رفض. وهناك فرص أخرى ثمينة من هذا النوع ضاعت على البلاد بسبب تصلب السلطة في مواقفها.

هذا هو، باختصار شديد، واقع الأزمة. لكن للأزمة حصيلة ثقيلة جداً مع الأسف. فضحايا الأزمة، بحسب التقديرات، لا تقل عن مئة ألف، والغريب أنه لا يوجد إحصاء رسمي أو لا يوجد إحصاء معروف لعدد الضحايا. ولنتصور عدد الأرامل والأيتام في هذه الحالة، وهناك مفقودون لا نعرف مصيرهم، وهناك مهجرون خارج الوطن يُعدون بمئات الآلاف، ومهجرون داخل الوطن هاربون من مناطق القتال يقدرون بمئات الآلاف، وهناك معتقلون عديدون بسبب آرائهم فقط، وهناك دمار في المنشآت القاعدية، وهناك تعطيل للإنتاج، وهناك الكلفة لهذه الحرب وهي كبيرة وقد تبلغ، بحسب التقديرات، حوالى ٥ بالمئة من الناتج القومي.

كل هذه الحصيلة وكل هذه الخسائر، التي ستبقى ديناً على كاهل الأجيال المقبلة، زاد عليها في المدة الأخيرة تطورات خطيرة تمثلت في مذابح المدنيين التي بدأت في المناطق النائية ثم وصلت إلى مشارف العاصمة.

والوحشية التي اكتستها هذه المذابح يعرفها الجميع، لكن الخطير في الأمر أن بعض هذه المذابح يقابل بالصمت من طرف السلطة ومن وسائل الإعلام المحلية، وبعض هذه المذابح يقع قريباً جداً من مراكز الأمن وثكنات الجيش ويطرح على الشعب العديد من الأسئلة. وكل من نقابله في الخارج يسأل: من وراء هذه المجازر؟

والحقيقة أنه من الصعب الإجابة عن هذا السؤال لأنني لا أتصور أن دولة مهما كانت خلافاتنا معها، يمكن أن تسمح بمثل هذه الفظائع، ولا أتصور أبداً أن حركة ترشح نفسها لحكم البلاد تعمد إلى مثل هذه الجرائم. ولهذا فهناك نقطة استفهام كبرى: هل نحن أمام طرف مجهول يريد تعقيد الأمور وسد الطريق أمام كل حل سياسي؟ كنا نفضل أن تقوم الحكومة بتحقيق علني أو أن تسمح للنواب المنتخبين في المجلس الشعبي الوطني بإجراء هذا التحقيق، أو تسمح حتى بتحقيق دولي لأنه ليس هناك ما يضير الدولة التي يجب أن تحرص قبل غيرها على الحقيقة بالنسبة لهذه الظاهرة الخطيرة والغريبة في آن واحد.

بعد هذا العرض لواقع الأزمة، فإن السؤال الأساسي المطروح هو: ما هي الأفاق وما هي الحلول؟ هناك نظرياً ثلاثة احتمالات:

الاحتمال الأول: هو أن تستمر هذه الأزمة وأن تستمر المجابهات، وهذا ممكن لأن بيد السلطة من الوسائل المادية والمالية والبشرية ما يمكنها من مواصلة سياسة المواجهة المسلحة، وفي المقابل، فإن عوامل النقمة السياسية والاجتماعية متوفرة في المجتمع

ويمكن أن تغذي الميل لاستمرار العنف المسلح، وهناك ظاهرة التعود على هذه الوضعية التي من شأنها تسهيل الاستمرار في العنف.

الاحتمال الثاني: هو تدويل الأزمة. وفي اعتقادي أن التدويل واقع لأن السلطة سعت وربطت الأزمة بظاهرة الإرهاب العالمي، وحاولت في كل المحافل أن تنشر الاقتناع بأن ما يقع في الجزائر هو جزء من ظاهرة عالمية، وأن الجزائر في حاجة إلى التضامن والتأييد والمساعدة على مقاومة هذه الظاهرة. هذا النوع من التدويل حاصل. أما التدويل بمعنى الوصول إلى فرض حل للأزمة، ففي اعتقادي أنه غير وارد لسبب بسيط هو أنه لا يوجد طرح خارجي، ولا توجد دولة أو قوة متضررة من الأزمة الجزائرية. إن الدول التي لها مصالح في الجزائر غير متضررة ومصالحها محفوظة، وبخاصة بعد أن فتحت السوق الجزائرية على مصراعيها للاستيراد.

ولهذا، فالتدويل، في ما أعتقد، لا يتعدى التنديد في بعض الأحيان من طرف منظمات المجتمع المدني بما يقع من تجاوزات، ولا يتعدى عند الذين يعطفون حقاً على الجزائر المناداة بالحوار والحل السياسي. أما الذين يشجعون على مواصلة سياسة الاستئصال، فهم إما لا يريدون الخير للجزائر أو أنهم لا يعرفون الطريق إليه.

الاحتمال **الثالث** هو تغليب الحكمة والعقل واستخلاص الدرس من فشل سياسة آثارها مدمرة وواضحة، والمأزق الذي انتهت إليه كامل. إن هذا الحل هو الذي يطرح نفسه في المستقبل، وقرار الجبهة الإسلامية للإنقاذ والجيش الإسلامي للإنقاذ بإيقاف القتل أو الهدنة، كما أوردته وكالات الأنباء، قد يشكل بدء ديناميكية إيجابية. فإذا استمرت هذه الديناميكية ووصلنا إلى إيقاف كامل للعنف، يبقى أمام السلطة اختياران أساسيان: إما أن تعتبر أن الأزمة انتهت ما دام العنف قد توقف وأن المؤسسات التي أقامتها مهما كانت منقوصة ومزيفة هي الحل السياسي، وعند ذلك نعود إلى سياسة تغطية المأساة، وإما أن تغتنم الفرصة لتنظيم حوار جدي بين مختلف القوى السياسية لمعالجة الآثار الوخيمة للأزمة، ثم الوصول إلى توافق وطني لمعالجة المشاكل والتحديات الحقيقية التي تواجهنا والتي من جملتها عودة الجزائر إلى موقعها الطبيعي في المغرب العربي وتشجيع الانفتاح الديمقراطي وإشباع الحاجة الملحة إلى مزيد من الديمقراطية في أقطار المغرب العربي وفتح طريق ربما أمام صيغة أكثر نجاعة لتوحيد هذه المنطقة العربية، يمكنها من القيام بدور أساسي وقومي في الوطن العربي.

نرجو أن يكون هذا الاحتمال الثالث هو الذي تكون له الغلبة. وهو الطريق الوحيد الذي ندعو أصدقاء الجزائر إلى تأييده وندعو الجزائريين إلى تبنيه ليضعوا حداً لهذه المأساة. إننا ندعو الجزائريين إلى أن يلتقوا في ما بينهم في حوار جاد يفتح الطريق أمام المستقبل، وفي الجزائر طاقات كبيرة مكبلة اليوم لكنها تستطيع أن تلعب هذا الدور لمصلحة الجزائر ومصلحة الوطن العربي.

ومصالحها غير المشروعة إلى التخلي عن مواقفها أو اتخاذ اجراءات ردعية متطرفة. وفي كلتا الحالتين، يتم التراجع عن الخط المبدئي المناهض لكل مصالحة مع قوى المضاربة والعنف السياسي التي تتلاقى مصالحها الموضوعية في تصعيد الأزمة، وصولاً إلى إجهاض التجربة الديمقراطية والقضاء على الدولة الوطنية العصرية.

يعني ذلك أن أمام أنصار الديمقراطية والجمهورية في مؤسسات الدولة وفي المجتمع المدني، وضمن التشكيلات السياسية، طريقاً طويلة محفوفة بمخاطر جمة. وعلى الرغم من أن إحدى المهمات الملحّة اليوم في تحقيق السلم المدني والاستقرار بمواجهة منظمة وتعبئة كاملة ضد قوى العنف المسلح، فإن ذلك لا يتحقق بمعزل عن اجراءات مهمة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي. ويبدو أن الاتجاه السليم يكون على طريق إعادة الاعتبار لقيم الجهد والإبداع والامتياز والفعالية، باعتبارها المعايير الوحيدة التي تحظى في نهاية الأمر بالقبول، لتشكل قاعدة للتمايز والتنافس في مجتمع عصري ودولة حديثة. وينبغي على الدولة، في الوقت ذاته، استحداث طرق وأساليب للتكفل بالشرائح الاجتماعية الأكثر حرماناً، إذ لا تستطيع، لأسباب معقولة ومقبولة، أن تكون طرفاً في المنافسة (جماعات العجزة، والقصر، والعاطلين عن العمل... الخ.).

ينبغي ألا ننسى من جهة أخرى أن إحدى القضايا التي يتغذى منها الجانب الثقافي للأزمة تتعلق بمسألة الهوية التي تطرح اليوم بحدة. وعلى الرغم من أن هناك أسئلة عديدة ملحّة تحتاج إلى طرح سليم ومعالجة رصينة بعيداً عن روح التعصب والتحزب والأفق الضيق المرتبط بمصالح آنية محدودة، فإن هذه المسألة تعاين تشويهاً مقصوداً أو غير مقصود، ولا تخلو الأطروحات المتداولة بشأنها من أفكار مسبقة ونمطية يجري تعميمها ونشرها عن وعي أو من دون وعي من قبل الأطراف المتنازعة التي بإمكاننا تصنيفها إلى فريقين: دعاة الأصالة والحفاظ على الثوابت، ودعاة التحديث والتفتح على العالمية. ويتعرَّض النقاش حول هذه المسألة لصعوبات حقيقية ومزالق خطيرة أدت إلى مستوى رديء في معالجة القضايا المطروحة. وقد ساهمت وسائل الاعلام، خصوصاً المكتوبة منها، بقسط وافر في تحقيق هذه النتيجة، حيث وصل الأمر إلى ممارسة حوار الطرشان الذي غذته صحافة غير مهنية وغير مسؤولة يسيطر عليها أسلوب القذف والشتم. وتبدو خطورة هذه العملية عند الاطلاع على درجة الكره والحقد الذي تغذيه في نفوس القراء البسطاء، الذين يشكلون مع ذلك نخبة المجتمع والذين يقومون بدورهم بنشر وتوسيع دائرة تلك الأفكار والتصورات المشوهة.

أما الأمر الثاني الذي يرتبط بهذه القضية، فهو المغالاة في تسييس «النقاش» حول الهوية والتمادي في استخدام عناصرها ومكوناتها الأساسية (الدين، اللغة، الانتماء الحضاري) في تنوعها وتعددها بطريقة مكيافيلية، سواء من قبل السلطة أو مختلف التيارات السياسية والتشكيلات الحزبية. لا شك في أن الاستخدام المستديم للهوية في المنافسة السياسية ينمّ عن ضعف جوهري في مستوى التطور الاجتماعي والسياسي

الفصل السابع

الدولة الجزائرية... المشروع العَصِيّ(*)

ثنيو نور الدين(**)

مقدمة

تواجه الجزائر منذ سنوات جملة من التراكمات السلبية زادت من تعقيد الوضع وتأزيمه. فقد صارت الأزمة ـ كما يقال بحق ـ متعددة الأوجه والأبعاد، لم تسعف من الحد منها كل الإجراءات الإصلاحية التي التمستها السلطة من أجل تجاوزها وتخطيها.. لا بل تَبيَّنَ أن كل الوسائل والإمكانات التي سخرتها السلطة/ الدولة كانت في غير محلها، وليست من جنس الأزمة، ولا من صلب المرحلة التي تمر بها. فعلاوة على مجموعة القضايا والإشكالات والمسائل التي رافقت أوضاع الجزائر عقب الاستقلال الوطني في تموز/يوليو ١٩٦٢، والتي لم يحسم فيها سياسياً واقتصادياً وثقافياً، لأنها متأتية من تأريخ الحركة الوطنية خلال حقبة الاستعمار الفرنسي، فقد أضيف إلى كل هذه المسائل المؤجلة قضايا أخرى ظهرت بسبب الممارسات السياسية بعد كل حدث سياسي كبير: انقلاب حزيران/ يونيو ١٩٦٥ ووفاة الرئيس هواري بومدين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، وأحداث تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨، وإلغاء الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/ يناير ومجيء المناضل السابق في الحركة الوطنية محمد بوضياف على رأس السلطة الجزائرية إثر انقلاب أبيض، ثم تداعيات المأساة التي جاءت فيما بعد والتي لم تشفع لتاريخ الجزائر المعاصر بأن يستفيد منها كتجارب ضمن التراكم الوطني الإيجابي لصالح مستقبل الوطن.

وهكذا، فقد تكثفت مجموعة هذه القضايا والمعضلات الناجمة عن جدلية السلطة

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٤٢ (نيسان/ابريل ١٩٩٩)، ص ٢٢ ـ ٣٦.

(**) أستاذ مساعد وباحث، جامعة الأمير عبد القادر ـ قسنطينة.

والمجتمع لتفرز أوضاعاً خطيرة في مسيرة شعب نحو استعادة وعيه بالوطن المستقل. فباستثناء فترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٨، وهي فترة التشييد الوطني، التي ساوقت المرحلة، وأرادت أن تستجيب لكل مقتضياتها والتعامل مع حقائق المجتمع والاقتصاد ضمن أفق عربي قومي حديث، فإن كل المعالم والمحددات قد ضاعت على الإنسان الجزائري، ولا يعرف من تجارب الجزائر الحديثة إلا الفترة البومدينية. ولعل ما هو إيجابي في هذه المرحلة هو تنامي شعور الجزائري بالانتماء إلى مشروع الدولة وفق مقومات الأمة المتوارثة عن حلم الحركة الوطنية والمستوحى من أفق مشروع النهضة العربية.

لقد تدافعت إذاً جملة من المشاكل التي لم تعثر لها على حل، وطفت إلى السطح، وكل ما سخر لها من إجراءات زاد من تعقيدها واستفحالها ـ كما سنذكر لاحقاً ـ وأضحت اليوم تعمل على تفتيت المقومات وتوهين الخصائص التي عرف بها المجتمع الجزائري، ويتعرف من خلالها على نفسه. ودخل المجتمع في مرحلة هي بحق مرحلة التنمية المعكوسة (Croissance à rebours)، بحيث تراجعت كل مؤشرات التطور لتسجل نكوصاً في مجال النمو الاجتماعي البشري والاقتصادي، وفراغاً فكرياً وسياسياً خطيراً... لم نتبين لحد الآن المخرج السليم منه، لا بل أكدت أنها أزمة جاثمة، لا فكاك منها وكأنها عصية على الحل.

لقد أكدت التطورات الأخيرة، أن الإنسان الجزائري وصل فعلاً إلى المستوى الحرج مع المجتمع والسلطة. فهذه الأخيرة تراجعت وابتعدت عن واقع المجتمع، لا تعبر عنه ولا تقيم معه أي صلة من صلات التمثيل الشرعي. فجل الرؤساء الذين تناوبوا على الحكم عقب وفاة الرئيس هواري بومدين، لم تفرزهم ثقافتهم السياسية ولا دورهم في المجتمع والدولة. كل ما في الأمر أنهم عُيِّنوا وفق منطق دوائر النفوذ في السلطة، وترك للشعب أمر تزكيتهم كحكام عليه. وقد أفضى تكرار ظاهرة عدم الاكتراث بإرادة الشعب كسلطة حقيقية لممارسة الحكم والتخلي عنه، أن طفت في الأعوام الأخيرة مسألة المواطن والدولة، وصارت تعالج كإشكالية خاصة في الصحف الناطقة بالفرنسية. ومنطوق الإشكالية يطرح على النحو التالي: إلى أي مدى يستمر الإنسان الجزائري في أن يعتبر نفسه مواطناً في ظل غياب دولة تكثف معنى الجمهورية (أي الجمهور الواعي لحقوقه السياسية والمدنية ولواجباته حيال الدولة عندما تسرف في الإخلال بالتزاماتها بعيداً عن إرادة الشعب). وعلى هذا النحو، بدأ الالتفات إلى جهة الدولة لمعرفة مَدَى شرعيتها ودرجة الإنسان الجزائري في سلم المواطنة (La citoyenneté). فالمواطنة شعور متزايد بوجود الدولة كمعادل سياسي وقانوني للمجتمع والأُمة.

كل هذا وغيره، اختزل المسألة برمتها إلى ضرورة تسليط التحليل ومحاولة العلاج في طبيعة الدولة الجزائرية ونشأتها وأسباب الإخفاقات المُتلاحقة في استثمار التجارب لاستكمال التأسيس. فالمعاينة القريبة والمتابعة لتطور مؤسسات الدولة، وكيفية ظهورها، تؤكد من ضمن

ما تؤكد عليه أنها لا زالت في طور البناء[1]، وفي حالة المراوحة في مكان التعثر.

هناك ثمة حقيقة نجمت عن تجربة بناء الدولة في الجزائر، وهي أن البناء لم يكن يتم داخل مفهوم الدولة الذي يتطور مع تطور المؤسسات كتعبير عن السيادة، ولم يكن لصالح فكرة الاستيعاب للمرافق العامة كتعبير سيادي عن المجتمع المدني. فقد قام الدليل القوي على فساد مشروع البناء لمؤسسات ديمقراطية، عندما منح المجتمع ولأول مرة في تاريخه لكي يعرب صراحة عن رأيه في انتخابات تشريعية متعددة لعام ١٩٩٢، فسرعان ما وئدت التجربة في مهدها لتفصح بأكثر من تعبير عن خلو التاريخ السياسي من الرصيد الديمقراطي. وان الدولة ليست، في التحليل الأخير، أكثر من دوائر تقع داخل السلطة وخارجها.

أمّا الشاهد القوي الذي يستوقف الباحث ويدعوه فعلاً إلى إعادة التفكير والسؤال في مقوّمات الدولة، فهو الخطاب السَوْدَاوي الذي ساد ولا يزال منذ أكثر من عشر سنوات. فالخطاب سواء الرسمي أو الفكري أو حتى الصحفي يؤكد على إخفاق التجربة، ويدعو في الوقت ذاته إلى إعادة النظر والتفكير في أسس الدولة ومنطلقاتها، وهوية المجتمع وتاريخه. فالخطاب الذي ساد منذ إلغاء الانتخابات التشريعية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ يعطي دائماً صورة سوداء عن التجارب السابقة، ويدعي أنه يسخر نفسه لتجاوزها وتخطيها[2]. أما على صعيد الخطاب الفكري فيمكن أن نقرأ الكتابات الأخيرة للمفكر والكاتب الجزائري مصطفى الأشرف، الذي يؤكد الحقيقة التالية: ان الجزائر تعاني مشكلة عويصة مع الزمن، وغياب الحد الأدنى من القاعدة الضابطة والمبررة لوجود الدولة، أي الحد الأدنى من شروط تسيير الدولة في صورتها العادية، القاعدة النمطية (La normalité)، وعدم قدرة الدولة على استغلال المُقتضى النوعي (L'exigence qualitative) الذي يحمل على تجاوز الأوضاع المتردية، بالاستغلال الأمثل للقدرات الذاتية للمجتمع وبخاصة ذخيرته التي أظهرها أيام الاستعمار. والمقتضى النوعي في الجزائر، كما يرى مصطفى الأشرف، يتمثل بخاصة في النّأي عن الاتجاه القومي البعثي وعن العصر الديني المنقرض[3]، كما أن الأمر لم يختلف عند مثقف من الجيل الجديد ورئيس حزب التجديد الجزائري الذي يكتب عن أوضاع السلطة والمجتمع تحت هاجس الحلم بتجاوزها، ولا تخلو كتاباته من الرؤية السوداوية[4].

---

(١) حول موضوع أن الدولة الجزائرية ما زالت مشروعاً غير مكتمل وفي طور البناء، انظر: Lahouari Addi, *L'Impasse du populisme: L'Algérie, collectivité politique et état en construction* (Alger: Entreprise nationale du livre, 1990).

(٢) انظر خطابات الرئيس الراحل محمد بوضياف، وخطابات الرئيس اليامين زروال بداية من عام ١٩٩٤.

(٣) M. Lacheraf, «L'Algérie aujourd'hui,» *El-Watan*, 2-9/6/1998.

(٤) Nourredine Boukrouh:«Dans notre pays...,» *El-Watan*, 8/6/1998; «L'Algérie de pis en mal,» *El-Watan*, 14/7/1998; «L'Idée de pouvoir dans le psychisme algérien,» *El-Watan*, 22/7/1998, et «L'Algérie malade de son pouvoir,» *El-Watan*, 28-29/7/1998.

أولاً: في أزمة الهوية

اعتادت بعض الأقلام الجزائرية وغير الجزائرية على وصف الوضع الذي تجتازه الجزائر بأنه أزمة متعددة الأوجه، وبأنه خطير جداً، ولكن قلما تشير إلى ما هو أخطر من ذلك وهو شِحّ الدراسات والبحوث التي يجب أن ترافق هذا الوضع وتُعبر عنه. وانعدام هذه الدراسات، يجعل الأمر عَصِياً على الحل في القريب، ويضع علامة استفهام صعبة لغياب إمكانية تصور استراتيجية الحل. فالغموض الذي لا يزال يرافق الوضع السياسي فرض الكثير من الظلال على المشكلة الجزائرية برمتها، ورشحها لتوضع بين قوسين لانعدام القدرة على الحسم في إشكاليتها.

لقد تسارعت الأحداث الأخيرة لتزيد من تعقيد المشكلة وتعطل إمكانية الوضوح، ودفعت بعناصر جديدة زادت من كثافة التعتيم، وحالت دون الرواية السليمة لجوهر المشكلة التي تجد تعبيرها القوي في أزمة الهوية. ولعل الذي يضاعف من صعوبة التطرّق إلى موضوع أزمة الهوية هو أنها تدرس وتعالج باللغة الفرنسية، وبخاصة بعد تداعي مشروع بناء الدولة الحديثة. وهكذا، يصبح الحديث عن مسألة الهوية الجزائرية حديثاً مشروعاً ومُسَوَّغاً لأن الوضع السياسي لا يمكنه أن يستعيد عافيته إلا بالاستقرار على هوية تمنح الشرعية التمثيلية للسلطة، أي ضرورة توفر الشرعية الثقافية (مقومات الهوية) في التمثيل السياسي والنيابي التشريعي ليطمئن الشعب إلى سلامة إرادته في الاختيار، لأنه في السابق، مارست السلطة تكتيك الاستمرار في الحكم، وسياسة عدم ترك المشاريع التي تؤسس على مقومات الهوية، لأن تنضج وتكتمل لتصبح مرجعاً شرعياً ومعياراً أصيلاً في الحكم. فقد سعت السلطة منذ أكثر من عشرية إلى إجهاض التجارب التي تحقق التراكم التاريخي والإضافات النوعية حتى لا تصبح مقياساً للشرعية السياسية وتولي الحكم. ثم صار الأمر مع دستور ١٩٩٦ أشبه بمحاولة تربيع الدائرة، بعد ما صادرت الدولة كل مقومات الأمة (اللغة والدين) وأصبحت ملكاً لها، وليس للشعب الذي حرم من بناء مشروعه التنموي من وحي مقوماته الذاتية.

وقبل أن نشير إلى ما ورد في نصوص الدستور الجديد حول مقومات الأُمة (الهوية الوطنية)، نذكر أن العوامل التي يمكن أن نعول عليها في بناء الهوية، وتحقيق مشروع الدولة بوحي منها لـم تعد صالحة كعناصر للبناء، ونقصد بذلك اللغة المتداولة حالياً والدين والكيفية التي يمارس بها والنظام (Statut) الذي أُعْطِي له. فقد تأثرت اللغة العربية في الاستخدام اليومي والعلمي، وتراجعت عن ملكة التفكير، وفي الاجتماع العام إلى درجة أفرزت مشكلة التعبير عند الجزائريين، وبالتالي مشكلة الإبداع الفني والجمالي والعلمي. كما أن الدين الإسلامي أصيب بانتكاسة في الوعي الجماعي كمقوم جوهري للمجتمع الجزائري، حيث خبت جذوة تنمية الإنسان الجزائري بواسطة القوة الروحية كأفضل سبيل للتنمية البشرية.

جاء في ديباجة دستور ١٩٩٦، ما يلي: «كان أول نوفمبر ١٩٥٤ نقطة تحول فاصلة

في تقرير مصيرها (الجزائر)، وتتويجاً عظيماً لمقاومة ضروس، واجهت بها مختلف الاعتداءات على ثقافتها وقيمها، والمكونات الأساسية لهويتها وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية، وتمتد جذور نضالها إلى اليوم في شتى الميادين في ماضي أمتها المجيد».

تُبْقِي هذه الفقرة المقومات الأساسية للهوية الجزائرية في موقع الدفاع على أساس أن تكوينها قد تم في الماضي، في ظل الصراع والهجمات الاستعمارية التي عرفتها الجزائر عبر كل الحقب والعصور. ولا تعطي الفقرة السابقة، في الوقت ذاته، أي إمكانية لمقومات الهوية من أن تدرج ضمن البرامج التنموية الشاملة على اعتبارها الرأسمال الرمزي ـ بحسب تعبير بيير بورديو. فما يوحي به النص أن كل المقومات قد اكتملت في لحظات الاستعمار والغزو. فالإسلام دين الدولة (المادة ٢) واللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية. ولم ينص الدستور على وضعية الأمازيغية ضمن مجال الدولة، أي لم يحدد طريقة مصادرتها. أما صور المصادرة لهذه المقومات فقد تمت على الشكل التالي: تأسيس مجالس عليا تابعة لرئاسة الجمهورية: المجلس الأعلى للغة العربية والمجلس الإسلامي الأعلى (المادتان ١٧١ و١٧٢)، والمحافظة السامية للأمازيغية.

إن إدراج مقومات الهوية الوطنية ضمن المجال العام (الدولة) أفضى إلى تسييس مسألة الهوية، لأنها تحتاج من المطالبين بها ضرورة إخراجها من الحيز العام/القانوني الرسمي إلى الحيز الاجتماعي والخاص. ودستور ١٩٩٦ حول مسألة مقومات الهوية يعتبر في حقيقة الأمر استمراراً أميناً للدساتير السابقة[(٥)] من حيث إبقاؤه على عناصر الهوية ضمن المجال العام. ومن هنا جاءت هذه المصادرة لعناصر الهوية الوطنية بمفارقات خطيرة. فكل الأزمات التي شهدتها الجزائر في العقود الماضية تتمثل في محاولات استعادة المجتمع لمقوماته الذاتية: أحداث ربيع ١٩٨٠ المتعلقة بالمطلب الأمازيغي، إلغاء الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٢ وتداعياتها بسبب وشوك وصول التيار الإسلامي إلى الحكم. وما زالت تفاعلات هذه الأزمة تزداد حدة وتوتراً بسبب مصادرة الدولة لمقومات الأمة.. ولا يبدو أن نهاية الأزمة وشيكة ما دام الوضع على ما هو عليه.

أما الصورة الأخرى التي وردت في الدُستور المتعلقة بمصادرة الدولة للقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، فتتمثل في ما جاء في المادة ٤٢: «في ظل احترام أحكام هذا الدستور لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي. ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبينة في الفقرة السابقة»[(٦)]. هذا هو النص، أما الواقع

---

(٥) الدساتير السابقة لم تشر إلى أن الأمازيغية (البربرية) مقوم من مقومات الأمة الجزائرية، أما دستور ١٩٩٦ فقد أشار إليها في الديباجة فقط. وما زالت بعض الأحزاب تبرر وجودها بتحقيق المطلب الأمازيغي.

(٦) إن دستور ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩، ودستور ١٩٩٦ كلاهما ينص على حظر تأسيس الأحزاب على اعتبارات دينية أو لغوية أو جهوية... الخ.

فقد أكد شيئاً مناقضاً تماماً وهو عدم قدرة الأحزاب السياسية مباشرة نشاطها السياسي إلا بالارتكاز على هذه العناصر الأساسية لأنها من احتكار السلطة. والنشاط السياسي يعرف بأنه قيام الأحزاب بتحديد تجاوزات الدول لسلطتها. وهكذا، نجد أن الأحزاب تأسست ليس لنص الدستور على ذلك، وإنما للتوكيد على عناصر الهوية، ساعدها في ذلك أن مقومات الهوية مدغمة في صلب السلطة السياسية بدلاً من أن تكون ضمن مجال المجتمع المدني.

فقد تأسست أهم الأحزاب السياسية العاملة في المجال السياسي وهي تستند إلى مقوم من مقومات الهوية: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة المجتمع الإسلامي (حماس)، حزب التجمع الثقافي الديمقراطي (الثقافة الأمازيغية)، حزب العمال (مهني)... وهكذا، وفي المحصلة النهائية، بقي على السلطة التي جاءت بعد الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٥ أن تؤسس حزبها ويكون لسان حاله التحذير من مغبة الانقسام والتشرذم عبر صياغة خطاب رسمي يستعطف الجمهور نحو مشروعه القائم على تأليب التيار الإسلامي ضد التيار العلماني الاستئصالي والعكس. وكان هذا، حزب السلطة الجديد (التجمع الوطني الديمقراطي)[٧]، الذي لعب على سلبيات المشروعين الإسلامي والعلماني دون أن يقدم أي مشروع بديل، وعلق وجوده على إدانة الصراع بين الخيارين الإسلامي والعلماني. فالدولة اليوم هي محصلة تناقض لاختيارات المجتمع المدني.

وإذا كان لنا أن نقيم تاريخاً موازياً لوضعية الجزائر الحالية، نجد ذلك في ما يوفره تاريخ الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي. فقد استمر تقريباً الخطاب التشريعي السياسي[٨] نفسه الذي واجهت به السلطة الفرنسية الأهالي الجزائريين... كيف؟

من جملة الأخطاء[٩] التي ارتكبتها القيادة السياسية التي جاءت بعد الاستقلال، أنها

---

(٧) التجمع الوطني الديمقراطي تأسس قبل أربعة أشهر من الانتخابات التشريعية في ٥ حزيران/يونيو ١٩٩٧، وفاز فيها بالأغلبية وبالحكم.

(٨) حول استمرار الجزائر اعتماد تقنيات التشريع والتقنين على المنوال الفرنسي، انظر:
G. Crandguillaume, «Comment a-t-on pu en arriver là,» *Esprit* (janvier 1995), pp. 15-16.

(٩) Ferhat Abbas, *L'Indépendance confisquée, 1962-1978* ([Paris]: Flammarion, 1984).

ويمكن العودة إلى آخر كتاب أصدره رئيس آخر حكومة جزائرية مؤقتة بن يوسف بن خدة. Benyoucef Ben Khedda, *La Crise de 1962* (Alger: Dahleb, 1997).

ويقول الكاتب: «لقد وضعت أزمة ١٩٦٢ نهاية للنزعة الوطنية التي كان يمثلها تيار نجم شمال افريقيا، ثم حزب الشعب، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم حزب جبهة التحرير الوطني الذي قاد كفاح الشعب الجزائري نحو الاستقلال. فالحركة التي تولت هذه المهمة التاريخية تلقّت، عام ١٩٥٤، ضربة قاسمة في قمة هرمها، ولازمها هذا الشرخ طوال الحرب ولم تستطع رأبه، واستمر يستفحل إلى عام ١٩٦٢، وحرم جبهة التحرير من استكمال دورها في بناء الدولة الجزائرية. فقد توالت سلسلة الانقلابات: ١٩٥٩ و١٩٦٢ و١٩٦٥، و١٩٩٢، غير أن انقلاب ١٩٦٢ الذي قادته قيادة الأركان لجيش التحرير الوطني، كان الأكثر ضراوة. فقد حرّف مجرى الثورة وأفرز نظاماً توتاليتارياً أفضى بالجزائر إلى ما هي عليه اليوم» (ص٩٢).

لم توفر مجالات (Espaces) ملائمة لكل الأطراف التي ساهمت في النضال والكفاح والمقاومة السياسية والمسلحة. فقد كان الخطاب الثوري العنيف الذي واجهت به الحركة الوطنية الاستعمار هو نفسه الذي تداولته السلطة الجديدة مع الشعب المستقل عن الاستعمار. فبدلاً من سيادة منطق البناء السلمي للمجتمع والدولة ساد المنطق الثوري الإقصائي الذي فوت فرصة غالية جداً لإمكانية استيعاب جميع الأطراف السياسية والاجتماعية ضمن مشروع التعددية في إطار الوحدة. فقد كان هناك اليسار الثوري واليمين البرجوازي والفكري والتقليدي، والمحافظ والإصلاحي الديني والسياسي... وكلها كان يحتاج إلى فضاءات جديدة حتى يتمكن من تجديد خطابه ويعيد الحيوية إلى نواته الحياتية.

كانت الحاجة ماسة إلى عدم الاستغناء عن كل هذه التيارات والحركات لما كانت تمثله من قيم وتنويع تاريخي يمنحها مشروعية مواصلة الحياة في إطار آخر غير الإطار الاستعماري، باعتبارها قد ساهمت في التخلص من الحيف الاستعماري وفق مخزونها التاريخي ووعيها السياسي، إلى أن تتماهى الأجيال اللاحقة ضمن الشروط الجديدة التي تحتاج إليها الجزائر، وتكون بالتالي مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة قد استفادت من كل الإمكانيات التي تقتضيها المرحلة. لكن.. ما تم هو البحث عن الوعاء والقالب السياسي المكين الذي تنصهر فيه كل القوى السياسية والاجتماعية وطرح كل من لا يرغب الانصهار في الوعاء.

إن المثال الذي يمكن أن نسوقه من تاريخ الجزائر الحديث لنَدلّل به على خطأ مصادرة مقومات الهوية من طرف السلطة هو مثال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين(١٠) التي تأسست عام ١٩٣١، في ظل القوانين الفرنسية السارية في الجزائر. فقد حددت هذه الجمعية لنفسها مجالاً يكون بمثابة الفضاء الذي تنشط ضمنه، وهو المجال الديني والأخلاقي الاجتماعي، مع التوكيد في المادة الثالثة من قانونها الأساسي(١١) على عدم اشتغالها بالسياسة صراحة، لأن السياسة كما يراها العلماء تقع حصراً ضمن دائرة السلطة وحكراً على أولئك الذين يتمتعون بالمواطنة الفرنسية.. وهو ما يتوفر لأعضاء جمعية العلماء وأنصارها.

هذا على صعيد النص الذي وافقت عليه السلطات الفرنسية العامة وأعطت اعتمادها له بعد شهر من تاريخ إيداعه(١٢). فقد كان بناءً على قانون الفصل (علمانية الدولة

---

(١٠) Ali Merad, *Le Réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940: Essai d'histoire religieuse et sociale,* recherches méditerranéennes. Etudes; 7 (La Haye: Mouton, 1967).

(١١) انظر القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في: أحمد الخطيب، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٥)، ملحق ١، ص٢٦٥ - ٢٦٩.

(١٢) الاعتماد جاء كتعويض عن الحالة الدونية التي انتابت الجزائريين إبان الاحتفالات الفرنسية الكبرى وفي أعقابها بمناسبة مرور مائة سنة على احتلالها الجزائر.

الفرنسية) لعام ١٩٠٥[١٣] أن السياسة مجال عام غير قابل للتخصيص، أي لا يدخل في المجال الخاص، وأن الدين لا يمكن أن يدرج ضمن صلاحيات السلطة الحاكمة. غير أن مبدأ الفصل، نجحت الحكومة الفرنسية في تحقيقه لما كان الأمر يتعلق بالدين المسيحي الذي ترك أمره إلى الجمعيات ورجال الدين، أما في شأن الإسلام فقد احتفظت السلطة لنفسها بحق تسيير شؤون العبادات والشعائر الإسلامية، مما تبلور في ما أصبح يطلق عليه في الأدبيات الفرنسية في ذلك الوقت الإسلام الجزائري (L'Islam algérien). ولعدم قدرة الإدارة الفرنسية ترك أمر الإسلام إلى أهله، فكان أن التجربة أكدت استحالة تطبيق مبدأ الفصل على الحالة الإسلامية التي أبت الانطواء ضمن المجال الخاص بالدين المسيحي، لأن الإسلام كممارسة في المجتمع الجزائري أكد لدى السلطات العامة استحالة عدم تداخله مع السياسة. وهذا هو الوجه الأول لإخفاق احتكار السلطة للدين ومصادرته عن الجمهور[١٤]. أما الوجه الآخر لهذا الإخفاق، فهو ما أكدته تجربة جمعية العلماء ذاتها. فقد تبين أن ما تمارسه الجمعية يندرج ضمن العملية القبلية التي تقتضيها نشأة الدولة الحديثة، أي تنمية الشعور بمقومات الأمة وتوضيح عناصر الهوية كشرط لازب للبحث عن التنظيم السياسي لها. فانصب نشاط العلماء في محاولة استعادة الوعي وإعادة امتلاك مقوّمات الشعب وإدراجها ضمن شروط النهضة العربية الحديثة[١٥]، كما كانت تجري في العالم العربي والإسلامي.

وهكذا استحال على السلطات الفرنسية تحديد المجال الذي يفصل ما هو ديني وما هو سياسي في نشاط جمعية العلماء وتصورها، عندما وجدت أن النشاط الأخلاقي للعلماء يحمل الدعوة إلى وعي اجتماعي عام (أي التشريع إلى كل الناس)، وأن الوعظ والإرشاد الديني يُمارسان بوعي اجتماعي عام أيضاً، وكذلك محاربة الآفات الاجتماعية، حيث سخر العلماء لمحاربتها خطاباً ونشاطاً يهم المجتمع كله وفي جميع الأرجاء. فقد كان الدين أفضل قاسم مشترك للجميع. ولعل هذا ما يوضح من جملة ما يوضح تناقض المنظومة السياسية والتشريعية للقوانين الفرنسية مع منظومة فكرية وتشريعية أخرى لا تقيم

---

(١٣) حول ملف اللائكية وقانون الفصل، انظر مجلة: *Chemin du dialogue* (Marseille), no. 8 (1996).

(١٤) لقد كانت ثلاث سنوات كافية لكي تتأكد السلطة الفرنسية في مدينة الجزائر من الطابع العام في نشاط العلماء، الأمر الذي جعلها تأخذ جملة من القرارات ترمي إلى صد دعوة العلماء والانبراء إلى نشاطهم. ففي سنة ١٩٣٣، اتخذت إدارة عمالة الجزائر قراراً بمنع الشيخ الطيب العقبي (عضو جمعية العلماء) من ارتياد مسجد المدينة والخطابة فيه، لما كان لخطبه من الأثر البالغ في جمهور المصلّين.

(١٥) حول مشروع النهضة العربية في تصور الحركة الإصلاحية الجزائرية، انظر: محمد البشير الإبراهيمي، «التعاون الاجتماعي،» في: **آثار محمد البشير الإبراهيمي** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٧٨)، ج ١، ص ٧ - ١٧. يحدد الشيخ الإبراهيمي لوازم التعاون الاجتماعي (التضامن) بالدين (كما تفهمه الحركة الإصلاحية)، الأخلاق، العلم، والمال (الاقتصاد). والمقال ظهر عام ١٩٢٩ في جريدة الشهاب في آب/أغسطس ١٩٢٩.

مبدأ الفصل بين ما هو سياسي (المجال العام) والمجال الاجتماعي الديني (المجال الخاص). . . وقد اعتبرت في نهاية المطاف، وبناء على تراكم النشاط الإصلاحي، جمعية العلماء حزباً سياسياً، وأصبح يطلق عليها في الأدبيات السياسية وفي البحوث التاريخية حزب العلماء (Le Parti oulémas)، ويجري التعامل معها كقوة سياسية، استطاعت أن تُضفي الطابع العام على المجال الذي نشطت فيه، أي الأخلاق والدِّين والمجتمع.

هذه هي إذاً إشكالية الدين والسياسة كما طرحت إبّان الحكم الفرنسي في الجزائر، أما استمرار طرح المسألة العلمانية اليوم، فهو طرح غير إجرائي وليس له ما يعادله موضوعياً لغياب المبرر. فالشعب الجزائري كله مسلم وقد ثبت أن الإسلام هو الاسمنت الذي عصم الكيان الجزائري من الاضمحلال والزوال. وطوال عهود الاستقلال لم تطرح المسألة العلمانية إطلاقاً إن على المستوى الفكري أو المستوى التشريعي. وكل ما في الأمر أن العلمانية صارت في العشرية الأخيرة مطلباً حزبياً من ذوي التوجه الفرنكوفوني، فاستغلت الفضاء التعددي لتستأنف الحديث في الموضوع، ولكن في غير السياق التاريخي للاستعمار الفرنسي.

لم تطرح المسألة العلمانية[١٦] في الخطاب الرسمي ولا في خطاب المعارضة بصورة واضحة، فالكل يتغاضى عن الحديث عنها، وخصوصاً أن السلطة/الدولة تفتقر إلى ثقافة وطنية تريد تحقيقها. فالخطاب الرسمي (دستور ١٩٩٦، والقوانين العضوية التي تَلَتْه) هو تحصيل متنافر لكل ما تريده الأحزاب وما لا تريده سواء أكانت علمانية أم إسلامية أم ذات نزعة وطنية. أما الأحزاب التي طرحت مبدأ الفصل ما بين الديني والسياسي، فقد طرحته على مستوى المطالب فقط ولم تتعده إلى اجتهاد يشفع لهذا المطلب، وكل نضالها السياسي يختزل في نقد النزعة الإسلامية والخطاب الرسمي الشاحب. فإذا كانت العلمانية موقفاً من الدين ومن الدولة فإن الأحزاب التي تدعي مبدأ الفصل لم تقدم أي اجتهاد في عدم شرعية أو إجرائية جمع الإسلام للدين والسياسة/الدولة، ولم تقدم ما يؤازر توجههم العلماني من داخل التجربة العربية الإسلامية، لأن خطابهم بقي في نهاية المطاف صدى باهتاً لما كان يجري زمن الاحتلال الفرنسي.

في ظل إغفال إشكالية علاقة الدولة بالهوية الوطنية تطور المجتمع الجزائري وبصورة خاطئة في علاقته بالسلطة/الدولة التي اغتصبت منه عناصر هويته. فإذا كان الشعور باغتصاب الهوية، في ظل الاستعمار الفرنسي، قد تم على أعقاب الحرب العالمية الأولى وخطاب الأممية الاشتراكية وتيار حركة النهضة العربية، فإنه في ظل الاستقلال،

---

(١٦) انظر في هذه المسألة، كتاب هنري سنسن الذي حاول أن يستخلص فيه مفهوم العلمانية الإسلامية في حالة الجزائر، وفي ظل سياق لم تتحقق فيه بعد مؤسسات دولة حقيقية، Henri Sanson, *Laïcité islamique en Algérie*, collection «Recherches sur les sociétés méditerranéennes» (Paris: Editions du centre national de la recherche scientifique, 1983).

بدأ الشعور بفقدان الهوية، بعد الانسداد الذي انتاب السلطة بسبب مصادرتها لمقومات الأمة وعدم بلورتها في المشاريع التنموية الشاملة.

واليوم، يشعر المجتمع المدني بضرورة تحرير عناصر الهوية من الخطاب الشعبوي وإدغامه ضمن فضاء جديد يساعد على تحديد ملامح المجتمع والدولة وقسماتها، لأن الصراع الذي أخذ شكل العنف المدمر يعزى في جزء كبير منه إلى محاولة تصفية احتكار السلطة لمقومات الهوية الوطنية. فقد كان هذا الاحتكار عائقاً كبيراً وخطيراً في الوقت ذاته، حرم الجزائر من الوصول إلى حالة الانسجام مع الذات. فالقراءة التاريخية الموازية لما يجري حالياً تؤكد من ضمن ما تؤكده، أن الصورة التي لازمت ذهنية رجال الحركة الوطنية والإصلاحية حول الشخصية الجزائرية هي الشخصية المسلوبة التي اقتضى لتحريرها استخدام العنف (حرب التحرير ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢)، وتبين بعد ذلك أن هذه الصورة[١٧] قد استمرت وبقي موضوع الشخصية الجزائرية يثار بصورة إشكالية تقوم على مناهضة الاغتصاب والاستلاب في ما يشبه لعبة المرايا التي تعكس الصورة المناهضة للوجه.

وجاء الامتحان الصعب لمؤسسة الدولة مع أول تجربة للديمقراطية عام ١٩٩١، الذي أشّر على وجود مسافة ساحقة بين السلطة (المقررون الكبار، السلطة الخفية، السلطة الفعلية) والمجتمع الجزائري. وتصدعت السلطة مع أول رياح الديمقراطية وسقط كل الغطاء الايديولوجي الذي استندت إليه. ومنذ ذلك الوقت وحالة التشرذم لا تني تتفاقم لتتفاعل مع محددات أخرى وتزيد من تعقيد المشكلة وصعوبة الخروج من المأزق. فقد تبين أن السلطة/الدولة لم تروج لخطاب ايديولوجي فاسد حول الهوية الوطنية فحسب، وإنما كشفت التجربة عن خلل خطير في بنية السلطة ذاتها[١٨] التي لم تكن تتوفر على الشرعية الثقافية المتكئة سلفاً على المقومات الاجتماعية للشعب، بمعنى، أنه كان لزاماً على ممثلي السلطة أن يمارسوا حكمهم في ضوء هوية الأمة وأن يتم اختيار أكفأ الرجال وأجدرهم

---

(١٧) حول التواصل والانفصال بين العهد الاستعماري وعهد الاستقلال على مستوى الرؤية السياسية وبناء الدولة، انظر الملف الذي أعدته مجلة *Lignes*, no. 30 (février 1997)، تحت عنوان: الجزائر، فرنسا: الرؤى المتقاطعة.

(١٨) حول طبيعة السلطة/الدولة في الجزائر، يقول الباحث الجزائري المقيم حالياً في ليون (فرنسا): «وضعت الجزائر، منذ الاستقلال نظاماً يوجد فيه سلطتان: سلطة عسكرية نصبت من نفسها مصدراً للشرعية، وسلطة تنفيذية تعتمد على الأولى. وبينما امتنعت سلطة الجيش عن وضع مؤسسات لإدارة مسؤوليتها، اكتفت السلطة التنفيذية بإضفاء الطابع المؤسساتي على أجهزتها. إن السلطة الحقيقية (الخفية) هي تلك التي تمارسها الهيئة العسكرية، أما السلطة الظاهرة فيتولاها رئيس الجمهورية والحكومة». وقد تولد من هذا عدم مسؤولية السلطة العسكرية، وإعفاء المسؤولين الذين تم تنصيبهم لإدارة الحكم من مسؤولية الخطأ. ولا يبدو أن دولة القانون ستتحقق ما دام نظام المسؤولية لا يطال المسؤولين الكبار في جهاز الدولة. انظر: Lahouari Addi, «Réflexions politiques sur la tragédie algérienne,» *Confluences méditerranée* (Paris), no. 20 (1996-1997), pp. 43-44.

تمثيلاً للشرعية الثقافية حتى يستطيع أن يعبر بصورة رمزية عن سيادة الشعب وإرادته.

من الأوجه الأخرى المُعَبِّرة عن أزمة الهوية، ما يُعرف بالمسألة الأمازيغية التي يعود محددها التاريخي إلى عام ١٩٤٩[١٩]، حيث طُرحت في جانبها الإشكالي السياسي كمطلب من مطالب التمثيل الأمازيغي في هياكل الحركة الوطنية (حزب الشعب الجزائري/ حركة انتصار الحريات الديمقراطية). ومنذ ذلك الوقت والمسألة مؤجلة في جدول أعمال الحزب والدولة والخطاب الرسمي، لكن تداعيات التأجيل والتسويف، ما لبثت تفاقم من حدة المشكلة، وخصوصاً إبان الربيع البربري لعام ١٩٨٠ وفي أعقابه. ولا تزال المسألة الأمازيغية فارضة ظلالها ومستمرة، محددة لنفسها معالم سياسية وجغرافية نتيجة ضياع فرص عدة لإمكانية استيعابها ضمن المجهود الوطني الشامل حتى تصبح رصيداً بدلاً من أن تكون عائقاً من عوائق التنمية والوحدة الوطنية.

لقد أخفقت السياسة في معالجة مشكلة ثقافية لأنها ليست مشكلة سياسية. فإنشاء المحافظة السامية للغة الأمازيغية تابعة لرئاسة الجمهورية لا يعني في ظل طبيعة السلطة/ الدولة الحالية إمكانية ازدهار اللسان الأمازيغي، وإنما يعني مصادرة المطلب الأمازيغي، حتى لا يُحَوَّل إلى مصدر إزعاج للسلطة وإعاقة مؤسساتها. فقد كان بالإمكان أن يجد التعبير الأمازيغي حله الحقيقي ضمن مجال الثقافة المتحررة من إسار السلطة وخطابها، ليكشف عن إمكاناته الذاتية[٢٠]، وبخاصة عندما تطرح الأمازيغية ضمن إشكاليتها التاريخية وسياقها الخاص بها: ما هي الخلفية الحقيقية للمطلب الأمازيغي، هل هو الأمازيغية أم الفرنكوفونية؟ ولعل صرف النقاش عن هذا الموضوع ـ والدولة لم تكن بعيدة عن ذلك ـ هو الذي أفضى إلى تفاقم مشكلة التعبير (Problème d'expression)، أي الإفصاح عن كينونة المجتمع الجزائري كمجتمع حي.

ونجم عن سياسة المصادرة والتعطيل وصرف النظر هذه، أن لحق اللغة العربية ضرر كبير، بسبب حرمان المجتمع من عدم الالتقاء بذاته ومواجهة تحدياته ومشكلاته الحقيقية كوسيلة للبحث عن الانسجام مع الذات. فقد تردت اللغة العربية وتدهورت بصورة خطيرة، وأضحت علامة بارزة جداً على ضعف المجتمع وكأنه فقد رشاده، وأصبح يهدر

---

(١٩) حول الأزمة البربرية لعام ١٩٤٩، انظر: Amar Querdane, *La Question berbère dans le mouvement national algérien, 1926-1980*, préface de Kateb Yacine (Sillery, Quebec: Septentrion, [1990]).

(٢٠) السؤال الوجيه الذي يمكن أن يثار اليوم، هو ماذا بقي من التعبير الأمازيغي خارج الحقل المعرفي العربي الإسلامي؟ وبأي معنى يمكن اعتبار الأمازيغية لغة مكتفية بذاتها، مجردة، قادرة على إنتاج المفاهيم التي تعبر عن أشكال الوعي الكبرى كتلك الموجودة في اللغة العربية والدين الإسلامي؟ إن الإنسان الأمازيغي، أي الجزائري الذي لا يزال يحتفظ باللسان الأمازيغي، ينظر إلى هويته الجزائرية من خلال محددات اللغة العربية والدين الإسلامي، لأن اللغة هي وسيلته في التفكير والتأمل والدعاء والإفصاح عن ذاته التاريخية والوجودية.

ويسرف في تبذير إمكاناته وثرواته المادية والمعنوية، وكأنه يستنزف ذخائره وودائعه وكل المخزون الذي لديه، وكأنه حدس وشوك الكارثة.

ومن جملة الأشياء التي كشفت عنها تطورات ما بعد الاستقلال حول مسألة اللغة في الجزائر هو أن الفرنكوفونيين (دعاة الإبقاء على اللغة الفرنسية كلغة تداول إداري وثقافي واقتصادي في الجزائر) لم يكونوا بعيدين عن مسؤولية حرمان المجتمع من التطور العادي مع العربية كلغة تداول تساعده على التنمية الاقتصادية والإفصاح عن شخصيته القاعدية، ومن توظيف عمقه التاريخي والحضاري في التفاعل مع الوطن العربي والعالم الإسلامي. فالجزائر، هي البلد الوحيد في الوطن العربي الذي حرم من الثقافة العربية زمن الاحتلال، وحرم أيضاً بعد الاستقلال، وعن قصد سافر بعد مرحلة السبعينيات، بسبب تولي النخبة الفرنكوفونية[٢١] زمام السلطة اللغوية والسيطرة على الاقتصاد والإدارة والإعلام، ولم يترك المجال لإمكانية تفاعل المجتمع الجزائري مع الزمن الثقافي العربي العام.

إن الوضع اللغوي السائد اليوم كله ناجم عن المنطق الذي كرسته النخبة الفرنكوفونية عندما اعتبرت أن اللغة الفرنسية في الجزائر غنيمة حرب كما قال كاتب يسين. فتصرف ورثة الإدارة الفرنسية مع اللغة الفرنسية كنفع مادي يجب عدم التفريط فيه. وهكذا، يمكن القول ان مصادرة مقومات الهوية الوطنية ونبذها كمعيار للشرعية السياسية أفضى إلى النتيجة المعروفة بمقولة تحصيل الحاصل، الذي لا يجدي معه اتهام اللغة العربية بالقصور ولا المعربين بالتقصير لغياب الثقافة كسلطة.

ثانياً: أمة تبحث عن الدولة

لا زالت مشكلة بناء الدولة الوطنية الحديثة تطرح على مجموعة الدول التي خضعت للاستعمار الأوروبي. والجزائر من المجتمعات التي سعت خلال حقبة الاستقلال إلى بناء الدولة الوطنية الحديثة وفق ما كانت تطمح إليه رموز الحركة الوطنية، بداية من العشرينيات. واستمرار طرح هذه المشكلة يعني من جملة ما يعنيه عدم استكمال المؤسسات الشرعية التي تعبر فعلاً عن مدلول الدولة الحديثة، كما يعرّفها الفقه السياسي والقانوني الحديث والمعاصر.

---

(٢١) من الاعترافات الجديرة بالتنويه، في موضوع مسؤولية الفرنكوفونيين في تردي الوضع الثقافي وبالتالي الوضع العلمي، ما كتبه الباحث المؤرخ الجزائري، محمد حربي، انظر: Mohammed Harbi, «L'Emprise du sujet collectif,» *Lignes*, no. 30 (février 1997), p. 35.

أما الاستاذ مصطفى ماضي فيقول في الصدد نفسه: «إن الوضع الحالي للغة العربية، هو نتاج لسياسة التعريب التي وضعها ونفذها مقررون فرانكوفونيون في الهيئات العليا لوزارة التربية والدولة»، انظر: Mustafa Madi, «Langue et identité,» *Réflexion* (Alger) (1997), p. 122.

والجزائر، شهدت خلال عهود الاستقلال عثرات عدة لمحاولة إرساء دعائم الدولة الوطنية، وتحقيق التنمية الشاملة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أملاً في تقريب الفجوة بين السلطة والمجتمع، وتسيير المؤسسات وفق تمثيل شرعي يمارسه المواطن بوعي منه على أن السلطة هي الجهة الرمزية المثلى التي تكثف المعنى السامي لمقومات الأمة والمجتمع.

واليوم، في ظل البحث عن الديمقراطية كإطار للاختلاف والتعددية، نجد أنه لا مناص من الاعتراف بالشيء ذاته للتاريخ الجزائري السابق وبخاصة منه تاريخ الحركة الوطنية، الذي عبر عن مواقف ومشاريع مختلفة، أعربت بهذه الطريقة أو تلك عن حلم وطموح لترقية الإنسان الجزائري ومجتمعه. والإقرار بمبدأ التعددية، هو بدوره اعتراف تاريخي بعدم إمكانية فرض خط سياسي أو موقف سياسي واحد على كل أساليب التسيير والتعامل السياسي مع أحداث التاريخ. فالاعتراف بالتنوع الاجتماعي والسياسي والفكري، يفضي ـ لا محالة ـ إلى ضرورة البحث عما يوفره كل حزب أو قوة سياسية أو اجتماعية أو فكرية في كل ما كان يعرف زمن الاحتلال بالمسألة الجزائرية/ الأهلية، والقضايا المرتبطة بها. فلم يكن بوسع خطاب سياسي واحد أن يستوعب كل تطلعات وحقائق المجتمع الجزائري في علاقته بفرنسا وببقية العالم، كما لم يكن بوسع تشكيلة سياسية وطنية واحدة الهيمنة على المشهد السياسي العام.

إن لحظة التطلع إلى الديمقراطية، تقتضي من جملة ما تقتضيه الاعتراف بتعددية وجهات النظر إلى التاريخ نفسه باعتباره صانع الديمقراطية كنظام حكم وأسلوب حياة ومجتمع وأمة. والإقرار بالتعددية جاء بدوره من ضغط ضرورة فهم التاريخ القريب منه والبعيد. فقد سادت إلى عهد قريب ولا تزال محاولات تبرير المواقف السابقة، وفرض خطاب معين على بقية خطابات الحركة الوطنية. واليوم نجد أنفسنا كباحثين مطالبين بمضاعفة الجهد والاجتهاد لتأصيل هذا التوجه نحو الحرية وتعددية الاقتراح والرأي، بعدما باءت جميع محاولات الاحتواء السياسي ضمن نمط واحد بالفشل النهائي.

إن إشكالية البحث في تاريخ الحركة الوطنية، باعتبارها الوعاء التاريخي لفكرة الدولة والأمة، هو محاولة للخروج من الرؤية النمطية الواحدة التي سادت إلى اليوم، وتحليل الخطاب الوطني في ظل ما يسمح به ويبرره الإطار التعددي الجديد[٢٢]، لأن خطاب الحركة الوطنية في ماهيته خطاب تعددي عبر عن الوطن بأكثر من صوت. فإذا كان المؤرخون والباحثون يعمدون دائماً ـ في الظروف العادية لمجتمعاتهم وشعوبهم ـ إلى إعادة التفكير في تاريخهم وفق اهتماماتهم الجديدة ومقتضيات العالم والعلم المعاصرين واللحظة الثقافية التي يمرون بها كشرط لازب، لتجاوز الأوضاع وكجزء من سيرورة

---

(٢٢) يشير المناضل السابق في الحركة الوطنية أمحمد يزيد إلى وجود اغتصاب لمشروع دولة الاستقلال وبخاصة الطابع التعددي للحياة السياسية، انظر: M'hamed Yazid, «Les Usurpateurs,» *El-Watan*, 19/9/1998.

التاريخ نفسه، فإنه في مثال الجزائر، تصبح إشكالية إعادة قراءة تاريخ الجزائر وكتابته أكثر من ضرورة لطابعه الإشكالي(٢٣) بالذات.

وإذا كانت التطورات اللاحقة على مرحلة الاستقلال قد أفصحت بشكل بالغ عن تعثر بناء الدولة الحديثة، فإن الحاجة تصبح اليوم ماسة جداً لإعادة قراءة الخطاب السياسي الوطني في كل تعبيراته وبخاصة منه الخطاب المنسي والمهمش(٢٤) الذي يكون قد احتوى على أوجه أهملها الخطاب الايديولوجي الرسمي للسلطة. وقد تلاحقت مجموعة من البحوث والدراسات والمذكرات والشهادات مؤخراً ينبه كلها إلى أخطاء انطلاقة ما بعد الاستقلال وسيرورته بسبب إغماط ما نبهت إليه أطراف سياسية أخرى.

لم تنتج الحركة الوطنية نصوصاً كبرى تبحث وتوضح مسألة الدولة والأمة، كما لم تمعن التفكير ملياً في مقومات الدولة المنشودة من داخل التجربة العربية والتاريخ الإسلامي. فكل ما توفر من خطاب الحركة الوطنية حول هذه المسألة هو بعض المعاني التي جاءت في صيغة مطالب لا تنم عن تراكم معرفي سابق يأخذ بما توصل إليه الاجتهاد السابق. ولعل غياب الثقافة السياسية التي تعالج موضوع الدولة، والأمة، ومفهوم الدولة/ الأمة (Etat/Nation) استمر يلازم القادة السياسيين ما بعد الاستقلال. فقد شرع في بناء الدولة الحديثة من دون صرح ايديولوجي تتوكأ عليه منطلقات البناء، وتكون في الوقت ذاته إطاراً مرجعياً من حيث التصحيح وحصول الإجماع (Consensus).

في تعريفه للدولة الحديثة، يستعين الباحث والمفكر المغربي عبد الله العروي بأفكار ابن خلدون وفيبر وغرامشي، وينتهي إلى أن الدولة، تعني المجتمع السياسي مبنية على أدلجة (Idéologie) وعلى جهاز، وتجسد الادلوجة مفهومي الشرعية والإجماع، ويتكون الجهاز من البيروقراطية المدنية (القلم) والعسكرية (السيف)(٢٥). ثم يوضح العروي أن الدولة العصرية لا يمكنها أن تعود رمز المجتمع السياسي إلا إذا أوجدت أدلوجة دولوية (Idéologie étatique). والإيديولوجيا هي الصرح الأدبي الذي يجب أن يتوفر مع جهاز الدولة القمعي (القوة المادية). وفي مثال الجزائر، يعني البحث في خطاب الحركة الوطنية خلال حقبة الاستعمار الفرنسي، بمثابة البحث عن المقوم الغائب في بناء الدولة الوطنية الحديثة، أي غياب المرجعية والمضمون الايديولوجي الذي يتعرف من خلاله أفراد المجتمع على أنفسهم خلال العهد الأول من الاستقلال، ثم الوعي المتزايد بالصرح الايديولوجي

---

(٢٣) الطابع الإشكالي لتاريخ الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي يتمثل في أنه تاريخ لذاكرتين فرنسية وجزائرية، ومكتوب بقلمين جزائريين فرنسي وعربي، ولا يمكن أن يستوعب خارج الثقافة الفرنسية.

(٢٤) من أمثلة الخطاب الذي همش، الخطاب الإصلاحي الجمهوري لفرحات عباس، الذي عاد مؤخراً ليحظى بالاعتبار التاريخي والإجرائي، انظر: Benjamin Stora et Zakya Daoud, *Ferhat Abbas* (Alger: Casbah éditions, 1995).

الذي يبرر القوة المادية للدولة نفسها.

وهكذا، فغياب الأدلجة بتعريف العروي، هو في واقع الأمر غياب للثقافة السياسية الواجبة للتعبير عن شرعية الدولة ومؤسساتها، وبالتالي تقليص الفجوة بين الدولة والمجتمع. فثقافة الثورة والتحرير هي اديولوجية فكرة التطلع إلى الاستقلال، أما بناء الدولة وتنمية المجتمع فتحتاج إلى ثقافة أخرى تمنحها الإيديولوجيا الشرعية. ولعل هذا الفراغ الايديولوجي عند الشروع في بناء الدولة هو الذي كان السبب في إخفاق المحاولة لاحقاً[٢٦].

هذا عن الجانب الملازم لبناء الدولة الحديثة، والمتعلق بالخطاب الايديولوجي الذي يمنح شرعية التمثيل السياسي للمؤسسات. وهناك جانب آخر، لم يؤخذ مأخذ الجد في ثقافة الحركة الوطنية ونضالها. فقد خلا خطابها من عنصر الشعب في المعادلة الضرورية لبناء الدولة. فمن خلال قراءتنا لخطاب الحركة الوطنية المتعلق بالمطالب السياسية والاجتماعية نجده يتوجه به إلى السلطة الفرنسية في المتروبول (باريس) ضد المستوطنين والحكومة العامة في الجزائر. ومن ناحية أخرى نجد الخطاب يتحدث باسم الشعب[٢٧] ولا يتوجه إليه، مما أضفى على الخطاب الطابع التقني والظرفي، أكثر من النصوص التي تحمل كل أبعاد الشعب الجزائري[٢٨].

ثم إن الخطاب الوطني لم ينجح كثيراً بتوكيد وتكريس وحدة المطالب، لأنه كان يحمل دوائر وتشكيلات مختلفة في التوجه وفي الوسائل. وربما الاستثناء الذي يفلت من القياس عليه، هو المؤتمر الإسلامي (المسلمون الأهالي) الأول لعام ١٩٣٦ الذي حاول أن يعبر عن الكتلة التاريخية، وأصدر ميثاقاً عرف بميثاق مطالب الشعب الجزائري، وحاول إيصال هذه المطالب إلى السلطات الفرنسية في الجزائر وباريس، ونقلها إلى الشعب

---

(٢٥) عبد الله العروي، **مفهوم الدولة** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨١)، الفصل ٦: «النظرية وواقع الدولة،» ص ١٤٣ ـ ١٥٨.

(٢٦) من الأعمال العلمية في هذا الصدد، رسالة دكتوراه للأستاذ هواري عدي حول: «مأزق الشعبوية في الجزائر، مجموعة سياسية ودولة في طور البناء،» حيث يؤكد أن الجزائر ضيعت فرصة بناء الدولة الحديثة بسبب استمرارها في تداول خطاب دعائي (وليس ايديولوجيا) مناهض للاحتلال الفرنسي. فقد استمرت السلطة ما بعد الاستقلال توظف الايديولوجيا الاحتجاجية ذات النزعة الوطنية (الشعبوية)، ولم تنتبه إلى الفجوة التاريخية التي مرت على عهد الاحتلال. ومن هنا المأزق الذي آلت إليه اليوم. انظر: **Addi, *L'Impasse du populisme: L'Algérie, collectivité politique et état en construction*, p. 15.**

(٢٧) **Claude Collot et Jean-Robert Henry, *Le Mouvement national algérien: Textes, 1912-1954* (Alger: Office des publications universitaires, 1981), p. 15.**

(٢٨) أغلب نصوص الحركة الوطنية كتب باللغة الفرنسية مؤطراً بالمرجعيات الفرنسية، وأغلب مفرداته تحيل على مفاهيم واردة في القاموس السياسي الفرنسي، ولم يحتوِ إطلاقاً على ما يشكل الخلفية الثقافية للمجتمع الجزائري في بعده العربي والإسلامي.

الجزائري. . . لكن سرعان ما عمدت السلطات الفرنسية العامة إلى تطويق تداعيات المؤتمر ونسفه من الداخل بعد سنة واحدة فقط ليبقى مجرد تجربة تاريخية في وعي المناضلين في سبيل تحقيق مطالب المؤتمر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية(٢٩). أما المرة الوحيدة التي توجهت بها النخبة الوطنية إلى الشعب صراحة وتحمله مسؤولية الخروج من الحيف الاستعماري فكان في بيان أول تشرين الثاني/ نوفمبر(٣٠) الذي قطع صلته بالترقيعات الإصلاحية، ولاذ بالثورة المسلحة كأفضل جهاد.

نعم، يمكن اعتبار مرحلة الحركة الوطنية وعاء تاريخياً يفسر إلى حد بعيد الإخفاق الكبير الذي تعانيه الجزائر في محاولة إرساء مقومات الدولة من وحي هوية الأمة، لأن تاريخ الحركة الوطنية هو الذي يسمح بالوقوف على الإرهاصات الجنينية لفكرة الوطن، الدولة، والأمة. لقد تراوحت الحركة الوطنية في تعبيراتها السياسية بين الراديكالية والنزعة الإصلاحية، الثورية والمسلحة أيضاً، واتسع مدلولها ليستوعب كل التيارات والقوى التي تبنت فكرة الوطن في مدلولها الحديث، وعملت على تحقيقها. فالحركة الوطنية كانت الإطار الذي استوعب اتجاهات: ذات نزعة وطنية (Nationaliste) ونزعة متعلقة بالأمة (Nationalitaire)، ونزعة إصلاحية لائكية، وإصلاحية إسلامية. وكل ذلك يقوم شاهداً على أن ميلاد الحركة الوطنية وسيرورتها كانا ذويا اتجاه تعددي، ويتطلب أخذ ذلك في الاعتبار عند الشروع في بناء صرح المؤسسات الدستورية بعد الاستقلال مباشرة وتخطيط برامج التنمية الشاملة على أساس من التنوع الثقافي الذي يزخر به المجتمع الجزائري في عمقه العربي والإسلامي والحداثي.

لقد ناضلت الحركة الإصلاحية الإسلامية لاستعادة مقومات الهوية: الإسلام والعربية. وكان مجال تفكيرها المؤسسات الفوقية من أخلاق ودين ولغة، بينما انصب تفكير الحركة ذات النزعة الوطنية (الخطاب الشعوبي) حول فكرة الدولة كمجتمع سياسي والاستقلال وقلما كانت تفكر ضمن مجال الثقافة العربية وتاريخ الإسلام لأن لغة التعبير

(٢٩) انظر الدراسة المهمة التي أعدها الأستاذ الفرنسي كلود كوللو: Claude Collot, «Le Congrès musulman algérien, 1937-1938,» *Revue algérienne*, no. 4 (1977).

(٣٠) في أعقاب صدور مرسوم ٣ شباط/ فبراير ١٩١٢ الذي يفرض التجنيد الإجباري على الأهالي الجزائريين، قامت اللجنة العربية للمندوبيات المالية في الجزائر بصياغة لائحة ترفض منح حق المواطنة الفرنسية، التي تطالب بعض الصحف بها، لأن الإنسان الجزائري لم يصل بعد إلى مستوى التمتع بهذا الحق. انظر نص اللائحة في: Collot et Henry, Ibid., pp. 23-24.

وتبقى مسألة وضعية السكان الجزائريين مبهمة في خطاب الحركة الوطنية، إلى غاية صدور بيان أول تشرين الثاني/ نوفمبر الذي يتوجه إلى الشعب مباشرة ومطلعه: «أيها الشعب الجزائري، أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية، أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا. . .». أما عنصر الشعب بعد الاستقلال إلى الأزمة الحالية، فقد صار مجرد رقم انتخابي في معادلة مشروع بناء الدولة/ السلطة، في الوقت ذاته الذي يتطلع فيه المجتمع المدني إلى بناء دولة القانون.

كانت تمثل بالنسبة إليها عائقاً للإفصاح السليم عن مكنون المجتمع وعمق أصالته وتطلعه إلى حداثة عربية تأخذ بمقومات الهوية الوطنية كإطار مرجعي ومعيار للتقدم والتطور. فقد سعت هذه التنظيمات والقوى السياسية والاجتماعية إلى تحقيق الاستقلال أو تدعيم الشعور به، وكان من المفروض أن يكون هذا التعدد من جملة الحوافز التي تدفع الاتجاه نحو الديمقراطية على أساس من مكاسب النضال الوطني... ولكن؟

تعذرت محاولة إنجاز الوحدة السياسية[٣١] بعد الاستقلال بسبب تعذر الوصول إلى إجماع (Consensus)[٣٢]، كشرط قبلي لبناء الدولة الحديثة، وأفصح عن هذا الإخفاق الكبير لحظة إلغاء الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩١. فعبثاً حاولت السلطة استقطاب كتلة سياسية واجتماعية وراء برنامجها، يستوعب كل التعبيرات السياسية والثقافية. فقد أظهر الواقع المباغت عدم وجود أرضية إجماع للقوى السياسية ودوائرها تقوم على خطابات متناقضة، بمعنى أن الأطراف الفاعلة في الحياة العامة تقوم على جدلية التنافي المتبادل أو المعادلة الصفرية. فعوض التعددية كإشكالية لحل مشكلة الديمقراطية والنظام الاجتماعي الملازم لها، والذي يبررهما تاريخ الحركة الوطنية، شهدت الجزائر، بعد الاستقلال، ثلاثة عقود من سيادة الحزب الواحد، والنظام السياسي الواحد نواته الصلبة سلطة عسكرية مخابراتية ـ خطابها الايديولوجي خطاب شعبوي اعتراه الترهل في العقد الأخير، وتقلص فضاؤه إلى جملة من الاحتفالات الرسمية، وذكريات البطولة والفداء، وتضخمت بسبب ذلك الذاكرة، وفقد الإنسان الجزائري وعيه بالتاريخ.

وفي التحليل النهائي، يمكن القول إنه مهما اتفقت الآراء والتحليلات على أن صلب الأزمة الجزائرية يتمثل في غياب التمثيل الشرعي للسلطة، وبالتالي استمرار غياب الوجه القانوني المجرد لمفهوم الدولة، فإنه، مع ذلك، لا يمكن فصل ذلك عن تخلف المجتمع ذاته الذي سمح بإمكانية وجود مثل هذه السلطة طوال عهود الاستقلال، لأنه لم يستغل كل الفضاءات التي يتيحها المجتمع المدني كسلطة موازية للسلطة السياسية. فقد أدّت الاختلالات الاجتماعية والأمراض المتوارثة عن عهد الاستعمار إلى إفراز طبيعة

---

(٣١) يرى الباحث والمؤرخ بنجامة سطورا أن التطور المنطقي الذي كان من المفروض أن تهتدي إليه الجزائر هو سياسة تقوم على جمع تركيبي لتيار النزعة الوطنية (مصالي الحاج) والنزعة الجمهورية (فرحات عباس) والحركة الإصلاحية الدينية (عبد الحميد بن باديس).

(٣٢) ما كان يبرر عدم وجود إجماع وطني في عهد الاحتلال هو الدولة الفرنسية ذاتها التي كانت كما يرى هواري عدي، لا تسمح بوجود كيان سياسي داخلها، أي دولة داخل الدولة، ولأن الاستعمار يعد النفي السياسي للكيان المستعمر. فـ «الإيديولوجيا الاستعمارية لا تنظر إلى الاحتلال كقطيعة في التاريخ السياسي للمجتمع، بل كبداية، لأنها تنفي وجود جماعة اجتماعية سابقة تمكنت من تشكيل مجموعة اجتماعية سياسية. فبالنسبة للايديولوجيا الاستعمارية، إذا كان الاقليم آهلاً بالسكان، فإنه فارغ من الناحية السياسية». انظر: Addi, *L'Impasse du populisme: L'Algérie, collectivité politique et état en construction*, p. 25.

سياسية مريضة لا تقوى على تقديم النفع العام بصورة مجردة لغياب الوعي بالمفهوم العام الذي يعد الشرط اللازب لقيام نظام الدولة الجمهورية.

وهكذا، فالدولة، عندما تتخذ كمنظور (Paradigme)، لا تكشف فقط عن قيمة السلطة السياسية ومؤسساتها، وإنما تعكس أيضاً طبيعة المجتمع الذي منحها الإمكانات والميكانزمات للتعبير عن إرادة الشعب. وفي مثال الجزائر، فإن الدولة لا تنظر إلى الشعب إلا كمجرد أرقام انتخابية، ولا ترى فيه مواطناً محملاً بحقوق وحريات عامة سياسية، واجتماعية واقتصادية. كما أن «المواطن» بدوره لا يقيم أي قيمة لفكرة المصلحة العامة (لأنها مرتبطة بالأشخاص) وخطابه اليومي التنديد والطعن في مؤسسات الدولة التي لا يرغب في الاعتراف بها.. إلى درجة حدوث القطيعة، ومن ثم حصول ـ بسبب هذا التمادي في التنافي المتبادل ـ الأزمة الحالية.

الفصل الثامن

الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر(*)

علي بوعناقة(**)

دبلة عبد العالي(***)

ـ ١ ـ

تتناول هذه الدراسة موضوعاً من المواضيع التي لم تستوفِ حظها من البحث في مجتمعاتنا العربية، على رغم الدور الكبير والمتعاظم الذي تحتله الدولة في حياة الفرد والمجتمع، فهي تسيطر على الاقتصاد والسياسة والمجتمع في كليته، وعلى رغم ذلك فقد كان، حتى وقت قريب، الاقتراب من هذا الموضوع في أي بلد عربي يعتبر من المحرمات الفكرية. وإن كان بعضهم مثل نزيه ناصيف الأيوبي(١) يرجع ذلك إلى أسباب تاريخية ـ استعمارية، وحتى نظرية معرفية، فإنه يمكننا أن نرجع ذلك إلى أن الاقتراب من هذا الموضوع في الوطن العربي قد يجر الباحث إلى مواضيع أخرى تتعلق في الدرجة الأولى بشرعية جهاز الدولة في هذه المجتمعات، لأن موضوع الشرعية في الوطن العربي من المواضيع الحساسة جداً، وهذا ما أدى بالدولة إلى سلوك أحد الطريقين لمنع الخوض في مثل هذه المواضيع: إما اجتذاب الباحثين والمثقفين إلى صفها، وبالتالي تعرض عليهم أن

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧)، ص ٤٨ ـ ٦٢.

(**) أستاذ وباحث، جامعة قسنطينة، الجزائر.

(***) أستاذ وباحث، جامعة بسكرة، الجزائر.

(١) نزيه نصيف الأيوبي، **العرب ومشكلة الدولة**، بحوث اجتماعية؛ ١٠ (لندن: دار الساقي، ١٩٩٢).

يبحثوا في مواضيع محددة مسبقاً، كأن يقوموا بنشر ايديولوجيتها وتبرير أعمالها؛ أو تفرض عليهم الصمت وتمنعهم بالقوة الجبرية أحياناً أخرى، وهذا ما جعل المثقفين العرب والباحثين يحجمون عن دراسة هذا الموضوع مكرهين أو مخيرين.

إذاً لقد كانت الدولة قوية ومركزية مسيطرة على جميع مجالات الحياة. وعلى رغم هذه القوة والمكانة التي تحتلها في حياة الفرد والمجتمع ككل، فإن الاهتمام بها كقضية فكرية وسياسية هو أمر حديث وغير مكتمل[٢]، فلا غرابة أن نجد ما كتب عن المجتمعات العربية قد كتبه كتاب غربيون وأجانب (بخاصة المغرب العربي)، أما الباحثون العرب، وخلال فترة الخمسينيات والستينيات وحتى السبعينيات، فلم يكن موضوع الدولة من اهتماماتهم الأولى للأسباب السالفة الذكر، ولكن مع بداية الثمانينيات، ومع بروز معطيات جديدة سياسية واقتصادية، انتبه الباحثون العرب إلى هذا التأخر. وقد جسد مركز دراسات الوحدة العربية هذا التوجه الجديد، وذلك بتحديده محور المجتمع والدولة كأحد اهتماماته الرئيسية، وتوج هذا المجهود العلمي بإصدار العديد من المقالات والمنشورات خلال هذه الفترة. وهنا يجب ذكر منشوراته الخمسة التي تناولت المجتمع والدولة في الوطن العربي من الخليج إلى المحيط (**المجتمع والدولة في الوطن العربي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، المجتمع والدولة في المشرق العربي، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، والدولة المركزية في مصر**).

من هذا المنطلق، فإن الجزائر كدولة عربية لم تشذ عن هذه القاعدة، فعلى رغم قلة الدراسات التي تناولت الدولة والنظام السياسي فيها، فإن كل ما كتب تقريباً كتبه غربيون، وبخاصة الفرنسيون، وحتى الجزائريون الذين درسوا هذا الموضوع كتبوا فيه باللغة الفرنسية أساساً لأنهم يعيشون خارج الجزائر. لذلك تعتبر أطروحاتهم أقرب إلى أطروحات الفرنسيين والأجانب منها إلى الجزائريين.

قبل الخوض في مناقشة هذه الأطروحات يجدر بنا أن نستعرض ولو بشكل بسيط ظهور الدولة الجزائرية الحديثة، وذلك عبر مشروعها التنموي المعلن عنه، فمنذ اللحظة الأولى من الاستقلال، وحتى قبله ـ بيان أول تشرين الثاني/نوفمبر، بيان مؤتمر الصُمّام، برنامج طرابلس[٣] ـ عمدت القيادة السياسية إلى وضع هدف أسمى لها هو بناء الدولة

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٥.

(٣) وهو البيان الذي انطلقت به الثورة التحريرية (١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤) وسطر هدفه الرئيسي: بناء الدولة الجزائرية المستقلة.

ـ حيث أشار هذا البيان (مؤتمر الصُمّام) إلى أن هدف الثورة هو بناء الدولة الجزائرية العصرية، وذلك إثر انتهاء أشغال هذا المؤتمر الذي عقد يوم ٢٠ آب/اغسطس ١٩٥٦ بعد أن أصبحت الثورة التحريرية منتشرة عبر كامل التراب الوطني ولم تعد قضية أشخاص خارجين عن القانون كما كانت تصورها السلطات الفرنسية.

ـ بيان طرابلس الذي أشار إلى قيام الدولة الجزائرية المستقلة حيث انعقد هذا المؤتمر عشية الاستقلال =

الجزائرية الحديثة، وهذه الدولة يجب أن تكون قوية لكي تقود عملية التنمية والتحديث. وعلى رغم أن الفترة الأولى من الاستقلال شهدت صراعات سياسية عنيفة أخرت بناء الدولة الجزائرية، إلا أنه انطلاقاً من سنة ١٩٦٥، وعلى إثر الانقلاب الذي قام به بومدين ضد حليفه القديم بن بله، شهدت الجزائر تحولاً كبيراً على كل الصعد، وتمثل ذلك في بداية ظهور الدولة الجزائرية الحديثة. ومع مرور السنوات بدأت تتقوى هذه الدولة وتثبت وجودها إزاء باقي التشكيلات الاجتماعية الأخرى التي كانت من الضعف بحيث لم تستطع منافستها، وهذا في ظل ضعف الحزب (حزب جبهة التحرير الوطني) الذي بحسب النصوص يعتبر هو الحزب الحاكم والمسير، ولكن في حقيقة الأمر كان حزباً ضعيفاً، بل كان واجهة لجهاز الحكم ولم يكن حزباً حقيقياً، فهو حزب تابع للدولة وليس العكس. وهذا ما دفع كليمنت هنري مور (Clement Henry Moore) إلى نعت النظام السياسي الجزائري بـ «دولة من دون حزب» (The Algerian No Party State)[٤]، على رغم أن أحد الباحثين[٥] يذهب إلى عكس ذلك معتبراً أن هذه المرحلة اتسمت بخاصة بهيمنة الحزب على كل الأنشطة السياسية، وعلى هياكل الدولة من حيث تعيين الموظفين والترشيح للانتخابات البلدية، إلا أننا نختلف مع هذا الطرح، ذلك أن القيادة الجديدة المنبثقة عن حركة حزيران/يونيو ألغت أصلاً هيمنة الحزب على الدولة وأصبح الأمر عكس ذلك، الدولة مهيمنة على الحزب.

- ٢ -

هكذا أصبحت الدولة القوة الوحيدة في المجتمع، حيث عملت على بناء المؤسسات الضرورية التي تعطيها الشرعية في قيادة المجتمع، فلم تنقضِ فترة السبعينيات حتى أكملت الدولة بناء مؤسساتها التي بدأت سنة ١٩٦٧، بعدما قضت على كل المعارضين أو أبعدتهم وأصبحت تتمتع باستقرار نسبي خول لها ذلك إصدار بعض القرارات: قانون الخدمة الوطنية، المجلس الشعبي البلدي، المجلس الشعبي الولائي، الدستور، الميثاق الوطني، المجلس الشعبي الوطني، أول انتخاب لرئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام، وغيرها من القرارات المهمة التي أريد منها تقوية مكانة الدولة وزيادة شعبيتها، مثل الطب المجاني، ميثاق الثورة الزراعية، التأميمات، التسيير الاشتراكي للمؤسسات وغيرها،

=(حزيران/يونيو ١٩٦٢ في طرابلس)، وقد اشتمل هذا البيان على رسم الاستراتيجيا التنموية التي تتبعها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال ورسم الخيار الاشتراكي كمنهج لهذه الدولة المستقلة.

(٤) Bernard Cubertafond, *La République algérienne démocratique et populaire*, préface de Jean de Soto, publications de la faculté de droit et des sciences économiques de Limoges; 8 ([Paris]: Presses universitaires de France, [1979]), p. 121.

(٥) المنصف وناس، **الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر: دراسة في التغير الثقافي والاجتماعي** (تونس: دار أليف، ١٩٨٢)، ص ٥٣.

حيث استفادت هذه الاستراتيجيا التنموية من ظروف مثالية على المستوى الداخلي (انعدام معارضة جدية)، والمستوى الدولي كذلك (ارتفاع أسعار النفط، نمو صناعي في الدول الرأسمالية، وجود قوى في العالم الثالث للمعسكر الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي). كل هذه الظروف عمقت نتائج التجربة التنموية المتميزة بتصنيع سريع[٦] أدى إلى بروز قطاع عام قوي تمخض عنه أيضاً بروز شريحة اجتماعية تعلقت بهذا المشروع التنموي وحققت من ورائه مكاسب مادية معتبرة سمحت لها في الأخير بأن تتحول إلى طبقة برجوازية، وإن لم يكن بالمعنى الحقيقي المتعارف عليه في الأدبيات الماركسية وكما وصفها ماركس «١٨ بروميير». وإذا بعضهم يعتبر أن هذه البرجوازية الصغيرة استحوذت على السلطة، فإن جون لوك[٧] يتحفظ على هذا المصطلح لأن هذه البرجوازية ليست لها الصفات الايديولوجية نفسها أو المحيط البنائي نفسه، كما وصفها ماركس. وحتى يمكن تبني ذلك يلجأ إلى إدراج ما أسماه جون واتربري (Jean Waterbury) فرضية كلارك كانت (L'Hypothèse Clark Kent)، حيث يدخل صحفي إلى مخدع هاتفي لكي يخرج منه كسوبرمان، ومعنى هذا أن الكاتب يرفض فكرة أن البرجوازية الصغيرة الجزائرية تسيطر على السلطة، كما يذهب إلى ذلك أغلب التحاليل.

بعد وفاة بومدين (عام ١٩٧٨) شهدت الجزائر توجهاً آخر، فعلى المستوى التنموي والاقتصادي توقفت برامج التنمية الطموحة التي بدأها بومدين بحجة أن الجزائر استثمرت كثيراً في جانب الصناعات الثقيلة التي اعتقد النظام الجديد أنها لم تحقق أهدافها والنتائج المتوقعة منها، لذلك يجب التوجه إلى تنشيط الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع القطاع الخاص، ومحاربة ندرة المواد الاستهلاكية.

ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجيا الجديدة بأن الوحدات الصناعية الكبيرة لم تحل المشاكل الاجتماعية (البطالة، ندرة المواد الاستهلاكية، ضعف الإنتاج، الإضرابات العمالية...) على رغم أنها تستهلك الحصة الكبرى من الريع النفطي. والحل في نظر القيادة الجديدة يتلخص في الآتي:

أ ـ إبطاء سرعة التصنيع.

ب ـ توجيه مداخيل الريع النفطي نحو قطاع الخدمات والاستهلاك الداخلي.

ج ـ تسهيل عمليات القطاع الخاص وتأكيد وزنه داخل الاقتصاد[٨].

---

(٦) انظر الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب، ص ٢٥٧.

(٧) Jean Leca, «Etat et société en Algérie,» dans: *Maghreb: Les Années de transition* (Paris: Masson, 1990), p. 35.

(٨) Kuider Sami Nair, «Algérie, 1954-1982: Forces sociales et blocs au pouvoir,» *Temps modernes*, vols. 432-433 (1982), pp. 31-32.

وقد صاحب هذه الاستراتيجيا نقد حاد للسياسة التنموية السابقة، وبدأت القيادة الجديدة بتطبيق سياسة تنموية تعتمد على الليبرالية وإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبرى بحجة زيادة فعاليتها أكثر، ومحاربة ندرة المواد الاستهلاكية (Programme d'importation Anti-Peneries), (P. A. P.) التي كانت من مميزات الفترة السابقة. وكان هذا الإجراء الأخير المقصود منه زيادة شعبية الرئيس الجديد الذي لم يكن معروفاً من قبل على الساحة السياسية.

وهكذا تم تهميش النشاط الاستثماري بالضغط على وسائل تموينه المتمثلة في الواردات من مواد التجهيز، وهذا انطلاقاً من قناعة لدى المسؤولين في ذلك الوقت من أن الجزائر استثمرت كثيراً في القطاع الصناعي على الخصوص، ولذلك يجب تخفيض وتيرة الاستثمارات هذه والاهتمام بضغوط السوق الاستهلاكية، وبتحسين تسيير الأداة الإنتاجية العامة التي قدر معدل استغلال طاقتها بمتوسط ٦٠ بالمئة، وهي سياسة كان يطلق عليها اسم «تثمين الطاقة المتاحة» (La Valorisation du Potentiel Existant) (V. P. E.)[٩].

ومن دون شك فقد أدى التوجه التنموي الجديد المعتمد أساساً على وقف النشاط الاستثماري وإغراق السوق المحلية بالمواد الاستهلاكية، إلى توجه سياسي جديد أيضاً معتمداً على إبعاد الطبقة السياسية السابقة والمقربة من شخصية بومدين.

- ٣ -

من هنا يمكننا طرح السؤال التالي: ما هي طبيعة الحكم الذي قاد وأطّر الدولة الجزائرية والمجتمع وأشرف على عملية التنمية طوال الفترة (١٩٦٥ - ١٩٨٩) التي شهدت فيها الجزائر نمطين مختلفين من التسيير، وهل طبيعة الحكم تغيرت واختلفت من فترة إلى أخرى؟

بداية نقول: يجد المحللون والدارسون لنظام الحكم في الجزائر صعوبة كبيرة في مهمتهم هذه، نظراً إلى قلة المعلومات والبيانات المتداولة، والتي تبقى في كثير من الأحيان سرية. ومع هذا فقد ظهرت عدة دراسات جادة وأطروحات تناولت نظام الحكم في الجزائر، وبخاصة الفترة البومدينية التي كانت مثيرة بحق في كل جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتجمع أغلب الدراسات على أن طبيعة النظام السياسي الجزائري جد معقدة، وهذا النظام لديه آلياته الخاصة به التي أصبحت تقاليد استعملتها أنظمة الحكم المتداولة في الجزائر. فمن خصائص النظام السياسي الجزائري عدم قبوله لأية منافسة أو تهديد يمكن أن يأتيه داخلياً أو خارجياً، وفي كثير من الأحيان استطاع هذا النظام أن

---

(٩) محمد بلقاسم حسن بهلول، **الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية** (الجزائر: منشورات دحلب، ١٩٩٣)، ص ٤٢ - ٤٣.

يتخلص من منافسيه بطرق سلمية، وفي بعض الأحيان بطرق عنيفة تصل إلى حد القضاء الجسدي. ومع هذا فإن النظام السياسي الجزائري، مثل أي نظام آخر في العالم الثالث، حكمت عليه الأحداث التاريخية المتعاقبة بأن يكون نظاماً عسكرياً، فمنذ الاستقلال وحتى قبله بقليل أخذ تاريخ الجزائر منحى آخر سيتجسد مع الأيام، من خلاله سيكون الدور الحاسم والرائد للجيش وليست لأية قوة سياسية أخرى. وهكذا تكونت هذه التقاليد وترسخت مع الأيام، وأصبحت سمة تطبع النظام السياسي الجزائري الذي من دون شك له خصوصياته التاريخية والثقافية التي ترجع إلى أيام تكوّن الحركة الوطنية الجزائرية قبل الثورة.

وإذا كانت فترة بن بله قصيرة، ولم تشهد فيها الجزائر تكون الدولة الحديثة، وتميزت بنظام سياسي مهتز وغير متجانس، إلا أنها تميزت بتسجيل تقليد سيصبح له مكانة كبيرة في المستقبل ألا وهو تسلم الجيش لمقاليد الحكم السياسي.

فمع بومدين إذن بدأت تتكون الدولة الحديثة، وبدأ النظام السياسي يترسخ ويرسخ تقاليده وميكانزمات عمله مع خصومه، إذ إن النظام الجديد لم يجد كل الظروف مشجعة، بل تعرض لعدة مشاكل وصلت إلى قمتها مع محاولة الانقلاب التي قادها قائد الأركان ومحاولة الرائد ملاح في نيسان/ ابريل ١٩٦٨، ولكن بومدين استطاع أن ينجو منها. ومن جهة أخرى، فإن مجلس الثورة الذي كان يحتمي وراءه بومدين، وكان يمثل شرعية النظام في تلك الفترة، لم يعرف أبداً التجانس، فقد كان يتناقص سنة بعد أخرى على رغم أن القائمة الرسمية لأعضاء مجلس الثورة لم يعلن عنها أبداً، ولكن مع هذا يجمع الدارسون على أن المجلس كان يضم ٢٦ عضواً في البداية، وبدأ هذا العدد بالانخفاض نتيجة لسياسة الإبعاد التي كان يمارسها بومدين ضد أي عضو يعارضه في سياسته أو بسبب الوفاة أو المرض أو الاستقالات. وفي سنة ١٩٧٦ يسجل أحد الباحثين أنه لم يبق إلا الأوفياء، وهم الباقون من جماعة وجدة بوتفليقة، والعربي طيبي، وقواد المناطق الثلاث العسكرية: محمد بن أحمد عبد الغني (قسنطينة)، والشاذلي بن جديد (وهران)، وعبد الله بلهوشات (البليدة)، وأحمد بن شريف (الدرك)، وأحمد دراية (مدير الأمن)، ومحمد الصالح يحياوي (أكاديمية شرشال)، فتقليص المجلس كان في حقيقة الأمر «مجموعة من الأوفياء» أو «دائرة من الأوفياء» بحسب تعبير م. برونسال هوغو (M. Peroncel Hugos)[١٠].

وعلى رغم هذه الأحداث، فإن النظام السياسي استطاع أن يجد الاستقرار اللازم لسلطته، وأن يسير في تطبيق برنامجه، وأدى استمرار هذا الوضع إلى رحيل بومدين الذي كشف في الحقيقة عن هشاشة كتلة السلطة، وهذا ما ترجمه الصراع على السلطة بين

---

(١٠) Michel Camau, *Pouvoir et institution au Maghreb* (Alger: Office des publications universitaires, 1983), pp. 176-177.

بوتفليقة ويحياوي، حيث حسم الجيش الأمر في النهاية. وهذا ما يؤكد فرضية أن الجيش في الجزائر وفي كثير من دول العالم الثالث هو القوة الوحيدة المنظمة والمهيكلة، ولكن في الوقت نفسه أيضاً يفسر خوف الطبقة العسكرية من أن مصالحها ربما تكون في خطر[١١].

والحقيقة أن كل من المتنافسين لم يكن يمثل تياراً سياسياً محدداً وقوياً، أو يمثل جماعة ضغط داخل كتلة السلطة، فبوتفليقة كوزير للخارجية لم يكن له تأثير في الأوساط الحقيقية للسلطة، في الوقت نفسه الذي لم يكن الحزب فيه ميداناً مشجعاً له، وبخاصة أنه يمثل اتجاهاً براغماتياً يتصل بمردودية الجهاز الإنتاجي، وعليه يرغب في ترك مكان واسع للمبادرة الخاصة ويعتمد على التكنوقراط[١٢]. هذا بالإضافة إلى أن إطارات الحزب يختارون واحداً منهم، ولكي ينجح بوتفليقة يجب أن يعتمد على قوة سياسية أخرى، فهو قد انهزم منذ البداية لأنه كان يفتقد قاعدة سياسية ذات تأثير في صنع القرار يمكن أن يعتمد عليها في ترشحه. إضافة إلى هذا، فإن وجود يحياوي كمرشح آخر يمثل الشرعية، وذلك بصفته أمين الحزب. وعلى رغم أن هذا الأخير لديه بعض النفوذ داخل الجيش لكونه كان مسؤولاً عن الأكاديمية العسكرية لشرشال، فضلاً عن أنه كان يمثل استمرارية للخط السياسي والايديولوجي لبومدين، بمعنى آخر يبحث عن تعميق الاشتراكية وتقليص التفاوت واللامساواة، على رغم هذا، فإن أي من المرشحين لم يكن يمثل جماعة المصالح العسكرية، فالجيش لا يهمه أن يختار بين بومديني يساري وبومديني يميني بقدر ما يهمه من الذي سيمثل مصالحه ويحفظ وزنه ودوره الريادي في هرم الدولة. فإذا كان من المتوقع أن المرشح لخلافة بومدين الذي يطالب بمشروعه ستكون حظوظه للمنافسة ناقصة، فإن الاختيار بين ٤٠ شخصية مؤثرة للجيش «الأقدم في الرتبة العليا» كانت له معانٍ عدة، فهو يعني أولاً أن الجيش كأساس لبناء الدولة يؤكد حضوره، ويعني أيضاً أن الجيش يرفض أن يتبنى المشروع السابق الذي همشه (والذي مثله يحياوي)، وأخيراً يعني أنه يرفض التقدم الليبرالي الذي يمثله بوتفليقة[١٣]. إن هذا يؤكد أن خليفة بومدين يجب أن يمثل ويؤكد قوة المصالح العسكرية، وفي الوقت نفسه يؤكد الضعف البنيوي لباقي الفئات، وبخاصة في ظل غياب دور حقيقي للحزب. إنه، كما يقول رواجدة: جسم بلا روح، حيث تم إبعاده من كل القرارات السياسية المهمة[١٤].

وبعد فترة بومدين المثيرة دخلت الجزائر مع الرئيس الشاذلي بن جديد مرحلة جديدة

---

(١١) Nair, «Algérie, 1954-1982: Forces sociales et blocs au pouvoir,» p. 27.

(١٢) Cubertafond, *La République algérienne démocratique et populaire*, p. 8.

(١٣) Lahouari Addi, *L'Impasse du populisme: L'Algérie, collectivité politique et état en construction* (Alger: Entreprise national du livre, 1990), p. 121.

(١٤) Ahmed Rouajda, «Du nationalisme du F.L.N. à l'islamisme du FIS,» *Temps modernes*, no. 58 (janvier-février 1995), p. 117.

لا تقل إثارة عن سابقتها، فعلى رغم أن النظام السياسي الجديد حاول أن يحافظ على التوازنات بين الكتل المتصارعة في السلطة، إلا أن هذا لم يطل طويلاً، فما إن رتب أموره الجديدة حتى بدأ يتخلص من وجوه النظام القديم: بوتفليقة ويحياوي. وهذا الأخير كان مرشحاً لخلافة بومدين، فبعد أن بقي يلعب دور المنسق للحزب، ويشارك في التظاهرات الرسمية، ما لبث الجيش والرئيس الجديد أن تخلصا منه كمنافس عنيد، فهو في نظرهما لم ينجح بأداء مهمته، وكانا يأخذان عليه التضارب في سياساته، ذلك أنه كان يلعب أوراقاً مختلفة الطابع في الوقت نفسه[١٥]. ولكن الحقيقة أن التخلص منه كان خوفاً من إحداث عدم استقرار في السلطة الجديدة، ومن أن يكون مصدر إزعاج لها، فالتقاليد السياسية الجزائرية في الحكم لا تقبل بوجود قيادة ثنائية، فالرئيس والجماعة اللذان أتيا به إلى الحكم يجب أن يبقيا القوة السياسية الوحيدة من دون منافس، والنظام بذلك مستعد أن يعمل أي شيء لقمع أو إزاحة أي قوة أخرى على الساحة السياسية. وبذلك استطاع النظام السياسي أن يعيد التوازن بعد أن فقده لسنة أو سنتين كان يعيد فيهما إرساء سلطته على أسس جديدة وعلى توازنات أخرى وجماعات جديدة لا تمت بصلة إلى النظام القديم الذي اتهمت رموزه الأكثر تأثيراً بالرشوة والاختلاس، واتهمت سياساته التنموية بأنها سبب مشاكل البلاد الاقتصادية.

ـ ٤ ـ

إن ما سبق يؤدي بنا إلى طرح السؤال التالي: ما هي طبيعة الحكم في الجزائر؟ وللإجابة عن هذا السؤال وإبداء وجهة نظرنا التي تتفق مع ما سبق من تحاليل، سنتعرض لبعض الأطروحات التي تناولت تحليل النظام السياسي الجزائري:

أ ـ أطروحة لوكا وفاتان: الدولة السلطانية.

ب ـ أطروحة عمور وآخرون: الدولة البونابارتية.

ج ـ أطروحة ناير: الدولة البيروقراطية العسكرية.

د ـ أطروحة زارتمان: الدولة العسكرية الموسعة.

أ ـ أطروحة لوكا وفاتان: الدولة السلطانية

استخدم الكاتبان مصطلح «السلطانية» أو «الحكم السلطاني»[١٦]، وذلك في معرض

---

(١٥) محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(١٦) Jean Leca et Jean-Claude Vatin, «Le Système politique algérien,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord* (Paris: Centre national de la recherche, 1976), p. 25.

حديثهما عن تفوق الوظيفة الرئاسية كما حددها دستور ١٩٧٦، فبحسب رأيهما، إن هذا المصطلح الفيبري «السلطانية» يبدو ملائماً لتحليل السلطة السياسية في الجزائر باعتبارها سلطة يحاول صاحبها بشيء من النجاح تحقيق استقلالية عن كل جماعة تتمتع بسلطة سياسية أو إدارية أو اجتماعية. فالرئيس الجزائري كما وصفه دستور ١٩٧٦ ليس عبارة عن عاهل تعسفي لا يعتمد إلا على نفسه، بل يبدو كعاهل يتمتع بحرية الحركة ولا يريد أن يكون أسيراً لأية فئة أو جماعة، ولذلك فهو يستند آلياً أو بالتناوب إلى مجموعة أو مجموعات معينة من دون أن يقع في التبعية لأي منها. ويلاحظ الكاتبان أن السلطة السياسية في الجزائر تعود كلها إلى الشعب من الناحية النظرية، ولكن لا يمارسها عملياً وقانونياً إلا من خلال القنوات التي تحددها له وتضعها تحت تصرفه «السلطة الثورية»، والسلطة الثورية هي رسمياً عبارة عن نواة ثورية موحدة ومتماسكة ومتجانسة، ولكنها في الواقع تتكون من فئات وجماعات متباينة ومتناقضة، ولا يمكن أن تتعايش إلا في ظل نظام خاضع لسلطة شخص واحد قادر على التوسط بينها وحل خلافاتها وحماية مصالحها[١٧]. إن وصف النظام السياسي الجزائري بالسلطانية يبدو أنه يرجع إلى اعتقاد الباحثين بالاستقلالية النسبية للرئيس في مقابل الجيش أو جماعات الضغط الأخرى.

والحقيقة أن وصف النظام الجزائري بأنه من النوع السلطاني، فيه نوع من المبالغة. في الحقيقة، إن الرئيس بومدين كان يتمتع بنوع من الاستقلالية، ولكنه في الأخير رجل عسكري يخضع لمصالح جماعة محددة، جمعتهم وصهرتهم الحرب التحريرية، وبالتالي يملكون التصور نفسه والايديولوجيا نفسها، حتى وإن كان من حين إلى آخر تظهر بعض الخلافات الايديولوجية (مثل الإعلان عن ميثاق الثورة الزراعية)، ولكن سرعان ما يستطيع الرئيس التغلب عليها، إذ إن فرضية وجود جماعات متصارعة غير صحيحة وخاطئة أصلاً، فكل الجماعات موحدة حول مشروع مشترك، وبالتالي كل منها يستفيد من نتائج هذا المشروع (المشروع التنموي)، فالريع النفطي وحّد بين كل الجماعات، وبالتالي سهل على الرئيس عملية القيادة والتسيير، فالرئيس هو أولاً وأخيراً رجل عسكري ويمثل مصالح هذه الفئة التي تربطها علاقات تاريخية تبلورت عبر الثورة التحريرية وبعدها.

ب ـ أطروحة عمور وآخرون: الدولة البونابارتية[١٨]

تذهب هذه الأطروحة إلى أن النظام الجزائري هو من النوع البونابارتي (Etat

(١٧) صالح بلحاج، «المؤسسات الجزائرية عند جون لوكا وجون ـ كلود فاتان،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد الترجمة، ١٩٨٧)، ص ٢٣٢.

(١٨) Kader Ammour, Christian Leucate et Jean-Jacques Moulin, *La Voie algérienne: Les Contradictions d'un développement national*, petite collection Maspéro; 137 (Paris: F. Maspéro, 1974), pp. 162-164.

(Bonapartiste) بالمفهوم الماركسي، أي أن رئيس الدولة يضمن الاستقرار بين الطبقات والجماعات الاجتماعية الضعيفة، ولكن من الصعب تحييدها. ويذهب هؤلاء الكتّاب إلى نعت الدولة الجزائرية بالدولة البرجوازية، ولكن بتحفظات شديدة، لأن الجزائر لم تتحول بعد إلى مجتمع برجوازي على رغم الصراعات الموجودة داخل المجتمع. وعلى رغم وجود طبقة برجوازية، فإن هذه الأخيرة ما زالت شابة (Trop Jeune) وتفتقد تقاليد تنظيمية وتعبيراً سياسياً، ولديها تقاليد برجوازية ضعيفة، وهذا ما يؤدي بها إلى البحث عن دولة قوية (Etat Fort) لتأكيد هيمنتها إزاء باقي الفئات والطبقات الاجتماعية كطبقة مهيمنة تحاول فرض ايديولوجيتها وتنظيمها كأداتين شرعيتين للمجتمع ككل.

إن خصوصية الحالة الجزائرية تعكس عدم اكتمال بناء الدولة الجزائرية كدولة وطنية، وعدم اكتمال نمو البرجوازية الجزائرية بوصفها طبقة مهيمنة، فالبرجوازية الجزائرية ما زالت في المرحلة الأولية لتأكيد هيمنتها السياسية والاقتصادية. ويذهب هؤلاء الكتّاب إلى أن الصراعات لا توجد فقط بين البرجوازية وباقي الفئات والطبقات الاجتماعية، فهي توجد أيضاً داخل السلطة نفسها، حيث كثيراً ما تحدث ضغوطات ومعارضات مصلحية وايديولوجية بين البيروقراطية السياسية القديمة والإدارية، والفئات التكنوقراطية الصاعدة، وقد يؤدي هذا إلى تهديد النظام في حد ذاته، مثل الأزمة السياسية التي حدثت سنة ١٩٧٤، وعلى رغم غموضها فإنها تفسر بمحاولة تأكيد رأسمالية الدولة. فالبرجوازية الخاصة يمكن أن تذهب إلى حد محاولة القيام بانقلاب وإيجاد تواطؤات مختلفة في القطاعات المهمة في الجيش، والدرك الوطني، وأجهزة الدولة. إن كل هذا يؤكد القوة التي أصبحت تحظى بها البرجوازية المعتمدة على قواعد اقتصادية صلبة، وعلى عملية التصنيع.

إن رئيس الدولة في ذلك الوقت (بومدين) كان يقوم بإيجاد حالة من التوازن بين الفئات المتصارعة والمختلفة على المستوى الداخلي، وحتى على المستوى الخارجي. وهذا ما يمكن استنتاجه من الزيارتين المتعاقبتين في خريف ١٩٧٤ لكل من جورج مارشيه (رئيس الحزب الشيوعي الفرنسي) وجسكار ديستان (الرئيس الفرنسي) في ذلك الوقت. إن كل هذا يفسر لعبة التوازنات التي كان يعتمدها بومدين داخلياً وخارجياً.

وإذا كنا لم نقبل أطروحة الدولة السلطانية، فإننا بالمثل لن نقبل أطروحة الدولة البونابارتية، لأن ذلك يفترض وجود مجتمع مهيكل ومنظم، ويفترض أيضاً وجود طبقات حقيقية. وهذا ما كانت تفتقده الجزائر في ذلك الحين، فلا وجود هناك لطبقات اجتماعية، بل هناك فئات اجتماعية تكونت على هامش برنامج التنمية المعتمدة أساساً على الصناعات الثقيلة وعلى الريع النفطي الذي سمح لكل الفئات بالاستفادة منه، وحتى العمال والفلاحون استجيب لبعض مطالبهم ولو نسبياً. إن هذا يدعونا إلى عدم قبول فرضية الدولة البونابارتية لأن الرئيس بومدين لم يكن من النوع البونابارتي، فهو ينتمي إلى جماعة محددة، وهي جماعة الجيش، حتى وإن كان يمارس نوعاً من الهيمنة، إلا أنه كان

في الأخير يخضع لهذه الجماعة بحسب مقتضيات الأمور.

ج ـ أطروحة ناير: الدولة البيروقراطية العسكرية(١٩)

ينطلق ناير في تحليله للنظام السياسي من أن الشكل السياسي المتولد من وضعية السلطة هو شديد التعقيد والوصف، وحتى يصل إلى النتيجة التي يريد بلوغها من هذا التحليل قام بنقد ورفض الأطروحتين السابقتين معتبراً أنهما خاطئتين ولا تصوران الواقع السياسي الجزائري، لأنهما لا تأخذان في الحسبان خصوصية الموضوع.

إن أطروحة «البونابارتية» لا تصمد أمام الاختبار لأن ظهور أو مجيء هذا الشكل من السلطة يفترض مجتمعاً اقتصادياً متطوراً وطبقات مهيكلة عضوياً وبنيوياً متوازنة، ويمكن تجسيدها بسهولة، ولكن الذي يميز التشكيلة الاجتماعية الجزائرية هو الغياب المطلق للطبقة العضوية. فالبرجوازية الصغيرة وبانخراطها في علاقات الإنتاج ليست طبقة عضوية، ولكنها طبقة في إطار تغيير وتحول ثابت. ووصف «السلطانية» أيضاً لا يوافق هذا النوع من النظام، ليس لأن الرئيس الجزائري لا يملك السلطة لأنه يرتكز تناوباً على هذه المجموعة أو تلك، ولكن لأنه الممثل النخبوي لجماعة محددة، وهي هنا جماعة المصالح العسكرية. إن رئيس الدولة ليس سلطاناً تقليدياً، ولكنه مسيّر سياسي يخضع لمصالح أساسية لجماعة أتت به إلى السلطة، وهذه الجماعة هي من دون شك جماعة العسكر. وهذا ما يفسر ظهور الشاذلي بن جديد كرئيس للدولة بعد وفاة بومدين، فمنذ هذا الأخير وضعت السلطة مبادئها وأسسها التي هي في نهاية المطاف ترجع إلى الجيش، وليس إلى الأقربين، والتعاقب على هذا حل على أساس أنه مشكل داخلي للجيش. ويخلص الباحث في الختام إلى وصف النظام الجزائري بأنه من النوع العسكري ـ البيروقراطي، وهو شبيه بالناصرية، كما حللها أنور عبد المالك.

إن السياسة الاقتصادية التي طبقت من عام ١٩٦٦ وحتى عام ١٩٧٨ سمحت بظهور مجموعة من العاملين الاجتماعيين ـ التكنوقراط الذين اعتبروا الحلفاء الأكيدين للسلطة، وإذا كانت السلطة قد نجحت منذ عام ١٩٦٩ بخلق قاعدة اجتماعية نسبياً مستقرة وفي توسع دائم، وبتحييدها للحركات الجماهيرية، فإنها، أي السلطة، اعتمدت على كتلة اجتماعية متضمنة تحالفاً موضوعياً للبرجوازية الصغيرة وبرجوازية خاصة مع بيروقراطية الحزب والتكنوقراط المسيرين، والجهاز العسكري، وحتى قيادة النقابة والانتلجنسيا الجامعية، ولكن كل هذه الكتلة هي في حقيقة الأمر تحت قيادة عسكرية، إنها الجيش (وليست التكنوقراطيين ولا البيروقراطيين) الذي هو القوة المحددة. فالهيمنة العسكرية هي التي تحدد التوجهات الاستراتيجية وأشكال توزيع الريع، وهي أيضاً التي ترسم الحدود التي يجب ألا تتجاوزها مجابهات المصلحة داخل هذه الكتلة. إنه بفضل

---

(١٩) Nair, «Algérie, 1954-1982: Forces sociales et blocs au pouvoir,» pp. 21-22.

تسيير الريع النفطي، سمحت السلطة في الوقت نفسه للتكنوقراطيين بتقوية مركزهم الاجتماعي، وللعمال بأن يستفيدوا من أجر.

ويرى الباحث أن فترة ما بعد بومدين تؤكد قوة المصالح العسكرية في الوقت نفسه الذي يعني فيه انتخاب بن جديد ضعف الحزب وضعف المجتمع المدني، وضعف الطبقة البرجوازية التي كان يمكن أن يعتمد عليها بوتفليقة. إن ظهور بن جديد يعني إعادة تركيب كتلة السلطة لأن الوضعية الاقتصادية كانت صعبة، ولكون الشاذلي ينتمي إلى تجمع المصالح السابقة نفسه، فإنه لم يستطع أن يظهر كرجل التغيير الجذري، ولهذا اعتمد على التغيير داخل الاستمرارية. فالشاذلي اعتمد أكثر على الضباط الشباب أكثر من اعتماده على العقداء القدامى. إذاً لقد أحدث بن جديد قطيعة في الكتلة المهيمنة المتكونة من البومدينيين السياسيين وحلفائهم (الباكس والتكنوقراط)، فمنذ سنة ١٩٨٠ بدأ يشهد إقصاءً منهجياً ومتطوراً لهذا الجناح من الكتلة السابقة.

وربما تترجم المادة (١٢٠) من قانون الحزب التي كانت إثر انعقاد المؤتمر الاستثنائي لسنة ١٩٨٠ هذا المسعى، إذ صممت هذه المادة التي تنص على أن الحزب يلعب دور الملهم والموجّه والمراقب للمنظمات الجماهيرية لقطع الطريق أمام الشيوعيين الموجودين في حزب الطليعة الاشتراكية الذي قدم دعماً نقدياً لنظام بومدين[٢٠]. فالحزب من خلال هذه المادة أصبح له شأن وقيمة في الحياة السياسية، والمنظمات الجماهيرية التابعة للحزب أصبحت نقطة العبور الضرورية لكل طامح إلى ترقية اجتماعية وسياسية[٢١]. وبما أن الحزب تابع لرئيس الجمهورية الذي هو أمين الحزب، فإن هذا يعني مراقبة كل شيء، وبالتالي إعادة التوازنات السياسية وفق منطق جديد يتم بمقتضاه عزل الوجوه القديمة للنظام السابق وحلفائه.

وفي الختام، إن هذا النظام هو من النوع العسكري ولديه مصالح يجب المحافظة عليها، وقد يؤدي به ذلك إلى عقد تحالفات مع جماعات أخرى، ولكن يبقى في الأخير هو المحدد والمقرر.

د ـ أطروحة زارتمان: الدولة العسكرية الموسعة[٢٢]

إذا كانت الأطروحات السابقة انصبت على تحليل الفترة السابقة لتولي الشاذلي بن جديد للحكم في الجزائر، فإن زارتمان يتناول فترة الشاذلي بن جديد لتحليل طبيعة النظام الجزائري، منطلقاً من أن أنظمة الحكم العسكري أو التي هي من قبيل الحزب الواحد لا يمكن تحليلها أساساً بحسب مقاييس المؤسسات أو الطبقات الاجتماعية، لذلك فإن

---

(٢٠) Rouajda, «Du nationalisme du F.L.N. à l'islamisme du FIS,» p. 19.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(٢٢) William Zartman, «L'Elite algérienne sous la présidence du Chadli Ben Djedid,» *Machrek-Maghreb*, no. 106 (octobre-décembre 1984), pp. 35-52.

مفاهيم كالنخب أو الفئات والعلاقات الزبونية تصبح ذات صلاحية كبيرة.

يذهب زارتمان إلى أن نظام بن جديد يختلف في عدة وجوه عن النظام الذي سبقه، على رغم أن بن جديد كان أحد أعضاء النظام السابق، فهو عضو في مجلس الثورة وقائد الناحية العسكرية الثانية، وربما يعود الاختلاف إلى أن بومدين قد قام بتهميش الجيش نوعاً ما، بحيث كان بومدين يسيطر على كل شيء (الحزب والجيش)، ومنذ وصول بن جديد إلى الحكم قام بتوسيع الهيئات المسيرة، فبعد زوال عهد الزعامة القوية والمركزية والتي كانت ممثلة في شخص بومدين حاول بن جديد توسيع نطاق الحكم إلى ما يشبه حكومة جماعية. فالحزب لأول مرة أصبح له دور في الحياة السياسية، ولكنه بقي دوماً تحت سيطرة الرئيس الذي هو في الوقت نفسه رئيس الدولة والأمين العام للحزب، وإذا كانت بداية بن جديد شهدت صراعاً بين «يحياوي»، مسؤول الحزب، وبن جديد، فقد أعطى الرئيس لنفسه وسائل استرجاع الحزب من مراقبة يحياوي كمقدمة لإبعاده. وهذا ما جسده مؤتمر الحزب في حزيران/يونيو ١٩٨٠ الذي سمح لبن جديد بنزع سلطة مراقبة المكتب السياسي من قبل الحزب ووضع المكتب تحت رقابته وسلطته المباشرة.

كما وضع الرئيس بين يديه تعيين أنصاره في الجيش في مراكز مهمة وتعويض أو تجديد مجموعة الحراس الذين أوصلوه إلى الحكم، والذين كانوا يحاولون مراقبته، هؤلاء الحراس الذين تكونوا في الفترة البومدينية. وقد تم إبعاد خصومه، إما بلطف بإحالتهم على التقاعد المريح (Chomalux)، وإما بعنف بإحالتهم أمام مجلس المحاسبة الذي أنشئ من خلال المراجعة الدستورية في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ والذي يسمى أيضاً بمجلس تصفية الحسابات.

إنه نظام تسيطر عليه لجنة عسكرية تأتي برجالها من خزان إطارات متعددي الاختصاصات تعمل عبر طرق مركزية، وهي تختلف في أهدافها وتستفيد من انشقاقات وعزلة المعارضة. من هنا فإنه نظام مغاير تماماً لما سبق، لأن النخبة العسكرية تسيطر على الحكومة ليس كجماعة موحدة لنمط توجه واحد، ولكن كحارس للنظام وخزان إطارات. إن العسكريين يسيطرون أولاً لأنهم الرجال الذين يعرفهم الرئيس والذين عمل معهم.

ويبدو، بحسب زارتمان، أن هناك ثلاثة معايير للانتماء إلى محيط الرئيس، وإن كانت هذه المعايير غير كافية، ولكنها تمثل مع ذلك المقدمات الأفضل: أن يكون قادماً من منطقة عنابة ـ قسنطينة، وأن يكون له خبرة في الجيش الفرنسي، وأن يكون قد عمل في منطقة وهران بعد الاستقلال.

ويتفق كثير من الباحثين مع زارتمان في هذه القضية، فقد أشار جوزي غارصون (José Garson)[٢٣] إلى أن المسيرين للعشرية السابقة يتميزون بأن أصول أغلبيتهم من

(٢٣) José Garson, «Bouleversement après 25 ans d'immobilisme,» dans: *L'Etat du Maghreb*, sous la direction de Camille et Yves Lacoste, collection «L'Etat du monde» ([Paris]: La Découverte, [1991]), p. 384.

شرق البلاد، عنابة ـ قسنطينة، وقدموا من منطقة وهران بعد الاستقلال.

وهذه السياسة التي طبقها بن جديد والمعتمدة على العلاقات الشخصية، طبقت قبله وأصبحت وكأنها تقليد متوارث. فقد اعتمد بومدين في تشكيله لمجلس الثورة على «جماعة وجدة» بالدرجة الأولى، تلك الجماعة التي عملت معه أثناء الثورة، ولكن الاختلاف هنا يكمن في أن بومدين كان مسيطراً ومهيمناً، ويرجع له القرار في آخر الأمر، فضلاً عن أن هذا التشكيل لا يعتمد على مبادئ جهوية. أما بن جديد، فإن جماعته كانت كلها تقريباً من الجيش، وكانت تشاركه في اتخاذ القرار، بحيث إنه كان سجين هذه الجماعة التي أتت به إلى الحكم. إضافة إلى هذا، إن أطروحة زارتمان التي ترجع الانتماء إلى جماعة الرئيس إلى مبدأ جهوي (محور عنابة ـ قسنطينة) فيها نوع من المبالغة، فلم تكن كل إطارات الجيش من هذه المنطقة، على رغم أن الكثيرين من الذين عملوا مع بن جديد في تلك الفترة كانوا فعلاً من هذه المنطقة. وربما نستطيع أن نقدم فرضية هنا، وهي أن هذه الجهوية لم يكن مقصوداً منها الجهوية في حد ذاتها، بقدر ما كانت تخضع لمصالح معينة تحكم هذه العلاقة.

والحقيقة أن النظام السياسي الجديد قد وسع من قاعدة حكمه، إذ إنه أعطى قيمة أكبر للحزب من سابقه، في الوقت نفسه الذي أعطى فيه للهيئات المنتخبة بعض الصلاحيات في اتخاذ بعض القرارات، ولكنه في الوقت نفسه أيضاً كان يراقب هذا التنازل حتى لا يضع أسس أو قاعدة سلطاتها في خطر(٢٤).

وخلاصة التحليل أن حكم بن جديد، بحسب زارتمان، اعتمد على تحريك أربعة أزرار لتعزيز مكانته، ففتح الباب لليبرالية الاقتصادية للمجتمع، وقام بإجراءات قسرية عن طريق مكافحة الرشوة والمرتشين بوجه خاص، والسيطرة على تسيير الحزب الواحد، وامتحان المسؤولين في أعلى مستوى أو نقلهم إلى وظائف غير التي كانوا يمارسونها، وتأليف قيادة سياسية جديدة. إنه، في الختام، نظام تسيطر عليه لجنة عسكرية.

إن أطروحة زارتمان تتشابه كثيراً مع الأطروحة السابقة (أطروحة ناير)، وربما يكون الاختلاف في أن تحليل زارتمان انصب أكثر على تحليل فترة الشاذلي بن جديد، بينما انصب تحليل ناير على فترة بومدين أكثر من فترة بن جديد.

ـ ٥ ـ

بالإضافة إلى هذه الأطروحات التي تكاد تجمع على أن طبيعة الحكم في الجزائر هي من النوع العسكري، وإن كان الاختلاف بينها حول مدى استقلالية الرئيس عن باقي الجماعات الأخرى المتمثلة في سلطة الدولة، يمكن هنا إدراج مساهمة عبد القادر يفصح.

(٢٤) Leca, «Etat et société en Algérie,» p. 29.

فمن خلال دراسته حول «مسألة السلطة في الجزائر» يتوصل الباحث إلى أن طبيعة الحكم في الجزائر هي من النوع البيروقراطي العسكري[٢٥]. وهنا يتفق الباحث مع أطروحة ناير، وحتى وإن لم يشر إلى ذلك، فالرؤساء الثلاثة، بحسب الباحث، كانوا مرتبطين بشكل كبير بالبيروقراطية العسكرية، وقد أدى هذا الخيار إلى إبعاد الحزب عن لعب دوره. فالحزب الذي من المفروض نظرياً أن يؤدي بالشعب الجزائري إلى مستقبل زاهر، ترك المجال لدكتاتورية بيروقراطية عسكرية. وينتهي الباحث من خلال دراسته هذه إلى أن السلطة السياسية في الجزائر هي من النوع العسكري، لأنها في النهاية تنبثق من جماعة عسكرية، وهذه الجماعة ليست بالضرورة متجانسة، وليست أيضاً ساكنة. يفسر هذا أن كل رئيس عند مجيئه يعتمد على جماعة معينة تمثل قطيعة مع النظام السابق، فعند وفاة بومدين عمل الحكم الجديد على تجديد الفريق الحكومي وإبعاد أهم وزراء بومدين، وهذا ليس له تفسير سوى إدارة السلطة الجديدة لنزع الطابع البومديني، وإبعاده نهائياً عن السلطة وتعويضه بفريق آخر. وهنا يقترب الباحث من أطروحة زارتمان السابقة الذكر.

أما عبد المنعم عمار فيعتبر أن النظام السلطوي هو أقرب أنماط النظام السياسي لحالة الجزائر منذ حصولها على الاستقلال، وقد اعتمد هذا النظام لترسيخ سلطته على ركيزتين هما:

أ ـ **شخصية السلطة**: عرف العديد من الأنظمة السياسية في العالم الثالث هذه الظاهرة التي تميزت بتمتع الرئيس بجاذبية خاصة «كاريزمية». والجزائر عرفت هذا النوع من السلطة في بعض الفترات، خصوصاً في عهد بن بله الذي جمع بين يديه مناصب عديدة: رئيس الدولة، ورئيس الحكومة، والأمين العام للحزب، فضلاً عن وزارات الداخلية، والمالية، والإعلام. واستمر هذا الدور في عهد الرئيس بومدين وبن جديد.

ب ـ **الحزب الواحد**: هو الممثل في جبهة التحرير الوطني التي اعتبرها الميثاق المؤسسة الرسمية الأولى، فهي تتصدر بقية المؤسسات، بل هي الدولة بعينها، إلا أن دور الجبهة ظل محدوداً بما يقرره الرئيس منذ مرحلة البناء الأولى وحتى بداية التحول إلى التعددية[٢٦].

وقريب من هذا الطرح حاول بليمان[٢٧] أن يؤسس وجهة نظر حول طبيعة نظام الحكم الجزائري ملاحظاً تركز السلطات بيد الرئيس وبقوة القانون، مما أدى به إلى نعت شكل الحكم بالموثوقراطية الحقيقية، أي مؤسسات متعددة لأمر واحد، بحيث أصبح ذلك

---

(٢٥) Abdelkader Yefsah, *La Question du pouvoir en Algérie* ([Alger]: Entreprise national du livre, 1992), pp. 326-359.

(٢٦) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٢٧) عبد القادر بليمان، «التسيير والرهان الديمقراطي في الجزائر،» في: **الثقافة والتسيير**، ملتقى دولي (الجزائر: جامعة الجزائر، ١٩٩٢)، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

عائقاً سياسياً جوهرياً أمام قيام الحزب والمجلس الشعبي الوطني بدور فعلي ومستقل في الرقابة على الجهاز التنفيذي أو التسيير، إذ أثبتت التجربة أن كل شيء بقي يسير بقوة الجهاز التنفيذي وحده، ولم تلعب الأجهزة الأخرى سوى دور الشريك. بمعنى آخر، إن الرئيس هو مصدر القرار السياسي ولا تنافسه في ذلك أية قوة أخرى في المجتمع.

ـ ٦ ـ

أما الباحث التونسي عبد الباقي الهرماسي[٢٨]، في تحليله لنمط الحكم في الجزائر، وباعترافه بأن دراسة طبيعة النظام الجزائري ليست بالعملية السهلة، إذ كثيراً ما يجد الدارسون صعوبة كبيرة في ذلك، ومع هذا يرى الهرماسي أنه نظراً إلى الدور الحاسم للدولة في عملية البناء الوطني والتنمية الاقتصادية، حيث جهاز الدولة يمسك بالوسائل الإكراهية والايديولوجية، كما أنه الأكثر قدرة على كبت مصادر الضغوط داخلياً وخارجياً؛ انطلاقاً من هذه المقولة يرى الباحث أن دراسة العلاقات بين هذا الصنف من الدولة والمجتمع والأشكال الممكنة للمشاركة وطبيعة الفاعلين الاجتماعيين لا يمكنها أن تعتمد على المسلمات التقليدية التي تأخذ الدولة على أنها انعكاس للقوى الاجتماعية. إن الأمر هذا يتعلق بأنظمة سياسية على درجة عالية من السلطوية. من هنا ينعت الهرماسي النمط الجزائري للحكم بأنه قريب من النمط التعبوي (Mobilisateur)، وهو على عكس المغرب الأقصى الذي هو قريب من النمط المصالحي، في حين تتراوح تونس بين الاثنين. وينظر النمط التعبوي إلى الحكومة على أنها سلاح تنظيمي يهدف إلى إعادة تنظيم المجتمع وتغيير البنية، مما يستتبع ظهور نظام جديد من الولاءات والأفكار تصبح هي الإطار المعياري للمجتمع الجديد، ويتحول الحزب والحكومة إلى أدوات مركزية للتعبير. ويعمل التوجه الجديد على إلغاء كل منافسة سواء باحتوائها أو بإفسادها، كما يعمل على إلغاء أشكال الحياة السياسية التي يحتمل أن تفرز ضروب منافسة محتملة للنخب الحاكمة، ويتم من خلال هذا النمط أيضاً تعبئة الجماهير من خلال المؤتمرات والمسيرات الشعبية والحملات الدعائية، لا كوسيلة للمشاركة الحقيقية، ولكن كأداة لمساعدة قرارات النظام ولسياساته.

وليس بعيداً عن هذا الطرح، حاول الباحث الجزائري لهواري عدي[٢٩] أن يؤسس أطروحة مفادها أن نظام الحكم في الجزائر شخصي وأبوية جديدة (Neo Patrimonialisme)، ولكن هذه الأبوية الجديدة لا تعني أن السلطة متجانسة، بل إنها ـ الأبوية الجديدة ـ بعيدة عن أن تضمن استقرار السلطة، ولكن في النهاية تستطيع السلطة أن تجد التوازن والاستقرار. وهذا ما حدث أثناء حكم بومدين، حيث عمل هذا

---

(٢٨) الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ص ٨٧ ـ ٩٩.

(٢٩) Addi, *L'Impasse du populisme: L'Algérie, collectivité politique et état en construction*, pp. 99-119.

الأخير على رسم وتوطيد شخصيته الكاريزمية ووضع نفسه في منأى عن أية محاولة انقلاب، فسلطة الدولة لا تتبع أبداً الجيش، ولكن رئيس الدولة. وقد نجح بومدين بإيجاد استقرار الجيش وجعله لا يشكل خطراً على سلطة الدولة. ويرى الكاتب أن التاريخ يسجل لبومدين مساهمته القوية في استقرار الدولة، وفي تحويل جيش التحرير الوطني إلى جيش وطني شعبي.

ومثل سنتي ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨، فإن سنتي ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ كانت سنتي اضطراب، ولكن عدم الاستقرار هذا ما يلبث أن يجد النظام الجديد نفسه خلاله، فالنظام الجزائري منذ نشوئه يتحرك بالقوى والميكانزمات نفسها. ويستشهد الكاتب بقول انتليز: «إن حجم ومركز النخبة يتأرجح بحسب نموذج دائري خلال الفترات الانتقالية (كل عشر سنوات تقريباً)، فإن مركز النخبة يتوسع إلى أقصاه، وعندما تستقر علاقات السلطة فإن مركز النخبة يتقلص إلى جماعة صغيرة متجانسة تحافظ على نفسها إلى غاية التغيير القادم لرئيس الدولة»، وبالتالي فقد ترسخت في الجزائر تقاليد خاصة بالحكم، وكأن هناك تواصلاً في تطبيق هذه الأساليب في الحكم. ويقول هـ. ميشيل (H. Michel) في شرحه لمصطلح التواصل: «إن الادعاء بأن التواصل: بومدين ـ بن جديد يفسر بالوفاء للخيارات الثورية هو تشويه إذا كان هناك تواصل ليس هذا وإنما لعبة تحت الأرض أو في الخفاء بدأ فيها منذ عهد بومدين»[٣٠].

من خلال وجهات النظر هذه التي أتينا على ذكرها، يمكن القول إن طبيعة النظام الجزائري تتميز بخصوصية تاريخية تكونت أثناء الحرب التحريرية، حيث استطاع الجيش أن يكون ويؤسس تقاليد خاصة، وقد سمحت له فترة الاستقلال أن يجسد هذا الإدراك وهذا المسعى. وهكذا يمكننا القول إن طبيعة الحكم في الجزائر، ومنذ عام ١٩٦٥، وإلى غاية الفترة التي غطاها البحث، هي من النوع العسكري البيروقراطي، ذلك أن الجيش هو في الأخير الحاكم النهائي، على رغم أنه في بعض الفترات التي مر بها النظام السياسي سمح فيها لبعض القوى بأن تشارك ولو جزئياً في سلطة الحكم. ولكن هذا كان مؤقتاً، فالتقاليد الجزائرية حكمت على الجزائر بأن تكون طبقة الجيش، وليس طبقة أخرى، هي صاحبة القرار الأخير في الحكم. وهذا لا يمنع وجود فئات أخرى في هرم السلطة، أو أن هناك تجانساً يطبع جهاز الدولة، بل قد تظهر بعض الخلافات، ولكن القرار الأخير يرجع إلى الجيش، ففي الأخير هو الحكم والحاكم.

ـ ٧ ـ

خلاصةً لهذا التحليل للنظام السياسي الجزائري، يمكن وصف هذا النظام بأنه من النوع العسكري ـ البيروقراطي، كما وصفه نابر، على رغم محاولة بن جديد توسيع دائرة

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١١٨.

الحكم والسلطة، إلا أن طبقة الجيش بقيت، في النهاية، هي المسيطرة على جهاز الحكم. وعلى رغم التحالفات التي تقيمها مع فئات أخرى، إلا أن طبقة الجيش تُعتبر، في النهاية، هي المحددة على رغم عدم التجانس الذي ظهر عليها، وبخاصة في فترة بن جديد. إن التقاليد الجزائرية منذ عام ١٩٦٥ أبعدت نهائياً الحكم المدني ولصالح الحكم العسكري، حتى ان الحزب الذي تعطي له النصوص ومواثيق الدولة الجزائرية حق قيادة وتسيير الدولة بقي تابعاً ولا دور حقيقياً له، على رغم أنه في الثمانينيات اكتسب كثيراً من قوته، ولكنه بقي تابعاً للدولة.

فمنذ الاستقلال، شغل رئيس الدولة، في الوقت نفسه، منصب أمين عام الحزب، أي الرجل الأول في الحزب، تستمد منه الدولة شرعيتها، بحكم أن حزب جبهة التحرير الوطني هو الذي قاد الثورة التحريرية حتى استقلال الجزائر، ولكن بعد الاستقلال مباشرة دخل الحزب في صراعات هامشية على السلطة أبعدته نهائياً عن الحكم.

إن الدولة الجزائرية تشترك مع كثير من دول العالم الثالث في هذا الأمر، فجهاز الدولة الذي يسيطر عليه الجيش أبعد نهائياً الحزب عن الحكم، ولم يعد لهذا الأخير إلا دور رمزي في الحياة السياسية للبلاد.

وكخاتمة لهذا التحليل، يمكن القول إن نظام الحكم في الجزائر مر بمرحلتين: الفترة **الأولى** تمتد من عام ١٩٦٥ وإلى غاية عام ١٩٧٨، حيث عملت الدولة على بناء مؤسساتها، وذلك عبر مشروعها التنموي المعتمد أساساً على التصنيع السريع الذي أثر في تكون البنية الاجتماعية الجزائرية، بحيث سمح للبرجوازية الصغيرة بأن تحتل مكاناً قيادياً وريادياً في جهاز الحكم. وتمتد الفترة **الثانية** من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٩، حيث شهدت الجزائر توجهاً اقتصادياً جديداً اعتمد بالدرجة الأولى على الحرية الاقتصادية وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص سمح للبرجوازية الجزائرية بتدعيم مواقعها أكثر من قبل. وعلى المستوى السياسي عمدت القيادة الجديدة إلى تكوين تحالفات جديدة، مبعدة كل الشخصيات التي يمكن أن تسبب تهديداً للنظام الجديد، ومقربة في الوقت نفسه أفراداً آخرين أبعدوا أو همشوا في الفترة السابقة (فترة بومدين)، وهكذا تكونت جماعة جديدة ذات توجه براغماتي بالدرجة الأولى، ولكنها في نهاية المطاف هي جماعة تنتمي إلى طبقة الجيش. وهذا يؤدي بنا إلى القول إن فهم طبيعة النظام الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على فهم هذه الطبقة ـ الجيش ـ من حيث تكوينها وتوجهاتها، وأصولها الاجتماعية والطبقية، لأن ذلك يساعد الباحث على فهم طبيعة هذه الطبقة التي لديها تقاليدها الخاصة ومنطقها الخاص في التسيير والحكم.

القسم الثاني

الأوضاع الاجتماعية ـــ الاقتصادية

الفصل التاسع

سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر(*)

العياشي عنصر(**)

تعيش الجزائر كمجتمع وكدولة أزمة حادة لم تعرف لها مثيلاً في تاريخها الحديث. وهي أزمة تهدّد بنسف أسس المجتمع وتقويض أركان الدولة إن لم يتم تداركها ومعالجتها في الوقت المناسب، وبطريقة جذرية. لعل أهم ما يميز هذه الأزمة أنها متعددة الجوانب والأبعاد بحيث إن كل واحد منها يكاد يشكل أزمة قائمة بذاتها. لذلك فإن محاولة تحديد طبيعتها وكشف أولِيّتها يعتبر خطوة حاسمة وضرورية من أجل صياغة استراتيجيا لمواجهتها أو التصدي لها.

يمكننا بداية النظر إلى هذه الأزمة المعقدة من خلال تحليلها إلى ثلاثة أبعاد رئيسية؛ **البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي ـ الثقافي**، وأخيراً **البعد السياسي**. ومن أجل تحقيق تصور متكامل عن هذه الأبعاد المختلفة، لكن المترابطة، نحاول تقديم بعض الأفكار الأولية التي تساعدنا على تشكيل قاعدة لتحليل سوسيولوجي من شأنه كشف الجذور العميقة لهذه الأزمة، كما يقوّي حظوظنا في بلوغ معرفة أوفى وأدق بطبيعتها.

أولاً: الأبعاد الأساسية للأزمة

١ ـ البعد الاقتصادي

يمكننا الانطلاق في تشخيص الأزمة الحادة التي يعانيها المجتمع الجزائري حالياً بتسليط الضوء على البعد الاقتصادي باعتباره أحد مكوناتها الأساسية، وسنقوم بذلك من خلال تحليل سريع ومختصر لأسباب فشل النموذج الوطنياتي للتنمية الذي اعتمدته النخبة الحاكمة بعد فترة وجيزة من الاستقلال واستمر خلال عشرية من الزمن (١٩٦٧ ـ

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)، ص ٨٣ ـ ٩٤.

(**) أستاذ وباحث في علم الاجتماع، جامعة عنابة، الجزائر.

١٩٧٩). لقد استند هذا النموذج إلى مجموعة من الأفكار والاجراءات، مثل التأميمات وبناء قطاع عمومي واسع، واعتماد المخططات التنموية الهادفة إلى إقامة اقتصاد «متمركز حول الذات»، وكذلك فكرة التصنيع الكثيف المستند إلى ما أطلق عليه «الصناعات التصنيعية». كل ذلك بهدف تشييد قاعدة اقتصادية متحررة تمتلك ديناميتها الداخلية بعيداً عن التأثيرات والضغوط السلبية للاقتصاد العالمي بنموذجه الرأسمالي المهيمن[١].

لكن بوادر فشل هذا النموذج بدأت تلوح في الأفق عندما عجزت هذه التجربة عن اطلاق دينامية اجتماعية وثقافية تسمح باستيعاب الخبرات والمهارات المرتبطة بنقل التقانة الحديثة وتحقيق تراكم معرفي ومهاري من شأنه، ليس المحافظة على تلك التجهيزات واستغلالها بطريقة مثلى فحسب، بل وإدماجها بطريقة ذكية في المحيط الاجتماعي ـ الثقافي، ومن ثم تطويرها لتوفير الشروط الضرورية التي تسمح بتوطينها وصولاً إلى تحقيق استقلال ذاتي نسبي للقاعدة الاقتصادية وللمجتمع ككل.

لقد تجسد الفشل الذي طبع مشروع التنمية في ضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشآت والتجهيزات التي كلفت المجتمع ثروات ضخمة وتضحيات كبرى. وكانت إحدى نتائج ذلك الفشل، العجز المادي المستمر الذي تعانيه الوحدات الإنتاجية، إضافة إلى تعميق عملية التشوه والتبعية التي تعرضت لها البنية الاقتصادية بسبب الاعتماد شبه المطلق على مداخيل الريع النفطي (٩٨ بالمئة من قيمة الصادرات). جرى كل ذلك على حساب إطلاق سيرورة تراكم اقتصادي داخلي يقوم على تطوير الصناعات التحويلية بمختلف فروعها والتركيز على رفع درجة التكامل الاقتصادي بينها وبين قطاعات أخرى، مثل الفلاحة والري والخدمات التي لم تنل سوى قدر ضئيل من الاهتمام.

تفاقم الفشل الاقتصادي بصورة متسارعة منذ عام ١٩٨٦ عندما انهارت أسعار النفط في السوق الدولية تبعاً لحرب الأسعار التي شنتها بعض البلدان النفطية الخاضعة لنفوذ الرأسمال العالمي، فتقلصت الموارد المالية بصورة محسوسة، وفي المقابل تزايد مستوى الانفاق العام، نظراً إلى نمط الحياة الاستهلاكي غير الرشيد الذي برز مع بداية الثمانينيات، وكان النظام أحد المشجعين له من خلال سلسلة من الاجراءات أشهرها «برامج مكافحة الندرة» التي جاءت تجسيداً لشعارات سياسية رفعتها بيروقراطية الحزب الواحد الحاكم آنذاك. إن أحد العوامل التي ساعدت على تعميق الأزمة منذ بداية الثمانينيات هو توقيف الاستثمارات المنتجة، خصوصاً في قطاع الصناعة، إضافة إلى التأثيرات السلبية التي أحدثتها عملية إعادة الهيكلة التي زعزعت استقرار القاعدة الاقتصادية بأكملها، مؤدية إلى إضعاف درجة التكامل، وقد كانت ضئيلة من قبل.

---

(١) من أجل الإطلاع على عرض مفصل للأدبيات حول هذه النقطة، انظر:

L'ayyachi Anser, «The Process of Working Class Formation in Algeria,» (Doctoral Dissertation, England, University of Leicester, Department of Sociology, 1990).

إن معظم النتائج المترتبة على هذه السلسلة من الاجراءات معروفة لدينا اليوم، وأهمها عجز شبه كامل في الجهاز الإنتاجي، حيث لا تبلغ مردودية المنشآت في أحسن الحالات سوى ما بين ٢٠ بالمئة و٥٠ بالمئة من طاقتها الفعلية. أضف إلى ذلك، الارتفاع الملحوظ في معدلات البطالة التي تجاوزت ٢٥ بالمئة من القوى العاملة[٣]، وكذلك تقهقر الدخل الوطني وارتفاع معدل التضخم الذي بلغ حداً يثير القلق منذ منتصف الثمانينيات، لتزيد حدته في بداية التسعينيات، وخصوصاً منذ الاتفاق الممضّ مع صندوق النقد الدولي حول إعادة الجدولة (١٩٩٤) وما تبعها من اجراءات في مجال السياسة المالية والنقدية (مثل تخفيض قيمة العملة بـ ٥٠ بالمئة وتحديد الأسعار، وتجميد الأجور. . .).

يحدث كل ذلك في جو يتميز بالتدهور المستمر للنسيج الاقتصادي بفعل غياب الاستثمارات الضرورية لتجديد التجهيزات والمعدات وصيانتها، إضافة إلى تفاقم الديون الخارجية التي بلغت أكثر من ٢٦ مليار دولار مع بداية التسعينيات، وأخطر ما فيها أن القروض القصيرة المدى تشكل جزءًا كبيراً منها. ويطرح ذلك طبعاً مشكلة خدمة الديون التي أصبحت تمتص الجزء الأكبر من العائدات النفطية (٧٥ بالمئة). وما يزيد في تدهور الوضع الاقتصادي العام تلك التأثيرات التي تمارسها الجوانب الأخرى في الأزمة، حيث تغذيها وتزيد من تعقيدها.

٢ ـ البعد الاجتماعي ـ الثقافي

لعل أهم ما يميز هذا الجانب من الأزمة الراهنة هو الاختلال الحادث في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره بما هو مجموعة علاقات ذات طابع مؤسسي تخضع لقواعد تحظى بالاتفاق النسبي للأفراد والجماعات. ويتجلى ذلك الاختلال القيمي بحدة في غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات، وفي الوقت ذاته معياراً لتقويم تلك النماذج والأنماط الفعلية، مقابل نموذج قيمي مثالي، وصولاً إلى توزيع الجزاءات المستحقة في كل حالة ووضع. وتبدو هذه القضايا بوضوح أكبر من خلال الممارسة في تدهور قيم العمل، والأداء، والفعالية، والكفاءة. . . الخ. وهي عناصر قيمية أساسية لقيام مجتمع مؤسس على الاستغلال الرشيد لموارده البشرية والمادية، ذلك أن ضخامة هذه الموارد وتنوعها (حجم السكان، شبابية المجتمع، اتساع الرقعة الجغرافية، والموقع الاستراتيجي، والموارد الطبيعية) تصبح نقمة بدلاً من أن تكون نعمة إذا لم تستغل بطريقة مثلى.

---

(٣) تشير الاحصاءات التي نشرها الديوان الوطني للإحصائيات أن عدد السكان القادرين على العمل قد بلغ سنة ١٩٩٤ حوالى ٦,٥٠٠,٠٠٠، بينما بلغ عدد المشتغلين حوالى ٤,٥٠٠,٠٠٠، مما يجعل نسبة البطالة تبلغ ٣٠,٧ بالمئة. كما تشير الاحصاءات نفسها إلى أن نسبة التضخم بلغت في آب/اغسطس ١٩٩٤ (٣٠,٩٠ بالمئة) مقارنة بالفترة نفسها من سنة ١٩٩٣ (٢٠ بالمئة). انظر جريدة: الوطن، ١٦/٩/١٩٩٤، وجريدة الخبر، ٥/١٠/١٩٩٤.

لا بد من تأكيد أهمية الجانب الاجتماعي ـ الثقافي للأزمة التي ترتبط في جزء كبير منها بعجز المجتمع عن تحقيق الانتقال من وضعية تقليدية متميزة بسيطرة بنى اجتماعية قائمة على روابط الدم والعرق والانتماء إلى مجموعات تضامنية محدودة في الزمان والمكان، تحدد هويتها عوامل مثل الدين واللغة، في عزلة عن التفاعل مع المحيط ومواجهة التحديات والضغوط التي يفرضها وسط ثقافي متنوع ومتجدد في بنائه وتعابيره ودلالاته القيمية والمعيارية، ذلك أن المجتمع العصري يقوم على التنوع والتعدد المستند إلى خاصيات؛ مهنية، مهارية وعقيدية مرتبطة بدور الأفراد والمجموعات ومكانتهم في البناء الاقتصادي. وما يميزه أيضاً هو الاعتراف الصريح، وليس الضمني، بذلك الثراء والتنوع في قيمه ومعاييره، وفي الوقت ذاته إخضاعها لقواعد تحظى باتفاق نسبي من أجل تنظيم المنافسة السلمية بين الفئات والشرائح، بعد أن يكون دورها ومكانتها قد تحددا في إطار النسق العام الذي يحدد كذلك أساليب الارتقاء والحراك الاجتماعي وطرق التداول على السلطة ودوران النخبات، وأسس توزيع القوة في المجتمع، إضافة إلى تأسيس الصراع.

لم يعد هناك شك في أن الفشل الذي مُني به مشروع التنمية مرتبط بالفشل في تحقيق هذه النقلة النوعية نحو تحديث الدولة والمجتمع. ولعل من أهم المظاهر الاقتصادية التي صاحبت، كظواهر مرضية، التخلف الاجتماعي ـ الثقافي: الرشوة، والمحسوبية، والزبونية، وروح الاتكال، والمضاربة، وكلها ممارسات طالت مجالات حساسة مثل التوظيف، والترقية، والتعيين في مناصب قيادية في مختلف مؤسسات الدولة. بل أكثر من ذلك، تطورت ممارسات تجسد خوصصة الدولة، وهي من سمات الأنظمة السياسية الوراثية ـ الجديدة[٣]، التي تكون فيها مؤسسات الدولة عبارة عن أدوات يستخدمها أفراد مقربون في تحقيق مصالحهم ومطامعهم. ويبدو النظام السياسي على شكل إقطاعيات ومراكز نفوذ موزعة بين الأقرباء والحاشية والزبائن الذين يستعملهم الحاكم في استراتيجيا عامة هدفها المحافظة على السلطة والامتيازات المرتبطة بها.

كما يتجسد البعد الاجتماعي للأزمة في فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها ووظيفتها بفعالية، بما في ذلك الأسرة والمدرسة ومنظومة التكوين والتعليم عموماً، فضلاً عن الجمعيات المهنية والتضامنية التي عرفت حالة اضطراب واختلال قصوى نظراً إلى عمق التحولات التي يعرفها المجتمع وتسارعها، وكذلك بفعل إخضاعها لأوليات المناورة السياسية واستعمالها بطريقة مكيافيلية من قبل السلطة والأحزاب على حد سواء. وما دامت تلك المؤسسات تساهم بقدر كبير في إنتاج نسق القيم والحفاظ عليه، فإن حالة الاضطراب التي أصابتها أثرت بعمق في توازن المجتمع، مؤدية إلى فقدان الأطر

---

(٣) حول مفهوم السلطة الوراثية والوراثية ـ الجديدة، انظر: Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, translated by A. M. Henderson and Talcott Parsons (New York: Free Press, 1964).

المرجعية التي تعمل على بلورة نماذج الفعل وأنماط التفاعل والقواعد الضابطة إياها.

هناك مظهر آخر يتجلى فيه البعد الاجتماعي للأزمة ويتمثل في اتساع فجوة التفاوت بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة، خصوصاً أن هذا التفاوت يفتقد أسساً مشروعة تبرره في ظل غياب نسق قيمي يحظى باتفاق نسبي بين القوى الاجتماعية، بل على العكس من ذلك تماماً، إذ يقوم التفاوت على مجموعة عناصر تعتبر موضع احتجاج ومعارضة من قبل الغالبية الفاعلة في المجتمع (الطبقة العاملة والطبقة الوسطى)، ذلك أنه ارتبط بالتشكل السريع لثروات ضخمة وبطرق مشبوهة وغير شرعية؛ كالمضاربة، والاختلاس، وتحويل الأموال العمومية[٤]... الخ. نتج من كل ذلك، رفض مزدوج للتفاوت الاجتماعي الحاد الذي يميز بنية المجتمع الجزائري منذ منتصف الثمانينيات؛ أولاً، لما يرتبط به من شعور بالظلم واللامساواة وعدم تكافؤ الفرص مهما كانت المبررات والمسوغات الثقافية والايديولوجية. وثانياً، قيام ذلك التفاوت على أسس غير مقبولة ثقافياً وغير شرعية قانونياً، الأمر الذي يعني عدم إخضاعه لضوابط مهما كان مصدرها أو طبيعتها. كل ذلك في ظل غياب قواعد تثمن الامتياز، والأداء، والفعالية التي من شأنها منح ذلك التفاوت مشروعية عندما يكون في حدود معقولة، ويخضع لضوابط صارمة تمارسها أجهزة ومؤسسات ذات مصداقية.

هكذا أصبحت ظاهرة التفاوت الاجتماعي التي كانت، خلال مراحل سابقة من تطور المجتمع، مرفوضة حتى على مستوى الخطاب السياسي المتميز بنزعة شعبوية قوية، أصبحت اليوم ميزة جوهرية، وسيكون من الصعب التخلص منها أو التخفيف من حدتها. يبدو ذلك واضحاً من ردود فعل القوى الاجتماعية والسياسية المستفيدة من النظام الريعي، حيث ما تزال تدافع عن مواقعها ضمنه. ويتجلى ذلك خصوصاً في رفض إحداث القطيعة، واللجوء إلى استخدام العنف الذي تعمل بواسطته قوى التحالف بين أصحاب الثروة غير المشروعة وبعض التيارات السياسية المتطرفة، وكذلك قوى أجنبية لها مصلحة في تعميق الأزمة الراهنة، على إفشال كل محاولة جدية رامية إلى معالجتها، ذلك أن هذه المعالجة تقتضي بالضرورة التصدي لتلك المصالح وتصفيتها. ذلك ما يحرم قوى سياسية معينة مثل الحركات الدينية المتطرفة والقوى المحافظة في أجهزة الدولة ـ الحزب سابقاً ـ إضافة إلى مجموعة أخرى أقل أهمية، يحرمها من القاعدة الموضوعية التي تستند إليها والمتمثلة في إفرازات هذه الأزمة التي تسعى إلى تغذيتها بخطاب غامض يتراوح بين العنف والتهديد تارة، وابتزاز عواطف الجماهير الشعبية تارة أخرى. الهدف من ذلك، هو إبقاء الخناق وتضييقه على مؤسسات الدولة الجمهورية، ودفع العناصر المناهضة إياها

---

(٤) تجدر الاشارة هنا إلى غياب سياسة جبائية فعالة، إضافة إلى انعدام آليات لمراقبة استعمال الأموال العمومية من قبل أجهزة ومؤسسات الدولة والنخبة البيروقراطية. انظر تحليلاً لهذه المسألة في:

M'hammed Boukhobza, «Etat de la crise et crise de l'état,» *El-Watan* (25-29 juin 1994).

ومصالحها غير المشروعة إلى التخلي عن مواقفها أو اتخاذ اجراءات ردعية متطرفة. وفي كلتا الحالتين، يتم التراجع عن الخط المبدئي المناهض لكل مصالحة مع قوى المضاربة والعنف السياسي التي تتلاقى مصالحها الموضوعية في تصعيد الأزمة، وصولاً إلى إجهاض التجربة الديمقراطية والقضاء على الدولة الوطنية العصرية.

يعني ذلك أن أمام أنصار الديمقراطية والجمهورية في مؤسسات الدولة وفي المجتمع المدني، وضمن التشكيلات السياسية، طريقاً طويلة محفوفة بمخاطر جمة. وعلى الرغم من أن إحدى المهمات الملحّة اليوم في تحقيق السلم المدني والاستقرار بمواجهة منظمة وتعبئة كاملة ضد قوى العنف المسلح، فإن ذلك لا يتحقق بمعزل عن اجراءات مهمة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي. ويبدو أن الاتجاه السليم يكون على طريق إعادة الاعتبار لقيم الجهد والإبداع والامتياز والفعالية، باعتبارها المعايير الوحيدة التي تحظى في نهاية الأمر بالقبول، لتشكل قاعدة للتمايز والتنافس في مجتمع عصري ودولة حديثة. وينبغي على الدولة، في الوقت ذاته، استحداث طرق وأساليب للتكفل بالشرائح الاجتماعية الأكثر حرماناً، إذ لا تستطيع، لأسباب معقولة ومقبولة، أن تكون طرفاً في المنافسة (جماعات العجزة، والقصر، والعاطلين عن العمل... الخ.).

ينبغي ألا ننسى من جهة أخرى أن إحدى القضايا التي يتغذى منها الجانب الثقافي للأزمة تتعلق بمسألة الهوية التي تطرح اليوم بحدة. وعلى الرغم من أن هناك أسئلة عديدة ملحّة تحتاج إلى طرح سليم ومعالجة رصينة بعيداً عن روح التعصب والتحزب والأفق الضيق المرتبط بمصالح آنية محدودة، فإن هذه المسألة تعاين تشويهاً مقصوداً أو غير مقصود، ولا تخلو الأطروحات المتداولة بشأنها من أفكار مسبقة ونمطية يجري تعميمها ونشرها عن وعي أو من دون وعي من قبل الأطراف المتنازعة التي بإمكاننا تصنيفها إلى فريقين: دعاة الأصالة والحفاظ على الثوابت، ودعاة التحديث والتفتح على العالمية. ويتعرّض النقاش حول هذه المسألة لصعوبات حقيقية ومزالق خطيرة أدت إلى مستوى رديء في معالجة القضايا المطروحة. وقد ساهمت وسائل الاعلام، خصوصاً المكتوبة منها، بقسط وافر في تحقيق هذه النتيجة، حيث وصل الأمر إلى ممارسة حوار الطرشان الذي غذته صحافة غير مهنية وغير مسؤولة يسيطر عليها أسلوب القذف والشتم. وتبدو خطورة هذه العملية عند الاطلاع على درجة الكره والحقد الذي تغذيه في نفوس القراء البسطاء، الذين يشكلون مع ذلك نخبة المجتمع والذين يقومون بدورهم بنشر وتوسيع دائرة تلك الأفكار والتصورات المشوهة.

أما الأمر الثاني الذي يرتبط بهذه القضية، فهو المغالاة في تسييس «النقاش» حول الهوية والتمادي في استخدام عناصرها ومكوناتها الأساسية (الدين، اللغة، الانتماء الحضاري) في تنوعها وتعددها بطريقة مكيافيلية، سواء من قبل السلطة أو مختلف التيارات السياسية والتشكيلات الحزبية. لا شك في أن الاستخدام المستديم للهوية في المنافسة السياسية ينمّ عن ضعف جوهري في مستوى التطور الاجتماعي والسياسي

للمجتمع، بل أكثر من ذلك، يشير إلى تناقضات جوهرية تميز بنية المجتمع تمنع سيرورة الحداثة وتحول دون بلورة مؤسسات عصرية في المجتمع، إذ يعني ذلك استمرار التأثير القوي لقيم المجتمع التقليدي ومعاييره، التي ترتبط بمصالح قوى اجتماعية ترفض الحداثة والتطور على جميع الأصعدة، الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لما يمثل ذلك من تهديد لوجودها وهيمنتها[٥].

٣ ـ البعد السياسي

حظي هذا الجانب بقدر كبير من الاهتمام مقارنة بالجوانب الأخرى، حيث ركزت عليه وسائل الإعلام، خصوصاً المكتوبة، إضافة إلى أقلية من المثقفين الذين ساهموا في «النقاش» الذي لم ينطلق حتى الآن بصفة جدية وواسعة حول طبيعة الأزمة وجذورها وإمكانات معالجتها[٦]. لقد ركّز معظم الذين حاولوا تشخيص البعد السياسي للأزمة على مجموعة من العوامل أهمها: اغتصاب السلطة واحتكارها من قبل أقلية مسيطرة تتموقع في أجهزة ومؤسسات الدولة ـ الحزب. وتعود بوادر هذه السيطرة إلى السنوات الأولى للاستقلال، بل إلى سنوات الحرب التحريرية.

هنالك أيضاً، خنق الحريات الفردية والعامة والتضييق إلى درجة الإلغاء لحرية التعبير، وفرض قوالب جاهزة، ومنع المبادرة المبدعة، ونفي الاختلاف والتمايز، وتأكيد أحادية متعسفة في كل شيء. أضف إلى ذلك، التعسف في استعمال السلطة واحتكار الامتيازات المرتبطة بها، وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهماته كوسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات. وقد أدى كل ذلك إلى توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين، وفقدت مؤسسات الدولة مصداقيتها لدى الشرائح العريضة من المجتمع.

إذا أردنا فهم هذه الوضعية المتأزمة التي يعانيها النظام السياسي نجد أمامنا فرضيات بديلة عدة تتنافس حول تقديم تفسير مقبول وتحليل ملائم للمسار الذي عرفه المجتمع.

هناك **أولاً**، الفكرة التي مفادها أن طبيعة النظام السياسي القائم على الحزب الواحد يؤدي حتماً إلى طريق مسدود لما يصاحبه من احتكار للسلطة من قبل أقلية متعسفة مساعداً بذلك على خلق وضع متفجر إن آجلاً أو عاجلاً. ويعود ذلك بالأساس إلى عملية

---

(٥) بشأن إشكالية الحداثة في البلدان العربية عموماً والجزائر خصوصاً، انظر مثلاً: عمار بلحسن، «الحداثة المعطوبة،» **الوقت** (أسبوعية)، العدد ٣٩ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤)، وسامي ناير، «الزلزال في بلاد الإسلام،» **الوقت**، العدد ٣٩ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤).

(٦) بشأن موقف المثقفين من أزمة الجزائر، هناك عمل سيصدر قريباً للكاتب وقد جمع فيه نصوصاً ومقابلات لعدد من أنشط رجال الفكر على الساحة الوطنية. انظر: العياشي عنصر، **المثقفون والأزمة الراهنة في الجزائر: مواقف وآراء** (تحت الطبع).

الإقصاء الذي تتعرض له قوى اجتماعية ذات توجهات سياسية وعقيدية مغايرة، بحيث تمنع من التعبير عن مواقفها وتصوراتها والدفاع عن مصالحها بطريقة منظمة وضمن إطار شرعي وتأسيسي. البديل الوحيد أمام هذه القوى هي المقاومة السلبية أولاً، ثم الاحتجاج العنيف ثانياً، عندما تبلغ التناقضات مستوى يفوق قدرة المؤسسات القائمة على ضبطه واحتوائه.

تشير الفرضية الثانية إلى أهمية الطابع الانقسامي للمجتمع المتميز بسيطرة بنى قديمة تعتمد على علاقات القرابة، والجهوية، والزبونية، وجميعها ظواهر تكبح سيرورة نمو ثقافة سياسية عصرية، كما تمنع ظهور نخبات سياسية وفكرية متمرنة على الممارسة السياسية التأسيسية الخاضعة لضوابط موضوعية تحددها المصالح العامة للمجتمع والدولة، وليس نزوات فردية أو مصالح فئوية ظرفية وضيقة الأفق. يعمل هذا الكبح الذي تمارسه قوى مستفيدة من أحادية النظام وذات طبيعة وصولية لا تعتقد في صلاحية النظام وفعاليته إلا بقدر ما يحقق مصالحها أو أهدافها، يعمل على إفقار الحياة السياسية والفكرية ومحاصرة النخبات. وهكذا تؤدي هذه السيرورة بطبيعتها الاقصائية إلى خلق فراغ مؤسسي حول النظام تملؤه عناصر مرتشية تتلون بمختلف التلوينات السياسية مسايرة الظروف والمناسبات. ويندفع النظام تدريجياً في مسار يعتمد أكثر فأكثر على مصادرة مختلف الحريات، وينتهي الأمر عادة إلى استخدام العنف الرمزي والمادي للحفاظ على الوضع القائم.

ترتبط هذه الظواهر مباشرة بغياب مفهوم المواطنة كونها قيمة وممارسة تميّز الثقافة السياسية الحديثة، حيث يعتبر الفرد فاعلاً كامل الحقوق، يقوم بواجباته عن وعي وإرادة حرة ويشارك في الحياة العامة من خلال انتمائه إلى هيئات وتنظيمات المجتمع المدني. وفي المقابل، يعامل من قبل مؤسسات الدولة وأجهزتها من هذا المنطلق، إذ تجدها حريصة على ضمان حقوقه المدنية والسياسية، وتتبارى في خدمته ونيل رضاه. بينما تتميز الأوضاع في مجتمعنا بعكس ذلك تماماً، بحيث إن الفرد لم يتحرر بعد من شبكة العلاقات التقليدية البالية التي تنفي وجوده المستقل بعيداً عن الأطر التي تحددها تلك العلاقات، كما تتعامل معه مؤسسات الدولة بالمنطق نفسه، أي باعتباره عضواً في قبيلة، أو عشيرة، أو طائفة. ويستمد الفرد قيمته ويحصل على امتيازات معينة بالنظر إلى موقعه في الجماعة التي ينتمي إليها، وموقع تلك الجماعة ذاتها في شبكة العلاقات الزبونية التي تحكم شؤون الدولة، وتحدِّد ميزان القوة الذي يخضع له المجتمع عموماً.

أما الفرضية الثالثة التي يمكن أن تساعد على تفسير الجانب السياسي للأزمة الراهنة فتتمثل في ما نطلق عليه «أزمة الايديولوجيا الشعبوية»[٧]. ونعني بذلك أن الممارسة

(٧) انظر التحليل الدقيق الذي يقوم به عدي الهواري للنظام السياسي في الجزائر في:
Addi Lahouari, *L'Impasse du populisme* (Alger: Entreprise nationale du livre, 1986), et Ali El-Kenz, *Au fil de la crise* (Alger: Editions Bouchene, 1989).

السياسية والحكم خضعا منذ ظهور الحركة الوطنياتية في بداية هذا القرن لضرورة تحقيق تعبئة جماهيرية واسعة، تكون شكلياً بمثابة مصدر للشرعية، وفي الوقت ذاته أداة لبلوغ الهيمنة من قبل الفئات المسيطرة اقتصادياً واجتماعياً، مستخدمة لذلك منظومة قيمية ومعيارية تلعب فيها فكرة الجماهير دوراً مركزياً.

وقد تميزت هذه الايديولوجيا بمحاولة التوليف بين عناصر دينية وعلمانية، والجمع بين الحفاظ على الأصالة والتمسك بالتراث وإحيائه من جهة، والانبهار بالحداثة والتوق إلى العالمية والاندماج في حركية العصرنة من جهة ثانية. لم يكن هذا التوليف سهلاً على المستوى النظري، بحيث كان الخطاب السياسي عاماً، غامضاً وغير دقيق وتوفيقي إلى أبعد الحدود. كما كانت الآثار على مستوى الواقع وخيمة على المدى البعيد، إذ ساعدت على تكوين مجتمع أشبه ما يكون بالفسيفساء في بنيته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تتعايش فيه أشكال متعددة ومتناقضة من الملكية وأنماط التسيير، وفي العلاقات الاجتماعية، كما نلاحظ مثلاً تمديناً بالقوة للأرياف، وترييفاً بالفعل للمدن، ونجد على المستوى السياسي مؤسسات وأجهزة عصرية في خدمة علاقات ومجموعات تقليدية وتخضع لعقلانية معادية للحداثة.

من طبيعة الايديولوجيا الشعبوية استقطاب الجماهير باستغلال مشاعرها وطموحاتها، خصوصاً في وضعية مثل التي عرفها مجتمعنا الذي عاش فترات طويلة تحت القهر الأجنبي مسلوب الهوية ومحروماً من ثرواته وخيراته. لعل ذلك من بين العوامل التي ساهمت في تعميق الاحساس بالظلم الاجتماعي ورفضه بشدة وتقوية الطموح إلى الحداثة بكل مقوماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدى قطاع عريض من المجتمع، وخصوصاً بين الشباب(٨). هذه مطالب لم تستطع الايديولوجيا الشعبوية، ولا الأجهزة والمؤسسات التي أنتجتها، تلبيتها في ظل نظام سياسي ذي طبيعة وراثية ـ جديدة تعبّر عنه بصدق خوصصة الدولة واحتكار السلطة والامتيازات المرتبطة بها.

هذا النظام الذي يعاني تناقضات جوهرية أهمها: **التناقض** بين طبيعته التقليدية البالية المتمثلة في انفراد الزعيم بالحكم والرأي وإخضاع الجميع، بما في ذلك حاشيته، وصولاً إلى استخدام العنف والتصفية الجسدية لفرض الهيمنة. ذلك ما يؤدي إلى ظهور ردود أفعال مماثلة لمقاومة الاستبداد الفردي بالسلطة. وفي المقابل، نجد المظهر العصري الذي تجسده ممارسات شكلانية وطقوسية مثل الانتخاب، والاقتراع العام، واعتماد طرق عمل بيروقراطية حديثة. أما **التناقض الثاني**، فنجده بين الطبيعة العشائرية للنظام وسيطرة المصالح الفئوية الضيقة التي تشكل مضمونه الاجتماعي وقاعدته الموضوعية، والاعتماد في

---

(٨) تنبغي الاشارة إلى التركيبة السكانية للجزائر حيث يمثل الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة حوالى ٧٠ بالمئة من المجتمع. وبذلك فهم يشكلون قوة ضغط رهيبة على امكانات البلاد، وفي الوقت نفسه ذخيرة لا يستهان بها وعامل دفع لأية عملية تحديث وتنمية.

استمراره على ثروة ريعية توزع على شكل هبات وإقطاعيات تبعاً لمعايير الولاء والطاعة والتبعية للزعيم وجماعته. في مقابل ذلك، نجد خطاباً شعبوياً ينفي التمايز، ويؤكد التجانس ووحدة المصير والمصالح التي تربط مختلف القوى المكونة للمجتمع. لكنه خطاب ذو فعالية محدودة في تورية الواقع وطمس تناقضاته الحادة[٩].

لقد كان بإمكان مثل هذا النظام أن يحافظ على نفسه ما دامت مصادر الثروة الريعية متوفرة بالقدر الذي يسمح بشراء الذمم، وضمان الولاء لدى الحاشية كما لدى العامة. لكن، ما إن تقلصت تلك الثروة وأوشك ينبوع الريع أن يجف، وأصبح ضرورياً على كل واحد أن يبذل جهداً، حتى انفجرت تلك الوحدة المزعومة وتطايرت شظاياها في كل اتجاه. هكذا وصلت الايديولوجيا الشعبوية إلى نهايتها الطبيعية: إفلاس النظام، وتصدع المجتمع، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشرائح عريضة من السكان، وتفاقم أزمة الدولة بعد انكشاف الأمور على حقيقتها بكل ما فيها من تناقضات حادة وممارسات غير رشيدة.

يبقى السؤال الملح الآن هو، هل من مخرج لهذه الأزمة الحادة التي تهدد كيان المجتمع؟

ثانياً: أفكار أولية لتجاوز الأزمة

ليس هناك بالطبع إجابة سهلة ولا مباشرة عن ذلك السؤال الملح، ومع ذلك سنحاول صياغة بعض الأفكار الأولية والعامة، لعلها تساعدنا في بلوغ علاج جذري لهذه الأزمة. تندرج هذه الأفكار ضمن ثلاثة محاور أساسية هي: **تحقيق التنمية الاقتصادية، تحديث المجتمع، وبناء الدولة الديمقراطية العصرية**.

١ ـ التنمية الاقتصادية

تبرز الأوضاع السائدة اليوم في العالم مدى التدهور الذي أصاب البلدان النامية، وفي الوقت نفسه درجة الاستقطاب الذي تتعرض له نتيجة التحولات العميقة في بنية العلاقات الدولية، وقد نتج من ذلك تكريس هيمنة البلدان الرأسمالية المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، فإن هذه الأوضاع التي لم تستقر على حال بعد، ينبغي ألا توهمنا أن الخيار الوحيد الممكن اليوم أمام البلدان النامية هو خضوعها التام والكامل للأمر الواقع الذي تمثله مقولة «النظام العالمي الجديد»، بل نعتقد أن هناك هوامش عديدة ومتنوعة للمناورة والعمل المشترك بين البلدان الضعيفة للدفاع عن مصالحها الاستراتيجية.

---

(٩) انظر بهذا الصدد: العياشي عنصر، «تمثلات التمايز الاجتماعي لدى عمال الصناعة في الجزائر،» دراسات عربية، السنة ٢٩، الأعداد ١٠ ـ ١١ ـ ١٢ (آب/اغسطس ـ أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣)، ص ٨٢ ـ ٩٤.

إذا أخذنا حالة الجزائر، فإن التنمية الاقتصادية لمواجهة الأزمة تقتضي إعادة النظر والمراجعة الجذرية لكثير من «الخيارات» السابقة حتى تتكيف مع التغيرات التي طرأت على المستويين الداخلي والخارجي، وتتجاوز الأخطاء القاتلة التي تضمنتها التجربة الماضية. إن المهمة الملحة الآن هي البحث عن مكانة مناسبة ودور مقبول في التقسيم الدولي للعمل، وغير ذلك من خلال تشجيع الاستعمال العقلاني للموارد والثروات المتوفرة والممكنة. لعل أول خطوة هي إعادة تقويم تلك الموارد، مثل النفط والغاز الطبيعي، واستعمال عائداتها لتطوير فروع جديدة من الصناعات وتنشيط الاستثمار. كما ينبغي مراجعة «السياسة الزراعية» التي عانت فوضى عارمة، والعمل على تشجيع الاستثمار في هذا القطاع الحيوي الذي يزخر بموارد ضخمة مهملة أو غير مستغلة بطرق رشيدة وفعالة (حماية الأراضي الزراعية، تشجيع الفلاحة الصحراوية، بناء السدود واستغلال المياه الجوفية، اعتماد سياسة واضحة بخصوص حق الانتفاع بالأراضي الزراعية، وكذلك سياسة تمويل وقرض ملائمة ومرنة... الخ.).

تتوقف درجة النجاح في مثل هذه العمليات على عمق التغييرات التي تحدث في أساليب التنظيم والتسيير، خصوصاً في هياكل الإدارة العمومية والمؤسسات المالية وأجهزة الدولة التي لها صلة بعملية النمو الاقتصادي، سواء في مرحلة الإنتاج أو التوزيع والتسويق. فالضرورة الملحة اليوم تتمثل في إنهاء أسلوب التسيير البيروقراطي، وإعطاء المبادرة للمتعاملين الاقتصاديين للقيام بالدور المنوط بهم، في إطار سياسة عامة محددة تعتمد بالأساس على مقاييس الكفاءة والفعالية التي تفرضها المنافسة في السوق الدولية، وتستند إلى قواعد ضبط واضحة ودقيقة تحدد مكانة كل واحد ودوره؛ الدولة، والمؤسسات الاقتصادية سواء العمومية أو الخاصة، وكذلك منظمات العمال وجمعيات أصحاب العمل... الخ.

تجدر الاشارة إلى أن المستقبل الاقتصادي للجزائر مرتبط بموقعها الجيوستراتيجي بين دول المغرب وفي حوض البحر المتوسط. لذلك ينبغي العمل بجدية لتحويل التوصيات والقرارات السياسية إلى واقع عملي ملموس في ميدان تحقيق تكامل اقتصادي في منطقة المغرب. لا شك في أن هناك عوامل وجهات عديدة تعمل ضد إنجاز مثل هذا المشروع، وتحاول نسفه في كل مرة تلوح فيه بوادر تحقيق نوع من التقدم في هذا الاتجاه. ذلك ما يؤكد فعلاً أنه أحد أفضل السبل لبلوغ تقدم ونمو اقتصادي في خدمة شعوب المنطقة. ولعل أفضل سياسة لتأمين إنجاز هذا المشروع بطريقة تدريجية، ولكنها أكيدة، هي العمل على تحديث المجتمع وبناء دولة ديمقراطية عصرية في بلدان المغرب.

٢ ـ تحديث المجتمع

يرتبط النمو الاقتصادي إلى حد كبير بمدى النجاح المحقق في مجال تحديث المجتمع وإرساء قواعد نهضة ثقافية وفكرية حقيقية. وتعني عملية التحديث تجاوز البنى الاجتماعية

التقليدية والعلاقات البالية المرتبطة بها. ويمر ذلك بالضرورة من خلال تحرير الأفراد والجماعات من قيود القيم والمعايير القديمة والتصورات الجامدة الناتجة من قرون من الانحطاط الفكري والتخلف الاجتماعي، لأن ذلك يفتح الطريق أمام حرية المبادرة، والتعبير الحر، والتفكير النقدي الجريء. لا يعني ذلك، بأي حال، دعوة إلى التنكر للإرث الحضاري للمجتمع والتقليد الأعمى للغرب، كما يحلو لبعضهم أن يردد، لكنها دعوة إلى إطلاق قوة الإبداع الكامنة لمراجعة ذلك الإرث، بإخضاعه لفحص ونقد عقلي، من أجل تجديده وتجاوزه إلى صياغة تصورات حديثة ملائمة لمواجهة تحديات العصر بدل الهروب إلى الماضي والانغلاق فيه.

إن تحديث المجتمع وبعث نهضة ثقافية تمر من خلال إعادة نظر جريئة في طريقة عمل المؤسسات الاجتماعية وسيرها ومضمون ما تقوم به من وظائف وأدوار، وتأتي المنظومة التربوية في مقدمة تلك المؤسسات. الشيء المؤكد اليوم هو أن هذه المنظومة تعمل على إعادة الإنتاج الموسع للجهل والرداءة في كل معانيها وتجلياتها. وهناك ضرورة قصوى لإحداث تغيير جذري في البرامج شكلاً ومضموناً، وكذلك طريقة التسيير والعلاقات بين مؤسسات التكوين والمحيط الاجتماعي والاقتصادي. كما ينبغي أن يشمل هذا التغيير عملية تأهيل المدرسين، وتسيير الحياة المهنية.

وتبقى إحدى المهمات الملحة بهذا الصدد هي إعادة الاعتبار لقيم الجهد والأداء والامتياز، سواء لدى المسيّرين، أو المدرسين أو الطلبة. كما أن الرهان الحقيقي الذي تواجهه هذه المنظومة هو غرس أسس التفكير العقلي، وتنمية المواهب والقدرات الابداعية في كل مجالات النشاط. ولن يتحقق ذلك إلا بتحييدها وإبعادها قدر الامكان عن الصراعات العقائدية، وعن استخدامها كأداة للوصول إلى السلطة أو الحفاظ عليها من خلال تحقيق هيمنة عقيدية لطرف أو لآخر.

إن شروط تحديث المجتمع لا تقف عند هذا المستوى، بل تتجاوزه إلى ضرورة مراجعة العلاقات والتصورات السائدة على مستوى العائلة، خصوصاً في ما يتعلق بمكانة المرأة ودورها. وتبرز هنا أهمية التخلص من الأفكار والأحكام البالية مهما كان مصدرها: التقاليد المتحجرة، أو الخرافة والأساطير، والمعتقدات الدينية الخاطئة، وحتى الأحكام الفقهية الجائرة التي لا تتلاءم مع روح العصر والمهمات الملحة التي تفرضها الظروف المستجدة، والرهانات التي يواجهها المجتمع.

يمكننا الإشارة في السياق نفسه، إلى مشكلة جوهرية أخرى تمثل عائقاً حقيقياً أمام تحديث المجتمع، وهي المسألة السكانية، إذ يقف هذا العامل وراء مشكلات اجتماعية عديدة ويعمل على تفاقمها، مثل البطالة، والأمية، وتدهور الأوضاع الصحية، وظواهر الانحراف بكل أنواعها، خصوصاً بين الأحداث والشباب. تبقى هذه المسألة، على الرغم من أهميتها وخطورتها، أسيرة نظرة تقليدية وخرافية، وما يزال التعامل معها بطريقة جريئة وعصرية أمراً محظوراً في غالب الأحيان، خصوصاً لدى الطبقات الشعبية التي تشكل

غالبية المجتمع. إن تحديث المجتمع يرتبط في نهاية الأمر، ليس بالتطور الاقتصادي فحسب، بل ببعد جوهري آخر يتمثل في بناء دولة ديمقراطية وعصرية.

٣ ـ بناء الدولة الديمقراطية

ترتبط عملية التنمية الاقتصادية، وكذلك مسألة تحديث المجتمع، وإعادة النظر في الأسس والقواعد التي تحكم عمل مؤسساته، بقضية حيوية هي مسألة السلطة وطبيعة نظام الحكم، والمؤسسات التي يمارس من خلالها. لعل حجر الزاوية في بناء الديمقراطية وتشييد الدولة العصرية، هو تأكيد حق المواطنة وترسيخه، وهو يعني تكفل مؤسسات الدولة بحماية الحقوق المدنية والسياسية المعترف بها للأفراد والجماعات، ومعاملتهم على قدم المساواة من دون تمييز على أسس العرق، الدين، اللغة، أو الانتماء السياسي. ويقتضي ذلك تغييراً جذرياً في أساليب تسيير أجهزة الدولة وإدارتها ومراقبة الموظفين ضماناً للاحترام الكامل للقوانين وتطبيقها بصرامة.

يحقق هذا، في الوقت ذاته، مصداقية الدولة وهيبتها وحماية مؤسساتها من التلاعب وتحويلها إلى أدوات طيّعة في أيدي جماعات وصولية ذات مصالح خفية. إن كسب المصداقية يبدأ من احترام أجهزة الدولة وموظفيها قوانين الجمهورية والعمل على تطبيقها على الجميع دون تمييز. ولن يتأتى ذلك إلا بمراجعة وتغيير القواعد والاجراءات التي تحكم عمليات التوظيف والترقية، والمسار المهني لأعوان الدولة في كل المستويات. الهدف من ذلك هو إحلال معايير الكفاءة، والفعالية، والأداء، وروح التضحية في خدمة المصلحة العامة محل المقاييس التي سادت وطغت حتى الآن، وفي مقدمتها المحاباة، والمحسوبية، والعلاقات الزبونية، وطغيان المصلحة الخاصة، حيث وصل الأمر إلى خوصصة الدولة ومؤسساتها.

كما يعني بناء دولة ديمقراطية وعصرية فصل السلطات وتوضيح الحدود بين مختلف مؤسساتها وأجهزتها بحسب الأدوار والوظائف، وكذلك تعيين العلاقات الموجودة بينها. كل ذلك يستدعي إشراكاً حقيقياً وليس طقوسياً للنخبات المثقفة والتكنوقراطية من أجل مراجعة جريئة للقوانين والتشريعات، بدءاً بالقانون الأساسي الأول، أي الدستور، وقوانين الأحزاب والانتخابات، وكذلك تلك الخاصة بالإدارة العمومية، المحلية والمركزية. ينبغي أن يعبّر مجمل هذه القوانين عن الرغبة الصادقة والأكيدة، التي أعلنها المجتمع مراراً، في بناء دولة حديثة بعيداً عن النزعة الانتقائية وأنصاف الحلول التي ميّزت المحاولات السابقة. كما ان أحد الأعمدة الأساسية لهذا البناء يتمثل في الفصل بين السياسة والدين، بحيث لا تستخدم مقدسات هذه الأمة كأداة للوصول إلى الحكم أو

---

(١٠) حول إشكالية بناء الدولة الديمقراطية في الوطن العربي، انظر: Burhan Ghalioun, *Le Malaise Arabe: Etat contre nation* (Alger: Entreprise nationale du livre, 1991).

البقاء فيه، وبحيث يخضع تسيير الأمور الدنيوية لقواعد وضعية تكون موضع مساومة واتفاق بين مختلف الأطراف المشاركة في اللعبة السياسية، بينما تبقى معتقدات الناس بعيداً عن المضاربة وتصان من نزوات الأفراد والجماعات التي تعتقد أنها تمتلك «الحقيقة المطلقة»، وأنها مؤهلة دون غيرها لتفسير النصوص المقدسة وتكييفها بما يخدم تصوراتها الضيقة ومصالحها الدنيوية الظرفية. كما ينبغي أن يكون الهدف الأول والأخير للمشاركين في اللعبة السياسية هو خدمة المصالح الاستراتيجية للمجتمع والأمة والدولة، بحيث يكون التنافس على السلطة تبارياً في تقديم أفضل الخدمات وأنجع الحلول للمشكلات التي يعيشها المجتمع، وليس سباقاً مغشوشاً نحو الامتيازات ولتحقيق المصالح الفئوية الضيقة.

تظهر في هذا الصدد أهمية ترسيخ قواعد المنافسة السياسية المفتوحة والنزيهة بعيداً عن استخدام هوية المجتمع أو أي من عناصرها المختلفة من قبل الأطراف المشاركة بغية تحقيق مكاسب حزبية ظرفية، أو سعياً للوصول إلى الحكم أو البقاء فيه.

كما يقتضي بناء الدولة الديمقراطية الحديثة التخلص نهائياً من النزعة الفردية القوية التي تجسدها فكرة الزعامات، لأنها فكرة عقيمة ومرتبطة بأشكال متخلفة وبالية في طريقة الحكم. كما تعبّر تلك النزعة عن ميول استبدادية وتسلطية قوية منافية لطبيعة وجوهر النظام الديمقراطي الذي يعني إشراكاً فعلياً وفعالاً لكل الطاقات المبدعة في المجتمع، وإتاحة الفرصة أمامها لخدمة مجتمعها ووطنها بعيداً عن كل أشكال الإقصاء.

يبدو من خلال التحليل السريع للأزمة الراهنة في أبعادها المختلفة وتجلياتها المتعددة، وكذلك إمكانات تجاوزها، أن الأمر لا يتحقق بأقل من ثورة اجتماعية وثقافية واقتصادية تقتلع المجتمع اقتلاعاً من تحت أنقاض العلاقات والبنى القديمة البالية وركام الممارسات المشبوهة لعهد قديم، تشير كل المؤشرات إلى نهايته المحتومة، على رغم ما تبديه القوى المرتبطة به، على اختلافها وتعدد مواقعها، من مقاومة عنيفة. لكن تلك النهاية لن تحصل بشكل عفوي وميكانيكي، بل من خلال تعبئة كاملة ومنظمة لطاقات كل القوى التي تطمح إلى بناء مجتمع ودولة لهما مكانة ضمن عالم الألفية الثالثة.

الفصل العاشر

الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر: محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨(*)

المنصف وناس(**)

أولاً: الإطار النظري لتعثّر قيام المجتمع المدني في الجزائر

من المفاهيم التي دأبت التحاليل المعاصرة على استعمالها، مفهوم المجتمع المدني بكل دلالاته السياسية والتاريخية المعروفة. وقد حظي هذا المفهوم بالعديد من التعريفات المتباينة جوهراً ومضموناً. ولعل التعريف المشترك الذي يمكننا أن نستنتجه هو أن المجتمع المدني نمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارج قليلاً أو كثيراً عن سلطة الدولة. وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها، وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة. فهو إذاً مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثّل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة. إنه هامش يضيق ويتّسع بحسب السياق، ينتج فيه الفرد ذاته وحياته وتضامناته ومقدساته وإبداعاته. فثمة دائماً هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي. إن هذه الهوامش هي التي نسميها «مجتمعاً مدنياً»[١].

فكيف يمكننا أن نوطّن هذا المفهوم في مجتمع عربي إسلامي مثل الجزائر؟ وهل يسمح التاريخ السياسي الجزائري بالحديث عن مجتمع مدني بكل دلالات الكلمة؟ وهل يجوز الحديث عن مفهوم دائم ومستمر أم عن حالات من التراجع والضمور؟

ومن ثم فاستعمالنا هذا المفهوم يقتضي الإقرار بعدد من المحاذير المنهجية، ذلك أنه

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)، ص ١٠٤ - ١١٦.

(**) عالم اجتماع من تونس.

(١) «المجتمع المدني العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية،» (ملف)، **المستقبل العربي**، السنه ١٤، العدد ١٥٨ (نيسان/ابريل ١٩٩٢)، ص ٤٨ - ١٢٤.

يصعب الحديث عن اكتمال في المعنى أو اكتمال في التجربة؛ وإنما هي حالة دائمة من الكمون (latence) والظهور بحسب العلاقة مع جهاز الدولة المركزية، سواء أكانت استعمارية أم وطنية. ولذلك نستبعد منذ البداية التطابق الكلي بين التجارب الأوروبية المتعددة من جهة، وتجربة الجزائر من جهة أخرى. ولأن التطابق الكلي أو حتى الجزئي يكاد يكون مستحيلاً، وجب تحليل الواقع الجزائري من دون «إسقاطات» خارجية.

وسنعتمد كمقياس أساسي لتحليل هذه الاشكالية انتفاضة تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ التي كانت انفجاراً مليئاً بالمعاني والدلالات يجدر بنا التعرض لها، لفهم بعض أوجه تطوّر الجزائر المعاصرة.

فكيف يمكننا في هذا السياق أن نقرأ انفجار تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨؟ ذلك أن هذا الحدث لم يكن عرضياً حتى يعتبر طفرة أو انتفاضة موقتة[٢]، وإنما هو دليل الخصوصية الجزائرية. ولذلك لا ننطلق في دراسة هذا الانفجار من أحكام مسبقة، وإنما من واقع التجربة السياسية الجزائرية أو تاريخها المعاصر. فالانفجار جزء أساسي من تراكمية النسق السياسي، وجزء أيضاً من خصوصيته التاريخية. لذلك نستثني منذ البداية القراءة التي تركّز على البعد الخارجي معتبرة إياه العنصر الوحيد المحدد.

وحتى يمكننا أن نحيط بمثل هذه الاشكاليات، نقترح أربع فرضيات أساسية تبوّب كالآتي:

١ ـ إن الشرائح السياسية والاجتماعية في الجزائر كانت متحاربة أكثر مما هي متوحدة، لعمق اختلافاتها الايديولوجية وتباين أصولها الاجتماعية وصراعاتها الدائمة من أجل امتلاك جهاز الدولة وتوظيف الإسلام مصدراً للشرعنة والتبرير السياسي. وقد كانت كل قوة سياسية تعبّر عن رؤية معينة لجهاز الدولة تختلف عن بقية الفصائل الأخرى، ولذلك تحوّل هذا الجهاز إلى حلبة صراع عنيف ومدمّر، بدءاً بنموذج دولة الأمير عبد القادر إلى المرحلة الراهنة.

وفي إطار الحديث عن التاريخ السياسي الجزائري، يجب التأكيد على أن تصوّر جهاز الدولة وتمثُّل الإسلام كانا مقترنين بممارسة مستمرة للعنف[٣] استوعبها المجتمع

---

(٢) M'hammed Boukhobza, *Octobre 88, évolution ou rupture* (Alger: Editions Bouchene, 1991), pp. 19-28.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٢٨؛ Ahmed Mahsas, *Le Mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre à 1954* (Paris: L'Harmattan, 1980), pp. 141-153; Renaud de Rochebrune, *Les Mémoires de Messali Hadj (1898-1938)* (Paris: Lattès, 1982), pp. 276-297, et Addi Lahouari, *L'Impasse du populisme* (Alger: Entreprise nationale du livre, 1991).

كما نشير أيضاً إلى الصراعات التي كانت دائرة بعنف بين مناضلي حزب نجم شمال افريقيا ومجاهدي جبهة التحرير الجزائرية في باريس، حيث كان يقدّر عدد العمال المهاجرين بأكثر من ١٢٠ ألف عامل. وقد وصلت الصراعات إلى حد التصفية الجسدية التي راح ضحيتها بضعة آلاف.

الجزائري، وطوّرها إلى قانون من قوانين اللعبة السياسية في الجزائر، خصوصاً إبان الاحتلال الاستعماري الفرنسي.

٢ ـ لقد كان حضور الإسلام في الجزائر متميزاً، لأنه شكّل إطاراً مرجعياً لكل الحركات السياسية حتى تلك التي ادّعت العلمانية أو سعت إلى تحقيقها، مثل حركة الشبان الجزائريين بمختلف اتجاهاتها، وحركات مصالي الحاج وفرحات عباس(٤) . . .

وقد دعّم الإصلاح السلفي والديني في الجزائر هذه المرجعية جاعلاً منها مرجعية مركزية بالنسبة إلى كل قوى التحرر الوطني في الجزائر. وانعكس كل ذلك على ميثاق طرابلس (١٩٦٢)، وميثاق الجزائر (١٩٦٤) والميثاق الوطني (١٩٧٦)، وهي أهم النصوص السياسية الجزائرية التي وجّهت الجزائر اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً في الفترة الفاصلة بين عامي ١٩٦٤ و١٩٨٦.

٣ ـ إن العلاقة التي سادت بين الدولة والمجتمع منذ ما يناهز القرنين، اتّسمت بطابع عدائي متبادل، امتد طوال مئة وثلاثين سنة من الاستعمار الفرنسي المباشر وثلاثين سنة من عمر الدولة الوطنية في الجزائر. وقد تحول العنف المتبادل إلى قانون فاعل في الحياة السياسية وأسلوب عمل الدولة والمجتمع، من دون أن يكون فعلاً أهوج وعديم المعنى. لذلك وجب التأكيد على أنه عنف مخطط ومنظم يندرج في إطار علاقة الفعل والفعل المضاد. ولأن العنف ظاهرة عميقة وممتدة تاريخياً، فإننا نستبعد عنها أي طابع عفوي وتلقائي، مؤكدين في الآن نفسه الطابع البنيوي للظاهرة(٥). فما هي العناصر التي تخوّلنا الحديث عن تاريخية ظاهرة العنف؟

إنها عناصر متعددة ومتنوعة تطفو زمن الأزمات لتطرح علاقة الدولة بالمواطنة معبّرة عن رفض عميق لنموذج العلاقات القائمة بين الأفراد والمؤسسات من جهة، وبين السياسة والاجتماع من جهة أخرى. فيكفي أن ننظر في حجم التخريب الذي أصاب هياكل الدولة وأجهزتها إبان تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ لنتأكد من حجم العداء المختزن طوال سنوات عديدة. فقد شمل العنف المدمّر طوال يومين قطاع المؤسسات العمومية

---

(٤) «لا نريد وطنية كتلك التي نشأت في الغرب متباعدة عن الله، بل وطنية مسكونة بمعتقداتنا ومروية بإيماننا في الله ومروية بانتمائنا إلى الإسلام». هكذا قدّم أحمد بن بلّه لـ: **مذكرات مصالي الحاج**، ص ١٤ و٢٨٨.

(٥) Boukhobza, *Octobre 88, évolution ou rupture*, pp. 19-28, et Frantz Fanon, *Les Damnés de la terre* (Paris: Maspéro, 1975), pp. 44-45.

في هذا الكتاب ذكر المناضل فرانز فانون الجملة البليغة التالية، ففضلنا الإبقاء عليها في لغتها:
«Le groupe exige que chaque individu réalise un acte irréversible. En Algérie, par exemple, où presque la totalité des hommes qui ont appelé le peuple à la lutte nationale étaient condamnés à mort ou recherchés par la police française, la confiance était proportionnelle au caractère despéré de chaque cas. Un militant était sûr quand il ne pouvait plus rentrer dans le système colonial».

(مثل أسواق الفلاح، ومقرات جبهة التحرير الجزائرية ـ الحزب الحاكم سابقاً، وممتلكات الدولة وسياراتها، ومساكن رموز السلطة). ولا يمكننا إنكار علاقة هذا العنف بسياسة الدولة[٦]، فذلك متأكد تاريخياً وسياسياً، وإنما هي ظاهرة تضرب جذورها في عمق التاريخ الجزائري، باعتبارها جزءاً أساسياً من حركية المجتمع الاجتماعية والثقافية.

إنه نموذج من التطور التاريخي والثقافة السياسية المستندين إلى عداء متأصل في البنية الذهنية، الأمر الذي خلق تقاليد من العنف تحكم بصفة دائمة علاقة الدولة بالمواطن.

٤ ـ لقد شكّل نموذج الدولة الاستعمارية بممارستها القمعية، المنطلق لتأصيل هذا العداء المتبادل، لأن الظاهرة الاستعمارية قامت على استبدال مجتمع كامل بمجتمع آخر بواسطة اغتصاب الأراضي الزراعية وهدم البنى الريفية التي كانت تشغّل ٩٥ بالمئة من سكان البلاد الجزائرية في حدود بدايات هذا القرن. فبقدر ما كان تفكيك البنى التقليدية والزراعية عنيفاً ومدمراً، كانت ردود الفعل أعنف وأشد شراسة، كما انعكس ذلك على حرب التحرير الوطني. فقد قاوم المجتمع الجزائري طيلة الليلة الاستعمارية، بحسب عبارة المناضل فرحات عباس[٧]، الغزو الثقافي المتعمد والتسلُّط الإداري والبوليسي بأساليب متعددة، مثل التمرد والمقاومة المسلحة، أو المقاومة السلبية، مثل العصيان ورفض التعامل مع الإدارة الاستعمارية، وخلق شبكات العلاقات التنظيمية والاجتماعية الخارجة عن النسق القائم. فإذا كان الرد الوطني على السياسة الاستعمارية قوياً، فلأنها تعمدت القضاء على مختلف النخبات الجزائرية، وهدم كامل البنية الاقتصادية والثقافية والذهنية التي تسند المجتمع الجزائري التقليدي بهدف خلق قوى سياسية واجتماعية جديدة مرتبطة مباشرة بالاستعمار[٨]. ولذلك مثلت الإدارة الاستعمارية بالنسبة إلى الرأي العام رمز

---

(٦) Boukhobza, Ibid., pp. 12-13, et René Gallissot, «Phénomène cyclique au Maghreb: Rupture ou reconduction du système politique,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, [s.d.]), tome 28, pp. 30-39.

(٧) Ferhat Abbas, *Guerre et révolution d'Algérie. I. La Nuit coloniale* (Paris: Julliard, 1962).

(٨) لقد بلغ تفكيك بنية المجتمع الجزائري من الداخل أحجاماً مفزعة، حيث أقرّ البرلمان الفرنسي سنة ١٨٧١ قانوناً سريعاً لتمليك سكان الالزاس المتضررين من النزاع المسلح بين فرنسا وبروسيا، بما يعادل ١٠٠,٠٠٠ هكتار اغتصبت من أراضي الفلاحين الجزائريين.

كما اشترى الفرنسيون بمجهوداتهم الذاتية في الفترة الفاصلة بين عامي ١٨٩٩ و١٩٠٨، ما يقارب ٢٧٧٤٢٨ ألف هكتار، وفي الفترة الفاصلة بين عامي ١٩٠٩ و١٩١٤ ٣٨٢٤٧٨ ألف هكتار. أما في الفترة الفاصلة بين عامي ١٩٢٠ و١٩٣٤ فقد انتزع من الفلاحين الجزائريين ما يقارب ٣٥٢٨٩٢ ألف هكتار. وهكذا يكون مجمل الأراضي التي استولى عليها المستعمرون مليون هكتار. وتقدر الوثائق التاريخية عدد الأراضي الزراعية المنتزعة من الجزائريين في نهاية الخمسينيات بـ ٥٥٦,٠٠٠ (٢٧٦,٠٠٠ أراضٍ غابية و٢٨٠,٠٠٠ من الأراضي المنبسطة والحقول)، في حين تتحدث وثائق أخرى عن رقم يقارب الأربعة ملايين. وقد انعكس ذلك كله على تدمير البنية التقليدية للمجتمع الجزائري. انظر:
Djilali Sari, *La Dépossession des fellahs* (Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1975), pp. 29-30, 52-53 et 86.

العنف والغطرسة، الأمر الذي فرض القطع معها. وعلى أنقاض المجتمع التقليدي الذي تمّ تفكيكه نهائياً، تعدّدت الجمعيات والرابطات والهياكل الثقافية والدينية والرياضية لبناء ثقافة المقاومة والرفض للنسق الاستعماري. وأمام التفتيت الاستعماري فقد أنتج المجتمع أشكالاً جديدة من التنظيم لـ «رأسماله الرمزي»، ولهويته الثقافية. وبعد مرور نصف قرن من الزمن نلاحظ من جديد عودة المجتمع الجزائري إلى التنظيم خارج دائرة المجال الثقافي والذهني الذي رسمته الدولة منذ الستينيات.

وهكذا حققت المرحلة الاستعمارية قطيعة كاملة بين المواطن/الإدارة والمواطن/الدولة، لأن العلاقة لم تشهد لحظة هدنة أو تجانس، بل كانت متوترة كامل التوتر. ولعل ذلك ما خلّف تقاليد تمرد دائمة وحالة انشطار مستمرة بين السلطة المركزية والتخوم، فتوزعت الجزائر إلى فضاءين، واحد رسمي ومهيمن، والآخر معارض وهامشي(٩). وداخل هذه التخوم تشكلت حركة التحرر الوطني الجزائري، وتنامت إرهاصات «المجتمع المدني» في الجزائر، وتدعمت خصائص مجتمع جديد تدافع عنه قوى سياسية واجتماعية ناهضة ممثلة لمشروع الكفاح المسلح وبناء الدولة الوطنية:

فما هي هذه الإرهاصات؟

- تدعّم الرابطات التقليدية مثل الرابطات القبلية، الزوايا، الطرق، الجمعيات، الأحزاب السياسية والاتحادات الرياضية والفكرية، التي شكّلت نماذج من الحصانة لفائدة المجتمع ضد السلطة.

- استطاع المجتمع الجزائري أن يعيد بناء أطر هويته السياسية والحضارية بواسطة استراتيجيا محددة في المقاومة والاحتجاج، من أجل خلق وضع جديد. ولذلك أدمجنا ظاهرة الزوايا والطرق الصوفية في إطار الحديث عن «المجتمع المدني الجزائري»، لأنها تجذّرت في صلب القطيعة القائمة بين السلطة والمجتمع. فقد شكّلت الزوايا والمدارس الدينية أسلوب حصانة في حالات اختلال المجتمع الجزائري، وتهدّم قواعد الحركية في المجتمع التقليدي.

- استمرار العلاقة القائمة على النفي المتبادل بين السلطة والمجتمع المحلي، إلا إذا استثنينا قلّة حاولت التقرب من السلطة الاستعمارية.

ولعل ما تجدر الاشارة إليه هو أن العلاقة القائمة بين السلطة والمجتمع لم تكن تستند إلى عقلانية الحقوق والواجبات، أي إلى منطق التكافؤ، وإنما إلى قهر في مختلف أشكاله وأبشع صوره(١٠).

---

(٩) Boukhobza, *Octobre 88, évolution ou rupture*, pp. 26-27.

(١٠) نذكر من بين الوثائق القانونية التي تعبّر عن القهر: Code de l'indigénat, Sénatus-consulte, les lois foncières, et Sari, Ibid.

ولأن التقابل كان كلياً بين السلطة والمجتمع، فقد لجأت القوى السياسية والاجتماعية إلى التعبير خارج النسق القائم ضماناً لتوازنها. كما لجأ المجتمع إلى التنظّم خارج دائرة الفضاء السياسي والاقتصادي والثقافي الذي تسوده الدولة، من خلال الحرص على حرية التعبير وتماسك الهوية وإعادة إنتاج قيم الكرامة والشرف.

وقد يكون من الصعب استعمال مفهوم المجتمع المدني عند الحديث عن الجزائر المستعمرة، ولكن يجوز الحديث تاريخياً عن بدايات جنينية أو إرهاصات أولى. ولذلك نسمي هذه المرحلة بمرحلة النشأة الأولى، لأنها تميزت بعلاقات جديدة مع جهاز الدولة ومؤسسة القانون والحقوق والواجبات. ولذلك كان «المجتمع المدني» الجزائري في حالة كمون، وإن تلازم مع بروز إحدى كبريات حركات التحرر الوطني في العالم الثالث. فلم يكن وارداً في استراتيجية قوى حركة التحرر الارتقاء بهذا الكمون ممثلاً في التعدّد السياسي والحياة الجمعياتية المحدودة إلى ظاهرة سياسية فعالة وفاعلة في الحياة الجزائرية.

وقد توقف تطور «المجتمع المدني» بمجرد أن انبثقت الدولة الوطنية. وقد لا يكون توقف عن العمل، لكنه عاد إلى العمل خارج إطار الفضاء السياسي الذي تحكمه الدولة، أي انه عاد إلى وضع طبيعي كان مميزاً له في المرحلة الاستعمارية.

ثانياً: الدولة الوطنية والمجتمع المدني: الأسلوب والممارسة والتأثير

سنحاول أن نحلّل في هذه المرحلة موضوعين اثنين: **أولهما** علاقة الدولة الوطنية بمفهوم «المجتمع المدني»، والثاني تطوّر المفهوم في مرحلة ما بعد تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨.

ومع أننا لا نريد الدخول كثيراً في اختلاف المفاهيم لتعريف الدولة الوطنية، إلا أننا نعني هنا مستويين اثنين:

ـ استبدال العنصر الأجنبي بعنصر وطني، وانبثاق الدولة الجديدة من حركة تحرر ثورية.

ـ تبنّي الدولة الوطنية اقتصاداً اشتراكياً مقاماً على بيروقراطية سياسية واقتصادية قوية جداً، وقطاع عام يشبع حاجيات المجتمع ويحقق توقعات الجماهير.

وقد أعطت هذه الصفات الدولة قدرة على التدخل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كلها، الأمر الذي جعل منها قيمة مركزية في المجتمع باعتبارها محط الأنظار، وأداة تحقيق التوقعات، على تناقضها وتعددها. وقد تطور أسلوب الدولة الوطنية السياسي، تدريجياً باتجاه اندماج كلّي بين الحكام وجهاز الدولة باعتبارها الناطقة الفعلية باسم المجتمع. ولعل خطورة ظاهرة الاندغام هذه تكمن في تضاؤل دور «المجتمع المدني» واضمحلال وظائف المعارضات السياسية.

وقد عكس الخطاب السياسي الجزائري هذا المعطى الايديولوجي والفعلي منذ سنة ١٩٦٢ إلى حدود سنة ١٩٨٨، تاريخ انفجار تشرين الأول/اكتوبر الذي أعلن قطيعة مع هذه الممارسات السياسية كلها، وانبثاق «مجتمع مدني قوي وضاغط» على الدولة، تشكّل من داخل اخفاقات الدولة وضعف مشروعية مؤسساتها، وهياكل عملها السياسي والاقتصادي والثقافي.

ومن ثم تنامت المعارضات على حواشي السلطة وفي تخومها، بدءاً بالحرب الأهلية التي قادها آيت أحمد إلى الآن، الأمر الذي أثر في وعي المواطن بالدولة وعلاقته بتخومها. فقد أدت الممارسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الطويلة إلى استنزاف جهاز الدولة الوطنية وإلى اهتزاز رمز الدولة في الخيال الشعبي. كما يعود هذا الاهتزاز إلى عمق الفجوة بين المعايير الثورية التي يتبنّاها الخطاب السياسي وتعلنها الوثائق الرسمية، ولكن لا تترجمها بالضرورة النخبات الحاكمة في ممارساتها. ولذلك كانت العلاقة بين الدولة والنخبات علاقة مضطربة نتيجة غياب تصور واضح لدور هذه النخبات. فعلى المستوى الايديولوجي سُجّل غياب كامل لكل تأطير سياسي للجماهير، ذلك أن الحزب الحاكم اهتم لفترة طويلة بتسيير تناقضاته الداخلية، وتشديد قبضته على هياكل الدولة من أجل منافع معينة. ولذلك كان الاهتراء مزدوجاً، لأنه شمل في الوقت نفسه النخبات السياسية والمثقفة، ودواليب جهاز الحكم، الأمر الذي أثر سلباً في مشروعية الدولة الوطنية وتقبُّل الجماهير مشاريعها التحديثية. هذه العناصر مجتمعة ساعدت على قيام حالة الانفجار يومَي ٥ و٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨، وعودة الصراع بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر، كمعطى سياسي ومؤسسي. وقد كان هذا الانفجار المدوّي علامة أكيدة على حجم الكبت المتراكم، وغياب التأطير العقلاني لحركية المجتمع السياسية والاجتماعية[١١].

فهذا الانفجار التاريخي هو عودة إلى العلاقة القديمة بين الدولة والمجتمع، وإلى القانون التاريخي الذي أسميناه قانون الهامش. وليس أدل على ذلك من العناصر والمعطيات التالية:

- حجم الانفلات السياسي في الجزائر (ظاهرة الفيس)، واهتراء السلطة وتآكل مؤسساتها.
- عمق الاختلافات السياسية والتناقضات الايديولوجية بين مختلف التيارات السياسية.
- عمق ظاهرة الاقتصاد اللاشكلي في الجزائر وعمق انتشار التهريب.

إن انتفاضة تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ليست دليل أزمة جبهة التحرير الجزائرية فقط، وليست أيضاً أزمة النسق السياسي، وإنما أزمة المجتمع برمته. لقد كانت شرخاً

---

(١١) René Gallissot, «Octobre 88 en Algérie il n'y a pas de révolution d'octobre,» *Revue Alxal* (cahiers d'études berbères, Paris, 1990).

عميقاً في صلب المجتمع الجزائري نتيجة إخفاقات متعددة سيرد ذكرها، وصراعاً بين الدولة ـ الحزب والمجتمع المدني من جهة، والجماعات الإسلامية من جهة أخرى. كما عمّقت هذه الانتفاضة الهوة بين مجتمعين متناقضين ومزدوجين بحكم اختلاف الاستفادة من توزيع الثروات المتأتية من الطاقة «النفطية والغازية». فإذا كانت الشرعية التحررية كوّنت الغطاء الايديولوجي لاشتراكية الجزائر، فإنها ما استطاعت تأدية دور الشرعنة في مرحلة ما بعد البومدينية. ونتيجة الاخفاقات تآكلت الشرعية الوطنية لتستبدلها الفئات الشابة بشرعية دينية شديدة التسيّس. لقد كانت هذه الانتفاضة أزمة المجتمع برمته، ولكن قبل ذلك كله شهادة ميلاد الجماعات الإسلامية التي أثبتت قدرة فائقة على تأطير الانتفاضات الشعبية، واكتساب المشروعية انطلاقاً منها، بدليل أن الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد استقبل محفوظ النحناح وسحنون وعلي بلحاج، أئمة البليدة والقبة وباب الواد على التوالي[١٢].

فإخفاقات السنوات الطويلة هي التي تشكل مشروعية الجماعات الإسلامية التي عبّأت الرأي العام، وفق خطاب ثأري لا يؤسس وعياً جديداً، وإنما يذكي روح الحقد والكراهية والتمرد على جهاز الدولة. فما هو حجم هذه الاخفاقات، وما هي انعكاساتها المباشرة على المجتمع الجزائري المعاصر؟

ثالثاً: الدولة الوطنية: اختلال التوازنات الكبرى وانعدام البدائل

١ ـ اضطراب المرجعية والاخفاق السياسي الثقافي

لقد أنجزت الجزائر كل مشاريعها الكبرى في اللحظة المعاصرة (١٩٥٠ ـ ١٩٩٠) ضمن مرجعية أساسية، ألا وهي الإسلام، بحكم أن النصوص المركزية كانت في تاريخ الجزائر المعاصرة[١٣] مستندة إلى الإسلام إطاراً مرجعياً مركزياً، مستمدّة منه مشروعية «توطين» الاشتراكية وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية وبناء الدولة الوطنية[١٤]. ولذلك ارتدى الإسلام لبوس الاشتراكية والثورة الزراعية والصناعية والثقافية، كما تنص عليه النصوص الأساسية، إلا أن نموذج التعايش لم يكن موفقاً، حتى في مستوياته الدنيا، ذلك أن المقصود بحضور الإسلام هو مجرد شرعنة (légitimation). ومن ثم أخفقت الاشتراكية وأخفقت معها الثورات الثلاث، وفشل معها التعايش بين الإسلام والتقانة من جهة، والإسلام والثورة العلمية من جهة أخرى.

---

(١٢) عروس الزبير، «الدين والسياسة في الجزائر: انتفاضة تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ نموذجاً،» ورقة قدّمت إلى: **الدين في المجتمع العربي** (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠).

(١٣) ونعني بذلك: ميثاق طرابلس (١٩٦٢)، ميثاق الجزائر (١٩٦٤) والميثاق الوطني (١٩٧٦).

(١٤) **Bruno Etienne, *Algérie: Cultures et révolution*, l'histoire immédiate (Paris: Seuil, °1977), pp. 130-143.**

٢ ـ الاخفاق الاجتماعي

لسائل أن يتساءل عن عمق التجربة الاشتراكية في الجزائر وعن سرّ انفساخها انفساخاً سريعاً. فمن الثابت أن الاشتراكية الجزائرية قد اقترنت بعدد من النجاحات البائنة، إلا أنها اقترنت كذلك بحركة عميقة من الاحباط والإخفاق والتهميش الاجتماعي والثقافي، التي تحوّلت تدريجياً إلى حالة مستمرة من الرفض لمشروع التحديث القائم في الجزائر منذ سنة ١٩٦٥. فقد تنامت في الحواشي شرائح عريضة من المحبطين والمحرومين والمهمشين الذين اصطفوا تدريجياً قبالة المشروع الوطني الاشتراكي[١٥]. فثمة شرائح واسعة من المجتمع الجزائري بقيت في وضع الهامشية في مختلف معانيها.

وعلى رغم تعدّد الاخفاقات، فقد استمر الإسلام مؤثراً في بنى المجتمع العميقة، بل كان المرجعية الوحيدة السائدة، طالما أن المرجعيات الأخرى تراجعت وانحسرت وأخفقت[١٦]. ولعل هذا ما يفسر ارتداد الجماهير إلى أقرب مرجعية ممكنة وهي الإسلام، الذي استطاع استيعاب توترات الإخفاق السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وقد ساعد ازدياد الضغط في مختلف مستوياته وبروز تيارات «إسلاموية» في التخوم على انزلاق المرجعية السائدة (الطقوس، القيم، التصورات، الممارسات اليومية) تدريجياً، باتجاه إسلام سياسي عنيف، وشدد الإلحاح في المطالبة بجهاز الدولة بدعوى أحقية امتلاكه[١٧]. وقد تكون مفيدة جداً دراسة هذه النقلة في بعديها الذهني والسياسي، لأنها

---

(١٥) تقدر الاحصاءات الرسمية الجزائرية عدد سكان الأحياء القصديرية بثلاثة ملايين نسمة، ذلك أن الجزائر تشهد نسبة نزوح مرتفعة جداً مثلما أشار إلى ذلك المخطط الممتد من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧٣. فقد لاحظ أن نسبة نمو المدن الجزائرية وعددها ٩٦ مدينة، قد قدرت بـ ٥,٦، الأمر الذي نتج منه ازدياد اجمالي يقدر بـ ١,٨٠٠,٠٠٠ ساكن يصل عدد الريفيين من بينهم إلى ٨٤٠,٠٠٠. وأما في الفترة الفاصلة بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٧، فقد بلغ الازدياد السكاني في المدن ما يقارب ١,٣٠٠,٠٠٠، يقدر عدد الريفيين من بينهم بـ ٦٢٠,٠٠٠.

كما ان ميثاق الجزائر الصادر سنة ١٩٦٤ قدّر النزوح الريفي في الفترة الفاصلة بين عامي ١٩٥٤ و١٩٦٠ بـ ٧٣٠,٠٠٠، وارتفع هذا الرقم إلى ٨٠٠,٠٠٠ في الفترة الفاصلة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٤. انظر: Jean Leca, «Ville et système politique, l'image de la ville dans le discours algérien,» dans: *Système urbain et développement au Maghreb* (Tunis: Ceres productions, 1980), pp. 297-298.

وقد كانت هذه الشرائح الاجتماعية ذات الأصول الريفية هي المعين البشري لحركة الكفاح المسلح، وانتفاضة تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨. وهي الشرائح التي استلمت جهاز الدولة من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٩٢. وهكذا حكمت التخوم الجزائر (أي المركز) من دون أن يؤدي ذلك إلى نجاح الثورة الزراعية.

(١٦) Fatima Bentaleb, «La Rente dans la société et la culture en Algérie,» *Peuples méditerranéens*, no. 26 (janvier-mars 1984).

(١٧) Ali El-Kenz, D. Guerio et S. Chikli, *Alger, industrie et société: Le Cas de la S.N.S.* (Alger: [s.n.], 1982), et Tayeb Kemouche, Mustapha Haddab et I. Kenniche, *Les Jeunes ruraux et l'école: Mythes et réalités*, préface de A. Benachenhou (Alger: CREA, 1982).

تعكس جزءاً من آلية توظيف الإسلام في مشاريع سياسية في الأزمنة الراهنة، بدءاً بمحاولة حسن البنّا في مصر[١٨]، وانتهاءً بالوقت الحاضر.

وقد مثّل الإسلام السياسي في الجزائر نقداً جذرياً لمستويات ثلاثة رئيسية من عمل الدولة الوطنية:

أ ـ أسلوب التسيير السياسي والتنظيمي الذي يعاب عليه «تأوربه» (Européanisation)، وعلمانيته، وابتعاده عن الجماهير.

ب ـ أسلوب توزيع الثروة ودرجة الديمقراطية في انتفاع الجماهير بها، التي تعتبر في نظر الإسلاميين «فئوية ومحدودة».

ج ـ أسلوب التحالف الدولي وضبط السياسة الخارجية الذي يتم، وفي تقدير الإسلاميين، مع قوى أجنبية متآمرة على الإسلام.

ومهما كان الموقف من هذا النقد الجذري، فثمة توترات تسكن «قلب» النسيج الاجتماعي الثقافي، تبرّر عنف المطالبة بجهاز الدولة كما كان الشأن في أيام النضال الوطني التحرري (١٩٤٠ ـ ١٩٦٢)، حيث كانت الشرائح السياسية تتصارع وتتقاتل من أجل تأطير المجتمع وتعبئته سياسياً. ولعل ما تجدر الاشارة إليه، هو أن الخطاب السياسي الجزائري لم يخفِ حقيقة الوضع الاجتماعي، بل أعلنه صراحة[١٩].

ولئن كان ثمة ما يبرر النقد، إلا أنه لا شيء يبرّر ضعف استراتيجيات الدولة الوطنية الذي اتخذ أشكالاً متعددة نذكر من بينها:

أ ـ انفساخ حزب جبهة التحرير الجزائرية من الحياة السياسية طيلة الفترة الفاصلة بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٩، وانشغال الحزب في الفترة اللاحقة بإدارة صراعاته الداخلية وتسيير الاختلافات بين الأجنحة المتنافسة، الأمر الذي أدى إلى تنامي المؤسسة العسكرية، وأجهزتها المختصة.

---

(١٨) رفعت السعيد، **الاخوان المسلمون في لعبة السياسة** (تونس: دار صادر للنشر والتوزيع، ١٩٨٥).

(١٩) فابتداء من سنة ١٩٧٦ إلى تاريخ وفاته، كان الرئيس الراحل بومدين يركز على الصعوبات التي تعترض مشروعه في التحديث. ولذلك أدان الانتهازية وغياب الوعي المدني، وضعف الحماس للنفع العام، مؤكداً في هذا السياق نفسه على ضرورة غرس عقلية الجهد وحب العمل والمثابرة. وليس أدل على ذلك من أن آخر نشاط أداه الرئيس بومدين هو استقبال طائفة من المجاهدين الجزائريين وتشديده على ضرورة استمرار بناء الجزائر بحماس المجاهدين نفسه وعزمهم... فقد كان هذا الخطاب الذي ألقاه في شهر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٨ آخر نشاط سياسي له. كما كان بمثابة «جرس الخطر» الذي أعلن بداية انقلاب القيم الاجتماعية والذهنية في الجزائر المعاصرة، حيث تأكد العزوف عن العمل والميل إلى الربح السريع. وقد عبّرت عن هذه التناقضات كلها جريدة المجاهد، خصوصاً في بداية الثمانينيات. انظر: **المجاهد**، ٢٢/ ٤/ ١٩٨٤، و Jean Gadant, «Pétrole, rente et société,» *Peuples méditerranéens* (janvier-mars 1984).

ب ـ اهتراء الخطاب الديني للدولة وتراجع مصداقيته قياساً بخطاب الإسلاميين في التخوم والهوامش الذي يتلذذ بإخفاقات الدولة الوطنية وينعاها نعياً حاداً.

لقد كانت الثورة الجزائرية مشروعاً كبيراً لبناء الإنسان وتحقيق مجتمع الاشتراكية والتقدم، وقيادة حركات التحرر عربياً وافريقياً وعالمياً، إلا أن الدولة الوطنية، الوريث الشرعي لمشروع الثورة، لم تكن «المعجزة المنتظرة»، ولا حتى النموذج الثوري المرتقب. فقد حدثت الفجوة الطبيعية عند الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة، ذلك أن الايديولوجيا الثورية تأخرت عن مواكبة الواقع المتغيّر والمتناقض. فلم تتحول الايديولوجيا إلى عنصر محرّك للبنى الذهنية، ذلك أن الغائب الأكبر في عمل الدولة الوطنية هو المسألة الثقافية، بما تستلزمه من تعبئة ذهنية وسياسية وطرح البديل المقنع.

ولأن الاستراتيجيا الثقافية والذهنية غائبة، فقد حدث «الاختلال الطبيعي» في المرجعية، فكانت العودة العنيفة إلى الإسلام الأحادي والمنغلق. ولئن كانت صعوبة النقلة لا تتأكد فقط في النموذج الجزائري، ولكن في العديد من الأمثلة في العالم الثالث، إلا أن هذا الاضطراب مسّ أبعاداً دقيقة، مثل التعريب والديمقراطية.

يكاد يكون التعريب أهم مستويات الثورة الثقافية في الجزائر، إلا أنه لم يتحوّل إلى مشروع حضاري وسياسي متكامل، فوراء التعريب تختبئ استراتيجيات متعددة ومتنوعة. فقد كان التعريب وسيلة المتعربين للاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفرض واقع المشاركة في السلطة وتأكيد الذات اجتماعياً. كما ان مشروع التعريب لم يوحّد النخبات الجزائرية التي حافظت على انشطارها بين نخبات مفرنسة وأخرى متعربة، لا يكاد يجمع بينها أي رابط سياسي أو ثقافي. فقد دفع التعريب بأجيال عديدة من المتعربين من دون أن تتهيأ البنى الاقتصادية والمادية لاستقبالهم. ولئن تلازم التعريب مع «ديمقراطية التعليم»، إلا أن ذلك لم يحلّ الاشكاليات الرئيسية القائمة في الجزائر، ومنها:

- الفوارق بين المدينة والريف[٢٠].
- الفوارق بين المتعربين والمتفرنسين.
- الفوارق بين الفئات المحظوظة والفئات الدنيا.
- ازدواجية اللغة.

---

(٢٠) تصل نسبة التسرّب العامة في المدارس الابتدائية والثانوية في الريف الجزائري إلى ٧٦ بالمئة (٧٤,٥ بالمئة شبان و٨١ بالمئة شابات).

إن ١٠ بالمئة من الأطفال و٢٧ بالمئة من الفتيات لا يصلن إلى مستوى السنة السادسة ابتدائي، أما في المرحلة الثانوية، فإن ٤٢ بالمئة من الأطفال يغادرون الدراسة (٥٤ بالمئة من الفتيات و٣٨ بالمئة من الأطفال)، كما ان ٢ بالمئة فقط من أطفال الجزائر يصلون إلى مرحلة الثانوية العامة. انظر: Bentaleb, «La Rente dans la société et la culture en Algérie,» pp. 96-97, et Kemouche, Haddab et Kenniche, *Les Jeunes ruraux et l'école: Mythes et réalités.*

إضافة إلى ما تقدم، فقد بقي وضع المتعربين هامشياً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، على رغم أن السلطة ترفع رسمياً شعار التعريب، مع السعي إلى اكتساب التقانة وتحقيق المعاصرة العلمية.

وإن كنا لا نملك إجابة محدّدة عن وضع المتعرب داخل الثورة الصناعية، إلا أنه ضئيل قياساً بالتقانيين وكوادر الحزب الحاكم آنذاك. ولعل هذا ما ينعكس مباشرة على واقع الحراك الاجتماعي، حيث يلاحظ جلياً أن الفئات الاجتماعية المتعربة هي الأقل حراكاً اجتماعياً لانعدام علاقاتها بالقطاعات الحقيقية للإنتاج.

وقد يفسر هذا أيضاً هزال الإنتاج الثقافي والفكري عند النخبات المتعرّبة قياساً بما تتمتع به النخبات المفرنسة من إمكانات حقيقية لمراكمة المعرفة والنهوض بها. ومن ثم، فبدل أن تكون الجامعة مصدر تحرّر وخلق[٢١]، فإنها أصبحت في الفترة الفاصلة بين عامي ١٩٦٦ و١٩٨٠ صدى للسلطة لا غير، تعلّم أفكاراً، ولا تنتج بدورها أفكاراً، ولا نظم أفكار[٢٢]. ولئن تحدث بعض القراءات السوسيولوجية عن قصور معرفي وإحباط سياسي لدى النخبة الجزائرية، إلا أن الآثار الناجمة عن ذلك أعمق بكثير. فلم تنتج هذه النخبات عقلانية جديدة ولم تبلور صيغة مشروع مجتمعي مستقل عن السلطة. ولذلك لم يوجد خطاب آخر يوازي خطاب الدولة، قادر على خلق مرجعية ثقافية وسياسية بديلة. فالعقلانية الوحيدة التي كانت سائدة هي عقلانية الدولة وأجهزة الحكم، الأمر الذي سمح بـ «دولنة المجتمع» وسرعة انفجاره في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨، فالنقلة الطبيعية من دولة وطنية شمولية إلى دولة المشاركة الجماعية أسلوباً سياسياً لم تتحقق في الواقع بما يعنيه من مراكمة في تقاليد العمل الاجتماعي والسياسي. فقد خلق هذا الوضع تفريغاً مستمراً للمجتمع المدني، وتعطلاً شبه أساسي في عمل المؤسسات الرئيسية، عكس ما يذهب إليه برونو إيتيان (Bruno Etienne)[٢٣].

إن هذا الرأي يتناقض مع أسلوب ممارسة السلطة التي منعت التعدد وحاربته. ولذلك كانت المرجعية الإسلامية الأقرب إلى استيعاب هذه التناقضات والاختلافات كلها. وقد ارتفع العديد من الأصوات في الجزائر مطالباً بأسلمة المجتمع الجزائري في مواجهة الصراعات اللغوية والثقافية والتناقضات الاجتماعية والطبقية و«إخفاق» المشروع التحديثي[٢٤].

---

(٢١) انظر في هذا السياق: المنصف ونّاس، **الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر: دراسة في التغير الاجتماعي والثقافي** (تونس: دار أليف، ١٩٨٨).

(٢٢) فحتى الحركة الطلابية كانت مقموعة أو متصارعة في ما بينها حول شروط الحد الأدنى من الوفاق السياسي مع السلطة.

(٢٣) Etienne, *Algérie: Cultures et révolution*.

(٢٤) انظر مشروع اللجنة الوطنية لتقويم المجتمع الجزائري المرفوع إلى الرئيس بومدين الوارد ذكره في: عروس الزبير، «في بعض قضايا المنهج وتاريخ الحركة الإسلامية بالجزائر،» **نقد: مجلة للدراسات والنقد الاجتماعي** (الجزائر)، العدد ١ (تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢)، ص ٥ ـ ١٩.

ومن ثم لم يكن هذا الجنوح إلى أسلمة الجزائر على نحو متشدد ناشئاً من فراغ، بل كان امتداداً لتراكم تاريخي ساعدت أجهزة الحكم على تبلوره منذ أواسط السبعينيات، ذلك أنها أبدت تسامحاً كبيراً تجاه نشاط الإسلاميين، بل إن نجاح جبهة الإنقاذ الإسلامية (سابقاً) يعدّ امتداداً لأطروحات الشق الإسلاموي في جبهة التحرير الجزائرية. فقد شكلت إخفاقات الحزب الحاكم الأرضيةَ التي انبنت عليها مشروعية القوى الإسلامية. ومهما كان حجم الاختلافات بين التنظيمين السياسيين، فثمة ما يؤكد مبدأ الاستمرارية التاريخية، بحكم ما نشأ في الجزائر من اختلالات كبرى، منها:

ـ اختلال الشرعية التاريخية النضالية التحررية. فقد بدأ اهتراء الشرعية منذ اللحظات الأولى للاستقلال، حيث اندلعت حرب أهلية تَواجه فيها العرب والبربر واستمرت أشهراً، أنتجت شرخاً عميقاً في قيادات جبهة التحرير الجزائرية. كما تعددت الصراعات بين القيادات التاريخية، الأمر الذي أدى إلى استبعاد بعضها ونفي بعضها الآخر. ولعل ذلك يعدّ إهداراً لطاقات البلاد وكفاءاتها السياسية في مرحلة كانت الدولة الوطنية فيها تحتاج إلى قاعدة شعبية واسعة(٢٥).

ـ اختلال التوازن التقليدي الثقافي والذهني والرمزي بإعلان الاشتراكية وقيام الثورات الثلاث. فلم يحدث في الجزائر توطين ناجع للاشتراكية في النسيج الثقافي والاجتماعي والذهني، كما لم تخلق قوى اجتماعية متفاعلة مع مشروع البناء الاشتراكي، ذلك أن استنبات الاشتراكية في بنية عربية إسلامية يتطلب دربة ذهنية وسياسية طويلة وقدرة على التعبئة تنظيمية وثقافة سياسية مؤثّرة.

إن سرعة انفساخ الاشتراكية تعود إلى غياب هذه العناصر الأخيرة، وانعدام البدائل المقنعة القادرة على أن تلعب دوراً سياسياً وشعبياً بارزاً. فطالما أنه لم يتم استبدال بنى اشتراكية حديثة تعبّر عن جوهر المشروع الوطني بالبنى السائدة، فإن ذلك لا يحقق نقلة باتجاه الاشتراكية، كما انه لا يحقق نقلة في أسلوب الممارسة السياسية وعلاقة جهاز الدولة بالمواطن. ومن ثم كان الاختلال مزدوجاً: فهو من جهة اختلال سياسي ثقافي يتمثل في انعدام مشروع ثقافي قادر على خلق استعداد ذهني وسياسي لتقبل الاشتراكية والثورة، وهو من جهة أخرى اختلال اقتصادي اجتماعي يبرز في الاعتماد الكلي على الريع النفطي، وتفاقم واقع التبعية والمديونية الخارجية، وانعدام القيم الاجتماعية.

وقد تفاقم هذا العجز خصوصاً مع فشل المشروع البومديني وانعدام المشروع

---

(٢٥) لعل أهم سؤال طرحته مرحلة الانفتاح (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ـ كانون الثاني/يناير ١٩٩١) هو السؤال التالي: من هو المجاهد؟ كما ان ظاهرة نبش القبور وحفرها قد تترجم عن رغبة في الثأر من ماضٍ أساسه تمجيد المجاهد والمبالغة في «أسطرته» (mystification). وقد عبرت المجموعة القصصية الموتى يعودون هذا الأسبوع (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر، ١٩٨١)، عن بعض معاني النفور من سطوة الماضي وإن كان الروائي من دعاة تسييس الثقافة خدمة للعمال والثورة.

الاقتصادي والاجتماعي البديل، الأمر الذي أدى إلى افتقاد حلقة أساسية في تاريخ المجتمعات، بما فيها من تراكمات تاريخية وسياسية.

ـ اختلال توازن العلاقة بين دولة/ إسلام ودولة/ مجتمع مدني، وقد تُرجم ذلك كله في «تسيّب» التجربة الديمقراطية الجزائرية في بعض أبعادها. فلم يكن الإسلام السائد في الجزائر سوى نموذج إسلامٍ رسمي يعامل على المستوى الشعبي بارتياب كبير.

وفي ظل تراكم هذه التوترات الذهنية والثقافية، احتقنت الجزائر إلى حد الانفجار العنيف في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨. فلماذا هذا الانفجار المدوّي؟ ولماذا كان الإسلام السياسي التعبير الوحيد المهيمن؟ إن ذلك يعود إلى غياب الوسائط (médianes) بين الدولة والمجتمع. وهي وسائط تتوزع كالتالي:

ـ وسائط ثقافية (مشروع ثقافي حضاري).

ـ وسائط تعليمية (مشروع تعليمي عقلاني ومتفتح)[٢٦].

ـ وسائط سياسية (حياة سياسية تعددية وبنية مؤسساتية وتنظيمية ناجعة).

ـ وسائط دينية روحانية (مشروع عقلنة الإسلام وإدماجه في روح العصر).

لذلك كان اللجوء المكثف إلى الإسلام السياسي تعبيراً عن ردّ فعل عنيف تجاه واقع أعنف. وهو تعبير أيضاً عن الحاجة الجماعية إلى العنف في مواجهة صعوبة الحياة اليومية[٢٧]. ولهذه الاعتبارات مجتمعة اكتست التجربة الديمقراطية في الجزائر مدلولات عديدة، ذلك أنها إعلان صريح عن نهاية عهد وبداية عهد جديد، عن انتهاء ذهنية تستمد شرعيتها من التاريخ، وتستند إلى طبقة سياسية تشقها تناقضات سياسية حقيقية وميلاد تجربة جديدة تريد أن تكون قطيعة حقيقية وليست وهمية.

وقد استطاع خطاب الإسلام السياسي استقطاب هذا الواقع، وإنتاج الصيغ الايديولوجية الأكثر قدرة على التعبئة، مثل:

ـ لا تعايش بين الحق والباطل.

ـ توفير العمل لكل البطّالين.

ـ حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية جميعاً.

---

(٢٦) في حوار مع الأمين العام المساعد للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، قدّم الأرقام التالية: ٢ بالمئة من أطفال الجزائر يصلون إلى شهادة البكالوريا (الثانوية العامة)، و٣٠٠ ألف شاب جزائري يفصلون سنوياً عن النظام التعليمي.

(٢٧) وقد عبرت عن ذلك خير تعبير، موجة الأفلام الجزائرية التي تم إنتاجها في السبعينيات، مثل: مغامرات بطل، الطاحونة، عمر قتلاتو رجوليتو، والتاكسي المخفي.

- اعتبار الديمقراطية المدنية والتعددية كفراً.

- تزويج الشبان كلهم.

- بقاء المرأة في المنزل.

- تهديد أمن إسرائيل.

وأمام عمق التوقعات واتساعها واستشراء ظاهرة الشعور بالاحباط العام وغياب توزيع عقلاني للثروة، كان رد الفعل راديكالياً. ومن ثم جاز القول إن ظاهرة «الفيس» ليست حزباً سياسياً بالمعنى المعاصر للمفهوم، وإنما هي حالة ذهنية واجتماعية تترجم إرهاق «سنوات الجمر»، كما يقول المخرج الجزائري الخضر حامينا.

استنتاجات

لقد كان فشل الدولة الوطنية مزدوجاً، فهو فشل في دولنة المجتمع والتحكم في بنيانه وأنساق تعبيره، بدليل عمق حركة الاحتجاج قبل تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨، وبعدها. وهو فشل في تحقيق توقعات المجتمع، خصوصاً توقعات الشرائح الشبابية التي تمثل نحو ٧٠ بالمئة من السكان.

ومن ثم، فإن بعض الأدبيات السياسية يستعمل مفهوم المجتمع السياسي لوصف واقع التمرد في المرحلة الاستعمارية، إلا أن ذلك لا يعبّر عما نريد التعبير عنه من معانٍ تاريخية وسياسية. ولذلك نفضل استعمال كلمة مجتمع مدني، تعبيراً عن مجمل نشاط المؤسسات والجمعيات والهياكل الاجتماعية والثقافية والسياسية التي كانت تنشط إبّان الاحتلال الفرنسي.

لقد كان المجتمع المدني في هذه المرحلة في حالة ضمور، لأنه بدأ يشكّل تمظهراته الأولى متّخذاً من المسألة الوطنية مصدراً لمشروعيته، إلا أن أسلوب عمل الدولة الوطنية حكم عليه بالتراجع والهامشية. وحين استنزفت الممارسة الطويلة الدولة الوطنية، جاءت انتفاضة تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ لتضع التجربة برمتها موضع سؤال.

ولئن كانت الولادة الديمقراطية عنيفة ودموية، فلأنها تعبّر عن حاجة التجارب الثورية إلى النقد الذاتي والمراجعة الدائمين، وإلا تآكلت المشروعية التاريخية والنضالية.

الفصل الحادي عشر

الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة(*)

علي الكنز(**)
عبد الناصر جابي(***)

أولاً: الخلفية التاريخية

منذ أكثر من عشرية، أي في السبعينيات فقط، كانت الجزائر تُعتبر من قبل الكثير من الملاحظين، على مستوى افريقيا والوطن العربي، نموذجاً يمكن أن يُقتدى به للخروج من التخلف. فالجزائر، «قاطرة» عدم الانحياز والمتحدثة باسم الدول التقدمية في العالم الثالث، كانت قد خرجت منذ مدة قريبة من حرب تحرير مدمّرة وعنيفة لتدخل، وبسرعة، في عملية تنمية سريعة وفعّالة (عملية تراكم رأسمال واسعة في الصناعات القاعدية)، بالموازاة مع عملية توزيع للدخول كانت مدعاة للتنافس مع التجارب الاشتراكية الأكثر جدّية.

لكل هذا، نجد أن الجزائر ـ خلال فترة السبعينيات ـ كانت تُعتبر، من قبل أغلبية الملاحظين، من الدول التي تملك حظوظاً جديدة في الخروج من دائرة التخلف، ابتداءً من الثمانينيات بصورة خاصة، لكن وخلافاً لكل هذه التوقعات المتفائلة، نجد أن الجزائر التي كانت على أبواب العصرنة، تجد نفسها في الوقت الحالي على مشارف هاوية الأصولية، وعلى رأس قائمة الأقطار العربية المهددة فعلاً بالأصولية.

بالطبع، النموذج الإيراني موجود ليعلمنا أن السيرورة التاريخية الفعلية أكثر تعقيداً

(*) نشر في: المستقبل العربي، السنة ١٧، العدد ١٨٣ (أيار/مايو ١٩٩٤)، ص ١٩ ـ ٣٨.

(**) أستاذ علم الاجتماع، ومدير بحث في المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط (READ)، الجزائر.

(***) أستاذ مساعد في معهد علم الاجتماع، وباحث في المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط (READ)، الجزائر.

وتشعّباً من كل عملية تنظير مهما كان مستواها، فالحالة الجزائرية التي كانت تتسم بشفافية مثالية تحوّلت، بسرعة، إلى حالة غامضة وغير مفهومة لا بد من فتح «علبتها السوداء» لفك رموزها وقراءتها يوماً ما.

قد يعيننا بعض المحطات التاريخية على طرح «الأسئلة المفيدة» منطلقين من فرضية من الممكن تلخيصها كالآتي: إن العجز الملاحظ على التفسيرات يكمن، في جزء كبير منه، في عدم أخذ متغيّر «الزمن» في دراستنا الواقع الاجتماعي[1]:

عام ١٩٦٢: في هذه السنة بالذات خرجت الجزائر من حرب تحريرية طويلة وذات نتائج عميقة من حيث القضاء على النخبة السياسية والثقافية للمجتمع، في الوقت نفسه الذي أُفرغ فيه الريف من الملايين من سكانه الأصليين الذين توجهوا نحو المدن الكبرى التي كان يعيش فيها أكثر من مليون أوروبي يتحكمون عملياً في كل دواليب التسيير الإداري أو التقني للبلد، في حين أن الأمية كانت تصل نسبتها إلى ٩٠ بالمئة لدى الجزائريين الذين خرجوا محطّمين ثقافياً بعد أكثر من ١٣٠ سنة من الاستعمار الفرنسي الاستيطاني، الذي قضى على كل أنواع التواصل الحيّ مع البعد التاريخي والثقافي للمجتمع الجزائري: الوطن العربي وافريقيا...

انطلقت المقاومة، بالطبع، من فهم شعبي للإسلام وبعض البقايا الثقافية واللغوية البسيطة التي لم يتمكن الاستعمار الاستيطاني من القضاء عليها نهائياً بعد أكثر من قرن من الوجود.

تلك هي الأدوات البسيطة التي كان من المفروض أن يتمّ من خلالها بناء البلد بعد الاستقلال (بالطبع الحركة الوطنية كانت قد وحّدت البلد سياسياً حول مشروع الاستقلال): بلد كان النظام الاستعماري قد حطّم كل نسيجه الثقافي والاقتصادي، وستنطلق عملية البناء من روح «باندونغ» وسيتم تجسيدها من خلال التركيز على مفهومين محوريين مكوّنين خلاصة الفعل السياسي في تلك الفترة: **الاشتراكية والتنمية**، في ظل تحالف سياسي شعبي معتمد أساساً على جيش التحرير باعتباره القوة الوحيدة المنظمة بعد حرب التحرير. بعد ذهاب الإدارة الاستعمارية الأوروبية، كل الشروط: هياكل، عقليات، وأماكن... كانت مهيأة لكي يسقط النظام السياسي الجديد في سراب اسمه: المركزية البيروقراطية.

عام ١٩٦٥: أغلق انقلاب ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٥ الذي قام به العقيد هواري بومدين ضد حليفه القديم أحمد بن بله، وبسرعة، فترة الاشتراكية القصيرة، المسيّرة ذاتياً التي كانت مرحلة سخيّة لكن غير فعالة. ففي هذا المجتمع المهشّم كانت التنمية مركزية وفوقية، بل حتى دكتاتورية. هذا النموذج تمكّن من الحصول على قوة ضرب إضافية بعد

---

(١) انظر مؤلفاتنا وبصفة خاصة: *L'Algérie et la modernité* (Dakar: Codesria, 1990).

تأميم النفط والدخل المالي المتولّد من عملية التأميم.

هذه الاستراتيجيا التنموية الجزائرية استفادت من ظروف مثالية على المستوى الداخلي (انعدام معارضة جدية) والدولي كذلك (ارتفاع في أسعار النفط، نمو صناعي في الدول الرأسمالية، وجود قوي في العالم الثالث للمعسكر الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي). هذه الظروف الداخلية والخارجية عمّقت نتائج التجربة التنموية المتميزة بتصنيع سريع وتعليم جماهيري وصحة مجانية وثورة زراعية... الخ.

عام ١٩٧٨: توفي فجأة الرئيس هواري بومدين تاركاً لخليفته مجتمعاً حركياً، مجنداً حول شخصية الزعيم، وحول مهام وطنية واسعة: العمل للجميع، السكن للجميع، الصحة للجميع... الخ.، وهي مهام تعتمد كإطار مرجعي لها على قيم مثل المساواتية والتنمية والتقدم الاجتماعي والصناعي، قيم تُعتبر النواة المركزية الفاعلة لايديولوجية المرحلة.

لكن، وككل دكتاتور، فإن الفراغ الذي تركه، كان من الصعب ملؤه، خصوصاً أن النخبة السياسية التي قامت بعملية التسيير لمدة طويلة، لم تلاقِ معارضة جدية أثناء تسييرها، الأمر الذي جعلها تعتقد أنها قادرة على كل شيء. هذا الوضع جعلها ـ وهي التي تعرف صراعات داخلية حادة ـ تتفق على تحالف الحد الأدنى: طرح أقل المشاكل الممكنة، أقل حركة اجتماعية، أقل فعل... باختصار: «توازن السكون».

عام ١٩٧٩: ضاعف ارتفاع أسعار النفط دخل الجزائر من الموارد المالية ثلاث مرات. لكن التحالف السياسي الجديد كان أعجز من أن يستمر في عملية التنمية التي دشنت في الستينيات، باعتبارها عملية مرهقة ومعقّدة وغير مأمونة العواقب من الناحية الاجتماعية السياسية، لأنها قد تعيد النظر في التحالف الحاكم نفسه من خلال إبراز فئات اجتماعية فاعلة جديدة (عمال المصانع، المسيّرين، الطلبة، وعمال الأرض... الخ.)[٢].

تحت تأثير الدخل المالي الكبير، اختارت هذه النخبة الطريق الأسهل بالنسبة إلى المرحلة: الاستهلاك؛ فقد تحوّلت من نخبة تنموية إلى ريعية ومن نخبة بيروقراطية إلى مرتشية، وكان تحوّلاً سريعاً تحت تأثير الدخل النفطي الجديد. هذا التحوّل «أعجب» الجماهير، كما أثار إعجاب المحيط الدولي الجديد المتميز بسيطرة الليبرالية على النمط التاتشري، فقد تزامن هذا التحوّل مع توقف فجائي في الاستثمارات وبإعادة هيكلة المؤسسات العمومية المفضي في أجل معين إلى خوصصتها. كما ان الغرب وفرنسا

---

(٢) في عام ١٩٧٧، أي قبل سنة من وفاة بومدين، أخذت الحركة الاجتماعية أبعاداً مقلقة، فالاضرابات ظهرت بقوة في الكثير من القطاعات: الصناعة، الجامعة، الوظيف العمومي... الخ.، إلى درجة أزعجت المجموعات الحاكمة، التي بدأت باتهام بومدين بتحضير ثورة ضدها من خلال تحريك هذه القوى الاجتماعية من دون قدرة في ما بعد على توقيفها.

خصوصاً، أثارت إعجابهما هذه «الحكمة» التي بدأ يتّسم بها حكامنا.

عام ١٩٨٥: ابتداءً من عام ١٩٨٥، بعد هذه المرحلة الاستهلاكوية التي كانت قصيرة زمنياً، بدأت أسعار النفط في الانخفاض، كما بدأ الغرب في الدخول في مرحلة الأزمة، الأمر الذي جعل الدخل النفطي عاجزاً عن تلبية المطالب الاجتماعية الجماعية والمرتفعة باستمرار، من جراء الزيادة السكانية ومن جراء الآلة الإنتاجية المفككة التي أصبحت عاجزة حتى عن استقبال عمالة جديدة، لدرجة أنه بُدئ في التفكير جدياً في تسريح العمال، كل هذا في ظل ايديولوجية استهلاكوية نشطة.

أمام هذا الوضع، بدأت الدولة البيروقراطية المرتشية بالابتعاد أكثر فأكثر عن المجتمع الذي بدأ هو نفسه يعرف حركات اجتماعية واسعة ومتعددة الأشكال والمضامين: الانتفاضات الحضرية بدأت تأخذ مكان الاضرابات العمالية في المصانع، مناشير المعارضة الكلاسيكية للمجموعات الصغيرة توسّع صداها عن طريق خطب المساجد، النقد الاجتماعي يتحوّل من السياسي تدريجياً نحو القيمي الأخلاقي، ومن هذا الأخير نحو الديني: الرشوة والانحلال الخلقي كانا المادة الأساسية لهذا التحول(٣).

عام ١٩٨٨: لم يحصل الاضراب العام «على النمط اليساري» إنما الذي حصل فعلاً هو «انتفاضة شعبية» استطاعت شلّ العاصمة والمدن الكبرى، كما استطاعت خلق شروخ جدية في بنية النظام السياسي الأحادي الذي انفتح على المجتمع ليصبح «ديمقراطياً» تحت الضغط وليس قناعة. كانت المرحلة الجديدة هذه المتسمة بديمقراطية شكلية مبالغ فيها، تخفي وراءها نوعاً جديداً من التوتاليتارية: الأصولية. فالستون حزباً متصارعاً حول وسائل الإعلام من إذاعة وتلفزيون، وحوالى الثلاثين جريدة يومية، التي تزايد بعضها على بعض في توجيه أكبر الاتهامات إلى النظام السياسي، لم تكن تساوي شيئاً ذا قيمة أمام القوة الرهيبة للتيار الديني؛ هذه الأحزاب التي وصفها أحد زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالسنافير، على رغم الضجيج الذي تفتعله، تبقى من دون وزن حقيقي. وقد أكدت الانتخابات التشريعية صحة هذا الرأي، إذ فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ ١٨٩ مقعداً نيابياً، مقابل ٢٥ مقعداً للحزب الحاكم السابق (جبهة التحرير) و١٦ مقعداً لجبهة القوى الاشتراكية.

عام ١٩٩٢: لم تعد الدولة الإسلامية شعاراً للتجنيد، فقد أصبحت قاب قوسين أو أدنى بعد الدور الثاني من الانتخابات التشريعية الذي كان من المقرر إجراؤه في الأسبوع

(٣) على خلاف الحركة الاجتماعية في السبعينيات، فإن الحركة في الثمانينيات كانت أقل ارتباطاً بمجال العمل والمطالبة الاقتصادية، فهي دينية ـ أخلاقية في أشكالها التعبيرية. وهناك اختلاف آخر من حيث فضاءات نشأتها، فهي موجودة في الحي الشعبي وضواحي المدن الكبرى، إضافة إلى وجودها في أماكن الإنتاج، محرّكة من قبل الشباب العاطل عن العمل أكثر من العمال. أخيراً، فهي حركة تمردية أكثر من كونها حركة تفاوضية.

الثاني من سنة ١٩٩٢، ففي ١١ كانون الثاني/يناير، وقبل أسبوع واحد من الدور الثاني للانتخابات، تدخّل الجيش الجزائري بكل وزنه لوقف الاتجاه الذي أفرزته الأحداث المتعاقبة، وتمت استقالة رئيس الجمهورية الذي خلفته إحدى الشخصيات التاريخية للحركة الوطنية، وأحد مؤسسي جبهة التحرير، محمد بوضياف، الذي كان موجوداً في المنفى منذ حوالى ثلاثين سنة، هذا في الوقت الذي تمّ فيه توقيف المسار الانتخابي بحجة عيب في الشكل، وإعلان حالة الطوارئ. وقد حلّت بعد شهور قليلة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وضربت المنظمات التابعة لها، في الوقت نفسه الذي أعلن فيه النظام الجديد عن حملة ضد الرشوة.

كخلفية لهذه الأحداث المتعاقبة، نجد الارهاب بضحاياه وضغوط صندوق النقد الدولي، ذات التأثير المباشر في الأحداث: الجزائر في هذه الوضعية حالياً.

١ ـ رهانات الأزمة

لولا البديل الأصولي الذي أوصلت إليه الأحداث منذ ١٩٦٢، لكانت الحالة الجزائرية شبيهة بكل الحالات التي عرفها تاريخ العالم الثالث الحديث.

فالنزعة التنموية، هذه النزعة الخيّرة، ابنة حركة التحرر الوطني، حوصرت من كل جهة. فقد ارتبطت في الأصل بممارسات الدولة المركزية القوية الموجودة في كل مكان، فكان مصيرهما واحداً تحت الضربات الموجعة التي وجهت إليهما من قبل الحركات الاجتماعية الداخلية والضغوط الخارجية العنيفة التي جاءت كنتيجة لانهيار المعسكر الاشتراكي.

ومثل الحالات المشابهة الأخرى، فالدولتية الجزائرية وصلت إلى حدودها القصوى؛ حدود بذورها موجودة في الهيكلة الداخلية لهذا النمط من التسيير، لكن هذه الجذور لم تصعد إلى السطح إلا مع مرور الوقت لأنها مرتبطة بديناميكيتها الداخلية.

هذه الحدود يمكن اعتبارها نوعاً من الشروخ التي فتحها الصراع الاجتماعي، لدى وصوله إلى مستوى معيّن من ميزان القوة. فمن حد أدنى من المركزية الضرورية انحرفت الأوضاع نحو «مركزية» لتتجه البيروقراطية مع كل لوازمها من عرقلة وشلل وتبذير، ومن السلطوية كان الانحراف نحو الدكتاتورية والتعسف بأشكالهما المختلفة: تجاوزات، شللية، وأخيراً اتجهنا من سلطة التوزيع نحو الرشوة المعممة لكل الجسم الاجتماعي.

النظام السياسي أمام كل هذا ـ ونتيجة القضاء على المعارضة الداخلية ـ لم يعطِ نفسه فرصة اكتشاف نقاط ضعفه الداخلية وتصحيحها، فقد أصبح «أعمى» لا يرى. ففي الوقت الذي كانت فيه الانحرافات تتعمق وتتجذر وتتراكم أكثر، والحركات الاجتماعية نفسها تتدعم وتتوسع وتتجذر، انغلق النظام السياسي على نفسه داخل حصنه القمعي، وهي علامة ضعف قاتلة، لا يتم الانتباه لها عادة إلا بعد فوات الأوان.

وعلى خلاف ما كان متوقعاً، فإن التيار السياسي الديني، ومنذ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨ هو الذي وجّه أقوى الضربات إلى النظام السياسي الذي تمكن من شل طاقات البلاد.

والأكيد أن فهم هذه الظاهرة الدينية سيكون مفتاح تحليل مستقبل الأوضاع في الجزائر وغيرها من البلدان العربية، وحتى الافريقية الأخرى.

أ ـ الفرضية الأولى

الفئات الوسطى، هي عادة التي نجدها وراء الاتجاهات الديمقراطية، وهي فئات مندمجة في النسق الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، فديمقراطية أصحاب الياقات البيضاء (les cols blancs) هؤلاء، تتميز بميزات عدة، مثل فرديتها الكبيرة ودفاعها عن مصالح فئوية ضيقة وتأثرها الضعيف بالفئات الشعبية الأخرى، وأخيراً ضعف قوتها التجديدية، وذلك راجع في الأصل إلى ضخامة تهميش الفئات الشعبية التي لجأت إلى عملية إضفاء طابع قيمي وأخلاقي كبير على وضعيتها الاقتصادية الاجتماعية مع معارضة جذرية حتى للخطاب الذي يتحدث عن الحريات وحقوق الإنسان والمجتمع المدني... الخ.، خطاب موجّه إلى فئات في وضع اقتصادي واجتماعي سيئ جداً.

فبدل «ديمقراطية الكرسي» (كما سمى ماكس فيبر ذلك عندما تكلم عن اشتراكية الكرسي) ذات الصبغة التغريبية، فضلت الفئات الشعبية الخطاب الديني المحمل بقيمه «الأخوية»، المبنية على العدل وخضوع الفرد لقوى إلهية. بالنسبة إلى الجزائر إذاً، فإن «التقاء» هذه الحركة الاجتماعية القوية والجذرية مع الخطاب الديني هو الذي أعطى الحركة الإسلامية كل قوتها وعنفوانها، هذا التلاقي الذي أثر في الاثنين. فالحركة الاجتماعية من جهتها تبلورت في مشروع إعادة تشكيل الدولة الجزائرية على أسس الشريعة الإسلامية، في حين أن الخطاب الإسلامي نفسه تجذّر أكثر من خلال التنديد بحلفائه القدماء من أمثال دول الخليج، وبالتركيز على العدالة الاجتماعية، وتأييد العراق أثناء حرب الخليج. فقد تحوّل الخطاب الديني تحت تأثير هذا التلاقي مع الحركة الاجتماعية إلى خطاب شعبوي ومساواتي.

ب ـ الفرضية الثانية

إن عملية تهميش فئات اجتماعية واسعة في مجتمعات العالم الثالث تحت تأثير الليبرالية الاقتصادية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي، هي العامل الرئيسي في بروز الايديولوجيات المعادية للديمقراطية، فالعرقية والقبلية والأصولية الدينية ظواهر تتزامن على المستوى السياسي والثقافي مع مخططات إعادة الهيكلة المفروضة على بلداننا. هذا هو الوضع الذي سيدفع بالغرب إلى التقوقع على نفسه ضمن برج عاجي لا تحميه في نهاية الأمر إلا القوة الجسدية. وحالة الجزائر تعتبر من هذه الزاوية حالة مثالية، بحيث تحوّلت من «مكة» القوى التقدمية إلى مركز للأصولية العالمية، لا من جراء تديّن مبالغ فيه، لكن

من جراء فشل طموحات شعبها في التقدم، نظراً إلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي سهّلت الانسلاخ عن هذا «الكون» الذي أصبحت كل المؤشرات تؤكد أنه ملك الأقلية الغربية المسيطرة حالياً على العالم.

ج ـ الفرضية الثالثة

كما يبدو بارزاً، تتجاوز الأصولية الجزائرية تأثيراتها من بعيد التراب الوطني، فدول المغرب العربي، تونس خصوصاً، ومصر كذلك، وربما حتى العربية السعودية، قد تؤثر فيها في المستقبل، دول افريقيا الغربية، وعلى رأسها السنغال التي بدأت هي نفسها تعرف بروز ظواهر متشابهة.

ولذا نجد أن الأهمية الاستراتيجية للأصولية الدينية بدأت تثير ردود أفعال وتنافس القوى السياسية الغربية المتنافسة على شكل سياسات استعمارية جديدة خصوصاً من قبل فرنسا والولايات المتحدة، وحتى بريطانيا.

القناعة التي توصّلت إليها هذه القوى، هي أن الأصولية لن تمس مصالحها السياسية ـ يفهم هنا المصالح الاقتصادية المرتبطة باقتصاد السوق ـ ولهذا نجد هذه القوى على استعداد تام للتضحية على المدى القصير بالمبادئ الإنسانية الكونية: الديمقراطية، حقوق الإنسان مقابل الدفاع عن مصالحها الاقتصادية.

في المقابل، نعتقد بدورنا أن هذه الحسابات القصيرة سيكون مآلها الفشل الذريع لأن الأصولية، بوجهها المعادي للديمقراطية وليبرالياتها الساذجة، ما هي إلا التعبير المشوّه لواقع التهميش المختلف الأشكال الذي تعيشه فئات اجتماعية واسعة. فالأصولية، من هذا الجانب، ما هي إلا تعبير ايديولوجي لهذا الإقصاء والفشل الذي قوبلت به الطموحات الواسعة لفئات واسعة حررتها حركة التحرير الوطني وأجهضتها المجتمعات ما بعد الصناعية. فـ «الاقتصاد ـ العالم» المحبّب لم ينتج في نهاية الأمر إلا وحشاً سيفترس خالقه. وما نراه من إعادة النظر في الدساتير الديمقراطية ما هي إلا البدايات الأولى لحماية الذات من الغريب، فبدأت بالظهور أشكال غربية للأصولية لتأخذ أبعاداً خطيرة ومقلقة.

ثانياً: الحركة الاجتماعية والقوى السياسية في جزائر التسعينيات

ضمن هذا الجزء من الدراسة، سنحاول معرفة خصائص الحركة الاجتماعية في جزائر التسعينيات مع التركيز على الخاصية المهمة، التي نعتقد أنها تميّز الوضع في الجزائر، وهي سيطرة الطرح الثقافي الرمزي على غيره من الطروحات، بحيث نستطيع القول إن الحركة الاجتماعية في الجزائر تفرز اختلافاً حاداً حول الثقافي وشبه إجماع حول

الاجتماعي، وسكوتاً كبيراً عن الاقتصادي، سكوتاً يعكس عدم إعطاء أهمية كافية، بحسب رأينا، للمجال الاقتصادي، وإعطاء أهمية كبيرة جداً للمسائل الثقافية وللطرح الثقافي الرمزي. ولذا، سنحاول، في البداية، التعرّف إلى خصوصيات الطرح الثقافي، لنعرّج بعد ذلك، على الخطوط الكبرى للخارطة السياسية في الجزائر لدراستها، أو كيف تعبّر هذه الحركة الاجتماعية عن نفسها سياسياً، معتمدين في ذلك على الحياة السياسية التعددية وما أفرزته من نشاطات سياسية متعددة (مسيرات، مظاهرات... الخ.)، ومعتمدين كذلك، على نتائج الانتخابات التي عرفتها الجزائر في ظل التعددية (الانتخابات المحلية التي جرت في حزيران/يونيو ١٩٩٠، ونتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١)، ومحاولين البرهنة على أهمية الطرح الثقافي الرمزي الذي يميز الحركة الاجتماعية في الجزائر، الذي يبرز كذلك من خلال نتائج الانتخابات البلدية والتشريعية. وأخيراً، نحاول عرض تصورات للمستقبل السياسي في الجزائر، من خلال ثلاثة سيناريوهات ممكنة أكثر من غيرها، كخلاصة لهذا الجزء من البحث المخصص للقوى الاجتماعية في الجزائر وتغييراتها السياسية.

١ ـ خصائص الحركة الاجتماعية في الجزائر

تتميز الحركة الاجتماعية، في ظل التعددية السياسية بعد أحداث تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨ في الجزائر، بخصائص عدة، لعل أهمها أنها حركة اجتماعية تتموضع أساساً في المدينة كفضاء اجتماعي ـ سياسي، بحيث أُهمل الريف والقوى الاجتماعية الشعبية، خصوصاً الموجودة فيه، مع السقوط والإهمال الذي عرفه الخطاب الرسمي الشعبوي الذي كان مهيمناً في الجزائر خلال السبعينيات بصورة خاصة[٤]. من ذلك مثلاً، أنه حتى الصراع الكبير الموجود في الريف بين الفلاحين الصغار وعمال الأرض المستفيدين من الثورة الزراعية، والملّاك الذين يطالبون بأراضيهم، بعد بروز التوجهات الاقتصادية الجديدة للنظام السياسي، هذا الصراع الاجتماعي الحاد، هُمش سياسياً وإعلامياً لأنه صراع يحصل في الريف وبين قوى ريفية، ولم يُهتم به، إعلامياً وسياسياً، إلا بعد انتقاله إلى المدينة من خلال المسيرات[٥] التي قام بها مختلف أطراف الصراع.

وبالطبع، فقد انعكس هذا التركيز على المدينة كفضاء للحركة الاجتماعية، وعلى القوى الاجتماعية الموجودة فيها في المقام الأول، وعلى الحياة السياسية.

وكمثال فقط، أصبح الشباب العاطل عن العمل في المدينة، ونظراً إلى وجوده

---

(٤) ضمن هذا الخطاب، كان رجل سياسي مثل بومدين يفتخر بأصوله الريفية الفقيرة، كما كان يؤكد على دور الريف والقوى الريفية الشعبية خاصة فلاحين صغاراً، في ثورة التحرير والحركة الوطنية ككل.

(٥) من ذلك مثلاً، المظاهرات والمسيرات النسائية للحركة الإسلامية والتيار الديمقراطي.

فيها، مجالاً للاهتمام من قبل السياسي، أحزاباً، خطاباً وشخصيات، أكثر من الشباب العاطل عن العمل الموجود في الريف، على رغم أن الاحصاءات الرسمية والدراسات[٦] تؤكد أن البطالة أكثر حدّة في الريف منها في المدينة. لكن ما دام شباب المدن العاطلين عن العمل هم الأكثر مشاركة في الحركة الاجتماعية بسماتها الجديدة، التي نتحدث عنها، فإنهم أكثر ظهوراً، وبالتالي، فإن الاهتمام بهم أكثر وضوحاً، هذا الاهتمام الذي يمكن قياسه بسهولة بالأهمية المعطاة للحركات السياسية التي تعتمد كقاعدة لها هذه الفئات المدينية (الفيس كمثال)[٧]. كما إنه من الممكن أن تكون الحركة النسوية[٨]، كجزء من الحركة الاجتماعية، هي الأخرى، شاهداً على ما نذهب إليه في الانتقال الكبير للحركة الاجتماعية نحو المدينة (والعاصمة تحديداً)، هذا الانتقال الذي لم ينتظر التعددية السياسية ليظهر، فقد كانت بوادره سابقة قبل هذا التاريخ (كمثال فقط الأحداث العنيفة التي عرفها الكثير من المدن الجزائرية في الثمانينيات)[٩].

بالطبع، ونتيجة هذا الاستحواذ للمدينة، كفضاء اجتماعي، على الحركة الاجتماعية، فإن الصراع الاجتماعي في ظل التعددية قد عرف تغطية إعلامية كبيرة من جميع الوسائل الإعلامية ولو بدرجات متفاوتة (التلفزيون كان الأكثر انتقائية اعتماداً على مقاييس سياسية وغير مهنية). وكمثال فقط نأخذه من الحركة العمالية المطلبية، باعتبارها جزءاً مهماً من الحركة الاجتماعية، يمكننا القول إن دخول قوى عمالية جديدة الحركة المطلبية (الموظفين تحديداً) بعد الاعتراف بحق الإضراب، وكنتيجة للصبغة المدينية للحركة

---

(٦) من جملة هذه الدراسات، نذكر دراسات Musette Saïb حول الشباب والعمل، من ضمنها: المقدمة إلى ملتقى جامعة عنابة حول ظاهرة الشباب في المجتمعات العربية، آذار/مارس ١٩٩٠.
«Le Chomage et l'emploi des jeunes en Algérie».

كذلك هناك دراسة فتيحة حقيقي: «Crise du salariat et chomage des jeunes dans les pays arabes». مؤلَّف جماعي تحت اشراف آلان توران (باريس: المنظمة العالمية للعلوم والثقافة، ١٩٨٦). كما يمكن الرجوع إلى مقالتها تحت عنوان: «Quel emploi pour les jeunes».
«الشباب والعمل الصناعي في الجزائر»، المقدمة إلى ملتقى عنابة المذكور أعلاه.

(٧) المسيرة والتجمع... وغيرها من الأشكال العصرية المدينية، أصبحت من الوسائل العادية للنشاط السياسي في ظل التعددية، حيث قام الكثير من الفئات الاجتماعية المهنية بمسيرات: نساء، عمال، شباب، معوقون، حراس الغابات، رجال المطافئ... الخ. وعادة ما تنتهي المسيرة أمام مقر رئاسة الحكومة، المجلس الوطني أو الوزارة المعنية بالقطاع.

(٨) من جملة ذلك مثلاً، أن كل «مجتمع» ينظّم مسيراته النسائية التي تكاد تختلف كلية عن الأولى من كل النواحي. فهناك اختلاف في المطالب والمشاركين والشعارات ولغة الشعارات، وحتى اللباس بالطبع. فمسيرات «الديمقراطيين» يغلب عليها الاختلاط واللباس العصري والشعارات المكتوبة ـ زيادة على العربية ـ بالفرنسية، في حين أن المسيرة النسائية الدينية ينعدم فيها الاختلاط، وشعاراتها كلها بالعربية، والنساء فيها بالطبع محجبات، إلى درجة أن الذي يحضر المسيرتين يكاد يتخيل أنه في مجتمعين مختلفين، بل وفي فترتين تاريخيتين مختلفتين كذلك.

(٩) مثل قسنطينة، سطيف، في الشرق الجزائري وذلك ابتداء من بداية الثمانينيات.

الاجتماعية في الجزائر، فإن هذه الحركة العمالية المطلبية قد عرفت تغطية إعلامية كبيرة، كان لها دور كبير في تحديد نتائجها المطلبية. فإضرابات موظفي البريد، أو عمال توزيع البنزين، أو أساتذة التعليم الابتدائي والمتوسط، ونظراً إلى مكانة هذه الفئات الاجتماعية، ونتيجة التغطية الإعلامية الاجتماعية التي عرفتها نضالات هذه الفئات، جعلت الرأي العام المهتم مباشرة بهذه الاضرابات، يدخل كعامل في تحديد ميزان القوى أثناء المفاوضات الاجتماعية، بحيث إن هذه التغطية الإعلامية(١٠) المركّزة قد ساهمت في فك العزلة التي كانت مضروبة في السابق حول الحركة العمالية المطلبية، عندما كانت تقوم بها فئات عمالية أخرى (عمال البناء والأشغال العمومية أو عمال الصناعة)(١١). هذه الإضرابات لم تكن تستفيد من تنظيم نقابي لها في الغالب قبل هذه الفترة، الأمر الذي جعلها تتميز بميزات عدة، سنحاول التعرف إلى بعضها عند الكلام على مكانة الحركة العمالية ضمن الحركة الاجتماعية عموماً.

٢ ـ سيطرة الطرح الثقافي الرمزي

لعل من أهم الخصائص التي تميّز الحركة الاجتماعية في جزائر التسعينيات، إضافة إلى المذكورة، هي هيمنة الطرح الثقافي الرمزي. فماذا نقصد بذلك في وضع الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعرفها الجزائر؟

لقد هيمن الطرح الثقافي على الصراع الاجتماعي في الجزائر. فقط طرح الجزائريون، من خلال الأحزاب ووسائل الإعلام وعن طريق المسيرة(١٢) والمظاهرة والحملات الانتخابية، قضية نوعية نظام الحكم في الجزائر: هل يكون نظاماً جمهورياً انتخابياً، أو خلافة، أو إمارة إسلامية تعتمد على تطبيق الشريعة؟ ضمن هذا النقاش الصاخب، طرحت قضية الهوية الجزائرية، هل هي عربية إسلامية، كما يقول بذلك

---

(١٠) وذلك راجع إلى أن الوسائل الاعلامية (صحافة مكتوبة وإذاعة) هي كذلك، تشكو من هذا الانقسام بين المعرّب والمفرنس خاصة، الانقسام الذي تعيد إنتاجه بطريقة موسعة، فلكل جزء من النخبة الإعلامية اهتماماته ورموزه ومجاله الثقافي، إلى درجة أن الذي يستمع مثلاً إلى القناة الأولى أو يقرأ جريدة الشعب اليومية بالعربية، يجد الأولى جد مختلفة بل متناقضة مع القناة الثالثة، والثانية مختلفة عن أية جريدة بالفرنسية.

(١١) لمعرفة أكثر دقة عن اضرابات هذه الفئات العمالية، انظر دراستنا حول: «الاضرابات العمالية في الجزائر، ١٩٦٩ ـ ١٩٨٨،» (أطروحة دكتوراه، الحلقة الثالثة، جامعة الجزائر، ١٩٨٧)، «سوسيولوجيا النزاعات العمالية في الجزائر».

(١٢) لا ننسى أن الصحفيين كانوا من الفئات الاجتماعية الأولى التي بادرت إلى احتلال مواقع جديدة ضمن الحياة السياسية في بداية التعددية، كما كان للتنظيم الخاص بالصحفيين دور مهني وسياسي هام جداً في الكثير من القضايا التي طرحت على الساحة السياسية، مثل قضية التعذيب (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨) وحرية التعبير عموماً.

بعضهم، أم أمازيغية متوسطة افريقية كما يدّعي بعضهم الآخر؟ وطرحت للنقاش كذلك، مكانة المرأة في المجتمع وعلاقاتها بالرجل وبالعمل المأجور. بالطبع، لم تنج اللغة من هذا النقاش، فقد طرحت المسألة اللغوية للنقاش (مكانة كل من العربية، الامازيغية، الفرنسية) في الحياة العامة، في المدرسة وفي عالم الشغل والإعلام. وقد تميّز هذا النقاش، أو هذا الطرح، بأنه لم يكن نخبوياً، كما هو حاصل في الكثير من المجتمعات، فقد كان طرحاً جماهيرياً واسعاً، شاركت فيه شرائح اجتماعية واسعة. وهذا الطرح الثقافي جعل الأشكال الأخرى للصراع الاجتماعي (الاقتصادي ـ الاجتماعي) تفقد أولويتها المعهودة في السابق، فالطرح الاقتصادي الذي كان مسيطراً ضمن الخطاب الرسمي ولدى الفئات المثقفة، ترك مكانه لسيطرة أخرى، وهي الرؤية الثقافية للصراع الاجتماعي في الجزائر. فما هي القوى الاجتماعية الموجودة وراء هذه الطروحات الثقافية المختلفة؟ وكيف تعبّر عن نفسها في هذا الطرح الثقافي؟ وما علاقة هذا الطرح الثقافي البارز بالوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي؟ هذا ما سنحاول معرفته من خلال هذا القسم من الدراسة.

٣ ـ مجتمعان وجهاً لوجه: مجتمع «العصرنة» في مواجهة مجتمع التهميش

الطرح الثقافي المسيطر في الحالة الجزائرية يجعل الانقسامات الاجتماعية الكلاسيكية (الأفقية) الطبقية، على رغم أهميتها، تتشابك مع انقسامات عمودية اعتماداً على منطلقات ثقافية، وهو ما أكدناه سابقاً من جماهيرية هذا الطرح الثقافي. فبالإضافة إلى الانقسام الواضح لدى النخبات (معربة، مفرنسة، إسلامية، علمانية، ذات ثقافة عربية، ذات ثقافة أمازيغية)، فإن هذا الصراع يجد له صدىً واسعاً لدى الفئات الأخرى. وهذا الوضع هو الذي جعلنا ـ على رغم كل التحفظات المنهجية ـ نستعمل مفهوم «المجتمعَين المتواجهين». فما هي القوى الاجتماعية الموجودة داخل كل مجتمع؟

أ ـ مجتمع «العصرنة»

هو المجتمع الذي يغلب عليه الطابع النخبوي ذو الثقافة المفرنسة عموماً، والذي يرفع شعارات العصرنة والديمقراطية، بل حتى العلمانية لدى بعضه. هذا المجتمع يتجسد تقريباً في مفهوم المجتمع المدني، بالمحتوى الاجتماعي الذي أخذه هذا المفهوم في الجزائر والمغرب العربي عموماً[١٣]، ويعبّر عنه الكثير من المؤسسات والجمعيات والهياكل. فبالإضافة إلى الجمعيات النسوية المتعددة، هناك المنظمات النقابية والمهنية، مثل جمعية مسيّري القطاع العام ومنظمات أرباب العمل، ومنظمات مهنية أخرى، مثل الصحفيين ورجال القانون والأطباء. ومن الممكن تصنيف هذا المجتمع اجتماعياً على أنه مجتمع

---

(١٣) انظر: مداخلات الملتقى العربي الذي نظّمه مركز دراسات الوحدة العربية حول المجتمع المدني في: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٩٢).

الفئات الوسطى المتحالفة والمرتبطة بالدولة والعملية الإنتاجية العصرية، فهي تمثل القاعدة الاجتماعية للنظام السياسي في الجزائر.

وعلى الرغم من أن هذه الفئات الوسطى، عموماً، ضعيفة عددياً مقارنة بالمجتمع الثاني: مجتمع التهميش، إلا أنها فئات مسيطرة اقتصادياً وسياسياً، فهي موجودة في مواقع القيادة (التسيير) في القطاعات الاقتصادية والسياسية، كما تتحكم بقوة في الوسائل الاعلامية، الأمر الذي يجعلها تبدو قوة مهيمنة اجتماعياً. فهي التي تحتل المواقع القيادية في قطاع الدولة، كما تحتل مواقع مماثلة في القطاع الخاص. ومن الناحية السياسية، تسيطر هذه الفئات المفرنسة ثقافياً على الإدارة وهياكل الدولة الأخرى (الجيش، الشرطة. . . الخ.).

بالإضافة إلى الإمكانات والوسائل التي تتيحها السيطرة على الدولة، نجد أن هذه القوى الاجتماعية ممثلة بالكثير من الأحزاب والجمعيات التي تدافع عن رأيها، وهي ما تسمى ضمن الخريطة السياسية الجزائرية بالأحزاب الديمقراطية، التي تأتي على رأسها الأحزاب ذات الصبغة البربرية (جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب الطليعة الاشتراكية أو الحزب الشيوعي، الحزب الاجتماعي الديمقراطي. . . الخ.)، فضلا عن الجمعيات المهنية والفئوية المختلفة، ومجموعة كبيرة من الأحزاب السياسية الصغيرة. وهذه الأحزاب على رغم اختلافاتها العديدة على المستوى الاقتصادي، وحتى السياسي، تتميز بتجانس كبير في مواقفها، عندما يتعلق الأمر بالقضايا المطروحة في الساحة، والتي يغلب عليها الطابع الثقافي: قضايا الهوية، القضايا المتعلقة بالمرأة وبمكانتها في المجتمع، نوعية نظام الحكم السياسي، اللغة، المدرسة والمنظومة التعليمية عموماً. . . الخ.؛ وهي القضايا المهمة التي تجسّد فيها الصراع الاجتماعي على حساب القضايا الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، التي على رغم أهميتها في النقاش، لا تثير الاستقطاب الاجتماعي والسياسي نفسه الذي يحصل عندما يتعلق الأمر بالقضايا الثقافية الرمزية هذه.

يظهر تجانس مجتمع العصرنة هذا من خلال التفافه حول شعارات سياسية، مثل الديمقراطية، والتسامح أو اللاعنف، وحول المكانة العصرية الممنوحة للمرأة. فهو من زاوية ما مجتمع تنويري مع نزعة نخبوية وتغريبية في بعض الأحيان، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالصراع مع التيار الديني، الممثل السياسي الرئيسي لما أسميناه بمجتمع التهميش.

ب ـ المجتمع الآخر. . . مجتمع التهميش

قد تكون الكلمة قاسية ومبالغ فيها، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بوصف الأغلبية الساحقة من المجتمع الجزائري. لكن، ماذا يمكننا قوله إذا عرفنا، مثلاً، أن الاحصاءات الرسمية تقول إن ١٤ مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة اجتماعية ـ بحسب المقاييس

الرسمية ـ بعد عملية رفع الدعم (عن المواد الأساسية التي قررتها الحكومة ابتداءً من شهر نيسان/ ابريل ١٩٩٢) تحت ضغط سياسة صندوق النقد الدولي، ومن ضمن هؤلاء الملايين الأربعة عشر يوجد أربعة ملايين ونصف المليون نسمة من دون أدنى دخل. والاحصاءات الرسمية نفسها تتحدث عن فروق اقتصادية اجتماعية رهيبة يعرفها المجتمع الجزائري، تتراوح بين ١ و١٢ من حيث مقاييس الاستهلاك الفردي الذي يقدّر سنوياً/ فرد بالنسبة إلى أفقر الفئات ذات المدخول بـ ٢٤٢١ د. ج.، في حين يصل إلى أغنى ١٠ بالمئة من الجزائريين إلى ٢٩٠٠٠ د. ج. وتؤكد الأرقام نفسها كذلك، أن العشرة بالمئة الأغنى يستهلكون ٣٢ بالمئة من الدخل الوطني، في حين أن الـ ٤٠ بالمئة الآخرين لم يستهلكوا من الدخل إلا ٦ بالمئة[١٤].

لقد ضُمّت إلى مجتمع التهميش هذا في السنوات الأخيرة، الفئات الوسطى بمجملها، التي أصبحت في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الكبير الذي عرفته وضعيتها الاقتصادية ـ الاجتماعية. ففئات مثل المعلمين والأساتذة والأغلبية الساحقة من الموظفين، يمكننا أن نقول عنها إنها في حاجة الآن، إذا ما راعينا وضعها الاقتصادي، إلى مساعدة اجتماعية، وذلك دائماً واعتماداً على المقاييس الرسمية (على رأس هذه المقاييس الدخل الشهري، فكل من لا يتجاوز دخله ٧٠٠٠ د. ج. شهرياً، هو في حاجة إلى مساعدة اجتماعية)[١٥].

كذلك توسعت دائرة عالم التهميش الاجتماعية بفضل البطالة التي أصبحت تمس حالياً فئات اجتماعية جديدة (خريجي الجامعات من أطباء ومهندسين... الخ.). هذه الفئات المتعلمة الجديدة بدأت بالالتحاق بالحركة الدينية السياسية[١٦]، الأمر الذي ستكون له نتائج مهمة على الحركة الاجتماعية في الجزائر. يتكوّن مجتمع التهميش إذاً، سوسيولوجياً من الفئات البعيدة عن العملية الانتخابية (البطالين)[١٧] المكونة أساساً من الشباب المتمركزين في المدن الكبرى ذوي التأثير السياسي الكبير. لكن التهميش لا يمكن قياسه فقط من خلال العملية الإنتاجية (المبعدين عن العملية الإنتاجية)، بل كذلك من خلال المبعدين عن العملية الاستهلاكية كذلك، في مجتمع يتميز بسيطرة فئات السن

(١٤) المعلومات الاحصائية هذه مذكورة ضمن استجواب صحفي أجرته جريدة *Le Quotidien d'Algérie* يوم ٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٣ مع مسؤول في الديوان الوطني للاحصائيات.

(١٥) كان من الممكن أن تكون وضعية مجتمع التهميش الاقتصادية والاجتماعية أسوأ لولا أزمة السكن والتضامن الأسري، فأزمة السكن في الجزائر تجعل العائلة نفسها القاطنة بالمسكن نفسه، تتحصل على عدد كبير نسبياً من الدخول لأبنائها وبناتها غير المتزوجات مما يؤثر ايجاباً في الدخل الاجمالي للعائلة.

(١٦) من ضمن المجموعة المسلحة والمنتمية إلى الحركة الدينية التي اقتحمت ثكنة عسكرية في قمار ـ الجنوب الجزائري، هناك طبيب بطال، وهي أول عملية عسكرية كبيرة قام بها هذا التيار الإسلامي المسلح ضد الجيش.

(١٧) وصلت نسبة البطالة إلى حدود ٢٣ بالمئة عام ١٩٨٩.

الصغرى (جزائري من اثنين عمره أقل من عشرين سنة وجزائري من أربعة في سن الدراسة). هذا الجزائري أصبح يفضل السكن في المدينة (جزائري من اثنين يسكن في المدينة في عام ١٩٨٧)، فالنظام المدرسي يتسرّب منه سنوياً مئات الآلاف من التلاميذ ليقوموا بتوسيع قاعدة التهميش، خصوصاً في المدن الكبرى المكتظة ذات الحركية السياسية الكبيرة.

لقد استطاعت الأحزاب السياسية الدينية، وعلى رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أن تكون المعبّر الرئيسي عن مجتمع التهميش هذا ذي الطابع الشعبي الواسع، مانحة إياه الخطاب الديني القيمي المعروف[١٨].

فمجتمع التهميش، إذاً، يتكون سوسيولوجياً من كل المبعدين عن العملية الإنتاجية والاستهلاكية، المنتمين إلى فئات اجتماعية واسعة تضم حتى الفئات الوسطى، خصوصاً الشرائح الدنيا منها، ذات التمركز الحضري الكبير في مدن الساحل (خصوصاً الجزائر، قسنطينة، عنابة، وهران... الخ.) والمعتمدة في جزء واسع منها على تجارة «الترابندو» الاقتصاد الموازي[١٩].

من خلال هذه الحركية الاجتماعية، استطاعت الأحزاب الدينية بشعاراتها أن تجعل هذا المجتمع يتبنّى مواقفها وآراءها ضمن الصراع الاجتماعي ذي الاستقطاب الثقافي، مثل العداوة للديمقراطية، والنظام الجمهوري ذي الانتخابات[٢٠]، وحرية المرأة وعملها، والاختلاط في المدرسة، وغيرها من القضايا المهمة التي طرحتها الساحة السياسية والإعلامية الجزائرية في ظل التعددية خصوصاً.

٤ ـ عالم الشغل: بين التهميش والعصرنة

ما هي المكانة التي يحتلها عالم الشغل، وبالتالي الحركة العمالية، والحركة النقابية، وجمعيات أرباب العمل وجمعيات مسيّري القطاع العام التابع للدولة ضمن الحركة الاجتماعية العامة؟ هذا ما سنحاول التطرق إليه متسائلين عن العلاقة التي تقيمها الحركة الاجتماعية مع الحركة العمالية، من تأثير الاقتصادي (الأزمة الاقتصادية) والسياسي (التعددية السياسية والنقابية) في الحركة العمالية في جانبها الهيكلي (جمعيات ونقابات)،

(١٨) أهم شعارات المسيرات الانقاذية: قال الله، قال الرسول، لا ميثاق لا دستور.

(١٩) ظاهرة الاقتصاد الموازي عرفت توسعاً كبيراً جداً لآثارها الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية ـ السياسية. انظر آخر مؤلَّف خصص لها في جانبها الاقتصادي: *Essai sur l'économie parallèle: Cas de l'Algérie* (1991).

(٢٠) لمعرفة الخصوصيات الجزائرية للحركة الدينية، يمكن الرجوع إلى بعض المؤلفات التي صدرت حديثاً من قبل مؤلفين جزائريين؛ الأول باللغة العربية: حميدة عياشي، **الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص** ([د. م.]: دار الحكمة، ١٩٩٢). والثاني بالفرنسية لصاحبه عيسى خلادي تحت عنوان: *Les Islamistes algériens face au pouvoir* (Alger: Ed. Alfa, 1992).

وكممارسة اجتماعية متفاعلة بالضرورة مع محيطها في مختلف أبعاده. باختصار، سنحاول معرفة المكانة «الموضوعية» و«الذاتية» التي يحتلها عالم الشغل بمختلف مكوناته، وخصوصاً الحركة العمالية ضمن هذه الحركية التي تميز المجتمع الجزائري، وهل يخضع عالم الشغل (الحركة العمالية تحديداً) للمنطق العام الذي يسيطر على الحركة الاجتماعية في الجزائر، أم أنه يملك منطقاً داخلياً خاصاً به، يتكيف بطريقته الخاصة ومن خلاله وفق المنطق الكلي الذي يميز الحركة الاجتماعية؟

كانت عشرية الثمانينيات في الجزائر فترة تحوّل وقطيعة على مختلف المستويات، فقد انتقل النظام الجزائري، سياسياً، من الأحادية الحزبية والنقابية إلى التعددية السياسية والإعلامية والنقابية، وتخلى النظام السياسي الجزائري، اقتصادياً، عن المبادئ الاقتصادية والأهداف التي كان يرتكز عليها (التخطيط المركزي، وجود قطاع عام، تأميم احتكار التجارة الخارجية، الثورة الزراعية... الخ.)، كل ذلك تمّ في نهاية هذه العشرية، وفي ظل أزمة اقتصادية خانقة ومديونية خارجية وصلت إلى حدود ٢٣ مليار دولار، وتدهور في سعر النفط (أكثر من ٩٠ بالمئة من الدخل). هذه المحاولات تجسّدت في اتجاهات صناعية واضحة، فقد انخفضت نسبة الاستثمارات في القطاع الصناعي من ١٥٦,٥ في الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣ إلى ٣٥ بالمئة في عام ١٩٨٠ لتصل إلى ٣٠,٨ بالمئة في نهاية هذه العشرية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨). هذا الوضع انعكس سلباً على العمالة، بحيث تقلصت، مناصب الشغل التي تم خلقها خارج القطاع الزراعي (قطاعي الصناعة والأشغال العمومية والبناء)، إلى ١٢٠٠٠ منصب شغل في نهاية هذه العشرية (١٩٨٦ ـ ١٩٨٨)، بينما كانت في السابق تتجاوز السبعين ألف منصب شغل في نهاية السبعينيات. فبالطبع، هذا التدهور في العمالة كان تجسيداً مباشراً للخيارات الاقتصادية الجديدة التي بدأت في الظهور من بداية الثمانينيات مع التحول الذي عرفه رأس النظام السياسي، بحيث إن السبعينيات كانت العشرية التي عرفت بوادر ظهور حركة اجتماعية قوية تعتمد على فاعلين اجتماعيين عصريين: الطلبة، الفلاحين وعمال الأرض، العمال المسيرين، والمرتبطين مباشرة بالعملية الإنتاجية العصرية، باعتبار أن العملية الإنتاجية هذه ـ والقطاع الصناعي العام قطبها المركزي ـ هي وسيلة التغيير (الاجتماعية الأساسية) ونواة الحركة الاجتماعية العصرية، واقعاً موضوعياً وخطاباً. كذلك عرفت هذه العشرية تغييرات كمية ونوعية على مستوى العامل المركزي ضمن هذه الحركية: الحركة العمالية. فمع التجديد الكبير الذي عرفته الطبقة العاملة: تغيير في صورة العامل الكبير في السن ذي التجربة المهنية الاستعمارية، الأمي ذي الأصول الريفية وصاحب التجربة المطلبية والنقابية الاستعمارية المهيكلة نقابياً، والمحترم الهرمية الصناعية، وبالتالي ذي الإنتاجية المرتفعة؛ هذا العامل، أصبح يمثل الأقلية مع التجديد الذي عرفته الطبقة العاملة وظهور العامل الشاب ذي الأصول المختلطة (ريفية مدينية أو حضرية) وذي المستوى التعليمي المتوسط، والذي لم يعرف عن التجربة النقابية إلا صورتها السلبية (نقابة غير مطلبية ومسيّسة وتابعة للحزب الحاكم)، وصاحب التجربة المطلبية غير المهيكلة نقابياً، وبالتالي ذي الطموحات الاجتماعية

الواسعة، باعتباره ابن هذه التغييرات الاجتماعية[٢١] العميقة التي لم يستفد منها كثيراً من وجهة نظره (طرد من المدرسة، ولم يتحصل على موقع اجتماعي مهم؛ عامل، من الممكن أن يكون أخوه طبيباً أو مهندساً)، الأمر الذي يجعله يتميز بنزعة مطلبية قوية وغير مهيكلة، وتتجاوز إطار مكان العمل والحركة العمالية برمتها لتقترب من عالم التهميش في بعض الأحيان ومن بعض أوجهها.

هذه الحركة العمالية بخصائصها السوسيولوجية عبّرت عن نفسها عن طريق النزاع الاجتماعي ذي المطالب الاقتصادية، وهي المطالب الوحيدة التي تملك قوة تفاوضية كبيرة في ظل الوضع السياسي والاقتصادي الذي ميّز السبعينيات: أحادية سياسية ونقابية لا تعترف بالمطالب غير الاقتصادية[٢٢]، في الوقت نفسه الذي كان فيه الوضع المالي والاقتصادي عموماً يسمح بتلبية هذه المطالب الاقتصادية الدفاعية، نظراً إلى المواقف العدائية التي كانت تتخذها الهياكل النقابية الرسمية من هذه الحركة المطلبية، خصوصاً من زاوية شكلها المطلبي، أي التوقف عن العمل الذي كان يعني من جملة ما يعني، عدم تمكن هذه البيروقراطية النقابية من القيام بمهامها المكلفة بها رسمياً: التحكم في القاعدة العمالية. وكانت نهاية الثمانينيات الفترة التي عبّرت فيها الطبقة العاملة عن حيوية كبيرة في المطالبة، كما كانت فترة تحولات نوعية ضمن الحركة العمالية المطلبية.

فقد انتقلت الحركة العمالية من الأشكال التعبيرية البسيطة في التعبير والفردية، والمحصورة في مكان عمل واحد، وذات المحتوى الاقتصادي الدفاعي، إلى الأشكال الأكثر جماعية (الإضراب العمالي كشكل رئيسي) والمنظمة (الإضرابات الوطنية التي كانت في صيف ١٩٧٧) ذات المطالب المهيكلة والأقل دفاعية، على رغم بقاء سيطرة الطابع الاقتصادي، مع اختلاف نوعي كبير. إن هذه المطالب الاقتصادية (الزيادة في الأجور) أصبحت تبرَّر اعتماداً على مقاييس اقتصادية كلية (التضخم، تدهور القدرة الشرائية... الخ.) وليست جزئية (من داخل مكان العمل).

من جملة التحولات النوعية المهمة التي عرفتها الحركة العمالية المطلبية خلال هذه الفترة، هو انتقال قيادتها من عمال وأجراء القطاع الخاص إلى عمال وأجراء القطاع العمومي التابع للدولة، هذا القطاع المفترض فيه أن يخلو من التناقضات باعتباره قطاعاً اشتراكياً، يحتل العامل فيه موقعاً منتجاً ـ مسيّراً.

---

(٢١) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة بالذات، انظر دراستنا مع زملاء آخرين التي تمت في إطار مركز الدراسات في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية تحت عنوان: *Travail et relation de travail* (Alger: [s.n.], 1991).

(٢٢) لمزيد من التفاصيل حول النزاعات العمالية، انظر تدخلنا الذي قدمناه إلى ملتقى جامعة القاضي عياض ـ مراكش، المغرب تحت عنوان: «التجربة الجزائرية في تسيير النزاعات العمالية» ضمن أعمال الملتقى: الموارد البشرية ودورها في بناء المغرب العربي، نيسان/ ابريل ١٩٩٠.

الاتجاهات الكبرى هذه (قيادة عمال القطاع العمومي للحركة العمالية المطلبية، تفضيل الإضراب كشكل رئيسي للمطالبة، الاهتمام بالمطالب النوعية بالإضافة إلى تلك الاقتصادية، الاتجاه نحو الإضرابات القطاعية والوطنية بدل الإضراب المحصور في مكان عمل واحد)؛ كل هذه الاتجاهات تدعمت بعد التحولات السياسية التي أدخلت على النظام السياسي في الجزائر والتوجهات الاقتصادية الجديدة المعبّر عنها. وقد أضيف عامل جديد يتعلق بالدور الكبير والمتزايد الذي أصبحت الهياكل النقابية (المحلية، والوطنية) تقوم به في تنظيم وتدعيم هذه الإضرابات التي كانت تتميز سابقاً بانعدام التنظيم، بل بمعاداة نقابية لها، من دون أن يعني هذا التحول في الموقف النقابي من الحركة العمالية المطلبية أن هناك تحسناً كلياً في العلاقة بين المستويين، بحيث لا زلنا نلاحظ بقايا النظرة السلبية التي تملكها القاعدة العمالية للتنظيم النقابي، خصوصاً في قمته. كما ان التنظيم النقابي كان بطيئاً في تكيفه وفق الجو السياسي الجديد. لكن الذي أثّر كثيراً وبسلبية، بحيث يمكن أن يحوّل عالم الشغل، وبالتالي الحركة العمالية، من نواة العصرنة المركزية بتحالفاتها الاجتماعية مع فئات منتجة أخرى، وهي تلك المبعدة موقتاً عن عالم الإنتاج، عالم الشباب العاطل في المدن، وبالتالي كسر هذه القطبية التي تميّز المجتمع الجزائري حالياً بين عالم التهميش وعالم العصرنة، هو الوضعية الاقتصادية الصعبة، وخصوصاً التيارات الاقتصادية الجديدة التي بدأت بالبروز منذ الثمانينيات، والتي من الممكن أن تكون السبب في تفكيك القاعدة الاقتصادية المعتمدة على القطاع العام الصناعي من دون أن تخلق البديل الصناعي الخاص، الأمر الذي يمهّد موضوعياً للقضاء على هذه النواة العصرية للمجتمع: عالم الشغل ونواته المركزية الحركة العمالية بتحالفاتها الاجتماعية التي تستطيع أن تقوم بها. أما العائق الثاني أمام عالم الشغل في احتلاله هذا الموقع وقيامه بهذا الدور، فيكمن في المستوى السياسي والنقابي.

إن القصور التاريخي للحركة النقابية الجزائرية، خصوصاً خلال الفترة البومدينية، والطابع الاقتصادي للحركة العمالية المطلبية، وابتعاد العنصر المثقف عن الحركة العمالية عموماً، والرشوة الاجتماعية التي تعرضت لها الإطارات النقابية والعمالية الممثلة خلال العقود السابقة. . . كل هذه العوامل جعلت الحركة العمالية من دون توجهات سياسية واضحة، ومن دون تحالفات اجتماعية واسعة داخل عالم الشغل وخارجه[٢٣].

فالحركة العمالية لا زالت متقوقعة في المطالبة الاقتصادية، فهي لم تعرف كيف تجسد حيويتها المطلبية الكبيرة في برنامج سياسي واضح، كما ان الفكر النقابي المسيطر حتى الآن، كان عائقاً في بلورة هذه الرؤية السياسية التي من الممكن أن تكون مجالاً لتجنيد

---

(٢٣) انظر دراستنا حول «العلاقة بين الحركة العمالية المطلبية والحركة الاجتماعية، حالة تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨،» ورقة قدّمت إلى: الملتقى الذي نظّمته جامعة أوبسالا (السويد) حول الحركة العمالية والتحولات الديمقراطية في العالم الثالث، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩.

فئات من خارج عالم الشغل، مثل مسيّري القطاع الاقتصادي[٢٤]، وحتى فئات من خارج عالم الشغل لكنها قريبة موضوعياً منه. هذا الواقع، إذاً، هو الذي جعل عالم الشغل لا يظهر كقوة سياسية، فالعامل قد يشارك في إضراب وطني يدعو إليه الاتحاد العام للعمال الجزائريين، لكنه قد ينتخب قوى سياسية أخرى على المستوى المحلي أو الوطني.

لقد جعل عدم وضوح المشروع السياسي لعالم الشغل وهيمنة النظرة الاقتصادية، الحركة الاجتماعية التي تعتمد على عالم التهميش، أكثر جذرية وحيوية لأنها حركة عرفت كيف يكون لها بعد سياسي جذري، على خلاف عالم الشغل والحركة العمالية التي تبدو من دون رؤية سياسية واضحة، الأمر الذي أسقطها في الذيلية السياسية لقوى أخرى قد تكون، حتى تلك القريبة من عالم التهميش، ضمن القوى السياسية.

بالطبع، فقد تأثرت النشاطات السياسية المختلفة بهذا الطابع الخاص ـ سيطرة الثقافي والرمزي ـ الذي أخذته الحركة الاجتماعية والصراعات الاجتماعية، فإذا أضفنا إلى ذلك الآثار التي تركها نظام الحزب الواحد الذي كان مسيطراً في الجزائر، من ضعف في الثقافة السياسية وموقف سلبي عموماً من السياسة والهياكل السياسية (الأحزاب والشخصيات)، والشخصيات السياسية الوطنية التي استطاع النظام الأحادي إلغاءها من الذاكرة الشعبية، عرفنا بعض الخصائص التي قد تميز النشاط السياسي والقوى السياسية الموجودة على الساحة السياسية.

٥ ـ التعبيرات السياسية

في البداية، لا بد من التعرف إلى هذه القوى السياسية، مع العلم أن التعرف إليها نسبياً، عملية سهلة، لأن الانتخابات البلدية والدور الأول من التشريعية، إضافة إلى النشاطات السياسية المختلفة التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة، تسهّل عملية التعرف إلى هذه القوى السياسية الفاعلة على الساحة الجزائرية. فأمام الدولة ونواتها العسكرية، كقوة سياسية مركزية، فإن التعددية السياسية التي تعرفها الجزائر، قد أفرزت مجالين سياسيين مختلفين، هما ما يسمى بالمجال الديمقراطي والمجال السياسي الديني. وهما مجالان يعتمدان في تصنيفهما على مقاييس ثقافية رمزية، فلكل مجال رموزه ورجاله وتواريخه وأشكاله السياسية التعبيرية، ومطالبه المختلفة بالطبع، عن رموز ورجال وتواريخ ومطالب المجال الآخر.

تعتمد القوة السياسية الدينية وعلى رأسها الفيس: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كقاعدة اجتماعية لها، على عالم التهميش (نواته المركزية الفاعلة شباب المدن)، وهي قوى سياسية

(٢٤) على العكس من ذلك تماماً، فقد شجعت النقابة جزئياً ولأسباب سياسية حزبية ومرحلية، العداوة الكبيرة التي يبديها العمال إزاء مسيّري القطاع العام، والتي تجسّدت في حركة اضرابات واسعة في سنتي ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠.

جذرية ورافضة الواقع السياسي الحالي، في حين أن المجال الديمقراطي يعتمد على مجموعة أكثر تنوّعاً من الفاعلين السياسيين ويكوّن ما يمكن تسميته بالمجتمع المدني أو ما أسميناه نحن بمجتمع العصرنة، في مقابل مجتمع التهميش. والمجال السياسي هذا يعتمد أكثر على القوى السياسية الثقافية الممثلة التيار البربري والتيارات الديمقراطية واللائكية الأخرى، وهو يتكون كذلك من الجمعيات النسوية والمهنية، ورجال الإعلام والأطباء... الخ.، والنقابية المختلفة والعمالية الممثلة أرباب العمل (القطاع الخاص). وكما هو واضح من خصائصه الاجتماعية هذه، فإن المجال السياسي الديمقراطي قريب في مواقفه من النظام الحاكم، حتى ولو كان ذلك بدرجات مختلفة. لكن القاسم المشترك بين كل هذه القوى السياسية المتعددة يكمن في عدائها المجتمع المقابل: مجتمع التهميش، وخوفها من جذريته وطروحاته المختلفة، وقد استطاعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أن تؤطره وتعطيه الطابع الديني السلفي المعروف(٢٥).

هذا الطرح المتميز بالقطيعة الثقافية الرمزية، هو الذي جعل قوى اجتماعية فاعلة، مثل عالم الشغل، غير بارزة كقوة سياسية فاعلة ومركزية ضمن الحياة السياسية، باستثناء بعض المواقف السياسية الأخيرة للمركزية النقابية، مثل اللقاءات الثلاثية (حكومة ـ نقابة عمالية ـ أرباب عمل) التي لم تتبلور في مواقف سياسية شعبية، نظراً إلى الانقطاع الذي لا يزال حاصلاً بين القاعدة العمالية والقمة النقابية التي لم تتجدد بالسرعة الكافية لتتلاءم أكثر مع الجو السياسي الجديد ومع الجذرية التي تتسم بها القاعدة العمالية. فإحدى الخصائص الرئيسية للثقافة السياسية الجزائرية، هي جذريتها، هذه الجذرية في الطرح التي لا تعني العنف، فهي جذرية سياسية غير عنيفة. وهذه الجذرية بالذات، هي التي استطاعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ الاستحواذ عليها وتأطيرها ضد النظام السياسي القائم وقيمه السائدة. هذه الجذرية تتعدى الدولة كهيكل والممارسات السياسية لتشمل القاعدة الاجتماعية والتحالفات الاجتماعية الحاكمة أو المدعمة والمساندة إياها.

فنتائج الانتخابات تبيّن لنا أن التيار الديني ممثلاً في تنظيمه الأكثر جذرية قد استطاع أن يهزم القوى السياسية الأخرى في مجالها الاجتماعي: المدينة ولدى الأجيال الشابة التي ولدت خلال التجربة التنموية الجزائرية التي قادتها القوى الاجتماعية المتمثلة في مجتمع العصرنة. فالجبهة الإسلامية للإنقاذ استطاعت من خلال نتائج الانتخابات

---

(٢٥) من ذلك مثلاً: أن عالم التهميش وخاصة نواته الصلبة: شباب المدن العاطل عن العمل، يملك مطالب غاية في العصرية (شقة، سيارة، عملاً، تعليماً، السفر إلى الخارج... الخ.) سياسياً كذلك، وطموحاته تنزع نحو عدل وأخوة ومساواة أكثر في المجتمع، في حين أن الأشكال التعبيرية الرمزية التي يطالب بها تتسم بسلفية موغلة في القدم، فنجده ضمن مستوى «الشكل» ضد عمل المرأة ومعادياً الديمقراطية باعتبارها كفراً وبدعة غربية، وضد النظام الجمهوري والانتخابات؛ السلفية هذه بالطبع تظهر أول ما تظهر من خلال لباسه مثلاً: لباس المجاهدين الأفغان لباسه التقليدي، سلوكاته اليومية والمعيشية، عدم مصافحة النساء، التشدد في تقليد السنّة النبوية... الخ.

البلدية (حزيران/يونيو ١٩٩٠) مثلاً، الفوز بالأغلبية الساحقة للبلديات الكبرى (في البلديات التي يزيد عدد سكانها على ٥٠,٠٠٠ نسمة، حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على ٩٣,٦ بالمئة من أصوات الناخبين، كما حصلت على ٨٩ بالمئة من البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين ٣٠,٠٠٠ و٤٩,٩٩٩ نسمة، و٧٥,٨ بالمئة من البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين ٢٠ و٢٩ ألف نسمة... الخ.)[٢٦].

فالجبهة الإسلامية للإنقاذ استطاعت السيطرة على الفضاء العصري: المدينة، كما استطاعت السيطرة على القوى الأكثر شباباً كناخبين وكمرشحين، بحيث إن ٦١,٩ بالمئة من مرشحي الجبهة الإسلامية الناجحين في الانتخابات البلدية كانت أعمارهم تقل عن ٣٦ سنة (ولدوا في السنوات الأولى للثورة، فهم إذاً لم يشاركوا في حرب التحرير). هذا في حين أن حزب جبهة التحرير يتحوّل تدريجياً، إذا أخذنا المقاييس نفسها، لكي يصبح حزب القوى الريفية (البلديات التي حصل عليها كانت خارج المدن الكبرى وبعيدة عن الساحل) وحزب الشيوخ (نسبة الذين تقل أعمارهم عن ٣٦ سنة من مرشحي جبهة التحرير الناجحين لا تمثل إلا نصف نسبة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ٣٣ بالمئة)[٢٧].

هناك معيار آخر يمكننا أن نميّز من خلاله التحالفات السياسية التي استطاعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كمعبّر رئيسي عن عالم التهميش وكقوى سياسية فاعلة، أن تقوم به، وهو المستوى الثقافي للمرشحين الناجحين في الانتخابات البلدية (حزيران/يونيو ١٩٩٠). فهذه الأخيرة قدمت إلى الانتخابات ما نسبته ٣٠ بالمئة من الذين يملكون مستوى جامعياً، في حين لم تستطع جبهة التحرير، ممثلة النظام القديم، تقديم إلا ١٤ بالمئة من المرشحين الناجحين إلى الانتخابات نفسها، وفي المستوى المذكور نفسه[٢٨].

إن هذه المؤشرات الإحصائية تؤكد حقائق عدة منها، مثلاً، أن القوة السياسية الدينية الرئيسية في الجزائر، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، هي المعبّر الرئيسي عن جذرية عالم التهميش غير المتجانس اجتماعياً، على رغم غلبة الطابع الشعبي عليه، وتنزع نحو صفات الحركة الاجتماعية الواسعة أكثر من نزوعها نحو صفات الحزب الكلاسيكي المعروف في الأدبيات السياسية.

ومن ضمن هذه الحقائق كذلك، أن سيطرة الطرح الثقافي الرمزي قد عقّد من صورة الخريطة السياسية الاجتماعية في الجزائر، وبالتالي فقد باتت احتمالات التحالف

---

(٢٦) لمعرفة المزيد من المعلومات عن الانتخابات البلدية، انظر: العدد الخاص الذي خصصته للجزائر مجلة: *Les Cahiers de l'orient*, no. 23 (1991).
خصوصاً مقالة: Arun Kapil, «Portrait statistique des élections du 12 juin 90: Chiffres-clés pour une analyse».

(٢٧) تمكّنا من الحصول على المعلومات الاحصائية من مديرية الانتخابات، وزارة الداخلية.

(٢٨) المصدر نفسه.

والفرز السياسي من الأمور غير اليسيرة ضمن هذه الحركة الاجتماعية المتسمة بالتعقيد والحيوية.

ومما يزيد في تعقيد الصورة أن القوى السياسية الصاعدة ضمن ما أسميناه بمجتمع العصرنة، بعد ضعف الحزب «الحاكم» سابقاً، وهو جبهة التحرير الوطني، هي قوى يغلب عليها الطابع الثقافي: القوى البربرية. فمثل نتائج الانتخابات البلدية (حزيران/ يونيو ١٩٩٠) التي لم يشارك فيها بعض الأحزاب، كجبهة القوى الاشتراكية، فإن نتائج الانتخابات التشريعية في دورها الأول، قد سمحت ببروز قوى سياسية ثقافية (جبهة القوى الاشتراكية التي استطاعت الحصول على المركز الثالث، ١٦ نائباً، بعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ١٨٩ نائباً، وجبهة التحرير الوطني، ٢٥ نائباً). فالطابع الجهوي الثقافي لهذه القوى السياسية يزيد في تعقيد الخريطة السياسية أكثر، خصوصاً إذا افترضنا أن المكانة الحالية لجبهة التحرير ستؤول إلى تآكل أكثر في المستقبل بعد ابتعاد الأجهزة التنفيذية والدولة عنها، والتي كانت إحدى عوامل ـ إن لم تكن الرئيسية ـ قوتها، الأمر الذي يجعل القوى الدينية ـ الثقافية وجهاً لوجه (وهذا ما يستشف من نتائج الانتخابات التشريعية الملحقة بهذا البحث).

أخيراً، باعتماد أعلى هذه الخريطة السياسية والاجتماعية التي أفرزتها جزئياً الانتخابات البلدية التشريعية، ومما يمكن ملاحظته من خلال النشاطات السياسية الأخرى: المسيرة، الإضراب، المظاهرة، العريضة... الخ.، ما هي التحالفات الاجتماعية السياسية الممكنة في مستقبل التطور في الجزائر؟

في البداية، لا بد من الاعتراف بأن التحالفات «الإيجابية» والمؤدية إلى «تجسيد» «أحسن» السيناريوهات، تفترض، قبل كل شيء، كسر هذا المنطق القطبي المعتمد على مقاييس ثقافية ـ رمزية، أو على الأقل، التخفيف من حدته. فبدلاً من الجزائر المتصورة أو المتخيلة، لا بد من الاعتماد على الجزائر الفعلية، الأكثر تنوعاً وخصباً من هذه القطبية المقترحة كخلاصة...

٦ ـ السيناريوهات الثلاثة

في ظل الوضعية الاقتصادية التي تعيشها الجزائر ذات النتائج الأكيدة على الوضع الاجتماعي والسياسي، وفي ظل الأزمة السياسية، خصوصاً التي يعيشها النظام السياسي الجزائري (بمكوناته التاريخية والثقافية)، فإن التنبؤ واستشفاف مستقبل الوضع ليس بالأمر الهيّن، لكن على رغم كل التحفظات الممكنة، فإن ثلاثة سيناريوهات محتملة تتراءى لنا أكثر من غيرها.

أ ـ السيناريو الأول

هو سيناريو السكون واستمرار الوضع المتأزم اقتصادياً وسياسياً، كما هو مع نزعة

نحو التدهور أكثر، وبالتالي فإنه من السيناريوهات «السلبية» التي تتمثل في بقاء التوجهات الاقتصادية والسياسية نفسها التي سادت ابتداء من الثمانينيات، الأمر الذي يفترض بقاء النظام السياسي نفسه والطبقة السياسية الحاكمة التي تفتقد الشرعية في عيون الأغلبية الساحقة من الفئات المكونة مجتمع التهميش الذي يمثل الأغلبية الساحقة من المجتمع، حتى ولو كانت أغلبيته تتميز بخصائص سوسيولوجية معينة: الابتعاد عن العملية الانتخابية، والاستهلاكية... الخ.

يتطلب تجسيد هذا السيناريو ـ الاحتمال، اعتبار أن النظام السياسي لا يستطيع، أو يرفض، أن يقوم بعملية «إصلاح» جذرية في المستقبل ـ كما تطلب ذلك الأغلبية الساحقة من الفئات الشعبية ـ في قاعدته الاجتماعية الطفيلية وفي توجهاته الاقتصادية والاجتماعية. هذا الاحتمال ـ عدم التجديد والقطيعة مع توجهات الثمانينيات ـ معناه توجّه أكثر نحو العنف في العلاقات الاجتماعية السياسية. فإذا أخذنا بعين الاعتبار القيم الأساسية للثقافة السياسية الجزائرية: الجذرية، المساواتية... الخ.، فإن هذا يعني احتمال عدم استقرار سياسي واجتماعي كبير، خصوصاً أن النظام السياسي في هذه الحالة سيلجأ أكثر إلى التعميق في القطبية، بتبني قيم وأفكار وتوجهات الفئات الأقل شعبية ضمن ما أسميناه بمجتمع العصرنة.

الوضع هذا إذا تأكدت ملامحه هذه، معناه عدم الاستقرار الذي يؤدي في الغالب إلى احتمالين اثنين، لا ثالث لهما: إما تردي الوضع السياسي والاقتصادي، وبالتالي عدم استقرار أكثر، وإمكانات أوسع لتدخل الجيش، وإما تمهيد الطريق أمام السيناريو الثاني.

ب ـ السيناريو الثاني

هو الناتج من احتمال بقاء الأوضاع كما هي عليه، من دون تغيير في الأوضاع السياسية والاقتصادية والتحالفات الاجتماعية. بمعنى آخر، إن السيناريو الأول هو الذي يمهد الطريق للسيناريو الثاني، وهو سيطرة القوى الدينية السياسية، وعلى رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ. هذه السيطرة قد تتأتى عن طريق الانتخابات، كما يمكن لها، أن تحصل عن طريق تردّي الأوضاع. ففي الحالتين، إن عدم تغيير الأوضاع ـ كما تطالب بذلك القاعدة الشعبية لهذه التيارات الدينية ـ هو الذي يؤدي بالأوضاع إلى سيطرة دينية سياسية، وهي أوضاع يصعب التكهن بنتائجها نظراً إلى الخصائص التي تميز التيار الديني السياسي في الجزائر، كما تميز الوضع الثقافي والدولي للجزائر. في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، فالتيار الديني الإسلامي الجزائري يتميز بخصائص عدة، ليس المجال هنا للغوص فيها، لكنها خصائص تصبح جد خطيرة إذا راعينا القضية الثقافية التي تكلمنا عليها، والتي سيزيد الاحتمال الثاني هذا في تعميقها لتصل إلى مداها الأخير، الذي قد يهدد كل تراث الحركة الوطنية السياسي والاقتصادي والثقافي (الاستقلال، الوحدة الوطنية، تكوين اقتصاد وطني... الخ.).

ج ـ السيناريو الثالث

هو السيناريو الأكثر تفاؤلاً والأشد صعوبة في تحقيقه لأنه يفترض القطيعة مع المنطق السائد حتى الآن، السياسي والاقتصادي، كما يتطلب كسر القطبية الثقافية السياسية السائدة حتى الآن. وأخيراً، فإنه يتطلب إدخال إصلاحات عميقة على بنية الدولة الجزائرية، من خلال قاعدتها الاجتماعية وفي توجهاتها الأساسية، نحو إكساب النخبة السياسية الحاكمة شرعية أكثر عن طريق تحالف واسع مع عالم التهميش، لإبعاده كقوة اجتماعية عن الغلاف الايديولوجي السياسي الذي استطاع الاستحواذ عليه.

باختصار، لا بد من تحالف بين عالم الشغل بمختلف مكوناته الأساسية وعالم التهميش المبعد عن العملية الإنتاجية (شباب المدن العاطل عن العمل) أساساً. هذا التحالف الذي لا بد من أن يتم في إطار تفكير سياسي جديد، يعيد النظر كذلك في الأشكال الهيكلية (الأحزاب، النقابات، الجمعيات) ووسائل العمل السياسي، كما لا بد من أن يعيد النظر في الفكر السياسي الذي تمّت خلاله التجربة. كما يتطلب تحقيق هذا السيناريو دوراً أكبر للمثقف الجزائري المبعد حتى الآن عن دوره الأساسي، والذي كان من الضحايا الذين أعادوا إنتاج القطبية الثقافية الرمزية التي حاولنا الإلمام بها (مثقف معرّب ديني أو شبه ديني، يهتم بمجالات، ومثقف مفرنس ديمقراطي، لائكي يهتم بفضاءات ويملك أطراً مرجعية مختلفة عن تلك التي يشتغل بواسطتها وضمنها المثقف الآخر. هذا المجال الثقافي القطبي ازداد حدة، خصوصاً بعد التعددية الإعلامية، بحيث أصبح لكل مثقف وسيلته الإعلامية وكتابه واهتماماته وجمهوره الموجود عموماً في المجتمعين المختلفين المكوّنين جزائر التسعينيات.

الجدول رقم (١١ ـ ١)

الانتخابات التشريعية (نتائج الدور الأول)

الأحزاب العشرة الأولى

الحزب	عدد الأصوات	عدد المقاعد	المصوتون (نسبة مئوية)	المسجلون (نسبة مئوية)	الأصوات المعبّر عنها (نسبة مئوية)
١ ـ الجبهة الإسلامية للإنقاذ	٣٢٦٢٢٢٢	١٨٨	٤١,٦٧٧	٢٤,٥٩٠	٤٧,٢٦٥
٢ ـ جبهة التحرير الوطني	١٦١٢٩٤٧	٢٥	٢٠,٦١٩	١٢,١٦٥	٢٣,٣٨٤
٣ ـ جبهة القوى الاشتراكية	٥١٠٦٦١	١٦	٦,٥٢٨	٣,٨٥٢	٧,٤٠٣
٤ ـ حماس	٣٦٨٦٩٧	صفر	٤,٧١٣	٢,٨٥٢	٥,٣٤٥
٥ ـ الأرسيدي	٢٠٠٢٦٧	صفر	٢,٥٦٠	١,٥١٠	٢,٩٠٣
٦ ـ النهضة	١٥٠٠٩٣	صفر	١,٩١٩	١,١٣٢	٢,١٧٦
٧ ـ الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر	١٣٥٨٨٢	صفر	١,٧٣٧	١,٠٢٥	١,٩٧٠
٨ ـ حزب التجديد الجزائري	٦٧٨٢٨	صفر	٠,٨٦٧	٠,٥١٢	٠,٩٨٣
٩ ـ الحزب الوطني للتضامن والتنمية	٤٨٢٠٨	صفر	٠,٦١٦	٠,٣٦٤	٠,٦٩٩
١٠ ـ الحزب الاجتماعي الديمقراطي	٢٣٦٣٨	صفر	٠,٣٦٦	٠,٢١٦	٠,٤١٥

الفصل الثاني عشر

أزمة أم غياب علم الاجتماع(*)

العياشي عنصر

مدخل: وضعية علم الاجتماع

نحاول في هذه المداخلة تشخيص وضعية علم الاجتماع وإبراز الأسباب المختلفة والمتعددة التي تقف وراءها. لقد فكّرنا ملياً في إيجاد وصف أكثر ملاءمة لوضعية علم الاجتماع اليوم في الجزائر؛ هل من الممكن اعتباره في حالة أزمة أو انتكاسة أو في حالة تقهقر؟ لكن يبدو أن كل هذه الأوصاف لا تفي بالمطلوب، لماذا يا ترى؟

إن القول بأن هذا العلم يواجه أو يعيش أزمة لأمرٍ يوحي مباشرة بأنه قد عرف أياماً وأوقاتاً أفضل وأحسن، عرف فيها الازدهار والفعالية والتقدّم النسبي. غير أن الواقع يثبت عكس ذلك، فعلم الاجتماع لم يعرف مثل هذه الأوقات إطلاقاً ما عدا مدة محدودة وعلى مستوى الخطاب الايديولوجي الرسمي فقط، كما سنوضح ذلك بعد قليل.

منذ البداية، يمكننا اعتبار المرحلة التي عاشها علم الاجتماع كفرع من فروع المعرفة في جامعتنا لمدة تقارب ٣٠ سنة (نأخذ هنا تاريخ الإعلان عن إصلاح التعليم العالي سنة ١٩٧١ كنقطة البداية)، كمرحلة مخاض عسير، لكن من المؤسف حقاً أن ذلك المخاض أعطى جنيناً ميتاً، ذلك هو ببساطة حال علم الاجتماع في بلادنا خلال هذه الفترة القصيرة من عمره. لقد كان هذا الأخير موضوعاً لمواقف وتصورات مختلفة ومتعارضة ميّزت نظرة النخبة الحاكمة. ويمكننا ربط اختلاف المواقف باختلاف المشاريع الاجتماعية والسياسية التي تبنّتها النخبات الحاكمة في فترتين مختلفتين ميّزتا تطور النظام السياسي والاقتصادي في الجزائر.

امتدت الفترة الأولى من سنة ١٩٧١ إلى ١٩٧٩ وتميّزت بهيمنة خطاب ايديولوجي شعبوي، عكس على المستوى الفكري الاهتمام القائم بالتغيرات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية الواقعة في قلب المشروع الاجتماعي، والهادفة إلى إقامة «مجتمع العدالة

(*) نشر في: المستقبل العربي، السنة ١٣، العدد ١٣٧ (تموز/ يوليو ١٩٩٠)، ص ٣٧ ـ ٤٨.

الاجتماعية وتحقيق التحرّر من التبعية بكل أشكالها». في هذه الفترة التي امتزجت فيها التحولات في القاعدة المادية بالتغيرات الاجتماعية، كان المستقبل يحمل آمالاً عريضة تعد باسترجاع المجتمع سيادته، والإنسان إنسانيته. في هذه الفترة وقع تصوّر علم الاجتماع كعلم تحرري يعمل من أجل كسر قيود التبعية والهيمنة، ومن أجل تحقيق النمو والازدهار والتقدم للمجتمعات المتخلّصة حديثاً من نير الاستعمار؛ بل أكثر من ذلك يعمل في خدمة قضايا ومصالح واهتمامات الطبقات الكادحة والجماهير العريضة في بلدان العالم الثالث. هكذا وقع تصوّر علم الاجتماع ودوره من طرف السلطة السياسية، وهو التصور نفسه الذي حكم عقلية أولئك الذين كانوا وراء إصلاح التعليم العالي وأشرفوا على تطبيقه في الجامعة(١).

فالتصور الذي نجده في الخطاب الرسمي لهذه الفترة يركز على علم الاجتماع باعتباره ممارسة علمية ملتزمة بقضايا التنمية والتغير وبمصالح الجماهير، لذلك فهو يرفض إدراج البحث الاجتماعي ضمن مسار البحوث الاثنولوجية نفسها، إذ استلزم عليه أن يفتح المجال لإشراك المجتمع كطرف فعال في تحديد طبيعة الأبحاث وأهدافها. ومن واجب المهتمين به تغيير ترسانة المفاهيم والمقولات والمناهج التي يستعملونها من أجل أن يستوعبوا ويعكسوا بصدق في تحليلاتهم الواقع الاجتماعي بكل ديناميته وخصوصيته. فعلم الاجتماع لا يُنظر إليه باعتباره مجرد وصف لأوضاع موضوعية، ولا يكتفي بتحرير العقول والأفكار من هيمنة المقولات والمفاهيم التي تتضمنها نظريات غريبة المنشأ. إن علم الاجتماع الذي يطمح إليه النظام يجب أن يشكل العون النظري الذي لا غنى عنه للسير الحسن للثورة الاجتماعية؛ وباتخاذه هذا الموقف سوف يشارك في تكوين وتطوير مناهج ملائمة وتقديم حلول صالحة لضمان التحرّر الكامل لإنسان العالم الثالث(٢).

وعلى هذا الأساس من الممكن أيضاً تحديد الخصائص المميزة لعالم الاجتماع الذي لا يكتفي بتوضيح ما يجري حوله في المجتمع، كما يجب ألا يكتفي بتقديم أفكار نقدية حول الأوضاع التي يلاحظها، ولا أن يعتبر نفسه خارج ما يجري أو غير معني بما يحدث، محاولاً الحفاظ على مسافة تفصله عن الأحداث التي يزخر بها المجتمع. إن عالم الاجتماع، بحسب هذا التصور، لا يمكنه التخلي أو التنصل من الجزء الذي يعود إليه من المسؤولية النضالية. إنه لا بد من أن يكون رجل عمل وفكر، ومن أن يحتل الصدارة في ثورة شعبية ضد التخلف والتبعية(٣).

في هذا الإطار تمّ تعريب علم الاجتماع نهائياً سنة ١٩٧٧ على أساس أنه معرفة

(١) انظر خطاب السيد الصديق بن يحيى وزير التعليم العالي سابقاً، في:
24ème Congrès international de sociologie, Alger, 25-30 mars 1974, 2 vols. (Alger: Office des publications universitaires, 1978), vol. 1, pp. 32-41.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٠.

تساهم في إعادة هوية المجتمع وثقافته العربية الإسلامية. وارتكزت الجزائر في هذه العملية على التعاون الثقافي مع الأقطار العربية، وخصوصاً مصر. لكن لم يعتمد في هذا التعاون على أساتذة مؤهلين لتدريس هذا الاختصاص، ويعود هذا إلى ظروف موضوعية مثل التنافس بين البلدان العربية، على الكفاءات التي استقطبتها دول الخليج، نظراً إلى الأجر الممنوح والظروف المادية الملائمة.

توسعت دائرة علم الاجتماع في السنوات الأولى من الإصلاح، إذ أصبح يدرَّس في الجامعات الرئيسية الأربع، وأقبل عليه العديد من الطلاب، وخصوصاً الذين تأثروا بفكرة التزام المثقف، وطمحوا إلى تغيير الأوضاع، ذلك أن تلك الفترة تميزت بحملات تطوّع يقوم بها الطلاب في الأرياف من أجل شرح قوانين الثورة الزراعية؛ وقد أوهمت السلطة الطالب بأنه بهذه المشاركة المحدودة والمقيّدة التي تخدم مصالحه يقوم بمهمته كمثقف ثوري في تغيير الأوضاع[٤].

إذا كان هذا هو الموقف الرسمي خلال الفترة الأولى من عمر علم الاجتماع، فما يميّزه، إذاً، في الفترة الثانية؟

في هذه الفترة الممتدة من سنة ١٩٧٩ إلى يومنا هذا، اتسم الموقف الرسمي بثلاث خصائص هي: **أولاً**، انتقاص القيمة الاجتماعية للعلوم الاجتماعية عموماً، وعلم الاجتماع خصوصاً. **ثانياً**، تجاهل الدور الحقيقي الذي من الممكن أن يلعبه علم الاجتماع في التأثير في التحولات الجارية في المجتمع. **ثالثاً**، في الوقت نفسه، هناك محاولة الاستفادة من الفرص التي تقدمها العلوم الاجتماعية عموماً في بسط الهيمنة، والحفاظ على السيطرة التي تتمتع بها النخبة الحاكمة، سواء في المؤسسات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

لقد بدا الموقف السلبي تجاه علم الاجتماع واضحاً من خلال الخريطة الجامعية التي وقع اعتمادها سنة ١٩٨٤، حينما تم التخطيط لاختزال معاهد العلوم الاجتماعية عموماً، وعلم الاجتماع خصوصاً، بينما وقع مضاعفة عدد المعاهد المتخصصة في العلوم التطبيقية والتقانية، وكانت المناسبة الثانية عند إصلاح برنامج علم الاجتماع (١٩٨٣ ـ ١٩٨٤)، حيث برز بوضوح الموقف الرسمي المطالب بتحويل علم الاجتماع إلى فرع تقني يلبّي متطلبات القطاعات المستخدمة.

---

(٤) وصل عدد الطلاب في فرع علم الاجتماع في جامعة قسنطينة مثلاً إلى ٥١٠ طلاب بالنسبة إلى السنة الأولى فقط من الفرعين المعرب والمفرنس لسنة ١٩٧٢. لكن بمراجعة «الثورة الاشتراكية» وبإنهاء الثورة الزراعية ولعوامل متعددة أخرى، بدأ علم الاجتماع في العد التنازلي ليس فقط على المستوى العددي بل أيضاً على مستوى الكفاءة حيث أصبح يستقطب حالياً وبالدرجة الأولى الطلاب الذين ليست لهم حظوظ في متابعة الدروس في الفروع الأخرى نظراً للمسابقات أو الرسوب المتكرر فيها والذي يؤدي إلى تحويل الطالب المعني إلى علم الاجتماع.

لقد عكس هذا الموقف بصدق التصور السائد لدى النخبة السياسية وأغلبية المشتغلين بهذه المعرفة بشأن طبيعة التخلف، باعتباره قضية اقتصادية وتقنية تتعلق بمستوى التطور التقاني، وليس قضية إنسانية تتعلق بمدى فعالية النظم الاجتماعية وملاءمة المؤسسات والعلاقات السائدة في إبراز مواهب الإنسان وتفتحها. وعلى رغم أن قضية تسيير المنشآت الاقتصادية وغير الاقتصادية وإدارتها مطروحة بحدة، فإن الاهتمام بها لم يتجاوز حدود الخطاب الطقوسي الذي يتكرر في مناسبات محددة ثم يتلاشى نهائياً. في هذه الفترة الثانية، وباستثناء مشروعَي الخريطة الجامعية وإصلاح البرنامج، لم يلق علم الاجتماع اهتماماً يذكر، سواء تعلق الأمر بتدريسه أو بالبحث العلمي، أم بمدى المساهمة المنتظرة منه في فهم المشكلات الاجتماعية المطروحة وحلّها. هكذا أصبح علم الاجتماع اليوم الفرع المعرفي الأكثر تدهوراً، وفقد الرصيد الضئيل من القيمة التي أضفاها عليه الخطاب السياسي ومساهمته البسيطة في الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالتحولات التي عرفتها الفترة الأولى من وجوده[٥]. والسؤال الملحّ في نظرنا هو: ما هي العوامل التي حالت دون بروز علم الاجتماع وتبوّئه المكانة اللائقة به، باعتباره يأتي في مقدمة العلوم التي تحاول فهم التغيرات الاجتماعية واستيعابها والتأثير في مجراها؟

في نظرنا هناك أربعة عوامل رئيسية مسؤولة عن الوضعية التي آل إليها علم الاجتماع:

أولاً: سيطرة السياسي على العلمي

لقد رأينا من خلال العرض السريع لوضعية علم الاجتماع كيف أنه كان منذ البداية هدفاً لسيطرة السلطة السياسية التي سعت تحت شعار تأسيس علم اجتماعي ملتزم قضايا المجتمع عموماً إلى بسط نفوذها على هذا الفرع من المعرفة. في الواقع لم يكن ذلك سوى جزء من مخطط عام يرمي إلى السيطرة على الجامعة باعتبارها مؤسسة لإنتاج المعرفة ونشرها، ذلك أن المعرفة قوة، وخصوصاً المعرفة الاجتماعية. فإذا كانت العلوم الطبيعية وسيلة الإنسان لتحقيق سيطرته على الطبيعة، فإن العلوم الاجتماعية تمثل أداة فعالة في تحقيق السيطرة على الإنسان والمجتمع، ومن ثمة فلا غرابة أن تسعى القوى الاجتماعية التي بيدها السلطة السياسية إلى فرض نفوذها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مؤسسات إنتاج المعرفة ونشرها، لأن تلك السيطرة تحقق إدماج هذه المؤسسات في مشروع النظام القائم وجعلها أدوات لا غنى عنها في كسب الشرعية من جهة، وتزويد النظام بكفاءات ضرورية لتحقيق أهدافه في مختلف المستويات، اقتصادية وسياسية وعقيدية.

---

(٥) من مظاهر تدهور علم الاجتماع إضافة إلى ما ذكرناه آنفاً، يمكننا الاشارة إلى أن جلّ الطلاب قادمون من اختصاصات أخرى وليست لهم خلفية أو إعداد سابق لدراسة علم الاجتماع مما يجعل المستوى المعرفي العام ضعيفاً.

في هذا الإطار بالذات تندرج الأهمية الحاسمة التي تكتسبها قضية استقلالية الممارسة العلمية عن السياسة. فهذه الاستقلالية تشكّل حجر الزاوية في بعث الحركة العلمية وفي إعطاء مصداقية للممارسة العلمية ولنتائجها؛ لأن الطابع العلمي للمعرفة الاجتماعية لا يتأتى من مجرد تطبيق الخطوات والإجراءات المتعارف عليها أو اتباعها، بقدر ما يتحقق نتيجة لميزة النقد التي يتصف بها علم الاجتماع. بمعنى أن تخضع المعرفة للسؤال وللتحليل البعيدين عن كل دوغمائية، مهما كانت الظواهر والمؤسسات والممارسات التي قد تبدو في مرحلة أو أخرى حقائق ثابتة لا تقبل التغيير. ينطبق هذا المبدأ على الممارسة العلمية ذاتها باعتبارها ممارسة اجتماعية تخضع لشروط تاريخية وفكرية محددة. إن غياب الاستقلالية يعني الخضوع لأطر وقوالب جاهزة تعمل على تقييد حرية الفكر في المناقشة والتحليل، الأمر الذي يجعله يساهم في تبرير الواقع القائم، وبذلك تفقد الممارسة العلمية صفتها النقدية لتصبح نشاطاً عقيدياً مستساغاً بدلاً من أن تكون نشاطاً مبدعاً.

عند هذا الحد نجد أنفسنا مضطرين إلى التوقف عند قضية أساسية، وهي مسألة الالتزام، فماذا تعني هذه المقولة بالضبط؟

في نظرنا يعني **الالتزام** أن الباحث الاجتماعي لا يتخذ موضوعاً لدراسته وبحثه سوى الظواهر التي تمثل إشكالات حقيقية ومسائل جوهرية بالنسبة إلى المجتمع الذي يعيش فيه. والإشكالات الحقيقية لا تعني بأي حال تلك التي تعتبرها السلطة السياسية كذلك أو تلك التي يفرزها الواقع الاجتماعي وتصوغها المعرفة العامية في قوالب محددة. لذلك من أجل أن يُحافظ الباحث على استقلاليته ويؤكد التزامه في الوقت نفسه، لا بد من أن يحرص على تشكيل موضوعه أو بنائه، بحيث تصبح الظواهر المفرزة على سطح الواقع ـ كما يجسدها الحس العام أو الخطاب الرسمي ـ لا تشكّل سوى إحدى النقاط الممكنة للانطلاق في البحث الذي يخضعها للتحليل والتأويل والنقد، أي أنها لا تشكل سوى مادة خام للدراسة ونقطة البداية، وليست نهاية المطاف، كما هو جار في الوقت الراهن. إن هذه المهمة التي يقوم بها الباحث الاجتماعي هي ما يميّزه عن المناضل السياسي الذي يتعامل مع الواقع كما يطرح نفسه أو كما هو معطى للإدراك الحسي المباشر.

إلى الآن قبل علم الاجتماع وجهة نظر السياسي واكتفى بلعب دور الصدى الذي يرجع الصوت، ربما بتضخيمه أو تخفيضه قليلاً ولكن بالمحافظة دائماً على مضمونه، وهو الشيء الأساسي. وهذا ما يجسّد في الواقع أقصى حدود الامتثالية التي لا علاقة لها بالالتزام اطلاقاً. فالاهتمام المركّز حول قضايا التنمية والتحولات الاجتماعية من طرف علم الاجتماع لم يتجاوز إلا في القليل النادر الصياغة التي يقدمها السياسي لإشكالات التنمية أو ما يعتبره كذلك. هذه الصياغات التي تميزت ضمن أشياء أخرى بتجاهل أسئلة جوهرية مثل: لمصلحة من التنمية؟ ومن وجهة نظر من؟ من يقوم بها ومن يتحمل أعباءها؟ هذه الأسئلة إلى جانب أخرى تثير جوانب حساسة تتعلق بالمضمون الاجتماعي

والسياسي لقضايا التنمية والقوى الاجتماعية الموجودة على الساحة، مصالحها وعلاقاتها، دورها ونصيبها من التنمية... الخ. فالخطاب السياسي التبريري والدوغمائي الذي لا يفتأ يردّد شعارات فارغة من مضمون اجتماعي وسياسي فعلي، لا يمكن أن يحل محل التحليل العلمي الدقيق والصارم للبنية الاجتماعية وميزان القوة بين مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية، وتحديد طبيعة الصراعات الخفية أو المعلنة، والتحالفات المرحلية أو البعيدة المدى.

لذلك يجب التمييز بدقة بين الالتزام، وهو صفة ضرورية وموضوعية للمعرفة الاجتماعية، وبالتالي لمنتجيها، وبين الامتثالية لهيمنة السلطة السياسية على الفكر والمعرفة الاجتماعية، واستخدامها من أجل كسب الشرعية، وتبرير سيطرة القوى الاجتماعية التي بيدها الحكم. لقد أدى الخلط بين الالتزام والامتثالية إلى فقدان علم الاجتماع في الجزائر لكل مصداقية، وحتى يحصل عليها لا بد من إقناع المجتمع من جديد من خلال تبنّي مواقف نقدية صارمة تجاه الممارسة العلمية أولاً، ثم تجاه السلطة السياسية وأجهزتها ثانياً، وعند دراسة المجتمع ومؤسساته ثالثاً.

ثانياً: عدوانية المجتمع وانغلاقه

العامل الثاني الذي يمثل حاجزاً رئيسياً أمام ظهور علم الاجتماع وتطوره في الجزائر هو الموقف العدائي الذي يتخذه المجتمع، والرفض الذي تقابل به كل محاولة جادة لسبر أغواره وفهم آليات سيره. سوف نحاول أن نعطي أمثلة توضح هذا الموقف ونتطرق بعد ذلك إلى إمكانية تعليله وتفسيره، سواء اتخذ هذا الموقف شكل العداء المعلن، أو الرفض أو الاحتقار أو الانغلاق. هناك مجالات عديدة في مجتمعنا لا تزال مغلقة أمام البحث الاجتماعي والمعرفة العلمية. هذه المجالات تعتبر مقدّسة وينظر إلى البحث فيها بمثابة تدنيس لها لأنه يكشف فيها مظاهر الخداع والتمويه. إن الأمثلة على ذلك عديدة منها: قضايا الاختلال في سير النظام الاجتماعي، السلطة وآليات السيطرة التي تمارسها طبقات أو شرائح اجتماعية معينة، مؤسسات الحكم وأجهزتها المختلفة، العلاقات والسلوك الجنسي، قضايا العقيدة والممارسات الدينية، موقع الدين في المجتمع ودوره والحركات التي تستعمله، تشكيلتها البشرية وطبيعة خطابها، الجماعات الهامشية أو المهمشة... الخ.، في كل هذه المجالات نجد أن رد فعل القوى الاجتماعية التي لها علاقة بهذه المواضيع تجاه الدراسة العلمية يتسم بالرفض أحياناً والعداء الصريح أحياناً أخرى. إن ذلك يعبّر عن انغلاق المجتمع ورفضه أن يشكل موضوعاً للدراسة والتحليل العلمي المتفحّص، وهي ظاهرة تعبِّر عن استمرار هيمنة علاقات وذهنيات منبثقة عن مرحلة تتميز بسيطرة الفكر اللاعلمي. بمعنى أن النماذج المعرفية السائدة تعتمد مقاربات غير علمية وترفض أية محاولة لتطبيق اجراءات ومعايير التفكير العلمي. فالمجتمع في هذه الحالة يفضّل «العزّام» أو «الساحر» (sorcier) على المحلل النفسي أو الخبير الاجتماعي. كما يستعيض النظام السياسي بالهندسة الاجتماعية كبديل من كل خبرة أو معرفة اجتماعية

علمية. وفي أحسن الأحوال يتم الاعتماد على معرفة يقدّمها «مختصون» مرتبطون بخدمة النظام وأجهزته، وبذلك فهم لا يتجاوزون في معظم الأحيان في مقارباتهم وتصوراتهم الحدود التي ترسمها مصالح النظام للحفاظ على شرعيته. إن الموقف العدائي تجاه علم الاجتماع يبرز طبيعة العلاقة القائمة بين استمرار أشكال معينة من السيطرة واحتكار السلطة من طرف قوى اجتماعية، وسلطة المعرفة الاجتماعية النقدية التي تهدّد تلك القوى المسيطرة بكشف آليات سيطرتها وإزالة الغموض الذي تمارسه من خلال تحكّمها في إنتاج خطاب حول المعرفة أو خطاب علمي زائف.

كما انه من الممكن تفسير عدوانية المجتمع وانغلاقه أمام المعرفة الاجتماعية النقدية بجهل طبيعة علم الاجتماع ودوره من قبل القطاع العريض من الذين لهم تأثير مباشر أو غير مباشر في اتخاذ القرار في مجالات ومواقع كثيرة من الحياة الاجتماعية (المسيّرون والإطارات في القطاع الاقتصادي، مسؤولو الإدارات المحلية والمركزية. . . الخ.). أما أولئك الذين يعرفون أهميته ودوره فإنهم صنفان: قسم يريد استعماله لتأكيد سلطته وتعزيز مواقعه، وبذلك يتم استغلاله كتقنية للتحكم والسيطرة، وقسم يرفض التعامل معه إطلاقاً بدعوى أنه يدعو إلى الشغب والفوضى ويهدد النظام والاستقرار أينما حلّ.

إن المعارضة والرفض اللذين يلقاهما علم الاجتماع يشكلان صفتين مميزتين لمواقف جماعات مختلفة وذات مصالح متعارضة في المجتمع. فالعمال ومنظماتهم مثلهم مثل أرباب العمل ومنظماتهم يخشونه لأنه يكشف ضعف الأوائل وتجاوزات الأخيرين. أما البيروقراطية والنخبات السياسية والعسكرية فتتحاشاه وتحاصره حتى لا يكشف طبيعة مشاريعها التسلطية والاستبدادية واحتكارها السلطة من خلال المناورة في استخدام خطاب ايديولوجي مقنّع بالعقلانية والعلموية. والشيء نفسه يقال بالنسبة إلى الجماعات الهامشية والمهمشة (متعاطو المخدرات، المساجين، الجنسانيون، اللصوص. . . الخ.) لأنها ترفض أن يكون سلوكها وثقافتها موضع تقويم من قبل المعايير والقيم السائدة التي تعتبرها سلطوية وتعسفية، كما انها ترفض الإفصاح عن خبايا «العالم التحتي» الذي تسكنه حتى لا تسهّل غزوه والتحكم فيه. الشيء نفسه يقال أيضاً عن الأقليات وتنظيماتها، سواء كانت عرقية، سياسية أو دينية. إنها جميعها ترفض أن تكون موضوعاً لمعرفة اجتماعية نقدية تفقدها هويتها المستقلة وحريتها. كل ذلك يؤكد المبدأ البسيط: إن المعرفة قوة تنتج السيطرة والحكم لمن يمتلكها.

إن إحدى المهام الرئيسية والملحة لعلم الاجتماع هي التغلب على كل هذه التخوفات وكسر طوق الحصار الذي يضربه المجتمع حول نفسه. لكن ذلك لن يتأتى إلا إذا برهن علم الاجتماع وممارسوه على استقلاليتهم تجاه السلطة السياسية والتزامهم قيم الموضوعية العلمية التي تدعو الباحث إلى التخلي عن الأحكام المسبقة والأطر الجاهزة عند دراسته المجتمع، الشيء الذي لا يعني إطلاقاً ألا يستند الباحث إلى موقف قيمي محدد في بحثه ودراسته. إن القدرة على اتخاذ موقف نقدي تجاه قيم البحث والباحث نفسه هو ما يسمح

بتجاوز هيمنة قيم الثقافة السائدة وتناولها بنظرة متفحّصة ونقدية. بهذا الثمن فقط من الممكن أن يصبح المجتمع قابلاً ومستعداً لأن يشكل موضوعاً للمعرفة الاجتماعية العلمية، بمعنى تقبّل التحليل الدقيق والنقد الصارم والكشف عن الآليات التي تحكم سيره وعلاقات الجماعات المشكلة له، بدلاً من التقوقع على نفسه ورؤيتها فقط من خلال منظار ايديولوجي يبرز له ما يريده ويحجب غيره.

ثالثاً: ضعف منظومة التكوين

إن ضعف التكوين وهشاشته قضية عامة ليست مقصورة على علم الاجتماع، وعلى رغم الأهمية الخاصة التي تكتسبها فإنها لم تكن محل اهتمام يوازي الخطورة التي أصبحت تشكلها. لكن لا مجال هنا للحديث عن كل هذا، إذ إننا بصدد النظر إلى هذه الظاهرة في حدود ما يتعلق بعلم الاجتماع، علماً بأن نقاطاً عديدة مما سوف نثيره يحتمل التعميم ولو بشيء من الحذر والحيطة. سنتعرّض أولاً لبعض مظاهر ضعف منظومة التكوين، ثم نحاول بعد ذلك عرض مجموعة من الأسباب التي نعتبرها ذات أهمية خاصة:

١ ـ ضحالة التكوين ممثلة في الذخيرة التي يتحصل عليها الطلبة من معارف ومعلومات تتعلق بالجوانب المختلفة لتخصّصهم، سواء تعلق ذلك بالجوانب النظرية أو المنهجية. ويكفي لضرب مثال على مستوى تلك الضحالة والسطحية القول بأن نسبة عالية من الطلاب على أبواب التخرج في علم الاجتماع، لا تزال تخلط بين التيارات والمدارس الفكرية وعاجزة في معظم الأحيان عن تحديد الخصائص العامة المميزة لكل تيار، أو مقاربة أو منهج.

٢ ـ مستوى التحكّم في المفاهيم والمصطلحات، أو استخدام لغة متخصصة تشير إلى التباين الذي يميز المدارس والتيارات المختلفة في توظيف مفاهيم ومقولات أساسية في خطابها. بهذا الصدد يجب القول إن مستوى التحكم في اللغة عموماً يعاني ضعفاً كبيراً. فكثيرون هم الطلبة الذين لا يستطيعون الحديث لمدة زمنية محدودة (دقيقة واحدة مثلاً) من دون اللجوء إلى استخدام ألفاظ عامية وارتكاب أخطاء عديدة في التركيب وقواعد اللغة، والشيء نفسه يقال عن الكتابة.

٣ ـ من مظاهر ضعف التكوين أيضاً، تدني وتقلّص المهارات والقدرات التطبيقية المتعلقة بإعداد وتسيير وإنجاز البحث أو الدراسة أو أي عمل شخصي. فعلى رغم أن جزءاً كبيراً من برنامج التكوين يركز على تنمية هذه الجوانب وتطويرها، إلا أن معظم الطلبة يتخرّجون وهم لا يحسنون صياغة مجموعة من الأسئلة لبناء استمارة أو إعداد مخطط عام لمشروع ملاحظة أو استجواب. ويبلغ الأمر أحياناً أخرى درجة أكثر خطورة عندما نعلم أن كثيراً من الطلبة لا يجيدون عند تخرّجهم إعداد قائمة للمراجع مثبتة بطريقة سليمة، وقليل منهم من يعرف أن هناك أكثر من طريقة لتنظيم قائمة المراجع وأساليب إثباتها سواء في متن البحث أو على الهامش. قد يعتبر بعضهم أن هذه قضايا بسيطة

وشكلية، لكنها ليست كذلك، فهي تعبِّر عن فقدان المبادئ الأساسية التي تشكل أرضية صلبة لكل عمل علمي ومنهجي.

إن ضعف مستوى التكوين الذي تجسده هذه الأمثلة له تأثير مباشر في درجة التحصيل ونوعيته، إذ إن العديد من الطلبة لم يكتسب، خلال سنوات، مهارات القراءة والمطالعة والاقتباس، وتلخيص الأفكار واستيعابها، ثم توظيفها دون تشويه. وهكذا نلاحظ أن الطلبة يعانون صعوبات كبيرة في إعداد بطاقة مطالعة، أو عرض كتاب أو نص من دون اللجوء إلى النسخ مباشرة من الوثائق التي يجري عليها العمل. وتتزايد تلك الصعوبات أكثر عندما يتعلق الأمر بتحضير مشروع للبحث أو الدراسة، وهي مهمة فردية يبرز فيها الطالب مدى تحصيل المعارف واستيعابها وحسن التحكم في قدرات ومهارات متنوعة. ذلك ما لاحظناه بخصوص إعداد مشاريع مذكرات الليسانس أو أطروحات الماجستير. ففي هذا الاطار تتجلى مظاهر الضعف المختلفة والعجز الذي يعانيه الطلبة نتيجة ضعف منظومة التكوين، فالطالب يجد صعوبة تبلغ حد الإحباط عندما يتعلق الأمر باختيار موضوع البحث وتصوره وصياغة الاشكالية ورسم الخطوط العريضة لسير البحث، وكذلك تحليل النتائج ومناقشتها.

إذا تركنا الحديث عن مظاهر ضعف التكوين عند هذا الحد، وحاولنا تحديد العوامل التي أدّت إلى تدهور الوضعية وتفاقمها، فإننا سنجد أنفسنا أمام جملة من العوامل، أهمها:

أ ـ التزايد المطرد في أعداد الطلبة المسجلين في الجامعة، إذ أصبح عددهم يزيد على ٢٠٠,٠٠٠ طالب اليوم، بعدما كان عددهم لا يتجاوز ٦٠,٠٠٠ طالب سنة ١٩٧٦، وأقل بكثير من ذلك سنة ١٩٧٤، إذ كان عددهم ٥٧٠٠ طالب. هذا التزايد السريع كان له تأثير مباشر في نوعية التكوين بالنظر إلى الإمكانات المتوافرة والموضوعة تحت تصرف الجامعة عموماً، والعلوم الاجتماعية خصوصاً. وعلى رغم أن نسبة طلبة العلوم الاجتماعية[٦] إلى العدد الكلي للطلبة في تناقص مستمر من ٢٨,٣ بالمئة سنة ١٩٧٠ إلى ١٧,٣ بالمئة سنة ١٩٧٥، فإن عددهم في ازدياد كذلك مع فتح الجامعات الجهوية العديدة.

ب ـ في وجه التزايد السريع لعدد الطلبة، هناك ضعف كبير في الإمكانات، الأمر الذي أدى إلى اشتداد الضغط على القليل المتوافر منها. وفي هذا الصدد يجب التأكيد على فقر المكتبات الجامعية وافتقادها، ليس فقط أحدث ما نشر في علم الاجتماع من دراسات، وانعدام المجلات العلمية المتخصصة، بل حتى أمهات الكتب والمراجع الكلاسيكية باللغات الأم، وخصوصاً ترجماتها إلى العربية. في هذا الإطار أيضاً يندرج الغياب الكامل للوسائل السمعية ـ البصرية التي تعتمد عليها كثيراً البحوث الميدانية في

---

(٦) يقصد بالعلوم الاجتماعية في الأدبيات الرسمية الجزائرية كل الأقسام الأدبية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية.

علم الاجتماع، كما تنعدم فرص التدريب العلمي والميداني للطلبة.

ج ـ من العوامل المهمة أيضاً، ضعف المنظومة التربوية في مراحل التعليم ما قبل الجامعي. وبخصوص علم الاجتماع، يبدو الانقطاع بين مرحلة التعليم الجامعي وما قبله واضحاً وجلياً إذ لا يتلقى الطلبة حتى أي إعداد مسبق خارج مادة الفلسفة التي يتّسم برنامجها بالعمومية والسطحية، وكذلك ضيق المجال الزمني المخصص لتدريسها الذي يتم على مستوى السنة النهائية من التعليم الثانوي فقط. هذا إضافة إلى طابع التعليم في المراحل ماقبل الجامعية الذي يتميّز بسيطرة أسلوب التلقين والحفظ وغياب أساليب تعمل على تنمية المواهب والقدرات الخاصة وصقلها بتطوير التفكير الحر والنقدي والعمل الذاتي. وفي الجامعة هناك ظروف عديدة تشجع على الاستمرار في النهج نفسه، من بينها صعوبة استئصال عادات وطرائق عمل مكتسبة خلال فترة طويلة، وكذلك نقص الاهتمام الجدي من طرف المدرسين من أجل استبدالها، بل هناك في كثير من الأحيان من يشجعها ويستكين إليها.

د ـ فقدان الجامعة والتعليم عموماً مصداقيتهما وحظوتهما اللتين كانتا لهما في المجتمع سابقاً. ونقصد بذلك وجود أزمة قيمية فعلية عندما يتعلق الأمر بالعلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع خصوصاً. فبينما كان التعليم منذ سنوات قليلة يعتبر إحدى القنوات الرئيسية التي تعتمدها مختلف القوى الاجتماعية، وخصوصاً الطبقات الشعبية من أجل تحقيق مطامحها في الترقية الاجتماعية وتحسين ظروف حياتها على العموم، نجده اليوم قد فقد تلك المصداقية ولم يعد يثير الاهتمام نفسه والشغف عينه لا في نفوس الأولياء ولا الطلبة. ويعود تدهور قيمة التعليم إلى أسباب عدة، منها التركيز القوي على عوامل أخرى، مثل المال والمحاباة والرشوة في احتلال المناصب والحصول على ترقية، وكذا هيمنة العلاقات الزبونية وروح العشائرية بدلاً من المعايير الموضوعية والعقلانية القائمة على الكفاءة والفعالية في التوظيف والترقية... الخ. إلى جانب كل هذا تجدر الإشارة إلى سيطرة قيم الربح المادي السريع في السنوات الأخيرة، والتعليم طبعاً ليس من القنوات التي تحقّق ذلك!؟[٧].

هـ ـ حتى نكون منصفين لا بد من التنبيه إلى القسط المهم من المسؤولية التي تتحملها هيئة التدريس والقائمون على تسيير الجامعات والمعاهد. فالعديد من الأساتذة، وهي حقيقة مؤسفة لا بد من الاعتراف بها ومواجهتها، ليس لديهم ما يؤهلهم للتدريس، سواء من حيث الكفاءة التربوية أو من حيث المعارف المتخصصة. والأدهى من ذلك هو أن قطاعاً عريضاً منهم لا يبدي استعداداً أو اهتماماً بتحسين مستواه من خلال العمل المنتظم والجاد، بينما يقع الاهتمام بتحصين المواقع من خلال جمع الشهادات. إن ما يجعل

---

(٧) يندرج في هذا الإطار تزايد عدد الطلبة الذين يخصصون قدراً أكبر من وقتهم وجهدهم لنشاطات تجارية طفيلية، وهي ظاهرة لم تكن موجودة من قبل.

الوضع سيئاً حقاً هو أن بعضهم لا يشعر بذلك الضعف إطلاقاً، وبالتالي لا يفكر في تجاوزه. كثيرون هم أولئك الذين جاؤوا إلى الجامعة مصادفة أو لأنها في نظرهم - وهم محقون حتى الآن - أسهل سبل الارتزاق، أي منصب عمل مستقر ومصدر دخل مضمون. وكثيرون هم أولئك الذين كانت لهم طموحات علمية، لكنهم أصيبوا بخيبة أمل واحباط وانساقوا في النهاية مع التيار المهيمن.

باختصار، نستطيع القول إن قسماً كبيراً من هيئة التدريس ينطبق عليه بصدق المثل القائل «فاقد الشيء لا يعطيه». لذلك فإن ضحالة مستوى التكوين الذي يعانيه الطلبة هي في جزء كبير منها انعكاس لمستوى تكوين الأساتذة أنفسهم.

أما مسيّرو الجامعات والمعاهد، فيكفي القول إنهم يتميزون بذهنيات بيروقراطية أكثر تصلباً من تلك التي نجدها لدى مسيّري الإدارات العمومية. فتعاملهم مع الطلبة وحتى مع الأساتذة لا يخضع لمنطق تربوي وعلمي، بل يتم من موقع امتلاك السلطة والقوة لفرض الأمر الواقع ولو كان ذلك باللجوء إلى أساليب قمعية مختلفة.

و - إن محتوى برنامج التكوين يمتاز بالعمومية والمرونة، الشيء الذي يسمح في هذه المرحلة بالذات بتغليب الجوانب العقيدية (سواء محافظة أو راديكالية، دينية أو علمانية) على محتوى التكوين من حيث المعارف النظرية والتقنية وأساليب البحث ومناهج العمل العلمي وطرقه. ويمكننا القول بأن علم الاجتماع قد تمت أدلجته بطريقة مفرطة، ليس فقط نظراً إلى طبيعة المعرفة الاجتماعية التي تمثل مجال رهان بين المصالح والقوى المختلفة، ولكن نظراً أيضاً إلى غياب برامج واضحة يلتزم بها المدرسون، الشيء الذي يفتح الباب واسعاً أمام المبادرات الفردية غير المنظمة، إذ إن المقياس يعطى مضموناً مختلفاً كلما تغيّر الأستاذ المسؤول عن تدريسه. وما يزيد في حدة هذه المشكلة هو غياب وسائل العمل الأساسية من كتب ومجلات علمية متخصصة، يمكنها أن تسدّ الفراغ الحاصل، الأمر الذي يجعل التكوين، فعلاً، رهن إرادة المدرسين.

أما طرق التدريس، فما زال يغلب عليها الطابع التقليدي الذي يهيمن عليه السرد والإلقاء والتلقين والتسلط ورفض المجادلة، وكل الآليات المساهمة في تنمية روح النقد لدى الطالب أو انعتاقه، ويمثل درس المحاضرة خير مثال لذلك. يحدث كل ذلك على رغم محاولة الإصلاح بإدخال طرق عمل متنوعة تساعد على تنويع النشاط وتنمية القدرات والمواهب المختلفة لدى الطلبة، وخصوصاً تشجيع أعمال البحث، سواء الفردي أو الجماعي. لكن التغيير تم على مستوى الشكل فقط نتيجة المعارضة القوية التي لقيها الإصلاح من كل الجهات: إدارة وأساتذة وطلبة. فالخروج إلى الميدان[8] والأعمال

---

(٨) يجب الإشارة إلى أن إصلاح علم الاجتماع أقرّ اجراء تربصات ميدانية لطلبة علم الاجتماع، ابتداء من السنة الثانية وذلك بغية تدريب الطالب على التحكم في المناهج والتقنيات، لكن هذه التربصات حذفت سنة ١٩٨٤ أثناء وضع البرامج الجديدة.

التوجيهية التي تعدّ جوانب أساسية في تكوين طلبة علم الاجتماع وقع إما بالتخلي عنها نهائياً، كما هو الحال بالنسبة إلى السنة الأولى، أو تشويهها كما وقع للثانية، إذ سيطر على هذه الحصص نوع من الممارسة الروتينية، كإعادة المحاضرة أو تقديم عروض من طرف الطلبة، وهي طرق عقيمة تتنافى مع الطابع الإبداعي الذي وجدت من أجله تلك الحصص.

رابعاً: إهمال البحث وتهميشه

ننطلق هنا من مسلّمة أساسية هي أن البحث هو حجر الأساس في تطوير أي فرع من فروع المعرفة، ولذلك فإن أهميته ودوره الحاسم ليسا بحاجة إلى إثبات. ويؤدي البحث هذا الدور، سواء من خلال التوصل إلى معارف جديدة أو توسيع تطبيقات المعارف المحصلة، ومن ثم المساهمة في دفع عملية التراكم المعرفي. كما أن تطوير البحث والاهتمام به يكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى التكوين الذي يبقى في ظل غياب البحث قائماً على تكرار معارف قديمة تتناقص درجة ملاءمتها الواقع المتجدد والمتغير. وهكذا فإن فروع المعرفة الأكثر تطوراً والتي تفرض نفسها على المجتمع هي تلك التي تتمتع بدرجة عالية من الحيوية والتجدد من خلال نشاط البحث بشقيه النظري والتطبيقي، والبحث العلمي لا يمكنه أن يتطور إلا بتوافر مجموعة من الشروط، أهمها:

١ ـ سيادة الفكر العلمي والقواعد العلمية الصارمة في مواجهة الممارسات والذهنيات المتخلفة والمنغلقة التي تفضّل الفكر الخرافي والشعوذة، وردود الأفعال الارتجالية التي تسيطر عليها مصالح آنية وفئوية ضيقة.

٢ ـ توافر باحثين علميين في مستوى متطلبات الممارسة العلمية التي تقتضي الوعي بالدور الحاسم والمسؤولية المهمة المتمثلة في محاولة فهم المجتمع وآليات عمل مؤسساته وسيرها، خصوصاً أن المعرفة الاجتماعية ترتبط بشكل وثيق بالتغيرات الحادثة في المجتمع، ليس فقط كتطبيقات خارجية، بل من خلال عملية الممارسة المعرفية ذاتها.

٣ ـ توافر الشروط الموضوعية المادية والمعنوية من أجل القيام بالبحوث ونشر نتائجها وتبادلها ووضعها في متناول كل المهتمين، سواء من المختصين أو من القطاعات المستخدمة في المجتمع.

لقد تم التعرض للنقطتين الأولى والثانية، ولو بطريقة غير مفصلة، من خلال الحديث عن قابلية المجتمع للبحث الاجتماعي وقضية التكوين. ويبدو من خلال تلك المعالجة أن البحث الاجتماعي يعاني صعوبات حقيقية ومعقدة، وأن الشرطين الأولين غير متوافرين. ولاستكمال تقديم الصورة التي يوجد فيها البحث سوف نركز في ما تبقّى على النقطة الخاصة بتوافر الشروط المادية والمعنوية للبحث.

إن أول ملاحظة من الممكن تسجيلها تتعلق بانعدام هياكل وسياسة مستقرة وواضحة

للبحث الاجتماعي، سواء على مستوى الجامعات والمعاهد أو على المستوى الوطني ككل. وإذا كانت هذه ظاهرة عامة تشمل كل الفروع والتخصصات، فإنها تبدو أكثر حدة في العلوم الإنسانية عموماً وعلم الاجتماع خصوصاً، نظراً إلى الانحياز الواضح لدى مجمل الهيئات الرسمية المعنية بالتكوين والبحث إلى جانب العلوم التطبيقية والتقانية. فلو أخذنا مثلاً وحدات البحث في علم الاجتماع لما وجدنا اليوم سوى عدد محدود جداً[٩].

أما إذا نظرنا إلى الدوريات والمجلات المتخصصة، فإننا سنفاجأ بخلو الساحة منها تماماً، إذ ليس هناك في مجال العلوم الاجتماعية عموماً سوى أربع مجلات معروفة، ولكنها معرضة للاضطراب في صدورها. هذه المجلات هي **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية**، ومجلة **مشهد** *(Panorama)* للعلوم الاجتماعية، ومجلة **ليبيكا** *(Lybica)* التي يصدرها مركز الدراسات التاريخية والاثنولوجية، ومجلة **دفاتر مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية** *(Cread)*.

في بداية الثمانينيات، كانت هناك محاولات عدة من طرف معاهد علم الاجتماع في جامعات عدة لإصدار مجلات متخصصة. مثل **مجلة سيرتا** للعلوم الاجتماعية في جامعة قسنطينة، **دفاتر العلوم الاجتماعية وأطروحات** في جامعة عنابة، **منشورات مركز البحث والوثائق في العلوم الإنسانية** من جامعة وهران، و**حوليات علم الاجتماع** من جامعة الجزائر. باءت كل هذه المحاولات بالفشل بعد وقت قصير من ظهورها، واختفت أغلبية هذه المجلات بعد فترة من الإشعاع. والسبب الرئيسي في ذلك هو ضعف وانعدام الوسائل المادية للطبع والسحب والنشر والتوزيع، وكذلك سيطرة التسيير البيروقراطي وهيمنة الوصولية والانتهازية التي لم تدخر جهداً عبر الهياكل لضرب الكفاءات وإقصائها. أما إذا نظرنا إلى المؤلفات، فالوضعية لا تختلف، بحيث إذا استثنينا الرسائل الجامعية التي يتم انجازها، سواء في الداخل أو الخارج والتي لا توضع في متناول المهتمين والمستعملين من أساتذة وباحثين وطلبة، فإن هناك عدداً محدوداً جداً من الأعمال التي تستحق الذكر. ومقابلة بعدد الجامعات والمعاهد والطلبة والأساتذة في العلوم الاجتماعية عموماً، يمكننا القول من دون مبالغة بأن حركة التأليف والترجمة مشلولة تماماً.

---

(٩) بحسب علمنا، هناك وحدتان في جامعة وهران، ووحدة تابعة لمركز البحوث الاقتصادية التطبيقية والتنمية. أما في عنابة وقسنطينة، فليس هناك أية وحدة للبحث الاجتماعي. يجب الاشارة إلى أن معهد علم الاجتماع في عنابة كان سباقاً إلى انشاء وحدة للبحث والنشاط العلمي بمبادرة من عبد الرزاق جلاّلي وأنا شخصياً وذلك منذ نهاية عام ١٩٨١. أصدرت هذه الوحدة مجلة **دفاتر العلوم الاجتماعية** (عددان) ومجلة للترجمة **أطروحات في النظرية الاجتماعية والمجتمع** (عددان)، إضافة إلى تنظيمها أياماً دراسية حول علم الاجتماع عام ١٩٨٣ وأخرى حول البنوك والمالية عام ١٩٨٤. لكن هذه الوحدة اندثرت نهائياً بسبب التسيير البيروقراطي وسيطرة المصالح والأطماع الفردية إذ استخدمت من طرف بعض الوصوليين كقناة للارتقاء إلى مناصب السلطة هروباً من مواجهة الواجبات التربوية.

أما الأسباب التي أدت إلى تهميش البحث وإهماله، فهي عديدة ومتنوعة ومن الممكن أن نذكر منها:

أ ـ انعدام سياسة واضحة في ميدان البحث العلمي عموماً، وعلم الاجتماع خصوصاً.

ب ـ ضعف الوسائل والإمكانات المخصصة للبحث، وفي بعض الأحيان انعدامها، وأهمها في هذا الصدد غياب هياكل بحث مرنة ومستقلة، والنشريات والمجلات المتخصصة، والزمن الطويل الذي يستغرقه نشر الأبحاث والمؤلفات والنوعية السيئة للمطبوعات. . . الخ.

ج ـ هناك أيضاً أسباب معنوية تتعلق خصوصاً بانعدام حرية البحث وحرية التعبير وممارسة الرقابة بأشكال متعددة وفي مستويات مختلفة، إذ كثيراً ما رفضت مشاريع بحث وأعمال ذات مستوى علمي، لا لشيء سوى أنها تعتمد مقاربات نقدية وتثير قضايا تدخل ضمن نطاق المسكوت عنه والمكبوت، سواء من طرف الجماعات المختلفة في المجتمع المدني أو السلطة السياسية. أضف إلى ذلك، عامل الرقابة الذاتية الذي نما بشكل واسع في أوساط المختصين في علم الاجتماع، مثلهم في ذلك مثل كل المثقفين. إن عدم الاهتمام بالبحث ونقص الإقبال عليه من طرف المختصين يعود إضافة إلى العوامل التي ذكرناها، إلى سياسة تسيير الحياة المهنية وتقويم مساهمة الأساتذة التي تفتقد قواعد وقوانين واضحة حتى الآن. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عامل الإنتاج العلمي لم يؤخذ بعين الاعتبار كمعيار أساسي وحاسم، كما هو الحال في جامعات العالم كلها. وحتى الآن تكتفي جامعاتنا بالاعتماد على الشهادة والأقدمية في تقويم الأساتذة وترقيتهم.

هكذا في ظل نقص الوسائل وغياب الشروط الموضوعية المادية والمعنوية، وهيمنة طرائق عمل وأساليب عقيمة منافية للمنطق العلمي، يجد الباحث الاجتماعي نفسه مهمشاً ومهملاً، ويبقى علم الاجتماع تحت سيطرة مجموعة من الامتثاليين والوصوليين والانتفاعيين الذين لا يستطيعون إنتاج معرفة علمية، فيقومون بإنتاج خطاب حول المعرفة لا يتجاوز الحدود التي ترسمها السلطة والقوى الاجتماعية المسيطرة. وبذلك تعطلت وتيرة التراكم في هذا الحقل المعرفي، الشيء الذي حرم المجتمع من النظر إلى نفسه واكتشاف حقيقته، وأتاح له الاستمرار في العيش في دوامة من الزيف الذي لم يعمل سوى على زيادة حدة التناقضات والصراعات إلى درجة تهديد المجتمع في كيانه.

خاتمة

في النهاية يمكننا القول إن علم الاجتماع كممارسة علمية، كان ولا يزال غائباً، على رغم وجود أربعة معاهد متخصصة في تدريسه ومضي حوالى عشرين سنة منذ أن شرعت في ذلك. إن ما يميز علم الاجتماع اليوم في بلادنا، سواء في مجال التدريس أو البحث، هو التأرجح بين التبني غير النقدي للمقاربات والأطر النظرية والمنهجية المطورة

في مراحل سابقة ومجتمعات مغايرة، واستخدامها بطريقة ميكانيكية كقوالب جاهزة لفهم الواقع الاجتماعي الجزائري. في مقابل ذلك، نجد سيادة المقاربات الحسية المعتمدة على الواقع كمعطى للإدراك المباشر، وهي مقاربات تفتقر إلى تصورات ومقولات نظرية عامة، تجعلها تتجاوز التجربة الحسية القائمة على المعرفة العامية أو الحسّ المشترك. فبينما تتعسّف الأولى في استخدام مقولات ومفاهيم عامة متجاهلة خصوصية الواقع، تعادي الثانية باسم الواقع كل محاولة تجعل منه موضوعاً للتفكير والفهم والتحليل، منغمسة بذلك في حسّية مفرطة معادية لكل ممارسة تنظيرية.

الفصل الثالث عشر

علم الاجتماع في الجزائر: الهوية والسؤال(*)

محمد حافظ دياب(**)

أولاً: مقدمة

إن منظومة العلاقات المتشابكة بين التاريخ والعلاقات الاجتماعية وتجلياتهما في الخطاب السوسيولوجي هي ما يبدو هنا مادة للتحليل وإطاراً له.

بهذا التوجه الأرحب، لا تهدف هذه الدراسة إلى صياغة أجوبة نهائية حول وضعية هذا الخطاب في الجزائر، بل قصاراها الطموح إلى صياغة تساؤلات قد تعين في رفد الأطر النظرية والمنهجية لبحث سوسيولوجي متنام، هو اجتماعيات علم الاجتماع، أو سوسيولوجيا السوسيولوجيا (sociologie de sociologie) من خلال أحد نماذجها(١).

والدراسة بهذا تنتمي إلى جملة المساهمات النظرية والتطبيقية التي تحاول تحليل الخطاب السوسيولوجي استناداً إلى شروطه التاريخية وتراثه الفكري ومنطقه، بهدف فتح إمكانات تعين على كشف قوانينه وآلياته.

والحق أن مهمة دراسة الخطاب السوسيولوجي في الجزائر ـ بمفاهيمه وتصوراته ومداركه وأطره الاجتماعية وفاعليه ـ تمثل مهمة أساسية، نظراً إلى أن حركته داخل التاريخ الجزائري لعبت ـ ولم تزل ـ دوراً متعاظماً، وهو ما قد يسمح بمعرفة توجهاته وسياقاته التاريخية المعاينة، تلك التي تحكمت في صياغاته النظرية وأقمطته المنهجية وحمولاته الايديولوجية، فيما يعني أنه مثّل أحد شهود هذه المرحلة أو تلك، وأحد تعبيرات جدلها الاجتماعي.

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٣٤ (نيسان/ابريل ١٩٩٠)، ص ٨١ ـ ١٠٣.

(**) أستاذ الانثروبولوجيا في كلية الآداب في جامعة بنها ـ مصر.

(١) حول اجتماعيات علم الاجتماع، أو سوسيولوجيا السوسيولوجيا، انظر:
L. Friedricks, *Sociology of Sociology* (New York: M. S. R., 1970).

من هنا تتبدى صعوبة هذه الدراسة، لما قد تحمله من «غفلة» الانزلاق نحو تخفيض الدلالة الطردية بين التاريخ والعلاقات الاجتماعية والخطاب السوسيولوجي إلى مستوى الانعكاس أو الربط المرآوي، ومن ثم إهمال إمكانات التطور الذاتي لهذا الخطاب، أو الانسياق نحو استقلاليته المشروطة، والمبالغة في دور فاعليه المعرفيين.

وفي الظن أن منظور التحليل النقدي للخطاب (perspective de l'analyse critique de discours) يمكن أن يمثل أسلوباً تحليلياً مفيداً في الإفصاح عن الآليات التاريخية ـ الاجتماعية التي رافقت تشكل علم الاجتماع وتطوره في الجزائر، ورفدت مكوناته، وأسّست لهما، ومن ثم يعمق تصورنا محصلته وآفاقه. وهذا المنظور الذي يعد من الأساليب المنهجية المستحدثة في سوسيولوجيا المعرفة لا يقف عند مجرد تحليل النصوص، بل يتعداه إلى كشف حركة الواقع حيال النص، بتأكيد فهم أطره الاجتماعية وجذوره الفكرية، وإلى استكناه فاعليات النص في الواقع بمدى مساهمة قضاياه ودعاواه العلمية ومفاهيمه النظرية في فهم واقع المجتمع الجزائري وتفسيره.

١ ـ إشكاليات أساسية

إن دارس الخطاب السوسيولوجي في الجزائر، لا بد من أن تواجهه إشكاليات ثلاث رئيسية، عليه استبصارها ومحاولة فك «طلاسمها».

أولى هذه الاشكاليات هي تحديد جوهر السوسيولوجيا، ولا سيما التأكد مما هو واقعة اجتماعية وما هو فكرة اجتماعية من جهة، والتثبت مما هو فلسفة عامة، وفلسفة اجتماعية خاصة، وما هو سوسيولوجيا مستقلة بخصوصيتها، صيغت وسط حركات التفرع والاستقلال التي شهدتها العلوم الإنسانية، فجاءت استقلاليتها متأخرة نسبياً.

وأكثر من ذلك، تواجه الدارس في هذا الصدد تساؤلات حول امكانية حصر علمية السوسيولوجيا بخصوصية منهجها، فيخفض موضوعها إلى تقنياتها، أم يرفع التقنيات إلى مصاف الموضوعات، مكرساً أن لا سوسيولوجيا بلا فلسفة اجتماعية، بلا نظرية عامة، وأن لا قيمة لتقنيات لا يستوعبها ولا يطورها توجه نظري محوري[(٢)]. ويزيد الأمر صعوبة أننا في مجال الحديث عن السوسيولوجيا في الجزائر يناوشنا ركام من المصادر غير المرتبطة فيما بينها (تقارير موظفي الإدارة الاستعمارية، روايات لرحّالة وتجار ومبشّرين وضباط وعلماء وفنانين، مونوغرافات، مذكرات، أبحاث ميدانية. . . الخ.).

وهنا نجد أنفسنا إزاء موقفين: موقف يرى ضرورة التمييز بين البحث السوسيولوجي (sociologique) والاجتماعي (sociale): بين السوسيولوجيا وبين العلوم

---

(٢) خليل أحمد خليل، «تاريخية علم الاجتماع: اتجاهات وتطورات،» الفكر العربي، السنة ٣، العدد ١٩ (كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٨١)، ص ٣٤ وما بعدها.

الموازية (تاريخ اجتماعي، سياسة، إثنولوجيا، اقتصاد. . .)، ويمثله الباحث المغربي عبد الكبير الخطيبي، انطلاقاً من سيرورة التصور السوسيولوجي كقصد وكمنهج، واحترام حد أدنى من القواعد العلمية(٣)؛ وموقف آخر، يعتبر السوسيولوجيا نسقاً معرفياً تهيمن عليه نزعة بنية تكاملية (interdisciplinarité) لا على أنها مجرد منطقة يدرس فيها موضوع معين (subject-area).

وتتبدى الإشكالية الثانية في تعيين «الحيّز» الايكولوجي لممارسات السوسيولوجيا في الجزائر، وهو ما يستلزم إما التعامل مع هذه الممارسات ضمن حدود جهوية (اقليمية)، أو الكشف عن تشابكاتها وتعالقها مع نظيراتها المغربية والعربية. فالتعامل الجهوي يمكن أن يمثل توجهاً محدوداً في الدراسة، يقف على رأسه غياب النظرة الأفقية الأشمل، وهو ما قد يؤدي إلى القطع وعدم التواصل مع حركة السوسيولوجيا العربية.

فإذا كانت التقسيمات الحدودية بين بلدان المغرب العربي قد بدأت في الظهور قبل المرحلة الاستعمارية التي جاءت لتدعمها وتثبتها، وإذا كانت حالة المشرق/المغرب في الوطن العربي لم تزل قائمة، فإن وحدة معطيات السياق الجغرا ـ سياسي مغربياً، ووحدة الموروث والمعيوش عربياً، تجبّ أية محاولة نحو «بلقنة» المعرفة السوسيولوجية العربية، وتحويلها إلى خطابات منفردة بذاتها (discours sui-generis).

إن هذا لا يعني، بحال، ألا نتصدى للكتابة عن السوسيولوجيا ضمن حدود جهوية، باعتبار أنه لا يمكننا تجاوز خصوصية كل قطر عربي، لكننا في الوقت ذاته يجب ألا نغفل شراكة الحركة السوسيولوجية العربية وتواصل مردوداتها بين هذه الأقطار.

الإشكالية الثالثة تكمن في صيغة التعامل مع الخطاب السوسيولوجي في الجزائر، وهو ما تواجهنا إزاءه كيفيتان: إما النظر إليه كنسق علمي «مغلق»، بعيد عن مرجعه الاجتماعي (référence sociale) وتعالقه المعقد مع مفردات المجتمع الجزائري ووقائعه وآلياته، أو عدم النظر ـ وحسب ـ إلى القيمة «الجوّانية» لهذا الخطاب. ودراسته كفعالية فكرية تتوجه توجهاً ذا معنى، وتتقصد غايات محددة في الواقع الاجتماعي، كانعكاس عارفٍ ظواهر هذا الواقع وعلاقاته، وهو ما يعني ضرورة الأخذ في الاعتبار جملة المعطيات الاجتماعية التي صاحبته في إطار تاريخي محدد.

والواقع أن ربط سؤال السوسيولوجيا بالمجتمع وتاريخه يلغي العديد من المفاهيم الزائفة، ويسقط وهم المعرفة الشكلية، ضمن جاذبية التشميل والتكثيف التي تحركها جدلية العلاقة بين الخطاب والتاريخ، النظري والعيني، بين المجرد والملموس. هذا إذا كنا لن نغفل أن الوجه «الصحيح» لهذا الخطاب لا يقتصر على مجرد مرمى علمي، بل يلحقه بفعالية اجتماعية تطرح أمامها مهمة المساهمة في تنظيم خبرات الجماهير بطريقة عقلانية،

---

(٣) Abdelkebir Khatibi, *Maghreb pluriel* (Paris: S.D.N., 1983), pp. 11-16.

كي يضحي استمراراً فكرياً لنشاطاتها، ويلعب دوراً ملحوظاً في تطوير وعيها.

٢ ـ خلفية تاريخية

إن هذه الإشكاليات تضعنا قبالة مهمتين متكاملتين: **أولاهما**، وجوب التأريخ للسوسيولوجيا وللوقائع الاجتماعية انطلاقاً من مبدأ الوحدة بين الأفكار والوقائع. **والثانية**، تقصي تاريخية علم الاجتماع في الجزائر، سلفية وحديثة، موضوعاته وممارساته، في تناسب مع التحولات التي طرأت على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، ومحيطها المغربي والعربي، كشفاً عن مضمونه ومراميه، وكيفيات إدراكه الواقع والتاريخ والتراث. ولعل تحديد هاتين المهمتين يمثل مدخلاً لصياغة مجرى هذا الخطاب، ويعطي تحليله كفاءة تفسيرية، قد تسمح لنا بالاقتراب منه اقتراباً نقدياً من حيث صياغة مفاهيمه، وأطروحاته، وانعطافاته(٤).

وعلى رغم أن التأريخ لعلم الاجتماع في الجزائر يقتضي الإلمام بتصوراته كافة، فإننا لن نسرف هنا في هذا الأمر، بل سوف نقتصر على ما يضيء بعض هذه التصورات، وخصوصاً القادرة منها على جدل المراحل والتطورات كافة التي تحرك تاريخ هذا الخطاب بها ومن خلالها.

ويبدو استخدام مصطلح «النموذج الأساسي» (paradigm)، كأداة تحليلية، اتجاهاً مثمراً لأنه يسمح بتعيين أكثر العلامات البيليوغرافية قيمة وأهمية في مسيرة الخطاب السوسيولوجي في الجزائر، باعتباره في نظر كوهن (Kohn) مجموعة من الفرضيات والقضايا الرئيسية التي تحدد المشكلات الشرعية في مجال علمي معين، وتخدم في توجيه النظر إلى الجوانب الأكثر دلالة في مرحلة تاريخية له(٥).

ونحن حين ننكب على ترسيم هذه المسيرة، نجد أنفسنا قبالة لحظات ثلاث: سوسيولوجيا ماقبل كولونيالية، وسوسيولوجيا كولونيالية، وسوسيولوجيا مابعد كولونيالية، يجب تحليلها في استمراريتها وانقطاعها، وهو ما نتفق عليه مع عبد الكبير الخطيبي في دراسته سوسيولوجيا مغربية(٦).

في هذا الصدد، وعلى الرغم من ضرورة الحديث عن ابن خلدون كمنظّر اجتماعي في مرحلة ماقبل الكولونيالية، فإننا سنكتفي بهذه الاشارة، بالنظر إلى أن الخطاب الخلدوني

---

(٤) صاغ كل من بيرغر ولوكمان تطويراً لهذا النموذج التحليلي في حديثهما حول «حصيلة المعرفة الاجتماعية». لمزيد من التفصيل، انظر: Peter L. Berger and Thomas Luckmann, *The Social Construction of Reality: A Treatise in the Sociology of Knowledge*, 2nd ed. (New York: Anchor Books, 1986), pp. 62-65.

(٥) Thomas Kohn, *The Structure of Scientific Revolution* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1970), pp. 31-33.

(٦) Khatibi, *Maghreb pluriel*, p. 29.

يطرح علينا، دوماً، مهمات التأصيل المنهجي والتواصل المعرفي.

بعدها، بدأ دخول المباحث الاجتماعية في بلدان المغرب العربي عموماً، والجزائر خصوصاً، كمقدمات استكشافية، للتعرف إلى هذه البلدان تمهيداً لغزوها، ثم كعملية منسقة لإقرار النظام الاستعماري.

وهكذا قدمت أبحاث ودراسات تعاملت مع «الشمال الافريقي» كجزء من الشرق المبهم الغامض والساحر، وركزت على جزائر الصحراء والرمال والفحولة ولغة القلب والأحاسيس الجديدة، وتكونت جمعيات متخصصة ومعاهد، وظهرت دوريات، وأنشئت دور نشر، لتتجمع من هذا كله مباحث اجتماعية بالمعنى الواسع للكلمة، شوّهت الواقع وأنتجت معرفة مشروطة، أنجز الكثير منها هواة ومغامرون، على ما نستبينه تفصيلاً هنا.

ثانياً: السوسيولوجيا الكولونيالية

إن أهمية تحديد ملامح اللحظة التاريخية وملابساتها التي صاحبت استعمار فرنسا الجزائرَ عام ١٨٣٠، تكتسي طابعاً ملحاً. ذلك أن المستعمر قد حاول أن يعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية في الجزائر وفق تطور الرأسمالية الأوروبية وتحقيقاً لأغراضها. وقد كان يملك الوسائل الكافية للقيام بهذه المهمة، بما في ذلك المعرفة السوسيولوجية، وقوة السلاح، ومركزية السلطة. ومع ذلك، لم تكن إعادة التشكيل هذه عملية سهلة، لأن الواقع الاجتماعي الجزائري كان يخضع لقانونيته الخاصة، وكان لزاماً على المستعمر أن يفهمها أولاً، تمهيداً لمحاولة التأثير فيها من الداخل بتحريك عناصرها الخاصة نفسها وتوجيهها لخدمة مصالحه.

تفصيلاً، من الممكن القول إن تحقيق مستلزمات الرأسمال، وما يقتضيه من توسيع أسواق التصدير واستيراد المواد الأولية والسلع الغذائية قد لعب دور الظرف التاريخي الذي تمت ضمنه صياغة دور الجزائر في حل مظاهر أزمة هذه البلدان وتخفيفها.

وقد بني هذا الدور على أساس إمكان تنمية القطر الجزائري في اتساق مع حاجات التطور الرأسمالي، بواسطة تحويله إلى مزرعة كبيرة لإنتاج المواد الأولية (الكرمة، الحبوب، المعادن، ومؤخراً البتروكيميائيات)، وهو ما استلزم إيجاد طرق عدة للتحديث الجزئي لأساليب الإنتاج وأدواته، تنسجم مع مصلحة مراكز الرأسمال في أوروبا الغربية، ضماناً لاستمرار توجيه الإنتاج نحو السوق العالمية.

وكان لا بد لهذه السيرورة من أن تفرز فئات رأسمالية متباينة (ملاك عقاريون، تجار، قادة، آغوات...) تكون بمثابة قواعد مادية واجتماعية وسياسية تخدم مصالح الاستعمار، إضافة إلى معرفة اجتماعية «جديدة» تكرّس مصالح هذه الفئات وتبررها. ولم يكن هناك في قائمة العلوم الإنسانية «أصلح» من السوسيولوجيا لأداء هذا الدور ولتطويعها لمقتضياته، خصوصاً إذا ما أخذنا في الاعتبار خصيصة الاستيطان التي لم يتم

تصور الجزائر من خلالها كمركز ذاتي، بل إلى إلحاقها بالمتروبول، واستيعابها على الصعد كلها، وضمّها إلى سيادة المركز الاستعماري كمقاطعة فرنسية.

ولعل «صلاحية» السوسيولوجيا تتأكد في هذا المضمار، في ما يذكره سعيد بن سعيد «بقيام نوع من التضافر الغريب والعجيب المثال بين عمل الاستعمار الفرنسي وممارسة علم الاجتماع. فإذا كان الأول هو الذي يوجّه الثاني ويقوده باسم مجد فرنسا مثلاً، فإن الثاني استطاع أن يمد الأول بالعديد من الأسلحة الخطيرة الفتاكة»(٧)، وهو ما عبّر عنه الطاهر لبيب بقوله: «إن المغرب العربي قد مثّل موضوعاً سوسيولوجياً مبجّلاً»(٨).

وقد تمت خارج نطاق السوسيولوجيا الكولونيالية كتابات صاغت وشكلت خطابات موازية لها، لعل أهمها كتابات السان سيمونيين عن تجربتهم القصيرة في الجزائر، ومقالات ماركس وانغلز، وكذلك محاورات شيوعيي الجزائر عبر دوريتهم النضال الاشتراكي.

وقد واجه ماركس في مقالاته إشكالية تحديد التكوين الاجتماعي الاقتصادي الآسيوي في الجزائر، وحيّا عبرها استعمار الشمال الافريقي، واعتبره عملاً حضارياً. كذلك كتب انغلز في جريدة نورذرن ستار *(Northern Star)* مقالاً عام ١٨٤٨ حول «التجليات الخارقة لعبد القادر»، فرأى في ثورته صراعاً يائساً للحالة البربرية للمجتمع الجزائري، ورحّب فيها بالغزو الفرنسي، واعتبره «حقيقة هامة وسعيدة في تقدم الحضارة»(٩).

وقد اعتمد انغلز في هذا التفسير على فرضيتين أساسيتين: **أولاهما**، ركود التكوينات

---

(٧) سعيد بنسعيد، «التنمية وتكوين الأطر حول تدريس علم الاجتماع في مؤسسات التعليم في المغرب،» **مجلة العلوم الاجتماعية** (الكويت)، السنة ١٤، العدد ٤ (شتاء ١٩٨٦)، ص ٩٠.

(٨) الطاهر لبيب، «علم الاجتماع في تونس: التدريس نصاً وفعلاً،» ورقة قدّمت إلى: ندوة نحو علم اجتماع عربي، تونس، كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، ص ١١. وقد نشرت الورقة عينها في: محمد عزت حجازي [وآخرون]، **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٣٠٩ ـ ٣٢٩.

(٩) يشير غالب الكتابات إلى محدودية الدلالة السياسية والنظرية لمقالات ماركس وانغلز في حديثهما عن الشمال الافريقي، حيث كانا يعملان وقتها مراسلين لصحيفة *New York Daily Tribune*، وهو ما يعني أن هذه المقالات قد أملتها حاجتهما إلى كسب القوت. ومع ذلك، فإن معرفة هذه الآراء لا ينبغي أن تغفل الانتقادات والتحليلات التي طوّراها بصدد الظاهرة الاستعمارية كأداة غير واعية للتاريخ، كما ينبغي ألا يغرب عن الذهن تطور وجهة نظرهما عن المجتمعات غير الأوروبية. ويمكننا في هذا الخصوص مراجعة الأعمال التالية: *Sur le mode de production asiatique* (Paris: Editions sociales, 1969); *Marxisme et Algérie: Textes de Marx-Engels*, présentés et traduits par Gallisot et Bodia (Paris: [s.n..], 1976), vols. 10-18;

كارل ماركس: **حول الهند والجزائر**، تعريب شريف الدشوني (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠)، و**المؤلفات السياسية** (موسكو: دار التقدم، ١٩٧٣)، ج ٣: **المسألة الشرقية**.

الاجتماعية لـ «العالم الشرقي»، ومن ثم تستطيع الرأسمالية أن تلعب دوراً تاريخياً في تحطيم أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالي التي تسود هذه التكوينات؛ والثانية، أن «الأمم الصغيرة»، أو ثورات مجموعات الأقلية، لا تساهم في تطور الرأسمالية كنظام علاقات اقتصادية عالمية.

هاتان الفرضيتان الأساسيتان ترفدهما كذلك فرضيتان فرعيتان، تتمثل الأولى في فكرة النهب التطهيري للمدينة على يد البادية، أي نهب الرحل للحضريين المستقرين، وذلك على رأس كل مئة سنة، وهو ما يبدو في قول انغلز: «إن الحضريين، وقد أصبحوا موسرين ومترفين يتراخون عن احترام القانون. أما البدو الفقراء فينظرون بحسد وطمع إلى هذه الثروات والملذات، فيتحدون تحت قيادة نبي هو المهدي لمعاقبة الكفرة وإقامة الشعائر الدينية والعقيدة الحقّة، ثم الاستيلاء على كنوز الكفار مكافأة لهم على ما قاموا به. وعلى رأس كل مائة سنة، يجدون أنفسهم، بطبيعة الحال، في نفس وضعية من سبقوهم، فيحق التطهير مرة أخرى، ويظهر مهدي آخر ليتم إجراء اللعبة من جديد. ولقد جرى الأمر على هذه الشاكلة منذ فتوحات المرابطين والموحدين الأفارقة باسبانيا»[١٠].

أما الفرضية الفرعية الثانية فتكمن في اعتبار الدين الإسلامي مجرد تغطية ايديولوجية لهذه النوبات من «التوحش»، والتي يعدّها «حركات ناتجة عن أسباب اقتصادية على الرغم من تنكرها في قناع ديني. غير أنها عندما تنجح، لا تحدث أي أثر في الظروف الاقتصادية، وهكذا لا يتغير أي شيء، ويصبح الصدام دورياً»[١١].

طبقاً لهذا، استنتج انغلز أن الانتفاضات القومية والاحتجاجات الشعبية والمقاومة القبلية ضد الدور التاريخي للاستعمار، هي رجعية بالضرورة. شهدت هذه الحقبة أيضاً ظهور اتجاه أكاديمي حرص على الابتعاد عن علم الاجتماع «الرسمي» الكولونيالي، واقترب من الخطاب الاستشراقي إلى هذا الحد أو ذاك، وتمثله أعمال جان دريتس (J. Dritz)، وشارل اندريه جوليان (Ch. A. Julien)، ولوكور (Le Cœur)، وجاك بيرك (J. Berque) وغيرهم. ولم تخلُ الجبهة الوطنية الجزائرية، بالطبع، من أدبيات ووثائق تضمنت مجابهات ضد محاولات التدمير والطمس والتفقير، واستنفاراً للعنفوان الديني والقومي[١٢].

---

(١٠) عبد الله ساعف، **كتابات ماركسية حول المغرب، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٥**، ترجمة السيد المعتصم (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٧)، ص ٢١، نقلاً عن: Friedrich Engels, «Les Extraordinaires révélations d'Abdel Kader,» *Northern Star*, vol. 11, no. 535 (janvier 1848), p. 7.

(١١) ساعف، المصدر نفسه، ص ٢٢.

(١٢) انظر مثالاً لذلك أعمال الشعراء الشعبيّين: مصطفى العباس، الحسين بن بركات، علي بن شرفي، محمد ليشاني، اسماعيل الجزائري، قدور بن عمار، عمر بن عيسى بلعيد، والحاج غليوم... الخ. وثمة كذلك أغان ملحمية سجلت انتصارات المسلمين الأوائل، وعرضت بالمحتل الفرنسي أنشدها المداحون الجزائريون وتتذاك في الساحات والأسواق والمقاهي، قام ديبارمان بجمع نماذج لها من منطقة المتيجة. انظر: J. Desparment, «Les Chansons de geste de 1830 à 1914 dans la Mitidja,» *Revue africaine* (1939).

ويمكننا هنا تقسيم خطاب السوسيولوجيا الكولونيالية عبر مراحل ثلاث هي:

١ ـ المرحلة الأولى: منذ الغزو الفرنسي إلى عام ١٨٨١

وتتميز ببطء ظهور الرأسمالية، بسبب تعمق قواعد التكوين الاجتماعي الاقتصادي السابق، ومقاومة الفلاحين الجزائريين، وتقلب السياسات الاقتصادية الفرنسية. وقد شهدت هذه المرحلة بداية عمليات انتزاع ملكية أراضي العروش والأحباس (الأوقاف) والقبائل، وإقامة المشروعات العامة الكبرى في المواصلات والري، والقمع الوحشي للفلاحين، وتدفّق الكولون (المستوطنين الأوروبيين).

ويمكننا القول إن السوسيولوجيا الكولونيالية، كرديف للغزو، بدأت تمارس مهامها بعده مباشرة، وتحديداً عام ١٨٣٣. ولكن لماذا في هذا العام؟ لأنه شكلت أثناءه «لجنة اكتشاف الجزائر العلمي» بإشراف وزارة الحرب الفرنسية التي قامت بوضع دليل احصائي حول أوضاع الجزائر كافة، اشتمل على سبعة عشر مجلداً، وقسمت الجزائر بمقتضى النتائج التي توصلت إليها إلى ثلاث مقاطعات: الجزائر ووهران وقسنطينة[١٣].

ومن الواضع أن جذور السوسيولوجيا الكولونيالية تنحصر أساساً في أعمال هذه اللجنة، والتي وضع حجر الأساس لها ونشر نتائجها باحثون كُرّسوا لهذه السوسيولوجيا، وبلوروا الشروط النظرية والايديولوجية التي ستعمل عبرها.

من هنا فإن أي فهم دقيق لواقع السوسيولوجيا الكولونيالية في الجزائر، وأنماط البحث المنبثقة منها يستحيل معرفتها من دون درس نقدي واعٍ الدورَ الخطير الذي قامت به هذه اللجنة.

٢ ـ المرحلة الثانية: من عام ١٨٨١ إلى عام ١٩٣٠

وهي الفترة التي شهدت محاولات «الفرنسة» وبدء التوسع الرأسمالي وتعاظم أجهزة تجديد إنتاجه، وهو ما يلاحظ في تركز الرأسمال والملكية العقارية، ونمو المنتجات والصادرات، والاستخدام المأجور، وتكريس التناقض الجهوي بين مناطق الشمال والجنوب، وارتفاع نسبة مساحة أراضي الكولون بما يربو على ٨٢,٦ بالمئة، وتنظيم شروط التوجيه والتسويق الضرورية لربط الإنتاج بحاجات المتروبول، وتنامي سيرورة التمايز الاجتماعي بخلق أرضية صالحة لولادة برجوازية جزائرية ونموها في ظل الكولون الذي تكرس وجوده بدءاً من هذه الفترة كجماعة استيطانية تشكلت من أجناس أوروبا، هذا إضافة إلى تغيير الألقاب وأسماء المدن والقرى بمقتضى قانون السجل المدني الصادر عام ١٨٨٢.

---

(١٣) P. Goinard, *L'Algérie: L'Œuvre française* (Paris: Robert Laffont, 1985), p. 67.

ومع محاولات تعزيز جهاز تشريعي يقنن عمليات انتزاع الأراضي وممارسات الأجهزة السياسية، استشعرت الإدارة الاستعمارية حاجتها إلى معلومات ينتجها خبراء متخصصون، ولا سيما مع ميلاد صحافة وطنية، وظهور نواد وجمعيات ثقافية تنادت بإحياء التراث العربي الإسلامي كرد على سياسات الدمج والعلمنة.

وهكذا نشأت مدرسة الآداب العليا عام ١٨٨١ التي تحولت عام ١٩٠٩ إلى كلية للآداب ومثلت نواة الجامعة الجزائرية. وقد أنيط بأساتذتها ـ إضافة إلى مهامهم التدريسية ـ إجراء البحوث، وتدريب الجامعيين الميدانيين، وإلقاء المحاضرات على موظفي الإدارة الاستعمارية ورجال الإرساليات. من هؤلاء الأساتذة، تظهر أسماء لعبت دوراً بارزاً في إنتاج هذه المعلومات، مثل رينيه باسيه (R. Basset)، (١٨٥٥ ـ ١٩٢٤) الذي أسند إليه كرسي العربية في مدرسة الآداب عام ١٨٨٥، ورأس مؤتمر المستشرقين بمدينة الجزائر عام ١٩٠٥، وانتخب أول عميد لكلية الآداب عام ١٩٠٩، وله دراسات في اللهجات البربرية والزوايا وديانة القبائليين. ومنهم كذلك غوتييه (E. F. Gautier)، (١٨٦٤ ـ ١٩٤٠) الذي جاب كل مناطق الجزائر وقدم دراساته الايكولوجية المشهورة، ودوبوا (J. Despois)، (١٨٦٥ ـ ١٩٤٧) زميله الذي قدم ثبتاً إحصائياً كاملاً عن هذه المناطق، والسوسيولوجي بوسكيه (G. H. Bousquet) الذي قدم دراسات عديدة حول ثنائية العرف والشرع، ودوتيه (E. Douté) الذي درس المسكن القروي والتقاليد الشعبية واللهجات العامية[١٤].

٣ ـ المرحلة الثالثة: من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٦٢

وقد بدأت عامها الأول باحتفال الاستعمار بالذكرى المئوية، وبانعقاد مؤتمر العمال العرب في مدينة الجزائر، وقيام الحزب الوطني الثوري، وظهور صحيفة **الأمة**، ومطالبات المعتدلين بإصلاحات في النظام الاستعماري، وإنشاء معهد الدراسات الشرقية (L'Institut d'études orientales) في جامعة الجزائر. وتعد هذه الفترة من أهم المراحل التي تبلور فيها الصراع بين الشعب الجزائري والإدارة الاستعمارية، وتميزت بتركز قوى ملكية الأرض بين أيدي الكولون وتزايد أعداد الجماهير الكادحة في الريف، وتسارع وتائر الركود الرأسمالي نتيجة تراجع إنتاج الكرمة، وضعف النمو العام للقوى العاملة في الصناعة، الأمر الذي كان أدعى إلى تعزيز القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في القضاء على الشكل الاستعماري لتراكم الرأسمال[١٥].

(١٤) المصدر نفسه، ص ٩١ ـ ١٢٢.

(١٥) عبد اللطيف بن أشنهو، **تكوين التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي ١٨٣٠ ـ ١٩٦٢**، ترجمة نخبة من الأساتذة؛ مراجعة عبد السلام شحاذة؛ تدقيق وإشراف محمد يحيى ربيع (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٩)، ص ٣٠٥ ـ ٣٣٩.

ولعله يكون صحيحاً في هذه الفترة الحديث عن دراسات سوسيوغرافية في معظم الأبحاث، وإن بدأت تظهر أعمال سوسيولوجية بالمعنى الخاص والحصري، ركزت إجمالاً على دراسة القوى الاجتماعية والبنى السياسية بمؤسساتها وسلطاتها.

يمكننا، إجمالاً، تحديد ملامح الخطاب السوسيولوجي الكولونيالي كالتالي:

أ ـ طغيان المنظور الإثنوغرافي على هذا الخطاب، كتبرير للسيطرة الاستعمارية، عن طريق تقديمه التكوين الاجتماعي الجزائري وكأنه من دون تاريخ، وبالتالي جامد، كيلا يكون للاستعمار أية مسؤولية عن جموده، باعتباره حالة سابقة عليه. والملاحظ أن هذا المنظور قد ركز، في الأساس، على دراسة البنى القبلية، والدين، واللسانيات، والثقافة الشعبية كمجموعة من الوحدات العمودية المنفصلة والمستقلة ذاتياً، ووظفت الاستنتاجات حولها ضمن سياسة تعمل على دمجها في بنى تسهّل عملية الاختراق وتضمن الولاء للاستيطان، وهو ما أكده أغلب الباحثين[١٦]. وقد اعتمدت هذه الدراسات على وصف وقائع جزئية لمختلف مناطق البلاد أو جوانب من الحياة السياسية والاجتماعية والدينية، مع الاهتمام بتفاصيل الحياة اليومية، والتقسيمات الإثنية، والأشكال البنائية للقبائل والعائلات، والاختلافات بين البدو والمزارعين، مع كلف خاص بالبحث عما اعتقدت أنه «خالص» لم يشبه لا الأثر العربي ولا الطابع الإسلامي، وهو ما يفسر اتجاهها خصوصاً إلى مناطق الصحراء والجبال، إضافة إلى تراودها مع أفكار الإثنولوجيا الانكليزية حول «الإنسان البدائي»، الأمر الذي نتج منه كمّ هائل من الملاحظات الإثنوغرافية، قدمها باحثون ذوو تنشئة فيلولوجية غالباً، منهم إميل ماسكراي (E. Masqueray) (١٨٤٣ ـ ١٨٩٤) مدير مدرسة الآداب العليا ودارس اللهجات والتقاليد الشعبية[١٧]، وأودا (O. Houdas) (١٨٤٠ ـ ١٩١٦) مفتش عام التعليم في الجزائر، وأحد دعائم محاولات ترسيخ العربية العامية، ودلفين (G. Delphin) (١٨٥٢ ـ ١٩١٩) مدير مدرسة وهران ودارس اللسانيات، ودو موتيلنسكي (A. de Motylinski) (١٨٥٤ ـ ١٩٠٧) دارس اللهجات، وفانيان (M. E. Fagnan) (١٨٤٦ ـ ١٩٣١) أستاذ الإسلاميات في كلية الآداب، الذي حقق كثيراً من المخطوطات الجزائرية.

ويبدو طغيان «إثنوغرافيا الشمال الافريقي» وقتها متسقاً مع أفكار لامبرخت (K. Lambreght) حول التناول التاريخي الحضاري (approche culturelle-historique) الذي

---

(١٦) انظر على سبيل المثال: Ernest Gellner and Charles Micaud, eds., *Arabs and Berbers: From Tribe to Nation in North Africa* (London: Duckworth, 1973), p. 62.

(١٧) شجع ماسكراي الكاتب الجزائري محمد اطفياش (١٨١٨ ـ ١٩١٤) على تقديم دراسة حول أصول الطائفة المزابية، بعنوان «الرسالة الصافية في بعض تواريخ أهل وادي مزاب،» (١٢٩٩هـ). انظر: عبد القادر جغلول، **الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر**، ترجمة سليم قسطون (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٤)، ص ١٢.

يقوم على مجرد الربط التلفيقي بين الجوانب الفردية للحياة الاجتماعية في مفهوم الحضارة، ومتراوداً مع أسلوب شارل ليتورنو (Ch. Litournou) في الجمع بين الأساليب المنهجية لعلم الاجتماع والإثنوغرافيا.

وعلى الرغم من كل ما تعرضت له الطروحات الإثنوغرافية من انتقادات حول أهدافها في تهميش الواقع، أو حول تفريطها في تقدير الوظيفة التنظيرية للعلم، فقد ساعدت، مع ذلك، على استجلاء ما يطلق عليه غاستون بوتول (G. Bouthoul) «السوسيولوجيا المضمرة» (sociologie implicitée) لبنى المجتمع الجزائري، ووفّقت نسبياً في توصيف بعض آلياتها، انطلاقاً من الاحتكاك المباشر بالوقائع العيانية.

ب ـ معالجة البنى الاجتماعية في الجزائر بوصفها فسيفساء من الثنائيات المتضادة، وهو ما أدى بها إلى تكريس منظور التحليل الانقسامي (analyse segmentaire) على كل مستويات هذه البنى: الاثنية (بربر وعرب، أو بتر وبرانس)، أو الايكولوجية (البرّانية الغرباء عن المدن، والمور (Maures) سكان الحضر)، أو الطائفية (مسلمون وغير مسلمين)، أو الاقتصادية (السّيبة والمخزن)[١٨]، أو الضبطية (العرف والشرع)، أو

---

(١٨) يشير هذان التعبيران «السيبة» و«المخزن» إلى نمطين للعلاقة بين المجتمعات المحلية والسلطة المركزية إبان الفترة السابقة على الحقبة الاستعمارية في بلدان المغرب العربي. فالمخزن يرتبط عموماً بالقبائل الزراعية التي تقع في الجوار المباشر للمدينة، وفي أراض ترويها الأمطار. أما السيبة فتمثل مجموعة المناطق الرعوية البعيدة في الجبال غير الملائمة كثيراً للزراعة، أو في السهول المرتفعة الداخلية ضعيفة الأمطار، ولهذا فهي خارجة عادة عن السلطة المخزنية، لكنها شأن باقي المناطق الأخرى كانت تعترف ـ خصوصاً في حال ضعفها ـ رسمياً وشرعياً بالمخزن، إلا أنها لم تكن دائماً تؤدي الضرائب، نتيجة بعدها عن المركز المخزني، مما جعلها تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي. لكن هذا لا يعني أن مفهوم «السيبة» ـ بمعنى الفوضى والتمرد وعدم الامتثال ـ كان يطابق منطقة محددة جغرافياً، إذ كانت تتقلص أحياناً وتتسع أحياناً أخرى لتشمل بعض المناطق المخزنية، بحسب الظروف التاريخية. ففي أحيان، تنجح السلطة المخزنية في تحجيم مجالها الجغرافي، وفي أحيان أخرى كانت السلطة المخزنية تقتصر على المدن والسهول المجاورة مباشرة، حيث كانت الحصون المنيعة من مناطق القبائل والأوراس في الجزائر تعد ضماناً ضد أي عمل من جانب السلطة المخزنية. ورغم أن التدخل الاستعماري قد أدى بالضرورة إلى إحداث تغييرات بنائية في المجتمع الجزائري، إلا أن هذه التغييرات لم تكن مطلقة، لأن الاستعمار حاول الحفاظ على بعض العلاقات، والمؤسسات الاجتماعية العتيقة، لأنه وجد في تنظيمها شكلاً يلائم وجوده ويعززه. وفي هذا الاطار، ظل المخزن يقوم بدور مساعد مسهّل للهيمنة الخارجية، مما نتج منه معارضة فئات اجتماعية مختلفة لهذا الدور، وهو ما يفسر بقاء مناطق السيبة خاضعة لثورة عارمة بعد الاحتلال. ولم يكن ذلك، كما يرى بعضهم بسبب مجرد الرغبة في الحفاظ على الاستقلال، بل في الأساس للحفاظ على كيانها الاقتصادي، والذي تشكل فيه الأرض المحور الرئيسي، وخصوصاً أن الإدارة الاستعمارية كانت تستهدف استغلال هذه الأرض. هذا مع العلم أن الدفاع عن هذه المصالح القبلية كان يتخذ طابعاً خاصاً على المستوى النظري، تجلّى بوضوح في رفع شعار الجهاد المقدس ضد الغزاة. لمزيد من التفاصيل، انظر: عديّ الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي، ١٨٣٠ ـ ١٨٦٠**، ترجمة جوزف عبد الله (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٣)، ص ٣٣ ـ ٥١.

الهيراركية (الهرمية)، (السلام والأجاويد، أو الأهالي والكولون).

وقد تبلور هذا المنظور منذ الأيام الأولى للتدخل الاستعماري، متخذاً صيغة «أسطورة القبيلة» التي تشير إلى حقيقة ملموسة أكثر مما تدل على مفهوم مجرد، لا يزودنا بشيء يذكر حول آليات التنظيم الاجتماعي وإنتاج شروط الحياة المادية، أو شروط التوزيع.

وقد لاقت هذه الصيغة أوضح تعبير لها في الدراسات السوسيوغرافية المفصّلة التي قدمها دوما وفابار (Dumas et Fabar) عام ١٨٤٧، وديڤو (C. Devaux) عن قبائل جرجرة عام ١٨٥٩، والدراسة المشهورة التي أنجزها هانوتو (A. Hanoteau) ولوتورنو (Letourneux) ما بين عامي ١٨٧٢ ـ ١٨٧٣، وعنوانها «القبيلة وعادات القبليين» (La Kabylie et les coutumes Kabyles) ودارت حول صراعات «السوف» وتطور النزاعات في منطقة القبائل. كذلك دراسة ماسكراي عام ١٨٨٦ «تكوّن المدن عند سكان الحضر في الجزائر» (Formation des cités chez les populations sédentaires de l'Algerie)، والتي بالغت في رسم الحدود الأولية للانقسامية، فأشارت إلى نظام نسقي للتحالف القبلي مرتب على غرار لعبة الشطرنج[١٩].

وخلال ثلاثينيات القرن الحالي، أدى تكريس منظور التحليل الانقسامي في دراسة البنى الاجتماعية إلى مغالاة بعض سوسيولوجيي الحقبة الاستعمارية في قسمة الخطاب السوسيولوجي نفسه وتجزئة جدلياته، من مثل تمييز ميشو بيلير (M. Bellaire) الذي عمل أستاذاً في معهد الدراسات المغربية العليا، بين «سوسيولوجيا مخزنية» و«سوسيولوجيا إسلامية» من جهة، و«سوسيولوجيا مغربية» من جهة أخرى، تختص فيها السوسيولوجيا المغربية بدراسة مناطق السيبة، وبوجه خاص القبائل البربرية التي استطاعت ـ في رأيه ـ أن تحتفظ بلغتها وعاداتها بمعزل عن التأثير العربي والسلطة المخزنية، حيث كانت فرنسا تريد أن تنفرد بحكمها. أما التمييز بين السوسيولوجيا المغربية والإسلامية فيعود إلى اعتباره الإسلام ديناً «دخيلاً» بالنسبة إلى هذه القبائل، واعتبار اعتناقهم إياه أمراً ظاهرياً، ومن ثم وجب ـ طبقاً لبيلير ـ ضرورة البحث وراء الغطاء الإسلامي عن المعتقدات والعادات والتقاليد التي ترجع إلى ماقبل الإسلام[٢٠].

والواقع أن محاولات تكريس هذا المنظور الانقسامي لم تؤدِّ ـ على ما يرى الخطيبي ـ إلا إلى وهم ابيستمولوجي وهذيان منهجي[٢١].

---

(١٩) Jacques Berques, *Qu'est-ce qu'une tribu nord-africaine?* (Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1974), pp. 24-37.

(٢٠) M. Bellaire, «La Sociologie marocaine,» dans: *Les Archives marocaines* (Paris), pp. 294-295.

(٢١) Khatibi, *Maghreb pluriel*, p. 61.

ج ـ تشكيل قوالب نظرية ومفاهيمية بالغة التجريد، تختزل في نطاقها لحمة الوقائع العينية، وتنتفي عبرها الفوارق والخصوصيات، الأمر الذي نتج منه معجم مفاهيمي مهمّش (نمط المعيشة القبلي، الترحّلي، الزراعي أو الحضاري، وبلاد المخزن أو السلطة، ونمط إنتاج السيبة، والبدو ونصف البدو، والحضر وشبه الحضر، وبلاد البارود أو الخارجة عن القانون، والانقسام. . . الخ)(٢٢).

ونكتفي هنا بمثال واحد لهذه المفاهيم، حين طرح إميل دوركايم (E. Durkheim) لأول مرة مفهوم «الانقسام» وعمد إلى تصنيف منطقة القبائل ضمن نمط المجتمعات القائمة على أساس التضامن الآلي أو التشبّهي (solidarité mécanique) الذي يرتبط بالأسس والمبررات الأولية للترابط الاجتماعي مثل وحدة الدم أو الدين أو اللغة، من دون أن يشفع هذا التصنيف بدراسة امبيريقية (تجريبية) تبحث عن العناصر التي تتعارض مع هذه العلاقة، وكأن عملية التصنيف مجرد إسقاط تعسفي لقالب نظري عام يلغي ـ على مستوى الوقائع ـ كل ما يتعذر انصهاره.

لقد تجاهل دوركايم ـ بفعل نزعته التعليمية ـ انعكاسات الروابط التي كانت قائمة بين الدولة المركزية والقبائل، وتجاهل نظام الإرث في الشريعة الإسلامية الذي كان قائماً، وتجاهل كذلك وجود الملكية الخاصة في المناطق الجبلية في الشمال وفي مرتفعات الهضاب العليا، إلى جانب الملكية القبلية الجماعية.

ولو كان قد أخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار ما كان ممكناً أن يصل إلى تحديد المجتمع القبائلي كمجتمع يسوده التضامن الآلي، ولا إلى ما صاغه بخصوصه من أطر وتصورات انقسامية، ولكان استنتاجه بالتالي أن هذا المجتمع أقرب إلى التضامن العضوي أو التكاملي (organique) منه إلى التضامن الآلي(٢٣).

د ـ تناقض المواقف النظرية حول طبيعة نمط الإنتاج السائد قبل الحقبة الاستعمارية في الجزائر. فغوتييه يفسر البناء القومي لـ «الأمة المغربية» تفسيراً انقسامياً، من خلال الصراع بين قبائل صنهاجة (المزارعين المستقرين) وبدو زناتة (المزارعين الرحّل)، في محاولة للتدليل على أن جهد التركيز القومي قد اعتمد، تاريخياً، على حالة التوازن بين هاتين القوتين المتعارضتين(٢٤). هكذا يصور غوتييه بلدان المغرب العربي كما لو أنها ظلت دوماً

---

(٢٢) يماثل دريس بن علي بين نمط إنتاج السيبة ونمط الإنتاج البدائي، وبين نمط إنتاج المخزن ونمط الإنتاج الاقطاعي، ويمايز بين النمطين «السيبة» و«المخزن» استناداً إلى علاقتهما مع السلطة المركزية. لمزيد من التفاصيل، انظر: D. Benali, «Essai d'analyse de la formation économique et sociale marocaine,» (Thèse de doctorat d'état en science économique, Université de Grenoble II, 1978), p. 47.

(٢٣) L. Ben Salem, «Intérêt des analyses en termes de segmentarité pour l'étude des sociétés du Maghreb,» *Revue de l'occident musluman et de la méditerranée*, no. 33 (1982), p. 130.

(٢٤) Emile Félix Gautier, *Le Passé de l'Afrique du nord* (Paris: Payot, 1952), p. 67.

رهن حالة «هياج» مستمر تغذّيه قوتان اجتماعيتان متعاديتان تبادلياً[٢٥].

كذلك فسّر راي (L. Ray) هذا النمط الإنتاجي انطلاقاً من نظرية ماكس فيبر (M. Weber) حول النمط الميراثي للإنتاج (patrimonialism) التي صاغها انطلاقاً من مثال تركيا العثمانية، والتي تشبه، من الناحية التحليلية، مفهوم ماركس لنمط الإنتاج الآسيوي[٢٦]. فقد أكد راي على غياب الرأسمالية في هذا التكوين، بالنظر إلى انتفاء القانون العقلاني، والبيروقراطية، والعمل الحر، وبرجوازية الحضر، وهو ما رفضه ماكسيم رودنسون (M. Rodinson)[٢٧].

ويلفت النظر أن الجدل الدائر حول طبيعة نمط الإنتاج الآسيوي قد بلغ أوجه في الستينيات، وما زال مستمراً حتى اليوم بشكل متقطع، وأنه كان محل اهتمام المؤرخين في البداية، ممن ناقشوه عبر وقائع تاريخية محددة، ثم ما لبث أن صار بعد ذلك محط عناية الاقتصاديين والسوسيولوجيين.

وثمة كتابات ماركسية دارجة دأبت على تشبيه التكوين الاجتماعي الاقتصادي لجزائر ماقبل الاستعمار بالإقطاع الأوروبي، مع بقاء آثار الأبوية (patriarcat)، مع أن النظام الاقطاعي لم يكن معروفاً في المجتمع الجزائري، على رغم وجود مزارعين وزعماء محليين مستبدين يتشابهون في وضعيتهم الاجتماعية مع اقطاعيي أوروبا في نواحٍ معينة، لكن هذه العناصر لا تشكل نظاماً إقطاعياً، أو نمطاً اقطاعياً للإنتاج، نتيجة تَوافر عنصرين جوهريين وقتها في الجزائر يفتقدهما الاقطاع، هما شدة التضامن القرابي، وعدم احتكار الجندية[٢٨]، الأمر الذي دعا جان دوفينيو (J. Duvignaud) إلى القول إن مفاهيم مثل «الإقطاعية» و«الطبقات الاقطاعية» تمتلك جدوى محدودة في إطار هذه البلدان، خلال المرحلة السابقة للرأسمالية[٢٩].

وهناك كتابات أخرى ارتأت صعوبة تشييد صياغة نظرية كافية تحلل الأنماط

---

(٢٥) A. Zaghal, «Nation-Building in the Maghreb,» *International Social Science Journal,* vol. 23 (1971), p. 27.

(٢٦) Bryan S. Turner, «Islam, Capitalism and the Weber Theses,» *British Journal of Sociology,* vol. 25 (1974), pp. 236-237.

(٢٧) Maxime Rodinson, *Islam et capitalisme* (Paris: Seuil, 1966), p. 61.

(٢٨) من ذلك على الأخص غاليزو، الذي أيد في كتاباته السابقة عام ١٩٧٦ فكرة نمط الإنتاج الاقطاعي في جزائر ما قبل الاستعمار. انظر: René Gallisot, «La Formation sociale algérienne pré-coloniale,» *Revue algérienne des sciences juridiques, politiques et économiques* (1968).

إلا أنه غيّر رأيه منذ مؤتمر فانسان (Vincennes) عام ١٩٧٦، ونشره بعد ذلك. انظر: René Gallisot, *Structures et cultures pré-capitalistes* (Paris: Anthropos, 1981).

(٢٩) J. Duvignaud, «Pratique de la sociologie dans les pays décolonisés,» *Cahiers internationaux de sociologie,* vol. 34 (1963), pp. 165-174.

الإنتاجية لهذه الحقبة، فاكتفت بتقديم قائمة من المفاهيم تحت الاختبار، مثل الرعوية (Pastorale)، والجبّ (Gibb)، والزادروغا (Zadruga)، والدوّار، كتوجهات أولية لتطوير مفاهيم أكثر تماسكاً بعد ذلك[٣٠]، وهو ما اعتبره أندرسون أسساً صالحة للتحليل[٣١].

وربما كان تناقض هذه المواقف النظرية وراء محاولة الخطيبي توصيف الواقع الاجتماعي للمغرب الكبير قبل الحقبة الاستعمارية وتفسير قانونية سيرورته، فتعرض للنظرية «الخلدونية» التي تعتمد على العصبية والإرادة الإلهية كمحركين أساسيين فاعلين في حركة المجتمع، ثم ناقش النظرية الماركسية التي تربط المجتمع المغربي بنمط الإنتاج الآسيوي. وأشار بعدها إلى النظرية «التجزيئية الأنثروبولوجية» التي يراها تنطلق من رؤية سكونية للواقع الاجتماعي، حين تهتم بدور الأنساب والتحالفات الموقتة بين القبائل والعشائر وتصادماتها الآنية. وقد انتقد الخطيبي هذه النظرية من منطلق تعميمها نتائج بحثها على جانب ضيّق من جوانب القطاع الاجتماعي فتُخضع لها مجموع المجتمع، من دون أن يكون بين يديها أي سند يبرر مثل هذا التعميم. وأمام وجهات النظر السابقة في تحليل الواقع الاجتماعي المغربي قبل مرحلة الاستعمار، ألحّ الخطيبي على دور العنف السياسي، باعتباره يفوق ـ في نظره ـ العامل الاقتصادي في تأثيره[٣٢].

هـ ـ خضوع السوسيولوجيا الكولونيالية لأهداف المتروبول، على رغم ما قد يلوح من تباين لوحة هذه السوسيولوجيا بين صيغ «جزائروية» تحرّض على الاستعمار، وتمجّد الكولون، وتعادي «الهمجية» الجزائرية، أو اندماجية تتظاهر بالتعاطف مع الأهالي، وتندّد بالكولون الذين شوّهوا المهمة الحضارية للاستعمار، أو متوسطية تحاول ربط الجزائر بالسياق الجغرا ـ سياسي لعالم البحر الأبيض المتوسط، أو لاتينية تحلم بهويّة غاليّة (Gaulois) رومانية للعالم «البربري»، أو ليبرالية تعبّر عن مأساة البرجوازية الصغيرة في مجتمع يسيطر عليه الكولون، وهو ما مثّله منظّرو مدرسة الجزائر العاصمة.

---

(٣٠) مثال ذلك أطروحتا الباحثين الجزائريين دحماني بلقاسم، ومراد بوضيا، اللتان حاولتا صياغة ملامح التكوين الاجتماعي الاقتصادي لجزائر ما قبل الاستعمار، من خلال غياب الدولة وضعف تحددها (sous-détermination) كما ورد في الأطروحة الأولى، أو عبر وحدات اجتماعية لم تظهر إلا في مرحلة لاحقة مثل الدوّار، والغوربي (Gourbi)، والراعي المحترف كما توضح الأطروحة الثانية. لمزيد من التفاصيل، انظر: A. Mourad Boudia, *La Formation sociale algérienne pré-coloniale* (Alger: Office des publications universitaires, 1981), et Dahmani Belqassem Dahmani, «Les Origines du sous-développement en Algérie,» (Thèse de doctorat de 3ème cycle, Institut des sciences sociales d'Oran, 1981).

(٣١) Perry Anderson, *Passages from Antiquity to Feudalism* (London: New Left Books, 1974), p. 220.

(٣٢) عبد الكبير الخطيبي، «المراتب الاجتماعية بالمغرب قبل الاستعمار،» تعريب محمد برادة، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، العدد ٢ (١٩٧٥)، ص ٧٥.

ويورد جورج صبّاغ أن التحالف بين السلطة الاستعمارية وعلم الاجتماع «الرسمي» قد صبغ هذا العلم بصبغة عملية استهدفت توفير المعلومات، وأنه حمل مضامين سياسية واضحة، ومثّل أداة للقهر وتأكيداً للسيادة الفرنسية[٣٣]. لذلك انصبّ اهتمام هذا العلم في المعتقدات الشعبية (السحر، الطقوس، الطرق الصوفية، الوشم...) على حساب الإسلام عقيدة وشريعة، ووجه عنايته إلى العرف على حساب الفقه، وأهمل العربية الفصحى لمصلحة العربية الدارجة واللغات الأمازيغية، وركز على التراث الشفاهي بديلاً من التراث المدون. وفي المسعى نفسه، ركز الاهتمام على منطقة القبائل، حيث تم ايثار «الظهير البربري»، عبر تقديم نظريات تبريرية راحت تردّ البربر إلى أصول جرمانية، أو تنوّه بجدّهم في العمل، واستقرار مجتمعاتهم، وعدم تغلغل الإسلام بينهم[٣٤].

ويسترعي الاهتمام هنا تزايد كمّ دراسات السوسيولوجيا الكولونيالية، خصوصاً في أثناء فترات اكتشاف مزيد من المواد الأولية. مثال ذلك، أنه مع العشرينيات، وبدء اكتشاف استثمارات معدنية في الصحراء الجزائرية، قدم غوتييه عام ١٩٢٩ بحثاً اقترح فيه استقطاع كل المنطقة الصحراوية في مراكش، والجزائر، وتونس، و«افريقيا المغربية الفرنسية»، و«افريقيا الاستوائية الفرنسية»، وضمها جميعاً في اقليم موحد. وأعقب ذلك بمذكرة تقدم بها إلى أكاديمية العلوم الكولونيالية، مقترحاً إنشاء حكومة صحراء لهذا الاقليم، كحكومة قائمة بذاتها، واتباع سياسة «صحراوية» تقوم على توحيد وجهات النظر وإزالة الخلافات كلما اشتدت المعارضة، وهو ما أدى إلى إنشاء معهد الأبحاث الصحراوية التابع لجامعة الجزائر عام ١٩٤٠، وإلى تقديم اقتراح مشروع قانون (٣٠٦٦) لعام ١٩٥٢، إلى الجمعية الوطنية الفرنسية بإنشاء دائرة إدارية مستقلة هي «افريقيا الصحراوية الفرنسية»، توضع تحت سلطة مندوب سامي الجمهورية. وقد تم إقرار هذا المشروع، وصدر به قانون ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧، وقضى بإنشاء «المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية»، ضمت عدداً من التنظيمات التقنية، منها «مكتب أبحاث مناجم الجزائر» الذي باشر عمله على الفور في مناطق بشار، وتندوف، والحجار.

وقد تلاقت هذه الممارسات مع تزايد كمّ الدراسات السوسيولوجية، خصوصاً في

---

(٣٣) قدّم محمد الجوهري للفصل الذي كتبه جورج صباغ في كتاب نشره بندر (L. Binder)، وتضمّن عرضاً للدراسات التي أجريت عن الشرق الأوسط في ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية، ضمن مشروع لجنة البحوث والتدريب بجمعية دراسات الشرق الأوسط بالولايات المتحدة. لمزيد من التفصيل، انظر: محمد الجوهري، «علم الاجتماع في الشرق الأوسط،» **الكتاب السنوي لعلم الاجتماع** (دار المعارف) (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣)، ص ٢٠٣ ـ ٢٣٧.

(٣٤) تحت عنوان «البربر ألمان» كتبت جريدة *Kölnische Zeitung* التي تصدر في مدينة كولونيا بتاريخ ١٣ أيار/مايو ١٨٧٦، ما يلي:

«Les Berbères sont de très mauvais mahométans. Ils ne renient pas Allah, mais ils se moquent de son prophète. En réalité, ils n'adressent leur culte qu'à leur grand saint national, Abd es-Salam...».

نقلاً عن: E. Charton, fondateur, *A Travers le monde* (Paris: Hachette, [s. d.]), vol. 6, p. 139.

الفترة ما بين عامي ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢، نتيجة اكتشاف النفط أول مرة عام ١٩٥٤ في منطقة حاسي مسعود، ومحاولة توفير أكثر الوسائل فعالية لتأمين استغلاله وضمان الاستقرار السياسي[٣٥].

وهكذا يصح ما عناه جرمان عياش (G. Ayache) من قوله: «ان العلم كان دائماً، في حالة المغرب الكبير، تابعاً من أدناه إلى أقصاه لأهداف الاحتلال وحاجيات المستعمر»[٣٦].

ثالثاً: السوسيولوجيا التيارموندية (العالمثالثية)

لقد ورث الخطاب السوسيولوجي في جزائر مابعد الاستقلال ركاماً من المعارف والنظريات التي حكمته مصالح وايديولوجيا كولونيالية، كان عليه زحزحتها (déplacement) وإعادة النظر فيها، بواسطة نقص الشروط التاريخية والمعرفية المكونة إياها. ولعل التيارموندية (Tiers-mondisme) التي تمثل قطعاً مع المشروع الاستعماري وتؤكد تاريخية العالم الثالث وقدرته على المساهمة ايجاباً في صنع تاريخه، يمكنها أن تمثل أجلى قسمات الممارسة السوسيولوجية في جزائر هذه الفترة، وإن اعتورتها، في الواقع الاجتماعي وفي التطبيق البيداغوجي والبحثي، مثالب غيّمت ـ إلى هذا الحد أو ذاك ـ حضور هذه القسمة.

على أية حال، من الملاحظ اتساق هذه القسمة مع توجهات سياسية تنامت خلال حرب التحرير، وتبدّت في مواقف التعاطف والالتزام التي أظهرتها شعوب العالم الثالث مع حركة التحرير الجزائرية، لتبرز بعدها في علاقة الثورة الجزائرية بالحركات الثورية في القارات الثلاث (آسيا، وافريقيا، وأمريكا اللاتينية).

ولعلها ترجع كذلك إلى أن الجزائر قد عانت أكثر من غيرها، ثقافة الأقدام السوداء (pieds noirs)، تلك الثقافة التي تمارَس، ولم تزل، في مناطق عديدة من العالم كإسرائيل، وجنوبي افريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية، واستراليا، إضافة إلى تنادي الجزائر بنظام اقتصادي دولي عادل، كان يحمل ضمناً أن عمليات الإنتاج العلمي ـ كإحدى الآليات ـ هي الأخرى في حالة تبعية[٣٧].

---

(٣٥) منذ نهايات القرن الماضي، تلاحقت محاولات الإدارة الاستعمارية لكشف النفط ومشتقاته، وبالذات في مناطق الغرب الجزائري. انظر: H. Neuburger, *La Technologie du pétrole: Etudes des gisements, recherches et exploitation* ([s.l.]: Fritsch éditeur, [s.d.]), vol. 3, p. 61.

(٣٦) Germain Ayache, «Histoire et colonisation,» dans: Germain Ayache, *Etudes d'histoire marocaine* (Rabat: Société marocaine des éditeurs réunis, 1979), p. 101.

(٣٧) أكد ذلك العديد من المؤتمرات التي عقدت في الجزائر، منها: المؤتمر العالمي لحقوق الشعب، تموز/يوليو ١٩٧٤؛ المؤتمر الدولي حول الامبريالية الثقافية، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٧، والملتقى العلمي حول التصنيع والتكنولوجيا في افريقيا، كانون الثاني/يناير ١٩٧٨... الخ.

ويمكننا هنا تتبع مسار الخطاب السوسيولوجي في جزائر مابعد الاستقلال عبر مراحل ثلاث هي:

١ ـ المرحلة الأولى: ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥

كان تقدير أحرار العالم للثورة الجزائرية قد جعلها تأخذ في هذه الفترة وجه الأسطورة، التي طرحت خلالها مسألة المضمون الاجتماعي للاستقلال ومشكلات تدعيمه، والتبعية الاقتصادية إزاء المتروبول، والصراع على السلطة، والتسيير الذاتي، وهشاشة التكوين الاجتماعي عموماً والطبقي بالأخص، والاعتماد على الفلاحين الذين يشكلون قرابة ثلثي السكان، وعدم اتخاذ تدابير جدية لتوحيد العناصر الطليعية.

عبر هذا، دعت جزائر هذه المرحلة إلى القطع مع الظاهرة الاستعمارية ومواصلة تطويقها بالفهم والنقد والاستقصاء، على الصعيدين العملي والعلمي، وهو ما من الممكن أن يترجم سوسيولوجياً بموقف رفض النقل الآلي لسياقاتها النظرية والمنهجية، من دون إمعان في دعاويها ومراميها، ومن دون تمحيص للدور الذي قد يلعبه الخطاب السوسيولوجي، إذا ما أخذنا معطيات الواقع الجزائري في الحسبان. ولعل هذا يفسر رواج كتابات فرانتز فانون (F. Fanon) (١٩٢٣ ـ ١٩٦١)، ومالك بن نبي (١٩٠٥ ـ ١٩٧٣) في هذه الفترة.

بالنسبة إلى فانون، فقد تأثرت كتاباته بالجيل الأول من الراديكاليين الفرانكوفونيين، وتطورت بدءاً من دعوته الزنجي «إلى أن يتحرر من نفسه» عبر منظور الهيومانيزم (الانسانية) بمعناه الغربي، إلى وصف العملية المعقدة التي يفرز، عن طريقها، مجتمع واقع تحت السيطرة الاستعمارية هويته الثقافية في مواجهة مجتمع استعماري، مما حداها على تحديد «الموقف الاستعماري» في ضوء مفاهيم كالعنف، أي عنف المستعمرين إزاء السكان الوطنيين، وارتباط ذلك بفكرة الاستقطاب التي تعبر عن وجود طرفين متصارعين، الأمر الذي أدى إلى تكريس التقسيمات الإثنية والإيكولوجية.

وقد حاول فانون بعد ذلك توضيح دور البرجوازيات الوطنية في تعميق عملية الاستقطاب، هادفاً إلى أنها قد اتخذت على الدوام مواقف مؤيدة للقوى الاستعمارية على حساب الوطنيين.

وعلى كل، فلقد كان تصور فانون الموقف الاستعماري مقصوراً على البنية الفوقية، أي انه كان يركز بالأساس على العلاقات الاجتماعية ـ السياسية والاتجاهات والمعتقدات التي أرساها الاستعمار داخل المستعمرات بهدف الحفاظ على مصالحه وأهدافه[٣٨].

---

(٣٨) السيد الحسيني، **التنمية والتخلف: دراسة تاريخية بنائية**، ط ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢)، ص ١٨٤.

أما مالك بن نبي، فقد قدم نفسه كمختص بما أطلق عليه «السوسيولوجيا الأخلاقية»، التي لا تقتصر ـ بتعبيره ـ على «بعد الأرض» بل تضيف إليه «بعد السماء»، وترتبط بمفاهيم مثل العقيدة الإسلامية، والقدوة الحسنة، والنهضة، والفعالية، والاستقامة، والتفكير السليم. وطرح مفاهيم أخرى هي: القابلية للاستعمار، واللامبالاة، والفوضى، والشكلية، وذهان السهولة، وذهان الاستحالة.

وقد نقض ابن نبي أفكار فانون، من منطلق أنها لا تقاسم الشعب الجزائري معتقداته، وإن لاحظ دوره البارز في «تشييد مفهومية افريقية»، وطالب بكومنولث إسلامي، وكتب عن الفكرة الأفرو ـ آسيوية من أجل النهوض بالعالم الثالث، وبتفسير للخطاب القرآني يستند إلى علم الاجتماع لا إلى علم أصول الفقه أو أصول التفسير، وحاول صوغ سوسيولوجيا للثورة الجزائرية تمثل الثورة الإسلامية الأولى، ونادى بإنشاء علم خاص هو علم اجتماع الشعوب التي لا تزال خارج إطار الحضارة المعاصرة، مكرساً مبادئ أساسية أربعة له، هي: المبدأ الأخلاقي، الذوق الجمالي، المنطق العملي، والتقنية. وارتأى لهذا العلم أن يكون تابعاً للدولة، وهو ما يبدو في قوله إنه «ينبغي أن ينشأ علم اجتماع خاص بمرحلة الاستقلال، ليكون بين أيدي من يشرفون على أجهزة الدولة أداة رقابة لا ينفصل عن جهاز التخطيط»[٣٩]، الأمر الذي قد يبيح القول إنه وضع قطار علم الاجتماع في الجزائر على سكة خاطئة.

وفي داخل الجامعة الجزائرية خلال هذه المرحلة، ظل التوجه الفرانكوفوني للخطاب السوسيولوجي قائماً حتى عام ١٩٧١، وهو توجه كُرِّس لهذا الخطاب كعلم كتبي يعنى بالتنظير الذي يفتقر إلى الدراسات الميدانية الواقعية، ويصب جلّ اهتمامه على درس أعمال المدرسة الدوركايمية غالباً، ويكاد يقتصر على النقل دون التأصيل، وعلى التحصيل دون التحليل.

وعلى رغم انتصار الثورة الجزائرية، ظلت المقررات الفرنسية في السوسيولوجيا تعالج آنذاك مشكلة الاستعمار على أنها مسألة «إنسانية»، وعلى أنها من وسائل نشر الحضارة البشرية، وهو ما عبر عنه أرمان كوفيليه (A. Cuvilier) الذي مثلت مؤلفاته أحد مصادر هذه المقررات الأساسية، بقوله: «إن البيض لم يحملوا معهم الشر إلى البلاد التي استعمروها، إذ في الغالب نجد أنهم نشروا النظام والأمن بين الشعوب التي كانت قبلاً لا تعرف السلام والأمن. لقد كان «الداهومي» قبل الغزو الفرنسي بلداً خاضعاً للسلطة الاستبدادية، وكانت تتوزع «المغرب»

---

(٣٩) لمزيد من دراسة أفكار مالك بن نبي، انظر: مالك بن نبي: **آفاق جزائرية للحضارة، للثقافة، للمفهومية**، ترجمة الطيب الشريف (الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، ١٩٦٣)؛ **في مهب المعركة** (القاهرة: مكتبة دار العروبة، ١٩٦١)؛ **الصراع الفكري في البلاد المستعمرة** ([د. م.: د. ن]، ١٩٥٧)؛ **شروط النهضة ومشكلات الحضارة**، ترجمة عبد الصبور شاهين وعمر كامل مسقاوي، ط ٢ (القاهرة: مكتبة دار العروبة، ١٩٥٧)، **والبناء الاجتماعي الجديد** ([د. م.: د. ن.]، ١٩٥٨).

كله الفتن الداخلية بين القبائل. وفي كثير من الأحيان يؤدي تحرر هذه الشعوب من سيطرة المستعمر إلى عودتها إلى الأحقاد والحزازات القديمة، وتذكروا بهذه المناسبة المذابح التي عرفتها الهند وانفصال الباكستان عنها بعد خروج الانكليز»(٤٠).

وقد تراود ظهور مثل هذه النغمة عقبها، مع جهود جورج بلانديه لتشجيع السوسيولوجيين الناطقين بالفرنسية على ادخال موضوع «بناء الأمة في المغرب الكبير» في مجال اهتمامهم. وهكذا كان موضوع الندوة السادسة للاتحاد الدولي لعلماء الاجتماع الناطقين بالفرنسية، في روياموننت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٥، هو المشكلات السوسيولوجية لبناء الأمة في الدول الجديدة، وقريب منه أعمال المجموعة التي نظّمها بلانديه أثناء انعقاد المؤتمر الدولي السادس لعلم الاجتماع في ايفيان عام ١٩٦٦.

٢ ـ المرحلة الثانية: ١٩٦٥ ـ ١٩٧٨

وفيها كان انحياز القيادة السياسية واضحاً لمصلحة القطاع العام، والتسيير الذاتي الزراعي، وتدشين البنية الأساسية للصناعة الثقيلة، إضافة إلى تنظيم قوانين الأجور، وضبط أسعار السلع الأساسية، وتحجيم القطاع الخاص، وتطبيق سياسة التعريب، وإقرار الميثاق الوطني عام ١٩٧٦، الذي تبنّى استراتيجيا للتنمية في مجالات الثقافة والزراعة والصناعة.

وبدأ في هذه الفترة فتح باب الاستدانة من خلال انشاءات الدفعة الانمائية الكبرى (١٩٧٣ ـ ١٩٧٨)، بحيث ارتفع حجم الدين الخارجي من ١,٤ مليار دولار عام ١٩٦٧ إلى ١٦ مليار دولار عام ١٩٧٨، وصاحب ذلك نمو الكوادر التكنوقراطية والبيروقراطية، كما مثّلت الأولوية المطلقة للقطاع الصناعي والصناعات الثقيلة سبباً في تأخر نسبي لمسيرة الزراعة ومرافق الري، ومن ثم اتسع نطاق الفجوة الغذائية، خصوصاً مع بدء الثمانينيات، إضافة إلى تدني الكفاءة الاقتصادية للقطاع العام، وانتشار الفساد الإداري، وغياب فاعلية الحزب الحاكم(٤١).

وتمثل هذه المرحلة بداية ظهور «سوسيولوجيا وطنية» ناطقة بالعربية، تأكدت مع قرارات عام ١٩٧١، ومرسوم ٢٥ آب/اغسطس ١٩٧٣، التي استهدفت «جزأرة» الجامعة، وتعريب مناهجها، وتغيير نظمها البيداغوجية، وتكوين الاطارات، استجابة لمتطلبات التنمية. وإن صح القول، إن هذه الإصلاحات قد جرت في فترة قصيرة لم تسمح بإحداث التغيير المطلوب لمثل هذه المهمة.

ويمكننا اعتبار أنه منذ هذا التاريخ، بدأت السوسيولوجيا تحرز نشاطاً ملموساً في

---

(٤٠) A. Cuvilier, «Histoire de la sociologie,» dans: *Dictionnaire de la sociologie* (Paris: CEPL, 1960), p. 211.

(٤١) محمد عبد الشفيع عيسى، «جزائر بومدين وجزائر بن جديد،» المصور، ٦/ ١١/ ١٩٨٧، ص ٥٠.

الجامعة الجزائرية، خصوصاً مع تزايد أعداد الطلبة والطالبات[٤٢]، فلم تعد قاصرة على دوائرها الأكاديمية، بل امتد تدريس بعض تخصصات منها في معاهد التربية، والطب، والهندسة المعمارية، والقانون، والمكتبات، والصحافة، وعلم النفس، والجغرافيا، كنوع من الإعداد للمهن ذات الطابع الاجتماعي، وتم إدراج مقررات تتسق مع توجهات المرحلة في البرنامج البيداغوجي، وتناولت أعمالها البحثية عدداً من القضايا المجتمعية، يقف على رأسها قضيتا الهجرة والتنمية، وإن ظل عدم استقرار هياكلها، وقصور دورها على ترقية اطارات التسيير، وشح الإطارات، عوامل في توسيع المسافة بين «نية» الهدف وامكانات تحققه.

ثم جاء انشاء مجموعة من المؤسسات تقوم، إلى جانب الجامعة، بأبحاث ودراسات وتحقيقات، أمراً مدعماً. من هذه المؤسسات: الجمعية الجزائرية للبحث الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي، وصندوق التنمية واستصلاح القطر، ومؤسسة الأشغال المعمارية والعمرانية والكوميدور، والمركز الوطني للبحث في الاقتصاد وعلم الاجتماع الريفي، وبعض من الدوائر الوزارية وخصوصاً منها كتابة الدولة للتخطيط، والمجلس الوطني للبحث العلمي. كذلك نظمت ملتقيات، وحددت ممارسات ترتبط بقضية البحث الاجتماعي، أهمها: الملتقى الدولي حول العلوم الاجتماعية عام١٩٧١، والمؤتمر الدولي الرابع والعشرون لعلم الاجتماع عام ١٩٧٤، واجتماعات لفرق العمل والتفكير ضمن وزارة التعليم العالي، وملتقيات جامعية في الجزائر ووهران وقسنطينة، والمركز الجامعي للأبحاث والدراسات بجامعة قسنطينة، والتفكير في انشاء جامعة للعلوم الاجتماعية.

ومع إنشاء هذه المؤسسات، وإقامة تلك الملتقيات، وضحت الرؤية رويداً في مجال البحث السوسيولوجي، على أساس ضرورة ربطه بمخطط التنمية الاجتماعية، على رغم أنه لا يمكننا القول بالتوصل إلى الصيغة المناسبة لتحقيق هذا الهدف، وإن كان تزايُد الوعي بأهميته يعد علامة ايجابية في مسيرته[٤٢].

٣ ـ المرحلة الثالثة: منذ عام ١٩٧٨ وحتى وقتنا الحاضر

يمكن لهذه المرحلة أن تمثل في أحد أبعادها تطويراً للمرحلة السابقة وترشيداً لها، حيث تباطأت معدلات الاستدانة، وتحسّن الميزان التجاري، وأعطيت الزراعة أسبقية خاصة، وهو ما أقره بوضوح الميثاق الوطني الصادر في أوائل عام ١٩٨١، الأمر الذي كان له أثره في اتساع نطاق الاعتماد على النفس في مجال الغذاء، بل حدث تحول طفيف

(٤٢) تزايدت أعداد الطلاب والطالبات في التعليم العالي في الجزائر زيادة ملحوظة. ففي حين ضم عام ١٩٦٣ قرابة ٢٨٠٠ طالب وطالبة، ارتفع عام ١٩٨٣ إلى ما يقرب من ٨٠٠٠٠، لا تتعدى نسبة الإناث منهم ٢٤ بالمائة. انظر: المنشورات السنوية لمديرية الاحصاء في الجزائر.

(٤٣) محمد حافظ دياب، «نحو تطوير البحث الاجتماعي في الجزائر،» **الثقافة (الجزائر)**، العدد ٣٩ (حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ١٩٧٧)، ص ٣٧.

مؤخراً نحو التصدير، كما بدأ الاستغناء عن أفواج «المتعاونين التقنيين الأجانب» في معظم المؤسسات، وتحسن الأداء الاقتصادي لعدد من شركات القطاع العام بإعادة تنظيم هياكلها، وإن لم تظهر نتائجها الواضحة بعد، وظهر ميل واضح إلى تحسين الخدمات، وإنتاج الصناعات المتوسطة والصغيرة، وتكريس تعريب التعليم العام بدءاً من «المدرسة الأساسية»، وإن ظلت الفرنسية سائدة في الإدارة وفي بعض أجهزة الإعلام.

وعلى رغم ذلك، يمكننا القول إن ملامح المرحلة لم تتضح بعد، حيث الحزب الحاكم يقود الدولة رسمياً، مع وجود فاعل لعديد من التيارات الأخرى خصوصاً «الإسلام السياسي»، وحيث القطاع العام لا يزال دعامة الاقتصاد الجزائري، مع تشجيع حثيث للقطاع الخاص الذي بدأ يتغلغل بقوته ونفوذه الإداري والسياسي في جهاز الدولة، وحيث مسيرة التعريب ظاهرة في التعليم العام والجامعي خصوصاً في مجال العلوم الاجتماعية، لكن الفرنسية لا تزال صاحبة قصب السبق في الجهازين الإداري والإعلامي، وحيث «الطبقة الجديدة» من البيروقراطيين والتكنوقراطيين والرأسمال الخاص تحاول أن تستعيد بعضاً من امتيازاتها، وهو ما يوضحه تزايد التفاوت بين الدخول.

أما التشكيلة الاجتماعية الممثلة للسلطة، فتبدو خليطاً غير متجانس تماماً من قوى الاستمرار بالثورة (عناصر من جيش التحرير، ومن الحزب وقواعد المجاهدين، ومنظمات العمال، والمزارعين، والنساء، والشباب)، ومن القوى الأخرى بحكم مصالحها (عناصر من جهاز الدولة متشابكة مع رجال أعمال المقاولات والتجارة، وبعض الخدمات، ومع عناصر كانت خارجة عن التيار العريض للثورة المسلحة)[٤٤].

إن غياب ملامح المرحلة قد أثر في الدرس السوسيولوجي، وهو ما يتضح في التركيز على بعض من تخصصاته (علم الاجتماع الصناعي، والديمغرافيا، وسوسيولوجيا الأسرة بالأخص)، واختفاء تخصصات أخرى (مثل علم الاجتماع الريفي). كذلك بدأ تناقص أعداد الطلبة والطالبات في معاهد علم الاجتماع، في الجزائر ووهران وقسنطينة وعنابة، يشكل ظاهرة لافتة[٤٥].

رابعاً: أسئلة صعبة

وهكذا تتأكد مسؤولية اجتماعية وعلمية في الجزائر، تمثلت ـ ضمن مجمل مسؤولياتها ـ في ضرورة القيام بتقويم شامل للتركة التي خلّفتها السوسيولوجيا الكولونيالية، وتبلورت مع الممارسة البيداغوجية والبحثية، ومع مقتضيات فهم طبيعة التحولات والأحداث، في

(٤٤) عيسى، «جزائر بومدين وجزائر بن جديد،» ص ٥١.

(٤٥) جيلالي عبد الرزاق، «علماء الاجتماع والمجتمع في الجزائر،» ورقة قدّمت إلى: جامعة عنابة، معهد علم الاجتماع، الملتقى الدولي حول دور علم الاجتماع في تطور مجتمع نام، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧.

أسئلة استراتيجية تمس التاريخ والإنسان والمجتمع والهوية والمستقبل، ليُضحي الخطاب السوسيولوجي مطالباً بتقديم أجوبة عنها تحيط ـ ابتداء ـ بمكونات هذا الفكر الذي اعتمد عليه الاستعمار من أجل فرض هيمنته، وصولاً إلى إلغاء كل أشكال الارتهان التي كرّسها، وبالذات ارتهان الوعي الاجتماعي والعلمي والقومي.

وقد حددت الدورة الأولى التي عقدها المجلس الوطني للبحث العلمي (صيف ١٩٧٤) الانشغالات الأساسية للبحث في ميدان العلوم الاجتماعية، انطلاقاً من تحليل الوضع الاجتماعي والثقافي الجزائري، في مجالات ثلاثة هي:

١ ـ وضع حصر وتحديد صحيحين للمشكلات التي تطرح في هذه المرحلة الحاسمة للانتقال إلى الاشتراكية.

٢ ـ توجيه نشاطات البحث نحو تحليل وحل المشكلات المرتبطة بتطور المجتمع الجزائري وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبنهضة الثقافة العربية، وإحياء الشخصية الجزائرية في كل أبعادها.

٣ ـ وضع نظرية للتجربة الجزائرية، وذلك بالارتقاء إلى أعلى من المعطيات السطحية والدراسات الأحادية لإبراز المفاهيم الاجمالية والاستراتيجيات الوطنية المختلفة ومناقشتها وانمائها[٤٦].

فما هي ـ على وجه التحديد ـ المشكلات الأساسية التي تقف عقبة دون انطلاق الخطاب السوسيولوجي في الجزائر وتطويره؟

إن أهم هذه المشكلات تنحصر ـ من وجهة نظرنا ـ في ما يلي:

أ ـ تخلف الفعل السوسيولوجي قياساً على مجمل أفعال التغيير الاجتماعي الأخرى الجارية. بمعنى آخر، إن مبادرة التجربة الجزائرية في مجالات التخلص من السيطرة البنيوية التي تربطها بمراكز الاحتكار الرأسمالي، وصياغة ثقافة وطنية، وبكل ما تثيره من مردودات اجتماعية أسبق من الفعل السوسيولوجي. مثال ذلك، ان إعادة هيكلة المنشآت الصناعية التي تمت في الفترة ما بين عامي ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥، قد استتبعتها أبحاث سوسيولوجية عديدة، وهو ما قد تبدو معه الممارسة السوسيولوجية كفعالية تابعة.

طبيعي أن يحدث ذلك في فترات التحول التي تمر بها الجزائر، والتي لم تتحدد اختياراتها تحديداً واضحاً بعد، الأمر الذي يجعلها أسبق من نظيرتها على الصعيد العلمي عموماً، والسوسيولوجي خصوصاً، والذي يظل في مثل هذه الحال قاصراً ومحدوداً إزاء هذه التحولات.

وإذا لم يكن حكمنا السابق مطلقاً، فإن الاستثناءات في مجال الفعل السوسيولوجي لا تشكل فعلاً مكافئاً لمجمل أفعال التغيير. لقد صدرت حقاً، وتصدر أبحاث على

---

(٤٦) «من أجل بحث اجتماعي في خدمة التطور،» الجامعة (الجزائر)، العدد ١ (آذار/مارس ـ نيسان/ابريل ١٩٧٥)، ص ٥٠.

مستوى من الوعي والجودة، لكن ذلك يظل تعزيزاً لما ذهبنا إليه، من أن التحولات تظل أكثر وضوحاً من تعبيرها السوسيولوجي، وإن كان من الطبيعي القول إن هذه التحولات ستترك حضورها في العمل البحثي الاجتماعي، وستكسبه حيوية متجددة، خصوصاً إذا ما استطاع تضييق الهوة بين الواقع والخطاب، وامتنع عن الدوران حول إنتاج وتداول صيغ ايديولوجية تجد فيه أحد شروط تبلورها.

ب ـ إن المسؤولين عن صوغ البرامج البيداغوجية للسوسيولوجيا وبعضاً من المشرفين على أبحاثها قد فتّشوا عن تنظيم هذه البرامج وحل مشكلاتهم البحثية داخل علاقات الثقافة ذاتها، معتقدين أن ذلك يؤدي ـ اتساقاً ـ إلى تقويم البنى والعلاقات الاجتماعية ووعي آلياتها وصراعات القوى والمجموعات الاجتماعية فيها، وبهذا جعلوا السوسيولوجيا «لحظة» معرفية خالصة، تبني الواقع المادي، ولا يبنيها.

فالاتجاه الاختباري الذي يعتبر أن مهمة السوسيولوجيا هي الاقتصار على دراسة المعطيات الظاهرة والمباشرة، ويقوم على التعامل السهل والسطحي مع الظواهر الاجتماعية، ما زال يسود أغلب الممارسات البحثية السوسيولوجية في الجزائر، طارحاً عن نفسه الاتجاه الأصعب الذي يقوم على إعادة هيكلة الواقع، واستخراج قوانينه وديناميّاته، عبر تجاوز الظواهر والعلاقات المباشرة إلى البحث عن البنية الخفية اللامرئية، الأمر الذي يسمح بالعبور إلى العلاقات الحقيقية، وإلى الممارسات الكاشفة لدينامية النسق الاجتماعي. مثال ذلك، تلك البحوث التي تقترب من صيغ سوسيولوجيا الوحدات الصغرى (microsociologie)، والتي تنيط الدور والأهمية الحاسمة بالبنى الدقيقة (علاقات الميل، والنفور، والرغبات لدى الجماعات الصغيرة) في علاقتها بالبنى الأكبر، وحيث يقال إن توافق كل منهما مع الأخرى أو عدم توافقها، تحدده درجة «التوتر الاجتماعي» فيها، واستقرار الحياة الاجتماعية، وهو ما يجعلها تنطلق في دراساتها من مفاهيم مستعارة غالباً من الفيزياء، مثل: الالكترون الاجتماعي (الإنسان ومحيطه الأقرب عند مورينو)، والجزئي الاجتماعي (فئة الأشخاص المرتبطين بمشاعر متبادلة).

وطبقاً للميكروسوسيولوجيا، من الممكن تخفيف هذا التوتر على أساس القياسات الخاصة (السوسيومتري غالباً)، من مثل القيام بإصلاحات جزئية تسعى إلى تحقيق «الانسجام» الاجتماعي، والتنسيق بين علاقات الناس السيكولوجية، وتلك مستخلصات لا تكشف إلا عن الطبقة السطحية من الصلات بين الأفراد في إطار الجماعة[٤٧].

---

(٤٧) من الأمثلة الصارخة على استخدام صيغ الميكروسوسيولوجيا، انظر: علي بو عناقة، **الأحياء غير المخططة و انعكاساتها النفسية ـ الاجتماعية على الشباب: دراسة ميدانية مقارنة** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٧)، (في الأصل رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة قسنطينة)، والذي طالب ضمن توصياته «بتخصيص دوريات من الشرطة لهذه الأحياء حتى يشعر ساكنوها بأن هناك ضبطاً». انظر أيضاً: «التكنولوجيا وانعكاساتها على أنماط تكيف العامل مع عمله: دراسة ميدانية بوحدة البناءات المعدنية ٢/عنابة،» (جامعة عنابة، معهد علم الاجتماع، ١٩٨٣).

إن الميكروسوسيولوجيا، بذلك، من الممكن أن تؤدي إلى «سسلجة» (sociologisation) سطحية وشكلية للمجتمع على المستوى العلمي، وأن تمثل على المستوى الايديولوجي يوتوبيا رجعية تستهدف إعادة بناء المجتمع من دون التأثير في أسسه الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي يجعلها تساهم في «تجميل» التناقضات.

هكذا تبدأ السوسيولوجيا بذاتها، وبها تكتفي، ومن ثم تتم المطالبة بتصحيح جزئي، أي المطالبة بتصحيح نخبوي عماده باحثون يختزلون دينامية العلاقات والعمليات الاجتماعية.

على كل، يمكننا القول إنه في ظروف التحولات الاجتماعية، نلحظ تنافس الآراء المطروحة وتناقضها حول كيفية فهم الظواهر وتفسيرها، وغالباً ما تعكس الاختلافات في الآراء والمفاهيم السوسيولوجية تباينات ايديولوجية حول الطبيعة الاجتماعية للعلم، وعلاقة النظرية والمنهج بالمقولات التي يتداولها الناس في المجتمع بخصوص العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لذلك فإن الهوية الاجتماعية للخطاب السوسيولوجي، والصراع الذي يطرأ داخله، ومن ثم تنظيم برامجه البيداغوجية وصياغة ممارساته البحثية تتحدد اجتماعياً، وغير ممكن سبرها بمجرد تحديد هذه البرامج والممارسات في بنى تقنية.

ج - يأتي اختيار القضايا البحثية كثالث المشكلات التي يعانيها الخطاب السوسيولوجي في الجزائر، بحيث تظل القدرة على اختيار هذه القضايا هي المهارة الأساس التي يحتاج إليها، من منطلق أن أي نية للتغيير لا بد من أن تستدعي اختياراً لا غموض فيه.

وثمة ميدان مهم يجب أن يستقطب هذا البحث هو الميدان الفلاحي. فالجزائر بلد زراعي تاريخياً، والالحاح على التصنيع أو التجارة أو السياحة يجب ألا يكون على حساب الزراعة التي تمثل قطاعاً فاعلاً في الإنتاج القومي، ومصدراً أساسياً للغذاء، وإنتاجاً مهماً للصادرات حتى وقت ليس ببعيد (شكلت المنتجات الزراعية عام ١٩٥٩ ما يساوي ٨٦ بالمئة من قيمة الصادرات)، وهو ما يجيز تسمية هذا القطاع بـ «الوعد الراقد»[٤٨].

والواقع أن المجتمع الفلاحي في الجزائر هو الذي بنى الجزائر الحضرية، حيث من الثابت أن الزراعة هي التي موّلت عمليات تحضير (modernization) الجزائر الحديثة، وقدمت التكاليف التأسيسية لكل الهياكل الفوقية والتحتية للاقتصاد وخدماته الشبكية والعصرية من مواصلات وتصنيع وعمران.

وعدا الميدان الفلاحي، هناك، كذلك، مشكلة «اللاتوازن الجهوي»، وبالذات بين

---

(٤٨) أحمد بعلبكي، المسألة الزراعية أو الوعد الراقد في ريف الجزائر (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٦).

الشمال الساحلي والجنوب الصحراوي، حيث من الملاحظ أن أغلب المدن والإنشاءات تتمركز في القسم الشمالي، بسبب السياسة الاستعمارية التي عملت على تكريس هذه الوضعية، بتحديدها خط عرض ٢٥°، يبدأ من مدينة معسكر غرباً، فباتنة، انتهاء إلى عين البيضاء في الشرق، كحزام عازل بين المناطق الجنوبية «العربية» والشمالية «الأوروبية»[٤٩].

هذا إضافة إلى مشكلات البنية البيروقراطية واختلالاتها الوظيفية في المنشآت الإنتاجية والخدمية، ومشكلات الهجرة الداخلية، وقضايا الشباب والمرأة، وآثار النظام الاقتصادي والمالي العالمي في البنية الداخلية، ومظاهر الاستهلاك الترفي، وظاهرة الإحياء الإسلامي... وكلها موضوعات لم يستطع الدرس السوسيولوجي في الجزائر أن يضعها في صلب اهتماماته بعد، وإن كان من الأفضل على أية حال التقليل قدر المستطاع من عدد الميادين التي يشتغل بها. ذلك أنه حتى كلمة «ميادين» يشوبها ـ ولم يزل ـ الكثير من الغموض. وليؤخذ تعريفها بمعنى أنه من الأفضل أن يشتغل أكبر عدد من الباحثين في عدد محدود من الموضوعات لا العكس، فهذا يساعد الباحث من نواح عدة، كما يسمح بالاستخدام الأمثل للأطر العلمية، والتناسب مع الاستراتيجيات المتعارف عليها الآن في أدبيات التنمية.

د ـ أما رابع مشكلات البحث السوسيولوجي في الجزائر، فيتمثل في وقوعه بين مقولة الموروث والمجلوب، عبر محاولة إنتاج النص الذي يساعده على فهم بنى مجتمعه. فالملاحظ أن سوسيولوجيي الجزائر قد انطلقوا في بحوثهم من خيارات ثلاثة: إما الانخراط في المجتمع، بمعنى إعادة أو استعادة جملة المفاهيم والقيم والأدوات المعرفية والمنهجية المعاشة، بما هي نتاج لحركة المجتمع الجزائري تاريخياً، واعتماداً على منهجية تحليلية تنطلق من الملموس، وإما اللجوء إلى النص الأوروبي (الفرانكوفوني غالباً، والأنكلوسكسوني مؤخراً)، بإعادة إنتاجه محلياً، استعانة بالتقنيات المستحدثة التي طرأت على الاستخدامات الابيستمولوجية عند فوكو (M. Faucault)، وباشلار (G. Bachelard)، وكانغيام (G. Canguilhem)، وغيرو (M. Gueroult)، والخطيبي في نقده المزدوج حول تفكيك المفاهيم وتركيبها، وإما اللياذ بعلم العمران الخلدوني.

على أن التعامل مع الخيار **الأول** قد ينتج منه الوقوع في ضرب من التجريبية غير المحصورة بإطار نظري محدد، فيما يحتاج الأخذ **بالثاني** إلى مهارات نوعية خاصة، بينما قد يعني اللياذ بعلم العمران الخلدوني دفاعاً عن حاضر من وجهة نظر الماضي، أو الهروب من وعيه، بشكل قد يجعل من ابن خلدون مرجعاً انفعالياً، لا يتم التعامل معه كجملة من الوقائع التاريخية، إنما كنسق من الرموز الذهنية، وهو ما قد يكون أدعى إلى تهميشه.

---

(٤٩) محمد حافظ دياب، «الثورة الجزائرية وقضية التوازن الجهوي،» **المجاهد** (الجزائر) (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

هـ - يمثل عدم توافر العدد الأوفى من الأطر العلمية المتخصصة وانتشار ظاهرة الكتب المدرسية، أو التي يقدمها الهواة[(٥٠)] خامس المشكلات، خصوصاً في ما يتعلق بمناهج البحث، والإحصاء، وتخطيط البرامج، وبناء النماذج، ومعالجة البيانات، أو في ما يتعلق بتخصصات سوسيولوجية نوعية[(٥١)]، على رغم تنامي منح البعثات الخارجية من دول متعددة، عربية وأجنبية، وعلى رغم صدور عدد لا بأس به من الكتابات السوسيولوجية، وهو ما يوجب ضرورة اتاحة الفرصة للنهوض بلياقات السوسيولوجيا، بواسطة الارتفاع بمستوى الكتاب، والاتصال العلمي، عن طريق هيئات البحث المشتركة، واللقاءات، والندوات، والجمعيات، والحلقات النقاشية، وأجهزة التوثيق.

وحيث ينتهي بنا المطاف إلى محاولة تشخيص مجمل المشكلات التي تقف عقبة دون انطلاق الخطاب السوسيولوجي في الجزائر وتطويره، فإن الذي ينبغي قوله هو أن هذا الخطاب يظل بحاجة إلى استقصاء دائم ومستمر، استهدافاً لتكريس رؤية تيارموندية تعي قضايا العالم الثالث، وتسعى إلى تحريره وتحرير مجتمعه من التشوهات التي يفضي إليها منطق التبعية، وتتسع لتشمل تأكيد الظواهر الجديدة في الحياة الجزائرية، ودراسة الأنشطة العملية للجماهير والمساهمة في إنجاحها، وتعميم تجربته التنموية وتعميقها واكتشاف القوانين التي تحكم تطورها، وبناء هيكل مدعم من المعلومات، وتطوير فروع ترتبط بأهداف مجتمعه وتستجيب لمتطلباته، واختيار كفاءة مناهجه وتقنياته وتأصيلها، كي تتوافر بذلك شروط امكانية معرفة سوسيولوجية، تسعى إلى حق الفهم، أو إرادة كشف الحقيقة.

---

(٥٠) انظر مثالاً لذلك: مصطفى ابراهيم رمضان، **خواطر حول الوضعية الاجتماعية والعلاقات الإنسانية في غَرداية** ([د. م.: د. ن.، د. ت.]).

(٥١) مثال ذلك تقرير مادة «علم اجتماع الوسط والأشكال الهندسية المعمارية (علج ٦٠٢)» ضمن قائمة المقاييس المقررة في منهج الدراسات للحصول على دبلوم مهندس جغرافي (فرع الترميم الجهوي والمدني). انظر: **نشرة التعليم العالي**، قرار مؤرخ في ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٧٦، يتضمن فتح فروع للحصول على دبلوم مهندس، مرسوم رقم (٧٦)، مؤرخ في ٢٠ صفر ١٣٩٦هـ الموافق ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٦.

الفصل الرابع عشر

واقع التنمية في الجزائر: دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي(*)

علي غربي(**)

إن مفهوم التنمية متشعب غاية التشعب لدرجة يصعب فيها الوصول إلى اتفاق عام حوله بين المهتمين والمختصين. ففضلاً عن الاختلاف تبعاً للتوجهات الشخصية أيًا كانت طبيعتها، فإن الاختلاف يتعدى ذلك ليصيب شمولية التعريف ذاته وما هي حدوده ومتضمناته. ومن ثم جاءت السياسات التنموية لمختلف الدول متباينة أشدّ التباين.

إن البحث في مصداقية التعريفات أو خطأها، وبالتالي النظريات العديدة للتنمية، يؤدي إلى متاهات وتشعبات يطول المقام في محاولة تحديدها وتبتعد بالدراسة عن المعالجة المركزة.

وإذا حاولنا تخطي مثل هذه الحواجز النظرية والاستراتيجية واختصار المسافة البحثية التي تدخل في مجالات أخرى، لنخلص إلى القول بأن التنمية عملية معقدة ومركبة وشاملة، تضم جوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، من دون إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية ليتسنى فهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى، والدوافع التي تحرك الأفراد، وما يقوم بينهم من علاقات، وما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل في تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة، فهي بهذا المنظور ينبغي أن تتصف بخاصيتي الشمولية والتكامل. فالتنمية لكي تكون ناجعة ينبغي ألا تقتصر على الجانب الاقتصادي وحده، لأن ذلك سيؤدي إلى الازدواجية، وبالتالي إلى خلل في البناء الاجتماعي، وتكون عملية التنمية بذلك غير مجدية، إن لم تكن معرقلة للسيرورة الطبيعية للمجتمع.

(*) أستاذ في معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر.

فالاستقطاب الفكري الذي خُصّت به التنمية الاقتصادية من طرف المختصين والمهتمين أدى إلى ظهور مفاهيم عديدة، تعكس بالإضافة إلى الجانب التخصصي، الاتجاهات النظرية لأصحابها، فجاءت بذلك في الممارسة مشوهة، وأصبحت عاملاً للتردي في خِضَم التاءات الثلاث: التخلف، والتجزئة، والتبعية، بدلاً من الاستقلالية والتقدم.

وعليه اشتُرط أن تكون التنمية متكاملة ومركزة على الإنسان وموجهة إلى الداخل، وعامة (شاملة). ولا يُفهم من هذا أن اتباع مثل هذه السياسة يعني الحصول على «خاتم سليمان» لتحقيق التنمية الشاملة، من دون حدوث هزّات أو تراوح[1]، وإنما يؤدي في أمثل الظروف إلى إحداث تغيير في البناء الاجتماعي، وفي المفاهيم السائدة في المجتمع، وهذا طبعاً لا يتأتى من دون بروز مؤيدين ومعارضين تصطدم مصالح بعضهم مع بعض. ويتعدى أثر ذلك في نهاية المطاف ليصيب مدى جذرية عملية التنمية أساساً. وفي هذا الإطار نلاحظ أن المجتمع الجزائري في سيرورته التنموية قد عرف تحولات جذرية على مختلف الصعد، تميزت بحركية واسعة كانت فيها الصناعة هي النواة التي تستقطب الفئات الفاعلة في المجتمع. فعلى المستوى القاعدي أدى انتشار الصناعة إلى استقطاب جانب كبير من العمال الزراعيين والمهاجرين غير المؤهلين، ونظراً إلى حاجة الصناعة إلى أيدٍ عاملة، فقد استوعبت، في البداية، كل الراغبين في العمل بعد تدريب في العمل الصناعي بطريقة سريعة، وبهذا تولدت علاقات جديدة على مستوى الصناعة في فترة قصيرة، وفجأة أصبحت الفئات العمالية كقوة اجتماعية وسياسية في إطار الاتحاد العام للعمال الجزائريين (ا.ع.ع.ج. .U.G.T.A) وجمعيات العمال الناتجة من تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات (ت.ش.م. .G.S.E) الذي شُرع في تطبيقه في بداية السبعينيات.

إن مثل هذه التغييرات السريعة التي أصابت المستويات البنيوية للمجتمع الجزائري، وحولت بعمق البناء الاجتماعي، ساعدت في الوقت ذاته على خلق التباسات وتوترات وصراعات، خصوصاً بين الفئات العمالية والأجهزة الإدارية على مستوى التنظيمات الصناعية، تبدأ بالمناقشات الهادئة من خلال مجالس العمال أو النقابة، كممثلين منتخبين لباقي عمال المؤسسة، لتصل إلى الاضرابات العلنية، الأمر الذي يؤكد أن حدوث صراعات مختلفة داخل المؤسسات الصناعية، هو بالدرجة الأولى وليد التحولات السريعة التي شهدها المجتمع الجزائري، والتي قد تتعدى المطالب الاقتصادية العاجلة لتطمح إلى مزيد من النفوذ والسلطة من قبل أطراف معينة.

وعلى هذا الأساس تجدر ملاحظة أن الصراعات الصناعية في الجزائر عرفت تطورات سايرت إلى حد كبير ما أصاب الإطار السوسيو-اقتصادي من تغيرات، واتخذت بذلك أشكالاً مختلفة ولو نسبياً من مرحلة إلى أخرى، ومن الممكن التمييز بين ثلاث مراحل هي:

---

(١) التراوح في المجال العسكري يعني الحركة السريعة في المكان الواحد.

١ ـ المرحلة الأولى: تمتد من الاستقلال إلى بداية السبعينيات، وتحمل مخلفات استعمارية ثقيلة، وأهم ما تمتاز به احتلال العمال المزارع والممتلكات التي تركها المعمّرون بصورة مفاجئة وجماعية، كمبادرة من أسفل، ومحاولة الدولة تقنينه في إطار التسيير الذاتي (autogestion).

٢ ـ المرحلة الثانية: تمتد إلى نهاية السبعينيات، وكان التركيز فيها على بناء قاعدة اقتصادية معتبرة، ومنذ البداية شُرع في تطبيق «التسيير الاشتراكي للمؤسسات» في المجال الصناعي والثورة الزراعية في القطاع الفلاحي.

٣ ـ المرحلة الثالثة: تبدأ من نهاية السبعينيات، وتحديداً ابتداء من سنة ١٩٧٩ لتنتهي في نهاية الثمانينيات بدخول الجزائر عهد التعددية الحزبية والليبرالية الاقتصادية. وكان التركيز فيها على مبدأ المراجعة، حيث تقرر إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة الحجم وتقسيمها إلى وحدات يسهل تسييرها، وبتوزيع كبير نحو اللامركزية إلى جانب الانفتاح أكثر على القطاع الخاص.

وبدورها عرفت التنظيمات العمالية تطورات تتماشى وكل مرحلة. غير أن التركيز سيكون أكثر على المرحلة الثانية، باعتبارها هي التي شهدت البدء بالتطبيق الفعلي للأسس المادية التي أصبحت تميز أسلوب التنمية الجزائرية. وسنحاول إبراز أهم المعالم في الاقتصاد الوطني التي تشكل الخلفية السوسيو-اقتصادية والتاريخية في التأثير في طبيعة العلاقات الصناعية في المجتمع.

أولاً: البنية الاقتصادية وبدايات تشكُّلها

لقد ورثت الجزائر عن العهد الاستعماري هيكلاً اقتصادياً رأسمالياً يحمل تناقضات جوهرية[٢] تشاركها فيها، ولو نسبياً، أغلبية اقتصادات العالم الثالث. فقد عاش الاقتصاد الجزائري في السنة الأولى من الاستقلال مرحلة المصاعب الاقتصادية والانتكاسات التي نجمت عن رحيل أكثر من أربعة أخماس ($\frac{٤}{٥}$) المستوطنين الذين كان منهم عدد كبير من ذوي المهارة[٣]. وهذا خلّف خللاً ودماراً في الاقتصاد لم يقتصر على إبطاء معدلات النمو فحسب، وإنما أثر في الناتج القومي، حيث انخفض هذا الأخير بنحو الثلث عما كان عليه منذ سنة خلت: «... إن حوالي ٩٥ بالمئة من المستوطنين الأوروبيين الذين يمثلون جميع رجال الأعمال والفنيين والإداريين، والمعلمين، والأطباء والعمال المهرة غادروا البلاد وأقفلت المصانع والمزارع والحوانيت، مما ترك ٧٠ بالمئة من السكان عاطلين عن العمل»[٤].

---

(٢) حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر (الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، ١٩٨٤)، ص ١٠٩.

(٣) يوسف عبد الله صايغ، اقتصادات العالم العربي: التنمية منذ العام ١٩٤٥، ٣ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢ـ ١٩٨٥)، ج ٢: البلدان العربية الافريقية، ص ٣٤٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٤٩.

وإلى جانب هذا فقد تميزت السنوات الأولى من الاستقلال، بالإضافة إلى الناحية الاقتصادية المحضة، تميزت بقدر غير قليل من النزاع السياسي وحب الظهور على مستوى القيادة، الأمر الذي ساعد على خلق بعض الفوضى الاقتصادية. وتحوير نقطة التركيز في الجهاز الحكومي لاتخاذ القرارات الاقتصادية. والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن مثل هذه الفوضى لم تكن مفاجئة، خصوصاً بالنسبة إلى المتتبعين عن قرب والمحللين الاقتصاديين والسياسيين، وذلك إذا ما أخذنا في الحسبان الخلفية الثورية المتناقضة التي سبقت الاستقلال، وكذلك نزوح وتكدس معظم القوة البشرية التي كانت تتوفر عليها البلاد.

إلا أن هذه السنوات نفسها لم تخلُ من الايجابيات، حيث شهدت نشوء عدد من التيارات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسات التي قُدّر لها في ما بعد أن تلعب أدواراً حيوية في تحقيق مستوى ما من التنمية الحقيقية والاستقلال الاقتصادي.

ومن العوامل التي زادت من تدهور الوضع أكثر هو انتقال نسبة لا بأس بها من البرجوازية الصغيرة من الريف إلى التمركز في المدن، واغتنام فرص التسيب والفراغ الناجين عن هجرة الرأسمالية الاستيطانية للحلول مكانها في القطاعات الإنتاجية المدينية الأكثر مردودية من الإنتاج الزراعي، وإلى جانب ذلك شغلها مناصب مهمة في القطاع الصناعي من دون سابق خبرة في الميدان، في حين عرفت الزراعة والريف عموماً تدهوراً حاداً من جراء الإهمال ونقص الاهتمام والعناية.

وهكذا، فإن الصناعة الجزائرية منذ الاستقلال وإلى غاية ١٩٦٦ (بداية مرحلة المخططات) قد عرفت تعايش أربع قطاعات متباينة: **أولها** قطاع التسيير الذاتي والذي يشمل المؤسسات الخاصة المتوسطة والصغيرة الحجم التي خلفها المعمرون، إلى جانب القطاع الزراعي الذي يعتبر الدعامة لهذا القطاع. **وثانيها**، قطاع أجنبي خاص، يتمثل في المؤسسة المحلية التابعة للمؤسسات الفرنسية أو المتعدية الجنسية. أما القطاع **الثالث**، فيمثله تشكل قطاع خاص يملكه الجزائريون. **وأخيراً** القطاع العام المتمثل في قطاع الدولة، والذي هو في طور التكوين.

ففي إطار هذه التشكيلة المتنوعة للاقتصاد، انطلقت عملية التصنيع، وذلك قصد القضاء على الشرعية الاستعمارية قبل كل شيء، ثم كمحاولة لإيجاد الحلول للمشاكل الكثيرة التي تعيشها الغالبية من السكان في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وحتى السياسية والثقافية. وسنحاول في ما يلي، وباختصار شديد، أن نسلط الضوء على هذه المكونات الأربعة، كيف أن بعضها قد نمى وتطور. وكيف أن الأخرى انتهت وتلاشت، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه العملية المتمثلة في الإزالة والتكوُّن لم تمر بسهولة وبرفق، وإنما شهدت صراعات كانت في بعض الأحيان حادة.

١ ـ التسيير الذاتي (Autogestion)

كما عرفنا، اتسم الاقتصاد الجزائري خلال فترة الاستعمار بكونه اقتصاداً مشوّهاً

وغير متجانس، إلى جانب كونه موجهاً إلى خدمة الاقتصاد الرأسمالي الفرنسي وتكملته. وأمام هذا الوضع إذاً، وفور إعلان الاستقلال ورحيل المستوطنين، استولى العمال والفلاحون على المؤسسات والمزارع وباشروا في إدارتها، وتدخلت الدولة بعد ذلك لسن القوانين التي تنظم الاقتصاد الوطني.

إن هذا الاختيار لم يكن عفوياً، ولكنه مبني على معطيات تاريخية واجتماعية ورؤية مستقبلية واضحة، بالنسبة إلى بعضهم على الأقل، لأنه يستجيب للسياسة الاشتراكية المزمع تطبيقها لاحقاً، ولهذا كان الإسراع في تبني التسيير الذاتي من الجميع عمل له ما يُبرره.

ولقد اعتمدت السياسة الزراعية للتسيير الذاتي الإبقاء على المزارع كما هي من دون تفتيتها إلى وحدات صغيرة، مع ضمان تسييرها جماعياً من طرف عمالها الذين تسلموها بعد أن هجرها الفرنسيون[٥]. إلى جانب ذلك، كانت (أي السياسة الزراعية)، تتضمن تسلّم الدولة الأراضي التي كان يملكها المستوطنون، والتي لم يتم إخلاؤها بعد، وتأميم أراضي الجزائريين الذين تعاونوا مع الفرنسيين إبان ثورة التحرير، وكذلك الملكيات الكبيرة وإنشاء لجان التسيير الذاتي لإدارتها وليس ملكيتها. وبموازاة هذه الاجراءات، فقد تم إعطاء مساحات كبيرة من الأراضي لقدماء المجاهدين، والتي أصبحت تُعرف باسم مزارع قدماء المجاهدين، لإدارتها جماعياً من قبل هذه الفئة. وبهذا أخذ الأُجراء الذين كانوا لا يملكون شيئاً في فترة الاستعمار وبمبادرتهم (أو مبادرة بعضهم فقط) يستولون على الأراضي والمزارع، وحتى المؤسسات الصناعية ـ النادرة ـ التي تركها الأوروبيون عموماً، وانتخبوا من بينهم لجاناً للتسيير الذاتي لإدارة الأعمال المشتركة وتسييرها وتوجيهها. وقد أصدرت الحكومة سلسلة من المراسيم لتنظيم الممارسة العمالية، كانت بدايتها في نهاية سنة ١٩٦٢ لتكتمل بمراسيم شهر آذار/مارس ١٩٦٣، وبذلك تم إضفاء صبغة شرعية على هذه المبادرة التي جاءت من أسفل، كما أسلفنا. إن التسيير الذاتي في بداياته الأولى، لم يكن مقتصراً على الزراعة فحسب، وإنما جاء ليشمل كذلك القطاع الصناعي، إن صح هذا التعبير، آنذاك لملء الفراغ الذي تركه المعمرون برحيلهم وهجرهم منشآتهم، حيث كانت استجابة العمال لذلك بانتظامهم في تعاونيات مسيرة ذاتياً لمتابعة النشاط[٦].

ويرجع السبب الحقيقي لعدم اتساع هذه الحركة في هذا القطاع، كما حدث بالزراعة، بل وتلاشيها التدريجي، إلى ضعف التركة الصناعية التي تم الاستيلاء عليها. كما ان صعوبات التمويل والتموين والتسويق التي كانت تلك الوحدات تعرفها، لم تجد لها حلاً في السياسة الاقتصادية للدولة، ولهذا فقد اقتصر التسيير الذاتي، بعد ذلك، على

---

(٥) محمد السويدي، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٦)، ص ١٤٢.

(٦) أحمد البعلبكي، **المسألة الجزائرية أو الوعد الراقد في ريف الجزائر** (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٦)، ص ١٧٦.

القطاع الزراعي، وتم وضع جميع الوحدات الإنتاجية في الصناعة تدريجياً تحت إشراف شركات وطنية مع بداية ظهور القطاع العام وتكوينه(٧).

ومهما كانت قدرة التسيير الذاتي على الاستمرار، فإنه في بداياته الأولى يعتبر من أهم الوسائل الهجومية لمواجهة توسع البرجوازية والحد من هيمنتها المطلقة، التي كانت ستؤثر حتماً في القاعدة العمالية العريضة.

٢ ـ التأميم (Nationalisation)

تُعتبر عملية التأميم هي أيضاً من أهم الوسائل الهجومية للحد من توسع البرجوازية. وقد تدعمت عملية التأميم في مرحلتها الأولى من الجلاء المكثف للمستعمرين بعد الاستقلال مباشرة، حيث تركزت على القطاع الأجنبي الخاص، ومن الحركة التلقائية للتسيير الذاتي الممهد له خصوصاً من عمال الزراعة، كما سلفت الاشارة إلى ذلك، ومن إرادة البرجوازية الصغيرة الراديكالية، وذلك منعاً لتدعيم البرجوازية الوطنية الخاصة ذات الامتدادات المتعدية الجنسية لا محالة.

وقد أصاب التأميم مجموع أراضي القطاع الاستعماري إلى جانب مجموعة غير متكاملة من المؤسسات تدخل ضمن ما يعرف باسم الأملاك الشاغرة، وكذلك بعض قطاعات الصناعة التحويلية، كالتبغ والكبريت والمطاحن(٨)... الخ.

إن تحفز البرجوازية الصغيرة المتمثلة في بعض عناصر القيادة السياسية خصوصاً، لنشر تدابير التأميم وتعميمها، يعتبر دعماً للتطلعات الاشتراكية في أوساط حلفائها من الفلاحين والعمال، وفي الوقت نفسه هجوماً على/ومنعاً من تحقيق البرجوازية المحلية الوطنية التي كانت تشرئب لامتلاك المصانع والمزارع المتروكة. ولهذا فإنه يلاحظ أن التأميم في السنوات الأولى من الاستقلال كان يغلب عليه طابع التسرع والشمولية، حيث مس حتى بعض الحوانيت والمقاهي، غير أن السلطة اضطرت بعد ذلك إلى التباطؤ في عملية التأميم والسير في هذه العملية بخطى أكثر ثباتاً، فكان بذلك تخليها عن تأميم الرأسمال المتوسط والصغير ابتداء من العام ١٩٦٧، إلا أن تأميم الرأسمال الكبير ما لبث أن شكل قاعدة انطلاق حقيقية لرأسمالية الدولة تحت إشراف وإدارة شركات وطنية متخصصة يشمل نشاطها التراب الوطني كافة في فرع معين من فروع الإنتاج أو الخدمات(٩).

---

(٧) عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٢)، ص ٢٧.

(٨) عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية، السلسلة التاريخية، ط ٢ (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢)، ص ١٨١.

(٩) البعلبكي، المسألة الجزائرية أو الوعد الراقد في ريف الجزائر، ص ١٧٦.

ومنذ سنة ١٩٦٨ أصبحت عملية التأميم نظامية لتصل إلى مرحلة الهجوم المباشرة سنة ١٩٧١، حيث كانت الهجمة ضد الشركات النفطية الفرنسية، وليتم تتويجها (أي التأميمات) بتأميم الغاز والمحروقات. وبهذا تكون هذه السياسة التأميمية إحدى المعالم البارزة لاستراتيجية التصنيع، حيث إن الهدف المعلن من وراء ذلك يقوم على ادخال الطاقة الاقتصادية في إطار بناء اقتصاد وطني مستقل.

٣ ـ القطاع العام، «رأسمالية الدولة»

تشكلت بداية ظهور القطاع العام من عملية انحسار التسيير الذاتي، حيث، كما رأينا آنفاً، تمّ وضع جميع الوحدات الإنتاجية الصناعية، التي كان يشملها التسيير الذاتي، تحت إدارة شركات وطنية كانت حجر الأساس في تشكل القطاع العام.

ومما زاد في وتيرة نمو القطاع العام وسرعته، عملية التأميمات التي تواصلت حتى بداية السبعينيات، غير أن أهم العوامل جميعها يتمثل في قطاع المحروقات (النفط والغاز) الذي أصبح تحت إدارة الشركة الوطنية للبحث والاستغلال والنقل والتحويل وتسويق المحروقات «سونطراك» منذ منتصف الستينيات. ولقد استهدفت الاستراتيجيا الجزائرية للتنمية التي بدأت تتبلور بعد سنة ١٩٦٦ بالتركيز على التصنيع الثقيل[١٠]، حيث أولت الدولة الصناعات القاعدية عناية كبيرة قصد توفير الصناعات الأساسية لخلق مناصب جديدة لتلبية طلبات العمل المتزايدة، وفوق ذلك كله العمل على إرساء الأسس الكفيلة لاقتصاد قوي قبل أن تُستنزف الموارد الطبيعية. ووفقاً لهذا المنحى كان التركيز على توفير القاعدة المادية على حساب العلاقات الإنسانية أو البناء الفوقي، إذ إنه على الرغم من وجود تناقضات جوهرية تفرضها طبيعة السلطة الفردية التي تحكم بمفردها، باشرت الدولة استراتيجية تصنيع واضحة مبنية على اختيارات أساسية تأخذ في الاعتبار التباينات القطاعية وفقاً لمخططات تنموية، ولكن السلطة لم تقدم في موازاة ذلك أية مبادرة لتشكيل أجهزة ديمقراطية لاتخاذ القرارات على المستوى الوطني يمكنها أن تشكل منفذاً للمشاركة السياسية للمواطنين.

وفي ظل هذه الظروف حدث انفصام بين فئات المجتمع من جهة، وبين المشاريع التي تمليها السلطة الحاكمة من فوق، وتشكلت بذلك أرضية خصبة لعرقلة المجهودات التي تبذل في مجال الصناعة عاجلاً أم آجلاً.

وفي هذا الصدد من الممكن الإشارة إلى أول تصادم علني حدث بين وزارة الصناعة والطاقة وبين الاتحاد العام للعمال الجزائريين سنة ١٩٦٧ حول مسألة تعميم التسيير الذاتي للقطاع الصناعي وتنظيمه، حيث يعارض اتحاد العمال التوجه العام للسياسة الاقتصادية،

---

(١٠) لمزيد من المعالجة، انظر: A. Benachenhou, «L'Industrialization algérienne,» *L'Actualité de l'émigration*, no. 95 (juillet 1987).

وخصوصاً منها الخاصة بالتصنيع، ويطالب بتعميم التسيير الذاتي ليشمل كل المؤسسات الصناعية، ولكن الوزارة المذكورة لم تكتف بمعارضة الفكرة فقط، وإنما عملت على انهاء التسيير الذاتي في الصناعة، بحجة أنه يمثل فوضى اقتصادية لأنه لم يحن الوقت لتطبيقه. ولهذا فإن إلغاءه يعتبر ضرورة ملحة لبناء إدارة كفوءة ملائمة لتنظيم صناعي يمكّن الدولة من الأخذ بتصنيع البلاد، أي ان الانتقال من اقتصاد استعماري إلى اقتصاد مستقل مخطط ومندمج يتطلب خلق مؤسسات اقتصادية عامة كبيرة الحجم وتنميتّها. وفي نهاية المطاف حُسم الموقف لصالح الوزارة، ولما استمر الاتحاد (UGTA) في مطالبه، تمّ حل أمانته العامة[١١]. وبهذا ازداد استيلاب العمال عن السلطة، وانخفضت تدريجياً نسبة التوسع في التسيير الذاتي بالنسبة إلى الصناعة، إذ نجد في سنة ١٩٦٩ ما يعادل ١٨٤٩٢ عاملاً صناعياً يشملهم التسيير الذاتي، أي ما يعادل ١٢,٨ بالمئة من مجموع العمالة في الصناعة، حيث انخفض هذا العدد إلى ٩٩٠٣ سنة ١٩٧٢، بما يعادل ٤,٧ بالمئة من الاستخدام الصناعي[١٢].

وفي عام ١٩٧٣ أصبح القطاع الصناعي المسير ذاتياً لا يمثل أكثر من ١,٧ بالمئة من الاستخدام غير الزراعي وأقل من ٠,٣ بالمئة من الاستخدام الاجمالي[١٣].

وفي هذه الأحوال، حيث تقوم الدولة بالحد من مجالات التراكم بالنسبة إلى البرجوازية الخاصة من جهة، وتضع تدريجياً القطاعات المسيرة ذاتياً تحت سيطرتها من جهة أخرى، بدأ القطاع العام ينمو بصورة منتظمة.

فكما رأينا، وابتداء من سنة ١٩٦٦، بدأ القطاع العام الصناعي في التوسع، وذلك بفضل التأميمات المتتالية، والتوسع في انشاء صناعات استهلاكية، إلى جانب التركيز على الصناعات الثقيلة. غير أن هذه العملية لم تمر بسلام، إذ شهدت عراقيل عديدة حدّت من فعاليتها. ففضلاً عن المشاكل المفتعلة من طرف بعض المسؤولين قصد افشال السياسة العامة المستمدة من المبادئ الاشتراكية، هناك بعض المشاكل الموضوعية التي فرضتها المرحلة، والمتمثلة في الحاجة إلى عمالة مؤهلة من فنيين ومهندسين وعمال مهرة ومديرين، إلى جانب المشاكل المالية التي يعرفها القطاع المسير ذاتياً بالخصوص. ولهذا سلكت الدولة سياسة التخطيط للتحكم أكثر وبصورة فعلية في سيرورة التنمية الاقتصادية. وفعلاً باشرت الدولة سياسة التخطيط ابتداء من سنة ١٩٦٧، حيث انطلق المخطط الثلاثي الأول الذي اعتُبر كخطة تجريبية في المقام الأول.

---

(١١) M. Bennoune, «The Industrialization of Algeria,» *Contemporary North African Studies* (1985), p. 161.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(١٣) بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ص ٢٩.

ثانياً: سياسة التخطيط

تعتبر الفترة التاريخية من الاستقلال إلى عام ١٩٧٢ فترة إعادة الثروات الوطنية وبناء اقتصاد قوي وقادر على مواصلة السير إلى الأمام، وذلك من خلال المخططات التنموية المتتالية، حيث أصبح التخطيط الوطني ميزة واضحة لحياة الاقتصاد الجزائري، إذ إنه من الممكن وصف التخطيط الاقتصادي بأنه محاولة إرادية تقوم بها الدولة لتنسيق عملية اتخاذ القرار الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل، والتأثير مباشرة، أو في بعض الحالات إجراء مراقبة على مستوى بعض المتغيرات الأساسية في اقتصاد البلاد على مستويات الدخل والاستهلاك، والاستثمار والادخار، إلى جانب قيم الاستيراد والتصدير وتوفير مناصب العمل الضرورية. . . الخ. كل ذلك يهدف إلى تحقيق الأهداف المخطط لها مسبقاً، وهذه الأهداف ينبغي بلوغها في فترة زمنية محددة[١٤].

إن التخطيط الذي هو توجيه ثابت للنصوص الأساسية للبلاد، وخصوصاً منها الميثاق الوطني، يجد أصله في ضرورة تركيز الموارد من أجل تخصيصها المتوازن لأولويات التنمية. وبعد فترة من برمجة استثمارات منظمة حول هياكل بسيطة، بدأت المنظومة الوطنية للتخطيط تنتظم انطلاقاً من المخطط الرباعي الأول.

وهكذا فمنذ أشغال إعداد المخطط الثلاثي ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩، وأكثر منها خلال المخطط الرباعي الأول ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣، والمخطط الرباعي الثاني ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧، تم التركيز على البحث عن منهجية في تسيير التنمية، وتماسك تنظيم المنظومة الاقتصادية والتخطيط، ويعني هذا المنهج تأثيراً وتنسيقاً للنشاطات الوطنية والقطاعية والمحلية، ليشمل مجموع دواليب الدولة وتوعية حول الأعمال الواجب القيام بها تماشياً مع مختلف مراحل تنمية البلاد.

إن هذا التصميم المتماسك في تصوره وتمحوره أصبح شكلياً أكثر فأكثر، وأُفرغ تدريجياً من مضمونه على مستوى التطبيق الفعلي، لأعمال التنمية، وأبرز نقائص حقيقية شكلت نتائجها العملية أشكال انزلاق بالنسبة إلى الأهداف الأولية لإنشاء إطار موحد الشكل لقيادة السياسة. وللحيلولة دون تدهور أكثر للوضع، أجريت محاولات لدمقرطة التخطيط. فمنذ المخطط الأول (المخطط الثلاثي) الذي يعتبر تمريناً على التخطيط فحسب[١٥] طرحت مشكلة ديمقراطية عمليات إعداد المخطط. وعلى الرغم من المحاولات التي أجريت، يمكننا التسليم بأن الديمقراطية قد بقيت محدودة.

فخلال الفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٦٩) كانت القرارات الاقتصادية مركزية إلى أبعد

---

(١٤) الجزائر، جبهة التحرير الوطني، **التخطيط والتنمية** (الجزائر: [الجبهة]، ١٩٨٠)، ج ١، ص ١٩٤.

(١٥) بن أشنهو، المصدر نفسه، ص ١٣٠.

الحدود، وكان المخطط عبارة عن مجموعة مشروعات صناعية اختارتها ووضعتها الإدارات المركزية، إن لم نقل عدداً محدوداً منها لا غير. أما المخطط الرباعي الأول، فقد كان فرصة لإشراك إدارات الشركات والأجهزة التنفيذية للولايات في أشغال التخطيط. ومع ذلك فإن لامركزية الإعداد للمخطط لم تكن ديمقراطية حقاً، لأنه لا النقابات في المؤسسات ولا المجالس الشعبية على المستويات المحلية قد اشتركت في إعداد الخطة[١٦].

وقد جرت محاولة أخرى عند إعداد المخطط الرباعي الثاني. فعلى صعيد المؤسسات، تم إشراك مختلف اتحاديات الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) في أشغال إعداد الخطة، وبصورة خاصة اشتراك مجالس عمال المؤسسات المنبثقة من الهيئة الجديدة وهي التسيير الاشتراكي للمؤسسات، ولكن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح، حيث إن إدارات المؤسسات والأقسام الوزارية كانت الوحيدة التي أسهمت في الإعداد الفعلي للخطة، وذلك إما لعدم توفر المعلومات أو لحداثة هيئات التسيير الاشتراكي للمؤسسات أو لكليهما معاً. وعليه، فإن ديمقراطية إعداد المخطط كانت محدودة، وذلك بسبب الدور الضئيل الذي لعبته الهيئات المنتخبة، مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ومجلس عمال المؤسسة، وكذلك المجالس الشعبية على مستوى كل من البلدية أو الولاية، إلى جانب الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين. . . الخ.، والدور المسيطر والمهيمن الذي لعبته السلطات المعنية كإدارات المؤسسات والسلطات المحلية للدولة (الوالي مثلاً)، وذلك بحكم الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها. ولهذا فإن القاعدة الاجتماعية لإعداد المخطط بقيت في النهاية محدودة ولم تشمل الفئات الأكثر اتصالاً بالميدان الحقيقي الذي تطبق فيه الخطة.

وسنحاول حصر أهم خصائص المخططات التنموية في الجدول رقم (١٤ ـ ١).

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

الجدول رقم (١٤ ـ ١)
أهم خصائص المخططات التنموية

المخطط	البرنامـــج
المخطط الثلاثي ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩	برنامج استثمار موجه إلى المناطق المحرومة في اطار مكافحة التفاوت الجهوي.
المخطط الرباعي الأول ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣	تخصيص قيمة ثلاثين (٣٠) مليار دينار للبدء ببرنامج للتصنيع، وتأسيس التخطيط، وذلك بإنشاء كتابة دولة للتخطيط مخصصة لذلك.
المخطط الرباعي الثاني ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧	تخصيص مبلغ مئة (١٠٠) مليار دينار كتثمين للموارد الطبيعية، وتكثيف النسيج الصناعي، إلى جانب إدماج القطاعات الاقتصادية، وكذلك تحسين تقنيات التخطيط بتحديد الآجال، وتنظيم مسار الارسال والتلقي.
المخطط الخماسي الأول ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤	تخصيص مبلغ مئتين وخمسين (٢٥٠) مليار دينار لإعادة اقرارات التوازنات الاقتصادية وإعادة تنظيم المؤسسات وتثمين الطاقة، إلى جانب تصنيف أولويات التنمية وإكمال نظام التخطيط وانشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية بدلاً من كتابة الدولة.
المخطط الخماسي الثاني ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩	تخصيص قيمة خمسمئة وخمسين (٥٥٠) مليار دينار لتنمية الزراعة والري والإسكان والنقل وتسديد الديون الخارجية.

المصدر: الجزائر: الدليل الاقتصادي والاجتماعي (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، ١٩٨٧)، ص ٥٨.

ثالثاً: واقع التنمية الصناعية في الجزائر

يتضح مما سبق، أمام المتتبع تطور الاقتصاد الجزائري ما طرأ عليه من تغيرات في مجالات عديدة، إذ إنه على الرغم من المشاكل التي أشير إلى بعضها سابقاً، فقد استطاعت البلاد أن تخلق قاعدة صناعية معتبرة تكون منطلقاً للتنمية الصناعية.

وقد أخذت الدولة بعد مبادرة التسيير الذاتي التي جاءت من أسفل، حيث وُضعت

بتصرف عمال المزارع، ومجموعة غير متلاحمة من المصانع المتروكة الشاغرة، أخذت قيادة التأميم الذي اكتمل في جوهره بالهجمة المظفرة في ميدان المحروقات سنة ١٩٧١. وما يُفهم من سياسة التأميمات هذه هو أنها توضح استراتيجية التصنيع، حيث إن الهدف المعلن يقوم على ادخال الطاقة الاقتصادية المؤممة في إطار بناء قواعد اقتصاد وطني مستقل.

إن النمو الصناعي الذي شهدته البلاد في المرحلة الأولى، يقابله جمود الزراعة وارتدادها. فلمحة خاطفة على الإنتاج الصناعي والزراعي للفترة حتى عام ١٩٧١، تعطي صورة معبرة عن ذلك، حيث ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة خمسين بالمئة (٥٠ بالمئة)، بينما بقي الإنتاج الزراعي ثابتاً[١٧]، بحسب ما هو موضح في الجدول رقم (١٤ ـ ٢).

الجدول رقم (١٤ ـ ٢)

تطور الإنتاج للفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٧١

القطاع / السنة	١٩٦٣	١٩٧١
الانتاج الصناعي	١,٩ مليار دينار. ج	٣,١ مليار دينار. ج
الانتاج الزراعي	٢,٥ مليار دينار. ج	٢,٥ مليار دينار. ج

المصدر: عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية، السلسلة التاريخية، ط ٢ (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢)، ص ١٨٤.

ومهما يكن، فقد استطاعت الدولة أن تضع استراتيجيا للتطور الاقتصادي واضحة المعالم، ساعد على تدعيمها أكثر العائد النفطي، وتنهض هذه الاستراتيجيا على استئصال هيكلية القوى الإنتاجية التي تركها الاستعمار، وتنفيذ التطور المستقل والمخطط لكل الاقتصاد الجزائري. فالفترة التاريخية إلى غاية ١٩٧١ تعتبر فترة إعادة الثروات الوطنية وبناء اقتصاد قوي وقادر على مواصلة السير إلى الأمام، وذلك من خلال المخططات التنموية المتتالية، حيث إن التخطيط الوطني أصبح ميزة واضحة لحياة الاقتصاد الجزائري، إذ بالامكان وصف التخطيط الاقتصادي بأنه محاولة إرادية تقوم بها الدولة لتنسيق عملية اتخاذ القرار الاقتصادي على المدى الطويل، والتأثير مباشرة، أو في بعض الحالات إجراء مراقبة، على مستوى بعض المتغيرات الأساسية في اقتصاد البلاد على مستوى الدخل، والاستهلاك، وتوفير مناصب العمل، والاستثمار، والادخار، والتصدير والاستيراد، بهدف تحقيق الأهداف المخطط لها مسبقاً، وهذه الأهداف ينبغي بلوغها في فترة زمنية معينة[١٨].

---

(١٧) جغلول، تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

(١٨) جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٦)، ص ٣١.

إن هذا التصميم المتماسك في تصوره وتمحوره أصبح شكلياً أكثر فأكثر، وأُفرغ تدريجياً من مضمونه في مستوى التطبيق الفعلي لأعمال التنمية، وأبرز نقائص حقيقية، شكلت نتائجها العملية أشكال انزلاق بالنسبة إلى الأهداف الأولية لإنشاء إطار موحد الشكل لقيادة السياسة الانمائية[19]. وللحيلولة دون تدهور أكثر للوضع أجريت محاولات لديمقراطية التخطيط، إذ منذ المخطط الثلاثي ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩ الذي يعتبر تمريناً على التخطيط فحسب، طرحت مشكلة ديمقراطية عمليات إعداد المخطط، وعلى الرغم من المحاولات التي أجريت، من الممكن التسليم بأن الديمقراطية قد بقيت محدودة.

وقد حدثت محاولات عديدة لفتح مجال ديمقراطي أوسع، ولكن المركزية بقيت هي السمة الغالبة، إذ إنه أثناء إعداد المخطط الرباعي الثاني (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧) وعلى صعيد المؤسسات، اتخذت هذه المحاولة شكل اشتراك مختلف فروع الاتحاد العام للعمال الجزائريين في أشغال إعداد الخطة، وبصورة خاصة إشراك مجالس عمال المؤسسات المنبثقة من التنظيم الجديد والمتمثل في التسيير الاشتراكي للمؤسسات، غير أن هذه المحاولات لم تستطع الاستمرار[20]، لأن إدارات المؤسسات والأقسام الوزارية المختصة هي الوحيدة التي أسهمت في الإعداد الفعلي للخطة، وذلك إما لعدم توفر المعلومات بقصد أو من دون قصد، أو لحداثة هيئات التسيير الاشتراكي للمؤسسات. وعلى وجه العموم، من الممكن القول بأن ديمقراطية إعداد المخطط كانت محدودة بسبب الدور الضئيل الذي لعبته الهيئات المنتخبة، مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ومجلس عمال المؤسسة، وذلك لأنها لا تملك حرية المبادرة. وترجع هذه المحدودية أيضاً إلى الدور المهيمن الذي لعبته السلطات المعينة، كإدارات المؤسسات والسلطات المحلية للدولة، وذلك بحكم الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها. ولهذا بقيت القاعدة الاجتماعية لإعداد المخططات في نهاية المطاف محدودة ومثار اعتراضات عمالية شديدة، من أنصار الديمقراطية الاقتصادية على العموم.

إن سياسة الجزائر في المجال الاقتصادي، إلى نهاية المرحلة الثانية، كانت ترتكز على التصنيع الثقيل وتعزيز نفوذ قطاع الدولة، حيث إن هذين القطبين يعتبران الشرطين الأساسيين للتحالف الاستراتيجي بين كل من الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة. فبالنسبة إلى الطبقة العاملة يعتبران السبيل الموضوعي للأخذ بالنظام الاشتراكي، وذلك بالتعاون مع البرجوازية الصغيرة، باعتبار أنها تأخذ بزمام السلطة. في حين بالامكان اعتبارهما (رأسمالية الدولة والتصنيع الثقيل) بالنسبة إلى البرجوازية الصغيرة الطريق الوحيد للقضاء على منافذ ومرتكزات البرجوازية بمفهومها المطلق، وتهيئة الظروف أمامها للانفراد بامتيازات السلطة[21].

---

(١٩) الجزائر، جبهة التحرير الوطني، **التخطيط والتنمية**، ص ٢٠٤.

(٢٠) بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**، ص ١٢٦.

(٢١) البعلبكي، **المسألة الجزائرية أو الوعد الراقد في ريف الجزائر**، ص ١٧٩.

غير أنه من الثابت أن نمو رأسمالية الدولة والتصنيع كمشروع مشترك لهذا التحالف، يقودان إلى خلق جبهات من شأنها أن تنمي الصراعات بين الطبقة العاملة التي تزداد نمواً باستمرار، في الحجم والتنظيم والوعي من جهة، وبين البرجوازية الصغيرة وحلفائها التي ما تلبث أن تبدأ بتنمية التيارات التي تعارض تشكيل الوعي لدى الطبقة العاملة من جهة أخرى.

وفي الجدول رقم (١٤ ـ ٣) إطلالة على تطور العمالة غير الزراعية إلى عام ١٩٨٤.

الجدول رقم (١٤ ـ ٣)

نمو العمالة غير الزراعية، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٤

الفترة / الفروع	١٩٦٧ ـ ١٩٦٩	١٩٧٠ ـ ١٩٧٣	١٩٧٤ ـ ١٩٧٩	١٩٨٠ ـ ١٩٨٤
الصناعة	٣٨٠٠٠	٨٤٠٠٠	٢٧٠٠٠٠	١٨٥٠٠٠
البناء والاشغال العمومية	١١٠٠٠	١٠٨٠٠٠	٢١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
النقل	١١٠٠٠	٢١٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠
التجارة والخدمات	١٣٠٠٠	٢١٠٠٠	٢٩٥٠٠٠	٣٠٥٠٠٠
الادارة وغيرها	١٢٠٠٠	١٦٦٠٠٠	١٣٦٠٠٠	٢٨٠٠٠٠
المجموع	٨٥٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٩٦٠٠٠٠	١١٧٥٠٠٠
النمو السنوي	٢٦٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	٢٣٥٠٠٠
النمو السنوي للعمالة الصناعية	١٢٧٠٠	٢١٠٠٠	٤٥٠٠٠	٣٧٠٠٠

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٢)، ص ٤٥٢.

فإذا كانت هذه المرحلة قد عرفت بناء قاعدة اقتصادية بفعل ما استفادته من اعتمادات مرتفعة، فإن العمالة بالمقابل لم تسر في نموها بموازاة الاعتمادات. فقد خصص المخطط الرباعي الأول، مثلاً، نصف استثمار الأموال العمومية للصناعة، في حين أبقى المخطط الرباعي الثاني على الاختيارات الاقتصادية للمخطط الأول نفسها، باستثناء الزيادة في حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي خصوصاً. وما تجدر ملاحظته

في هذا الصدد، أن الصناعة قد أسهمت في إحداث ٢٨ بالمئة من العمالة الإضافية خلال فترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩، بينما انخفضت النسبة للفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤) إلى ١٥,٧ بالمئة[٢٢].

ففي المخططين الرباعيين الأول والثاني، كان التركيز بالدرجة الأولى على خلق قاعدة صناعية، أو ما يعرف بالصناعات الانتاجية ذات الكثافة العالية للرأسمال، وإرجاء الاهتمام بعالم الشغل إلى المرحلة اللاحقة، ولكن الاستمرار في اتباع سياسة استثمار عالية الكثافة بالنسبة إلى الرأسمال في المراحل اللاحقة عندما أصبح التركيز على الصناعات التحويلية، خلق اختلالاً كبيراً في مجال العمالة، حيث تضاءلت بذلك قدرة القطاع الصناعي على استيعاب الأعداد الهائلة من طالبي العمل، وأصبحت البطالة المتفاقمة بأشكالها المختلفة تهدد التوازن الوطني والاجتماعي في المدينة على وجه الخصوص، إذ إنه في الآونة الأخيرة ولأول مرة يفقد أشخاص سبق لهم العمل مناصب عملهم، إلى جانب الانخفاض الملحوظ في مناصب العمل الموفرة. ففي سنة ١٩٨٦ مثلاً بلغ عدد مناصب العمل الموفرة ٠٠٠ ١٠٠ على الأكثر، في حين بلغت طلبات العمل نحو ٠٠٠ ١٨٠ طالب عمل، وبهذا وصلت نسبة البطالة للسنة نفسها إلى ١٧,٤ بالمئة[٢٣].

ومن الآثار الاجتماعية، التي تؤثر في واقع العلاقات الصناعية، والتي تنتج من جراء اتباع الدولة سياسة التصنيع المتميز بكثافة رأسمال عالية، التفاوت في المداخيل بين مختلف الفئات المهنية على مستوى القطاع الواحد.

إن إعطاء الأهمية الكبيرة للرأسمال على حساب العمل، كان أيضاً من الأسباب التي أدت إلى سيادة التقانة، وبالتالي التقانيين، وبذلك تتهمش (تصبح هامشية) مواقع الطبقة العاملة وفوائدها عن أجهزة الحكم واتخاذ القرارات، وما يترتب على ذلك من ميل طبيعي إلى إحلال الإدارة محل النقابة والحزب.

فإذا كان التصنيع هو أحد شروط الاستقلال، فإنه وحده لا يكفي لتحقيق الاستقلال، وإنما يمكنه أن يصبح شعاعاً لشكل جديد من التبعية، فالاهتمام المتزايد بالنواحي المادية، والمتمثل خصوصاً في بناء قاعدة مادية صناعية صلبة وقوية، من دون إعطاء الأهمية نفسها أو أكثر للإنسان، سيؤدي حتماً إلى تناقضات عديدة وعلى جبهات مختلفة، منها التعارض بين التقدم التقاني المادي وقدرة العامل الجزائري على مسايرة مثل هذا المستوى واستيعابه.

وبهذا يصبح هذا التطور المادي مصدراً للتوتر وعدم الرضا، فقد يؤدي إلى خلق صراعات كان من الممكن تفاديها، لأنها لا تخدم مصلحة العمال بالدرجة الأولى، ومن

---

(٢٢) Benachenhou, «L'Industrialization algérienne,» p. 42.

(٢٣) مراد بوديه، «في خدمة التنمية: دراسات ومناقشات حول التشغيل،» المجلة الجزائرية للعمل (المعهد الوطني للعمل، الجزائر)، العدد ١٩ (١٩٨٧)، ص ٩ ـ ١٤.

بعدها المصلحة العامة للبلاد ككل.

فالتنمية الشاملة ينبغي أن تضع الإنسان في المقام الأول، وهذا ما تفتقده إلى حد ما سياسة الجزائر في هذا المجال، حيث إن ما تجدر ملاحظته في هذا الصدد، أن سياسة الجزائر التنموية لم تُولِ بناء الركائز الأساسية لبناء دولة متقدمة العناية الكافية، وتأتي في مقدمة هذه الركائز، الديمقراطية بمفهومها الواسع، حيث إنها تؤثر، لا محالة في المجال الصناعي وفي المؤسسة الصناعية على وجه التحديد.

إن علاقة التصنيع بالديمقراطية علاقة وثيقة، إذ إنه ليس بمقدور البلاد أن تمسك بزمام التصنيع من دون توفير أدنى حد من الديمقراطية، وخصوصاً الديمقراطية الاقتصادية، فمجرد احساس الجميع بأن السلطة قد منحتهم فرصاً للمشاركة في البناء، سيحفّزهم على التفاني في العمل بجدية وإخلاص. ومن هنا تبرز أهمية التسيير الاشتراكي للمؤسسات، كأحد أوجه الديمقراطية الصناعية، بوصفه جاء مكملاً لسياسة التخطيط، فإذا كان التخطيط الاقتصادي نظاماً لجعل البنى الاقتصادية، أو بالأحرى البناء المادي أكثر فعالية، فإن التسيير الاشتراكي للمؤسسات ينظم علاقات الإنتاج. ومن هنا فإن العلاقة بين التخطيط الاقتصادي والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، علاقة تبادلية وتكاملية في الوقت نفسه، وتؤثر مباشرة في واقع العلاقات الصناعية. وهذا ما سنعرفه لاحقاً.

رابعاً: التسيير الاشتراكي في المؤسسة الصناعية

إن تأسيس التسيير الاشتراكي للمؤسسات، منذ بداية السبعينيات، كنمط خصوصي لتنظيم علاقات العمل، ضمن المؤسسات التابعة للقطاع العام، كان من الناحية النظرية كفيلاً بضمان تماسك العمل بين المسيّرين وجماعات العمال، وكذلك مساهمة نشطة وتعبئة دائمة للطاقات البشرية من أجل تحسين الإنتاج والإنتاجية. كما كان من شأنه أن يجسد مبادئ التسيير الديمقراطي للأملاك الجماعية، واستقلال الهياكل اللامركزية.

وقبل «إعادة الهيكلة» الاقتصادية (تفتيت المؤسسات الكبيرة إلى وحدات أصغر حجماً)، مع بداية الثمانينيات، مكّن تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات من تنظيم أكثر من خمسمئة ألف (٥٠٠,٠٠٠) عامل في ثمانية وتسعين (٩٨) مؤسسة تابعة للقطاعات الاقتصادية القاعدية، والتي تتمثل في الصناعة والأشغال العمومية والتجارة[٢٤].

ومقارنة بسيطة مع حال تطبيق التسيير الاشتراكي في المؤسسة إلى عام ١٩٧٩ يوضح التقدم المستمر في التطبيق، وذلك من خلال الجدول رقم (١٤ ـ ٤).

(٢٤) الجزائر، جبهة التحرير الوطني، التخطيط والتنمية، ص ٢٠٨.

الجدول رقم (١٤ ـ ٤)

وضعية تطبيق ت. ش. م. في القطاع العام

السنة / البيان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٩
عدد المؤسسات	١٢	٣٣	٧٥
عدد الوحدات	٢٦٢	٥٤٥	٨٣٢
العاملون المعينون	٦٦٣٠٧	١٢٦٠٠٨	٣٢٢٧١٤

المصدر: المصدر نفسه، ص ٤٦٥.

لكن على الرغم من ذلك، فإننا نجد في سنة ١٩٧٩ كذلك، ما يعادل سبعين (٧٠) مؤسسة وطنية وثلاثمئة وعشرين (٣٢٠) مؤسسة محلية، تشغّل نحو تسعمئة ألف عامل (٩٠٠,٠٠٠)، لم تعرف بعد تطبيق التسيير الاشتراكي في المؤسسة[٢٥]. وبحلول سنة ١٩٨٥ أوشك تطبيقه أن يعم كل القطاعات[٢٦]. وبهذا يكون التسيير الاشتراكي للمؤسسات، قد وضع إطاراً تشريعياً وتنظيمياً شاملاً يتعلق بأشكال التسيير ومراقبة المؤسسات، وأنشأ بذلك مجموعة قواعد متجانسة لتنظيم مجموع الهياكل الإنتاجية. وفوق ذلك، فقد نص حتى على رفع بعض القيود في التسيير موروثة عن فترة الاحتلال، وذلك بتمديده عن طريق توسيع، بشكل ملائم، هذا النوع من التسيير الديمقراطي للقطاعات غير المنتجة مباشرة، ولا سيما في الميادين ذات الطابع الاجتماعي ـ الثقافي كالتعليم، والصحة مثلاً.

فالتسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي يعتبر إطاراً للتشاور ونضج المشاكل وتحويلها إلى خدمة الأهداف الوطنية للتنمية، يعمل من أجل الإسهام في تعبئة العمال من جميع الفئات لتحسين الإنتاج والتسيير ومحاربة التبذير والرشوة والاختلاس.

من هنا، فإنه ينبغي ألا تكون النتائج الايجابية التي حققها التسيير الاشتراكي للمؤسسات ـ التي ذكرنا بعضها سابقاً ـ ستاراً يحجب النقائص وقلة الكسب الناتج، حتى ولو تمثل ذلك في شكل عدم الفهم أو رؤية خاطئة رافقت تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات.

فبوصف هذا الأخير إطاراً لجمع الطاقات العاملة، فإنه يحتاج لتدعيمه وزيادة فعاليته إلى وحدة في التصور وفي توجيه العمل ضمن الهياكل المنتجة، كما ان التطبيق الجيد

(٢٥) بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ص ٤٦٠.

(٢٦) الجزائر، جبهة التحرير الوطني، المصدر نفسه، ص ٢١.

للمبادئ لا يمكنه أن ينتج من منظور، أو وجهات نظر جزئية أو محدودة تجعل منه مشاركة في التسيير أو تسييراً ذاتياً تتعارض فيه مصالح النقابات مع انشغالات المسيرين. وبذلك تزداد الأسباب المؤدية إلى حدوث صراعات كان من الممكن تجاوز بعضها أو على الأقل التقليل من حدّتها.

وهكذا فقد ظهرت أثناء التطبيق تصرفات ومواقف لا تترجم في الواقع «الالتزام اللامشروط والتصوّر العالي للمصلحة العامة»(٢٧) الذي نص عليه ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات في ما يخص العمال الذين تمت ترقيتهم ـ معنوياً ـ إلى درجة المنتج المسير، وإنما ظهر العكس حيث ترتبت على ذلك مشاكل وتوترات، في ما يخص ظروف تسيير المؤسسات التي تعمل وفق التنظيم الجديد، خصوصاً منها تلك التي تحكم التنظيم وسير اللجان.

من هنا فقد أصبحت الاختلالات عند الممارسة اليومية لمبادئ التسيير الاشتراكي للمؤسسات حقيقة ملموسة.

وهكذا الشأن في قصور عمل بعض الأجهزة وحيادها على أرض الواقع، حيث إن بعضها أصبح يشتغل بصورة غير منتظمة، وغير كافية، ولا سيما اللجان الاقتصادية والمالية، والعمال والتكوين، والصحة والأمن، وكثيراً أيضاً ما ظهر أن ترتيبات التمثيل المنصوص عليها، خصوصاً في ما يتعلق بلجنة التأديب، تولّدت منها قيود، وحتى نزاعات تتناقض مع مبادئ وحدة القيادة اللازمة لحسن سير المؤسسات وفعاليتها الاقتصادية والاجتماعية، ولمشاركة العمال في تسيير الطاقات كافة وتعبئتها، والتي تتضمن نمواً منسجماً وناجحاً للمؤسسة التي تفيد المجتمع عموماً، وبصورة خاصة عمالها.

فمن البديهي، أن أهم لجنة من اللجان الدائمة كما يظهر ذلك من اختصاصاتها، تعتبر اللجنة الاقتصادية والمالية. ومن المنطقي أن الأهمية النظرية ينبغي أن تصدق أيضاً في الواقع، لتعكس الأهمية البالغة لتلك اللجنة، ولكن الواقع الصناعي بأغلبية المؤسسات يُظهر العكس تماماً. فقد توصّل بحث أجري في ثلاث مؤسسات، وهي «الشركة الوطنية لصناعة السكر» (SOGIDIA) و«الشركة الوطنية لمواد البناء» (S.N.M.C.)، و«شركة الخطوط الجوية الجزائرية» (Air Algérie)، إلى أن ترتيب اللجان تبعاً لفعاليتها وكثرة نشاطاتها داخل تلك المؤسسات، تتصدرها لجنة التأديب والطاعة، ثم تليها لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية، وبعدها لجنة المستخدمين والتكوين، ثم تأتي اللجنة الاقتصادية والمالية، وتليها أخيراً لجنة حفظ الصحة والأمن.

فالملاحظ أن اللجنة الاقتصادية والمالية التي هي أهم لجنة في مجال «الرقابة

---

(٢٧) **ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات: الميثاق والنصوص التطبيقية (الجزائر: [د. ن.]، ١٩٧٥)، ص ٦.**

الشعبية»، لا تعتبر ذات أهمية وفعالية، وتلاقي صعوبات في قيامها بدورها، حيث لا تجتمع إلا بصورة استثنائية، وهذا من شأنه أن يؤثر سلباً في مصداقية مجلس العمال، ومن ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات.

فخلافاً لما كان متوقعاً من هذه اللجان، فهي أضرّت بذلك بروح التسيير الاشتراكي للمؤسسات، ومن جهة أخرى أدى نقص استيعاب النصوص كذلك إلى نزاعات أو صراعات، تعود إما إلى انعدام التشاور أو إلى إعطاء مكانة أكثر من اللازم للوظيفة الاجتماعية للمؤسسة، على حساب وظيفتها الاقتصادية الأساسية. ومثل هذه التجاوزات تخلق عداءات علنية أو ضمنية، من شأنها أن تعرقل متطلبات وحدة إدارة المؤسسة التي تضمن تعبئة كاملة للموارد البشرية والمادية.

واستطراداً لما سبق، فإن تقارير مجالس العمال في الندوات الوطنية توضح تلك الحقيقة وتبرز أهمية الصراعات والنزاعات التي تقع بين مجالس العمال والإدارة في مجال عمل اللجان. وتجمع هذه التقارير على الدور السلبي لمجلس الإدارة، وخصوصاً المدير وبعضاً من نوابه المقربين، في الحد من السير الحسن والعادي لعمل بعض تلك اللجان، وخصوصاً ذات الأهمية منها. وفي هذا المعنى يذهب رشيد تلمساني قائلاً: «كان مدراء المؤسسات يتجاهلون قرارات المجالس، وفشلوا في تزويدها بالمعطيات التي تمكنها من اتخاذ قرارات معقلنة، واستخدموا اللجان الانضباطية وسيلة للموافقة الآلية»[(٢٨)].

إلى جانب ذلك، فقد صاحبت تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات نقائص تتعلق خصوصاً بالصعوبات الحقيقية في الفهم الصحيح المتمثل في تحويل مكانة العامل في المجتمع، بإسهامه النشيط في عمليات اتخاذ القرار الاقتصادي والاجتماعي ضمن المؤسسة التي هي الأداة الفعالة، والممارس للإنتاج، إلى مجرد كونه وسيلة لتسهيل الحصول على دخول مكملة للأجور[(٢٩)].

فنجد أن هناك اهتماماً خاصاً ومفهوماً شائعاً قد أولي لمشكلات إسهام العمال في النتائج المالية للمؤسسة، ليس لأن هذه المساهمة تشكل إحدى السمات الأساسية لصفة المنتج المسيّر، إنما لما بالامكان أن توفره من دخول إضافية مكملة، والدليل على ذلك أن بعض المؤسسات قد أحدث مفهوماً معيارياً للسعر والربح، لتبرير توزيع دخول مكملة. كما ان مفهوم المساهمة في نتائج المؤسسة لم يكن دائماً منفصلاً بوضوح عن مفهوم قريب من مكافآت الإنتاجية من الناحية المالية، بينما هما مفهومان مختلفان في ماهيتهما اختلافاً أساسياً. وفي هذا السياق، ومن الناحية العملية، فإن التسيير الاشتراكي للمؤسسات، يكاد يقتصر على كونه مشاركة في الأرباح لا غير.

---

(٢٨) Rachid Tlemcani, *State and Revolution in Algeria* (London: Zed Books, 1986), p. 162.

(٢٩) بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ص ٤٧٠ ـ ٤٧٦.

إن الفهم الحقيقي لنصوص التسيير الاشتراكي للمؤسسات يؤدي إلى إعطاء مجموعة العمال وظيفتين رئيسيتين: تتمثل الأولى، في المساهمة في اتخاذ القرارات، أما الثانية، فتعني الرقابة على سير المؤسسة أو الوحدة. وما تجدر ملاحظته في هذا السياق أن مستويات المساهمة والرقابة تتباين تبعاً للأنشطة المختلفة. ففي الميدان الاقتصادي والمالي تتمثل في التشاور ولا تتعدى ذلك، إذ تحتفظ الدوائر المختصة بجوهر القرار الاقتصادي، وخصوصاً في ما يتعلق بتنمية المؤسسة. وهذا لا يعني أن العمال سيقتصر دورهم على الاستشارة فقط، من دون أن يتعداها، بل يفترض أن دورهم سينمو كلما نما مستوى تأهيلهم، وكلما صار النظام الاقتصادي أكثر تعقيداً وتنوعاً.

فالتسيير الاشتراكي للمؤسسات يشكل أداة صالحة لممارسة الديمقراطية الداخلية، وهذا بطبيعة الحال إذا كان تطبيق مبادئه تطبيقاً محكماً، مع مراعاة السياسة الاقتصادية المتعلقة بالتوجيه الكلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمها.

إن السلطة الاقتصادية للعمال، بمعنى المساهمة الكاملة للعمال في اتخاذ القرارات الاقتصادية، تعتبر ناقصة بناء على الممارسة اليومية، في حين يكون العكس صحيحاً بالنسبة إلى الميادين الأخرى، حيث تتخذ مساهمة العمال دوراً ذا أهمية، كما هو الحال في ميدان الانضباط أو ميدان تسيير الشؤون الاجتماعية، وذلك على مستوى اللجان الدائمة للتسيير الاشتراكي للمؤسسات.

وعليه، فإنه بقدر ما يكون سير أجهزة التسيير الاشتراكي للمؤسسات حسناً، فإنها تستطيع الإسهام بصورة حاسمة، في كل المسائل والشؤون التي تخص المؤسسة. وليس ممكناً التوفيق بين الفعالية الاقتصادية والديمقراطية، إلا من خلال هذا السير الحسن. فبناء على منطق تحديد برامج الإنتاج تكون أجهزة التسيير الاشتراكي للمؤسسات هي المؤهلة أكثر للمشاركة في تحديد القواعد التي تعيّن أجر العامل، سواء في مستوى الأجر الأساسي أو في مختلف مكافآت الإنتاجية والإنتاج والتنمية.

وبناء على منطق تحديد برامج الإنتاج نفسه، فمن الواضح أنه على أجهزة التسيير الاشتراكي للمؤسسات أن تلعب دورها في المساهمة في أشكال التنظيم والتسيير الأكثر مناسبة لإنجاز هذه البرامج، من خلال التوزيع المناسب للمهام المختلفة، والذي يقتضي أشكالاً محكمة لتنظيم العمل، وتحسين مستوى التنظيم والتطبيق الفعلي لمبدأ اللامركزية، بما يتبعه من توزيع للمسؤوليات، وتنظيم الرقابة على ممارسيها، بحسب قواعد راسخة وثابتة يعرفها الجميع، وليس لامركزية السلطة فحسب من دون رقابة.

فإذا كان ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات هو الإطار الايديولوجي الذي يشكل الفلسفة والمبادئ التي تحكم التنظيم الاشتراكي للمؤسسات، حيث ينطلق من فكرة أن المؤسسة تابعة للدولة، وباعتبار الدولة هي دولة شعبية عمالية، فإن المؤسسة وفقاً لذلك، مؤسسة للعمال. فإننا نجده قد انتقد التنظيم الاقتصادي الذي كان سائداً من قبل في المؤسسات، والذي يعتبر المدير هو المسيّر الوحيد على مستوى المؤسسة. وجاء التسيير

الاشتراكي للمؤسسات ليحدّ من السلطة المطلقة للمدير ويعطي أعضاء مجلس الإدارة فرصة للتسيير بمعية المدير، وبمشاركة مجلس العمال الممثلين المنتخبين من طرف جماعة العمال.

والمدير ليس شخصاً متميزاً من بقية العمال في المؤسسة من الناحية النظرية، إذ تؤكد المواثيق الرسمية أنه لا يوجد فرق بين العامل والمدير، فكل شخص داخل المؤسسة يعتبر عاملاً.

فالعامل تبعاً لتعريف القانون إياه، هو كل شخص يعيش من عمله ولا يشغّل أحداً لنشاطه الخاص(٣٠). ويعتبر كل شخص داخل المؤسسة عاملاً بغض النظر عن وضعه المهني داخل السلم الهرمي للمؤسسة، لأن الموارد والأموال ليست ملكاً لأحد أو مجموعة معينة، وإنما هي ملك للجميع.

إن تمثيل المنتجين المباشرين يكون عبر انتخابات مجلس العمال، في حين نجد أن المدير يعين من طرف الوزارة الوصية، وبذلك يعتبر المدير ممثلاً للدولة في المؤسسة في مواجهة مجلس العمال الممثل للعمال. وبهذا تكون الإدارة مشتركة بين نوعين من التمثيل: التعيين/ الانتخاب، تكون فيهما الجهة الأكثر نفوذاً هي ذات الصلاحيات الأوسع.

وبهذا تكون الدولة قادرة نظرياً على إدارة المؤسسات الصناعية، ويكون تدخلها واضحاً عبر ممثليها على نطاق المؤسسة، فيكون باستطاعتها أن تخلق سلماً صناعياً، إذا اتبعت سياسة مرنة. وفي الوقت نفسه، فمن الناحية العملية، إن مثل هذه التشكيلة قد تكون مصدراً لصراعات مستمرة.

الملاحظ أن القرارات التي تصدر عن مجلس العمال لا يمكن تطبيقها إلا بعد المصادقة عليها من طرف مجلس الإدارة، ولهذا فإن هذا الأخير هو الجهاز المحوري والأساسي في عملية التسيير واتخاذ القرارات تبعاً للتسيير الاشتراكي للمؤسسات، وذلك للأغلبية العددية التي يتمتع بها. فمجلس الإدارة قد يصل عدد أعضائه إلى أحد عشر عضواً كحد أقصى، اثنان فقط منهم يمثلان مجلس العمال. وهذا يوحي، بل يؤكد أنه في حالة اختلاف في الرأي فإن الاجماع يكون وارداً بين أغلبية أعضاء مجلس الإدارة، ويكون الحسم فيه لصالح الجهاز الإداري.

وإذا تفحصنا تشكيلة مجلس الإدارة، نجد أن المدير هو المهيمن بوصفه يتمتع بسلطات أوسع من بقية الأعضاء في مجلس الإدارة لأنهم معينون بناء على اقتراحه، وبإمكانه أن يعزلهم بتقديم اقتراح منه إلى السلطة الوصية، حيث يعتبر المدير هو همزة الوصل بين الوصاية والمؤسسة. وبحكم اتصاله المباشر بأجهزة الدولة العليا، فإن ذلك يكسبه هيبة أكثر يكون لها أثرها في عملية توجيه القرار. ومن جهة أخرى فإن سلطة

(٣٠) الجزائر، المعهد الوطني للعمل، القانون العام للعامل (الجزائر: [د. ن.]، ١٩٧٩)، ص ٣.

الوصاية تصل إلى دور توجيه المؤسسات ومراقبتها، ولهذا فإن اتخاذ القرار والتوجيه هو ذو طابع مركزي محض في نهاية الأمر.

فمجلس العمال من الممكن توقيفه عن أعماله أو حله من دون استشارة الجمعية العامة للعمال، في حين أن هذه الكيفية لا يمكن تطبيقها على مجلس المديرية لكون أغلب الأعضاء فيه هم معينون رسمياً وليسوا منتخبين.

والممارسة العملية قد شهدت حل العديد من مجالس العمال وتوقيفهم من طرف المديرين، أو السلطة الوصية، أو بعض المسؤولين على مستوى الولاية (الوالي، المحافظ مثلاً)، وذلك من دون استشارة الجمعية العامة للعمال.

إن هذا الحدث يعني ببساطة، أن أي جهاز منتخب من الممكن أن يُلغى ويحل أو يوقف عن أعماله بقرار إداري محض، وهذا بطبيعته تعدٍّ على أسس الديمقراطية الصناعية ومبادئها، الأمر الذي يزيد من خطورة هذه القضية. فرئيس مجلس العمال هو في الوقت نفسه، أمين اتحاد العمال على مستوى الوحدة أو المؤسسة، وحل مجلس العمال بأمر وزاري يعني بصورة أوتوماتيكية حل تمثيل اتحاد العمال للمؤسسة وعزله. ومثل هذا الإجراء من شأنه أن يكون بؤرة لتوترات وصراعات لا حدود لها، قد تمتد لتشمل نواحي مختلفة على مستوى المؤسسة على وجه التحديد. وهذا ما سيتمحور حوله النقاش لاحقاً.

خامساً: علاقة «التسيير الاشتراكي للمؤسسات» بالصراع الصناعي في المجتمع الجزائري

سبقت الإشارة إلى أن «التسيير الاشتراكي للمؤسسات» يعمل على الحد من الصراعات بين مختلف الأطراف، وذلك بتأكيده فكرة المشاركة والتوجيه المشترك، غير أن التشريع لم يحد من السلوك المتسلط الذي تمارسه الإدارة في الحياة العملية، ولم يستطع بالتالي الحد من الصراعات التي تطرقنا إلى بعض مؤشراتها في الفقرات السابقة، والتي تؤكد استمرار صراع المصالح بين مختلف الأطراف في المؤسسة، وخصوصاً بين العمال والمديرين.

والصراع داخل المؤسسة الصناعية يحدث بين العمال أو ممثليهم أو النقابة، وبين أصحاب العمل، أو الإدارة، من أجل الزيادة في الأجور، وتحسين ظروف العمل المحيطة بالعملية الإنتاجية، أو نتيجة لشعور العمال بإحباط في تحقيق طموحاتهم (الاقتصادية والسياسية). بالإضافة إلى ذلك، فإن اتباع سياسات معينة في الترقيات يؤدي إلى خلق اضطرابات في الوضع أو المكانة المهنية للعاملين قد تتسبب بحدوث صراعات.

ومثل هذه الأسباب وغيرها تنطوي تحت إطار الصراع من أجل صلاحيات استخدام القوة (power) لفئتين أو فئات متعارضة في مصالحها، وتبعاً لهذا الإطار، فإن الصراع يبقى قائماً كظاهرة دائمة في الصناعة، ما بقي التعارض بين مصالح الجماعات المختلفة

موجوداً. ومن ثم، تعتبر السلطة مصدراً أساسياً للصراع، وأي تجاهل لها (أي السلطة) في الصناعة يعني القضاء على الصناعة أو إلغاءها، لأن أسباب الصراعات مهما تنوعت، فإنها تبقى في آخر المطاف من أجل مزيد من السلطة والنفوذ. ومن بين أهم أسباب الصراع في المؤسسة، تجدر الاشارة إلى تلك الصراعات التي تقوم نتيجة التفرقة بين العمل اليدوي والعمل الفكري على مستوى المؤسسة، وكذلك التفرقة بين مستويات العمل المختلفة، وكيفيات التنقيط للترقيات والعلاوات، على الرغم من أن التسيير الاشتراكي للمؤسسات يهدف إلى التقليل من مثل هذه الفروقات، وذلك بفسح مجال المشاركة الفعلية، من أجل تحقيق سلم صناعي. غير أن الواقع عكس ذلك، ففي مجال توزيع الأجور مثلاً، نجد فروقات واضحة وكبيرة بين مختلف الأصناف المهنية، وخصوصاً فئتي العمال غير المؤهلين والعمال المتخصصين، إذ إنه على الرغم من انخفاض نسبة العمال غير المؤهلين مثلاً، فإن نسبتهم إلى مجموع العمالة الصناعية في القطاعين تبقى معتبرة، فبعد أن كانت سنة ١٩٨٠ تعادل ٣٥,٨٢ بالمئة انخفضت إلى ٢٥,٨٩ بالمئة سنة ١٩٨٤. والجدولان رقما (١٤ ـ ٥) و(١٤ ـ ٦) يقدمان صورة أكثر وضوحاً لذلك.

الجدول رقم (١٤ ـ ٥)

هيكل التأهيل لسنة ١٩٨٠

مستوى التأهيل	١/ صفر	٢/ ٣	٤	٥	٦	إجمالي اليد العاملة المؤهلة	المجموع
العمالة الصناعية	١٥٠٠٠٠	٢٢٠١٨٠	٢١٧٤٠	١٤٠٨٠	١٢٧٥٠	٢٦٨٧٥٠	٤١٨٧٥٠
النسبة المئوية	٣٥,٨٢	٥٢,٥٨	٥,١٩	٣,٣٦	٣,٠٥	٦٤,١٨	١٠٠

المصدر: المجلة الجزائرية للعمل (المعهد الوطني للعمل، الجزائر)، العدد ١٩ (١٩٨٧)، ص ٧٨.

الجدول رقم (١٤ ـ ٦)

هيكل التأهيل لسنة ١٩٨٤

مستوى التأهيل	١/ صفر	٢/ ٣	٤	٥	٦	إجمالي اليد العاملة المؤهلة	المجموع
العمالة الصناعية	١٣١٣٠٠	٢٩٣٥٥٠	٣١٤٣٠	٣٤٥٠٠	١٦٢٢٠	٣٧٥٧٠٠	٥٠٧٠٠٠
النسبة المئوية	٢٥,٨٩	٥٧,٩٠	٦,٢٠	٦,٨١	٣,١٩	٧٤,١١	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ٧٩.

ويبقى الراتب الشهري للمدير، مثلاً، يصل إلى ثلاثة أضعاف راتب العامل المتخصص أو يفوق. والجدول رقم (١٤ ـ ٧) يعطينا صورة أكثر تعبيراً لمثل هذه الفروقات.

الجدول رقم (١٤ ـ ٧)

معدل الأجور في بعض المؤسسات لسنة ١٩٧٨

الفئات	أدنى الأجر د. ج	أعلى الأجر د. ج
العمالة غير المؤهلة	١٠٦٢	٢٦٣٠
العمالة المتخصصة	١٣١٥	٣٠٤١
العمالة المؤهلة	١٤٥٧	٣٥٢٥
عمال تقنيون وعمالة عالية التأهيل	١٦٦٧	٤٥٢٧
عمال تقنيون وعمالة عالية التخصص	٢١٦٧	٤٦١٥
اطارات وتقنيون عامون	٣٤٠٠	٦٧٢٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٧.

وما تجدر ملاحظته أن الفرق كبير بين الفئتين الأولى والأخيرة، فعلى الرغم من منطقية الاختلاف بينهما، إلا أن مثل هذا الوضع يمسّ بفلسفة ومبادئ التسيير الاشتراكي للمؤسسات، ويزيد من حدة الاختلالات الداخلية، ويشجع على تنقل اليد العاملة، وبالتالي احتمالات الزيادة في قيام الصراعات بين مختلف الفئات العمالية.

وكنتيجة منطقية لكل ما سبق ذكره، فإن المتتبع حركة الصراعات الصناعية على مستوى الاقتصاد الوطني، يلاحظ أن الارتفاع المفاجئ للصراعات العمالية قد بدأ يتبلور ويظهر بصورة علنية مع الشروع في تطبيق المخطط الرباعي الأول الذي يعتبر الانطلاقة الحقيقية لسياسة التخطيط، إذ ان الخطة الأولى، كما سبقت الاشارة، كانت عبارة عن تمرين على التخطيط فحسب، وبناء قاعدة اقتصادية متينة مرتكزة على التصنيع الثقيل وتعزيز نفوذ قطاع الدولة، الشرطين الأساسيين للتحالف الاستراتيجي بين الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة، إذ كان نصيب الصناعة مثلاً خلال الخطة الرباعية الأولى يعادل ٤٦ بالمئة من مجموع استثمارات الخطة[٣١].

وإذا كانت هذه السياسة الاقتصادية من شأنها توفير الصناعات الأساسية لخلق مناصب الشغل للعدد المتزايد من العمالة، وإرساء الأسس الكفيلة لاقتصاد قوي، فإنها أهملت العلاقات الإنسانية التي أصبحت بعد ذلك مثار جدل كبير بين المؤيدين والمعارضين

(٣١) Bennoune, «The Industrialization of Algeria,» p. 201.

للسياسة الاقتصادية للبلاد، وفوق كل هذا وذاك المعارضة الدائمة، العلنية حيناً، والمخفية أحياناً أخرى، من قبل المدافعين عن المصالح الأجنبية (الفرنسية خصوصاً).

والجدير بالملاحظة أن هذه الصراعات قد تعمّقت وتعدّت كونها خصومات بيروقراطية، لتعكس التعارض الواضح في المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمختلف الفئات على مستويات متعددة، حيث عمت أغلب المؤسسات الاقتصادية موجة من الاضرابات العمالية، وصلت درجة خطيرة في صيف ١٩٧٧، ولم تعرف الهدوء النسبي والموقت لها إلا بعد التدخل الشخصي لرئيس الدولة لدى الأمانة العامة للاتحاد العام للعمال الجزائريين، لمعرفة الأسباب الحقيقية من وراء هذه الاضرابات وإيجاد حلول فورية لها (مع العلم بأن الاضرابات من الناحية القانونية كانت غير مسموح بها في القطاع العام حينئذ).

إن هذا الاتصال بين قمة الهرم السياسي والقاعدة العمالية، لم يحُل دون استمرار الصراعات الصناعية في الزيادة المتذبذبة من سنة إلى أخرى، على الرغم من التحولات الديمقراطية التي شهدتها الساحة الاقتصادية، كالشروع في تعميم تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات.

وعلى الرغم من حداثة تشكل طبقة عمالية صناعية[٣٢]، فإنها تفاعلت مع الأحداث وتشكل لديها وعي حقيقي بأوضاعها تفسره أكثرية مطالبها، وإن كانت الرؤيا تختلف بينها وبين بعض ممثليها في المستويات القيادية المختلفة، وهذا من شأنه أن يخلق بؤراً إضافية لإثارة الصراع، الذي قد يؤدي إلى الإضرابات.

وإذا ما تتبعنا الصراعات التي شهدها الاقتصاد الجزائري لمعرفة طبيعتها، فمن الممكن التمييز بين شكلين من المقاومة العمالية أو الوعي السياسي للطبقة العاملة على مستوى الممارسات اليومية.

ويعرف الشكل الأول في مجال التراث السوسيولوجي بالفعل الجماعي (collective action)، الذي تمثله الاضرابات والمظاهرات العمالية... الخ، أما الشكل الثاني فهو ذو طبيعة فردية تمثله سلوكات الفرد العامل تجاه مواقف فردية أو جماعية، كالتغيب مثلاً الذي يدخل ضمن إطار الصراع المحوّل (diverted action).

ويتضح هذا الشكل الأخير من المقاومة العمالية أو الصراع المحول، تبعاً للإنتاج الايديولوجي الرسمي للصراع الطبقي (ideological constitution of class struggle) بصورة أكثر بعدما تفشل كل المحاولات الصراعية من الشكل الأول، لأي سبب من

(٣٢) C. Palloix, «Un Essai sur la formation de la classe ouvrière algérienne,» *Revue tiers monde*, vol. 21, no. 83 (juillet-septembre 1980), pp. 557-574.

الأسباب، سواء أكانت موضوعية أم ذاتية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن ظاهرة التغيب مثلاً، وإن كانت سلوكات فردية، فأسبابها ذات علاقة جدلية بالمحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة الصناعية، كما هو الحال بالنسبة إلى الإضرابات، وقد تكون بدائل منها بحكم عدم السماح بالإضرابات في القطاع العام.

فبالنسبة إلى ظاهرة التغيب ـ التي قد تكون موضوعاً لدراسة منفصلة ـ نلاحظ عدم وجود أية دراسة متخصصة وافية حولها (في حدود معرفتنا)، تُبرز الأسباب الحقيقية للمشكلة، وتحدد سبل معالجتها بعمق وفعالية، كما انه لا توجد نسبة رسمية كفيلة بإعطاء صورة ولو تقريبية عن الظاهرة في الجزائر، وإن كانت وزارة العمل هي الوحيدة التي بادرت إلى إجراء دراسة جزئية في بداية الثمانينيات تشمل عدداً محدوداً من القطاعات، وقد توصلت إلى أن نسبة التغيب تتراوح بين ٢,٨٢ بالمئة و١٢,٥ بالمئة، وشهد القطاع العام منها ما يعادل ٢٥ بالمئة إلى ٣٠ بالمئة، بينما كانت في القطاع الخاص ٥ بالمئة فقط[٣٣].

سادساً: الإضرابات في المؤسسة الصناعية

أما بالنسبة إلى الشكل الأول من الصراعات، فتجدر متابعة عينة من حصيلة الاضرابات التي حدثت لنعرف أسبابها، وكذلك حدّتها في التأثير في الجهاز الاقتصادي للدولة.

فعلى سبيل المثال، رفض عمال موانئ الجزائر، وبجاية، ووهران، وعنابة، بتاريخ ٨ أيار/مايو ١٩٧٧ تفريغ البواخر التي تنتظر دورها. وقد تدخلت الشرطة لإرغام العمال على العمل على مستوى ميناء الجزائر، ولكن من دون جدوى، بل وقعت مشادات عنيفة بين الطرفين لم تعرف الهدوء إلا بتدخل رئيس الدولة للتحاور مع المضربين، كما فعل سنة ١٩٧٤[٣٤].

وما نستشفه من تدخل الرئيس شخصياً، يعني بالدرجة الأولى وبصورة لا تقبل التأويل، فشل الأجهزة الرسمية، سواء كانت منتخبة أو معينة، التي تقوم بدور الوساطة بين الدولة والطبقة العاملة.

وكذلك أضرب عمال المخابز في الجزائر العاصمة في أول يوم من شهر رمضان لسنة ١٩٧٥ بسبب الندرة (shortages) وارتفاع الأسعار. والسبب في اختيار هذا التاريخ *بالذات هو الضغط أكثر من أجل الزيادة في الأجور بسرعة.*

وفي السنة نفسها، أعلن عمال السكك الحديد على مستوى البلاد إضرابهم، وقد

---

(٣٣) Tlemcani, *State and Revolution in Algeria*, p. 184.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

صادف ذلك قيام عمال السكك الحديد في المغرب بإضراب كذلك. والملفت للانتباه، أن الصحافة الجزائرية قد أسهبت في الإعلان عن الإضراب في المغرب، في حين لم تشر إطلاقاً إلى ما حدث في الجزائر، ومن المتوقع أن الشيء نفسه قد حدث في المغرب (نظراً إلى المعلومات المتوترة بين البلدين في حينها).

أما في صيف ١٩٧٨، فقد أعلن عمال المؤسسة الوطنية للآلات الميكانيكية في الرويبة بضواحي العاصمة البالغ عددهم أربعة آلاف (٤٠٠٠) عامل إضرابهم، لأن مدير المؤسسة اكتفى بتوزيع مكافآت للعمال تقل بكثير عما وعدهم به من قبل، عندما يصل سقف الإنتاج إلى ستة آلاف (٦٠٠٠) وحدة، إذ تم توزيع أربعمئة دينار جزائري (٤٠٠ د.ج.) لكل عامل، بالاتفاق مع مجلس المديرين. ولقد انخفض الإنتاج بشكل ملحوظ بعد ذلك، حيث وصل في الفترة بين كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٧٩ إلى ألف (١٠٠٠) وحدة فقط، وهذه أقل بكثير من معدل الإنتاج في الظروف العادية. وتفادياً لأي فعل مماثل، فقد قرر مجلس الإدارة رفع المكافأة بمعدل عشرة أضعاف. وفعلاً فقد عادت وتيرة الإنتاج إلى معدلها الطبيعي بعد ذلك.

وفي آذار/مارس ١٩٧٩، قامت وحدات إنتاج الحليب (Onalait) في منطقة الجزائر الكبرى بإضراب، من جراء صدور قرار يلغي مجلس عمال المؤسسة فور انتخابه في إطار تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات. وما ينبغي التأكيد عليه أن هذا الإضراب قد اعتبر شرعياً من طرف المركزية النقابية(٣٥).

وقد عرفت السنوات الأخيرة سلسلة من التوقفات عن العمل والإضرابات في مختلف المؤسسات الاقتصادية خصوصاً، وتعود الدوافع من وراء هذه الموجة من الاضرابات بالدرجة الأولى إلى سوء التسيير وانعكاساته على معنويات العمال الذين يطالبون بتغيير مسؤوليهم ومحاسبيهم.

فعلى مستوى ولاية سكيكدة مثلاً، عرفت سنة ١٩٨٠ مرحلتين متميزتين: المرحلة الأولى، وتمتد من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر تميزت بوضع اجتماعي عادي، حيث سجل فيه ثلاثة عشر إضراباً شارك فيه نحو ١٧٥٨ عاملاً، بضياع ١١٨٠٠ يوم عمل إلى جانب نحو تسعة عشر توتراً (unrest). بينما تميزت المرحلة المتبقية من السنة بتسجيل ٤٤ إضراباً بمشاركة ٧٢٠٠ عامل وبضياع ٢٤٧٦٣ يوم عمل. كما شهدت هذه المرحلة ثلاثين توتراً. أما في السداسي الأول من سنة ١٩٨٩، فقد بلغ عدد الإضرابات المسجلة أربعة وخمسين (٥٤) إضراباً، بمعدل تسعة اضرابات في الشهر، نتج منها ضياع ٣٧٨٣٥ يوم عمل. وبحسب جريدة النصر اليومية بتاريخ ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، فإن الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/اكتوبر لسنة ١٩٩٠ قد شهدت ١٧٣٤

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

إضراباً في المؤسسات الاقتصادية والقطاع الإداري، مقابل ٢٨٠٢ إضراب في سنة ١٩٨٩ و٦٩٥ اضراباً سنة ١٩٨٨، في حين شهدت سنة ١٩٨٧ ما يعادل ٥٣٩ إضراباً.

والملاحظ خلال الأشهر العشرة الأولى لسنة ١٩٩٠ أن القطاع الاقتصادي العام (مؤسسات وطنية وجهوية) كان المتضرر الأول من النزاعات القائمة في العمل بـ ١١١٦ اضراباً، أي ٦٥ بالمئة مقابل ٤٩٢ اضراباً شهده القطاع الإداري (٢٨ بالمئة)، إضافة إلى ١٢٢ إضراباً (١٧ بالمئة) في القطاع الخاص الذي تقل أهمية مساهمته في الاقتصاد الوطني بالمقارنة بالقطاع العام[٣٦]، إلى حد الآن على الأقل.

وقد جاءت مطالب العمال متمحورة حول تطبيق الاجراءات والأحكام التشريعية والتنظيمية إلى جانب التنديد ببعض المسيرين والمسؤولين وطرد بعضهم، كما كان الحال بتغيير بعض ممثلي العمال[٣٧].

ويعرض الجدول رقم (١٤ ـ ٨) لوتيرة الإضرابات في الصناعة الجزائرية التي حدثت في الفترة ابتداء من سنة ١٩٦٩ وإلى غاية سنة ١٩٨٢.

الجدول رقم (١٤ ـ ٨)

وتيرة الاضرابات في الصناعة الجزائرية، ١٩٦٩ ـ ١٩٨٢

السنة	الإضرابات	عدد العمال	النسبة المئوية للمضربين من الطبقة العاملة العاملة
١٩٦٩	٧٢	١٠٨٦٥	٥
١٩٧٠	٩٩		
١٩٧١	١٥٢		
١٩٧٢	١٤٦	٢٠١٤٠	٧
١٩٧٣	١٦٨		
١٩٧٤	٢١٠		
١٩٧٥	٢٥٩		
١٩٧٦	٣٤٩		
١٩٧٧	٥٢١	٧٠٠٠٠	١١
١٩٧٨	٣٢٣		
١٩٧٩	٦٩٦		
١٩٨٠	٨٧٠		
١٩٨١	٩٢١		
١٩٨٢	٦٩٢		

المصادر: الاحصاءات إلى غاية سنة ١٩٨٠ نقلاً عن:

Rachid Tlemcani, *State and Revolution in Algeria* (London: Zed Books, 1986), p. 183.

ـ أما الاحصاءات ما بعد سنة ١٩٨٠ فعن: Ministère du Travail, dans: *El-Moudjahid*, 19/11/1981.

(٣٦) جريدة النصر، ٢/١/١٩٩١.

(٣٧) يوم دراسي نظمه الاتحاد الولائي للاتحاد ع.ع.ج. بولاية سكيكدة عام ١٩٨٢.

وما تجدر ملاحظته، أن هذه الاضرابات قد حسنت القطاعين العام والخاص. فبالنسبة إلى الاضرابات في القطاع العام، نجد أن نسبة كبيرة منها غير منظمة أو مؤطرة، وقد تحدث ضد الفروع النقابية نفسها، عكس ما هي عليه الإضرابات في القطاع الخاص التي تنظمها الفروع النقابية[٣٨].

ومهما يكن فإن نسبة ٢,٧ بالمئة من هذه الاضرابات قد وقعت في القطاع العام سنة ١٩٦٩ وارتفعت إلى ١٥,٧ بالمئة سنة ١٩٧٢، ثم إلى ٣٦ بالمئة سنة ١٩٧٧، لتصل إلى ٤٥,٧ بالمئة سنة ١٩٨٠[٣٩]، وإلى ٧٠ بالمئة سنة ١٩٨٣[٤٠]. وأخيراً وصلت إلى ٦٥ بالمئة سنة ١٩٩٠ (وذلك بحسب جريدة النصر ليوم ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١). أما بخصوص العمال الذين مستهم الاضرابات، فقد كانت النسبة المئوية سنة ١٩٧٢ مثلاً، تعادل ٦,٩ بالمئة، وارتفعت إلى ١١,٣ بالمئة من مجموع العمالة في القطاع العام سنة ١٩٧٧[٤١].

والملفت للانتباه أن الاضرابات في ارتفاع مستمر، على الرغم من الشروع في تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات منذ سنة ١٩٧١، من دون أن يؤثر ذلك في تكراريتها.

سابعاً: أسباب حدوث الإضرابات في الصناعة الجزائرية

نستنتج مما سبق ذكره، أن الصراعات العمالية قد ميزتها ثلاث خصائص تتمثل في ما يلي:

١ ـ انها لم تقتصر على المراكز الصناعية، أو ما يعرف عند عالم الاقتصاد الفرنسي دي بيرنيس (De Bernis) بمصطلح أقطاب النمو (pôle de croissance) وإنما امتدت لتمس المؤسسات الصناعية في الأطراف كذلك.

٢ ـ لم تقتصر هذه الاضرابات على القطاع الخاص فحسب، وإنما شملت بصورة مطردة القطاع العام كله.

٣ ـ لم تكن أغلبية الاضرابات في القطاع العام مدعّمة أو مؤطرة من قبل الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) أو حتى الفروع النقابية، إذ يلاحظ أنها في أغلب الحالات، قد قامت على الرغم من معارضة النقابة إياها.

وبالنظر إلى أسباب هذه الاضرابات، فإنه يتضح للوهلة الأولى أن الوعي الطبقي

---

(٣٨) جريدة المساء، ٣/ ٢/ ١٩٨٩.

(٣٩) Tlemcani, Ibid., p. 182.

(٤٠) *El - Moudjahid*, 19/11/1981.

(٤١) بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**، ص ٥٠٦.

للطبقة العاملة، قد تجاوز مرحلة ماقبل الصناعة (pre-industrial stage)، وذلك على عكس ما يرى كثير من المهتمين[٤٢].

إن بعض المطالب العمالية من وراء الاضرابات ذو طابع سياسي، كالمطالبة بخلق مجالس عمالية ديمقراطية، ومعارضة الطرد التعسفي للعمال، ولكثير من ممثليهم على مستوى الأجهزة المنتخبة خصوصاً. وهذا أيضاً ما أثبتته الشواهد الكمية المستقاة من الميدان، فهي على الرغم من أنها لا تتجاوز تلك التي تحدث من أجل المطالبة بزيادة الأجر مثلاً، فإن نسبتها تبقى ذات دلالة معبرة. والجدول رقم (١٤ ـ ٩) يعطينا مزيداً من التوضيح.

الجدول رقم (١٤ ـ ٩)

توزيع الاضرابات بحسب سبب النزاع

سبب النزاع	النسبة المئوية لعدد الاضرابات	النسبة المئوية لعدد الاضطرابات
الأجور	٣٨,٤	٢١
التأخير في دفع الأجور	٣٠	١٤
ظروف العمل	١٥	٧
تسريحات فردية أو جماعية	٥,٧	٢٠,٨
ممارسة الحق النقابي	٣,١	١٤,٦
علاقات مهنية سيئة	١,٥	٨
عدم صلاحية تمثيل منتخبي العمال	١	١٠,١
أسباب أخرى	٥,٣	٤,٢

المصدر: بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ص ٥٠٧.

والملاحظ، كما سبقت الاشارة، أن المطالبة بزيادة الأجر، والنضال من أجل شروط عمل أفضل، يشكلان الجزء الأكبر من المطالب، تليهما المطالبات المرتبطة مباشرة بعلاقات العمل والإنتاج.

وإذا كانت المطالبة بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل هي التي تتصدر أسباب الاضرابات، فإنها تهدف في نهاية المطاف إلى محاولة كسب مزيد من النفوذ والسلطة من وراء مثل هذه المطالب المادية التي تجلب أنصاراً كثيرين.

(٤٢) Palloix, «Un Essai sur la formation de la classe ouvrière algérienne,» p. 563.

وإذا أخذنا في الاعتبار معدلات البطالة المرتفعة التي مسّت الطبقة العاملة، خصوصاً في العشرية الأخيرة، والتي ارتفعت من ١٦,٤ بالمئة سنة ١٩٨٤ لتصل إلى ١٧,٤ بالمئة سنة ١٩٨٦[٤٣]، وخوفاً من الانضمام الاجباري إلى هذه الفئة، فإن نسبة كبيرة من الاضرابات العمالية على مستوى الصناعة، قد جاءت للمطالبة بضمان العمل ومعارضة التسريحات الفردية أو الجماعية وما شابه ذلك.

وفوق كل هذا، فإن العمال يعتبرون فئة التكنوقراطيين غير قادرة على مسايرة التغير، ويرفضون التعامل معها من أجل حل كثير من مشاكلهم الخطيرة أو العويصة، كتلك التي تمس حياتهم العملية والمهنية، ويطالبون بالمقابل بالتعامل مباشرة مع قمة هرم البيروقراطية البرجوازية، كالوزراء مثلاً، أو حتى رئيس الدولة مباشرة. وهذا يعني فقدان ثقة المستويات الدنيا من الطبقة العاملة بمسؤوليهم المباشرين.

إن كثيراً من الصراعات يهدف إلى إعادة النظر في العلاقات القائمة على مستوى النظامين السياسي والاقتصادي للبلاد، والمطابقة إلى حد ما، بين النظرية والتطبيق، وذلك بجعل الواقع يعمل وفق ما جاءت به النصوص النظرية التنظيمية المختلفة على جميع المستويات. فالواقع العملي يؤكد أن كل ما يتعلق بالرقابة العمالية هو تحت سيطرة الدولة، وذلك من خلال جهازها البيروقراطي، المعبّر الحقيقي عن الايديولوجيا الرسمية، والذي يمثل سلطة سياسية قبل أن يكون شكلاً من أشكال الإدارة[٤٤].

فعلى مستوى التسيير الاشتراكي للمؤسسات، نجد أن العملية الإشرافية كلها هي من اختصاص الأجهزة الخاصة، كاللجنة الوطنية للتسيير الاشتراكي للمؤسسات، واللجنة الوطنية للمتابعة، أو الوزارات، وكلها أجهزة بيروقراطية تحد من مبادرات العمال في أماكن عملهم، الميدان الحقيقي لأية مبادرة.

ويلاحظ على مستوى الإدارة اليومية، أن المشاركة العمالية قائمة، غير أن المتتبع والمدقق في حقيقة هذه المشاركة يجد أنها موجهة إلى مهام ثانوية وشكلية، لا تتجاوز الشؤون الاجتماعية والخدمات، في حين يبقى الرأي الأول والأخير في المسائل المصيرية من اختصاص المدير وحده، أو بمعية بعض نوابه المقربين.

إن الصعوبة التي تعرقل التطبيق الصحيح لمشاركة العمال في الإدارة على مستوى المؤسسات، من الممكن فهمها والوقوف على حقيقتها، في جانب كبير منها، بأخذها من منظور كلي في إطار مركزية القرارات الاقتصادية، والسياسية للنظام الجزائري ككل.

ومن ثم يكون التنظيم الخاص بإشراك العمال هو أحد الميكانيزمات الكثيرة التي تبرز كثيراً من التناقضات في مستويات اتخاذ القرارات، وتكون بالتالي وراء الكثير من

---

(٤٣) بوديه، «في خدمة التنمية: دراسات ومناقشات حول التشغيل،» ص ١٤.

(٤٤) Tlemcani, *State and Revolution in Algeria*, p. 161.

الصراعات الصناعية، التي كان من الممكن تفاديها لو أن القرارات التي تخص جماعة العمال كانت صادرة من طرف جماعة المنتجين المباشرين، وذلك وفقاً لما جاء به قانون «التسيير الاشتراكي للمؤسسات».

إن التتبع التاريخي الدينامي لظاهرة الاضراب في فترتين تاريخيتين مختلفتين من تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات مكّن من فهم الظاهرة من خلال الرجوع إلى المعطيات التاريخية التي توضح ديناميات تطورها، وبالجمع بين هذه المعطيات التاريخية وتلك الامبريقية المستمدة من الميدان، أمكن التوصل إلى وجود زيادة مطردة في الاضرابات.

وهذا معناه بنظرة بانورامية أن الفترة التاريخية بعد تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات، شهدت اضرابات أكثر من الفترة السابقة على الشروع في تطبيقه. هذا من جانب إحصائي، أما عملياً فإن المنهج الشمولي، أو الجمع بين التاريخ والواقع أتاح في الوقت نفسه القدرة على ربط التغيرات التي طرأت في المؤسسات الصناعية بالتحولات المجتمعية الكبرى التي طرأت على المجتمع الأكبر، وذلك لمعرفة التحولات التي مست القطاع الصناعي العام، وما ساده من أوضاع اقتصادية شكلت جبهات مصلحية جديدة، وأدت إلى خلق مراكز للسلطة ساهمت في تحديد طبيعة الصراع الصناعي.

وإذا ضيّقنا من العدسة التحليلية فإننا نقول:

ان استمرار صراع المصالح على مستوى المؤسسة الصناعية يتضح من التعارض القائم بين الإدارة كجماعة تكنوقراطية تمتلك حق ممارسة الإشراف والرقابة، وبين أغلبية العمال الذين يحاولون امتلاك بعض السلطة.

فعلى مستوى بعض المؤسسات الصناعية التي أمكن ملاحظتها عن قرب، ومن جراء العلاقات الرئاسية واتباع الرسميات في المعاملة من طرف الإداريين واستحواذهم على كل العمليات الإشرافية والرقابية، فقد تدعمت القواعد البيروقراطية أكثر، وازداد التسيير الاشتراكي للمؤسسات تقهقهراً، وتشكلت بذلك أرضيات جديدة لحدوث صراعات مصلحية بين العمال والإدارة، والتي ليس من الممكن فصلها عن الصراع حول السلطة والنفوذ.

فالتسيير الاشتراكي للمؤسسات من الناحية النظرية يعمل على الحد من الصراعات بين مختلف الأطراف، وخصوصاً بين العمال والإدارة، وتأكيد فكرة المشاركة والتوجه المشترك. غير أن التشريع لم يحد من السلوك المتسلط الذي تمارسه الإدارة في الحياة العملية، ولم يستطع بالتالي الحد من الصراعات، إذ يلاحظ استمرار صراع المصالح بين العمال وأعضاء الإدارة. ففي كثير من الأحيان يسلك أعضاء الإدارة سلوكات معارضة لإرادة مجلس العمال، فنجدهم مثلاً يتجاهلون مداولات مجلس العمال وما يتمخض عنها من قرارات، ويحاولون قدر المستطاع التقليل من نجاعتها وصدقها، حيث انهم لا يقدمون لهم المعطيات الكافية واللازمة لاتخاذ القرارات، إذ إنهم بحكم موقفهم من السلطة، هم وحدهم يملكون كل المعلومات الخاصة بالمؤسسة. من هنا نجد أعضاء الإدارة ينظرون إلى

التسيير الاشتراكي للمؤسسات من وجهة نظرهم وتبعاً لمصالحهم، أو لمصالح الجماعة من وجهة نظر فنية ومتحيزة. وهذا ما يؤكده رشيد تلمساني في دراسته المشار إليها سابقاً[45].

وما ينبغي إبرازه من وجهة النظر الأكثر خصوصية في تحليلنا أنه يلاحظ، في الإدارة اليومية في المؤسسة الصناعية، أن المشاركة العمالية قائمة، غير أن المدقق في حقيقة هذه المشاركة يجد أنها موجهة إلى مهام ثانوية وشكلية لا تتجاوز الشؤون الاجتماعية والخدمات، في حين يبقى الرأي الحاسم في المسائل المصيرية من اختصاص المدير وحده، أو بمعية بعض نوابه المقربين. وخير دليل على ذلك هو الدور السلبي للجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على مستوى المؤسسات الصناعية التي أمكننا معايشتها عن قرب.

وعلى هذا الأساس، من الممكن القول إن مثل هذا التنظيم الخاص بإشراك العمال هو أحد الميكانيزمات الكثيرة التي تبرز كثيراً من التناقضات في مستويات اتخاذ القرارات. فالقرارات التي تخص جماعة العمال تُتخذ على مستوى عالٍ، بينما تترك المنتجين المباشرين الذين يحق لهم اتخاذ القرارات فعلاً لأنهم الأدرى عملياً، والنصوص الرسمية تخول لهم ذلك كمجرد أجراء لا يختلفون في وضعيتهم عن نظرائهم في الدول الرأسمالية إن لم يكونوا أسوأ حالاً.

ومن منطلق سوسيولوجي يمكننا القول بأن ضعف المشاركة العمالية في إطار التسيير الاشتراكي للمؤسسات له تبرير مزدوج: **الأول**، ويرجع إلى سيطرة أجهزة الدولة واتباعها سياسة مركزية شديدة تنعكس لا محالة على مستوى المؤسسة. ففي هذا الصدد سجلت ملاحظاتنا المباشرة للإدارة في بعض المؤسسات، بعض المظاهر السلبية، كالمركزية الشديدة التي ما تزال قائمة، والتي تعيق المبادأة وتضيّق من نطاقها. والملاحظ أن الجوانب المرضية للبيروقراطية لا تزال تنمو بصورة واضحة، تحدّ من انتشار الاجراءات الديمقراطية، حيث إن سلطة اتخاذ القرارات في المؤسسة تتجه نحو التمركز في أيدي الأقلية من الصفوة الإدارية، بدلاً من أن تتوزع بالصورة التي حددتها الاجراءات التنظيمية الجديدة، التي ينادي بها التسيير الاشتراكي للمؤسسات.

هذا في حين يفسر التبرير **الثاني** بضعف كل من التكوين التقني والوعي العمالي، حيث إن أغلبية اليد العاملة الجزائرية من أصل ريفي، إلى جانب انتشار الأمية بنسبة عالية. وهذا ما تؤكده الاحصاءات الرسمية، حيث إن ما يقرب من ٤٥ بالمئة من السكان المشتغلين لم يزاولوا التعلم إطلاقاً، وإن نسبة ٢٤ بالمئة ذات تعليم ابتدائي. أما من حيث الفئة الاجتماعية ـ المهنية، فإن نسبة العمال غير المؤهلين والموسميين تمثل ٣٨,٦ بالمئة من مجموع المشتغلين[46].

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(٤٦) أحمد مقدم، «وضعية التشغيل وآفاقه،» **المجلة الجزائرية للعمل**، العدد ١٩ (١٩٨٧)، ص ٣٣ - ٣٤.

إلا أن هذه السمات قد بدأت تتقلص بالتدريج من جراء السياسات الخاصة، لتفسح المجال لأسباب أخرى أدت إلى ضعف المشاركة العمالية، وتتمثل في انشغال المسؤولين عن التسيير وتوجيه اهتمامهم إلى معالجة قضايا ومشكلات ثانوية.

وقد دعّم موقف السلطة السياسية هذا التوجه، حيث نجدها قد بدأت تتباطأ في تأسيس المجالس العمالية، على مستوى المؤسسات، والذي يتزامن مع بداية تطبيق التسيير الاشتراكي فيها (إذ إنه بعد مرور نحو عشر سنوات منذ انطلاقه، نجد نحو ٧٠ مؤسسة وطنية وما يزيد على ٣٢٠ مؤسسة محلية لم تعرف بعد تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات[٤٧]. وبالمقابل وجهت عنايتها الكبيرة إلى وضع القانون العام للعامل ابتداء من سنة ١٩٧٨ وأولته اهتماماً يفوق كونه مجرد تقنين شكلي، لا يختلف عن أحد النصوص التطبيقية لميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات.

وبالمنظور نفسه من الممكن أخذ سياسة «إعادة الهيكلة» (restructuration) التي تعمل على تفتيت المؤسسات الكبيرة الحجم، والتي هي في رأينا الخاص، لا تعدو إلا أن تكون إحدى الصيغ المختلفة التي تهدف السلطة السياسية من ورائها إلى إعادة توزيع السلطة الاقتصادية التي بدأت تشهد اضطرابات خطيرة.

إن الاختلافات الكبيرة في الدخول والامتيازات وظروف العمل الأخرى، إلى جانب الارتفاع في المعيشة، مقابل النقص الشديد في الخدمات الاجتماعية، كالسكن، والنقل، والعلاج، . . . الخ، تساعد على خلق جو مضطرب، وعدم استقرار لجماعات العمل، فتكون بذلك ذات أثر سلبي في تحسين مستوى الكفاءة التقنية والسياسية. وهذا ما يتعارض وأسس التسيير الاشتراكي للمؤسسات بصورة خاصة، ومن ثم، وبالمقابل فقد أصبح موقف الاطارات العالية التكوين والتأهيل تجاه المساهمة في أجهزة التسيير حيادياً إلى حد كبير، حيث أثبتت الممارسات اليومية، وما أسفرت عنه ملاحظاتنا الميدانية، أن أجهزة التسيير الاشتراكي أصبحت فارغة تقريباً من سلطة اتخاذ القرارات، وبالتالي قلّت جاذبيتها، إن لم نقل انعدمت، بالنسبة إلى إطارات أغلبها شباب يفترض فيهم الطموح، وعدم القناعة بما هو قائم.

واستناداً إلى هذه النتائج التي أمكن حصرها آنفاً، يمكننا القول بأن تجربة التسيير الاشتراكي للمؤسسات من الناحية العملية تعتبر مظهراً شكلياً للديمقراطية الصناعية. وبذلك جاء المظهر الديمقراطي لهذه التجربة محدوداً لا يعدو أن يكون واجهة تخفي وراءها سيطرة تكنوقراطية مطلقة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إذا أصبحت الصراعات في تزايد مطّرد، شهدت الإضرابات هي كذلك ارتفاعاً ملحوظاً، على الرغم من تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات، الذي يفترض منه التخفيف من حدة الصراعات

(٤٧) بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**، ص ٤٦٥.

لإعطائه مزيداً من المشاركة العمالية (workers' participation)، فنلاحظ أن الاضرابات قد ارتفعت في الفترة من عام ١٩٦٩ إلى غاية عام ١٩٨٠ مثلاً، عشرة أضعاف، على الرغم من عدم السماح بها رسمياً (إلى غاية ١٩٨٩)، فإذا كانت سنة ١٩٦٩ تعادل ٧٢ إضراباً، فقد وصلت سنة ١٩٨٠ إلى غاية ٨٧٠ إضراباً[٤٨]. وهذا دليل على عدم جدوى تجربة التسيير الاشتراكي للمؤسسات في الميدان العملي، إذ إن فشل هذه التجربة في تقليص حدة الاضرابات وتكرارها، يعني التطبيق السيئ عن قصد أو عن غير قصد، لمبادئها وأسسها التي تعتبر من الناحية النظرية، كما أشرنا، قاعدة حقيقية للديمقراطية الصناعية.

وبهذا فقد بقي التسيير الاشتراكي للمؤسسات مجرد شعار على مستوى الخطاب السياسي، ولم يتجسّد في البناء المادي بالتطبيق الحقيقي على مستوى القاعدة العمالية التي جاء ليرفع من مستوياتها المختلفة. وأصبح من بين الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الاضرابات، بدلاً من أن يجسد الديمقراطية على مستوى المؤسسات الصناعية. وهذا الاختلال يبرره التعارض المصلحي القائم على مستوى السلطة بخصوص تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات، حيث إن بعضهم يتمسك بتطبيقه فعلياً، وبعضهم الآخر يماطل ويحاول إبراز المخاطر والسلبيات من وراء هذه التجربة، كما حدث مع تجربة التسيير الذاتي (autogestion) في بداية الستينيات، التي سبقت الاشارة إليه بإيجاز.

واستناداً إلى ما سبق، فإن الدراسة السوسيو-اقتصادية في ضوء السياق التاريخي للمجتمع الجزائري، والتي أكدت الارتفاع المطرد في حجم الاضرابات في الصناعة الجزائرية، قد كشفت بصورة عالية عن عجز التسيير الاشتراكي للمؤسسات في التخفيف من حدتها باعتباره لا يجسد الديمقراطية الصناعية الفعلية، كونه لم يعط فرصاً حقيقية للمشاركة العمالية في الإدارة والتسيير، وبذلك لم يستطع تقليص المسافة التي تفصل بين الطرفين، والتي لا تزال السبب الرئيسي وراء قيام الصراعات الصناعية، ومنها الاضرابات العمالية من خلال السيرورة التنموية التي تنتهجها الجزائر إلى حد نهاية الثمانينيات.

وستكون مابعد مرحلة نهاية الثمانينيات موضوع دراسة سوسيولوجية لاحقة.

---

(٤٨) Tlemcani, *State and Revolution in Algeria*, p. 183.

الفصل الخامس عشر

الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية ـ الاجتماعية على الشباب: دراسة ميدانية مقارنة في مدينة جزائرية(*)

علي بوعناقة

كانت ظاهرة التحضر وما زالت في دول العالم الثالث عموماً والأقطار العربية خصوصاً، لا تشدّ الباحثين المختصين إلى دراستها دراسة كافية، يتم فيها رصد الدلائل والعوامل التي أدت بهذه المدن لتصبح ظاهرة مرضية، تجمع مجموعة من التناقضات: اقتصادية، واجتماعية وثقافية، تولّد منها الكثير من الظواهر، ما لبثت أن أصبحت تشكل ملمحاً عاماً، يعبر عن أن المدينة في دول العالم الثالث ـ والمجتمع العربي واحد منها ـ وجدت لتكون في خدمة طبقة محدّدة تستغل الطبقات الأخرى التي تحيط بهذه المدن، خصوصاً مدن المغرب العربي التي تعرّض نظامها العام لأشكال التشويه الاستعماري، الذي رسمها لتكون تابعة لمدينة المركز، من حيث البناء والوظيفة، الأمر الذي جعلها (أي المدينة) تمثّل حالة بنائية تعبر عن تشويه النظام الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع. وتدل على ذلك صور الاضطراب ومستوى الازدواج الصارخ الماثل في اهتمام الناس بإشباع حاجاتهم الأساسية.

إن معضلةً ما صاحب نمو المدينة في الوطن العربي قد انعكست على بنائها وهياكلها، الأمر الذي أدى بقدرتها إلى أن تظل محدودة، غير قادرة على استيعاب الطاقات المتزايدة الطبيعية والوافدة. وهو ما يعرّض المجتمع باستمرار ليصبح مهدداً بانفجارات اجتماعية عديدة.

كان للمحددات السابقة دور في محاولة الباحث تقديم رؤية سوسيولوجية للحيّ

(*) نشر في: المستقبل العربي، السنة ١٣، العدد ١٤٥ (آذار/مارس ١٩٩١)، ص ٩٨ ـ ١٠٢.

الجزائري «أو الأطراف أو تخوم المدن»، كعينة من الوطن العربي، الذي يوحي بوجود أحشاء مجموعة من الظواهر الاجتماعية، منها الانحراف المبكر، والجريمة... الخ. وهذا لا يعني أن المدينة في الوطن العربي أصبحت نمطية، لكن أسلوب الحياة والصعوبات التي تواجه الفرد يومياً، والإحباطات المتتالية هي التي تدفع به إلى مثل ذلك السلوك.

والدراسة، بقدر ما تتميز به من امكانات محددة، إلا أنها تحاول بمحاكاة الواقع التعرف إلى العوامل والدوافع التي تكون من وراء الظاهرة موضوع البحث، اجتماعية كانت أو اقتصادية، وانعكاساتها النفسية على الشباب.

كما ان الدراسة حاولت منذ البداية في منحاها ألا تدرس الحيّ غير المخطط «أو العشوائي، أو العارض أو القصديري، أو المتخلف»، بحسب التسميات المختلفة، منفصلاً عن السياق العام للمجتمع، بل في إطار كلي (شمولي) يحاول إيجاد العلاقة الجدلية بين النظام الاجتماعي وفئاته المختلفة. وتبعاً لهذا التصور جاءت الدراسة في مقدمة وخمسة فصول.

عرض **الفصل الأول** أهم محددات مشكلة الدراسة، انطلاقاً من العام إلى الخاص، وصولاً إلى مسلك يكون طوعاً للواقع. وبذلك تكون الدراسة قد قربت مفاهيم علم الاجتماع من الواقع، تمهيداً لتحليل الظاهرة وتفسيرها في ضوئها.

وعليه، فالأحياء غير المخططة ظاهرة عيانية في أغلب المدن الجزائرية. إنها مرض العصر، استفحل أمرها في الكثير من مدن أوروبا الصناعية، ثم انتقلت ظاهرتها إلى دول العالم الثالث، بما فيها الجزائر كدولة استقلت حديثاً، فأصبحت تعاني كثيراً، غير أنها ما زالت غير خطرة بما تعكسه، بمفهوم الانحراف الخطر، حسبما كشفته الدراسة.

لكن ذلك لا يحجب عنا ما أفضت به بعض المؤشرات، التي تفيد بأن الظاهرة في طريقها لتصبح مشكلة عسيرة الحل إذا لم تبذل محاولة لوقف نموّها على الأقل. لقد شكّلت هجرة نحو ٣٠٠ ألف عامل جديد إلى المدن خلال الفترة (١٩٦٦ ـ ١٩٧٧) ـ أقاموا في تخوم المدن ـ عاملاً له دوره في ارتفاع نسبة سكان المدن إلى سكان الريف في الفترة نفسها، من ٣٣ بالمئة سنة ١٩٦٦ إلى ٤٢ بالمئة سنة ١٩٧٧.

في هذا الإطار يشير الإحصاء العام للسكان والسكن إلى أن عدد سكان المدن الأربع الكبرى «الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة وعنّابة» قد نما بشكل كبير خلال الفترة (١٩٦٦ ـ ١٩٧٧) بالشكل التالي:

الجزائر العاصمة ٧٠ بالمئة، وهران ٥١ بالمئة، قسنطينة ٣٥ بالمئة، عنابة ٧٠ بالمئة.

كان لهذا النمو غير المتوازن أثره في تضخم المدن، محدثاً خللاً اقتصادياً واجتماعياً وإيكولوجياً بيئياً. فقد كان نمو السكان لا يتماشى مع نمو إنجاز الوحدات السكنية، واستيعاب نسبة الطلبات المتزايدة على السكن والحاجات الاجتماعية. ويتأكد هذا الخلل

أكثر عند الرجوع إلى الاحصاء العام الذي يبين أنه في العام ١٩٧٧ حصلت على السكن ١٣٠ أسرة فقط من أصل ١٠٠ ألف أسرة كانت بحاجة إلى السكن.

كل الدلائل السالفة أفرزت ظاهرة أخرى لها انعكاسات أخرى لاحقاً. إن الأحياء غير المخططة التي بلغ عددها في مدينة قسنطينة وحدها ٧٤ حياً، تحوي زهاء ١٠ آلاف وحدة سكنية، بلغ معدل أفراد أسرها مابين ٨ و١٢ فرداً.

إزاء هذه الوضعية السكنية الصعبة، نزل الباحث إلى الميدان يحدوه الأمل في الحصول على الاجابات عن تساؤلات الدراسة التي أوحت بها الدراسة الاستطلاعية.

١ ـ كيف تؤثر هذه الأحياء بظروفها في النشء الجديد؟

٢ ـ ما الآثار التي تتركها في شخصيتهم وسلوكهم؟

٣ ـ كيف يختلف سلوكهم عن غيرهم من الأطفال في الأحياء الأخرى؟

٤ ـ هل تساهم هذه الأحياء في انحرافهم؟

إن الحي غير المخطط، بحسب الدراسة، هو ذلك الوسط السكني الذي أقيم في مكان غير معدّ وغير صالح للسكن، ولا يرتبط بمركز المدينة عن طريق وسائل النقل المباشرة، ولا تمتد إليه يد النظافة العامة، كما ان الماء الصالح للشرب لا يصله باستمرار، ولا تتوفر فيه المرافق الأولية كمجاري صرف المياه، وجمع القاذورات. صنعت بيوته في الغالب من الطوب والقصدير، وأحياناً بالاسمنت، ضيقة، متداخلة، متزاحمة غير مهواة تقريباً، أغلب مساكنه عبارة عن غرفة واحدة مخصصة لكل الحاجات، يعيش فيها ما بين ٨ و١٢ فرداً.

غير أن الحي المخطط يعتبر بهندسته المعمارية نقيضاً للأول حيث إنه يرتكز على قاعة أساسية تتمثل في توفير المرافق الأولية اللازمة للحياة، فضلاً عن الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبذلك يوفر شروط الحي العصري وكل ما يتطلبه المسكن الملائم والبيئة المتكاملة، من توفير المرافق، بالإضافة إلى النقل والمواصلات والتموين. . . الخ.

لقد اعتبرت الدراسة الحيَّ غير المخطط، أو السكن في هذا الحي، متغيراً مستقلاً، يؤثر في الشباب الساكنين الذين هم المتغير التابع.

كما افترضت الدراسة سلفاً أن الشباب، مجال البحث، لديهم حاجات أساسية تحركهم وتدفعهم إلى أن يسلكوا سلوكاً معيناً. كما سلمت أن المراهق الذي لا يُشبع المحيط الاجتماعي حاجاته الحيوية والانفعالية والعقلية الأساسية، يغدو متأزماً يبحث عن وسائل وأساليب تحقق له المزيد من الإشباعات بطرق مختلفة، قد لا تكون سوية.

كان ذلك بإيجاز شديد تصور الباحث للمشكلة، كمشكلة بحث، وكمشكلة اجتماعية من جهة أخرى، يمتد تأثيرها في شريحة اجتماعية عريضة من الأطفال والشباب خصوصاً.

لذلك كله قامت الدراسة على هدفين اثنين: تمثل **الهدف الأول** في وصف الظاهرة؛ ظاهرة آثار هذه الأحياء في شخصيات الشباب المرنة، ولم يكن هذا الوصف سطحياً، بل كان تحليلياً، يأخذ بعين الاعتبار محاولة التعرف إلى أهم العوامل التي تساهم في الظاهرة.

أما **الهدف الثاني** فيحمل سمة التوجيه، أي تقديم اقتراحات وتوصيات ضمن إطار المساهمة في إيجاد الحلول للمشكلات التي تكون الدراسة قد برهنت عن وجودها من خلال جمع الدلائل والمؤشرات الميدانية.

أما **الفصل الثاني** فقد خصص للدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع مجال البحث، إذ تمت محاولة لحصر الدراسات ذات الصلة بآثار السكن في الفرد عموماً والشباب خصوصاً. وتدل الدراسة على أن الظاهرة لم تُدرس بعد في دول العالم الثالث عموماً والوطن العربي خصوصاً. هل لأن مشاريع التنمية جديدة بالمقارنة بالدول الغربية والأوروبية التي خبرت الظاهرة؟ أم ان الموضوع ما زال لا يجذب المختصين، وخصوصاً علماء الاجتماع، إلى دراسته دراسة علمية؟

لم يبق أمام الباحث في هذه الحالة سوى اللجوء إلى تلك الدراسات التي تناولت الموضوع من جوانب مختلفة، كالانحراف، والتسرّب المدرسي، كما تمت الاستعانة بالدراسات الجغرافية.

وعليه، فقد تم استخلاص بعض النتائج من تلك الدراسات، منها:

١ ـ ان هذه الأحياء نشأت عبر مراحل تاريخية صاحبت تشويه النظام الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

٢ ـ انها تساهم في خلق مشاكل عدة، منها التسرب المدرسي، والإهمال، والشجار بين السكان.

٣ ـ أكدت دراسات أخرى أن الانحراف ظاهرة اجتماعية، يساهم في خلقها الكثير من العوامل، تتمثل في الفقر، والأمية، والاحتقان السكني، كما تعمل على التوتر النفسي خصوصاً لدى الشباب الذي يتميز بالدينامية، والطموح الإيجابي.

٤ ـ لم تتعرض الدراسات التي حصلنا عليها إلى سبر آثار السكن النفسية ـ الاجتماعية، في الشباب.

وتناول **الفصل الثالث** من الدراسة منهجية البحث التي شكلت الخطوات والأساليب التي اتبعها الباحث في جمع مادته، انطلاقاً من القول بأن الحقائق وحدها لا تصنع العلم، ولكن منهج البحث هو الذي يجعل المعارف علمية أولاً. فالمعرفة تصبح علمية لأن منهجية الحصول عليها علمية وكذلك الأسلوب المتبع. ومن ثم كان منهج الدراسة المقارن، أي مقارنة استجابات المبحوثين في حيّين، وقد بيّن أنهم مختلفون أصلاً في ظروفهم السكنية، كما سلف الذكر، بمعنى أن هناك ظاهرة ونحن نحاول تتبع عواملها باستخدام استمارة بحث صُممت لذلك.

من الأدوات البحثية التي استخدمت في الدراسة هذه الملاحظة من دون مشاركة، مع تطبيق استمارة فيها أسئلة تقيس ثلاث فرضيات، طرحت على شكل أسئلة مفتوحة، قدمت عن طريق المقابلة المقننة، احتوت على ثلاثة أنواع تماشياً مع فرضيات الدراسة الثلاث (من الممكن الاطلاع على تفاصيل إجراءات التقسيم من الدراسة).

تم الاعتماد في تفريغ البيانات الميدانية وتحليلها على محاولة لتتبع النزعة المركزية، أي النسبة المئوية الأكبر والاختلافات في هذه النسب، وإن كانت ذات دلالة إحصائية. فرغت الأجوبة في جداول بسيطة ومركبة بحسب نوع السؤال مع ترتيب عرض الاجابات والتحليل بحسب فرضيات الدراسة وذلك من أجل إثبات صدقها أو عدم صدقها.

كما تم استخدام طريقة (كا^{2}) الإحصائية من أجل كشف الفروق ذات الدلالة الاحصائية.

بلغ حجم العينة ٣٠٠ وحدة بحث عبارة عن أفراد اختيروا خصيصاً من ستة أحياء غير مخططة، بينما تم أخذ عينة كوحدة ضابطة من حي مخطط روعي فيه كل المواصفات الايكولوجية ـ الاجتماعية والاقتصادية.

وخصص **الفصل الرابع** للتحليل الإحصائي وتفسير النتائج. هذا، وقد تم حصر وتحليل الاجابات ونسبها المئوية في ٨٨ جدولاً، في حين قسم الفصل ذاته إلى أربعة محاور.

١ ـ عالج المحور الأول الخلفية الاجتماعية والثقافية لعيّنتي البحث.

خلصت الدراسة إلى أن العينة تتكون من ثلاث فئات، صنفت بحسب العمر:

١ ـ ١٢ ـ ١٤ سنة المراهقة الأولى.

٢ ـ ١٥ ـ ١٨ سنة المراهقة الثانية.

٣ ـ ١٩ ـ ٢٢ سنة المراهقة المتأخرة.

تقع النسبة الكبرى في فئة المراهقة الثانية، التي تدل البحوث النفسية والاجتماعية على أنها تتميز بالميل إلى الاستقلالية.

من النتائج التي حصلنا عليها كذلك أن معظم أفراد العينة الأولى (الحي غير المخطط) تسربوا من المدرسة، وبلغت نسبة الذين لا يتابعون دراستهم ٨٢ بالمئة مقابل ٨٨ بالمئة يتابعون دراستهم في العينة الضابطة.

كما تبين أن هناك علاقة سببية ـ وظيفية بين الاحتقان السكني والتأزمات النفسية لدى الشباب، تبعاً للجزئية أعلاه، فالعلاقة بين الأبناء والآباء في الأحياء غير المخططة أقل انسجاماً، وهو ما حدا الشباب في هذه الحالة على العزوف عن عرض اهتماماتهم والمشاكل التي تصادفهم على ذويهم، الأمر الذي يزيد تأزمهم. وهذا يسمح بالتأكيد على أن الشباب في هذه الأحياء تتعاون كل الظروف السكنية والأسرية والاجتماعية على جعلهم أكثر عرضة للانحراف.

إذا كان قد تبين من تحليل المؤشرات السابقة أن أفراد العينة في الأحياء غير المخططة، يوجدون خارج المؤسسات الاجتماعية (المدرسة بسبب تسربهم، والأسرة لضيق المسكن، والمؤسسة الاقتصادية لصغر سنهم)، فإنهم يعيشون ضمن سياق هامشي مستغرب، يتميز بعدم الاستقرار، وهو ما يسمح بالقول إنه محيط فيه مولّدات الانحراف.

وبالفعل فقد تبين من الأماكن التي زرناها لمعرفة بذور الانحراف، أن أفراد مجموعة الأحياء غير المخططة تدخن ما بين النفة والسيجارة بنسبة ٩٨ بالمئة. كما شكلت نسبة الذين يشربون الخمر نحو ٣٣ بالمئة، وهذا يقودنا إلى استخلاص أن الوسط الذي يتعامل معه الشباب يعتبر وسطاً مضطرباً. ولذلك فإن مجموعة البحث في الأحياء غير المخططة، ليست من المنحرفين بالمعنى القانوني للانحراف، لكن الأغلبية منها قد تكونت لديها بعض بذور الانحراف؛ إنها عند العتبة!!

وكان **الفصل الخامس** خاصاً بالنتائج التي تم الحصول عليها من البحث، التي يأمل الباحث أن تكون مما يفيد الناس وخصوصاً قطاع الشباب.

من الممكن إيجاز نتائج الدراسة في الفقرات التالية:

١ ـ إن المسكن كمرفق حيوي يحقق الكثير من الاشباعات، انعدمت فيه هذه الميزة في الأحياء غير المخططة. وعليه، فهو لا يمثل سوى مجرد مكان لإشباع حاجة النوم فقط، الأمر الذي يدفع بالشاب إلى أن يبقى خارج البيت أطول مدة بعيداً عن الأسرة، وهو ما يقلل كذلك من عمليات الارتباط الانفعالي الايجابي ببيته.

٢ ـ تعاني مجموعة البحث ذات الانتماء إلى هذه المحيطات البطالة، لتسربها المبكر من المدرسة.

٣ ـ ثبت أن مولدات الانحراف متوفرة في هذه الأحياء وهي: أ ـ الضيق السكني، ب ـ التسيب، ج ـ اضطراب الأسرة، د ـ المشاجرات المتوالية بين الأسر بسبب طبيعة البيئة.

تأسيساً على ما سبق، من الممكن إبداء بعض الملاحظات علّها تلفت الانتباه إلى واقع الشباب عموماً، وشباب التخوم خصوصاً:

أ ـ خلق مشروع الخدمات الاجتماعية مع التركيز على الأحياء المحيطة لأجل النهوض بهذه الأسر.

ب ـ العمل على استيعاب فئة الشباب الذي تسرب مبكراً.

ج ـ الدعوة إلى فتح مراكز للبحث في مشكلات الشباب، للوقوف على ما يعانون، تمهيداً لدمجهم ضمن المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل السادس عشر
المعاناة اليومية للباعة الجائلين في المدينة الجزائرية المعاصرة

اسماعيل قيرة(*)

يشكل الباعة الجائلون شريحة اجتماعية من شرائح الطبقة الحضرية الدنيا، وجزءاً لا يتجزأ من البناء الاجتماعي لمدن البلدان النامية التي يمر أغلبها بأزمة حضرية خانقة، تتجلى آثارها على مختلف الصعد، وليس من الصعب تفسير ذلك في ضوء النمو الحضري غير المراقب، والواقع الامبريقي للمجتمع الحضري المعاصر، وعلاقات التبعية، وما صاحب ذلك من تزايد في وتيرة الهيمنة الرأسمالية وخضوع التشكيلات الاجتماعية التبعوية، وظهور نظام أحادي القطب تقوده الولايات المتحدة الامريكية وفق مبدأ: «العصا لمن عصى».

ففي ما يتعلق بالنمو الحضري يمكننا فهم التأثير القوي الذي يمارسه في سوق العمل. فالتفاوت الكبير بين عدد المرشحين للعمل والمناصب التي تخلق سنوياً، قد أدى إلى اتساع نطاق البطالة وتضخم قطاع الأنشطة غير الرسمية الذي يضم أغلبية القوى العاملة، كالحمالين وماسحي الأحذية والباعة الجائلين الذين يشكلون نظاماً فرعياً يرتبط بقطاعات التوزيع في المدينة، وخصوصاً قطاع البيع بالتجزئة.

ويرجع ارتفاع عدد الباعة الجائلين وغيرهم من صغار الحرفيين[1] في تركيب مدن البلدان النامية، إلى أنه يغلب على اقتصاد هذه البلاد، الإنتاج السلعي الصغير والأشكال

(*) معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر.

(١) يؤكد محمد الجوهري أن الحرفيين وصغار التجار يشكلون الفئة الأكبر عدداً في مدن البلاد النامية، ففي البلاد النامية الافريقية يتألف نصف سكان المدن أو أكثر، من أصحاب الحرف اليدوية، وأصحاب الحوانيت الصغار والباعة المتجولين وغيرهم من أصناف صغار التجار. انظر: محمد الجوهري، **علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٥)، الفصل ١٣، ص ٢٣٥.

الدنيا من الإنتاج الرأسمالي مع ما يلازمها من علاقات سوق قديمة[٢]. ومن هنا أبدى علماء الاجتماع الحضري اهتماماً ملحوظاً بدراسة الباعة الجائلين كنتاج لواقع اجتماعي معين يتعذر فهمه من دون وضعه في سياقه السوسيو ـ تاريخي، وكشف مظاهر التحكم والاستغلال الكامنة فيه. وفي ظني أن الاسهام الحقيقي الذي ظهر في خضم المراجعة النقدية للتصورات النظرية السائدة هو تناول علماء الاجتماع والانثروبولوجيا للباعة الجائلين وصغار المنتجين في مدن البلدان النامية، ليس كأفراد ـ كما درجوا على ذلك ـ وإنما كأعضاء في تشكيلة اقتصادية حضرية حيوية، ذات مغزى. ولقد وصفت هذه التشكيلة بأوصاف متعددة، وسميت بمسميات مختلفة، مثل القطاع غير الرسمي (the informal sector)، والجماهير المهمشة (the marginalised mass)، والاسلوب السلعي الصغير للإنتاج (the petty commodity mode of production)... الخ[٣].

وعلى الرغم من أهمية الباعة الجائلين من الناحية العددية، إلا أن تناولهم ظل يتسم بالجانبية، باستثناء الدراسات الرائدة التي أشرف عليها ماك جي (Mc Gee) في عدد من مدن جنوب شرق آسيا. وهذا لا ينفي بطبيعة الحال، وجود إشارات كثيرة إلى هذه الظاهرة في دراسات عديدة حول عملية التحضر، وسياسات العمالة ومشاكلها، والتخطيط الحضري، لكن ما يلفت الانتباه في هذا السياق، هو أن أغلب الدراسات الأخرى حول تجارة الشارع ركزت في أساسها على الباعة الجائلين في الريف والمدينة الصغيرة، سواء من حيث أصولهم الاجتماعية ووسطهم السوسيو ـ ثقافي أو أنواع الأنشطة التي يمارسونها وزبائنهم.

ومما يزيد هذه الظاهرة صعوبة وتعقيداً عند تناولها في أية مدينة من مدن البلدان النامية هو وقوعها على حدود موضوعين متباينين، هما العمالة والباثولوجيا الاجتماعية. ولهذا السبب ظلت محل خلاف وجدل في الدوائر الأكاديمية منذ سنوات عديدة. فهناك من ينظر إليها على أنها تجلٍّ للعمالة الناقصة (underemployment) أو البطالة المقنّعة (disguised unemployment) وللنمو المفرط في المهن الخدمية البسيطة. وهناك من يعتبر الباعة الجائلين طفيليين ومجرمين فعليين أو محتملين. ولقد دفعهم هذا الموقف إلى تصنيفهم ضمن البروليتاريا الرثة (lumpen-proletariat) إلى جانب العاهرات والمتسولين واللصوص. وكرد فعل لهذا الموقف نجد بعض الباحثين ينظرون إلى البائع المتجول على أنه ضحية لنقص العمالة المنتجة في المدينة، فضلاً عن كونه مقداماً يكافح للتغلب على المشكلات والصعاب المرتبطة بعملية التحضر المتضمنة لعدد من المتغيرات من الممكن اجمالها على النحو التالي: الهجرة الريفية؛ النمو السريع للمدن؛ النمو البطيء في العمالة

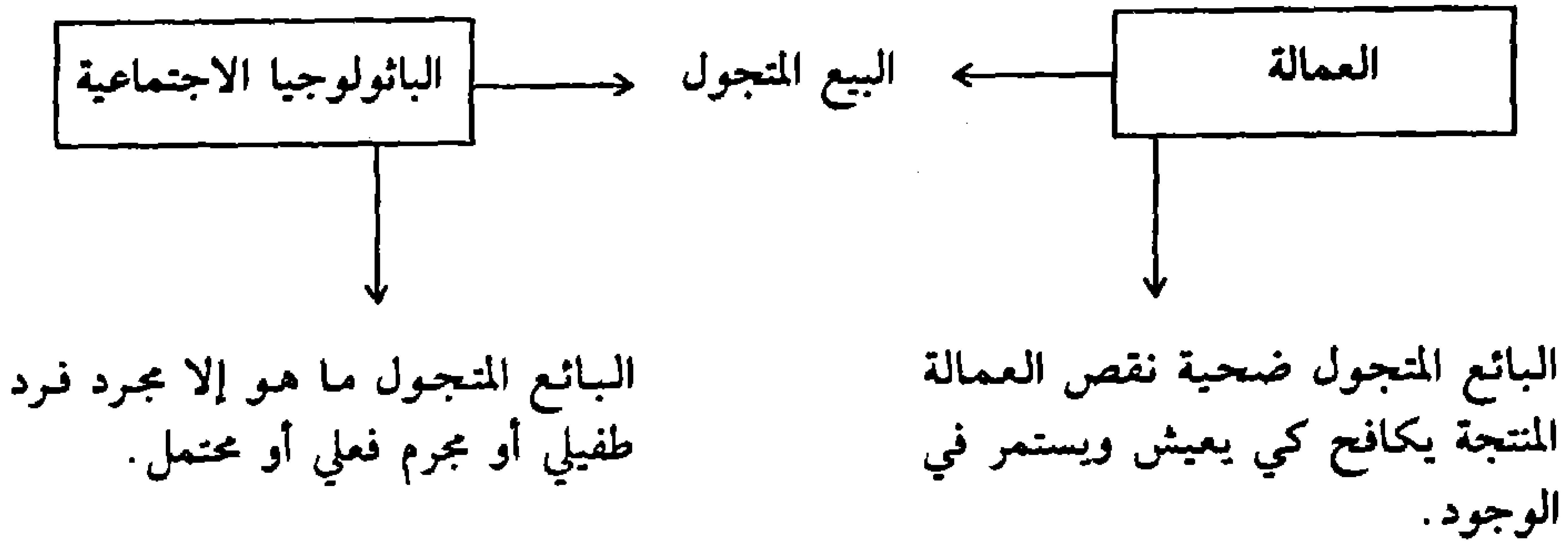
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

(٣) C. Gerry, «Petty Production and Capitalist Production in Dakar: The Crisis of the Self-Employed,» *World Development*, vol. 6, nos. 9-10 (1978), p. 1147.

الصناعية؛ تطبيق تقانة الرأسمال الكثيف، المستوردة في بيئة تتميز بوجود فائض ضخم من قوة العمل(٤).

الشكل رقم (١٦ ـ ١)

موقع الباعة الجائلين



إن تفاقم الأزمة الحضرية التي تعيشها المدينة الجزائرية بكل أبعادها قد أدى إلى ظهور فئات اجتماعية تمتهن البيع المتجول(٥). وتؤكد الشواهد التاريخية والمعطيات الواقعية أن هذه الفئات قد أخذت في النمو المحسوس في الحجم المطلق والوزن النسبي خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٢ و١٩٧٩، ثم واصلت توسعها بوتيرة عالية ابتداء من الثمانينيات بسبب تناقص معدلات الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والتراجع عن

---

(٤) R. Bromley, «Organisation, Regulation and Exploitation in the So-called «Urban Informal Sector»: The Street Traders of Cali, Colombia,» *World Development*, vol. 6, nos. 9-10 (1978), pp. 1161-1171.

(٥) المتتبع للدراسات الامبريقية التي اهتمت بهذه الظاهرة، يلاحظ أن نتائجها جاءت تعبيراً صادقاً عن طبيعة الاسهامات النظرية. أما في ما يتعلق بوضع هذه البحوث في الجزائر، فلم تجر إلى حد الآن سوى دراسة واحدة حول نظامي الاقتصاد الحضري في الجزائر، التي أعدّها كوتزيناس، الأمر الذي يدل على أن الفئات العمالية التي تمارس الأنشطة الحضرية غير الرسمية لم تحظ بعد بالاهتمام والوعي الكافيين لدلالتها. هناك انطباعات عامة وبعض الاحصاءات التي لا تحيط إلا بقسم محدود منها. لمزيد من المعلومات، انظر: G. Coutsinas, «A Propos des duex circuits de l'économie urbaine: Un exemple algérien,» *Revue tiers monde*, vol. 16 (1975), pp. 773-781.

التوجهات الاشتراكية، وفقدان الاقتصاد الجزائري أهم خاصية تميزه وهي الرسمية، فضلاً عن الضغوط التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني[٦]، وزيادة البطالة وتضخم قطاع الأنشطة الحضرية غير الرسمية.

وليس هناك من شك في أن أنشطة البيع المتجول ليست أمراً معزولاً عن مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد، بل هي من أبرز الأعراض التي تدل على تناقضات البناء الاجتماعي وعجزه عن الاستجابة للزيادات السريعة في عدد المرشحين للعمل. وهذا ما ينعكس على تركيب سكان المدن الجزائرية، حيث يتكون جزء كبير منهم من ذوي الفعاليات غير الواضحة. انها مؤشر ومنذر بالخطورة الفعلية للوضعية الاقتصادية المقلقة التي يُطلب تغييرها أو تعديلها، فضلاً عن أنها مؤشر من مؤشرات البطالة (unemployment) أو العمالة الناقصة (underemployment)، ومقياس من المقاييس العملية لتحديد الوزن الفعلي لفئات القطاع الحضري غير الرسمي التي تشغل حيزاً اجتماعياً كبيراً في البنية الطبقية للمدينة الجزائرية المعاصرة.

ولإعطاء فكرة عن واقع الباعة الجائلين في المدينة الجزائرية المعاصرة، أورد في ما يلي بعض نتائج الدراسة الميدانية التي أجريتها في كل من عزابة، ورمضان جمال، والحروش، وسكيكدة، والقل، وتمالوس. وبهذا الصدد أشير، بادئ ذي بدء، إلى أنه على رغم تنوع الباعة الجائلين واحتكاكهم بمختلف فئات المجتمع الحضري، إلا أن علاقاتهم على العموم تشغل حيزاً ضيقاً، نظراً إلى طبيعة عملهم وخوفهم من دخول بيئات اجتماعية أخرى، الأمر الذي جعل أغلبهم يحافظ على استمرار العلاقات السابقة في المجال الحضري. ويتجلى هذا في الأفراح والأتراح، وتبادل الزيارات وطلب المساعدات. فما يزيد على ٢١,٤ بالمئة من ٢٨٠ بائعاً في سكيكدة و٢٩,٧ بالمئة من ١٢١ بائعاً في عزابة استلفوا من أقاربهم لبدء عملهم الحالي، ونحو ١٧,٥ بالمئة في سكيكدة مقابل ٣١ بالمئة في عزابة حلّوا بعض مشاكلهم بتدخل أقاربهم. وهذا يدل دلالة واضحة على أن آلية القرابة ما زالت تقوم بدورها في حماية الفرد، سواء في حياته اليومية أو ضد أشكال الانحدار الاجتماعي الناجمة عن المرض والشيخوخة وتقلبات الزمن. وضمن هذا المنظور من الممكن فهم الاعتقاد السائد لدى بعض الباعة الجائلين والقائل إن كل شيء في مجتمع المدينة أصبح يعتمد على «المعرفة». وفي هذا الصدد يقول أحد المبحوثين: «... فمن منا لا يسمع يومياً عبارة عندك «معرفة» التي أصبحت مرتبطة بكل شيء نريده حتى عند قضاء أبسط متطلبات

(٦) تؤكد المعطيات الواقعية أن برنامج التصنيع في الجزائر حقق نتائج مثيرة للاعجاب. فإجمالي الإنتاج القومي، خلال السبعينيات، يقل قليلاً عن اسبانيا، وهو مساوٍ ليوغوسلافيا وتركيا، وأعلى من اليونان والبرتغال والمغرب ومصر. لمزيد من التوسع حول الموضوع، انظر: مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**، ترجمة سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، وخصوصاً ص ١٢ ـ ١٣.

الحياة اليومية، وفي أكثر الحالات سخرية تصبح «المعرفة»[٧] هي وسيلة الحصول على الزيت والزبدة والحمص وغيرها من المواد الغذائية».

ويقول آخر: «فلان وفلان وفلان [بذكر الأسماء] كيف حصلوا على السكن والعمل معاً، وكيف أصبح فلان وفلان [بذكر الأسماء] في مراتب المسؤولية؟ لأنهم بكل بساطة «عندهم بيسطو»»[٨].

ان استمرار فعالية الجماعات القرابية في مجتمع مدينة سكيكدة يعود إلى مجيء الباعة الجائلين من مناطق متجاورة من جهة، وتداخل عناصر الحياة الحضرية الحديثة مع عناصر الحياة القبلية التقليدية من جهة أخرى. يشير الواقع الامبريقي إلى ارتباط المبحوثين بمقر إقامتهم الأصلي، واستناد شبكة العلاقات الاجتماعية إلى عامل القرابة، خصوصاً في الأمور الجادة، كالاقتراض والمساعدات بمختلف أشكالها.

١ ـ الاختلافات الأساسية وسط الباعة الجائلين

ان القضية التي تبدو الآن أكثر أهمية وإلحاحاً تتصل بالاختلافات وسط الباعة الجائلين. وهذه الاختلافات لا تتعلق بالسن، أو الخلفية الاجتماعية، أو الدخل، وغير ذلك من المسائل التي أثيرت في القسم الأول من الدراسة، وإنما ترتبط بإنتاج الأقلية ومضاربة الأغلبية في المنتجات النهائية. فالذين ينتجون يضيفون قيمة إلى منتوجاتهم، الشيء الذي يجعلهم في وضعية اقتصادية أقوى من المضاربين.

ومما يدعم هذه القضية وجود اختلافات بين الفئتين: «المنتجة» و«غير المنتجة»، سواء في ما يتعلق بالدخل أو سرعة التأثر بالعوامل الخارجية. وفي هذا السياق، توضح البيانات الكمية أن الباعة غير المنتجين هم أكثر تأثراً بالعوامل الخارجية، على اعتبار أن اختفاء المواد التي يعتمدون عليها في تدبر أمورهم أو لجوء الممون أو المقرض إلى وقف تعامله يخلق لديهم صعوبات جمة تبدو آثارها جلية في التوقف عن العمل لأسابيع، وحتى لشهور، كما أقر بذلك ١٧ بالمئة من الباعة المضاربين في مدينة سكيكدة. ومن الملاحظات التي من الممكن تسجيلها هنا، هي أن ١٥ بالمئة من الباعة الجائلين المنتجين لبعض المواد يحصلون على أعلى دخل. وهذا لا ينفي، بطبيعة الحال، وجود اختلافات واضحة، سواء من ناحية الكميات المنتجة أو الدخول التي ترتبط في غالب الأحيان بنوع السلعة المباعة[٩].

---

(٧) المعرفة: كلمة شائعة في الخطاب اليومي، وتعني الاستناد إلى العلاقات الشخصية لقضاء المآرب وتحقيق الأغراض.

(٨) بيسطو (Piston)، كلمة تستخدم في اللغة الفرنسية للإشارة إلى المعاملات التي تعتمد على العلاقات الشخصية ولا تستند إلى الأسس الموضوعية ـ محسوبية. وهي كلمة أصبحت متداولة في الخطاب اليومي وتحمل المعنى نفسه.

(٩) هناك بعض الاستثناءات لهذه الظاهرة. فبعض بائعي «المستوردات» على أرصفة السويقة ولا سيما في مدينة سكيكدة يحصلون على دخول مرتفعة. وبهذا الصدد أشير إلى قضيتين أساسيتين لفتتا انتباهي أكثر من سواهما. تتضمن أولاهما تورط بعض هؤلاء الباعة في السطو والسرقة واستخدام المخدرات وبيعها. =

وفضلاً عما سبق، هناك تباين ملحوظ بين باعة السلعة الواحدة، سواء من حيث الدخل والاستثمار أو شبكة العلاقات الاجتماعية. ومن شأن هذا التنوع أن يؤدي إلى زيادة التنافس والصراع الداخلي.

وإلى جانب ما تقدم، يلاحظ أن هناك تمايزات لافتة النظر داخل شريحة العمل غير الرسمي، سواء من حيث الامكانيات والدخل أو الارتباطات الخارجية. فلكل من البائع المشغل ذاتياً (self-employed) والمقنع والتابع علاقات مختلفة مع المزودين بالسلع. غير أن المشكلة التي ينبغي إثارتها هنا تتعلق بالعلاقة بين الدخل والتعليم ضمن شريحة البيع المتجول، فقد تبين وجود علاقة ترابط بين ذوي المستويات التعليمية العليا[١٠] والدخل المرتفع. والأمر الذي يؤكد هذه العلاقة وقوفهم خلف ردود أفعال الباعة تجاه الضغوط النظامية. وفي هذا الصدد، تبين أنهم الموجه للباعة الجائلين، سواء من حيث كتابة الشكاوى، أو الاحتجاج الجماعي لدى القيادات المسؤولة على مستوى الولاية أو المشاركة في المظاهرات.

٢ ـ علاقة الباعة الجائلين بمزوديهم بالسلع

يُجمع الكثير من الدراسات الامبريقية على أن البائع المتجول يتمتع باستقلالية كبيرة وتوجيه أموره. فنجاحه يتوقف على مجهوده الشخصي وقدرته على جذب الزبون. بيد أن المعطيات التي جُمعت حول هذه الظاهرة في مدينة سكيكدة تثير قضايا أخرى تتعلق بالتبعية والاستغلال. وضمن هذا المنظور ميزت الدراسة، وفقاً للبيانات الكمية، بين ثلاثة أصناف من الباعة الجائلين الذين تتفاوت درجة تبعيتهم واستغلالهم.

أ ـ الباعة بالعمولة ـ باعة بالتجزئة يحصلون على عمولة: عمال أجر مقنعين.

ب ـ الباعة المشغلون ذاتياً أو المستقلون ـ يعملون على نحو مستقل ويخضعون لجملة من الضغوط النظامية.

ج ـ الباعة التابعون ـ يتوقف عملهم اليومي على مزوِّد.

تتفق الدراسة في هذه النتيجة التي توصلت إليها مع النتائج التي توصل إليها راي بروملي (R. Bromley) في بحثه حول التنظيم، الانتظام والاستغلال في ما يسمى بالقطاع الحضري غير الرسمي: باعة الشوارع في كالي[١١]. ومن بين النتائج التي تتفق حولها هذه

= وتتضمن الأخرى اللجوء إلى القيام بدور المساوم ـ المتعاون مع التنظيمات الحزبية في أوقات الأزمات والظروف الحرجة ـ الصعبة.

(١٠) نعني بالعليا هنا الباعة الذين تتراوح مدة تعليمهم ما بين ٦ و١٠ سنوات.

(١١) Bromley, «Organisation, Regulation and Exploitation in the So-called «Urban Informal Sector»: The Street Traders of Cali, Colombia».

الدراسة ودراستا بروملي وبوز (Bose)[١٢]، هي:

أ ـ يعمل القطاع الحضري غير الرسمي في أسواق غير محمية وغير منظمة ومعرضة لرقابة رجال الأمن، في حين يعمل القطاع الرسمي في الأسواق المحمية. أدى هذا الاختلاف في عمل القطاعين إلى تمايزها إيكولوجياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وسياسياً، وثقافياً. هذا التمايز أدى، من جهة أخرى، إلى خلق نوع من التبعية تشبه إلى حد كبير تبعية اقتصاد متخلف لاقتصاد متقدم.

ب ـ يتعرض الباعة الجائلون لصور من المحاصرة والاستغلال تبدأ من المضايقات، والإزعاج، والشتم، إلى المصادرة والتغريم.

ج ـ إن ما يدعم علاقة التبعية بين القطاعين: «الرسمي» و«غير الرسمي»، إلى جانب عملهما في سوقين مختلفين، هو ضعف الإمكانيات المادية للقطاع غير الرسمي، واستخدامه تقانة بسيطة ومستعملة، واحتلاله مواقع لا تستجيب بأية حال من الأحوال بأي تطور معتبر، وصعوبة الحصول على القروض والمساعدات، وتحديد الأسعار خارج نطاقه، وقيام بنائه التنظيمي على العلاقات الأولية المباشرة:

(١) غياب الهرم التسلسلي للسلطة.

(٢) العلاقات المباشرة والشفوية.

(٣) تغير ظروف العمل والواجبات باستمرار.

(٤) العمل غير المحمي، سواء من ناحية العمل أو المرض والشيخوخة.

د ـ تتفاوت درجة تبعية الباعة الجائلين وخضوعهم تبعاً لتباين وضعهم في اقتصاد المدينة.

هـ ـ يعتبر استمرار القيادات المحلية في قمعها الباعة الجائلين مضيعة للوقت، لأنها تواجه في الواقع مسألة بقاء أو عدم بقاء شرائح اجتماعية تشغل حيزاً اجتماعياً كبيراً في البنية الطبقية لكل من سكيكدة، وعزابة، والحروش، وتمالوس، ورمضان جمال. وفي حالة نجاحها في القضاء على هؤلاء الباعة، فإنها (لا محالة) ستحولهم إلى مجرمين كي يحصلوا على رزقهم اليومي. وجدير بالذكر هنا، أن هذه المحاولة تمثل تهديداً مباشراً لمصالح بعض فئات القطاع الرسمي.

و ـ يواجه الباعة الجائلون عدداً من المعوقات القانونية والاقتصادية (غلاء الأسعار، والندرة) للحصول على السلع التي يبيعونها في أسواق المدينة وشوارعها وأحيائها. ونظراً إلى ضعفهم وعدم قدرتهم على المقاومة يضطرون إلى الامتثال للقوى المسيطرة.

---

(١٢) انظر: Bose, *The Informal Sector in the Calcutta Metro Politan Economy* (Geneva: ILO, 1974).

٣ ـ المواقف الرسمية إزاء الباعة الجائلين

تنظر بعض القيادات المحلية في مدن البلدان النامية إلى تجارة الشارع على أنها ضرب من ضروب الأذى والإزعاج التي تجعل المدن تبدو قذرة وغير منظمة. كما انها ترى في الوقت نفسه أن الباعة الجائلين يسببون اكتظاظ المواصلات وإعاقة المارة. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يبعثرون الفضلات والأوساخ التي تتسبب بإحداث الفوضى والجريمة. وهم فوق ذلك، يخالفون القانون، ولا يدفعون الضرائب. ولقد خلق هذا الوضع نوعاً من العداء السافر بين الطرفين. فرجال الأمن يعتقدون حسب المعطيات المتوفرة لديهم أن بعض تجار الشارع مندمجون في أشكال محددة من الجرائم والرذائل وابتزاز الناس، كما ان البعض الآخر يساعد السارقين والناهبين، خصوصاً سماسرة الفاحشة واللصوص(١٣). وإلى جانب هذا، تحاول القيادات المحلية الدفاع عن الأماكن ذات الهيبة والاعتبار من غزو الباعة الجائلين، وذلك لحملهم على الانتقال إلى المناطق الفقيرة والبعيدة التي لم ينجُ باعتها من المضايقات المستمرة(١٤).

وعلى الرغم من الصراع الموجود بين مختلف فئات تجارة الشارع، إلا أنها غالباً ما تتكتل لمواجهة الضغوط المسلطة عليها. فقد حدث عدد من المرات أن قدمت هذه الفئات احتجاجات مكتوبة إلى والي ولاية، ونقابة صغار التجار والحرفيين، تكشف فيها المضايقات التي تتعرض لها، والسياسات القمعية التي تمارسها السلطات المحلية. وفضلاً عن هذا، تساعد هذه الفئات بعضها بعضاً لتجنب الوقوع في أيدي رجال الأمن. ولمواجهة هذا الموقف لجأ الباعة إلى خلق تنظيم داخلي يتكون من مجموعة من الشباب تحرس كل المنافذ المؤدية إلى أماكن تركزهم.

وهؤلاء الشباب يشتركون مع آخرين في الاتجار بالسلع المستوردة من فرنسا بطريقة غير شرعية. وعلى رغم محاولات رجال الأمن اقتحام هذه الأماكن في الأوقات غير المعتادة، إلا أن هذه الجماعة أحبطت كل هذه المحاولات، إذ تقوم بإعطاء اشارات تمر بسرعة إلى جميع المعنيين. وما هي إلا ثوان وترى الشارع خالياً، كما تعمل أحياناً على تعطيل دخول سيارة الأمن، سواء بافتعال مشادات في ما بينها أو الوقوف في منتصف

---

(١٣) يقول بيدرو أليفرو في الدراسة التي كتبها تحت عنوان «الباعة الجائلون»، إن الأمر الذي يدفعنا إلى وصف الباعة الجائلين بالاخلاص وعدم لجوئهم إلى الغش والسرقة، هو عملهم اليومي تحت أشعة الشمس. انهم لا يفارقون الشوارع بحثاً عن لقمة العيش. انظر: Pedro Oliveros, «Occidente: Vendedores Ambulantes,» (29 août 1971).

وفي السياق نفسه يقول رينولدو كروز: «يفضل هؤلاء الفقراء العيش الزهيد من خلال بيع الفواكه، ولا ينغمسون في السرقة والنصب والاحتيال». لمزيد من المعلومات انظر دراسة: Rinoldo Cruz, «Contra los Vendedores».

(١٤) Bromley, «Organisation, Regulation and Exploitation in the So-called «Urban Informal Sector»: The Street Traders of Cali, Colombia,» p. 1161.

الطريق على شكل حلقة يتحدث أفرادها ويضحكون غير مبالين بالقادم.

وفي ظل هذه الظروف من الممكن طرح التساؤل التالي: لماذا لا تمنع سلطات المدينة تجارة الشارع مستخدمة في ذلك قوة القانون؟ على الرغم من أن إجابات المعنيين كانت متناقضة، إلا أنه من الممكن القول إن قضية استخدام قوة القانون تساندها النخبة الحضرية، خصوصاً بعض المثقفين، وأصحاب المتاجر والمسؤولين الذي يصفون الأنشطة غير الرسمية بـ «اللاإنتاجية». أما بعضهم الآخر، فتركز جماعة منه على ضرورة تطوير القطاع الصناعي، في حين تركز الجماعة الثانية على ضرورة تشجيع هذه الأنشطة، على اعتبار أن استمرار الحكومة في ممارسة القمع والمتابعة اليومية، ما هو في الواقع إلا تصعيد في درجة التوتر بين الفئات المدينية الدنيا ومؤسسات الدولة.

ومهما يكن من أمر، فإن المعطيات الواقعية تبين أن شريحة الباعة الجائلين تشكل جزءاً لا يتجزأ من الحياة الحضرية، باعتبارها ظاهرة تاريخية رافقت تطور المجتمع، وشهدت تغيرات كبيرة في حجمها ونطاقها. فمنذ الاستقلال والواقع الحضري «يفرخ» مثل هذه الفئات، على رغم محاولات التغيير التي مست كل جوانب المجتمع الجزائري.

وعلى رغم تدهور أوضاع أفراد هذه الفئة الاجتماعية بسبب التقلبات المناخية، والضغوط النظامية، ونقص المواد الأولية، وقلة الزبائن، إلا أنهم يستمرون في الوجود، لأنهم يعتمدون على أنفسهم بتعبئة العلاقات المتوفرة وخلق علاقات جديدة. وقد تبيّن في هذا السياق أنه ليس ثمة تراكمات تاريخية أسهمت في خلق فئات البيع المتجول التي تربطها بالنظام الحضري شبكة من العلاقات السوسيو ـ اقتصادية المعقدة، وتخضع لضروب من المحاصرة والاستغلال.

وكنتيجة لهذه المواقف ازداد الصراع والتنافس وسط الباعة الجائلين، كما ازداد الصراع بينهم وبين رجال الأمن المفتشين، وتكوّن لديهم نوع من الكراهية والحقد لكل ما هو حكومي. وترتبط هذه الكراهية، كما أقر ذلك ٩٣,٥ بالمئة منهم، بالظلم المسلط عليهم والاحتقار الذي يتعرضون له يومياً.

في هذا الصدد، تجدر الاشارة إلى أن تصرف رجال الأمن بهذه الكيفية كانت له انعكاسات نفسية واقتصادية واجتماعية وسياسية، إذ أصبح البائع المتجول أكثر حساسية تجاه رجال الأمن الحضري، وأكثر تخوفاً من ظهورهم، علاوة على عدم استقراره النفسي، لأنه يخشى من وقت إلى آخر «توقف عيش أبنائه». ولقد ترتب على هذه الحالة انخفاض شديد في دخله[١٥] وزيادة احتراسه وتدهور أوضاعه الاجتماعية.

(١٥) أقر ١٠,٤ بالمئة من اجمالي العينة أن دخلهم لا يتجاوز ١٠٠٠ د.ج. ولقد أوضح هؤلاء الباعة معاناتهم الشديدة ومديونيتهم لكثير من الأفراد بسبب مطالب الأسرة المتزايدة في ظروف تشهد تزايداً مروعاً في أسعار المواد الغذائية وغيرها.

وفضلاً عما سبق، توصلت الدراسة التي أجريتها حول واقع الباعة الجائلين في المدينة الجزائرية المعاصرة إلى جملة من النتائج أورد بعضها على النحو التالي:

أ ـ تلعب أنشطة البيع المتجول دوراً كبيراً في الحياة الحضرية، سواء من ناحية استيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل الحضري، وتوليد دخل يعول الأسرة، أو من ناحية الإنتاج والاستقرار الاجتماعي، كما أكدت أيضاً ارتباط هذه الأنشطة بالمهاجرين وسهولة الانخراط فيها، نظراً إلى عدم الحاجة إلى التعليم واعتمادها على توفير قليل من الرأسمال، وتقترب هذه النتائج مما توصل إليه كل من سثيرامان (Sethuraman) في دراسته السوسيو ـ اقتصادية لمدينة جاكارتا، وويكس (Wecks) في بحثه عن السياسات لتوسيع العمالة في القطاع غير الرسمي(١٦) وهارت (Hart) في دراسته الرائدة عن فرص الدخل غير الرسمي والعمالة الحضرية في غانا(١٧).

ب ـ يتعرض الباعة الجائلون لصور من المحاصرة والتهميش، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه كل من ثروت اسحق وعادل عازر في دراستهما عن المهمشين بين الفئات الدنيا في القوى العاملة، وجِري (Gerry) في دراسته عن صغار المنتجين والاقتصاد الحضري في مدينة دكار(١٨).

ج ـ تتفق الدراسة في النتيجة التي توصلت إليها بشأن عدم تجانس القطاع الحضري غير الرسمي ووجود تدرج داخل نطاق الفئة الواحدة مع النتائج التي توصل إليها كل من بِركبِك (Birkbeck) في بحثه حول البروليتاريين المشغلين ذاتياً في مصنع غير رسمي(١٩) وأوبرغون (Obergon) في دراسته عن القطب المهمش من الاقتصاد والقوة العاملة المهمشة(٢٠).

د ـ كذلك تتفق الدراسة في ما يتصل بذلك الاستنتاج الخاص بالعلاقة الاستغلالية التي تربط القطاعين: «الرسمي» و«غير الرسمي» مع ما توصل إليه داس (Das) في دراسته عن القطاع الحضري غير الرسمي في الاقتصادات الاشتراكية(٢١).

هـ ـ أظهرت الدراسة أن الباعة الجائلين، كشريحة من شرائح القطاع الحضري غير الرسمي، تشغل قاع السلم المهني وتعيش ظروفاً اقتصادية واجتماعية متدنية وغير

---

(١٦) Wecks, «The Expanding Employment in the Urban Informal Sector of Developing Countries».

(١٧) Hart, «Income Opportunities and Urban Employment in Ghana».

(١٨) Gerry, «Petty Producers and the Urban Economy: A Case Study of Dakar».

(١٩) Birkbeck, «Self-employed in an Informal Factory: The Case Cali's Garbage Dum».

(٢٠) Obergon, «The Marginalised Pole of the Economy and the Marginalised Labour Force».

(٢١) Das, «Urban Informal Sector in Socialist Economies: A Re-examination of the Informal Sector to Development».

مستقرة، علاوة على عدم استفادتها من خدمات الضمان الاجتماعي، ويتفق ذلك مع ما أثاره بينفلد (Bienfeld) في دراسته عن القطاع غير الرسمي والرأسمالية الهامشية(٢٢) وبابانك (Papanek) في دراسته حول فقراء جاركاتا(٢٣). وإلى جانب هذا توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التي تتفق في جوانب منها وتختلف في أخرى مع ما توصّل إليه العديد من الدراسات التي أجريت في مدن البلدان النامية، ومن بين النتائج التي تميّز هذه الدراسة هو تحديدها مفهوم القطاع الحضري غير الرسمي، وتشخيص واقع الباعة الجائلين وغيرهم من صغار المنتجين في المدينة الجزائرية المعاصرة، وتنميط ردود الأفعال تجاه الضغوط النظامية، وتحديد أنواع الباعة الجائلين وتباين علاقاتهم مع البيئة، والمكانة غير الوراثية للباعة، والمواقع الطبقية المتناقضة التي يشغلونها في البنية الطبقية... الخ.

وبناء على ما تقدم، يبدو جلياً أن الباعة الجائلين وغيرهم من صغار المنتجين في مدن البلدان النامية لا يشكلون، على حد تعبير كريس جِري (Chris Gerry)، بروليتاريا رثة (lumpen-proletariat)، أو قوة ثورية راديكالية، بل هم ضحايا الاستغلال واللامساواة. وفي مواجهة هذا الواقع المرير المليء بالتناقضات، لا بد من ظهور قوى اجتماعية وسياسية جديدة تؤمن بالتغيير الراديكالي للاقتصاد ككل. فمن دونه غير ممكن الحديث عن تحسين ظروف معيشة فقراء المنتجين وصغارهم، ومن دونه غير ممكن التصدي لهيمنة الامبريالية العالمية ونظامها الأحادي القطب المبني على القوة والاستغلال.

---

(٢٢) *Bienfeld*, «The *Informal* Sector and Peripheral Capitalism: The Case of Tanzania».

(٢٣) Papanek, «The Poor of Jakarta».

الفصل السابع عشر

التصنيع وتشكل الطبقة العاملة في الجزائر(*)

العياشي عنصر

مقدمة

يعود بعض التصورات المتعلقة بالمشروع الاجتماعي المستقبلي للجزائر إلى مرحلة النضال المسلح من أجل الاستقلال. ونجد ذلك في بعض الوثائق الايديولوجية التي صيغت أثناء فترة الحرب، مثل ميثاق طرابلس الذي وافق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية قبيل الاستقلال سنة ١٩٦٢. ثم وقعت بلورة تلك الأفكار في ما بعد خلال المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني سنة ١٩٦٤، وصيغت في وثيقة تاريخية عُرفت بميثاق الجزائر.

لكن عدم الاستقرار السياسي الذي ميّز السنوات الأولى من الاستقلال، وضعف الدولة المنهكة بالنزاعات بين مختلف القوى من أجل السلطة، حالا دون بلورة مشروع اجتماعي وسياسي يحظى بتأييد مختلف القوى الاجتماعية الفاعلة في الساحة السياسية الوطنية آنذاك. ومع ذلك، برزت إلى الوجود في هذه الفترة ثلاثة مشاريع اجتماعية ـ سياسية تعبّر عن مصالح القوى الرئيسية في المجتمع، يسعى كل واحد منها إلى جعل مشروعها الخط أو النهج الرسمي للبناء الوطني والتنمية الاقتصادية في الجزائر المستقلة.

يمثّل المشروع **الأول** التيار الليبرالي الذي كان ينوي دفع الجزائر على طريق النمو الرأسمالي المعتمد على السوق الحرّة. وكان الجناح الليبرالي في الحركة الوطنية يمثّل برجوازية وطنية طموحة إلى تحقيق رغبتها في السيطرة الاقتصادية والهيمنة السياسية. لكن

(*) يشكل هذا المقال ترجمة لأحد فصول أطروحة الدكتوراه التي أعدّها المؤلف تحت عنوان:
«The Process of Working Class Formation in Algeria,» (Doctoral Dissertation, England, University of Leicester, Department of Sociology, 1990).

هذه الرغبة أحبطها الاستعمار وظلت مكبوتة طيلة فترة سيطرته. بالإضافة، كانت البرجوازية ومشروعها محل انتقاد شديد، وتمّ إبعادها قبيل تحقيق الاستقلال، رغم المكانة البارزة التي احتلها ممثلوها في أجهزة الثورة الجزائرية (المجلس الوطني والحكومة الموقتة)[١]. ومنذ ذلك الحين أصبحت البرجوازية الوطنية وممثلوها السياسيون موضع رقابة، وتمّ إقصاؤها تدريجياً عن المشاركة المباشرة في الحياة السياسية.

المشروع الثاني الذي طُرح على الساحة السياسية مثلته تجربة النمو الاشتراكي القائمة على التسيير الذاتي العمالي. ظهر هذا البديل نتيجة حركة عمالية عفوية استهدفت السيطرة على وسائل الإنتاج في المزارع والورشات الصناعية التي هجرها المعمّرون مباشرة بعد إعلان وقف الحرب. ولم يمضِ وقت طويل حتى لجأت القيادة البرجوازية الصغيرة المسيطرة على الدولة إلى إضفاء الطابع الرسمي والقانوني على هذه التجربة من خلال قرارات آذار/مارس عام ١٩٦٣. وضمنت تلك القيادة بهذه العملية تحويل الحركة العمالية الجماهيرية إلى مؤسسة بيروقراطية وأخضعتها تدريجياً لمراقبة وسيطرة الأجهزة المركزية للدولة وسيطرتها[٢].

أما المشروع الثالث، فيتمثّل في «اشتراكية الدولة» التي كشفت الأيام عن كونه مجرد شكل خاص من رأسمالية الدولة. ويعبّر هذا المشروع عن طموحات ومصالح عناصر البرجوازية الصغيرة الموجودة في هياكل الدولة والحزب والجيش. وقد استطاعت قيادة هذه الطبقة فرض سيطرتها بفضل نفوذها ومواقعها في هذه المؤسسات الثلاث الأكثر أهمية في المجتمع. لكن نجاحها لم يكن بأي حال كاملاً ونهائياً، ذلك أنها واجهت مقاومة ليس من طرف العمال ومنظمتهم النقابية فحسب، بل من قبل البرجوازية الوطنية المبعدة وكذلك الرأسمال الأجنبي، خصوصاً البرجوازية الفرنسية الطموحة إلى لعب دور رئيسي في صياغة مستقبل الجزائر بما يحفظ مصالحها الحيوية. لذلك كانت الايديولوجيا الشعبوية ومشروعها التنموي والتحديثي الورقة الرابحة في يد البرجوازية الصغيرة، التي سمحت

---

(١) كان الصراع الذي دار بين الحكومة الموقتة بقيادة بن يوسف بن خده وقيادة أركان جيش التحرير الوطني بزعامة العقيد هواري بومدين سنة ١٩٦١، أحد الأمثلة المعبّرة عن فشل البرجوازية وعناصرها في الحركة الوطنية، إذ أدّى الصراع إلى تقوية موقف قيادة الأركان والجيش عموماً كطرف أساسي في تحديد المستقبل السياسي للجزائر. أما المثال الثاني فيجسّده السباق المفتوح نحو السلطة بعد الاستقلال مباشرة، إذ واجه ممثلو البرجوازية في الحكومة الموقتة قيادات البرجوازية الصغيرة ممثلة في المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني بزعامة أحمد بن بلّه. في هذه المدة كان تدخُّل الجيش حاسماً في تحديد نتيجة المواجهة لصالح الطرف الأخير. لمزيد من المعلومات انظر مثلاً: Mohammed Harbi, *Le FLN, mirage et réalité: Des origines à la prise du pouvoir, 1945-1962* (Paris: Jeune Afrique, 1974).

(٢) هناك دراسات عديدة حول هذه التجربة، ويكفي هنا ذكر مثالين: M. Laks, *Autogestion ouvrière et pouvoir politique en Algérie, 1962-1965* (Paris: Études et documentation internationales, [s.d.]), et I. Clegg, *Workers Self-Management in Algeria* (London: Penguin Press, 1971).

لها بجمع قوى اجتماعية ذات مصالح متعارضة في تحالفات هشّة وقصيرة العمر.

إذا كانت تلك هي الظروف، باختصار، التي برزت فيها إلى الوجود استراتيجيا التنمية الوطنية في الجزائر، فما هي الأسس التي قامت عليها والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها؟ وما هي التغيرات التي أحدثتها في البنى الاقتصادية والاجتماعية؟ وبأي شكل أثرت في سيرورة تشكل الطبقة العاملة في الجزائر؟ تلك هي بعض الأسئلة التي نحاول الإجابة عنها من خلال هذا المقال.

أولاً: أسس مشروع التنمية وأهدافه

يستند مشروع التنمية في الجزائر منذ عام ١٩٦٧ إلى نموذج نظري يستلهم أعمال الاقتصادي الفرنسي دي برنيس (G. de Bernis)، إذ تشير الفكرة الأساسية في هذا النموذج إلى أن أية محاولة جديدة للتخلّص من وضعية التخلّف والاستعمار الجديد، لا بدّ من أن تعتمد استراتيجيا اقتصادية واجتماعية شاملة، وتوفير هذه الأخيرة الشروط الضرورية لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي المستمر في مجالَي الإنتاج والتشغيل. ويكمن الشرط الأساسي لبلوغ ذلك في قدرة المجتمع على اعتماد برنامج تصنيعي مخطط وطويل المدى يتضمن إحداث تحوّلات اجتماعية واقتصادية جوهرية. وتشكّل ما سمي حينذاك «الصناعات المصنعة»، أي التي تنتج التجهيزات والماكنات والسلع الوسيطة قاعدة هذه الاستراتيجيا(٣).

أما على المستوى العملي، فتعتمد هذه الاستراتيجيا على تطوير أقطاب نمو صناعي تقوم بدورها بتحفيز النمو في المناطق المحيطة بها. إذ بالإمكان بهذه الطريقة توسيع دائرة التصنيع التي تجتذب بصفة متزايدة مناطق وفروعاً جديدة من النشاط الاقتصادي. وتكون النتيجة إقامة شبكة قوية من العلاقات بين قطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، خصوصاً بين الصناعة والفلاحة. كما تطلق عملية التصنيع سيرورة التغير في مجالات أخرى عديدة مرتبطة بها، مثل التعليم وتدريب القوة العاملة.

وتجدر الإشارة عند هذه النقطة إلى عاملَين حاسمين يحددان مدى نجاح هذه الاستراتيجيا. **أولاً**، الدور القيادي الذي ينبغي أن تؤديه الدولة في عملية التصنيع، باعتبارها إعادة بناء الاقتصاد والمجتمع، ذلك أن الدولة وحدها قادرة على توفير الموارد المالية الضخمة المطلوبة وضمانها وتنسيق استعمالها. **ثانياً**، ضرورة القيام بإصلاح زراعي يضمن تحويل أشكال الملكية وطرق استغلال الأرض والبنى الاجتماعية المرتبطة بذلك؛ وتهدف هذه العملية بالدرجة الأولى إلى توسيع السوق الوطنية لاستقبال منتوجات

---

(٣) G. de Bernis: «Les Industries industrialisantes et l'intégration économique régionale,» *Archives de I.S.E.A.*, vol. 21, no. 1 (1968), et «Les Industries industrialisantes et les options algériennes,» *Revue tiers monde*, no. 47 (juillet-septembre 1971), pp. 547-600.

الصناعة، وكذلك تحقيق معدلات عالية من الإنتاجية بغية توفير الغذاء لسكان المدن العاملين في الصناعة والخدمات. وعلى الرغم من المظهر الحيادي الذي صيغت فيه هذه الاستراتيجيا، فإن المسلّمات التي تقوم عليها تشير إلى ضرورة إبعاد البرجوازية الوطنية وتحديد مجال تدخُّلها ومداه، في الوقت نفسه الذي تضمن فيه المشاركة النشطة لممثلي الطبقات الشعبية من عمال وفلاحين، وكذلك الشرائح المتوسطة، إذ من دون هذه المشاركة تفقد الاستراتيجيا أحد الشروط الضرورية لنجاحها وكذلك أهدافها المعلنة(٤).

لقد تمّ الإعلان لأول مرة عن أهداف هذه الاستراتيجيا في نشرية حكومية بعنوان **آفاق التخطيط واستراتيجية التنمية**(٥) التي تضمّنت الخطوط العريضة للسياسة العامة للفترة ما بين ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠. ومن بين أهدافها الرئيسية المعلنة بناء «اقتصاد مكتمل النمو ومتكامل لتلبية كل الحاجات لمجمل ١٨ مليوناً من السكان»(٦). ويتم من خلال ذلك تحقيق هدفين على غاية الأهمية هما: **أولاً**، بلوغ التشغيل الكامل والقضاء على البطالة المكشوفة والمقنّعة التي تمثّل مشكلة حادة. **ثانياً**، تحسين مستوى الحياة للشرائح الفقيرة والمحرومة التي تمثّل الغالبية الساحقة من السكان. أما الهدف الضمني الذي يمثل في الوقت نفسه وسيلة ضرورية لتحقيق تلك الأهداف فيتمثّل في الدفع المستمر لإنتاجية العمل. وهكذا، وقع التوجّه إلى بناء قطاع صناعي قوي ليس لتحقيق هذه الغايات فحسب، بل من أجل إقامة اقتصاد مستقل ومتمركز حول الذات.

أما الوثيقة **الثانية** التي تعرّضت بالتفصيل لاستراتيجية التنمية في الجزائر فكانت **الميثاق الوطني** الذي وُقع الاستفتاء عليه سنة ١٩٧٦. ويبرز النهج المعتمد في هذه الوثيقة الايديولوجية طرحاً مماثلاً يركّز على الدور القيادي للصناعات الثقيلة. ونجد أن أحد الاهتمامات الرئيسية يخص تحسين إنتاجية العمل من دون التأثير في مستوى التشغيل في بلد يتميز بارتفاع معدل النمو السكاني وحيث تبلغ البطالة مستويات غير مقبولة(٧). نجد من بين الأهداف المعلنة كذلك التوجيه الجيد للاستثمارات لتلبية حاجات الشرائح الشعبية وتوسيع السوق الداخلية لاستيعاب المنتوجات الوطنية، إضافة إلى تحقيق توازن بين الجهات المختلفة للوطن، خصوصاً بين الأرياف والمدن تفادياً لعواقب وخيمة تنجم عن تصنيع فوضوي.

---

(٤) A. Benachenhou, *Planification et développement en Algérie, 1960-1980* (Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1980), pp. 27-29.

(٥) صدرت عن: (Alger: Direction générale du plan et des études économiques, 1967).

(٦) Benachenhou, Ibid., p. 30.

(٧) بلغت البطالة في بداية السبعينيات بحسب التقديرات الرسمية حوالى ١٨,٦ بالمئة من السكان القادرين على العمل. أما التقديرات غير الرسمية فتشير إلى مستوى أعلى يتراوح بين ٢٨,٤ بالمئة و٣٣ بالمئة بحسب طرق حسابها والفئات التي تدرج ضمن هذه العملية. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١.

شُرع في تطبيق هذه السياسة التنموية من خلال المخططات الاقتصادية المتعددة ابتداء بالمخطط الثلاثي (١٩٦٧ ـ ١٩٦٩)، ثم المخططين الرباعي الأول (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣)، والرباعي الثاني (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧) اللذين شكّلا القاعدة الفعلية لعملية التصنيع والتنمية الاقتصادية.

ثانياً: التحوّلات في البنية الاجتماعية

عرف المجتمع الجزائري تحوّلات عميقة على أثر عملية التصنيع الواسع والمكثف، وتجدر الإشارة إلى عاملين كانت لهما تأثيرات بالغة وعلاقة مباشرة بالتفسيرات التي مسّت البنية الاجتماعية. **أولهما**، الدور الحاسم والقيادي الذي مثّلته الدولة باعتبارها المحرّك والموجّه لسياسة التنمية. أدّى ذلك إلى تكوين قطاع اقتصادي قوي يتضمن فروعاً استراتيجية عديدة ويخضع لرقابة الدولة مباشرة. **ثانيهما**، كانت سياسة التنمية والمشروع السياسي الذي ترتكز عليه نتاجاً لتنازلات وتحالفات متوالية بين القوى الاجتماعية الأساسية (البرجوازية الوطنية، البرجوازية الصغيرة والطبقات الشعبية). لعل إحدى النتائج المهمة لهذه الممارسة السياسية التي اتبعتها الكتلة الطبقية المسيطرة هي إقامة نوع من «تقسيم العمل» مؤدياً بذلك إلى ظهور مجالات حيوية تقع تحت تأثير قوى اجتماعية محددة.

هكذا حصلت البرجوازية الوطنية،على رغم تهميشها سياسياً، على تنازلات اقتصادية مهمة كما يبيّن ذلك قانون الاستثمارات لسنة ١٩٦٧[٨]. أما شرائح البرجوازية الصغيرة الموجودة في أجهزة الدولة والجيش والحزب، فقد عملت على تحصين مواقعها وتشديد قبضتها على تلك المؤسسات. بينما وقع استقطاب الفلاحين والعمال في تحالفات هشّة ومضطربة باستعمال وسائل عديدة تتراوح بين تأثير الايديولوجيا الشعبوية والتلويح ببعض المكاسب المادية والمناورة السياسية أو الرقابة البيروقراطية على منظماتهم واستخدام العنف والقوة أحياناً.

أدّت هذه الاستراتيجيا والتحالفات المرتبطة بها إلى تحويل تدريجي لبعض الفئات البرجوازية الصغيرة إلى قوة مسيطرة من خلال استيلائها على السلطة السياسية أولاً، ثم بعد ذلك عن طريق سيطرتها على أجزاء كبيرة ومواقع استراتيجية في الاقتصاد الوطني[٩].

---

(٨) Ahmed Akkache, *Capitaux étrangers et libération économique: L'Expérience algérienne*, économie et socialisme, documents, études, et recherches; 4 (Paris: Maspéro, 1971).

(٩) حققت الدولة رقابتها على الاقتصاد من خلال خمس شركات كبرى في الصناعات الثقيلة تتضمن ١٠٧ وحدات إنتاجية و٤٠ وكالة توزيع و٩ وحدات للهندسة الصناعية، بالإضافة إلى ٦ شركات مختلطة، وتشغل كل هذه الشركات ١٠٥,٨٣٦ مستخدماً. كما تراقب الدولة في قطاع الصناعات الخفيفة ١١ شركة كبرى تضم ٣٤٠ وحدة إنتاجية تشغّل في مجموعها أكثر من ١٢٠,٠٠٠ مستخدم. انظر:
Benachenhou, Ibid., pp. 139-145.

انظر أيضاً: Marc Raffinot et Pierre Jacquemot, *Le Capitalisme d'état algérien*, documents et recherches d'économie et socialisme; 9 (Paris: Maspéro, 1977).

إن تركيبة «برجوازية الدولة» الناشئة أصبحت أكثر تعقيداً بجمعها بين عناصر عديدة متمايزة، ليس بحسب أصولها ومساراتها الاجتماعية فقط، ولكن بالنظر إلى المصادر الموضوعية لقوتها، وكذلك اتجاهاتها السياسية والايديولوجية.

الجدول رقم (١٧ ـ ١)

تطور الشركات الخاصة، ١٩٦٩ ـ ١٩٨٠

الحجم	١٩٦٩	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٨٠
١ ـ ٤ عمال	٢٢٠١	٣٢٠١	٣٣٣٩	٥٠٠٠
أكثر من ٥ عمال	١٨٤٥	٢٦١٨	٢٧٣١	٤٣٨٧
المجموع	٤٠٤٦	٥٨١٩	٦٠٧٠	٩٣٨٧

المصدر: D. Liabes, *Capital privé et patron d'industrie en Algérie* (Alger: CREA, 1984), p. 419.

كانت النتيجة المهمة الأخرى لسياسة التنمية تأكيد المكانة الاقتصادية للبرجوازية الوطنية. إن هذه الطبقة المتميزة بصغر حجمها (لا تتجاوز ٠,٥ بالمئة سنة ١٩٧٧ و١ بالمئة سنة ١٩٨٢ من مجموع السكان العاملين)(١٠)، تتمتع بقوة اقتصادية سمحت لها بممارسة ضغوط معتبرة للحصول على تنازلات عديدة من الدولة. في الواقع، وخلافاً لما يوحي به الخطاب الايديولوجي الرسمي، لم تكن البرجوازية في أي وقت مهددة بتوسيع الملكية العمومية تحت رقابة الدولة، بل على العكس، حصلت بسبب تلك السياسة على امتيازات عدة، منها تجنيبها مخاطر الاستثمار على المدى الطويل وتكاليف تسيير قوة العمل وإعادة إنتاجها، وفوق كل ذلك حماية السوق الوطنية المتوسعة من المنافسة الأجنبية. حتى احتكار الدولة التجارة الخارجية وبعض الصناعات الاستراتيجية عاد عليها بالفائدة لوقت طويل، ذلك أن كثيراً من التجهيزات والسلع الوسيطة والاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة تطرح في السوق بأسعار مدعومة.

يمكننا الاطلاع على ازدياد أهمية الطبقة البرجوازية اقتصادياً من خلال مؤشرات عدة مثل تطور عدد الشركات الخاصة.

كما يمكننا التعرف إلى أهمية المنشأة الخاصة من حصتها في تشغيل العمل المأجور في قطاع الصناعة، إذ بلغت هذه الحصة ٣٠ بالمئة سنة ١٩٧٢ ثم ٢٥ بالمئة سنة ١٩٧٩، أي المرحلة التي بلغ فيها توسّع القطاع العام أوجّه. وهكذا، رغم بلاغة الخطاب

---

(١٠) Algérie, Office National des Statistiques (O.N.S.), *Enquête main d'œuvre et démographie, 1982,* no. 2 (Alger: O.N.S., 1984), p. 7.

الايديولوجي الذي يندّد بالبرجوازية، فإن وضعيتها لم تكن مهدّدة فعلاً. إن أداء المنشأة الخاصة وفعاليتها يثيران الاهتمام أيضاً إذا ما قيسا بحصتها في الإنتاج المحلي الخام. لقد بلغت ٥١ بالمئة سنة ١٩٦٩، ثم ٤٠ بالمئة سنة ١٩٧٤ و٣٠ بالمئة سنة ١٩٧٨(١١). وعلى الرغم من التناقص المحسوس في حصتها، فإنها ما تزال تمثّل بالتقريب ثلث الإنتاج الوطني في عزّ تدخّل الدولة وتوسّع القطاع العام. المؤشر الآخر على قوة المنشأة الخاصة يتمثّل في دوران الرأسمال الذي بلغ في أواخر السبعينيات ٢٨,٤٠ بالمئة وهو معدل يفوق مثيله في القطاع العام رغم الشروط الملائمة التي تميّز هذا الأخير بما في ذلك التقانة المتطورة والتنظيم الجيد نسبياً والمستوى العالي للمهارة. كل هذه مؤشرات تؤكد حقيقة أساسية هي أن البرجوازية رغم صغر حجمها كانت تتمتع بقوة اقتصادية معتبرة.

الظاهرة الثانية التي لها علاقة مباشرة بسياسة التنمية هي التوسّع السريع في توفير مناصب الشغل التي أدت إلى ارتفاع محسوس في حجم العمل المأجور وخصوصاً عدد العمال. وعلى الرغم من الأهداف المخططة في مجال التشغيل لم تكن تحقّق دائماً، فإن معدل التوسّع في التشغيل كان مثيراً للانتباه فعلاً.

الجدول رقم (١٧ ـ ٢)

توسع التشغيل، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥ (بالملايين)

	١٩٦٧	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٢	١٩٨٥
القادرون على العمل	٢,٥	٢,٨	٣,٥	٤,٣	٤,٥
المشتغلون	١,٧٢	٢,١٨	٢,٨٣	٣,٤	٣,٩
نسبة التشغيل (بالمئة)	٧٥	٧٦,٥	٨١	٨٠	٨٦,٣

المصـــــــادر: A. Benachenhou, *Planification et développement en Algérie, 1960 - 1980* (Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1980) p. 220, et

مجلة إحصائيات (الديوان الوطني للإحصاء)، العدد ٥ (١٩٨٦)، ص ٣٤.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم ذلك التوسع وقع تحقيقه خارج النشاطات الزراعية، أي في قطاعَي الصناعة (بما في ذلك الأشغال العمومية والخدمات). أما مستوى التشغيل في الفلاحة فبقي ثابتاً منذ عام ١٩٦٦، بل تناقص منذ عام ١٩٧٧، إذ كانت حصة هذا القطاع حوالى ٤٩,١٤ بالمئة من مجموع القوة العاملة عام ١٩٦٦، وتقلّصت إلى ٢٩,٦ بالمئة عام ١٩٧٧، ثم ٣١ بالمئة عام ١٩٨١، لتصل إلى ٢٨ بالمئة عام ١٩٨٢.

(١١) D. Liabes, *Capital privé et patron d'industrie en Algérie* (Alger: CREA, 1984), p. 429.

إن الظاهرة التي تستحق الاهتمام أكثر، من وجهة نظرنا، هي التطور السريع للعمل المأجور لأنه يمثل تحوّلاً نوعياً في البنى الاقتصادية والاجتماعية مشيراً إلى انتشار علاقات اجتماعية جديدة قائمة على بيع قوة العمل.

الجدول رقم (١٧ ـ ٣)

تطور العمل المأجور، ١٩٦٦ ـ ١٩٨٢

	١٩٦٦	١٩٧٧	١٩٨٢	نسبة الزيادة
المشتغلون	١,٧٢٤,٩٠٠	٢,٣٣٦,٩٧٢	٣,٤٧٣,٩٠٤	١٠١,٤
العمل المأجور	٦٥٠,٠٠٠[١]	١,٤٤١,٥٤٦	٢,٣٠٩,٢٠٩	٢٥٥,٣

(١) يشكّل هذا الرقم تقديراً مبنياً على الإحصاء العام للسكان لسنة ١٩٦٦.

المصدر: M.P.A.T.-D.G.S., *Annuaire statistique de l'Algérie, 1982* (Alger: 1984).

على الرغم من أن هذه الأرقام ليس لها سوى قيمة دلالية، فإنها تشير إلى تيار واضح وقع تأكيده في السنوات اللاحقة، إذ أصبح العمل المأجور قوة اجتماعية أساسية في بنية المجتمع، وأصبح العمال الصناعيون يشكّلون مجموعة معتبرة ضمن هذه الفئة، هؤلاء العمال الذين يمثّلون، كما سنرى، نواة طبقة عاملة في طور التشكّل يزداد حجمها سنة بعد أخرى. إن تطور العمل المأجور وزيادة حجم الطبقة العاملة بشكل خاص، من الظواهر التي ميّزت مرحلة السبعينيات التي شهدت تطبيق مخططات التنمية الوطنية، حيث كانت عملية التصنيع المحور الأساسي لتلك المخططات. في هذه الفترة وفّرت الصناعة ٢٨ بالمئة من مناصب الشغل التي أنشئت بمعدل سنوي بلغ ٤٥,٠٠٠ منصب عمل. بينما بلغ هذا المعدل في قطاع البناء والأشغال ٣٥,٠٠٠ منصب عمل[١٢]. أما خلال المخطط الخماسي الأول (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤) فتغيرت الكفة لصالح القطاع الأخير الذي وفّر ٥٠,٠٠٠ منصب عمل بمعدل ٢٥,٧ بالمئة من مجموع مناصب العمل الجديدة. وشهدت الصناعة تدهور حصتها التي بلغت ١٥,٧ بالمئة من مجموع المناصب.

لكي نتعرف إلى مدى التوسع في حجم الطبقة العاملة، يتعيّن علينا **أولاً**، معاينة تطور العمل المأجور في قطاعات محدّدة، **وثانياً**، أن نهتم اهتماماً خاصاً بتلك المجموعات من القوة العاملة التي تشارك بطريقة مباشرة في العملية الإنتاجية ومن موقع الخاضع في التسلسل الهرمي لتنظيم العمل. غير أنه من الصعب تقدير عدد العمال في مختلف القطاعات ما دامت مصادر المعلومات والوثائق المتوفرة لا تقوم بتوزيع القوة العاملة بطريقة

(١٢) **Benachenhou**, ***Planification et développement en Algérie, 1960-1980***, **p. 264.**

منتظمة حول مختلف القطاعات وعلى أسس فئات محددة. لذلك سوف نركّز على قطاعَين رئيسيين هما الصناعة والبناء والأشغال العمومية بغية تقديم بعض المؤشرات عن مدى تطور العمل المأجور بصفة عامة.

تشير هذه الإحصاءات إلى أن العمال يمثّلون نسبة عالية من الأجراء في الصناعة وقطاع البناء والأشغال، في حين تشكّل الفئات الأخرى، بما في ذلك المهندسون والفنيون والمترفون ومستخدمو الإدارة من الدرجات العليا، أقلية ضئيلة. وتتضمن «فئة العمال» في المعطيات السابقة أولئك الذين يساهمون في الإنتاج مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من موقع المنفذين، إضافة إلى المستخدمين غير المؤهلين في الأعمال الإدارية وما لحقها. لا بدّ من التأكيد هنا على المعيار الثاني المتعلق بالمكانة في التسلسل الهرمي للسلطة. فكل هؤلاء يشتركون في احتلال مواقع في قاعدة الهرم إذ لا يملكون رسمياً سلطة الرقابة على نشاطهم أو نشاط الآخرين. وما هو مثير للانتباه هو أن نسبة العمال ضمن العمل المأجور في الصناعة كانت متماثلة عند نهاية المخططين الرباعيين، مما يعني أن الزيادة في حجم الطبقة العاملة مرتبطة مباشرة بالتوسع الصناعي. منذ تلك الفترة بدأت بعض التغيرات التي تتعلق بالأهمية النسبية لبعض الفروع وتركّز العمال فيها، تبرز إلى الوجود. هذه التغيرات كانت على حساب الصناعة وهي لا تتخذ شكل تيار عابر، بل اتجاهاً عاماً سيكون له من دون شك تأثير في سيرورة تشكّل الطبقة العاملة، كما سنرى.

الجدول رقم (١٧ ـ ٤)

تطور العمل المأجور في الصناعة والبناء

	١٩٦٦	١٩٧٧	١٩٨٢	نسبة الزيادة
الصناعة	٩٩,٢٧٦	٣٥٩,٣١٩	٥٠٢,٩٠٩	٤٠٦,٦
البناء والأشغال	٦١,٨٠٠	٣٢٠,١٢٨	٥٦٧,٢٥٢	٨١٨,٠
المجموع	١٦١,٠٧٦	٦٧٩,٤٣٧	١,٠٧٠,١٦١	٥٦٤,٤
عدد العمال	١٣٥,٠٠٠	٦٥٩,١٦٢	٩٧٩,٠٠٠	٦٢٥,٢

المصادر: المصدر نفسه، و Algérie, Office National des Statistiques (O.N.S.), *Enquête emploi et salaire, 1982* (Alger: O.N.S., 1985).

ثالثاً: خصائص عامة لطبقة عاملة ناشئة

أحدثت عمليات التحول الاقتصادي والاجتماعي التي استعرضناها آنفاً أثراً واضحاً في سيرورة تشكُّل الطبقة العاملة. من أجل إبراز ذلك سنحاول التركيز على عدد من العوامل التي تعتبر ذات أهمية ليس لفهم تشكُّل هذه الطبقة فحسب، بل لأنها تقدم فرصة

ثمينة تساعدنا على تفسير قوّتها أو ضعفها، وكذلك المشكلات والعقبات التي تحول دون تنظيمها كقيمة اجتماعية أساسية في المجتمع. إن ما نركز عليه هنا هو العقبات والصعوبات الذاتية والداخلية الناجمة عن طبيعة الانقسامات المميّزة لبنية الطبقة العاملة. فهذه كثيراً ما وقع تجاهلها والسكوت عنها في مقابل التركيز على العقبات الخارجية المرتبطة ببنية المجتمع وطبيعة النظام السياسي... الخ.

١ ـ حداثة العهد بالصناعة

مع أن بداية تشكُّل الطبقة العاملة تعود إلى فترة متقدمة من العهد الاستعماري، فإنها لم تبلغ لا الحجم ولا درجة التنظيم التي تجعل منها قوة اجتماعية فاعلة ومؤثرة. إذ فضلاً عن القيود التي وضعتها البنى الاستعمارية على تطورها، ساهمت حرب التحرير وعمليات إنهاء الاستعمار في تعطيل نموها كمّاً وكيفاً. ومن جملة تلك الآثار نجد معاناة الطبقة العاملة من نقص في الاستقرار والتواصل اللذين من شأنهما المساهمة في تقويتها عددياً وتنظيمياً وتحقيق استقلالها سياسياً وايديولوجياً. فالجذور التاريخية القريبة نسبياً لهذه الطبقة تعدّ من الصفات المميزة وذات الأثر في نموّها. لقد رأينا آنفاً كيف أن حجم العمل المأجور محدود جداً في بداية الاستقلال، إذ بلغ حوالى ٦٠٠,٠٠٠ من بينهم ٥٠ بالمئة أو أقل من العمال من مجموع عدد السكان الذي بلغ تسعة ملايين[١٣].

يعني ذلك أن حجم الطبقة العاملة غداة الاستقلال كان مماثلاً، إن لم يكن أقلّ، مما بلغته في العقد الأخير من الفترة الاستعمارية. وعرفت تركيبتها بعض التحولات، إذ إن ما يزيد على ٥٠,٠٠٠ عامل فقدوا مناصبهم في قطاع البناء والأشغال نتيجة غلق منشآت عدة يملكها المستوطنون. أما الصناعة فسجّلت شغور حوالى ٩٠,٠٠٠ منصب عمل بعد رحيل اليد العاملة الأوروبية. وفرضت عملية الاستخلاف توظيف مجموعات من اليد العاملة بعضها مؤهل وبعضها الآخر ليس له سابق تجربة بالصناعة. وتعني هذه العملية أن الطبقة العاملة بحجمها المحدود ونقص تنظيمها وقع تجديدها بمقدار الثلث تقريباً وفي فترة قصيرة جداً. وكانت عملية التجديد بعناصر غير صناعية وكذلك استخلاف اليد العاملة الأوروبية ذات آثار سلبية في تعبئة وتنظيم طبقة عاملة فتية، إذ حرمتها من مجموعة معتبرة من العمال ذوي المهارة والخبرة الذين أبعدوا عن طبقتهم نتيجة عملية الحراك الصاعد.

(١٣) Samir Amin, *The Maghreb in the Modern World: Algeria, Tunisia, Morocco,* edited by R. Segal, translated by M. Perl (Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1970), p. 136.

الجدول رقم (١٧ ـ ٥)

تطور العمال الصناعيين، ١٩٦٦ ـ ١٩٨٥

	١٩٦٦	١٩٨٥	نسبة الزيادة
الصناعة	٨٠,٠٠٠	٤٧٠,٢١١	٤٨٧,٧
البناء والأشغال	٥٥,٠٠٠	٣٣٩,٦١٣	٨٨١,١
المجموع	١٣٥,٠٠٠	١,٠٠٩,٨٢٤	٦٤٨,٠

المصـــادر: D.G.S., *Enquête emploi et salaire, 1966* et *Revue statistiques* (O.N.S.), no. 5 (1986), p. 38.

من المعروف أن الاستعمار لم يطور قاعدة صناعية جديرة بهذا الاسم طوال فترة الاحتلال. لذلك بقيت النشاطات الصناعية مقتصرة في الغالب على الصناعات الاستخراجية، بينما انعدمت الصناعات التحويلية، عدا بعض المنشآت الصغيرة في صناعات الأغذية والنسيج، وبدرجة أقل المواد الكيميائية، وحتى هذه كانت محدودة سواء من حيث عددها أو طاقتها في التشغيل(١٤). لذلك، فإن القاعدة الصناعية التي تمتلكها الجزائر اليوم حديثة العهد. في الواقع، أنشئت معظم شركات القطاع العام ووحداتها ومصانعها الموزعة على مختلف فروع الصناعة والبناء بعد سنة ١٩٦٦. بينما أربع فقط من الشركات الكبرى المسيطرة على الصناعة اليوم تمّ إنشاؤها أو تأميمها قبل تلك السنة، وبالتالي فإن ظهور الطبقة العاملة وتوسّعها خصوصاً في الصناعة وثيق الصلة بتكوين قطاع اقتصادي قوي تحت رقابة الدولة منذ سنة ١٩٦٧.

٢ ـ حراك القوة العاملة

يشكّل المستوى العالي من الحراك داخل القوة العاملة إحدى الخصائص الهامة لطبقة عاملة في طور التكوين أثناء فترة التصنيع السريع. وقد ركّزنا لدى معالجتنا هذه الخاصية على شكلين من الحراك: **الأول**، جغرافي يتعلّق بتغيير مكان العمل، **والثاني**، مهني يخصّ تغيير فرع النشاط. وقد تعمّدنا اختيار هذين الشكلين لتوفر المعطيات حولهما، بينما تنعدم حول أشكال أخرى. وحتى في هذه الحالة، فإن المعطيات تخصّ فترات معينة فقط، إضافة إلى أنها لا تخص العمال بشكل محدد بل القوة العاملة عموماً. إن الملاحظة الأولى التي يمكن تسجيلها هي أن مستوى الحراك داخل القطاعات مرتفع نسبياً، كما تبين المعطيات التالية:

---

(١٤) B. A. Taleb, «Essai de recension des entreprises dans l'Algérie coloniale,» *Entreprises et entrepreneurs en Afrique au 19e et 20e siècles* (Paris: L'Harmattan, 1983), tome 1, p. 512.

الجدول رقم (١٧ ـ ٦)

الحراك داخل القطاعات، ١٩٨٢

القطاع	نسبة الحراك
الفلاحة	٥٥,١
الصناعة	٥٩,٧
البناء والأشغال	٥٤,٧
النقل والاتصالات	٥٠,٩
التجارة	٦٨,٨
الخدمات	٦١,٩
الإدارة	٤٢,٨

المصـــــــــدر: Algérie, Office National des Statistiques (O.N.S.), *Enquête main-d'œuvre et démographie* (Alger: O.N.S., 1984), p. 13.

الجدير بالملاحظة هو أن قطاع الصناعة يأتي في المرتبة الثالثة بعد كل من التجارة والخدمات من حيث نسبة الحراك التي شملت العاملين فيه. لكنه في الوقت نفسه يعتبر من أهم القطاعات المستقطبة للقوة العاملة المتحركة بعد قطاعَي البناء والإدارة. وما يثير الانتباه فعلاً هو أن الصناعة لم تستقطب سوى ٦,٩٥ بالمئة من اليد العاملة المشتغلة في الفلاحة سابقاً، بينما استقطب قطاعا البناء والإدارة نسباً أعلى بكثير (٢٢,٦ بالمئة و١١,٢ بالمئة على التوالي). وتثير هذه المعطيات الشك حول بعض الأفكار السائدة التي مفادها أن الصناعة تستقطب اليد العاملة الفلاحية. يمكننا تفسير هذه الظاهرة اعتماداً على تضافر عوامل عدة منها: التوسع بوتيرة أسرع في قطاعَي البناء والإدارة وتوفيرهما مناصب عمل وحاجتهما إلى مزيد من اليد العاملة؛ ثم ضعف مستوى الكفاءة والمهارة المطلوبة خصوصاً في قطاع البناء، مقارنةً مع الصناعة التي تستدعي حداً أدنى من المهارة التي لا تتوفر عليها القوة العاملة القادمة من الفلاحة والريف عموماً. إضافة إلى هذه العوامل الموضوعية هناك عوامل ذاتية تتعلق باختيار الأفراد، وذلك ما يفسّره وجود نوع من التلاؤم بين التجربة السابقة لهذه اليد العاملة الريفية ومميزات قطاع البناء كالعمل في الهواء الطلق وصغر الوحدات وعدم تعقّدها، وبالتالي سهولة الاندماج والضعف النسبي لإجراءات الضبط والمراقبة، وكذلك البساطة النسبية لعملية الإنتاج. كل هذه العناصر تزيد من قوة جاذبية قطاع البناء على المستوى النفسي ـ الاجتماعي رغم قساوة ظروف العمل فيه وتدنّي الأجور نسبياً.

لننظر الآن إلى الحراك عند عمال الصناعة (بما في ذلك البناء والأشغال) انطلاقاً من تغيير فرع النشاط ومكان العمل. ففي سنة ١٩٨٢ بلغ عدد العمال الذين شملهم الحراك في هذين القطاعين ٤٧١,٥٠٩ أي ما يعادل ٤١,٧ بالمئة من مجموع اليد العاملة

المعنية بالحراك، ومن بينهم ٣٥,١ بالمئة من عمال الصناعة الذين غيروا فرع النشاط. لقد توجّهوا إلى فروع عديدة منها: الخدمات ٢٦,٧ بالمئة، الفلاحة والصيد البحري ٣٥,٩ بالمئة، الإدارة ١٥,٣ بالمئة والتجارة ١٤,٣ بالمئة. وتبرز لدينا نماذج ذات دلالة عندما نأخذ في الحسبان مكان العمل، إذ بينما يظهر ميل واضح لدى عمال المدن إلى الإتجاه نحو الخدمات والإدارة والتجارة فإن عمال الريف يتوجهون نحو الفلاحة والنشاطات المرتبطة بها[(١٥)].

يلاحظ أن نسبة العمال المستقطبين نحو الصناعة فاقت بقليل نسبة أولئك الذين غادروها، إذ بلغت المجموعة الأولى ١٦٩,١٢٧ عاملاً يمثلون ٤١,٦ بالمئة من عمال الصناعة سنة ١٩٨٢. ويعني هذا أن نواة الطبقة العاملة المتكونة من العمال الصناعيين تمّ تجديدها بما يفوق الثلث. كما تجدر الإشارة إلى أن فروع النشاط نفسها المستقبلة لعمال الصناعة هي التي قامت بتعويضهم[(١٦)].

أما عندما يتعلق الأمر بظاهرة الحراك المتعلق بتغيير مكان العمل، فإن أول ما ينبغي الإشارة إليه هو ندرة المعطيات. مع ذلك، يمكننا معالجة هذه النقطة على مستوى مصغر اعتماداً على معطيات تخصّ المنطقة الصناعية لجهة عنابة التي وفّرها المسح الذي قامت به الجمعية الجزائرية للبحث الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي (A.A.R.D.E.S.)، إذ تبيّن المعلومات المستقاة من هذا المسح أن مجموعة كبرى من العيّنة التي شملها البحث كانت تعمل في السابق خارج حدود بلدية عنابة المتميزة بمنطقتها الصناعية الكبرى.

بالفعل لم تبلغ نسبة الذين كانوا يعملون داخل حدود البلدية سوى ٣٠,٥ بالمئة من أفراد العيّنة. وتشير هذه النتائج إلى معدل مرتفع من الحراك القائم على تغيير مكان العمل. أما عندما نأخذ في الحسبان عامل المهارة فإننا نجد أن ٣١,٥ بالمئة فقط من العمال المهرة كانوا يعملون من قبل على أرض البلدية. ويعني ذلك أن الغالبية من هذه الفئة قدموا من جهات أخرى حديثاً. أما نسبة العمال غير المهرة الذين عملوا سابقاً على أرض البلدية فكانت أقل (٢٨,٥ بالمئة)، مما يجعلهم أكثر عرضة للحراك الجغرافي بحثاً عن العمل مع التوسع الصناعي الذي عرفته المنطقة خلال السبعينيات.

---

(١٥) Algérie, O.N.S., *Enquête main d'œuvre et démographie, 1982*, p. 13.

(١٦) المصدر نفسه، الملحق رقم (٢)، ص ١ ـ ٢.

الجدول رقم (١٧ - ٧)

مكان العمل السابق لعينة من العمال

	بلدية عنابة	ولاية عنابة	ولايات الشرق	الولايات الأخرى	الخارج	العاطلون	المجموع
عمال مهرة	٥٠٣	٨٠٢	١٤٤	٩١	٦٨	١٨٩	١٥٩٤
عمال غير مهرة	٢٩٣	٥٤٨	١٢٣	٢٧	٦٢	٢٥٨	١٠١٨
المجموع	٧٩٦	١٣٥٠	٢٦٧	١١٨	١٣٠	٤٤٧	٢٦١٢

المصـــدر: A.A.R.D.E.S., *Pôle de développement et arrière pays: Le Cas de Annaba-El-Hadjar* (Alger: 1979), p. 67.

تتمثّل النتائج المباشرة المرتبطة بمثل هذه المعدلات العالية من الحراك في عدم الاستقرار والتغيّر المستمر في تركيبة القوة العاملة في العديد من المنشآت والمصانع. ويعتبر ذلك بمثابة عامل يكبح تشكّل مجموعات عمالية متجانسة تمتلك نسقاً قيمياً مشتركاً على درجة من التبلور والوضوح، مما أدى بدوره إلى ظواهر عدة مثل ضعف الاندماج الاجتماعي وصعوبة التعبئة والتنظيم وغياب روح التضامن وضعف الشعور بهوية جمعية تقوم على مصالح مشتركة.

٣ - التجزئة الجغرافية: ريفي - حضري

كانت الطبقة العاملة في الجزائر منذ بدايات تشكلها مقسمة إلى شريحتين كُبريين: عمال الأرياف وعمال المدن. ومن أهم مميزات المجموعة الأولى عدم الاستقرار وصعوبة التنظيم عموماً. ويعود ذلك إلى خصائص تميز هذه الشريحة من العمال مثل انتشارهم على شكل مجموعات صغيرة، وتنقُّلهم الدائم بين نشاطات تندرج ضمن أنماط متباينة من حيث علاقات الملكية ودرجة التطور والتنظيم... الخ. وحتى السنوات الأولى للاستقلال كانت شريحة العمال الريفيين تشكّل القسم الأكبر ضمن الطبقة العاملة الناشئة. لكن مع نهاية الستينيات بدأت الأمور تتغير ليصبح عمال المدن أكبر حجماً وأهم وزناً. جاء هذا التغير نتيجة مباشرة لاختيارات سياسية منحت الأولوية للتصنيع، كما رأينا آنفاً.

عرفت تركيبة الطبقة العاملة في فترة وجيزة نسبياً (١٩٦٦ - ١٩٨٢) تحوّلات عميقة، بحيث أصبحت نواتها في بداية الثمانينيات تتشكل ليس من عمال الزراعة والحِرف الموجودين في الريف، بل من عمّال يتركزون في قطاعات حديثة مثل الصناعة والبناء والأشغال والخدمات الموجودة عموماً في المناطق العمرانية الكبرى. وأصبح العمال الزراعيون يشكلون أقلية يتناقص حجمها باستمرار نظراً إلى عوامل عدة من أهمها الهجرة الريفية، خصوصاً في أوساط الأجيال الشابة نحو المدن والمناطق الصناعية الكبرى التي كانت تمنح فرصاً أفضل بما توفره من مناصب عمل وامتيازات مادية واجتماعية.

كانت شريحة العمال الريفيين تتميز بتباين كبير في وضعياتها الاقتصادية والاجتماعية نظراً إلى تعايش أشكال متنوعة من الملكية وأنظمة استغلال الأرض باعتبارها وسيلة الإنتاج الأساسية، إذ نجد الملكية الخاصة الفردية والعائلية، والملكية التعاونية، وملكية الدولة... الخ. وقد ساهمت العوامل السابقة في تهميش عمال الأرياف وتقليص تأثيرهم ووزنهم في البنية الاجتماعية(١٧).

في مقابل ذلك، كان لظهور البروليتاريا الحضرية تأثير نسبي أعظم في ما يتعلق بوضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية. فالعديد من برامج الدولة ومشاريعها موجه، سواء ضمنياً أو صراحة، إما نحو احتواء نشاط هذه الطبقة ومراقبته أو نحو تلبية بعض مطالبها. ويمكننا أن نذكر من بين تلك المشاريع على سبيل المثال: «تجربة التسيير الاشتراكي للمؤسسات» التي مثّلت نموذجاً من الإشراك الرسمي والمراقب للعمال في إدارة الوحدات وتسييرها. بينما ركّزت برامج أخرى على توسيع التعليم وتعميمه وإقامة منظومة صحية مجانية. وهناك سياسات محددة تتعلق بتشريعات العمل وإصلاح نظام الضمان الاجتماعي. ولعل أكثر هذه المشاريع أهمية ذلك المتمثّل في «القانون العام للعامل» الذي تضمّن تحديداً وتصنيفاً موحداً لمناصب العمل مشكّلاً بذلك قاعدة لسياسة وطنية للأجور ونظاماً للحوافز إضافة إلى بعض الإجراءات المتعلقة بتنظيم مكان العمل وتسييره.

في الواقع، إذا اعتمدنا مؤشراً مثل عدد الإضرابات، يمكننا القول إن عمال المدن يتميزون بروح نضالية عالية وتنظيم أقوى من رفاقهم في الريف. لا بد من الاعتراف بأن هناك شيئاً من الإغراء في تفسير هذا التمايز استناداً إلى فكرة شائعة مفادها أن الصناعة تلعب دوراً أساسياً في تركيز أعداد هائلة من العمال مؤدية بذلك إلى نمو الشعور بهوية جمعية تنبثق من الممارسة والنضالات المشتركة. وهذا ما يؤدي إلى تفضيل التضامن والفعل الجمعي المنظّم. أما في المناطق الريفية، فإن التشتت ونقص التفاعل وسيطرة قيم تقليدية، تشكّل عوامل مساعدة على بروز التوجهات الفردية أو الروابط الاجتماعية مثل العلاقات العشائرية والزبونية التي تعيق تبلور تصورات حول العناصر الموضوعية المشكلة للبنية الاجتماعية.

٤ ـ التموقع في فروع النشاط المختلفة

لعل أحد العوامل المهمة في تحليل سيرورة تشكُّل الطبقة العاملة ذلك الذي يتعلق

---

(١٧) بحسب التقديرات الرسمية لسنة ١٩٧٧ بلغ عدد العمال الريفيين الدائمين في الفلاحة ٢٤٨,٩٣٥ عاملاً بينما بلغ عدد العمال الموسميين ١١٤,٥٢١ عاملاً. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التقديرات الرسمية تقلص كثيراً من عدد العمال الموسميين. انظر:
H.P.A.T-D.G.S., *Annuaire statistique de l'Algérie, 1982* (Alger: 1984), p. 61.

بتحديد فروع النشاط التي تظهر وتنمو فيها مجموعات العمال، وما يميز تلك الفروع من خصائص ذات تأثير في مستقبل هذه الطبقة. ويلاحظ في هذا الصدد أن الصناعات التحويلية تحتلّ موقعاً مفضلاً في السياسة التنموية للجزائر، وبذلك يبدو عمال الصناعة عموماً المجموعة المعرضة أكثر من غيرها لبرامج الدولة بما لها من انعكاسات سلبية أو إيجابية. انطلاقاً من هذه الملاحظة المبدئية يمكننا التوقّع أن يكون عمال الصناعة محل تفضيل نسبي في سياسة التنمية التي انتهجتها الجزائر، كما أنهم في الوقت نفسه أكثر نضالية من غيرهم. ذلك أنهم يلجأون إلى استخدام موقعهم الاستراتيجي لفرض أنفسهم وتحقيق مطالبهم، وعادة ما يحرزون تنازلات أكثر مما يحقق العمال في القطاعات الأخرى. فالصناعة تتميّز من غيرها من الفروع مثل البناء والنقل والخدمات بما توفره من الاستقرار والاطمئنان المهني، وهي شروط ضرورية لظهور مجموعات متجانسة ومتماسكة نسبياً، وهي ضرورية بما تقدمه من فرص التعبئة والتنظيم ومحفزة لظهور أشكال متنوعة من النضال الجمعي. والسؤال هنا هو كيف يبدو توزيع العمال على مختلف فروع النشاط الاقتصادي؟ وما هي النتائج المترتبة على مثل هذا التوزيع؟ لنتناول أولاً توزيع العمال بين مختلف الفروع خلال الفترة (١٩٧٧ ـ ١٩٨٢) وقد بلغت فيها عملية التصنيع ذروتها وبدأت تعطي ثمارها في ما يخص التشغيل.

الجدول رقم (١٧ ـ ٨)

توزيع العمال على فروع النشاط، ١٩٧٧ ـ ١٩٨٢

الفروع	١٩٧٧	١٩٨٢	نسبة الزيادة
الفلاحة وما لحقها	٣٦٣,٤٥٦(١)	٥٥٠,٠٠٠(٣)	٥١,٣
الصناعة	٣٠١,٩٥١	٤٢٣,٠٢٩	٤٠,١
البناء والأشغال	١٩١,٤١٦	٥٤٨,٢٨٣	١٨٦,٤
النقل والاتصالات	٥٧,٥٥١	١١٦,٦٥٠	١٠٢,٧
الخدمات	٧٨,٩٠٠(٢)	١١٨,٩١٠	٥٠,٧
التجارة	٦٠,٠٠٠	١٠٨,٤٨٥	٨٠,٨
المجموع	١,٠٥٣,٢٧٤	١,٨٦٥,٣٥٧	٧٧,١

(١) يتضمن هذا الرقم حوالى ١١٤,٥٢١ عاملاً موسمياً.

(٢) تقرير مستند إلى بعض المؤشرات اللاحقة نظراً إلى غياب المعطيات.

(٣) يعود هذا الرقم إلى سنة ١٩٨٤ ويتضمن حوالى ٢٠ بالمئة كعمال موسميين.

المصـــــادر: *Annuaire statistique de l'Algérie, 1977-1978* (1982), et Algérie, O.N.S., *Enquête emploi et salaire, 1981-1982.*

تُطلعنا هذه المعطيات على نقطة مهمة تتعلق بتغيّر تركيبة الطبقة العاملة بالنظر إلى نسبة العمال الصناعيين الذين كانوا يشكّلون حوالى ٢٨,٧ بالمئة سنة ١٩٧٧ ثم تناقصت نسبتهم لتبلغ ٢٢,٧ بالمئة سنة ١٩٨٢. ويعني هذا أن الصناعة تمرّ بطور يتميز بفقدان مكانتها كقطاع رئيسي يشغّل أعداداً كبيرة من العمال. يمكن تفسير هذا التغير بعوامل عدة منها: الاختيارات التقانية المميزة للصناعة الجزائرية التي جعلتها تقوم على استخدام مكثّف للرأسمال. لذلك، فإن التوسّع الصناعي يعاني كبحاً نتيجة التكلفة العالية نسبياً لاستحداث مناصب عمل جديدة. وحتى المصانع القائمة توفر مستوى محدوداً من التشغيل نظراً إلى اعتمادها على تقانة متطورة نسبياً[١٨].

تُبرز المعطيات السابقة تياراً آخر له دلالة ويخص الدور الهام الذي يؤديه كل من قطاعي البناء والأشغال العمومية، وكذلك الخدمات، إذ برزا كقطاعين أساسيين تتركز فيهما القوة العاملة. ويعتبر التوسّع في قطاع البناء مثيراً بالفعل إذ قفز نصيبه من القوة العاملة من ١٨,٢ بالمئة عام ١٩٧٧ إلى ٢٩,٤ بالمئة عام ١٩٨٢. والشيء نفسه يقال عن تزايد عدد العمال في قطاعات الخدمات، النقل والاتصالات والتجارة. إن مثل هذه التغيرات في توزيع العمال بين مختلف فروع النشاط من الممكن أن يكون لها عواقب جدية تخص سيرورة تشكُّل الطبقة العاملة.

تبدي تلك القطاعات الأكثر أهمية من حيث تمركز عدد العمال في بداية الثمانينيات خصائص ذات دلالة مثل: **أولاً**، معاناة العمال في قطاعي الفلاحة والبناء غيابَ ضمانات تتعلق بمناصب العمل على رغم من أن هذه المشكلة مطروحة بحدة أكثر في الفلاحة. **ثانياً**، يتميز هذان القطاعان، خلافاً للصناعة، بسيطرة المنشآت والمزارع الصغيرة الحجم التي يوجد كثير منها في يد الرأسمال الخاص. **ثالثاً**، وكنتيجة لما سبق، يعتبر القطاعان أقل حظاً في مجال تشريعات العمل، وظروف التشغيل، والأجور والخدمات الاجتماعية وكذلك فرص تنظيم القوة العاملة، وتعمل كل هذه الظروف على رفع مستوى دوران العمل، مما يعيق عملية تشكُّل مجموعات عمالية متماسكة. كما تفسّر هذه الخصائص الفشل التقليدي لانتشار الحركة النقابية وتوسعها في مثل هذه القطاعات ومن ثم تأخر ظهور الطبقة العاملة فيها كقوة اجتماعية فاعلة.

إذا تـمّت المحافظة على هذه الاتجاهات في توزيع المجموعات العمالية خلال الثمانينيات، وهو أمر متوقع جداً، فإن عمال الصناعة سيفقدون موقعهم باعتبارهم النواة الصلبة للطبقة العاملة الناشئة، على الأقل من الناحية العددية. وسوف يساعد تزايد عدد

---

(١٨) لا بدّ من الإشارة إلى أنه رغم طابعها المتميز باستخدام مكثف للرأسمال، فإن الصناعة الجزائرية تعاني تضخماً في اليد العاملة. يعود ذلك إلى اعتبارات سياسية تهدف إلى تقليص مستوى البطالة وتوفير حد أدنى من الدخل لأكبر عدد ممكن من السكان القادرين على العمل، هذه السياسة التي يتم التراجع عنها الآن في ظل الأزمة التي هزّت اقتصاد البلاد وكذلك الاصلاحات التي فرضتها.

العمال في قطاعات البناء والخدمات وغيرها على تعميق بعض التمايزات الموجودة حالياً ويقوي عدم التجانس بين المجموعات المشكّلة للطبقة العاملة. ولعل الأهم من كل ذلك، هو ما تشير إليه هذه التغيرات من أن مجموعات كبرى من هذه الطبقة، متمركزة في قطاعات تضع بطبيعتها حواجز أمام نمو الهوية الطبقية وتطور أشكال متقدمة من الوعي والنضال العمالي.

٥ ـ التموقع في القطاعين العام والخاص

ينقسم الاقتصاد الجزائري من حيث الشكل القانوني للملكية إلى قطاعَين كبيرين: قطاع عام تحت مراقبة الدولة بدأ يتشكّل منذ نهاية الستينيات، وقطاع خاص تحت السيطرة الكاملة للرأسمال الوطني. وهناك خصائص تربطهما، كما هنالك خصائص أخرى تفرّق بينهما. على مستوى الشكل القانوني للملكية، يعتبر القطاع الخاضع لمراقبة الدولة ملكية عمومية تتصرف فيها الدولة وتسيّرها لصالح المجتمع ككل. أما القطاع الخاص فتسيطر فيه علاقات ملكية متنوعة (فردية، عائلية، شركات مساهمة... الخ.). كما تمثّل درجة تطور القوى المنتجة خاصية أخرى تفرّق بين القطاعين، إذ بينما يضم القطاع العام معظم الفروع الاستراتيجية مثل الصناعات الثقيلة (صناعة الصلب، الميكانيك، الالكترونيك، الهندسة الصناعية، النفط... الخ.) المتميّزة بمستوى عالٍ من المكننة، يضمّ القطاع الخاص صناعات خفيفة موجّهة نحو الاستهلاك (مثل الصناعات الغذائية، النسيج، الكيميائيات... الخ.)، وتتميز هذه بمستوى منخفض من المكننة والاستخدام المكثّف لقوة العمل وطرق إنتاجية أقل تطوراً. أما الخاصية الثالثة التي تفرّق بين القطاعين، فتتمثل في حجم الوحدات والمنشآت. فبينما تتركز الوحدات والمصانع الكبيرة في القطاع العام، تسيطر الوحدات والمصانع الصغيرة في القطاع الخاص. وأدّت هذه الفروق في حجم الوحدات إلى فروق واضحة في سياسات التسيير وتنظيم العمل. فالقطاع العام يتميز بمركزية مفرطة حيث تتخذ أهم القرارات في أعلى مستويات الهرم التنظيمي. وقد شجّع ذلك ـ إلى جانب عوامل أخرى ـ مسيّري هذا القطاع على تبنّي ممارسات عطوفة وأقل تشدداً. اقتصادياً، ساعد الريع النفطي الذي بلغ مستويات عالية حتى منتصف الثمانينيات على عدم اللجوء إلى سياسة تسيير موجهة نحو الربح. أما سياسياً، فقد كانت هنالك حاجة ملحة لدى السلطة الحاكمة إلى ضمان شرعيتها والحصول على تأييد العمال الذين كانت مساهمتهم ضرورية لإنجاح السياسة الاقتصادية التي يعتمدها النظام القائم.

الجدول رقم (١٧ ـ ٩)

توزيع العمال بحسب أشكال الملكية، ١٩٦٩ ـ ١٩٨٢

الفروع	١٩٦٩		١٩٨٢	
	عمومي	خاص	عمومي	خاص
الصناعة	٨٩,٥٩٢	٤٥,٥٠٩	٣٣٢,٢٠٩	٩٠,٨٢٠
البناء والأشغال	٣٩,٠٦٧	٣٠,٩٨٩	٣٨٧,٢٠٨	١٦١,٠٧٥
النقل والاتصالات	٢٢,٨٩٣	٧,٦١٢	٨٦,٦٩٨	٢٩,٩٥٢
الخدمات[1]	٦,٩٧٨	٧٥١	٤٥,٧١٣	٧٣,٢٩٧
المجموع	١٥٨,٥٣٠	٨٤,٨٦١	٨٥١,٨٢٨	٣٥٥,١٤٤

(١) في سنة ١٩٦٩ لم تشر الإحصاءات الخاصة بالخدمات سوى إلى المؤسسات المالية، بينما في سنة ١٩٨٢ تضمنت كل العمال المتواجدين في هذا الفرع من النشاط.

المصـــــادر: *Annuaire statistique de l'Algérie, 1970,* pp. 39-40, et Algérie, Office National des Statistiques (O.N.S.), *Enquête emploi et salaire, 1982* (Alger: O.N.S., 1984).

بالمقارنة، كان القطاع الخاص متحرراً من كل تلك الضغوط والعقبات وكان، بشكل أو بآخر، مجبراً على تطبيق قواعد تراكم الرأسمال بطريقة متشدّدة. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن الحاجة إلى تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية ودوران الرأسمال في هذا القطاع كانت دوماً موجّهة بعقلانية اقتصادية حديثة. ذلك أن نظم التسيير وتنظيم العمل في هذا القطاع تعكس مزيجاً من الإجراءات والطرق منها الحديثة ومنها التقليدية. وهكذا يمكننا مصادفة نماذج السلطة الأبوية جنباً إلى جنب مع أشكال التسيير الحديث القائم على التايلورية والفوردية. وتتمثّل هذه الأخيرة خصوصاً في تقسيم العمل والتخصص المفرط وأشكال الرقابة، وكذلك أساليب التحفيز المادي. وحتى قطاع الدولة لم يبق في منأى عن إدخال بعض التغيرات الجوهرية منذ بداية الثمانينيات في إطار إعادة الهيكلة الكلية للقطاع. وتتمثّل هذه العملية في تجزئة الشركات والمنشآت الكبرى إلى وحدات أصغر، إضافة إلى اعتماد مبدأ الاستقلالية المالية وكذلك في التسيير. ويعني ذلك أن الوحدات الاقتصادية العمومية لم تعد خاضعة لوصاية الدولة ولم تعد تسيّرها أجهزتها المركزية. كما تعني أن هذه الوحدات أصبحت مستقلة مالياً عن خزينة الدولة التي لن تتحمل مستقبلاً خسائرها. بصياغة أخرى، أصبحت هذه المنشآت ـ أو لا بد من أن تصبح كذلك إذا ما أرادت البقاء ـ وحدات اقتصادية تعمل على أساس قاعدة الربحية.

إذا نظرنا إلى المعطيات التي تبيّن توزيع العمال بحسب القطاعين نجدها تشير إلى أن هؤلاء المشتغلين في القطاع العام سنة ١٩٦٩ شكلوا حوالى ٦٥,١ بالمئة بينما شكّل

العاملون في القطاع الخاص نسبة ٣٤,٩ بالمئة من مجموع العمال في كل النشاطات غير الزراعية والذين قدّر عددهم في تلك الفترة بحوالى ٢٤٣,٣٩١[١٩]. أما في سنة ١٩٨٢ فقد شهد القطاع العام ارتفاعاً ضئيلاً في نصيبه من العمال ليبلغ ٧٠,٦ بالمئة مقابل ٢٩,٤ بالمئة للقطاع الخاص. ويعني هذا أن احتكار الدولة أهم القطاعات لم يقلّص كثيراً من دور القطاع الخاص.

وتجدر الإشارة إلى أن التغيرات الأخيرة في السياسة الاقتصادية المنبثقة من «الإصلاحات» المعتمدة منذ بداية الثمانينيات تؤكد دور القطاع الخاص وتقويته وفي الوقت نفسه تخفيف، وربما إزالة، احتكار الدولة عن مجموعة كبيرة من النشاطات الاقتصادية[٢٠]. إن هذا التوجّه يؤدي، من دون شك، إلى ارتفاع محسوس في الاستثمارات الخاصة وزيادة عدد الشركات والوحدات في القطاع الخاص، وبالتالي ارتفاع نصيبه من القوة العاملة مستقبلاً. لذلك يبدو أن التوزيع الحالي للعمال بين القطاعات لن يتم الحفاظ عليه فحسب، بل سيقع تعميقه أكثر، لكن نظراً إلى الطابع المضطرب المميّز لسياسة الانفتاح على القطاع الخاص وإعادة النظر في السياسة الاقتصادية عموماً، وكذلك التناقض في موقف البرجوازية المحلية التي تريد السيطرة في الوقت عينه الذي ترفض فيه المخاطرة، فإن الاستثمارات الخاصة ستشهد تغيراً محدوداً سواء من حيث الحجم أو النمط والمجالات المختارة، علماً أن الاستثمارات الخاصة تركزت تقليدياً في قطاعات البناء والأشغال العمومية والخدمات والصناعات الاستهلاكية الخفيفة. أما المنشآت والوحدات الاقتصادية فكانت وسوف تبقى بعض الوقت صغيرة الحجم بشكل عام. ففي سنة ١٩٨٠، على سبيل المثال، بلغ عدد الوحدات التي تشغّل أقل من ٢٠ عاملاً ٤٠٥٦ وحدة. أما تلك التي تشغّل ما بين ٢٠ عاملاً و١٠٠ فقدّر عددها بحوالى ٤٦٧ وحدة، وكانت معظم هذه الوحدات مركّزة في صناعات النسيج والأحذية والأثاث. أما عدد الوحدات الكبرى المشغّلة لأكثر من ١٠٠ عامل فلا يتجاوز ٦١، من بينها واحدة فقط تشغّل أكثر من ٥٠٠ عامل.

لقد بلغ نصيب صناعات النسيج والأغذية سنة ١٩٨٢ ما يعادل ٤٥,١ بالمئة من مجموع العمال المشتغلين في الصناعات الخاصة. وكانت حصة هذين الفرعين ٢١,٩ بالمئة و٢٣,٢ بالمئة على التوالي. وتتميز الصناعة في القطاع الخاص بظاهرتين مهمتين: **أولاً**، الأهمية النسبية لقوة العمل النسوية التي تمثّل ١٠,٩ بالمئة من مجمل العاملين في القطاع

---

(١٩) لا يتضمن هذا الرقم، إضافة إلى عمال الزراعة، أولئك الذين يشتغلون في الخدمات والإدارة والتجارة نظراً إلى غياب معطيات دقيقة.

(٢٠) نظراً إلى أن المقال يستند إلى معطيات وأفكار صيغت في منتصف الثمانينيات، فإن هذه النقطة لم تكن حينئذ سوى توجه عام وقع تأكيده فعلاً من خلال الدستور المصادق عليه في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩، وكذلك التشريعات الاقتصادية التي صادق عليها المجلس الوطني خلال سنتي ١٩٨٩ و١٩٩٠.

الخاص، بينما لا تتجاوز نسبتها في القطاع العام ٠,٤ بالمئة. ثانياً، تشغيل نسبة عالية من القوة العاملة الموسمية، إذ مثّلت هذه الفئة سنة ١٩٨٢ نسبة ٢٤,٣ بالمئة من العمل المأجور في هذا القطاع. وعند تحليل بنية القوة العاملة في القطاع، خصوصاً في صناعات النسيج والأغذية، نبرز هذه الخصائص بشكل أوضح.

لقد اشتهرت الصناعات النسيجية باعتمادها على قوة العمل النسوية، وسوف تبقى كذلك على ما يبدو، إذ بلغت نسبة النساء ٤٠ بالمئة سنة ١٩٦٨، ثم ٣٧,٤ بالمئة سنة ١٩٧٠ لتصل إلى ٣٣,٦ بالمئة سنة ١٩٨٢. أما صناعات الأغذية فقد عرفت باعتمادها على قوة العمل الموسمية التي شكّلت نسبة ٦٩,٨ بالمئة من عمالها سنة ١٩٦٨. ثم ارتفعت سنة ١٩٧٠ إلى ٧٦,٦ بالمئة.

أما الخاصية الأخرى التي تميز القوة العاملة في القطاع الخاص فتتمثل في هيمنة اليد العاملة غير الماهرة. إذ في سنة ١٩٧٠ مثلاً لم تتجاوز نسبة العمال المهرة ١٦,٧ بالمئة من مجمل عمال الصناعة في هذا القطاع، بينما يمثّل العمال غير المهرة وذوو المهارة المحدودة ٨٣,٣ بالمئة. وبالرغم من التفسيرات الهامة التي حدثت منذ ذلك الوقت ما تزال القوة العاملة غير الماهرة تمثّل الغالبية، إذ بلغت نسبتها في الصناعة الخاصة سنة ١٩٨٢ ما يقارب ٥٧ بالمئة مقارنة مع ٤٢,٨ بالمئة في القطاع العام[٢١].

لقد أثّرت كل هذه الخصائص المميزة لمنشآت القطاع الخاص والقوة العاملة فيها بشكل أساسي في سيرورة تشكّل الطبقة العاملة في الجزائر. ونشير هنا إلى بعض تلك التأثيرات مثل: المستوى العالي من دوران العمل، خصوصاً في الحالات التي تسيطر فيها قوة العمل النسوية والموسمية. ويطرح هذا صعوبات معتبرة عندما يتعلق الأمر بالتعبئة ومحاولة التنظيم النقابي. إضافة إلى ذلك، نجد سيادة علاقات أبوية وزبونية وأساليب استبدادية في التسيير بحيث تؤدي جميعها إلى إحجام العمال عن الانخراط في النقابات أو تشكيلها. ويمكننا ملاحظة هذه الظاهرة من خلال عدد الفروع النقابية الموجودة في القطاع الخاص. ففي سنتي ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ لم يتجاوز عددها ٣٧٠ فرعاً، أي ما نسبته ٢٥ بالمئة من مجموع الفروع النقابية. ويؤكد توزيعها بين المنشآت تبعاً لحجمها ما ذهبنا إليه من تأثير حجم المنشأة في عملية تنظيم العمال وتعبئتهم[٢٢]. في الواقع، نصادف في كثير من الوحدات الصغيرة عمالاً غير مصرّح بهم نتيجة محاولة أرباب العمل التهرّب من الضرائب وعدم دفع مساهمتهم إلى صندوق الضمان الاجتماعي. وتوجد مثل هذه الحالات خصوصاً بين النساء والعمال الموسميين. ويبدو أن العمال أنفسهم يميلون إلى قبول هذه الممارسات حتى لا يدفعوا أقساطهم إلى الضمان الاجتماعي محافظين بذلك على مستوى معيّن من الأجور، وهناك بين العمال من يجهل هذه الإجراءات تماماً.

---

(٢١) A.A.R.D.E.S., *Étude sur l'industrie privée*, document de synthèse (1970), vol. 5, p. 60.

(٢٢) المصدر نفسه، مج ٣، ص ١٣٢.

بالمقارنة مع القطاع الخاص، تميّزت الصناعة في القطاع العام بسيطرة المنشآت والوحدات الكبرى. كما تبدو تشريعات العمل، خصوصاً تلك المتعلقة بظروف العمل وعلاقات العمل، محترمة ومطبقة. وقد ساعدت عملية إشراك العمال من خلال تجربة «التسيير الاشتراكي للمؤسسات» منذ عام ١٩٧٣ على تعبئة العمال وتنظيمهم في فروع نقابية. وشكّل ذلك مصدر ضغط على المسيرين وأجهزة الدولة من أجل تطبيق تشريعات العمل أو استحداث تشريعات أخرى جديدة تخدم مصالح العمال. وعلى رغم من أن الفروع النقابية والمجالس العمالية كانت موجودة في معظم المنشآت الخاضعة لرقابة الدولة، فإن بعضها لم تشمله تجربة «التسيير الاشتراكي»، ولا نجد في بعض المنشآت فروعاً نقابية على الإطلاق. لقد كانت هذه وضعية العاملين في الإدارات المحلية (مثل البلديات والولايات) وبعض المنشآت التابعة لها، إلى عهد قريب[٢٣].

إن كلًّا من حجم المنشآت الصناعية العمومية وكذلك احترام مسيّريها تشريعات العمل، منح العمال فرصاً أفضل للتنظيم والنضال في سبيل تحسين أوضاعهم. لقد كان تركّزهم بأعداد كبيرة يشكل في حد ذاته عاملاً مساعداً على نمو الشعور بالهوية الجمعية. إضافة إلى ذلك، عمل احترام التشريعات وكذلك مشاركة العمال في التسيير، على رغم ما أحاط ذلك من سلبيات، على إعطاء دفع لتنظيم الطبقة العاملة الجزائرية. من جملة العوامل المهمة أيضاً، تمتع العمال في القطاع العام بالاستقرار المهني وضمان مناصب العمل.

خلاصة

لقد ساهمت عملية التصنيع السريع والمكثّف في إحداث تحوّلات عميقة في بنية المجتمع الجزائري، إذ تمكّنت البرجوازية الصغيرة الصاعدة من تحويل نفسها إلى قوة اجتماعية مسيطرة اتخذت شكل «برجوازية الدولة»، كما أعطت العملية نفسها، بالرغم من خطاب ايديولوجي شعبوي، دفعاً لبرجوازية محلية تمتد جذورها في فروع الخدمات والتجارة وبعض الصناعات الخفيفة. كانت هذه الطبقة رغم صغر حجمها عددياً وتهميشها سياسياً حتى نهاية السبعينيات، ذات قوة اقتصادية لا يستهان بها. لكن منذ ذلك الحين بدأت الأمور تتغير، إذ تمّ الاعتراف بها كقوة مؤثرة وبشكل متزايد في عملية اتخاذ القرار في أجهزة الدولة.

أما بالنسبة إلى الطبقة العاملة، فقد كان لعملية التصنيع نتائج عديدة ومتنوعة على سيرورة تشكّلها. **أولها**، تضاعف حجم هذه الطبقة مرات عدة منذ انطلاق عمليات

(٢٣) لقد تغيّرت هذه الوضعية مؤخراً، مع الاعتراف بحق التنظيم والممارسة النقابية لكل العمال والمستخدمين من دون استثناء، وذلك منذ الاستفتاء على الدستور الجديد في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ (عدا طبعاً مجالات السيادة مثل الأمن والجيش).

التصنيع في منتصف الستينيات وبروزها في النهاية بمثابة قوة اجتماعية أساسية. **ثانيها**، أحدث التصنيع تغيرات عديدة في بنية هذه الطبقة، منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي بالنسبة إلى تكوينها ونموها المستقبلي.

نجد من بين التأثيرات الإيجابية تركيز قوة العمل والرأسمال في مجموعة من المنشآت والوحدات الكبرى. هذا ما أدى بدوره إلى تشكُّل مجموعات عمالية كبرى بمثابة البوتقة التي انصهرت فيها الاختلافات والتمايزات العديدة التي توجد بين العمال المستقطَبين إلى الصناعة حديثاً. بالإضافة، ساعدت هذه العملية على تطور نسبي للحس الجمعي والشعور بالهوية نظراً إلى تماثل التجارب والمصالح وكذلك النضالات التي خاضتها المجموعات المختلفة من العمال، وقد وفّرت تلك التجارب السند الضروري موضوعياً لظهور شعور بالهوية الطبقية.

لكن للتصنيع، كما وقع في الجزائر، نتائج سلبية كذلك، وتكتسي هذه النقطة أهمية بالغة في ضوء حقيقة أساسية هي كون الطبقة العاملة حديثة التكوين وذات ذاكرة وإرث جمعي محدودين. ويعود ذلك إلى الانقطاعات التي ميزت سيرورة تشكّلها سواء خلال فترة الاستعمار أو بعدها. واعتباراً للطابع السريع والمكثف لعملية التصنيع، استقطبت الطبقة العاملة أفراداً ومجموعات ذات خلفيات اجتماعية ومهنية متنوعة. يعتبر هذا التنوّع أحد الأسباب المعيقة لعملية تشكُّل مجموعات عمالية متكاملة ومتجانسة نسبياً. كما منع تبلور منظومة قيمية مشتركة ومتماسكة قادرة على استخلاف المنظومات القديمة.

بشكل عام، تميّزت سيرورة تشكُّل الطبقة العاملة في الجزائر بانقسامات داخلية عدة منها ما هو مرتبط بتموقع مختلف المجموعات العمالية في قطاعات وفروع اقتصادية ذات أشكال متنوعة من الملكية ودرجات متفاوتة من التطور الفني، وكذلك من حيث تطبيق التشريعات ودرجة الاستقرار المهني. لعل الأهم من كل هذا، الاتجاهات المشيرة إلى تمركز العمال مستقبلاً في فروع غير الصناعة مثل البناء والأشغال والخدمات والتجارة، إضافة إلى ذلك، الأهمية المتزايدة للقطاع الخاص. تلك الفروع المتوسّعة باستمرار وكذلك هذا القطاع يرتبط جميعها بجملة من الظروف غير الملائمة لنمو الطبقة العاملة: مناصب عمل غير مؤهلة، غير مستقرة وغير مضمونة، ظروف عمل قاسية، خرق تشريعات العمل، تدني مستوى الأجور، غياب تخطيط للمستقبل المهني للقوة العاملة مثل التكوين والترقية، صعوبة التنظيم وممارسة الحق النقابي... الخ.

لقد بدأت «الإصلاحات» التي أدت إلى تجزئة المنشآت العمومية الكبرى واعتماد مبادئ السوق الحرة في التسيير تفصح عن آثارها المتناقضة. من جهة، نجد العمال مهددين في مناصب عملهم وأجورهم نتيجة محاولات المسيِّرين جعل هذه المنشآت بعد إعادة هيكلتها وحدات اقتصادية فعالة ورابحة في ظل ظروف الاستقلالية وتحرير السوق. ومن جهة ثانية، يحصل العمال، ولأول مرة، على الفرصة في التفاوض الحرّ تحت شروط تسمح مبدئياً، على الأقل، بممارسة حرة للنشاط النقابي، وبذلك يصبح بإمكانهم الضغط

مباشرة على المسيِّرين من دون تدخُّل الدولة وأجهزتها البيروقراطية كالعادة.

لكن على العموم، يبدو أن آليات هذه الوضعية تعمل في صالح المسيِّرين لأسباب عديدة نذكر منها: **أولاً**، الشعور بالغموض والاضطراب وغياب توجُّه واضح ومنسجم في أوساط العمال. **ثانياً**، تنامي الانقسامات والشروخ الداخلية للطبقة العاملة (على أساس المهارة، قطاع النشاط، المناطق وكذلك الولاءات السياسية والايديولوجية... الخ.) مهددة بجدية وحدة العمال التي ما تزال هشّة. **ثالثاً**، غياب تنظيم نقابي قاعدي ومستقل بإمكانه مواجهة التحديات التي تطرحها المرحلة الراهنة بكل مستجداتها وتعقيداتها، وأن يلعب دور المفاوض القوي والقدير أمام المسيرين وكذلك الدولة. ومع ذلك هناك نقطة إيجابية هي حصول العمال على حريتهم المفقودة في تنظيم أنفسهم من دون وصاية بعد فترة طويلة من الخضوع والتبعية. تبقى، طبعاً، وصاية الأجهزة والقيادات النقابية القديمة التي تحاول القاعدة العمالية التخلّص منها فتنجح حيناً وتخفق حيناً آخر[٢٤].

يحاول العمال اليوم جمع قطع منظمتهم المهمشة وتنظيم أنفسهم بطريقة ديمقراطية في مرحلة تتميز بالتنافس الحاد بين تشكيلات سياسية تسعى إلى كسب مناطق نفوذ داخل الطبقة العاملة باعتبارها قوة اجتماعية أساسية. وتتسارع الأحداث والتغيرات سياسياً واقتصادياً، ويبقى المستقبل مفتوحاً على كل الاحتمالات لا بالنسبة إلى تطور الطبقة العاملة فحسب، بل في ما يخص مصير المجتمع والنظام السياسي ككل.

(٢٤) تجدر الإشارة إلى ما تنشره الصحف عن محاولات تجديد الفروع النقابية في ظل المواجهات التي تحدث بين أنصار التجديد والقيادات القديمة، خصوصاً مع اقتراب المؤتمر الثامن للاتحاد العام للعمال الجزائريين (٢٦ ـ ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٩٠) الذي سيشكل من دون شك، مَعْلماً في تاريخ الحركة النقابية مهما كانت نتائجه.

الفصل الثامن عشر
دور الجامعة والبحث العلمي في تنمية بلدان المغرب العربي: إشارة خاصة إلى التجربة الجزائرية

صالحي صالح(*)
زواوي موسى(**)

مقدمة

إن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي هي البوابة الحقيقية للخروج من محيط التخلف الحضاري وما واكبه من تبعية فكرية واغتراب اجتماعي واستلاب ثقافي، وهي المنفذ لتحقيق التقدم المتكامل الجوانب الذي يرتكز على ثوابت الأمة العربية الإسلامية.

يرتكز الصراع الحضاري اليوم بين الأمم على سلاح العلم والمعرفة، والأمة التي تفوقت في مجالات العلم المتعددة وميادين المعرفة المتنوعة هي صانعة القرار، وقيمها الثقافية تزدهر، ومنهجها الحياتي يتوسع وينتشر. أما الأمم التي قلّلت من شأن الجهود العلمية والمؤسسات المرتبطة بها، فإنها تتقهقر، وتموت قيمها الثقافية والاجتماعية، وتصبح مجرد مستهلك للأفكار والأشياء وأنماط الحياة من دون أن تساهم في إنتاجها.

والذي يتفحص الوضع العالمي الحالي في مجال العلم وميدان البحث يجد أن ٩٢ بالمئة من العلماء والباحثين يتركزون في البلدان المتقدمة التي تتحكم في ٩٨ بالمئة من ميزانيات الأبحاث والتطوير في نهاية الثمانينيات، في حين أن بقية دول العالم الثالث ذات الأغلبية السكانية الساحقة، ليس لها وزن يذكر، فمثلاً تبلغ مخصصات الإنفاق على البحوث والتطوير في افريقيا نحو ٠,٣ بالمئة من الإنفاق العالمي، ناهيك عن بلدان المغرب

(*) أستاذ مساعد في معهد العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر.
(* *) أستاذ مساعد في معهد العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر.

العربي ضمن مجموعة البلدان الافريقية.

ويزداد الأمر وضوحاً إذا لاحظنا عدد الباحثين إلى مجموع السكان، ففي حين يبلغ عدد الباحثين ٢٥٠٠ باحث في كل مليون ساكن في الولايات المتحدة، و ١٠٠٠ في المملكة المتحدة، و٩٠٠ في كندا، فهو لم يتجاوز ٢٠ باحثاً لكل مليون ساكن في افريقيا.

هذه الوضعية الحرجة تدل على جوانب الخلل في مسيرة التنمية خلال العقود الأخيرة للنصف الثاني من القرن العشرين، وقد ركزت على تقليد المظاهر المادية للحضارة الغربية وأهملت الاستثمار في ميادين العلم والمعرفة، بالقدر المطلوب لتحقيق التنمية المعتمدة على الذات، وعلى أن المجال الحيوي الذي يجب أن يحظى بالأولوية هو الاستثمار في العقول، كما يقول المهدي المنجرة: «فالذي يعتد به في رأس المال الحقيقي الذي لا يكون عرضة للزوال هو نوع العقول التي يتم تشكيلها ونوعية الناس الذين يتدربون تدريباً حقيقياً»(١).

ويقول سيلفيو غراتينيني: «وهكذا سيكون هذا الحديث عن شكل خاص جداً من أشكال الاستثمار، وبالتحديد الاستثمار في مجال الطاقة الذهنية، ولست بحاجة إلى التأكيد أمام جمع بهذا المستوى على أن الاستثمار في العقول هو في النهاية أفضل الاستثمارات، وأنه الاستراتيجيا الوحيدة لتحسين وضع المرء»(٢).

ومن هنا أصبح من الضروري توجيه الجامعة ودعم البحث العلمي من أجل تحقيق التنمية الشاملة لبلدان المغرب العربي.

ولقد قسمنا موضوع هذا البحث إلى ثلاثة أقسام أساسية:

أولاً: دور العلم في التنمية المستقبلية لبلدان المغرب العربي.

ثانياً: دور الجامعة والبحث العلمي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية: التجربة الجزائرية.

ثالثاً: مبادئ استراتيجية دعم دور الجامعة والبحث العلمي في التنمية المستقبلية لبلدان المغرب العربي.

وسوف نتعرض ضمن النقطة **الأولى** في هذا البحث إلى معالجة المرتكز العلمي والمعرفي للتنمية المستقبلية لبلدان المغرب العربي، بحيث سنبين الدور الفعّال لمؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث في إحداث تغيرات جوهرية، مستندين في ذلك إلى الواقع الحالي وإلى التجربة التاريخية للتطور في بلدان كثيرة أثمرت فيها جهود التنمية التي أخذت

---

(١) المهدي المنجرة، «مجالات جديدة في العلم والتكنولوجيا،» ورقة قدّمت إلى: ندوة التنمية من خلال التعاون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٨٤، ص ١٠٢.

(٢) سيلفيو غراتينيني، «مجالات جديدة في العلم والتكنولوجيا،» ورقة قدّمت إلى: المصدر نفسه، ص ١٨٠.

بعين الاعتبار أهمية الاستثمار في مجال تكوين الخبرات والمهارات والمعارف التي تدير عملية التنمية وترشيد استخدام الموارد المادية والمالية والتقانية. فقد أظهرت التجارب الحديثة للتقدم الإنساني أن وجود الموارد في بلد من البلدان لا يخرجه من دائرة التخلف، بينما وجود الكفاءات التي تتحكم في المعارف والعلوم وتستوعب الحديث وتطوع التقنيات كفيل بدفع عجلة التطور والتنمية ووضع البلد في صف البلدان المتقدمة، كما هو الحال في التجربة اليابانية وغيرها من التجارب الحديثة.

وسنتعرض في النقطة الثانية إلى دور الجامعة والبحث العلمي في التنمية في الجزائر مبرزين التطورات الكمية والنوعية، وكذا مظاهر الاختلالات الناتجة من الأزمة التنموية وانعكاساتها باستخدام مؤشرات متعددة.

وفي النقطة الأخيرة سنحاول أن نبرز المحاور الأساسية التي تقوم عليها الاستراتيجيا المستقبلية لرفع كفاءة الجامعة، ضمن جهود التنمية الحضارية التي لا تقوم على تقليد نمط الحياة الغربية، بل التنمية التي تعتمد على الذات وتنشئ نمطاً حضارياً جديداً انطلاقاً من المغرب العربي، حتى لا تذوب هذه الدولة وتصبح مجرد أسواق للمنتجات الغربية والأفكار والقيم المرتبطة بها.

ونشكر الهيئة العلمية والتنظيمية لجامعة القاضي عياض التي اختارت هذا الموضوع الحيوي وأتاحت الفرصة للباحثين والأساتذة لمناقشته والتحسيس بأهميته في عملية النهوض التنموي لبلدان المغرب العربي التي آن الأوان ليساهم الإنسان فيها بقدرٍ معتبر من العطاء العلمي للإنسانية جمعاء، من أجل فهم أعمق وإدراك أوسع للعالم الذي نعيش فيه ولمشكلات مجتمعاتنا، ويشارك بنفسه في إيجاد الحلول لها.

ونؤكد في الأخير أهمية الجامعة ومراكز البحث على الرغم من أن مؤسسات كثيرة على مستويات متعددة تساهم في دعم العطاء العلمي والمعرفي، مثل الأسرة والمجتمع والمدرسة ووسائل الإعلام والدولة... الخ.

ونكرر شكرنا للأخوة المشرفين الذين أتاحوا لنا فرصة المشاركة للإفادة والاستفادة.

أولاً: دور العلم في التنمية المستقبلية لبلدان المغرب العربي

العلم هو القوة المحركة الأساسية في تقدم الأمم وارتقاء الشعوب وتحقيق تميزها وسيادتها، والجهل بعلوم الدنيا ومعارف الحياة وحقيقة الإنسان وكيفية استخدام الموارد واستغلالها وتوزيعها هو السبب في التخلف والانحطاط. والأمة التي فاقت أختها في العلم فاقتها في الحضارة والتقدم.

والتخلف الحالي الذي تعيشه بلدان المغرب العربي والمشكلات الناتجة منه مرجعها تقزيم دور العلم في المجتمع. والمخرج الوحيد هو إعادة الاعتبار إلى العلم في تسيير شؤون الحياة وترشيدها في إطار المنهج الإسلامي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

والتربوي. وسنشير بشكل موجز إلى دور العلم في تحقيق التنمية بالتركيز على الجوانب التالية:

١ ـ دور العلم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

٢ ـ دور العلم في تحقيق التنمية الاجتماعية.

٣ ـ دور العلم في تحقيق التنمية الثقافية.

١ ـ دور العلم في تحقيق التنمية الاقتصادية

إن الأزمة الاقتصادية الحالية لبلدان المنطقة والتي تمس كل قطاعات الاقتصاد الوطني يتوقف علاجها والتقليل من حدتها على مؤسسات التعليم (وخصوصاً التعليم العالي) ومراكز الأبحاث. فالقطاع الصناعي يعاني مشكلات متعددة كسوء استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة، وسوء التسيير والإدارة، ورداءة الجودة، ومشكلات التسويق، ومشكلات الصيانة...

وفي ما يتعلق بمشكلة تثمين منفعة الموارد الباطنية وتعظيمها، ومشكلة البحث والتنقيب عن الموارد الطبيعية واستغلالها، فالعلم كفيل بعلاج هذه المعضلات على المستوى القطري، وكذلك على مستوى التنسيق بين الدول المغاربية بخصوص توطين الصناعات واختيار التقنيات المناسبة في كل دولة، والتقليل من الصناعات والطرق الإنتاجية الملوثة للبيئة والمحيط، وتوسيع أسواق السلع الصناعية المنتجة مغاربياً، وتحقيق تكامل صناعي يبنى على دراسات اقتصادية علمية بترتيب الصناعات تبعاً لأهميتها للمنطقة، وكذا على مستوى توظيف الطاقات البشرية واستقطاب الكفاءات المهاجرة وإعادة توظيفها في مشاريع صناعية مغاربية.

كما أن العلوم ومراكز الأبحاث المتخصصة لها دور كبير في إحداث تنمية زراعية، خصوصاً ونحن نلاحظ الآن تزايد العجز الغذائي المغاربي بدرجة أصبح معها يؤثر في أمن المنطقة وسيادتها. لذلك تتوجه الجهود العلمية إلى طرق البحث المتخصصة لمعاينة مشكلات القطاع الزراعي على المستويات التالية:

ـ على مستوى تنظيم القطاع الزراعي.

ـ على مستوى الوسائل المادية، سواء تعلق الأمر بوسائل الإنتاج ومستلزماتها، أو بالأرض ونوعية مناخها وخصوصيتها والاستفادة من الكميات المتاحة من المياه...

ـ على مستوى توجيه الاستثمار إلى القطاع الزراعي وعلى مستوى الإنتاج الزراعي وتنظيمه وربطه باحتياجات المنطقة.

ـ على مستوى تسويق منتجات القطاع الزراعي في منطقة الاتحاد المغاربي.

فوجود المعطيات العلمية التي تعطي صورة واقعية عن جميع القطاعات مبينة

الإمكانيات والوسائل والأهداف، تساعد على وضع خطة محكمة المعالم للنهوض بالجانب الاقتصادي للبلدان المغاربية.

٢ ـ دور العلم في تحقيق التنمية الاجتماعية

إن المشكلات الاجتماعية المتعددة الناتجة من الفقر والتفاوت الاجتماعي، وأزمة السكن، وأزمة البطالة... وغيرها، تجد حلولاً معقولة في إطار الدراسات العلمية المتخصصة المنبثقة من مؤسسات التعليم العالي ومراكز الأبحاث، ومن الممكن الوصول في مدة وجيزة إلى إزالة تلك المشكلات وتحقيق تماسك اجتماعي وتعاون إيجابي، سواء على المستوى القطري أو على المستوى المغاربي.

٣ ـ دور العلم في تحقيق التنمية الثقافية

إن إحداث نهضة ثقافية للبلدان المغاربية ينطلق من القضاء على الاستلاب الثقافي الحاصل حالياً. ونعتقد أن دور العلم في هذا المجال هو بناء ثقافة أصيلة تنطلق من مقومات الأمة وتعمل على تطوير دور اللغة العربية في التعبير عن ثقافتنا وتقليص التبعية الثقافية. والدراسات العلمية كفيلة بتأدية دور فعال في حصر المشكلات وإيجاد الحلول على المستوى المغاربي من أجل توحيد الاهتمامات، وإزالة الاضطراب اللغوي والثقافي وتحقيق الأمن العلمي والثقافي.

ثانياً: دور الجامعة والبحث العلمي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية: التجربة الجزائرية

شهد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي تطورات كبيرة خلال مسيرة التنمية في الجزائر منذ الاستقلال، وقد ساهم بشكل إيجابي في العملية التنموية على الرغم من المعوقات المتعددة لتقزيم هذا الدور المرتبط بطبيعة المجتمع المتخلف، وسوف نعطي صورة عامة موجزة عن نتائج التجربة الجزائرية ضمن المطالب التالية:

١ ـ التعليم العالي من الاستعمار إلى الاستقلال في الجزائر.

٢ ـ أهداف التعليم العالي في الجزائر.

٣ ـ تطور التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.

٤ ـ إنجازات التعليم العالي والبحث العلمي في التجربة الجزائرية ومشكلاتهما.

١ ـ التعليم العالي من الاستعمار إلى الاستقلال في الجزائر

الاستعمار الفرنسي هو الوجه الكالح للحضارة الفرنسية وممارساتها البربرية،

وخصوصاً في الجزائر، حيث عمل على تخريب المجتمع الجزائري سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، ومن أهدافه الثقافية التي حاول تحقيقها في الجزائر:

أ ـ تمييع الإنسان الجزائري بالقضاء على عقيدته حتى تسهل عملية قيادته وإخضاعه.

ب ـ إبعاد المجتمع عن خصائص الإسلام ونظمه وتشريعاته.

ج ـ تكوين جيل من المولعين بالمدينة الفرنسية لغةً وقوانين وأنماط حياة وسلوكاً اجتماعياً.

د ـ القضاء على اللغة العربية وإحياء اللهجات لتسهيل عملية التفرقة والتقسيم.

هـ ـ ممارسة سياسة التجهيل ومحاصرة التعليم الحر...

وكانت خلال فترة الاستعمار نسبة ضئيلة من المحظوظين تتعلم في المدارس الفرنسية في المراحل الأولى للتعليم. ولا يرقى إلى التعليم العالي إلا من ثبت ولاؤهم في معظم الأحيان، ولذلك كان عدد الطلبة لا يتجاوز ٥٠٠ طالب ضمن إجمالي الطلبة البالغ عددهم ٣٠٠٠ طالب في الجامعة الوحيدة ـ جامعة الجزائر ـ التي أسست سنة ١٨٧٩ في أواخر عهد الاستعمار[٣].

وقد ارتفعت نسبة التجهيل والأمية حتى وصلت في نهاية عهد الاستعمار إلى ٩٨ بالمئة من السكان، فكانت الأعباء كبيرة بعد الاستقلال للنهوض بهذا القطاع الحيوي المهم، سواء على مستوى توفير الوسائل أو على مستوى التأطير والتنظيم.

وقد بذلت جهود جبارة للقضاء على الطابع الاستعماري للتعليم في جميع مراحله، وترافقت مع مقاومة كبيرة من النخبات المغتربة، ما جعلها دون مستوى التحديات الحضارية.

٢ ـ أهداف التعليم العالي في الجزائر[٤]

تمحورت استراتيجية التعليم العالي في الجزائر حول الأهداف الأساسية التالية:

أ ـ ربط الجامعة بالتنمية.

ب ـ ديمقراطية التعليم العالي.

ج ـ تعريب الجامعة.

---

(٣) العقبي حبه، «الجامعة الجزائرية والتنمية،» حوليات جامعة الجزائر، العدد ١ (١٩٨٧)، ص ١٢٦.

(٤) عبد الله ركيبي، «التعليم العالي في الجزائر،» حوليات جامعة الجزائر، العدد ١ (١٩٨٧)، ص ١٥٤.

د ـ جزأرة التعليم العالي.

أ ـ ربط الجامعة بالتنمية

إن الهدف الجوهري لسياسة التعليم العالي هو ربط مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومراكز الأبحاث باحتياجات التنمية في المجتمع، وذلك بتوفير الأعداد الكافية من العلماء والباحثين والإطارات التي تقوم بالعملية التنموية في الميادين كافة.

ولتحقيق هذا الهدف، أنشئت شبكة كبيرة من المؤسسات التعليمية ذات التخصصات التي تتطلبها عملية التنمية ساهمت في تلبية الاحتياجات الوطنية.

وقد حددت أهداف فرعية لتحقيق التطور الكمي والنوعي الذي تتطلبه عملية التنمية.

ب ـ ديمقراطية التعليم العالي

حددت ديمقراطية التعليم كهدف لإزالة الطابع الاستعماري للتعليم الجامعي الذي حرم أبناء المجتمع من مواصلة دراستهم وتعليمهم. وقد أصبح المجال مفتوحاً أمام جميع أبناء الشعب الجزائري بلا استثناء، عرقي أو مادي أو اجتماعي، فكلهم متساوون في الحقوق والواجبات ولهم فرص متساوية للتحصيل العلمي في مؤسسات التعليم العالي. وقد تطور عدد الطلبة بشكل كبير من ٥٠٠ طالب في أواخر عهد الاستعمار إلى ٣٠٠ ألف طالب في السنة الجامعية ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦.

ج ـ تعريب الجامعة

التعريب هو أحد الأهداف الكبرى لسياسة التعليم في جميع المراحل في الجزائر، ولقد كان التعليم في بداية الاستقلال باللغة الفرنسية، ولكن عملية التعريب تقدمت بشكل تدريجي حتى شملت التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي، وامتدت إلى الجامعة، فشملت فروعاً كثيرة. لكن العملية تعثرت بسبب معارضة الأقليات الفكرية والايديولوجية.

والتعريب كهدف هو جعل التعليم الجامعي باللغة العربية مع التفتح على اللغات الأخرى في مجال البحث والإعداد.

كما إن التعريب في الجزائر معركة من معارك الاستقلال الثقافي التي ما زالت متواصلة من أجل إعطاء اللغة العربية مكانتها العلمية والحضارية بين سائر اللغات لتصبح كما كانت لغة علم ومعرفة، ولا يمكنها أن تكون لغة علم وأبناؤها يبدعون وينتجون بلغات أجنبية.

ونرى في العالم اليوم لغات ميتة أحياها أهلها وفرضت على الناس، مثل اللغة العبرية، ناهيك عن لغة حضارة عريقة ممتدة عبر الزمان والمكان.

وقد حددت أهداف فرعية عديدة من أجل تعريب التعليم العالي وتعريب الأساتذة وتعريب الإدارة والموظفين وتوفير الوسائل المادية والبشرية للقيام بهذه العملية، ولكنها بقيت دون المستوى المطلوب.

د ـ الجزأرة

تعتبر عملية الجزأرة من الأهداف الأساسية للتعليم العالي بغية التحكم في التسيير والإدارة في هذه المؤسسات الاستراتيجية، وتوجيه العملية البيداغوجية والتربوية والعلمية في الجامعة. وليس المقصود بالجزأرة هو قطع صلات الحد الأدنى اللازم للتعاون العلمي والمعرفي والتعليم العالي، ولكن المقصود هو التقليل من الاعتماد الكبير على التعاون الأجنبي الذي قد يؤثر سلباً في سير الجامعة الجزائرية. وقد وصلت هذه العملية إلى نسب جد مرتفعة في معظم الفروع، مع العلم أن هناك سلبيات ارتبطت بهذا الهدف استغلها بعض الأطراف المندسة في الجامعة من أجل قطع الصلات مع البلدان العربية والإسلامية.

٣ ـ تطور التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر

لا شك في أن مسيرة التعليم العالي خلال ٣٣ سنة تميزت بمجهودات كبيرة ومنجزات مهمة ومكاسب معتبرة، من الممكن أن نتعرض لها من حيث التطور الكمي والتطور النوعي.

أ ـ المعطيات الكمية لتطور التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر

(١) تطور عدد الطلبة

لقد تطور عدد الطلبة بشكل ملحوظ من ٥٠٠ طالب في السنوات الأخيرة للاستعمار إلى نحو ٣٠٠ ألف طالب سنة ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦، كما هو مبين في الجدول رقم (١٨ ـ ١).

الجدول رقم (١٨ ـ ١)

تطور عدد الطلبة الجامعيين

السنة الجامعية	عدد الطلبة	السنة الجامعية	عدد الطلبة
١٩٦٢ ـ ١٩٦٣	٢٧٢٥	١٩٨٣ ـ ١٩٨٤	٩٧٠٠٠
١٩٦٦ ـ ١٩٦٧	٧٤٧٨	١٩٨٦ ـ ١٩٨٧	١ ٤٦٢٠٠
١٩٧١ ـ ١٩٧٢	٢٣٤١٣	١٩٩٠ ـ ١٩٩١	٢٣٩٨١٣[(١)]
١٩٧٩ ـ ١٩٨٠	٥١٨٩٣	١٩٩١ ـ ١٩٩٢	٢٦٠٠٠٠
		١٩٩٥ ـ ١٩٩٦	٣٠٠٠٠٠[(٢)]

(١) Algérie, Office National des Statistiques (O.N.S.), «Office national des statistiques,» (1991), pp. 9 et 2.

(٢) تصريح وزير التعليم العالي بمناسبة الدخول الجامعي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦.

المصدر: الجزائر، وزارة التعليم العالي، «بعض المعطيات حول التعليم العالي،» ورقة قدّمت إلى: الندوة الوطنية الثانية حول التعليم العالي، ١٩٨٧، ص ٥٢.

هذا التطور الكبير يدل بشكل واضح على أهمية النشاطات المنجزة، المادية والمالية والعلمية.

(٢) تطور الأساتذة والمكونين

ارتفعت نسبة أساتذة التعليم العالي من عدد محدود جداً إبان الاستقلال إلى أكثر من ١٤١٦٧ للسنة الجامعية ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، كما هو موضح في الجدول رقم (١٨ ـ ٢).

الجدول رقم (١٨ ـ ٢)

تطور عدد أساتذة التعليم العالي والبحث العلمي

السنة الجامعية	العدد الإجمالي	الجزائريون	نسبة الجزأرة (بالمئة)
١٩٦٢ ـ ١٩٦٣	ـ	٩٥	١٠[(١)]
١٩٧٩ ـ ١٩٨٠	٧٩٠٠	٥٣١٥	٦٧
١٩٨٦ ـ ١٩٨٧	١٢٠٠٠	١٠٢١٠	٨٥
١٩٩٠ ـ ١٩٩١	١٥١٧١	١٤١٦٧	٩٠
١٩٩٥ ـ ١٩٩٦	١٨٠٠٠	ـ	٩٨

(١) الجزائر بالأرقام (١٩٧٢).

المصادر: الجزائر، وزارة التعليم العالي، المصدر نفسه، ص ٦، والجزائر بالأرقام (١٩٩١)، ص ٩.

فقد تطور عدد الأساتذة لتأطير الأعداد المتزايدة من الطلبة وتطورت نسبة الجزأرة

من سنة إلى أخرى، حيث بلغت ٩٨ بالمئة للسنة الجامعية ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦. ويتم اللجوء إلى الأساتذة الأجانب في الرتب العليا فقط (أساتذة، وأساتذة محاضرون)، ومع اشتداد الأزمة في الجزائر، غادر الجامعة الجزائرية عدد كبير من الأساتذة الأجانب، وكذا من خيرة الأساتذة الجزائريين من مختلف التخصصات، حيث بلغ عدد الكفاءات التي هاجرت خلال هذين العامين من الجامعة الجزائرية أكثر من ٢٠٠٠ أستاذ وباحث، فقد انعكست الأزمة أمنياً واقتصادياً على وضعية الأستاذ والباحث اللذين تدهورت مكانتهما لحساب الفئات الطفيلية الانتهازية.

(٣) تطور الهياكل الاجتماعية والثقافية

تطورت المرافق الاجتماعية كالأحياء والمطاعم الجامعية، فارتفع عدد الأحياء الجامعية من ٢٣ حياً للسنة الجامعية ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، إلى ٧١ حياً للسنة الجامعية ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧، فإلى أكثر من ٩٠ حياً حالياً.

وكذلك ارتفع عدد المطاعم الجامعية من ١٨ مطعماً سنة ١٩٧٩، إلى ٦٠ مطعماً جامعياً سنة ١٩٨٧، إلى أكثر من ١٠٠ مطعم جامعي حالياً.

وتزايد عدد المكتبات الجامعية، حيث وصل إلى أكثر من ٥٠ مكتبة جامعية. كما تزايد عدد الكتب المطبوعة سنة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ إلى ١٣ كتاباً سنة ١٩٨٧، فإلى أكثر من ٢٠ كتاباً حالياً.

وتطورت الهياكل البيداغوجية، فكانت ٨٧ مؤسسة جامعية موجودة سنة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ تتشكل من:

- ٧ جامعات.
- ٧ مدارس عليا.
- ١١ مدرسة لتكوين الأساتذة.
- مدرستين لتكوين أساتذة التعليم التقني.
- ٣ معاهد وطنية للدراسات الإسلامية.
- ٥٣ معهداً وطنياً للدراسات العليا.

تتركز هذه المؤسسات في أكثر من ٢٥ مدينة جامعية، وارتفعت هذه الهياكل فازداد عدد الجامعات إلى أكثر من ١٥ جامعة، كما ارتفع عدد المدن الجامعية إلى أكثر من ٣٥ مدينة جامعية.

هذا التطور الكبير في الهياكل ذات التكلفة الاقتصادية الكبيرة لم يترافق مع استغلال رشيد وصيانة كفوءة وحفظ مسؤول يثمن بشكل دائم هذه المنجزات ويقلل من الهدر والتبذير المتزايدين.

ب ـ المعطيات النوعية لتطور التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر

إن التطور الكمي في عدد الطلبة والأساتذة ومرافق الاستقبال الاجتماعية والثقافية رافقه من دون شك تطور نوعي سنلاحظه من خلال المعطيات التالية:

(١) تقسيم الطلبة بحسب الفروع والتخصصات

كانت نسبة المسجلين الجدد بحسب فروع التخصصات، كما هو مبين في الأرقام التالية في نهاية الثمانينيات:

- جذع مشترك تقاني ٣٠,٧ بالمئة.
- جذع مشترك (علوم دقيقة) ٩,٦ بالمئة.
- علم الطب الحيوي ١٤,٩ بالمئة.
- علوم طبيعية ٦,٧ بالمئة.
- الفلاحة ٢,١ بالمئة.
- ألتقنيون الساميون ٥,٧ بالمئة.
- الهندسة المعمارية ٣,٠ بالمئة.
- علوم اقتصادية وتجارية ٨,٤ بالمئة.
- العلوم التشريعية والسياسية والإعلانية ٧,٤ بالمئة.
- علوم اجتماعية (آداب، لغات) ١١,٦ بالمئة.

وإذا ما تفحصنا نسبة العدد الإجمالي في نهاية الثمانينيات، فقد كانت العلوم التقانية تستحوذ على أكثر من ٣٠ بالمئة، تليها العلوم الطبية ٢٢ بالمئة، فالعلوم الاجتماعية والآداب ١١,٥ بالمئة، فالعلوم القانونية والتشريعية ٨ بالمئة، ثم تليها العلوم الاقتصادية والتجارية.

هذا التطور في التخصصات يبيّن إلى حد ما الاتجاه النوعي لسياسة التعليم العالي التي تركّز على العلوم التقانية والطبية... مع العلم أن عدد التخصصات النوعية في فروع التعليم الجامعي في الجزائر فاق ١٠٠ تخصص في مختلف العلوم في نهاية الثمانينيات.

(٢) تطور عدد الطلبة في الدراسات ما بعد التدرج

تطور عدد الطلبة في الدراسات المعمقة بشكل ملحوظ كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (١٨ ـ ٣)

عدد الطلبة بعد التدرج/ الوحدة: طالب

السنة الجامعية	العدد
١٩٧١ ـ ١٩٧٢	٩٢١
١٩٧٩ ـ ١٩٨٠	٣٩٢٥
١٩٨٦ ـ ١٩٨٧	١١٤٠٧
١٩٩١ ـ ١٩٩٢	٢٠٠٠٠[١]
١٩٩٤ ـ ١٩٩٥	٢٥٠٠٠[١]

(١) تقديراتنا.

المصدر: الجزائر، وزارة التعليم العالي، اللجنة البيداغوجية الوطنية (١٩٨٧)، ص ٩.

(٣) تطور عدد الباحثين ومراكز وحدات البحث

لقد تطور عدد الباحثين من ٥٠٠ باحث سنة ١٩٨٣ إلى ١٨٥٠ باحثاً سنة ١٩٨٧[٥]، فإلى أكثر من ٢٠٠٠ باحث سنة ١٩٩٠، وأكثر من ٥٠٠ باحث سنة ١٩٩٤ ينجزون بحوثاً بطلب من المؤسسات الوطنية. وقد أُبرم أكثر من ١٣٠ عقداً بين الجامعات والهيئات المحلية والمؤسسات في نهاية الثمانينيات. ويكون هذا الرقم قد تجاوز ٢٠٠ عقد.

كان يوجد أكثر من ٦٣ وحدة بحث في نهاية الثمانينيات، وفاق عددها ١٠٠ وحدة مع بداية التسعينيات مع وجود مركزين للبحث.

(٤) تطور الأطروحات

تطورت الأطروحات في مختلف فروع العلوم وبلغت مع نهاية الثمانينيات أكثر من ٥٠٩ أطروحات تعالج موضوعات متعددة مرتبطة بمشكلات التنمية.

(٥) تكوين الأساتذة

ومن أجل رفع النوعية، أدخل ضمن برنامج الوزارة التكوين القصير المدى في الخارج في معظم الأحوال، حيث يستفيد منه أكثر من ٢٠٠٠ أستاذ جامعي سنوياً[٦]، ثم انخفض العدد بسبب ضغط الأزمة الاقتصادية.

ولتحسين النوعية في مؤسسات التعليم العالي وضع برنامج في نهاية الثمانينيات يرتكز على العناصر التالية[٧]:

(أ) تحسين نوعية التكوين ما قبل الجامعة.

(ب) تحسين مؤهلات المدرسين.

(ج) تحسين الوسائل البيداغوجية.

(د) تحسين برنامج التعليم.

(هـ) تعميم الاعتماد على الإعلام الآلي.

(و) تطوير التكوين العالي المستمر.

وعلى رغم هذه التطورات الكمية والنوعية التي أشرنا إليها بشكل موجز، إلا أن مؤسسات التعليم العالي ومراكزه تعاني مشكلات سنتعرض لها لاحقاً.

---

(٥) «الخطاب الافتتاحي لوزارة التعليم العالي،» ص ٧.

(٦) المصدر نفسه، ص ٦.

(٧) Ministère de l'enseignement supérieur, *Stratégie de la formation* (1987).

٤ ـ إنجازات التعليم العالي والبحث العلمي في التجربة الجزائرية ومشكلاتهما

أ ـ الإنجازات

إن التطورات الكبيرة التي تعرضنا لها بالمقارنة مع السنوات الأولى للاستقلال تدل على حجم هذه الإنجازات، وحتى نثمنها لا بدّ من أن نربطها بالأهداف الكبرى التي مدت إلى التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، وهي:

- الجزأرة.
- التعريب.
- ديمقراطية التعليم العالي.
- ربط الجامعة بالتنمية.

فبالنسبة إلى الهدف الأول استطاعت الجامعة الجزائرية أن تؤمن احتياجاتها من الكفاءات الجزائرية في أغلب الفروع، ووصلت هذه النسبة إلى الحد الذي لا يؤثر فيه التعاون الأجنبي، مالياً أو سياسياً أو ايديولوجياً، في بلادنا، بحيث يبقى هامش فقط للتعاون العلمي والمعرفي يغطى عن طريق بعض الكفاءات الأجنبية في بعض الفروع من أجل تبادل الخبرات.

وبالنسبة إلى التعريب، فعلى الرغم من الضغوط الخارجية لبعض الدول والمناورات الداخلية، فقد سلك شوطاً مهماً ووصل إلى نقطة اللارجوع بعد تعريب التعليم العالي، ثم تدريجياً تعريب العلوم الإنسانية والتشريعية، فضلاً عن فروع علمية أخرى في العلوم الطبيعية والرياضيات والبيولوجيا... وما زالت الجهود متواصلة لتحقيق هذا الهدف.

أما بالنسبة إلى ديمقراطية التعليم، فقد تمّ كسر الاحتكار الطبقي في مجال التعليم العالي، وأصبحت الفرصة متاحة أمام الجميع. وعندما نتفحص التركيبة المهنية الطلابية نجد أن(٨):

١٢,٨ بالمئة من أبناء التجار.

٣٠,٣ بالمئة من أبناء العمال.

١٥,٩ بالمئة من أبناء الموظفين.

---

(٨) مصطفى زايد، **التنمية الاجتماعية لنظام التعليم الرسمي في الجزائر** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٧)، ص ٣٣٦.

١٠,٦ بالمئة من أبناء الشهداء.

٢٠,٤ بالمئة من أبناء عجزة ومتقاعدين.

وبذلك من الممكن القول بأن «التعليم الجامعي قد نجح تماماً في تحقيق هدف ديمقراطية التعليم به الذي هو هدف أساسي ومهم من ضمن أهداف التنمية الاجتماعية بالجزائر»[٩].

أما ربط الجامعة بالتنمية فهو من أعظم الأهداف الاستراتيجية في التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، وإذا تأملنا التطورات التي شهدها قطاع التعليم العالي، والتي يظهر تزايد مخرجاته من كفاءات متنوعة الاختصاصات، تظهر إلى حد ما درجة المساهمة الكمية للجامعة في ميادين التنمية، ولكن عندما نعاين الواقع التنموي، ودرجة المساهمة النوعية للجامعة فيه، ودرجة المساهمة الكمية والنوعية في بعض القطاعات التي تعاني مشكلات كبيرة، كالقطاع الزراعي، مثلاً، نجد أن جهوداً كبيرة يجب أن تبذل من أجل تحقيق هذا الهدف.

وعلى رغم ذلك، هناك إيجابيات تتمثل في تزايد الأعداد المتخرجة في الجامعة والموجهة إلى ميادين التنمية كافة في البلاد. فمنذ سنة ١٩٦٢ إلى غاية سنة ١٩٨٦ وجهت الجامعة الجزائرية أكثر من ١٠٠ ألف[١٠] من الكفاءات والخبرات إلى الميدان العلمي، ومنذ سنة ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٩١ بلغ عدد الحاصلين على شهادات تعليم عال أكثر من ١٠٠ ألف.

فلا شك في أن ٢٠٠ ألف كفاءة ساهمت بها الجامعة في فروع التخصصات التالية:

(١) التقانة والتقنيات العليا.

(٢) العلوم الإنسانية.

(٣) العلوم الطبية والبيطرية.

(٤) العلوم الاقتصادية والتجارية.

(٥) العلوم التشريعية والسياسية والإعلامية.

(٦) العلوم الاجتماعية والآداب واللغات.

وكانت الدفعات المتخرجة في الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٦) تتوزع على الفروع السابقة بالترتيب وبالنسب التالية: ١٨,٨ بالمئة، ١٩,٥ بالمئة، ٢٠,٧ بالمئة، ٧,٦ بالمئة، ١٢,٧ بالمئة، ٢٠,٧ بالمئة[١١].

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٣٦.

(١٠) Ministère de l'enseignement supérieur, *Quelques données sur l'enseignement supérieur, 1979* (1986), p. 12.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٣.

أما المساهمة على مستوى البحث العلمي، فإنه على رغم الجهود المعتبرة، إلا أن وحدات البحث ومراكز البحث المحدودة التي تنقصها التجهيزات اللازمة للعمل، وعدد الباحثين القليل نسبياً على مستوى البلاد والعلاقات الصعبة مع المحيط، جعلت النتائج دون مستويات التحدي المطلوب لتحقيق تنمية مستقلة مرتبطة بها الجامعة ارتباطاً عضوياً، كمؤثرة وموجهة وفاعلة.

وإذا لاحظنا المساهمة التي تقدمها جامعة واحدة على مستوى الدول المتقدمة نلاحظ درجة ارتباط التعليم والبحث العلمي عندهم، والعكس في بلادنا. فإذا أخذنا جامعة كاليفورنيا وحدها في بداية الستينيات، يقول كلارك كير: «بلغت نفقات تشغيل جامعة كاليفورنيا عام ١٩٦٢ نصف مليار دولار، كما بلغ عدد موظفيها ٤٠٠٠٠ شخص يقومون بعمليات البحث في ١٠٠ جهة مجهزة بمراكز الإحصاء ومحطات التجارب ومراكز البحوث الزراعية والمدنية، كما تقوم على مشروعات من خارج البلاد تشمل أكثر من ٥٠ بلداً وتشمل الدراسات التي تقوم بها ١٠ آلاف دراسة، ويكاد يكون لها صلة بكل صناعة وبكل مستوى من مستويات الحكومة وبكل شخص في الإقليم»[١٢].

هذه هي المعطيات منذ بداية الستينيات، ناهيك عن المعطيات المتعلقة ببداية التسعينيات. ولذلك، حتى تصل مساهمة التعليم العالي إلى المساهمة الفاعلة، لا بدّ من جهود كبيرة واهتمامات جادة...

ب ـ المشكلات

من الممكن التمييز بين نوعين من المشكلات التي قللت من فعالية مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي:

(١) المشكلات العامة المتعلقة بسياسة التعليم العالي.

(٢) المشكلات الخاصة المتعلقة بالباحثين وبمناهج البحث العلمي.

(١) المشكلات العامة المتعلقة بسياسة التعليم العالي في الجزائر

سنوجزها في النقاط التالية:

(أ) عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على تكييف مناهجها ومحتويات التعليم فيها بما يتوافق واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففي كثير من الأحيان نجد تباعداً كبيراً بين مخططي التنمية في البلاد وبين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وبالتالي عدم ربط البحوث العلمية بخطة التنمية في الجزائر.

---

(١٢) عدنان بدران، «دور التعليم العالي ومراكز البحوث في تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي،» ورقة قدمت إلى: تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان (بيروت: المركز، ١٩٨٥).

(ب) إهمال الجانب التطبيقي في ميدان البحث والتركيز على الجانب النظري، والتركيز على التعليم وإهمال البحث العلمي...

(ج) اضطراب في القوانين والتشريعات التي تحكم تسيير التعليم العالي والبحث العلمي، ولعل هذا لحداثة التجربة.

(د) التغيرات المفاجئة لجهاز التسيير والإدارة وانعكاساتها السلبية، فما إن يتمكن الفريق الجديد من فهم المشكلات وتصور الحلول حتى تتغير الوزارة والمدراء العامون والعمداء... وهكذا.

(٢) المشكلات الخاصة المتعلقة بالباحثين وبمناهج البحث العلمي

(أ) إن قلة عدد الباحثين وعدد المهتمين بالبحث العلمي وصلت في الجزائر إلى ٥٠٠٠ باحث، أي ٥٠٠٠ مقابل ٢٧ مليون نسمة، هذا من الجانب الكمي، أما إذا نظرنا إلى الجانب النوعي، فنجد كذلك ضعف إنتاجية هذا العدد من الباحثين. وقد كانت إنتاجية الباحث العربي لا تساوي سوى ١٠ بالمئة من إنتاجية غيره من الباحثين في أواسط السبعينيات، ونعتقد أنها لا تزيد الآن على ٢٠ بالمئة في الجزائر.

(ب) عدم توافر الشروط الملائمة للبحث.

ـ الشروط البحثية، من مراجع ودوريات وتربصات...

ـ الشروط العلمية، وتتمثل في ضآلة محتويات برامج دراسات بعد التدرج.

ـ الشروط المادية، وتتمثل في ضآلة المخصصات الموجهة إلى ميزانيات البحث العلمي، الأمر الذي لا يشجع على دعم المجهودات البحثية ويعطلها.

ـ الشروط المساعدة، نقص في عدد الإطارات التي تساند الباحث وتسهل مهمته في استخدام الوسائل والأجهزة وتشغيلها وصيانتها.

ثالثاً: مبادئ استراتيجية دعم دور الجامعة والبحث العلمي في التنمية المستقبلية لبلدان المغرب العربي

لا نريد أن نقحم أنفسنا في مغامرة تحديد العناصر الكاملة لاستراتيجية تطوير دور الجامعة والبحث العلمي في منطقة المغرب العربي، فذلك يتطلب تضافر جهود مجموعة كبيرة من الباحثين من مختلف التخصصات يتوفرون على جميع المعطيات الحالية التي تخص بلدان المغرب العربي، وتخص التطورات العلمية العالمية.

ولذلك فنظرتنا تهدف إلى تحديد بعض العناصر التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة الاستراتيجيا المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي.

إن صياغة استراتيجيا لتطوير التعليم ودعم دوره في عملية التنمية الحضارية لبلدان المغرب العربي تستدعي ارتكازَها على المبادئ والأهداف الأساسية التالية:

١ ـ المبدأ التنموي المغاربي.

٢ ـ المبدأ العقائدي الإيماني.

٣ ـ المبدأ الديمقراطي.

٤ ـ مبدأ الارتقاء باللغة العربية.

٥ ـ مبدأ التفتح على اللغات الحية الأخرى.

٦ ـ مبدأ التنسيق والتكامل التدريجي.

٧ ـ مبدأ الأصالة والتجديد.

٨ ـ مبدأ القيادة والتوجيه.

٩ ـ مبدأ استقلالية الجامعة ومؤسسات البحث.

١٠ ـ مبدأ الحرية الأكاديمية.

١ ـ **المبدأ التنموي المغاربي**: تقوم هذه الاستراتيجيا على تأكيد العلاقة الكبيرة بين مؤسسات التعليم والبحث العلمي وعملية التنمية الشاملة، ولا يكون ذلك إلا بتحسين ترجمة الأهداف التنموية وترتيبها بحسب أهميتها، وتكييف مناهج التعليم العالي وبرامجه بما يتفق وتحقيق هذه الأهداف.

٢ ـ **المبدأ العقائدي الإيماني**: يعني ارتكاز استراتيجية التطوير على ترسيخ القيم والعقائد الإسلامية وصولاً إلى التميز في الشخصية الحضارية للأمة.

٣ ـ **المبدأ الديمقراطي**: يرتكز على تطوير مؤسسات التعليم بما يتماشى مع التطور العلمي الحديث، مع الإبقاء على تكافؤ الفرص وتساوي الحظوظ أمام جميع فئات الشعب مهما كانت انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو المهنية.

٤ ـ **مبدأ الارتقاء باللغة العربية**: إن مبدأ التعريب على مستوى التعليم العالي والبحث العلمي هدف عظيم يساعد على إبراز الشخصية العربية للمنطقة التي لها آثارها الإيجابية في الجهود التنموية.

ويتم ذلك عن طريق تطوير البحث باللغة العربية وتدعيم جهود الترجمة من اللغات الأخرى إلى العربية...

٥ ـ **مبدأ التفتح على اللغات الحية الأخرى**: إن تعميم استعمال اللغة العربية على مستوى التعليم العالي والبحث العلمي يجب أن يترافق مع التفتح على اللغات الأخرى عن طريق معرفتها والاستفادة من باحثيها.

٦ ـ **مبدأ التنسيق والتكامل التدريجي**: لا بدّ لدفع دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على المستوى المغاربي من اتخاذ إجراءات معينة لتنسيق الجهود العلمية والبحثية منعاً للازدواج وتقليلاً للهدر في الموارد وتعظيمها للاستفادة من الطاقات البشرية البحثية المحدودة. وكذلك العمل على تحقيق تكامل تدريجي بين مؤسسات ومراكز التعليم العالي على المستوى المغاربي وإحداث نوع من التخصص في إطار الاهتمامات المشتركة.

٧ ـ **مبدأ الأصالة والتجديد**: الأصالة تعني: «العمل بخير ما في الماضي من أصول تدل على العراقة والذاتية والابتكار... فهي تمثل الماضي والحي، والتجديد يعني توليد أفكار نابعة من الجهود الذاتية متميزة بالابتكار بما يلائم التقدم وتطور الحياة، وهما اتجاهان متكاملان في التطور السليم للأفراد والمجتمعات»(١٣).

٨ ـ **مبدأ القيادة والتوجيه**: إن دور الجامعة ومؤسسات البحث العلمي يجب أن ينتقل من الخضوع للقيادة السياسية والانفعال بممارساتها إلى مركز قيادة المجتمع وتوجيهه بما يحقق أهداف التنمية. وعلى السلطة السياسية أن تسترشد عند اتخاذ قراراتها في الميادين كافة بما يقرره أهل العلم وأصحاب الخبرة، وبهذا تكون قرارات البلدان المغاربية أقرب إلى الصواب وإلى المنطق والموضوعية. وما أوصل الأمة إلى هذه الوضعية إلا الارتجال في اتخاذ القرارات والعفوية في إبداء المواقف. فهذا المبدأ يقتضي الوصول من مؤسسات موجهة ومقودة في الوضع الحالي إلى مؤسسات موجهة وقائدة للمجتمع. يقول حسن الإبراهيم: «على الجامعة مسؤولية قيادة المجتمع نحو حياة أفضل، وأعني هنا ألا تكون الجامعة تابعة، إنما يجب عليها أن تتبوأ مركز القيادة»(١٤).

٩ ـ **مبدأ استقلالية الجامعة ومؤسسات البحث**: تبدأ الاستقلالية الإدارية، وكذا المالية والتنظيمية، كل ذلك في إطار ثوابت الأمة وفي نطاق سيادتها، ومؤسسات التعليم العالي تعاني منذ سنوات إلى يومنا هذا أزمة الاستقلالية، وقد تكلم عنها كتّاب كثيرون، يقول طه حسين: «ويكفي أن تعلم بأن الجامعة التي يعترف بها القانون بتدبير أمورها المالية لا تستطيع أن تتصرف في أيسر الأمور إلا إذا أذنت لها وزارة المالية، ووزارة المالية هنا ليس الوزير ولا الوكيل، إنما هي المكاتب التي يشرف عليها في أكثر الأحيان موظفون لا يعرفون من أمر العلم والتعليم شيئاً، فالجامعة مقيدة بأسخف القيود وأثقلها حين تريد أن تشتري الكتب أو تبيع ما تطبع منها، وحين تريد أن تشتري حتى أهون الأدوات وحين تريد أن تعين كبار الموظفين وصغارهم في هيئة التدريس وفي مكاتب الإدارة والكليات...»(١٥).

---

(١٣) حمد إبراهيم السلوم، **استراتيجية تطوير التربية العربية: إلى أين؟** (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٢)، ص ٢٠.

(١٤) حسن الإبراهيم، «محنة التعليم العالي العربي: بعض القضايا الرئيسية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠١ (تموز/يوليو ١٩٨٧)، ص ٤٠.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٩.

فالجامعة بحاجة إلى استقلالية شاملة تمكنها من اتخاذ قراراتها بكل حرية.

١٠ ـ **مبدأ الحرية الأكاديمية**: الحرية كمبدأ ترتكز عليه استراتيجيا مستقبلية لمؤسسات التعليم العالي تكسر الحاجز الرهيب الذي يحد من حرية الباحثين والعلماء في طلب الحقيقة والبحث عنها وإيصالها إلى الناس. وقد فسرها متى عقراوي قائلاً: «حرية الإنسان الجامعي في تدريسه وفي بحثه، وفي التعبير عن آرائه ونظرياته تعبيراً حراً دون أن يكون عرضة لاضطهاد سببه الآراء التي يأخذ بها أو يدرسها، وهي أيضاً تشمل حرية الجامعة في إدارة شؤونها الداخلية واختيار أفراد هيئتها التدريسية وترقيتهم وتطبيق قوانينها عليهم، وكذلك اختيار طلابها وفقاً لقواعد ومعايير مقررة ووضع مناهجها الدراسية، وأساليبها في التدريس، وتقرير امتحاناتها والشروط التي تمنح بمقتضاها درجاتها الجامعية، فينبغي أن تكون قدرة الجامعة في ممارسة هذه الوظائف دون تدخل السلطات أو من المجتمع، إلا في أضيق الحدود الجوهرية»(١٦).

فالحرية الأكاديمية مقدمة ضرورية للتطور العلمي.

خلاصة

إن الأزمة التنموية التي تعيشها بلدان المغرب العربي غير ممكن تجاوزها عن طريق إجراءات النهوض القطرية، بل بات من الضروري اتخاذ خطوات جدية لتحقيق وحدة المغرب العربي. ونعتقد أن المدخل الكبير الذي تعتمد عليه التنمية هو إحداث تغيرات جوهرية تمس الموارد والطاقات البشرية، وتلعب مؤسسات التعليم في مختلف المستويات دوراً حاسماً في عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي.

ومسيرة التعليم العالي والبحث العلمي في التجربة الجزائرية مهمة وتستحق الدراسة، وقد أشرنا إليها بشكل موجز أظهر لنا التطورات الإيجابية الكمية والنوعية التي مست هذا القطاع الحيوي، كما أبرز لنا بعض المشكلات التي رافقت ذلك التطور. ويعود بعضها إلى سياسة التعليم العالي والبحث العلمي بشكل خاص، وبعضها الآخر متعلق بالباحثين ومراكز الأبحاث، ومنها عدم القدرة على ترجمة أهداف المجتمع، وربط سياسة التعليم والبحث بها، وكذا ضعف الاهتمام بالبحث والتطوير، وعدم العناية بالباحثين، الأمر الذي جعل النتائج الإيجابية المتحققة دون مستوى طموحات المجتمع الجزائري في أن تصبح الجامعة قائدة التغيير.

وقد انتهينا من واقع التجربة الميدانية الجزائرية لتطور التعليم العالي إلى التأكيد على بعض المبادئ الأساسية التي يجب أن تركز عليها استراتيجية تطوير ودعم دور الجامعة والبحث العلمي في التنمية المستقبلية لدول المغرب العربي، ومنها:

ـ البعد المغاربي.

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٠.

- البعد العقائدي.
- المبدأ الديمقراطي.
- مبدأ الارتقاء باللغة العربية.
- التفتح على اللغات الأخرى.
- الأصالة والتجديد.
- مبدأ التنسيق والتكامل التدريجي معاً.
- مبدأ القيادة والتوجيه.
- مبدأ استقلالية الجامعة.
- مبدأ الحرية الأكاديمية.

هذه المبادئ المهمة كفيلة بتغيير دور الجامعة من تابعة إلى متبوعة، ومن منفعلة إلى فاعلة، ومن مقودة إلى قائدة، ومن مُوَجَّهة إلى موجِهة لعملية التغيير، وذلك لتحقيق تنمية فعالة لمنطقة المغرب في إطار المبادئ الحضارية الإسلامية.

نعتقد أننا سلطنا بعض الضوء على الموضوع، ولكنه يستحق جهداً أكبر، ووقتاً أطول، ومعطيات عن التعليم العالي في جميع البلدان المغاربية تؤسس عليها الدراسة، الأمر الذي لا يفي به هذا البحث المختصر.

الفصل التاسع عشر

التبعية الاقتصادية وأثرها في صنع القرار السياسي: دراسة حالة الجزائر(*)

ناصر يوسف(**)

مقدمة

إن مفهوم التبعية الاقتصادية مشروط بأهمية الأبعاد السياسية لمستقبل بلدٍ ما، وكل من مصطلحي «المفهوم» و«البُعد» يكمل أحدهما الآخر في إطار الاستراتيجيا التي يحكمها النسق الاجتماعي. فمن دون هذا الثالوث ـ الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي ـ لا يمكننا إدراك حقائق الأزمة التي يراد تشريحها والبحث في مرجعيتها وأصولها.

التبعية مصطلح تاريخي تأسّس ضمن ما يعرف بـ «النظرية الاستعمارية» التي أدّت بهذا المصطلح إلى رفض الطروحات اللازمة لمواجهة الركود الاقتصادي. والعكس صحيح حينما يتعلق الأمر بالرؤية الاقتصادية ومدى قدرتها على تجاوز الصراعات السياسية، لأن الممارسة الميدانية في ظل هذه الظروف المتناقضة تجد عقبة تمنعها من أن تحقّق التوازن بين العمل السياسي والمشروع الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت في تقديرات الأزمة، وبالتالي تكون النظرة إلى الأحداث مجرّدة. فينتج ما يعرف باختلال العلاقة التنموية، والدخول في نتائج تساعد على إفراز العوامل التمهيدية للتبعية، أي نظرية الاستعمار الجديد.

لقد تشكلت التبعية الاقتصادية بالتقدير في السبعينيات، وازدادت فجوتها في العشرية السابقة، ولكل ذلك أسبابه الخاصة، سنوردها ـ تحليلاً ـ بلغة الأرقام.

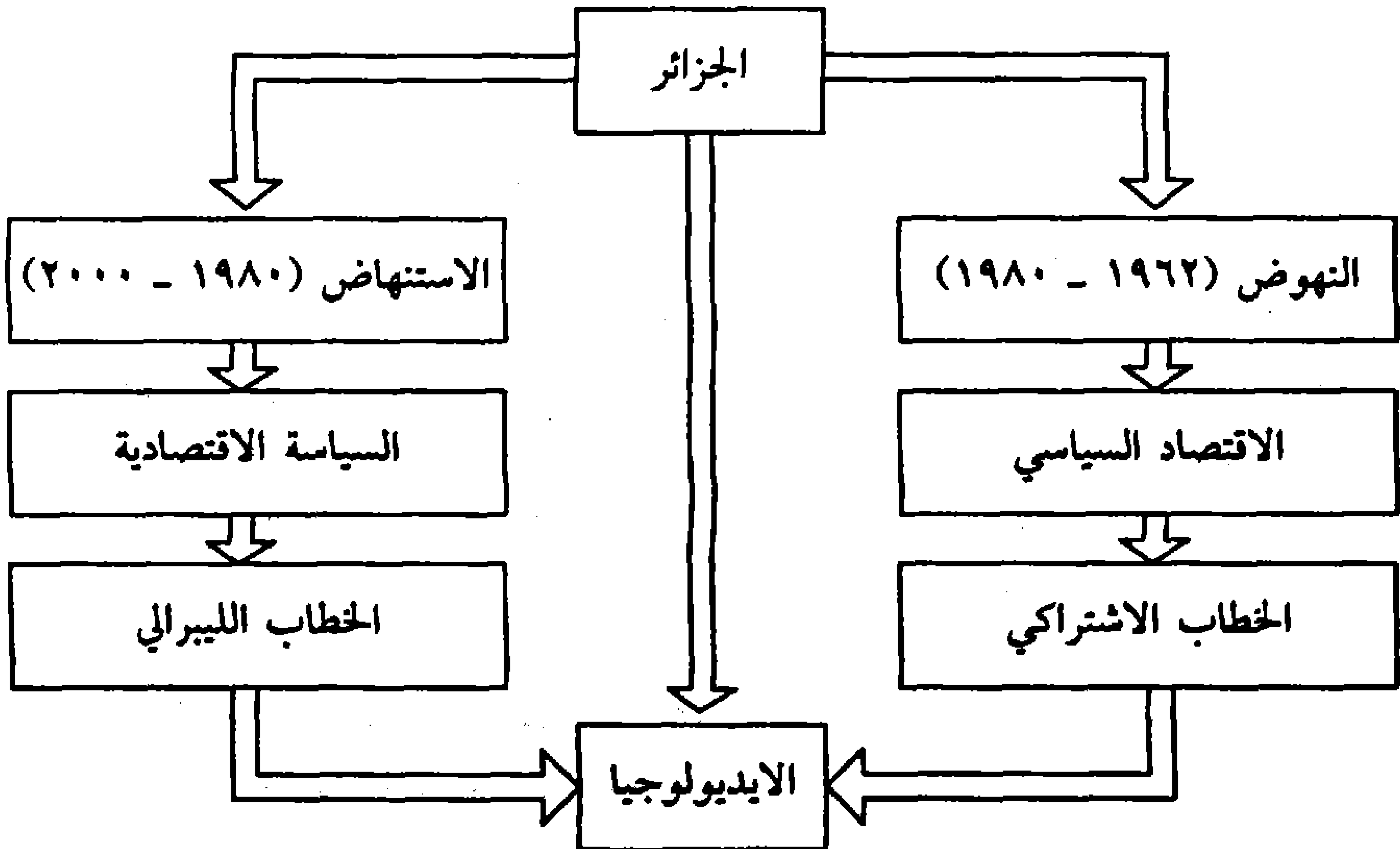
(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)، ص ١١٧ ـ ١٣١.

(**) جامعة تلمسان، الجزائر.

أولاً: الانفتاح الاقتصادي على الخارج

من البديهي أن أية دولة بعد الاستقلال تخرج منهارة اقتصادياً، نظراً إلى الظروف التي عاشتها ما قبل الاستقلال. أمام هذه العقبات لا تجد دولة مثل الجزائر إلاّ «الاختيار» الايديولوجي الصعب، وهو الانفتاح الاقتصادي على الخارج، وتحديداً على فرنسا وحلفائها، بحكم أنها الوريث الشرعي لخيرات الجزائر، بينما الآخرون شركاء طبقاً للقانون الدولي المعاصر الذي يضع قوانينه بصيغة تبدو أنها تهضم الاستقلال الاقتصادي وتغيّر من وجهته الإنمائية. فبهذا المنطق السياسي الرادع أصبحت تخاطب الدول الضعيفة، لأن الاحتمالات كلها واردة في «عمل القوة» بالنظر إلى أن القطيعة الاقتصادية لا يمكنها أن تتأسس في بلدٍ كالجزائر التي عاشت «سياسة التفكيك الاقتصادي/الاجتماعي» ما بين عامي ١٨٣٠ و ١٩٦٢. ولكن ما عسانا نقول عن «التفكيك الجديد» ما بين عامي ١٩٦٢ و٢٠٠٠؟!

يبدو الأمر خطيراً إن لم تنكشف اقتصادات الجزائر على الخارج حتى تعرف كيف تنهض بثرواتها، ولكن بالنسبة إلى التخلف الذي يكتنفها، فإن المعادلة التنموية تتغيّر، فتصبح «الاستنهاض من قبل الغير» بدل «النهوض بالاعتماد على الذات». ويمكننا توضيح ذلك على أساس أن «النهوض» انحصر بين عامي ١٩٦٢ و١٩٨٠ و«الاستنهاض» بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٠. وللتوضيح أكثر نرسم ما عبّرنا عنه في هذا المخطط:



هكذا كان الانفتاح الاقتصادي على الخارج يبدو في غاية السهولة، نظراً إلى الخطاب الاشتراكي الذي كانت تقول به الجزائر وفق مبادئ «الاقتصاد السياسي». هذا لأن الاقتصاد الجزائري في فترة «التحوّل» الاشتراكي كان قائماً على تلبية رغبات الأفراد واحتياجاتهم المادية. وقد انعدمت الرغبة الروحية في الإشباع الفكري، أي فهم منطق السياسة الاقتصادية، أو البحث عن الثروة التي «لا تزول» والمتمثلة في بناء الإنسان وإعادة تشكيل «عقله» السياسي تمشياً مع التغيرات الاقتصادية الدولية، الأمر الذي جعل تلك المرحلة الاشتراكية بعيدة عن أجواء الفوضى الشعبية، في حين أن الجزائر كانت تعيش حصاراً سياسياً «مغلقاً» لا يمكن لقاعدته البسيطة أن تستوعبه آنذاك، وانحصرت المسألة في «الاقتناع» بالديماغوجيا ومعالجة الوضع معالجة شعبوية، إلى أن جاءت فترة الرئيس الشاذلي بن جديد التي أحدثت تغيّراً جذرياً في الخطاب السابق، الأمر الذي أدى بها إلى الكشف عن مساوئ «الانغلاق» ببراغماتية الانفتاح الاقتصادي، ولكن ليس ضمن السياسة الاقتصادية التي تعتمد على القضايا التنموية وعلاقتها بتقلبات وقائع الأحداث الاقتصادية العالمية.

لقد منح الانفتاح الاقتصادي على الخارج فرصة إرساء القواعد السياسية التي يريدها الغرب الرأسمالي ـ فكرة وممارسة ـ وعلى نطاق واسع يشمل تجزئة التكامل الاقتصادي والسياسي. فقد أصاب غايته حين خلق الوعي الاقتصادي المتخلف في الجزائر، وعلى جميع المحاور الكبرى التي تندرج ضمن «الركائز الاقتصادية» التي بإمكانها أن تنفث سموم التبعية الفعلية:

١ ـ التجارة الخارجية

يُقصد بنظرية التجارة الخارجية تحديد ماهية صادرات الدولة ووارداتها، اعتماداً على الإحصاءات التي تؤكد عمق هذه النظرية وما مدى أهميتها في عملية التبادل التجاري ومعرفة إلى أين وصل مؤشّر الميزان التجاري؟ ونحن إذ نأخذ الجزائر كعيّنة للدراسة، فهذا لأنها أرضية ممهدة لذلك، وخصوصاً أن الجزائر تتمتع بحصة كبيرة في المشاركة التجارية الدولية، بالمقارنة بالسوق الأوروبية المشتركة، كما هو موضح في الجدول رقم (١٩ ـ ١)[1].

(١) انظر مجلة: أحداث اقتصادية، العدد ٤٤ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٠)، ص ٢٢.

الجدول رقم (١٩ ـ ١)

التعامل التجاري مع السوق الأوروبية المشتركة لسنة ١٩٨٩

(بملايين الدنانير الجزائرية)

	الواردات		الصادرات		الميزان التجاري
السوق الأوروبية المشتركة	٢٦٧٩٩,٥٢٣	٥٤,١٧ بالمئة	٣٢٩٥٢,٢٤٢	٦٨,٢٧ بالمئة	ـ ٦١٥٢,٧١٩

المصدر: الإدارة العامة للجمارك (١٩٨٩).

إذاً، وبحسب الجدول رقم (١٩ ـ ١)، فإن الجزائر لم تسجل تطوراً ملموساً في التجارة الخارجية، نظراً إلى التفاوت بين عمليات التصدير والاستيراد. هذا ما يؤكده الميزان التجاري بالقياس إلى العوامل الاقتصادية الداخلية لسنة ١٩٨٩. أما بحسب السياسة الخارجية، فيتبين لنا أن دور الميزان التجاري قد تقلص، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ على ميزان العمليات الرأسمالية.

استطاعت السوق الأوروبية المشتركة ـ باتباعها فلسفة الاندماج الاقتصادي/ السياسي ـ أن تكسب لصالحها المجال التجاري، وفعلاً تحقق ذلك لما تعمقت التبعية من جراء اختلال ميزان العمليات الرأسمالية نتيجة سيطرة منطق تقسيم العمل الدولي ضمن ظاهرة الاحتكارات التنافسية العالمية. وهذا ما يكشف لنا أن مدى التعامل مع السوق الأوروبية قد بلغ درجة تفوق غيرها كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان، لأن السوق الأوروبية تعدّ من أهم الزبائن المتعاملين مع الجزائر، إذ تمثل المحروقات ـ مثلاً ـ أكثر من ٩٥ بالمئة من الصادرات الجزائرية إلى المجموعة. فبين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ ارتفعت مبيعات الغاز الطبيعي الجزائرية إلى المجموعة الأوروبية بنسبة ٢٠,٥ بالمئة، إذ إن الجزائر تُشبع ١٠,٦ بالمئة من احتياجات الاستهلاك لبلدان المجموعة. وقد وفرت المجموعة أكثر من ٥٠ بالمئة من الاحتياطات الغذائية للجزائر سنة ١٩٨٦. والجدول رقم (١٩ ـ ٢) يوضّح ذلك[٢].

(٢) انظر: عثمان الخلف، «الجزائر والمجموعة الأوروبية: علاقات غير متكافئة،» أحداث اقتصادية، العدد ٤٥ (شباط/فبراير ١٩٩٠)، ص ١٧.

الجدول رقم (١٩ ـ ٢)

المبادلات بين المجموعة الأوروبية والجزائر بـ ١٠٠٠ إيكو

السنة	التصدير	الاستيراد	الميزان التجاري
١٩٧٨	٣,٦٧٠,٦٦٨	٢,٠٠٦,١٢٠	١,٦٦٤,٥٤٨ +
١٩٧٩	٣,٨٥٦,٢٩٨	٢,٧٦١,٨٦٦	١,٠٩٤,٤٣٢ +
١٩٨٠	٤,٧٥٤,١٣٨	٤,٠٢٨,٠٩٨	٧٢٦,٠٤٠ +
١٩٨١	٥,٥٨٣,٤٨٩	٦,٠٦٢,٧٧٤	٤٧٩,٢٨٥ -
١٩٨٢	٥,٣٣٤,٠٣٣	٨,٦٤٢,٤٢٦	٣,٣٠٨,٣٩٣ -
١٩٨٣	٦,١٤٧,٣٧٥	٧,٧٣٢,٢٤٨	١,٥٨٤,٨٧٣ -
١٩٨٤	٧,٠٣٣,٤٥٨	٩,٣٠٩,٢١٦	٢,٥٨٤,٧٥٨ -
١٩٨٥	٧,١٤٥,٧٨٦	١٠,٢٨٤,٥٥٤	٣,١٣٨,٧٦٨ -
١٩٨٦	٥,٢٥٦,٦٣٨	٦,٨٧٤,٧٩٣	١,٦١٨,١٥٥ -

بالنسبة إلى التعامل التجاري مع السوق الأوروبية المشتركة وبحسب الجدول رقم (١٩ ـ ١) لسنة ١٩٨٩، نجد أن:

الصادرات ← ٣٢٩٥٢,٢٤٢
الواردات ← ٢٦٧٩٩,٥٢٣
⇐ الميزان التجاري (- ٦١٥٢,٧١٩)

أما بحسب الجدول رقم (١٦ ـ ٢) بالنسبة إلى سنوات ١٩٧٨ إلى ١٩٨٦، فإن:

الصادرات ← ٥٧,٧٠٢,٠٩٥
الواردات ← ٤٨,٧٨١,٨٣٣
⇐ الميزان التجاري (- ٨,٩٢٠,٢١٢)

ما نستطيع استخلاصه هو أن ما بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ سُجّل الفائض بمقدار ٣٤٨٥,٠٢٠، أما بالنسبة إلى سنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ فقد حصل عجز في الميزان التجاري بمقدار ١٨,٥٥٧,٩٥١، هذا طبعاً بوحدة «إيكو» الأوروبية. أما بالنسبة إلى وحدة الدينار، فقد سجّل الجدول رقم (١٩ ـ ١) عجزاً بمقدار ٦١٥٢,٧١٩، هذا كله يفسّره مدى أهمية التعامل مع السوق الأوروبية المشتركة، نظراً إلى عاملين اثنين:

أ ـ إن السوق الأوروبية المشتركة تتمتع بحصة الأسد كشريك تجاري.

ب ـ إن فرنسا ـ باعتبارها تشكل الاستعمار التاريخي ـ هي جزء من هذه السوق (الموقع الجيو ـ سياسي).

إن الفائض الذي تحقق في السنوات ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠ لم يكن كافياً لجلب الموارد

المالية قياساً إلى العجز الكبير الذي لم تعرف كيف تستغله سنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٩، وحتى لو دمجنا السنوات من سنة ١٩٧٨ إلى سنة ١٩٨٩، نحصل على عجز مع مراعاة الوحدة النقدية المتعامل في إطارها.

تبدو التبعية من خلال هذه الإحصاءات واضحة، وقد تصلّبت أكثر ابتداءً من سنة ١٩٨١، وهذا نظراً إلى تشابك العلاقات الاقتصادية والسياسية في ما بينها، والتعاون السياسي ـ الاقتصادي الأكثر منه تعاون اقتصادي بحت. فهذه السياسة «الواهمة» ساعدت السوق الأوروبية المشتركة على اتخاذ قرار تحديد الأسعار واختيار النوعية التي تناسبها، الأمر الذي جعل الجزائر تتحمل عبء تلك السنوات، وخصوصاً لما كانت أوروبا تسعى إلى تجسيد فكرة «الوحدة» في التسعينيات، كما كانت في الوقت نفسه ـ في مرحلة الثمانينيات ـ تقوم بعملية تسييج لأجهزة الإنتاج المغاربي/الجزائري، وبالتالي إخضاعها لمطالبها، الأمر الذي أدى إلى التبعية المجحفة وخلق الفوضى السياسية التي أدت دوراً بارزاً في تكوين الواقع الاقتصادي «التابع»، خصوصاً في ظلّ «المخابرات الاقتصادية» المتمثلة في استراتيجية سياسة الشركات المتعددة الجنسيات التي تفرض مبدأ التعامل التام مع الخارج لتعاظم الأرباح. وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري تابعاً للخارج. ويمكننا شرح هذه التبعية بدءاً من أن لهذه المخابرات كلها أثراً في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، لأنه «فيما يخصّ الميزان، فإن عمل الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية سيُسهم في توليد الصادرات والاستيراد في هذه البلدان، وذلك على النحو التالي:

أ ـ تصنيع المواد الأولية المحلية.

ب ـ تؤدي الشركات المتعددة الجنسيات دورها في استمرارية التبادل المتكافئ بين البلدان النامية والدول المتقدمة.

ج ـ إن الشركات المتعددة الجنسيات فيما تقيمه من مشروعات في البلدان النامية تفرض عادة مشروعات ليست ذات أولية عالية في التنمية»[٣].

٢ ـ الهجرة النفطية

إن معنى الهجرة ـ هنا ـ ذو دلالة معرفية اقتصادية، يراد به التحول النفطي إلى الخارج بطريقة غير مشروعة. فالنفط يشكل الحقيقة الفعلية للاقتصاد، لأنه يساعد على اكتساب الحصانة السياسية، ولكن الانفتاح على العالم الرأسمالي بهذه الهمجية مهّدت له عوامل السيطرة على هذه المادة الخام. فالجزائر كغيرها من الدول النفطية تعيش تذبذباً في السياسة السعرية للنفط، نظراً إلى الهبوط الفاحش الذي تسجله مع بداية سنة ١٩٨٦. ففي

(٣) انظر: **مشكلة التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي،** تحرير عدي قصور (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٣)، ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩.

السبعينيات كان «سعر» النفط يمثل «القيمة» الحقيقية للنفط، ونقصد بذلك أن تلك المرحلة كانت تحافظ على السيادة الترابية للبلاد، الأمر الذي جعل التبعية في منأى عنها. أما مع بداية الثمانينيات، فنلاحظ أن عائدات النفط بدأت تتقلص، وبالتالي «عشنا مرحلة ١٩٨٦ - ١٩٨٩ التي تغيرت وتذبذبت فيها الأسعار ما بين ١٥ إلى ٢٠ دولاراً...»(٤). هذا كله ينبئ بأن مرحلة الثمانينيات تميزت بجو من التبعية الاقتصادية، وهذا لعدم التحكم في أسعار النفط، لأننا «ضيّعنا وقتاً ثميناً في الثمانينيات، حيث لم نصدر الكميات الضرورية التي كان يمكن أن تعيننا وتجنبنا الأزمة التي نعيشها اليوم، وبالتالي خسرنا ٤٠ مليار دولار»(٥).

إن عدم التحكّم الكامل في سياسة التسعير النفطية، كان سبباً في هذا التدهور، ولو أن الفترة السبعينية كانت على خلاف ذلك. فالدول الرأسمالية آنذاك كانت في حاجة ماسة إلى هذه المادة، فضلاً عن أن منظمة أوبك كانت في أوج ازدهارها. لكن ابتداء من الثمانينيات انقلبت الخريطة الاقتصادية العالمية، الأمر الذي فسح المجال للتفوق التقاني وصلاحية تطبيق بنود الاقتصاد الدولي على الوطن العربي، واستغلال تخلفه الثقافي والروحي والمادي، وتفكك القوى العربية، واضطهاد الحركات الإسلامية. فعلى أثر هذه المشاكل التنموية، وبفضل هذه السياسة التي ينتهجها الغرب، توسعت فجوة التبعية الاقتصادية، الأمر الذي جعل الرأسمالي يتحكم حتى في عملية استخراج هذه المادة. ونظراً إلى صعوبة هذا الارتباط الذي يؤثر في القرارات السياسية الداخلية، فقد أصبح ذلك موضع تساؤل لدى المسؤولين الكبار في الدولة، وقد عبّر عن ذلك عبد الحميد ابراهيمي بقوله: «لماذا نعرض على الشركات الأجنبية المجيء لاستغلال بترولها المكتشف سابقاً؟ فإذا كانت الشركات الأجنبية تستعمل تقنيات في عمليات الاسترجاع الثانوي، فسونطراك قادرة على هذه العملية ومنذ أكثر من ١٠ سنوات على القيام بهذا الدور»(٦).

لقد شهدت السنوات السبعينية ارتفاعاً على مستوى المداخيل النفطية. لكن هذه المداخيل لم تستغل كما ينبغي في عملية التنمية ولم تقم بدور كبير في برنامج التثمير الذي حاولت الجزائر العمل به في السبعينيات، بل أخذت المداخيل مساراً اتجه صوب «سياسة البذخ والاختلاسات» التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري تحت غطاء «النمط الاستهلاكي» بعيداً عن استثمارها في مشاريع كبرى بإمكانها أن تقترب من المسؤولية، أي المحاسبة، واستثمارها - خلافاً لذلك - في مشاريع خضعت للامسؤولية، أي المحسوبية.

هذا كله يؤدي إلى ترسيخ التبعية، لأن الجزائر وظّفت عائداتها النفطية كلها في استيراد «الأشياء» التي لا تجعلنا نطوّر فيها أو نبحث في مادتها العلمية، وإنما نستخدمها

---

(٤) انظر الحوار مع الوزير السابق ورئيس منظمة أوبك، الصادق بوسنة، في: **أحداث اقتصادية**، العدد ٤٤ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٠).

(٥) انظر الحوار مع الوزير الأول السابق، عبد الحميد براهيمي، في: **السلام**، ١٩٩١/٨/٢١.

(٦) المصدر نفسه.

مباشرة في المكان غير المناسب. وهذا حال الدول العربية نتيجة السياسة التي يفرضها العالم المتقدم والتي تجاوزت التبعية التقليدية، أي التجارة الخارجية إلى آليات جديدة للتبعية، فرضتها السوق الرأسمالية العالمية في مجال استيراد التقانة، المركّزة حول «إعادة تدوير الدولارات النفطية» في شكل توظيفات مالية[٧].

أمام هذا الوضع الذي ينبئ باختلالات تحدث في الصناعة النفطية، تفتقر الجزائر في غياب السياسة الاقتصادية المحلية إلى أهم المقومات الحضارية في استغلال الموارد الطبيعية كما ينبغي، وخصوصاً أن الجزائر قد أهملت «تقانة الصناعة الاستخراجية»، بالإضافة إلى عدم إعطاء الاعتبار لـ «الغاز الطبيعي» الذي يشكل قطاعاً استراتيجياً بالنسبة إلى الصناعة الاقتصادية الحديثة. ولكن النفط، وإن كان يمثّل السند الرئيسي للاقتصاد الجزائري، فإنه يشهد - حالياً - تقهقراً، نظراً إلى اعتماده على الشركات الأجنبية في استخراج المادة الخام، إذ انخفضت صادرات النفط من ٤٧ مليون طن في عام ١٩٨٠ إلى ٣٤ مليون طن في عام ١٩٨٥. أما صادرات الغاز فشكّلت ٢٨ بالمئة من الصادرات الإجمالية خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٥). وهكذا يبقى الاقتصاد الجزائري عرضة للتبعية نتيجة تقلبات السوق النفطية، ولهذا لا بد من تنويع الصادرات والاعتماد على الذات في الإنتاج والاستخراج[٨].

٣ - المشكلة الغذائية

تعيش الجزائر أزمة غذائية حادة، نتجت من عدم استغلال الأرض كمساحة شاسعة للاكتفاء الذاتي الغذائي، وهذا، طبعاً، بسبب نقص الوسائل الفلاحية المتطورة التي كانت تواكب الاختراعات التقانية الحديثة، بالإضافة إلى أسباب وقفت حائلاً دون الالتحاق بالركب الحضاري الزراعي، إذ تنبئ الملامح المستقبلية للأزمة الغذائية في الجزائر بمجاعة مرتقبة.

تعاني الجزائر نقصاً واضحاً في المنتجات الزراعية. وهذا ما يُرشّحها أكثر لأن تكون تابعة اقتصادياً للخارج، خصوصاً أن المادة الغذائية تشكل السند الرئيسي للتنمية الاقتصادية. فبواسطتها يتحكم العالم المتقدم في البلدان المتخلفة، ومن جرائها يصنع قراراته السياسية. فالجزائر تعرف حالة من اللااستقرار في المحاصيل وبالتحديد بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٠، الأمر الذي أدى إلى تردي الوضع الاجتماعي بشكل معقد، وبالتالي

---

(٧) انظر: محمود عبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط ٥ جديدة موسعة ومنقحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٤.

(٨) انظر: «الاقتصاد الجزائري من وجهة نظر بنك فرنسا،» **مجلة التحدي الاقتصادي**، العدد ٣ (١٩٩١)، ص ٢٢.

تفكيك الحلقات الاقتصادية وإبدال قرارات سياسية قاسية بها، وذلك في غياب «الإمكانات»، التي إن وُجدت رمت بكل جهدها في الصناعة الثقيلة المركبة التي لا تعرف الدولة الجزائرية كيف تتصرف في أدواتها أو حتى التعامل معها وفق معطيات العصر، نظراً إلى انعدام الصناعة الزراعية ما عدا بعض المصانع التي تستورد المادة الأولية من الخارج. والنتيجة هي ركود اقتصادي/اقتصادي في إنتاج بعض المزروعات، كما هو واضح في الجدول رقم (١٩ ـ ٣).

الجدول رقم (١٩ ـ ٣)

أهم المنتجات الزراعية

(الوحدة: ألف قنطار)

المنتوجات الزراعية ـ حصلة	١٩٨٨/١٩٨٧	١٩٨٩/١٩٨٨	١٩٩٠/١٩٨٩
الحبوب	١٠,٣٤٥	٢٠,٠٣١	١٦,٢٥٤
القمح الصلب	٤,١٥٤	٨,١٣٣	٥,٥٤٩
القمح اللين	١,٩٩٠	٣,٣٨٨	١,٩٥١
الشعير	٣,٨٩٧	٧,٨٩٩	٨,٣٣٤
الخَرطال	٢٩٦	٥٩٦	٤١٣
مجموع الحبوب الشتوية	١٠,٣٣٧	٢٠,٠١٦	١٦,٢٤٧
مجموع الحبوب الصيفية	٨	١٥	٧
الخضر الجافة	٣٤٤	٤٧٩	٣٥١
مزروعات بقولية	٢٤,٢٠٥	٢٧,٦٥١	٢٢,٦٠٨
البطاطا	٨,٩٨٨	١٠,٠٠٧	٨,٠٨٦
الطماطم	٢,٨٢٨	٣,٠٦٦	٢,٩٥٩
البصل	٢,٠٠٣	٢,٢٧٦	١,٧٣٠
البطيخ بنوعيه	٢,٣٢١	٣,٠٠٩	٢,٦٤١
البقول المختلفة	٨,٠٦٥	٩,٢٩٣	٧,١٩٢
الزراعة الصناعية	١,٦٥٥	٢,١١٩	١,١٥٠
الطماطم الصناعية	١,٥٨٨	٢,٠٤٦	١,٠٦١
التبغ	٣٥	٣٥	٣٦
الشمندر السكري	-	-	-
الزيتيات	-	-	-

المصدر: الجزائر، وزارة الفلاحة (مجموعة أ و ب)، الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة ١٩٩١.

أمام هذا الوضع المتردي، وإذا لم تسارع الجزائر إلى اتخاذ استراتيجيا مدروسة تعتمد على الذات في مجال استصلاح الأراضي الزراعية قبل نهاية هذا القرن، فستقع الكارثة،

لأن مشكلة الغذاء في الجزائر ترسم مساراً يتجه صوب الاستعمار المباشر، الذي بدأت تظهر ملامحه في التسعينيات، إذ نجد الفلاح الجزائري يعيش علاقة تضاد مع أرضه وماشيته، ولم يعد بوسعه الاكتفاء إن لم يتصل يومياً بالمخبزة والمحلبة! فحياته المعيشية أصبحت مرتبطة بهما، عكس ما كان في السابق، حيث نجد الفلاح هو الذي يقوم في الدولة المتقدمة بدفع عجلة الاقتصاد في المجال الفلاحي، كما هو الحال كذلك حتى عند جيراننا مثل المغرب الأقصى. أليس هذا التراجع نوعاً من القابلية للاستعمار؟ أو ضرباً من القول بأن الزمن الاستعماري أجدى وأنفع من هذا الزمن؟ فإلى أين تتجه الجزائر؟ وتؤكد الأرقام في الجدولين رقمي (١٩ ـ ٤) و(١٩ ـ ٥) أن «الفارق» بإمكانه أن يصنع واقعاً مزيّفاً، يثير فينا القلق بشأن مستقبلنا. فقد فقدت الجزائر أسباب الكفاءة الزراعية كلها، ولم تعد تحصل على نسب زراعية مرتفعة تسهم في الإنتاج المحلي، ولا حتى ضمان قوة العمل في الزراعة.

الجدول رقم (١٩ ـ ٤)

إنتاج القمح في الجزائر، ١٩٥٠ ـ ١٩٩٠

	الاستعمار	الاستقلال
السنوات	١٩٥٠	١٩٩٠
القمح	(٣٥ ـ ٤٠) ق/هـ	١٥ ق/هـ

المصدر: الجزائر، وزارة الفلاحة، الجزائر الخضراء (١٩٨٧).

الجدول رقم (١٩ ـ ٥)

إنتاج الحليب في الجزائر، ١٩٥٠ ـ ١٩٩٠

	الاستعمار	الاستقلال
السنوات	١٩٥٠	١٩٩٠
الحليب	٦٠ ل/اليوم	٥ ل/اليوم

المصدر: المصدر نفسه.

إن هذا الخلل في الجانب الزراعي، كان نتيجة مشكلة نقص المياه في استخداماتها المتعددة، وخصوصاً أن الجزائر تعتبر بلداً شبه جاف، يستقبل كمية الأمطار بمعدل ٥٠٠ مم في المناطق الشمالية، و١٥٠ إلى ٣٠٠ مم في مناطق الهضاب العليا. هذا النقص يعقبه العجز الواضح في بناء السدود، الأمر الذي يجعل المياه الآتية من الأمطار، تذهب إلى البحر، وإن شهدت الجزائر بعض التطورات الطفيفة في بناء السدود. فقد تمّ إنجاز ٨ سدود بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٧٠ و١٤ سداً بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٨، لكن هذا كله قليل بالنسبة إلى إنجاز السدود قبل الاستقلال، التي قُدرت بـ ١٥ سداً[٩].

ثانياً: نتائج الانفتاح الاقتصادي على الخارج

يبدو أن المحور الأول الذي تطرقنا إليه، سابقاً، والمتمثل في التجارة الخارجية، لم يحتكم إلى استراتيجية الجغرافيا الاقتصادية بإنتاج «جميع» ما بالإمكان إنتاجه حتى توفر الجزائر لنفسها الاستقلال الاقتصادي، ولكنها لم تعتمد على هذه الاستراتيجيا الجغرافية، حتى أصبحت لا تنتج «ما بالإمكان» إنتاجه. هذا كله ساعد على الوقوع في المديونية، وبالتالي التوجه نحو الخارج، الأمر الذي يزيد التعمق في التبعية أكثر من ذي قبل. فالمديونية هي أهم مؤشّر لهذا الوضع المتردي للاقتصاد الجزائري الذي ليس بإمكانه النهوض إلاّ في ظل النفط، ولكن هذا الأخير في «الدول العربية لا يستعمل كوسيلة إدماج ولا كأداة لتحقيق الاستقلال عن الغرب، بل هو على النقيض من ذلك، الوسيلة التي تمكّن الدولة المصنعة من فرض هيمنتها الاقتصادية والتجارية والمالية»[١٠]. لكن السؤال يبقى مطروحاً، وهو كيف لنا أن نرى مستقبل الجزائر في سنة ٢٠٠٠ مع انتهاء الصناعة النفطية والغازية وانبعاث التقانة التي تتلاءم والطاقة الشمسية؟... إذاً ومع نهاية هذا القرن ستقع الكارثة الاقتصادية حتماً. والجزائر ما زالت تستورد «التقانة البالية!». والغريب في ذلك أنها «تدفع حالياً ما يقارب ٨٠٠ مليار دينار، أي أقل من ٢٠٠ مليون دولار بقليل لاستيراد التكنولوجيا الأجنبية [من إجارات الصنع ورخص وأعمال هندسية]، وتدفع شعوب «العالم الثالث» حوالى مليون دولار للغرض نفسه، وبإجراء حساب بسيط، يتبين إذاً أن الجزائر التي يمثل سكانها ٠,٥٠ بالمئة من سكان العالم الثالث، تستهلك أو تشتري حوالى ١٢ بالمئة من حجم التكنولوجيا التي تصدرها البلدان المصنعة إلى البلدان السائرة في طريق النمو. بعبارة أخرى، تستورد الجزائر لكل فرد كمية من التكنولوجيا تفوق بـ ٢٥ مرة ما تستورده بلدان العالم الثالث الأخرى»[١١].

---

(٩) انظر الحوار مع وزير الري والغابات السابق؛ أحمد بن قريحة، في مجلة: **المجاهد**، العدد ١٥١٣.

(١٠) عبد الحميد براهيمي، **أبعاد العالم العربي واحتمالات المستقبل** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٠)، ص ١٢١ - ١٢٣.

(١١) عبد العزيز جراد، **العالم العربي بين ثقل الخطاب وصدمة الواقع**، نقله إلى العربية صالح بالحاج (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٨)، ص ١٤٥.

هذا الركود والتخلّف حتى في امتلاك التقانة بهذا المقدار الخيالي يجعل الجزائر تعاني التبعية، لأن التقانة هي استعمار من نوع آخر، أو بمفهوم اقتصادي واسع، إن الاقتصاد الجزائري مسكون بـ «اغتراب العمل»، أي انه يشارك بنسبة ٩٠ بالمئة في التفكك والشعور والعجز أمام المشاريع التنموية الكبرى، في غياب التجديد وتحرير العقل الجزائري من الانغلاق الذي يحول بينه وبين الابتكارات التقانية الحديثة. فعملية «النقل التقاني» لم تعد تجدي نفعاً في إحداث التغيير الاقتصادي، بل أصبحت تثير قلقاً يتمثل في استنزاف رؤوس الأموال من دون فائدة عامة، وخصوصاً أن التقانة تشكل، حالياً، صراعاً ايديولوجياً، لأن من «يبدع» الصناعة المتطورة، هو الذي «يملك» العالم. هذه التقانة لم تغير شيئاً من اقتصاد الجزائر، وبالأخص بعد الإعلان عن سياسة التقشف مع بداية عام ١٩٨٦ التي منعت استيراد المواد الأولية بكمية كبيرة، الأمر الذي أدى إلى حدوث انحرافات في إنتاج الشركات الوطنية بالنسبة إلى الصناعات التحويلية بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٠، كما يتبين ذلك أكثر في الجدول رقم (١٩ ـ ٦).

الجدول رقم (١٩ ـ ٦)

الصناعات التحويلية: إنتاج الشركات الوطنية

فروع	وحدة القياس	الإنتاج		
		١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الحديد والصلب				
آهن سائل	آلاف الأطنان	١,٥٠٠	١,٣٠٠	١,٠٣٧
فولاذ	آلاف الأطنان	١,٣٠١	٩٤٣	٧٦٧
صفائح على النار	آلاف الأطنان	٩٠٧	٦٢٤	٥٦٤
أنابيب من دون تلحيم	آلاف الأطنان	٢٤	١٨	١٢
أنابيب ملحمة	آلاف الأطنان	١٥٦	١٢٢	١٢١
أعمدة مسلحة	آلاف الأطنان	٢٤٣	١٧٣	١٥٠
هياكل حديدية	آلاف الأطنان	٤٩	٣٩	٣٧
صناعات الأقفال	آلاف الأطنان	٦,١	٧,٤	٨,٣
صناعة النحاس	آلاف الأطنان	٢,٥	٢,٠	١,٥
الصناعات الميكانيكية والكهربائية				
جرارات فلاحية	وحدة	٣,٤٠٤	٢,٩٦٥	٣,٥٠٥
مقطورات	وحدة	٣,٣٢٦	٣,٩٤٦	٣,٥٦٤
شاحنات	وحدة	٣٥٠	٣٧٩	٢٥٣
حافلات	وحدة	٤٩٨	٥٧٧	٧٢٧

يتبع

تابع جدول رقم (١٩ ـ ٦)

فروع	وحدة القياس	الإنتاج		
		١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
محرّك ديزل	وحدة	٦,٥٨٥	٦,٧٦٢	٧,٥٠٣
مراكم كهربائية	10^3 USTD	١,١٠٢	١,٠١٢	١,٠١٦
خيوط كهربائية	آلاف الأطنان	٢٥,٠	٢٦,١	٢٢,٢
خيوط هاتفية	آلاف الأطنان	٢,٤	٢,٦	٢,٦
أجهزة تلفزيون غير ملونة	آلاف الوحدات	٢٠٣	١٤١	١٥٩
أجهزة تلفزيون ملونة	آلاف الوحدات	١١٩	٧٨	١٢٤

المصدر: الجزائر، وزارة الفلاحة، الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة ١٩٩١.

بالإضافة إلى ذلك فإن المشكلة الاقتصادية[١٢] التي تعيشها الجزائر تتمثل في انخفاض الدخل السنوي، الأمر الذي أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية. والمعضلة تكمن في أن الجزائر تستورد المواد الأولية بالعملة الأوروبية التي تزداد ارتفاعاً، في حين أن سعر النفط ينخفض بهبوط قيمة الدولار الأمريكي، وهذا مع بداية عام ١٩٨٦، لأن سعر البرميل في سنة ١٩٨٦ كان يقدر بـ ١٦,٥ دولار، أي أنه سجل انخفاضاً بمقدار ٢٧,٧ و٣٤ دولاراً بالنسبة إلى السنتين ١٩٨٥ و١٩٨٦ على التوالي. وقد سجل الدخل سنة ١٩٨٥، ١٣,٠٣٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار، وهبط بنسبة ٣٥ بالمئة سنة ١٩٨٦، حيث قدّر المبلغ بـ ٨,٠٦٦,٠٠٠,٠٠٠ دولار. ويمكن ذلك أن يتضح أكثر في الجدولين رقمي (١٩ ـ ٧) و(١٩ ـ ٨).

الجدول رقم (١٩ ـ ٧)

سعر البرميل بالدولار الأمريكي للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٥ و١٩٨٦

السنوات	١٩٨٢	١٩٨٥	١٩٨٦
سعر البرميل	٣٤	٢٧,٧	١٦,٥

المصدر: المصدر نفسه.

---

(١٢) Mourad Benachenhou, «Algérie-FMI: L'Histoire secrète,» *Algérie actualité,* no. 1355, pp. 16-19.

الجدول رقم (١٩ ـ ٨)
الدخل السنوي بالدولار الأمريكي للستين ١٩٨٥ و١٩٨٦

السنة	١٩٨٥	١٩٨٦
الدخل	١٣,٠٣٤,٠٠٠,٠٠٠	٨,٠٦٦,٠٠٠,٠٠٠

هذا في ما يتعلق بالصادرات التي لها دور كبير في المداخيل السنوية للجزائر. أما في ما يتعلق بالواردات، فقد سجل استيراد الجزائر للمواد الأولية سنة ١٩٨١ ما مقداره ١٠,٠٨٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار، إثر الإعلان من قبل الرئيس السابق الشاذلي بن جديد عن التقشف، حيث كان يقدر قبل ذلك في سنة ١٩٨٥ بـ ٨,٨٨١,٠٠٠,٠٠٠ دولار، لينخفض سنة ١٩٨٦ إلى ٧,٨٨٩,٠٠٠,٠٠٠ دولار. وللإيضاح نورد ذلك في الجدول رقم (١٩ ـ ٩).

الجدول رقم (١٩ ـ ٩)
المبالغ المسجلة لواردات الجزائر بالدولار الأمريكي في السنوات ١٩٨١، ١٩٨٥ و١٩٨٦

السنوات	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٦
واردات الجزائر	١٠,٠٨٠,٠٠٠,٠٠٠	٨,٨٨١,٠٠٠,٠٠٠	٧,٨٨٩,٠٠٠,٠٠٠

هذا التدهور المباشر الذي مسَّ قواعد الاقتصاد الجزائري، وتسبّب بإحداث الخلل في تقنية البناء التنموي، ليس بإمكانه أن يطرح مشكلة المديونية بشكل يجعلها تعبِّر بالضرورة عن النسبة الحقيقية التي تتطلبها عملية التنمية بالقياس إلى التبعية على المستويين الاقتصادي والسياسي، لأن المديونية حجاب يخفي وراءه حقائق الأزمة الاقتصادية التي ليس بالإمكان الكشف عنها إلا عن طريق البحث في الأنساق المكوِّنة خطط التنمية بصورة كيفية، وإعادة النظر في التغيرات الاقتصادية العالمية المصاحبة تغيرات مماثلة في بنية الاقتصاد الجزائري، وخصوصاً أن الجزائر لها علاقة بالدولار الأمريكي، وبالتالي فهي محكومة بمدى التقلبات التي تطرأ على سعر الدولار أمام العملات الدولية (المارك، الين، الفرنك). فالأزمة تبدأ حينما يتعلق الأمر بارتفاع أسعار الفوائد على قيمة الدولار، وحينها يصبح غير ممكن التحكم في مبلغ التسديد أو معرفة قيمته أثناء الإرتجاج الذي تشهده البورصات العالمية. وهذا كله يؤدي إلى خلق مشاكل للبلد المدين في تسديد ديونه الخارجية.

لا يمكننا تفسير المديونية الخارجية للجزائر إلا بمراجعة مرحلة البناء التنموي التي

تأسست وفقاً لسياسة التصنيع التي، هي الأخرى، غابت عن التنمية الشاملة، باستثناء بعض مداخيل النفط وعائداته. ولكن هذا لم يمنع من أن تشهد ديون الجزائر ارتفاعاً هائلاً سنة ١٩٨٨ بمقدار ٢٦ مليار دولار، بعدما كان مقدارها ٤,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار في سنة ١٩٨٥ و٤,٩٣٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار في سنة ١٩٨٦، في حين أن خدمة الديون سجلت ارتفاعاً في نسبها، إذ قدرت سنة ١٩٧٩ بـ ٢٧,٦ بالمئة وسنة ١٩٨٢ بنسبة ٢٩,٦ بالمئة، أما في سنة ١٩٨٤ فقد كانت النسبة ٣٣ بالمئة لتتحول سنة ١٩٨٥ من ٣٥ بالمئة إلى ٥٤,٣ بالمئة[١٣].

يطرح هذا التفاوت في مقدار الدين الخارجي، كثيراً من الأسئلة على بساط الواقع الاقتصادي الزائف. كيف يمكن الجزائر أن تواجه هذه الديون في السنوات القادمة؟ كيف لها أن تحقق أكبر مبلغ من الدخل الوطني، ونسبة خدمة الديون قد سجلت في السنوات الأخيرة ٧٨,٢ بالمئة؟ وكيف يمكن الاقتصاد الجزائري أن يفلت من قبضة التبعية ويتحرر من العنف السياسي؟

يبدو أن هذا الضعف كله قد نتج من «السياسة» الاقتصادية التي انتهجها الغرب الرأسمالي في تعامله مع الدول المتخلفة في إطار احترام القانون التجاري الدولي. فالجزائر كانت تلتزم العقود التجارية كلها إلى غاية عام ١٩٨٥، أي قبل انهيار سعر النفط وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، إذ تمثل مدة هذا الالتزام أربعة أشهر. ولكن ابتداء من سنة ١٩٨٦ التي أدت إلى بلوغ الأزمة ذروتها، أصبحت ميزانية الدولة غير قادرة على احترام مدة تسديد الديون، الأمر الذي أدّى إلى التفكير في سياسة التقشف التي تستند إلى التقليص من حدة نسبة خدمة الديون والتقليل من استيراد المواد الأولية. وهذا طبعاً أدّى إلى إفلاس المؤسسات، وقد أعلن رئيس الحكومة السابق سيد أحمد غزالي عن إفلاس ٤٠٠ مؤسسة سنة ١٩٩٢، لأن مرحلة ما قبل ١٩٨٦ كانت تشهد نوعاً من الانتعاش الاقتصادي، حيث كان آنذاك مبلغ الاحتياج يقدر بـ ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار سنة ١٩٨٠ إلى غاية ١٩٨٧، في حين كانت نسبة الاحتياج ١٩ بالمئة سنة ١٩٨٤ لترتفع أكثر بـ ٢٨ بالمئة سنة ١٩٨٥ و٣١ بالمئة سنة ١٩٨٦. وهذا كله أدّى إلى تدهور ميزانية الدولة سنة ١٩٨٨ نتيجة انخفاض دخل الصادرات بنسبة ١٢ بالمئة سنة ١٩٨٧، وخصوصاً الانتقال السريع في نسبة خدمة الديون من ٥٤,٣ بالمئة إلى ٧٨,٢ بالمئة سنة ١٩٨٨. ويمكننا تأطير ذلك في الجدول رقم (١٩ ـ ١٠) الذي يعطينا الصورة الحقيقية لخطورة الوضع الاقتصادي في الجزائر وأهمية التبعية في صنع القرار السياسي خارج أي إطار وطني خالص[١٤].

---

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

الجدول رقم (١٩ ـ ١٠)

خدمة الديون الخارجية للجزائر للسنوات ١٩٨٧ و١٩٨٨ ـ ١٩٩٠

(نسبة مئوية)

السنوات	١٩٨٧	١٩٨٨ ـ ١٩٩٠
خدمة الديون	٥٤,٣	٧٨,٢

لعل ما يكشف عن صيغة خاصة اعتمدتها السياسة الخارجية الاقتصادية الغربية، هو إرساء الهياكل الأساسية التي بإمكانها أن تثقل نفقات الموازنة من خلال المزيد من الاستهلاك والتقليل من العمل. هذه التقنية المستخدمة تجعل اقتصادات العالم المتخلف ترزح تحت نير الإصلاحات الضرورية التي ليست لها أهداف تنموية أو تثميرية، أو حتى إنتاجية، تحت فعل التصدير النوعي للمواد الأولية بأسعار ليست في حجم هذه المنتوجات المصدرة. ففي ظل هذه الخسائر المتعاظمة تزداد حدة السيطرة الفعلية على المنشآت العامة، فتثقل كاهل المجتمع، وتجعله يفقد الرابطة التي تحكمه بالفرد التي هي الأخرى متعلقة بالقدرة الشرائية وبالمسألة الخلافية الخاصة بتخفيض قيمة الدينار. فإلى أين تتجه الجزائر، خصوصاً أن المسألة النقدية تشكّل المحور الرئيسي لأي اقتصاد، لأنها تعتبر الأساس في وعي المصلحة الاقتصادية ودفع متغيراتها نحو التقدم الاجتماعي؟ إن السيادة النقدية هي جزء من السيادة الوطنية، فالتغيير النقدي لا تكمن قضيته في الرفع أو الخفض أو التحويل، بل القضية الجوهرية هي قضية سياسية ناجمة عن مدى قوة الشعور الوطني. فغياب هذه الحصانة النقدية والوطنية يؤثر في اقتصاد البلاد وينتهي به إلى «إعادة الجدولة» التي تفرض شروطاً قاسية لرهن سيادة البلد المدين، هذه الشروط التي تبدو أنها تحققت بالفعل في فترة حكومة الرئيس السابق مولود حمروش نتيجة تخفيض قيمة الدينار وتقليل الإنفاق العام وتحرير الأسعار؛ هذا كله يدل على أن الجزائر تعيش أجواء «منطق»[(١٥)] إعادة الجدولة. لكن تبقى الاحتمالات كلها واردة، لأن الحكومات الجزائرية ـ السابقة والحالية ـ كانت تعاني نوعاً من الضغوطات السياسية من قِبل صندوق النقد الدولي، ولا سيما أن سياسة حكومة الرئيس بلعيد عبد السلام تعتمد التقشف للنهوض بالاقتصاد الوطني. غير أن التساؤل حول جدوى هذه السياسة الاقتصادية في ظل إشراف صندوق النقد الدولي، ما زال قائماً.

إن إنهاء الأزمة السائدة حالياً بالطريقة التي اعتمدت في فترة سابقة غير ممكن، حيث أهملت الخطة الاقتصادية المنتوجات الزراعية والغذائية، التي سيطرت على واردات الاقتصاد الجزائري بـ ٦٨ بالمئة إلى ٧٠ بالمئة، في حين أن الصناعة قد خُصّت بأكثر من

(١٥) ناصر يوسف، «الديون الجزائرية الخارجية: منطق إعادة الجدولة،» (دراسة قيد النشر).

١٣٢ مليار دينار من مجموع الاستثمارات الكلية، ولم تحصل الزراعة إلا على ١٩ مليار دينار في الفترة نفسها، أي ما يعادل ١٤ بالمئة مقارنة بالقطاع الصناعي وبنسبة ٨,٧ بالمئة من مجموع الاستثمارات ذات المنفعة، الأمر الذي جعل الاستثمارات غير المنجزة تصل إلى ١١٦ مليار دينار، أي ما يقارب ٥٠ بالمئة من الاستثمارات المخططة. وهذا كله أدى إلى تفاقم التبعية التقانية[١٦]. وفعلاً جعلت هذه السياسة الزراعة تعيش وضعية مقلقة، على الرغم من أنها تشغل ٢٨ بالمئة من اليد العاملة، الأمر الذي أدّى إلى انخفاض الإنتاج للفرد الواحد بـ ٣ بالمئة خلال عشرين سنة. ولا تلبي هذه الزراعة إلا ٣,١ بالمئة من احتياجات السكان في أحسن الأحوال، وتمثل الواردات الزراعية ٢٥ بالمئة من مجموع المشتريات من الخارج، أي أن الجزائر استوردت ٣/ ٤ من الحبوب و٢/ ٣ من الحليب و٩٠ بالمئة من الزيوت خلال السنوات ١٩٨٥ ـ ١٩٨٨[١٧].

إن بذور القلق بدأت «مع القوة المتزايدة للبيروقراطيين والتكنوقراطيين»[١٨]. ولهذا لا بدّ من سياسة جديدة تتحرك وفق الإحساس بالمسؤولية تجاه هذا الوطن، والعمل على أساس المصلحة الأخلاقية للبلاد، إذ إن «القلق» لا ينتهي إلا إذا استحدث رجالات السياسة والاقتصاد منهجية جديدة في «التفكير» السياسي والاقتصادي وفق تصوّر جديد للأزمة يتلاءم وطبيعة الإنسان الجزائري، وإلا فستزداد فجوة التبعية في ظل النمط اللامتوازن لحركة اقتصادية غير مراعية لخطة تنموية محكمة يقودها فريق فني غير مؤهل لإعطاء حلول واجبة لكسر منطق العبء السياسي الذي يتحمله الاقتصاد الوطني. لا بدّ إذاً من إعادة النظر في الحوار الأوروبي ـ الجزائري على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وتغليب الجوانب الاقتصادية على الجوانب السياسية التي فرضها هذا التعاون الاقتصادي المزيف ايديولوجياً.

ثالثاً: محاولات للخروج من الأزمة

تبدو الجزائر بعيدة عن تحقيق التنمية في مجال التجارة الخارجية، كونها تقتصر على «هيكل إنتاجي» يتمثل في المحروقات التي لا يمكنها أن توسع في «هيكل إنتاجه». فالمادة التي لا تتنوع إلاّ في الحيز التسويقي، تبقى ظرفية ونسبية أمام التحولات الاقتصادية الخاضعة لأي نمو جديد. وهذا ما يحدث مع النفط الذي لم يعد متجاوباً مع متطلبات التقانة الحديثة، وإن كان قد حلّ مكانه الغاز الطبيعي الذي تبدو مؤشرات الاستغناء عنه هو الآخر واردة مع بداية عام ٢٠٠٠. ولهذا يجب على الجزائر أن تنتج مادة أخرى

---

(١٦) انظر: نذير طيار، «حكومة تقشف أم اقتصاد حرب؟» جريدة النور الأسبوعية، العدد ٦٩، ص ٩٠. والجدير بالذكر أن وزارة الثقافة والاتصال أصدرت بياناً أعلنت فيه عن تعليق صدور جريدة النور، وكان ذلك خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

(١٧) انظر: «الاقتصاد الجزائري من وجهة نظر بنك فرنسا».

(١٨) يوسف عبد الله صايغ، اقتصادات العالم العربي: التنمية منذ العام ١٩٤٥، ٣ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٤)، ج ٢، ص ٤١٥.

للتصدير، لأن الاعتماد الكلي على المحروقات يجعل الميزان التجاري شديد التأثر بالتغيرات التي تطرأ على سعر المواد الأولية، بالإضافة إلى الاختلالات التي تمسّ قانون القيمة، أي التوازن بين العرض والطلب، على المادة. فسعر النفط معروف ومتفق عليه دولياً، أما سعر مادة إنتاجية «غير نفطية» فمن الممكن التحكم فيها وفي أرباحها، إذ إن معظم صادرات الدول المتقدمة لا يعتمد على المادة الخام. ولهذا كان لا بد من التنويع في الهيكل الإنتاجي حتى يتسنى للتجارة الجزائرية الخارجية تحقيق التوازن لجلب الأموال بالعملة الصعبة غير الدولار الأمريكي.

ونحن إذ نطرح مسألة البحث عن التنويع في الهيكل الإنتاجي، تجدنا ننطلق من فرضية تقول: ما الذي يمنع من بروز «عملة صعبة» تجعل الجزائر عاجزة عن الاستيراد، ومتعمقة أكثر في التبعية عن طريق القروض؟ فالمنتوجات اليابانية ـ مثلاً ـ تحتل الصدارة العالمية في فعالياتها التسويقية، الأمر الذي جعل الين الياباني يشهد ارتفاعاً. أما الكارثة فتكمن في أنه لو حدث الاتحاد الاقتصادي بين اليابان وكوريا وتايوان وتايلاندا وسنغافورة، فهذه الدول مرشحة لأن تغزو الإنتاج العالمي في المستقبل، سواء اتّحدت أو لم تتحد. فعلى الاقتصاد الجزائري أن يبحث عن المادة التي بإمكانها، إذا ما أنتجت، أن تجلب له العملات التي تؤمن استقراره إلى غاية عام ٢٠٠٠.

إن وعي هذه المسائل يجعلنا نطرح أكثر من سؤال، تمنحنا الإجابة عنها فرصة الخروج من التبعية التي تنخر الاقتصاد الوطني وتؤثر في الاستقرار السياسي. وعليه، فلا بد من إحداث التفاعل المجدي في مكانيزمات المؤسسات والتعمق في الإحساس بالمسؤولية عن طريق التعبئة الثقافية حتى يتسنى لها إعادة هيكلة النظام الإنتاجي المتضخم، وبعثه نحو تجديد العوامل الإنتاجية وتحريك دواليبها. ولن يحدث هذا التغيير إلاّ باستغلال عوائد النفط عن طريق الاستثمار وليس بإعادة تدويرها وتبديدها في البنوك الغربية.

فالخطوات التي بإمكان الاقتصاد الجزائري أن يرتكز عليها لمواجهة التبعية وتجاوزها، تتمثل في نقاط عدة[١٩]:

١ ـ ضرورة توطين عوائد النفط كحتمية اقتصادية وضرورة اجتماعية، ويتحقق ذلك بتوجيه الأجهزة المصرفية نحو الاستثمار الفعال لتمويل المشروعات الداخلية.

٢ ـ تحديد شكل التعامل وأسلوبه مع تقانة العصر، ولن يكون ذلك إلا بتحرير العقل الجزائري من قيود التحجر التي ترفض الاجتهاد والإبداع والابتكار والاكتشاف.

٣ ـ التفكير الجدي في استخدام الطاقة الشمسية بديلاً من النفط، لأن الطاقة،

---

(١٩) انظر: محمد علي المداح، «الاقتصاد العربي عام ٢٠٠٠ بين الواقع والتوقعات،» صامد الاقتصادي، السنة ٣، العدد ٢١ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠)، ص ١٣٣ ـ ١٣٧.

فضلاً عن كونها دعامة المستقبل التقاني، فهي تقوم بحفظ المواد الغذائية، وهذا يؤدي إلى توفير النفقات والجهد.

كذلك فإن ما يطرح كحلٍّ للخروج من التبعية، هو العمل على التقليل من استيراد الأسلحة «القديمة» التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، وتخفيض ميزانية وزارة الدفاع التي تأخذ أكبر حصة مالية ممكنة، حيث قدرت سنة ١٩٩٠ بـ ٨,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار جزائري، في حين أن ميزانية وزارة الثقافة قد اعتمدت ٢٣٦,٨٠٠,٠٠٠ دينار جزائري! وحتى تتجاوز الجزائر هذه التناقضات، لا بدّ من توظيف الأموال والأرباح في جوانب أخرى تساعد على النهوض بالاقتصاد وتشجيع البحث العلمي الذي بإمكانه أن يرسي القواعد لصناعة عسكرية محلية، ذلك أن «المفاتيح عندنا» أولاً وأخيراً، فإن لم نصل إلى اليوم الذي نبني فيه «مختبراتنا» ونشغلها بعقولنا، ونصنع سلاحنا ونستخدمه بأيدينا؛ إن لم نُعد تشكيل عقولنا لكي «تعمل» كما أراد لها الإسلام أن «تعمل»، فلن تكون لنا خارطة أو مكان في هذا العالم، ولن يكون بمقدور ألف سنة أخرى من الاتكالية وصور التعبد والذكر القائمة أن تصنع المعجزة[٢٠].

أما عن الزراعة التي تبدو حلاً مكملاً لأخرياتها من الحلول الاقتصادية، فتظهر أهميتها في تحديث أساليب الزراعة الصحراوية التي تعد «أمل شعوب الصحراء الأفريقية. فالصحراء إذا توفر الماء بها، فإن ظروفها المناخية تجعل الإنتاج الزراعي ممكناً على مدار السنة، ويوجد في الصحراء الجزائرية أكبر خزان جوفي للمياه العذبة، ويقع هذا الخزان بين هضاب التاسلي الشمالية والهمشار جنوباً، ومرتفعات أطلس الصحراء في الشمال ويحدها غرباً وادي الساورا»[٢١]. فاستصلاح الأراضي الزراعية ليس ممكناً من غير دراسة معمقة لجوف الصحراء وخباياها الباطنية، واستغلال الماء استغلالاً عقلانياً بالاستفادة من الطرق الحديثة في الري. ويتم ذلك بتكوين «شركات حكومية تقوم باستصلاح الأراضي الصحراوية في الجنوب ويكون من مهامها:

- تحديد الإمكانات المائية في مناطق الاستصلاح ودراسة خواص المياه في المناطق المختلفة.
- حفر الآبار في مناطق الاستصلاح، وذلك في مسافات بحيث لا يؤثر أي بئر في الآخر، عند ضخ المياه.
- دراسة التربة في مناطق الاستصلاح ووضع خريطة للتربة، وبذلك يسهل تحديد أنسب المحاصيل لكل نوع من التربة.
- إنشاء شبكة لتوزيع المياه من الآبار الرئيسية في أراضي الاستزراع، وكذلك شبكة تصريف المياه الزائدة.

(٢٠) عماد الدين خليل، حول إعادة تشكيل العقل السليم (قطر، الدوحة الحديثة: [د.ن.]، ١٩٨٣)، ص ١٥١.

(٢١) الجزائر، وزارة التعليم العالي، جامعة وهران، «آفاق الزراعة الصحراوية،» ورقة قدّمت إلى: ملتقى أدرار، وحدة البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، ١٩٨٦، ص ٣٦.

- زراعة أشجار الكازورينا (الصرول) حول مناطق الاستصلاح لحماية التربة من الانجراف.

- مدّ شبكة تربط مناطق الاستصلاح بالطرق الوطنية والولائية.

- إنشاء شبكة تربط مناطق الاستصلاح بالمناطق الصناعية الرئيسية.

- إنشاء المخازن وصوامع الحبوب والمصانع لتصنيع الفائض من الإنتاج الزراعي»[٢٢].

لا بدّ للاقتصاد الجزائري من الاعتماد على هذه المشاريع، بالإضافة إلى تجنب التوسع العمراني على حساب الزراعة، من أجل تحقيق التوازن في الميزان التجاري الذي يجعله يسهم في البناء التنموي بمنهجية تجنّبه مخاطر التبعية.

وعلى الرغم من هذه التطلعات كلها، فإنه لا بدّ كذلك من منهجية في التسيير تعمل على الحدّ من تزايد الاستهلاك المفرط، كضرورة حتمية للنهوض بالاقتصاد الوطني وتطهيره. وبكلام آخر، لا بدّ من ثورة ضد الاستهلاك المتزايد، وليس ضد تزايد السكان. فالاستهلاك في اليابان، مثلاً، يساعد على استثمار الجهد البشري وليس على إشباع الحاجات المادية للفرد، كما هو الحال في الدول المتخلفة، وبالأخص في الدول النفطية التي اعتمدت على المحروقات كوسيلة لتحقيق غاية الترف المتمثلة في الاستهلاك الشره. فالنظر في الطبيعة الاستهلاكية يحقق المصلحة الاقتصادية العامة للمجتمع الجزائري، لأن معظم الأرباح التي تجنيها الجزائر من تصدير المحروقات، يوظف في قطاع الاستهلاك «الغذائي»، وهذا يؤدي إلى ضياع الأموال وتبديدها، في حين أن الاقتصاد يرتبط بذهنية بناء المشروع الإنتاجي التي تتطلب تساوي المال و«العمل».

هذا التقليل من الاستهلاك، لن يتحقق إلا ببعث الأجواء الثقافية داخل أفراد المجتمع، لأن الثقافة تساعد على توجيه النمط الإنتاجي للمؤسسات دائماً نحو الأفضل. ونحن نطرح العامل الثقافي كأساس للحدّ من الإفراط في الاستهلاك، باعتبار أن الأمة التي تستهلك كثيراً ليس بإمكانها إدراك مستلزمات البناء الاقتصادي ومعرفة قواعد الإنتاج الفعلية. فالوعي الاقتصادي محكوم بأطر نفسية/ثقافية تجعله يعمل على تحقيق «الديناميكا الاقتصادية»[٢٣] على أساس التوازن بين عمليتي الإنتاج والاستهلاك. فـ «السبيل الوحيد الذي تتقدم به الأمم هو النهضة، والنهضة هي «الارتفاع الفكري»»[٢٤].

إن الثقافة تفتح أفق الإنسان/العامل على مجريات الأحداث السياسية العالمية والتوقعات الاقتصادية التي بإمكانها أن تطرأ على أي اقتصاد محلي. ولهذا يبدو «التثقيف» طريقة مثلى لتجنب الانحراف السياسي المشوّه للإنماء الاقتصادي والنافث لسموم التبعية.

---

(٢٢) انظر: المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٢٣) انظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، مشكلات الحضارة، ط ٣ (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٧)، ص ٨١.

(٢٤) محمود الخالدي، التفكير بداية الطريق إلى نهضة الأمة الإسلامية ([د.م.]: شركة الشهاب، [د.ت.])، ص ٨١.

القسم الثالث

الأوضاع الثقافية

الفصل العشرون

إشكالية الثقافة في الجزائر: المبادئ الأساسية والايديولوجيا الممارسة

صالح فيلالي

مقدمة

يتناول هذا البحث السياسة الثقافية في الجزائر خلال العقدين الأول والثاني بعد الاستقلال. ومن أجل فهم أوسع لطبيعة هذا الموضوع المهم والشائك في بعض الأحيان، فقد ارتأينا أن نتناوله على مستويين: المبادئ الأساسية والايديولوجيا الممارسة. وفي اعتقادنا أن فهم طبيعة إشكالية الثقافة في الجزائر حالياً مرتبط بفهم خلفيات هذه الإشكالية المتمثلة في نهج السياسة الثقافية الذي كان متبعاً خلال فترة حكم الرئيسين بن بله وبومدين. والمتتبع تلك السياسة يلاحظ أنها بنيت على أرضية منقسمة ايديولوجياً ومتغايرة ثقافياً. كما يجب أن نعرف أن تلك الأرضية ما هي إلا امتداد لمرحلة ما قبل الاستقلال، إذ تمتد جذورها إلى تاريخ ايديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية قبل الثورة وايديولوجية جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية. فإذا كانت هذه الأخيرة قد استطاعت أن تحل التناقض الرئيسي بين المستعمَر والمستعمِر بالحصول على الاستقلال السياسي عشية عام ١٩٦٢، فإنها أخفقت في تجاوز تناقضاتها الداخلية، الأمر الذي جعل هذا التناقض يستمر مع ايديولوجيتها حتى بعد الاستقلال مشكلاً بذلك ايديولوجيا احتوائية ـ انتقائية (cooptive-eclectic ideology) تجلت مظاهرها بوضوح في السياسة الثقافية لنظامي بن بله وبومدين.

إن الجديد في هذا الموضوع ليس المعلومات الواردة فيه وإنما هو الطرح المنهجي المتبع في عرض تلك المعلومات والمبني أساساً على وجهة النظر التدرجية (gradational approach) التي نرى أنها طريقة مثلى لتقريب الفهم وتبسيطه. إن تبنينا هذا المنهج في

الطرح منطلق أساساً من قناعتنا بضرورة إعادة دراسة تراثنا وتبويبه بطريقة منهجية حديثة، تساعد الباحثين وطلاب المعرفة على فهم الأحداث والظواهر في سياقها التاريخي والاجتماعي، وحتى الاقتصادي.

بالإضافة إلى معالجتنا مسألة السياسة الثقافية، فإننا سنتطرق أيضاً إلى قضية ازدواجية الثقافة على مستوى النخبتين المتعلمة والسياسية، وما آلت إليه هذه الازدواجية من صراع ثقافي وايديولوجي بين أبناء المجتمع الواحد.

يجب أن نذكر من البداية أننا لسنا بصدد تناول موضوع الثقافة بصفة عامة، وإنما سنركز على انتقاء ثلاثة عناصر أساسية لها أهمية خاصة ضمن المفهوم العام للثقافة، كما ورد في الوثائق الرسمية لجبهة التحرير الوطني خلال الحقبة الزمنية التي تولى فيها حكم الجزائر كلٌ من الرئيسين أحمد بن بله وهواري بومدين، وهي فترة امتدت على مدى خمس عشرة سنة (١٩٦٢ ـ ١٩٧٨).

فالعنصر الأول هو نموذج لثقافة وطنية، والثاني نموذج لثقافة ثورية، والثالث والأخير هو نموذج لثقافة علمية. وكما سبق أن ذكرنا إننا سنعالج هذا الموضوع على مستويين: المبادئ الأساسية والايديولوجيا الممارسة خلال كل مرحلة من المرحلتين السالفتي الذكر.

أولاً: مرحلة الرئيس بن بله (١٩٦٢ ـ ١٩٦٥)

١ ـ المبادئ الأساسية

نظراً إلى أهمية التعليم في حياة المجتمعات وتطور الأمم، فإن أغلب بلدان العالم الثالث أعطت هذا القطاع أهمية كبيرة، إذ كان الاعتقاد السائد في مطلع الستينيات والسبعينيات بأن شعباً متعلماً سوف لن يكون عرضة لا للمجاعة ولا لهيمنة الطبقة الحاكمة. كما كان الاعتقاد أيضاً بأن تعليماً قوياً سوف يؤدي حتماً إلى إحياء الثقافة الوطنية وتنميتها وتمكينها من احتلال مكانتها الطبيعية التي حاول الاستعمار نكرانها. وفي هذا السياق يقول روجيه غارودي (R. Garaudy): «ليس من حق الغرب أن يدعي أنه مركز المبادرة التاريخية ومصدر لخلق قيم الإنسانية كما كان الاعتقاد خلال فترة الاستعمار حيث كانت ثقافات شعوب آسيا وإفريقيا مهمشة»[1].

والجزائر كانت واحدة من بين بلدان العالم الثالث الأكثر تضرراً من الأمية لأن شعبها حرم من التعليم أكثر من ١٣٠ سنة، بالإضافة إلى تحطيم مؤسساته الثقافية

---

(١) جريدة الشعب، ١٩٦٥/٣/١٨.

والتعليمية خلال تلك الفترة. لهذه الأسباب أكدت الوثائق الرسمية لحزب جبهة التحرير الوطني على أهمية الثقافة والتعليم في إعادة بناء الجزائر الجديدة. فقد جاء في برنامج طرابلس سنة ١٩٦٢ ما يلي: «إن ضرورة خلق فكر اجتماعي وسياسي يبين أهمية خلق فهم جديد للثقافة.... وعليه فإن الثقافة الجزائرية ستكون وطنية، ثورية وعلمية»[٢]. إن أساس وجهة النظر هذه هو الافتراض القائل بأن دور الثقافة في السياق الوطني يكمن في الدرجة الأولى في استرجاع اللغة العربية باعتبارها الأداة الحقيقية المعبرة عن الثقافة الوطنية. وفي هذا السياق، أكد برنامج طرابلس ضرورة استعادة اللغة العربية لوظيفتها كلغة عصرية تساعد على تقييم التراث الوطني وإعادة بنائه. وهذا بدوره يعزز قيم الماضي والحاضر التي يجب العمل على دمجها في الحياة الفكرية حتى تساعد على تغذية الروح الوطنية. وباعتبارها قوة ثورية، كما جاء في برنامج طرابلس، فإن الثقافة الوطنية يجب أن تلعب دوراً أساسياً في تحرير المجتمع الجزائري من المعتقدات والعلاقات الاجتماعية الإقطاعية. وأكد البرنامج بأنها لن تكون ملكاً للطبقة الميسورة الحال، كما انها لن تكون شكلاً من أشكال المتعة الفكرية[٣]. وباعتبارها ثقافة شعبية، يجب أن تساهم في توسيع نظرة الشعب، وذلك من خلال إلقاء الضوء على الكفاح السياسي والاجتماعي بأشكاله المختلفة. أما كونها ثقافة ثورية، فيجب أن تساعد على تنمية الوعي الثوري، وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون علمية في طرح أهدافها وفي مناهجها. وبتعبير برنامج طرابلس: «يجب أن تكون بمثابة الرباط الحيوي بين الثورة الديمقراطية للشعب ومهام الممارسة اليومية في بناء الوطن»[٤]. وقد شجب برنامج طرابلس بشدة أولئك الذين اتخذوا موقفاً سلبياً من المجهود الفكري للنخبة المتعلمة، خصوصاً أولئك الذين استعملوا الإسلام لأغراض ديماغوجية.

بعد مضي خمسة عشر شهراً على صدور برنامج طرابلس جاء دستور ١٩٦٣ ليؤكد أهمية اللغة العربية، إذ جاء في مادته الخامسة «أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للدولة». أما المادة الثامنة من الدستور فقد نصت على أن «التعليم إجباري والثقافة للجميع بدون أي استثناء أو تمييز». وفي السنة الموالية (نيسان/ابريل ١٩٦٤) أكد ميثاق الجزائر تبني النقاط الواردة في برنامج طرابلس نفسها، خصوصاً تلك المتعلقة بمفهوم الحزب للثقافة «وطنية، ثورية، وعلمية». وفي ما يتعلق باللغة الوطنية يرى بن بله أن مفهوم اللغة يجب ألا يقتصر على بلد بمفرده، فاللغة العربية أوسع من الحدود الجغرافية والهويات العرقية (ethnic identities) مثلاً، فالجزائر ليست بلداً عربياً عرقياً، لكن الثقافة العربية متجذرة في المجتمع الجزائري، إذ إن الثقافة العربية ـ الإسلامية من الممكن أن تشمل حتى غير المسلمين. فاليهود الجزائريون مثلاً يأكلون الأكل الجزائري ويستمعون إلى الموسيقى العربية، وحتى بعد مغادرتهم إلى فرنسا ما زال لهم أصدقاء جزائريون يبعثون لهم

---

(٢) برنامج طرابلس (مخطوط) (فرنسا: مصلحة الاعلام لودادية الجزائرية، ١٩٦٢)، ص ٤٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٠

(٤) المصدر نفسه، ص ٤١.

بالحلويات الجزائرية(٥). ولذا فالعربية بالنسبة إلى بن بله ليست مسألة عرقية بقدر ما هي مسألة ثقافية، فهي طريقة في الحياة ووسيلة للتعبير عن الاشتراكية(٦).

٢ ـ الايديولوجيا الممارسة

بعد تلخيصنا المبادئ الأساسية المتعلقة بالمسألة الثقافية، كما وردت في الوثائق الرسمية خلال فترة حكم بن بله، ننتقل الآن إلى مناقشة تطبيقاتها الميدانية.

لقد اتصفت فترة الرئيس بن بله بازدواجية الثقافة على مستوى النخبة المتعلمة وتعدد اللهجات، على المستوى الشعبي، وكلاهما يحتاج إلى مناقشة بالنظر إلى علاقتهما بالثقافة الوطنية من جهة، وباللغة كوسيلة للتعبير ونقل الايديولوجيا من جهة ثانية. وكما يقول غرامشي (Gramsci): «هناك علاقة وطيدة بين الثقافة والسياسة، وهي ليست علاقة بسيطة أو ميكانيكية. فالثقافة يجب أن تحلل إلى أشكال مختلفة، سواء كانت ثقافة رفيعة أو بسيطة، ثقافة نخبوية أو ثقافة شعبية، فلسفة أو شعور مشترك، يجب أن تحلل وفقاً لفعاليتها في تماسك الأشكال القيادية المتعددة»(٧).

على مستوى النخبة، كانت هناك مناقشة حادة حول مسألة اللغة الوطنية بين ما كان وما زال يسمى بالمفرنسين والمعربين. ونظراً إلى اختلاف خلفيتهما الثقافية، فإن مناقشتهما حول قضية التعريب أخذت بعداً ايديولوجياً. فعلى الرغم من أنهما كانا يشتركان في اللغة الأم (عربية دارجة أو لهجة بربرية) إلا أن تعليمهما كان مختلفاً، سواء من حيث اللغة أو المنهج. وفي هذا السياق يقول أحد النواب في المجلس الوطني حينذاك ما يلي: «بتعليمي الفرنسي لا أستطيع أن أتخلى بسهولة عن طريقتي الديكارتية في الاستنتاج، الأمر الذي يجعلني أختلف عن المتعلمين بالعربية. لكن عندما تواجهنا مشاكل خاصة فعادة ما نستطيع فهم بعضنا البعض بسهولة»(٨).

خلال السنوات الثلاث الأولى من الاستقلال طرحت مسألة اللغة بحدة على مستوى النخبة الجزائرية المتعلمة. والسؤال الذي كان مطروحاً حينها للمناقشة هو: هل من الممكن استبدال الفرنسية بالعربية في التدريس والإدارة والاقتصاد، أو الإبقاء على استعمال الفرنسية باعتبارها لغة علم قادرة على التعامل مع التقانة والعلوم العصرية الأخرى. وكانت حجج المدافعين عن الفرنسية كما يلي:

---

(٥) A. Ben Bella, *Itinéraire* (Beyrouth: Editions El-Wahda, 1985), p. 153.

(٦) M. Yousfi, *Le Pouvoir, 1962-1978* (Algérie: ENEP, 1991), p. 117.

(٧) Tony Bennett, *Culture, Ideology and Social Process: A Reader*, Set Book (London: Batsford Academic and Educational in Association with the Open University Press, 1985), p. 192.

(٨) William B. Quandt, *Revolution and Political Leadership: Algeria, 1954-1968*, M.I.T. Studies in Comparative Politics (Cambridge, Mass.: M.I.T. Press, 1969), p. 202.

أ ـ اللغة الفرنسية متطورة ومرنة، لها من القدرة ما يسمح لها بالتعامل مع العلوم الحديثة التي تحتاجها الجزائر في تنميتها الاجتماعية والإقتصادية.

ب ـ اللغة هي وسيلة للتعبير والاتصال، ولذا فالمهم هو نوعية المنطق والأفكار التي توفرها اللغة، فالفرنسية متفوقة في هذا المجال على العربية.

ج ـ إن نقص الإطارات المتعلمة بالعربية وانخفاض مستوى الموجود منهم بالمقارنة مع العدد الكبير من المتعلمين بالفرنسية والمؤهلين أكثر لتسيير شؤون البلاد، يستلزم بالضرورة استعمال الفرنسية.

أما أنصار التعريب فكانت حججهم كالتالي:

أ ـ حقيقة إن اللغة العربية في الجزائر متخلفة عن الفرنسية، لكن السبب في ذلك يعود إلى تخلف المجتمع الجزائري نفسه. ومن المعروف أن تطور أية لغة مرتبط أساساً بتطور المجتمع الذي توجد فيه. وعليه فالمطلوب هو العمل على تطوير الاثنين معاً وإعادة الاعتبار للغة العربية كما كانت قبل الاحتلال الفرنسي.

ب ـ حقيقة إن الفرنسية أكثر تطوراً من العربية، وخصوصاً في المجالات العلمية، وإن الاستعانة باللغات الأجنبية في التنمية ضرورة حتمية، لكن يجب ألا يكون ذلك على حساب اللغة الوطنية، فاستعمال الفرنسية وحدها يشكل خطراً على الاستقلال الثقافي، وهذا ما يرفضه الشعب الجزائري.

ج ـ حقيقة إن أغلب الإطارات الجزائرية متعلمة باللغة الفرنسية، لكن يجب ألا يكون ذلك حجة لتجاهل مسألة التعريب لأنها تمثل جزءاً لا يتجزأ من حرية الأمة الجزائرية وشخصيتها، إذ إنها كانت إحدى المطالب الأساسية للحركة الوطنية ـ بمختلف توجهاتها الايديولوجية ـ في صراعها مع الاستعمار.

د ـ اللغة ليست وسيلة للتعبير والاتصال فحسب، بل إنها أيضاً تعبير عن ثقافة الشعب وشخصيته. بعبارة أخرى، هي جزء من التراث الثقافي للشعب.

فالصراع العقائدي الذي تضمنه هذا الجدل عُبر عنه على مستوى اللغة والثقافة، لكنه كان واضحاً أكثر في التصادم بين العربية والفرنسية باعتبارهما وسيلتين لنقل الايديولوجيا. فالأولى أداة نقل للثقافة العربية ـ الإسلامية، والثانية أداة نقل للثقافة الغربية، ولذا يمكننا القول إن الصراع اللغوي في الجزائر كان ولا يزال يشكل جزءاً أساسياً من الصراع الايديولوجي بين المعربين والمفرنسين.

لقد اتهم المعربون بأنهم محافظون ورجعيون في أفكارهم وأفعالهم، في حين اتهم الفرانكوفونيون بالعمالة والشيوعية والاغتراب عن الثقافة الوطنية. فإذا كان المعربون يعتقدون بأن عملية التنمية يجب أن تتم في إطار الثقافة العربية ـ الإسلامية، فإن الفرنكوفونيين كانوا يرون بأن أية تنمية حقيقية يجب أن تكون مشروطة بالتخلي عن النهج العربي الإسلامي، إلا أنه لا يمكن تعميم هذا الصراع على كل أفراد المجموعتين. فعلى

المستوى الايديولوجي مثلاً كان هناك محافظون ورجعيون من كلا المجموعتين المتصارعتين، كما كان هناك معتدلون ويساريون.

استعملت الفرنسية تاريخيا وسياسيا بدرجة أكثر من طرف أعضاء الحركة الوطنية كأداة للتعبير عن نضالهم السياسي ضد الاستعمار الفرنسي، ومع ذلك كانوا يطالبون بجعل اللغة العربية لغة رسمية. أما العربية فكانت تستعمل بكثرة من طرف الحركة الإصلاحية الدينية، إلا أن مجال استعمال اللغتين كان محدوداً، إذ كاد أن يقتصر على النخبة المتعلمة فقط، فالأغلبية العظمى من عامة الناس كانت لا تتقن العربية الفصحى ولا تعرف الفرنسية. إن ما يهمنا هنا هو أثر اللغة في عملية نقل الايديولوجيا واستقبالها في مجتمع كالمجتمع الجزائري الذي بلغت نسبة الأمية فيه عشية الاستقلال أكثر من ٨٥ بالمئة. لقد خلقت تلك الوضعية صعوبات كبيرة في عملية الاتصال بين قادة حزب جبهة التحرير الوطني والجماهير الشعبية في القاعدة، لأن قادة الحزب غالباً ما كانوا يستعملون في خطبهم السياسية إما الفرنسية أو العربية الفصحى اللتين لا تفهمهما الأغلبية من الشعب. ولذلك من الممكن القول إن الحوار بين القاعدة والقمة كان شبيهاً بحوار الصم والبكم، إلا أن الرسميين في الحزب تفطنوا لهذه المشكلة. ففي ١٥ تموز/يوليو ١٩٦٣ تم الإعلان عن القيام بحملة ضد الأمية عبر أنحاء الوطن[٩]. بالإضافة إلى ذلك عمل النظام على تجسيد فكرة القيام بثورة ثقافية ميدانياً، وكان ذلك عن طريق تمكين كل طفل جزائري بلغ سن السادسة من الالتحاق بالمدرسة. وقد كلفت هذه السياسة خزينة الدولة ما يزيد على ثلث ميزانيتها السنوية، وهي واحدة من أعلى النسب التي تخصص للتعليم في العالم. والجدول رقم (٢٠ ـ ١) يوضح مجهودات حكومة بن بله في مجال تطوير التعليم، على الرغم من قصر مدة حكمه.

الجدول رقم (٢٠ ـ ١)
تطور التعليم في الجزائر من سنة ١٩٦٢ إلى سنة ١٩٦٥

السنة / المستوى	١٩٦٢	١٩٦٥
عدد التلاميذ في المدارس الإبتدائية	٧٧,٨٠٠	١,٢١٥,٠٠٠
عدد التلاميذ في التعليم المتوسط	٦١,٦٠٠	١٧٩,٠٠٠
عدد الطلبة في التعليم الثانوي	١٩,٥٠٠	٤٠,٧٠٠
عدد الطلبة في التعليم العالي	٢,٨٠٠	٤,٧٠٠

المصدر: *Statistique publication* (Algérie, O. N. S.), no. 15 (avril-juin 1987), p. 19.

(٩) الشعب، ١٩٦٣/٧/١٥.

من الممكن أن نستنتج من الأرقام الواردة في هذا الجدول أن هناك تطابقاً بين المبادئ الأساسية والايديولوجيا الممارسة في مجال التعليم. أما من وجهة النظر الوطنية، فالثقافة استرجعت نسبياً وسيلة تعبيرها، حيث أصبحت العربية تدرس في جميع المستويات، سواء كانت كلغة أساسية كما هو الحال في التعليم الابتدائي، أو كلغة ثانية ـ لكن إجبارية ـ في مراحل التعليم الأخرى. لكن على مستوى الدولة استمر استعمال الفرنسية في تسيير شؤون الإدارة والاقتصاد. وإذا كانت هناك ثورة حقيقية في مجال انتشار التعليم ومجانيته، فإن مضمونها كان وطنياً أكثر منه ثورياً. فبالإضافة إلى التعليم العام، تم تأسيس ما كان يعرف بمعاهد التعليم الأهلي عبر أنحاء الوطن، خصوصاً في المدن الكبرى، وأسندت مهام تسييرها إلى وزارة الشؤون الدينية.

نتيجة ازدواجية التعليم، فإن النظام التربوي في فترة بن بله لم يوفق في تطوير وعي ثوري أو في تحرير الشعب الجزائري من مخلفات المعتقدات والعلاقات الاجتماعية الإقطاعية. فبدلاً من ذلك، أدى إلى خلق تناقض ايديولوجي بين الجيل الجديد، وبالتالي زاد من حدة العداوة بين المعربين والمفرنسين الذين كان من المفروض أن يتحدوا ضد عدوهم المشترك، وهو الجهل والتخلف الاجتماعي والاقتصادي لبلدهم. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك التناقض استغل من طرف عناصر النظام في صراعهم على السلطة متبعين في ذلك سياسة فرّق تسد.

في ما يتعلق بمسألة علمية الثقافة، من الممكن القول إن نظام بن بله بذل جهداً كبيراً في هذا المجال، حيث إنه أعطى أهمية كبيرة إلى البحث العلمي بمجالاته المختلفة، واعتبره شرطاً أساسياً لتنمية البلاد على المَدَيين المتوسط والبعيد. ولتحقيق هذه الغاية، فقد تم إرسال بعثات طلابية إلى مختلف بلدان العالم قصد التعمق في البحث والاستفادة من التجارب التنموية للبلدان الأخرى.

٣ ـ الخلاصة

على المستوى النظري، من الممكن حصر أهم المبادئ الأساسية في ما يلي: نشر التعليم، ديمقراطية التعليم، مجانية التعليم، والعربية كلغة وطنية. كما نصت الوثائق الرسمية أيضاً على أن الثقافة الجزائرية ستكون وطنية وثورية وعلمية.

على مستوى الممارسة، فإن سياسة إتاحة فرصة التعليم لكل الأطفال الجزائريين بصفة ديمقراطية ومجانية قد وضعت حيز التطبيق. وفي هذا الميدان، من الممكن القول إن هناك تطابقاً بين المبادئ الأساسية والايديولوجيا الممارسة. وفي ما يتعلق باللغة العربية كلغة وطنية، فإن النجاح كان ضعيفاً نسبياً، لأن الفرنسية استمر استعمالها كلغة أساسية في أجهزة الدولة. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن النظام التربوي قد أخفق في إنتاج وعي اجتماعي ثوري ووطني قادر على توحيد الفكر والعمل، وبالتالي يكون النظام التربوي قد عجز عن تجاوز الصراع الثقافي والايديولوجي بين المعربين والمفرنسين، بل على العكس

من ذلك ساهم في تعميق الهوة بين المجموعتين. وفي هذا الإطار، من الممكن القول بأن المبادئ الأساسية كانت متناقضة مع الايديولوجيا الممارسة. وبعبارة أخرى، كان هناك طلاق بين النظرية والتطبيق.

ثانياً: الثقافة والتعليم في عهد الرئيس بومدين (١٩٦٥ ـ ١٩٧٨)

إن المطّلع على السياسة الثقافية والتعليمية لكل من نظامي بن بله وبومدين يلاحظ أن هناك تشابهاً كبيراً في توجهاتهما، إذ إن كلاً منهما أعطى هذا القطاع الاستراتيجي أهمية بالغة، إلا أن نتائج هذه السياسة كانت أكثر وضوحاً في فترة بومدين، وذلك لطول مدة حكمه بالمقارنة بالفترة القصيرة التي قضاها بن بله في الحكم. وعلى غرار ما قمنا به في بداية هذا المقال، سوف نستعرض في البداية أهم المبادئ الأساسية كما وردت في الخطب الرئاسية والمواثيق الرسمية، ثم بعد ذلك نتطرق إلى ما أنجز منها ميدانياً، وهو ما أسميناه بالايديولوجيا الممارسة.

١ ـ المبادئ الأساسية

في خطاب وجهه إلى الشعب الجزائري بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لاندلاع ثورة أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤، قال بومدين ما يلي: «إذا كنا نهدف إلى تطوير بلدنا في كل المجالات من أجل أن نلحق بالمجتمعات المتقدمة، فإن نشر التعليم يعتبر شرطاً أساسياً لإنجاز هذا الهدف، ولهذا السبب تواصل الحكومة إعطاء هذا القطاع الحيوي أهمية أكثر، ليس فقط لأن كل مواطن له الحق في التعليم، ولكن أيضاً لأننا نعتقد أن أحسن استثمار منتج هو في هذا القطاع»[١٠].

لقد كان الاعتقاد السائد أن نشر التعليم سوف يعطي الأطفال الجزائريين فرصاً متكافئة ـ على الأقل في التعليم ـ الأمر الذي لا يدّعي التمتع به الجيل القديم. وفي مناسبة أخرى قال بومدين: «نحن نعتقد بأن التعليم له أولوية على كل شيء حتى الخبز. إن ما نريده هو المساواة التامة في التعليم، لأن الغذاء الروحي لا يقل أهمية عن الغذاء المادي»[١١].

كان لدى بومدين اعتقاد راسخ أنه من خلال عملية التعليم من الممكن خلق جيل جديد من الرجال والنساء قادر على تقرير مستقبله بنفسه وبكل حرية. وفي خطاب له بمناسبة انعقاد الندوة الأولى حول التعريب بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩٧٥ أكد الرئيس بومدين مرة أخرى أهمية التعليم قائلاً: «إن سياستنا في تكوين الأفراد لها أهمية خاصة لأننا نعتقد أن شعباً متعلماً سوف لن يكون عرضة للمجاعة ولا للاستغلال والعبودية»[١٢].

---

(١٠) هواري بومدين، خطب الرئيس بومدين، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٦، ٧ ج (الجزائر: وزارة الاعلام والثقافة، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧)، ج ٢، ص ٩٥.

(١١) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٨٧.

(١٢) المصدر نفسه، ج ٦، ص ١٠٧.

ويلاحظ أن سياسة بومدين في مجال التربية والتعليم كانت طموحة جداً. فهي لم تقتصر على الجيل الجديد فحسب، بل امتدت إلى الجيل القديم أيضاً عن طريق محاربة الأمية. لقد كان ذلك واضحاً جداً في ميثاق ١٩٧٦ الذي جاء فيه ما يلي: «إن الشرط الأساسي لإحداث تغير ثقافي يكمن بالدرجة الأولى في محاربة الأمية. ولتحقيق هذا الغرض يجب العمل على نشر التعليم ليشمل كل المواطنين رجالاً ونساء»(١٣).

بالإضافة إلى العناية التي أولاها لقطاع التعليم، أكد الرئيس بومدين على ضرورة استرجاع الثقافة الوطنية وتعزيز مقوماتها. وفي اجتماعه بالإطارات الوطنية في ناحية الجزائر العاصمة يوم ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٦، قال بومدين: «إن العمل على استرجاع الشخصية الجزائرية لا يحتاج إلى أفكار مستوردة ولا إلى البحث عن أبطال خارج الوطن، بل يجب البحث عنهم داخل الوطن. يجب أن نستخلص الدروس من ماضينا وتراثنا. وفي الوقت نفسه يجب محاربة كل الأفكار التي لا تتناسب مع شخصيتنا وواقعنا»(١٤).

وفي مقابلة له مع بعثة الإذاعة والتلفزيون الرومانية في ١١ آذار/مارس ١٩٧٢ لخص بومدين الأهداف العامة للثورة الثقافية بقوله: «بأسلوب بسيط جداً، الثورة الثقافية تعني الاسترجاع الكامل للشخصية الجزائرية التي حاول الاستعمار الفرنسي محوها عن طريق فصلها عن الحضارة العربية ـ الإسلامية»(١٥).

ومن أجل تعزيز الثقافة الوطنية كان لا بد من التفكير في إصلاح نظام التعليم على جميع المستويات. فكان هدف حكومة بومدين خلق مدرسة جزائرية منهجها وطني، لأن المناهج الموروثة عن المدرسة الاستعمارية كانت تتناقض في كثير من الأحيان مع الاحتياجات الأساسية للوطن، بالإضافة إلى تناقضها مع ماضي الشخصية الجزائرية وحاضرها بصفة عامة. ولذا فإن الحاجة إلى منهجية جديدة أصبحت من المتطلبات الأساسية التي يجب على الدولة أخذها بعين الاعتبار. وفي هذا السياق يقول الرئيس بومدين: «يجب أن نحدث ثورة حقيقية في نظام التعليم قصد إقامة مدرسة جزائرية، وبالتالي التخلص من المدرسة الفرنسية ذات المحتوى التربوي الغريب عنا»(١٦). لكن هذا لا يعني إهمال تجارب البلدان الأخرى في مجال التعليم، إذ كان بومدين يرى أنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار تلك التجارب والاستفادة منها باعتبارها تجارب إنسانية، وهذا في حدود ما يتطابق منها مع قيمنا الاجتماعية. وفي الاتجاه نفسه أكد ميثاق ١٩٧٦ ضرورة جزأرة المدرسة الجزائرية وإصلاح برامجها، إذ نص على ما يلي: «يجب أن يكون التعليم جزائرياً في برامجه وتوجهاته، وذلك

---

(١٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٤٢.

(١٤) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٣٠.

(١٥) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٨٨.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٥٠.

(١٧) المصدر نفسه.

بالعودة إلى المصادر الأساسية للتراث الشعبي وتعزيز العلاقة بين المدرسة والمحيط الاجتماعي الوطني»[١٨].

إن استرجاع اللغة العربية من خلال استعادة الثقافة الوطنية كان أيضاً محور اهتمام الرئيس بومدين، ففي خطاب وجهه إلى اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح التعليم والمنعقدة بتاريخ ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٠ أوضح بومدين أنّ: «قضية التعريب هي مطلب وطني وهدف ثوري، ونحن لا نفرق بين التعريب وبين تحقيق أهداف الثورة في الميادين الأخرى...». وأكد مرة أخرى أنه من الممكن «الاختلاف في الآراء والوسائل، ولكن لا يمكن أبداً أن يكون بالنسبة إلى قضية اختيار، فقضية الاختيار قضية مفروغ منها»[١٩]. فالتعريب بالنسبة إلى بومدين كان يمثل هدفاً استراتيجياً يطمح من ورائه إلى التخلص من التبعية الثقافية واللغوية، وهو بالنسبة إليه الوسيلة الوحيدة للقضاء على رواسب الماضي التي تركها الاستعمار الفرنسي[٢٠]. وجاء في ميثاق ١٩٧٦ أن العربية تمثل عنصراً أساسياً من الهوية الثقافية للشعب الجزائري، وأن مثلنا الأعلى هو حماية أصالتنا مع التفتح على الأمم الأخرى[٢١]. وأكد هذا التوجه دستور ١٩٧٦، إذ جاء في مادته الثالثة ما يلي: «العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، وستعمل الدولة على نشرها على المستوى الرسمي»[٢٢]. بالإضافة إلى مسألة التعريب، أعطى الرئيس بومدين أهمية كبيرة إلى قضية التبعية الثقافية مؤكداً أن الاستقلال السياسي وحده غير كاف. وهو يعترف بأن المعركة في هذا المجال ليست سهلة لأنها تمس الأشخاص أنفسهم، وكان يعني بذلك دعاة التوجه الفرنسي ومناصري الثقافة الفرنسية من الجزائريين[٢٣].

٢ ـ الايديولوجيا الممارسة

بعد استعراضنا أهم المبادئ الأساسية المتعلقة بالثقافة والتعليم، نتحول الآن إلى مناقشة تطبيقاتها في الواقع، وذلك لمعرفة مدى تطابق المبادئ مع الايديولوجيا الممارسة.

في ما يتعلق بأولوية الثقافة والتعليم على الأهداف الوطنية الأخرى، من الممكن القول إن الانجازات التي تم تحقيقها في هذا المجال هزيلة بالمقارنة مع الأهداف المرسومة، ومع ذلك هناك بعض النقاط الإيجابية على مستوى التغير الثقافي بصفة عامة، خصوصاً في ما يتعلق بانتشار التعليم. وليس من المبالغ فيه إذا قلنا إن سياسة نظام بومدين في هذا المجال قد طبقت بنجاح كامل، إذ إن ديمقراطية التعليم ومجانيته مست كل المستويات التعليمية. وفي هذا السياق، يقول الكاتب الامريكي انتليس (Entelis) إن ما بذلته

---

(١٨) **الميثاق الوطني الجزائري** (الجزائر: المعهد التربوي الوطني، مصلحة الطباعة، ١٩٧٦)، ص ٢٥٠.

(١٩) بومدين، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

(٢٠) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٢١.

(٢١) **الميثاق الوطني الجزائري**، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٢٢) **دستور ١٩٧٦** (الجزائر: حزب جبهة التحرير الوطني، ١٩٧٦)، ص ١٣.

(٢٣) بومدين، **خطب الرئيس بومدين، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٦**، ج ٤، ص ٣٤٨.

الحكومة في هذا المجال مهم جداً إن لم نقل رائع ـ على الأقل بلغة الأرقام ـ فمثلاً كان عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية سنة ١٩٦٢ لا يتجاوز ٧٥٠,٠٠٠ تلميذ، ومع حلول سنة ١٩٧٨ وصل عدد التلاميذ في المرحلة نفسها إلى نحو ثلاثة ملايين تقريباً (٢,٩٠٠,٠٠٠) وهو ما كان يعادل ٨١ بالمئة من مجموع الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة.

والجدول التالي يبين بوضوح تطور التعليم في مرحلة حكم الرئيس بومدين:

الجدول رقم (٢٠ ـ ٢)

تطور التعليم في الجزائر من سنة ١٩٦٦ إلى سنة ١٩٧٨

السنة / المستوى	١٩٦٦	١٩٧٨
عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية	١,٣٣٢,٠٠٠	٢,٨٩٤,٠٠٠
عدد التلاميذ في التعليم المتوسط	١٥٦,٧٠٠	٧٤٤,٤٠٠
عدد الطلبة في التعليم الثانوي	١٠٧,٩٠٠	٥٩٥,٥٠٠
عدد الطلبة في التعليم العالي	٦,٥٠٠	٥٤,٥٠٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٩.

في ما يتعلق بأداة استرجاع الثقافة الوطنية المتمثلة في الدين واللغة والتاريخ المشترك، فقد تم التركيز على إصلاح برامج التعليم وجزأرته، وذلك من خلال إعادة النظر في المواد المدرّسة، خصوصاً في مجالات السياسة والتاريخ والاقتصاد واللغة والدين حتى تكون منسجمة مع ايديولوجية النظام. وفي هذا السياق لاحظ الكاتب الفرنسي برونو إيتيان (Bruno Etienne) «أنه من أجل نشر ايديولوجيته استعمل النظام مجموعة من وسائل نقل الايديولوجيا بما في ذلك الدين والمدرسة، بالإضافة إلى استعماله وسائل الإعلام والنقابة وحتى الأسرة»[٢٤]. ومن الممكن تلخيص النتائج الأولى لإصلاح البرامج التعليمية، وكذا عملية تعريب الإدارة في ما يلي:

أ ـ الاصلاح اللغوي

أصبحت اللغة العربية هي اللغة الرسمية المدرّسة في التعليم الابتدائي وامتد استعمالها تدريجياً إلى التعليم المتوسط والثانوي، وحتى التعليم العالي، خصوصاً في مجال تدريس العلوم الاجتماعية، إلا أن عملية التعريب في هذا الأخير كانت بطيئة جداً.

(٢٤) Bruno Etienne, *Algérie: Cultures et révolution*, l'histoire immédiate (Paris: Seuil, °1977), p. 299.

ب ـ التغير في القيم الاجتماعية

أدى إصلاح برامج التعليم إلى إدخال بعض مفاهيم الاشتراكية وتطبيقها ميدانياً، خصوصاً تلك المتعلقة بديمقراطية التعليم ومجانيته. وإلى جانب ذلك، تضمنت البرامج تدريس مواد دينية في المستويين الابتدائي والمتوسط، هذا إذا استثنينا المعاهد الإسلامية التي تم تأسيسها في عهد بن بله وأعيد إدماجها في التعليم العام في عهد بومدين، إلا أن التعليم الديني بصفة عامة لم يكن محل اهتمام كبير من طرف الإدارة أو من طرف المدرسين. أما على مستوى التعليم العالي، فكان هناك شبه إهمال كلي له[٢٥].

ج ـ تعريب الإدارة

على الرغم من تأكيد النظام ضرورة تعريب الادارة على جميع المستويات، فإن ما تم إنجازه في الواقع كان أقل بكثير مما كان متوقعاً. ويعود ذلك إلى عدم جدية النظام من جهة، والصراع بين أنصار التعريب وأعدائه من جهة ثانية، الأمر الذي جعل هذا الصراع يتحول بسرعة إلى صراع سياسي وايديولوجي. وفي هذا السياق لاحظ تلمساني أن دفاع المعربين عن التعريب كان مبنياً أساساً على المبادئ الرئيسية للثورة التحريرية المتمثلة في الدفاع عن ثقافة الشعب الجزائري وهويته، وبالتالي رفضوا الهيمنة الثقافية الاستعمارية ورأوا في أنفسهم الممثل الحقيقي للدفاع عن قيم الثقافة الوطنية. ويضيف تلمساني قائلاً:

«في الواقع إن موقف المعربين نابع من تكوينهم الأساسي باللغة العربية، أما المفرنسين فكانوا يطالبون بالإبقاء على الفرنسية كأداة اتصال أساسية في الجزائر المستقلة، وبموقفهم هذا اعتبروا من مخلفات الاستعمار»[٢٦].

أما على المستوى الرسمي، فقد اتخذ قرار بشأن تعريب الإدارة تدريجياً ابتداء من سنة ١٩٧١، إذ أعلن الرئيس بومدين يوم ٥ شباط/فبراير ١٩٦٩ بأن سنة ١٩٧١ ستكون بداية لتعريب كل الإدارات، وعليه فإن كل الموظفين مطالبين بتعلّم حد أدنى من اللغة العربية، ويضيف بومدين قائلاً: «بما أننا نعمل على استعادة ثرواتنا الوطنية يجب أن نعمل أيضاً على استرجاع لغتنا، ويجب أن نفتخر بكل ما هو وطني وجزائري»[٢٧]. لكن هذا القرار لم يؤخذ بجدية من طرف الكثير من المسؤولين في أجهزة الدولة، لهذا كان التطبيق يختلف من وزارة إلى أخرى. ومع حلول سنة ١٩٧٠ أصبح بالإمكان ملاحظة انقسام الوظائف داخل أجهزة الدولة على أساس ثقافي وايديولوجي. فالوظائف ذات الطابع الثقافي والايديولوجي، مثل الحزب والتعليم والإعلام والعدالة والدين، استعملت اللغة العربية كأداة رئيسية في عملها الإداري، في حين أن قطاعات الدولة الأخرى، مثل الاقتصاد والصناعة

---

(٢٥) مصطفى زايد، **التنمية الاجتماعية لنظام التعليم الرسمي في الجزائر** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٧)، ص ٢٦٧ ـ ٣٥٤.

(٢٦) Rachid Tlemcani, *State and Revolution in Algeria* (London: Zed Books, 1986), p. 191.

(٢٧) بومدين، **خطب الرئيس بومدين، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٦**، ج ٢، ص ٤٢٨.

والتخطيط، استمرت في عملها بالفرنسية كلغة أساسية مع استعمال الانكليزية بدرجة أقل[٢٨]. وقد أدى توزيع الوظائف داخل أجهزة الدولة على أساس ثقافي وايديولوجي إلى تقسيم العمل على أساس لغوي. ونتيجة لهذه السياسية أصبحت النخبة الجزائرية المتعلمة منقسمة إلى فئتين: مفرنسين ومعربين، وإذا كانت الفئة الأولى أكثر حظاً في التوظيف وتولي المناصب العليا في أجهزة الدولة، فإن حظوظ الفئة الثانية في التوظيف كانت قليلة إن لم نقل محدودة، خصوصاً في مجال القطاع الاقتصادي والصناعي.

ومع مرور الوقت ازداد هذا المشكل تعقيداً وأخذ في ما بعد شكل صراع ثقافي وايديولوجي بين الفئتين، تحول فيه المعربون إلى مواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة. وعلى الرغم من أنهم أصبحوا في ما بعد يشكلون الأغلبية، إلا أنهم ازدادوا اغتراباً وتهميشاً من طرف الطبقة الحاكمة. وفي هذا السياق يقول الكاتب الإنكليزي هـ. روبرتس (H. Roberts)، وهو متخصص في الشؤون الجزائرية، ما يلي: «بحلول منتصف السبعينيات أصبح هناك كثير من الشباب الجزائري المتعلم بالعربية، وكانت فرص العمل بالنسبة إليهم قليلة، إن لم نقل نادرة. إن الإحباط الذي أصاب المعربين هو نتيجة لفشل السياسة العامة للدولة الذي أحدث انقساماً كبيراً وخطيراً داخل المجتمع الجزائري. فالنسبة العالية من المعربين تنتمي إلى أصول ريفية، وهي الفئة التي كانت أقل تأثراً بالثقافة الفرنسية خلال فترة الاستعمار، كما أنها كانت أكثر تضرراً من هذا الأخير خلال الثورة التحريرية»[٢٩].

فعلى الرغم من الشرعية التي أعطيت لعملية التعريب، فإن المعربين من خريجي الجامعات كانوا يعانون العنصرية في التوظيف. وفي هذا الإطار يقول تلمساني: «إن الصراع بين المعربين والمفرنسين هو في آخر المطاف صراع على الوظائف»[٣٠]. ومهما يكن فإن هذا الصراع قد ساهم في خلقه وتغذيته النظام نفسه حتى لا يسمح بوحدة الشريحة المثقفة وتضامنها في المجتمع متبعاً في ذلك سياسة فرق تسد.

د ـ التحرر الثقافي

كما سبق وذكرنا، إن الكفاح ضد التبعية الثقافية كان أحد الأهداف الرئيسية لـ «الثورة الثقافية» الذي وعد النظام بالعمل على تحقيقه. لكن ما لوحظ ميدانياً هو ازدياد التبعية الثقافية عن طريق تعميم انتشار اللغة الفرنسية في جميع مراحل التعليم، إذ إن ما تم إنجازه في هذا المجال خلال العقدين الأول والثاني بعد الاستقلال كان أكثر بكثير مما أنجزه الفرنسيون أنفسهم خلال ١٣٠ سنة من الاستعمار. ففي السنوات الأولى من الاستقلال كان أغلب أعضاء هيئة التدريس في الجامعات من أصل فرنسي. كما إن

---

(٢٨) Tlemcani, Ibid., p. 192.

(٢٩) H. Roberts, «Radical Islamism and the Dilemma of Algerian Nationalism: The Embattled Arians of Algiers,» *Third World Quarterly*, vol. 10, no. 2 (1988), pp. 566-567.

(٣٠) Tlemcani, Ibid., p. 197.

البرامج التعليمية لهذا القطاع وضعت من طرف خبراء فرنسيين. وعلاوة على ذلك، فقد وظفت الجامعات الجزائرية أساتذة ومدرسين من بلدان مختلفة، وبتوجهات ايديولوجية مختلفة، بلغت حد التناقض في بعض الأحيان مع ما كانت تهدف إليه الدولة من تحرر ثقافي. ونتيجة لهذه الوضعية لم يعد الطلبة الجزائريون عرضة للانقسام اللغوي فحسب، بل كانوا عرضة أيضاً للانقسام الايديولوجي، فكان منهم الوطني والسلفي والشيوعي والاشتراكي والليبيرالي... إلخ... وعليه من الممكن القول إنه بدلاً من التحرر الثقافي، تم تعزيز التبعية الثقافية وتعميقها، وبالتالي أصبحت الثقافة الوطنية محاصرة في عقر دارها مرة ثانية، وأصبح حلم تحرير الجزائر ثقافياً بعيد المنال.

٣ ـ الخلاصة

من الممكن تلخيص السياسة الثقافية في عهد بومدين على المستويين النظري والعملي في ما يلي: على المستوى النظري تم تحديد المبادئ التالية: نشر التعليم في كامل التراب الوطني، ديمقراطية التعليم ومجانيته، استرجاع الثقافة الوطنية، إصلاح التعليم، تعريب الإدارة، وأخيراً الكفاح ضد التبعية الثقافية. على مستوى الممارسة الايديولوجية من الممكن القول إن المبادئ المتعلقة بنشر التعليم ومجانيته وديمقراطيته في جميع المستويات، وكذا إصلاح البرامج التربوية، قد تم تطبيقها بنجاح. وفي هذا المجال، كان هناك تطابق بين المبادئ الأساسية والايديولوجيا الممارسة. وفي ما يتعلق بمبادئ تعزيز الثقافة الوطنية وتعريب التعليم والإدارة، فإن ما تم إنجازه يعتبر قليلاً جداً بالمقارنة مع ما كان متوقعاً، إذ يلاحظ أن هناك تناقضاً صارخاً بين المبادئ الأساسية والايديولوجيا الممارسة.

ثالثاً: مقارنة بين السياسة الثقافية لكل من بن بله وبومدين

هناك تشابه كبير في التوجهات الثقافية والتعليمية للرئيسين. فإذا أردنا أن نقارن المظاهر الايديولوجية للثقافة في فترة بن بله بمثيلتها في فترة بومدين، فإننا نلاحظ الآتي:

١ ـ كلا النظامين أعطى أهمية كبيرة لنشر التعليم وتطويره على أساس ديمقراطي ومجاني.

٢ ـ كلا النظامين تبنّى مسألة استرجاع الثقافة الوطنية، لكن لم ينجح أحدهما في تحقيق هذا الهدف، ومن الممكن إيعاز إخفاقهما إلى استمرار الصراع الثقافي والايديولوجي بين أنصار الثقافتين العربية والفرنسية. وانطلاقاً من ذلك الصراع أخفق النظام التربوي في خلق وعي وطني ثوري قادر على تجاوز الأزمة الثقافية المصطنعة أحياناً، والموضوعية أحياناً أخرى.

٣ ـ كلا النظامين اتبع في سياسته الثقافية ايديولوجيا احتوائية ـ انتقائية (cooptive-eclectical ideology) لأنها تخفي حقيقة الصراع الثقافي الموجود داخل المجتمع وطبيعته والموروث عن العهد الاستعماري.

٤ ـ كلا النظامين فشل في تنمية وحدة ثقافية وايديولوجيا متماسكة تكون فيها النظرية والممارسة انعكاساً بعضهما عن بعض.

٥ ـ كلا النظامين ساهم في خلق صراع ثقافي وايديولوجي بين الأجيال الجديدة، وذلك من خلال سياستهما الثقافية والتعليمية.

الفصل الحادي والعشرون

المشروعية والتوترات الثقافية حول الدولة والثقافة في الجزائر(*)

عمار بلحسن(**)

ـ ١ ـ

لا ريب في أن الظاهرة الأكثر بروزاً في التاريخ والواقع المجتمعي القريب والآني لبلدان المغرب المعاصر، هي طموح الحركات الوطنية والقومية وحماسها واندفاعها إلى تأسيس أو إعادة إنشاء دول حديثة، شكلت وتشكل حجر أساس البناء الوطني، ومسار تكوين الأمة العصرية؛ فذلك المشروع السياسي البديل والمناهض للمؤسسة الاستعمارية ونظامها، ظهر كأنه دولة مضادة، تجسد عملية نهوض الأمة وإعادة تبنّيها بطريقة وكيفية جديدة، أكثر مما هو مجتمع جديد يحمل علاقات اجتماعية وسياسية مختلفة وعصرية.

فإحياء الهوية الجماعية والثقافية وتعبئتها، وإعادة تنشيط وتوحيد عناصرها وبقاياها، وتحديث مقومات الشخصية الوطنية، ارتبط ويرتبط في جلّ لحظاته، ببناء الكيان السياسي للأمة ومأسسته، وفق منظومات ونظم واستراتيجيات مناهضة للممارسات والايديولوجيا الكولونيالية التي تعاونت وتضافرت تطبيقاتها ورؤاها على تدمير بُناه وإنكار وجوده.

وعلى رغم كون الدولة كياناً سياسياً منفعياً وأداتياً، يجد جذوره ومراجعه في جدلية المصالح المادية، إلا أن الدولة في المغرب المعاصر، والجزائر خصوصاً، تظهر كأنها الإطار العام الثقافي والمجتمعي الضروري لانبعاث الأمة، كتحقيق للهوية الوطنية، واستمرارية تاريخية تتخطى الحادث الاستعماري، وتبني مشروعيتها على أنقاض الولاءات الاجتماعية الماضية والموروثة، والهياكل والمؤسسات الاستعمارية، وتمركز السلطة، وتجعل من المؤسسة

(*) نشر في: المستقبل العربي، السنة ١٣، العدد ١٤١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠)، ص ٥٤ ـ ٦٨، وهو في الأصل ورقة قدّمت إلى: جامعة «رتجرس»، نيوجرسي، الولايات المتحدة الأمريكية، المؤتمر الثاني حول موضوع «بناء الدولة في المجتمعات العربية المنتجة للنفط»، ٥ ـ ٨ آب/أغسطس ١٩٨٥.

(**) معهد علم الاجتماع، جامعة وهران، الجزائر.

السياسية الوطنية، المظهر الأكثر تعبيراً ودلالة عن وجود الشعب عبر التاريخ وداخل جوقة الأمم العصرية، بل إن الدولة تتدخل بطريقة جذرية لصياغة مجتمع إن لم نقل لخلقه، مجتمع يفرض عليه تحدي العصور الحديثة والأزمنة العلمية والتقانية ووضع مشروع تحديثي وتوحيدي لتجاوز الإرث الاستعماري المدمّر، كتجربة تخليف وتأخير تاريخية مأساوية، والتأخر التاريخي كتعبير عن تفاوت النمو ولاتكافؤه على الصعيد العالمي نتيجة تقسيم العمل الدولي وعالمية النظام الرأسمالي.

حقيقة ان كل نظرة سوسيو ـ سياسية لواقع المجتمع الجزائري الحالي، تلاحظ موضوعياً حضور الدولة وثباتها ككيان سياسي، على رغم التحولات والتغيرات التي يشهدها النظام السياسي. فالدولة الموجودة تمثل إطاراً سياسياً ملزماً، ورمزاً مرجعياً للوجود السياسي للشعب، لا يمكننا التخلي عنه، أو إعادة النظر في مشروعيته، أو إنكار معالمه وطمسها، أو التغاضي عن مشروعه التحديثي الموحد الذي يتجسد في برامج تنمية طموحة في وعي النخبة الحاكمة والشعب، حيث يتطابق وجود الدولة الجزائرية مع استقلال الأمة والشعب وحريتهما[١].

تاريخياً، ليس هناك أي شك، في أن الدولة الجزائرية قد وجدت، فأغلب مؤرخي وايديولوجيي الدولة الوطنية في الجزائر، يجهدون أنفسهم وتحليلاتهم، ولو في نزعة ايديولوجية مناهضة ومضادة للمدرسة التاريخية الاستعمارية في إظهار مؤسسة سياسية ماقبل كولونيالية، كانت تملك مشروعيتها الدينية ضمن الامبراطورية والخلافة الإسلامية العثمانية، كرمز لاستمرار الدولة والأمة الإسلامية، وجهادها لحماية «دار الاسلام»، ويحاولون بمقاربات جدالية دحض حجج التاريخ والانثروبولوجيا الكولونيالية، ببسط وعرض الشخصية الدولية لجزائر ما قبل عام ١٨٣٠، والعمق المجتمعي لها، اقتصاداً زراعياً مزدهراً، وتنظيمات قبلية تابعة أو مستقلة عن المركز السياسي العثماني، ولكنها متضامنة وموحدة ضد الأخطار الخارجية، علاقات سياسية ودبلوماسية واعتراف دولي وقوة بحرية وعسكرية في حوض البحر المتوسط، بل يؤكدون أن عمق الحقل التاريخي والسياسي، يجد منابعه الأولى في التاريخ السحيق، حين ارتبط الدفاع عن الوطن والأرض بالحرية في العصور ما قبل الإسلامية يوم وضع القائد البربري الأمازيغي «ماسينيسا» اللبنات الأولى الجيو ـ سياسية للممالك النوميدية كإطار سياسي ومؤسساتي لشعب نوميد القديم وهويته وشخصيته[٢].

---

(١) محمد عبد الباقي الهرماسي، «الدولة والنظام في المغرب العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٢ (حزيران/يونيو ١٩٨٣).

(٢) مثلاً: مولود نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية** (قسنطينة: دار البعث، ١٩٨٤)، وعبد القادر جغلول، **مقدمات في تاريخ المغرب العربي القديم والوسيط**، ترجمة فضيلة الحكيم (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢).

لكن، لا مندوحة، على الرغم من نبل مشروع تصفية الاستعمار من التاريخ، من الاعتراف بأن شكل ومضمون هذه الأطر السياسية، وهياكلها الإدارية وأنظمة الحكم والسلطة كانت تعاني تآكل وتحلل الجو الحضاري العربي ـ الإسلامي وانحداره، وانحطاط «إنسان مابعد الامبراطورية الموحدية»، وطفيلية الدولة التركية في علاقاتها مع المجتمع الأهلي والداخلي، وكيفيات سيطرتها «الآسيوية» على المجموعات الاجتماعية والقبلية، وأنماط اقتطاعها واستنزافها الفائض الاقتصادي، وكبحها العلاقات الاقتصادية الحرفية والزراعية، وتسويدها أرثوذوكسيات دينية تقليدية وعتيقة، فكان الموروث الثقافي العربي الاسلامي المتكلس والمحفوظ غذاءها الوحيد، في انقطاع عن العصور والأزمنة الحديثة وانقلاباتها السياسية ووثباتها العلمية والصناعية والتقانية.

إن كثيراً من الخطابات التاريخية التي تطمح إلى الرد على دعاوى التاريخ الاستعماري، وهي محقة في ذلك، تلحظ بموضوعية وأسف وصدق وجود «تخلف ماقبل كولونيالي» و«تأخر تاريخي» في البنى المجتمعية القديمة، وقدامة أو عتاقة في العلاقات الانتاجية والاقتصادية، وركود نسبي في القوى الاقتصادية والانتاجية، وتجمد في مسيرة الانسان الجزائري وثقافته، التي توقفت في بنى ذهنية عتيقة، ستعمق وتضخم انعزالها وانقطاعها التجربة الاستعمارية الفرنسية الاستيطانية.

نقول هذا ونحن بعيدون عن أطروحة الانثروبولوجيا الكولونيالية التي ترى في المجتمعات الإسلامية، ومنها الجزائر، مركب جينات وراثية مزمنة من الفوضى والركود والتأخر، لتبرير العدوان الاستعماري وتحميس العملية الاستعمارية وإيجاد مشروعية لقيطة لتحديث وعصرنة وتمدين مزعوم.

في وعينا مفهوم «التأخر التاريخي» للمفكر المغربي **عبد الله العروي**، وأفكار الجزائري **مصطفى الأشرف**[٣]، ومن دون الدخول في مناقشات تاريخية، ليس هذا مقامها، حول نوعية الدولة الجزائرية ونمطيتها، حداثتها أو تقليديتها، يجب التأكيد هنا، أن الانغراس العنيف للمؤسسة والنظام الاستعماري، ونوع احتلالها الاستيطاني، وحماسها الايديولوجي الادماجي والاندماجي وشراسة التهديم المنسق الذي مارسته على الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية من بداية الاحتلال حتى الحرب العالمية الثانية (١٨٣٠ ـ ١٩٤٥)، أدَّت إلى ظهور بنية مجتمعية جديدة: قوى وعلاقات وثقافات ستفرز مشروعاً ايديولوجياً وسياسياً عصرياً عبر الحركة الوطنية، ثم الثورة التحريرية سنة ١٩٥٤، شكل الرد والبديل العنيف والعصري للمشروع الاستعماري الوهمي، والذي سيؤدي في الستينيات عام ١٩٦٢ إلى تأسيس الدولة الوطنية الجزائرية.

---

(٣) عبد الله العروي، **العرب والفكر التاريخي** (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣)، ومصطفى الأشرف، **الجزائر: الأمة والمجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٣).

- ٢ -

تملك الدولة مشروعيتها التي لا تتعارض مع المشروع القومي العربي، وتنتمي إليه كإطار ثقافي وتاريخي، ولكنها نتاج تجربة مختلفة عن الدولة القطرية في المشرق العربي، فإذا كان هذا الأخير، يمتاز بوجود ايديولوجيا قومية، هي أقرب إلى الدعوة الدينية السياسية وهيمنتها - على رغم انتكاساتها الحالية - تنظر إلى الدولة المشرقية ككيانات قطرية ناتجة من الاستعمار ومشتقاته من تقسيم وبلقنة وتشتيت، وتحلم بدولة عربية واحدة على أنقاض واقع ولاءات المجتمع التقليدية والعصبية والطائفية. . فإن التجربة التاريخية الوطنية في المغرب المعاصر والجزائر، تشير إلى نجاح المشروع الوطني، وثبات مسار تكوين الدولة - الأمة، وتوافر إجماع شعبي على مشروعيتها التاريخية والآنيّة، فكل النخبات الوطنية تتبنى الدولة وتعتبرها مؤسسة مركزية ومرجعية للانتماء السياسي، وهيكلاً واقعاً وملموساً للبناء الوطني ورمزاً ايديولوجياً للهوية التاريخية والثقافية، ولا سيما أن هذه النخبات السياسية الوطنية قد تغلبت عبر ماضيها النضالي على التيار الاسلامي، نصير القومية الدينية والأمة الاسلامية، وأجبرته أو دمجته، وكيّفته مع اتجاهات مخطط التوحيد والتحديث، واستطاعت أن تهمش التيارات الليبرالية والاشتراكية الراديكالية، بنشر رؤيتها للنظام الليبرالي كوجه لامع وخداع للنظام الرأسمالي والاستعماري، أي مضاد لطموح الشعب وعطشه للعدالة الاجتماعية، وتركيزه على «أوروبية» الاشتراكية والماركسية كمنتج ايديولوجي مناقض للهوية الدينية والثقافية ومقومات الروحية الاسلامية، هذا إضافة إلى غياب التيار الوحدوي القومي من الساحة السياسية المغربية وتأثير انتكاسته ولاواقعيته في وعي النخبة سلبياً.

هكذا استغلت النخبة السياسية الوطنية كل الأبعاد والرموز الثقافية والمؤسساتية، واستعملتها - كما يلاحظ هذا - في توظيف وحدانية المذهب العقائدي والديني والتراث الثقافي والتضامن العربي والمسألة الاجتماعية - لفائدة مشروعها السياسي، وكأن بناء الدولة الوطنية يمثل في حد ذاته، بناء الأمة أو بعثها، فأصبح البناء الوطني محك ورهان النخبة، وظهرت الدولة كمحرك مركزي لعمليات الإدماج الوطني والتوحيد والتنمية والتحديث، واكتسبت بذلك مشروعية تاريخية وبنيوية، نظراً إلى مفعولها وتأثيرها التطبيقي والميداني، وقدراتها الاقتصادية والإدارية والتغييرية، بما يعوّض هشاشة وتضعضع المجتمع التقليدي المدني كإرث استعماري، ويجابه تحدي العصر العلمي والتقاني بموديل تحديثي، يجعل من الدولة بديلاً وأداة عظمى في عملية التغيير الاجتماعي، وتلبية حاجات المواطنين من صحة وتعليم وشغل وعدالة ورفاه. فالدولة في الجزائر تجمع كثيراً من خصال وخصائص «دولة العناية الإلهية»(٤).

وارتباط التنمية بالدولة في وعي وممارسة النخبة الحاكمة والفئات الاجتماعية

(٤) Bruno Etienne, *Algérie: Cultures et révolution*, l'histoire immédiate (Paris: Seuil, °1977).

والسكان، وقبول الدولة بهذا الرهان على مشروعيتها أدى إلى إلحاق المجتمع بالمؤسسة السياسية لدرجة أن عقديّ التنمية ومخططاتها من بداية الاستقلال إلى الثمانينيات، بما صاحبها من تأميمات وإنشاء قطاع عام اقتصادي وصناعي، وإصلاح زراعي، وتوسيع البنى التحتية الاقتصادية، وتحويل العلاقات الاجتماعية، وتعميم التعليم والتكوين ودقرطته (démocratisation) وتفجير بنيته النخبوية والفئوية، وتسريع الحراك والصعود الاجتماعي وتكثيفهما، ونشر وإذاعة تصورات ثقافية عمومية تحديثية وتغييرية، وتدخّل مكثف في الميدان والصناعة الثقافية، وتعبئة الاطارات وتثمين العمل العلمي والتقني والاقتصادي، وتوحيد الممارسة السياسية والنقابية. . . كل ذلك يمثل - في منظور علم الاجتماع السياسي - ذوبان المجتمع في الدولة، وهيمنة المجتمع السياسي على المجتمع المدني، وتعاظم البعد السياسي الارادي على صعيد الممارسة السياسية والحركات الثقافية والفكرية.

وعلى رغم القلاقل والتحولات التي يعانيها النظام السياسي، بين الآونة والأخرى كتعبير عن تململ المجتمع واستجاباته لمشروع الدولة التوحيدي والتحديثي، والتي تظهر خصوصاً في التكاليف الاجتماعية للتصنيع السريع والعالي التقانة، وتسوية الاختلافات الاثنية والثقافية واللغوية بقرارات فوقية، وبقرطة (bureaucratisation) الحياة المدنية وتهميش كل ما يعبر عن التنوعات والاختلافات الاجتماعية، وإبراز كل ما هو جماعي ووطني وموحد وإجماعي؛ على رغم تحولات المؤسسة السياسية ونظامها وخطاباتها، يبقى مسار سيطرة الدولة على المجتمع مساراً مسيطراً ومركزياً لدرجة أن هناك دولنة للمجتمع ومؤسسته.

- ٣ -

لا مناص إذاً، لفهم دينامية التغيرات الاجتماعية والثقافية في الجزائر المعاصرة، من دراسة وتحليل وتفهم ارتباطات وتمفصلات مشروع وحركة الدولة في المجتمع الذي يبدو ضعيفاً وهشاً، قبالة نزعة يعقوبية سياسية تهدف، ليس فقط إلى صياغته من جديد، بل إلى إنتاجه وخلقه وفق منظور وتوجيه جديدين يتماشيان واستراتيجية النخبات الوطنية الحاكمة.

هل تكون الدولة في الجزائر - أشبه - بكتلة ايديولوجية شمولية وكلية تقوم بتسييس ودولنة المجتمع كشرط لتحديثه وعصرنته؟ أم أنها دولة وطنية ذات سلطة طاغية تقوم بإخضاع المجتمع وتحقيق تبعيته لنخبة محدثة؟ أم أنها بنية سياسية ذات مشروعية وايديولوجيا شعبوية وعصرية تجد مراجعها في المضمون الشعبي للثورة التحريرية المسلحة وآفاقها؟ أم أنها دولة «بونابرتية مقلوبة» بحيث تعمل الفئات البرجوازية الصغيرة التي قادت الحركة والثورة الوطنية على تلبية حاجات الجماهير، والدفاع عن مصالح الفئات الشعبية من عمال وفلاحين وكادحين كانوا قوى الحركة والنضال التحريري أيام الاستعمار؟ هل الدولة الجزائرية دولة رأسمالية، نهضت على أنقاض تفتت مجموعات

اجتماعية عانت التفقير والتهميش خلال الاستعمار، كما هو الحال بالنسبة إلى البرجوازية الجزائرية التي أقصيت من مجالات الاستثمار الاقتصادية الأساسية، وضيقت مبادراتها ونشاطاتها نتيجة سيطرة رأس المال الكولونيالي، فلم تستطع صياغة مشروع مجتمعي وطني قوي أمام حركة وطنية، وثورة مسلحة جزائرية امتازت بمشاركة كبيرة للفئات والمجموعات الفلاحية والحرفية والشغيلة في تحديد اختياراتها وتوجهاتها، فأصبحت الدولة عاملاً وأداة لها لتحقيق التراكم الاقتصادي وتسيير عملية الإنتاج والدورة الاقتصادية، التي يشكل الريع والصناعة النفطية وسيلة تمويل أساسية لها، خصوصاً في ميدان الاستثمارات والتجهيزات القاعدية والإنتاجية؟

ربما، تجمع الدولة الوطنية في الجزائر بعض خصائص هذه الأنماط السياسية، التي تطرح على السوسيولوجيا السياسية أسئلة تتعلق بمهمة صياغة مفاهيم ومقولات إجرائية وإنتاجها، وكيفياً، مقاربة المعطيات الامبريقية، تنجز مسافاتها النقدية والعلمية بعيداً عن التخطيطية، وقريباً من التفكيك المفاهيمي الذي تغذيه يقظة ابيستيمولوجية وايديولوجية، وصبر علمي ومجاهدة منهجية.

تظهر السلطة في الجزائر ككتلة تاريخية وطنية، ورثت وتابعت مبادئ التنظيم الايديولوجي الذي صاغته وأتقنته الحركة الوطنية والثورة الجزائرية: خط «وطني» ذو محتوى ونزعة فلاحية وشعبية عفوية، ترى الشعب هو القوة المعبرة للتاريخ وتقدّس حركته وممارساته وماضيه، وتهتدي بتراثه النضالي والثوري في منظور راديكالي ووطني، من دون أية نظرة تحليلية إلى الاختلافات والتناقضات الاجتماعية، لتحقيق نوع من الكتلة الايديولوجية المنسجمة[٥].

يتحدد الحكم والنظام السياسي على أساس أن المجموعات الحاكمة هي مجموعة أو نخبة وطنية، تنحدر من قيادات الثورة المسلحة وجبهة التحرير الوطني وجيشها، عسكريين ومدنيين احترفوا النضال الثوري الوطني خلال الاستعمار، وارتبطوا من ناحية أصولهم الاجتماعية بفئات البرجوازية الصغيرة المدينية الحضرية التي عانت التفقير والتكديح والتفكيك الاجتماعي، فالتحقت بالأرياف، وتبنت تراث «الوطنية الريفية» وصهرته في «وطنية حضرية» تكونت بمزيج ايديولوجي متنوع: وطنية موحدة، نزعة إسلامية يعقوبية، تديّن تكتيكي، رؤية سياسية صحيحة، فقر ثقافي، وبقايا اشتراكية أو ماركسية اقتصادية موروثة عن نشأتها في أحضان الحركة العمالية الفرنسية الباريسية في العشرينيات[٦].

---

(٥) Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranéennes, *Pouvoir et légitimité au Maghreb* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1973).

(٦) Frantz Fanon, *Les Damnés de la terre,* préface de J. P. Sartre, collection cahiers libres; 27-28 (Paris: Maspéro, 1978), p. 72.

تعتمد هذه المجموعات القائدة على مجموعة «التكنوقراطية الاقتصادية»، وهي مجموعة تعرف وتملك معارف وطرق تسيير وتخطيط وتنظيم المؤسسات العمومية والقطاعات الاقتصادية ودواليب جهاز الدولة والإدارة. قسم منها ورثته الجزائر عن الدولة الكولونيالية، وهو من البرجوازية الصغيرة الحضرية، والفئات الوسطى المفرنسة التي تلقت تعليماً وتكويناً في المدرسة والإدارة، وقسم آخر كونته الجامعات والمعاهد التقانية بعد الاستقلال، ولكن قمة هذه المجموعات التكنوقراطية يتشكل من نتائج الحراك الاجتماعي الأفقي بين المجموعة السياسية الحاكمة والجيش، الذي يغذي الوظائف العليا في القطاع الاقتصادي، والسياسي والنقابي والإداري. تربط هذه المجموعات التكنوقراطية الاقتصادية والإدارية والسياسية علاقات موالاة وتبعية لمركز السلطة الوطنية أو «جيل ثورة نوفمبر» كما يسمى في الجزائر، هذا الجيل الذي يستمد مشروعيته من قيادته للثورة المسلحة ويرى الدولة تجسيداً مؤسسياً للأمة، وأداة ممتازة لإنتاج وقولبة المجتمع بايديولوجيا براغماتية مادية واقتصادية، ويتوجس حذراً من التعددية الليبرالية، ويجنح نحو الفئات الفلاحية لتلبية طلباتها وحاجاتها، جزاء لمشاركتها الفعالة في الثورة المسلحة، ويدعو البرجوازية الجزائرية بسياسة اقتصادية تسمح بوجود الملكية الفردية الصناعية والحرفية، إلى المشاركة في التنمية الاقتصادية، ويمنعها عن طريق احتكار التجارة الخارجية من التشكل كبرجوازية كمبرادورية وسيطة بين السوق الوطنية والرأسمال العالمي وشركاته، ويقصيها من الممارسة السياسية ليضع خطاً بين «الثروة والثورة» لئلا تطمح إلى إعادة النظر في اختيارات التنمية الوطنية المستقلة والموجهة.

وتجري عملية إدارة دفة الحكم وتنظيم قواعد اللعبة السياسية، أي علاقات القوة والسيطرة والتوجيه وإصدار القرارات بين المجموعات الحاكمة والمجموعات الاجتماعية الأخرى، بناظم ايديولوجي هو المبدأ «الوطني الثوري» كمبدأ ثابت سياسياً وايديولوجياً، وكوسيلة لتأميم الصراعات الاجتماعية، والاعتماد على التضامن والوحدة الوطنية وأساليب الحوار والتشاور والتفاوض. أما التعارضات بين الفئات الاجتماعية، فإن الدولة هي التي تنظمها في قنوات ومنظمات ممثلة تبعاً للمصالح والمكانة المهنية ـ الاجتماعية، تسمح ليس بممارسة سياسية مستقلة عن السلطة، وإنما بمشاركة سياسية مراقبة ومؤطرة(٧). إن هامشية ولامشروعية الحركات والممارسات السياسية داخل المجتمع المدني الجزائري، تعني أن الحقوق الاجتماعية والجماعية والحريات الفردية كما تعرفها المجتمعات الليبرالية، تمارس وتطبق في إطار تعبئة سياسية منسجمة مع مصالح الدولة واختياراتها، لربط «القمة بالقاعدة»، ومراجعة الوسائل والغايات ونقد الأخطاء، وتوظيف النخبات وتعبئة الجماهير.

حتى الآن، تظهر الدولة في الجزائر ككتلة ايديولوجية، متمحورة حول الوطنية

---

(٧) Jean Leca, «Un Etat victime de son succès,» *Autrement,* vol. 20, no. 38 (mars 1982), pp. 104-105.

كايديولوجيا وسلاح سياسي ناجح وفعال، ذلك أن الوطنية ورموزها وتمثيلاتها وقوة جماعيتها، تمثل البحر الرئيسي للمجتمع الجزائري ووسيلة إدماجه وتوحيده الممتازة. وستتبنى النخبات الوطنية اللاحاكمة قيم الشعب والمجتمع العميقة، لتوظيفها وجعلها قيماً عليا لأمة، تجسد الدولة والسلطة هويتها. وعلى رغم أن الوطنية تجيب عن حاجات ايديولوجية مختلفة، من حاجة مختلف المجموعات الاجتماعية لتعريف نفسها، إلى تأكيد الطابع العربي الاسلامي للشخصية الوطنية، إلى النضال ضد الاستعمار الجديد، إلى ضرورة الوطنية لبناء الدولة، فإنها تبقى مكاناً أساسياً ومشتركاً، وملتقى مختلف التيارات الايديولوجية والسياسية التي تعبر المجتمع الجزائري. إن الانسجام الدولوي، الضروري لكل مشروع توحيد وإدماج وطني، يجب أن يرمز إلى الانسجام الوطني، كما أن المثل التاريخية للتضامن الوطني والاجماع الشعبي تضمن قواعد اللعبة السياسية وتنظمها، وتجعلها بعيدة عن المجابهات والصراعات الاجتماعية والطبقية. . . أو على الأقل تتغاضى عن الاستقطابات والتفريقات الاجتماعية الموجودة داخل الشعب والأمة.

ولكن جذرية الدولة الجزائرية ونجاحها في توحيد المجتمع وتأميم كل سيرورة تشريع وتصليب السلطة ومركزتها ومأسستها على القيم الوطنية، لا تعني أبداً عدم وجود توترات تواجه الدولة في علاقاتها مع المجتمع الذي أنتجته وتبدو ضحية نجاحها. فالدولة التي تنشر ايديولوجيا تجعل منها دولة «العناية الالهية» في وعي المواطنين ستتعب كثيراً في تبرير مشروعيتها التوحيدية والتحديثية تحت ضغط التكاليف الاجتماعية للتحديث، والمجابهات الثقافية الناتجة منه، وتبرجز الفئات التكنوقراطية، وتكلس الأجيال السياسية، وعدم تجددها، وتناقص أو نفاد تأثير الخطاب الايديولوجي الوطني في المجتمع. فهل تتحول دولنة المجتمع الجزائري إلى تفريد الدولة وجعلها ذات مضمون اجتماعي وطبقي معبر عن مصالح اجتماعية معينة؟

لا ريب في أن الوقت قد حان للمرور من الأمة إلى المجتمع، وبناء علاقات اجتماعية جديدة بين المؤسسة السياسية والمجتمع المدني، قوى اجتماعية، ثقافات وايديولوجيات.

ـ ٤ ـ

يتطلب بناء المجموعة الوطنية نقد التراث والتطلع إلى المستقبل. من هنا الروابط بين الثقافة والايديولوجيات في الدول والأمم الجديدة أو الحديثة الاستقلال، فكثيراً ما تصبح الايديولوجيا نسقاً ثقافياً.

في منظور الايديولوجيا الجزائرية، تظهر الثقافة وهي منتوج مجتمعي أساساً، مشروعاً سياسياً موحداً، هو الثقافة «الوطنية» كحصيلة التراثات الوطنية وموديلات التحديث واختياراتها: كيف تصوغ دولة وما هويتها الثقافية؟ كيف يهضم مشروع ثقافة «وطنية» عناصر متنوعة؟ هل هناك ثقافة تنمية؟ ما مضمونها كما تتحدد في الخطاب

السياسي للنخبات الحاكمة؟ ما هي آليات التحفيز والتوجيه والتدخل التي تقوم بها الدولة لإنتاج الخبرات الثقافية، وتحديد طبيعتها وأهميتها للإجابة عن طلبات المجتمع وحاجاته؟ ما هي المصاعب والحواجز والمعوقات التي تعترض الدولة لعجن عناصر ثقافة موحدة وطنية، مستلهمة من عوالم تريد الجزائر اللحاق بها أو تعلن أنها منقطعة عنها؟

ليس في مقدور هذه المداخلة تقديم إجابات عن مجمل هذه الأسئلة، ولا تقديم تعريف جديد للثقافة، يضخم المخزون المفهومي والدلالي للمصطلح؛ ما يهمنا هو تحديد بعض مبادئ الرؤية الصادرة عن الدولة بشأن الثقافة أو الثقافات الموجودة خارجها، أو إدراك الأطر المرجعية لها.

على الرغم من ظرفية اهتمام الدولة بالثقافة وآنيته وتأخره، واقتصار رؤيتها للموضوع الثقافي على التعليم والتكوين، إلا أن ايديولوجيتها التي تبدو كنسق ثقافي، تحمل تصوراً للعالم مذاعاً وعمومياً، يشير إلى سياسة ثقافية وتثقيفية موضوعة وهادفة لمفصلة الطلب الاجتماعي على الثقافة وإدماجه ضمن مخطط التنمية والتحديث والتوحيد.

يقول فرانتز فانون، بشأن ارتباط تأسيس ثقافة بوجود الأمة والدولة الوطنية: «إن الثقافة هي، أولاً وقبل كل شيء، تعبير عن أمة، عن مفضلات هذه الأمة، ومحرماتها ونماذجها (..)، هي محصلة التوترات الداخلية والخارجية في المجتمع برمته، وفي مختلف طبقات هذا المجتمع. فما دام الوضع الاستعماري قائماً، فإن الثقافة تنضب وتحتضر لأنها تكون محرومة من ركيزتها الأمة والدولة، وعلى ذلك فإن التحرير الوطني أو القومي أو انبعاث الدولة هو شرط وجود الثقافة»(٨).

حقيقة سيكون انبعاث الدولة ـ الأمة في الجزائر شرطاً أساسياً، ومؤسساً لمشروع ثقافة وطنية معبرة عن الشخصية الجزائرية وخصوصيتها، كنفي للثقافة الكولونيالية، التي ظهرت ممارستها كعملية «إثنوسيدية» مدمرة، ذلك أن الرابطة الكولونيالية أقصت كل ما هو جزائري عربي أو بربري إلى خارج اللعبة وأنكرت هويته أو حاولت تأسيس معارضة بين العناصر المكونة للهوية، وسحبت من ممثلي الاستمرارية التاريخية الجزائرية كل إمكانية للتعبير المستقل الخارج عن أوهام الايديولوجيا الكولونيالية الانتصارية. ورداً ودحضاً وتكسيراً لهذا الغل أو القيد الذي لا ينفع فيه إصلاح أو تحسين، كان الكفاح الوطني والثوري الذي خاضه الشعب والأمة، هو الذي أطلق الثقافة من عقالها، وفتح لها أبواب الابداع، ونشط قيمها التراثية وحضّر شرطها، وبعث الدولة التي ستوفر للثقافة إمكاناتها وظروف نمائها وإطار تعبيرها وشبكة تفاعلاتها مع الثقافات الأخرى.

وقد كان نتائج التثقيف الاستعماري تمويهاً ثقافياً، أنتج محواً ثقافياً ولاثقافة، ذلك أن النزعة التحضيرية والتمدينية المزعومة لفرنسا الجمهورية قطعت الثقافة الجزائرية عن كل نسغ حيوي، وأبقتها خارج حركة التاريخ. فالاستعمار الفرنسي لم يسرق الأرض ويستلب

---

(٨) Fanon, Ibid.

الرجال فقط، لقد انتهك العقول والوعي، ولم يعمل على رقي الحضارة بقدر ما عمل على تأخيرها(٩).

خلق مخطط الإمحاء والمحو الثقافي الذي طبق على السكان الجزائريين ابتداءً من عام ١٨٧١ وضعاً مأساوياً يتميز بنزع الجذور واقتلاعها، شعب كامل انتزع من أرضه أو مدنه، كان يتغذى يومياً بثقافة دقيقة ومنظمة ومتفتحة، سيتحول إلى شعب ضال وهائم ينوء تحت ثقل أكبر هزيمة عسكرية وأخلاقية مُني بها(١٠).

ويحدد **مصطفى الأشرف** الثمن الكارثي الذي دفعه المجتمع الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية في عمليات انحلال وتفكك البنى الثقافية المرتبطة بالمجتمع الزراعي. هكذا أصبح المجتمع كنظام هارب من الكارثة الاثنوسيدية، اقتصاد كفاف ومعاش، أضاع كل وسائله ومستلزماته الضرورية لمعيشته المستقرة أو الرعوية، ولم يستطع تعويضها ببنىً حديثة، كما ان الإسلام والقيم الروحية تكلست في شظايا إيمان ديني أصبح صنمياً ومرابطياً، وتشتت ثقافة انقطعت عن رحم سياقاتها السوسيو ـ تاريخية وأصبحت طفيلية(١١).

عموماً، أنتج التثقيف الاستعماري حتى سنوات الأربعينيات **أربعة** أنماط من المتعلمين والثقافات المتشظية:

النمط **الأول** هو ثقافة إنتاج المساجد والزوايا والجامعات الاسلامية (الزيتونة، والقرويين والأزهر)، وهي ثقافة تمثل استمرارية تراثية لثقافة ماقبل الاستعمار بمشتقاتها من أرثوذوكسيات دينية، ونزعات مرابطية وتقليدية، وهي أحادية اللغات ذات مجالات معرفية عتيقة، فقهية وثيولوجية وأدبية وعلمية ماضية، منقطعة عن النهضة الدينية في الشرق وذات آفاق محدودة، تملك تأثيراً كبيراً في أوساط الريف والفلاحين، وتراوحت مواقفها من الاستعمار بين القبول والتواطؤ معه أو رفضه. وقد مثلت الثقافة المحافظة على تقاليد المجموعة والهوية الوطنية.

أما **النمط الثاني**، فهو منتوج التمدرس الخجول والفرنسة اللغوية، الذي طبقته المدرسة الاستعمارية لتكوين وسطاء بين الإدارة والدولة الكولونيالية والمجتمع الأهلي، ويتركب هذا المنتوج الفكري ـ الثقافي من أبناء الأعيان وصغار الموظفين الأهالي وقلة من أصحاب المهن الحرة أو ممثلي الارستقراطية العقارية والبرجوازيات الحضرية القديمة

---

(٩) Ahmad Taleb Ibrahimi, *De la décolonisation à la révolution culturelle, 1962-1972* (Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1973), pp. 11-12.

(١٠) Abdelmajid Meziane, «La Culture algérienne,» *L'Algérien en Europe* (16-30 avril 1972).

(١١) Mostefa Lacheraf: *L'Algérie: Nation et société* (Paris: Société nationale d'édition et de diffusion; Maspéro, 1976), p. 313, et *La Culture algérienne contemporaine: Essai de définitions et perspectives* ([Alger]: Services culturels du Parti, [1968?]), p. 5.

والجديدة. تمتاز هذه الثقافة وحاملوها بتعاطف وحساسية كبيرة تجاه النزعات الجمهورية والليبرالية ذات الآفاق العلمانية والاشتراكية، وتعيش الواقع الجزائري من منظور اختياراتها الحياتية الوجودية القلقة والمتقلبة بين الدعوة الاندماجية في الحضارة والمدنية الفرنسية والأوروبية والنزعة الاستقلالية الوطنية.

أما النمط الثالث، ثقافة مزدوجة المراجع الثقافية وثنائية اللغة، وهي ثقافة أقلية صغيرة، لم تتح لها فرصة النمو والتوسع نتيجة لسيطرة اللغة الفرنسية على مقاليد أمور التثقيف والتمدرس وقنوات الإنتاج الفكري والثقافي. فعلى رغم تفتحها على اللغتين والثقافتين العربية والفرنسية إلا إنها بقيت معزولة وهامشية.

ويتجسد النمط الرابع في الثقافة الشعبية الشفوية التي لم تصل بعد إلى مرحلة الكتابة، والتي غذت وتغذي جماهير المدن والأرياف، وتنشط عيشهم اليومي والرمزي، وتقدم إليهم مؤلفات وإبداعات غنية، تستهلك على أوسع النطاقات.

وقد عرفت الثقافة والمثقفون الجزائريون خلال الخمسينيات تجديداً ثقافياً وفكرياً وأخلاقياً كبيراً تحت تأثير الحركة والثورة الوطنية التي تبنت إسلاماً مغيِّراً، وثقافة إصلاحية ناهضة ومضادة للايديولوجيا الكولونيالية والنزعات المرابطة العتيقة.

فهي ثقافة من إنتاج انتلجنسيا عربية إسلامية تأثرت بدعوة النهضة في الشرق، وأكدت ضرورة استعادة وتملّك التراث الأصولي وتطويره انطلاقاً من الإسلام السلفي، والاستفادة من الغرب في مجالات العلوم والتقانة وأنظمة التسيير والإدارة، بما يتوافق مع مقومات الشخصية الوطنية من دين ولغة وعروبة وتقاليد وقيم روحية.

أما النخبة المفرنسة، فقد تشكلت في أفق غربي، وهي انتلجنسيا ليبرالية ذات منزع وطني وبرجوازي، ستحاول المزاوجة بين الإصلاحية واليوتوبيا، وستطالب بالاندماج في البداية، ثم بالشخصية الوطنية في ما بعد، ونظراً إلى كونها تعيش تحت ضغط قانون فرنسا الاستعمارية فإنها ستتوجه إليها باسم مبادئ الثورة الفرنسية نفسها!

أما الانتلجنسيا التي صاغت نوعاً من الثقافة السياسية، فهي انتلجنسيا قليلة العدد، وطنية، ذات أصول برجوازية صغيرة، مناضلة ضد الايديولوجيا الاندماجية بايديولوجيا متقنة أو بثقافة سياسية غامضة وذات طابع تقدمي وراديكالي، ستبحث وتتبنّى وسائل وطرقاً خاصة لمساندة الحركة الوطنية في اتجاه مناهض للاستعمار أكثر مما هو مجهود فكري لبعث أو استعادة أمة وهمية أو واقعية أنكرها المحتل الأجنبي[١٢].

سترث الدولة الجزائرية هذه الأنماط الثقافية والانتلجنسيات لتقوم بمجهود فكري

(١٢) Abdallah Mazouni, «Cultures et sociétés: Le Cas de l'Algérie de 1962-1973,» *Revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques*, vol. 12, no. 1 (1975), pp. 149-150.

وعقائدي لصياغة أطروحتها الخاصة اعتماداً على المبدأ «الوطني التوحيدي» الإجماعي الناظم لبناء الدولة، فكما أجهدت الثورة الجزائرية نفسها، في توحيد التنوعات الايديو ـ سياسية الموروثة عن تعددية الحركة الوطنية (١٩١٢ ـ ١٩٥٤) في خطاب سياسي راديكالي وعنيف رمزياً، كانعكاس للعنف الوطني والثوري لحل المسألة السياسية الوطنية، فستحاول الدولة الوطنية ولو بكثير من الجهد والعناء والبراغماتية، صياغة خطاب سياسي حول الثقافة، يحوصل شتات الثقافات المجتمعية الجزائرية الموروثة في نسق ايديولوجي وطني، إجماعي موحّد وتحديثي.

إن مجتمعاً سياسياً موحداً ومجسداً في دولة، دفع ثمناً باهظاً لإعادة بعث الإطار السياسي والثقافي في الدولة ـ الأمة، يتوجس ويرتاب في تشتت وتعددية ثقافية تبدو في منظور النخبة الحاكمة تراثاً يتطلب إعادة الصياغة والبناء والتوحيد والتحديث.

ـ ٥ ـ

ستكون الثقافة الجزائرية وطنية، ثورية وعلمية[١٣].

هذا هو اختيار الدولة الجزائرية الوليدة عشية الاستقلال السياسي في سنة ١٩٦٢، ذلك أن متطلبات وضرورات خلق فكر سياسي واجتماعي جديد ـ تغذيه مبادئ علمية، وتتم حمايته من كل أشكال النزعات الذاتية والأخلاقية، موجه إلى خلق طليعة جديدة واعية تعمل من أجل تشييد دولة عصرية وتنظيم مجتمعي ثوري ـ تحتم تصوراً جديداً للثقافة، بوصفها عنصراً فعالاً ومؤسساً للدولة الوطنية ومشروعها التوحيدي والتحديثي.

هناك **ثلاثة** ثوابت أساسية في الخطاب السياسي الرسمي حول الثقافة:

أولاً، ارتباط الثقافة باللغة والأصالة، ففي ذهن النخبة الوطنية، تتكون الثقافة الوطنية في مرحلة أولى عندما تعطى اللغة العربية كأداة معبرة وحقيقية عن القيم الوطنية كرامتها وسلطتها ونجاعتها كلغة حضارة، وتصبح وسيلة لإعادة بناء التراث الوطني وتقييمه، واستعادة الموروث الثقافي والحضاري والتعريف بإنسانيته الكلاسيكية والجديدة من أجل إعادة دمجه في الحياة الفكرية الوطنية، وتربية الحس الشعبي، ومحاربة الكوسموبوليتية الثقافية والتأثير الغربي كمنتجات للتثقيف الاستعماري والهيمنة الغربية اللذين ساهما في تلقين الكثير من الجزائريين احتقار لغتهم وقيمهم الوطنية والإعجاب بموديلات غربية.

كانت اللغة العربية دائماً في وضعية المغلوب خلال الاستعمار وبعد الاستقلال، فتقهقرت كأداة تعبير وتخاطب وتوصيل، وبقيت أداة ثقافية تراثية مقتصرة على المبادئ

(١٣) حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢** (الجزائر: وزارة الاعلام والثقافة، ١٩٧٩)، ص ٧٩.

الأصيلة، بعجز واضح عن ملاحقة المستجدات. هكذا فقدت العربية مكانتها الأولى، كوسيلة تعبير رسمية نتيجة للعلاقات بين الغالب والمغلوب في الوضع الاستعماري، وتقوقعت وظهرت كلغة سمو روحي وجسر ممتاز للآخرة، نتيجة إضفاء الطابع الديني عليها وتقديمها وتنزيهها بحجة روابطها مع الكتاب والوحي والنص الديني، بينما ظهرت الفرنسية كلغة دنيوية مسيطرة، في دواليب الإدارة والاقتصاد والحكم الاستعماري. في حين ظلت اللهجات واللغات الدارجة العربية والبربرية أدوات ووسائل ممتازة للتخاطب والإبداع الشفوي، على رغم تأثيرات التفقير الثقافي واللغوي الأجنبي.

كقيمة مدعمة للهوية الوطنية، كانت العربية مطلب الحركة الوطنية وحركة العلماء المسلمين الذين عملوا على ترقيتها بتطعيمها بمنجزات الثقافة السلفية المشرقية، وتأسيس مجالات معرفية جديدة داخلها كالتاريخ والأدب والمقالة الحديثة والعصرية.

وارتبطت عملية الدفاع عن العربية بالدفاع عن التراث والدين الاسلامي والهوية الوطنية في كل برامج الحركات الوطنية والثورة الوطنية، فأصبحت تراثاً ثقافياً وايديولوجياً سيوجه سياسة الدولة الثقافية نحو التعريب ووضع تصور لتعميم استعمال اللغة العربية.

ثانياً، ارتباط الثقافة بالتغيير والثورة يلغي استعادة التراث بنزعة ماضوية وأخلاقية ويعمل على جعل عناصر الهوية الثقافية معاصرة وحيوية وذات طاقة مغيرة، ذلك أن حركة الدولة لتغيير مضمون الثقافة وتحديثها، يهدف إلى إدماج قيم الحرية والوطنية والثورية في محصلة جديدة. الثقافة الجزائرية كثقافة «ثورية» ستساهم في الترقية عن طريق نقد البنى الذهنية الإقطاعية، والخرافات المعادية لكل حركة اجتماعية، والعادات المحافظة والامتثالية، في اللحظة ذاتها التي تعيد توزيع الخبرات الثقافية على أساس شعبي وجماهيري، فالثورية والتغيير يتجسدان أيضاً في دقرطة الانتاج والاستهلاك الثقافي ومحاربة ثقافات الطوائف والنخبات والترف الفكري. إن المضمون «الشعبي والمناضل» لهذه الثقافة، سينير ويضيء حركة الجماهير والكفاح الاجتماعي والسياسي بمختلف أشكاله، كما أن ديناميتها ونشاطها سيساعدان الوعي الثوري بإنجاز شروط التعبير عن مطامح الشعب وآماله، ووصف وعكس شخصيته وانتصاراته وتقاليده الفنية والمعيشية.

ثالثاً، ولكن وطنية وثورية الثقافة كمشروع مستقبلي لا تمكن إلا بتحديث علمي وتقاني. لذا سيكون «الاختيار العلمي والتقاني» مبدأ قائداً وثابتاً في توجهات التعليم والتكوين والوعي الثقافي. هكذا ستكون الثقافة الجزائرية في تصور النخبات السياسية الحاكمة عقلانية في وسائلها وأبعادها، منهجية ونقدية بروح البحث التي تغذيها وبكثافة الوسائل والقنوات التي ستستعملها للانتشار في كل المستويات الاجتماعية، لتلبية حاجات المواطنين والسكان من خبرات الإعلام والكتاب ومختلف الصناعات الثقافية[١٤].

---

(١٤) ميثاق الجزائر (١٩٦٤)، ص ٣٩.

ويلخص طالب الابراهيمي مشروع الثقافة الجزائرية والمثقف الجزائري في ثلاثية تتحقق عن طريق التجذّر الذي يعني أن يكوّن الجزائري نفسه، باستعادة ثقافته وتراثه الوطني وبعث مقوماته، وتحقيق معاصرته، الأمر الذي يتطلب الغوص في الجذور العربية الإسلامية واستعادة اللغة، وتجديد الانتماء الإسلامي، وتأصيل الانتماء إلى مثل الشعب وتبني صورته من أجل تحقيق فعالية الحداثة كحركة اندماج في العصر لبناء أمة عصرية حديثة، منسجمة مع الحضارة التقنية والتقدم المادي والعلمي - التقني(١٥).

إن بناء الأمة يعني، إضافة إلى تأسيس الإطار السياسي، تكوين أو إعادة صياغة الإطار الثقافي الوطني على أساس التعريب، وبعث الإسلام، ودقرطة التعليم والثقافة، والاختيار العلمي والتقاني. فالشيء المستعجل والملح اليوم، كما يقول ف. فانون، هو مسؤولية المثقف والثقافة في بناء الأمة وتدعيم أسسها والتعبير عن مقوماتها.

في إعادة الهيكلة الثقافية هذه، تجابه الدولة تغيرات وظواهر ومنتوجات حركتها لتوحيد المجتمع وتحديثه.

هناك بعض المؤشرات والخطوط العامة التي تميز التوترات والتعارضات بين الدولة والقوى المجتمعية الفكرية التي تجعل من نشاطها داخل المجتمع حركة منفصلة عن حركة المجتمع السياسي.

- ٦ -

لتوحيد المجتمع وتحديثه، اعتمدت على تدويل التعليم والتكوين وتعميمه ودقرطته وإضفاء الطابع العلمي والتقاني على مضامينه ووسائله، بإدخال مواد علمية وتقانية، كمواد مسيطرة على مسار التمدرس والصعود الاجتماعي وتوجهاتهما. فقد نجحت السلطة السياسية في توصيل الأبجدية والمعارف والرؤى الجديدة إلى المناطق البعيدة والمعزولة، وأصبحت المدرسة والتعليم في عرف المواطنين والنخبة وسيلة ممتازة للرقي الاجتماعي والمهني والمادي، وأداة مهمة للصعود والحراك الاجتماعي.

ولكن توجه النخبة السياسية إلى التحديث، انطلاقاً من المركز الغربي العلمي والتقاني، يبدو متعارضاً مع إرادة الجماهير والسلطة في الوفاء للأصول وترقية القيم الوطنية، وعلى رأسها اللغة العربية كأداة للتثقيف والتواصل الاجتماعي والنهضة العلمية. يبدو هذا المسار التحديثي متعارضاً مع استعمال اللغة العربية في بلد عانى ويعاني نقصاً كبيراً في الإطارات التقنية، نتيجة الإرث الاستعماري، وضعف ملحوظ في توفير شروط تثقيف عصرية بلغة عربية لم تعرف الحداثة العربية ولم تتأثر بها، إضافة إلى طابعها السلفي

(١٥) Ahmad Taleb Ibrahimi, «Enracinement et authenticité,» dans: Ibrahimi, *De la décolonisation à la révolution culturelle, 1962-1972*, pp. 25-26.

الناتج من استعمالها من طرف حركة إصلاحية سلفية، في مجالات الإصلاح الديني والترقية الايديولوجية.

صحيح أن الموروث الحضاري العربي - الإسلامي واللغة العربية، أنقذا الشخصية الجزائرية من الذوبان والاندماج، ولكن الجزائر المستقلة تطمح أيضاً إلى اللحاق بركب الدول المصنعة والأمم العصرية، فإذا كانت معرفة الثقافة واللغة العربية ضرورية لتعريف النفس وتحديد الهوية الثقافية وتحسين المساهمة الحضارية الماضية، فإنها ذات مردودية اقتصادية وتقانية ضعيفة، في مجالات التحديث والتصنيع ونقل التقانة.

عدم تحديث اللغة العربية نفسها، وسيطرة تيار ثقافي عربي إسلامي سلفي وانغلاقه وتقوقعه الموضوعي، على رغم إرادته في الاستفادة من ثقافة الغرب التقانية والعلمية أساساً، وعلى مستوى خطابه الديني والثقافي فقط، وبقاء الثقافة العربية بعيدة عن مجالات الحداثة العربية الجديدة والثقافات الأوروبية الانسانية، عمل على أن يكون المجال الثقافي العربي في الثقافة الجزائرية العالية مجالاً تهيمن عليه المواد الدينية والفلسفية والايديولوجية. فقد تم تعريب الدراسات القانونية والسياسية والاقتصادية والأدبية والتاريخية، وبقيت المواد والقطاعات الثقافية العلمية والتقانية مجالاً تسود فيه اللغة الفرنسية، بل قامت الدولة بفرنسته وتوجيهه نحو اللغات الأوروبية الطليعية في ميدان التقانة، كالانكليزية مثلاً.

هذا البعد الحرج والملتبس لمسار التثقيف الدولوي ينعكس في خطاب النخبة السياسية حول الثقافة، لذا تظهر سياسة الدولة الثقافية سياسة توزيعية ومدمجة، تتم على أساس مزدوج: تسليم قطاعات الدين والايديولوجيا والتاريخ والقيم الثقافية والأخلاقية للمثقفين المعربين الذين يطالبون بثورة ثقافية تهدف إلى التجذر في الأصول الاسلامية، وتعميق الانتماء العربي والنزعة العروبية، وبعث الشخصية الوطنية، ومحاربة كل العناصر الثقافية والفكرية الغربية، وتأكيد المحتوى الإصلاحي والمغير والمؤسس للوعي الديني الإسلامي؛ ويشكل تعريب العلوم الإنسانية والأدبية، وإنشاء وزارة الشؤون الدينية، وتعريب المدرسة الأساسية، وبناء جامعة للعلوم الإسلامية في عاصمة الإصلاح الديني والثقافي «قسنطينة» جزاء المجموعات المثقفة المعربة، وإبقاء القطاع العلمي وتعزيزه بيد المجموعات المفرنسة.

وقد ارتبط النقاش حول المسألة اللغوية بحقل الدين، الأمر الذي دفع المجهود الايديولوجي للسلطة نحو مصالحة الايمان والهوية بالتحديث، وإنجاز لقاء ماض مؤدلج يعمق مع متطلبات حداثة ذات مضمون مادي، تقاني وعلمي، موضوعي وإجباري.

لا شك في أن هناك اجماعاً اجتماعياً على ضرورة إحياء عناصر الهوية الوطنية وتنشيطها كرد على الاعتداء الثقافي، ولكن المجموعات الاجتماعية الحضرية، تلعب كثيراً على الازدواجية مع توجه نحو مراكز القيادة في القطاعات العلمية والتقانية، للتمكن من مراقبة المجالين الثقافيين وتحقيق الصعود الاجتماعي والاستحواذ على المكانات والأدوار ذات المردودية الكبيرة.

يظهر الطلب على التعريب مجزأ في وعي النخبة السياسية والفكرية، إذ يراه بعضهم مساراً للخروج من الميدان الفرنسي وتجاوز الاستلاب الثقافي الكولونيالي، ويراه بعضهم الآخر وضعاً ممتازاً لتلقيح الميدانين معاً، بنقل مكاسبهما المعرفية والتراثية من لغة إلى أخرى لتحديث الأصالة وتأصيل الحداثة.

على صعيد التوحيد الثقافي، معروف أن الوحدة الثقافية لا تتحقق إلا بوسائل مفروضة تحتكرها الدولة أساساً:

التوحيد اللغوي، بتقرير لغة وطنية تتجاوز الشتات والتنوع في أدوات ووسائل التواصل والتخاطب والكتابة، التعليم العام والموحد، تعميم وسائل اتصال جماهيرية، إنشاء سوق ثقافية وطنية، تحديث البنى الاقتصادية الثقافية وتصنيعها، توسيع الانتاج الفكري والفني والأدبي و «تعميمه».

تبدو حركة الدولة لتوحيد اللغة والثقافة متعارضة مع وضعية تعدد لغوي، فوجود عربية وقبائلية أو أمازيغية دارجة، إضافة إلى الفرنسية، يكبح ويخون إرادة ثقافة عربية وطنية، ويخلق توترات مصحوبة بردود فعل مجتمعية؛ ذلك أن انغلاق آفاق الصعود الاجتماعي في وجه المثقفين والمجموعات الفكرية المعربة واقتصار مجال نشاطهم على القطاعات المهنية والثقافية الثانوية، وسيطرة مجموعات مفرنسة على مقاليد الاقتصاد وقطاعات العلم والتقانة والتحديث يجعل من المثقفين المعربين مجموعات غير مستقرة وذات نزعات ايديولوجية تتقاطع مع النزعة السلفية، وتطالب بإعادة النظر في تحديث أعطى امتيازات كثيرة لقوى تكنوقراطية مفرنسة معرَّبة، فإحساس هؤلاء بكونهم بروليتاريا ثقافة يجعلهم موحدين للمطالبة بتعريب حازم سريع، وتقليص سلطة الفئات التكنوقراطية كمجموعات مسيرة ومنظمة للعلاقة مع الغرب.

من جهة أخرى، يواجه مطلب ثقافة وطنية عربية المحتوى والتوجه، التعددية اللغوية ووجود الثقافات الجهوية والشعبية وأدواتها من لهجات ولغات دارجة وموروث شفهي، هذه الأوضاع التي أفرزت حركات جماهيرية خارج الدولة، للمطالبة باحترام الخصوصيات اللغوية والثقافية والاختلاف الثقافي، تجسدت في حركة ربيع القبائل سنة ١٩٨٠ ومجموعات الثقافة البربرية والامازيغية، التي وجدت في ملتقى «ياقوران» تعبيرها وخطابها الثقافي والايديولوجي[١٦].

إذا كانت الحداثة في الجزائر تعني مجموعة من الأدوار والمكانات الفعالة الهادفة لإحداث تغييرات عن طريق مجتمع مصنع في مجتمع تقليدي، وتحويل الذهنيات والعادات والتقاليد وتغييرها، وتوجيه التراث نحو مجالات التغيير، بإضفاء الطابع العلماني والدنيوي على الممارسة الحياتية ومؤسسة الممارسة والسلطة السياسية، فإن المجابهات الثقافية والفكرية

---

(١٦) *Algérie: Quelle identité? séminaire de Yakouren, août 1980* (Paris: Imedyazen, 1981), pp. 79-95.

التي يعرفها المجتمع الجزائري حول قضايا اللغة والتوحيد اللغوي، ومضمون الدين الاسلامي وتأسيس خطاب ديني مغير ويعقوبي، ونشر تصورات ثقافية عربية ومركزية وإذاعتها، تشير إلى مرحلة انتقالية ثقافية تتحدد فيها الصدامات بين ثقافات المركز السياسي الوطني والثقافات المحيطية والمجتمعية.

إن ظهور قوى اجتماعية وفكرية جديدة، كالمجموعات الاسلامية المنفصلة عن الدين والمؤسسة الرسمية الموظفة، وتشكّل مجموعات مثقفة خارج المركز السياسي الوطني كمجموعات الثقافة الجهوية، وتعاظم أجيال المتعلمين والمثقفين المعربين، وبروز تكاليف التحديث الفوقي والتأطير السياسي المعمم والمكثف ودولنة الحياة الاجتماعية، هذه جميعها تعكس تململات وديناميات ثقافية، واستقطابات فكرية وايديولوجية بديلة للدولة، وخارج مجال سلطتها.

هل هي مرحلة انتقال من بناء الدولة ـ الأمة إلى بناء المجتمع انطلاقاً منه ومن ثقافاته التي لم تستطع الثقافة الرسمية العمومية تطويعها ضمن ثقافة وطنية تعبر عن مجمل فئات الشعب والأمة؟

هل انتهت لعبة تعريف النفس بالعلاقة مع الغرب لتنتقل اللعبة والجدلية الاجتماعية إلى التجسد في ممارسة خارج الدولة التي تبدو في ذهن الكثيرين دولة فئات محددة ومخصصة.

إن جملة التغيرات والتحولات على صعيد الايديولوجيا الرسمية، وإعادة توجيه التنمية والتحديث ومراجعة الاختيارات الاستراتيجية التي تعرفها جزائر الثمانينيات، هي التي تحمل الجواب، أو على الأقل عناصر توازن جديد بين الدولة والمجتمع المدني.

الفصل الثاني والعشرون

التعريب والتناقضات الاجتماعية في الجزائر(*)

جمال العبيدي(**)

يتعلق هذا الموضوع بسياسة التعريب التي اعتمدت طيلة العقدين اللذين أعقبا الاستقلال، وسيلاحظ القارئ أنه من المحتمل ألا تكون الألفاظ المستعملة قد تغيرت كثيراً منذ ذلك التاريخ.

ما هي أوجه العلاقات القائمة بين التعريب والتناقضات الاجتماعية في الجزائر؟ هل الاختلافات الخاصة بالموقف من التعريب عائدة إلى اختلافات زائفة، أم أنها، بخلاف ذلك، ذات دلالة اجتماعية ما؟

ما هي الدلالة والنتائج الاجتماعية للحدود التي وضعت في وجه انتشار عمليات التعريب (ذلك لأننا نلاحظ أن القطاع الاقتصادي وقطاع النشاط العلمي والتقني قد استُبعدا حتى الآن من هذه العملية؟) وهل هناك علاقة ما بين المصاعب التي تواجهها عملية التعريب ومصاعب التطور العلمي والتقني؟

تلك هي المسائل الرئيسية المطروحة في هذا البحث. إن تعريب التعليم ـ وكما يشير إليه بنوع من الحذر البيان التقييمي لسنة ١٩٨٠ ـ قد فرض نفسه بسهولة في الفروع الأدبية أكثر منه في الفروع العلمية والتقنية[١].

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)، ص ٩٥ - ١٠٣.

(**) أستاذ في معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر.

(١) الجزائر، وزارة التخطيط، **البيان التقييمي الاقتصادي والاجتماعي للعشرية، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨**، ص ١٧٤.

أولاً: جذور الخلاف الثقافي في قضية التعريب

١ ـ عشوائية عملية التعريب واقتصارها على قطاعات يسيرة

إن تعبير «فرض نفسه» يكشف الصراع الذي طبقت من خلاله سياسة التعريب، وواقع الحال أن الأمر هنا لا يتعلق بنوع مباشر من الصراع الطبقي، لأنه يبدو كأنه يرتكز على نوع من الخلاف الثقافي، غير أن هذا الخلاف يرتبط بصورة غير مباشرة بالتناقضات الداخلية والخارجية (التبعية الثقافية) للمجتمع الجزائري، وتكون الساحة الثقافية مسرحاً لهذه التناقضات الاجتماعية. وبعبارة أخرى، فإن هذا الصراع ما هو في الحقيقة إلا شكل ثقافي تأخذه الصراعات الاجتماعية في الجزائر. هذا ما سجلته بكثير من الوضوح الندوة الوطنية حول التعريب التي انعقدت في سنة ١٩٧٥، وجمعت على وجه الخصوص الانتلجنسيا المعربة: «شكلت الفرنسية في السنوات الأولى من الاستقلال مشكلة ذات طابع إداري فرضتها الظروف المتحولة بمرور الزمن إلى مشكلة اجتماعية أسهمت في تعميق الهوة التي تفصل الجماهير عن الجماعات المسيّرة، وقد سمحت أيضاً لهؤلاء أن يتميزوا بمستواهم المعيشي على الصعيدين الثقافي والاجتماعي، ونخشى أن تدوم هذه الوضعية، وتتّسع الهوة أكثر فأكثر بحيث تصل ليس إلى تمايز لغوي وحضاري فحسب، ولكن إلى تمايز طبقي اجتماعي أيضاً. وفي هذه الحالة، فإن الهوة تشكل خطراً على التنمية نفسها، وهكذا يشعر العمال بعزلتهم اللغوية لأنهم يجهلون لغة المسؤولين الذين هم في علاقة معهم، إنهم منفصلون عن المسؤولين إلى حد الشعور بالدونية»(٢).

وتخترق هذه الاختلافات الاجتماعية الثقافية النظام التكويني أيضاً، ويعمل وجود الثنائية الثقافية في التعليم منذ مدة طويلة، من تعليم مزدوج وتعليم معرّب، على تشجيع هذا المنحى. فالتعليم المزدوج الذي سيطرت عليه اللغة الفرنسية في السبعينيات، في التعليم الثانوي والعالي، يفتح الطريق أمام أحسن الفرص للعمل والتكوين، وقد ولّدت عمليات الانتقاء الاجتماعي التي تضاعفت بفعل خضوعها لعامل العلاقات الشخصية والاجتماعية، تناقضات اجتماعية: تعليم معرّب خاص بالطبقات الاجتماعية الأكثر فقراً، وتعليم مزدوج خاص بالموظفين(٣).

---

(٢) جبهة التحرير الوطني، أشغال الندوة الوطنية الخاصة بالتعريب، الجزائر، ١٤ ـ ١٧ أيار/مايو ١٩٧٥، ص ١٤ ـ ١٥.

(٣) من بين التحقيقات النادرة التي أنجزت في ما يخص الأصول الاجتماعية للطلبة، تبين النتائج حول طريق لغة التعليم لمعهد الحقوق لجامعة الجزائر عام ١٩٧٦ ما يلي:

ـ يمثل الطلبة أبناء العمال (الفلاحين والصناعيين) قرابة ١٥ بالمئة من الطلبة المعرّبين، و٥ بالمئة من الطلبة المفرنسين فقط.

ـ الطلبة المتحدرون من شرائح شعبية أخرى (الفلاحون الصغار، الحرفيون، التجار الصغار، آباء من دون عمل) يمثلون ٤٠ بالمئة من الطلبة المعربين و٢٣ بالمئة من الطلبة المفرنسين.

وقد ظهرت مع تعريب التعليم الابتدائي، وجزء من التعليم المتوسط والثانوي على امتداد العقد السابق(٤)، فئات مهمة من الشباب ذات التكوين باللغة العربية، ووصلت إلى سوق العمل أو الجامعة. ولم تواكب الجامعة هذه الحركة إلا بصعوبة كبرى، حيث لم يدرّس أساتذة التعليم العالي باللغة الوطنية سنة ١٩٨٢ إلا نسبة ١٤ بالمئة من مجموع الطلبة، الأمر الذي يجعلنا نلاحظ أن هذه النسب تشير إلى أنهم أقل تأهيلاً بالنسبة إلى الفروع المفرنسة.

وثمة بعض التصدعات الداخلية في نظام التكوين: نلاحظ على مستوى القاعدة في نظام التكوين تعريباً سريعاً، أما على مستوى القمة، حيث تنظّم وتتخذ القرارات الخاصة بعمليات إعادة إنتاج نظام التكوين، فإن التعريب يعاني التأخر كثيراً. وهناك عائق آخر قد تشكل عن طريق العلاقة بين نظام التكوين والعناصر الأخرى للنظام الاجتماعي. وقد انحصرت سياسة التعريب في نظام التكوين ولم تتعدّه في النهاية إلى قطاعات النشاط الأخرى، حيث إنها لم تتلقَّ إلا تطبيقات خجولة جداً باستثناء الجهاز القضائي والجهاز الإداري الديني لأسباب واضحة، وقد بقيت جميع الأجهزة الاقتصادية والسياسية والإدارية الأخرى خارج مجال تطبيق سياسة التعريب، وبعبارة أخرى، فإن أجهزة الدولة لم تلتحق بعملية التعريب.

إن حصر عملية التعريب في الفروع الأدبية دون الفروع العلمية والتقنية إلا قليلاً (ويسري هذا على التعليم الجامعي خصوصاً، حيث ظل التعريب محصوراً في العلوم الانسانية والاجتماعية)، هذا الحصر يعبّر عن مدى الصعوبات التي يعانيها التعريب. لقد أصبحت مشكلة تولي الوظائف تُطرح بحدة أكثر فأكثر بالنسبة إلى الخريجين المعربين، وقد

= ـ وقد بينت هذه التحقيقات عند الطالبات أن الفروق الاجتماعية اللغوية كبيرة، وهكذا فإن بنات الاطارات العليا يمثلن ١٧,٢ بالمئة من الطالبات المفرنسات ولكن أقل من ٥ بالمئة من الطالبات المعربات، أما بنات الصناعيين والتجار الكبار فيمثلن ٧,٤ بالمئة من الطالبات المفرنسات و٠,٧ بالمئة من الطالبات المعربات.

وعلى العكس من هذا، فإن البنات يمثلن ٤ بالمئة من نسبة الطالبات المفرنسات وأكثر من ٩ بالمئة من الطالبات المعربات.

وينبغي أن نلاحظ أن الأمر هنا يتعلق بالتعليم في الحقوق حيث حقق التعريب أشواطاً متقدمة، وأفسح المجال لطلبة الثانويات. وعلى عكس هذا، فإننا نجد في الفروع العلمية والتقنية (الطب، العلوم الدقيقة، الهندسة المعمارية. . . الخ.) التي هي فروع مفرنسة، أن نسبة الطلبة ذوي الأصول الشعبية تمثل أقل النسب. انظر: عيسى قادري، «إصلاح التعليم العالي في الحقوق في الجزائر،» في: **السياسات العلمية والتكنولوجية في المغرب العربي والشرق الأوسط** (باريس: منشورات م. و. ب. ت.، ١٩٧٢)، ص ٢٨١ ـ ٢٨٢.

(٤) ارتفعت نسبة التلاميذ بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٨ من ٥ إلى ٥٢,٦ بالمئة في التعليم المتوسط ومن ٢,٦ إلى ٥٧,١ بالمئة في التعليم الثانوي. انظر: الجزائر، وزارة التخطيط، **البيان التقييمي الاقتصادي والاجتماعي للعشرية، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨**، ص ١٧٣.

غذّت هذه الصعوبات مجموعة من التوترات السياسية والاجتماعية تتمثل باضطرابات طلاب الفروع المعرّبة في الجامعة وانتعاش حركات سياسية ثقافية وإسلامية.

لم يُسمح للتعريب بهذا المعنى أن يطرق أبواب النشاط الاقتصادي، حيث يتمّ التفاعل الحقيقي بين نظام التكوين ونظام الانتاج، بين التطور الثقافي والتطور العلمي والتقني، باعتبار أن اللغة هي الواسطة الرئيسية للاتصال والتبادل الاقتصادي، وكذا العنصر الأساسي لتوحيد السوق الداخلية انطلاقاً من التماسك الوطني(٥). وهذا ما عبّر عنه طلبة التعليم المعرّب في شعارات احتجاجهم: يجب أن تكون العربية لغة الخبز، أي لغة العمل. وهكذا، إذاً، وجدت فئات غير قليلة من الشبيبة الطلابية نفسها مبعدة من النشاطات العلمية والتقنية بسبب تهميش اللغة العربية، الذي كان سبباً جوهرياً من أسباب صعوبات التطور العلمي والتقني في الجزائر.

٢ ـ سياسة التعريب تهديد مباشر لمواقع الاطارات الاجتماعية المفرنسة

لقد التحق المثقفون المعرّبون نتيجة إبعادهم عن مجال النشاط الاقتصادي بالميدان الايديولوجي لاستثماره، وهو أمر طبيعي. ونستطيع القول إنهم قد غدوا في نظر الجماهير الممثلين للهوية الوطنية، ثم إنهم من حيث أصولهم الاجتماعية (كفلاحين صغار، وكبرجوازية مدينية صغيرة وفقيرة) أكثر اقتراباً إلى الجماهير من المثقفين المفرنسين، وقد رأينا في هذا الإطار عمليات الانتقاء الاجتماعي التي حدثت أثناء تطبيق التعريب.

إن المثقفين المعرّبين هم الذين قدّموا أكبر عدد من الذين ينتخبون محلياً، وهذه هي حالة المعلمين مثلاً، وهؤلاء المثقفون يؤلفون، بشكل عام، الانتلجنسيا التي وجدت صعوبة في تأكيد مكانتها داخل المجتمع. إننا نجد لدى أكثرية الشباب منهم الإحساس بتناقضات المجتمع (وخصوصاً التناقضات الوطنية ومسألة التبعية)، ومشاعر التمرد، والرغبة في التغييرات الاجتماعية الجذرية، فهم الذين يقفون أيضاً وراء حركات الاحتجاج التي تأخذ طابعاً سياسياً ثقافياً أو ثقافياً دينياً. وتأخذ هذه الحركات هذا الشكل بالذات، لأن التمايزات التي يشعر المثقفون المعرّبون بأنهم ضحيتها تظهر لهم في البدء على أنها تمايزات ثقافية، وينزعون إذاً بشكل طبيعي إلى نوع من التأويل الايديولوجي الثقافي للعالم، وإلى اعتبار التناقضات الوطنية بمثابة تناقضات دولية، وإلى البحث عن مصدر هذه التناقضات في الصراعات الحضارية، ويرون أن حلّها يكمن في التجديد،

---

(٥) ينبغي ربط اللغة بالتطور المادي للمجتمع، وقد حدث انحطاط اللغة العربية في الوقت الذي عرفت فيه الحضارة العربية الاسلامية مرحلة من الجمود والانحطاط. وفي اليوم الذي تصبح فيه اللغة أداة عمل واتصال في مصانع المحروقات في سكيكدة ومركب الحجار، في هذا اليوم بالذات ستصبح لغة الحديد والفولاذ خطاباً موجهاً إلى الندوة الوطنية الخاصة بالتعريب (جبهة التحرير الوطني، أشغال الندوة الوطنية الخاصة بالتعريب، الجزائر، ١٤ ـ ١٧ أيار/مايو ١٩٧٥).

والتحصن الثقافي، والعودة إلى الجذور والقيم التي كانت وراء مجد الحضارة العربية الاسلامية. أما على الصعيد السياسي والاجتماعي، فإن مقاومة سياسة التعريب ترتكز أساساً داخل أجهزة الدولة، علاوة على التأثير الكبير والواضح لمراكز الهيمنة الخارجية عبر التبعية الثقافية والتقنية.

ولكي نتمكن من فهم الأمور بشكل صحيح، ينبغي التنويه هنا ببعض الشروط الخاصة بالجزائر: التأثير الكبير والخصوصي للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بسبب هشاشة بناء المجتمع المدني، والدور المهيمن لقطاع الدولة. وهذه مهام يضطلع بها التعليم عن طريق الشهادات الجامعية للنفوذ إلى التسيير ورقابة ملكية الدولة منظوراً إليها من الطبيعة الاجتماعية للسلطة التي تحتكرها تقريباً الانتلجنسيا المفرنسة، من خلال جهاز الدولة. ويأخذ العنصر الثقافي الذي له دائماً أهمية في الوصول إلى وظائف التسيير كل اعتباره، ويكتسي النموذج العملي هنا شكلاً خاصاً من حيث إنه يتدخل في إطار الصراع المحدد باعتبار أن المسألة الثقافية تمثّل هنا عنصراً من عناصر المسألة الوطنية. ولكي نفهم أشكال مقاومة حركة التعريب، يجب البحث عن المصالح الاجتماعية التي تعوقها.

ولمقاومة حركة التعريب ومعارضتها جذور في المصالح الاجتماعية، وإن كانت هنا تتلبّس قناعاً ثقافياً. وبالنظر إلى مكانة الإطارات في جهاز الدولة وإلى أهمية العامل الثقافي بشكل خاص، فإن الاطارات المفرنسة قد شعرت، بوعي أو بغير وعي، بأن سياسة التعريب هي في الحقيقة تهديد مباشر لمواقعها الاجتماعية.

والحقيقة أن بعض الأخطاء التي تجلّت في سياسة التعريب (مثلاً في التعليم، فإن التعريب قد فُسّر باعتباره إقصاءً للجيل القديم من المدرّسين المفرنسين) قد ساهم، من جهة أخرى، في إنعاش مشاعر سوء النية، الأمر الذي جعلها تعزّز مقاومة سياسة التعريب من طرف الاطارات والمثقفين المفرنسين الذين كانوا يتمنون من جهتهم، وكما تشير إليه الندوة الوطنية للتعريب، أن يجدوا أنفسهم في ظروف تتيح لهم الإفلات من منفاهم اللغوي والالتحاق بجماهير مجتمعهم[٦]. ويجب ربط هذه الظواهر السلبية، التي كانت عائقاً من عوائق تقدم عملية التعريب، بالنتائج الأكثر خطورة التي عانتها فئات الشباب والمثقفون المعربون على الصعيد الاجتماعي بسبب تهميش اللغة العربية.

ثانياً: المقاومة غير المعلنة لسياسة التعريب

إن مقاومة التعريب لا يتمّ التعبير عنها بشكل علني في جميع الأحوال، ذلك أن ضرورة التعريب إنما تطرح كمبدأ مقبول من الجميع لأسباب وطنية واضحة، ولهذا الاعتبار فإن هذه المقاومة تأخذ سبلاً ملتوية.

---

(٦) المصدر نفسه، ص ١٤.

يصعب علينا في إطار هذا البحث أن ندخل في التفاصيل، حيث إن الصراعات الخاصة بالتعريب ودلالتها تستحق وحدها بحثاً خاصاً، ولذاً نكتفي هنا بالإشارة إلى شكلين (ملتويين) من أشكال المقاومة: استخدام موضوع العربية الشعبية، والدفاع عن الازدواجية اللغوية: الفرنسية ـ العربية.

١ ـ موضوع العربية الشعبية

توجد في اللغات كلها فروق داخلية بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، بين لغة الجماهير ولغة المثقفين. ويتراوح مدى هذه الفروق تبعاً لحدّة التفاعلات بين اللغة المنطوقة والمكتوبة، أي تبعاً لمستوى التطور الثقافي (دمقرطة الثقافة). وفي الجزائر، مثلاً، نجد أن هذه الفروق يتمّ التركيز عليها بفعل ملابسات خاصة، منها: تباطؤ المبادلات مع أقطار الوطن العربي الأخرى، والاستعمار والتأخر الثقافي.

إذاً توجد هنا مشكلة حقيقية يحتاج فحصها إلى الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات العلاقة بين اللغة المنطوقة والمكتوبة في بلادنا قصد تنظيم فعّال لتفاعلهما وتقريبهما داخل الحقل الثقافي (لغة التدريس ومناهجه، استعمال وسائل الاعلام. . . الخ.). ولم تؤخذ هذه المشكلة بعين الاعتبار بشكل كافٍ، هذا، إذا لم نقل إنه يجري تجاهلها، ولأسباب تقنية أحياناً.

وتتداخل الأسباب في ما بينها، ولكن الأمر الذي يسهم في تعقيد الوضع هو أن موضوع العربية الشعبية قد حُرّف لكي يستخدم ضد تقدّم التعريب. والحقيقة أن أحد الأشكال المكتوبة لمقاومة التعريب يرتكز على إبراز التعارض بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة إلى درجة اعتبار اللغة الشعبية بمثابة اللغة الوطنية الجزائرية. وتكتسي هذه الذريعة مظهراً مغرياً من خلال ما يرتبط بها من مواقف اجتماعية. إن موضوع العربية الشعبية قد قُدم كدفاع عن اللغة المنطوقة من طرف الشعب لمعارضة اللغة المكتوبة، لغة المثقفين والطبقة المحظوظة.

ومن الملاحظ أن هذا الطرح لم يكن مطلباً شعبياً أدبياً، ولكنه جرى التكفّل به من قبل الانتلجنسيا المفرنسة، في حين أن أحد مظاهر المقاومة الشعبية للاستعمار كان الدفاع عن اللغة المكتوبة عبر إنشاء المدارس القرآنية كنقطة ارتكاز أكثر صلابة للدفاع عن اللغة العربية، والنضال ضد الهيمنة الثقافية الأجنبية، ولغرض امتلاك اللغة المكتوبة والثقافة العربية باعتبارهما وسيلة لارتقاء المستوى الثقافي.

وإذا كان هناك تفاوت اجتماعي في امتلاك الثقافة العربية، فإنه يعود، كما أسلفنا القول، إلى جملة التناقضات الطبقية داخل المجتمع، وإلى وضع اللغة والثقافة الفرنسيتين اللتين كانتا ولم تزالا تحتكرهما طبقات محظوظة في الجزائر. ويضاف إلى هذه التناقضات الداخلية مجموعة التناقضات الخارجية، أي مسألة التحرر الوطني.

وينبغي أن نبيّن أن الإحالة على موضوع العربية الشعبية ترتكز أحياناً على نوع من الاستدلال بالمماثلة يقوم على إظهار تطور العربية الكلاسيكية إلى العربية الشعبية على أنه مماثل للتطور في اللغة اللاتينية إلى الفرنسية. غير أن هذا الاستدلال لا يأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية، كما أنه ينمّ عن نوع من التختل الفكري.

إن النزعة التي تجعل العربية الشعبية والعربية المكتوبة لغتين متعارضتين لا تراعي وحدتهما، فالأمر يتعلق في الحالتين باللغة العربية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنها نزعة لا تراعي التفاعل بين اللغة المنطوقة والمكتوبة والتطور الذي عرفته اللغة العربية في الأقطار العربية كلها نحو عربية حديثة وسطى، غدت أكثر شعبية بتطور التعليم وتأثير وسائل الإعلام وزيادة المبادلات الثقافية بين البلدان العربية.

وواقع الحال أن تطور العربية الشعبية الجزائرية يفترض عملياً تطور عملية التعريب، وذلك لأن الأمر يقتضي التحكم في العربية، منطوقةً كانت أو مكتوبة. وأخيراً يجب أن نبيّن أن استعمال موضوع العربية الشعبية ضد التقدم الملموس لعملية التعريب يرجع في النهاية، في نظرنا، إلى تناقض المصالح الاجتماعية. والحقيقة أن العربية الشعبية، بخلاف اللغة العربية الحديثة، ليست ـ ولا يمكنها أن تكون ـ منافساً للفرنسية في الحياة الثقافية والاقتصادية والعلمية والتقنية. إن الأوساط التي ترى أن تقدم عملية التعريب يمثل تهديداً جداً لمواقعها الاجتماعية، لا تنظر نظرة موضوعية إلى مسألة العربية الشعبية، لذلك فإن استغلال موضوع العربية الشعبية يخفي هو أيضاً موقفاً للمحافظة على الوضع القائم.

٢ ـ حل مشكلة الازدواجية

إن طرح موضوع الازدواجية العربية ـ الفرنسية في نظام التكوين يعتبر مغرياً للوهلة الأولى، ويعتبره المدافعون عنه حلاً لتناقضات التعليم، لأنه يبقي التفاوت بين المعرّبين والمفرنسين، ويضمن فضل الفرنسية للجميع (بمعنى التفتح على الفروع العلمية والتقنية). إن موضوع الازدواجية هو الموضوع المفضّل للانتلجنسيا المفرنسة. وهو ينطوي على نوعين من المساوئ: **أولهما** أنه يسوّي بين اللغة الوطنية واللغة الأجنبية، الأمر الذي يتناقض مع افتراض شرعية اللغة العربية كلغة وطنية، **وثانيهما**، أنه يتضمن خلق موقف نظري تجريدي يُبرز علاقات التبعية الثقافية التي من أهداف التعريب هو العمل على إزالتها كشرط لتحرر الطاقات الثقافية الوطنية، أي للتقدم الثقافي. والحقيقة أن التجربة قد أوضحت، سواء في الجزائر أو خارجها (المغرب وتونس)، أن الازدواجية في فروع التعليم تعمل على تكريس سيطرة الفرنسية، أو أن الازدواجية، على وجه الدقة، قد حافظت على الفرنسية وعززت مواقعها[٧] كلغة عمل ثقافي.

---

(٧) انتشرت الفرنسية بعد الاستقلال بالترابط مع جهد التكوين في البلاد أكثر مما انتشرت أثناء الاستعمار، وتلتجئ الأوساط المفرنسة خصوصاً إلى تفسير هذه الحالة بشكل آحادي كامتحان للتطور الثقافي من دون مراعاة كونها تمثل علامة من علامات التبعية الثقافية.

وموضوع الازدواجية في حد ذاته يخفي موقفاً من أجل الحفاظ على الوضع القائم. وقد لاحظت كريستيان سوريو[٨] في مقالتها المتبصرة حول تداخلات الازدواجية، أو بالضبط حول علاقة الثنائية الثقافية بالتطور التقني، أن هذه الثنائية في حالة تونس (ومن الممكن أن ينسحب الحكم على الجزائر) قد سعت إلى خلق تمايز بين المعرّبين والمفرنسين، وأخيراً، وعن طريق هذا التمايز ذاته، سعت أيضاً إلى خلق تمايز اجتماعي.

وقد وصفت الكاتبة ببراعة كبيرة كيف استطاعت هذه الثنائية أن تسود في تونس منذ الفترة التي سبقت الاستعمار (التي توافق فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر) لصالح التغلغل الاقتصادي. وقد قدّمت ملاحظات مهمة، مثل تحليل الدور الذي قامت به هذه الثنائية في جعل النسبة المتبقية من السكان تغدو تقليدية مع ثقافتها ووسائط وجودها[٩]. وهكذا فإن الصحافة المناهضة للاستعمار والناطقة بالفرنسية قد أسهمت من جهتها في تعميق هذه الثنائية. ومن بين الوسائل التي اعتمدها الناشرون التونسيون للتغلب على القانون الذي يمنع الصحف العربية من الصدور، هو اللجوء إلى اللغة الفرنسية، الأمر الذي لم يتحقق إلا عن طريق تفضيل هذه اللغة كلغة للتعليم ولتكوين النخبات والاطارات[١٠]، ولكن عدد التونسيين الذين توصلوا إلى معرفة قراءة اللغة الفرنسية هو عدد ضئيل جداً بالقياس إلى غيرهم.

ونستنتج من هذا أن الصحف المكتوبة بهذه اللغة كانت منابر للخارج ولم تكن وسيلة للرأي العام الشعبي، وهي تؤلف مؤشراً واضحاً للاستلاب الثقافي وللهيمنة الامبريالية. وعلى الرغم من تأثير القيود القانونية السياسية للاستعمار، فإن هذه الصحف قد تمكنت من إدانته بما عبّرت عنه في صفحاتها، وإن كانت حافظت على تأثيره الدائم. والحقيقة أنه حتى سنة ١٩٧٦، وبعد خمسين سنة من هذا الأمر، أي بعد عشرين سنة من الاستقلال، فإن الصحافة التونسية الناطقة بالفرنسية لا تزال تهيمن على السوق الوطني في الوقت الذي تجد فيه نفسها أنه ينافسها عدد من الصحف المستوردة.

وتصدق هذه الملاحظات نفسها على الجزائر وربما بدرجة أكبر. ويبدو أن جدلية المتناقضات هذه (الثقافة المهيمنة والثقافة المهيمن عليها) قد غابت عن أذهان الانتلجنسيا المفرنسة بما فيها اليسار، وحجتها الرئيسية أن المضطهد قد كافح مضطهديه بسلاحهم، بشرط ألا ننسى أن هذا هو سلاح المستعمر. وفي مرحلة ثانية، فإن ما كان ينبغي أن يكون تكتيكاً أصبح نهجاً استراتيجياً، وهذا ما أراده المستعمر بالضبط من أجل تحقيق حاجاته الخاصة.

---

(٨) كريستيان سوريو، «اختيار اللغة ونقل التكنولوجيا،» في: **التكنولوجيا والتنمية في المغرب العربي** (باريس: مركز البحوث والدراسات حول المجتمعات المتوسطة، ١٩٧٨)، ص ٩١ ـ ١١٠.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

والحقيقة أن هذا الأمر هو الذي يجعل المستعمَر يرفض بثقافته الثقافة الاستعمارية والاستعمار الجديد، وضمن هذه العلاقة الجدلية فإننا نجد وحدة حقيقية، أي صراعاً للأضداد، ينتهي إلى تركيب (نفي النفي) بالنسبة إلى ثقافة المستعمر والثقافة العالمية معاً.

إن محاولة حل التناقض على الصعد الثقافية والاقتصادية والسياسية من دون مراعاة الطابع الصراعي، من شأنها أن تقودنا إلى الاستلاب.

وقد أوضحت كريستيان سوريو أن السياسة المتبعة في نظام التكوين، والثنائية التي تطبعها ليست في النهاية إلا تكملة للسياسة الاستعمارية، ومظهراً من مظاهر الاستعمار الجديد. إن إعادة إنتاج الشروط والآثار السابقة للاستعمار الخاصة بالثقافة المزدوجة، هي ما يمكنه أن يكون استعماراً جديداً: توزيع الأولويات، توزيع المواد المدرّسة بحسب لغات التعليم، وبالتالي توزيع الوظائف والأجور.

في هذا التنافس الشرس الذي يقوم على وهم التحكم المنفرد، تعود الكلمة الفاصلة في النهاية إلى المجتمع الذي يتغذى من هذه الثقافة والتقنيات، أي إلى الفرنسيين والمفرنسين والمتفرنسين.

وقد عملت هذه الوضعية داخل المجتمع التونسي المستقل على إعادة التمايزات الاجتماعية بين النخبات والجماهير، والتي كانت قائمة منذ ماقبل الاحتلال. إن صعوبة اللغتين المكتوبتين، وخصوصاً الفرنسية التي ظلت تجهلها، إلى حد كبير، النساء والفلاحون والعمال والمسنون ذوو الثقافة المحدودة، قد عززت مستوى الانتقاء، وكذا التمايز الطبقي. والحقيقة أنه في كل مرحلة من مراحل الأزمة، يأخذ رد الفعل المصاحب شكل التعريب في غالب الأحيان، وهذا موضوع سياسي حاسم، أي مؤشر ومبرر في آن واحد للصراعات القائمة بين مختلف الفئات الاجتماعية[١١].

وقد أشارت الدراسة إلى مواقف التبخيس الثقافي التي أظهرتها التبعية الثقافية، كهجرة المثقفين للمساهمة في نشر الفرنسية، واستشهدت بالحالة الخاصة لـ «انتشار القانون الفرنسي في العالم الثالث عن طريق ازدراء القانونيين غير الفرنسيين ذوي التكوين القانوني المفرنس»[١٢].

وتستنتج كريستيان سوريو قائلة: «في ظل شروط التبعية الثقافية لا مكان لحرية اختيار اللغة، فهي نوع من الإلزام باستعمال إحدى اللغتين مع ما يصاحب ذلك من فصل بين الأدوار والأهداف المنشودة»[١٣]. إن مالك اللغة والتقنية والعلاقة التربوية هو السيد السياسي على مذهب: فرّق تسد، وقد أنعشت هذه التبعية الثقافية وامتداداتها الراهنة في العالم الثالث الوعي السياسي لقوة الامبريالية الثقافية التي

---

(١١) المصدر نفسه، ص ١٠٥ و١٠٩.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٩٦ و١٠٨.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٩٦ ـ ١١٠.

تؤثر عن طريق عملية نقل التكنولوجيا».

ثالثاً: التعريب والثورة الوطنية

نجد أنفسنا، في ما يخصّ مشكلة التعريب في الجزائر، في وضع شبيه بتونس والمغرب مع بعض الفروق. ومن المعلوم أن الثورة الوطنية في الجزائر كانت في بدايتها أكثر شعبية وأكثر عمقاً. والحقيقة أننا نجد في بلدان المغرب الثلاثة فترة مدّ لعملية التعريب واكبت مرحلة المدّ الثوري الوطني، وهي أيضاً مرحلة إجماع على مسألة التعريب على الصعيد الايديولوجي.

إن الحركة الوطنية هي حركة صاعدة، والوعي الوطني وعي قوي لم تنطفىء جذوته لدى كثير من القوى الاجتماعية بفعل التناقضات القائمة بين مصالحها ومتطلبات التطور المستقل. إن الصراعات الاجتماعية، وخصوصاً الصراعات الاجتماعية الثقافية الضعيفة ومشكلة إشغال الوظائف وفق الإطارات، لم تكن مطروحة بسبب رحيل إطارات السلطة الاستعمارية. ويعود هذا، من جهة، إلى وجود نمو اقتصادي متفاوت، ومن جهة أخرى، إلى العدد الضئيل للإطارات، وقد تيسر للإطارات المعرّبة الموجودة العملُ في أجهزة التكوين ووسائل الاعلام وهيئات النظام السياسي الثقافي وغيرها.

إن الأجيال المعرّبة الأولى من التلاميذ لم تكن قد وصلت بعد وبكثرة إلى سوق العمل، وقد واجهت عملية التعريب بعد فترة المدّ صعوبات كبيرة مرتبطة أساساً بحدود الثورة الوطنية نفسها وبتعزيز التبعية الاقتصادية والتقنية والثقافية. وتتجلى هذه الحدود بوتائر متفاوتة السرعة تبعاً لرصيد الثورة الوطنية، أي للإمكانات التاريخية للقوى المسيّرة وعلاقات القوة الاجتماعية السياسية، وغير ذلك. إن مختلف السجالات والتوترات الخاصة بمسألة التعريب لا زالت منتعشة في الوقت الذي نسجل فيه نوعاً من التباطؤ في سياسة التعريب نفسها، إن لم نقل تراجعاً عن بعض مبادئها، ويجد هذا التراجع تبريره، بشكل عام، في متطلبات التنمية الاقتصادية. ففي الوقت الذي شهدت فيه هذه الأخيرة تفوقاً، نجد مقابل ذلك كبحاً لعمليات تغيير نظام التكوين وتنميته، وبالتالي لعمليات التعريب نفسها.

وواقع الأمر أنه يمكننا أن نشير إلى مدى الترابط بين الصعوبات الاقتصادية، ومحاولات مراجعة سياسات الديمقراطية والتعريب التي زامنتها. ففي تونس، على سبيل المثال، نجد، بعد إنهاء السياسة الاقتصادية التي انتهجها بن صالح، توجهاً في السياسة الاقتصادية نحو الليبرالية، وذلك بدءاً من سنة ١٩٧٠. وقد شهدت سنة ١٩٧٢ بداية الشروع في إصلاح التعليم بطابع انتقائي في مرحلتيه الابتدائية والثانوية، وقد شمل هذا الاصلاح التعليم العالي في سنة ١٩٧٦، كما عملت الاضطرابات الطلابية سنة ١٩٧٢ على تسريع هذا الاصلاح في الجامعة الفرنسية. وقد كان الهدف منه، كما تشير إليه وثيقة رسمية تونسية: «إنهاء الصراع الحاد بين جماهير الطلبة المتزايدين عدداً ومطالبَ وتسييساً، وبين المؤسسات

الجامعية العاجزة عن أداء هذه المهمة»[14].

ولهذه الأسباب، فإن عدد الطلبة قد تزايد بنسبة ١٢٠ بالمئة بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣، و٣٨,٦ بالمئة مابين الأعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ و١٩٧٨ ـ ١٩٨٩[15].

أما في ما يخصّ التعريب، «فقد ساد مبدأ الازدواجية ثانيةً بعد عملية التعريب الجزئي للإدارة وللتعليم ولوسائل الاعلام، وبعد إخفاق فرع تم تعريبه تماماً في التعليم الثانوي لفقدان تنظيم مناصبه المهنية»[16].

---

(١٤) دور محفوظ وشادلي بكار، «الاصلاح الجامعي ودمقرطة التنمية في تونس،» في: **السياسات العلمية والتكنولوجية في المغرب العربي والشرق الأوسط**، ص ١٦٣ ـ ١٨١ (الوثيقة الرسمية التونسية المذكورة من طرف المؤلفين، بيان توضيحي لإصلاح بنى ونظام الجامعة، نيسان/ابريل ١٩٧٢، وزارة التربية التونسية، ص ٨).

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٦٩.

(١٦) سوريو، «اختيار اللغة ونقل التكنولوجيا،» ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

الفصل الثالث والعشرون
التكوين الجامعي العربي المتواصل بحسب نتائج الخبرة الجزائرية

صلاح الدين شروخ(*)

ـ ١ ـ

إن النظر في أي جانب من جوانب الحياة العربية يرينا الفارق الكبير بين مستويات الطموح والقدرة على بلوغها، وبين الأهداف ووسائل تحقيقها. وكثيرة هي الأفعال العربية التي أوصلتنا إلى نقيض مطلوبنا فيها. ومن هذه بناء الجامعات في كثير من الأحيان. وفي هذا يقول واحد من علمائنا في معرض حديثه عن واحدة من أعرق جامعاتنا العربية:

«نستطيع أن نصف الإطار الأكاديمي بأنه أقرب إلى مدرسة ثانوية منه إلى جامعة حقيقية. ولقد ترتب على نظامنا الجامعي انهيار حقيقي في جميع قيمنا الثقافية على المستوى الجماعي، والمستوى الفردي»[(١)].

ثم تراه يقول بأن الجامعة غير راغبة في مواجهة مسؤولياتها الحقيقية[(٢)].

وفي ندوة علمية عن الفساد وأبعاده المختلفة في دولة عربية، يقال فيها إنها أم الدنيا، ذكر أحد الباحثين أن الفساد كاد أن يصبح هو القاعدة[(٣)]، وقال غيره إنه فساد يتأتى من ضعف الثقافة المدنية، والولاء للجماعات الأولية، والفقر والتخلف وضعف الروح الانتاجية، وطالب المشاركون فيها كلهم بمحاربة الفساد[(٤)].

(*) جامعة التكوين المتواصل، عنابة.

(١) حامد عبد الله ربيع، **مقدمة في العلوم السلوكية** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٢)، ص ١٠ ـ ١٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١.

(٣) عايدة العزب موسى، «ندوة علمية مصرية عن «الفساد» وأبعاده المختلفة،» **دراسات عربية** (بيروت)، السنة ١٥، العدد ٨ (حزيران/يونيو ١٩٧٩)، ص ١١٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ١١٨ ـ ١١٩.

وأما التنمية العربية، فما حققت حتى الآن، ومنذ أيام محمد علي، أهدافها، وما وصلت إلا إلى تحديث الفقر وبإنفاق فاق ما صنع به الآخرون المعجزات[٥]. فنحن، ولا فخر، من أكثر شعوب الدنيا كلفة إنتاج[٦]. وفيما نملك وطناً غنياً بكل أشكال الموارد وأنواعها ترانا نستورد تقريباً كل شيء، من المعرفة إلى أدوات التجميل والغذاء. وويل لأمة تأكل ما لا تنتج.

وفي عصرنا الذي تتضاعف معارفه بسرعة مذهلة، ويقصر الفاصل بين الاكتشاف والتطبيق، حتى ليكاد ينعدم أحياناً[٧]، سرعان ما تتحول المكتشفات إلى سلع تغزو الأسواق وثروة تتراكم حساباتها في البنوك، وندفع نحن ـ في الغالب ـ ثمنها. في عصرنا هذا، الذي تشكو فيه الدول المتقدمة من تخلف الخريج في جامعاتها عن علوم عصره[٨]، يكون من المهم جداً أن نبني نظاماً للتكوين المتواصل، يقدم المعارف والخبرات والمهارات بصورة دائمة متصلة، ويتدارك النقص الحاصل في التكوين الأساسي، ويخلق ظروفاً مناسبة لاستباق الحدث، وخصوصاً في مجالات التمهين التي تنقل ما هو بالقوة إلى ما هو بالفعل.

ـ ٢ ـ

وعلى خلاف ما تدفع إليه النظرة الأولية، فإن للعرب خبراتهم المتراكمة عبر الزمان في مجالات التكوين المتواصل، ولكنها ليست موظفة بحيث تكون مفيدة.

ولدينا شهادات تاريخية على عناية المهنيين والعسكريين العرب، وخصوصاً في العصر العباسي الثاني بالتكوين المتواصل، الذي نجد عناية إسلامية به، كما نجد أن محمد علي قد خطا به خطوة نوعية إلى الأمام، بالمقارنة بما كان في الفترة المملوكية.

ويرد ذكر المهنيين وأرباب الحرف في أدبنا الشعبي كثيراً، وفي قصة الليلة السابعة والثلاثين من قصص **ألف ليلة وليلة** أن مريم الزنارية كانت تصنع كل ليلة زناراً ولمدة سنة كاملة، وفي الليلة الثانية والأربعين بعد الثمانمئة خبر: تعلمت جميع الصنائع حتى صارت فريدة زمانها، ووحيدة عصرها وأوانها.

وفي مصر المملوكية كانت لكل حرفة نقابة تهتم لتكوين الحرفيين، وتحرص على ألا

---

(٥) جورج قرم، «التقدم العربي والتعامل مع العلم والتكنولوجيا،» **دراسات عربية**، السنة ١٥، العدد ٩ (تموز/يوليو ١٩٧٩)، ص ٢٣.

(٦) أميمة غيبة وعبد الرزاق جعفر، **علم الاجتماع الاقتصادي** (دمشق: وزارة التربية، ١٩٧٧)، ص ١١٦ و١١٩.

(٧) هداية صدقي ومنصف فلوح، **التربية العامة** (دمشق: وزارة التربية، ١٩٧٧)، ص ٧٣.

(٨) المصدر نفسه، ص ٧٢.

ينافس حرفييها منافس[٩]. وكان نظام الحسبة ينص على أن يقوم مقدم الأطباء بامتحانهم، فمن وجده مقصراً في عمله أوقفه عنه وأمره بالاشتغال والمزيد من التعلم[١٠]. وكانت العناية باستمرار تأديب الجواري وتعليمهن الغناء والفنون النسوية كبيرة، فبصبص المغنية مثلاً أخذت عن الطبقة الأولى من المغنين[١١]. وفي أخبار أبي الفرج ما يكفي للدلالة على هذه العناية.

ولو حللنا العبادات الاسلامية لوجدناها في مجملها تكويناً متواصلاً هادفاً إلى تحقيق مطالب الشريعة في الفرد والجماعة. فالصلاة مثلاً هادفة إلى النهي عن الفحشاء والمنكر[١٢]، وهي متواصلة طول الحياة بدءاً من سن التكليف بها. وإنها لمدرسة تعريب لغير العرب من المسلمين.

ولكن العسكريين هم الأكثر انتباهاً للتكوين المتواصل بسبب طبيعة متطلبات إبقاء المحاربين في حال جاهزية قتالية دائمة. فالتدريب المستمر كان شعار المماليك مثلاً[١٣]، ولكننا، وحتى في أيامنا هذه، لا نستفيد من الخبرة المتاحة، ولا من خبرة العسكريين العاملين على التكوين المتواصل في المجالات المدنية، فنحن نعاني ضعف مستوى تبادل الخبرات حين يتعلق الأمر بالخير.

ويحافظ التكوين الذي يقدمه العرب على تقليدية ونمطية، وتجعلانه معنياً بتلقين المعارف وترسيخها في الذاكرة[١٤] من دون عناية بإبداع ينتجها. وأما بالنسبة إلى الآلات، فكل العناية بصيانتها وطرق استخدامها، حتى لقد يصل بعضهم إلى أن أفضل صيانة للآلة إنما هو في عدم تشغيلها. ولقد حدثني خبير هندي عن أن قطع الغيار المرمية مهملة في واحد من المصانع العربية الكبيرة التي طلبت خبرته ونسيت الاستفادة منها، كافية لبناء مصنع في الهند. وبيّن أن عدم إنتاجنا التقانة التي نستخدمها يحصر تكويننا في مجال ما نستخدم، لجهلنا بآفاق ما سنستخدم لاحقاً. ويجهل كاتب هذه السطور أبعاد التجربة العراقية في مجال التكوين المتواصل الذي جعله يبني قوته في العشرية الأخيرة على نحو ما فعل، ولكن المؤشرات تدل على أنه تخلص من بعض سلبيات تجربة محمد علي فيما لم يقدر

(٩) سعيد عبد الفتاح عاشور، **المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٢)، ص ٣٦.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٩٣.

(١١) أبو الفرج الأصفهاني، **أغاني الأغاني: مختصر أغاني الأصفهاني**، اختيار وجمع يوسف عون؛ تصحيح عبد الله العلايلي، ٣مج (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٥)، ص ١٠٧٣.

(١٢) انظر: **القرآن الكريم**، «سورة العنكبوت،» الآية ٤٥.

(١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: صلاح الدين شروخ، «الأصول والتكييف في تاريخ المحاربين المسلمين أيام دولة المماليك البرجية،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القديس يوسف، ١٩٨٢).

(١٤) ربيع، **مقدمة في العلوم السلوكية**، ص ١٠ ـ ١٥.

على التخلص من الفخ المنصوب للذي يسير بالقوة في ذاك الطريق[١٥]...

ولكن هذا كله إذا كان يؤكد وجوب العناية بالتكوين المتواصل ويبيّن امكانيته وملكيتنا إمكاناته، فإنه بالمقابل يتطلب أن نجعل أمر التكوين العربي المتواصل أمر فعل يومي دائم مخطط له ومتناسق مع بقية الخطط التي تضعها الأمة، بحيث لا يجوز أن يترك أمر التكوين اللازم لتحقيق أغراض المجتمع إلى ما بعد البدء بالتنفيذ، وبالتالي صار لزاماً وجود نظام تعليمي موازٍ يتكفل بالتكوين المتواصل، وعلى المستويات كافة، وصار لا بد من وجود جامعة معنية بالتكوين المتواصل، وهذا هو الذي فعلته الجزائر. وهي السباقة في هذا المجال. فما هي أبعاد التجربة الجزائرية؟

وما هي الجوانب التي بإمكان الأمة أن تستفيد منها من جراء هذه التجربة؟

- ٣ -

نشأت جامعة التعليم المتواصل التي غيّر اسمها إلى جامعة التكوين المتواصل بمبادرة من د. مصطفى شريف تبنتها الحكومة الجزائرية فأصدرت المرسوم القاضي بتأسيسها، وتم تعديل شهاداتها بالشهادات الجامعية الجزائرية. وموجز الهدف من إنشائها ترقية عالم الشغل، بإتاحة الفرصة للعمال في كل المجالات متابعة دراستهم الجامعية التي حرموا منها لهذا السبب أو ذاك. ولهذا افتتحت سنة دراسية بدئية دعيت بسنة التحضير للدخول الجامعي أو السنة التحضيرية، يتم امتحان الطلاب في نهايتها في المواد الأساسية لشهادة الدراسة الثانوية بفروعها المختلفة، واشترطت لقبول الطالب فيها - في السنة التحضيرية - أن يكون الطالب قد قضى ثلاث سنوات في الدراسة الثانوية ولم ينجح في امتحانات الثانوية العامة (وهو ما يدعى في الجزائر بمستوى السنة النهائية الثانوية)، وأن يكون أمضى في عالم المهن خمس سنوات. وقد تم العام الماضي استبدال هذا الشرط بشرط آخر ينص على ألا يقل عمر الطالب عن أربع وعشرين سنة عند نهاية التسجيل فيها، واشترط في الأجانب (والعرب منهم) الحصول على موافقة وزارة التربية الوطنية بعدما تم إدماج وزارتي التربية والتعليم العالي الجزائريتين. وتعطى الموافقة لأبناء المقيمين والدبلوماسيين العاملين في الجزائر، أو في إطار التعاون مع الدول الأخرى.

وأما الدراسة الجامعية فتقبل الناجحين في السنة التحضيرية، أو حملة شهادة الدراسة الثانوية من دون التقيد بشرط سنة معينة للحصول عليها. وتطبق على الخريجين والدارسين فيها المناهج ذاتها التي تدرس في بقية الجامعات الجزائرية، ولا تختلف في شيء عنها إلا بكون الدراسة فيها مسائية.

---

(١٥) قرم، «التقدم العربي والتعامل مع العلم والتكنولوجيا،» ص ٢٦، وانطونيوس كرم، **العرب أمام تحديات التكنولوجيا**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٩٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢)، ص ٧٩.

وكانت الجامعة حتى عام ١٩٩٢ تضم الفروع التالية:

١ ـ **السنة التحضيرية**: الرياضيات، العلوم، الأدب العربي، التقنيات الاقتصادية.

٢ ـ **الدراسة الجامعية**:

أ ـ **الطور القصير**: الإعلام الآلي، العلوم، الالكترونيك، الهندسة المعمارية، التحاليل البيولوجية، علم النفس، المحاسبة والجباية، الإعلام الآلي للتسيير، تسيير المخازن، حسبات الاقتصاد، الإحصاء، الكيمياء الصناعية، الالكترونيك، التجارة الدولية، اقتصاد المكتبات، ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات.

ب ـ **الطور الطويل**: مدة الدراسة أربع سنوات، ويتضمن الفروع التالية:

العلوم الدقيقة، الإعلام الآلي، العلوم الاقتصادية، العلوم القانونية، العلوم الاسلامية، الأدب العربي، الانكليزية والفرنسية، التاريخ، الهندسة الميكانيكية.

ج ـ **ما بعد التدرج المتخصص**: علوم السوق، قانون الأعمال، المالية.

كما قامت الجامعة بتعليم جامعي بالمراسلة في التاريخ، والمحاسبة والجباية، والرياضيات، وقد استخدمت الإذاعة والتلفزة في التعليم.

لكن بالنسبة إلى العام الدراسي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣، فقد أوقفت الجامعة تدريس العلوم الدقيقة، والهندسة المعمارية، والتحاليل البيولوجية، والعلوم القانونية، وأصبحت الدراسة في هذه الفروع تتم بالمراسلة(١٦).

إن جامعة التكوين المتواصل في الجزائر مقرها العاصمة، ولها فروع في كل مدينة يوجد فيها جامعة نهارية، بحيث تستخدم أبنية الجامعة النهارية ومخابرها مساء، وتعتمد على أساتذتها بصورة كبيرة أيضاً. أما أساتذة السنة التحضيرية، فهم من أساتذة المرحلة الثانوية. كما أن أغلب الأساتذة يعملون معها بحسب صيغة أستاذ مشارك، أو متعاقد بالساعة. ويدفع الطالب رسماً جامعياً سنوياً قدره ألف دينار (نحو ٢٥٠ فرنكاً فرنسياً). ولعلها بذلك أقل جامعات الوطن العربي كلفة من الناحية الاقتصادية، إلا أن الطالب في هذه الجامعة لا يتلقى أي عون من الحكومة من الناحية المادية، فيما يتلقى الطالب الجزائري في الجامعة النهارية منحة دراسية، وسكناً جامعياً، وطعاماً في المطعم الجامعي بسعر زهيد جداً للوجبة، ويستفيد من تخفيضات النقل. وقد سمح لطلاب جامعة التكوين المتواصل بالاستفادة من خدمات المطعم الجامعي.

أما مركز عنابة لجامعة التكوين المتواصل محور حديثنا فيضم الفروع التالية (العام الدراسي ١٩٩١ ـ ١٩٩٢):

---

(١٦) عن نشرة إعلامية صادرة عن الجامعة عام ١٩٩١ في بدء السنة الدراسية.

- **السنة التحضيرية**: يتوزع طلابها على النحو التالي:

الآداب	العلوم	الرياضيات	تقني محاسبة
٣٨٧	١٦١	٣٤	٤٠

- **فرع اللغة العربية**: عدد طلابه ١٠٣، يتوزعون على النحو التالي:

السنة الأولى	السنة الثانية
٨٩	١٤

- **فرع المحاسبة والجباية** (مدى قصير): عدد طلابه ٥٨، يتوزعون على النحو التالي:

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
٢٩	١٧	١٢

- **فرع العلوم القانونية والادارية**: عدد طلابه ٢٩٦، يتوزعون على النحو التالي:

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
١٣٦	٩٦	٤٥	١٩

- **فرع العلوم الدقيقة**: عدد طلابه ٢٨، يتوزعون على النحو التالي:

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
لا يوجد	١٧	٧	٤

- **فرع الإعلام للتسيير** (مدى قصير): عدد طلابه ٧٤، يتوزعون على النحو التالي:

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
٤٢	١٨	١٤

- **فرع اللغة الانكليزية**: عددَ طلابه ٦١ طالباً، يتوزعون على النحو التالي:

السنة الأولى: ٤٠ طالباً، السنة الثانية: ١٠، السنة الثالثة: ١١.

- **فرع التجارة الدولية**: عدد طلابه ٩١ طالباً، منهم ٥٣ في السنة الأولى، و١٨ في السنة الثانية، و٢٠ في السنة الثالثة.

- **فرع المحاسبة والجباية** (بالمراسلة): عدد طلابه ٧٧، وقد أوقف العمل به، وكانت الدراسة بالمراسلة. ولنا عودة إلى هذا النمط من التدريس الجامعي البالغ أهميته[١٧].

أما مجموع الأساتذة فيبلغ ١٣٥ أستاذاً أغلبهم من أساتذة جامعة عنابه النهارية.

عند التدقيق في عمل هذه الجامعة يظهر لنا تدني كلفة التعليم فيها، إذ إن الادارة كلها في مركز عنابة قائمة على عمل عشرين موظفاً، بمن فيهم المدير ونوابه، ولكنها

---

(١٧) انظر التلكس رقم ٨٦٥ تاريخ ١٩٩٢/٩/١٥ الصادر عن جامعة التكوين المتواصل إلى مراكزها.

تعاني الروتين الحاد، جداً، والبطيء جداً، حتى إنك لتحتاج لتسوية ملف موظف فيها إلى أكثر من سنتين يُترك خلالهما الموظف من دون مرتب.

وعلى الرغم من أن المادة الرابعة من المرسوم رقم ٩٠ ـ ١٤٩ تاريخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٠ قد حددت مهام جامعة التكوين المتواصل، بحيث يمكن كل مواطن تتوافر فيه الشروط المطلوبة من الالتحاق بالتكوين العالي، وتطوير التكوين المتواصل بالتعاون مع المؤسسات والقطاعات المستخدمة، وتنظيم حلقات تحسين المستوى وتجديد التكوين لفائدة القطاعات المستخدمة، وذلك بناء على طلب الجامعة، وتطبيق كل المناهج والأساليب التي تراها ملائمة، ولا سيما في مجال التعليم من بعيد والاتصال السمعي البصري؛ على الرغم من ذلك، فإنه لا فارق هناك بين مناهج جامعة التكوين المتواصل ومناهج الجامعات الجزائرية النهارية الأخرى، كما أن هذه الجامعة لم تلتزم بأهدافها في الاتصال بعالم الشغل، ولا علاقة لمناهجها بتحسينه إلا في حدود ضيقة تتعلق باستخدام الحاسوب الآلي والمحاسبة للذين يعملون في هذه المجالات من طلابها، وهم قلة. فكأنما كان الهدف من إنشاء الجامعة جعل اليد العاملة، صاحبة الخبرة المكتسبة قبل الالتحاق بها، تهرب من مجالات خبرتها إلى غيرها وبخبرة فجة، أو أن تخلق تنافساً ما بين الخريجين فيها، والخريجين في الجامعات الأخرى.

نعم، إن فتح مجال التقدم والترقي للجميع مطلب مشروع، ولكن أن نبني طريقاً بكلفة ثلاث طرق لا يعني أننا ربحنا طريقاً.

وأما التعليم من بعيد، بالمراسلة، فيتضمن ـ في عنابة ـ المحاسبة والجباية. وكانت الجامعة المركزية في الجزائر قد بدأت هذا النمط من التعليم، ولكنها حين اكتشفت مدى ضخامة العمل المطلوب لجأت إلى قبول تطوع المراكز الجهوية بتقاسم تنفيذه، فكانت المحاسبة والجباية حصة مركز عنابة الذي تعهّد بتنفيذها بجهاز إداري مؤلف من رئيس مصلحة وكاتبة إدارية موقتة واحدة، ومن دون أية تجهيزات وآلات، فلا آلة لسحب المحاضرات ولا. . . (تم تأمين الآلة بعد منتصف العام الدراسي)، ولكنه خوّل حق الاستفادة من جهد بقية الموظفين في حال عدم وجود عمل عندهم ـ وهذا الأمر نادر الحدوث ولم يكن مؤهلاً لمثله ـ ومن تجهيزات الجامعة النهارية التي تبعد عنه نحو ١٢ كم. لكن كثرة الإضرابات وعدم وجود سيارة للنقل حالا دون ذلك. وكان على الطلاب الـ٧٧ الحضور كل ١٥ يوماً إلى الجامعة من أجل التطبيقات ولقاء الأساتذة والامتحانات، وكان بعضهم يسكن بعيداً عن الجامعة مسافة تزيد على ٦٠٠ كم. أما أجر الساعة التدريسية للأستاذ فكانت ١٢٠ ديناراً (أي نحو ٥ دولارات بالسعر الرسمي للدولار). ولهذا فلم يكن هناك حافز مادي للأستاذ، ولا سيما أنه هناك تأخير حالياً في دفع أجور الأساتذة حتى نهاية السنة بسبب الروتين الإداري. . . وما زالت الأجور غير مدفوعة. ولم يحضر التجمعات الدراسية إلا ١٨ طالباً، وقد تغيب خمسة منهم بسبب وجودهم في السجن. وأما الامتحان الأول فلم يحضره إلا عشرون طالباً، وقد جرى في ظل حراسة

أمنية مشددة بسبب المساجين من الطلاب الذين كان بعضهم محكوماً بالإعدام. وعند إجراء الامتحان الثاني لم يتقدم له إلا ١٢ طالباً، وكانت النتائج في الحالين متوسطة.

ولقد اصطدم تفاعل الجامعة دوماً مع الوسط المحيط بالتعقيد الاداري، فلم تدفع الجامعة أي أجر إلى المحاضرين الذين تعاونوا مع الجامعة وألقوا محاضرات خارجية موجهة إلى الجمهور، كما لم يتجاوز ما دفع لكل مساهم من المساهمين في برنامج متلفز احتاج إعداده إلى عمل يزيد على أربعة أشهر مبلغ الأربعين دولاراً. ومن المعروف أن اضطراب نظام الدفع المالي يؤثر في كل نشاطات الجامعة.

وأما صحيفة الجامعة التي من المفروض أن تصدر بانتظام، فغائبة إلا في المناسبات. على أنه، في المقابل، لا بد من الاشادة بجهد العاملين والمهتمين بشؤون المركز كلهم، فهم يعملون بكل ما وسعهم من جهد، لإنجاح الجامعة وإرساء تقاليدها والتعريف بها داخل الجزائر وخارجها(١٨).

وبحسب رأي الأساتذة في الفروع المختلفة الذين استقصيتهم، فإن السوية التحصيلية للناجحين في هذه الجامعة تعدل مثيلتها لدى الناجحين في الجامعة النهارية، ولكن الجوانب الإبداعية ضعيفة جداً في الحالين، فهي - فيهما - تراكم أغلاط الدراسة الجامعية العربية، وتعجز في التكوين المتواصل عن درك أهدافها الذاتية في إشباع الطلب الاجتماعي من التكوين اللازم للصناعة، بل هي لا تتصل بها.

ومن الطريف أن جامعة التكوين المتواصل حين انتبهت لذلك التصور، عمدت إلى الغاء المطلوب والإبقاء على غيره. ففي بلد يعاني بطالة الخريجين في الجامعة النهارية من حملة الشهادات الأدبية، أصبحنا نرى فيه دفعات من الخريجين أمثالهم في هذه الجامعة أيضاً، في حين أن الحاجة ماسة إلى اليد العاملة المدربة في مجالات المهن المتصلة بالتنمية. فبدلاً من أن تضع جامعة التكوين المتواصل خطتها على هدي ما يوجه إليه التخطيط التربوي(١٩) تركت أمر افتتاح الفروع الجديدة لإقبال الطلاب عليها، متناسية أن من الحب ما قتل، وأن رغبات الطلاب لا تتطابق مع واقع الاحتياجات.

- ٤ -

تتحدد ثروة الأمم بالعمل والعنصر البشري وما يفعلانه في الموارد المتاحة أو ما يفعلانه بهذه الثروة. يقول آدم سميث: «تتحدد ثروة الأمم، أولاً وقبل كل شيء، بالمهارات

---

(١٨) للجامعة إذاعة تعمل على موجة F.M. وبرنامج متلفز يبث صبيحة كل يوم جمعة. وقد نظمت ملتقيين دوليين؛ أحدهما لتطوير المهن، والآخر للصحراء كملتقى حضارات. ويشارك أساتذتها ومنهم كاتب هذه السطور في الملتقيات العلمية الوطنية والدولية.

(١٩) لجنة من خبراء اليونسكو، **التخطيط التربوي: نظرة عامة إلى المشكلات والتوقعات**، ترجمة منير عزام (دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٧٣)، ص ٢٥١ - ٣١٨.

والرشاقة التي يتمتع بها عنصر العمل، وبحسن التقدير في استخدامه»[٢٠].

لا يمكننا الفصل بين العلم والتقانة في صنع التقدم. فالعلم يقدم معرفة الـ: لماذا؟ (know-why)[٢١]، والتقانة هي معرفة الكيف (know-how)، وفي الحالين لا بد من معرفة يمكننا توظيفها في كسب معارف جديدة[٢٢].

لكن في الوقت ذاته، فإن المصدر الحقيقي للثروة، هو امتلاك قاعدة بشرية مثقفة متعلمة ماهرة اليد في الصنع[٢٣]. فلم يعد جائزاً أن نبقى على موقف المتلقي المنفعل بالأحداث، أو أن نظل غرباء عن عصرنا، إلا إذا كان مطلوباً منا أن نتحول إلى عبيد في نهاية هذا القرن[٢٤].

كانت السمة الرئيسة لتجربة محمد علي في تحديث مصر، فوقية القرار واغترابية التنفيذ[٢٥]. ولقد وقعت جامعة التكوين المتواصل في الخطأ نفسه، وعلى العرب أخذ الدروس منه وتجنبه، وذلك بالتمسك بالبديهية التالية:

ـ لا يجوز إنشاء جامعة للتكوين المتواصل في أية دولة عربية إلا بعد إجراء دراسة رصينة ومعمقة لدواعي إنشائها وجدواها في المديين القريب والبعيد. وأول وأهم ما يجب أن تعنى به هذه الدراسة هو تبيان ما يمكنها أن تقدمه، مما تعجز الجامعة العادية عن تقديمه. فإذا كانت السرعة مطلوبة، فإننا يجب أن نتجنب خطر التسرع.

هناك في كل مدينة جزائرية كبيرة جامعة نهارية متكاملة، فإذا كان الغرض تقديم دراسة مسائية جامعية، فإن الجامعة النهارية بإمكانها القيام بذلك من دون حاجة لافتتاح جامعة أخرى. كما أن الجامعة النهارية لا تتحول إلى جامعة تكوين متواصل بمجرد التدريس المسائي فيها، بل إن أمر الجامعة من هذا النوع أن تقدم علاجاً فورياً ودقيقاً لما ينجم عن التعليم الجامعي العادي من سلبيات، فضلاً عن تقديم الاحتياجات المستجدة لسوق العمل، كأن تسعى لتنظيم دورات انعاشية للمهندسين، أو الأطباء، أو عمال صناعة الحديد، أو تدرب على مهارات جديدة تحسن الإنتاج، أو تدرب المعلمين تدريباً متخصصاً جديداً، أو تقدم المعارف الجديدة في مجال الصناعات الإلكترونية، أو في إدارة

---

(٢٠) Adam Smith, *The Wealth of Nations: An Inquiry into the Nature and Causes of Nations* (New York: Modern Library, 1937), p. vii.

(٢١) كرم، **العرب أمام تحديات التكنولوجيا**، ص ٣٥.

(٢٢) John Desmond Bernal, *Science in History,* Pelican Book, 4 vols., new edition (Harmondsworth, Eng.: Penguin Books, 1969), vol. 1, chap. 4, p. 231.

(٢٣) المصدر نفسه، مج ١، ص ١٧.

(٢٤) عبد الله عبد الدائم، **الثورة العلمية التكنولوجية وأبعادها**، نقلاً عن: كرم، المصدر نفسه، ص ١٩٦.

(٢٥) قرم، «التقدم العربي والتعامل مع العلم والتكنولوجيا،» ص ٢٤.

البنوك... وما شابه ذلك، بحيث يكون الخريج فيها قادراً على تكوين غيره من مرؤوسيه عملياً في هذه المجالات... إن قرينة جدارة عمل جامعة التكوين المتواصل هو التحسن الفعلي في الانتاج، وأما غير ذلك فلغو يجب تجنبه(٢٦).

وحتى يكون هذا ممكناً لا بد من دراسة دقيقة لاحتياجات المجتمع من التكوين: علينا أن نعرف بوضوح هل نحن بحاجة فعلية إلى افتتاح فرع جديد في الحقوق مثلاً؟ وأي جانب من الحقوق؟ وهل من المؤكد أن معهد الحقوق لا يمكنه إشباع الطلب في الجامعة النهارية؟ ويمثل هذه الدراسة يجب أن نعرف من أين ننطلق، وإلى أين، ومتى، وكيف في جميع المجالات. فالجامعة لا تبنى بالارتجال. وعلى هدي الدراسة يكون تحديد المنهج الذي يشترط فيه ألا يكون كمنهج الجامعة العادية، فإن كان يشبهها انتفت الحاجة إليه فيها.

نعم، كجامعة، ومن أجل معادلة الشهادات، من الواجب معادلة السويات من دون تطابقها، إذ يجب أن تتساوى وزناً لا نوعاً. أما إذا كان هناك من حاجة إلى ما تقدمه الجامعة النهارية، فلتكلف هي بتقديمه ولتعط المرونة والتغطية القانونية للقيام بذلك، ولتنصرف جامعة التكوين المتواصل إلى تحقيق أهدافها من دون أن تتعارض مع غيرها. فالخريج في جامعة التكوين المتواصل هو غير الخريج في الجامعة النهارية، إذ يجب أن يكون قادراً بعد كل درس ومحاضرة وتدريب على تنفيذ ما تعلم وتطويره وتحسينه ونقله. ولهذا يجب أن تتجه جامعة التكوين المتواصل في دروسها العادية، ونشاطاتها كلها، إلى التعليم والتكوين الإبداعيين، كما أن التعليم الجامعي يجب أن يتجه إلى النخبة القادرة على الإبداع والبحث، ويجب أن يطور قدراتها بمنهج إبداعي في كل جوانبه. فمن نافل القول إن التقدم لا يصنع بمناهج متخلفة.

ولا بد، استكمالاً للفائدة، من أن يعنى كل مركز جامعي للتكوين المتواصل بالبيئة المحلية وتطويرها، إذ لا يجوز في ولاية تعنى بصناعة الحديد والأسمدة أن يتجه التكوين المتواصل إلى تخريج دارسي الأدب في مدينة فيها معاهد متخصصة في الأدب. فحيث يوجد البحر، نحن بحاجة إلى تنمية موارده، والارتقاء بالصيد البحري، إذ من المضحك المبكي أن نخرّج العديد من حملة شهادات اللغة الانكليزية، فيما يعاني الخريجون السابقون البطالة. فمن غير المنطقي أن يتحول التكوين المتواصل إلى عبء إضافي في مجتمع لا تنقصه المعاناة... أصلاً.

- ٥ -

إن بناء جامعة للتكوين المتواصل، بالاستفادة من الخبرة الجزائرية التي تحدثنا عن

---

(٢٦) صدقي وفلوح، التربية العامة، ص ٩٩.

خطوطها العريضة، في أي بلد عربي، يجب أن يُسبق بدراسة تبين وجه الحاجة إلى هذه الجامعة وطبيعتها. ولا يجوز الاعتماد على دراسة أجريت في باريس أو واشنطن لتقرير ما سنفعل في دمشق أو بغداد أو الكويت، فلكل بلد احتياجاته الخاصة من التكوين المتواصل. ولا بد من تحديد الغطاء القانوني والإداري وبأقصى قدر من الحكمة والمرونة والبعد عن البيروقراطية المعرقلة للعمل، مع وضع الضوابط الكفيلة بسرعة الانجاز «وسرعة دفع المرتبات» في مواعيدها، وإلا صرف العاملون جل وقتهم في «مطاردة» المحاسب المالي، واحتاج هو إلى كل خبرة التكوين المتواصل في التهرب منهم. وليس هذا في صالح الجامعة في أي حال إلا في الحالات التي يكون الهدف فيها هو التدريب المتواصل على المطاردة!

وفي أية جامعة عربية للتكوين المتواصل يجب بناء جهاز للعلاقات الخارجية، على مستوى رفيع من الكفاءة والمبادأة، يتولى جمع المعلومات والخبرات المحلية والأجنبية في مجال التكوين المتواصل، وتحليلها واختيار أفضلها وأنسبها للاحتياج الوطني، على أن يتم تعديلها تعديلاً يلائمها مع ذاك الاحتياج، وتطويرها تطويراً يرتفع بسويتها، وخصوصاً في مجال استخدام الأجهزة السمعية ـ البصرية. وفي الوقت ذاته، يجب أن تكون علاقة الجهاز بالصناعة والزراعة والخدمات جيدة على نحو يمكن من رصد احتياجاتها، ويضع المقترحات والتوصيات اللازمة لحسن إشباعها.

ومن أجل حسن سير جامعة للتكوين المتواصل يجب انتقاء الأساتذة المبدعين في عملهم للعمل فيها، بحيث يمكنهم تطوير القدرات الابداعية لطلابهم، ويوجهونهم بما يجعلهم قادرين على التعلّم الذاتي مستقبلاً. ولهذا فإن الابداعات والأعمال العلمية المنشورة يجب أن تلقى ـ في الانتقاء ـ أهمية بالغة لا تقل عن الاهتمام بالدرجة العلمية. وبيّن أن العاملين على التكوين المتواصل يجب أن يخضعوا، كل في مجاله، لتكوين متواصل، وعلى نحو ما كانت إدارة التدريب المستمر للمعلمين أثناء الخدمة تفعل في بدايات عملها في دمشق. ولا يعلم كاتب هذه السطور ما إذا كانت لا تزال تحافظ على تقاليدها تلك إلى الوقت الحاضر.

المهم أنها كانت تنتقي المدربين الميدانيين انتقاء صارماً، وتتابع تكوينهم بأساليب مختلفة، منها الدورات التدريبية القصيرة، والاجتماع بالخبراء الأميين التابعين لمعهد الأنروا في بيروت، وبالخبراء الوطنيين. لقد كانت المتابعة للتغذية الراجعة يومية، والتشاور ما بين إدارة المشروع والعاملين فيه مستمرة، والروح المعنوية عالية. وهذه كلها أمور تجعل التدريب متطوراً في الفترة التي عرف فيها كاتب هذه السطور أبعاد هذه التجربة مدرباً ميدانياً فيها. ومثل هذا ضروري في كل جامعة أو برنامج للتدريب المستمر أو التكوين المتواصل.

فأما الذين توقفوا عن البحث العلمي بعد تخرجهم، وتقوقعوا على المعرفة التي حصلوها، فيشكلون خطراً على أي تكوين متواصل دعامته الأصلية الاتصال والتطور.

وما فعلته جامعة التكوين المتواصل في الجزائر من استفادة من أبنية وتجهيزات الجامعة النهارية هو خطوة إيجابية في ضغط النفقات، واختيارها الدراسة المسائية أمر مناسب للعاملين، ولكن إلغاءها الدراسة بالمراسلة، وإن كانت مبررات الإلغاء قوية في ظل الإمكانات التي تحدثنا عنها، فإنه يخرج عن أهداف الجامعة(٢٧)، ولهذا فإن أية جامعة عربية تعنى بالتكوين المتواصل يجب عليها أن تستفيد من هذه الخبرة، فتكررها بعد وضع الشروط الكافية لنجاحها. وما من داع إلى التخوف من اللجوء إليها إذا توافرت الامكانات المادية والتقنية اللازمة. كما أنه من الممكن الاستفادة من الإمكانات العظيمة التي يقدمها الرائي (التلفاز) التعليمي. ولعل من الأجدى المزج بين التعليم بالمراسلة والدراسة بالانتساب، على نحو ما تعرفه بعض الجامعات المشرقية، وبين استخدام الرائي، بحيث تصبح التطبيقات العملية في ورشات عمل أو حلقات بحث في أوقات وأماكن مناسبة ممكنة؛ مع الاستفادة في إعداد الدروس المرسلة إلى الطلاب من أشرطة الفيديو، ومن التعليم المبرمج بحسب واقع الحال. فبهذا النمط من التعليم يمكننا تقديم المعرفة الرخيصة الكلفة نسبياً إلى عدد كبير جداً من المجتمع. وفي الأحوال كلها يجب علينا تجنب رفع الشعارات الرنانة، فلا جدوى في غير الحقيقة. والتقدم لا يصنع بوسائل متخلفة، كما أن زيادة التخلف لا يصنع التقدم.

تبقى قضية مهمة عرفتها أثناء عملي في مصلحة الدراسة عن بعد، هي قضية تعليم المساجين المحكومين بأحكام تقضي بسجنهم زمناً طويلاً. فقد كان في عداد طلبة الدراسة عن بعد خمسة شبان، كان بعضهم محكوماً بالإعدام بجرائم قتل وسرقة، ثم خفض الحكم إلى المؤبد، فإلى عشرين سنة، وأقل الاحكام كانت عشر سنوات سجناً. وقد تابعوا دراستهم في السجن وحصلوا على شهادة الدراسة الثانوية، بل إن واحداً منهم حصل على أربع شهادات ثانوية في تخصصات مختلفة. ومن نافل القول إننا لا نريد للسجين أن يخرج إلى الحرية وهو غير قادر على تحملها ومواجهة مسؤولياتها، فتكوينه تكويناً يسمح له بألا يعود إلى السجن قضية مهمة. كما إن التعليم بالمراسلة كان - قبل إلغائه - حلاً عملياً لهؤلاء وأمثالهم. لذلك من الضروري أن نجد سبيلاً عربياً لمتابعته. وأشهد على حسن تجاوب رجال العدالة والأمن في إحضار الطلاب المسجونين في مواعيد الامتحان، وكذلك فعل القائمون على مركز إعادة التربية في تازولت على نحو يصلح مثلاً للتعاون بين المؤسسات لبلوغ هدف مشترك، وقطاع المساجين هو من المجالات التي يمكن التكوين المتواصل أن يعنى به وبصورة فعالة. وبقدر ما يحزنني أن يكون في وقف العمل بنظام المراسلة لدينا إضرار بدراسة طلبتنا هؤلاء، فإنه يسعدني التعديل السلوكي الملاحظ فيهم نتيجة لتعلمهم، والتحاقهم بجامعة التكوين المتواصل.

---

(٢٧) المادة (٤) من المرسوم رقم ٩٠ ـ ١٤٩ . الجريدة الرسمية (الجزائر)، العدد ٢٢ (١٩٩٠).

- ٦ -

نحن العرب بحاجة إلى جامعات للتكوين المتواصل، ونحن قادرون حقاً على إنشائها وتطويرها، ولا تنقصنا إرادة ولا شجاعة المواجهة. وفي التجربة الجزائرية خبرة وعبرة. وقد تجنبت متعمداً الحديث عن إيجابياتها حتى لا أدخل في باب قد يعد مدحاً للمؤسسة التي أشارك في بنائها وأعمل فيها (وأعاني فرحها أيضاً). وكان اهتمامي بأمر تجنيب الأحبة، أبناء أمتنا الواحدة، ما وقعنا فيه، أكبر من اهتمامي بالحديث على ما حصلنا عليه. وإني لأرجوها شبكة عربية واسعة من جامعات التكوين المتواصل، تبني الحياة العربية وتجددها وتطورها متعاونة في مواجهة المشكلات. ذاك هو أملنا، وذاك هو قدرنا أيضاً.

الفصل الرابع والعشرون
الكتابة والمنبر الغائب: المجلات الثقافية في الجزائر

عمار بلحسن

يبدو العالم الثقافي الجزائري رمادياً، أشبه بصحراء سائدة، لا ينبت فيها إلا بعض نباتات الصبّار التي تختزن ماءها ونسغها مؤونة منذ سنوات تعتاش منه، في انتظار غيث مستحيل، كأرض تمصّ مخزونها متدهورة نحو التصحّر النهائي، تذوي براعمها، ويجف ضرعها وزرعها، لتترك اليباس يعيث في دُبالها بلا هوادة!

لا، ليس هذا استهلالاً شعرياً مولعاً بالاستعارات الفلاحية، إنه بمعنى ما، إعادة جذر كلمة «الثقافة» إلى رحمها الأصلي، الفلاحة، وتكوين صورة للفكر والإبداع في معادل رمزي وبلاغي داخل جزائر تعيش منعطفاً خطيراً: إما النجاح في قيادة مجتمع على أعتاب الحداثة والديمقراطية، أو السقوط في هوة التفتت، والفوضى والتاريخ الأليم.

لم تعرف الثقافة الجزائرية المعاصرة، سوى الانقطاعات والمفترقات والتوترات والانشقاقات. ولم تتأسس كنسيج من العلاقات والتبادلات والحوارات، في فعاليات وممارسات جماعية مغيرة ومدوّنة، تغذيها الكتابة، كعملية حداثية وعصرية، وتعطي الفعل الثقافي قيمة ومقاماً يحقق اندماج المثقفين في شؤون المجتمع وإنصاتهم لتحولاته وتغيراته. فليس ثمة مجالات معينة ومحددة ومستقلة تسمح بإنجاز حوار فكري اجتماعي عام، منتظم ودائم بين المثقفين والقراء والمجتمع.

ومن الممكن صياغة إشكالية تطور الثقافة في الجزائر في سياق الواحدية على المستوى السياسي والفكري والايديولوجي، والشفوية على *مستوى الاتصال الثقافي*، والعزلة على مستوى العلاقات الثقافية مع الوطن العربي، والواحدية اللغوية وصراعاتها وتوتراتها، ودولنة أو إدارة و«بقرطة» التعبير والنشر والاتصال، وسيادة سلفية فكرية

ونقدية. وسارت الثقافة الجزائرية ولا سيما العربية منها، كنسيج، ينشطر وينحلّ كل مرة، وكأنه يتدهور، وهو يتطور، بحيث تظهر، كل مرة، تمزقات وانقطاعات أدّت بجل السياسات الثقافية إلى الفشل: صمت المثقفين وغياب الاتصال الفكري والاجتماعي واختفاء منابر التعبير والكتابة.

في هذا المنظور، يُطرح سؤال المجلات الثقافية في الجزائر، ويندرج في شبكة العلاقات الأساسية التي تكوّن الوضعية العامة للثقافة والمثقفين.

أولاً: المجلة: المفهوم والفعالية

يشير **لسان العرب** إلى وجود **مجلة لقمان**، وهي صحيفة أو صحائف فيها أمثال وحكم منسوبة إلى لقمان القبيلة اليمنية عاد، الذي ظل يدور على ألسنة الشعراء، ويذكرونه، كما قال الجاحظ عنه، بـ«القدر والكياسة والبيان والخطابة والحكمة والدهاء والفطنة». ففي جذرها اللساني العربي، تعني المجلة الماء والرواء والري.

أما المجلة بمفهومها الحالي، فهي نشرة دورية أو شهرية أو فصلية تتناول شتى الموضوعات، ومنها المجلة الأدبية والعلمية. وهي دورية لنشر البحوث والمقالات العلمية، بقلم أعضاء مجموعة أو جمعية علمية وأدبية، متخصصة، يغلب عليها طابع الجدية والتعمق في البحث والإطالة، وتعنى بالبحوث المعرفية والفكرية النقدية وعرض الكتب والأنشطة الثقافية والإبداعية. وهي بنية ارتبطت في العصور الحديثة بثورة «غوتنبرغ» أو الكون الغوتنبرغي - على حد تعبير ماك لوهان. إنها منتوج المطبعة وشقيقة الصحافة السيّارة، ووليدة تطور الصناعة الثقافية المكتوبة.

وتمثل المجلة الثقافية خليّة في نسيج اجتماعي ورمزي، يجمع المثقفين، أي منتجي القيم العلمية والمعرفية والفكرية والجمالية، مع القراء في علاقات اتصال وحوار، فهي منبر مكتوب داخل التاريخ في حركته وزمنيته، تعكس الزمن الثقافي الآني ومدونات التفكير والكتابة، ورسالة مفتوحة متعددة للمجتمع عبر المطبعة والقراء تجيب عن حاجيات الاتصال الثقافي. إن المجلة مندرجة في حركة التاريخ الثقافي، إذ تساهم في إبراز عمل المثقفين وتعيينه، وسبر مسيرة ثقافة معينة ومعرفتها، في تكونها وتحولها المستمر، كما أنها فضاء متنوع ومتعدد المواضيع والمحاور والتيمات والمقاربات، يسمح بـ «دمَقرطة» التعبير وتغاير الكتابات، وخلق حوارية بين النصوص والأفكار والإبداعات.

وتظهر المجلة الثقافية مطبوعة عصرية استراتيجية في العمل الثقافي كونها:

١ - وسيلة لتوصيل انتاج المثقف، المرتبط بلحظات تفكير آنية، متجذرة في الزمن الثقافي لمجتمع ما، وتاريخه وإشكاليات تطوره، فهي تخلق ظروف حوار فكري يتعالى على التفكير اليومي وتغطياته الصحافية العادية، الأمر الذي يولّد وعياً بعوامله وتفاعلاته، وتأثيراته الخفية والظاهرة. فطرح أسئلة المجتمع العصرية وصياغتها وتركيب الاشكاليات

والتحديات المخفية، وإبراز ما هو مسكوت عنه وتعيينه، أو ما هو مخفي في ثنايا الوعي اليومي أو التاريخي، أو مشتت في الحوار الاجتماعي والثقافي العام، هذه جميعها جوهر عمل المثقف، لأنه يبني صياغات ملائمة وصائبة، متعددة المقاربة والطرح، تعمل على شرح الأحداث والوقائع، وتنظيم مساراتها وتوضيحها وفرزها، وتقدير مستقبلها واستشرافه. إن مواضيع كالهيمنة الثقافية الغربية، أو الإسلام السياسي، أو الكتابة الابداعية، أو الديمقراطية، تتوزع في ذهن القرّاء ووعي المجتمع إذا لم تبلور في دراسات ومقالات وخطابات فكرية تحليلية، وتصاغ في أفكار ومقاربات تتجاوز الخطابات السياسية الفجة والصحافية العادية، أو النقد الصحافي الانطباعي أو مداخلات القراء والمتعلمين.

٢ ـ أداة لوضع مؤشرات حياة ثقافية مؤسسة ومطبوعة ومنضبطة، ومنتظمة، مندرجة في الزمن الثقافي، وأجواء العصر الفكرية والايديولوجية والمعرفية، تعمل على تحديد مستويات المداخلات الثقافية أو عتباتها، وكيفيات إجرائها وقيمه، وطابع القائمين بها ومستواهم، على أساس إجماع ضمني بين المثقفين والقرّاء، يشكل «إثيكية» (éthique) تحكمها أخلاقية ومعيارية تنظم وتضبط عمليات النقاش والحوار والكتابة، وتؤسس لها عتبات ومداخل وإجراءات، تعطيها قيمة ومقاماً، يحقق لها تأثيراً وانتشاراً وصدى. إن هذه الأخلاقية تخلق طقسية أو منظومة سلوك وقيماً ثقافية فكرية متفقاً عليها، تحقق تراكمات وعادات، تفرز موضوعياً وآلياً الغث من السمين، الإبداع من الاتباع، الانتحال من الأصالة؛ ذلك أن نقاط النقاش الفكري المركزية، ومستويات التدخل النقدي، وإشكاليات وقضايا الحوار، ومنهجيات ومقاربات النظر والتحليل، شفافة ومعينة في عتبات وتراكمات، وصُعد لا تسمح كل مرة بالعودة إلى البدايات أو الأبجديات، التي تجاوزتها المعرفة والثقافة والعصر، بل تحتم مداخلات جديدة، وإبداعات مغايرة، تخلق إضافات وشخصيات وحساسيات أصيلة، غنية ونقدية.

٣ ـ منبر لخلق مرجعيات ثقافية، فكرية، معرفية وإبداعية، تتفاعل داخلها عوامل الجدة والاجتهاد والبحث والمساءلة والحقيقة والمعرفة التراثية والعصرية، تسمح بوضع مثل ونماذج للمسلكية والأخلاقية الثقافية، مرتبطة بخبرات وإنجازات وتفاعلات الأجيال الفكرية والأدبية، أو حتى صراعاتها، لا على أساس العلاقات والارتباطات الشخصية والجماعية، بل على أساس النصوص والانتاجات المكتوبة والتبادلات المدونة، فلا يعقل، عبر دسائس العالم الثقافي، في بنية ثقافة مكتوبة وديمقراطية، بروز شخصيات وفعاليات بارزة، من دون تراكمات نصيّة أو إضافات مجسدة في أفكار أو نظريات أو إبداعات أو رأسمال رمزي وثقافي، ذلك أن الإبداع والانتاج المصحوب بعمليات نقدية دائمة ومنتظمة، يسد الباب في وجه الرداءة والتكرار والانتحال، ويعطي عالَم الثقافة مناعة واستجابة نقدية لكل ما هو مبتذل ومتخلف ومتجاوز!

في هذا المنظور، يصبح للمجلة الثقافية سلطة ثقافية ـ أخلاقية، كونها بنية في نسيج ثقافة المجتمع المكتوبة، كمنبر لانتلجنسيا، جماعات وجمعيات وتجمعات ثقافية وعلمية

وأدبية، منتجة ومبدعة، ملتزمة عمليات الاتصال الفكري والثقافي، ملبية حاجات معرفية وعلمية وجمالية للقرّاء، وضابطة - كل مرة - لدرجات وعتبات النقاش والحوار الاجتماعي - الثقافي والايديولوجي وأسئلة التقدم. هناك ما يشبه إجماعات بين القراء والمثقفين، تخلق سلطة أخلاقية وفكرية للعمل الفكري، وتعطي المثقف أهمية وتأثيراً وقوة، تحفظ استقلاليته وفعاليته داخل المجتمع المدني وتجعل منه طرفاً يُحسَب له حسابه من طرف السياسي والإداري.

وتطرح المجلات الثقافية ثلاث إشكاليات مرتبطة بتطور الثقافة والمثقفين:

أ - **إشكالية معرفية**، تتعلق بتطور التصورات الفكرية، الثقافية والايديولوجية في مجتمع معينّ، ومدى انتشارها وتأثيرها وصداها لدى القراء والمتلقين، وتشير إلى التحولات التي تطرأ على القيم المعرفية والجمالية والعلمية، وتبرز الطرق والكيفيات التي تتم بها الاستمراريات والقطيعات والانتقالات من مجموعة قيم إلى أخرى.

إن دراسة تطور الفكر الجمالي الحداثي في الشعر والسرد، داخل الأدب العربي، لا يمكنها الوصول إلى نتائج صائبة ودقيقة ما لم تدرس مسيرة مجلتين كـ **الآداب** و**مواقف**... في الستينيات والسبعينيات، كما أن معرفة تطور الفكر السلفي المرتبط بإسلام الدولة الجزائرية، لا يمكنها الاقتصاد في تتبع تيمات ومقاربات مجلة ثقافية كـ**الأصالة**، لسان حال الخطاب الرسمي حول الهوية والأصالة والفكر الإسلامي. إن تحليل مضامين واتجاهات ومعارف مجلات مثل **أنفاس** و**ملحق الشعب الثقافي**، يظهر تأثير هاتين المطبوعتين في تبلور الفكر التقدمي وتطوره، وانتشار الماركسية في الثقافة والأدب المغربي. فالمعرفة التي تضعها وتقدمها المجلة الثقافية، تشير إلى اتجاهات فكرية، وعلاقاتها بالدولة والمجتمع في ظرفيات تاريخية معينة.

ب - **إشكالية سوسيولوجية**، ترتبط بسوسيولوجية الثقافة والأدب. فالمجلة الثقافية تلعب دوراً في نشوء النخبات والجماعات المثقفة، ووضع منظومات قيم ومعايير ومسلكيات ومبادئ عمل وممارسة وكتابة، كما أنها تنظم عمليات تَلقّي النصوص والأفكار وقراءتها وتحدد أفق انتظار الجماعات الفاعلة والقارئة في الحقل الثقافي والأدبي، وإجراءات استجابتها للتجديد الايديولوجي والفكري والجمالي. من هنا فهي معالم وحدود لاستقلالية العالم الثقافي وجماعات المثقفين، عن الحقل السياسي والسلطة والدولة. فعملها الجماعي، واختياراتها الايديولوجية، ومبادؤها الفكرية والجمالية، تحقق علاقات مؤسسة ومنظمة بين الخطابات السياسية والثقافية وتنظم النقد الايديولوجي، وتصنّف مجالاته ومنابره ومواضيعه عبر التيمات والمواضيع والمحاور المقترحة، والبيانات والافتتاحيات الفكرية والنقدية. تعينّ المجلة الثقافية خطوط التطور والتبلور والتحول والبروز لتيارات المثقفين واتجاهات المفكرين والأدباء والفنانين، وتفتح لهم، بوصفها منابر متعددة متنوعة، إمكانات الحوار والصراع الفكري والجمالي، وتحدد عتبات النقاش ومبادئه ومستوياته بين أشكال التعبير والكتابات المختلفة الفنية والسياسية.

كما أن المجلة، تسمح بدراسة دينامية الجماعات المثقفة، وتوتراتها وتحولاتها وانقساماتها بوصفها الخلايا الحية للنسيج الثقافي، ولجماعات الانتلجنسيا في علاقاتها بالقراء والمجتمع. فهي ليست منبراً للتفكير والبحث والإعلام الفكري والفني والأدبي فقط، بل هي لسان حال جماعات من الكتّاب والقراء، واستشراف لتطور ثقافة معينة وعلاقاتها بالتاريخ والعصر[١].

ج - **إشكالية أدبية**، كون المجلة الثقافية والأدبية تغير وتحول الممارسة الأدبية بما هي كتابة وتغيير لعمليات إنتاج النصوص والخطابات، فالمجلة فضاء مفتوح، يؤرّخ لولادة النصوص، ويشير إلى مكانتها ومقاماتها، ومراحل تشكلها. إن المجلة الثقافية تشكيلة خطابية متعددة الأشكال والمقالات والبيانات، تستطيع تغيير حقل الكتابة وتفكيك «الشيفرات» والسنن التي تحكم النص والقول الفكري والجمالي[٢] وتساهم في الثورات الرمزية والفنية، فعبر النقاشات والجدالات والمناظرات والصراعات التي تحفزها وتنشطها، تصبح المجلة موضعاً أو مثوى سيميائياً دالاً على حديث مجتمع برمّته، لنفسه وللآخرين، ذلك أن النص إنتاج كاتب فرد، إنتاج الذات في علاقاتها بالعالم، وأن الكتاب مؤلَّف فردي، ينتجه أديب أو مفكر، ويتحمل مسؤوليته. أما المجلة فهي منبر وفضاء متعدد وجماعي، يعبّر ويجسّد اهتمامات جماعات من المثقفين وطموحاتهم وعملهم المنظم داخل الحقل الثقافي والاجتماعي. إن المجلة مسؤولية جماعية ورهان جماعي وعمل يعكس التزام المثقف بالمدنية والمجتمع.

ثانياً: المثقفون الجزائريون وإشكالية الكتابة والتعبير

ما هو واقع الوضع الثقافي الجزائري وحاله ضمن إشكالية المجلات الثقافية؟ لا مناص من إنجاز سوسيولوجية للمتكلمين والمثقفين في الجزائر. ذلك أن وظيفة الكلام والتعبير والكتابة أصبحت حيوية في عمليات الاتصال الاجتماعية العصرية التي يشهدها المجتمع. وقد كان رولان بارت قد طرح سؤالاً صائباً وجيهاً، يتقاطع مع هذه المقاربة:

«من يتكلم؟ من يكتب؟ ما ينقصنا هو سوسيولوجية للكلام، فما نعرفه هو أن للكلام والحديث سلطة. فقد تعينت وبرزت فئة من الناس، بين المجتمع والطبقات الاجتماعية، تملك وتوجّه بدرجات معينة لغة الأمة وحديثها»[٣].

وإذا استعرنا هذه الأسئلة فإن صياغاتها المحلية تنتج نوعاً من الغرائبية والغرابة في الذهنيات، كونها خرقاً للمألوف ووعياً بالمقاصد والأهداف: من يتكلم ومن يكتب في

---

(١) عبد الرحمن طنكول، «المجلات الثقافية،» في مجلة: *Regards sur la culture marocaine, Kalima* (Maroc), no. 1 (1988), p. 13.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٣) Roland Barthes, *Essais critiques*, points (Paris: Seuil, [s. d.]), p. 147.

المجتمع الجزائري؟ وما هي سياقات بيانه ومواضيعها ومقاماتها ومرامي خطابه؟ هل ثمة اتّباعية وانتحالية؟ أم اجتهادية وإبداعية في ما يقال ويكتب وينشر؟ ما فحوى ومثوى الفكر، النص والتعبير الجزائري؟

بداهة، إن طرح أسئلة بهذا الاتساع، يتعلق بمهام سوسيولوجية الخطاب الثقافي الجزائري وضرورتها. وفي انتظار ذلك، نطرح مقترحات وفرضيات أولى حول المتكلمين والمثقفين في الجزائر وإشكاليات بيانهم، ثم نربط هذه الفرضيات بسؤال المجلة الثقافية وحيثياته وإحالاته إلى ظواهر وقيم فكرية وثقافية تسود الثقافة الجزائرية المعاصرة.

للوهلة الأولى، تُظهر المعاينة الأولى أن المتكلمين ومنتجي الخطابات والبيانات في الواقع الجزائري والعربي، هم ثلاثة أطراف اجتماعية وفكرية، فاعلة في ثلاثة قطاعات، توجد فيها ثلاثة أجناس وأنواع من الملفوظات الفكرية والايديولوجية متداخلة ومتقاطعة، مكررة اتّباعيةً وإبداعيةً، فوضوية أو لانظامية، مختلفة المرجعيات والاحالات والنماذج والمعايير:

١ ـ السياسي، وهو مجموعة خوّلت لها الأقدار التاريخية مهمة تسيير وإدارة المجتمع وحركته، فأصبحت فاعلاً سياسياً وايديولوجياً، ينطلق من نموذج أو خطاطة فكرية ـ تطبيقية، براغماتية التركيب والاتجاهات، هي خليط من نزعات شعبوية ووطنية جذرية، من دون عمق ثقافي أو فكري أو حداثي عصري، أعطت السلطة بعد الاستقلال مشروعية مزدوجة، مشروعية تاريخية وثورية، هي أن الحكم والدولة الوطنية استمرار وتجسيد ومتابعة للحركة والثورة التحريرية، ومشروعية تنموية، تنص أن الدولة الوطنية المركزية ضرورية لتوحيد المجتمع العصري، وإنجاز تنمية المجتمع المدني وعصرنته وتجاوز تخلّفه وقِدَمه بتطبيق ووضع نماذج تحديثية وتصنيعية وتثقيفية، وغرسها في القِيَم والعلاقات الاجتماعية والثقافية الموروثة عن الوضع المتخلف والكولونيالي. وفي هذا المنظور لم تكن الدولة الوطنية نتاج حزب سياسي معيّن، بقدر ما كانت جبهة عريضة، تسيّرها «بيروقراطية سياسية» أو «طغمة إدارية» غيورة على مقاليد الأمور، ومراكز الحل والعقد، تشتغل بالسياسة، ضمن منظور نزعة واحدية عقائدية مركزية، غير عابئة بالتعددية السياسية والثقافية واللغوية داخل المجتمع المدني، مراقبة للحراك الاجتماعي والسياسي في المجتمع السياسي، مؤطرة للتعبيرات والمداخلات الايديولوجية. فتلك الواحدية الايديولوجية الهشّة المحروسة بعين الجهاز الأمني والبوليسي وسطوته، الذي كان يعتبر الرقيب الوحيد في الجزائر المستقلة، هي التي كبحت نمو الحركات الجمعوية وتنظيمات المثقفين والجامعيين الحرة الذاتية، وتطور صحافة وعلاقات ثقافية مرنة ومستقلة، ومؤسسات طباعة ونشر شفافة وديمقراطية. كان تكوين جمعية ثقافية، أو مجلة أدبية، أو تنظيم تجمعات فكرية. . . يقود إلى متاهات بيروقراطية أو إلى المصالح الخاصة، وكانت أجواء الوقت الايديولوجية ـ خصوصاً في السبعينيات ـ تسمح، عن وعي أو وهم، بالتقاء المثقف مع السلطة، بحجة أولوية البناء الوطني على المسألة الديمقراطية

والحرية، الظاهرة التي تصلبت في الثمانينيات، وتجسدت في خطاب ايديولوجي وحيد مركزي، حزبي وبيروقراطي، ظهر أشبه بلغة سياسية فجّة تستوعب، نتيجة سطوتها وقسرها، كل التعبيرات والحركات الثقافية والاجتماعية، قامت بتسييس و«بقرطة» مفرطة، ووضعت سياسة إلحاق وإخضاع كل ما عداها من تعبيرات ومؤسسات وحركات وجمعيات ثقافية واجتماعية، من لجان الأحياء والمساجد والبرّ والإحسان، حتى اتحادات الكتّاب والصحافيين والمؤرخين والاقتصاديين والاجتماعيين، مروراً بتنظيمات الانتلجنسيا المهنية كالأطباء والمحامين والحقوقيين... الخ.

وغدت الإدارة الثقافية بأيدي مثقفين أو متعلمين حزبيين، ينحدرون من أصول شعبية، يملكون تجربة سياسية داخل الجهاز، أو الإدارة السياسية، من دون أية ثقافة، فقد كانت المؤتمرات، عبر دسائس الكواليس، تؤدي كل مرة إلى صعود مثقفين موظفين ومتعلمين غير منتجين، لا يملكون رأسمالاً رمزياً أو فكرياً أو إدارياً أو فنياً وكتابات وإبداعات، لا يحققون الإجماع والمشروعية داخل العالم الثقافي، ولا صدى أو سمعة أو سلطة فكرية لهم في المغرب والوطن العربي، الأمر الذي يؤدي كل مرة إلى تهميش المبدعين، وانقطاعهم وقرفهم من المؤسسات والاتحادات الرسمية، وعزوفهم عن المساهمة في الحركة الثقافية الوطنية، وهجرتهم إلى أوساط فكرية أو أدبية أو فنية أو سينمائية خارجية في المشرق وأوروبا وفرنسا، إضافة إلى تفرقهم وتضخم توتراتهم اللغوية وصراعاتهم الشفوية، واستقطاباتهم العصبية والجهوية.

وقد نتجت من إلحاق البيروقراطية السياسية والإدارية للتعبير والفكر ظاهرة تسييس الثقافة وأدلجتها، بإجراءات مصحوبة بغلق النوافذ والأبواب في وجه أي حوار ثقافي أو فكري مع الثقافة العربية والعالمية، عبر سياسة كتاب وتوزيع كارثية. أغلقت السوق الثقافية الوطنية في وجه المطبوعات والنشريات والمطابع العربية والأجنبية، ودفعت المثقفين والمبدعين نحو تحويل نصوصهم وكتاباتهم إلى فضاءات للنقد السياسي والايديولوجي، واستخدام المنابر والتجمعات الثقافية لتأطير ايديولوجي، لا يهدف إلى خلق ظروف الانتاج والإبداع، بقدر ما يقصد منع انفلات الحركة الإبداعية والثقافية والفكرية من الجهاز والإدارة وتحولهما إلى قوة ثقافية ونقدية مؤثرة في المجتمع والقراء. كما ان الصراعات على المناصب والامتيازات والسفريات ومراكز السلطة والعلاقات المتازة، خلقت انقسامات وإحباطات. أدت عبر تفاعلات وتأثيرات خفية، إلى تراجع واجبات المثقف والمبدع الحقيقية، أي الإبداع والانتاج، وعوّضت بمهام التسيير والتمثيل والمراسيم والمناسبات.

أصبح الخطاب الثقافي إعادة إنتاج للخطاب السياسي اليومي، وغدا الإبداع الأدبي والفني والجمالي من دون خطاب نقدي وتحليلي، وانحدر الفكر الفلسفي إلى نزعة تراثية وسلفية وانتحالية مكررة، كما تدهور البحث التاريخي إلى مقالات ودراسات ومؤلفات تاريخية تقليدية ورسمية، وهاجر مثقفون ومبدعون بارزون نحو مراكز وجامعات وأوساط

ثقافية وفكرية أخرى، وهيمنت الشفوية والارتجالية والأحادية الفكرية واللغوية على الممارسات الثقافية، مصحوبة ببيانات ولوائح وتوصيات سرعان ما تُنسى وينقضي أثرها، كما تناقصت وانكمشت سوق الكتاب والمجلات، وظهر الانتاج الثقافي أشبه بركام من التآليف والكتب، من دون أية دلالات أو معنى على صعيد حركة الأفكار والنقاش والتأثير داخل المجتمع السياسي والمدني. هكذا شهدت جماعات المثقفين والانتلجنسيا انفراط عقدها وتشتت أعضائها وغياب أصواتها وانعدام أية فعالية أو حضور لها كسلطة أخلاقية وفكرية وثقافية.

٢ ـ **«العالِم» ورجل الدين**، الذي يرى نفسه استمرارية لرجال الإصلاح وجمعية العلماء المسلمين، ويوجّه الثقافة والفكر بناء على ثوابت الهوية الوطنية والدينية، ويجتهد، عبر فتاوى وبرامج إرشاد وخطب وملتقيات الفكر الإسلامي، لصياغة فكر ديني وإسلامي، متكيف مع السلطة وايديولوجياتها، مما يحقق مشروعية دينية لإسلام الدولة وفكرها الديني والتراثي، منع، حتى نهاية السبعينيات، ظهور حركات وتعبيرات إسلامية مغايرة ومناقضة. هكذا اندمج العلماء ورجال الدين والأئمة في البيروقراطية الايديولوجية والسياسية، عبر إجراءات التوظيف والتمثيل والعضوية والاجتهاد «المطلوب» والمشاركة في المجلس الإسلامي الأعلى، لوضع تصورات دينية متلائمة مع فكر الدولة وايديولوجيتها ومواثيقها. وقد كانت مجلة **الأصالة** وملتقيات الفكر الإسلامي هي منابر وضع ونشر وإذاعة «الاجتهاد الديني والإسلامي الجزائري، وفق منظور نزعة إسلامية علمانية أو علمانية إسلامية»[٤]. ولكن أحداث تشرين الأول/اكتوبر، وصعود الحركة الإسلامية، وظهور «فقهاء وأئمة جدد» داخل الجامعة، أولاً، ثم المجتمع المدني ثانياً، سيعجل بنهاية وانعزال «فقهاء الأمير»، ليفسح في المجال لخطاب ايديولوجي إسلامي جديد يهدف إلى «أسلمة» الدولة والحداثة، عوض تحديث الدولة والإسلام، المقولة العزيزة على ايديولوجيي الدولة والجهاز الحزبي.

لا يملك هذا الخطاب الإسلامي الجذري، في أكثر الأحوال وأبرز النماذج، أي عمق فكري أو ثقافي أو حضاري، ولم يولد أي مثقف أو منظّر إسلامي، عكس ما هو مشاهد في الحركات الإسلامية العربية (مصر، سوريا أو تونس)، بل إنه يبدو خطاباً «شعبوياً ـ دينياً» يلبّي ويلائم مشاعر جماهير أميّة أو متعلمة، وشفوية، في إصلاح أخلاقي وتديين الممارسات الاجتماعية والثقافية والفنية. هكذا شهدنا إلحاق نعوت جديدة ذات نكهة ايديولوجية بادية، مثل المجلات الإسلامية، الأدب الإسلامي، الفن الإسلامي، الثقافة الإسلامية... ففي حركته لتديين كل شيء وأدلجته، من دون اجتهاد أو إبداع فكري ونظري، يعيش الخطاب الإسلامي ضمن آفاق ضيقة، تهدف أساساً إلى السلطة السياسية على أساس المشروعية الدينية هذه المرة.

---

(٤) Henri Sanson, *Laïcité islamique en Algérie* (Paris: Centre nationale de la recherche scientifique, 1983).

٣ ـ **الكاتب أو المثقف أو المفكر،** الذي ارتبط بظهور المؤسسات الجامعية والثقافية والاعلامية، وتشكُل قطاع الكتابة والسوق الثقافية الحديثة المرتبطة بالصناعة الثقافية والانتاج السمعي البصري، والفني. ومن دون الدخول في تفاصيل تطوره التاريخي والواقعي، لم يجد هذا الطرف الاجتماعي نفسه كانتلجنسيا مستقلة ومنتجة ومؤثرة(٥): بين إرادة الممارسة وطموحها، كمثقف ومنتج للقيم العلمية والمعرفية والأدبية والجمالية، ورغبة وأهواء الالتحاق بالسلطة السياسية عبر الاستوزار أو التسفير، والتعيين أو الإلحاق بالتمثيليات الثقافية الخارجية والدولية، أو الاستقرار والعيش في أوساط ثقافية فرنسية وأوروبية. وعانى الكتاب والمثقفون والجامعيون الباحثون:

أ ـ هيمنة السياسي على القرار الثقافي والعلمي من طرف الإدارة والبيروقراطية السياسية والثقافية الحكومية أو الحزبية، التي تجسدت له في سياسة ثقافية غير ملائمة وديمقراطية شحّ ومتاهة تمويل مشاريع الانتاج والابداع والبحث وإنجازها، وارتشاء عام، عبر توظيف المثقفين وإدماجهم في «النسق» ـ كما يقال ـ وخلق سور بينهم وبين القراء والمتلقّين، وتسخيرهم لإنتاج الخطاب الثقافي والفكري الملائم للخطاب الايديولوجي الواحدي.

ب ـ غموض سياسة الدولة اللغوية، وتشوشها وتناقضها، الأمر الذي ولد انغلاق التعبير، وتوزع عالم المثقفين، تبعاً للغاتهم ومرجعيتهم. هكذا سلّمت قطاعات الأدب والتعبير المحلية والتاريخ والمواد «الايديولوجية» كالفلسفة والتاريخ إلى المثقفين المعرّبين الذين عملوا ونشطوا في أطر بيروقراطية ورتيبة، وأنشأوا بعض المجلات والمنابر والتظاهرات، وقاموا بالتمثيل الثقافي في الأوساط الثقافية العربية، واكتسوا بعض المشروعية الايديولوجية المرتبطة بانتماء الجزائر الحضاري والإسلامي واللغوي، بينما بقيت الهوامش أو المراكز الثرّة والأساسية في يدي المثقفين «المفرنسين»، سواء ما تعلق منها بمراكز القرار الثقافي، كوزارة الثقافة والبحث والتعليم العالي، أو إدارات الشركات الثقافية، أو مؤسسات كرياض الفتح أو ملتقيات دولية أو اليونسكو. أما المثقفون الأمازيغيون فقد تكلفت وتكفلت بهم المراكز والجامعات الفرنسية، وهمّشت مساهماتهم في حل المسألة اللغوية والثقافية، وأدت علاقات الدولة معهم إلى توترات ونزاعات وحركات ثقافية ولغوية(٦).

وسينتج ويتولد من هذه «السياسة» توجّس وانقطاع كلّي عميق على رغم العلاقات

---

(٥) Ali El-Kenz, *Au fil de la crise* (Alger: Editions Bouchene, 1982), pp. 15-41.

(٦) عمار بلحسن، **عودة النص،** حول ترجمة الأدب الجزائري المكتوب بالفرنسية إلى اللغة العربية، وثيقة (الجزائر: جامعة وهران، مخبر سسيولوجية الأدب والفن، ١٩٨٨)، و Amar Bellahcene, «Le Retour du texte,» dans: *Littératures maghrébines,* collogue J. Arnaud (Paris: L'Harmattan, 1990), tome 1, p. 173.

والصداقات الذاتية بين الدوائر التعبيرية الثلاث، وتوترات ولاحوارات دائمة واتهامات متبادلة، وأفكار ومسلكيات صراعية، تجلت في ترك الأمور الثقافية الرسمية والتمثيلية لأقطاب العربية، والهيمنة على مقاليد الأمور لأقطاب الفرنسية من النزعة المعادية للثقافة الفرنسية، حتى الشوفينية الثقافية والوطنية، أو الانعزالية اللغوية البربرية. لم يستطع الوسط الفكري والثقافي الجزائري أن يتكوّن في نسيج من الحوارات والتبادلات والنقاشات، ويحقق تراكمات ونماذج ومسلكيات تتجاوز الفرانكوفونية، السلفية، والشوفينية اللغوية، الانعزالية والتراثية، فلم يستيقظ القوم إلا مؤخراً، على ضجيج وهدير مسيرات الحركة الدينية والإسلامية و«ثقافة» المجتمع الديني وخطابات «الأئمة الجدد»، واكتشفوا مأساة «الديمقراطية» وتراجيديتها في مجتمع مسيّس، من دون أي عمق فكري أو ثقافي مكتوب ومنشور، أو سلطة أخلاقية فكرية قائمة وحاضرة، تعطي الحركة والممارسة الديمقراطية أبعادها التاريخية والثقافية، وتكفل لها الانغراس والتأثير في المواطنين والمجتمع. إن كل مظاهر التسوية والمسح الثقافي الذي عاناه الشعب والمثقف تبرز الآن ناصعة: غياب الانتلجنسيا من الساحة، وارتفاع أصوات «الساسة الجدد»!

ثالثاً: المجلات الثقافية: حصيلة إحصائية

يمكننا، إحصائياً، تقديم جرد وافٍ نسبياً للمجلات الثقافية منذ الاستقلال حتى الآن، مع إشارات إلى ظروف ظهورها، لغاتها، والجماعات المثقفة التي نشطتها، والإشكاليات الثقافية والفكرية والأدبية التي حاولت التعبير عنها.

ـ **المجاهد الثقافي**، عربية، ملحق لـ **المجاهد الأسبوعي** لسان حال جبهة التحرير الوطني، منبر لجماعات مثقفة تكوّنت في المشرق العربي تحت تأثير بعثات جمعية العلماء المسلمين، طرحت إشكالية الفكر العربي في الجزائر، ولعبت دوراً في تشكيل نواة انتلجنسيا عربية الثقافة واللسان والمرجع، عبر فكر «سلفي وإصلاحي وعربي النزعة» مع ربطه بالوطنية والتجربة الثورية للجزائر المستقلة. من أبرز أسماء كتّابها: عبد الله شريط، القاسم سعد الله، ع. ركيبي، الجنيدي خليفة، أو العيد دودو، محمل فضيل، العربي ولد خليفة. استمرت حتى نهاية الستينيات.

ـ **المعرفة**: عربية، وزارة الأوقاف، فكرية دينية، بضعة أعداد.

ـ **الانسانية الإسلامية**، التهذيب الإسلامي، فرنسية، عربية، مجلة جمعية «القيم» الإسلامية، تهدف إلى دراسة المشاكل الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، تبعاً للايديولوجيا الإسلامية، صدرت سنة ١٩٦٥. فكر إسلامي مضاد للنزعات الغربية والاشتراكية والفرانكوفونية. من أبرز أسمائها الهاشمي تيجاني، ومختار عنيبة. توقفت بعد أعداد قليلة.

ـ **الثقافة** (١٩٦٩ ـ ١٩٨٥)، عربية، شهرية، مجلة وزارة الثقافة والإعلام، طابع أكاديمي. مقالات ودراسات حول الشخصية الوطنية والتعريب واللغة، كتابات تاريخية

تقليدية، لسان حال الخطاب الرسمي حول الثقافة والهوية، مقالات وأبواب متنوعة، انتقائية، خليط من السلفية والنزعات الإسلامية المعتدلة، في أنواع كتابات مدرسية وتأليفية. من أبرز كتّابها: طالب الابراهيمي، مزيان، يحيى بوعزيز، عثمان شبوب، الشيخ بوعمران، حنفي بن عيسى، سعد الله. توقفت عن الصدور.

- **آمال**، عربية، فصلية، تعنى بأدب الشباب، هدفها تشجيع الإبداع الأدبي الشاب والجديد (١٩٦٩ - ١٩٨٥). عملت على تطوير الكتابة الأدبية الشابة والمساهمة في ظهور «جيل السبعينيات الأدبي» وبروزه. من أبرز كتابها حمري بحري، عبد العالي رزاقي، حرز الله، أحمد منور، وظهرت نتيجة جهود مالك حداد. توقفت عن الصدور.

- **الأصالة**، عربية (١٩٧٣ - ١٩٨٣)، مجلة وزارة الشؤون الدينية لسان خطاب الدولة الإسلامي، السلفي، المتابع لفكر «جمعية العلماء» في شكل التحامه بإسلام التقدم والمساواة والعدالة الاجتماعية، جامعة، حاولت صياغة فكر ديني اجتهادي متفتح على العلماء والمفكرين الإسلاميين مغرباً ومشرقاً، مختلفة عن الإسلام الجذري والمرابطي. تعبير عن الأصالة والهوية العربية الإسلامية للجزائر المعاصرة. من أعلامها: مولود قاسم، مزيان شريط، يحيى بوعزيز، وكل المثقفين المعربين المنحدرين من السلفية والاصلاحية. توقفت عن الصدور.

- **الثقافة والثورة**، عربية، دورية ومجلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في عهد الإصلاح الجامعي والثورة الزراعية، تقدمية وقومية الاتجاه، تحت تأثير مصطفى كاتب وعبد العالي رزاقي ومخلوف بوكروح ولجنة النشاط الثقافي. حاولت أن تكون منبر الفكر الماركسي العربي، في اتجاه ثقافة جزائرية، عربية وتقدمية وقومية، نشرت بحوثاً ودراسات جادة ونصوصاً إبداعية جزائرية وعربية. توقفت عن الصدور.

- **الحلقة**، عدد واحد، مجلة المسرح الوطني. في بداية السبعينيات، توقفت عن الصدور.

- **الشاشتان**، شهرية، مزدوجة، مجلة سمعية - بصرية، تابعة للإذاعة والتلفزة الوطنية، دراسات ثقافية وسمعية بصرية، سينمائية، مقاربات طليعية مترجمة، نقدية وجادة. من أبرز منشطيها وكتابها، عبد ب، موني براح، عز الدين مبروكي، أحمد بجاوي، ونقاد سينمائيون عرب. توقفت عن الصدور.

- **الشعب الثقافي** والملاحق الثقافية للجرائد الوطنية (١٩٧١ - ١٩٧٦)، ملحق جريدة **الشعب**، في السبعينيات، عربية، نصف شهرية، تقدمية وماركسية. نشرت دراسات وإبداعات ومقالات فكرية وايديولوجية عربية وعالمية، لعبت دوراً في تطوّر جيل السبعينيات الأدبي والثقافي، من أبرز كتّابها الطاهر وطار، محمد سعيدي، زينب الابراهيمي، محمد الميلي، الطاهر بن عائشة، جعفر بوزيدة. كما لعب **النادي الأدبي**، وملاحق الجرائد الوطنية **كالمجاهد** الأسبوعي **والنصر**، أدواراً كبيرة في نشر إبداعات أدباء

وكتّاب وجامعيين على الصعيد الوطني أو الجبهوي، وعملوا على إبراز حركة الكتابة والإبداع والفكر وتطويرها.

ـ **الرؤيا**، فصلية، عربية (١٩٨٢ ـ ١٩٨٥)، مجلة اتحاد الكتّاب الجزائريين وأمانته الرابعة، معبّرة عن ايديولوجيا ثقافية وأدبية حزبية، مثّلت فضاء لتبعية الكتّاب للحزب الواحد، نشرت بعض الدراسات الفكرية والإبداعية، من أبرز كتّابها، أحمد حمدي، العربي الزبيري. توقفت عن الصدور.

ـ **المسار المغربي**، شهرية، مزدوجة، ثقافية اجتماعية مصوّرة، صدرت عن مؤسسة المجلات المختصة (١٩٨٦ ـ   )، تحت تأثير انتلجنسيا ومجموعات مثقفة حداثية وعصرية، فرنسية التكوين، حاولت ترجمة الإبداع والكتابة والنقد الجزائري المكتوب بالفرنسية إلى العربية، إلى جانب تشجيع الكتابة الجديدة باللغة الوطنية، انفتحت على النقد الثقافي والأدبي الجامعي، عانت صراعات التحرير والتوجيه والطبع. من أبرز كتّابها عبد الكريم جعاد، مزيان فرحاني، العربي خلفون، أرزقي مترف، وثلّة من النقاد الجامعيين كلطفي محرزي، ونجاة خدة، وكرستين عاشور بالفرنسية، وأدباء وكتّاب بالعربية كبقطاش مرزاق، وعياشي أحميدة وعمار بلحسن ومحمد بوشحيط، ورزاقي.

ـ **كليم**، فصلية أو دورية، مجلة أدبية ولسانية جامعية ومختصة، فرنسية، يصدرها أساتذة من معاهد اللغة الحية لجامعة الجزائر، منبر للبحث الأدبي الأكاديمي في ميدان النقد الأدبي واللسانيات وتغطية الملتقيات العلمية والبحثية. نشرت عدداً خاصاً عن الأديب محمد ديب. من أبرز كتّابها دليلة مرسلي، نجاة خدة، الشاوش يلس، سيمون رزوق.

ـ **المجلة الجزائرية**، للعلوم السياسية الاقتصادية والقانونية. جامعية، فرنسية، مجلة معهد الحقوق بجامعة الجزائر، برزت في سنة ١٩٧٢ وما تزال تصدر دورياً. نشرت دراسات سياسية وسوسيولوجية وقانونية عالية المستوى حول الحركة الوطنية والايديولوجية الوطنية والقوى السياسية والثقافية، كالطرق الصوفية وأنماط الانتاج الاقتصادي والتاريخ والتراث. من أبرز كتّابها: أحمد محيو، مجيد بن شيخ، طيب شنتوف، جغلول عبد القادر، عبد اللطيف بن أشنهو، طالب عبد الرحيم.

ـ **العلوم الاجتماعية**، دورية، بالفرنسية، صدرت عن وزارة التعليم العالي، نشرت دراسات سيوسيولوجية حول المجتمع والثقافة في الجزائر، من أبرز كتّابها: فاروق بن عطية، مصطفى بن تفنوشنت، ايت عمارة، والأخضر بن حاسين، (١٩٨٢ ـ ١٩٨٦). توقفت عن الصدور.

ـ **أصوات متعددة**، فرنسية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٦)، عشرة أعداد، دورية، طبع حرفي في وهران، فضاء للأدب الشاب في ازدواجيته اللغوية. مشروع يرفض انتظارية المثقفين للمؤسسات، مجال مفتوح للتبادل والانغراس في الواقع الوطني والعالمي. من أبرز كتّابها:

حاج ملياني، حفيظ قفايطي، عبد القادر جمعي، محمد سحابة، دليلة سي العربي. نشرت عدداً ممتازاً، مزدوج اللغة «حول الأدب الجزائري المعاصر». توقفت عن الصدور.

- **أوال**، دورية، مجلة لنشر دفاتر الدراسات البربرية، فرنسية تصدر منذ عام ١٩٨٥ من باريس، عن مركز الدراسات والبحوث الأمازيغية، أسسها مولود معمري وتاسعديت ياسين، وبعضوية كاتب ياسين. منبر جاد وعلمي لنشر البحوث اللسانية والإتنولوجية والأنتروبولوجية الثقافية. من كتّابها: مولود معمري، نبيل فارس، طيب سبوعي وياسين، وقد نشرت عدداً خاصاً عن المرحوم «معمري». صدرت مؤخراً من الجزائر.

- **سؤال**، دورية، فرنسية، تصدر من باريس، خمسة أعداد. أسسها محمد حربي وتهتم بالدراسات السياسية والاجتماعية والايديولوجية والثقافية والتاريخية حول السلطة والثقافة والمجتمع في الجزائر والوطن العربي. من كتّابها: حربي، سامي ناير، علي الصفاقصي. نشرت أعداداً خاصة حول «النساء في الوطن العربي، والإسلام السياسي».

- **التبيين**، دورية، عربية، مجلة جمعية الجاحظية الثقافية. صدر عدد ١٩٩٠، تهدف إلى التعبير عن حركة المثقفين والجمعيات الثقافية. تخصص ملفات حول «الأدب والمسألة الوطنية»، الكتاب، و«محمد ديب» و«الشعر الشاب». من منشطيها الطاهر وطار، يوسف سبتي وآخرون.

- **لبيكا**، فرنسية، مجلة إتنولوجية وأنتروبولوجية، لمركز البحث في ماقبل التاريخ تحت إدارة مولود معمري. توقفت عن الصدور.

- **الرواية**، عربية، فصلية، صدر العدد الأول والأخير سنة ١٩٩٠، فكرية وأدبية مستقلة، خصص ملفها الأول للروائي محمد ديب. من أبرز كتّابها: خلاص الجيلالي، مرزاق بقطاش، مصطفى فاسي.

- **عرق**، فرنسية، صدر عددها الأول سنة ١٩٩٠، في وهران بطبع حرفي، تهدف إلى نشر النصوص الإبداعية والنقدية الأدبية. من أبرز منشطيها: محمد سحابة، حفيظ قفايطي، حاج ملياني. توقفت عن الصدور.

- **جسور**، ثقافية مستقلة، نصف شهرية، تصدر من قسنطينة في شكل جريدة منبر للمقالات والدراسات والحوارات الثقافية والأدبية، ذات منحى نقدي وتقدمي وحداثي، تعبّر عن ثلّة من مثقفي الوطن والشرق الجزائري. من منشطيها محمد زتيلي ومصطفى نطور وإدريس بوذيبة. برزت بحوار مطول مع المثقف الجزائري «محمد حربي» حول التاريخ والسياسة والثقافة والسلطة في الجزائر. توقفت عن الصدور.

- **المجتمع**، عربية، سداسية ١٩٩٠، تصدر بباتنة. مختصة بعلوم الانسان. صدر عددها الأول عن «وضعية علم الاجتماع في الجزائر». من أبرز كتّابها: ابراهيم بلعادي والعياشي عنصر وعبد الرزاق جلالي.

- **الضاد**، عربية، صدرت عن معهد الأدب العربي بجامعة قسنطينة، مجلة أدبية ونقدية وثقافية مرتبطة بالحركة الإسلامية الطلابية والايديولوجية. توقفت عن الصدور.

- **كثبان**، فرنسية، فاخرة، صدرت عن رياض الفتح، ثقافية سياحية غرائبية عن الإبداع الفني والمودة والسياحة. فرانكفونية واستهلاكية. عدد واحد صدر ١٩٨٩. توقفت عن الصدور.

- **ثقافات**، مجلة، مشروع وزارة الثقافة، عدد صفر، ثلّة مثقفة بالفرنسية، من أبرز منشطيها عبد ب، مدين بن عمر. توقفت عن الصدور.

- **دراسات مغاربية**، مزدوجة، دورية، تصدر عن جامعة وهران منذ ١٩٨٨، ثلاثة أعداد، مجلة علمية وجامعية للدراسات السياسية والدينية والتراثية والسوسيولوجية، من أبرز كتّابها: لهواري عدي، تواتي الهواري، حسين بن خيرة.

- **دفاتر الأدب المقارن**، مجلة كلية الأدب في بداية الستينيات، تهتم بالدراسات الأدبية واللغوية والنقدية، باللغة الفرنسية، تحت إشراف جمال الدين بن الشيخ، جامعة الجزائر. توقفت عن الصدور.

- **القبس**، مجلة ثقافية دينية باللغة العربية، صدرت عن وزارة الأوقاف في الجزائر العاصمة في بداية الستينيات، تحت إشراف العربي سعدوني وتوفيق المدني، إصلاحية، تاريخية وإسلامية. توقفت عن الصدور.

- **التراث الشعبي**، عربية، صدرت عن المركز الوطني للدراسات التاريخية. توقفت عن الصدور.

- **مجلة التاريخ**، دورية تصدر عن المركز الوطني للدراسات التاريخية. الجزائر.

- **لسانيات**، حولية، صدرت عن معهد اللسانيات، بجامعة الجزائر، تحت إشراف الحاج صالح. توقفت عن الصدور.

ما يلاحظ على هذا الجرد الاحصائي للمجلات الثقافية والجامعية الجزائرية أنه يشتكي من نقائص عدة، تتعلق بغياب أرشيف وطني ومكتبي ووثائقي، يسهّل مهمة الباحث، بطريقة سريعة وإعلامية، توضح تواريخ هذه المجلات وأمكنتها واتجاهاتها وتحريرها. وقد اعتمدنا على معلومات فردية أو شفهية أو أرشيفية خاصة، ولم نعثر إلا نادراً على جردٍ وافٍ أو واسع، يعفينا من التنقيب ويسهل لنا معالجة المادة الوثائقية.

يمكننا جدولة هذا الجرد الاحصائي والتوثيقي في جداول إحصائية، لا تأخذ في الحساب إلا بعض المجلات الجامعية البارزة، وتهمل المطبوعات الفردية أو الملاحق الثقافية كـ **الشعب الثقافي** و**المجاهد الثقافي** (بالفرنسية) أو **النادي الأدبي**. . . الخ.

رابعاً: المجلات الثقافية: علاقات وحبائل الاختناق

إذا كانت المجلة منبراً أو مطبوعة للممارسات الثقافية، مرتبطة بلحظات تطور الثقافة والمثقفين، ومعبرة عن جماعات أو جامعات أو جمعيات، ومحكومة باختيارات فكرية وايديولوجية وأهداف معرفية وأدبية وجمالية ونقدية، ومؤطرة بهيئة تحرير، تقوم بوضع سياسة نشر وانتقاء واختيار ومحورة المادة والمضمون، تبعاً لبرنامج، أو تَوجُّه، أو رؤية ثقافية محددة، فإن المجلة الثقافية الجزائرية، في نشوئها وتطورها وتدهورها وتوقفها، منذ الاستقلال حتى الآن، بدت مطبوعة أو دورية تابعة، خاضعة لتقلبات ودسائس وظرفيات علاقات الدولة بالثقافة والمثقفين، سواء على صعيد التوجيه والتحكم الايديولوجي، أو صعيد التنظيم والتسيير المالي والتقني.

لنستعرض هذه الضوابط والعلائق التي انفلتت دائماً، أشبه بشرك أو فخ، قاد غالباً إلى تدهور، فاختناق، فموت هذه المجلات كلّها، خصوصاً الوطنية منها.

١ ـ الإدارة الايديولوجية والمجلة

كانت الأوساط السياسية ـ الايديولوجية للدولة والحكومة أو الحزب هي التي «تشترط» وتطلب وتقود المجلة، فأغلب المجلات الثقافية الجزائرية تابعة لوزارة الثقافة أو الحزب الحاكم أو التعليم العالي أو الشؤون الدينية، خصوصاً قبل عام ١٩٨٨، عبر وصلات جماعات من المثقفين موظفة، ومرتبطة بالجهاز الحزبي أو الحكومي، وهي تتخذ عبر فرد، من دون هيئة تحرير، اتجاهاتها تبعاً لمسار الوزير ولونه، وتوجيهات الدولة الظرفية. من «ثقافة» أحمد طالب الابراهيمي السلفي إلى «ثقافة وثورة» الصديق بن يحيى ومصطفى كاتب التقدميين، مروراً بـ«أصالة» مولود قاسم الاصلاحي و«رؤيا» الشريف مساعدية والعربي الزبيري الحزبية، حتى «كثبان» العقيد سنوسي الفرانكفونية الاستهلاكية، إلى العدد صفر من «ثقافات» علي عمار، الذي عجلت «جلبة الأطفال» لاكتوبر بنهايته، بدت المجلة الجزائرية أداة بيد السياسي، ومنبراً لاتجاهات ومضامين ثقافية وفكرية، تشير إلى مسار «تسخير» المثقف وتوظيفه، عبر تكليفه بمهمة وضع «خطاب» يعيد إنتاج ثوابت الخطاب السياسي: الأحادية الايديولوجية، واللغوية، الأصالة والتفتح، الهوية، الإسلام السلفي والاصلاحية، التحديث الاقتصادي والتقاني. هكذا ظهرت قطع غيار «تعبيرات ثقافية وفكرية شبيهة بقطع «بزل» (puzzle) غير قابل للالتئام، سرعان ما يتفرق الجمع من حول المشروع وتبقى المجلة أسيرة رئيس تحرير تابع للأوساط الحكومية أو السياسية، مفصول عن الحركة الثقافية والمثقفين.

<table>
<tr><td colspan="12">ـ لغة المجلات</td></tr>
<tr><td colspan="4">عربية
١٨</td><td colspan="4">فرنسية
١٨</td><td colspan="4">المجموع
٣٦</td></tr>
<tr><td colspan="12">ـ مستوى المجلات</td></tr>
<tr><td colspan="6">ثقافية أدبية جامعة
٢٢</td><td colspan="6">فكرية جامعية ـ مختصة
١٤</td></tr>
<tr><td colspan="12">ـ وصاية المجلات</td></tr>
<tr><td colspan="3">وزارات
٩</td><td colspan="3">الحزب الواحد
٢</td><td colspan="3">جامعات
١١</td><td colspan="3">مستقلة/ جمعيات
١٤</td></tr>
<tr><td colspan="12">ـ توزيع المجلات</td></tr>
<tr><td colspan="4">وطني
١٨</td><td colspan="4">جامعي ضيق
١٣</td><td colspan="4">محلي حرفي
٥</td></tr>
<tr><td colspan="12">ـ اتجاهات المجلات</td></tr>
<tr><td colspan="4">جامعة/ عصرية
١٦</td><td colspan="4">انتقائية
١٥</td><td colspan="4">إسلامية
٥</td></tr>
</table>

كانت المجلة دائماً تحقيقاً لـ«طلب ايديولوجي» لنشر الخطاب الرسمي حول الثقافة وتعميمه وتسريبه، في نوعيه الشعبوي الوطني والسلفي، يهدف إلى جمع كتابات ودراسات من دون عضوية أو تكامل معرفي وفكري وأدبي أو جمالي، يعكس غياباً كلياً للحوار وسط إدارة المجلات، أو نقاشاً أو محوراً للمادة، أو برمجة لآفاق الكتابة والتعبير والفكر، وكأن المسألة تعني إصدار المجلة وكفى المثقفين شر أو خير العمل، مرضاةً للوزير، وتكثيفاً لحضوره وحظوته ومجده و«واجهة» ثقافته.

٢ ـ البيروقراطية الثقافية والمجلة

لم تكن المجلة الثقافية وليدة حركة انتلجنسيا، متجذرة في المجتمع، بقدر ما كانت إنتاجاً لفئات متعلمة، موظفة، شكّلت عبر دسائس وتبعيات إدارية، مراكز مبادرة ونشر، ذلك أن المثقفين الجزائريين لم يتشكلوا كجماعات منسجمة، ذات سلطة أخلاقية وفكرية أو قيم معرفية وعلمية وجمالية، تملك نفوذاً وتأثيراً في أوساط الصناعة الثقافية ومقاليدها من دُور طبع ونشر. عبر آليات التمويل والطبع التابع للإدارة الثقافية، سقطت الدورية الثقافية في حبائل وشرك التبعية المالية، والتنظيمية والتقنية والطبعية. هكذا قامت الادارة بتعيين رؤساء التحرير، وحددت مجالات التعبير، وأقامت سكرتاريات وعصبات الإشراف، وفق معايير رضى السلطة، وجاذبية العلاقات الشخصية ونوعيتها وإرضاء مصالح تبادل

«الخدمات والامتيازات» بين المتعلمين. وبتملك البيروقراطية الثقافية دواليب الطبع والنشر والتوزيع والتمويل، ومقاليد التحرير والإشراف، انغلقت المجلة الثقافية في شرنقة منعزلة نتج منها: ظهور جماعات تحرير غير منتجة، ولا تأثير أو صدى لها وسط عالم المثقفين وطنياً أو عربياً، وعدم تبلور نسيج تقني مهني مختص بإصدار المجلات وتبويبها وإخراجها وفق المعايير الدولية، يجمع فنانين وتقنيين ورسامين ومصففين، رداءة الاخراج والماكيت والتبويب، رقابة وبيروقراطية التحضير والبرمجة والاستكتاب، عدم انتظام في الصدور. فأغلب المجلات الجزائرية دوريات سنوية، أو «تصدر كل ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً» كما أن عمرها لا يعكس انتظامها وتأثيرها وحضورها في السوق أو انتشارها.

وقد عانت المجلة الثقافية انعزالها عن الكتاب والمثقفين، وعدم احترامها حقوق الكتابة، مما أدى إلى تشرذم وانتقائية، بل فوضوية المواد المنشورة واكتسائها طابع المدرسية، الأكاديمية والتأليف، والتكرارية والانتحال، من دون أية محورة أو توليف وتنظيم أو بحث أو مساءلة نقدية، ونشر ما تيسر، ضد معايير الجودة والاجتهاد، والابداع، واستكتاب أهل المعرفة والاختصاص والتجربة الفكرية والأدبية. وربما يستثنى من هذه الظواهر السلبية بعض المجلات الوليدة أو الجامعية، على رغم أن طابعها الجامعي وصدورها اللامنتظم لا يعطيانها أي تأثير وسط القراء والمجتمع، كما أن مجلات كأوال أو سؤال لا تدخل السوق الجزائرية بسبب المنع البيروقراطي والايديولوجي، هذا إضافة إلى سوء توزيعها في الأكشاك والمكتبات وندرته.

٣ ـ أحادية ومونولوجية لغوية ومرجعية

تشير المجلة الثقافية الجزائرية إلى حالة مونولوجية وأحادية قصوى، ذلك أن الحوار الثقافي بين قطاعات الثقافة الجزائرية اللسانية، يعكس أحادية لغوية ومرجعية، وانشطاراً تعبيرياً ولسانياً بارزاً، وكان المرء قبالة عوالم أو عالمين لا رابط بينهما، يجد **الأول** مركزه في تراث جمعية العلماء المسلمين، يمتح من سلفية وتراثية إصلاحية متوارثة، ولا تعنيه، أو تهمه، التجديدات والحوارات الثقافية والفكرية والإبداعية الحادثة في الثقافة العربية المعاصرة، ذلك أن كل الحداثة الفكرية والإبداعية غائبة، بل منعدمة لانغلاق السوق الثقافية الجزائرية في وجه المطبوعات والمجلات العربية. وهناك نزعة قطرية وشوفينية ثقافية، عمقتها سلطة الجماعات المفرنسة على مقاليد استيراد الكتاب والمجلات، نتجت منها نزعة ايديولوجية منعزلة مكتفية ذاتياً. . . طرحت على نفسها «تشجيع الانتاج الوطني» بالمنظور الاقتصادي نفسه، وكأن الشيء الثقافي هو الشيء الاقتصادي، نزعة لم تعرفها حتى البلدان المتطورة الصناعة والانتاج، وأدت إلى نتائج كارثية على صعيد النشر والنوعية.

أما العالم الثاني، فيجد مركزه في باريس، والجماعات المفرنسة الجزائرية، القوية النفوذ، في الادارة الثقافية، يمتح من حداثة أوروبية، وعلاقات تبادل فرنسية ـ جزائرية وسط الجامعات وداخل أوساط الأدب الجزائري المكتوب بالفرنسية، ودور النشر، ومراكز البحث الفرنسية، تختلط داخله نزعات اختلاف ووطنية، بنزعات شعبية فرانكفونية. فهذه

الانتلجنسيا الموروثة كـ«غنيمة حرب لغوية وثقافية» عن العهد الاستعماري، استطاعت إعادة إنتاج نفسها بنسق مدرسي وجامعي وإعلامي كثيف، وخلقت وصلات وروابط وثيقة داخل الجهاز الحكومي بحيث تركت لنفسها المناصب العليا في الصناعة الثقافية والإدارة وقطاع البحث العلمي وتسيير العلاقات مع الثقافات الأخرى، حتى العربية والتعريب نفسه.

واكتفى المثقفون المعربون، قبل الثمانينيات، بإدارات الاتحادات الثقافية أو عضوية مجالس التعريب والتعليم، أو العمل في مصالح الحزب الوحيد، أو الشؤون الدينية، أو عقد ملتقيات أدبية وشعرية تحت سلطات محافظات الحزب أو الولايات، لم تصل إلا نادراً إلى التأثير في السياسات الثقافية الفعلية، على رغم التوصيات والتوجيهات الحزبية والايديولوجية. وأدى هذا الانشطار اللغوي إلى ظاهرة هي «كل قوم بما لديهم، أو بما في يديهم فرحون». عالَمان، يتوجس كل منهما خيفة من الآخر، باستراتيجية حرب المواقع، تارة ضد التعريب والوطنية اللغوية، وطوراً ضد الفرنسية ومشتقات «حرب فرنسا». فغياب الحوار وانعدام الترجمة، على رغم معاهدها، والازدواجية المزعومة للمثقف الجزائري - أدت إلى فشل تلك العملية، إلا ما ندر، التي دعا إليها عبد الله مازوني ومصطفى الأشرف عبر الترجمة المزدوجة الهادفة إلى تأصيل الحداثة وتحديث الأصالة، وهجرة المثقفين أو سكوتهم أو ارتحالهم ونصوصهم إلى المشرق أو فرنسا.

ويشير ظهور مجلتي **سؤال وأوال** في فرنسا، إلى ممنوعات الثقافة الجزائرية الرسمية: حرية النقد الفكري والتعبير الديمقراطي، والتهميش والسكوت عن الثقافات الشعبية والأمازيغية، وهامشية ورداءة التواصل الفكري بين لغات الثقافة الجزائرية المعاصرة، التي بقيت داخلها العربية، وهي اللغة الوطنية والرسمية، مفصولة عن مستجدات الحركة الفكرية العالمية.

كما إن ظهور **كشبان وثقافات**، كمبادرات مجهضة، يعكس حنيناً ونزعات فرانكفونية، وتوقاً إلى ثقافة باريسية ترفية ومخملية واستهلاكية، لا علاقة لها بجو الجزائر المعاصرة أو مشاكلها أو قضاياها.

ثمة وضع لغوي مكبوح: **نخبة عربية اللسان**، ضحية ثقافة سلفية موروثة، منعزلة تملك مشروعية التعبير اللغوي والتمثيل الثقافي والرسمي، ولكنها منغلقة في وجه التجديد الفكري والإبداعي للأجيال الجديدة وللثقافة العربية المعاصرة. **ونخبة فرنسية اللسان** والمرجعية الثقافية، تلغمها الحساسيات والنزاعات وصراعات المجموعات، تتكلم وتملك مقاليد الأمور داخل دور النشر والصناعة الثقافية والمناصب، تغذيها بقايا فرانكفونية وتبعية لسانية وفكرية، تدافع عن الحداثة والكونية وعن الثقافة الشعبية ولغاتها الأمازيغية والعربية الجزائرية، ولا تعرفها إلا كموضوع لساني، وأطروحة مشروعية ثقافية، تعطي تعبيرها وخطابها موضع بيان من الداخل والجزائر، ولكنها تظهر للقراء والأجيال الجديدة المعربة والمجتمع ناطقة من هناك، من باريس. **وجماعات مثقفة أمازيغية**، منعزلة ومنغلقة، لا تعرف الثقافة العربية أو التراث العربي الجزائري، مختلفة عن الحركة البربرية في المغرب

الأقصى، تجهل كل ما هو إسلامي وعربي، وتحاول انطلاقاً من تكوينها الفرانكفوني إلحاق الثقافة الأمازيغية بحقل التعبير الفرنسي، عبر تدوين البربرية وكتابتها بالحروف اللاتينية. وعلى رغم أن مفكراً وباحثاً بارزاً وكبيراً مثل «مولود معمري»، قد أنجز أبحاثاً لسانية ونحوية وإتنولوجية وأنتروبولوجية راقية، إلا أن أفق عمله الفردي، وممارسات الحركة الثقافية البربرية، قد انحصرت في الدفاع عن مشروعية وطنية «الأمازيغية»، في نزعة عدائية وقبلية ضد الثقافة واللغة العربية، التي رأت في وطنيتها ورسميتها وتعبيرها عن الجزائر والهوية الوطنية، خطراً، عكس ما كان ينتظر من أن وطنية اللغتين تتجسد في فعاليتهما وكفاحهما، وتكاملهما في حقل الثقافة الجزائرية المعاصرة، تحقيقاً لتراجع الفرنسية، وإثراء التعبيرين بمكتسباتهما الموروثة والعالمية. فبقيت اللغتان معاً هامشيتين، واستمرت الفرنسية كلغة وطنية حقيقية ووحيدة.

إن هذه الفسيفساء «اللغوية والمرجعية»، تعكس كساح ومونولوجية المثقف الجزائري، وارتباطه التكويني والأدبي والفكري بمرجعيات متناقضة متنافرة، لا بوصفها ينابيع ثرية، بل كونها آليات وثوابت تخلق لانظامية وفوضوية الأجواء والقيم والمناهج التي تسود ثقافة واحدة. فهذه الأحادية تعمقت نتيجة تفاوت تطور كل لغة وثقافة وحداثتهما، وإخضاع الدولة والبيروقراطية السياسية والثقافية للفكر والتعبير، والتحكم الاداري في المؤسسات والصناعات الثقافية، وعدم وجود ترجمات متعددة ومتنوعة بين اللغات المتداولة في الجزائر، على رغم ثقل الجامعة الجزائرية وتنظيمها وإنشاء معاهد الترجمة واللغات الأجنبية.

٤ ـ السلفية المهيمنة والمجلة

سادت الخطاب الثقافي الجزائري المكتوب بالعربية، عبر مضامين وتيمات المجلات الثقافية **كالأصالة والثقافة والرؤيا**، نزعة سلفية، مشتقة من تراث الخطاب الاصلاحي، فاكتسى هذا الخطاب سمة تكرارية مزيدة ومنقّحة مفصولة عن أسئلة الواقع والعصر، ومرتبطة بأطروحات النضال ضد بقايا الفكر والايديولوجيا الاستعمارية والفرنسية، عبر دراسات ومقالات فكرية وايديولوجية بسيطة، عن الهوية والدولة والوطنية، ودور الإسلام، وعظمة الثورة الجزائرية وأهلية اللغة العربية. وقد أدى هذا الدفاع المكرر والمستميت بأسلحة سياسية إلى عدم بروز أي مفكر أو منظر جزائري، أصيل ومختلف عن الجوقة السائدة، مجتهد ومعروف بكتاباته ومقارباته الجديدة للفكر والتراث والتاريخ الوطني.

فعلى رغم اجتهادات بحّاثة كبير، كأبي القاسم سعد الله، وأبحاثه حول التاريخ الثقافي الجزائري، إلا أن جدّة المنهج وأصالة النتائج وعمقها تبدو هزيلة مقارنة بأعمال مغربي كالجابري، أو تونسي كهشام جعيط، أو سوري كبرهان غليون.

ولا ريب أن الكتابة الفكرية والإبداعية في الجزائر تعد بطولة، بالقياس إلى أن كل الظروف مؤاتية لكي لا يكتب أو يبدع المثقف والكاتب. إن هيمنة النزعة «العربية

الإسلامية» على صعيد الخطاب الثقافي الرسمي، من دون إعادة التفكير في مفاهيم كالعروبة والإسلام والهوية، والأمازيغية، واللغات المتداولة، ومسألة الازدواجية، والحداثة الأوروبية والعالمية والغرب، ووضع الاشكاليات التي تطرحها على بساط المعرفة والنقد والتحليل، من طرف المجلات الثقافية الجزائرية، أدى إلى توترات حادة وصراعات ونزاعات ايديولوجية اجتماعية. لم تطرح أية مجلة أو عدد من المجلات الفكرية والثقافية، أي محور حول الإسلام، أو السلفية، أو الازدواجية، ولم يجرِ أي نقاش حول دور المثقفين ومكانتهم باللغة العربية. وعلى رغم حدّة إشكالية التراث الوطني، فإن المواضيع والتيمات التي سادت دارت حول «الغزو الفكري» والشخصية العربية الإسلامية و«ضرورة التعريب» ومواضيع من هذه الشاكلة، التي بدت توليفاً واستغلالاً ايديولوجياً، نمّى تصادمات داخل الهوية الجزائرية، وأدى إلى نزعات طائفية وجهوية ولغوية متطرفة. وبدا ذلك واضحاً بعد التعددية السياسية التي خلقت ظروفاً جديدة للّعب بعناصر الهوية، بمنظور سياسي واجتماعي وجهوي، لا تغذيه نقاشات وتحليلات وحوارات فكرية ولسانية ومعرفية وتاريخية. فقد استمرت ممارسات تسييس الثقافة، ولم ينقل النقاش أو الفعل إلى تثقيف السياسة، هذه الأخيرة التي تحولت عند كثير من الأحزاب إلى ممارسة «بوليتيك»، كما أطلق على ذلك زماناً المرحوم مالك بن نبي. وما دام الأمر كذلك فإن السلفية والفرانكفونية والايديولوجية تعكس تبعية متعددة، للأموات وللآخرين، مع غياب ساطع للأنا في جدليته التراثية والعصرية.

عموماً، عملت السلفية الموروثة والمهيمنة في حقل الثقافة العربية، على صياغة مذهبية وأخلاقية وسياسية للأسئلة والتيمات الثقافية:

- أدلجة هشّة وفقيرة، تمحورت حول الوطنية والنزعة العربية الإسلامية من دون أي اجتهاد أو إبداع أو تفكير حول الحصيلة التاريخية والنقدية للموروثات الثقافية المتنوعة للجزائر من الأمازيغية، والعروبة والإسلام، حتى الحداثة الأوروبية والعالمية، والطابع الافريقي والمتوسطي. عبر هذه الأدلجة المتطرفة التي اكتست في السبعينيات سمة تقدمية، أهملت المعرفة الانسانية والعلوم الاجتماعية كالفلسفة والإتنولوجيا والأنتروبولوجيا، وهيمنت التيمات التاريخية والمواضيع العتيقة، التي تسمح بتصليب الهوية والنضال ضد الأطروحات التاريخية الكولونيالية. وقد أدى هذا التبخيس الايديولوجي إلى كبح تجديد المناهج والأنواع الفكرية والأدبية الجديدة، عن طريق إرساء ثوابت فكرية غير نقدية، وصلت إلى درجة تقديس بعض المواضيع، كالإسلام، واللغة والتاريخ والثورة التحريرية، في مقاربات ودراسات تأليفية أكاديمية، مقطوعة عن معارف الحداثة العربية ومناهجها في المشرق والمغرب والغرب.

- تديين الثقافة والفكر والأدب والفن، وهي ظاهرة ناتجة من صعود الحركة الدينية الجذرية التي تطرح المسألة الأخلاقية والدينية بوصفها قلب الحركة الاجتماعية والفكرية، ووليدة فشل تجديد الثقافة العربية وتحديثها وتوصيلها بالمعرفة والعصر، وربطها بتطورات

وتحولات الثقافة العربية في المشرق والمغرب. وتهدف عملية تديين الثقافة إلى ربط الفكر والإبداع بايديولوجية دينية أخلاقية، لا تختلف عن مثيلاتها السابقة؛ عوض السياسي، جاء الفقيه؛ وعوض الفلاسفة ظهر الدعاة؛ بدل المفكرين، برز الفقهاء وأهل الفتوى والدعوى؛ وعوض الإبداع والاجتهاد، قام الشرع والشريعة والنص الفقهي الموروث؛ بدل المثقف جاء الامام المحلّل والمحرّم. تلك هي محنة الثقافة العربية وإشكالية علاقاتها مع المجتمع.

أمام هذه الأدلجة والتديين، كوجه عملة، وعملية إخضاع الثقافة والفكر، تطوراً وتزامناً، صمتت أغلبية المجلات وانتهت إلى الموت، لتعم السوق الثقافية القاحلة منتوجات جديدة، صحف وجرائد سياسية فجّة تتابع عملها الميمون: تسييس المجتمع والثقافة وتديينهما في فوضى ديمقراطية لا ضابط فكري لها، ولا سلطة ثقافية وأخلاقية تنظمها وتقننها وتحميها من الرداءة والتجاوزات والابتذال.

٥ ـ المجلة: شرنقة وعزلة

تطورت المجلة الثقافة الجزائرية في شرنقة وعزلة مدرعة، هي انغلاق السوق الثقافي، وفقدان الكتاب والمجلات العربية والأجنبية وندرتها. فالجزائر، كسوق ثقافي، من أكثر البلدان العربية انسداداً في وجه المطبوعات العربية، على رغم شعارات العروبة، وضجيج الخطاب الايديولوجي. إن الشركة الوطنية للنشر ثم المؤسسة الوطنية للكتاب، ومصلحة اشتراكات توزيع الصحف والمجلات (ايناماب) عرفت وتعرف تسييراً وإدارة لم تستطع تموين السوق بالجديد من ثمرات المطابع. تكفي مقارنة بسيطة بين مكتبة أو كشك مغربي أو تونسي ومكتبة وكشك جزائري ليبرز الفرق المفجع في انعدام المجلات الثقافية العربية ونقصها وندرتها واختفائها النهائي، عدا قلة قليلة، لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة. فمن مجلات مثل: **فصول، إبداع ونقد، الثقافة الجديدة، الفكر العربي المعاصر، العرب والفكر العالمي، قضايا عربية، الآداب، كتابات معاصرة، مواقف، الكرمل، الموقف الأدبي، الكاتب العربي، الناقد، الأقلام، الآداب الأجنبية، الثقافة الأجنبية، آفاق عربية، الفكر العربي، الوحدة، آفاق، عيون المقالات، الحياة الثقافية وفضاءات مسرحية**... الخ.، لا تصل سوى نسخ محدودة من مجلتي **دراسات عربية والمستقبل العربي**. إن هذا «الاعتداء» على حق القراءة والمطالعة والتفتح جعل من القارئ والمثقف والكاتب الجزائري فرداً شبيهاً بتائه في صحراء ثقافية قاحلة، محاصر بالإنتاج «الوطني»، لا يتابع أية مطبوعة أو مجلة ثقافية أو أجنبية بانتظام ودوام وتفاعل، ولا يجد نفسه وفكره وحساسيته مندرجة في أية مرجعية فكرية أو حقل إشكاليات ثقافية وجمالية وأدبية وفنية، أو قضايا نفسية وفلسفية، جاهلاً عتبات الحوار والتواصل والكتابة ومستوياتها. ويعاني التأخر والتخلف عن ركب الزمن الثقافي العربي والعالمي، وتحولات الثقافة والفكر والإبداع مشرقاً ومغرباً، ويحس نفسه مغترباً عن أسئلة الواقع الثقافي والفكري العربي والعالمي، فهناك نكوص وتفاوت وتأخر يعد بعشرات السنين عن تحولات وتغيرات

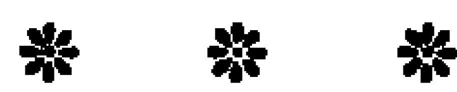
وتجديدات العصر والإبداع والفكر. وقد أدت ندرة المجلات إلى هيمنة نزعة احتكارية، وغياب المنافسة والمقارنة، ذلك أن هذا الانغلاق والتقوقع والانعزال، يعكس استمرار سياسة كولونيالية استعمارية ضمنية، هي فصل الجزائر عن الوطن العربي لغوياً وحضارياً وثقافياً، وتخلّف الثقافة الجزائرية وتضييعها كل رأسمالها الرمزي وعلاقاتها مع مثيلتها العربية وربيبتها الأجنبية، وانقطاع أواصر الحوار والاتصال والتبادل، ونسغ كل ثقافة حية. كما يشير إلى ايديولوجيا بئيسة هي الوطنية والاكتفاء الذاتي والعيش على بقايا تراث متكلّس من الفكر الإصلاحي والتاريخي، عفا الزمن الثقافي العالمي عنه، وكبح كل تلقيح وتبادل وتفاعل وتناص بين القارئ والكاتب الجزائري والمراكز الثقافية العربية ومطبوعاتها.

إن البيروقراطية الثقافية التي تُسيِّر مؤسسات النشر والتوزيع، وهي في مجملها ذات تكوين وتعليم فرنسي، وجاهلة كل ثقافة عربية، لا تملك أية علاقات أو أصداء أو روابط مع رجال النشر والطبع والتوزيع وإصدار المجلات، لا تعنيها مهمة استيراد المجلات ولا ترى أهمية لذلك في تطوير النقاش والإنتاج والإبداع الثقافي والأدبي، وتجد نفسها متخبطة في متاهات تسيير وإدارة شركات، تعد بالمعايير الاقتصادية والمالية من أكبر مؤسسات العالم، ولكن مردوديتها وفعاليتها لا تتجاوز مكتبة أو دار طبع وتوزيع لبنانية، يقل عدد موظفيها عن العشرة، وتعمل في ظروف حرب أهلية طويلة.

تقدم هذه الأوساط المسيّرة حجّة الأزمة المالية، ونقص العملة الصعبة وصعوبات «التحويل المالي» لتبرير اقتصادها، وقطع استيرادها الكتاب والمجلة العربية، وكأنها تتجاهل ضرورة الدفع بجدية عملية الدخل والمصاريف بالنسبة إلى مطبوعات شهرية أو فصلية. في هذه العلاقات اللامعقولة يجد مثقفون ومبدعون عرب كبار أنفسهم في علاقات مع موظفي شركات توزيع لا يدركون معنى المجلة نفسها ولا تهمهم سوى الحسابات البيروقراطية الصغيرة.

بداهة إن غياب المجلات وندرتها في السوق الثقافية يجعل من الثقافة الجزائرية عالماً مغلقاً ومتخلفاً لا يعرف أو يشارك في تحولات أو يساهم في نقاشات أو حوارات، كما أن القارئ والكاتب يعيشان في صحراء وعالم ثقافي قاحل، لا يسمح بأية موازنات أو مقارنات أو مقايسات، ويخلق نماذج وشخصيات ثقافية وأدبية، تملك تضخمات عن نفسها وإبداعها وتشبه «مثقفي القرى»، أو تدّعي أنها تخترع البارود من جديد.

إن المثقفين الجزائريين يسطعون بغيابهم في المحافل والمنتديات والملتقيات والمنابر والمجلات العربية، إلا ما ندر، ويعانون مئة عام من العزلة أو ألف عام من الحنين إلى الثقافة والفكر والإبداع. فمعارض الكتاب السنوية تشهد على ذلك بطريقة باهرة.



يعكس تطور التعبير والخطاب الثقافي في الجزائر منذ عام ١٩٦٢ حتى نهاية الثمانينيات مغامرات وتبعيات وانتكاسات وإحباطات المثقف في علاقاته بالسياسي

والاداري، وفق حركة موضوعية وقسرية، هي تسييس الثقافة والمثقف وتوظيفهما. وإن دعم لبنات بناء المسار الديمقراطي هو تأسيس خطاب ثقافي فكري نقدي، يتجذر في المجتمع أكثر مما يرتبط بالدولة أو الأمة كمقولات سياسية أو ايديولوجية، ووضع أخلاقية له، تسمح بالانتقال من تسييس الثقافة إلى تثقيف السياسة، فذلك رهان آخر من رهانات دخول الجزائر المعاصرة في الحداثة والديمقراطية، أفقها التاريخي من دون منازع.

وإحدى القنوات والمنابر المهمة، لتثبيت هذا المسار، وتسهيل هذا الانتقال هي المجلة الثقافية.

الفصل الخامس والعشرون

الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر(*)

رياض الصيداوي(**)

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى رصد تطور الصراع السياسي في الجزائر منذ قيام أول انتخابات تعددية إلى آخر انتخابات شهدها هذا البلد. وتحاول تفسير تحول الناخبين وسلوكهم، وكيف تحولت موازين القوى لصالح النظام بعد أن كانت لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وتعتمد الدراسة على بعض نظريات ومفاهيم العلوم السياسية المتعلقة بخاصة بعملية تعبئة الموارد أو بنية الفرصة السياسية لتحاول من خلالها فهم تطور الصراع السياسي في الجزائر.

استندت الدراسة إلى مسلمة وجود انقسام سياسي حاد في الجزائر واعتمدت على كل نتائج الانتخابات التي حدثت بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٩، وقدمتها في شكل جداول متتالية. وحاولت أن تحلل سوسيولوجيا أسباب نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في كل من انتخابات ١٩٩٠ و١٩٩١ لتبين كيفية تعبئتها للموارد. لقد تبنت الدراسة مقولة أن الأزمة الاجتماعية لا تخلق الفعل الجماعي الاحتجاجي، ولكن التنظيم المحكم للجبهة الإسلامية للإنقاذ وتكتيكها الذكي هما اللذين خولا لها كل هذه الانتصارات. ركزت في نشاطها على التعليم والتمويل وشبكات الدعم والإعلام والخطاب الأسطوري... ونجحت بتعبئة موارد هامة. إلا أن تدخل المؤسسة العسكرية ووقفها لعملية الانتخابات أديا إلى ظهور بنية

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٥ (تموز/يوليو ١٩٩٩)، ص ٢٥ ـ ٤٢.

(**) باحث تونسي في العلوم السياسية، جامعة جنيف.

فرصة سياسية استغلتها الجبهة التي انتقلت من استراتيجية الأسلمة من القاعدة نحو القمة إلى استراتيجية الأسلمة من القمة نحو القاعدة. وحدث ما يسمى في العلوم السياسية بقانون انغلاق النظام السياسي الذي يؤدي إلى تطرف المعارضة واستخدامها للسلاح. فخرجت من رحم الجبهة تنظيمات عسكرية تشكلت من فئة الشباب التي كانت بدورها مهمشة داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ نفسها.

لقد نجح النظام بالسيطرة على المدن والمنشآت الاقتصادية الحيوية، وترك الأرياف المعزولة للحركة الإسلامية المسلحة، كما نجح بخلق بديل للجبهة تمثل في حركة حماس، وفكك عقد روما وراقب الانتخابات التي أراد دائماً أن تكون تحت إشرافه، وألا تبتعد نتائجها كثيراً عن توقعاته وما ينتظره منها. وفي الوقت نفسه لم ينغلق تماماً أمام المعارضة، حيث سمح في العديد من الأحيان بحوار سياسي إعلامي حر جذب انتباه المراقبين، لكنه تراجع في كثير من المرات. ورصدت الدراسة أيضاً استمرار وجود فئة من الشعب الجزائري ذات الحساسية الإسلامية المفتونة بالخطاب الديني، غير المنظمة في إطار تنظيم سياسي. هذه الفئة هي التي ساندت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ثم تحولت لمساندة الشيخ محفوظ نحناح، وأخيراً إلى أحمد طالب الإبراهيمي وذلك باعتراف نتائج الانتخابات الرسمية نفسها.

تتعثر الديمقراطية في الجزائر وتمتزج بالعنف أحياناً، وبالنكسات السياسية أحياناً أخرى... لكنها تتضمن عوامل ترسيخها وتأكيدها، من ذلك عدم شخصنة السلطة في هذا البلد، ووجود قيادة جماعية للمؤسسة العسكرية مما يسهل من مهمات توزيع السلطات والاتجاه نحو مشاركة شعبية أوسع رغم العثرات والنكسات.

أولاً: الإطار العام للبحث

١ ـ نظرية الانقسام ونقيضها النظرية الإجماعية

الميزة التي يمكن أن توفرها لنا هاتان النظريتان تتمثل في تأكيدهما على المستوى السياسي (الثقافة السياسية) لأي بلد معين ودورها في عمليات التعبئة التي تقوم بها التنظيمات الاجتماعية.

أ ـ نظرية الانقسام (Theory of Segmentation)

يميز غوسفيلد (Gusfield)[١]، في إطار المجتمعات التعددية، بين نوعين من المجموعات الصغيرة (sous-groupes) بحسب طبيعة الهيكل الاجتماعي لكل منها.

---

(١) Joseph Gusfield, «Mass Society and Extremist Politics,» *American Sociological Review*, no. 27 (1962), p. 29.

فالأولى تخص مجتمعات «التعددية المرتبطة» (Linked Pluralism) حيث نجد الانتسابات الاجتماعية للأفراد متشابكة. أما الثانية فهي تتعلق بالمجتمعات ذات «التعددية المنقسمة تجمعات» (Superimposed Segmentised Pluralism) حيث تتلاءم أشكال الانتسابات الاجتماعية فيها، فقط، من أجل مجموعة أفراد. فعندما يحتوي مجتمع معين على مجموعات إثنية، مثلاً، يتميز بعضها من بعضها الآخر على المستوى الاقتصادي وعلى المستوى الديني، فهي تنتمي إلى المجموعة الثانية من التعددية. ومن ثمة، يعتقد غوسفيلد أن هذا النوع الأخير من المجتمعات يتعرض أكثر من غيره إلى انعدام الاستقرار السياسي واستعداده لإفراز حركات متطرفة، عكس الأول الذي يتيح من خلال الانتسابات الاجتماعية تهدئة الصراعات، وجعلها أكثر اعتدالاً.

ب ـ النظرية الإجماعية (Consociational Theory)

تعتقد النظرية الإجماعية، على عكس النظرية الانقسامية، بإمكانية ظهور إجماع سياسي يستوعب إمكانيات الصراع. قدمت هذه النظرية بعد دراسة الحياة السياسية في المجتمع الهولندي. ويعد آرند ليجفار (Arend Lijphart)[٢] أحد روادها. ويرى أن المجتمع الهولندي يحتوي على بنية اجتماعية شديدة الانقسام، حيث تبلورت هذه الانقسامات في وجود تنظيمات متعددة، مختلفة ومتناقضة، لكنها في المقابل لا تعيش صراعات سياسية حادة، ولا تعيش حالة عدم استقرار سياسي ولا تخترقها موجات عنف اجتماعي مخرب... على العكس من كل ذلك فهذا المجتمع يتميز باستقرار واعتدال مستمرين. ويفسر الإجماع السياسي الحاصل في هولندا من منظور أن النخبة السياسية اتفقت على عدم اتباع آلية تنافسية من أجل الوصول إلى السلطة وممارستها: وهي الآلية المتبعة عادة في مجتمعات التعددية. ويعتقد ليجفار أن سبب الاتفاق السلمي على تقاسم السلطة يعود إلى إرادة النخبة السياسية في المحافظة على الاستقرار وإلى خشيتها من خطر الانفجار السياسي. ويبين هذا المفكر أن هذا العقد الاجتماعي الفريد يتميز بتوفر أربع خصائص، تعد الخاصيتان الأوليان ضروريتين، وهي:

- ممارسة السلطة جماعياً: وتعبر الحكومة الائتلافية عن هذا الاتجاه أحسن تعبير.
- استقلالية المجموعات.
- نظام انتخابي نسبي.

---

(٢) Arend Lijphart: *The Politics of Accommodation: Pluralism and Democracy in the Netherlands*, Campus; 142 (Berkeley, CA: University of California Press, 1968); *Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration* (New Haven, CT: Yale University Press, 1977), and «The Power-Sharing Approach,» in: *Conflict and Peacemaking in Multiethnic Societies*, edited by Joseph V. Montville (Lexington, MA: Lexington Books, 1990).

ـ حق النقض بالنسبة إلى الأقليات.

وتعد سويسرا كذلك نموذجاً مثالياً من حيث الاستقرار السياسي الذي تنعم به والناتج من إجماع النخبة السياسية حول عقد اجتماعي يميزه المشاركة الجماعية في السلطة وإدارة الكونفدرالية(٣). إلا أنه سرعان ما تم نقد النظرية الإجماعية وتفسير الإجماع بطريقة أخرى. أما بالنسبة إلى هولندا فنجد شولتن (Scholten)(٤)، وفي سويسرا نجد كريزي (Kriesi)(٥)، يتفقان على أن غياب التنافس بين النخب السياسية يعود إلى اتفاق النخب المحلية على وجوب محافظتها على سيطرتها التقليدية التي تمارسها على أنصارها، وبالتالي فهي تتجنب إمكانيات الانقلاب عليها. أما فيزلار (Wisler) فيرى أن نظرية ليجفار حصرت في مجال عمل محدد وهو تقييم دور المستوى السياسي في الصراعات التقليدية من نوع الصراعات الاثنية أو الثقافية، وبالتالي فقد ندر أو حتى انعدم اهتمامها بالحركات الاجتماعية الجديدة(٦).

من الواضح أن الأحداث التي مرت بها الجزائر منذ انتفاضة تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ تجعل من النظرية الانقسامية إطاراً نظرياً ملائماً لدراستنا(٧). فالمسلمة الأولى التي ننطلق منها تعبر عن وجود انقسام شديد في هذا المجتمع تمت محاولة ترتيبه ومأسسته من

---

(٣) لا بد من الإشارة إلى أن الإجماع السياسي الحالي في سويسرا سبقته حروب وصراعات دامية شهدتها القرون الماضية. فقد عاشت الحروب الدينية: كاثوليكية وبروتستانتية ثم صراعات طبقية في بداية القرن الحالي أدت إلى تنازلات لصالح التيار الاشتراكي تمثلت في تبني الاقتراع النسبي بعد الإضراب العام لسنة ١٩١٩، ثم إنجاز اتفاق «السلم الاجتماعي» في سنة ١٩٣٧ تبعه تعيين وزير اشتراكي في الحكومة الائتلافية سنة ١٩٣٨ ثم أصبح العدد وزيرين سنة ١٩٥٨ وهو ما ساعد على استمرار إجماع النخبة السياسية.

(٤) I. Scholten, «Does Consociationnalism Exist?,» in: *Electoral Participation: A Comparative Analysis*, edited by Richard Rose, Sage Studies in Contemporary Political Sociology (Beverly Hills: Sage Publications, 1980).

(٥) Hanspeter Kriesi, «The Political Opportunity Structure of New Social Movements: Its Impact on their Development,» paper presented at: The Workshop on "Social Movements", Counterforces and Public Bystanders, WBZ, Berlin, 5-7 July 1990.

(٦) Dominique Wisler, *Violence politique et mouvements sociaux: Etude sur les radicalisations sociales en Suisse durant la période, 1969-1990*, collection Lug (Genève: Georg., 1994), p. 28.

(٧) إذا سمحت لنفسي بنقد النظرية الإجماعية، فإنني أقول إن الإجماع بصفة عامة كمفهوم يعتبر وهماً وسراباً، وقد يخفي تواطؤاً سياسياً كما هو الحال في سويسرا أو هولندا، أو هو يخفي عمليات الاغتصاب ومنطق الإجماع على الخوف بعد التهديد والوعيد بالنسبة إلى الدول التي لا تعيش الديمقراطية التعددية وتحاول أن تبحث عن الشرعية من خلال مفهوم الإجماع، وهو مفهوم ضبابي يستحيل حدوثه على أرض الواقع.

خلال سلسلة من عمليات الانتخابات المتتالية.

٢ ـ نجاح تعبئة حزيران/يونيو ١٩٩٠

نجحت الجبهة الإسلامية في أول انتخابات تعددية شهدتها الجزائر نجاحاً ساحقاً بيّن إلى أي مدى تمكنت من تعبئة الموارد وحشد الطاقات وإحداث مفاجأة عامة. لقد تمكنت من الفوز في ٨٥٠ بلدية على عدد إجمالي بلغ ١٥٠٠، فكانت النتيجة ما يعادل ٥٤ بالمئة، في حين أن حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم في ذلك الوقت لم يحصل إلا على ٢٨ بالمئة من الأصوات، وامتنع ٣٥ بالمئة من مجموع الناخبين عن المشاركة. ويلخص هذا النجاح في الجدول رقم (٢٥ ـ ١):

الجدول رقم (٢٥ ـ ١)

نتائج انتخابات ١٩٩٠ البلدية والولائية

الأحزاب	عدد الأصوات	النسبة المئوية	المعبر عنهم
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	٤,٣٣١,٤٧٢	٣٣,٧٣	٥٤,٢٥
جبهة التحرير الوطني	٢,٢٤٥,٧٩٨	١٧,٤٩	٢٨,١٣
جبهة القوى الاشتراكية	-	-	-
المستقلون	٩٣١,٢٧٨	٧,٢٥	١١,٦٦
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	١٦٦,١٠٤	١,٢٩	٢,٠٨
أحزاب أخرى بما فيها حماس	٣١٠,١٣٦	٢,٤١	٣,٨٨
أحزاب صغيرة	-	-	-

المصـــــدر: Jacques Fontaine, «Quartiers défavorisés et vote islamiste à Alger,» *Revue du monde musulman et méditerranéen,* no. 65 (1992), p. 157.

ويمكن تفسير هذا الفوز الكبير للجبهة الإسلامية للإنقاذ بوجود عدد كبير من المواطنين قرروا الاحتجاج على النظام القديم وسحب ثقتهم منه، وفي الوقت نفسه تشجيع الآتي الجديد وإعطاءه فرصة للتغيير. كما يمكن فهم هذا النجاح الكبير الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ من خلال نظرية تعبئة الموارد.

٣ ـ نظرية تعبئة الموارد[٨] (Resources Mobilization Theory)

عندما ظهرت نظرية تعبئة الموارد التي صاغها لأول مرة في شكلها التأليفي الكامل

(٨) انتشرت نظرية تعبئة الموارد انطلاقاً من الولايات المتحدة الأمريكية وعمت كثيراً من البلدان الأنغلوسكسونية وازدهرت كذلك في الدول الإسكندنافية وإيطاليا... لكنها لم تجد قبولاً واسعاً في فرنسا =

كل من زالد (Zald) ومكارثي (McCarthy)[٩]، سرعان ما لقيت قبولاً واسعاً وإجماعاً من قبل المجتمع العلمي[١٠]. بنت هذه النظرية نقدها على أفكار ثلاثة:

- لا يمكن اعتبار الفاعل الاجتماعي موضوعاً للسيكولوجيا، ذلك أنه يعمل عقلانياً.

- لا تعد واقعية النظرية التقليدية مسألة ملائمة، ذلك أن التحولات الاقتصادية الاجتماعية متجاهلة عند ظهور الفعل الجماعي.

- تعد التنظيمات، على عكس فرضيات نموذج مجتمع الجماهير، المفتاح الذي نفهم من خلاله عمليات التعبئة. ويكمن الاختلاف الأساسي بين النظرية التقليدية ونظرية تعبئة الموارد في اعتقاد الأولى، بحسب تصور صاحبها كورنهوزر، أن عماد الفعل الجماعي يعود إلى غياب التنظيمات الوسيطة، في حين تعتقد الثانية أنه على العكس، أن التنظيمات الوسيطة هي عصب الفعل الجماعي. كما شرح كورنهوزر مسألة أن غياب علاقات التضامن التقليدية تم تعويضه من خلال خلق علاقات تضامن أخرى أكثر تطوراً أفرزتها المدينة وأدارتها تنظيمات جديدة. هذه الأخيرة هي السبب الأساسي في ظهور التعبئات الاجتماعية التي تعيشها المجتمعات المعاصرة. انتقدت نظرية التعبئة المقاربة السيكولوجية واهتمت أكثر بالمقاربة الاقتصادية التي أصبحت عماد تحاليلها. فهي تعتقد أن الفاعلين الجماعيين أناس عقلانيون ويتصرفون انطلاقاً من حسابات دقيقة[١١]. ويشبّه كل من زالد ومكارثي منظمات الحركات الاجتماعية بمديري المؤسسات، حيث يتصرفون في عدد

=إلا مؤخراً. يكتب أوليفياي فيليول (Olivier Fillieule): «يتميز البحث الفرنسي في هذا المجال بفقره النسبي بالمقارنة مع جيرانه على مستوى التمكن من الأدوات النظرية وكذلك على مستوى الأعمال الأمبيريقية»، ثم يضيف: «إن العلوم السياسية في فرنسا المتأثرة كثيراً بالقانون، الرحم الذي جاءت منه، لم يكن في مقدورها دراسة موضوع سلوكيات لا يقرها القانون...» انظر في هذا المعنى:

Olivier Fillieule, «L'Analyse des mouvements sociaux: Pour une problématique unifiée,» dans: *Sociologie de la protestation: Les Formes de l'action collective dans la France contemporaine,* sous la direction de Olivier Fillieule; préface de Pierre Favre, collection dossiers sciences humaines et sociales (Paris: L'Harmattan, 1993), p. 30.

سنحاول، نحن بدورنا وفي هذا الاتجاه نفسه، تجنب المقاربات القانونية، وذلك لعجزها عن تفسير الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في مجتمعات ديمقراطية شفافة كفرنسا. وتصبح المقاربة القانونية شبه مستحيلة حينما يتعلق الأمر بدولة من العالم الثالث حيث تتميز هذه الدول بوجود خلل كبير بين الخطاب الدستوري القانوني والممارسة السياسية اليومية.

(٩) John D. McCarthy and Mayer N. Zald, «Resource Mobilization and Social Movement: A Partial Theory,» *American Journal of Sociology,* no. 82 (1977).

(١٠) Wisler, *Violence politique et mouvements sociaux: Etude sur les radicalisations sociales en Suisse durant la période 1969-1990,* p. 22.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣.

معين من الموارد مثل العمل والموظفين والتمويل. . . لذلك فهم يعتمدون في اختيار استراتيجيات حركتهم على مفهومي الربح والخسارة.

كما انتقدت نظرية التعبئة، عبر مساهمات زالد ومكارثي، مفهوم وضعية النظرية التقليدية وشككت في وجود علاقة سببية وثيقة تربط بين التحولات الاقتصادية والاجتماعية وظهور الكبت والحرمان اللذين يؤديان إلى الفعل الجماعي. فهما لا يعتقدان في هذه الآلية السببية، حيث يتجاوزانها إلى تصور آخر ينبني على فكرة أن التنظيمات هي التي تخلق الحاجيات المطلبية والاعتراضات المعبئة. ويقولان في هذا المعنى: «الاعتراضات والاستياءات يمكن تحديدها وخلقها والتلاعب بها من قبل المديرين (القادة) (Entrepreneurs) والتنظيمات»[١٢]. فالأزمة، على حد اعتقادهم، لا تشكل سبباً مباشراً في عمليات التعبئة الاجتماعية، ذلك أنها لا تتجاوز كونها مورداً هاماً لتنظيمات الحركات الاجتماعية التي تعمل على استغلالها[١٣].

وإذا طبقنا هذه النظرية على الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فإننا نستخلص أن نجاحها يعود في الحقيقة إلى عمل كبير قامت به في فترة قصيرة من الزمن، أي أن التنظيم ونشاط التعبئة المنظم أديا إلى تحقيقها نتائج باهرة، رغم أننا لا نتجاهل الأزمة المجتمعية العامة التي ساعدتها على تعبئة الأنصار في زمن سريع. ومن ثمة يجب دراسة عمل الجبهة الميداني الذي تمكنت من خلاله النفاذ إلى الشارع الجزائري الواسع[١٤].

لقد استغلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ كثيراً من الموارد المتاحة لصالحها، ووظفت تكتيكات فعالة من أجل هذه الغاية يلخصها الباحث الأمريكي غراهام فولر (Graham Fuller) في «التعليم واستخدام المال ونشر خطاب واضح والوسائل الإعلامية العصرية وتقنيات الحملة الانتخابية العصرية، واستخدام شبكات دعم واسعة من الأنصار، حيث جاء بعضها حتى من جبهة التحرير الوطني، الحزب الحاكم آنئذٍ»[١٥].

أ ـ **التعليم**: تأسس تقليد التعليم الإسلامي في الجزائر مع ظهور جمعية العلماء المسلمين في بداية الثلاثينيات من هذا القرن. وحينما استقلت الجزائر سنة ١٩٦٢، حدث صراع عنيف على السلطة نتج منه سيطرة الجناح العربي الإسلامي على كل من جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني ووصوله إلى الحكم مقصياً الجناح الفرنكفوني

---

(١٢) McCarthy and Zald, Ibid., p. 44.

(١٣) Wisler, Ibid., p. 23.

(١٤) نعتقد أنه من المفيد دراسة العمل الميداني (Action) للجبهة الإسلامية للإنقاذ أو لأي حركة إسلامية أخرى مع تجنب دراسة الخطاب، خاصة الفكري منه، لهزالته أولاً ثم لأنه يعد ثانوياً لهذه الحركات المستعجلة للفعل والمهتمة أصلاً بالتغلغل في الشارع الشعبي الواسع.

(١٥) Graham Fuller, *Algérie: L'Intégrisme au pouvoir* (Paris: Rand-Banon Edition, 1997), p. 73.

الليبرالي أو اليساري. ساهم هذا النجاح بإنجاز مخططات التعريب الواسعة(١٦) وإدماج تدريس الدين الإسلامي في برامج التربية. ومنذ سنة ١٩٨٠ انتشرت المجموعات الأولى للداعين الإسلاميين في الكليات والجامعات حيث تحولت المسارح وقاعات الرياضة إلى أماكن للعبادة والصلاة(١٧)، ووجدت أرضية مهيأة لنشاطها تمثلت في تشجيع ضمني من قبل الرئيس الجديد الشاذلي بن جديد لها حتى يحد من حجم تأثير الحركات اليسارية بصفة عامة والتيار الاشتراكي المعارض لسياسته الليبرالية داخل جبهة التحرير الوطني بصفة خاصة(١٨). ومن ثم أصبحت عمليات احتلال الفضاءات العامة من قبل الإسلاميين محور صراع شد وجذب بين التيارات المتصارعة داخل جبهة التحرير. والأكثر من ذلك، يتميز هؤلاء الشباب الإسلاميون بميزات جديدة خاصة لم تتوفر في إسلاميي جمعية العلماء التقليديين. كانت لهم الشجاعة والجرأة الكافيتان حتى يفسروا القرآن بأنفسهم دون العودة إلى المشايخ التقليديين. كما تحدوا السلطات الأخرى، بما فيها سلطة الآباء أو سلطة السياسيين أو حتى سلطة علماء الدين. إنهم لا يعترفون إلا بتفسيرهم «الثوري» الخاص للقرآن والإسلام. سيشكل هذا الجيل لاحقاً الجبهة الإسلامية للإنقاذ وسيهيمن على هيكلها التنظيمي. نجحت هذه الاستراتيجيا وأثبتت فعاليتها في عمليات التعبئة التي استهدفت الأوساط الجامعية والتلمذية، ومكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من شريحة مجتمعية حية وطموحة ومتبنية لايديولوجية عمل جديدة خاصة لدى أولئك الشباب الذين لا يمتلكون بدائل اجتماعية(١٩).

ب ـ **التمويل**: يعتقد كثير من الباحثين، بمن فيهم غراهام فولر، في فرضية التمويل السعودي ليس فقط للجبهة الإسلامية للإنقاذ وإنما لجل الحركات الإسلامية في الوطن العربي بشكل خاص أو في العالم الإسلامي بشكل عام. تكثف التمويل السعودي لهذه الحركات منذ بداية سنة ١٩٨٠ وذلك بهدف مواجهة الثورة الإيرانية الصاعدة. هذه الثورة أرادت أن تكون المثل الأول أو لنقل المرجع الأساسي للنضالية الإسلامية المعاصرة(٢٠). من الصعب إثبات مثل هذه التهم للباحثين، لكن من الممكن رصد أن أغلب وسائل الإعلام المرتبطة بالسعودية وبخاصة تلك الصادرة في لندن أبدت تعاطفاً واضحاً مع الحركة الإسلامية الجزائرية ونقداً جلياً للنظام. لكن سرعان ما حدث مستجد

---

(١٦) سياسة التعريب تبناها كل الرؤساء الجزائريين المتعاقبين وبخاصة الرئيس الراحل هواري بومدين، ووزير التعليم أحمد طالب الإبراهيمي أو مسؤول جبهة التحرير الوطني محمد الصالح اليحياوي.

(١٧) Rabia Bekkar, «The Shrinking Space of Algerian Politics,» *Freedom Review*, vol. 23, no. 3 (1994), p. 27.

(١٨) كانت الاستراتيجية العامة نفسها متبعة من قبل الكثير من الأنظمة العربية وبتشجيع أمريكي واضح حتى يحد من انتشار تيارات اليسار القومي، الاشتراكي أو الشيوعي.

(١٩) Omar Carlier, «De l'islahisme à l'islamisme: La Thérapie politico-religieuse du FIS,» *Cahiers d'études africaines*, no. 2 (1992), p. 200.

(٢٠) Fuller, *Algérie: L'Intégrisme au pouvoir*, p. 76.

غير من النظرة السعودية للجبهة الإسلامية للإنقاذ. لقد أحدث غزو العراق للكويت انقساماً حاداً في صفوف الجبهة. فالقيادة ممثلة في عباس مدني تعاطفت مع الموقف الخليجي، أما القاعدة الشعبية فاندفعت لمساندة العراق. وأمام ضغطها الكبير، اضطرت القيادة إلى اتخاذ مواقف منسجمة مع التطلعات الجماهيرية. ومن ثمة وقع شرخ بين الجبهة والسعودية التي اتجهت إلى دعم محفوظ نحناح وحركته حماس مع محافظتها على علاقات جيدة مع أنصارها الأوفياء داخل الجبهة.

يجب التنبيه إلى أن التمويل الخارجي لا يمثل المصدر الأساسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ. فهي تعتمد بالدرجة الأولى على مواردها الذاتية، حيث نجحت بإنشاء شبكة دعم واسعة تتكون من دوائر محلية ناجعة مكنتها من تحقيق تمويل ذاتي لأنشطتها. يعتقد عمر كارلييه (Omar Carlier) في هذا المضمار أن شريحة واسعة من السكان قدمت دعمها المالي ويذكر بخاصة «الأغنياء الجدد والطبقات العمالية والتجار والمؤسسات الصغرى»[٢١]. إن هذا التنوع في التمويل الذي جاء، تقريباً من مختلف الفئات الاجتماعية الجزائرية يعود أساساً إلى نجاح الحركة الإسلامية في الجزائر، كحركة شعبوية، بالوصول إلى كافة الطبقات والتواصل مع فئات اجتماعية متناقضة المواقع اقتصادياً وطبقياً وثقافياً[٢٢].

ج ـ **الدعاية الإعلامية**: حقيقة لم يكن للجبهة الإسلامية قناة تلفزيونية خاصة، ولا حتى إذاعة، ولا حتى مجموعة صحف ومجلات نافذة. لكنها تمكنت من تعبئة فئة كبيرة من المجتمع لصالح خطابها. اعتمدت تقنية تواصلها مع الجماهير على المساجد التي عوضت وسائل الإعلام الجماهيري السابقة، وبرزت لا كمنافس إعلامي لها فقط، وإنما كبديل يتمتع بصدقية وتأثير شديدين. يقول بيتر سان جان (Peter St. John) في دراسة أعدها لمجلس الأمن الكندي: «سمح انحطاط الظروف الاجتماعية والاقتصادية للجبهة الإسلامية للإنقاذ بخلق شبكات مساجد صغيرة غير رسمية. تكاثرت بسرعة خارج رقابة وإشراف وزارة الشؤون الدينية»[٢٣]. أصبحت استراتيجية الجبهة تعتمد على احتلال الشارع، على التعبئة المستمرة لمناضليها، وجماهير المتعاطفين معها، من خلال خلق تواصل ثابت بين الفضاء العام والمسجد.

كما درس الباحث الجزائري، أحمد رواجعية، في كتابه **الإخوان والمسجد** (Les Frères et la mosquée) إمبيريقيا العلاقة بين ظهور الحركة الإسلامية، واشتداد عودها،

---

(٢١) Carlier, Ibid., p. 202.

(٢٢) على عكس ما هو شائع مثلاً، ليست الجبهة الإسلامية للإنقاذ وعاء يشتمل على المعربين فقط، وإنما يوجد فيها كثير من ذوي الثقافة الفرنسية، وبخاصة لدى تيار الجزأرة المنتشر في الأوساط التقنية والهندسية.

(٢٣) Peter St. John, «Insurrection, légitimité et intervention en Algérie,» *Commentaire* (Publication du service canadian du renseignement et de la sécurité), no. 65.

وتعاظم قدرتها في التعبئة من جهة، والتزايد المستمر لعدد المساجد من جهة أخرى(٢٤). لقد انتقل عدد المساجد في الجزائر بشكل ملحوظ من ٢٠٠٠ مسجد مع بداية الاستقلال إلى حوالى ١١ ألف مسجد حالياً(٢٥). وعلى رغم أن قانون ١٩٧١ يجعل من الدولة مراقباً لكل عمليات بناء المساجد، لكل أنشطتها وكذلك لمحتوى الخطب التي تلقى فيها(٢٦)، فإن الإسلاميين نجحوا باحتلال وشغل واستغلال هذه الفضاءات الدينية العامة التي جعلوا منها أماكن للدعاية، لتسييس الجماهير وتعبئتها. اتبعوا في بنائهم للمساجد خطة ذكية. فهم يبنون أولاً مساجدهم الخاصة الممولة من عطاءات، ثم يستفيدون كل الاستفادة من تسامح الدولة الكبير بعد أحداث تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ إزاء تطبيق قوانين ١٩٨٩ التي تشترط رقابة الدولة على المساجد حتى يسمح ببنائها(٢٧).

لقد أصبحت المساجد، بهذه الطريقة، فضاءات اجتماعية، وأماكن تنشر فيها المذاهب ويجند فيها المناضلون، وخصوصاً مراكز معارضة واحتجاج اجتماعي وسياسي يضع موضع الاتهام الدولة الجزائرية ومؤسساتها. وحققت المساجد نفسها نجاحاً باهراً حينما عوضت وسائل الإعلام الجماهيري المملوكة للدولة التي فقدت كل صدقية لدى المواطنين منذ زمن طويل. يشهد على ذلك يحيى رحال، جنرال جزائري متقاعد، كان عضواً في النخبة العسكرية القائدة حتى سنة ١٩٩٦ حينما يصف التلفزيون الجزائري قائلاً: «(. . .) النتيجة كانت على عكس ما هو منتظر. ففي حين كان المطلوب من التلفزيون خدمة النظام، فإنه شكل في الواقع عائقاً كبيراً له»(٢٨).

د ـ **الشبكات (Les réseaux)**: استخدمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ نظام الشبكات (Système des réseaux) التي أنشأتها داخل المجتمع. يقدم الباحث الجزائري عيسى خلادي فكرة نبيهة لفهم علاقات القرابة بين المناضلين الإسلاميين. يشرح ذلك فيبين أن النسيج الاجتماعي الذي يجمعهم لا يعتمد على الرابطة القبلية كما قد يعتقد البعض، وإنما يعتمد على مفهوم الحي (Le quartier) والروابط العائلية. فهم يلتقون يومياً في المسجد مما يجعلهم ينسجون علاقات تعارف عادة ما تنتهي إلى تصاهر عن طريق الزواج الديني. إن عمليات الزواج هذه لا تمر عبر السجلات الإدارية في البلديات، بل تبقى فقط دينية ومن ثمة تتفادى رقابة الدولة وأجهزتها(٢٩). غير أن الإسلاميين توقفوا عن هذا التكتيك منذ

---

(٢٤) Ahmed Rouadjia, *Les Frères et la mosquée: Enquête sur le mouvement islamiste en Algérie* (Paris: Karthala, 1990).

(٢٥) Assa Khalladi, *Les Islamistes aglériens face au pouvoir* (Alger: Alpha, 1992), p. 29.

(٢٦) Fuller, *Algérie: L'Intégrisme au pouvoir*, p. 77.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٢٨) Yahia Rahhal, *Histoire de pouvoir: Un général témoigne* (Alger: Casbah Editions, 1997), p. 94.

(٢٩) Aïssa Khalladi, «Esquisse d'une géographie des groupes islamistes en Algérie,» *Hérodote*, no. 77, p. 34.

حزيران/يونيو ١٩٩٠، تاريخ انتصار الجبهة الإسلامية في الانتخابات البلدية والولائية، وقاموا بتسجيل قانوني لعمليات الزواج التي تمت سابقاً داخل بلدياتهم الإسلامية.

هـ ـ **الخطاب الأسطوري**: اعتمدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في عمليات تعبئة الموارد البشرية على خطاب شعبوي يهدف إلى تحطيم صورة النظام الداخلية واتهامه بالعمالة للخارج الذي عادة ما يقصد به فرنسا من جهة، وعلى احتكار الإسلام من خلال جعل نفسها ممثلته الوحيدة في المجتمع من جهة أخرى. يقول عباس مدني في هذا الصدد: «الشعب هو نحن، ونحن هو الشعب، بما أن هذا الأخير لا يعترف إلا بالإسلام»[٣٠]. ومن هنا يتمكن هذا الخطاب من إقصاء بقية الخطابات السياسية حتى وإن تقاربت معه. لقد نجح هذا الأسلوب التعبوي عندما تميز بخلطه الكامل والنسقي بين الإسلام والجبهة وجعلهما متطابقين، ويصبح خصومها، بهذه الطريقة، أعداء للإسلام نفسه. فالجبهة تتهم كل من لا ينتمي إليها وتقدم نفسها على أساس أنها «طريق النجاة الوحيد لكافة فئات المجتمع»[٣١]. كما اعتمدت الجبهة ثنائية المؤمن/الكافر وكأنها تعبر عن ثنائية كارل شميت (Carl Schmitt) التي يلخصها في صديق/عدو. وهو الذي يعرف السياسي على أنه «كل تجمع يحدث في أفق امتحان القوة»[٣٢].

ثانياً: نجاح تعبئة ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

سمحت السلطات الجزائرية بإجراء انتخابات عامة تغير بموجبها تشكيلة البرلمان الجزائري القديم. وحاولت من خلال هذه الانتخابات أن تحقق فوز جبهة التحرير الوطني عن طريق سن قانون انتخابي[٣٣] في آذار/مارس ١٩٩١ يفتت الدوائر الانتخابية حتى يكثر من الدوائر المتوقع أن تنحاز للحزب الحاكم، ومن ثمة تضاعف عدد مقاعد البرلمان من ٢٩٥ إلى ٥٤٢. احتجت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بشكل راديكالي وعنيف على هذا القانون حيث دعت إلى إضراب عام يشل الجزائر. تمكنت السلطات من إفشال هذا الإضراب بشكل عام، أما في الجزائر العاصمة، فقد تمكن بعض المضربين من احتلال بعض المؤسسات العامة مما أدى إلى مضاعفة حالة التوتر وعدد الاشتباكات اليومية. أمام هذه الوضعية، دعا الرئيس الشاذلي بن جديد الجيش لفرض استتباب الأمن، وأعلن حالة الطوارئ لمرة ثانية في ظرف ثلاث سنوات وأجل الانتخابات لموعد غير محدد. ردت قيادة

---

(٣٠) ورد ذلك في كتاب: M. al-Ahnaf, B. Botiveau et F. Frégosi, *L'Algérie par ses islamistes*, collection les afriques (Paris: Karthala, 1991), p. 35.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٣٢) Carl Schmitt, *La Notion de politique: Théorie du partisan*, [traduit par Marie-Louise Steinhauser]; préface de Julien Freund, collection «liberté de l'esprit» (Paris: Calmann-Lévy, 1972), p. 80.

(٣٣) رئيس الحكومة آنذاك مولود حمروش هو الذي كان وراء هذا القانون.

الجبهة الإسلامية للإنقاذ الفعل وهددت بإعلان حالة تعبئة عامة في صفوفها من أجل الجهاد. اعتبرت السلطات الجزائرية هذه التصريحات بمثابة إعلان حالة حرب ضد الدولة. فاعتقلت في ٣٠ حزيران/يونيو عباس مدني وعلي بلحاج بتهمة التآمر على أمن الدولة. ووصل عدد المعتقلين من الجبهة في الأول من تموز/يوليو ١٩٩١ إلى ٣٠٠٠ معتقل.

وعلى رغم هذه الظروف الصعبة التي مست القيادة العليا للجبهة الإسلامية للإنقاذ وكثيراً من إطاراتها، فإن أحد تياراتها، الأكثر اعتدالاً، أي الجزأرة بقيادة عبد القادر حشاني، فرض المشاركة في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. فاجأت نتيجة الانتخابات الجميع بما فيها النخبة الحاكمة التي كانت تنتظر فوز جبهة التحرير الوطني، أو حتى القيادة الإسلامية الجديدة التي لم تتوقع فوزاً ساحقاً مماثلاً. فهي حصلت، منذ الدور الأول، على ٢٣١ مقعداً من أصل ٤٣٠، في حين لم تحصل جبهة التحرير الوطني إلا على ١٥، وحصلت جبهة القوى الاشتراكية على ٢٥[٣٤]. وهو ما يبينه الجدول رقم (٢٥ ـ ٢) تفصيلاً.

الجدول رقم (٢٥ ـ ٢)

نتائج الانتخابات التشريعية لسنة ١٩٩١

الأحزاب	عدد الأصوات	النسبة المئوية	المعبر عنهم
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	٣,٢٦٠,٢٢٢	٢٤,٥٩	٤٧,٢٧
جبهة التحرير الوطني	١,٦١٢,٩٤٧	١٢,١٧	٢٣,٣٨
جبهة القوى الاشتراكية	٥١٠,٦٦١	٣,٨٥	٧,٤٠
المستقلون	٣٠٩,٢٦٤	٢,٣٣	٤,٤٣
التجمع من أجل ث. ود.	٢٠٠,٢٦٧	١,٥١	٢,٩
آخرون	١,٠٠٤,٣٥٨	٧,٥٨	١٤,٥٦
حماس	٣٨٦,٧٦١	٢,٧٨	٥,٣٥
أحزاب صغيرة	٦٣٥,٧٦١	٤,٨٠	٩,٢١

المصدر: المصدر نفسه.

يفسر لهواري عدي، عالم الاجتماع الجزائري، هذه النتائج بشكل مختلف، فهو يعتقد أن الديمقراطية في حد ذاتها لم تكن تطلعاً شعبياً لدى الجزائريين، بما أن أغلب الناخبين اختاروا الجبهة الإسلامية للإنقاذ في حين أن هذه الأخيرة لم تخف أبداً تقييمها للنظام الديمقراطي كنظام كافر[٣٥]. وفي المقابل، يعتبر أن الشعبية الساحقة التي يحظى بها

(٣٤) St. John, «Insurrection, légitimité et intervention en Algérie».

(٣٥) Lahouari Addi, «Islam politique et démocratisation en Algérie,» *Esprit* (août-septembre 1992), p. 146.

الإسلام السياسي هي نتيجة لوعده «بتوزيع العائدات النفطية، أي العودة إلى الشعبوية الاقتصادية التي مارستها جبهة التحرير الوطني في سنوات الستين والسبعين»[٣٦]. ثم يبرر فوز الإسلاميين في أول انتخابات تعددية بأن «الشارع دخل محطماً، مكسراً في شكل من الأشكال للحقل السياسي حتى يصبح بدوره فاعلاً يعلن أن الدولة ليست مسألة خاصة ولكنها قضية عامة. ومن وجهة النظر هذه، تصبح ظاهرة الاحتجاج الإسلامي ظاهرة حداثة، ذلك أن الجماهير لا تصبح فاعلاً سياسياً إلا في مجتمع الحداثة»[٣٧].

الانتقال من صناديق الاقتراع إلى التعبئة المسلحة[٣٨]

استغلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ «بنية فرصة سياسية» مواتية أحسن استغلال حتى تقوم بعملية تعبئة واسعة من أجل افتكاك السلطة عبر استخدام القوة. ولا بد من تعريف بنية الفرصة السياسية حتى ندرك آلية استغلالها.

بنية الفرصة السياسية (Political opportunity structure: POS) وتعميق جذرية المطالب السياسية: استخدم هذا المفهوم في البدء أيزنغر (Eisinger) وأطلق مفهوم «بنية الفرصة السياسية» على ما كان يعرف سابقاً بـ «حقل الموارد السياسية». وتعتبر هذه النظرية أن جميع أنواع الموارد السياسية مرتبط بعضها ببعض في شكل خاص. وقد استخدم منظرون آخرون هذا المفهوم: فقد حلل تارو (Tarrow)[٣٩] تأثير بنية الفرصة السياسية في التعبئة الاجتماعية في إطار من عدم الاستقرار السياسي. فبنية الفرصة السياسية لديها القدرة على توليد الفعل الجماعي في حين أن الاستقرار السياسي يولد العكس. ويعد تعريف تارو لبنية الفرصة السياسية الأكثر دقة[٤٠]. فهو يقسم بنية الفرصة السياسية إلى خمسة عوامل: درجة الانفتاح أو انغلاق النظام السياسي؛ واستقرار أو عدم استقرار التراصف السياسي؛ ووجود أو غياب المتحالفين ومجموعات الدعم؛ وانقسام النخب وتسامحها تجاه عمليات الاحتجاج؛ وأخيراً قدرة الحكومة على تلقين سياساتها العامة[٤١].

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(٣٧) Lahouari Addi, «L'Islam politique et la démocratie: Le Cas algérien,» *Hérodote,* no. 77 (avril-juin 1995), p. 69.

(٣٨) من الكتب التي تناولت بشكل جاد هذا التحول من التعبئة السياسية الانتخابية إلى التعبئة العسكرية، انظر: Séverine Labat, *Les Islamistes algériens: Entre les urnes et les maquis,* l'épreuve des faits (Paris: Seuil, 1995).

(٣٩) Sidney Tarrow, «Struggling to Reform: Social Movements and Policy Change during Cycles of Protest,» *Occasional Paper* (Cornell University, Western Societies Program), no. 15 (1983).

(٤٠) Fillieule, «L'Analyse des mouvements sociaux: Pour une problématique unifiée,» p. 48.

(٤١) اعتمد تارو في هذا التصنيف على دراسات كل من: P. K. Eisinger, «The Conditions of Protest Behavior in American Cities,» *American Political Science Review,* no. 67 (1973), pp. 11-28, =

حاول فيليول، من جانبه، توضيح هذا المفهوم ليجعله أكثر إجرائية. واقترح لأجل ذلك ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عدة أبعاد. فقد ميز، **أولاً**، مستوى البنية الفوقية السياسية[٤٢] المتمثلة في عملية السياسات الجمعية (Processus macro-politiques)، الثقافة السياسية[٤٣] والبنية السياسية[٤٤]. ويحدد هذا المستوى إطاراً ملزماً وغير محسوس هيكلياً حيث يتم فيه التفاعلات (Interactions) بين مختلف الفاعلين السياسيين.

وتبين لنا بنية الفرصة السياسية، من خلال نموذج كريزي (Kreisi)، كيف تتم عمليات التطرف السياسي وكيف يتم لجوء المعارضين إلى العنف في حالة انغلاق النظام السياسي أمامهم.

وينطلق كريزي من تحديد لبنية الفرصة السياسية فيعرفها كبنية للنظام السياسي الذي يعطي منفذاً للحركات الاجتماعية المعارضة. هذه البنية تتميز باستقلالها النسبي عن أهداف الحركات الاجتماعية. كما تحدد «مجموعة اختيارات استراتيجية» تشكل ما يمكن تسميته بـ «الحقل الاستراتيجي» للحركات.

حدث ما سماه كريزي بقانون انغلاق النظام السياسي، وهو يؤدي إلى تطرف المعارضة والتجائها للعنف. فخرج من رحم الجبهة المنحلة مجموعة مسلحة تهدف إلى تقويض الدولة والاستيلاء على السلطة من خلال العنف المسلح. عمل الجيش الجزائري

= وذلك في ما يتعلق بدرجة انفتاح أو انغلاق النظام. انظر أيضاً حول استقرار أو عدم استقرار التراصف السياسي: Frances Fox Piven and Richard A. Cloward, *Poor People's Movement: Why They Succeed, How They Fail* (New York: Vintage Books, 1979).

وحول تواجد أو غياب المتحالفين ومجموعات الدعم، انظر: William A. Gamson, *The Strategy of Social Protest*, Dorsey Series in Sociology (Homewood, IL: Dorsey Press, 1975).

في تأكيده على انقسام النخب وتسامحها تجاه الاحتجاج، انظر: J. C. Jenkins and C. Perrow, «Insurgency of the Powerless: Farm Worker Movement (1946-1972),» *American Sociological Review*, no. 42 (1977).

حول إبرازه لعامل قدرة الحكومة على تلقين سياساتها العامة، انظر: H. Kitschelt, «Political Opportunity Structures and Political Protest: Anti-Nuclear Movements in Four Democraties,» *British Journal of Political Science*, vol. 16 (1986).

انظر إجمالاً: Fillieule, «L'Analyse des mouvements sociaux: Pour une problématique unifiée,» p. 48.

(٤٢) تختلف الموارد المتاحة لأي حركة حسب السيرورات السياسية الاقتصادية والديمغرافية التي تؤثر في المجتمع بطريقة مستقلة عن أعضائه. انظر: Fillieule, Ibid., p. 49.

(٤٣) يعد مستوى الثقافة السياسية محدداً، ونعني بها قوة التقليد الديمقراطي ودرجة التعددية في المجتمع. انظر: المصدر نفسه، ص ٥١.

(٤٤) تمتلك كل من بنية الدولة وطبيعة النظام السياسي قيمة أساسية. يعطى فيليول المثال التالي ليدعم به فكرته: ان بروز وتجذير الحركات الاجتماعية في فرنسا في أواخر الثمانينيات يمكن تفسيرهما بنقصان في انفتاح الحكومة وعدم وجود حركة معتدلة. انظر: المصدر نفسه، ص ٥١.

أولاً على قطع الموارد التي تستخدمها الجبهة الإسلامية في عمليات التعبئة، وثانياً على تفكيك بنية الفرصة السياسية التي حاولت استغلالها والنفاذ منها. لكنه في الوقت نفسه أدى تدخله العنيف إلى نشأة الحركات المسلحة الراديكالية.

وتدخلت المؤسسة العسكرية مباشرة في الحياة السياسية فقامت، تزامناً، بإجبار الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة، وإلغاء الانتخابات، وحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومواجهتها من خلال ضرب مواردها واستئصالها. وحدث احتواء لفضاءات التعليم عبر تحييد الطلبة الإسلاميين النشطين، وتشجيع الفئات الأخرى من أجل محاصرة الظاهرة. كما تدخلت قوات الأمن مباشرة لمراقبة الجامعات والمعاهد والتعليم بشكل عام. أما في مجال التمويل، فقد شن النظام هجوماً شاملاً على الجبهتين الداخلية والخارجية. وتمت مراقبة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وأصبح التجار الذين ينتمون إلى هاتين الفئتين مطالبين بإبداء الولاء مقابل السماح بالنشاط الاقتصادي. وصار إعطاء الرخص البلدية والسماح بالأنشطة التجارية مسألتين مرتبطتين بمعايير أمنية دقيقة. أما خارجياً، فقد نشطت الدبلوماسية الجزائرية واستخدمت كل ثقلها من أجل محاصرة الجبهة وأنصارها. وأقنعت الكثير من الدول بضرورة التخلي عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ. ونجحت بذلك نجاحاً كبيراً، ساعدها فيه التحولات التي شهدها العالم والنشاط الفرنسي الكبير من أجل تحجيم المد الأصولي. كما وجدت العربية السعودية نفسها ضحية للعنف الديني أكثر من مرة، مما دفعها إلى تعديل استراتيجيتها تجاه الحركات الإسلامية بما فيها جبهة الإنقاذ التي سبق أن امتعضت من مواقفها أثناء حرب الخليج. وفي مجال الإعلام، قامت السلطة بغلق الصحف القليلة المرتبطة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ أو المتعاطفة معها. وفي الآن نفسه، شجعت الصحف الناطقة بالفرنسية ذات التوجه اليساري واللائيكي. أما أكبر نجاح حققته فيتمثل في إعادة سيطرتها على المساجد عبر وزارة الشؤون الدينية التي أشرفت على الأئمة وعلى مضمون خطب الجمعة. كما شجعت الإسلام الإخواني بقيادة محفوظ نحناح لملء الفراغ. وفي ما يتعلق بشبكات الدعم التي تشكلت عبر المصاهرة، فقد وجدت قوات الأمن خيوط الارتباط العائلي في سجلات البلديات مما مكنها من فك هذه الشبكات. ويقول عيسى خلادي ان الشرطة تمكنت بعد استيلائها على سجلات الجبهة أو سجلات البلديات التي كانت تسيطر عليها من بناء خطة عضوية (organigramme) ضخمة أعادت بموجبها تشكيل خريطة علاقات القرابة التي تجمع الإسلاميين والتي كانت مجهولة قبل انتخابات ١٩٩٠. وهو ما فسر السهولة الكبيرة التي تم بموجبها اعتقال حوالى ٣٠ ألف مناضل من الجبهة. ويضيف خلادي أنه منذ تلك الساعة عاد الإسلاميون إلى أسلوبهم القديم في الزواج الديني غير المسجل(٤٥).

قام النظام بشن حملة اعتقالات واسعة على إطارات الجبهة الإسلامية للإنقاذ،

(٤٥) Khalladi, «Esquisse d'une géographie des groupes islamistes en Algérie,» p. 35.

وأغلبهم من المتعلمين والمثقفين وكثير منهم كانوا مسيرين للبلديات. . . وأعتقد أنه أنهى نشاطهم، لكنه سرعان ما واجهه أن قانون انغلاق النظام يؤدي إلى تطرف المعارضة الشديد. فوجد نفسه فجأة أمام نخب جديدة استخدمت السلاح في وجهه وفي وجه شرائح كثيرة من المجتمع. إن جيل الجماعات الإسلامية المسلحة أو حتى الجيش الإسلامي للإنقاذ يتميز بصفات استثنائية. فهم شباب لم يتعلموا كثيراً، مراهقون في بعض الأحيان، كانوا مهمشين داخل جبهة الإنقاذ نفسها حينما كانت القيادة بيد الفئات المرفهة مالياً، الناضجة سناً، والتي وجدت مواقع لها في القيادة. أما جيل استخدام السلاح فهو محروم من كل هذه الامتيازات. حدث فرز سريع تم بموجبه سيطرة المؤسسة العسكرية على المدن، وبالتالي على الحياة السياسية التي استعادت احتواءها وعلى المنشآت الاقتصادية الحيوية. وفي الوقت نفسه تركت الأرياف المعزولة والجبال الوعرة مجالاً لنشاط الجماعات المسلحة، ونتج من انتصار الجيش مبكراً في معركة المدن انحسار المد الانتخابي الإسلامي.

ثالثاً: انحسار المد الانتخابي الإسلامي

أعتقد النظام الجزائري أنه تمكن تدريجياً من استعادة الجمهور الناخب لصالح سياسته بعد حله للجبهة الإسلامية للإنقاذ وتشتيت صفوفها، اعتقالاً، أو قتلاً، أو تشريداً في الخارج. ويعتمد في رأيه هذا على نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة ١٩٩٥ التي جاءت تفاصيلها كما في الجدول رقم (٢٥ ـ ٣).

كيف يمكننا تحليل هذه النتائج؟ نرصد تحولين كبيرين: **الأول** يتمثل في فوز اليامين زروال، والثاني يتجسد في عدد الأصوات التي حصل عليها محفوظ نحناح.

إن نسبة ٦١ بالمئة التي حصل عليها زروال تفسر على أساس توجه عدد كبير من الناخبين للبحث عن الاستقرار وتجنب المغامرة فاختاروا مرشح الجيش. فهي تقبل الآن بسيطرة الجيش من أجل الحفاظ على الأمن ووضع حد للصراع الذي أصبح غير محتمل للجميع. وبالنسبة لأنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ، تبدد أمامهم حلم الانتصار وإقامة «الدولة الإسلامية»، حيث أخفق نمط الأسلمة من القمة، أي الاستحواذ على أجهزة الدولة بالعنف ومن ثمة أسلمة المجتمع بالقوة، وعاد من جديد نموذج الأسلمة من القاعدة، أي أسلمة المجتمع سلمياً مع التجنب الكلي لأي استخدام للقوة أو العنف[٤٦]. أين ذهبت أصوات الملايين الخمسة التي اقترعت لفائدة الجبهة الإسلامية للإنقاذ؟ من

---

(٤٦) حول مفهومي الأسلمة من القمة أو الأسلمة من القاعدة، انظر كلاً من:

Jean François Bayart, «L'Enonciation du politique,» *Revue française de science politique*, no. 35 (juin 1985); Gilles Kepel [et al.], *Exiles et royaumes: Les Appartenances au monde arabo-musulman aujourd'hui* (Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1994), p. 30, et François Burgat, *L'Islamisme en face* (Paris: La Découverte, 1995), p. 83.

الواضح أن الجزء الكبير منها اتجه صوب محفوظ نحناح الذي يعد أكثر المستفيدين من هذه الانتخابات. وهو ما يفسر انتقال عدد ناخبيه من ٣٨٦,٦٩٧ إلى حوالى ثلاثة ملايين (٢,٩٠٧,٣٥٦) (من ٢,٨٧ بالمئة إلى ٢٦,٠٦ بالمئة من عدد الأصوات). وأكدت هذه النتيجة فرضية وجود تيار إسلامي قوي في الجزائر غير خاضع بالضرورة لأي حزب إسلامي ولا يتعامل مع التنظيمات لكنه يتعاطف ويدلي بأصواته لأكثر المشاريع إسلامية تتقدم في منافسة الانتخابات.

الجدول رقم (٢٥ ـ ٣)

نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة ١٩٩٥

	عدد الأصوات	النسبة المئوية
المسجلون	١٥,٢٦١,٧٣١	
المقترعون	١١,٥٠٠,٢٠٩	٧٥,٣٥
الغائبون	٣,٧٦١,٥٢٢	٢٤,٦٥
المعبر عنهم	١١,١٥٢,٥٠٧	٧٣,٠٧
الملغاة	٣٤٧,٧٢٢	٢,٢٨
اليامين زروال	٦,٨٣٤,٨٢٢	٦١,٢٩
محفوظ نحناح	٢,٩٠٧,٣٥٦	٢٦,٠٦
سعيد سعدي	٩٩٦,٨٣٥	٨,٩٤
نور الدين بوكروح	٤١٣,٠٣٢	٣,٧٠

المصدر: Jacques Fontaine, «Algérie: Les Résultats de l'élection présidentielle du 16 novembre 1995,» *Monde arabe, Maghreb-Machrek,* no. 150 (octobre-décembre 1995), p. 109.

يتأكد هذا الاستنتاج بالحجج التالية:

أولاً: دعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى مقاطعة الانتخابات الرئاسية، وهو ما لم يحدث، فكانت المشاركة كثيفة وتوجهت الأصوات الإسلامية إلى نحناح.

ثانياً: يعد محفوظ نحناح أكبر أعداء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فهو لم يشاركها في عقد روما، وشجع السلطة على اضطهادها وقدم نفسه بديلاً منها... وعلى رغم ذلك فاز بأصوات أنصارها.

ثالثاً: بينت هذه الانتخابات أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم تكن في واقع الأمر خمسة ملايين مناضل ملتزم ببرنامجها، وإنما كانت تنظيماً نخبوياً كغيره من التنظيمات، لكنه نجح بتعبئة قاعدة عريضة من المتعاطفين مع الفكرة الإسلامية في شكل عام. هذه الملايين الخمسة لم تكن مستعدة لأن تدفع ضريبة الالتزام والنضال وما يتبع ذلك من اضطهاد وخسارة مادية ومعنوية. لقد اختار بعضها أسهل الطرق وهي الانتصار لمشروع

إسلامي آخر، أو حتى الانضمام إلى النظام نفسه الذي أغرى كثيراً من قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ وانضموا إليه. يمكننا ذكر أمثال كل من عبد الباقي زبدة والسيد قشي والهاشمي سحنوني ومحمد الفقيه.

وفي الوقت نفسه تراجعت نسبة الغائبين عن التصويت واندفعت جماهير أكثر للمشاركة السياسية. ويبرز الجدول رقم (٢٥ ـ ٤) هذا التحول من الحياد الانتخابي إلى المشاركة.

الجدول رقم (٢٥ ـ ٤)

المقترعون والغائبون في انتخابات ١٩٩٠، و١٩٩١، و١٩٩٥

المشاركة	البلدية سنة ١٩٩٠		التشريعية سنة ١٩٩١		الرئاسية سنة ١٩٩٥	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
المسجلون	١٢,٨٤١,٧٦٩		١٣,٢٥٨,٥٥٤		١٥,٢٦١,٧٣١	
المقترعون	٨,٣٦٦,٧٦٠	٦٥,١٥	٧,٨٢٢,٦٢٥	٥٩,٠٠	١١,٥٠٠,٢٠٩	٧٥,٣٥
الغائبون	٤,٤٧٥,٠٠٩	٣٤,٨٥	٥,٤٣٥,٩٢٩	٤١,٠٠	٣,٧٦١,٥٢٢	٢٤,٦٥
بيضاء/ ملغاة	٣٨١,٩٧٢	٢,٩٧	٩٢٤,٠٩٦	٦,٩٧	٣٤٧,٧٢٢	٢,٢٨
المعتبرة	٧,٩٨٤,٧٨٨	٦٢,١٨	٦,٨٩٧,٧١٩	٥٢,٠٢	١١,١٥٢,٥٠٧	٧٣,٠٧

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٠٨.

يبين هذا الجدول تطور نسبة المشاركة الانتخابية التي امتدت على ثلاث عمليات انتخابية. فقد كانت المشاركة في أول انتخابات كثيفة نسبياً[٤٧] (٦٥,١٥ بالمئة) سنة ١٩٩٠، لكنها تراجعت سنة ١٩٩١ (٥٩ بالمئة)، ثم تعود وترتفع جدياً لتصل إلى نسبة ٧٥ بالمئة، أي بزيادة ١٠ بالمئة عن أول انتخابات تعددية حدثت في الجزائر. هذا التطور يدل على أن نسبة من الناخبين الجزائريين (١٠ بالمئة) التي غابت في الانتخابات السابقة غيرت موقفها هذه المرة، وذلك تحت وقع ضغط الأحداث اليومية. وهي اختارت مرشح الجيش عوض الفوضى واحتمالات المغامرة وبالتحديد خطر استفحال حرب أهلية تهدد كيان الدولة نفسه بالاندثار.

---

(٤٧) لا بد من تفنيد مقولة أن غياب حوالى ٣٥ بالمئة من إجمالي الناخبين عن عمليات الاقتراع يعني أنهم معادون في الوقت نفسه للنظام أو الجبهة الإسلامية للإنقاذ. ففي الحقيقة وجدت أحزاب أخرى متعددة المشارب والتطلعات (شيوعية، علمانية، ديمقراطية، جمهورية...) تنافست في الانتخابات نفسها، لكنها فشلت في الحصول على أية نتائج مقنعة. كما أن نسبة ٦٥ بالمئة كمشاركة تعتبر نسبة معقولة، بل ربما جيدة، في إطار انتخابات نزيهة ديمقراطية. إنها النسبة التقريبية للانتخابات التي تحدث في أكثر الدول الغربية عراقة في مجال المشاركة السياسية والعمل الديمقراطي.

رابعاً: تواصل النمط الجديد

مثلت الانتخابات التشريعية التي جرت في ٥ حزيران/يونيو ١٩٩٧ تواصلاً لنتائج الانتخابات الرئاسية السابقة. وهو ما يبينه الجدول رقم (٢٥ ـ ٥).

لقد عبرت هذه الانتخابات عن تواصل مشروع السلطة الذي تبلور في الانتخابات الرئاسية السابقة. أما النجاح الباهر الذي حققه الحزب الجديد: التجمع الوطني الديمقراطي (تأسس قبيل إجراء الانتخابات ببضعة أشهر)، فهو في حقيقة الأمر انتصار للرئيس اليامين زروال نفسه، أي هو دعم للمشروع الرئاسي الذي مثله(٤٨). كما عبرت عن قبول السلطة بالتعايش مع ما تسميه بالإسلام المعتدل، فحصلت حركتا حماس والنهضة مجتمعتين على ١٠٣ مقاعد، كما نجحت السلطة بإكساب الانتخابات مصداقية من خلال مشاركة ثلاثة أطراف موقّعة على عقد روما(٤٩) في هذه الانتخابات.

الجدول رقم (٢٥ ـ ٥)

نتائج الانتخابات التشريعية لـ ٥ حزيران/يونيو ١٩٩٧

الأحزاب	المقاعد
التجمع الوطني الديمقراطي	١٥٦
حركة مجتمع السلم (حماس)	٦٩
جبهة التحرير الوطني	٦٢
حركة النهضة	٣٤
جبهة القوى الاشتراكية	٢٠
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	١٩
حزب العمال	٤
المستقلون	١١

الانتخابات الرئاسية في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٩٩

بدا الصراع الذي قام في الجزائر على مستوى الحملة الانتخابية الرئاسية وكأنه في نهاية المطاف صراع أشخاص أكثر منه صراع برامج أو عقائد أو ايديولوجيات. وكتب

(٤٨) حاول زروال مقاومة الهيمنة التاريخية للمؤسسة العسكرية على مؤسسة الرئاسة وحاول استخدام هذا الحزب الجديد في إحداث توازن مع الجيش، لكنه فشل وسرعان ما انقلبت الأحداث على مخططه، ليبين الجيش أنه سيد الموقف الدائم، وأن التجمع الوطني الديمقراطي ليس بحزب الرئيس كما تم تصويره وإنما هو في نهاية المطاف حزب السلطة الفعلية، أي الجيش.

(٤٩) حركة النهضة بقيادة عبد الله جاب الله، جبهة القوى الاشتراكية بقيادة حسين آيت أحمد، وجبهة التحرير الوطني بقيادة بوعلام بن حمودة.

الخبير الأمريكي بالشؤون الجزائرية وليام كوانت منذ حوالى ثلاثين سنة «ان تفسير السلوك السياسي الجزائري تفسيراً عقائدياً هو، ببساطة، غير مقنع لمعظم المراقبين»(٥٠).

بدت الشخصيات السياسية المرشحة شبه متفقة على الخطوط العامة في برامجها. فهي تدعو إجمالاً إلى العدالة الاجتماعية وإزالة مفهوم «الحقرة»، تأكيد حرية الصحافة والالتزام بمواصلة العملية الديمقراطية وتدعيمها. أما الاختلاف فكمن في درجة الانفتاح ومدى إعادة الاعتبار للجبهة الإسلامية للإنقاذ. لا يوجد من بين المرشحين السبعة استئصالي واحد. وعمل جميعهم في حملتهم الانتخابية على التقارب من الخطاب الإسلامي والابتعاد عن مفاهيم العلمانية واستئصال الحركة الإسلامية.

إن **أولى** الملاحظات التي تفرض نفسها بقوة تكمن في أن أغلب المرشحين باستثناء عبد الله جاب الله جاءوا من جبهة التحرير الوطني حيث تشكل فيها وعيهم السياسي وتجربتهم النضالية على رغم مغادرة بعضهم لها لاحقاً(٥١).

الملاحظة **الثانية** والتي يمكن من خلالها أن نفرق بين درجة الاختلاف في الأطروحات السياسية تعود إلى مدى القبول بفكرة عودة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإجراء عفو شامل عبر عملية مصالحة وطنية واسعة النطاق. وفي هذه النقطة يمكن رصد الترتيب التالي: أتى الإبراهيمي وجاب الله على رأس الداعين لفتح صفحة جديدة مع الحزب المحظور، تلاهما حسين آيت أحمد ومولود حمروش، ثم أخيراً عبد العزيز بوتفليقة ومقداد سيفي ويوسف الخطيب. تمثل المجموعتان الأولى والثانية أطروحة عقد روما. أما المجموعة الأخيرة فهي تعبر عن تصور السلطة وعلى رأسها المؤسسة العسكرية لكيفية حل الأزمة. بهذا الشكل، نستخلص أن الاتجاه العام متفق عليه، وهو البحث عن مخرج للعنف المستمر منذ حوالى ست سنوات، أما الاختلاف فيعود إلى درجة الانفتاح والحوار وليس إلى المبدأ.

وبدا واضحاً منذ تقديم الرئيس اليامين زروال استقالته المبكرة أن الجيش، أو تحديداً، الأمن العسكري اختار عبد العزيز بوتفليقة ليكون رئيساً للجزائر. وعلى رغم هذا الاختيار، فقد حدث تحول كبير في الثقافة السياسية الجزائرية تمثل في الحملة الانتخابية وما تميزت به من نقاش مفتوح تعرض لكل المواضيع بما فيها وضعية الجيش نفسه بالنسبة

---

(٥٠) ورد في: هيو روبرتس، **الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل**، دراسات استراتيجية؛ العدد ٨ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، [د. ت.])، ص ١٤.

(٥١) حسين آيت أحمد تركها سنة ١٩٦٣ وأسس حزباً خاصاً به سماه جبهة القوى الاشتراكية. مقداد سيفي خرج منها سنة ١٩٩٦ وساهم في إنشاء حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي شكل لدعم الرئيس زروال والتخفيف من احتكار جبهة التحرير لساحة العمل السياسي الوطني. أما البقية، أي عبد العزيز بوتفليقة، أحمد طالب الإبراهيمي، ومولود حمروش، فما زالوا يعتقدون في انتمائهم لها.

إلى الدولة والمجتمع. وحدث تقدم كبير في ما يمكن تسميته بالثقافة السياسية(٥٢) لكنه انتهى بشكل مؤسف حينما انسحب ستة مرشحين في آخر لحظة. ويبين الجدولان رقما (٢٥ ـ ٦) و(٢٥ ـ ٧) نتائج هذه الانتخابات.

الجدول رقم (٢٥ ـ ٦)

نتائج الانتخابات الرئاسية (١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٩)

المرشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية
عبد العزيز بوتفليقة	٧,٤٤٢,١٣٩	٧٣,٧٩
أحمد طالب الإبراهيمي	١,٢٦٤,٠٩٤	١٢,٢٣
عبد الله جاب الله	٣٩٨,٤١٦	٣,٩٥
حسين آيت أحمد	٣١٩,٥٢٣	٣,١٧
مولود حمروش	٣١١,٩٠٨	٣,٠٩
مقداد سيفي	٢٢٦,٣٧١	٢,٢٤
يوسف الخطيب	١٢٢,٨٢٦	١,٢٢

الجدول رقم (٢٥ ـ ٧)

نتائج نسبة الاقتراع

المسجلون	١٧,٤٩٤,١٣٦
المقترعون	١٠,٥٣٩,٧٥١
بيضاء/ ملغاة	٤٥٤,٤٧٤
الأصوات المعبر عنها	١٠,٠٨٥,٢٧٧
الغياب عن التصويت	٦,٩٥٤,٣٨٥
نسبة المشاركة (بالمئة)	٦٠,٢٥

(٥٢) يجب التنويه بما حدث أثناء الحملة الانتخابية إلى حدود يوم ١٤ نيسان/ ابريل. فدراسة مضمون وسائل الإعلام الجزائرية مكتوبة أو مسموعة أو مرئية لشهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس وحتى منتصف نيسان/ ابريل فاجأ كل المتابعين لما وصل إليه مستواها من شفافية وتعددية وحرية تعبير تجاوزت كل المحرمات فتناولت كل المواضيع بجرأة مباشرة ووضعت الجميع تحت المجهر. تعد الحملة في حدّ ذاتها تقدماً كبيراً للديمقراطية في الجزائر. لكن المؤسف هو التحول الفجئي الذي حدث منذ انسحاب المرشحين الستة حينما تحول التلفزيون الجزائري إلى جهاز تعبئة لصالح الرئيس الجديد وتجاهل خصومه تجاهلاً تاماً. لقد أقصى الآراء المخالفة، ولم يبث إلا مشاهد دعم بوتفليقة أو استنكار انسحاب المرشحين الستة، بينما كان قبل بضعة أشهر نموذجاً يشار إليه في مدى ما وصل إليه من ديمقراطية وشفافية.

ونجح بوتفليقة بنسبة ٧٣,٧٩ بالمئة مع نسبة مشاركة وصلت إلى ٦٠,٢٥ بالمئة، وهو ما يعتبر كافياً لأن يكون رئيساً شرعياً للجزائر. لكن يبدو لنا في الوقت نفسه صعوبة تحليل نتيجة هذه الانتخابات لأنها تحولت من انتخابات تعددية إلى مجرد استفتاء لا أكثر حول شخصية السيد عبد العزيز بوتفليقة. غير أنه من الممكن ملاحظة بعض المؤشرات الدالة مثل المرتبة التي احتلها السيد أحمد طالب الإبراهيمي أو السيد عبد الله جاب الله الذي جاء بعده في الترتيب. فعلى رغم مقاطعتهما للانتخابات فإن نسبة هامة توجهت إلى مرشح «الإسلاميين الأول» أحمد طالب الإبراهيمي بفوزه بـ ١٢,٥ بالمئة من الأصوات، أي أن ذلك التيار العام، وليس بالضرورة أن يكون منظماً، والذي سبق له وانتخب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ثم تحول إلى محفوظ نحناح، اختار هذه المرة أحمد طالب الإبراهيمي. وتكمن أهمية هذه النتيجة، إذن، في اعتراف النظام نفسه بحقيقة وجود هذه الفئة الإسلامية من الناخبين. والأكثر من ذلك، أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة نفسه، استخدم الإسلام في حملته الانتخابية واعتبره مقوماً أساسياً من مقومات الشعب الجزائري، ووعد بدعمه والمحافظة عليه. كما وعد بمصالحة وطنية وأكثر من ترديد هذا التعبير. ولا يمكن أن يفهم من المصالحة الوطنية إلا كونها حواراً وتصالحاً مع متخاصمين، يتجسدان، في حالة الجزائر، في النظام وعلى رأسه المؤسسة العسكرية من جهة، والجبهة الإسلامية للإنقاذ وعلى رأسها عباس مدني من جهة أخرى.

خاتمة

لقد نجح النظام الجزائري بتشتيت الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإضعافها وخلق بدائل لها، وتمكن من قطع الموارد التي استخدمتها في عمليات التعبئة ومن إضعاف بنية الفرصة السياسية التي توفرت بين سنتي ١٩٩٢ و١٩٩٤، ويجد نفسه اليوم في موقف قوة، وبخاصة بعد أن فكك تحالف مجموعة عقد روما وأعاد إلى صفوفه حزب جبهة التحرير الوطني، وحركة النهضة، كما أنشأ حزباً جديداً يؤازره في الحياة المدنية. ولعبت المؤسسة العسكرية الدور الرئيسي في منع النخب الحاكمة من التفكك، واختارت موقفاً وسطاً بين نهج تسلطي مباشر وديمقراطية كاملة، وتراوحت الاختيارات بين الانفتاح مرة والانغلاق مرة أخرى، وراقبت الانتخابات وحاولت التأثير في نتائجها أو احتوائها. لكنها سمحت في الوقت نفسه لأنصار «المشروع الإسلامي» بالتعبير عن أنفسهم في أشكال أخرى عبر الشيخ محفوظ نحناح أو عبد الله جاب الله أو أخيراً أحمد طالب الإبراهيمي. وتعثرت الديمقراطية الجزائرية تارة ونجحت في أحوال أخرى وبخاصة في انفتاح وسائل الإعلام على مختلف الخطابات السياسية. الجزائر تعيش مخاضاً ديمقراطياً عسيراً لتنطلق نحو مجتمع تعددي فعلي، يساعدها في ذلك عدم وجود سلطة مشخصنة وزعيم كاريزمي أوحد، إضافة إلى وجود مؤسسة عسكرية تنتهج أسلوب القيادة الجماعية (Collegial Commandement)، مما ييسر عملية توزيع السلطات ومن ثمة إمكانية توسيعها التدريجي حتى تشمل المشاركة الشعبية الواسعة.

فهرس

- ب -

ـ ث ـ

ـ ج ـ

ـ ح ـ

ـ خ ـ

ـ د ـ

ـ ر ـ

ـ ز ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ ن ـ

ـ هـ ـ

ـ و ـ

ـ ي ـ

هذا الكتاب

مرت الجزائر منذ استقلالها قبل أكثر من ثلاثة عقود بمراحل متعددة. فبعد نجاح ثورتها الوطنية التحريرية خاضت الجزائر تجربتها الاستقلالية مصحوبة بمحاولة بناء اقتصاد وطني. وقد تبوّأ هذا القطر العربي المركز اللائق به في العالم لما قام به من أدوار نشطة في قضايا الأمة العربية وفي مجموعة عدم الانحياز وفي الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية.

وتواصلت التجارب في التطبيق العملي على صعيد البناء الاقتصادي والاجتماعي كتجربة التسيير الذاتي في الزراعة والصناعة، والاستثمار الواسع في التصنيع، وخصوصاً الثقيل منه، وفي حقول التعليم والصحة والبنية الأساسية، وانطلاق عملية التعريب في مسعى لتثبيت هوية الجزائر العربية ـ الإسلامية.

وبمرور الزمن أخذت هذه التجارب تصاب بالتعثر لأسباب كثيرة. وبلغ ذلك مبلغ التأزم فأخذت بوادره بالظهور منذ وقوع أحداث تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨، وما أعقب ذلك من انفجار رافق الانتخابات النيابية في عام ١٩٩١.

وهكذا اتخذت الأزمة الجزائرية الراهنة أبعاداً خطيرة. ولغرض التعرف إلى مقدماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية جاء هذا الكتاب ليقدم محاولة مستفيضة لتحليل جذور الأزمة وتقديم الشروح التي تعين على فهمها فهماً سليماً.

يضم الكتاب محاور متعددة عن خلفيات هذه الأزمة بأشكالها المتنوّعة، ويتناول زواياها المختلفة.

طبعة ثانية
مزيدة ومنقحة

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٥...
أو ما...